المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

الحصيلة العامة لمجلس المستشارين
خلال الولاية التشريعية
2021 - 2015

الولاية التشريعية: 2015 - 2021

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده

«لقد أعطى الدستور لمجلس المستشارين مكانة خاصة في البناء المؤسسي الوطني، في إطار من التكامل والتوازن مع مجلس النواب. فهو يتميز بتركيبة متنوعة ومتعددة التخصصات، حيث يضم مجموعة من الخبرات والكفاءات، المحلية والمهنية والاقتصادية والاجتماعية. لذا، يجب أن يشكل فضاء للنقاش البناء، وللخبرة والرزانة والموضوعية، بعيدا عن أي اعتبارات سياسية.»

مقتطف من الخطاب الملكي السامي الذي ألقاه صاحب الجلالة الملك محمد السادس في افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية التاسعة بمقر البرلمان، يوم الجمعة 09 أكتوبر 2015

المحتويات

الخطب الملكية السامية بمناسبة افتتاح السنوات التشريعية لمجلسي البرلمان للولاية التشريعية 2015 - 2021 09

تقديم الأستاذ عبد الحكيم بن شماش رئيس مجلس المستشارين 53

المحور الأول: المعالم البارزة لحصيلة مجلس المستشارين خلال الولاية التشريعية 2015-2021 59
أولا: التشريع 61
ثانيا: مراقبة العمل الحكومي 81
ثالثا: تقييم السياسات العمومية 107
رابعا: الدبلوماسية البرلمانية والشراكة والتعاون الدولي 113
خامسا: الانفتاح على المحيط الخارجي وتنشيط الحوار العمومي والنقاش المجتمعي التعددي 133

المحور الثاني: الحصيلة التفصيلية لأنشطة مجلس المستشارين 143
أولا: حصيلة العمل التشريعي والرقابي وتقييم السياسات العمومية بحسب السنوات التشريعية 145
ملحق: قائمة مشاريع ومقترحات القوانين الموافق عليها خلال ولاية مجلس المستشارين (2015 - 2021) 211
ثانيا: الدبلوماسية البرلمانية، الشراكة والتعاون الدولي 313
ثالثا: الانفتاح على المحيط الخارجي وتنشيط الحوار العمومي والنقاش المجتمعي التعددي 381

المحور الثالث: كلمات السيد رئيس مجلس المستشارين خلال اختتام الدورات البرلمانية 505

هياكل مجلس المستشارين خلال السنة التشريعية 2020 - 2021 657

الخطب الملكية السامية بمناسبة افتتاح السنوات التشريعية لمجلسي البرلمان

للولاية التشريعية 2015 - 2021

نص الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية 2015-2016

الجمعة 09 أكتوبر 2015

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه؛

السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين؛

يسعدنا أن نفتتح السنة الخامسة من هذه الولاية التشريعية. وهي مناسبة سنوية لمخاطبة ممثلي الأمة حول مختلف القضايا الوطنية.

وتكتسي هذه السنة التشريعية أهمية خاصة لأنها السنة الأخيرة في الولاية الحالية، بما تقتضيه من ضرورة استكمال إقامة المؤسسات الدستورية.

كما تأتي بعد أول انتخابات محلية وجهوية، في ظل الدستور الجديد، وبعد إقامة مجلس المستشارين في صيغته الجديدة.

ونود هنا أن نقدم التهاني لأعضاء مجلس المستشارين ولرؤساء المجالس الجهوية والمحلية وكافة المنتخبين، على الثقة التي حظوا بها، داعين الله تعالى لكم جميعا بالتوفيق والسداد في مهامكم.

ولكن لا يجب أن نعتبر أن الأمر قد انتهى. إن الانتخابات ليست غاية في ذاتها، وإنما هي البداية الحقيقية لمسار طويل ينطلق من إقامة المؤسسات وإضفاء الشرعية عليها.

بل أكثر من ذلك، فإن تمثيل المواطنين أمانة عظمى على المنتخبين والأحزاب أداءها، سواء بالوفاء بوعودهم تجاه الناخبين أو من خلال العمل على الاستجابة لانشغالاتهم الملحة.

وهي مسؤولية وطنية تقتضي من الجميع الارتفاع إلى مستوى اللحظة التاريخية التي تعيشها بلادنا.

فليس أمامنا إلا خيار واحد هو إقامة مؤسسات جهوية ناجعة حتى لا يخلف المغرب هذا الموعد الهام مع التاريخ.

غير أن ما ينبغي الانتباه إليه، أن الحياة السياسية لا ينبغي أن ترتكز على الأشخاص وإنما يجب أن تقوم على المؤسسات. فالأشخاص كيفما كانوا فهم راحلون، أما المؤسسات فهي دائمة. وهي الضمانة الحقيقية لحقوق المواطنين، وللخدمات التي يحتاجون إليها، والتي لا نقبل أن تكون رهينة أهواء الأشخاص ورغباتهم.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين؛

لقد قال المواطنون كلمتهم، ولكني أريد من هذا المنبر أن أوجه رسالة للذين لم يتوفقوا في هذه الانتخابات، فعليهم ألا يفقدوا الأمل، وأن يرفعوا رؤوسهم لما قدموه من خدمات للوطن والمواطنين، وعليهم أن ينتبهوا إلى أن المغاربة أصبحوا أكثر نضجا في التعامل مع الانتخابات، وأكثر صرامة في محاسبة المنتخبين على حصيلة عملهم.

كما يجب عليهم القيام بالنقد الذاتي البناء، لتصحيح الأخطاء وتقويم الاختلالات، ومواصلة العمل الجاد، من الآن ودون كلل أو ملل، من أجل كسب ثقة الناخبين في الاستحقاقات القادمة.

وهذا هو حال الديمقراطية الحقة، فهي تداول وتناوب على ممارسة السلطة، وتدبير الشأن العام، فمن لم يفز اليوم قد يكون هو الرابح غدا.

غير أننا نرفض البكاء على الأطلال، كما نرفض الاتهامات الباطلة الموجهة للسلطات المختصة بتنظيم الانتخابات. فالضمانات التي تم توفيرها تضاهي مثيلاتها في أكبر الديمقراطيات عبر العالم، بل إنها لا

توجد إلا في قليل من الدول.

وبطبيعة الحال فإن من يعتبر نفسه مظلوما، بسبب بعض التجاوزات المعزولة التي تعرفها عادة الممارسة الديمقراطية، فيبقى أمامه اللجوء إلى القضاء.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين؛

لقد سجلنا، ببالغ الاعتزاز، المشاركة المكثفة لسكان أقاليمنا الجنوبية، في الانتخابات الأخيرة، وهو دليل ديمقراطي آخر، على تشبث أبناء الصحراء بالوحدة الترابية، وبالنظام السياسي لبلادهم، وحرصهم على الانخراط الفعال في المؤسسات الوطنية.

وهنا نؤكد، أن الشرعية الشعبية والديمقراطية التي اكتسبها المنتخبون، الذين تم اختيارهم بكل حرية، تجعل منهم الممثلين الحقيقيين لسكان الصحراء المغربية، وليس أقلية تقيم خارج الوطن وتحاول واهمة، تنصيب نفسها، دون أي سند، كممثل لهم.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين؛

لقد أعطى الدستور لمجلس المستشارين مكانة خاصة في البناء المؤسسي الوطني، في إطار من التكامل والتوازن مع مجلس النواب. فهو يتميز بتركيبة متنوعة ومتعددة التخصصات، حيث يضم مجموعة من الخبرات والكفاءات، المحلية والمهنية والاقتصادية والاجتماعية. لذا، يجب أن يشكل فضاء للنقاش البناء، وللخبرة والرزانة والموضوعية، بعيدا عن أي اعتبارات سياسية.

كما ينبغي استثمار التكامل بين مجلسي البرلمان للرفع من مستوى أدائه ومن جودة التشريعات التي يصادق عليها.

ورغم كل الجهود المبذولة، فإن الصورة التي تبقى في ذهن عدد من المواطنين، هي الصراعات والمزايدات بين الأغلبية والمعارضة، داخل البرلمان أحيانا، وفي بعض التجمعات الحزبية وحتى في وسائل الإعلام.

وقد سبق لي أن قلت لكم، من هذا المنبر، بأن الخطاب السياسي لا يرقى دائما إلى مستوى ما يتطلع إليه المواطن. وهنا انبه إلى أن التوجه نحو الصراعات الهامشية يكون دائما على حساب القضايا الملحة والانشغالات الحقيقية للمواطنين، وهو ما يؤدي إلى عدم الرضى الشعبي على العمل السياسي بصفة عامة، ويجعل المواطن لا يهتم بالدور الحقيقي للبرلمان.

فالبرلمان يجب أن يكون مرآة تعكس انشغالات المواطنين، وفضاء للحوار الجاد والمسؤول، حول كل القضايا الوطنية الكبرى.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين؛

إن ما ينتظركم من عمل، خلال هذه السنة، لاستكمال إقامة المؤسسات، لا يستحمل إضاعة الوقت في الصراعات الهامشية.

فمشاريع النصوص القانونية التي ستعرض عليكم شديدة الأهمية والحساسية. لذا ارتأينا أن نذكر الحكومة والبرلمان بضرورة الالتزام بأحكام الفصل 86 من الدستور، الذي يحدد نهاية هذه الولاية التشريعية كآخر أجل لعرض القوانين التنظيمية على مصادقة البرلمان.

ونذكر هنا، على سبيل المثال، مشاريع القوانين التنظيمية المتعلقة بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، والمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، وممارسة حق الإضراب ومجلس الوصاية. فهذه القضايا الوطنية الكبرى تتطلب منكم جميعا، أغلبية ومعارضة، حكومة وبرلمانا،

تغليب روح التوافق الإيجابي والابتعاد عن المزايدات السياسية.

ففي ما يخص مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية لتقوم مستقبلا بوظيفتها، يجب استحضار أن العربية والامازيغية، كانتا دائما عنصر وحدة، ولن تكونا أبدا سببا للصراع أو الانقسام.أما المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، فإن الامر يتعلق بإقامة مجلس يضم كل المؤسسات المعنية بهذه المجالات وليس وضع هيكل عام لمؤسسات مستقلة.

كما أن بلورة مشروع القانون التنظيمي للإضراب، يقتضي إجراء استشارات واسعة، والتحلي بروح التوافق البناء، بما يضمن حقوق الفئة العاملة، ومصالح أرباب العمل، ومصلحة الوطن.

أما في ما يخص النصوص المعروضة على البرلمان، فإننا ندعو للإسراع بالمصادقة على مشاريع القوانين التنظيمية الخاصة بالسلطة القضائية، إضافة إلى مشروع قانون هيأة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين؛

إن ما يهمنا ليس فقط المصادقة على القوانين ونشرها في الجريدة الرسمية، وإنما أيضا تفعيل هذه التشريعات وتنصيب المؤسسات.

فمكانة المؤسسات تقاس بمدى قيامها بمهامها وخدمتها لمصالح المواطنين.

وفي هذا الإطار، نجدد الدعوة للإسراع بانتخاب أعضاء المحكمة الدستورية الذين يخول الدستور صلاحية تعيينهم لمجلسي البرلمان حتى يتسنى تنصيبها في أقرب الآجال. وهو ما سبق أن دعونا إليه في خطاب السنة الماضية .

كما يتعين تفعيل النصوص القانونية المتعلقة بمجلس المنافسة والهيأة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة.

ويبقى السؤال المطروح: لماذا لم يتم تحيين قوانين عدد من المؤسسات، رغم مرور أربع سنوات على إقرار الدستور؟ وماذا ننتظر لإقامة المؤسسات الجديدة التي أحدثها الدستور؟ ونخص بالذكر بعض المؤسسات الحقوقية والرقابية، والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، والمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي.

السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين؛

إن السنة التشريعية التي نفتتحها اليوم، حافلة بالتحديات، وتتطلب العمل الجاد والتحلي بروح الوطنية الصادقة لاستكمال إقامة المؤسسات الوطنية.

لأن المؤسسات لا تهم الأغلبية وحدها أو المعارضة، وإنما هي مؤسسات يجب أن تكون في خدمة المواطنين دون أي اعتبارات أخرى.

لذا، ندعو لاعتماد التوافق الإيجابي، في كل القضايا الكبرى للأمة. غير أننا نرفض التوافقات السلبية التي تحاول إرضاء الرغبات الشخصية والأغراض الفئوية على حساب مصالح الوطن والمواطنين، فالوطن يجب أن يظل فوق الجميع.

فكونوا، رعاكم الله، في مستوى الأمانة الملقاة على عاتقكم، لما فيه خير وطننا العزيز.

«إن يعلم الله في قلوبكم خيرا يؤتيكم خيرا». صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

نص الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية 2016-2017

الجمعة 14 أكتوبر 2016

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه؛

السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين؛

إن افتتاح السنة التشريعية ليس مجرد مناسبة دستورية، للتوجه لأعضاء البرلمان، وإنما هو منبر أتوجه من خلاله، في نفس الوقت للحكومة وللأحزاب، ولمختلف الهيآت والمؤسسات والمواطنين.

كما أنه أيضا لا يشكل فقط، فرصة لتقديم التوجيهات، والنقد أحيانا، بخصوص العمل النيابي والتشريعي، بل هو منبر أستمع من خلاله لصوت المواطن، الذي تمثلونه.

ويسعدنا في البداية، أن نتقدم بالتهاني لأعضاء مجلس النواب، على الثقة، التي وضعها فيهم المواطنون، لتمثيلهم بالمؤسسة التشريعية.

كما نعبر عن تقديرنا، لما أبانت عنه السلطات العمومية، من التزام بروح المسؤولية الوطنية، في كل مراحل الانتخابات.

وبصفتنا الساهر على صيانة الاختيار الديمقراطي، فإننا نؤكد تشبثنا بالتعددية الحزبية، التي وضع أسسها جدنا المقدس جلالة الملك محمد الخامس ورسخها والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، طيب الله مثواهما وناضلت من أجلها الأجيال السابقة.

لقد انتهت الولاية التشريعية الأولى، بعد إقرار دستور 2011، والتي

كانت ولاية تأسيسية، لما ميزها من مصادقة على القوانين المتعلقة بإقامة المؤسسات.

فالمرحلة التي نحن مقبلون عليها أكثر أهمية من سابقاتها، فهي تقتضي الانكباب الجاد على القضايا والانشغالات الحقيقية للمواطنين، والدفع قدما بعمل المرافق الإدارية، وتحسين الخدمات التي تقدمها.

السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين؛

إن الهدف الذي يجب أن تسعى إليه كل المؤسسات، هو خدمة المواطن. وبدون قيامها بهذه المهمة، فإنها تبقى عديمة الجدوى، بل لا مبرر لوجودها أصلا.

وقد ارتأيت أن أتوجه إليكم اليوم، ومن خلالكم لكل الهيآت المعنية، وإلى عموم المواطنين، في موضوع بالغ الأهمية، هو جوهر عمل المؤسسات.

وأقصد هنا علاقة المواطن بالإدارة، سواء تعلق الأمر بالمصالح المركزية، والإدارة الترابية، أو بالمجالس المنتخبة، والمصالح الجهوية للقطاعات الوزارية.

كما أقصد أيضا، مختلف المرافق المعنية بالاستثمار وتشجيع المقاولات، وحتى قضاء الحاجيات البسيطة للمواطن، كيفما كان نوعها.

فالغاية منها واحدة، هي تمكين المواطن من قضاء مصالحه، في أحسن الظروف والآجال وتبسيط المساطر، وتقريب المرافق والخدمات الأساسية منه.

أما إذا كان من الضروري معالجة كل الملفات، على مستوى الإدارة المركزية بالرباط، فما جدوى اللامركزية والجهوية،

واللاتمركز الإداري، الذي نعمل على ترسيخه، منذ ثمانينيات القرن الماضي.

إن تدبير شؤون المواطنين، وخدمة مصالحهم، مسؤولية وطنية، وأمانة جسيمة، لا تقبل التهاون ولا التأخير.

ولكن مع كامل الأسف، يلاحظ أن البعض يستغلون التفويض الذي يمنحه لهم المواطن، لتدبير الشأن العام في إعطاء الأسبقية لقضاء المصالح الشخصية والحزبية، بدل خدمة المصلحة العامة، وذلك لحسابات انتخابية.

وهم بذلك يتجاهلون بأن المواطن هو الأهم في الانتخابات، وليس المرشح أو الحزب، ويتنكرون لقيم العمل السياسي النبيل.

فإذا كانوا لا يريدون القيام بعملهم ولا يهتمون بقضاء مصالح المواطنين، سواء على الصعيد المحلي أو الجهوي، وحتى الوطني، فلماذا يتوجهون إذن للعمل السياسي؟

إن الالتزام الحزبي والسياسي الحقيقي، يجب أن يضع المواطن فوق أي اعتبار، ويقتضي الوفاء بالوعود التي تقدم له، والتفاني في خدمته، وجعلها فوق المصالح الحزبية والشخصية.

ولأن النجاعة الإدارية معيار لتقدم الأمم، وما دامت علاقة الإدارة بالمواطن لم تتحسن، فإن تصنيف المغرب في هذا الميدان، سيبقى ضمن دول العالم الثالث، إن لم أقل الرابع أو الخامس.

حضرات أعضاء البرلمان المحترمين؛

يقال كلام كثير بخصوص لقاء المواطنين بملك البلاد، والتماس مساعدته في حل العديد من المشاكل والصعوبات.

وإذا كان البعض لا يفهم توجه عدد من المواطنين إلى ملكهم

من أجل حل مشاكل وقضايا بسيطة، فهذا يعني أن هناك خللا في مكان ما.

أنا بطبيعة الحال أعتز بالتعامل المباشر مع أبناء شعبي، وبقضاء حاجاتهم البسيطة، وسأظل دائما أقوم بذلك في خدمتهم.

ولكن هل سيطلب مني المواطنون التدخل لو قامت الإدارة بواجبها؟ الأكيد أنهم يلجؤون إلى ذلك بسبب انغلاق الأبواب أمامهم، أو لتقصير الإدارة في خدمتهم، أو للتشكي من ظلم أصابهم.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين؛

إن المرافق والإدارات العمومية، تعاني من عدة نقائص، تتعلق بالضعف في الأداء، وفي جودة الخدمات، التي تقدمها للمواطنين.

كما أنها تعاني من التضخم ومن قلة الكفاءة، وغياب روح المسؤولية لدى العديد من الموظفين.

إن الإدارة تعاني، بالأساس، من ثقافة قديمة لدى أغلبية المغاربة.

فهي تشكل بالنسبة للعديد منهم مخبأ، يضمن لهم راتبا شهريا، دون محاسبة على المردود الذي يقدمونه.

غير أن المسؤولية تتطلب من الموظف، الذي يمارس مهمة أو سلطة عمومية، تضع أمور الناس بين يديه، أن يقوم على الأقل بواجبه في خدمتهم والحرص على مساعدتهم.

والواقع أن الوظيفة العمومية لا يمكن أن تستوعب كل المغاربة. كما أن الولوج إليها يجب أن يكون على أساس الكفاءة والاستحقاق وتكافؤ الفرص

السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين؛

إن الصعوبات التي تواجه المواطن في علاقته بالإدارة كثيرة ومتعددة، تبتدئ من الاستقبال مرورا بالتواصل، إلى معالجة الملفات والوثائق؛ بحيث أصبحت ترتبط في ذهنه بمسار المحارب.

فمن غير المعقول أن يتحمل المواطن، تعب وتكاليف التنقل إلى أي إدارة، سواء كانت قنصلية أو عمالة، أو جماعة ترابية، أو مندوبية جهوية وخاصة إذا كان يسكن بعيدا عنها، ولا يجد من يستقبله، أو من يقضي غرضه.

ومن غير المقبول، أن لا تجيب الإدارة على شكايات وتساؤلات الناس، وكأن المواطن لا يساوي شيئا، أو أنه مجرد جزء بسيط من المنظر العام لفضاء الإدارة.

فبدون المواطن لن تكون هناك إدارة. ومن حقه أن يتلقى جوابا عن رسائله، وحلولا لمشاكله، المعروضة عليها. وهي ملزمة بأن تفسر الأشياء للناس، وأن تبرر قراراتها التي يجب أن تتخذ بناء على القانون.

وعلى سبيل المثال، فالعديد من المواطنين يشتكون من قضايا نزع الملكية، لأن الدولة لم تقم بتعويضهم عن أملاكهم، أو لتأخير عملية التعويض لسنوات طويلة تضر بمصالحهم، أو لأن مبلغ التعويض أقل من ثمن البيع المعمول به، وغيرها من الأسباب.

إن نزع الملكية يجب أن يتم لضرورة المصلحة العامة القصوى، وأن يتم التعويض طبقا للأسعار المعمول بها، في نفس تاريخ القيام بهذه العملية مع تبسيط مساطر الحصول عليه.

ولا ينبغي أن يتم تغيير وضعية الأرض التي تم نزعها، وتحويلها لأغراض تجارية، أو تفويتها من أجل المضاربات العقارية.

كما أن المواطن يشتكي بكثرة، من طول وتعقيد المساطر

القضائية، ومن عدم تنفيذ الأحكام، وخاصة في مواجهة الإدارة.

فمن غير المفهوم أن تسلب الإدارة للمواطن حقوقه، وهي التي يجب أن تصونها وتدافع عنها. وكيف لمسؤول أن يعرقل حصوله عليها وقد صدر بشأنها حكم قضائي نهائي؟

كما أنه من غير المعقول أن لا تقوم الإدارة حتى بتسديد ما بذمتها من ديون للمقاولات الصغرى والمتوسطة، بدل دعمها وتشجيعها، اعتبارا لدورها الهام في التنمية والتشغيل.

كما أن المواطنين يشتكون أيضا من الشطط في استعمال السلطة والنفوذ، على مستوى مختلف الإدارات، ومن تعقيد المساطر وطول آجال منح بعض الوثائق الإدارية.

إذ لا يعقل أن يسافر المواطن لطلب وثيقة، ويقدم كل الوثائق الضرورية، وينتظر أياما وأحيانا أسابيع للحصول عليها.

ففي العديد من القنصليات مثلا، لا يتم إخبار المواطنين بالأخطاء، التي تقع في الوثائق، بسبب غياب آلية لمتابعة الملفات، إضافة إلى التعقيدات الإدارية التي يتطلبها تصحيح أي خطإ. وهو ما يكلف المواطن عناء وتكاليف التنقل إلى المغرب لإحضار وثائق الإثبات اللازمة لتصحيح هذا الخطإ، إضافة إلى غياب التنسيق بين الإدارات المعنية مما يعطل عملية تسليم الوثائق.

ومن بين القضايا الإدارية، الأكثر انتشارا، تلك التي تتعلق بتطبيق مدونة الأسرة، وما ينتج عن ذلك من مشاكل عائلية واجتماعية.

فبعد مرور أكثر من 12 سنة، على إطلاق هذا الإصلاح المجتمعي، هناك من لا يعرف لحد الآن، مضمون هذا القانون، وما له من حقوق وما عليه من واجبات، وخاصة في أوساط المغاربة بالخارج.

لذا، ندعو الحكومة وكافة المؤسسات المعنية، الإدارية والقضائية،

لحسن تفعيله، ومواصلة التوعية بمضامينه، ومواكبته بالإصلاح والتحيين، لتجاوز المشاكل التي أبانت عنها التجربة والممارسة.

حضرات السيدات والسادة أعضاء البرلمان؛

إن المشاكل التي تواجه المواطن في الإدارة تتجسد بشكل واضح في العراقيل التي تعيق الاستثمار، رغم إحداث المراكز الجهوية واستعمال الشباك الوحيد لتبسيط المساطر وتسريع عملية اتخاذ القرار.

صحيح أن بعض المستثمرين، في بعض الحالات، يقدمون ملفات غير كاملة، إلا أنه بدل أن يقوم الشباك بمساعدتهم وعرض قائمة من الحلول لتشجيعهم، يلاحظ أنه يتم تعقيد الأمور عليهم وتكبيلهم بسلسلة من القيود والعراقيل وبهذه العقلية والتمادي في مثل هذه التصرفات، فإن الشباك الوحيد سيبقى دون جدوى.

وقد أكدت أكثر من مرة، على ضرورة حل المشاكل، ومعالجة الملفات في عين المكان كما أعطيت تعليماتي للحكومة، ووجهتها لاتخاذ الإجراءات الإدارية بهذا الخصوص.

فما جدوى الرسالة التي وجهتها إلى الوزير الأول منذ 2002 وما فائدة الجهوية واللامركزية واللاتمركز، إذا استمر الوضع القديم واستمرت المشاكل السابقة؟

إن هذا الوضع غير مقبول، ولا ينبغي أن يستمر فالمستثمر عندما لا يتلقى جوابا وإذا لم يتم حل المشكل الذي يواجهه، فإنه يرجع أمواله إلى البنك، إذا كان مقيما في المغرب.

أما إذا كان من أبناء الجالية، وفضل الاستثمار في وطنه، فإنه يكون مجبرا على العودة بأمواله إلى الخارج.

وبذلك يتم حرمان الوطن من فرص الاستثمار والتنمية، وحرمان المواطنين من فرص الشغل.

إن الشباك الوحيد ليس إلا واحدا من الأوراش لمعالجة العراقيل التي تواجه الاستثمار وإذا لم يتم إيجاد الحلول الناجعة لها، بعد كل هذه السنوات، فكيف سيتم تطبيق باقي النقط المهمة الواردة في رسالتنا إلى الوزير الأول والتي تخص علاقة المواطن بالإدارة وتبسيط المساطر وتشجيع الاستثمار؟.

السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين؛

رغم السلبيات والنقائص التي تعاني منها بعض المرافق العمومية، فهذا لا يعني أن الوضع أسود، وأن الإدارة لا تقوم بواجبها، بل إنها تتوفر على مؤهلات مهنية وتقنية عالية، وتعرف تحسنا ملحوظا.

وخير دليل على ذلك، الأوراش الكبرى التي يتم إنجازها والسياسات القطاعية والوطنية الناجحة التي غيرت وجه المغرب وكان لها دور كبير في تحقيق تقدم ملموس في مختلف المجالات.

ولكن طموحنا أكبر، وتطلعات المواطن تفوق ما تقدمه الإدارة. كما أن التطور الذي يعرفه المغرب، يقتضي الرفع من مردوديتها.

إننا نؤمن بأن النجاعة الإدارية تساهم في النهوض بالتنمية، وفي جلب الاستثمار الوطني والأجنبي، وتعزيز الثقة التي يحظى بها المغرب.

لذا، ندعو الجميع، حكومة وبرلمانا، أحزابا ونقابات، جمعيات وموظفين، للتحلي بروح الوطنية والمسؤولية، من أجل بلورة حلول حقيقية للارتقاء بعمل المرافق الإدارية، والرفع من جودة الخدمات التي تقدمها للمواطنين.

إن إصلاح الإدارة يتطلب تغيير السلوكات والعقليات، وجودة

التشريعات، من أجل مرفق إداري عمومي فعال، في خدمة المواطن.

فالوضع الحالي يتطلب إعطاء عناية خاصة، لتكوين وتأهيل الموظفين، الحلقة الأساسية في علاقة المواطن بالإدارة، وتمكينهم من فضاء ملائم للعمل، مع استعمال آليات التحفيز والمحاسبة والعقاب.

كما يتعين تعميم الإدارة الإلكترونية بطريقة منسجمة، تتيح الولوج المشترك للمعلومات بين مختلف القطاعات والمرافق.

فتوظيف التكنولوجيات الحديثة، يساهم في تسهيل حصول المواطن، على الخدمات، في أقرب الآجال، دون الحاجة إلى كثرة التنقل والاحتكاك بالإدارة، الذي يعد السبب الرئيسي لانتشار ظاهرة الرشوة، واستغلال النفوذ. وهو ما سبق أن أكدنا على ضرورة محاربته في مفهومنا للسلطة.

وتعتبر الجهوية المتقدمة التي أصبحت واقعا ملموسا، حجر الزاوية الذي يجب أن ترتكز عليه الإدارة، في تقريب المواطن من الخدمات والمرافق، ومن مركز القرار.

كما نشدد في نفس السياق، على ضرورة بلورة وإخراج ميثاق متقدم للامركزية الإداري، يستجيب لمتطلبات المرحلة.

فعلى الجميع مواكبة التطور، والانخراط في الدينامية المؤسسية والتنموية، التي نقودها ببلادنا.

والكل مسؤول على نجاعة الإدارة العمومية والرفع من جودتها باعتبارها عماد أي إصلاح وجوهر تحقيق التنمية والتقدم، الذي نريده لأبناء شعبنا الوفي.

«إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

نص الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية 2017-2018

الجمعة 13 أكتوبر 2017

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه؛

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين؛

بمشاعر الفرح والاعتزاز أجدد اللقاء بكم اليوم، ككل سنة، في افتتاح السنة التشريعية للبرلمان.

وتأتي هذه الدورة بعد خطاب العرش الذي وقفنا فيه على الصعوبات، التي تواجه تطور النموذج التنموي، وعلى الاختلالات، سواء في ما يخص الإدارة، بكل مستوياتها، أو في ما يتعلق بالمجالس المنتخبة والجماعات الترابية.

إلا أن إجراء هذه الوقفة النقدية، التي يقتضيها الوضع، ليس غاية في حد ذاته، ولا نهاية هذا المسار.

وإنما هو بداية مرحلة حاسمة، تقوم على ربط المسؤولية بالمحاسبة، والعمل على إيجاد الأجوبة والحلول الملائمة، للإشكالات والقضايا الملحة للمواطنين.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين؛

إننا لا نقوم بالنقد من أجل النقد، ثم نترك الأمور على حالها. وإنما نريد معالجة الأوضاع، وتصحيح الأخطاء، وتقويم الاختلالات.

إننا نؤسس لمقاربة ناجعة، ولمسيرة من نوع جديد. فما نقوم به يدخل

في صميم صلاحياتنا الدستورية، وتجسيد لإرادتنا القوية، في المضي قدما في عملية الإصلاح، وإعطاء العبرة لكل من يتحمل مسؤولية تدبير الشأن العام.

وبصفتنا الضامن لدولة القانون، والساهر على احترامه، وأول من يطبقه، فإننا لم نتردد يوما، في محاسبة كل من ثبت في حقه أي تقصير في القيام بمسؤوليته المهنية أو الوطنية.

ولكن الوضع اليوم، أصبح يفرض المزيد من الصرامة، للقطع مع التهاون والتلاعب بمصالح المواطنين.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين؛

إن المشاكل معروفة، والأولويات واضحة، ولا نحتاج إلى المزيد من التشخيصات، بل هناك تضخم في هذا المجال..

وقد وقفنا، أكثر من مرة، على حقيقة الأوضاع، وعلى حجم الاختلالات، التي يعرفها جميع المغاربة.

أليس المطلوب هو التنفيذ الجيد للمشاريع التنموية المبرمجة، التي تم إطلاقها، ثم إيجاد حلول عملية وقابلة للتطبيق، للمشاكل الحقيقية، وللمطالب المعقولة، والتطلعات المشروعة للمواطنين، في التنمية والتعليم والصحة والشغل وغيرها؟

وبموازاة ذلك، يجب القيام بالمتابعة الدقيقة والمستمرة، لتقدم تنفيذ البرامج الاجتماعية والتنموية، ومواكبة الأشغال بالتقييم المنتظم والنزيه.

ولهذه الغاية، قرّرنا إحداث وزارة منتدبة بوزارة الخارجية مكلفة بالشؤون الإفريقية، وخاصة الاستثمار، وخلية للتتبع، بكل من وزارتي الداخلية والمالية.

كما نوجه المجلس الأعلى للحسابات، للقيام بمهامه في تتبع وتقييم المشاريع العمومية، بمختلف جهات المملكة.

إن المغاربة اليوم، يحتاجون للتنمية المتوازنة والمنصفة، التي تضمن الكرامة للجميع وتوفر الدخل وفرص الشغل، وخاصة للشباب، وتساهم في الاطمئنان والاستقرار، والاندماج في الحياة المهنية والعائلية والاجتماعية، التي يطمح إليها كل مواطن.

كما يتطلعون لتعميم التغطية الصحية وتسهيل ولوج الجميع للخدمات الاستشفائية الجيدة في إطار الكرامة الإنسانية.

والمغاربة اليوم، يريدون لأبنائهم تعليما جيدا، لا يقتصر على الكتابة والقراءة فقط، وإنما يضمن لهم الانخراط في عالم المعرفة والتواصل، والولوج والاندماج في سوق الشغل، ويساهم في الارتقاء الفردي والجماعي، بدل تخريج فئات عريضة من المعطلين.

وهم يحتاجون أيضا إلى قضاء منصف وفعال، وإلى إدارة ناجعة، تكون في خدمتهم، وخدمة الصالح العام، وتحفز على الاستثمار، وتدفع بالتنمية، بعيدا عن كل أشكال الزبونية والرشوة والفساد.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين؛

إذا كان المغرب قد حقق تقدما ملموسا، يشهد به العالم، إلا أن النموذج التنموي الوطني أصبح اليوم، غير قادر على الاستجابة للمطالب الملحة، والحاجيات المتزايدة للمواطنين، وغير قادر على الحد من الفوارق بين الفئات ومن التفاوتات المجالية، وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية.

وفي هذا الصدد، ندعو الحكومة والبرلمان، ومختلف المؤسسات والهيئات المعنية، كل في مجال اختصاصه، لإعادة النظر في نموذجنا التنموي لمواكبة التطورات التي تعرفها البلاد.

إننا نتطلع لبلورة رؤية مندمجة لهذا النموذج، كفيلة بإعطائه نفسا جديدا، وتجاوز العراقيل التي تعيق تطوره، ومعالجة نقط الضعف والاختلالات، التي أبانت عنها التجربة.

وسيرا على المقاربة التشاركية، التي نعتمدها في القضايا الكبرى، كمراجعة الدستور، والجهوية الموسعة، فإننا ندعو إلى إشراك كل الكفاءات الوطنية، والفعاليات الجادة، وجميع القوى الحية للأمة.

كما ندعو للتحلي بالموضوعية، وتسمية الأمور بمسمياتها، دون مجاملة أو تنميق، واعتماد حلول مبتكرة وشجاعة، حتى وإن اقتضى الأمر الخروج عن الطرق المعتادة أو إحداث زلزال سياسي.

إننا نريدها وقفة وطنية جماعية، قصد الانكباب على القضايا والمشاكل التي تشغل المغاربة، والمساهمة في نشر الوعي بضرورة تغيير العقليات التي تقف حاجزا أمام تحقيق التقدم الشامل الذي نطمح إليه.

وإذ نؤكد حرصنا على متابعة هذا الموضوع، فإننا ننتظر الاطلاع عن كثب، على المقترحات، والتدابير التي سيتم اتخاذها، من أجل بلورة مشروع نموذج تنموي جديد.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين؛

إن النموذج التنموي مهما بلغ من نضج سيظل محدود الجدوى، ما لم يرتكز على آليات فعالة للتطور محليا وجهويا.

لذا، ما فتئنا ندعو لتسريع التطبيق الكامل للجهوية المتقدمة، لما تحمله من حلول وإجابات للمطالب الاجتماعية والتنموية، بمختلف جهات المملكة.

فالجهوية ليست مجرد قوانين ومساطر إدارية، وإنما هي تغيير عميق

في هياكل الدولة، ومقاربة عملية في الحكامة الترابية.

وهي أنجع الطرق لمعالجة المشاكل المحلية، والاستجابة لمطالب سكان المنطقة، لما تقوم عليه من إصغاء للمواطنين، وإشراكهم في اتخاذ القرار، لا سيما من خلال ممثليهم في المجالس المنتخبة.

وإدراكا منا بأنه ليس هناك حلول جاهزة، لكل المشاكل المطروحة في مختلف المناطق، فإننا نشدد على ضرورة ملاءمة السياسات العمومية، لتستجيب لانشغالات المواطنين حسب حاجيات وخصوصيات كل منطقة.

ولإضفاء المزيد من النجاعة على تدبير الشأن العام المحلي نلح على ضرورة نقل الكفاءات البشرية المؤهلة والموارد المالية الكافية للجهات، بموازاة مع نقل الاختصاصات.

لذا نوجه الحكومة لوضع جدول زمني مضبوط لاستكمال تفعيل الجهوية المتقدمة.

ونهيب بالمجالس المنتخبة وخاصة على مستوى الجهات لتحمل مسؤوليتها في تدبير شؤون كل منطقة واتخاذ المبادرات للتجاوب مع ساكنتها والاستجابة لمطالبها المشروعة.

كما ندعو لإخراج ميثاق متقدم للاتمركز الإداري، الذي طالما دعونا إلى اعتماده وتحديد برنامج زمني دقيق لتطبيقه.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين؛

إن التقدم الذي يعرفه المغرب لا يشمل مع الأسف كل المواطنين وخاصة شبابنا، الذي يمثل أكثر من ثلث السكان والذي نخصه بكامل اهتمامنا ورعايتنا.

فتأهيل الشباب المغربي وانخراطه الإيجابي والفعال في الحياة الوطنية يعد من أهم التحديات التي يتعين رفعها. وقد أكدنا أكثر من مرة ولاسيما في خطاب 20 غشت 2012 بأن الشباب هو ثروتنا الحقيقية ويجب اعتباره كمحرك للتنمية وليس كعائق أمام تحقيقها.

والواقع أن التغيرات المجتمعية التي يشهدها المغرب قد أفرزت انبثاق الشباب كفاعل جديد له وزنه وتأثيره الكبير في الحياة الوطنية.

ورغم الجهود المبذولة فإن وضعية شبابنا لا ترضينا ولا ترضيهم، فالعديد منهم يعانون من الإقصاء والبطالة ومن عدم استكمال دراستهم وأحيانا حتى من الولوج للخدمات الاجتماعية الأساسية.

كما أن منظومة التربية والتكوين لا تؤدي دورها في التأهيل والإدماج الإجتماعي والإقتصادي للشباب.

أما السياسات العمومية القطاعية والاجتماعية فرغم أنها تخصص مجالا هاما للشباب إلا أن تأثيرها على أوضاعهم يبقى محدودا لضعف النجاعة والتناسق في ما بينها وعدم ملاءمة البرامج لجميع الشرائح الشبابية.

واعتبارا للارتباط الوثيق بين قضايا الشباب وإشكالية النمو والاستثمار والتشغيل فإن معالجة أوضاعهم تحتاج إلى ابتكار مبادرات ومشاريع ملموسة تحرر طاقاتهم وتوفر لهم الشغل والدخل القار وتضمن لهم الاستقرار وتمكنهم من المساهمة البناءة في تنمية الوطن.

وأخص بالذكر هنا، على سبيل المثال، وضعية الشباب الذين يعملون في القطاع غير المهيكل، والتي تقتضي إيجاد حلول واقعية قد لا تتطلب وسائل مادية كبيرة، ولكنها ستوفر لهم وسائل وفضاءات للعمل في إطار القانون بما يعود بالنفع عليهم وعلى المجتمع.

وعلى غرار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، فإننا ندعو لبلورة سياسة جديدة مندمجة للشباب تقوم بالأساس على التكوين والتشغيل، قادرة على إيجاد حلول واقعية لمشاكلهم الحقيقية، وخاصة في المناطق القروية

والأحياء الهامشية والفقيرة.

ولضمان شروط النجاعة والنجاح لهذه السياسة الجديدة، ندعو لاستلهام مقتضيات الدستور، وإعطاء الكلمة للشباب، والانفتاح على مختلف التيارات الفكرية، والإفادة من التقارير والدراسات التي أمرنا بإعدادها، وخاصة حول «الثروة الإجمالية للمغرب» و«رؤية 2030 للتربية والتكوين»، وغيرها.

وفي أفق بلورة واعتماد هذه السياسة، ندعو للإسراع بإقامة المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي كمؤسسة دستورية للنقاش وإبداء الرأي وتتبع وضعية الشباب.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين؛

إن الاختلالات التي يعاني منها تدبير الشأن العام ليست قدرا محتوما. كما أن تجاوزها ليس أمرا مستحيلا، إذا ما توفرت الإرادة الصادقة وحسن استثمار الوسائل المتاحة.

وهذا الأمر من اختصاصكم، برلمانا وحكومة ومنتخبين، فأنتم مسؤولون أمام الله، وأمام الشعب وأمام الملك عن الوضع الذي تعرفه البلاد.

وأنتم مطالبون بالانخراط في الجهود الوطنية، بكل صدق ومسؤولية، لتغيير هذا الوضع، بعيدا عن أي اعتبارات سياسوية أو حزبية، فالوطن للجميع، ومن حق كل المغاربة أن يستفيدوا من التقدم، ومن ثمار النمو.

فكونوا، رعاكم الله، في مستوى المسؤولية الوطنية الجسيمة، الملقاة على عاتقكم، لما فيه صالح الوطن والمواطنين.

قال تعالى: «فإذا عزمت فتوكل على الله، إن الله يحب المتوكلين».

صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

نص الخطاب السامي الذي ألقاه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله أمام أعضاء مجلسي البرلمان بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية 2018-2019

«الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين؛

إن تجديد اللقاء بكم، باعتباركم ممثلي الأمة، في هذه المناسبة الدستورية السنوية، يعد دائما مبعث سرور واعتزاز.

ومما يضفي على هذه السنة التشريعية طابعا خاصا، كونها تأتي في مرحلة شعارها «روح المسؤولية والعمل الجاد».

فالتوجهات والتدابير التي دعونا إليها، خاصة في خطابي العرش وذكرى 20 غشت، تقتضي التعبئة الشاملة، والعمل الجماعي، وقيام كل واحد بدوره كاملا، في ظل احترام القناعات والاختلافات.

وإنكم، معشر البرلمانيين، بصفة خاصة، في الأغلبية والمعارضة، تتحملون مسؤولية ثقيلة ونبيلة، في المساهمة في دينامية الإصلاح، التي تعرفها بلادنا.

فأنتم داخل هذه المؤسسة الموقرة، تشكلون أسرة واحدة ومتكاملة، لا فرق بينكم، مثلما يعبر عن ذلك لباسكم المغربي الموحد، رغم اختلاف انتماءاتكم الحزبية والاجتماعية. فالمصلحة الوطنية واحدة، والتحديات واحدة. ويبقى الأهم هو نتيجة عملكم الجماعي.

وإننا حريصون على مواكبة الهيآت السياسية، وتحفيزها على تجديد أساليب عملها، بما يساهم في الرفع من مستوى الأداء الحزبي ومن

جودة التشريعات والسياسات العمومية.

لذا، ندعو للرفع من الدعم العمومي للأحزاب، مع تخصيص جزء منه لفائدة الكفاءات التي توظفها، في مجالات التفكير والتحليل والابتكار.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين؛

إن التعبئة الوطنية، والعمل الجماعي يتطلبان توفر مناخ سليم، وتعزيز التضامن بين مختلف الشرائح الاجتماعية.

وهو ما نهدف إلى تحقيقه من خلال الإصلاحات والتدابير الاقتصادية والاجتماعية، التي نعتمدها، من أجل تحسين ظروف العيش المشترك بين جميع المغاربة، والحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية.

فالمغرب، كان وسيظل، إن شاء الله، أرض التضامن والتماسك الاجتماعي، داخل الأسرة الواحدة، والحي الواحد، بل وفي المجتمع بصفة عامة.

فداخل المدن العتيقة، مثلا، كان ولا يزال كل شيء متشابها، في واجهات البيوت وأبوابها، حيث لا يمكن التفريق بين الوضعية المادية للأسر، إلا بعد الدخول إلى المنازل.

ذلك أن روابط الوحدة والتماسك بين المغاربة لا تقتصر فقط على المظاهر، وإنما تنبع من قيم الأخوة والوئام، المتجذرة في القلوب، والتضامن في الأحزان والمسرات.

وإننا حريصون على تعزيز هذه الروابط، التي تجمع المغاربة على الدوام، سواء من خلال اعتماد سياسات اجتماعية ناجعة، أو عبر تسهيل وتشجيع المساهمات التضامنية على مختلف المستويات.

ولهذه الغاية، ندعو لتبسيط المساطر لتشجيع مختلف أشكال التبرع والتطوع والأعمال الخيرية، ودعم المبادرات الاجتماعية، والمقاولات المواطنة.

كما ينبغي وضع آليات جديدة لإشراك القطاع الخاص في النهوض بالميدان الاجتماعي، والمساهمة في تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين، سواء في إطار المسؤولية المجتمعية للمقاولة، أو من خلال إطلاق شراكات بين القطاعين العام والخاص في هذا المجال.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين؛

إن التوجيهات الهامة، التي قدمناها بخصوص قضايا التشغيل والتعليم والتكوين المهني، والخدمة العسكرية، تهدف للنهوض بأوضاع المواطنين، وخاصة الشباب، وتمكينهم من المساهمة في خدمة وطنهم.

فالخدمة العسكرية تقوي روح الانتماء للوطن.

كما تمكن من الحصول على تكوين وتدريب يفتح فرص الاندماج المهني والاجتماعي أمام المجندين الذين يبرزون مؤهلاتهم، وروح المسؤولية والالتزام.

وهنا يجب التأكيد أن جميع المغاربة المعنيين، دون استثناء، سواسية في أداء الخدمة العسكرية، وذلك بمختلف فئاتهم وانتماءاتهم الاجتماعية وشواهدهم ومستوياتهم التعليمية.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين؛

إننا نضع النهوض بتشغيل الشباب في قلب اهتماماتنا، ونعتبر أن هناك العديد من المجالات التي يمكن أن تساهم في خلق المزيد من فرص الشغل.

ويعد التكوين المهني رافعة قوية للتشغيل إذا ما حظي بالعناية التي يستحقها وإعطاء مضمون ومكانة جديدين لهذا القطاع الواعد.

وهو ما يقتضي العمل على مد المزيد من الممرات والجسور بينه وبين التعليم العام في إطار منظومة موحدة ومتكاملة مع خلق نوع من التوازن بين التكوين النظري والتداريب التطبيقية داخل المقاولات.

وعلاوة على دور التكوين في التأهيل لسوق الشغل، فإن القطاع الفلاحي يمكن أن يشكل خزانا أكثر دينامية للتشغيل، ولتحسين ظروف العيش والاستقرار بالعالم القروي.

لذا ندعو لتعزيز المكاسب المحققة في الميدان الفلاحي، وخلق المزيد من فرص الشغل والدخل، وخاصة لفائدة الشباب القروي.

غايتنا انبثاق وتقوية طبقة وسطى فلاحية، وجعلها عامل توازن ورافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على غرار الدور الهام للطبقة الوسطى في المدن.

وإننا ندرك ما تعرفه الأراضي الفلاحية من تقسيم متزايد مع ما ينتج عن ذلك من ضعف في الإنتاجية. كما أن استقرار الشباب بأرضهم يبقى رهينا بتمكينهم من فرص الشغل.

لذا نوجه الحكومة لبلورة آليات مبتكرة لمواصلة تحفيز الفلاحين على المزيد من الانخراط في تجمعات وتعاونيات فلاحية منتجة ومتابعة تكوين في المجال الفلاحي.

وبموازاة ذلك ندعو لتعزيز وتسهيل الولوج للعقار، وجعله أكثر انفتاحا على المستثمرين، سواء الأشخاص أو المقاولات، بما يرفع من الإنتاج والمردودية، ويحفز على التشغيل مع الحفاظ على الطابع الفلاحي للأراضي المعنية.

كما يتعين التفكير في أفضل السبل لإنصاف الفلاحين الصغار،

خاصة في ما يتعلق بتسويق منتوجاتهم والتصدي الصارم للمضاربات وتعدد الوسطاء.

ومن جهة أخرى، فإن تعبئة الأراضي الفلاحية المملوكة للجماعات السلالية قصد إنجاز المشاريع الاستثمارية في المجال الفلاحي لا يمكن إلا أن تشكل رافعة قوية لتحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي وخاصة لذوي الحقوق.

وهو ما قد يمكن من تعبئة، على الأقل، مليون هكتار إضافية من هذه الأراضي.

وعلى غرار ما يتم بخصوص تمليك الأراضي الجماعية الواقعة داخل دوائر الري، فإنه أصبح من الضروري إيجاد الآليات القانونية والإدارية الملائمة لتوسيع عملية التمليك لتشمل بعض الأراضي الفلاحية البورية لفائدة ذوي الحقوق.

ويجب القيام بذلك وفق شروط محددة تجمع بين الإنجاز الفعلي للمشاريع، والحد من التجزئة المفرطة للاستغلالات الفلاحية، وتوفير المواكبة التقنية والمالية المطلوبة.

وفي نفس التوجه الهادف للنهوض بالتشغيل، ندعو لدراسة إمكانية فتح بعض القطاعات والمهن غير المرخصة حاليا للأجانب، كقطاع الصحة، أمام بعض المبادرات النوعية والكفاءات العالمية، شريطة أن تساهم في نقل الخبرات، وفي خلق فرص شغل للشباب المغربي حسب مؤهلاتهم.

ومما يزكي هذا التوجه، الاهتمام المتزايد الذي تعبر عنه العديد من المصحات والمستشفيات العالمية، المشهود لها بالتميز، من أجل الاستثمار في بلادنا.

وإذا كانت التحفيزات المغرية، تدفع بعض الطلبة للبقاء بالخارج،

بعد استكمال دراستهم، فإن من شأن المبادرة التي نقدم عليها، أن توفر الظروف الملائمة للكفاءات المغربية، قصد العودة للعمل والعطاء بأرض الوطن، إضافة إلى تشجيع المنافسة الإيجابية والسليمة، بما يساهم في الرفع من جودة الخدمات.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين؛

لقد دعوت، من هذا المنبر، في السنة الماضية، إلى إعادة النظر في النموذج التنموي الوطني، وبلورة منظور جديد، يستجيب لحاجيات المواطنين، وقادر على الحد من الفوارق والتفاوتات، وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية ومواكبة التطورات الوطنية والعالمية.

وتبعا لذلك، بادرت مشكورة، بعض المؤسسات والهيآت المعنية وعدد من الفعاليات والكفاءات الوطنية، بإعداد بعض المساهمات والدراسات.

ومن جهتنا، فقد سعينا، من خلال المبادرات والإصلاحات التي أطلقناها، هذه السنة، لوضع بعض اللبنات، ورسم بعض التوجهات، واعتماد نفس جديد، لا سيما بالتركيز على القضايا المستعجلة التي لا تقبل الانتظار، والتي تعد موضوع إجماع وطني، كالتربية والتكوين، والتشغيل وقضايا الشباب، ومسألة الدعم والحماية الاجتماعية.

وإذا كان من الطبيعي أن يأخذ هذا الموضوع المصيري، بالنسبة لمستقبل المغرب، وقتا كافيا من التفكير والحوار، فإننا نعتقد أن هذا الورش الواسع قد بلغ مرحلة متقدمة من النضج تقتضي الإسراع بتقديم المساهمات، وذلك في غضون الثلاثة أشهر المقبلة.

لذا قررنا تكليف لجنة خاصة، مهمتها تجميع المساهمات، وترتيبها وهيكلتها، وبلورة خلاصاتها، في إطار منظور استراتيجي شامل ومندمج؛

على أن ترفع إلى نظرنا السامي، مشروع النموذج التنموي الجديد، مع تحديد الأهداف المرسومة له، وروافد التغيير المقترحة، وكذا سبل تنزيله.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين؛

إن الرهانات والتحديات التي تواجه بلادنا، متعددة ومتداخلة، ولا تقبل الانتظارية والحسابات الضيقة.

فالمغرب يجب أن يكون بلدا للفرص لا بلدا للانتهازيين. وأي مواطن، كيفما كان، ينبغي أن توفر له نفس الحظوظ لخدمة بلاده، وأن يستفيد على قدم المساواة مع جميع المغاربة، من خيراته، ومن فرص النمو والارتقاء.

والواقع أن المغرب يحتاج، اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، إلى وطنيين حقيقيين، دافعهم الغيرة على مصالح الوطن والمواطنين، وهمهم توحيد المغاربة بدل تفريقهم؛ وإلى رجال دولة صادقين يتحملون المسؤولية بكل التزام ونكران ذات.

فكونوا، رعاكم الله، في مستوى هذه المرحلة، وما تتطلبه من خصال الوطنية الصادقة، ومن تعبئة جماعية، وحرص على جعل مصالح الوطن والمواطنين فوق كل اعتبار.

قال تعالى: «ربنا إنك تعلم ما نخفي وما نعلن، وما يخفى على الله من شيء في الأرض ولا في السماء». صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

نص الخطاب السامي الذي ألقاه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله أمام أعضاء مجلسي البرلمان بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية 2019-2020

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين؛

يسعدنا أن نترأس افتتاح السنة التشريعية الرابعة، من هذه الولاية النيابية، وأن نجدد التواصل مع ممثلي الأمة.

وهي سنة تشريعية يجب أن تتميز بروح المسؤولية والعمل الجاد، لأنها تأتي في منتصف الولاية الحالية.

وبذلك، فهي بعيدة عن فترة الخلافات، التي تطبع عادة الانتخابات.

لذا، ينبغي استثمارها في النهوض بالأمانة التي تتحملونها، بتكليف من المواطنين، والتنافس الإيجابي على خدمة مصالحهم، والدفاع عن قضايا الوطن.

كما تتطلب منكم العمل على إدراجها في إطار المرحلة الجديدة، التي حددنا مقوماتها في خطاب العرش الأخير.

وإذا كنا قد ركزنا على أهم التحديات والرهانات الاقتصادية والتنموية، لهذه المرحلة، فإن الطبقة السياسية، حكومة وبرلماننا وأحزابا سياسية، بصفة خاصة، مسؤولون عن توفير شروط النجاح لها.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين؛

إن المرحلة الجديدة تبدأ من الآن، وتتطلب انخراط الجميع، بالمزيد من الثقة والتعاون والوحدة والتعبئة واليقظة، بعيدا عن الصراعات الفارغة، وتضييع الوقت والطاقات.

ويأتي في صدارة أولوياتها، تنزيل الإصلاحات، ومتابعة القرارات، وتنفيذ المشاريع.

وهي من اختصاص الجهازين التنفيذي والتشريعي، بالدرجة الأولى.

ولكنها أيضا مسؤولية القطاع الخاص، لاسيما في ما يتعلق بالتمويل، فضلا عن الدور الهام لهيآت المجتمع المدني الجادة.

فالحكومة مطالبة بوضع مخططات مضبوطة، تضمن التحضير الجيد، والتنفيذ الدقيق، والتتبع المستمر، لمختلف القرارات والمشاريع، سواء على المستوى الوطني، أو الجهوي أو المحلي.

وبما أن الإدارة موضوعة تحت تصرفها، فإن عليها أن توظف كل الوسائل، لا سيما المعطيات الإحصائية، والآليات المتعلقة بالتفتيش والمراقبة، بما يضمن النجاعة في تنفيذ القرارات، في إطار الشفافية والتعاون والانسجام، بين مختلف المتدخلين.

ولا مجال هنا للتهرب من المسؤولية، في ظل التطبيق الصارم، لربط المسؤولية بالمحاسبة.

أما البرلمان، فقد منحه الدستور صلاحيات واسعة، في مجال التشريع، ومراقبة عمل الحكومة، وتقييم السياسات العمومية.

فأنتم حضرات البرلمانيين، مسؤولون على جودة القوانين، التي تؤطر تنفيذ المشاريع والقرارات، على أرض الواقع، وجعلها تعكس نبض المجتمع، وتلبي تطلعات وانشغالات المواطنين.

كما أنكم مسؤولون على متابعة ما تقوم به الحكومة، في كل ما يخص تدبير الشأن العام، في مختلف المجالات، ومراعاة مدى استجابته للانشغالات الحقيقية للمواطنين.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين؛

مهما بلغ صواب القرارات المتخذة، وجودة المشاريع المبرمجة، فإن تنفيذها يبقى رهينا بتوفر الموارد الكافية لتمويلها.

لذا، ما فتئت أشدد على ضرورة الإعداد الجيد، لمختلف البرامج والمشاريع، وخاصة التمويل وتصفية وضعية العقار.

من المعروف أن جهود الدولة وحدها لا تكفي في هذا المجال وهو ما يقتضي انخراط القطاع الخاص في عملية التنمية.

وأخص بالذكر هنا القطاع البنكي والمالي الذي نعتبره حجر الزاوية، في كل عمل تنموي.

فتنزيل ومواكبة المشاريع والقرارات، لا يقتصر فقط على توقيع العقود والاتفاقيات على الأوراق؛ وإنما هو عقد أخلاقي، قبل كل شيء، مصدره العقل والضمير.

والمسؤولية مشتركة بين جميع الفاعلين المعنيين، وعلى كل طرف الوفاء بالتزاماته، والقيام بواجباته.

وهذا العقد لا يهم مؤسسات الدولة والمنتخبين فقط، وإنما يشمل أيضا القطاع الخاص، لاسيما مؤسسات التمويل، والقطاع البنكي.

والمغرب يتوفر، والحمد لله، على قطاع بنكي، يتميز بالقوة والدينامية والمهنية، ويساهم في دعم صمود وتطور الاقتصاد الوطني.

ويخضع النظام المالي المغربي لمراقبة مضبوطة، تختص بها هيآت

وطنية مستقلة، ذات كفاءة عالية.

وهو ما يعزز الثقة والمصداقية، التي يحظى بها القطاع البنكي، وطنيا وخارجيا.

وقد بلغ درجة من التقدم، مكنته من الاستثمار في عدد من الدول الأجنبية، وخاصة بإفريقيا.

ورغم ذلك، فإنه لايزال يعطي أحيانا، انطباعا سلبيا، لعدد من الفئات، وكأنه يبحث فقط عن الربح السريع والمضمون.

وهو ما يتجلى مثلا، في صعوبة ولوج المقاولين الشباب للقروض وضعف مواكبة الخريجين، وإنشاء المقاولات الصغرى والمتوسطة.

أعرف جيدا أنه من الصعب تغيير بعض العقليات البنكية؛ كما سبق أن أكدت على ضرورة تغيير العقليات الإدارية، ووضع حد لبعض التصرفات، التي تعيق التنمية والاستثمار.

لذا، نحث القطاع البنكي الوطني على المزيد من الالتزام، والانخراط الإيجابي في دينامية التنمية، التي تعيشها بلادنا، لاسيما تمويل الاستثمار، ودعم الأنشطة المنتجة والمدرة للشغل والدخل.

وفي هذا الإطار، ندعو الأبناك، إضافة إلى الدعم والتمويل الذي توفره للمقاولات الكبرى، لتعزيز دورها التنموي، وخاصة من خلال تبسيط وتسهيل عملية الولوج للقروض والانفتاح أكثر على أصحاب المقاولات الذاتية، وتمويل الشركات الصغرى والمتوسطة .

ولهذه الغاية، نوجه الحكومة وبنك المغرب، للتنسيق مع المجموعة المهنية لبنوك المغرب، قصد العمل على وضع برنامج خاص بدعم الخريجين الشباب، وتمويل المشاريع الصغرى للتشغيل الذاتي.

وذلك على غرار التجارب الناجحة، التي قامت بها عدة مؤسسات،

في مجال تمويل المشاريع، التي يحملها الشباب، وتسهيل إدماجهم المهني والاجتماعي.

وهو ما كانت له نتائج إيجابية عليهم، وعلى أسرهم، وعلى المجتمع.

وإننا نتطلع أن يقوم هذا المخطط، الذي سأتابعه مع الحكومة وكل المنخرطين فيه، مختلف مراحله، على التوجهات التالية:

أولا: تمكين أكبر عدد من الشباب المؤهل حاملي المشاريع، المنتمين لمختلف الفئات الاجتماعية، من الحصول على قروض بنكية، لإطلاق مشاريعهم، وتقديم الدعم لهم، لضمان أكبر نسبة من النجاح؛

ثانيا: دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة، العاملة في مجال التصدير، وخاصة نحو إفريقيا، والاستفادة من القيمة المضافة، للاقتصاد الوطني.

ثالثا: تسهيل ولوج عموم المواطنين للخدمات البنكية، والاستفادة من فرص الاندماج المهني والاقتصادي، خاصة بالنسبة للعاملين في القطاع غير المنظم.

ولا داعي للتذكير بأن الرواج الاقتصادي، يمر بالخصوص عبر تطوير العمليات البنكية.

وأود أن أشيد هنا، بالنتائج التي تحققت في هذا المجال، خلال العقدين الأخيرين، حيث ارتفع عدد المواطنين، الذين فتحوا حسابا بنكيا، ثلاث مرات.

وهو ما يتطلب من الأبناك مواصلة الجهود، باستثمار التكنولوجيات الحديثة، والابتكارات المالية، من أجل توسيع قاعدة المغاربة، الذين يلجون للخدمات المصرفية والتمويلية، بما يخدم مصالح المرفقين، بشكل متوازن ومنصف، ويساهم في عملية التنمية.

غير أن هذا المخطط لن يحقق أهدافه، إلا بالانخراط الإيجابي

للمواطنين، وتحمل مسؤولياتهم، والوفاء بالتزاماتهم، بخصوص القروض التي استفادوا منها.

كما أن مؤسسات وآليات الضبط والمراقبة المالية، مطالبة بتتبع مختلف العمليات، والسهر على إقامة علاقة متوازنة تطبعها الثقة، بين هيآت التمويل، وأصحاب القروض.

ولا يفوتني هنا، أن أذكر بالمسؤولية الاجتماعية للمقاولة المالية، وبضرورة مساهمتها في المبادرات الإيجابية، سواء على الصعيد الاجتماعي والإنساني، أو في مجال الحفاظ على البيئة، والنهوض بالتنمية المستدامة.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين؛

إن بناء مغرب التقدم والتنمية، والتجاوب مع انشغالات وتطلعات المواطنين، يتطلب تضافر وتكامل جهود الجميع.

ومن هذا المنبر، أدعو المؤسسة التشريعية، التي تمثلونها، والجهاز التنفيذي، وكذا القطاع الخاص، ولاسيما القطاع البنكي، للانخراط في هذا المجهود الوطني التنموي، والمساهمة في إنجاح المرحلة الجديدة، التي نوخلها.

فكونوا رعاكم الله، في مستوى ما تقتضيه هذه المرحلة من مسؤولية والتزام، وتغليب للمصلحة العليا، لما فيه خير البلاد والعباد.

قال تعالى: «يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول، ولا تبطلوا أعمالكم». صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

نص الخطاب السامي الذي ألقاه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله أمام أعضاء مجلسي البرلمان بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية 2020-2021

الجمعة 09 أكتوبر 2020

"الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين؛

نفتتح هذه السنة التشريعية، في ظروف استثنائية، وبصيغة مختلفة.

فهي مليئة بالتحديات، خاصة في ظل آثار الأزمة الصحية، التي يعرفها المغرب والعالم.

كما أن هذه السنة، هي الأخيرة في الولاية التشريعية الحالية، حيث تتطلب منكم المزيد من الجهود، لاستكمال مهامكم في أحسن الظروف، واستحضار حصيلة عملكم، التي ستقدمونها للناخبين.

وكما تعلمون، فإن هذه الأزمة ما زالت مستمرة، بانعكاساتها الصحية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية.

ويبقى الأهم، هو التحلي باليقظة والالتزام، للحفاظ على صحة وسلامة المواطنين، ومواصلة دعم القطاع الصحي، بموازاة مع العمل على تنشيط الاقتصاد، وتقوية الحماية الاجتماعية.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين؛

لقد أبانت هذه الأزمة عن مجموعة من الاختلالات ومظاهر العجز، إضافة إلى تأثيرها السلبي على الاقتصاد الوطني والتشغيل.

لذا، أطلقنا خطة طموحة لإنعاش الاقتصاد، ومشروعا كبيرا لتعميم التغطية الاجتماعية، وأكدنا على اعتماد مبادئ الحكامة الجيدة، وإصلاح مؤسسات القطاع العام.

ومن شأن هذه المشاريع الكبرى أن تساهم في تجاوز آثار الأزمة، وتوفير الشروط الملائمة لتنزيل النموذج التنموي، الذي نتطلع إليه.

وإننا نضع خطة إنعاش الاقتصاد، في مقدمة أسبقيات هذه المرحلة.

فهي تهدف لدعم القطاعات الإنتاجية، خاصة نسيج المقاولات الصغيرة والمتوسطة، والرفع من قدرتها على الاستثمار، وخلق فرص الشغل، والحفاظ على مصادر الدخل.

وقد شددنا على ضرورة أن يتم تنزيلها في إطار تعاقد وطني بناء، بين الدولة والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، من أجل ضمان شروط نجاحها، انطلاقا من تلازم الحقوق والواجبات.

ففي إطار الجهود المبذولة لدعم المقاولات، من خلال آلية القروض المضمونة من طرف الدولة، فقد استفاد منها، إلى حدود الآن، ما يزيد عن 20 ألف مقاولة مغربية، بما يقارب 26 مليارا و100 مليون درهم.

وهو ما مكن هذه المقاولات، من الصمود أمام هذه الأزمة، وتخفيف حدة آثارها، ومن الحفاظ على مناصب الشغل.

لذا، ينبغي مواصلة الجهود في هذا المجال، سواء من طرف القطاع البنكي، وصندوق الضمان المركزي، أو من جانب المقاولات وجمعياتها المهنية.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين؛

ترتكز خطة إنعاش الاقتصاد على صندوق الاستثمار الاستراتيجي، الذي دعونا لإحداثه. وقد قررنا أن نطلق عليه إسم " صندوق محمد السادس للاستثمار".

وإننا نتطلع لأن يقوم بدور ريادي، في النهوض بالإستثمار، والرفع من قدرات الاقتصاد الوطني، من خلال دعم القطاعات الانتاجية، وتمويل ومواكبة المشاريع الكبرى، في إطار شراكات بين القطاعين العام والخاص.

ولتوفير الظروف الملائمة لقيام هذا الصندوق بمهامه، على الوجه الأمثل، فقد وجهنا بأن يتم تخويله الشخصية المعنوية، وتمكينه من هيآت التدبير الملائمة، وأن يكون نموذجا من حيث الحكامة والنجاعة والشفافية.

كما وجهنا بأن ترصد له 15 مليار درهم، من ميزانية الدولة، بما يشكل حافزا للشركاء المغاربة والدوليين، لمواكبة تدخلاته، والمساهمة في المشاريع الاستثمارية، دعما لخطة الانعاش وتوسيع أثرها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

وسيرتكز في تدخلاته على صناديق قطاعية متخصصة، تابعة له، حسب المجالات ذات الأولوية، التي تقتضيها كل مرحلة، وحسب حاجيات كل قطاع.

ومن بين هذه المجالات، نذكر إعادة هيكلة الصناعة، والابتكار والقطاعات الواعدة، والمقاولات الصغرى والمتوسطة، والبنيات التحتية، والفلاحة والسياحة.

ونود التأكيد هنا، على الأهمية التي يجب أن تعطى للفلاحة والتنمية القروية، ضمن عملية الإنعاش الاقتصادي.

ففي الظروف الحالية، يتعين دعم صمود هذا القطاع الوازن وتسريع تنفيذ جميع البرامج الفلاحية.

وهو ما سيساهم في تحفيز الاستثمار والتشغيل، وتثمين الإنتاج الفلاحي الوطني، وتسهيل الاندماج المهني بالعالم القروي، وفقا للاستراتيجية الفلاحية الجديدة.

وتشكل عملية تعبئة مليون هكتار من الأراضي الفلاحية الجماعية، لفائدة المستثمرين وذوي الحقوق، رافعة أساسية ضمن هذه الاستراتيجية.

ويقدر حجم الاستثمارات المنتظرة، في إطار هذا المشروع، بما يقارب 38 مليار درهم، على المدى المتوسط.

وهو ما سيمكن من خلق قيمة مضافة، لتمثل حوالي نقطتين إضافيتين سنويا، من الناتج الداخلي الخام، وإحداث عدد هام من مناصب الشغل، خلال السنوات القادمة.

لذا، يجب تعزيز التنسيق والتعاون بين القطاعات المعنية، مع العمل على تحفيز الشباب في العالم القروي، عن طريق خلق المقاولات، ودعم التكوين، لاسيما في المهن والخدمات، المرتبطة بالفلاحة.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين؛

إننا نحرص دائما على تلازم تحقيق التنمية الاقتصادية، بالنهوض بالمجال الاجتماعي، وتحسين ظروف عيش المواطنين.

لذلك، دعونا لتعميم التغطية الاجتماعية لجميع المغاربة.

وهو مشروع وطني كبير وغير مسبوق، يرتكز على أربعة مكونات أساسية:

- أولا: تعميم التغطية الصحية الاجبارية، في أجل أقصاه نهاية 2022،

لصالح 22 مليون مستفيد إضافي من التأمين الأساسي على المرض، سواء ما يتعلق بمصاريف التطبيب والدواء، أو الاستشفاء والعلاج.

– ثانيا: تعميم التعويضات العائلية، لتشمل ما يقارب سبعة ملايين طفل في سن الدراسة، تستفيد منها ثلاثة ملايين أسرة.

– ثالثا: توسيع الانخراط في نظام التقاعد، لحوالي خمسة ملايين من المغاربة، الذين يمارسون عملا، ولا يستفيدون من معاش.

– رابعا: تعميم الاستفادة من التأمين على التعويض على فقدان الشغل، بالنسبة للمغاربة الذين يتوفرون على عمل قار.

ولهذه الغاية، ندعو للتشاور الواسع، مع جميع الشركاء، واعتماد قيادة مبتكرة وناجعة لهذا المشروع المجتمعي، في أفق إحداث هيأة موحدة للتنسيق والإشراف، على أنظمة الحماية الاجتماعية.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين؛

إن نجاح أي خطة أو مشروع، مهما كانت أهدافه، يبقى رهينا باعتماد مبادئ الحكامة الجيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة.

ويجب أن تعطي مؤسسات الدولة والمقاولات العمومية، المثال في هذا المجال، وأن تكون رافعة للتنمية، وليس عائقا لها.

ونظرا للأهمية الاستراتيجية لهذه المؤسسات، فإننا نجدد الدعوة للقيام بمراجعة جوهرية ومتوازنة لهذا القطاع.

كما نتطلع للدور الهام، الذي ستقوم به، في هذا المجال، الوكالة التي ستشرف على مساهمات الدولة، وتتبع أدائها.

ذلك أن نجاح خطة الإنعاش الاقتصادي، والتأسيس لعقد اجتماعي جديد، يقتضي تغييرا حقيقيا في العقليات، وفي مستوى أداء المؤسسات العمومية.

ولهذه الغاية، ندعو الحكومة للقيام بمراجعة عميقة لمعايير ومساطر التعيين، في المناصب العليا، بما يحفز الكفاءات الوطنية، على الانخراط في الوظيفة العمومية، وجعلها أكثر جاذبية.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين؛

إن مواجهة هذه الأزمة غير المسبوقة، تتطلب تعبئة وطنية شاملة، وتضافر جهود الجميع، لرفع تحدياتها.

ونغتنم هذا الموعد الدستوري الهام، لندعو كل المؤسسات والفعاليات الوطنية، وفي مقدمتها البرلمان، للارتقاء إلى مستوى تحديات هذه المرحلة، وتطلعات المواطنين.

فالمسؤولية مشتركة، والنجاح إما أن يكون جماعيا، لصالح الوطن والمواطنين، أو لا يكون.

وإنني واثق بأننا سنرفع جميعا هذا التحدي، في إطار الوحدة الوطنية، والتضامن الاجتماعي.

قال تعالى: "ولا تيأسوا من روح الله، إنه لا ييأس من روح الله إلا القوم الكافرون". صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".

تقديم الأستاذ عبد الحكيم بن شماش
رئيس مجلس المستشارين

تقديم

شكلت المكانة الدستورية لمجلس المستشارين في نظام الثنائية البرلمانية، وفي البناء المؤسساتي الوطني، وكذا الأدوار والوظائف الجديدة التي أضحى يضطلع بها، دعامة متينة لمختلف مكونات مجلس المستشارين ذات الروافد المختلفة من أجل النهوض بكافة الاختصاصات واستثمار كل الإمكانات الدستورية المتاحة، عبر التفعيل والاستغلال الأمثل لجميع مقومات الأداء الناجع، ابتغاء ترسيخ مكانة المجلس وقيمته المضافة في المشهد المؤسساتي، باعتباره مؤسسة تترجم بدقة تطلعات الفاعلين المحليين والمهنيين والاقتصاديين والاجتماعيين والمدنيين، انسجاما مع المكانة الدستورية المخولة له، وتماشيا مع التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، المتضمنة في مختلف الخطب الملكية الافتتاحية للسنوات التشريعية البرلمانية.

وعطفا على ذلك، تمت صياغة إستراتيجية عمل لمجلس المستشارين ذات طبيعة تطورية ويتم تحيينها وفق مستجدات السياق السياسي الوطني والدولي، إيمانا من مختلف مكوناته بأن التخطيط يشكل مفتاح النجاعة والفعالية. ولقد تضمنت هذه الإستراتيجية رؤية استشرافية ترتكز على محددات منهجية واضحة وعناصر مرجعية في طليعتها مقتضيات الدستور في كليتها وترابطها، وتستقي أساسها أيضا من الخطب السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده بمناسبة افتتاح السنوات التشريعية البرلمانية، مع استحضار الممارسات الفضلى الدولية في مجالات العمل البرلماني. وترمي هذه الإستراتيجية إلى تحقيق سبعة أهداف رئيسة، تتمثل في المساهمة النوعية في التسريع بمناقشة والمصادقة على مشاريع ومقترحات القوانين التنظيمية والعادية، وضمان ممارسة فعالة وناجعة للأدوار الدستورية لمجلس المستشارين في المجالات الموكولة إليه، وجعل المجلس فضاء للحوار العمومي والنقاش المجتمعي التعددي، ورافعة مؤسساتية لإنجاح ورش الجهوية المتقدمة، ووضع إطار مؤسساتي متكامل لآليات ممارسة الديموقراطية التشاركية، والتموقع الاستراتيجي للمجلس على مستوى الدبلوماسية البرلمانية في مختلف المجالات بالنظر لتأليفه وطابعه التعددي، وتحديث العمل البرلماني والإدارة البرلمانية بالمجلس.

وفي هذا الاتجاه، حاول المجلس بكل مكوناته الرقي بأساليب وطرق عمله على جميع المناحي والأصعدة، وسعى جاهدا إلى الاضطلاع بأدواره كاملة، للرقي بأداء المجلس في مجالات التشريع والرقابة وتقييم السياسات العمومية والدبلوماسية من مدخل الفعالية والتجويد النوعي، مع العمل على تحقيق أحد الأهداف الإستراتيجية ذات الصلة بإعادة تحديد هوية مجلس المستشارين كـ«برلمان للجهات بامتياز»، ولقد تم التسلح من أجل ذلك بالمقاربة التشاركية باعتبارها الآلية القمينة بتملك الجميع مشروع تطوير عمل وأداء المجلس في كافة الميادين وتحسين صورته لدى الرأي العام، انطلاقا من التخطيط والتنفيذ إلى التتبع والتقويم.

وهكذا، فإن إمعان النظر في الحصيلة المسجلة خلال هذه الولاية يسمح بالقول إن المجلس ما فتئ يؤكد مكانته كقوة تقريرية واقتراحية بناءة نهوضا بصلاحياته الدستورية وتثمينا لموقعه في المشهد المؤسساتي الوطني.

فانطلاقا من خصوصية طبيعة تركيبته المتنوعة، وما تتميز به من كفاءات وخبرات مرجعية هامة على المستوى الترابي والاقتصادي والاجتماعي والمهني، والتي تمثل دعائم قوية للنقاش الجاد والمتداول من زوايا مختلفة، سعى مجلس المستشارين إلى النهوض بأدواره التشريعية كاملة، والمساهمة في إنتاج تشريعي جيد ومتقدم، بما يحقق تجويد العملية التشريعية وفعاليتها. وعلاوة على إسهامه النوعي في مناقشة وتجويد النصوص التشريعية ذات المصدر الحكومي، فإن مجلس المستشارين عمل جاهدا على تفعيل حقه الدستوري في المبادرة التشريعية بما يمكنه من مواكبة انشغالات الحياة اليومية للمواطنين.

وبتمحيص دقيق للنصوص الموافق عليها خلال هذه الولاية التشريعية، والتي قاربت 444 نصا، يسجل الموافقة على

بعض النصوص المرتبطة بتنزيل المشاريع التنموية لبلادنا، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، كقانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية،مشروع القانون المتعلق بإحداث صندوق محمد السادس للاستثمار، مشروع القانون المتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وبإحداث الوكالة الوطنية للسجلات، مشروع القانون المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار، والنصوص المرتبطة باستكمال تنزيل الوثيقة الدستورية، خاصة مشروع القانون المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، مشروع القانون المتعلق بمؤسسة الوسيط، مشروع القانون المتعلق بالهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، النص الرامي إلى استكمال تفعيل منظومة إصلاح العدالة القاضي بنقل الاختصاصات من السلطة الحكومية المكلفة بالعدل إلى السيد الوكيل العام للملك بمحكمة النقض، النص المتعلق بالتنظيم القضائي، بالإضافة إلى النصوص التي لا تقل أهمية، كتلك المتعلقة بمنظومة الانتخابات.

وتبعا لذلك، يمكن القول بأن أداء المجلس على المستوى التشريعي، من خلال الحصيلة المسجلة والأرقام الدالة، كما ونوعا، كان إيجابيا، ومن أبرز معالم هذا الأداء ما يلي:

- عقد مجلس المستشارين خلال الولاية التشريعية 2015-2021 ما مجموعه 384 جلسة عامة، موزعة على 177 خلال نصف ولايته الأولى، و207 جلسة خلال نصف ولايته الثانية؛

- عقد اللجان الدائمة ما مجموعه 752 اجتماعا بمدة زمنية قاربت 2150 ساعة؛

- اقتراح أعضاء مجلس المستشارين ما مجموعه 5404 تعديلا على مجموع النصوص القانونية المحالة؛

وعلى مستوى مراقبة العمل الحكومي ، فمن أهم عناصر الحصيلة :

- طرح 7033 سؤالا شفهيا أجابت الحكومة على 2603 منها في الجلسات المبرمجة أسبوعيا؛

- طرح 4786 سؤالا كتابيا، أجابت القطاعات الوزارية المختلفة على 2659 منها؛

- عقد 29 جلسة عامة شهرية؛

- عقد جلسات عامة مختلفة، خصصت ل: تقديم ومناقشة البرنامج الحكومي، وتقديم ومناقشة عروض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية، والاستماع ومناقشة بيانات وتصريحات السيد رئيس الحكومة والحصيلة المرحلية لعمل الحكومة، والبت في ملتمس مساءلة الحكومة.

وعلى مستوى تقييم السياسات العمومية، حقق مجلس المستشارين خلال الولاية التشريعية 2015-2021 تراكما هاما على هذا المستوى، باستثمار إمكانياته الذاتية، بهدف الإسهام في حسن تدبير الفعل العمومي انطلاقا من استخدام آليتي التشخيص والتقييم لقياس مدى فعالية وجدوى السياسات المعتمدة بناء على مؤشرات أداء واضحة، بحيث حافظ المجلس على انتظامية عقد الجلسات العامة السنوية المخصصة للتقييم، وتمكن خلال الفترة المذكورة من تحضير أربع جلسات سنوية تناولت مجموعة من المواضيع المهمة، تتعلق بإنتاج الثروة، والمرفق العمومي، والاستراتيجية الوطنية للماء، ثم السياسات العمومية حول التشغيل.

وبخصوص العمل البرلماني الدبلوماسي الذي يمثل إحدى الأدوار والأولويات الأساسية لمجلس المستشارين وكواجهة محورية للدفاع عن القضايا الإستراتيجية لبلادنا وعلى رأسها القضية الوطنية، وكذا تمتين وتعزيز علاقات الشراكة والتعاون مع مختلف مكونات المنتظم البرلماني الدولي؛ فقد تمكن المجلس من تطوير وتقوية حضوره في المشهد الدبلوماسي البرلماني، بفضل الدينامية المتميزة، والتجربة النوعية التي ميزت العمل المهيكل والمتجدد لجميع مكوناته خلال الفترة 2015-2021، مما مكنه من تحقيق العديد من الإنجازات والمكتسبات الدبلوماسية، سواء على مستوى انخراطه أو تعزيز تموقعه في الاتحادات والجمعيات البرلمانية الجهوية والقارية بمختلف المناطق، أو على صعيد تقوية وتمتين علاقاته مع شركائه

الاستراتيجيين ومختلف الهيئات البرلمانية الدولية من خلال الانفتاح على التجمعات الإقليمية والقارية والدولية والتموقع على مستوى مختلف مناطق العالم من أجل التصدي للمغالطات والمناورات المعادية والدفاع عن المصالح العليا للمملكة المغربية ، واستصدار قرارات ومواقف متقدمة داعمة لقضية وحدتنا الترابية وللمبادرة المغربية المقدامة للحكم الذاتي بالأقاليم الجنوبية تحت السيادة المغربية.

وتأسيسا على المكانة المؤسسية الجديدة والمتميزة التي يحظى بها المجلس دستوريا، وإدراكا منه بالأدوار والوظائف التي يتعين على المجلس القيام بها، لم يدخر المجلس جهدا بكافة مكوناته وأجهزته في استثمار كل الفرص المتاحة لإطلاق مسار نقاش عمومي تعددي وتشاركي بشأن عدد من المواضيع والقضايا ذات الصلة بطبيعة وخصوصية هذه المؤسسة، باعتبارها غرفة برلمانية تتميز بتعدد التخصصات والتمثيليات الترابية والمهنية والنقابية، وتتوفر على جميع مقومات الأداء الناجح لدورها كغرفة تترجم بدقة تطلعات المجالات الترابية والفاعلين المهنيين والنقابيين والمدنيين. وهو ما يجعل منها «الفضاء الطبيعي» للنقاش العمومي البناء، ولتلاقح الأفكار والآراء إغناء لتجربتنا الديمقراطية. تفاعلا مع ما جاء في الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية التاسعة بمقر البرلمان، حيث أكد جلالة الملك،حفظه الله وأيده، أن الدستور قد أعطى: « لمجلس المستشارين مكانة خاصة في البناء المؤسسي الوطني، في إطار من التكامل والتوازن مع مجلس النواب. فهو يتميز بتركيبة متنوعة ومتعددة التخصصات، حيث يضم مجموعة من الخبرات والكفاءات، المحلية والمهنية والاقتصادية والاجتماعية. لذا، يجب أن يشكل فضاء للنقاش البناء، وللخبرة والرزانة والموضوعية، بعيدا عن أي اعتبارات سياسية».

وضمن هذا المنطق، تم إطلاق مجموعة متكاملة ومترابطة من الأوراش والمبادرات في شكل منتديات وملتقيات وندوات فكرية، لاسيما بخصوص الموضوعات الرئيسية لإعمال مقتضيات الدستور ذات الصلة بطبيعة تركيبته وكذا بمهامه واختصاصاته. وتندرج هذه المقاربة ضمن مساعي المجلس الرامية إلى التفاعل مع نبض المجتمع، وتهدف، من بين ما تهدف إليه، إلى نقل الانشغالات والمطالب الاجتماعية من الشارع إلى الفضاء المؤسساتي.

في هذا الإطار، وتفاعلا مع المرجعية الأممية التي كرست يوم 20 فبراير يوما عالميا للعدالة الاجتماعية، عملنا في مجلس المستشارين على إرساء تقليد سنوي للاحتفاء بهذا الموعد الأممي من خلال تنظيم منتدى سنوي برلماني دولي للعدالة الاجتماعية، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة.

بالموازاة مع ذلك، وإيمانا بالأهمية القصوى التي يوليها جلالة الملك نصره الله للورش الإصلاحي الكبير المتعلق بالجهوية والذي يتوخى إعادة صياغة بنية الدولة ونسق هياكلها بإضفاء المزيد من الديموقراطية على تدبير الشأن العام، وضمان تقاطع السياسات الوطنية والقطاعية والترابية، جعلنا من موضوع الجهوية المتقدمة ثاني الأوراش ذات الأولوية القصوى التي أطلقها المجلس ووضعها في موقع الصدارة في أجندة عمله وأنشطته، باعتبارها مشروعا إصلاحيا «دولتيا» كبيرا، وإطارا مؤسساتيا يقدم أجوبة على عدد من الأسئلة والاشكالات المرتبطة بالعدالة الاجتماعية والمجالية في مختلف تمظهراتها، نظرا للأهمية الفائقة لمبادئ التنظيم الجهوي في تحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية خاصة مبدأي التعاون والتضامن المنصوص عليهما في الفصل 136 من الدستور.

وجدير بالذكر أن طموح المجلس، في هذا الصدد،تمثل في رغبته في الاضطلاع بوظائف «برلمان الجهات»، تنزيلا للرؤية التي ترمي إلى جعله «صوت الجهات بامتياز»، وإعطائه خاصية متفردة تنسجم مع الاختصاصات والأدوار الجديدة التي منحها له دستور 2011. وفي هذا الإطار تم توطيد أسس الملتقى البرلماني للجهات الذي يعد بمثابة إطار مؤسساتي للتنسيق بين مختلف الفاعلين، من أجل تفعيل هذا الورش الدولاتي الهام. كما عملنا بالموازاة مع الورشين السابقين، على تنظيم عدد مهم من الفعاليات الحوارية الأخرى، المتداخلة والمتقاطعة معهما، بغرض التداول والتناظر بشأن القضايا الوثيقة الصلة بمهام مجلس المستشارين أو المرتبطة بالتزامات بلادنا الدولية أو بالقضايا الطارئة وطنيا وجهويا وقاريا.

وإن كانت المكتسبات التي حققناها جد متعددة ومتنوعة وعابرة للمحيط الجهوي والدولي والقاري، فستحتفظ ذاكرة البرلمان المغربي بلحظة فارقة في مجال العمل الدبلوماسي البرلماني، المتمثلة في التوقيع بمقر مجلس المستشارين على الإعلان

التأسيسي للمنتدى البرلماني لبلدان إفريقيا وأمريكا اللاتينية، بحضور رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي، رؤساء كافة الاتحادات البرلمانية الجهوية والإقليمية بالمنطقتين الإفريقية والأمريكو لاتينية، مما يشكل تتويجا لمسار من العلاقات غير المسبوقة التي تم نسجها بمنطقة أمريكا اللاتينية والكرايبب، فضلا عن مواكبتنا البرلمانية للدبلوماسية المتبصرة والمباشرة لجلالة الملك بالقارة الإفريقية، حيث استطاع المجلس أن يكون بامتياز بمثابة حلقة وصل وجسرا ذي مصداقية لربط التعاون والحوار واستشراف التكامل جنوب-جنوب.

وتوخيا للموضوعية وللأمانة التاريخية، فإذا كانت الحصيلة التي سيتم بسط معالمها البارزة بشكل مركز وموجز في ما سيلي، قد كشفت عن جوانب مضيئة في عمل المجلس، التي ربح من خلالها جملة من الرهانات، ومن بينها رهان المساهمة النوعية في تجويد الإنتاج التشريعي، وتوظيف وتقوية أدوات الرقابة على العمل الحكومي والمساهمة في تقييم السياسات العمومية وأيضا رهان الانفتاح على المجتمع، كما عكستها ديناميات اللقاءات والمنتديات التي نظمها المجلس في مواضيع إستراتيجية، حظيت في مجملها بالرعاية الملكية السامية، وعلى رأسها المنتدى البرلماني للعدالة الاجتماعية والملتقى البرلماني للجهات، إلا أن الموضوعية تقتضي أيضا الإشارة إلى الرهانات التي لم يتوفق المجلس في كسبها لأسباب أحيانا ذاتية، وموضوعية في أحيان أخرى، خلال هذه الولاية الانتدابية، وتتمثل في كوننا لم نتمكن طيلة السنوات الست المنصرمة من ضمان حدّ معقول من حضور السيدات والسادة أعضاء المجلس كافة أشغاله، رغم الإمكانيات التي عمد المكتب إلى توفيرها لجميع الأعضاء، في مجالي التنقل والإيواء، وقد ازداد الأمر استفحالا مع الجائحة الناجمة عن تفشي فيروس كورونا.

كما أن النتائج المحققة لم تكن دائما في حجم الخطوات التي باشرها كل من المكتب وندوة الرؤساء، مع أنه يجب الاعتراف كذلك أن مجموعة من أعضاء المجلس، وعلى قلتهم، لم يلجوا مقر المجلس إلا بمناسبة افتتاح السنوات التشريعية أو بغرض قضاء مصالحهم الإدارية الشخصية.

وهكذا، فإن السنوات التشريعية الأربع الأولى التي سبقت الإعلان عن حالة الطوارئ الصحية سجلت نسبة حضور لأعضاء المجلس تتراوح ما بين 49 في المائة و56 في المائة كنسبة أعلى دون احتساب من تقدم منهم باعتذارات للرئاسة، وبعد الرفع التدريجي للقيود المفروضة بموجب حالة الطوارئ الصحية وقرار أجهزة المجلس العودة إلى نظام العمل العادي، سجلت النتائج خلال الدورة الجارية معدّل حضور بلغ حوالي 37 عضوا، فيما وصل أعلى عدد حضور 101 عضوا خلال جلسة البت في مشاريع القوانين الانتخابية في الدورة الاستثنائية.

وينضاف إلى ذلك أن حضور السيدات والسادة أعضاء الحكومة لأشغال المجلس بصفة عامة، ولأشغال جلسات الأسئلة الشفهية التي تعقد بالأسبقية كل أسبوع، لم يكن هو الآخر في مستوى التطلعات المرجوة، بحيث أن أعلى نسبة لتعبير الوزراء عن استعدادهم لحضور جلسات الأسئلة الشفهية، طيلة الست سنوات بلغت 56 في المائة، وأن أدناها وصل 36 في المائة، أي بمعدل 44 في المائة. وقد أدت هذه الوضعية في كثير من الحالات إلى تأجيل مناقشة مواضيع هامة وذات راهنية، أو حتى طرح بعض مكونات المجلس لأسئلتها دون حضور الوزراء المعنيين، رغم أن الإنصاف يقتضي من جهة أخرى التنويه بعدد من الوزراء الذين حاولوا قدر الإمكان تسجيل حضورهم المستمر في هذه الجلسات الرقابية.

وعلى صعيد آخر، أبانت الممارسة في ملف تقييم السياسات العمومية، عن تضارب صارخ في المعطيات الإحصائية التي تتوفر لدى المجموعات الموضوعاتية التي تشتغل على المحاور السنوية، بفعل المصادر المختلفة للمعلومات، وعدم تكليف بعض أعضاء الحكومة أنفسهم عناء الحضور لأشغال هذه اللجان وتقديم الأرقام الموثوقة، أو حتى موافاتها بالوثائق والإحصائيات المطلوبة بدقة، سواء من حيث الفترات المطلوبة أو المواضيع المعنية، ليتم الانتظار إلى غاية صدور تقارير المجموعات والتعليق عليها بعد ذلك، بل وأحيانا صرف النقاش في الجلسات السنوية إلى قضايا ثانوية غير متصلة مباشرة بالآثار الاقتصادية والاجتماعية للسياسات موضوع التقييم، مما يشوش نوعا ما على هذه الآلية الدستورية الجديدة والغايات المرجوة منها.

فضلا عن ذلك، لم نستطع كمجلس مواكبة مستجدات جائحة كورونا من حيث تحيين القواعد القانونية المنظمة لكيفية الاشتغال خلال فترات الأزمات، رغم المجهود الكبير الذي بذل بغاية إدماج القضايا المرتبطة بالعمل في فترة الظروف الطارئة.

المحور الأول: المعالم البارزة لحصيلة مجلس المستشارين خلال الولاية التشريعية 2015-2021

أولا: التشريع

ثانيا: مراقبة العمل الحكومي

ثالثا: تقييم السياسات العمومية

رابعا: الدبلوماسية البرلمانية

خامسا: الانفتاح على المحيط الخارجي

أولا: المعالم البارزة لحصيلة مجلس المستشارين
خلال الولاية التشريعية 2015-2021
في مجال التشريع

أولا: المعالم البارزة على مستوى العمل التشريعي

- وافق مجلس المستشارين خلال الولاية التشريعية 2015-2021 على 444 نصا قانونيا، موزعة على 413 مشروع قانون بنسبة 93%، و31 مقترح قانون بنسبة 7%، تم الموافقة على الجزء الأكبر منها خلال النصف الثاني من الولاية التشريعية خلال السنوات التشريعية 2018-2021 ب 227 نصا تشريعيا، مقابل 217 نصا تشريعيا خلال النصف الأول من هذه الولاية التشريعية (2015-2018)؛ وذلك بصرف النظر عن مدى خضوع النص الواحد لأكثر من قراءة في إطار التداول بين مجلسي البرلمان؛

- تباينت الحصيلة المذكورة، بحسب السنوات التشريعية، بين السنة الأولى 2015-2016 التي سجلت أكبر حصيلة ب 111 نصا موافقا عليه، و47 نصا قانونيا خلال السنة التشريعية 2016-2017، و61 نصا تشريعيا في السنة التشريعية 2017-2018، و80 نصا تشريعيا خلال السنة 2018-2019، و56 نصا تشريعيا خلال السنة التشريعية 2019-2020، وانتهاء ب 96 نصا تشريعيا خلال السنة التشريعية 2020-2021؛ وذلك باحتساب القراءات التي خضعت لها بعض النصوص في إطار التداول بين مجلسي البرلمان؛

- توزعت النصوص القانونية الموافق عليها بالمجلس على مشاريع القوانين العادية ب 205 نصا، تلتها مشاريع القوانين القاضية بالموافقة على اتفاقيات دولية التي بلغ عددها 178 نصا، ثم 32 مقترح قانون (من ضمنها مقترحي قانونين تنظيميين)، و22 مشروع قانون تنظيمي، و9 مشاريع قوانين بالموافقة على مراسيم قوانين، و5 مشاريع قوانين-إطار؛

- حظيت مشاريع القوانين العادية بصدارة النصوص القانونية الموافق عليها بالمجلس خلال هذه الولاية التشريعية ب 205 مشروع قانون عادي، بنسبة 45 %؛

- احتلت النصوص التشريعية المرتبطة بالاتفاقيات الدولية حيزا مهما من الحصيلة التشريعية للمجلس، ب 178 مشروع قانون بالموافقة على اتفاقيات دولية بنسبة 39 %، توزعت على 132 اتفاقية ثنائية، و46 اتفاقية متعددة الأطراف، وفق التفاصيل الواردة في الجدول أدناه:

المجال القطاعي	العدد
1. القضاء	32
2. الضريبي	21
3. النقل	16
4. الاستثمار	12
5. الأمن	7
6. الصيد البحري	7
7. اتفاق إطار للتعاون	7
8. النقل الجوي	7
9. التجارة	7
10. الإدارة	5
11. الفلاحة	4
12. التعليم	3
13. الشغل	3
14. الثقافة	3
15. الجمارك	3
16. الصحة	1
17. تدبير حالة الطوارئ	1
18. التعاون العسكري	1
19. النفط والغاز والكهرباء	1
20. الطاقة	1
21. المجال الدبلوماسي	1
22. البحث العلمي والتكنولوجي	1

وقد شملت مجالات التعاون الثنائي 22 قطاعا، و6 مجالات جغرافية مختلفة، وذلك كالتالي:

وبالنسبة للمجالات الجغرافية للاتفاقيات المبرمة، فتتوزع كالتالي:

إفريقيا	أوروبا	آسيا	العالم العربي	أمريكا الوسطى: 4 أمريكا الجنوبية: 6 أمريكا الشمالية: 1	روسيا الاتحادية
58	28	18	11	11	6

- وافق المجلس خلال الولاية التشريعية 2015-2021 على 32 مقترح قانون؛ 10 مقترحات منها خلال النصف الأول من الولاية التشريعية، و22 خلال النصف الثاني، ضمت لأول مرة في تاريخ الممارسة البرلمانية الوطنية تغيير قانونين تنظيميين بمبادرة برلمانية، بنسبة 7% من مجموع النصوص القانونية الموافق عليها خلال الولاية التشريعية؛ (مع مراعاة أن مقترح قانون واحد تمت الموافقة عليه لمرتين في دورتين مختلفتين وفق الأحكام الدستورية المتصلة بتداول النصوص بين مجلسي البرلمان)

- توزعت النصوص التشريعية الموافق عليها خلال الولاية التشريعية 2015-2021 على المجالات التالية:

- المجال الاقتصادي والمالي والبيئي ب 95 نصا، (38 خلال النصف الأول من الولاية و57 خلال النصف الثاني) بنسبة 21 في المائة؛

- المجال الإداري والحقوقي والديني ب 70 نصا،(32 خلال النصف الأول من الولاية و38 خلال النصف الثاني) بنسبة 15 في المائة؛

- المجال الاجتماعي ب 57 نصا،(27 خلال النصف الأول من الولاية و30 خلال النصف الثاني) بنسبة 13 في المائة؛

- مجال الشؤون الداخلية والبنيات الأساسية ب 45 نصا، (18 خلال النصف الأول من الولاية و27 خلال النصف الثاني)، بنسبة 10 في المائة؛

- مجال الشؤون الخارجية والدفاع ب 184 مشروع قانون بنسبة 41 في المائة، مع ملاحظة تناقص محدود في عدد النصوص ذات الصلة بالمقارنة بين المنتصف الأول لولاية المجلس بالمقارنة مع المنتصف الثاني، إذ انتقل العدد من 104 مشروع قانون خلال السنوات التشريعية الثلاثة الأولى (2015-2018) إلى 80 مشروع قانون خلال النصف الثاني من هذه الولاية (2018-2021)؛

- سجلت الحصيلة نسبة مهمة من مشاريع القوانين غير القابلة للتعديل بحكم القانون، وفقا لمقتضيات المادة 251 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين على أنه «لا يصوت على مواد المعاهدة أو الاتفاقية الدولية، ولا يجوز تقديم أي تعديل بشأنهما»، والمادة 250 من النظام الداخلي التي تقتضي خضوع مناقشة قانون التصفية للقواعد العامة المتعلقة بمناقشة مشاريع القوانين العادية، باستثناء القواعد المتعلقة بالتعديلات.

وفي هذا الصدد، بلغ هذا الصنف من مشاريع القوانين خلال ولاية المجلس 2015-2021 ما مجموعه 185 مشروعا، مقابل عدم تعديل 154 مشروع قانون آخر و21 مقترح قانون، ليص اجمالي النصوص غير المعدلة خلال ولاية المجلس 360 نصا (186 منها خلال النصف الثاني للولاية و174 خلال النصف الأول منها)

- ساهمت مختلف مكونات المجلس في تجويد التشريع عبر آلية التعديل للنصوص القابلة للتعديل، عبر التعديل الجوهري ل 91 نصا، منها 80 مشروع قانون و11 مقترح قانون، موزعة بين 46 نصا خلال النصف الثاني للولاية و45 خلال النصف الأول للولاية؛

- بلغت مشاريع القوانين الموافق عليها خلال الولاية 2015 - 2021 المودعة بالأسبقية لدى مجلس المستشارين 47 مشروع قانون، مقابل 372 مشروع قانون أحيلت بالأسبقية على مجلس النواب. وقد تفاوت عدد المشاريع المودعة بالأسبقية لدى مجلس المستشارين بحسب السنوات التشريعية إذ تراوحت بين 3 مشاريع قوانين كأدنى نسبة خلال السنة التشريعية 2016 - 2017، و12 مشروع قانون كأعلى نسبة خلال كل من السنة التشريعية 2017-2018 والسنة التشريعية 2020 - 2021؛ في حين أن أقل نسبة لمشاريع قوانين أحيلت بالأسبقية على مجلس النواب هي 44 خلال السنة التشريعية 2017-2018 وأعلاها 96 خلال السنة التشريعية 2015-2016؛

- وفي التفاصيل، فقد تباينت مشاريع القوانين المودعة بالأسبقية لدى مجلس المستشارين حسب السنوات التشريعية:
- 10 مشاريع قوانين خلال السنة التشريعية 2015-2016؛
- 3 خلال السنة التشريعية 2016-2017؛
- 12 خلال السنة التشريعية 2017-2018،
- 5 خلال السنة التشريعية 2018-2019؛
- 5 خلال السنة التشريعية 2019-2020،
- و12 خلال السنة التشريعية 2020-2021 ؛

- وافق المجلس خلال نفس الفترة على 22 مشروع قانون تنظيمي ومقترحي قانونين تنظيميين يرومان تبسيط الاجراءات المتعلقة بتقديم العرائض إلى السلطات العمومية وملتمسات التشريع من قبل المواطنين، 9 منها تهم وضع مقتضيات مكملة للدستور تسن لأول مرة، و15 تعدّل قوانين تنظيمية قائمة، تتعلق 7 منها بتغييروتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور ؛

- بلغت المبادرات التشريعية لأعضاء مجلسي البرلمان الموافق عليها 32 مقترح قانون، 21 منها مقدمة بمبادرة من أعضاء مجلس النواب، و11 مقدمة من أعضاء مجلس المستشارين.

- شكلت مشاريع القوانين القاضية بالموافقة على مراسيم قوانين ومشاريع قوانين الإطار نسبة محدودة في الحصيلة التشريعية للمجلس خلال الولاية 2015-2021 (9 مراسيم قوانين تم إقرارها بالاتفاق مع اللجان المختصة خلال الفترات الفاصلة بين الدورات، و 5 مشاريع قوانين إطار)، تمت الموافقة على الأغلبية الساحقة منها خلال النصف الثاني للولاية (7 مراسيم قوانين و4 مشاريع قوانين إطار)، والتي فرضتها الظروف الاستعجالية الناجمة عن متطلبات معالجة تداعيات جائحة كورونا، والمبادرات الرامية إلى إصلاح القطاع العام والنظام الجبائي؛

- وافق المجلس بالإجماع 350 مرة على مشاريع القوانين خلال الولاية التشريعية بما نسبته 84 في المائة من مجموع مشاريع القوانين المصوت عليها، مقابل 69 مشروع قانون صوت عليها بالأغلبية أي بنسبة 16 في المائة؛ ووافق المجلس بالإجماع 26 مرة على مقترحات القوانين خلال الولاية التشريعية بما نسبته 81 في المائة من مجموع مقترحات القوانين المصوت عليها، مقابل 6 مقترحات قوانين صوت عليها بالأغلبية، أي بنسبة تقارب 19 في المائة، في حين بلغ المعدل العام للنصوص الموافق عليها بالإجماع (مشاريع ومقترحات قوانين) 83 في المائة، وبالأغلبية 17 في المائة.

الخلاصة: إن الحصيلة المسجلة لمجلس المستشارين خلال الولاية التشريعية 2015-2021 تسمح بالقول أن المجلس ما فتئ يؤكد مكانته كقوة تقريرية واقتراحية بناءة ومبادرة، عبر إسهامه النوعي في مناقشة وتجويد النصوص التشريعية بما يمكنه من مواكبة انشغالات الحياة اليومية للمواطنين.

حصيلة العلاقات مع المؤسسات الدستورية

بهدف تعزيز التواصل والانفتاح المؤسساتي، وسعيا لتحقيق النجاعة وطد مجلس المستشارين خلال الفترة الممتدة 2015-2021 علاقاته مع عدد من المؤسسات الدستورية، سواء من خلال المساهمة في تعيين أعضائها، أو الاستماع إلى العروض المنجزة بشأن أنشطتها، أو عبر استشارتها بشأن مواضيع معينة، أو طلب رأيها بخصوص بعض مشاريع ومقترحات القوانين.

وهكذا ساهم مجلس المستشارين في المناقشة الايجابية لمشاريع القوانين المرتبطة بالمؤسسات الدستورية سواء في إطار إعادة تنظيمها للملاءمة مع صيغتها الدستورية الجديدة أو تلك التي أحدثها الدستور لأول مرة، سواء اتخذت شكل قوانين تنظيمية أو قوانين عادية، وهي:

- المجلس الوطني لحقوق الإنسان؛
- الهيأة المكلفة بالمناصفة ومحاربة جميع أشكال التمييز؛
- الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري؛
- الهيأة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها؛
- المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة؛
- المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي؛
- مشروع قانون بتغيير القانون المنظم للمحاكم المالية لملاءمة اختصاصات المجلس الأعلى للحسابات مع المقتضيات الدستورية الجديدة؛
- المجلس الأعلى للسلطة القضائية، والقانون المتعلق بنقل اختصاصات السلطة الحكومية المكلفة بالعدل إلى الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض بصفته رئيسا للنيابة العامة وبسن قواعد لتنظيم رئاسة النيابة العامة؛
- مؤسسة الوسيط؛
- المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية.

كما ساهم مجلس المستشارين في انتخاب أو تعيين بعض المجالس والهيئات الدستورية في صيغتها الجديدة، والتي قام جلالة الملك بتنصيبها وتعيين أعضائها.

وارتباطا بالتعاون المؤسساتي الاختياري قانونا، بادر المجلس تلقائيا إلى تفعيل نظام إبداء الرأي وتقدم بطلباته في هذا الشأن إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مجلس المنافسة، والهيأة العليا للاتصال السمعي البصري بشأن مجموعة من مقترحات ومشاريع القوانين، وذلك بغية الاستفادة من التوصيات والاقتراحات التي تصدرها هذه المؤسسات واستثمارها في المناقشة العامة والتفصيلية، وعند صياغة التعديلات.

وتعزيزا للعلاقة المتميزة التي تربط مجلس المستشارين بهذه المؤسسات الدستورية، درج عدد منها على موافاة المجلس بتقارير ومذكرات وآراء استشارية صادرة عنها، قامت بإعدادها إما بمبادرة منها في إطار الإحالة الذاتية، أو بناء على طلب من الحكومة، أو من البرلمان.

كما أن المجلس يتفاعل مع التقارير الموضوعاتية الصادرة عنها المجالس والهيئات المذكورة، التي توزع على كافة مكونات المجلس قصد استثمارها في العملين التشريعي والرقابي للمجلس.

ولم ينحصر طلب خبرة ومشورة المؤسسات الدستورية على وظيفة التشريع، بل امتد ليشمل الوظيفة التقييمية من خلال دعم مجلس المستشارين، بناء على طلبه، بدراسات متخصصة في مجال تقييم السياسات العمومية.

كما تمت دعوة ممثلي المجالس الدستورية للمساهمة في تأطير عدد من الندوات واللقاءات التواصلية المنظمة من طرف المجلس حول المواضيع ذات العلاقة بمجال اشتغال هذه الهيئات الدستورية، لتقديم المزيد من الشروحات حول الآراء التي تقدمت بها لفائدة المؤسسة التشريعية.

إضافة إلى ذلك، ساهم مجلس المستشارين في العديد من الأنشطة التي تنظمها بعض هذه المؤسسات، عبر المشاركة الفعّالة في الفعاليات التي تؤطرها، أو في احتضان انشطتها داخل مقر المجلس؛

كما عمل مجلس المستشارين على أجرأة وتنزيل أدوات عمل دستورية جديدة، تتمثل أساسا في تقديم العروض والتقارير السنوية الصادرة عن المؤسسات الدستورية ومناقشة مضامينها مع الحكومة، سيما التقارير السنوية للمجلس الأعلى للحسابات.

ولقد تعززت هذه العلاقة بتوقيع مذكرات تفاهم مع بعض من هذه المؤسسات؛ المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، بغاية الإسهام الأكيد في إرساء ثقافة تتماشى مع مبادئ الوثيقة الدستورية.

وتمثلت المعالم البارزة لحصيلة علاقة مجلس المستشارين بالمؤسسات الدستورية في الجوانب التالية، والتي شملت في جانب منها الفترة الزمنية السابقة عن انتخاب المجلس في صيغته الجديدة:

المحكمة الدستورية:

- انتخاب ثلاثة أعضاء لأول مرة بالمحكمة الدستورية، طبقا لأحكام الفصل 130 من الدستور والمادة 270 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين بتاريخ 14 يونيو 2016.

- انتخاب عضو في هذه المحكمة يوم الثلاثاء 11 فبراير 2020 في إطار تجديد ثلث أعضاء هذه المحكمة.

- تلقي المجلس قرارات المحكمة الدستورية بشأن المنازعات الانتخابية الخاصة بأعضاء مجلس المستشارين، وبالقوانين التنظيمية والأنظمة الداخلية للمؤسسات الدستورية المعروضة عليها؛

- تقديم ملاحظات كتابية من لدن رئاسة وأعضاء المجلس حول قوانين تنظيمية أو عادية معروضة على المحكمة الدستورية، وفقا لأحكام المادة 25 من القانون التنظيمي لهذه المحكمة.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي:

أولا: إبداء الرأي حول:

- مشروع قانون رقم 19.12 بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعمال المنزليين.

- مشروع القانون رقم 86.12 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

- مشروعُ القانون رقم 103.12 يتعلق بمؤسسات الائتمان والهيْئات المعتبرة في حكمها.

- مشروع القانون رقم 27-13 المتعلق باستغلالِ المقالع.

- مشروع القانون رقم 81.12 المتعلق بالساحل.

- مشروع القانون رقم 80.14 يتعلق بالمؤسسات السياحية وأشكال الإيواء السياحي الأخرى

- مشروع قانون رقم 107.12 يغيرويتمم بموجبه الظهير الشريف الصادرفي 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) بمثابة قانون الالتزامات والعقود، المتعلق ببيع العقار؛

- مشروع قانون رقم 109.12 بمثابة مدونة التعاضد.

- مشروع قانون 97.13 يتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها؛

- مشروع قانون رقم 89.15 يتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي.

- مشروع قانون رقم 45.18 المتعلق بتنظيم مهنة العاملات والعاملين الاجتماعيين.

- مقترح قانون يتعلق بإحداث المجلس الوطني للحوار الاجتماعي.

ثانيا: إعداد دراسات بطلب من المجلس تمحورت حول:

- التوزيع المجالي للاستثمار العمومي في أفق الجهوية المتقدمة، ودور المراكز الجهوية للاستثمارفي إعداد وبلورة المخططات التنموية على الصعيد الجهوي، وتسهيل وتعزيز الاستثماروتحسين مناخ الأعمال على صعيد الجهة؛

- السياسة الرياضية بالمغرب؛

- الطبقة الوسطى؛ (نظم مجلس المستشارين والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي يوم 19 ماي 2021، يوما دراسيا خُصص لتقديم خلاصات هذه الدراسة)

- منظومة التعويض عن فقدان الشغل.

ثالثا: المساهمة في تعيين أعضاء المجلس وفق صيغته الجديدة

- التشاور مع رؤساء الفرق والمجموعة البرلمانية حول تعيين أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في صيغته الجديدة.

رابعا: إخبار المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بمآل الآراء التي ينجزها

- تنزيلا لمقتضيات النظام الداخلي الجديد لمجلس المستشارين، سيما المادة 354، وجه مجلس المستشارين إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي تقريرا عن مآل الرأي الذي أنجزه بطلب من مجلس الموقر بخصوص مشروع القانون رقم 45.18 يتعلق بتنظيم مهنة العاملات والعاملين الاجتماعيين، وذلك عقب اختتام دورة أكتوبر من السنة التشريعية 2020-2021، علما بأن المجلس يخبر المجلس الاقتصادي بمآل آرائه بصفة منتظمة كلما تعلق الأمر، بآراء منجزة بطلب منه، والتي يتم الإعلان عنها كذلك في الجلسات العامة.

خامسا: إحاطة رئاسة المجلس بمواعيد انعقاد دورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وجدول أعمالها، وفقا لأحكام القانون التنظيمي المنظم له.

المجلس الأعلى للحسابات:

أولا: مناقشة التقارير السنوية والاستماع لعروض الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول التقارير الموضوعاتية للمجلس

- تميزت دورة أبريل 2015، بالتفاعل لأول مرة مع التقارير الموضوعاتية الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات، من خلال الاستماع في اجتماع مشترك بين لجنتي المالية والداخلية، ترأسه السيد رئيس المجلس، لعرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول التقرير الموضوعاتي المتعلق ب»الجبايات المحلية».

- الاستماع في جلسات مشتركة مع مجلس النواب لعروض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول نشاط المحاكم المالية برسم سنتي 2014 و2015 و2016 - 2017 و 2018، على التوالي في 04 ماي 2016 و04 يوليوز 2017، و23 أكتوبر 2018.

- تمت مناقشة التقارير المذكورة مع القطاعات الحكومية المعنية من لدن مكونات مجلس المستشارين بتاريخ 07 يونيو 2016 و02 غشت 2017 و18 دجنبر 2018 بحضور عدة قطاعات حكومية.

ثانيا: تصريح أعضاء مجلس المستشارين بممتلكاتهم وإخبار المجلس بالتغييرات المدخلة على قائمة أعضاء مجلس المستشارين

- تطبيقا للمقتضيات المتعلقة بتصريح أعضاء مجلس المستشارين بمجموع نشاطاتهم المهنية ومهامهم الانتخابية وممتلكاتهم، عملا بأحكام القانون التنظيمي رقم 51.07 القاضي بتتميم القانون التنظيمي رقم 32.97 المتعلق بمجلس المستشارين؛

- ولهذا الغرض، تتم موافاة المجلس الأعلى للحسابات بجميع التغييرات المدخلة على قائمة أعضاء مجلس المستشارين طبقا لأحكام القانون التنظيمي رقم 51.04 يقضي بتتميم القانون التنظيمي رقم 32.97 المتعلق بمجلس المستشارين، كلما صرحت المحكمة الدستورية بشغور مقعد بالمجلس لأي سبب من الأسباب، وعند كل اكتساب للعضوية بالمجلس بمناسبة انتخابات جزيئة أو بموجب تعويض الأعضاء السابقين.

ثالثا: طلب إدراج مهام رقابية ضمن البرنامج السنوي لعمل المجلس الأعلى للحسابات

- طلب انجاز مهمة رقابية حول وضعية الصندوق المغربي للتقاعد، عقد بشأنها اجتماع مشترك يوم الإثنين 23 يناير 2017 للجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية ولجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان ولجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية ولجنة تقصي الحقائق حول الصندوق المغربي للتقاعد تحت رئاسة رئيس المجلس، للاستماع إلى عرض قدمه السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول الموضوع؛

- توجيه طلب للمجلس الأعلى للحسابات قصد إدراج مهمتين تقييميتين ضمن برنامجه السنوي، في إطار بذل المساعدة للمجلس، طبقا للفقرة الأولى من الفصل 148 من الدستور حول «السياسات العمومية في مجال تشغيل الشباب»، و«التعليم في العالم القروي»؛ وهو ما كان محل مراسلة جوابية من السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، مفادها موافقة هذا المجلس على إدراج المهمتين الرقابيتين المقترحتين من المجلس في برنامج عمله لسنة 2020؛

- طلب اعداد دراسة حول «طرق وآليات توسيع التغطية الاجتماعية على جميع فئات المجتمع وصيغ التمويل» دعما لعمل المجموعة الموضوعاتية حول إصلاح التغطية الاجتماعية.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان:

أولا: إبداء الرأي بخصوص:

- مشروع قانون رقم 19.12 بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعمال المنزليين؛
- مشروع قانون 97.13 يتعلق بحماية الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها؛
- مشروع قانون رقم 27.14 يتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر؛
- مشروع قانون رقم 79.14 يتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز؛
- مشروع قانون رقم 31.13 يتعلق بالحق في الحصول على المعلومات؛
- مشروع قانون رقم 89.15 يتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي؛
- مشروع قانون تنظيمي رقم 64.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم الملتمسات في مجال التشريع؛
- مشروع قانون تنظيمي رقم 44.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية.

إضافة إلى ذلك، يتوصل المجلس بصفة منتظمة بتقارير ومذكرات صادرة عن هذا المجلس حول مواضيع ومشاريع قوانين قيد الدرس أمام مجلسي البرلمان.

ثانيا: المساهمة في تعيين أعضاء المجلس وفق صيغته الجديدة

- اتخاذ الترتيبات التنسيقية الضرورية مع السيدات والسادة رؤساء الفرق لمقاربة منهجية تعيين أربعة أعضاء في المجلس؛
- إصدار إبداء اهتمام موجه لفائدة الجمعيات والمنظمات غير الحكومية لاقتراح ممثلين عنهم في هذا المجلس، أسفر عن تعيين أعضاء استنادا إلى إبداء الاهتمام المذكور، وبالتشاور مع رؤساء الفرق والمجموعة بمجلس المستشارين؛

ثالثا: طلب المساعدة في مجال تقييم السياسات العمومية

- طلب مساعدة في إطار أول تجربة لتقييم السياسات العمومية حول مقترحات وتوصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان بشأن مشاريع القوانين التنظيمية المتعلقة بالجهات والأقاليم والعمالات.

رابعا: توقيع اتفاقية شراكة وتعاون

- توقيع رئيسي مجلسي البرلمان على مذكرة تفاهم مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتاريخ 10 دجنبر 2014، تندرج في إطار السعي البرلماني، من خلال الممارسة التشريعية والرقابية، إلى الإسهام الأكيد في إرساء ثقافة حقوقية تتماشى مع مبادئ الوثيقة الدستورية، مع إسناد متابعة تنفيذ الالتزامات المشتركة للجنة متابعة مشتركة تضم عضوين برلمانيين من كلّ مجلس؛
- التنسيق والتشاور مع المجلس حول سبل تطوير اتفاقية التعاون المبرمة بين المجلسين، تمخض عنها التوقيع على مذكرة تفاهم جديدة يوم الخميس 10 يونيو 2021، في إطار تكريس التعاون والعمل على تعزيز وتقوية مساهمة البرلمان وتبادل الخبرات بين المؤسستين في هذا المجال.

الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري:

طلب رأي الهيئة حول:

- مقترح قانون يرمي إلى تعديل القانون المنظم للهيئة العليا للاتصال السمعي البصري.

- التوصل بشكل دوري بالبيانات المتعلقة بمداخلات الشخصيات العمومية في وسائل الاتصال السمعي البصري، وذلك عملا بمقتضيات القانون المنظم للهيئة.

المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية:

- عقد لقاء تشاوري مع اللجنة المكلفة بصياغة المشروع الأولي للقانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية؛

- توطيد علاقات التنسيق والتشاور مع المعهد بخصوص مبادرات مجلس المستشارين الرامية إلى إدماج اللغة الأمازيغية في أشغال المجلس، بناء على أرضية للتعاون المشترك بين المجلسين.

- توقيع بروتوكول تعاون بين المجلس والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بتاريخ 03 ماي 2017؛

- تحيين بروتوكول التعاون الذي يربط المؤسستين بتاريخ 02 فبراير 2021، وذلك بهدف وضع إطار عام للتعاون قصد أجرأة وتفعيل مخطط العمل الذي أقره المجلس والمتضمن لكيفيات ومراحل إدماج اللغة الأمازيغية في أشغال الجلسات العمومية لمجلس المستشارين وأجهزته، وكذا من أجل المساهمة المشتركة في إعمال الطابع الرسمي للأمازيغية، وتيسير استعمال اللغة الأمازيغية من قبل المجلس وتذليل جميع الصعوبات التقنية المرتبطة بذلك.

مجلس المنافسة:

طلب إبداء رأي حول:

- مقترح قانون يتعلق بتعديل المادة 2-78 من مدونة التجارة، الذي أعده بناء على طلب المجلس؛

- التوصل بالتقرير السنوي للمجلس برسم سنة 2019.

المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي

- تلقي التقارير السنوية للمجلس ؛

- تجديد تعيين عضوين عن مجلس المستشارين في هذا المجلس.

مؤسسة الوسيط:

- التوصل بالتقارير السنوية لمؤسسة الوسيط.

الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها

- طلب انجاز دراسة في إطار أول تجربة لتقييم السياسات العمومية من للهيئة المركزية للنزاهة والوقاية من الرشوة تحت عنوان «نحو بناء منظومة للحكامة الجيدة على المستوى الترابي».

- التوصل بالتقرير السنوي للهيئة برسم سنة 2019 ومجموعة من التقارير الموضوعاتية الصادرة عن الهيئة.

جدول ترتيبي للحصيلة التشريعية
خلال ولاية مجلس المستشارين 2015-2021

2015 - 2021	2018 - 2021	2020-2021			2019-2020		2018-2019			2015 - 2018	2017-2018			2016-2017		2015-2016			
		دورة أبريل 2021	دورة استثنائية	دورة أكتوبر 2020	دورة أبريل 2020	دورة أكتوبر 2019	دورة أبريل 2019	دورة استثنائية	دورة أكتوبر 2018		دورة أبريل 2018	دورة استثنائية	دورة أكتوبر 2017	دورة أبريل 2017	دورة أكتوبر 2016	دورة أبريل 2016	دورة أكتوبر 2015		
419	210	45	9	29	19	34	29	1	44	209	28	3	25	46	1	83	23	مشاريع القوانين	النصوص القانونية الموافق عليها
		83			53		74				56			47		106			
32	22	05	--	8	1	2	3	--	3	10	4	--	1	--	--	4	1	مقترحات القوانين	
		13			3		6				5			--		5			
451	232	96			56		80			219	61			47		111		المجموع	
6	4					1	1		2	2		1				1		مشاريع القوانين	النصوص الموافق عليها في إطار قراءتين في دورتين مختلفتين
1	1	1																مقترحات القوانين	
444	227	49	9	37	20	35	31	1	45	217	32	2	26	46	1	86	24	المجموع النهائي	
		95			55		77				60			47		110			
80	37	07	1	6	7	2	6	--	8	43	9	1	7	7	--	13	6	مشاريع القوانين المعدّلة	النصوص القانونية المعدّلة
		14			9		14				17			7		19			
11	09	01	--	4	1	1	2	--	--	2	--	--	--	--	--	1	1	مقترحات القوانين المعدّلة	
		05			2		2				--			--		2			
91	46	19			11		16			45	17			7		21		المجموع	

		2015-2016		2016-2017		2017-2018			2015-2018	2018-2019			2019-2020		2020-2021			2018-2021	2015-2021
		دورة أكتوبر 2015	دورة أبريل 2016	دورة أكتوبر 2016	دورة أبريل 2017	دورة أكتوبر 2017	دورة استثنائية	دورة أبريل 2018		دورة أكتوبر 2018	دورة استثنائية	دورة أبريل 2019	دورة أكتوبر 2019	دورة أبريل 2020	دورة أكتوبر 2020	دورة استثنائية	دورة أبريل 2021		
النصوص القانونية غير المعدّلة	مشاريع القوانين غير المعدلة	6	37	--	4	5	2	5	59	13	1	11	9	12	13	8	28	95	154
		43		4		12				25			21		49				
	مقترحات القوانين غير المعدلة	--	3	--	--	1	--	4	8	3	--	1	1	--	4	0	04	13	21
		3		--		5				4			1		08				
	مشاريع القوانين غير القابلة للتعديل	11	33	1	35	13	--	14	107	23	--	12	23	--	10	0	10	78	185
		44		36		27				35			23		20				
	المجموع	90		40		44			174	64			45		77			186	360
توزيع النصوص الموافق عليها بحسب الطبيعة القانونية	مشاريع قوانين تنظيمية	2	6	--	--	2	--	--	10	1	--	3	2	--	1	5	--	12	22
		8		--		2				4			2		06				
	مقترحات قوانين تنظيمية	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	02	02	02
		--		--		--				--			--		02				

		2015-2016		2016-2017		2017-2018			2015-2018	2018-2019			2019-2020		2020-2021			2018-2021	2015-2021
		دورة أكتوبر 2015	دورة أبريل 2016	دورة أكتوبر 2016	دورة أبريل 2017	دورة أكتوبر 2017	دورة استثنائية	دورة أبريل 2018		دورة أكتوبر 2018	دورة استثنائية	دورة أبريل 2019	دورة أكتوبر 2019	دورة أبريل 2020	دورة أكتوبر 2020	دورة استثنائية	دورة أبريل 2021		
توزيع النصوص الموافق عليها بحسب الطبيعة القانونية	مشاريع قوانين بالموافقة على اتفاقيات دولية	11	32	1	34	12	--	13	103	23	--	11	22	--	9	0	10	75	178
		43		35		25				34			22		19				
	مشاريع قوانين عادية	10	44	--	11	11	3	14	93	19	1	14	10	17	15	3	33	112	205
		54		11		28				34			27		51				
	مقترحات قوانين عادية	1	4	--	--	1	--	4	10	3	--	3	2	1	8	0	5	20	30
		5		--		5				6			3		11				
	مشاريع قوانين الإطار	--	1	--	--	--	--	--	01	--	--	1	--	--	0	1	02	04	05
		1		--		--				1			--		03				
	مشاريع قوانين بالموافقة على مراسيم قوانين	--	--	--	1	--	--	1	2	1	--	--	--	--	4	0	0	7	09
		--		1		1				1			2		04				
	المجموع	111		47		61			219	80			56		96			232	451

2015 - 2021	2018 - 2021	2020-2021			2019-2020		2018-2019			2015 - 2018	2017-2018			2016-2017		2015-2016			
		دورة أبريل 2021	دورة استثنائية	دورة أكتوبر 2020	دورة أبريل 2020	دورة أكتوبر 2019	دورة أبريل 2019	دورة استثنائية	دورة أكتوبر 2018		دورة أبريل 2018	دورة استثنائية	دورة أكتوبر 2017	دورة أبريل 2017	دورة أكتوبر 2016	دورة أبريل 2016	دورة أكتوبر 2015		
95	57	16	0	14	8	6	6	1	6	38	6	1	4	4	--	18	5	المجال الاقتصادي والمالي والبيئي	النصوص الموافق عليها بحسب تنظيمها القطاعي
		30			14		13				11			4		23			
57	30	08	1	8	2	--	3	--	8	27	5	1	2	4	--	13	2	المجال الاجتماعي	
		17			2		11				8			4		15			
70	38	14	2	3	1	5	8	--	5	32	1	1	7	3	--	14	6	المجال الإداري والحقوقي والديني	
		19			6		13				9			3		20			
45	27	02	6	3	6	1	4	--	5	18	6	--	1	1	--	10	-	مجال الشؤون الداخلية والبنيات الأساسية	
		11			7		9				7			1		10			
184	80	10	--	9	3	24	11	--	23	104	14	--	12	34	1	32	11	مجال الشؤون الخارجية	
		19			27		34				26			35		43			
451	232	96			56		80			219	61			47		111		المجموع	

2015 - 2021	2018 - 2021	2020-2021			2019-2020		2018-2019			2015 - 2018	2017-2018			2016-2017		2015-2016			
		دورة أبريل 2021	دورة استثنائية	دورة أكتوبر 2020	دورة أبريل 2020	دورة أكتوبر 2019	دورة أبريل 2019	دورة استثنائية	دورة أكتوبر 2018		دورة أبريل 2018	دورة استثنائية	دورة أكتوبر 2017	دورة أبريل 2017	دورة أكتوبر 2016	دورة أبريل 2016	دورة أكتوبر 2015		
47	22	7	1	4	5	--	1	--	4	25	8	1	3	3	--	9	1	مشاريع القوانين المودعة بالأسبقية لدى مجلس المستشارين	النصوص الموافق عليها بحسب مصدر الإحالة إلى مكتب المجلس
		12			5		5				12			3		10			
372	188	38	8	25	14	34	28	1	40	184	20	2	22	43	1	74	22	مشاريع القوانين المودعة بالأسبقية لدى مجلس النواب	
		71			48		69				44			44		96			
21	13	3	--	5	--	1	1	--	3	08	4	--	1	-	-	3	-	مقترحات القوانين المقدمة بمبادرة من أعضاء مجلس النواب	
		08			1		4				5			--		3			
11	09	2	--	3	1	1	2	--	--	02	--	--	--	--	--	1	1	مقترحات القوانين المقدمة بمبادرة من أعضاء مجلس المستشارين	
		5			2		2				--			--		2			
451	232	96			56		80			219	61			47		111		المجموع	

تصنيف النصوص الموافق عليها حسب مآل التصويت				2015-2016		2016-2017		2017-2018			2015-2018	2018-2019			2019-2020		2020-2021			2018-2021	2015-2021
				دورة أكتوبر 2015	دورة أبريل 2016	دورة أكتوبر 2016	دورة أبريل 2017	دورة أكتوبر 2017	دورة استثنائية	دورة أبريل 2018		دورة أكتوبر 2018	دورة استثنائية	دورة أبريل 2019	دورة أكتوبر 2019	دورة أبريل 2020	دورة أكتوبر 2020	دورة استثنائية	دورة أبريل 2021		
الإجماع		مشاريع القوانين		21	68	1	41	18	1	26	176	40	--	22	29	12	25	6	40	174	350
				89		42		45				62			41		71				
		مقترحات القوانين		1	4	--	--	1	--	4	10	2	--	2	1	1	6	--	4	16	26
				5		--		5				4			2		10				
الأغلبية		مشاريع القوانين		2	15	--	5	7	2	2	33	4	1	7	5	7	4	3	5	36	69
				17		5		11				12			12		12				
		مقترحات القوانين		--	--	--	--	--	--	--	--	1	--	1	1	--	2	--	1	6	6
				--		--		--				2			1		3				
المجموع				111		47		61			219	80			56		96			232	451

ثانيا: المعالم البارزة لحصيلة مجلس المستشارين
خلال الولاية التشريعية 2015-2021
في مجال مراقبة العمل الحكومي

ثانيا: المعالم البارزة لحصيلة مجلس المستشارين على مستوى مراقبة العمل الحكومي:

تعتبر الوظيفة التشريعية أساس وجود البرلمان، غير أن دوره في مجال مراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية لا يقل أهمية في طرح قضايا المواطنين والدفاع عنها.

وقد نص الدستور على عدة آليات ترمي إلى تكريس الدور الرقابي لمجلس المستشارين في إطار التوازن مع الحكومة.

وعلى الرغم من أن مجلس المستشارين لا يملك وسائل لتحريك مسؤولية الحكومة وإسقاطها، فإنه يتوفر بالمقابل على عدد من الآليات التي تسمح له بالمراقبة المستمرة للعمل الحكومي، أسبوعيا وشهريا وسنويا، إن على مستوى الجلسة العامة أو في إطار اللجان الدائمة أو المؤقتة.

وقد بادرت مختلف مكونات المجلس إلى استثمار الوسائل القانونية المتاحة لتسليط الضوء على القضايا والملفات التي تستأثر باهتمام المجتمع، علما بأن الأسئلة تبقى هي الوسيلة الأكثر استعمالا، نظرا لسهولتها ولطابعها الدوري ولمتابعتها من طرف المواطنين، ولا سيما الأسبوعية منها، والشهرية التي يجيب عنها السيد رئيس الحكومة.

وفي هذا الصدد، تتمثل أهم العلامات البارزة للنشاط الرقابي للمجلس خلال الولاية التشريعية 2015-2021 بما يلي:

<u>على مستوى الجلسات العامة:</u>

عقد مجلس المستشارين خلال الولاية التشريعية 2015-2021 ما مجموعه 384 جلسة عامة، منها 177 جلسة خلال نصف ولايته الأولى، و207 جلسة خلال نصف ولايته الثانية، وذلك على امتداد:

- ست دورات عادية، وثلاث دورات استثنائية خلال النصف الأول للولاية خصصت الأولى منها بتاريخ 12 مارس 2016 للاستماع إلى تصريح السيد رئيس الحكومة بخصوص آخر مستجدات القضية الوطنية بطلب من كافة أعضاء مجلس النواب وكافة أعضاء مجلس المستشارين، والثانية ما بين 13 و15 مارس 2017 لتقديم ومناقشة تقرير لجنة تقصي الحقائق حول الصندوق المغربي للتقاعد بطلب من أغلبية أعضاء مجلس المستشارين، والثالثة ابتداء من 27 مارس 2018 بناء على مرسوم لرئيس الحكومة للبت في خمسة مشاريع قوانين.

- ست دورات عادية، ودورتين استثنائيتين خلال النصف الثاني للولاية، وقد عقدت الدورتان الاستثنائيتان بمرسوم ابتداء من فاتح أبريل 2019، ومن 2 مارس 2021، تضمن جدول أعمالهما على التوالي 4 مشاريع قوانين ومشروع قانون إطار، ثم خمسة مشاريع قوانين تنظيمية ومشروع قانون إطار وثلاثة مشاريع قوانين عادية.

وفيما يلي لمحة عن مختلف الجلسات الرقابية التي عقدها مجلس المستشارين منذ انتخابه في صيغته الجديدة في أكتوبر 2015:

الحصيلة الإجمالية للجلسات العامة خلال الولاية التشريعية 2015-2021

الجلسات العامة	2015 2016	2016 2017	2017 2018	2018 2019	2019 2020	2020 2021	المجموع
جلسات التشريع	26	11	22	21	24	33	137
جلسات الأسئلة	31	14	27	23	27	28	150
الجلسات الشهرية الخاصة بتقديم الأجوبة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة	04	03	06	05	06	05	29
الجلسات المخصصة لتقديم ومناقشة عروض الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات (الفصل 148 من الدستور)	02	02	--	02	01	--	07
الجلسات المخصصة لعرض ومناقشة الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة	--	--	--	03	--	02	05
جلسات مختلفة	08	11	09	08	07	09	52
الجلسات السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية	01	--	--	01	--	02	04
المجموع	72	41	64	63	65	79	384
المدة الزمنية	118 ساعة و19 دقيقة	74 ساعة و40 دقيقة	103 ساعة و39 دقيقة	109 ساعة و21 دقيقة	100 ساعة و16 دقيقة	117 ساعة و42 دقيقة	623 ساعة و57 دقيقة

وبصفة عامة، يمكن تلخيص أهم المبادرات الرقابية التي قام بها مجلس المستشارين خلال الولاية التشريعية 2015-2021 كالتالي:

1 - تقديم ومناقشة البرنامج الحكومي:

تطبيقا لأحكام الفصل 88 من الدستور، عقد مجلسا البرلمان بتاريخ 19 أبريل 2017 جلسة عامة مشتركة خصصت للاستماع لعرض السيد سعد الدين العثماني بصفته رئيس الحكومة المعين، قصد تقديم البرنامج الحكومي، والذي نوقش في كل مجلس على حدة طبقا للمقتضيات الدستورية ذات الصلة، بحيث كان مجلس المستشارين على موعد مع مناقشة مكونات المجلس للبرنامج الحكومي المذكور في الجلسة المنعقدة بتاريخ 25 أبريل 2017، والتي كانت محل رد من طرف رئيس الحكومة في الجلسة المنعقدة بتاريخ 26 أبريل 2017، وذلك قبل تصويت بالموافقة من قبل مجلس النواب على هذا البرنامج الحكومي.

2 - الأسئلة:

تمثل الأسئلة آلية رقابية مهمة في المتابعة المستمرة لعمل الحكومة، وذلك سواء كانت ذات صبغة شفهية مرتبطة بأجل

أسبوعي كل يوم ثلاثاء خلال الدورات البرلمانية العادية، أم كانت ذات صبغة كتابية يمكن طرحها في كل وقت خلال الدورات وما بينها.

وعليه، فقد سجلت الحصيلة الإجمالية للأسئلة الشفهية خلال السنوات الست من الولاية التشريعية، طرح 7033 سؤالا شفهيا أجابت الحكومة على 2603 منها في الجلسات المبرمجة أسبوعيا، مع العلم بأن عدد الأسئلة الشفهية المبرمجة في الجلسة الواحدة، محدّد بموجب قرارلمكتب مجلس المستشارين في 20 سؤالا شفهيا في كلّ جلسة، موزعة وفق مبدأ التمثيل النسبي للفرق والمجموعات وباقي أعضاء المجلس.

وقد تميزت السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية 2015-2021 بإعطاء رئيس مجلس المستشارين الانطلاقة الرسمية للتطبيق المتعلق بالتدبير الإلكتروني للأسئلة الشفهية والكتابية، بحضور السيدات والسادة أعضاء مكتب المجلس ورؤساء الفرق والمجموعات البرلمانية ورؤساء اللجن الدائمة، وذلك في إطار البرنامج المندمج للبرلمان الإلكتروني لمسايرة مستجدات الأنظمة المعلوماتية من خلال استخدام تقنيات التواصل الحديثة، ويسمح هذا النظام من جهة بتقليص استهلاك الورق وحسن تخزين المعطيات، ومن جهة ثانية بتقليص الآجال التي يستغرقها التبادل الورقي للأسئلة والأجوبة.

وقبل عرض الخطوط العريضة لأهم المحاور المثارة في جلسات الأسئلة الشفهية في الولاية 2015-2021، فمن الجدير ذكره تأثر حصيلة أشغال هذه الجلسات ببعض الظروف غير العادية في غضون هذه الولاية التشريعية، التي حدّت من ممارسة المجلس لاختصاصه الرقابي عن طريق الأسئلة، أو وجهت جهوده نحو مواضيع ذات أولوية قصوى في جدول أعمال بلادنا، فرضتها ظروف انتشار جائحة كورونا.

وهكذا، لم يتمكن مجلس المستشارين من عقد أية جلسة للأسئلة الشفهية خلال دورة أكتوبر 2016 التي أعقبت الانتخابات التشريعية للسابع من أكتوبر، بعد طرح نقاش فقهي حول عقد جلسات الأسئلة الشفهية بحضور السادة الوزراء المكلفين بتصريف الأمور الجارية، وذلك إثر دعوة المجلس للحكومة لحضور أشغال الجلسة الأسبوعية للأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 18 أكتوبر 2016، طبقا لمقتضيات الفصل 100 من الدستور ومقتضيات المادة 243 من النظام الداخلي، وقد دفعت الحكومة آنذاك بكونها «في وضعية تصريف الأمور الجارية طبقا للفقرة الأخيرة من الفصل 47 من الدستور، وأن حضور أعضاءها في الجلسة الأسبوعية للجواب على أسئلة السادة المستشارين لا يندرج ضمن اتخاذ القرارات والتدابير المشار إليها في المادة 37 من القانون التنظيمي رقم 65.13 المتعلق بتنظيم وتسيير أشغال الحكومة، بل يدخل في إطار الاختصاص الرقابي للمجلس على أعمال الحكومة في تدبيرها للشأن العام، وعليه فإن عقد الجلسات الأسبوعية يبقى مرتبطا بتعيين حكومة جديدة من قبل جلالة الملك، ثم تنصيبها من قبل مجلس النواب»، وتبعا لذلك تعذر عقد جلسات الأسئلة الشفهية، مع إصدار مكتب المجلس لبيان توضيحي، بيّن فيه الأسس القانونية التي استند إليها لدعوة الحكومة، وأخلى بموجبه مسؤولية مجلس المستشارين عن تعطل آلية الرقابة على أشغال الحكومة.

كما انطلقت دورة أكتوبر 2019 على وقع تعديل حكومي تقلصت على ضوئه عدد القطاعات الحكومية من 38 قطاعا إلى 23 قطاعا حكوميا، مع حذف كلي لكتابات الدولة وتقليص في عدد الوزارات المنتدبة، وتجميع قطاعات أخرى، مما أثر إلى حد ما في مستوى حضور بعض القطاعات الحكومية والقضايا المرتبطة بتدبيرها، ضمن أشغال الجلسات الأسبوعية.

وتميزت أيضا السنة التشريعية 2019-2020 بافتتاح مجلس المستشارين لدورته العادية لأبريل 2020، في ظل ظرفية استثنائية مرتبطة بانتشار فيروس كورونا المستجد كوفيد 19، مما حتّم تكييف جدول أعماله وفق متطلبات المرحلة، في التصدي للجائحة والحدّ من آثارها على جميع المستويات.

وعلى هذا الأساس، فقد تم تكثيف آليات المراقبة المخولة للمجلس على عمل الحكومة، إن على مستوى اللجان الدائمة أو الجلسات العامة، وفق البرامج والتدابير الوقائية الموضوعة من لدن المكتب وندوة الرؤساء، بحيث تم تسطير برنامج

للأسئلة الشفهية الأسبوعية بالتنسيق مع الحكومة خلال فترة سريان حالة الطوارئ الصحية وفرض الحجر الصحي، بحيث تقرر إعطاء الأولوية لمساءلة القطاعات الحكومية المرتبطة بشكل مباشر بتدبير آثار هذه الجائحة من خلال آلية الأسئلة المحورية خلال مجموعة من الجلسات.

الحصيلة الاجمالية للأسئلة الشفهية
خلال ولاية مجلس المستشارين (2015-2021)

انسجاما مع تركيبة المجلس التي تتشكل أساسا من ممثلي الجماعات المحلية وممثلي الغرف المهنية وممثلي المأجورين، فقد شكلت الأسئلة الموجهة للقطاعات الاقتصادية ما مجموعه 2087 سؤالا وللقطاعات الاجتماعية 2401 سؤالا والشؤون الداخلية 1488 سؤالا من مجموع الأسئلة المطروحة من طرف السيدات والسادة أعضاء المجلس البالغة 7033 سؤالا، كما هو مبين في الجدولين التاليين:

السنة التشريعية	مجموع الأسئلة الكتابية المطروحة	مجموع الأسئلة الكتابية المجابة
2016 - 2015	438	174
2017 - 2016	203	247
2018 - 2017	803	382
2019 - 2018	1008	635
2020 - 2019	1556	566
2021 - 2020	778	655
المجموع	4786	2659

المجال القطاعي	الأسئلة الكتابية المطروحة	الأسئلة الكتابية المجابة
المجال الاقتصادي	1013	604
المجال الاجتماعي	1806	1126
المجال الحقوقي والإداري والديني	348	251
مجال الشؤون الداخلية	1563	650
مجال الشؤون الخارجية	56	28
المجموع	4786	2659

وبالنسبة للأسئلة الكتابية، فقد بلغت الحصيلة الإجمالية للأسئلة المطروحة خلال نفس الفترة (الولاية التشريعية 2015 - 2021) طرح 4786 سؤالا كتابيا، أجابت القطاعات الوزارية المختلفة على 2659 منها، وفق التفاصيل الواردة في الجدول أدناه، مع مراعاة أن الفرق بين عدد الأسئلة المطروحة والمجابة خلال بعض الدورات، يعزى إلى إجابة الحكومة على أسئلة متبقاة من الدورات السالفة.

السنة التشريعية	مجموع الأسئلة الشفهية المطروحة	مجموع الأسئلة الشفهية المبرمجة
2016 - 2015	1481	481
2017 - 2016	828	242
2018 - 2017	1386	502
2019 - 2018	1443	438
2020 - 2019	850	427
2021 - 2020	1045	513
المجموع	7033	2603

وبالنسبة للتوزيع القطاعي للأسئلة الكتابية، فقد سجلت النتائج التالية:

المجال القطاعي	الأسئلة الشفهية المطروحة	الأسئلة الشفهية المبرمجة
المجال الاقتصادي	2087	556
المجال الاجتماعي	2401	1006
المجال الحقوقي والإداري والديني	807	315
مجال الشؤون الداخلية	1483	557
مجال الشؤون الخارجية	255	169
المجموع	7033	2603

وبجانب جلسات الأسئلة الشفهية الأسبوعية، واصل مجلس المستشارين خلال الولاية 2015 - 2021 عقد جلسات الأسئلة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة التي يتولى السيد رئيس الحكومة الجواب عنها، بناء على الرصيد المهم الذي حققه المجلس بعد تنصيص دستور 2011 على هذه الآلية الرقابية الجديدة، وما صاحب ذلك من نقاشات قانونية في بداية تفعيل هذا المقتضى، والتي فصل القضاء الدستوري في عدد مهم منها.

واعتبارا للمناسبة الشهرية التي تمثلها هذه الجلسات، فقد اعتمد مكتب المجلس بالتشاور مع ندوة الرؤساء منهجية واضحة لاختيار محاور هذه الجلسات، من خلال تجميع المقترحات المقدمة من لدن مكونات المجلس، ودراستها ثم اختيار مواضيع منها تستجيب لمجموعة من المعايير، تستند أولا لمبدأ الراهنية، والأفقية غير القطاعية، ومراعاة تركيبة المجلس في تحديد المواضيع، بالتركيز على قضايا اقتصادية وأخرى اجتماعية تأخذ بعين الاعتبار المكون النقابي، فضلا عن مراعاة مقترحات فرق ومجموعات المعارضة.

وفيما يلي لائحة الجلسات الشهرية التي عقدها المجلس ومحاورها خلال الولاية 2015 - 2021:

الجلسات الشهرية المنعقدة
خلال ولاية مجلس المستشارين (2015 - 2021)

ر.ت	الدورة	تاريخ الجلسة	محاور الجلسة
.1	أكتوبر 2015	01 دجنبر 2015	- حصيلة الحكومة في السياسة الاجتماعية.
.2	أكتوبر 2015	12 يناير 2016	- السياسة الطاقية في علاقتها مع مؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطار حول التغيرات المناخية cop 22؛ - الحوار الاجتماعي.
.3	أبريل 2016	31 ماي 2016	- تنمية المناطق القروية والجبلية في ضوء الحكامة الجهوية؛ - تحديات المبادلات بين المغرب والاتحاد الأوروبي.
.4	أبريل 2016	19 يوليوز 2016	- آفاق إصلاح قطاع التربية والتكوين المهني ومدى استجابته للمتطلبات الجديدة للاقتصاد الوطني وتطلعات الشباب المغربي؛ - تدبير السياسة العمومية في مجال الدين الخارجي وأثره على الاستثمار العمومي والرهانات الجهوية.
.5	أبريل 2017	07 يونيو 2017	- نجاعة سياسات التشغيل ومحاربة الفقر وحماية القدرة الشرائية للمواطنين؛ - استراتيجية النهوض بالعالم القروي والمناطق الجبلية والغابوية.
.6	أبريل 2017	05 يوليوز 2017	- إصلاح الإدارة ومتطلبات الحكامة الجيدة؛ - السياسة الحكومية في التنمية الصناعية وتحسين مناخ الأعمال.
.7	أبريل 2017	01 غشت 2017	- حصيلة السياسات العمومية المتعلقة بمغاربة العالم؛ - التقائية السياسات العمومية وأثرها على تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية.
.8	أكتوبر 2017	14 نونبر 2017	- سياسة الحكومة في مجال تعبئة الرصيد العقاري للدولة لفائدة الاستثمار، ومعالجة الإشكالات المرتبطة بالأراضي السلالية، أراضي الجموع ونزع الملكية؛ - سياسة الحكومة في تنزيل اللاتركيز الإداري لمواكبة ورش الجهوية المتقدمة.
.9	أكتوبر 2017	26 دجنبر 2017	- السياسات العمومية المرتبطة بمعالجة التفاوتات المجالية - السياسة الأجرية في المغرب.
.10	أكتوبر 2017	23 يناير 2018	- الحكامة الترابية وانعكاساتها على التنمية المحلية؛ - سياسة الحكومة في تدبير صندوق المقاصة وانعكاساته على القدرة الشرائية للمواطنين.
.11	أبريل 2018	15 ماي 2018	- النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية؛ - السياسة العامة المرتبطة بحماية المستهلك.
.12	أبريل 2018	19 يونيو 2018	- اتفاقيات التبادل الحر وأثرها على الميزان التجاري وتنافسية المقاولات الصغرى والمتوسطة؛ - السياسة العامة المتعلقة بتنمية اللغات والتعبيرات الثقافية الوطنية.
.13	أبريل 2018	10 يوليوز 2018	- نظام الصفقات العمومية ورهان الحكامة الجيدة؛ - الغرف المهنية ورهان التنمية.

.14	أكتوبر 2018	18 دجنبر 2018	- السلم الاجتماعي ومتطلبات الإقلاع الاقتصادي؛ - تحديات تأهيل الرأسمال البشري.
.15	أكتوبر 2018	15 يناير 2019	- السياسات العمومية لمواجهة الفقر والهشاشة خصوصا في العالم القروي؛ - الجهوية المتقدمة وإشكالات إدماج الشباب وتثمين قدرات القطاع الفلاحي.
.16	أكتوبر 2018	12 فبراير 2019	- التدابير الجمركية والضريبية وأثرها على قطاع التجارة؛ - برنامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية.
.17	أبريل 2019	21 ماي 2019	- سياسة الحكومة لمعالجة تحديات التعليم والتكوين المهني والبحث العلمي ببلادنا؛ - سياسة الحكومة في تدبير التوظيف في القطاع العام ورهانات تحديث الإدارة العمومية.
.18	أبريل 2019	09 يوليوز 2019	- سياسة الحكومة في تدبير الاستثمار العمومي في أفق تحسين نجاعته؛ - وضعية المتقاعد ومكانته في السياسات العمومية.
.19	أكتوبر 2019	12 نونبر 2019	- السياسة العامة للحكومة لتفعيل مساهمة القطاع البنكي والمالي في التنمية والتشغيل الذاتي ودعم المقاولات الصغرى والصغيرة جدا؛ - السياسة الحكومية المرتبطة بالمسنين والأشخاص في وضعية إعاقة.
.20	أكتوبر 2019	10 دجنبر 2019	- السياسة العامة للحكومة في مجال حقوق الإنسان، التحديات والآفاق؛ - سياسة الحكومة لمواجهة التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية.
.21	أكتوبر 2019	21 يناير 2020	- الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد؛ - السياسة العامة للحكومة في مجال حماية المرأة والأسرة والطفولة.
.22	أبريل 2020	21 أبريل 2020	- واقع وآفاق مواجهة تداعيات أزمة كورونا
.23	أبريل 2020	16 يونيو 2020	- سياسة الحكومة لما بعد رفع الحجر الصحي: أية خطة إقلاع اقتصادي لمعالجة الآثار الاجتماعية للأزمة.
.24	أبريل 2020	21 يوليوز 2020	- السياسات العمومية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والرقمية في ضوء الدروس المستخلصة من تداعيات أزمة كورونا.
.25	أكتوبر 2020	03 نونبر 2020	- السياسات الحكومية لمعالجة تحديات الوضع الاقتصادي والاجتماعي في ظل تداعيات جائحة كورونا.
.26	أكتوبر 2020	15 دجنبر 2020	- الحماية الاجتماعية: أية مقاربة لربح رهانات التوحيد والجودة والحكامة؛ - استراتيجية الحكومة للنهوض بقطاعي السياحة والصناعة في ظل تداعيات جائحة كورونا.
.27	أكتوبر 2020	19 يناير 2021	- الاستراتيجية الوطنية للتلقيح ضد وباء كورونا.
.28	أبريل 2021	25 ماي 2021	- الحوار الاجتماعي وتدابير احتواء التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لأزمة كوفيد 19.
.29	أبريل 2021	22 يونيو 2021	- تدابير استقبال ومواكبة الجالية المغربية المقيمة بالخارج في ظل الإكراهات الناتجة عن وباء كوفيد 19.

التزامات وتعهدات رئيس وأعضاء الحكومة في جلسات الأسئلة الشفهية:

بغاية إضفاء نوع من الاستمرارية في العمل الرقابي على مدار السنة، تم رصد مختلف الالتزامات والتعهدات التي يقدمها أعضاء الحكومة خلال جلسات الأسئلة الشفهية، سواء تعلق الأمر بالسيد رئيس الحكومة في الجلسات الشهرية أم بالسيدات والسادة الوزراء خلال الجلسات الأسبوعية، وذلك اعتبارا لكون البرلمان شريك أساسي في بلورة وترجمة هذه الالتزامات على أرض الواقع، من خلال إقرار ومناقشة مشاريع القوانين من جهة، وكذا بغية الانتقال من الرقابة العددية المبنية على كم الأسئلة المطروحة إلى الرقابة المبنية على تحديد الأهداف ومتابعة تنفيذها على أرض الواقع، بحيث بلغت هذه الالتزامات والتعهدات في مجموعها 271 التزاما خلال ولاية مجلس المستشارين 2015 - 2021.

وبعد تجربة إرساء مجلس المستشارين لآلية متابعة التزامات وتعهدات السادة الوزراء المعبر عنها خلال جلسات الأسئلة الشفهية، وجدت هذه المبادرة صداها خلال اجتماع المجلس الحكومي ليوم الخميس 06 يوليوز 2017، بحيث دعا السيد رئيس الحكومة السيدات والسادة الوزراء «إلى ضرورة احترام جميع الالتزامات المقدمة أمام البرلمان والوفاء بالتعهدات المرتبطة بها، وأشار السيد رئيس الحكومة إلى أن الالتزامات المقدمة من قبل أعضاء الحكومة أثناء الأسئلة الشفوية أو اجتماعات اللجان أو أثناء المناقشات يجب تدوينها والالتزام بها، مضيفا أن هذه الالتزامات ينبغي أن تكون الحكومة في مستواها ولا ينبغي أن تلتزم بشيء حتى تكون هناك ضمانات لإمكانية تنفيذه وفق الآجال التي التزم بها عضو الحكومة.»

وقد مكنت هذه الآلية الفرق والمجموعات البرلمانية بمجلس المستشارين من الاطلاع على مجموع الالتزامات الحكومية في نهاية كل دورة عادية، من أجل الاستئناس وترتيب أشكال رقابية على ضوئها من قبيل تشكيل لجان استطلاع، أو استدعاء الوزراء للجان الدائمة أو صياغة أسئلة شفهية وكتابية.

وما ينبغي الاشارة إليه في الأخير، أن مستوى تعبير السيدات والسادة الوزراء عن استعدادهم لحضور جلسات الأسئلة الشفهية الأسبوعية قد اتسم بالتباين والتفاوت طيلة الدورات البرلمانية العادية للفترة 2015 - 2021، مما اضطر رئاسة المجلس -في عدة مرات- بناء على طلب مجموعة من مكونات المجلس ومداولات مكتب المجلس وندوة الرؤساء إلى إثارة انتباه الحكومة كتابة للغيابات المتكررة للوزراء عن حضور جلسات الأسئلة الشفهية، بل وطرح ذلك أثناء انعقاد الجلسات العامة من قبل بعض أعضاء المجلس، لا سيما أن ذلك أثّر على ممارسة أعضاء المجلس لدورهم الرقابي لعمل الحكومة طبقا لأحكام الفصل 100 من الدستور.

وقد تم الحرص المستمر على توثيق حصيلة حضور كل وزير لجلسات الأسئلة الشفهية في ختام كل سنة تشريعية، ومحاولة إبداع طرق جديدة مبتكرة لتجويد وعقلنة الجلسات الأسبوعية للرقابة البرلمانية، انطلاقا من خصوصية تركيبة المجلس، بحيث تم تخصيص في فترة من الفترات الجزء الأول من جلسة الأسئلة الشفهية لقطاع حكومي واحد وتخصيص الجزء الثاني لباقي الأسئلة القطاعية وفق قاعدة المرونة المعمول بها، من أجل إتاحة الفرصة لجميع الفرق والمجموعات بمساءلة الحكومة وفق قناعاتها وتوجهاتها السياسية.

كما أنه في ظل الظرفية الاستثنائية المرتبطة بانتشار فيروس كورونا المستجد كوفيد 19 ابتداء من دورة أبريل 2020، أقر مكتب المجلس بالتنسيق مع الحكومة برنامجا للأسئلة الشفهية الأسبوعية كما أقره خلال فترة تطبيق الحجر الصحي، بإعطاء الأولوية لمساءلة القطاعات الحكومية المرتبطة بشكل مباشر بتدبير آثار هذه الجائحة، من خلال آلية الأسئلة المحورية خلال الجلسات العشر الأولى.

وفي خضم التأقلم مع الظرفية الاستثنائية المرتبطة بانتشار فيروس كورونا المستجد كوفيد 19، اعتمد مكتب مجلس المستشارين في خطوة أولى خلال الجلسات الأولى من دورة أكتوبر 2020 نظام التحديد المسبق للقطاعات الحكومية التي تخضع للمساءلة، مما ساهم في حسن تدبير مشاركة القطاعات الحكومية خلال جلسات الأسئلة الشفهية، والحد من ظاهرة الغياب المتكرر لبعضها.

ومن جهة أخرى، وطبقا لقرار ندوة الرؤساء ومكتب المجلس، فقد تم السعي إلى تقليص المدة الزمنية المخصصة للجلسة

الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة من ثلاث ساعات إلى ساعتين فقط، لضمان متابعة أحسن لأطوار هذه الجلسات، ولكن لجلسة واحدة فقط تمت العودة بعدها إلى الحصة العادية، مع الاتفاق على تعديل في طريقة عرض الأسئلة بتولي رئيس الجلسة مهمة تقديم محور الجلسة وإعطاء الكلمة مباشرة للسيد رئيس الحكومة من أجل تقديم عرضه، لتشرع بعدها الفرق والمجموعة في مناقشة محتويات عرض السيد رئيس الحكومة.

3 - طلب تناول الكلمة في نهاية جلسات الأسئلة الشفهية:

طبقا لمقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي الجديد لمجلس المستشارين، توصلت رئاسة المجلس خلال دورة أبريل 2020 بطلب تناول الكلمة حول موضوع طارئ في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية، في أول تنزيل لمقتضيات هذه المادة من النظام الداخلي للمجلس في صيغته الجديدة بعد صدور قرار المحكمة الدستورية رقم 20/102 بتاريخ 02 مارس 2020، التي أصبحت تنص على برمجة المواضيع باتفاق مع الحكومة بعد إشعارها أربع وعشرون (24) ساعة على الأقل قبل افتتاح الجلسة.

وعلى الرغم من الطلبات المقدمة من أحد مكونات المجلس لتناول الكلمة في ظل هذا النظام، لمرة واحدة في دورة أكتوبر 2020 ولأكثر من خمس مرات في دورة أبريل 2021، حول مواضيع آنية من وجهة مقدميها، فإن استجابة الحكومة مع هذه الآلية لم تكن دائما في مستوى تطلعات أعضاء المجلس، بحيث عبرت في أغلب ردودها الكتابية عن عدم استعدادها للتجاوب مع الطلبات، إلا في مناسبتين اثنتين في جلسة 11 ماي 2021، عندما أجابت الوزيرة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج حول الموضوع المتعلق باقتحام المسجد الأقصى والاعتداء على المصلين فيه، وفي الجلسة العامة المنعقدة بتاريخ 6 يوليوز 2021، عندما قدم وزير الشغل والإدماج المهني معطيات حول موضوع انتخابات مندوبي الأجراء برسم سنة 2021.

وللاشارة، فإن طلبات تناول الكلمة همت مواضيع معينة، تم طرحها لأكثر من مرة، رغم إعراب الحكومة عن عدم التجاوب معها عند تقديمها لأول مرة.

4 - تقديم ومناقشة عروض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية

عملا بمقتضيات الفصل 148 من الدستور والمادة 279 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، التي تنص على تقديم الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات عرضا أمام البرلمان عن أعمال المحاكم المالية، الذي يكون موضوع مناقشة من قبل كل من مجلسي البرلمان على حدة، قدّم السيد إدريس جطو بصفته الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، خلال الولاية التشريعية 2015-2021 ، في جلسات عامة مشتركة بين مجلسي البرلمان، عقدت على التوالي في: 04 ماي 2016، 04 يوليوز 2017، 23 أكتوبر 2018، و28 يناير 2020، عروضا عن أنشطة المحاكم المالية بعد صدور التقارير السنوية للمجلس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية سنوات 2014، 2015، 2016-2017 و2018، وقد نوقشت هذه العروض والتقارير التي توفر مادة غنية عن تدبير عدد من الإدارات والمؤسسات، بحضور عدد من الوزراء المعنيين بمضامين التقارير المذكورة، في إطار توزيع للمحاور بتنسيق وتكامل مع مجلس النواب، بالارتكاز إلى خلاصات لجنة التنسيق البرلمانية، وفي انسجام مع الاختصاصات الموكولة لمجلس المستشارين وفق أحكام دستور 2011، وذلك في جلسات مجلس المستشارين المنعقدة تواريخ: 7 يونيو 2016، 2 غشت 2017، و18 دجنبر 2018، في حين تم إرجاء موعد الجلسة العامة المخصصة لمناقشة تقرير المجلس الأعلى للحسابات لسنة 2018 بتنسيق مع مجلس النواب.

وتأتي هذه الجلسات العامة تفعيلا للاختصاصات التي أسندها دستور المملكة لهذه المؤسسة، بحيث كانت فرصة قدّمت المؤسسة العليا للرقابة من خلالها نظرة حول تدبير المالية العمومية من طرف الجهاز التنفيذي، بما يساعد المؤسسة التشريعية على القيام بأدوارها الرقابية إزاء العمل الحكومي. وذلك عقب إصدار المجلس الأعلى للحسابات تقاريره السنوية المتعلقة بأنشطة المحاكم المالية التي ترفع إلى جلالة الملك نصره الله، وتوجه إلى السادة رئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين،ثم تنشر بالجريدة الرسمية وبالموقع الإلكتروني للمجلس الأعلى للحسابات، وذلك عملا بمقتضيات الفصل 148 من الدستور.

وعلى سبيل المثال، فقد ناقش المجلس عروض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية مع قطاعات الداخلية، التربية الوطنية والتكوين المهني، السكنى وسياسة المدينة والوظيفة العمومية، برسم التقرير السنوي ل2015.

كما انصبت المناقشة حول تقرير سنتي 2016-2017 على المجالات المتعلقة بالشؤون الداخلية،وحصيلة تنفيذ قوانين المالية سنتي 2016 و2017، و نظام الوظيفة العمومية ووضعية الصندوق المغربي للتقاعد، والفلاحة، والسكن الاجتماعي، والتربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، وقضايا الصحة، والطاقة والمعادن، والعرض الثقافي الموجه للمغاربة المقيمين بالخارج.

5 - تصريحات السيد رئيس الحكومة:

طبقا لأحكام الفصل 68 من الدستور الذي ينص على إمكانية عقد البرلمان لجلسات مشتركة بمجلسيه، للاستماع إلى التصريحات التي يقدمها رئيس الحكومة، فقد عرفت الولاية التشريعية 2015-2021 تفعيل هذا المقتضى لأول مرة في ظل الدستور الجديد في سنة 2016 خلال دورة استثنائية طارئة تعلقت بموضوع وطني هام يتعلق بمستجدات الوحدة الترابية للمملكة.

تصريح السيد رئيس الحكومة بتاريخ 12 مارس 2016 بخصوص آخر مستجدات القضية الوطنية

تفاعلا مع القضايا الوطنية ذات الأولوية، عقد مجلسا البرلمان، بناء على طلب كافة أعضاء مجلس النواب وكافة أعضاء مجلس المستشارين، دورة استثنائية في 12 مارس 2016، استمع وناقش خلالها أعضاء المجلسين تصريح السيد رئيس الحكومة حول آخر مستجدات قضية وحدتنا الترابية في ضوء تصريحات الأمين العام السابق للأمم المتحدة في الموضوع.

قرار عقد هذه الدورة جاء بعيد تطورات خطيرة عرفتها القضية الوطنية الأولى، على إثر الزيارة التي قام بها الأمين العام السابق للأمم المتحدة إلى كل من الجزائر وموريتانيا ما بين 04 و06 مارس 2016 مع ما تخللها من تصريحات وتعبيرات مسّت بحقوق المغرب وبمشاعر المغاربة، ثم بصورة ومصداقية الأمم المتحدة ذاتها، بفعل الانزياح الخطير عن اختصاصات المنظمة الأممية والتزاماتها وتقاليدها.

ولقد شكلت الجلسة العامة المشتركة للمجلسين مناسبة عبّر من خلالها البرلمان المغربي بمجلسيه، بمختلف مكوناته وأطيافه، وقوفه وقفة الجسد الواحد باليد الواحدة والصوت الواحد، إلى جانب المواطنين والمؤسسات والأحزاب السياسية والنقابات والمجتمع المدني، وذلك كلما تعلق الأمر بالوحدة الوطنية.

وتم التأكيد على تشبث المغرب بقضيته الأولى من خلال استحضار العبارات القوية من الخطاب الملكي السامي بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء المؤكدة على عدم استعداد المغرب تقديم أي تنازلات جديدة بعد مقترح الحكم الذاتي، والمكالمة الهاتفية بين صاحب الجلالة والسيد «بان كي مون» التي تؤكد حرص المغرب على ضرورة تجنب المقاربات المنحازة والخيارات المحفوفة بالمخاطر في التعاطي مع ملف الصحراء المغربية.

6 - بيانات السيد رئيس الحكومة حول قضايا وطنية تكتسي طابعا وطنيا هاما:

بالإضافة إلى التصريحات التي يقدمها السيد رئيس الحكومة في جلسات مشتركة لمجلسي البرلمان، يخول الدستور لهذا الأخير الحق في تقديم بيانات حول قضايا وطنية تكتسي طابعا وطنيا هاما، وهي الآلية التي تم اللجوء إليها لمرتين اثنتين خلال الولاية التشريعية 2015-2021، خلال سنتي 2020 و2021، تم خلالها تناول الوضعية الوبائية في ظل التدابير المتخذة من طرف السلطات العمومية لمواجهة جائحة كورونا والحد من تداعياتها.

1.6 - تطورات تدبير الحجر الصحي ما بعد 20 ماي 2020:

تفعيلا لأحكام الفصل 68 من الدستور، اجتمع مجلسا البرلمان في جلسة مشتركة يوم الإثنين 24 رمضان 1441 الموافق ل 18 مايو 2020، للاستماع إلى بيانات السيد رئيس الحكومة حول موضوع «تطورات تدبير الحجر الصحي ما بعد 20 ماي 2020»، وقد مثلت هذه الجلسة فرصة للتواصل مع السيدات والسادة نواب الأمة والمستشارين ومن خلالهم مع كافة المواطنات والمواطنين، كمحطة للإعلان عن رؤية الحكومة بخصوص تدبير الحجر الصحي ما بعد 20 ماي، أخذا بعين الاعتبار آثار أي إجراء على المستويات الصحية والاقتصادية والاجتماعية، بغاية التعبئة وتوحيد الصف الوطني والانخراط الجماعي في مواجهة هذه الجائحة خلال كافة أطوارها، بتضافر جهود وتنسيق جميع المتدخلين وتكامل أدوار المؤسسات.

وبعد الاستماع إلى البيانات التي تضمنها عرض رئيس الحكومة في الجلسة المشتركة لمجلسي البرلمان، عقد مجلس المستشارين تفعيلا لمقتضيات المادة 273 من النظام الداخلي للمجلس يوم الثلاثاء 25 رمضان 1441 الموافق ل 19 ماي 2020 جلسة عامة لمناقشة هذه البيانات وخطة الحكومة لتدبير تمديد الحجر الصحي.

2.6 - الحالة الوبائية بالمملكة: التطورات والتدابير الاحترازية والإجراءات المواكبة

بتاريخ 12 أبريل 2021، عقد الاجتماع المشترك لمجلسي البرلمان في إطار الفصل 68 من الدستور والمادة 177 من النظام الداخلي لمجلس النواب والمادة 273 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، لتقديم رئيس الحكومة لبيانات تتعلق بـ «الحالة الوبائية بالمملكة: التطورات والتدابير الاحترازية والإجراءات المواكبة»، في سياق الاستعداد لاستقبال شهر رمضان المبارك.

وشكلت الجلسة العامة مناسبة لتجديد التواصل مع المؤسسة التشريعية، ومن خلالها مع الرأي العام الوطني بشأن الحالة الوبائية التي تعرفها بلادنا، ومجهودات المواجهة المستمرة ضد جائحة كورونا وتداعياتها على المستويات الصحية والاقتصادية والاجتماعية، مع توضيح القرارات المتخذة وبسط حيثياتها وسياقاتها، انطلاقا من ضرورة التفاعل السريع والملائم، واتخاذ القرارات الضرورية لمواجهة هذه الظرفية الصعبة وتداعياتها، للحفاظ على صحة المواطنات والمواطنين، وتقديم الدعم الاجتماعي للمتضررين منهم، وتوفير شروط الإقلاع الاقتصادي ببلادنا.

وقد تناول السيد رئيس الحكومة الموضوع استنادا إلى الوضعية الوبائية واستقراء مؤشراتها، مستعرضا التدابير المتخذة لمواجهتها، والإجراءات المواكبة لضمان حسن تنزيلها والتخفيف من تداعياتها.

ولهذا الغرض، خصص مجلس المستشارين يوم الثلاثاء 30 شعبان 1442 موافق 13 أبريل 2021، جلسة عمومية لمناقشة البيانات التي قدمها السيد رئيس الحكومة حول مستجدات الوضعية الوبائية بالمملكة والتطورات والتدابير الاحترازية والإجراءات المواكبة، من خلال تدخلات ممثلي الفرق والمجموعة، التي تعرضت للموضوع من مختلف جوانبه، بحيث تفاعل السيد رئيس الحكومة مع المداخلات المذكورة، معتبرا طبيعة الوباء المتقلبة والمباغتة أحد دوافع تشديد الإجراءات الاحترازية خلال رمضان المبارك.

7 - الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة:

على الرغم من إصدار الحكومة والقطاعات الوزارية المختلفة لتقارير متعددة عن حصيلة أشغالها في مناسبات مختلفة، سواء في إطار مناقشة قوانين المالية السنوية، أو في شكل وثائق ورقية ورقمية، أو تقديم معطيات في إطار ندوات صحفية، كحصيلة 120 يوما الأولى من عمر الحكومة وحصيلة السنة الأولى، وحصيلة السنة الثالثة، فإن تقديم الحصيلة المرحلية التي تنطبق عليها أحكام الفصل 101 من الدستور، لم تتمثل إلا في مناسبتين قدم خلالهما السيد رئيس الحكومة خلال جلستين مشتركتين في ماي 2019 ويوليوز 2021 الخطوط العريضة للحصيلة الحكومية المرحلية النصفية والحصيلة المرحلية قبل الختامية في مختلف المجالات، والتي كانت محل مناقشة مستفيضة من أعضاء كلا مجلسي البرلمان في يونيو 2019 ويوليوز 2021، تجسيدا لمبدأ الشفافية وتفعيلا للحق في الحصول على المعلومة.

1.7 - الحصيلة المرحلية لمنتصف الولاية الحكومية:

تميزت السنة التشريعية 2018-2019 بمناقشة مجلس المستشارين يوم الإثنين 28 رمضان 1440 الموافق ل 03 يونيو 2019، للحصيلة المرحلية لعمل حكومة السيد سعد الدين العثماني، عملا بأحكام الفقرة الأولى من الفصل 101 من الدستور والمادة 237 من نظامه الداخلي، الذي ينص على أن يعرض رئيس الحكومة أمام البرلمان الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة، إما بمبادرة منه، أو بطلب من ثلث أعضاء مجلس النواب، أو من أغلبية أعضاء مجلس المستشارين.

وقد شكل تقديم الحصيلة ومناقشتها محطة دستورية وسياسية مهمة، باعتبارها فرصة لتقريب الرأي العام من عمل الحكومة وتيسير متابعته للأداء العمومي، ارتباطا بما تضمنته هذه الحصيلة من مؤشرات ومنجزات وإكراهات في مباشرة مختلف الأوراش.

وللإشارة، فقد عرض السيد رئيس الحكومة الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة في الجلسة المشتركة لمجلسي البرلمان بتاريخ 13 ماي 2019، تطرق فيها للسياق العام لتقديم الحصيلة، ومستجدات القضية الوطنية الأولى، مع التذكير بظروف تشكيل الحكومة وصياغة البرنامج الحكومي، والمنهجية المعتمدة في تنزيل البرنامج المذكور.

وتناول السيد رئيس الحكومة هذه الحصيلة من خلال خمسة محاور أساسية تتعلق ب: دعم الخيار الديمقراطي ودولة القانون وترسيخ الجهوية، تعزيز قيم النزاهة والعمل على إصلاح الإدارة وترسيخ الحكامة الجيدة، تطوير النموذج الاقتصادي والنهوض بالتشغيل والتنمية المستدامة، تعزيز التنمية البشرية والتماسك المجالي والاجتماعي، تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب وخدمة قضاياه العادلة في العالم، ومحاور أخرى فرعية، حظيت جميعها بمناقشة مستفيضة من لدن جميع مكونات مجلس المستشارين.

2.7 - الحصيلة المرحلية لما قبل نهاية الولاية الحكومية:

بعد أربع سنوات وبضعة أشهر من تحمل الحكومة لمسؤوليتها، عرض السيد سعد الدين العثماني رئيس الحكومة في الجلسة المشتركة لمجلسي البرلمان المنعقدة يوم الثلاثاء 25 ذي القعدة 1442 (6 يوليوز 2021) حصيلة عمل الحكومة للفترة 2017 - 2021.

وقد عقدت الجلسة المذكورة بطلب من رئيس الحكومة بناء على الفصل 101 من الدستور، على أساس ومرجعية البرنامج الحكومي الذي صادق عليه مجلس النواب بتاريخ 26 أبريل 2017، تفعيلا لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة.

واستهل رئيس الحكومة عرضه بالسياق السياسي والاقتصادي الدولي والوطني الذي تشكلت فيه الحكومة في أبريل 2017، التي جاءت في خضم أزمة مالية واقتصادية عالمية، وتراجع نسب النمو في أغلب البلدان الشريكة اقتصاديا للمغرب؛ وتزايد تأثيرات الجفاف وقلة التساقطات المطرية؛ والصعود المتزايد لسعر البترول منذ 2016؛ ووضع إقليمي وجهوي متسم بعدم الاستقرار السياسي والأمني.

وتعد هذه الولاية الحكومية، بحسب السيد رئيس الحكومة، ولاية استثنائية بجميع المقاييس بما عرفته في بحر هذه الولاية من محطات صعبة، وأبرزها جائحة كورونا على مدار أكثر من سنة، وما تزال تداعياتها مستمرة، ولا يعرف أحد في العالم مآلاتها، خاصة بعد ظهور عدد من المتحورات والسلالات الجديدة والخطيرة للفيروس.

وقد مكن تدبير بلادنا بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله للجائحة، من تحقيق نجاحات جماعية، وقد واصلت الحكومة رغم ذلك تنفيذ الإصلاحات المهيكلة الكبرى، وتنزيل مختلف الأوراش المفتوحة، مع إرساء مقومات وأسس إعادة إطلاق دينامية جديدة للاقتصاد الوطني، بالموازاة مع استمرار اليقظة والحذر في مواجهة الجائحة إلى متم الولاية الحكومية.

وقد تناول عرض السيد رئيس الحكومة عناصر تنزيل البرنامج الحكومي من حيث المنهجية المعتمدة ومؤشرات الإنجاز، لمقاربة مدى تحقيق الأهداف المرقمة الملتزم بها في البرنامج الحكومي، ثم من خلال الحصيلة حسب المحاور الخمسة للبرنامج الحكومي، المذكورة في نهاية الفقرة السابقة، قبل التأكيد على عناصر التدبير الجماعي لجائحة كوفيد 19، والدروس المستخلصة منها في شتى المجالات الصحية والاقتصادية والاجتماعية والرقمية، وبصفة خاصة أهمية إنجاح الحملة الوطنية للتلقيح ضد فيروس كورونا.

وقد كانت هذه المحاور وغيرها، محل مناقشة عميقة من قبل كافة مكونات مجلس المستشارين في جلسته العامة المنعقدة بتاريخ 14 يوليوز 2021.

8 - ملتمس مساءلة الحكومة:

تميزت هذه الولاية التشريعية 2015 - 2021 بتطبيق مقتضيات الفصل 106 من الدستور لأول مرة في ظل الدستور الجديد، على إثر تقديم فريق الأصالة والمعاصرة بالمجلس لملتمس مساءلة الحكومة، بعد الفاجعة التي عرفتها جماعة سيدي بولعلام بالصويرة والتي أودت بحياة 15 سيدة وإصابة أخريات.

وقد تم إيداع الملتمس من طرف خمس أعضاء المجلس الذين ينتمون للفريق السالف الذكر خلال الجلسة المنعقدة بتاريخ 21 نونبر 2017، وتم عرض الملتمس على التصويت وفقا لأحكام الدستور والنظام الداخلي بتاريخ 27 نونبر 2017، إلا أن الملتمس لم يحصل على الأغلبية المطلقة لأعضاء مجلس المستشارين.

9 - جلسات مختلفة:

بالإضافة إلى الأصناف المشار إليها من الجلسات العامة المذكورة سابقا، تميزت الولاية التشريعية لمجلس المستشارين بعقد جلسات أخرى، تعلقت باختتام وافتتاح الدورات العادية والاستثنائية، وجلسة انتخاب ثلاثة أعضاء بالمحكمة الدستورية بتاريخ 4 يونيو 2016، وكذا انتخاب عضو واحد بهذه المحكمة بتاريخ 11 فبراير 2020، ثم جلسة تضامنية مع الشعب الفلسطيني مشتركة مع مجلس النواب بتاريخ 11 دجنبر 2017 على إثر التطورات المقلقة التي عرفتها مدينة القدس.

الدور الرقابي للجان الدائمة والمؤقتة:

أولا: مؤشرات رقمية عامة حول أشغال اللجان الدائمة خلال الولاية التشريعية 2015 - 2021:

	عدد الاجتماعات	عدد ساعات اجتماعات اللجنة	عدد النصوص الموافق عليها	عدد التعديلات المقدمة حول النصوص المحالة على اللجنة
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	137	268 ساعة و25 دقيقة	47	802
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	181	629 ساعة و40 دقيقة	65	1719
لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية	85	220 ساعة و15 دقيقة	44	518
لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج	61	131 ساعة و45 دقيقة	188	41
لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	175	585 ساعة و35 دقيقة	54	1835
لجنة القطاعات الإنتاجية	106	288 ساعة و40 دقيقة	56	268
اجتماعات مشتركة بين لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان ولجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	03	11 ساعة و30 دقيقة	02	87
لجنة النظام الداخلي	04	13 ساعة	01	134
المجموع	752	2148 ساعة و50 دقيقة	457	5404

ثانيا: مؤشرات رقمية تفصيلية بحسب اللجان الدائمة خلال الولاية التشريعية 2015-2021:

عدد اجتماعات اللجان الدائمة	السنة التشريعية 2015 2016	السنة التشريعية 2016 2017	السنة التشريعية 2017 2018	السنة التشريعية 2018 2019	السنة التشريعية 2019 2020	السنة التشريعية 2020 2021	المجموع
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	30	12	22	27	30	16	137
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	35	22	28	30	27	39	181
لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية	23	6	14	8	15	19	85
لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج	09	10	14	11	7	10	61
لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	55	12	23	36	19	30	175
لجنة القطاعات الإنتاجية	31	08	19	17	14	17	106
اجتماعات مشتركة بين لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان ولجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية		3					03
لجنة النظام الداخلي					04		04
المجموع	183	73	120	129	116	131	752

عدد ساعات اجتماعات اللجان الدائمة	السنة التشريعية 2015 2016	السنة التشريعية 2016 2017	السنة التشريعية 2017 2018	السنة التشريعية 2018 2019	السنة التشريعية 2019 2020	السنة التشريعية 2020 2021	المجموع
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	71 ساعة و41 دقيقة	29 ساعة و8 دقائق	59 ساعة و33 دقيقة	57 ساعة و30 دقيقة	27 ساعة و50 دقيقة	22 ساعة و43 دقيقة	268 ساعة و25 دقيقة
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	156 ساعة و20 دقيقة	80 ساعة و45 دقيقة	81 ساعة و25 دقيقة	96 ساعة و5 دقائق	89 ساعة و30 دقيقة	125 ساعة و35 دقيقة	629 ساعة و40 دقيقة
لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية	48 ساعة و40 دقيقة	17 ساعة و20 دقيقة	ساعة و25 دقيقة	26 ساعة و10 دقائق	41 ساعة و05 دقائق	52 ساعة و35 دقيقة	220 ساعة و15 دقائق
لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج	24 ساعة و40 دقيقة	22 ساعة	24 ساعة و40 دقيقة	20 ساعة و25 دقيقة	18 ساعة و20 دقيقة	21 ساعة و40 دقيقة	131 ساعة و45 دقيقة
لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	180 ساعة و45 دقيقة	51 ساعة	97 ساعة و10 دقائق	126 ساعة و50 دقيقة	57 ساعة و45 دقيقة	72 ساعة و5 دقائق	585 ساعة و35 دقيقة
لجنة القطاعات الإنتاجية	84 ساعة و40 دقيقة	31 ساعة	54 ساعة و30 دقيقة	42 ساعة	36 ساعة	40 ساعة و30 دقيقة	288 ساعة و40 دقيقة
اجتماعات مشتركة بين لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان ولجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية		11 ساعة و30 دقيقة					11 ساعة و30 دقيقة
لجنة النظام الداخلي					13 ساعة		13 ساعة
المجموع	566 ساعة و46 دقيقة	242 ساعة و43 دقيقة	351 ساعة و43 دقيقة	369 ساعة	282 ساعة و30 دقيقة	335 ساعة و8 دقائق	2146 ساعة و50 دقيقة

عدد النصوص الموافق عليها (مشاريع ومقترحات القوانين، ومشاريع مراسيم القوانين)	2015 2016	2016 2017	2017 2018	2018 2019	2019 2020	2020 2021	المجموع
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	11	2	8	11	5	10	47
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	11	5	5	13	10	21	65
لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية	10	1	8	4	9	12	44
لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج	43	35	27	36	27	20	188
لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	21	2	6	7	03	15	54
لجنة القطاعات الإنتاجية	16	01	07	08	06	18	56
لجنة النظام الداخلي	01				01		02
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان ولجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية		01					01
المجموع	113	47	61	79	61	96	457

عدد التعديلات المقترحة على النصوص المحالة إلى اللجان الدائمة	2015 2016	2016 2017	2017 2018	2018 2019	2019 2020	2020 2021	المجموع
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	296	108	-	205	193	-	802
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	251	324	188	339	284	333	1719
لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية	149	-	97	-	120	152	518
لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج			16	25			41
لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	721	98	282	688	3	43	1835
لجنة القطاعات الإنتاجية	52	19	58	28	57	54	268
مشروع قانون درس بصفة مشتركة بين لجنتي العدل والتعليم (مشروع المناصفة)		87					87
لجنة النظام الداخلي	03			131			134
المجموع	1472	636	641	1416	657	582	5404

ثالثا: جلسات استماع اللجان الدائمة لأعضاء الحكومة:

اللجنة الدائمة	الموضوع	التاريخ
لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	الدخول المدرسي والجامعي للموسم الدراسي 2018/2017.	الخميس 19 أكتوبر 2017
	الاستراتيجية الوطنية للشباب.	الأربعاء 1 نونبر 2017
	الوضعية الاجتماعية للعاملات والعمال الزراعيين وظروف عملهم وتنقلهم إلى أماكن عملهم بالضيعات الفلاحية، إثر حادثة السير التي أودت بحياة مجموعة من العاملات الزراعيات بالطريق الرابطة بين العرائش ومولاي بوسلهام الغرب وحادثتي أكادير وطنجة.	الإثنين 13 ماي 2019
	الإصلاح البيداغوجي الجامعي الجديد.	الأربعاء 15 يناير 2020
	أوضاع المهنيين داخل مؤسسة الضمان الاجتماعي ودورها في مواجهة التداعيات الاجتماعية التي أفرزتها جائحة كورونا كوفيد19-.	الأربعاء 17 يونيو 2020
	مناقشة موضوع وضعية الحالة الوبائية والإجراءات الصحية لما بعد رفع الحجر الصحي.	الثلاثاء 7 يوليوز 2020
	الإجراءات والتدابير الوقائية التي سترافق الدخول المدرسي والجامعي لسنة 2020/2021 وكذا مستجدات هذا الموسم في ظل إكراهات جائحة كورونا.	الخميس 27 غشت 2020
	مناقشة تقرير الزيارة الاستطلاعية التي قامت بها اللجنة حول الواقع الصحي بجهة درعة تافيلالت خلال الفترة الممتدة ما بين 1 إلى 7 يوليوز 2018.	21 يناير 2021
	مناقشة تقرير المهمة الاستطلاعية حول الوضع الصحي بجهة فاس-مكناس بحضور وزير الصحة.	30 يونيو 2021
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	اجتماع مشترك بين لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب ولجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين لتقديم الإطار العام لإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2017.	الخميس 21 يوليوز 2016
	اجتماع مشترك بين لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب ولجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين لتقديم عرض السيد وزير الاقتصاد والمالية حول الإطار العام لإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2018.	الخميس 27 يوليوز 2017

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	اجتماع مشترك بين لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين ولجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب حول موضوع نظام صرف الدرهم، بحضور السيد وزير الاقتصاد والمالية والسيد والي بنك المغرب.	الأربعاء 17 يناير 2018
	مناقشة العرض الذي قدمه وزير الاقتصاد والمالية ووالي بنك المغرب حول موضوع نظام صرف الدرهم، بحضور السيد والي بنك المغرب.	الإثنين 22 يناير 2018
	اجتماع مشترك مع لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب للاستماع لعرض السيد وزير الاقتصاد والمالية حول حصيلة تنفيذ الستة أشهر الأولى من قانون المالية والإطار العام لمشروع ميزانية 2019.	الخميس 19 يوليوز 2018
	مناقشة عرض السيد وزير الاقتصاد والمالية حول حصيلة تنفيذ الستة أشهر الأولى من قانون المالية والإطار العام لمشروع ميزانية 2019.	الإثنين 23 يوليوز 2018
	اجتماع مشترك بين لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين ولجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب لتقديم عرض السيد وزير الاقتصاد والمالية حول حصيلة تنفيذ الستة أشهر الأولى من قانون المالية والإطار العام لمشروع ميزانية سنة 2020.	الخميس 25 يوليوز 2019
	إخبار اللجنة بإحداث الحساب المرصد لأمور خصوصية تحت اسم "الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا Covid 19".	18 مارس 2020
	تدارس التدابير والإجراءات ذات الطابع الاقتصادي التي اتخذتها الحكومة لمواجهة جائحة كورونا.	الإثنين 11 ماي 2020
	تقديم الإطار العام لإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2021 من طرف السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة.	الأربعاء 22 يوليوز 2020
	الاستماع لعرض السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، يهم إخبار اللجنة بخصوص إحداث حساب مرصد لأمور خصوصية يسمى صندوق الاستثمار الاستراتيجي.	الثلاثاء 11 غشت 2020
	الاستماع ومناقشة عرض السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة حول تنفيذ ميزانية سنة 2020، وإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2021 والبرمجة الميزانياتية للثلاث سنوات القادمة.	الإثنين 28 شتنبر 2020

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	الاستماع لممثلي صندوق الإيداع والتدبير للاحتياط لتقديم بعض البيانات التقنية المرتبطة بمقترحي قانونين يقضيان بإلغاء وتصفية نظام معاشات أعضاء مجلس النواب ونظام معاشات أعضاء مجلس المستشارين.	الأربعاء 13 يناير 2021
	اجتماع مشترك بين لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب ولجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين لتقديم عرض السيد وزير الاقتصاد والمالية حول الإطار العام لإعداد قانون المالية للسنة الموالية 2022.	الأربعاء 28 يوليوز 2021
لجنة القطاعات الانتاجية	مناقشة حصيلة استراتيجية رؤية 2020 للسياحة وخطة الوزارة لإنعاش القطاع السياحي وتقوية تنافسية الفاعلين السياحيين وتسهيل ولوج الشركات السياحية للتمويل، وسياسة الوزارة للترويج للمنتوج المغربي وباقي المواضيع ذات الصلة.	02 ماي 2016
	دراسة موضوع تداعيات استيراد المواد الطاقية البديلة.	20 يوليوز 2016
	وضعية المكتب الوطني المغربي للسياحة.	25 يوليوز 2017
	وضعية الحرفيين التقليديين في ظل جائحة وباء كورونا.	16 يونيو 2020
لجنة الخارجية	اجتماع مشترك طارئ للجنتي الخارجية بمجلسي البرلمان لتدارس مستجدات القضية الوطنية في ضوء الزيارة التي قام بها الأمين العام الأممي لمخيمات تندوف والمنطقة المغاربية وبعض الدول الافريقية.	11 مارس 2016
	تدارس موضوع الشراكة بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي.	الإثنين 12 مارس 2018
	اجتماع مشترك للجنتي الخارجية بمجلسي البرلمان لتدارس آخر تطورات القضية الوطنية بحضور السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والسيد وزير الداخلية.	الإثنين 01 أبريل 2018
	تدارس آخر مستجدات القضية الوطنية.	الثلاثاء 27 أبريل 2021

رابعا: المهام الاستطلاعية والزيارات الميدانية للجان الدائمة:

اللجان الدائمة	المهام الاستطلاعية والزيارات الميدانية واللقاءات الدراسية	تاريخها
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	المهمة الاستطلاعية للسجن المحلي لآيت ملول (2)	23 يناير 2018
لجنة الداخلية	المهمة الاستطلاعية للطريق الوطنية رقم 9 الرابطة بين مدينة مراكش وورزازات.	من 20 إلى 23 فبراير 2019
لجنة التعليم	مهمة استطلاعية حول واقع الصحة بجهة درعة تافيلالت.	من 1 إلى 7 يوليوز 2018
	مهمة استطلاعية حول الوضع الصحي بجهة فاس-مكناس.	الفترة الأولى: من 10 إلى 15 نونبر 2020 الفترة الثانية : من 6 إلى 12 دجنبر 2020 ملاحظة: نوقش التقرير العام الذي أنجزته اللجنة حول المهمة الاستطلاعية بحضور ممثل عن الحكومة في الجلسة العامة المنعقدة بتاريخ 13 يوليوز 2021.
لجنة القطاعات الإنتاجية	زيارة ميدانية للاطلاع عن قرب على أهم المشاريع الفلاحية التي أطلقت في إطار مخطط المغرب الأخضر بكل من جهتي مراكش آسفي وسوس ماسة درعة.	أيام 4.5.6 أبريل 2018
لجنة الخارجية	زيارة ميدانية للمستشفى العسكري بالرباط.	17 مايو 2016
	زيارة ميدانية مشتركة بين لجنتي الخارجية بمجلسي البرلمان للحزام الأمني بالأقاليم الجنوبية.	من 14 إلى 06 مارس2020
لجنتي الخارجية والداخلية	زيارة ميدانية لوفد برلماني مشترك عن لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية ولجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج بمجلس المستشارين للمعبر الحدودي الكركرات.	من 17 إلى 19 دجنبر2020

خامسا: لقاءات دراسية وتشاورية:

اللجان الدائمة	الموضوع	التاريخ
اجتماع مشترك للجنة المالية والتخطيط والتنمية	الاستماع لعرض السيد الرئيس الأول للمجلس	الإثنين 23 يناير 2017
اجتماع مشترك للجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية ولجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان ولجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	الأعلى للحسابات حول تقرير هذا المجلس المتعلق بالصندوق المغربي للتقاعد.	
اجتماع مشترك بين لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية ولجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب	لقاء تواصلي حول خلاصة الدراسة المنجزة من طرف وزارة الاقتصاد والمالية المتعلقة بإعادة قراءة المدونة العامة للضرائب.	الأربعاء 25 أكتوبر 2017
اجتماع مشترك بين كل من لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية ولجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية، ولجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، ولجنة الداخلية والجماعات الترابية	الاستماع لعرض السيد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بخصوص الدراسة التي أنجزها هذا المجلس حول «الرأسمال غير المادي عامل لخلق الثروة وتوزيعها المنصف.	الأربعاء 10 يناير 2018
اجتماع مشترك بين لجنة الفلاحة ولجنة المالية ولجنة التعليم ولجنة الداخلية ولجنة العدل	الاستماع لتقديم السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات للتقرير الموضوعاتي للمجلس حول «مدى جاهزية المغرب لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030/2015».	الإثنين 29 أبريل 2019
لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	يوم دراسي حول مشروع قانون رقم 45.18 يتعلق بتنظيم مهنة العاملات والعاملين الاجتماعيين.	الإثنين 20 يوليوز 2020
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	لقاء تشاوري مع السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان حول التقرير الوطني الجامع للتقارير 19، 20، 21 المتعلق بإعمال الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.	17 يوليوز 2019
	لقاء تشاوري مع السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان حول إعداد التقرير الدوري الجامع للتقريرين الخامس والسادس لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.	7 يناير 2020
	عرض ومناقشة «مشروع التقرير الأولي بشأن الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري».	22 يونيو 2021

سادسا: اللجان المؤقتة لتقصي الحقائق:

عملا بأحكام الفصل 67 من الدستور ومقتضيات القانون التنظيمي رقم 85.13 المتعلق بطريقة تسيير اللجان النيابية لتقصي الحقائق، تقدّم مجموعة من أعضاء مجلس المستشارين بأربع طلبات ترمي إلى تشكيل لجان لتقصي الحقائق، وبعد القيام بالاجراءات المسطرية الضرورية المتمثلة في التثبت من توفر نصاب تقديم الطلب الذي هو «ثلث أعضاء المجلس»، وإشعار السيد رئيس الحكومة بالطلب داخل أجل ثلاثة أيام على أبعد تقدير، وانتظار أجل الجواب من لدن هذا الأخير، باشر المجلس مسطرة تأليف هذه اللجان النيابية من كافة الفرق والمجموعات المكونة له، ووضع رهن إشارتها الامكانات البشرية والوسائل المادية للقيام بمهمتها، بحيث تمكنت ثلاث لجان منها من إنجاز تقارير عن المواضيع المعنية بها، بعد إجرائها لمجموعة من جلسات الاستماع وقيامها بدراسة عدد من الوثائق والملفات، بل وأحيانا القيام بزيارات ميدانية للاطلاع عن كثب على معطيات إضافية ودقيقة.

ويلخص الجدول التالي طلبات تشكيل لجان التقصي خلال ولاية مجلس المستشارين 2015 - 2021، ومآلها:

الموضوع	تاريخ تقديم طلب تشكيل لجنة التقصي	عدد الموقّعين على الطلب	تاريخ تقديم ومناقشة تقرير لجنة التقصي
وضعية الصندوق المغربي للتقاعد.	23 يونيو 2016	45 عضوا	عرض ومناقشة المجلس تقرير لجنة تقصي الحقائق التي شكلها حول الصندوق المغربي للتقاعد بتاريخ 13 و15 مارس 2017، في إطار دورة استثنائية بطلب من أعضاء المجلس، تطبيقا للأجل المحدد في المادة 17 من القانون التنظيمي المتعلق بطريقة تسيير لجان تقصي الحقائق.
ترخيص الحكومة باستيراد النفايات.	15 يوليوز 2016	42 عضوا	تقديم ومناقشة تقرير لجنة التقصي أمام الجلسة العامة يومي 17 و18 يونيو 2018.
وضعية المكتب الوطني المغربي للسياحة.	3 غشت 2016	47 عضوا	تقديم ومناقشة تقرير لجنة التقصي أمام الجلسة العامة يومي 17 و18 يونيو 2018.
مآل الاتفاقية الجماعية الموقعة بتاريخ 17 فبراير 1998 والبرنامج الاقتصادي المصاحب لها، المرتبطين بإغلاق شركة مفاحم المغرب بجرادة وتصفية ممتلكاتها، وعلاقة ذلك بتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالمدينة.	16 يناير 2018	41 عضوا	أعلن مكتب المجلس في الجلسة العامة المنعقدة بتاريخ 28 ماي 2019 عن حل اللجنة، لتعذر إيداع تقريرها في الأجل المحدّد بموجب المادة 16 من القانون التنظيمي رقم 085.13 المتعلق بطريقة تسيير اللجان النيابية لتقصي الحقائق.

سابعا: اللجان المؤقتة المكلفة بالمراقبة الداخلية:

تطبيقا لأحكام النظام الداخلي لمجلس المستشارين المتعلقة بتشكيل لجنة مؤقتة لفحص صرف ميزانية مجلس المستشارين، تمكن المجلس من تشكيل هذه الآلية الداخلية للمراقبة لثلاث مرات، أودعت اثنتان منها تقاريرها لدى مكتب المجلس، في حين تعذر على اللجنة الثالثة استكمال أشغالها في الأجل المحدد بموجب النظام الداخلي، لتزامنها مع ظروف الحجر الصحي المعلن في إطار تطبيق حالة الطوارئ الصحية.

وقد مثلت أشغال هذه اللجان والوثائق المنبثقة عنها رصيدا هاما لتجويد التدبير الإداري والمالي للمجلس، بحيث تم الأخذ بعدد من التوصيات والملاحظات المعبر عنها في إطار هذه اللجان المؤقتة.

وبجانب هذه اللجان، ينص النظام الداخلي لمجلس المستشارين المؤرخ في مارس 2020 على صنف جديد من الهيئات المؤقتة المتمثلة في المجموعات الموضوعاتية، التي تصنف هي الأخرى إلى صنفين مختلفين، تتعلق الأولى منهما بالتحضير للجلسات السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية التي تشكل بالضرورة في مستهل كل سنة تشريعية لدراسة المحور المختار للجلسات المذكورة، وعلى أساس التمثيل النسبي وتخصص الأعضاء المشكلين للمجموعة للمقاربة بالكفاءة المطلوبة لمواضيع التقييم، في حين يعتبر الصنف الثاني من هذه المجموعات المؤقتة وسيلة يلجأ إليها المجلس كلما دعت الحاجة إلى ذلك، لتناول مواضيع تدخل ضمن اختصاص لجنتين أو أكثر. وقد تم تشكيل لجنة من هذا الصنف في السنة التشريعية الأخيرة من ولاية المجلس 2020-2021 حول إصلاح التغطية الاجتماعية.

ونظرا لكون العمل الذي تقوم به هذه المجموعات المؤقتة أقرب إلى تقييم السياسات العمومية، فإن الفقرة الموالية ستقدم صورة ملخصة عن العمل الذي قامت به خلال ولاية المجلس.

ثالثا: المعالم البارزة للحصيلة
خلال ولاية مجلس المستشارين 2015-2021
على مستوى تقييم السياسات العمومية

ثالثا: المعالم البارزة لحصيلة مجلس المستشارين في مجال تقييم السياسات العمومية

تعتبروظيفة تقييم السياسات العمومية إحدى أهم الآليات التي منحتها الوثيقة الدستورية لـ29 يوليوز 2011 للمؤسسة التشريعية، وذلك بمقتضى الفصلين 70 و 101 من الدستور. وقد حقق مجلس المستشارين خلال الولاية التشريعية 2021-2015 تراكما هاما على هذا المستوى، طبقا للمقتضيات الدستورية ذات الصلة، وباستثمار إمكانياته الذاتية، بهدف الإسهام في حسن تدبير الفعل العمومي انطلاقا من استخدام آليتي التشخيص والتقييم للسياسات العمومية، اللتان تشكلان أداة التدخل الرئيسة للحكومات لقياس مدى فعالية وجدوى السياسات المعتمدة بناء على مؤشرات أداء واضحة.

كذلك، حاول المجلس المحافظة على انتظامية عقد الجلسات العامة السنوية المخصصة للتقييم، بحيث تمكن خلال الفترة المذكورة من تحضير أربع جلسات سنوية تناولت مجموعة من المواضيع، ويتعلق الأمر بموضوع إنتاج الثروة، المرفق العمومي، الاستراتيجية الوطنية للماء، ثم السياسات العمومية حول التشغيل.

وهكذا، ففي السنة التشريعية 2015 - 2016، بادر مجلس المستشارين بعد انتخابه في صيغته الجديدة الى القيام بأول تمرين في هذا الخصوص خلال دورة أبريل 2016، يوم الجمعة 5 غشت 2016، من خلال عرض تقرير المجموعة الموضوعاتية المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة، ومناقشته مع أعضاء الحكومة المعنيين بنتائج المخططات الإستراتيجية التي تم الاشتغال عليها، والمتمثلة في :

- مخطط المغرب الأخضر؛
- مخطط التسريع الصناعي؛
- استراتيجية المغرب الرقمي؛
- مخطط الطاقات المتجددة؛
- المخطط الأزرق للسياحة.

كما اشتغل المجلس خلال السنتين 2016 - 2017 و2017 - 2018 على موضوع السياسات العمومية المرتبطة بالمرفق العمومي، بحيث تم حصر محاور الدراسة بالرهانات والتحديات التي تمثلها السياسات العمومية للتأهيل الاجتماعي والاقتصادي خلال السنوات الأخيرة، وتنامي ولوج المواطنين إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية.

وفي هذا الإطار، تم اختيار قطاعات الصحة، التعليم، والمراكز الجهوية للاستثمار، لما لها من دور حيوي ومهم في حياة السكان والاقتصاد الوطني، ولما تسعى المراكز المذكورة إلى تحقيقه من أهداف تتعلق أساسا بالمساعدة في إنشاء المقاولات ودعم الاستثمار.

وقد تناولت المجموعة الموضوعاتية دراسة كل قطاع من القطاعات السالفة الذكر، انطلاقا من المعايير التالية:

- حكامة القطاع ؛
- البنية التحتية؛
- الموارد البشرية؛

- اختيار سياسة نموذجية في القطاع؛

- خريطة الخدمات المقدمة.

ولأن عمل المجموعة الموضوعاتية يتجاوز الرصد والتشخيص إلى التحليل ومحاولة تحديد مكامن النجاعة أو التعثر في تنفيذ السياسات العمومية المراد تقييمها، فقد كان لابد أن يوازي عمل هذه المجموعة الموضوعاتية رصد وتتبع أثر هذه السياسات على أرض الواقع من خلال تنظيم زيارات ميدانية ومهام استطلاعية تمكن من المقارنة بين المعبّر عنه والمنجز منه، مما اقتضى إرجاء تقديم ومناقشة تقريرها إلى السنة التشريعية الموالية 2017 - 2018 في الجلسة العامة المنعقدة يوم الإثنين 11 فبراير 2019.

وخلال السنة التشريعية الثالثة، اختار المجلس الاستراتيجية الوطنية للماء كموضوع للتقييم، اعتبارا للرهانات التي أصبحت تطرحها الموارد المائية بمختلف تنويعاتها، التي ما فتئت تتضاءل بسبب تغير المناخ، ضعف تثمين استخدام المياه في الزراعة، والاستغلال المفرط لاحتياطيات المياه الجوفية.

ولتعزيز الإنجازات ورفع التحديات المقبلة، تضمنت الاستراتيجية المذكورة ست محاور أساسية، وهي كالآتي:

- تدبير الطلب وتنمية الموارد المائية؛

- تدبير وتطوير هذا العرض؛

- المحافظة على موارد المياه والوسط الطبيعي والمناطق الهشة؛

- الحد من المخاطر الطبيعية المتعلقة بالمياه والتأقلم مع تغيرات المناخ؛

- مواصلة الإصلاحات التنظيمية والمؤسساتية ؛

- تحديث أنظمة المعلومات وتقوية القدرات والوسائل.

وعلى ضوء مداولات المجموعة الموضوعاتية المعنية، تم اعتماد مقاربة منهجية تتوخى:

أولا: اعتماد الفترة 2009 - 2019 لتقييم تنزيل الإستراتيجية الوطنية للماء؛

ثانيا: اعتماد المحاور الستة الكبرى للإستراتيجية كموضوع للتقييم؛

ثالثا: تملك الرصيد الوثائقي المتعلق بقطاع الماء عموما، والإستراتيجية الوطنية للماء على وجه الخصوص، من خلال الاستثمار في محاضر العمل الرقابي للبرلمان بمجلسيه، التشريعات القانونية، التقارير الوطنية والدولية، الدراسات والأبحاث العلمية، ...؛

رابعا: اعتماد برنامج للزيارات الإستطلاعية، الميدانية، والمقابلات مع مختلف الجهات للوقوف على مدى تحقق أهداف الإستراتيجية؛

خامسا: الاستماع للمسؤولين عن القطاعات المعنية بالماء، وكذا عقد لقاءات مع فعاليات المجتمع المدني والهيئات المهنية وخبراء في المجال؛

سادسا: اعتماد برنامج للإطلاع على التجارب المقارنة الناجحة بغية استلهام توصيات عملية وذات فاعلية.

وقد تمت إحاطة عملية التقييم انطلاقا من معالجة إشكالية محورية تتعلق بمدى اعتماد المقاربة التشاركية والحقوقية في وضع الإستراتيجية الوطنية للماء، وتنزيل الحكومات المتعاقبة لمحاور الإستراتيجية وفق التوقعات المنتظرة، تجليات مظاهر

عدم تحقيق أهداف الإستراتيجية، والآثار السوسيو - اقتصادية والسوسيو- اجتماعية المترتبة عن تطبيق الإستراتيجية الوطنية للماء.

وبعد سلسلة من اللقاءات وجلسات العمل، أصدرت المجموعة الموضوعاتية المؤقتة جملة من التوصيات لتثمين وإغناء مرتكزات المخطط الوطني للماء 2020 - 2050، وتمت مناقشة مختلف هذه المعطيات والتوصيات مع أعضاء الحكومة المعنيين مباشرة بالملف في الجلسة العامة ليوم الثلاثاء 09 فبراير 2021، وذلك بعد التأجيل الذي استوجبته ظروف مواجهة انتشار جائحة كورونا في دورة أبريل 2020.

وبالنسبة للسنة الأخيرة من ولاية مجلس المستشارين 2015-2021، فقد تم، في هذا الباب، تشكيل لجنة موضوعاتية جديدة مكلفة بالإعداد للجلسة السنوية 2020-2021، حول تقييم السياسات العمومية المرتبطة بالتشغيل، في رغبة لمواكبة التحديات القائمة على هذا المستوى، لا سيما في السياق المرتبط بتداعيات الأزمة الصحية غير المسبوقة ومتعددة الأبعاد التي يعيشها العالم منذ ظهور جائحة كوفيد - 19 في نونبر 2019، والتي كانت لها انعكاسات بالغة على صحة المواطنين وعلى الاقتصاد الوطني، وتأثر سوق الشغل خصوصا بالنسبة للقطاع الخاص والقطاع غير المهيكل، مما طرح عدة تحديات اجتماعية بالأساس، نتيجة للعواقب الوخيمة الناجمة عن التوقف الكلي أو الجزئي للأنشطة الاقتصادية الوطنية، خاصة الاختلالات في سلاسل الإنتاج والقيود على حركة اليد العاملة وعلى السفر وإغلاق الحدود.

وقد عملت المجموعة الموضوعاتية المعنية على تفحص برامج الحكومات المتعاقبة خلال الفترة ما بين 2012 - 2021، وما تضمنته من إجراءات ومبادرات تسعى لمعالجة إشكالية التشغيل، واستراتيجيات تنزيلها، من خلال الاستراتيجية الوطنية للتشغيل 2015 - 2025 أو المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل (2017 - 2021).

ولمحاولة رصد مكامن القوة والضعف في تنزيل سياسات التشغيل، اعتمدت المجموعة الموضوعاتية منهجية عمل استندت على المؤشرات الاتية:

- تتبع معدلات مناصب الشغل وتحليلها واستنتاج دالتها الإحصائية والإجرائية وأثرها على الاقتصاد الوطني؛
- الوقوف على التباينات الجهوية بخصوص ملف التشغيل والبطالة والنقص في اليد العاملة؛
- رصد تطور مؤشرات الحكامة، من خلال الوقوف على اللجن والهيئات المحدثة في هذا الشأن واختصاصاتها في مجال الحكامة التي تعتمدها وزارة التشغيل كمقياس للتتبع والتدبير مع المواكبة للقوانين المؤطرة لها.

رابعا: المعالم البارزة لحصيلة مجلس المستشارين على صعيد الدبلوماسية البرلمانية والشراكة والتعاون الدولي

يشكل العمل البرلماني الدبلوماسي إحدى الأدوار والأولويات الأساسية لمجلس المستشارين، كواجهة محورية للدفاع عن القضايا الإستراتيجية لبلادنا وعلى رأسها القضية الوطنية، وكذا تمتين وتعزيز علاقات الشراكة والتعاون مع مختلف مكونات المنتظم البرلماني الدولي.

ولقد تمكن مجلس المستشارين خلال الفترة الممتدة من أكتوبر 2015 إلى أكتوبر 2021 من مواصلة تعزيز عمله الدبلوماسي وخلق دينامية متجددة ومبادرات نوعية، مكنته من مراكمة الإنجازات وتحقيق المزيد من المكتسبات الدبلوماسية، سواء على مستوى الاتحادات والجمعيات البرلمانية الجهوية والقارية والدولية أو من خلال تمتين أواصر التعاون الثنائي مع البرلمانات الوطنية في مختلف مناطق العالم.

وقد جاء هذا العمل، سواء على مستوى الزيارات الرسمية المتبادلة والاستقبالات ولقاءات العمل والمجاملة أو في إطار مشاركات الشعب الوطنية الدائمة ووفود مجلس المستشارين في التظاهرات والمحافل البرلمانية الجهوية والقارية والدولية أو على مستوى تنظيم واحتضان المؤتمرات والندوات، تفعيلا ومواكبة للمبادرات والتوجهات الاستراتيجية المتضمنة في الخطب السامية **لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، كمرجعيات أساسية من أجل الارتقاء بالعمل الدبلوماسي البرلماني، ومن خلال عمل متعدد الأبعاد تلتئم فيه اليقظة والاستباقية والفعالية والتكامل مع مختلف الفاعلين ضمن منظومة الدبلوماسية الوطنية.

كما ارتكز العمل الدبلوماسي لمجلس المستشارين خلال هذه الفترة على الأهداف الواردة في **خطة عمل مجلس المستشارين** التي تم إرساؤها سنة 2015 من طرف مكتب المجلس وكذا **المخطط الاستراتيجي لمجلس المستشارين في مجال الدبلوماسية البرلمانية والعلاقات الخارجية**، لاسيما المرتبط منها بتعزيز التموقع في التجمعات الإقليمية والقارية والدولية والانفتاح على مختلف مناطق العالم بهدف دحض المناورات المعادية والدفاع عن المصالح العليا للمملكة المغربية واستصدار مواقف داعمة لقضية وحدتنا الترابية وللمبادرة المغربية المقدامة للحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية.

وبناء على هذه المرتكزات والمرجعيات، فقد شهدت فترة أكتوبر 2015 – أكتوبر 2021 نشاطا دبلوماسيا متميزا، إذ احتضن مجلس المستشارين وشارك في العديد من الملتقيات والتظاهرات الجهوية والقارية والدولية، عمل وفوده فيها بالدفاع المتواصل عن القضايا الكبرى للمملكة المغربية وتأكيد موقف المملكة من العديد من القضايا الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى حشد الدعم للدبلوماسية الوطنية في إطار من التناغم مع أولوياتها الرئيسية المتمثلة أساسا في **التوجه الإفريقي** من خلال استلهام البرلمانيين للتحرك الدبلوماسي الذي يقوده **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده** على مستوى إفريقيا، وتعزيز وتدعيم العلاقات **جنوب-جنوب** والانفتاح وترسيخ التموقع الإستراتيجي على مستوى **فضاءات جيوسياسية جديدة في منطقة أمريكا اللاتينية والكراييب**، بغاية تدارك ضعف الحضور والتموقع البرلماني على مستوى هذه الواجهة واستثمار الآفاق التي فتحتها الزيارة التاريخية **لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده** لدول المنطقة سنة 2004، إلى جانب مواصلة تمتين ومواكبة مسار العلاقات القائمة مع المنظمات البرلمانية الدولية **والشركاء الأوروبيين** من خلال طرح التجارب الرائدة لبلادنا على مستوى مختلف المجالات، وخاصة في القضايا المرتبطة بالهجرة والتغيرات المناخية ومحاربة التطرف والإرهاب ونشر قيم التسامح والتعايش وتعزيز السلم والحفاظ على الأمن والاستقرار الدوليين.

كما واصل المجلس تمتين وتعزيز العلاقات الثنائية ومتعددة الأطراف مع **المجالس والمنظمات العربية والإسلامية** في إطار التوجه التضامني لبلادنا مع كل القضايا العادلة بالعالمين العربي والإسلامي، وعلى رأسها تجديد الموقف الثابت والداعم للقضية الفلسطينية ولنضال الشعب الفلسطيني من أجل نيل حقوقه المشروعة في إقامة دولة حرة ومستقلة عاصمتها القدس الشريف.

وقد عرفت هذه الفترة شرف تمثيل **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده** من طرف رئيس مجلس

المستشارين، السيد عبد الحكيم بن شماش، في مراسيم تنصيب رؤساء الدول الصديقة ويتعلق الأمر بفخامة الرئيس المنتخب الجديد بجمهورية الأوروغواي، السيد لويس لاكاي بو، وفخامة السيد ألفا كوندي، الذي أعيد انتخابه رئيسا لجمهورية غينيا، وفخامة السيد إسماعيل عمر جيله الذي أعيد انتخابه رئيسا لجمهورية جيبوتي، وفخامة السيد دانيلو ميدينا الذي تم انتخابه رئيسا لجمهورية الدومنيكان.

ويمكن حصر **المعالم البارزة** للمنجزات والمكتسبات الدبلوماسية لمجلس المستشارين خلال هذه الفترة في العناصر التالية:

على المستوى الإفريقي:

يعتبر الحدث الأبرز الذي وسم حصيلة العمل الدبلوماسي لمجلس المستشارين خلال هذه الفترة، هو العودة التاريخية للمملكة المغربية إلى الحضن المؤسسي للاتحاد الإفريقي، والتي جاءت كتتويج لدبلوماسية مباشرة ومبادرة، وحكيمة ومتبصرة **لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، هيأت شروط هذه العودة المستحقة والمظفرة للمملكة إلى أسرتها الإفريقية.

ولا شك أن عودة المملكة المغربية إلى حظيرة الاتحاد الإفريقي بقدر ما اعتبرت انتصارا تاريخيا أسقط المخططات والمناورات التي تستهدف النيل من مصالح المملكة المغربية، فقد فتحت أمام البرلمان المغربي وضمنه مجلس المستشارين تحديات ورهانات ومهام جديدة، فرضت على البرلمانيين استلهام التحرك الدبلوماسي الذي قاده **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، وتحصين هذا المكتسب وإعطائه مضمونا ملموسا في علاقتهم مع إخوانهم وشركائهم البرلمانيين الأفارقة.

وبناء على هذه المرتكزات المرجعية اعتمد مكتب مجلس المستشارين استراتيجية العمل الدبلوماسي الخاصة بإفريقيا، وعملت مختلف مكونات المجلس على بلوغ الأهداف المسطرة، حيث تحققت في الفترة أكتوبر 2015– أكتوبر 2021 العديد من المنجزات والمكتسبات، يمكن حصر معالمها البارزة في العناصر التالية:

- **ترسيم انضمام البرلمان المغربي البرلمان الإفريقي**، حيث شكل حدثا استثنائيا مكن مجلس المستشارين من مواكبة واستثمار عودة المملكة المغربية للاتحاد الإفريقي في تعزيز علاقاته الثنائية ومتعددة الأطراف على المستوى الإفريقي؛

- **توقيع الاتفاقية الإطار مع برلمان المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (سيديياو)** والتي فتحت آفاقا هامة أمام ترسيخ العلاقات مع دول إفريقيا الغربية في أفق انضمام المملكة المغربية لهذا المحفل الإفريقي الجهوي الهام؛

- **إرساء أسس «دبلوماسية برلمانية اقتصادية»** تمكن من استكشاف سبل وإمكانيات تعزيز التعاون الإقتصادي الإفريقي العربي، حيث نظم مجلس المستشارين **المنتدى البرلماني الإقتصادي الإفريقي العربي تحت شعار «من أجل بناء نموذج تكاملي للتعاون الإقليمي»** بهدف إغناء النقاش وإثراء الحوار والتشاور البرلماني الإفريقي العربي حول القضايا الإستراتيجية ذات الأولوية والراهنية في المنطقتين الإفريقية والعربية، وعلى رأسها الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، حيث توج المنتدى بقرار تأسيس **«الشبكة البرلمانية حول الأمن الغذائي في إفريقيا والعالم العربي»** ؛

- مواصلة تعزيز الحضور المتميز لمجلس المستشارين داخل أجهزة **الاتحاد البرلماني الإفريقي** واحتضان البرلمان المغربي لأشغال مؤتمره ال 39 وفعاليات الدورتين 69 و70 للجنته التنفيذية، واجتماع لجنة النساء البرلمانيات للاتحاد البرلماني الإفريقي؛

- تنظيم اللقاء التشاوري لممثلي البرلمانات الإفريقية، **بمناسبة انعقاد مؤتمر قمة الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة حول تغير المناخ الكوب22 بمراكش**، وهو اللقاء الذي استهدف تقاسم وتوحيد الرؤى بين البرلمانات الإفريقية حول موضوع: **«التغيرات المناخية وآثارها على القارة الإفريقية»**، حيث توج اللقاء باعتماد **«إعلان مراكش»** للبرلمانات الإفريقية المشاركة في الكوب22؛

• **تنظيم اللقاء البرلماني الإفريقي التشاوري يوم 27 أكتوبر 2017** بمقر البرلمان المغربي تحضيرا لمؤتمر قمة الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة حول تغير المناخ الكوب23 (بون/ألمانيا). وشكلت خلاصات هذا اللقاء أهم مرتكزات مرافعة رئيس مجلس المستشارين، السيد عبد الحكيم بن شماش، باسم البرلمانات الإفريقية في الاجتماع المنظم من طرف الاتحاد البرلماني الدولي بمناسبة الكوب23؛

• **احتضان البرلمان المغربي لأشغال الدورة 27 للجمعية الجهوية الإفريقية التابعة للجمعية البرلمانية للفرنكفونية يومي 14 و15 يونيو 2019**، حيث تناول المشاركون خلال هذه الدورة عددا من المواضيع تتعلق أساسا ب«**الاندماج الجهوي في إفريقيا**»، و«**النظام البرلماني في إفريقيا: التحديات الجديدة**»، فضلا عن استعراض تقرير حول البرنامج الرقمي للجمعية البرلمانية للفرنكوفونية ودراسة الوضع السياسي والأمني في إفريقيا الفرنكفونية، وخاصة في منطقة الساحل. وقد أكد البرلمان المغربي بهذه المناسبة على أنه يتعين على الجمعية الاستثمار في البحث عن الأساليب والوسائل الضرورية للرفع من مستوى الأداء البرلماني والحكامة في البلدان الإفريقية من أجل مواجهة تحديات التنمية، وشدد على أهمية تشجيع البرلمانات على تجديد آلياتها وتطوير أدائها المؤسسي من أجل ضمان تدخل أفضل على مستوى التشريعات والمراقبة والمساهمة مع الحكومات في التقدم الديمقراطي والتنمية وبلورة وتنفيذ القوانين والسياسات الفعالة، مع التأكيد على أن تعزيز الدينامية الجهوية والاندماج القاري يظل أمرا حتميا لتوحيد القارة الإفريقية وتعزيز مكانتها في المشهد الدولي، واعتبر أن هذا الاندماج القاري الذي يتشكل حاليا سيتم تجسيده من خلال إنشاء منطقة حرة للتبادل القاري؛

• **احتضان البرلمان المغربي للاجتماع المشترك للجنتين الدائمتين المعنيتين بالتجارة والنقل التابعتين للبرلمان الإفريقي والندوتين حول «التجارة البين-افريقية في إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ZLECAF» و «حماية المعطيات الشخصية والاقتصاد الرقمي في إفريقيا» بتعاون مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب، أيام 02 - 07 مارس 2020**، حيث جاء هذا اللقاء الأول من نوعه في إطار الدينامية المتميزة التي تعرفها علاقات التعاون بين البرلمان المغربي والبرلمان الإفريقي، منذ انضمامه لهذه المنظمة القارية وفي سياق إبراز جهود المملكة المغربية، **تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، الرامية إلى تحقيق الاندماج الإقتصادي بالقارة الإفريقية من خلال تشجيع الاستثمارات والمبادلات التجارية وتوطيد العلاقات البينية، وتسريع وتيرة التنمية.

وعلى هامش هذا الاجتماع، قام أعضاء اللجنتين المذكورتين، بزيارة إلى ميناء طنجة المتوسط قصد الاطلاع على المؤهلات التي يتوفر عليها هذا المرفأ الهام باعتباره جسرا للتجارة الدولية بالمنطقة. كما قاموا بزيارة لمدينة مراكش.

• **تنظيم البرلمان المغربي بمجلسيه للقاء التشاوري لرؤساء البرلمانات الإفريقية حول وضعية البرلمان الإفريقي يوم 08 يوليوز 2021** وهو اللقاء الذي توج ببيان ختامي أكد فيه رؤساء برلمانات الدول الأعضاء بالبرلمان الإفريقي والوفود المشاركة على حرصهم على صيانة وتعزيز الديمقراطية بالقارة الإفريقية، والاتحاد من أجل برلمان إفريقي شرعي وفاعل وذي مصداقية، وجعله رافعة أساسية لتعزيز التكامل الإفريقي، ورابطا قويا لترسيخ الثقافة الديمقراطية، بعدما سجلوا بقلق كبير الوضع المؤسف والمتردي للبرلمان الإفريقي، والذي من شأنه أن يقوض إلى حد كبير شرعيته وسلطته ومصداقيته، وخصوصا على إثر الممارسات والأحداث المؤسفة التي تتواتر منذ ماي 2020، بإيعاز من عدة جهات تكرس اللجوء إلى أساليب التهديد والترهيب مثال تلك التي شهدتها أشغال الدورة العادية الرابعة للولاية التشريعية الخامسة المنعقدة في الفترة ما بين 21 ماي و4 يونيو 2021.

كما أصدر الاجتماع «**نداء من أجل اللقاحات والدواء للجميع في إفريقيا**» ثمن فيه المشاركون عاليا التدابير التي أمر **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، باتخاذها منذ الأشهر الأولى لانتشار وباء كوفيد19 والمتمثلة خاصة في إرسال مساعدات طبية عاجلة إلى عدد من البلدان الإفريقية لتعزيز قدراتها في مواجهة الوباء، وذلك كخطوة عملية ملموسة للمبادرة التي أطلقها **جلالته** مع عدد من أشقائه رؤساء الدول الإفريقية منذ الأسابيع الأولى لانتشار الوباء لتعبئة وتوحيد جهود إفريقيا في المعركة ضد كوفيد19. كما أشاد المشاركون بالجهود المغربية التي يقودها **جلالته** لضمان السيادة الإفريقية في مجال اللقاحات والتي أثمرت إطلاق مشروع لتصنيع وتعبئة اللقاح المضاد لكوفيد19 ولقاحات أخرى بالمغرب والتي ستستفيد منها الشعوب الإفريقية.

وبخصوص منطقة أمريكا اللاتينية والكرايبب:

فقد أفرد لها مجلس المستشارين خلال الفترة أكتوبر 2015 – أكتوبر 2021 أولوية خاصة، بغاية تدارك ضعف الحضور والتموقع البرلماني على مستوى هذه الواجهة ومن أجل محاصرة مناورات خصوم الوحدة الترابية للمملكة المغربية في المجالس الوطنية والمنظمات البرلمانية الجهوية والقارية بهذه المنطقة، حيث اعتمد مجلس المستشارين **استراتيجية العمل الدبلوماسي الخاصة بمنطقة أمريكا اللاتينية والكرايبب**، وهي الاستراتيجية التي ارتكزت على التوجه الاستراتيجي لبلادنا في تعزيز التعاون جنوب-جنوب، وعلى استثمار القيم والروابط المشتركة وتقاسم التجارب بشأن القضايا والرهانات التي تواجه شعوب المنطقتين، وخصوصا ما يرتبط بالهجرة والتنمية المستدامة والعدالة البيئية والاجتماعية، والتعريف بخصوصيات ومميزات التجربة الديمقراطية والحقوقية المتفردة لبلادنا في محيطها الإقليمي والجهوي. كما سعى عمل مجلس المستشارين بهذه المنطقة بالأساس إلى استثمار وترصيد الآفاق الواعدة التي فتحتها الزيارة التاريخية **لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده** لدول المنطقة سنة 2004.

ولعل أبرز معالم المكتسبات والمنجزات التي ميزت حصيلة العمل الدبلوماسي لمجلس المستشارين، على مستوى هذه المنطقة، تتجسد في معطيين ومكتسبين أساسيين:

- **الأول: استكمال التموقع الإستراتيجي للمجلس بالمنطقة**، من خلال التوقيع على مذكرات التفاهم مع العديد من المجالس المماثلة، وكذا اتفاقيات الانضمام ك «**عضو ملاحظ دائم**» أو بصفة «**عضو شريك متقدم**» لدى أهم التجمعات البرلمانية الجهوية والاقليمية بأمريكا اللاتينية والكرايبب، وعلى رأسها برلمان أمريكا اللاتينية والكرايبب **PARLATINO**، برلمان أمريكا الوسطى **PARLACEN** والبرلمان الأنديني **PARLANDINO**، بعدما كان حضور البرلمان المغربي وضمنه مجلس المستشارين يقتصر، إلى غاية بداية **أكتوبر 2015**، على صفة عضو ملاحظ لدى منتدى رئيسات ورؤساء المجالس التشريعية بأمريكا الوسطى والكرايبب **FOPREL**، هذا فضلا عن ما ميز هذه الفترة من فتح قنوات التواصل والتعاون مع برلمان الميركوسور **PARLASUR**.
- **الثاني:** يتجسد في كون هذا التموقع الإستراتيجي والحضور المتميز والترافع المتواصل لممثلي مجلس المستشارين بهذه المنطقة، وكذا الاتفاقيات الموقعة والزيارات المتبادلة، ولاسيما التظاهرات والزيارات التي برمجها المجلس إلى الأقاليم الجنوبية للمملكة المغربية لفائدة وفود أمريكا اللاتينية والكرايبب، أسهم إلى جانب المجهودات والأدوار التي لعبها مختلف الفاعلين ضمن منظومة الدبلوماسية الوطنية، **في استصدار المواقف المتقدمة وغير المسبوقة بالمنطقة بخصوص قضية الوحدة الترابية للمملكة المغربية**، والتي عبرت عنها برلمانات الدول والتجمعات البرلمانية بأمريكا اللاتينية، خصوصا المواقف الرسمية لكل من برلمان أمريكا الوسطى (والتي تضمنها «**إعلان العيون**» الذي صدر عقب اللقاء الذي جمع مكتب مجلس المستشارين مع المكتب التنفيذي لبرلمان أمريكا الوسطى بمدينة العيون المغربية) ومواقف منتدى رئيسات ورؤساء المجالس التشريعية بأمريكا الوسطى والكرايبب وخصوصا من خلال «**إعلان الرباط**» الذي توج أشغال المنتدى في دورته ال35 التي احتضنها البرلمان المغربي)، إلى جانب مواقف البرلمان الأنديني وبرلمانات دول كل من جمهورية الشيلي، الباراغواي، البرازيل، البيرو، كولومبيا، هايتي، غواتيمالا، الإكوادور، كوستاريكا وجمهورية الدومنيكان من خلال تصريحات وبيانات وملتمسات داعمة لجهود المملكة المغربية لإيجاد حل نهائي للنزاع المفتعل حول الصحراء المغربية، ومقرة بمصداقية وجدية المبادرة المغربية للحكم الذاتي تحت السيادة الوطنية والترابية المغربية.

أهمية ومصداقية هذا التموقع والتحول الغير المسبوق في مواقف البرلمانات الوطنية والاتحادات البرلمانية الجهوية والإقليمية بالمنطقة، كرسته وجسدته المواقف التي عبرت عنها على اثر تطورات الوضع بالمعبر الحدودي للكركرات، حيث أصدر برلمان أمريكا اللاتينية والكرايبب **PARLATINO** وبرلمان أمريكا الوسطى **PARLACEN** والأمانة العامة لمنتدى رئيسات

لرئيسات ورؤساء المجالس التشريعية بأمريكا الوسطى والكرايبب FOPREL إلى جانب البرلمانات الوطنية لكل من **الإكوادور والشيلي وغواتيمالا والباراغواي والبيرو وهايتي**، بيانات وبلاغات رسمية عبرت من خلالها عن تضامنها ودعمها للتدخل السلمي للمملكة المغربية ولحقها المشروع في حماية أراضيها وضمان حرية التنقل المدني والتجاري بحدودها، وهو ما شكل تحولا مفصليا في مواقف برلمانات المنطقة وفي علاقات البرلمان المغربي مع البرلمانات الوطنية والتجمعات والمنظمات البرلمانية بأمريكا اللاتينية والكرايبب.

وفضلا عن كل هذه المكتسبات والمعطيات، فجدير بالذكر، أن هذه الفترة تميزت بالأساس بشرف تمثيل السيد عبد الحكيم بن شماش رئيس مجلس المستشارين، **لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، في مراسيم تنصيب **فخامة رئيس جمهورية الدومنيكان، السيد دانيلو ميدينا**، في غشت 2016 وكذا في مراسيم حفل تنصيب **فخامة رئيس جمهورية الاوروغواي، السيد لويس ألبرتو لاكاي بو**، يوم فاتح مارس 2020.

كما استقبل المجلس رؤساء كافة الاتحادات البرلمانية الجهوية والإقليمية بالمنطقة (برلمان أمريكا اللاتينية والكرايبب، البرلمان الأنديني، برلمان أمريكا الوسطى ومنتدى رئيسات ورؤساء المجالس التشريعية بأمريكا الوسطى والكرايبب)، إلى جانب العديد من رؤساء وممثلي البرلمانات الوطنية وخصوصا لبلدان الشيلي والبرازيل والأرجنتين والمكسيك والبيرو والباراغواي وكولومبيا وبنما وغواتيمالا والإكوادور والأوروغواي وجمهورية الدومنيكان. كما قام رئيس مجلس المستشارين وممثلو المجلس لدى الاتحادات البرلمانية الجهوية والإقليمية بعدة زيارات إلى المنطقة، أبرزها مشاركة السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين، بالجمعيات العامة السنوية لكل من برلمان أمريكا اللاتينية والكرايبب في مناسبتين، والجمعية العامة السنوية لكل من برلمان أمريكا الوسطى والبرلمان الأنديني ومنتدى الفوبريل، إضافة إلى زيارة البرلمانات الوطنية لكل من كوستاريكا والإكوادور وجمهورية الدومنيكان وبنما والولايات المتحدة المكسيكية.

جدير بالذكر أن رئيس مجلس المستشارين، السيد عبد الحكيم بن شماش، قد حظي بتوشيح من طرف منتدى رئيسات ورؤساء المجالس التشريعية بأمريكا الوسطى والكرايبب، إلى جانب توشيحه من طرف الجمعية الوطنية لجمهورية الإكوادور. كما تميزت الفترة كذلك بتوشيح الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين السيد عبد الصمد قيوح، من طرف جمهورية البرازيل الاتحادية، فضلا عن توشيح كل من الخليفة الرابع للرئيس، السيد عبد القادر سلامة، وأمين المجلس، السيد أحمد الخريف، من طرف الجمعية الوطنية لجمهورية الإكوادور، وهي التوشيحات التي تعتبر بمثابة عرفان وتقدير للأدوار التي لعبها المجلس في تمتين العلاقات الثنائية ومتعددة الأطراف مع البرلمانات الوطنية والاتحادات الإقليمية والجهوية بمنطقة أمريكا اللاتينية والكرايبب.

«مجلس المستشارين جسر للتواصل بين برلمانات إفريقيا وأمريكا اللاتينية»

المواكبة البرلمانية للعودة المظفرة للمملكة المغربية إلى حضنها المؤسسي بالاتحاد الإفريقي من خلال مختلف المبادرات والأنشطة التي تم استعراضها في الشق المتعلق بالمستوى الإفريقي، إلى جانب التموقع الاستراتيجي لدى برلمانات واتحادات منطقة أمريكا اللاتينية والكرايبب، كلها عوامل واعتبارات أهلت مجلس المستشارين ليكون جسرا للتواصل والحواروالتعاون البرلماني الإفريقي- الأمريكو لاتيني، حيث وتجسيدا للاهتمام المتنامي للمملكة المغربية بتقوية الشراكة بين الدول الإفريقية وبلدان أمريكا اللاتينية، في إطار التعاون جنوب - جنوب كمحور استراتيجي في الرؤية المتبصرة **لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، تمكن مجلس المستشارين من أن يكون حلقة وصل ومنصة متينة لربط جسور التواصل والتعاون البرلماني بين المنطقتين، من خلال العديد من المبادرات والأنشطة التي توجت بمصادقة رؤساء كل الاتحادات الجهوية والقارية بإفريقيا وأمريكا اللاتينية، إلى جانب رئيسي مجلسي البرلمان المغربي، وبحضور رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي

يوم فاتح نونبر 2019، على **الإعلان التأسيسي للمنتدى البرلماني لبلدان إفريقيا وأمريكا اللاتينية «أفرولاك»**، كإطار مرجعي للعمل المشترك وفضاء للحوار، وآلية للترافع وإسماع صوت شعوب إفريقيا وأمريكا اللاتينية والكرايبب في مختلف المحافل البرلمانية الدولية، وكذا مواجهة التحديات المشتركة، وهو ما جسده الاجتماع المشترك لفاتح يونيو 2020 والذي جمع السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين، رئيس رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة بإفريقيا والعالم العربي برئيسات ورؤساء كافة الاتحادات البرلمانية الجهوية والإقليمية بأمريكا اللاتينية والكرايبب لتدارس سبل التعاون البرلماني لمواجهة تداعيات جائحة كوفيد19.

وبخصوص العالم العربي والإسلامي

ارتكز العمل الدبلوماسي لمجلس المستشارين على التوجه التضامني لبلادنا مع كل القضايا العادلة بالعالمين العربي والإسلامي، وعلى رأسها تجديد الموقف الثابت والداعم للقضية الفلسطينية ولنضال الشعب الفلسطيني من أجل نيل حقوقه المشروعة في إقامة دولة حرة ومستقلة عاصمتها القدس الشريف، كما واكب المجلس التوجه الإستراتيجي لبلادنا في دعم الحلول السلمية للنزاعات والأزمات، وعلى رأسها مسلسل تسوية الأزمة الليبية بعد اتفاق الصخيرات، تحت رعاية الأمم المتحدة وبمشاركة وازنة من طرف المملكة المغربية التي بذلت جهودا حميدة في هذا الملف نالت إشادة المجتمع الدولي.

وقد تميزت هذه الفترة بتنظيم والمشاركة في العديد من التظاهرات البرلمانية على المستويين العربي و الإسلامي، فضلا عن استقبال وتبادل الزيارات مع العديد من رؤساء وممثلي البرلمانات الوطنية والاتحادات البرلمانية العربية والإسلامية، ومن أبرز ما ميز حصيلة المجلس على هذا المستوى، نخص بالذكر:

- **المؤتمر 24 للاتحاد البرلماني العربي، والذي توجت أشغاله برئاسة البرلمان المغربي للاتحاد كتقدير لجهود المملكة المغربية في خدمة قضايا الأمة العربية والإسلامية، وتقوية العمل البرلماني العربي العربي يومي 20 و 21 مارس 2017؛**
- **احتضان البرلمان المغربي، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، لفعاليات الدورة الرابعة عشرة لاتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة الممتدة من 11 إلى 14 مارس 2019؛**
- **اقتراح بند طارئ بعنوان «ضمان وتنفيذ آلية حماية دولية للشعب الفلسطيني، وفقا للأحكام ذات الصلة من القانون الإنساني الدولي: دور البرلمانات والاتحاد البرلماني الدولي» خلال الجمعية العامة المائة والأربعون للاتحاد البرلماني الدولي التي انعقدت بالدوحة خلال الفترة الممتدة من 06 إلى 10 أبريل 2019 ؛**
- **زيارة عمل السيدة أمل عبد الله القبيسي، رئيسة المجلس الوطني الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة، للمملكة المغربية خلال الفترة الممتدة من 11 إلى 14 مارس 2019 والتوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون الثنائي بين المجلسين؛**
- **زيارة عمل السيد مصطفى سنتوب،رئيس الجمعية الوطنية الكبرى لجمهورية لتركيا، للمملكة المغربية يومي 13 و14 مارس 2019؛**
- **زيارة عمل رئيس مجموعة الصداقة البرلمانية العمانية - المغربية بمجلس الدولة لسلطة عمان، السيد عبد القادر بن سالم الذهب، للمملكة المغربية خلال الفترة الممتدة من فاتح إلى 04 أبريل 2019؛**
- **احتضان البرلمان المغربي للاجتماع الاستثنائي الثالث للجنة التنفيذية لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي يوم 17 يوليوز 2019؛**
- **احتضان مجلس المستشارين لملتقى القيادات الشبابية المستقبلية المغاربية يوم 13 يوليوز 2019؛**

- **زيارة عمل وفد عن مجموعة الصداقة السعودية المغربية بمجلس الشورى السعودي، برئاسة السيد عساف بن سالم أبوثنين، رئيس اللجنة، للمملكة المغربية، أيام 27 - 30 أكتوبر 2019؛**
- **زيارة عمل وفد برلماني عن مجلس النواب الليبي، برئاسة السيد عبد المنعم عمارسعد بالكور، للمملكة المغربية، أيام 11- 13 نونبر 2019؛**
- **زيارة عمل وفد عن «رابطة برلمانيون لأجل القدس» للمملكة المغربية، أيام 02 - 04 دجنبر 2019؛**
- **زيارة عمل رئيس الجمعية الاستشارية الشعبية بإندونيسيا، السيد بامبانغ سويساتيو، للمملكة المغربية، أيام 23 - 27 دجنبر 2019؛**
- **زيارة عمل رئيس المجلس الأعلى للدولة بدولة ليبيا، السيد خالد عمار المشري، للمملكة المغربية، يومي 12 و13 مارس 2020؛**
- **زيارة عمل رئيس المجلس الأعلى للدولة بدولة ليبيا، السيد خالد عمار المشري على رأس وفد رفيع المستوى، للمملكة المغربية، أيام 26 - 28 يوليوز2020؛**

وعلى مستوى التضامن العربي ودعم القضية الفلسطينية واصل مجلس المستشارين انخراطه المبدئي والقوي في هذا المسار، حيث أكد بمناسبة مشاركاته في المؤتمرات والاجتماعات ذات الصلة على أن المملكة المغربية، تضع القضية الفلسطينية والقدس الشريف في صدارة أولوياتها، بل وتعتبرها قضيتها الوطنية الأولى بعد قضية الوحدة الترابية، مستنيرة، بالقيادة والتوجيهات الرشيدة **لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، رئيس لجنة القدس، في دعم ومناصرة القضية الفلسطينية، وتشبثه بقيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وقابلة للحياة وعاصمتها القدس الشريف.

فمجلس المستشارين، والذي كان فضاءا للعديد من اللقاءات والمحافل البرلمانية العربية والإسلامية والدولية المخصصة للتضامن مع القضية الفلسطينية، مافتئ يؤكد على الإجماع الوطني بخصوص القضية الفلسطينية العادلة، حيث خصص العديد من جلسات أسئلته الشفهية للتضامن مع الشعب الفلسطيني وفسح المجال لكافة مكونات البرلمان للتعبير عن مواقفها الرافضة للعدوان الإسرائيلي بالقدس الشريف والضفة الغربية وقطاع غزة وإدانتها للاعتداءات التي تمارسها الآلة العسكرية الإسرائيلية على المدنيين العزل، ومن أجل تجديد كافة الفرق البرلمانية التأكيد على مواقفها الراسخة بشأن القضية الفلسطينية.

وفي هذا الإطار، شارك مجلس المستشارين في أشغال الاجتماع الاستثنائي للجنة فلسطين المنبثقة عن اتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، حيث شدد خلاله على أهمية تعزيز التضامن والعمل البرلماني المشترك في مختلف الواجهات لتعزيز الموقف الفلسطيني والسعي إلى إعادة إطلاق العملية السلمية التي طالها الجمود منذ سنوات، وذكر في هذا الصدد بالمجهودات والمبادرات التي يقوم بها البرلمان المغربي لدعم القضية الفلسطينية في كل المحافل البرلمانية العربية والإسلامية والدولية، ولاسيما اقتراحه الداعي إلى صياغة عريضة برلمانية إلى الاتحاد البرلماني الدولي بغرض إذكاء الوعي الشعبي العالمي بعدالة القضية الفلسطينية بصفة عامة ومسألة الوضع القانوني للقدس الشريف بصفة خاصة. وقد ثمن المشاركون في البيان الختامي للقاء، بالدور الذي تقوم به لجنة القدس، برئاسة **جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، لحماية المقدسات في القدس الشريف والوقوف في وجه الإجراءات التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي بهدف تهويد المدينة المقدسة.

«رئاسة السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين، لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة بإفريقيا والعالم العربي، آلية لتعزيز دور مجلس المستشارين في تمتين التعاون العربي - الإفريقي»

- **رئاسة السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين، لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي**، خلال مؤتمرها العاشر الذي احتضنه مجلس المستشارين، جاء اعترافا بالجهود التي بذلها مجلس المستشارين لتعزيز التعاون البرلماني العربي الإفريقي وإقرارا للدور الريادي للمملكة المغربية في تطوير التعاون والتنمية في العالمين الإفريقي والعربي؛
- **تأسيس الشبكة البرلمانية للأمن الغذائي في إفريقيا والعالم العربي وإسناد الرئاسة لمجلس المستشارين، في شخص رئيسها السيد عبد الحكيم بن شماش:**

جاء تأسيس الشبكة البرلمانية للأمن الغذائي في إفريقيا والعالم العربي في إطار تفعيل مضامين البيان الختامي الذي اعتمدته رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي خلال المنتدى **البرلماني الإقتصادي لإفريقيا والعالم العربي** الذي احتضنه مجلس المستشارين بشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، يومي 25 و26 أبريل 2018، وخصوصا القرار المتعلق بتأسيس شبكة برلمانية للأمن الغذائي في إفريقيا والعالم العربي، وهي المبادرة التي اقترحها السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين، رئيس الرابطة، من أجل تشجيع تبادل المعلومات والخبرات والنقاش والحوار والتشاور حول القضايا الاستراتيجية المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية في المنطقتين الإفريقية والعربية، وتعزيز دور البرلمانيين في استكشاف سبل ووسائل تعزيز التعاون الإقتصادي الإفريقي العربي من منظور استراتيجي وتشاركي وتكاملي، يقوم على تمتين العلاقات الاقتصادية والتجارية والإنسانية بين إفريقيا والعالم العربي.

وفي هذا السياق، نظم مجلس المستشارين ورابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي بشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) خلال الفترة الممتدة من 30 إلى فاتح نونبر 2019 **ندوة دولية حول الأمن الغذائي**، وذلك في إطار رئاسة الشبكة البرلمانية للأمن الغذائي في إفريقيا والعالم العربي، وانطلاقا من مسعى المساهمة في المجهودات العالمية ذات الصلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولاسيما الهدف الثاني المتعلق بالقضاء على الجوع بحلول عام 2030 وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.

- **تنظيم مجلس المستشارين ورابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي، للندوة الدولية حول «تجارب المصالحات الوطنية» بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يومي 16 و17 يناير 2019:**

نظم مجلس المستشارين و رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي، ندوة دولية بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول تجارب المصالحات الوطنية التي تسعى إلى تحقيق الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي وبناء السلام.

وقد اندرج هذا اللقاء في إطار تنزيل برنامج عمل الرابطة الذي تمت المصادقة عليه في مؤتمرها العاشر المنعقد بالمملكة المغربية يومي 20 و21 شتنبر 2017، والمتضمن لموضوعات متعددة منها جهود بناء السلام وحل النزاعات والأزمات السياسية والعدالة الانتقالية في إفريقيا والعالم العربي.

وقد عرفت هذه التظاهرة نقاشا متميزا وغنيا حول التجارب المختلفة في مجال العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في عدد من البلدان المشاركة من إفريقيا والمنطقة العربية وأمريكا اللاتينية، وأصدر المشاركون والمشاركات في ختام أشغالها «**إعلان الرباط**» أكدوا فيه على أهمية تعزيز دور البرلمانات الوطنية والاتحادات البرلمانية الإقليمية والجهوية والدولية في

مسارات العدالة الانتقالية، لا سيما الاتحاد البرلماني الدولي، حيث رفعوا لهذا الأخير مجموعات من المقترحات والتوصيات الوجيهة ومن أبرزها الدعوة إلى العمل على:

- **بلورة ورقة إطار لسياسة العدالة الانتقالية بغاية تعميق الروابط بين المصالحة والحكامة وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة والسلم والأمن والعدالة الاجتماعية؛**
- **إعداد دليل استرشادي حول العدالة الانتقالية؛**
- **بحث إمكانية خلق مجموعة تفكير مختلطة لإعداد ورقة توجيهية لمواكبة تفعيل دور البرلمانات في مختلف أطوار ومسارات المصالحة وفقا للأدوار المنوطة بها دستوريا.**

- **تنظيم مجلس المستشارين للاجتماع التأسيسي للشبكة البرلمانية للأمن الغذائي في إفريقيا والعالم العربي والمصادقة على مشروع ميثاقها التأسيسي يوم 16 يناير 2019:**

نظم مجلس المستشارين يوم 16 يناير 2019 الاجتماع التأسيسي للشبكة البرلمانية للأمن الغذائي في إفريقيا والعالم العربي وصادق على مشروع ميثاقها التأسيسي.

وجاء تأسيس الشبكة تنزيلا لتوصيات البيان الختامي الذي اعتمدته الرابطة خلال المنتدى البرلماني الإقتصادي لإفريقيا والعالم العربي الذي نظمه مجلس المستشارين ورابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي بشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، يومي 25 و26 أبريل 2018، استرشادا بمضامين **الخطاب السامي لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده** في قمة أديس أبابا للاتحاد الإفريقي في 31 يناير 2017، بخصوص موضوع الأمن الغذائي.

وتسعى الشبكة، كإطار مؤسساتي وفضاء برلماني، إلى تشجيع تبادل المعلومات والخبرات والنقاش والحوار والتشاور حول القضايا الاستراتيجية المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية في المنطقتين الإفريقية والعربية، وتعزيز دور البرلمانيين، إلى جانب الحكومات والقطاعات المختلفة ذات الصلة، في استكشاف سبل ووسائل تعزيز التعاون الإقتصادي الإفريقي العربي من منظور استراتيجي وتشاركي وتكاملي.

وقد اتفقت الوفود المشاركة في الاجتماع التأسيسي للشبكة على إسناد رئاستها لرئيس مجلس المستشارين السيد حكيم بن شماش واحتضان المغرب لمقر الشبكة، بالنظر إلى الخبرة التي راكمها المغرب في مجال ضمان الأمن الغذائي ومنحه الأولوية لهذه المسألة وعنايته المبكرة بها.

وعلى المستوى الأورومتوسطي:

واصل مجلس المستشارين عبر شعبه الوطنية الدائمة لدى المؤسسات البرلمانية الأوروبية والمتوسطية، ومن خلال تنظيم الزيارات المتبادلة واحتضان والمشاركة في الندوات والمنتديات الثنائية ومتعددة الأطراف، في الدفاع عن القضايا المركزية لبلادنا، وعلى رأسها قضية الوحدة الترابية، وكذا التعريف بأهم مرتكزات ومستجدات مسارنا الديمقراطي والتنموي، إلى جانب مواكبة الدبلوماسية الرسمية الوطنية في طرح التجارب الرائدة لبلادنا على مستوى مختلف المجالات، وخاصة في القضايا المرتبطة بالهجرة والتغيرات المناخية ومحاربة التطرف والإرهاب والحفاظ على الأمن والاستقرار على المستويات الجهوية والإقليمية والدولية.

فعلى مستوى تنظيم واحتضان التظاهرات الأورومتوسطية تميزت هذه الفترة بعقد قمة طنجة من خلال تنظيم المؤتمر

الثالث لرؤساء البرلمانات والدورة 12 للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط حول موضوع: «**جميعا من أجل مستقبل مشترك في الفضاء الأورو- متوسطي**» وتنظيم ندوة حول «**محاربة الإرهاب والتطرف العنيف في البحر الأبيض المتوسط: أي تعاون بين الضفتين؟ (المغرب نموذجا)**».

وتجسد الحضور القوي لمجلس المستشارين على هذه الواجهة، في عضوية ورئاسة العديد من الجمعيات والمؤسسات البرلمانية على المستويين الأوروبي والمتوسطي، وخاصة رئاسة لجنة الصداقة البرلمانية المغربية الأوروبية ورئاسة لجنة الشؤون الثقافية للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط، ورئاسة الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، ونيابة رئاسة لجنة الشؤون الاقتصادية للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط، والعضوية في الشبكة البرلمانية حول سياسات الشتات التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، وصفة مقرر لجنة المرأة بالجمعية البرلمانية للفرنكوفونية.

كما تم إحداث مجموعة الصداقة والتعاون المغربية الأوروبية لتكون آلية متقدمة ومكملة لعمل اللجنة البرلمانية المغربية الأوروبية المشتركة ولتعزيز التصدي لمخططات خصوم الوحدة الترابية للمملكة المغربية داخل البرلمان الأوروبي من خلال إسقاط التعديلات المناوئة بشأن تقاريره الدورية، وعلى رأسها «**التقرير بشأن وضعية حقوق الإنسان والديمقراطية في العالم وسياسة الاتحاد الأوروبي في هذا المجال**» و«**التقريرالخاص بالسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي**»، بالإضافة للاتفاقيات المتعلقة بالصيد البحري والفلاحة.

وتميزت هذه الفترة كذلك بإطلاق دينامية متميزة في علاقات التعاون بين مجلس المستشارين والجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في إطاروضع «**شريك من أجل التعاون**»، توجت بالقرار التاريخي للجمعية بإسناد احتضان البرلمان المغربي فعاليات مؤتمرها القادم برسم 2019 ومنح البرلمان المغربي **شراكة متقدمة** على مستوى ملفات استراتيجية مثل الهجرة والأمن والبيئة.

وعلى مستوى المنتديات البرلمانية كآليات أساسية ومتقدمة لتعزيز العلاقات البين-برلمانية، نظم البرلمان المغربي **النسخة الثالثة من المنتدى البرلماني المغربي الفرنسي بالرباط**، وساهم في تنظيم الدورة الرابعة من **المنتدى البرلماني الإسباني المغربي بالعاصمة مدريد** والدورة الرابعة **للمنتدى البرلماني الفرنسي المغربي بالعاصمة باريس.**

- **تصويت البرلمان الأوروبي بأغلبية ساحقة على الاتفاق الفلاحي بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المغربية**

شهدت هذه الفترة تصويت البرلمان الأوروبي يوم 16 يناير 2019 بأغلبية ساحقة على الاتفاق الفلاحي مع المملكة المغربية، والذي شكل إقرارا بأهمية المقاربة الاستراتيجية التي ينتهجها المغرب بشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وبرهن على المكانة التي تحظى بها المملكة المغربية اعتبارا لموقعها الجيواستراتيجي في المنطقة، والاستقرار الذي تتمتع به، والرؤية التنموية الواضحة التي تتوفر عليها كشريك لأوروبا.

كما جاء هذا القرار ليبرز الدور الهام الذي لعبته الدبلوماسية البرلمانية من خلال اليقظة والتعبئة المستمرة للبرلمانيين المغاربة، وعلى رأسهم أعضاء اللجنة البرلمانية المشتركة المغرب - الاتحاد الأوروبي ومجموعة الصداقة البرلمانية المغربية الأوروبية في التصدي لكل المناورات المعادية التي تستهدف المس بالوحدة الترابية والمصالح الحيوية للمملكة المغربية، وبمسار الشراكة القائمة بين المغرب و**الاتحاد** الأوروبي.

واعتبر هذا التصويت كذلك رسالة قوية تستحضر منطق العقل ومبادئ الشرعية الدولية وتغليب المصالح الاستراتيجية للمملكة المغربية والاتحاد الأوروبي، وهو دعوة قوية لمواصلة الحوار وتعزيز علاقات الشراكة المغربية الأوروبية وفق رؤية تستشرف المستقبل وتستحضر القيم المشتركة والمصالح المتبادلة.

- **التقييم الإيجابي للشراكة من أجل الديمقراطية للبرلمان المغربي لدى الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا**

عرفت هذه الفترة مصادقة الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا على مشروع القرار الثالث حول الشراكة من أجل الديمقراطية للبرلمان المغربي لدى الجمعية، وقد عكس هذا القرار الإيجابي المستوى الجيد والمتقدم لمسار الشراكة القائمة بين الجانبين، حيث أكد على التقدم الذي عرفه المغرب في مجال البناء الديمقراطي، سواء تعلق الأمر بالإصلاحات السياسية والديمقراطية والتنزيل المتقدم لدستور 2011، أو على مستوى تعزيز منظومة حقوق الإنسان. كما نوهت الجمعية من خلال هذا القرار بالجودة العالية للحوار مع البرلمان المغربي، سواء في ما يتعلق بانخراط الوفد المغربي في أنشطة الجمعية أو بمختلف أشكال التعاون القائم التي تم إرساؤها بين الجمعية والبرلمان المغربي خلال الأعوام 2015، 2016، 2017 و2018، وأشاد القرار كذلك بالسياسة المغربية في مجال الهجرة المبنية على رؤية شاملة ومندمجة لإدماج المهاجرين في المجتمع المغربي، حيث أبرز مقرر لجنة القضايا السياسية المكلف بتقييم الشراكة، الجهود المبذولة في إطار السياسة النموذجية في مجال الهجرة والتي مكنت المغرب من أن يصبح رائدا معترفا به في قضايا الهجرة في إفريقيا وداخل الاتحاد الإفريقي، وذكر بمبادرة **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده** المتعلقة بخلق مرصد من أجل الهجرة وتعيين مبعوث خاص للاتحاد الإفريقي حول هذه القضية. وفي السياق الإفريقي كذلك، وصفت الجمعية المغرب كجسر بين إفريقيا وأوروبا، داعية أن تكون الدعامة الأوروبية واسعة ومتينة قدر الإمكان.

أما على مستوى الزيارات الثنائية فأهم ما ميز هذه الفترة هي زيارة العمل التي قام بها السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين، للمملكة المتحدة خلال الفترة الممتدة من 03 إلى 05 مارس 2019، وزيارة عمل السيد Christian Cambon، رئيس لجنة الخارجية والدفاع والقوات المسلحة، رئيس مجموعة التعاون والصداقة الفرنسية المغربية للمملكة المغربية خلال الفترة الممتدة من 13 إلى 18 أبريل 2019.

خلال زيارة العمل التي قام بها السيد رئيس مجلس المستشارين، للمملكة المتحدة، أجرى جملة من اللقاءات مع المسؤولين البريطانيين وعلى رأسهم رئيس مجلس اللوردات البريطاني، ورئيس مجموعة الصداقة والتعاون البريطانية المغربية، وكاتب الدولة في الخارجية البريطانية المكلف بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والرئيس التنفيذي لمؤسسة وستمنستر للديمقراطية، عبر فيها الجانبان المغربي والبريطاني عن اعتزازهما بأهمية الزيارة وبعمق ومتانة العلاقات الثنائية القائمة بين المملكتين، والتي بلغت ما يزيد عن ثمانية قرون من التعاون المثمر في إطار تقاسم نفس التطلعات والتحديات والسعي الدائم لتحقيق النفع المشترك، مع التذكير بأهمية الفرص التي يتيحها الموقع الجيوستراتيجي للمغرب كبوابة بين أوروبا وإفريقيا من أجل الارتقاء بمستوى العلاقات الاقتصادية بين المملكتين.

السيد عبد الحكيم بن شماش، أكد خلال هذه الزيارة على أن مجلس المستشارين يتوق إلى ارتياد كل الآفاق الممكنة للارتقاء بمستوى الشراكة بين المملكة المغربية والمملكة المتحدة، وعبر عن رغبته في إطلاق منتدى برلماني حواري بين مجلس المستشارين ومجلس اللوردات البريطاني، وبسط في هذا السياق، مجموعة من المواضيع المقترح التداول فيها بشكل مشترك في إطار هذا المنتدى من قبيل: قضايا الأمن، والهجرة، والتغيرات المناخية، ومكافحة الإرهاب والتطرف.

الزيارة كانت مناسبة كذلك أبرز فيها الجانبان مستوى الشراكة النموذجية القائمة بين مجلس المستشارين ومؤسسة وستمنستر للديمقراطية، وأكدا على أن كل الشروط مكتملة اليوم من أجل الارتقاء بهذه الشراكة إلى مستوى أعمق وأوثق.

أما زيارة السيد Christian Cambon والوفد المرافق له للمملكة المغربية، فقد جاءت في إطار تمتين العلاقات التي تجمع بين المغرب وفرنسا، وكذا تعزيز التعاون البرلماني بين المؤسستين التشريعيتين بالبلدين. كما كانت فرصة للاطلاع على المؤهلات الاقتصادية وفرص الاستثمار بالأقاليم الجنوبية للمملكة المغربية، وعلى رأسها جهة الداخلة - وادي الذهب.

وأجرى الوفد البرلماني، خلال هذه الزيارة، مباحثات مع المسؤولين المحليين والجهويين، وعلى رأسهم رئيس جهة الداخلة - وادي الذهب وعامل إقليم أوسرد تم تخصيصها لمناقشة رهانات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجهة والجهود التي

يبذلها المغرب لفائدة تعزيز الاستقرار الإقليمي في مواجهة التحديات الأمنية.

رئيس مجموعة الصداقة البرلمانية الفرنسية المغربية، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والقوات المسلحة بمجلس الشيوخ الفرنسي، نوه بهذه المناسبة، بما تم إنجازه في جهة الداخلة - وادي الذهب من مشاريع استثمارية في عدد من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، معبرا في هذا الصدد، عن سعادته بتواجد العديد من المستثمرين والمقاولات الفرنسية التي تعمل على دعم وتعزيز الدينامية الاقتصادية بالجهة.

ومن جانبه، أبرز السيد عبد الصمد قيوح، الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين المكلف بالدبلوماسية البرلمانية والعلاقات الخارجية، رئيس مجموعة الصداقة البرلمانية المغربية الفرنسية، عمق العلاقات التي تجمع بين المغرب وفرنسا، مؤكدا في هذا الصدد على أهمية الدبلوماسية البرلمانية في تعزيز علاقات التعاون الذي تجمع بين المؤسستين في كلا البلدين، وقال إن الزيارة شكلت مناسبة لإبراز الدور الذي يقوم به المغرب، إلى جانب فرنسا، من أجل استتباب الأمن وتعزيز التعاون في مجال محاربة الإرهاب والهجرة غير المنظمة والجريمة المنظمة في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء.

«مد جسور التعاون بين رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي التي يترأسها السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين، ورابطة مجالس الشيوخ في أوروبا»

شكلت مشاركة مجلس المستشارين، في شخص السيد عبد الصمد قيوح، الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين المكلف بالدبلوماسية البرلمانية والعلاقات الخارجية، في أشغال الدورة العشرون لرابطة مجالس الشيوخ في أوروبا التي انعقدت بالعاصمة باريس خلال الفترة الممتدة من 13 إلى 15 يونيو 2019، مناسبة سانحة لإرساء أسس التنسيق والعمل المشترك بين هذه الرابطة الأوروبية الهامة ورابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي التي يترأسها السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين، حيث أكد السيد قيوح على انخراط مجلس المستشارين في الجهود الرامية إلى تعزيز الحوار الأورو إفريقي سواء على المستوى الثنائي، لا سيما من خلال مجموعات التعاون والصداقة والمنتديات البرلمانية أو على المستوى متعدد الأطراف من خلال تنظيم والمشاركة في المؤتمرات والتظاهرات الجهوية والقارية، مؤكدا على القواسم المشتركة التي تجمع إفريقيا وأوروبا وعلى المكانة البارزة التي تحتلها المملكة المغربية كحلقة وصل بين القارتين تجسيدا للرؤية المتبصرة **لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده** لدعم التعاون جنوب - جنوب وتعميق الشراكة مع القارة الأوروبية في إطار منهج شامل ومندمج مبني على مبدأ التضامن.

وفي هذا الصدد، اقترح الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين المكلف بالدبلوماسية البرلمانية والعلاقات الخارجية، مواصلة الجهود من أجل تعزيز الحوار بين ممثلي المجالس العليا للبرلمانات خاصة من خلال إرساء آلية للتنسيق والتواصل بين رابطة مجالس الشيوخ في أوروبا ورابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي وبلورة برنامج عمل يضم أنشطة مشتركة تروم الانكباب على المواضيع والقضايا ذات الاهتمام المشترك كالهجرة والأمن والتنمية المستدامة والتعاون الإقتصادي والإنساني والبيئي.

وعلى مستوى التعاون البرلماني بمنطقة آسيا

فإلى جانب الدول العربية الشقيقة المتموقعة بالمنطقة الآسيوية، والتي تم التطرق إلى أبرز معالم التعاون البرلماني بشأنها في الشق المتعلق بالمستوى العربي، فقد تميزت الفترة أكتوبر 2015 - أكتوبر 2021 بزيارات متبادلة نوعية ومثمرة، يمكن حصر أبرزها في المحطات التالية:

- **اليابان:** شكلت زيارة عمل السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين، لليابان، مناسبة عبر فيها الجانبان المغربي و الياباني عن ارتياحهما القوي لمستوى العلاقات المتميزة التي تجمع بين البلدين، في إطار العلاقة الطيبة التي تربط بين قائدي البلدين، **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده وصاحب الجلالة الإمبراطور أكي هيتو**، إمبراطور اليابان، والقائمة على التقدير المتبادل والقواسم الثقافية والقيم الإنسانية المشتركة، ولتطابق وجهات النظر بين البلدين والشعبين الصديقين، في العديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك، والانخراط الفاعل في المجهودات الدولية لإرساء الأمن والاستقرار الدوليين.

السيد عبد الحكيم بن شماش، وخلال هذه الزيارة، أعرب عن رغبة المغرب في الارتقاء بالعلاقات المغربية اليابانية، إلى مستوى أمثل من خلال شراكة نموذجية متعددة الأبعاد، وذكر في هذا السياق بزيارة **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده** إلى اليابان في شهر نونبر 2005، والآفاق الواعدة التي فتحتها زيارة **جلالته** في مسار العلاقات المتميزة بين البلدين.

كما أكد رئيس مجلس المستشارين على أن الهدف من زيارته لليابان هو استكشاف آفاق جديدة لتعميق التعاون بين البلدين والاستثمار الأمثل للإمكانات المتاحة أمام التعاون الثنائي الإقتصادي، وتفعيل البعد الجهوي في الدبلوماسية البرلمانية في إطار التوصيات الصادرة عن الملتقى البرلماني للجهات الذي انعقد يوم 6 يونيو 2016 بمجلس المستشارين خصوصا وأن الوفد المغربي ضم رئيسين لجهتين تتوفران على الكثير من الموارد وفرص الاستثمار الواعدة.

وقد توجت الزيارة بالاتفاق على تفعيل مقترح رئيس مجلس المستشارين، السيد عبد الحكيم بن شماش، القاضي بإحداث «**منتدى برلماني بين مجلس المستشارين المغربي ومجلس المستشارين الياباني**»، سينظم مجلس المستشارين أول نسخة منه بالرباط.

- **زيارة العمل التي قام بها السيد Hirofumi Nakasone، رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس المستشارين الياباني، للمملكة المغربية، خلال الفترة الممتدة من 08 إلى 12 شتنبر 2019**

شكلت الزيارة التي قام بها لبلادنا رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس المستشارين الياباني، السيد Hirofumi Nakasone، مناسبة عبر فيها الجانبان المغربي والياباني عن ارتياحهما القوي لمستوى العلاقات المتميزة التي تجمع البلدين، في إطار العلاقة الطيبة التي تربط بين قائدي البلدين، **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده وصاحب الجلالة إمبراطور اليابان**، القائمة على التقدير المتبادل والقواسم الثقافية والقيم الإنسانية المشتركة، ولتطابق وجهات النظر بين البلدين والشعبين الصديقين، في العديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك، والانخراط الفاعل في المجهودات الدولية لإرساء الأمن والاستقرار الدوليين.

كما أعرب الجانبان خلال هذه الزيارة عن رغبتهما في الارتقاء بالعلاقات المغربية اليابانية، إلى مستوى أمثل من خلال شراكة نموذجية متعددة الأبعاد، مذكرين في هذا السياق بزيارة **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده** إلى اليابان في شهر نونبر 2005، والآفاق الواعدة التي فتحتها زيارة **جلالته** في مسار العلاقات المتميزة بين البلدين.

الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين المكلف بالدبلوماسية البرلمانية والعلاقات الخارجية، السيد عبد الصمد قيوح،

وخلال استقباله لرئيس لجنة الشون الخارجية بمجلس المستشارين الياباني، أكد على أهمية تبادل الزيارات بين الجانبين في استكشاف آفاق جديدة لتعميق التعاون بين البلدين والاستثمار الأمثل للإمكانات المتاحة أمام التعاون الثنائي الإقتصادي، لاسيما أن البلدين يتوفران على الكثير من المؤهلات وفرص الاستثمار الواعدة، داعيا بهذه المناسبة إلى تفعيل مقترح رئيس مجلس المستشارين، السيد حكيم بن شماش، القاضي بإحداث «**منتدى برلماني بين مجلس المستشارين المغربي ومجلس المستشارين الياباني**» بالنظر لأهمية هذه الآلية في تقوية التعاون الثنائي بين البلدين.

- **جمهورية الصين الشعبية: زيارة رئيس مجلس المستشارين، السيد عبد الحكيم بن شماش، لجمهورية الصين الشعبية بدعوة من السيد Yu Zhengsheng، رئيس اللجنة الوطنية للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني:**

وهي الزيارة التي شكلت نقلة نوعية في تاريخ العلاقات البرلمانية المغربية الصينية وأتت في سياق تعزيز علاقات الشراكة المتميزة التي تجمع بين المملكة المغربية وجمهورية الصين الشعبية، والتي توطدت أكثر بعد الزيارة التاريخية التي قام بها **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده** لجمهورية الصين الشعبية خلال شهر ماي 2016، والآفاق الواعدة التي فتحتها تلك الزيارة الميمونة لإقامة شراكة استراتيجية شاملة بين البلدين.

كما اندرجت في إطارتدعيم علاقات الصداقة والتعاون الجيدة القائمة بين مجلس المستشارين واللجنة الوطنية للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني، والبحث عن سبل تقوية العلاقات الاقتصادية للبلدين، وتعزيزدور الجهات في العمل الدبلوماسي خدمة لمصالح البلدين والشعبين الصديقين، حيث تم تثمين مقترح رئيس مجلس المستشارين، السيد عبد الحكيم بن شماش، الرامي إلى إحداث «**منتدى برلماني مغربي صيني**».

زيارة العمل التي قام بها السيد Wang Min، نائب رئيس لجنة الشؤون الخارجية باللجنة الوطنية للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني، نائب رئيس مجموعة الصداقة الصينية الإفريقية، للمملكة المغربية يومي 05 و06 شتنبر 2019

جاءت هذه الزيارة في إطار الدينامية النوعية التي يعرفها مسار العلاقات البرلمانية المغربية الصينية وفي سياق تعزيز علاقات الشراكة المتميزة التي تجمع بين المملكة المغربية وجمهورية الصين الشعبية، والتي توطدت أكثربعد الزيارة التاريخية التي قام بها **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله** وأيده لجمهورية الصين الشعبية خلال شهر ماي 2016، والآفاق الواعدة التي فتحتها تلك الزيارة الميمونة لإقامة شراكة استراتيجية شاملة بين البلدين.

كما كان الهدف من هذه الزيارة تدعيم علاقات الصداقة والتعاون الجيدة القائمة بين مجلس المستشارين واللجنة الوطنية للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني، والبحث عن سبل تقوية العلاقات الاقتصادية للبلدين، وتعزيزدور الدبلوماسية في مختلف أبعادها خدمة لمصالح البلدين والشعبين الصديقين، حيث تم التأكيد بهذه المناسبة على تفعيل مقترح رئيس مجلس المستشارين، السيد حكيم بن شماش، التي قدمه خلال الزيارة التي قام بها لجمهورية الصين الشعبية خلال الفترة الممتدة من 18 إلى 22 دجنبر 2017، والرامي لإحداث «**منتدى برلماني مغربي صيني**».

وعلى مستوى الاتحاد البرلماني الدولي:

فقد عمل مجلس المستشارين على تعزيز حضوره وتموقعه الوازن من خلال العديد من المقترحات والمبادرات النوعية، والتي تجسدت خصوصا في:

- **تنظيم الاجتماع البرلماني الدولي بمناسبة انعقاد الكوب 22 بمراكش، من أجل التداول في القضايا المرتبطة بدور البرلمانات في تفعيل مضامين «اتفاق باريس»، وكذا تفعيل «المخطط البرلماني حول التغيرات المناخية»؛**
- **تقديم رئيس مجلس المستشارين، السيد عبد الحكيم بن شماش، مقترحا، باسم البرلمان المغربي، يرمي إلى اعتماد برنامج عمل في إطار الإستراتيجية الجديدة للاتحاد البرلماني الدولي لـ 2017 تحت عنوان: «وضع العدالة الاجتماعية في قلب التنمية المستدامة»، حيث تم إدراج إعلان الرباط للعدالة الاجتماعية ضمن الوثائق المرجعية للاتحاد البرلماني الدولي برسم الفترة الممتدة من سنة 2017 إلى منتهى سنة 2021؛**
- **اعتماد بند طارئ مقدم من طرف مجلس المستشارين حول إنهاء الأزمة الإنسانية الخطيرة، الاضطهاد، والهجمات العنيفة على الروهينيغيا، باعتبارها تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وضمان عودتهم غير المشروطة والآمنة إلى وطنهم في ميانمار؛**
- **مواكبة برلمانية للمؤتمر الدولي للهجرة الذي نظمته بلادنا بمدينة مراكش يومي 10 و11 دجنبر 2018 من أجل إقرار الميثاق العالمي من أجل هجرات آمنة، منظمة ومنتظمة من خلال تنظيم البرلمان المغربي للمؤتمر البرلماني الدولي حول الهجرة بتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي يومي 05 و06 دجنبر 2018.**

نظم البرلمان المغربي المؤتمر البرلماني الدولي حول الهجرة بتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي يومي 05 و06 دجنبر 2018 بمناسبة المؤتمر الدولي للهجرة الذي نظمته المملكة المغربية بمراكش يومي 10 و11 دجنبر 2018 من أجل إقرار الميثاق العالمي من أجل هجرات آمنة، منظمة ومنتظمة، وهي المبادرة التي جاءت في إطار المواكبة البرلمانية لسياسة المملكة المغربية في مجال الهجرة واللجوء التي أطلقها **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، والتي تندرج ضمن الإطار الأوسع لجهود المجتمع الدولي الرامية إلى إرساء حكامة عالمية في هذا المجال.

كما جاء تنظيم هذه التظاهرة في سياق اعتبار مجلس المستشارين لسنة 2018 سنة الهجرة بامتياز تجسدت من خلال سلسلة الندوات التي نظمها حول الموضوع استرشادا بالمبادرات والإجراءات الرئيسية للمملكة المغربية في الاتحاد الإفريقي على اعتبار:

- موافقة **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده** على اختياره **«رائدا للاتحاد الإفريقي في موضوع الهجرة»** خلال القمة ال 28 للاتحاد الإفريقي؛
- تقديم **جلالته «الأجندة الإفريقية حول الهجرة»** التي تسعى إلى تغيير النموذج السائد للهجرة وتحديد مفهوم جديد ينبني على مقاربة استشرافية وإيجابية تجعل قضية الهجرة رافعة للتنمية المشتركة وركيزة للتعاون جنوب-جنوب وعاملا للتضامن؛
- اقتراح **جلالته**، في إطار هذه الأجندة، إنشاء **مرصد إفريقي للهجرة ومنصب المبعوث الخاص للاتحاد الإفريقي المكلف بالهجرة** من أجل تنسيق سياسات الاتحاد في هذا المجال؛
- مصادقة مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي في مايو 2018 على اقتراح **جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده** بإنشاء مرصد إفريقي للهجرة؛

- مصادقة القمة ال 31 للاتحاد الإفريقي، التي عقدت في نواكشوط في الفترة الممتدة من 25 يونيو إلى 02 يوليوز 2018، على إنشاء المرصد المذكور في المغرب.

زيارة عمل السيدة Gabriela Cuevas، رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي للمملكة المغربية يومي 06 و07 دجنبر 2018

خلال اللقاء الذي أجراه السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين، مع السيدة Gabriela Cuevas، رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي، بمناسبة الزيارة التي قامت بها هذه الأخيرة للمملكة المغربية يومي 05 و06 دجنبر 2018، وعلى هامش مشاركتها في المؤتمر البرلماني الدولي حول الهجرة الذي نظمه البرلمان المغربي بشراكة مع الاتحاد البرلماني الدولي، عبر رئيس المجلس عن اعتزازه وإشادته بمستوى علاقات التعاون القائمة بين البرلمان المغربي وضمنه مجلس المستشارين والاتحاد البرلماني الدولي، والتي عرفت في السنوات الأخيرة دينامية نوعية ومتميزة مكنت من استعراض جملة من القضايا التي تستأثر باهتمام برلماني العالم ولاسيما منها القضايا المرتبطة بالجيل الجديد من الأجندات الدولية المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة 2030 والتغيرات المناخية، والعدالة الاجتماعية، والهجرة.

وجدد السيد عبد الحكيم بن شماش التزام ودعم مجلس المستشارين لجهود الاتحاد البرلماني الدولي كمنظمة عريقة ووازنة على المستوى الدولي، لمجابهة التحديات العابرة للقارات، خصوصا تلك التي تواجهها دول الجنوب، للمساهمة في بناء نظام دولي جديد أقل عنفا وأكثر عدلا، في إطار منظومة عادلة ومتوازنة، مبرزا في هذا السياق أن النموذج المغربي في مجال محاربة العنف والتطرف، وسياسته الرائدة في مجال تدبير الهجرة، هما تجربتان جديرتان، ليتقاسمها البرلمانيون المغاربة مع شركائهم داخل الاتحاد البرلماني الدولي.

من جهتها، عبرت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي عن اعتزازها بزيارتها للمملكة المغربية وللمشاركة في هذه التظاهرة البرلمانية الدولية الهامة، والتي تعد لبنة أخرى في مسار الأنشطة والمبادرات النوعية التي يقوم بها البرلمان المغربي وضمنه مجلس المستشارين بشراكة وتنسيق مع الاتحاد البرلماني الدولي، وأشادت بنشاط وحيوية البرلمانيين المغاربة ومشاركتهم الفاعلة داخل الاتحاد البرلماني الدولي خصوصا ضمن المجموعتين الإفريقية والعربية، مؤكدة أن المسار الديمقراطي وجو الاستقرار بالمغرب رغم تواجده في ظل جوار ومحيط معقد، ينبني على مؤسسات قوية وضمنها البرلمان المغربي الذي طالما ساهم بمبادرات نوعية في مجابهة التحديات الجديدة سواء على المستويين الإقليمي أو الدولي، خصوصا المرتبطة منها بالعنف والإرهاب، والهجرة، والتغيرات المناخية، والأمن الغذائي والطاقي.

- **مشاركة السيدة Gabriela Cuevas، رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي في الندوة الدولية حول الأمن الغذائي** والتي نظمها مجلس المستشارين ورابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي بشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) خلال الفترة الممتدة من 30 إلى فاتح نونبر 2019.

جدير بالذكر أن السيدة رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي قد حضرت مراسيم توقيع الإعلان التأسيسي للمنتدى البرلماني « أفرولاك»، والذي جرى بمناسبة اختتام اشغال الندوة بمشاركة رؤساء كل الاتحادات البرلمانية الجهوية والإقليمية بالمنطقتين الإفريقية والأمريكو-لاتينية إلى جانب السيد الحبيب المالكي، رئيس مجلس النواب، والسيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين.

وخلال فترة الحجر الصحي الذي فرضته جائحة كورونا، فقد واصل مجلس المستشارين عمله في إطار خارطة طريق تمت بلورتها من طرف مكتب المجلس لتدبير العمل الدبلوماسي في سياق حالة الطوارئ الصحية المرتبطة بفيروس كورونا

المستجد ومخطط وفترة رفع الحجر الصحي والخروج منها، بالإضافة إلى رقمنة العمل الدبلوماسي لمجلس المستشارين عبر اتخاذ تدابير مكملة للإجراءات القائمة، وتطوير وسائل العمل عن بعد ووضع الإطار التقني المناسب للأنشطة الدبلوماسية، والذي أمن مشاركة أعضاء الشعب الوطنية الدائمة للمجلس لدى الاتحادات البرلمانية الجهوية والقارية والدولية في الاجتماعات والمؤتمرات التي عقدتها هذه الأخيرة بتقنية التناظر المرئي.

كما عملت مكونات مجلس المستشارين على مواصلة حشد الدعم لقضية وحدتنا الترابية، وتحقيق التضامن الإفريقي ودعم مبادرة **جلالة الملك محمد السادس نصرة الله وأيده** من أجل خطة إفريقية موحدة وتضامنية لدعم الدول الإفريقية في مكافحة فيروس كورونا المستجد، والتعاون جنوب - جنوب، والانخراط في الجهود العالمية الرامية للتصدي لوباء فيروس كورونا المستجد، وذلك عبر تطوير التعاون وتبادل التجارب والممارسات الفضلى مع برلمانات دول العالم في مجال التعاطي مع فيروس كورونا ومعالجة انعكاسات الوباء على المستويات الاقتصادية والتنموية والاجتماعية.

وقد سجل مجلس المستشارين بكل اعتزاز مواقف الإشادة والتنويه التي أصدرتها الاتحادات الجهوية والقارية والدولية حول الإستراتيجية المتفردة التي اعتمدتها المملكة المغربية في مواجهة فيروس كورونا المستجد والتي أجمعت كلها على التنويه بالنموذج المغربي وبإجراءاته الاستباقية من أجل محاصرة الوباء، وبدعمها لمبادرة **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، من أجل خطة إفريقية موحدة وتضامنية لدعم الدول الإفريقية في مكافحة فيروس كورونا المستجد، وكذا مجموع المبادرات والمساهمات المادية والتشريعية التي قام بها البرلمان المغربي ضمن الجهود الوطنية لمواجهة الوباء وتدبير تداعياته، ويتعلق الأمر بمواقف كل من **الاتحاد البرلماني الدولي، والبرلمان الإفريقي، وبرلمان أمريكا اللاتينية والكرايبب، وبرلمان أمريكا الوسطى، والبرلمان الأنديني، ومنتدى رئيسات ورؤساء المجالس التشريعية بأمريكا الوسطى والكرايبب.**

كما واصل مجلس المستشارين تعزيز المكتسبات وتحقيق التعبئة الشاملة لكل مكوناته وتجندها وراء **القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، من أجل مواجهة كل المناورات اليائسة لأعداء الوحدة الترابية للمملكة المغربية، وخصوصا على إثر التطورات التي عاشها المعبر الحدودي للكركرات الذي يربطنا بالجمهورية الإسلامية الموريتانية الشقيقة ومن خلالها مع العمق الإفريقي لبلادنا، حيث عمل مجلس المستشارين على التواصل مع كافة المنظمات والاتحادات البرلمانية الجهوية والإقليمية والدولية ومراسلتها من أجل إحاطتها بحقيقة الوضع وبصوابية وحكمة وسلمية التدخل المغربي بالمنطقة وتجديد الترافع حول عدالة قضيتنا الوطنية ومواصلة حشد الدعم للمبادرة المقدامة للحكم الذاتي بالأقاليم الجنوبية تحت السيادة الوطنية والترابية للمملكة المغربية، كسقف واقعي وحل سلمي واحد ووحيد لهذا النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية.

وقد ساهم هذا العمل الدبلوماسي الوطني لمختلف مكونات المجلس في استصدار مواقف التضامن والتأييد التي من العديد من البرلمانات الوطنية والاتحادات الجهوية والإقليمية، والتي أجمعت على رفضها للمس بوحدة المغرب واستقراره، ودعمها لعملياته السلمية الهادفة إلى إرساء حرية التنقل المدني والتجاري واستتباب الأمن والاستقرار بالحدود المغربية الموريتانية وبالمنطقة ككل، ونذكر منها على سبيل المثال مواقف كل من: البرلمان العربي، الاتحاد البرلماني العربي، برلمان أمريكا الوسطى، برلمان أمريكا اللاتينية والكرايبب، منتدى رئيسات ورؤساء المجالس التشريعية بأمريكا الوسطى والكرايبب، مجلس الشيوخ الشيلي، الجمعية الوطنية لجمهورية للإكوادور، البرلمان البيروفي،كونغرس غواتيمالا، برلمان البراغواي، الجمعية الوطنية لساوتومي وبرينسيبي، مجموعة الصداقة الفرنسية المغربية، مجموعة الصداقة البولندية المغربية وأعضاء عن البرلمان الأوروبي.

كما عرفت هذه الفترة كذلك تجندا كبيرا لمجلس المستشارين، ضمن المنظومة الوطنية الدبلوماسية، من أجل التصدي لأعداء الوحدة الترابية للمملكة المغربية، وذلك على إثر سعي بعض الأطراف وخصوصا البرلمانية الإسبانية منها، إلى ما يمكن توصيفه بالهروب إلى الأمام وإقحام البرلمان الأوروبي في الأزمة الثنائية التي تسببت فيها إسبانيا مع المملكة المغربية، وبعدما عمد جزء من أعضاء البرلمان الأوروبي إلى إصدار بلاغ فيما أسماه بموضوع القاصرين غير المصحوبين والهجرة، الذي صوت

عليه هذا الأخير يوم الخميس 10 يونيو 2021. وقد أصدر مجلس المستشارين من خلال كل أطيافه السياسية ومكوناته الترابية والمقاولاتية والمهنية والنقابية، بلاغا عبر فيه عن استغرابه الكبير لهذا القرار المنافي لروح وفلسفة الشراكة الوثيقة التي تجمع بين المغرب والاتحاد الأوروبي وسجل رفضه القاطع للمحاولات اليائسة لبعض الأطراف المعادية العبث بمكتسبات هذه الشراكة وتعريض مستقبلها للتشويش. وعبر، من منطلق انتصاره لروح الشراكة ولفضائل الاحترام المتبادل ولقيمة الحوار السياسي الصريح، عن رفضه إقحام البرلمان الأوروبي في أزمة ثنائية تتحمل فيها الجارة إسبانيا المسؤولية الثابتة بسبب موقفها تجاه قضية الوحدة الترابية للمملكة المغربية، وذلك من خلال استغلال مسألة الهجرة واستعمال هذه المأساة الإنسانية في المزايدة السياسية، وبنفس القوة رفض المجلس بشدة المغالطات الواردة في القرار بشأن سبتة المحتلة ونبه في هذا الصدد إلى مخاطر القفز على أحكام التاريخ والجغرافيا. كما عبر عن أسفه لمحاولة إنكار بعض البرلمانيين الأوروبيين للمكتسبات المشتركة التي سجلتها العلاقة بين المغرب والاتحاد الأوروبي، وللتناقض مع المواقف التي اتخذها كبار المسؤولين الأوروبيين والمؤسسات الأخرى، والتي تنسجم مع مواقفهم الراسخة في اعتبار المغرب شريكا رئيسيا وحليفا استراتيجيا بشأن العديد من القضايا المركزية وضمنها المرتبطة بإشكالات الهجرة. وشدد المجلس في ذات البلاغ على قناعته بأن قوة هذه الشراكة تستند إلى مبادئ وقيم مشتركة، وعلى رأسها الاحترام والثقة المتبادلة، والتضامن، مع مراعاة مصالح كل طرف من الأطراف، والإدارة المشتركة للقضايا الرئيسية. كما أكد على أن هذه المبادئ الأساسية لا تزال قائمة وبالغة الأهمية للسعي إلى تحقيق هذه الشراكة.كما ثمن المجلس بهذه المناسبة، تجديد تأكيد **جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، في الفاتح من يونيو 2021، **على تعليماته السامية** من أجل التسوية النهائية لقضية القاصرين المغاربة غير المرفوقين الموجودين في وضعية غير نظامية في بعض الدول الأوروبية، كتعبير عن التزام واضح وثابت للمملكة المغربية. وعبر المجلس عن تنويهه واعتزازه بالتضامن الذي عبرت عنه البرلمانات الوطنية والاتحادات البرلمانية العربية والإفريقية وكذا أمريكا اللاتينية مع المملكة المغربية.

خامسا: الانفتاح على المحيط الخارجي
وتنشيط الحوار العمومي
والنقاش المجتمعي التعددي
- المعالم البارزة -

خامسا: الانفتاح على المحيط الخارجي وتنشيط الحوار العمومي والنقاش المجتمعي التعددي

- المعالم البارزة -

لم يدخر مجلس المستشارين جهدا في استثمار كل الفرص المتاحة لإطلاق مسار نقاش عمومي تعددي وتشاركي بشأن عدد من المواضيع والقضايا ذات الصلة بطبيعة وخصوصية هذه المؤسسة، باعتبارها غرفة برلمانية تتميز بتعدد التخصصات والتمثيليات الترابية والمهنية والنقابية، وتتوفر على جميع مقومات الأداء الناجع لدورها كغرفة تترجم بدقة تطلعات المجالات الترابية والفاعلين المهنيين والنقابيين والمدنيين. وهو ما يجعل منها «الفضاء الطبيعي» للنقاش العمومي البناء،ولتلاقح الأفكار والآراء إغناء لتجربتنا الديمقراطية. كما جاء في الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية التاسعة بمقر البرلمان، حيث أكد جلالة الملك،حفظه الله وأيده، أن الدستور قد أعطى:«لمجلس المستشارين مكانة خاصة في البناء المؤسسي الوطني، في إطار من التكامل والتوازن مع مجلس النواب. فهو يتميز بتركيبة متنوعة ومتعددة التخصصات، حيث يضم مجموعة من الخبرات والكفاءات، المحلية والمهنية والاقتصادية والاجتماعية. لذا، يجب أن يشكل فضاء للنقاش البناء، وللخبرة والرزانة والموضوعية، بعيدا عن أي اعتبارات سياسية.»

وانسجاما مع هذه الرؤية المتقاسمة التي تبلورت في شكل استراتيجية عمل مجلس المستشارين والتي يتم تحيينها كلما اقتضى السياق ذلك، وضعت من بين أهدافها «جعل المجلس فضاء للحوار العمومي والنقاش المجتمعي التعددي»من بين أهدافها، وذلك وعياً بأهمية الانفتاح على انشغالات واهتمامات المواطنين والمواطنات (البرلمان الذي يدير ظهره للمجتمع وقضاياه هو برلمان غير جدير بهذا الاسم).

لذلك عملت مختلف مكونات المجلس رئاسة وفرق ومجموعات برلمانية، على إطلاق مجموعة متكاملة ومترابطة من الأوراش والمبادرات في شكل منتديات وملتقيات وندوات فكرية ولقاءات وأيام دراسية،لاسيما بخصوص الموضوعات الرئيسية لإعمال مقتضيات الدستور ذات الصلة بطبيعة تركيبته وكذا بمهامه واختصاصاته. وذلك قصد التشاور وتبادل وجهات النظر وإثراء الفكر بخصوص العديد من الأوراش الاستراتيجية الكبرى المترابطة والمتكاملة والمتقاطعة فيما بينها.

وتندرج هذه المقاربة ضمن مساعي المجلس الرامية إلى التفاعل مع نبض المجتمع، وتهدف من بين ما تهدف إليه نقل الانشغالات والمطالب الاجتماعية من الشارع إلى الفضاء المؤسساتي.

وفي هذا الإطار، وبهدف تنشيط الحوار العمومي حول القضايا الإستراتيجية نظم المجلس ما يلي:

- **الندوة الدولية حول التشريع الانتخابي:** والتي تم تنظيمها بشراكة مع كل من المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية والجمعية المغربية للقانون الدستوري، يومي 19 و20 يناير 2016.

- **المنتدى البرلماني للعدالة الاجتماعية:** تفاعلا مع المرجعية الأممية التي كرست يوم 20 فبراير يوما عالميا للعدالة الاجتماعية، عمل المجلس على إرساء تقليد سنوي للاحتفاء بهذا الموعد الأممي من خلال تنظيم منتدى سنوي برلماني دولي للعدالة الاجتماعية،تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة، بغية تكريسه كثقافة في النسيج المؤسساتي الدستوري. وتحدو المجلس في ذلك الرغبة في أن تكون له مساهمة إيجابية في مسار بناء النموذج المغربي للعدالة الاجتماعية، تفعيلا للأدوار المنوطة بالبرلمانات الوطنية في مجال العدالة الاجتماعية كما أقرها الاتحاد البرلماني الدولي في العديد من قراراته.

ويكاد يكون مجلس المستشارين تجربة متفردة على صعيد برلمانات العالم، إذ ليس هناك برلمان يخلد بشكل سنوي هذه المناسبة الأممية بمنطق احتضان نقاش عمومي تعددي حول موضوع العدالة الاجتماعية، لارتباطها الوثيق بالولوج إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. علما بأن دستور بلادنا يتضمن مبادئ والتزامات إيجابية «Obligations positives» وكذا أهداف ذات قيمة دستورية تندرج جميعها في مسعى تحقيق العدالة الاجتماعية، بدءا من تصدير

الدستور إلى القواعد الأفقية الضامنة للعدالة الاجتماعية وكذا الآليات ذات الطبيعة المعيارية التي تساعد على برمجة وإعداد السياسات العمومية. وينبغي التذكير هنا بالطبيعة المعيارية الواضحة، للالتزامات الدستورية الإيجابية المتعلقة بحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لفئات عمرية ومجتمعية، تحقيقا للطابع الإدماجي للعدالة الاجتماعية، مما يجعل من الإطار الدستوري الوطني متلاءم تمام التلاؤم مع التزامات المغرب الاتفاقية ومتطلباتها المتعلقة بالعدالة الاجتماعية.

- **الملتقى البرلماني للجهات:** تفعيلا لدوره المركزي بما هو امتداد مؤسساتي للجهات، مجاليا، مهنيا، اجتماعيا، واقتصاديا، وبما هو حاضنة أساسية للأسئلة المستجدة في الساحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتنزيلا للرؤية التي ترمي إلى جعله «صوت الجهات بامتياز»، وإعطاءه خاصية متفردة تنسجم مع الاختصاصات والأدوار الجديدة التي منحها له دستور 2011. وذلك في إطار:

- تفعيل التوجيهات الملكية السامية لجلالة الملك محمد السادس، أيده الله ونصره، الواردة في خطبه ذات الصلة بالجهوية، والتي تشكل مرجعية تاريخية وفلسفية، تنير لنا طريق تنزيل الجهوية المتقدمة، كالتزام سيادي لدولة موحدة، تبتغي إصلاحا عميقا لهياكلها؛

- العمل بالمقتضيات الدستورية ذات الصلة بالجهات والجماعات الترابية، وكذا مقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالجهات وتلك المرتبطة بالجماعات الترابية الأخرى.

- التأكيد على أن الجهوية المتقدمة التي نبتغيها، يجب أن تكون قاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذا الاصلاحات الديمقراطية. وفي إطار سيادة الدولة ووحدة ترابها الوطني. وكذا وحدتها السياسية والتشريعية والقضائية، وممارسة الدولة لاختصاصاتها المحددة بالدستور والقوانين كما هو الحال في كل الدول الموحدة.

وإيمانا بالأهمية القصوى التي يوليها جلالة الملك، نصره الله، لهذا الورش الإصلاحي الكبير الذي يتوخى إعادة صياغة بنية الدولة ونسق هياكلها بإضفاء المزيد من الديموقراطية على تدبير الشأن العام، وضمان تقاطع السياسات الوطنية والقطاعية والترابية؛ جعل المجلس من موضوع الجهوية المتقدمة ثاني الأوراش ذات الأولوية القصوى التي أطلقها المجلس ووضعها في موقع الصدارة في أجندة عمله وأنشطته، باعتبارها مشروعا إصلاحيا «دولتيا» كبيرا، وإطارا مؤسساتيا يقدم أجوبة على عدد من الأسئلة والاشكالات المرتبطة بالعدالة الاجتماعية في مختلف تمظهراتها، نظرا للأهمية الفائقة لمبادئ التنظيم الجهوي في تحقيق العدالة الاجتماعية خاصة مبدأي التعاون والتضامن المنصوص عليهما في الفصل 136 من الدستور.

وفي هذا الإطار، تم توطيد أسس الملتقى البرلماني للجهات الذي يعد بمثابة إطار مؤسساتي للتنسيق، بين مختلف الفاعلين، من أجل تفعيل هذا الورش الدولاتي الهام. ونتطلع من خلاله إلى جعل المجلس رافعة مؤسساتية للجهوية المتقدمة ومجلسا حاضنا للتنسيق المؤسساتي وللتفكير الجماعي في سبل ومقومات نجاح هذا الورش الإصلاحي المهيكل، من خلال الاشتغال على فكرة «برلمان الجهات» بمنطق ملتقيات سنوية لتمكين المجلس من بناء تجربة متفردة على الصعيد العالمي إذ لا توجد، في حدود علمنا، تجربة مماثلة.

- **اليوم الدراسي حول مفهوم خطاب الكراهية بالمغرب:** بتعاون مع مجلس المستشارين نظمت «اللجنة الوطنية لا لخطاب الكراهية بالمغرب»يوم الجمعة 3 يونيو 2016، يوما دراسيا حول مفهوم خطاب الكراهية بالمغرب، وذلك بمشاركة كل من مجلسي النواب والمستشارين ووزارة الشباب والرياضة والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان والمجلس الوطني لحقوق الإنسان والرابطة المحمدية للعلماء والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري بالمغرب ومجلس أوربا، ومنظمة اليونيسكو، وثلة من الأكاديميين والأساتذة الباحثين ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية.

- **دور البرلمانات في آليات حقوق الإنسان :** الآليات الاتفاقية الاستعراض الدوري الشامل»: بتعاون مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، نظمت المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان دورة تكوينية يومي الجمعة 20 والسبت 21 مايو 2016 بمراكش لفائدة مستشارين وموظفين بمجلس المستشارين حول «دور البرلمانات في آليات حقوق الإنسان.. الآليات الاتفاقية الاستعراض الدوري الشامل».

- **اللقاء الدراسي حول «آليات التعاون بين البرلمان والمجتمع المدني»:** نظّم مجلس المستشارين، بشراكة وتعاون مع المركز الدولي لقوانين منظمات المجتمع المدني بالمغرب(ICNL) يوم الخميس 16 يونيو 2016، لقاء دراسيا حول «آليات التعاون بين البرلمان والمجتمع المدني» بحضور برلمانيين وفاعلين جمعويين وخبراء وباحثين وإعلاميين.

- **الندوة الدولية في موضوع «مغاربة العالم والجهوية الموسعة»:** نظم مجلس المستشارين بشراكة مع مجلس الجالية المغربية بالخارج ندوة دولية في موضوع «مغاربة العالم والجهوية الموسعة» يومي 27 و28 يوليوز 2016 بمقر المجلس.

- **ورش مراجعة النظامين الداخليين لمجلسي البرلمان:** تم إطلاق ورش مراجعة النظامين الداخليين لمجلسي البرلمان في يوم دراسي نظمه البرلمان بمجلسيه يوم الأربعاء 13 يناير 2016 وتميز هذا اللقاء بمناقشة مجموعة من القضايا التي تهم العمل البرلماني، وذلك في أفق تحقيق النجاعة البرلمانية المنشودة وتجسيد فعلي لمبدأ غرفتين لبرلمان واحد. واستهدف هذا اليوم الدراسي ملامسة مجموعة من القضايا التي تهم الأداء البرلماني والاجابة على جملة من التساؤلات وتقديم توضيحات بشأن عدد من القضايا والمواضيع التي تهم العمل البرلماني، في إطار ورشات تتعلق بتدقيق المساطر في المجال التشريعي والرقابة البرلمانية وتقييم السياسات العمومية وعلاقة البرلمان مع محيطه إلى جانب مدونة السلوك. وجاء تنظيم هذا اليوم الدراسي في سياق استعداد مجلسي البرلمان لتعديل نظاميهما الداخليين بعد أربع سنوات على المراجعة الدستورية التي عرفها المغرب في 2011 وما تحقق فيها من تراكمات هامة ونوعية لامست مختلف جوانب العمل البرلماني وإشكاليات متنوعة نجمت عن إعمال المساطر المعتمدة طبقا للدستور الجديد والمصادقة على قوانين تنظيمية جديدة وانتهاء بالطابع الانتقالي الذي كان يطبع مجلس المستشارين منذ المصادقة على دستور 2011.

- **اليوم الدراسي حول موضوع» معاشات البرلمانيين وسناريوهات الإصلاح»:** نظم مجلس المستشارين يوما دراسيا حول موضوع» معاشات البرلمانيين وسناريوهات الإصلاح» وذلك يوم الخميس 14 يناير 2016.

- **الندوة البرلمانية حول موضوع «ملاءمة التشريعات الوطنية مع مضامين اتفاق باريس حول التغيرات المناخية»:** المنظمة بشراكة مع «مؤسسة وستمنستر للديمقراطية» و«معهد غرانثام للأبحاث حول المناخ والبيئة، والتي تمثل أولى الخطوات الرسمية في مسار أجرأة خطة العمل البرلمانية حول التغيرات المناخية، وبالخصوص ما يهم على التوالي: ملاءمة التشريع الوطني مع أهداف «اتفاق باريس» في مجالات التقليص والتكيف، وتقوية إطار مراقبة العمل الحكومي في مجال إعمال الالتزامات الناتجة عن اتفاق باريس و تحسين التناسق والتكامل بين الإطار التشريعي الوطني في مجال مكافحة آثار التغيرات المناخية وباقي الأهداف الاجتماعية كتخفيض نسب الفقرة والحد من مخاطر الكوارث وتحسين الولوج للطاقة والمساواة بين الجنسين وحماية الأنظمة الإيكولوجية.

- **دور مجلس المستشارين في حماية وتعزيز حقوق الإنسان:** نظم مجلس المستشارين يوم الجمعة 16 دجنبر 2016، بمقر المجلس وبشراكة مع مؤسسة وستمنستر للديمقراطية ندوة برلمانية حول دور مجلس المستشارين في حماية و تعزيز حقوق الإنسان. وتندرج هذه الندوة، في إطار المبادرات الرامية إلى تقوية ومساندة مجلس المستشارين في حماية وتعزيز حقوق الإنسان على المستويين الوطني والدولي، وجاءت تزامنا مع احتفال المنتظم الدولي باليوم العالمي لحقوق الإنسان، وتكريسا لأهمية الدور الذي تلعبه البرلمانات في حماية و إرساء هذه الحقوق وتنفيذ التزامات الدولة.

- **المنتدى البرلماني الدولي الثاني للعدالة الاجتماعية:** تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله نظم مجلس المستشارين يوم الاثنين 20 فبراير 2017 المنتدى البرلماني الدولي الثاني للعدالة الاجتماعية في موضوع:

«مأسسة الحوار الاجتماعي: مدخل أساسي للتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية».

- **ملائمة التشريعات الوطنية مع مضامين اتفاق باريس حول التغيرات المناخية:** نظم مجلس المستشارين، بشراكة مع «مؤسسة وستمنستر للديمقراطية» و«معهد غرانثهام للأبحاث حول المناخ والبيئة»، ندوة برلمانية حول موضوع: «ملائمة التشريعات الوطنية مع مضامين اتفاق باريس حول التغيرات المناخية»، وذلك يوم الخميس 26 يناير 2017 بمقر المجلس.

- **أدوار البرلمان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030:** نظم مجلس المستشارين، بدعم من مؤسسة «وستمنستر» للديمقراطية وبمشاركة المندوبية السامية للتخطيط وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، يوما دراسيا حول أدوار البرلمان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030. وذلك من أجل استشراف مسالك تفكير وتقديم عناصر إجابة عن جملة من الإشكاليات والأسئلة، التي تعتبر ضرورية لتملك أهداف التنمية المستدامة واستشراف الآليات والميكانيزمات الكفيلة بتمكين البرلمان من النهوض بالرؤية الشاملة لأهدافها.

- **تحديات وآفاق الديمقراطية بالمغرب:** تخليدا لليوم العالمي للديمقراطية، وتنفيذا لإستراتيجية عمل مجلس المستشارين للفترة الممتدة من 2016 إلى 2018، نظم المجلس يوما دراسيا حول موضوع «تحديات وآفاق الديمقراطية بالمغرب»، يوم 28 شتنبر 2017، وذلك بمشاركة خبراء وفاعلين مدنيين مغاربة وأجانب وممثلين عن المؤسسات الوطنية ذات الارتباط. ويأتي تنظيم هذا اليوم الدراسي، تفاعلا مع الإعلان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 2007، واحتفالا بذكرى اعتماد الاتحاد البرلماني الدولي سنة 1997 لهذا الإعلان الداعي إلى استلهام مضمون ومحتوى الإعلان العالمي بشأن الديمقراطية.

- **الديمقراطية التشاركية وإنضاج شروط التواصل البرلماني المدني:**

في إطار تنفيذ إستراتيجية عمل مجلس المستشارين وبالأخص الهدفين ذوي العلاقة بآليات التعاون بين البرلمان والمجتمع المدني، وبغية الوصول إلى تعديل وملائمة النظام الداخلي للمجلس مع مقتضيات دستور المغرب ومع القوانين التنظيمية ومع الممارسات الفضلى، تم تنظيم مجموعة من اللقاءات العلمية والتواصلية بتعاون مع المركز الدولي لقوانين منظمات المجتمع المدني. وتمحورت هذه اللقاءات حول دراسة وتحليل المقتضيات الدستورية والقانونية والتنظيمية المتعلقة بالمشاركة المواطنة في مسار القرارات والسياسات العمومية؛ وخصوصا ما يتعلق منها بالعلاقة بين البرلمان ومنظمات المجتمع المدني، والتي تندرج في مسار مأسسة وتعزيز الديمقراطية التشاركية كأحد الدعامات الأساسية لبناء دولة القانون إلى جانب الديمقراطية التمثيلية.

وقد تم تنظيم أربعة لقاءات احتضنها مجلس المستشارين، وتمحورت حول المواضيع التالية:

- آليات التعاون بين البرلمان والمجتمع المدني؛
- تمكين الآليات القانونية والتنظيمية لعلاقات مجلس المستشارين مع المجتمع المدني و الديمقراطية التشاركية؛
- تفعيل وتدبير حق تقديم العرائض والملتمسات: الآليات التنظيمية والإدارية لمجلس المستشارين وأدوار المجتمع المدني؛
- الكفاءات والهياكل والوظائف الإدارية لتدبير مجلس المستشارين لعلاقاته مع المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية.

وبناء على مجريات هذه اللقاءات التواصلية والعلمية تم التوصل لمجموعة كبيرة من الخلاصات؛ منها ما يتعلق بتفعيل المشاركة المواطنة في العمل البرلماني عن طريق ملتمسات التشريع والعرائض الموجهة للسلطات العمومية، ومنها الكثير من الخلاصات العامة التي من شأنها تعزيز التواصل البرلماني المدني، وتطوير بنيات مجلس المستشارين للتكيف مع متطلبات إعمال آليات الديمقراطية التشاركية.

- **الرهانات الإستراتيجية والتحديات الأساسية لخلق وتطوير نظام دعم البرلمانيين:** بشراكة مع برنامج سيجما لدعم تحسين المؤسسات العمومية ونظم التدبير (مبادرة مشتركة بين الاتحاد الأوربي وبين منظمة التعاون الاقتصادي)، نظم

مجلس المستشارين ندوة لاستعراض أفضل الممارسات والتجارب المرتبطة بآليات دعم العمل البرلماني، وذلك يوم الأربعاء 03 ماي 2017.

- **المؤتمر الإقليمي لدول شمال أفريقيا والشرق الأوسط حول «حقوق الإنسان والأعمال التجارية»:** احتضن مجلس المستشارين، يومي 14 و15 دجنبر 2017 بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان وبشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان والاتحاد العام لمقاولات المغرب ومؤسسة وستمنستر للديموقراطية، المؤتمر الإقليمي لدول شمال أفريقيا والشرق الأوسط حول «حقوق الإنسان والأعمال التجارية»، وذلك في إطار الرؤية الاستباقية للمجلس بخصوص المواضيع ذات الصلة بالتحديات الجديدة والمعقدة لحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك التحديات المرتبطة بدور الشركات عبر الوطنية ومؤسسات الأعمال التجارية الأخرى وما ينشأ عنها من احتمال إضرارها بحقوق الإنسان وبحياة الأفراد عن طريق ممارساتها وعملياتها التجارية الأساسية، بما في ذلك الممارسات المتبعة في مجال التوظيف، والسياسات البيئية، والعلاقات مع الموردين والمستهلكين، والتفاعلات مع الحكومات، وما إلى ذلك من الأنشطة. وكان الهدف من هذا المؤتمر هو التعريف بالقواعد المتعلقة بحقوق الإنسان والأعمال التجارية،من جهة، وتكملة ودعم الجهود الرامية إلى تشجيع الشركات عبر الوطنية ومؤسسات الأعمال التجارية الأخرى على حماية حقوق الإنسان والعمل على احترامها على نطاق عام وواسع، من جهة ثانية.

- **اليوم الدراسي حول «السياسة المغربية في ميدان الهجرة واللجوء،فرص وتحديات»:** نظم مجلس المستشارين، بتاريخ 12 يوليوز 2018، بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وبدعم من مؤسسة كونراد أديناور ومؤسسة وستمنستر للديموقراطية، وبتعاون مع الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوربا، يوما دراسيا حول «السياسة المغربية في ميدان الهجرة واللجوء، فرص وتحديات»، وذلك بمناسبة مصادقة الجمعية 137 للاتحاد البرلماني الدولي على مقترح موضوع للدراسة مقدم من قبل المغرب بعنوان: «تدعيم التعاون البرلماني وتعزيز الحكامة في مجال الهجرة في أفق المصادقة على ميثاق عالمي من أجل هجرات آمنة ومنظمة ومنتظمة».

- نظم مجلس المستشارين، بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وبدعم من مؤسسة وستمنستر للديمقراطية، بمناسبة الذكرى 60 لصدور ظهائر الحريات العامة في 15 نونبر 1958، كما وقع تغييرها وتتميمها، يوما دراسيا حول **حرية الجمعيات والتجمعات**، ويأتي هذا اليوم الدراسي، الذي تزامن مع تخليد المجتمع الدولي للذكرى الـ 70 لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لإغناء النقاش حول ممارسة حرية الجمعيات والتجمعات على أرض الواقع وما تواجهه من تحديات، على ضوء المقتضيات الدستورية ولاسيما الفصل 29 منه.

- **اليوم الدراسي حول موضوع « الديمقراطية وأسئلة الوساطة »:** نظم مجلس المستشارين، بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وبدعم من مؤسسة وستمنستر للديمقراطية يوم 7 نونبر 2018، يوما دراسيا حول موضوع « الديمقراطية وأسئلة الوساطة » وذلك بغرض الوقوف على أدوار مؤسسات الوساطة المرتبطة بالديمقراطية في ترسيخ بناء دولة القانون، وإرساء الثقة بين المجتمع والمؤسسات وتمتين العلاقة بينهما، وتبيان وظائف ودور كل واحدة من هذه المؤسسات، من أجل تسريع وتيرة الإصلاحات ضمن المسار الجديد الذي اختارته المملكة في ظل دستور 2011. كما أن أهمية اختيار هذا الموضوع تأتي أيضا اعتبارا لما تطرحه الوساطة التي تضطلع بها الأحزاب السياسية والهيئات النقابية ومنظمات المجتمع المدني في إطار ما يسمى بأزمة التمثيلية، وإشكالية التواصل داخل هذه التنظيمات فيما بينها، وكذا في علاقتها بالمواطن.

- الندوة الموضوعاتية حول «التنمية المندمجة للأقاليم الجنوبية»، المنعقدة تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، يوم 28 يونيو 2018 بمدينة الداخلة.

- **المائدة المستديرة البرلمانية الإقليمية حول، «أي دور للبرلمانيات والبرلمانيين في إلغاء عقوبة الإعدام بالمنطقة المغاربية»:** نظم مجلس المستشارين بشراكة مع شبكة البرلمانيين ضد عقوبة الإعدام بالمغرب مائدة مستديرة إقليمية وذلك

يوم 24 أبريل 2019، وتوجت أشغال هذه المائدة المستديرة المنظمة مع برلمانيات وبرلمانيين من تونس الأعضاء بالائتلاف التونسي، لإلغاء عقوبة الإعدام، ومن برلمان موريتانيا الذين اعتبروا أن إلغاء عقوبة الإعدام نهائياً من المنظومة التشريعية الجنائية بالفضاء المغاربي، بنداء لإلغاء عقوبة الإعدام بالمنطقة.

- الندوة الجهوية الموضوعاتية حول الفوارق المجالية وتحدي التضامن بين الجهات، ودلك يوم الأربعاء 3 يوليوز 2019 بمقر جهة الدار البيضاء سطات.

- **الندوة الدولية حول موضوع «البرلمانات ورهان الأمن الغذاء»، والتي كان من مخرجاتها تبني«نداء الرباط للأمن الغذائي»:** بالموازاة مع الاجتماع الأول للشبكة البرلمانية للأمن الغذائي بإفريقيا والعالم العربي، التي تأسست في يناير من سنة 2019 وأسندت رئاستها لمجلس المستشارين المغربي، نظم المجلس تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، ورابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي التي يرأسها السيد عبد الحكيم بن شماش، بشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، الندوة الدولية حول موضوع «البرلمانات ورهانات الأمن الغذائي»، وذلك يومي 31 أكتوبر وفاتح نونبر 2019 بمقر مجلس المستشارين.

- **ندوة حول موضوع: «دور البرلمانات في مكافحة العنف ضد النساء»:** نظم مجلس المستشارين يوم الأربعاء 11 دجنبر 2019 بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، مائدة مستديرة حول موضوع: «دور البرلمانات في مكافحة العنف ضد النساء»، بمناسبة الحملة السنوية للأمم المتحدة لوقف العنف ضد النساء، وفي إطار انخراط مجلس المستشارين الدائم للدفاع عن قضايا المرأة والفتيات وتكريس المكتسبات المحققة وتعزيزها.

- **ورشة عمل لتقديم نتائج بحوث إجرائية من إنجاز المجتمع المدني حول السياسات العمومية:** احتضن مجلس المستشارين، يومي 22 و23 يناير2020، ورشة عمل لتقديم نتائج بحوث إجرائية أنجزتها جمعيات المجتمع المدني خلال سنتي 2017 و2019 حول السياسات العمومية، بمساندة من برنامج «دعم» الممول من طرف سفارة المملكة المتحدة بالمغرب. وجاءت هذه الورشة التي نظمت بشراكة مع مركز الدراسات والبحوث في الشؤون البرلمانية التابع للمجلس، في إطار انفتاح مجلس المستشارين على المجتمع المدني، تماشيا مع استراتيجيته المتعلقة باحتضان النقاش العمومي والحوار المجتمع التعددي حول كل القضايا التي تهم انتظارات وتطلعات المواطنات والمواطنين.

- **اليوم الدراسي حول «إسهام البرلمان في تتبع تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل»:** في سياق الاحتفاء بالذكرى الـ 71 لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كوثيقة مؤسسة معيارا لحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا، نظم مجلس المستشارين بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومؤسسة وستمنستر للديمقراطية يوما دراسيا حول «إسهام البرلمان في تتبع تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل»، وذلك يوم الأربعاء 11 دجنبر 2019. ولقد توج هذا اللقاء بوضع «خارطة طريق لإسهام البرلمان في تتبع تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل».

- **ندوة حول المراقبة البعدية للقوانين:** نظم مجلس المستشارين بشراكة مع مؤسسة وستمنستر للديمقراطية ورشة عمل حول المراقبة البعدية لتطبيق القوانين لفائدة برلماني وبرلمانيات المجلس يوم الأربعاء 12 فبراير 2020، بحضور ثلة من البرلمانيين، وبمشاركة فعاليات من المجتمع المدني وأساتذة وخبراء وباحثين من المغرب ومن دول مختلفة.

- **المنتدى البرلماني الدولي الخامس للعدالة الاجتماعية:** تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، نظم مجلس المستشارين بشراكة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وبتعاون مع مؤسستي وستمنستر للديمقراطية وكونراد أديناور، المنتدى البرلماني الدولي الخامس للعدالة الاجتماعية تحت شعار «توسيع الطبقة الوسطى: قاطرة للتنمية المستدامة والاستقرار الاجتماعي»، وذلك يوم 19 فبراير 2020.

ثانيا: أهم القضايا الضاغطة في صلب انشغالات الفرق والمجموعات البرلمانية

- ظاهرة الشغب في الملاعب الرياضية: نظم فريقا الأصالة والمعاصرة بمجلسي البرلمان يوم الثلاثاء 12 يناير 2016 لقاء دراسيا في موضوع «ظاهرة الشغب في الملاعب الرياضية»، وذلك بمشاركة ممثلي القطاعات الوزارية المعنية والجامعة الملكية لكرة القدم وخبراء في المجال الرياضي.

- اليوم الدراسي حول «مشروع قانون هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز: المضامين والانتظارات» نظمه الفريق الاستقلالي ومنظمة المرأة الاستقلالية يوم الخميس 28 يناير 2016 تحت شعار:»نحو إرساء التدابير والآليات الرامية إلى ترجمة سعي الدولة الايجابي نحو تحقيق المناصفة».

- اليوم الدراسي حول النقل الطرقي: المنظم من طرف فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب بالمجلس يوم الأربعاء 20 أبريل 2016 حول موضوع النقل الطرقي المهني تحت شعار «من أجل نقل طرقي مهني آمن ومستدام»، وذلك بمشاركة مسؤولين حكوميين وخبراء ومهنيين ومهتمين بالموضوع.

- اليوم الدراسي حول موضوع تحصيل الديون العمومية: المنظم من طرف مجموعة العمل الديموقراطي التقدمي بالمجلس يوم الثلاثاء 26 أبريل 2016.

- اللقاء الدراسي حول مشروع قانون الصحافة والنشر: المنظم من طرف الفرق والمجموعات البرلمانية بمجلس المستشارين، بالشراكة مع جمعية خريجي المعهد العالي للإعلام والاتصال وبدعم من السفارة السويسرية بالرباط، وذلك يوم الثلاثاء 10 ماي 2016، وذلك بمشاركة وزير الاتصال ومهنيين وخبراء وأساتذة جامعيين.

- الندوة الفكرية حول موضوع: «الثقافة والمجتمع»: المنظمة من طرف فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين بشراكة مع منتدى أساتذة التعليم العالي للحزب وذلك يوم الخميس 19 ماي 2016، بمشاركة نخبة من الجامعيين المغاربة وشخصيات من المجتمع المدني الفاعلة في المجال الثقافي. وكان الهدف من هذا اللقاء هو التحسيس بأهمية الثقافة في سياسات التنمية الاجتماعية والترابية، والتفكير المشترك بين الفاعلين حول أهمية محاربة الإقصاء الاجتماعي وإعطاء المقاربة الثقافية مكانتها في السياسات لتحقيق التماسك الاجتماعي.

- اليوم الدراسي حول مكافحة الاتجار بالبشر:المنظم من طرف فرق ومجموعات الأغلبية بمجلس المستشارين بشراكة مع منتدى الكرامة لحقوق الإنسان حول الموضوع تحت عنوان «مكافحة الاتجار بالبشر بالمغرب» بمشاركة ممثلين عن القطاعات الحكومية المعنية والمنظمة الدولية للهجرة والمجتمع المدني.

- اليوم الدراسي حول موضوع «التشريع البرلماني والمجتمع المدني، أية أدوار؟ قانون المالية نموذجا»: المنظم بشراكة مع «المرصد المغربي للعمل البرلماني» و»جمعية الشباب لأجل الشباب»، من طرف فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين يوم أمس الإثنين 30 ماي 2016 بمشاركة أساتذة جامعيين مختصين.

- اليوم الدراسي حول « واقع الحماية الاجتماعية للسائقين المهنيين»: المنظم من طرف فريقا الأصالة والمعاصرة بمجلسي البرلمان بتنسيق مع المنظمة الديموقراطية لمهني النقل وذلك بمشاركة ممثلين عن القطاعات الوزارية المعنية، سيما وزارة التشغيل والشؤون الإجتماعية والوزارة المنتدبة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك المكلفة بالنقل، والصندوق الوطني للضمان الإجتماعي والمهنيين.

- اليوم الدراسي حول موضوع «سؤال التوافق الايجابي في إصلاح منظومة العدالة»: المنظم من قبل فرق الأصالة والمعاصرة، الاتحاد العام لمقاولات المغرب، الاشتراكي، الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، الاتحاد المغربي للشغل ومجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل يوم الاثنين 28 دجنبر 2015 وذلك بمشاركة مسؤولين حكوميين وممثلين عن المؤسسات الوطنية المعنية ورؤساء جمعيات مهنية وحقوقية.

ثالثا: المجلس كفضاء للحوار وإثراء الفكر وتثمين تعدد الآراء: احتضان أنشطة المجتمع المدني

- اللقاء المنظم حول مشروعي القانونين التنظيميين المتعلقين بالملتمسات و العرائض: من قبل المنظمة المغربية لحقوق الإنسان يوم الخميس 10 دجنبر 2015 وانصب موضوع هذا اللقاء المنظم بشراكة مع مجلس المستشارين على آليتين أساسيتين للديمقراطية التشاركية و هما الملتمسات في مجال التشريع والعرائض الموجهة إلى السلطات العمومية.

- اللقاء التواصلي حول موضوع «الحق في اللجوء بين التشريع الوطني والقانون الدولي»: المنظم من قبل المنظمة المغربية لحقوق الإنسان بتعاون مع مجلس المستشارين والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالمغرب يوم الثلاثاء 19 يناير 2016.

- اليوم الدراسي تحت شعار «الأمازيغية مسؤولية ورصيد وطني مشترك لجميع المغاربة»: المنظم بشراكة مع الفيدرالية الوطنية للجمعيات الأمازيغية يوم 20 يناير 2016 حول تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية.

- الندوة الوطنية حول «المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي»:المنظمة من طرف منظمة شباب حزب الأصالة والمعاصرة بشراكة مع فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس النواب، وذلك يوم الأربعاء 25 مايو 2016.

- الرقابة البرلمانية على السياسات العمومية في مجال الأمن: احتضن مجلس المستشارين يوم الخميس 25 ماي 2016 ندوة علمية بشراكة مع «المركز المغربي للديمقراطية والأمن» حول موضوع «الرقابة البرلمانية على السياسات العمومية في مجال الأمن».

- علاقات بين إفريقيا وأمريكا اللاتينية: من أجل نموذج للتعاون جنوب- جنوب: احتضن مجلس المستشارين، بتعاون مع مؤسسة غابرييل غارسيا ماركيث، يوما دراسيا حول موضوع: «العلاقات بين إفريقيا وأمريكا اللاتينية: من أجل نموذج للتعاون جنوب-جنوب»، يوم الأربعاء 24 ماي 2017.

- البنوك التشاركية: الرهانات والتحديات وتسوية المنازعات في المعاملات المالية الإسلامية: احتضن مجلس المستشارين يوم الأربعاء 19 أبريل 2017 أشغال الملتقى الذي نظمه المركز الدولي للوساطة والتحكيم بالرباط حول موضوع: «البنوك التشاركية: الرهانات والتحديات وتسوية المنازعات في المعاملات المالية الإسلامية» وذلك بمشاركة ممثلي المؤسسات المعنية وخبراء في المالية الإسلامية.

المحور الثاني: الحصيلة التفصيلية لأنشطة مجلس المستشارين.

أولا: حصيلة العمل التشريعي والرقابي
وتقييم السياسات العمومية بحسب السنوات التشريعية

1 - السنة التشريعية 2015 - 2016:

تميزت السنة التشريعية 2015-2016 من الولاية التشريعية 2021/2015 لمجلس المستشارين في دورتيها الخريفية والربيعية، بالموافقة على مجموعة من النصوص القانونية بلغت في مجموعها مائة وإحدى عشر نصا، وذلك في ظل ما يضطلع به المجلس من أدوار على المستوى التشريعي إضافة إلى مهامه على مستوى الرقابة وتقييم السياسات العمومية، وفقا لمقتضيات دستور 2011 الذي منح دورا متميزا لمجلس المستشارين في ما يتعلق بالقضايا ذات البعد الجهوي والاجتماعي والاقتصادي، مما جعل منه فضاء لمناقشة القوانين من زوايا مختلفة تلتصق بالانشغالات اليومية للمواطنين. ولقد تابع مجلس المستشارين خلال هذه السنة وظيفته في المجال التشريعي مستحضرا التوجيهات الملكية السامية بخصوص ما ينتظره من عمل لاستكمال إقامة المؤسسات الوطنية.

وتوزعت الحصيلة التشريعية على الدورات ب 24 نصا خلال دورة أكتوبر 2015، ضمت مشروعي قانونين تنظيميين، و10 مشاريع قوانين، و11 مشروع قانون يوافق بموجبه على اتفاقية دولية، ومقترح قانون واحد، وقد همّت هذه النصوص مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والحقوقية.

كما وافق المجلس خلال دورة أبريل 2016 على 87 نصا تشريعيا، منها 6 مشاريع قوانين تنظيمية، ومشروع قانون إطار واحد، و4 مقترحات قوانين، و32 مشروع قانون يرمي إلى الموافقة على اتفاقيات دولية، و44 مشروع قانون عادي.

أولا: ملخص الحصيلة التشريعية

1.1 - الحصيلة التشريعية الإجمالية:

1.1.1 - النصوص التشريعية المصادق عليها: بلغ عددها 111 نصا، موزعة إلى: 106 مشروع قانون، مقابل 5 مقترحات قوانين.

2.1.1 - النصوص القانونية المعدلة: بلغ عدد النصوص التشريعية المعدلة 21 نصا (19 مشروع قانون ومقترحي قانونين) من أصل 67 نصا قابلا للتعديل، أي بنسبة تمثل 31 %.

3.1.1 - النصوص القانونية الموافق عليها بحسب الطبيعة القانونية:

مشاريع قوانين تنظيمية	08
مشاريع قوانين بالموافقة على اتفاقيات دولية	43
مشاريع قوانين عادية	54
مقترحات القوانين	05
مشاريع قوانين الإطار	01

4.1.1 - النصوص القانونية بحسب مصدر الإحالة إلى مكتب المجلس:

مشاريع القوانين المودعة بالأسبقية لدى مجلس المستشارين	10
مشاريع القوانين المحالة من مجلس النواب	96

5.1.1 - مقترحات القوانين من حيث المصدر:

تتوزع مقترحات القوانين الخمسة الموافق عليها خلال السنة التشريعية إلى ثلاثة منها مصدرها أعضاء مجلس النواب ومقترحي قانونين اثنين مصدرهما أعضاء مجلس المستشارين.

6.1.1 - النصوص القانونية بحسب تنظيمها القطاعي:

المجال الاقتصادي والبيئي	23
المجال الاجتماعي	15
المجال الإداري والحقوقي والديني	20
مجال الشؤون الداخلية والبنيات الأساسية	10
مجال الشؤون الخارجية	43

7.1.1 - تصنيف النصوص القانونية حسب مآل التصويت:

الإجماع	مشاريع القوانين	89
	مقترحات القوانين	05
الأغلبية	مشاريع القوانين	17

ثانيا: ملخص حصيلة العمل الرقابي

بالإضافة إلى وظيفته التشريعية، أَوْفَى مجلس المستشارين بمهام مراقبة العمل الحكومي على نحو جعل المجلس في قلب المجتمع بكل ما يخترقه ويعتمل فيه من مشاكل وانشغالات وهواجس وتطلعات مشروعة نحو أوضاع وشروط معيشية أفضل. فقد مكنت آليات الرقابة المخولة دستوريا، سيما الأسئلة الشفهية والكتابية والجلسات الشهرية الخاصة بالأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة، من عرض هموم المواطنين ومشاكلهم الوطنية والجهوية والمحلية وكبريات القضايا المتعلقة بتطلعات الرأي العام.

وبخصوص المبادرات الرقابية للسنة التشريعية 2015-2016، فقد اتسمت بالتنوع والتعدد، وفق ما تسمح به المقتضيات القانونية ذات الصلة، والتي يمكن الإشارة إليها كالتالي:

1 - الأسئلة الشفوية :

- بلغ عدد الأسئلة الشفهية المطروحة خلال السنة التشريعية الأولى 1481 سؤالا؛

- عدد الأسئلة التي كانت موضوع جواب خلال الجلسات الأسبوعية: 481 سؤالا (مع مراعاة أن مكتب المجلس حدّد 20 سؤالا كعدد أقصى للأسئلة خلال كل جلسة)؛

الدورة	عدد الأسئلة الشفهية المطروحة	عدد الأسئلة الشفهية المبرمجة
دورة أكتوبر 2015	822	217
الفترة الفاصلة	250	00
دورة أبريل 2016	402	264
الفترة الفاصلة	07	00
المجموع	1481	481

وبالبرجوع إلى أهم القضايا التي تناولتها جلسات الأسئلة الشفهية، وبحكم طبيعة المرحلة الانتقالية لعمل المجلس خلال الأسابيع الأولى لافتتاح المجلس لدورته الخريفية من السنة التشريعية الأولى، تم في بداية الأمر عقد جلسات استثنائية بالتنسيق مع الحكومة، خصصت لمناقشة محاور آنية تحظى باهتمام الرأي العام، وبعد تكوين رصيد من الأسئلة واستيفاء الأجل الدستوري للجواب، اتسمت جلسات الأسئلة بعرض مجموعة هامة من الأسئلة من قبيل: برنامج الخدمة الصحية الوطنية، إستراتيجية الحكومة لإصلاح التعليم العالي، النظام الجديد لتسعيرة وفوترة الماء والكهرباء، احتجاجات الأساتذة المتدربين بالمراكز الجهوية للتربية والتكوين، مشروع المرسوم القاضي بإعادة انتشار موظفي الإدارات والمؤسسات العمومية، مشروع قانون الصحافة والنشر، أزمة شركة سامير، تحرير أسعار المحروقات، قرار المحكمة الأوروبية بإلغاء اتفاقية الفلاحة والصيد البحري المبرمة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب، برنامج الحكومة لمحاربة الفساد في الإدارة العمومية.

توزيع الأسئلة الشفهية المطروحة حسب المجالات القطاعية:

غطّت الرقابة خلال جلسات الأسئلة الإحدى والثلاثون التي عقدها المجلس، 33 قطاعا حكوميا من أصل 37 المشكلة للحكومة، وتوزعت مواضيعها على المجالات التالية:

- القطاع الاقتصادي بنسبة (31%) من مجموع الأسئلة،

- القطاع الاجتماعي بنسبة (30%)،
- قطاع الشؤون الداخلية والبنيات الأساسية بنسبة (22%)،
- المجال الحقوقي والإداري والديني بنسبة (12%)،
- قطاع الشؤون الخارجية بنسبة (04 %).

تعهدات أعضاء الحكومة خلال جلسات الأسئلة الشفهية:

- تم رصد 14 التزاما خلال الدورتين الأولى والثانية، همت بالأساس: الخدمة الصحية الوطنية، النظام الجديد لتسعيرة وفوترة الماء والكهرباء، تقليص وفيات الأمهات والمواليد خصوصا في المناطق المهمشة، التشغيل، إحداث داخليات جديدة، برنامج الحكومة لمحاربة الفساد في الإدارة العمومية، الأوضاع الاجتماعية للصناع التقليديين، غياب المرافق العمومية في المدن الجديدة، مآل الطريق السيار آسفي الجديدة، معايير تفويت الوعاء العقاري الغابوي، محاربة زحف الرمال حماية للواحات، إحداث مؤسسة للأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي الجماعات الترابية، الخدمات الصحية بجهة فاس مكناس وأقاليمها التسعة.

2 - الأسئلة الكتابية:

- بلغ عدد الأسئلة الكتابية المطروحة خلال السنة التشريعية الأولى: 438 سؤالا كتابيا.
- بلغ عدد الأسئلة الكتابية التي كانت موضوع جواب 174 سؤالا منها

الدورة	الأسئلة الكتابية المطروحة	الأسئلة الكتابية المجابة
دورة أكتوبر 2015	165	12
الفترة الفاصلة	66	59
دورة أبريل 2016	204	75
الفترة الفاصلة	03	28
المجموع	438	174

3. الجلسات الشهرية لمناقشة الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة:

عقد المجلس خلال السنة التشريعية 2015 - 2016 أربع جلسات شهرية لمناقشة الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة التي يتولى الإجابة عنها السيد رئيس الحكومة، خصصت لمناقشة المحاور التالية:وبصفة عامة، توزعت الجلسات العامة المنعقدة في السنة التشريعية الأولى كما يلي:

الدورة	التاريخ	محور الجلسة الشهرية
أكتوبر 2015	01 دجنبر 2015	محور الجلسة: حصيلة الحكومة في السياسة الاجتماعية
	12 يناير 2016	المحور الأول: السياسة الطاقية في علاقتها مع مؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطار حول التغيرات المناخي (cop 22) المحور الثاني: الحوار الاجتماعي.
دورة أبريل 2016	31 ماي 2016	المحور الأول: تنمية المناطق القروية والجبلية في ضوء الحكامة الجهوية. المحور الثاني: تحديات المبادلات بين المغرب والاتحاد الأوروبي.
	19 يوليوز 2016	المحور الأول: آفاق إصلاح قطاع التربية والتكوين المهني ومدى استجابته للمتطلبات الجديدة للاقتصاد الوطني وتطلعات الشباب المغربي. المحور الثاني: تدبير السياسة العمومية في مجال الدين الخارجي وأثره على الاستثمار العمومي والرهانات الجهوية.

بصفة عامة توزعت الجلسات العامة المنعقدة في السنة التشريعية الأولى كما يلي:

الجلسات العامة	دورة أكتوبر 2015		الدورة الاستثنائية	دورة أبريل 2016		مجموع السنة التشريعية	
	عدد الجلسات المنعقدة	المدة التي استغرقتها		عدد الجلسات المنعقدة	المدة التي استغرقتها	عدد الجلسات المنعقدة	المدة التي استغرقتها
جلسات الأسئلة الشفوية	14	24 ساعة و26 دقيقة	جلسة 12 مارس 2016 للاستماع إلى تصريح السيد رئيس الحكومة بخصوص آخر مستجدات القضية الوطنية، بطلب من كافة أعضاء مجلس النواب وكافة أعضاء مجلس المستشارين	17	30 ساعة و42 دقيقة	31	55 ساعة و08 دقائق
جلسات التشريع	13	20 ساعة و53 دقيقة		13	10 ساعات و6 دقائق	26	30 ساعة و59 دقيقة
الجلسات الشهرية الخاصة بتقديم الأجوبة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة	02	5 ساعات و46 دقيقة		02	5 ساعات و27 دقيقة	04	11 ساعة و13 دقيقة
الجلسات المخصصة لتقديم ومناقشة تقارير المؤسسات والهيئات المشار إليها في الدستور (ف. 148 و 160)	--	----		02	3 ساعات و52 دقيقة	02	3 ساعات و52 دقيقة
جلسة مخصصة لمناقشة السياسات العمومية وتقييمها (ف. 101 من الدستور)	--	----		01	3 ساعات و23 دقيقة	01	3 ساعات و23 دقيقة
جلسات مختلفة	04	7 ساعات و35 دقيقة		03	3 ساعات و24 دقيقة	07	10 ساعات و59 دقيقة
المجموع	33	58 ساعة و40 دقيقة	3 ساعات و05 دقائق	38	56 ساعة و54 دقيقة	72	118 ساعة و19 دقيقة

الحصيلة الاجمالية لأشغال اللجان الدائمة:

اللجان الدائمة	عدد اجتماعات اللجان الدائمة	مجموع ساعات الاجتماعات	عدد النصوص الموافق عليها (مشاريع ومقترحات القوانين، ومشاريع مراسيم القوانين)	عدد التعديلات المقدمة حول النصوص المحالة على اللجنة
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	30	71 ساعة و41 دقيقة	11	296
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	35	156 ساعة و20 دقيقة	11	251
لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية	23	48 ساعة و40 دقيقة	10	149
لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج	09	24 ساعة و40 دقيقة	43	--
لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	55	180 ساعة و45 دقيقة	21	721
لجنة القطاعات الإنتاجية	31	84 ساعة و40 دقيقة	16	52
اجتماعات مشتركة بين لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان ولجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	--	--	01	--
لجنة النظام الداخلي	--	--	--	03
المجموع	183	566 ساعة و46 دقيقة	113	1472

جلسات استماع اللجان الدائمة لأعضاء الحكومة:

اللجنة الدائمة	الموضوع	التاريخ
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	اجتماع مشترك بين لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب ولجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين لتقديم الإطار العام لإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2017.	21 يوليوز 2016
لجنة القطاعات الإنتاجية	مناقشة حصيلة استراتيجية رؤية 2020 للسياحة وخطة الوزارة لإنعاش القطاع السياحي وتقوية تنافسية الفاعلين السياحيين وتسهيل ولوج الشركات السياحية للتمويل، وسياسة الوزارة للترويج للمنتوج المغربي وباقي المواضيع ذات الصلة.	02 ماي 2016
	دراسة موضوع تداعيات استيراد المواد الطاقية البديلة.	20 يوليوز 2016
لجنة الخارجية	اجتماع مشترك طارئ للجنتي الخارجية بمجلسي البرلمان لتدارس مستجدات القضية الوطنية في ضوء الزيارة التي قام بها الأمين العام الأممي لمخيمات تندوف والمنطقة المغاربية وبعض الدول الإفريقية.	11 مارس 2016

الزيارات الميدانية للجان الدائمة:

اللجنة الدائمة	المهام الاستطلاعية والزيارات الميدانية واللقاءات الدراسية	تاريخها
لجنة الخارجية	زيارة ميدانية للمستشفى العسكري بالرباط.	17 مايو 2016

ثالثا: ملخص حصيلة تقييم السياسات العمومية

عقد مجلس المستشارين خلال السنة التشريعية 2015-2016 الجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة، وهي الجلسة الثانية من نوعها في ظل أحكام دستور 2011، وقد عرض خلالها تقرير المجموعة الموضوعاتية المختصة، والذي تمت مناقشته مع أعضاء الحكومة بخصوص المخططات الإستراتيجية المتعلقة بمخطط المغرب الأخضر، ومخطط التسريع الصناعي، واستراتيجية المغرب الرقمي، ومخطط الطاقات المتجددة، والمخطط الأزرق للسياحة.

وقد انكبت المجموعة الموضوعاتية المذكورة على معالجة موضوع هذه الجلسة السنوية عبر تحديدها محاور الاشتغال السابقة الذكر، وفق عناصر التقييم، تمثلت في:

- تحديد الإطار الزمني الخاص بكل مخطط؛
- عرض الخطوط العريضة للمخطط؛
- استعراض الوسائل والإمكانيات الموجودة؛
- قياس أثرها على التشغيل والتعليم واللوجيستيك والحكامة.

ومعلوم بأن موضوع خلق الثروة وحسن تدبيرها والعدالة في توزيعها، شكل على مرّ التاريخ، انشغالا أساسيا للفلاسفة والمفكرين وعلماء الاقتصاد وأهل السياسة، في سياق مسعاهم للبحث عن أنجع الوسائل وآليات الحكم لضمان ذلك المبتغى، باعتبار أن تقدم الدول وتلبية حاجيات مواطنيها رهين بمقدار الثروة التي تنتجها وبكيفية توزيعها.

وتبرز الثروة المادية كعنوان بارز يعكس واقع التقدم في الدول، والتي تسعى جاهدة لاعتماد أشكال التدبير التي بمقدورها التوظيف الأمثل للموارد المتاحة، بغية الحصول على أعلى مستويات المردودية، ولعل أبرز ما توصل إليه علم التدبير الحديث في هذا الصدد هو اعتماد المخططات الإستراتيجية التي تمكن من مواكبة مسار التنفيذ بدقة، وكذا قياس مدى نجاعتها وفقا لمؤشرات مضبوطة.

وقد عملت بلادنا في سياق تحديث المنظومة التدبيرية للشأن العام على اعتماد عدد من المخططات في مجموعة من المجالات الحيوية التي تنتج الثروة.

ونظرا للأهمية التي تمثلها هذه الاستراتيجيات فقد وقع الاختيار على خمس استراتيجيات أساسية، وهي: المخطط الأخضر، الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي، المغرب الرقمي، الطاقات المتجددة، المخطط الأزرق ورؤية 2020. وذلك من أجل محاولة رصد مدى استجابتها لمتطلبات التنمية، وآثارها الاقتصادية والاجتماعية.

وقد أدمجت الخلاصات والتوصيات في تقرير المجموعة الموضوعاتية، الذي عرض ونوقش في الجلسة السنوية مع القطاعات الحكومية المعنية، والتي عمد البعض منها إلى موافاة الرئاسة بمعطيات إضافية مكتوبة حول المخططات السالفة الذكر، والتي نشرت جميعها في محضر الجلسة السنوية المنشور في نشرة المداولات الرسمية للمجلس.

2 - حصيلة السنة التشريعية 2016-2017

تأثرت حصيلة أشغال مجلس المستشارين للسنة التشريعية 2017/2016 خاصة في دورة أكتوبر 2016 التي أعقبت الانتخابات التشريعية للسابع من أكتوبر 2016 بتعثر مشاورات تشكيل الحكومة، وكون الحكومة الموجودة مكلفة بتصريف الأمور الجارية، مقيدة تصرفاتها بأحكام الفقرة الأخيرة من الفصل 47 من الدستور، والمادة 37 من القانون التنظيمي رقم 65.13 المتعلق بتنظيم وتسيير أشغال الحكومة، مما جعل الاختصاص التشريعي للمجلس مكبلا خلال الدورة الأولى بانتظار تعيين حكومة جديدة من قبل جلالة الملك، وتنصيبها من قبل مجلس النواب.

أولا: ملخص حصيلة العمل التشريعي:

تعتبر الحصيلة التشريعية للسنة 2016-2017 الأضعف خلال الولاية التشريعية لمجلس المستشارين، واتسمت بالموافقة على 47 نصا تشريعيا، طبعت أساسا بالموافقة على مجموعة من مشاريع القوانين العادية التي تتراوح مضمونا بين طابعها الحقوقي والاقتصادي والاجتماعي، وبالمصادقة على عدد مهم من الاتفاقيات، وقد ميزتها بالخصوص، كما ونوعا، الاتفاقيات الثنائية المبرمة مع عدد من الدول الإفريقية أو المؤسسات الإفريقية التابعة لها، بحيث شكل الخطاب الملكي السامي الذي ألقاه جلالة الملك محمد السادس نصره الله أمام القادة الأفارقة المشاركين في القمة 28 للاتحاد الإفريقي بأديس أبابا (31 يناير 2017) مرجعا هاما في بلورة السياسة الإفريقية للمغرب، وذلك لما حفل به من إشارات ورسائل تنم جميعها عن الرغبة الكبيرة للمغرب في المساهمة في تنمية إفريقيا في المجالين العمومي والخاص، وهو ما جسدته بالملموس الحصيلة التشريعية لمجلس المستشارين خلال هذه السنة.

وتوزعت الحصيلة التشريعية على الدورات بالموافقة على نص واحد خلال دورة أكتوبر 2016، تمثل في مشروع قانون يوافق بموجبه على اتفاقية دولية.

وخلال دورة أبريل 2017 وافق المجلس على 46 نصا تشريعيا، منها 34 مشروع قانون يرمي إلى الموافقة على اتفاقيات دولية، و11 مشروع قانون عادي، ومشروع قانون واحد يرمي إلى الموافقة على مرسوم بقانون.

2.1 - الحصيلة التشريعية الإجمالية:

2.1.1 - النصوص القانونية الموافق عليها: 47 مشروع قانون؛

2.1.2 - النصوص القانونية المعدلة: 7 مشاريع قوانين من أصل 11 مشروع قابل للتعديل؛ (63.63%)

2.1.3 - النصوص القانونية الموافق عليها بحسب الطبيعة القانونية:

مشاريع قوانين تنظيمية	--
مشاريع قوانين بالموافقة على اتفاقيات دولية	35
مشاريع قوانين عادية	11
مقترحات القوانين	--
مشاريع قوانين الإطار	--
مشاريع قوانين بالموافقة على مراسيم قوانين	--

2.1.4 - النصوص القانونية الموافق عليها بحسب تنظيمها القطاعي:

المجال الاقتصادي والبيئي	04
المجال الاجتماعي	04
المجال الإداري والحقوقي والديني	03
مجال الشؤون الداخلية والبنيات الأساسية	01
مجال الشؤون الخارجية	35

2.1.5 - النصوص القانونية الموافق عليها بحسب مصدر الإحالة إلى مكتب المجلس:

مشاريع القوانين المودعة بالأسبقية لدى مجلس المستشارين	03
مشاريع القوانين المحالة من مجلس النواب	44

ثانيا: ملخص حصيلة مراقبة العمل الحكومي

خلال دورة أكتوبر 2016 لم يعقد خلالها المجلس أي جلسة للأسئلة الشفهية بسبب تعثر مشاورات تشكيل الحكومة، استأنف المجلس دوره الرقابي، على إثر تنصيب الحكومة الجديدة برئاسة السيد سعد الدين العثماني، بحيث عقد 14 جلسة للأسئلة الشفهية، تم التركيز خلالها على أسئلة وقضايا محورية تحظى باهتمام الرأي العام الوطني.

وفي مقابل الأسئلة الشفهية، تم التوصل أيضا بعدد من الأسئلة الكتابية، كما عقد المجلس ثلاث جلسات شهرية خاصة بتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة طبقا لمقتضيات الفصل 100 من الدستور، إضافة إلى العمل الرقابي للجان الدائمة والمتمثل في طلبات الزيارات الميدانية والمهام الاستطلاعية، وطلبات الاستماع إلى أعضاء الحكومة، وكذا أشغال لجنة لتقصي الحقائق حول الصندوق المغربي للتقاعد.

1 - أشغال الجلسات العامة:

تميزت حصيلة أشغال الجلسات العامة لمجلس المستشارين خلال السنة التشريعية 2016-2017 بعقد 41 جلسة عامة، توزعت كما يلي:

- 4 جلسات عامة خلال دورة أكتوبر 2016؛
- جلستين عامتين خلال الدورة الاستثنائية لمارس 2017 (مناقشة تقرير لجنة تقصي الحقائق حول الصندوق المغربي للتقاعد)؛
- 35 جلسة عامة في دورة أبريل 2017.

بالإضافة إلى الجلسات التشريعية والرقابية المتعلقة بالأسئلة الشفهية، تناولت الجلسات العامة خلال هذه السنة التشريعية على الخصوص:

- تقديم ومناقشة البرنامج الحكومي؛
- تقديم مشروع قانون المالية للسنة المالية 2017؛
- الاستماع إلى عرض الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية ومناقشته بحضور أعضاء من الحكومة.

2.1 - الحصيلة الإجمالية لأشغال الجلسات العامة:

الجلسات العامة	عدد الجلسات المنعقدة	المدة الزمنية
جلسات الأسئلة الشفوية	14	29 ساعة و14 دقيقة
جلسات التشريع	10	15 ساعة و11 دقيقة
الجلسات الخاصة	08	12 ساعة و43 دقيقة
الجلسات المشتركة مع مجلس النواب	04	3 ساعات و51 دقيقة
الجلسات الشهرية الخاصة بتقديم الأجوبة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة	03	9 ساعات و43 دقيقة
جلسات مناقشة تقارير لجن تقصي الحقائق	02	3 ساعات و45 دقيقة
المجموع	41	74 ساعة و40 دقيقة

2 - الجلسات الشهرية الخاصة بتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة:

عقد المجلس ثلاث جلسات شهرية (03) خاصة بتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة طبقا لمقتضيات الفصل 100 من الدستور.

1.2 - الجلسة الأولى، تناولت محورين:

- نجاعة سياسات التشغيل ومحاربة الفقروحماية القدرة الشرائية للمواطنين؛
- استراتيجية النهوض بالعالم القروي والمناطق الجبلية والغابوية.

2. 2 - الجلسة الثانية، تناولت محورين:

- إصلاح الإدارة ومتطلبات الحكامة الجيدة؛
- السياسة الحكومية في التنمية الصناعية وتحسين مناخ الأعمال.

2. 3 - الجلسة الثالثة، تناولت محورين :

- حصيلة السياسات العمومية المتعلقة بمغاربة العالم؛
- التقائية السياسات العمومية وأثرها على تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية.

3 - جلسات الأسئلة الشفهية:

بعد دورة أكتوبر 2016 التي لم يعقد خلالها المجلس أي جلسة بسبب تعثرمشاورات تشكيل الحكومة، استأنف المجلس دوره الرقابي، على إثرتنصيب الحكومة الجديدة برئاسة السيد سعد الدين العثماني، بحيث عقد خلال دورة أبريل 2017، أربعة عشر جلسة للأسئلة الشفهية، تم التركيز خلالها على أسئلة وقضايا محورية تحظى باهتمام الرأي العام من قبيل: مقاربة الحكومة في تدبير الاحتجاجات الاجتماعية بعدد من المدن المغربية ولاسيما بإقليم الحسيمة، تغيير نظام صرف الدرهم المغربي، حصيلة الموسم الفلاحي، السياسة الحكومية في مجال التشغيل، وضعية الطرق بالعالم القروي، تحسين مناخ الأعمال، حصيلة المخطط الأزرق 2020، التدبير المفوض ...

1.3 - الحصيلة العامة للأسئلة الشفوية:

- بلغ عدد الأسئلة الشفهية المتبقاة من الدورات السابقة دون برمجة: 993 سؤالا شفهيا.
- أضيف إلى المجموع السابق الأسئلة الشفهية المتوصل بها خلال الفترات الفاصلة بين الدورتين ودورة أبريل 2017 بما مجموعه 828 سؤالا؛
- أجابت الحكومة على 242 منها خلال 14 جلسة عامة، من ضمنها 51 سؤالا آنيا و191 سؤالا عاديا.

الدورة	عدد الأسئلة الشفهية المطروحة	عدد الأسئلة الشفهية المبرمجة
دورة أكتوبر 2016	--	--
الفترة الفاصلة	88	--
دورة أبريل 2017	661	242
الفترة الفاصلة	79	--
المجموع	828	242

2.3 - توزيع الأسئلة الشفوية المطروحة حسب المجالات القطاعية:

- المجال الاقتصادي: حوالي (33%)

- المجال الاجتماعي: (27%)

- مجال الشؤون الداخلية والبنيات الأساسية: (24%)

- المجال الحقوقي والإداري والديني: (13%)

- مجال الشؤون الخارجية: (03%)

تعهدات أعضاء الحكومة خلال جلسات الأسئلة الشفهية:

دورة أبريل 2017: تم رصد 41 التزاما من القطاعات الحكومية التالية: الداخلية، إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة، الصحة، التجهيز والنقل واللوجيستيك، الشغل والإدماج المهني، إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، العلاقات مع البرلمان، التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، حقوق الإنسان، الثقافة والاتصال، الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية، كتابة الدولة المكلفة بالماء.

وتمحورت أهم الالتزامات حول النقط التالية:

- مراجعة المرسوم 2.92.832 خصوصا في الشق المتعلق بتحديد المساحة الدنيا، بالتشاور مع المعنيين بالأمر ورؤساء الجماعات.

- إنتاج 600 وثيقة تعمير خلال 5 سنوات بمعدل 120 وثيقة تعمير في كل سنة.

- توقيع عقد برنامج يتضمن التزامات من جانب المكتب الوطني للكهرباء تخص الترشيد، الاستثمار، ومراجعة منظومة نقل الكهرباء والماء، مقابل التزام الدولة بدعم هذا البرنامج ماليا ب 50 % تقريبا؛ وإعادة النظر في طريقة التوزيع التي ستصبح جهوية عوض محلية؛ ثم مراجعة التعريفة لتمكين الفقراء من أداء ثمن أقل من كلفة الإنتاج؛

- مواجهة تغيبات الأطر الإدارية والتربوية بكل مسؤولية من خلال إدراج آلية خاصة بتدبير الزمن المدرسي في منظومة «مسار»، تمكن من تتبع غياب التلاميذ والأساتذة والأطر الإدارية على حد سواء، وتكثيف الزيارات التفقدية للمؤسسات التعليمية لرصد التغيبات غير المبررة.

- الانكباب على دعم أسطول النقل المدرسي، والرفع من عدد المستفيدين منه، والسعي إلى الرفع من عدد المدارس الجماعاتية خلال السنوات المقبلة، مع الالتزام بتوفير النقل المدرسي كشرط أولي قبل إنجاز أي مؤسسة.

- فتح الفرصة أمام القطاع الخاص للاستثمار في مجال الإقامات الطلابية بحوالي 7000 سرير جديد.

- الالتزام بتوحيد عملية التنقيط ما بين المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين.

- إخضاع الأساتذة المتعاقدين لتكوين بيداغوجي لمدة شهر،

- التزام بضمان مبدأ الاستقرار في الشغل.

- تكوين عدد من مستشاري التشغيل في مجال التوجيه والمساعدة وإرشاد الأشخاص في وضعية إعاقة، والسهر على تطبيق المرسوم الذي ينص على تخصيص مباريات خاصة بهذه الفئة تفعيلا للالتزام الحكومي بالقانون المالي لسنة 2017.

- الالتزام بمأسسة وفتح الحوار الاجتماعي بعد استكمال الحوارات القطاعية؛ ودعوة المركزيات النقابية للاتفاق على

منهجية ودورية الاجتماعات؛ وبلورة ميثاق اجتماعي.

- الالتزام بمراجعة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية بمشاركة كافة الفرقاء الاجتماعيين المعنيين.

- إصدار مرسوم يتعلق بكيفية تلقي ملاحظات وشكايات واقتراحات المرتفقين وكيفية معالجتها، ومرسوم يقضي بإنشاء ومأسسة اللجنة الوطنية لمحاربة الفساد.

- وضع برنامج تنموي مندمج متعدد الأبعاد يهم التنمية المجالية لإقليم الحسيمة بين2015 و2019 والذي أطلق عليه اسم «الحسيمة منارة المتوسط» بغلاف مالي قدره 6.5 مليار درهم.

- إعداد سجل اجتماعي موحد يمكن من تقييم الأسر حسب مستواها السوسيو اقتصادي.

- تخصيص 220 مليار سنتيم لكهربة حوالي 1200 دوار خلال سنوات 2017 و2018 و2019.

-العمل على توفير سبعة مراكز نموذجية للطمر والتثمين والفرز خلال الفترة ما بين 2017-2021.

- إنجاز 30 سد في أفق 2030، وبناء 15 سد كبير ما بين 2017-2021، بمعدل 3 سدود كبرى في السنة، مع إنجاز 10 سدود صغرى في السنة.

- إعداد مشروع قانون حول إحداث الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب.

- إخراج العديد من القوانين وإعادة النظر في الترسانة القانونية المتعلقة بالتراث الثقافي اللامادي، وجرد وتوثيق التراث الثقافي اللامادي من خلال ثلاثة برامج: برنامج تارودانت، برنامج أسا الزاك، وبرنامج جرد وتوثيق التراث الشفوي الحساني، مع ترتيب وتقييد التراث الثقافي اللامادي في اللائحة الوطنية، وكذلك في اللائحة العالمية المتعلقة بلائحة التراث العالمي.

- وضع برنامج لإعادة هيكلة الأسواق الأسبوعية لتلعب لدورها في تنمية الجماعات الترابية بغلاف مالي يصل تقريبا إلى 4 مليار درهم.

- العمل على توفير كل الإمكانيات لمعالجة الوحدات المتبقية لتحقيق هدف معالجة 43000 وحدة سكنية المهددة بالانهيار التي أحصيت سنة 2012، خلال الخمس السنوات القادمة.

- إصدار المراسيم التطبيقية للقانون رقم 66.12 المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء.

- وضع سياسة عمومية حول الحماية الاجتماعية بإشراك مختلف الشركاء المعنيين ستفعل انطلاقا من سنة 2018.

- الشروع في بناء 5 مؤسسات سجنية سنة 2018.

- تحيين القانون رقم 23.98 المتعلق بتنظيم وتسيير المؤسسات السجنية.

4 - الأسئلة الكتابية:

1.4 - الحصيلة الإجمالية للأسئلة الكتابية:

- بلغ عدد الأسئلة الكتابية المتبقاة من الدورات السابقة دون جواب: 209 سؤالا كتابيا.

- بلغ عدد الأسئلة الكتابية المتوصل بها خلال الفترات الفاصلة بين الدورتين ودورة أبريل 2017 ما مجموعه 203 سؤالا، أجابت الحكومة على 247 سؤالا، منها أسئلة تعود لدورات سابقة.

الدورة	عدد الأسئلة الكتابية المطروحة	عدد الأسئلة الكتابية المجابة
دورة أكتوبر 2016	00	55
الفترة الفاصلة	45	12
دورة أبريل 2017	141	135
الفترة الفاصلة	17	45
المجموع	203	247

2.4 - توزيع الأسئلة الكتابية المطروحة حسب المجالات القطاعية:

- مجال الشؤون الداخلية والبنيات الأساسية: 37,55 %
- المجال الاجتماعي: 28,67 %
- المجال الاقتصادي: 20,81 %
- المجال الحقوقي والإداري والديني: 10,77 %
- مجال الشؤون الخارجية: 2,18 %

5 - إرساء مجلس المستشارين لآلية متابعة التزامات وتعهدات السادة الوزراء المعبرعنها خلال جلسات الأسئلة الشفهية:

تم إحداث هذه الآلية بغاية تمكين الفرق والمجموعات البرلمانية من الاطلاع على مجموع الالتزامات الحكومية المعبرعنها خلال الجلسات العامة، وذلك من أجل الاستئناس بها وترتيب أشكال رقابية على ضوئها، من قبيل تشكيل لجان استطلاع، أو استدعاء الوزراء للجان الدائمة أو صياغة أسئلة شفهية وكتابية. أو تقديم مقترحات قوانين.

6 - لجن تقصي الحقائق:

بعد إيداع ومناقشة تقرير لجنة تقصي الحقائق حول الصندوق المغربي للتقاعد في دورة استثنائية في مارس 2017، اتخذت خلال السنة التشريعية 2016-2017 الترتيبات الإجرائية لتشكيل لجنتي تقصي الحقائق حول المكتب الوطني المغربي للسياحة وترخيص الحكومة باستيراد النفايات.

7 - العمل الرقابي للجان الدائمة:

	عدد الاجتماعات	مجموع ساعات الاجتماعات	عدد النصوص الموافق عليها (مشاريع ومقترحات القوانين، ومشاريع مراسيم القوانين)	عدد التعديلات المقدمة حول النصوص المحالة
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	12	29 ساعة و8 دقائق	2	108
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	22	80 ساعة و45 دقيقة	5	324
لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية	6	17 ساعة و20 دقيقة	1	-
لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج	10	22 ساعة	35	
لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	12	51 ساعة	2	98
لجنة القطاعات الانتاجية	08	31 ساعة	01	19
اجتماعات مشتركة بين لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان ولجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	3	11 ساعة و30 دقيقة		87
لجنة النظام الداخلي			01	
المجموع	73	242 ساعة و43 دقيقة	47	636

جلسات استماع اللجان الدائمة لأعضاء الحكومة:

اللجنة الدائمة	الموضوع	التاريخ
اجتماع مشترك للجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية ولجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان ولجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	الاستماع لعرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول تقرير هذا المجلس المتعلق بالصندوق المغربي للتقاعد.	23 يناير 2017
لجنة القطاعات الانتاجية	وضعية المكتب الوطني المغربي للسياحة.	25 يوليوز 2017
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	اجتماع مشترك بين لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب ولجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين لتقديم عرض السيد وزير الاقتصاد والمالية حول الإطار العام لإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2018.	27 يوليوز 2017

ثالثا: ملخص حصيلة تقييم السياسات العمومية:

تحضيرا للجلسة السنوية المخصصة لمناقشة وتقييم السياسات العمومية للسنة التشريعية 2016-2017، اشتغل المجلس عن طريق المجموعة الموضوعاتية المختصة على السياسات العمومية المتعلقة بالمرفق العمومي، والتي حصرت نطاق هذا التقييم في محاور ذات علاقة بالرهانات والتحديات الجسيمة التي تمثلها السياسات العمومية للتأهيل الاجتماعي والاقتصادي خلال السنوات الأخيرة، وتنامي ولوج المواطنين إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية.

وتبعا لذلك، فقد ركزت المجموعة الموضوعاتية في عملها على القطاعات التي تقدّم خدمات قريبة للمواطنين، وتلعب دورا مهما في تحسين ظروف عيشهم. وذلك، قصد تحديد الوضعية الحقيقية لواقع عيش المواطنين، الوقوف على مستوى الخدمات المقدمة، رصد المنجزات والمكاسب التي تحققت، وتحديد مكامن الخلل بها.

وفي هذا الإطار، تم اختيارقطاع الصحة، إلى جانب قطاع التعليم لما لهم من دور حيوي ومهم في حياة السكان، ووفقا لما يعرفانه من مشاكل وإكراهات، منها ما هو مرتبط بالنمو الديمغرافي المتزايد، واتساع رقعة الفوارق الاجتماعية، ومنها ما هو مرتبط بالإمكانيات المحدودة المرصودة له من طرف الحكومة.

كما تم اختيارمحور المراكز الجهوية للاستثمار، اعتبارا للأهمية البالغة التي تكتسيها، ولما تسعى إلى تحقيقه من أهداف تتعلق أساسا بالمساعدة في إنشاء المقاولات ودعم الاستثمار، خاصة في ظل غياب إستراتيجية مشتركة للمراكز الجهوية للاستثمار، مما أثّر على حسن سير هذه المرافق وإيجاد حلول للعقبات التي تعترضها خصوصا ما يتعلق بإنشاء الشبابيك الوحيدة المشرفة على إنشاء المقاولات ومصاحبة الاستثمارات وتتبعها.

وقد تناولت المجموعة الموضوعاتية المحاور المعتمدة انطلاقا من المعايير التالية:

- حكامة القطاع ؛
- البنية التحتية؛
- الموارد البشرية؛
- اختيارسياسة نموذجية في القطاع؛
- خريطة الخدمات المقدمة.

ولأن عمل المجموعة الموضوعاتية يتجاوز الرصد والتشخيص إلى التحليل ومحاولة تحديد مكامن النجاعة أو التعثر في تنفيذ السياسات العمومية المراد تقييمها، الى جانب الاستماع لعروض السادة الوزراء والاطلاع على المعطيات الواردة في الوثائق الخاصة بالمخططات والاستراتيجيات، كان لابد أن يوازيه عمل في أرض الواقع من خلال تنظيم زيارات ميدانية ومهام استطلاعية تمكن من المقارنة بين المعبّرعنه والمنجزمنه.

ولأجل ما سبق، التمست المجموعة الموضوعاتية من مكتب المجلس الموافقة على تمديد أجل تقديم تقريرها إلى حين استكمال جميع مراحل عملية التقييم، وهو ما تمت الاستجابة له.

3 - السنة التشريعية 2017-2018

تميزت السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية 2015-2021 لمجلس المستشارين في دورتيها الخريفية والربيعية معا، بالموافقة على مجموعة من النصوص القانونية بلغت مجموعها واحد وستون (61) نصا.

وتوزعت الحصيلة التشريعية على الدورات ب 26 نصا خلال دورة أكتوبر 2017، ضمت مشروعي قانونين تنظيميين، و11 مشروع قانون، و12 مشروع قانون يوافق بموجبه على اتفاقية دولية، ومقترح قانون واحد، وقد همّت هذه النصوص مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والحقوقية.

كما وافق المجلس خلال الدورة الاستثنائية على ثلاثة نصوص قانونية ضمت 3 مشاريع قوانين، وخلال دورة أبريل 2018 على 32 نصا تشريعيا، منها و4 مقترحات قوانين، و13 مشروع قانون يرمي إلى الموافقة على اتفاقيات دولية، و14 مشروع قانون عادي، ومشروع قانون واحد يرمي إلى الموافقة على مرسوم قانون.

أولا: ملخص الحصيلة التشريعية

الحصيلة التشريعية الإجمالية:

3.1.1 - النصوص التشريعية المصادق عليها: بلغ عددها 61 نصا، موزعة إلى 56 مشروع قانون، مقابل 5 مقترحات قوانين.

3.1.2 - النصوص القانونية المعدلة: بلغ عدد النصوص التشريعية المعدلة 17 نصا (مشاريع قوانين) من أصل 34 نصا قابلا للتعديل، أي بنسبة 50%.

3.1.3 - النصوص القانونية الموافق عليها بحسب الطبيعة القانونية:

مشاريع قوانين تنظيمية	02
مشاريع قوانين بالموافقة على اتفاقيات دولية	25
مشاريع قوانين عادية	28
مقترحات القوانين	05
مشاريع قوانين الإطار	--
مشاريع قوانين بالموافقة على مراسيم قوانين	01

4.1.1 - مقترحات القوانين من حيث المصدر:

قدمت كل مقترحات القوانين الخمسة الموافق عليها خلال السنة التشريعية بمبادرة من أعضاء مجلس النواب.

4.1.2 - النصوص القانونية حسب تنظيمها القطاعي:

المجال الاقتصادي والبيئي	11
المجال الاجتماعي	08
المجال الإداري والحقوقي والديني	09
مجال الشؤون الداخلية والبنيات الأساسية	07
مجال الشؤون الخارجية	26

4.1.3 - النصوص القانونية بحسب مصدر الإحالة إلى مكتب المجلس:

مشاريع القوانين المودعة بالأسبقية لدى مجلس المستشارين	12
مشاريع القوانين المحالة من مجلس النواب	44
مقترحات القوانين (مجلس النواب)	05

4.1.4 - تصنيف النصوص الموافق عليها حسب مآل التصويت:

الإجماع	مشاريع القوانين	45
	مقترحات القوانين	05
الأغلبية	مشاريع القوانين	11
	مقترحات القوانين	--

ثانيا: ملخص مراقبة العمل الحكومي

توزعت أهم الأنشطة الرقابية للمجلس وأجهزته خلال السنة التشريعية 2017-2018 على امتداد دورتي أكتوبر 2017 وأبريل 2018 كالآتي:

ملتمس مساءلة الحكومة:

- تم تطبيق مقتضيات الفصل 106 من الدستور لأول مرة في ظل الدستور الجديد، على اثر تقديم فريق الأصالة والمعاصرة لملتمس مساءلة الحكومة بعد الفاجعة التي عرفتها جماعة سيدي بولعلام بالصويرة والتي أودت بحياة 15 سيدة وإصابة أخريات؛

- عدم تصويت المجلس على الملتمس بالأغلبية المطلقة لأعضاء مجلس المستشارين.

جلسات الأسئلة الشهرية:

عقد المجلس خلال هذه السنة ست جلسات شهرية (06) خاصة بتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة طبقا لمقتضيات الفصل 100 من الدستور، كالتالي:

- ثلاث جلسات شهرية (03) خلال دورة أكتوبر 2017، همت المواضيع التالية:

- الجلسة الأولى تناولت محورين هما: سياسة الحكومة في مجال تعبئة الرصيد العقاري للدولة لفائدة الاستثمار، ومعالجة الإشكالات المرتبطة بالأراضي السلالية، أراضي الجموع ونزع الملكية، سياسة الحكومة في تنزيل اللاتركيز الإداري لمواكبة ورش الجهوية المتقدمة؛
- الجلسة الثانية تناولت محورين هما: السياسات العمومية المرتبطة بمعالجة التفاوتات المجالية، والسياسة الأجرية في المغرب.
- الجلسة الثالثة تناولت محوري: الحكامة الترابية وانعكاساتها على التنمية المحلية، وسياسة الحكومة في تدبير صندوق المقاصة وانعكاساته على القدرة الشرائية للمواطنين.

- ثلاث جلسات شهرية (03) خلال دورة أبريل 2018، همت المواضيع التالية:

- الجلسة الأولى تناولت محورين هما: النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية، السياسة العامة المرتبطة بحماية المستهلك.
- الجلسة الثانية تناولت محورين هما: اتفاقيات التبادل الحروأثرها على الميزان التجاري وتنافسية المقاولات الصغرى والمتوسطة، السياسة العامة المتعلقة بتنمية اللغات والتعبيرات الثقافية الوطنية.
- الجلسة الثالثة تناولت بدورها محورين هما: نظام الصفقات العمومية ورهان الحكامة الجيدة، الغرف المهنية ورهان التنمية.

الأسئلة الشفهية والكتابية:

- أجابت الحكومة في نطاق الحصص المخولة للفرق والمجموعات وعدد الأسئلة المبرمجة في كل جلسة التي لا تتجاوز 20 سؤالا على 502 سؤالا شفهيا: 296 سؤالا منها خلال دورة أكتوبر 2017 و206 خلال دورة أبريل 2018، من ضمنها 76 سؤالا آنيا (53 خلال الدورة الأولى و23 خلال الدورة الثانية).

الدورة	عدد الأسئلة الشفهية المطروحة	عدد الأسئلة الشفهية المبرمجة
دورة أكتوبر 2017	512	296
الفترة الفاصلة	244	--
دورة أبريل 2018	499	206
الفترة الفاصلة	131	--
المجموع	1386	502

- الأسئلة المتبقاة من الدورات السابقة دون جواب: 248

- بلغ عدد الأسئلة الكتابية التي أجابت عنها القطاعات الحكومية المختلفة 382 سؤالا، وفق التفاصيل الواردة في الجدول أدناه:

الدورة	عدد الأسئلة الكتابية المطروحة	عدد الاسئلة الكتابية المجابة
دورة أكتوبر 2017	232	102
الفترة الفاصلة	74	83
دورة أبريل 2018	319	116
الفترة الفاصلة	178	81
المجموع	803	382

- عقد مجلس المستشارين خلال السنة التشريعية ما مجموعه 64 جلسة عامة، بمدة زمنية استغرقت 103 ساعة و39 دقيقة، توزعت كما يلي:

- جلسات التشريع: 22 جلسة؛

- الجلسات الشهرية الخاصة بتقديم الأجوبة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة: 06 جلسات

- جلسات مختلفة: 09

- 27 جلسة عامة للأسئلة الشفهية، تعرضت على إمتداد دورتي أكتوبر 2017 وأبريل 2018 لقضايا مهمة، يمكن الإشارة إليها كالتالي:

فخلال دورة أكتوبر 2017، عقد المجلس ستة عشر جلسة عامة للأسئلة، تميزت بمعالجة عدد من القضايا الآنية الهامة مثل: الحادث المأساوي الذي شهده السوق الأسبوعي بجماعة سيدي بولعلام بمدينة الصويرة، أحداث منجم الفحم بجرادة، وضعية الشباب المغاربة العالقين بليبيا، الإجراءات الحكومية لفك العزلة عن المناطق المتضررة من التساقطات الثلجية، حادث تلوث مياه سد سيدي محمد بن عبد الله، الوضعية الأمنية بالمغرب في ظل التنامي المتزايد للجريمة، مواجهة الخصاص الحاد في مياه الشرب في عدد من مناطق البلاد، الإجراءات الحكومية الجديدة لدعم خطة العدالة من القدرات النسائية...

وفي دورة أبريل 2018، عقد المجلس 11 جلسة عامة للأسئلة الشفهية الأسبوعية، عالجت مجموعة من المواضيع يرتبط أهمها ب: إضرابات الأطباء والممرضين، توفير الماء الصالح للشرب بالمناطق الجافة، تجدد ظاهرة العنف بالجامعات المغربية، الموسم الفلاحي، معايير إحداث الجامعات بالجهات، عدم تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة عن مختلف محاكم المملكة، عملية مرحبا 2018.... .

التزامات أعضاء الحكومة خلال جلسات الأسئلة الشفهية:

• دورة أكتوبر 2017: تم رصد 33 التزاما تعلقت في عمومها، بمضاعفة القدرة الكهربائية للحد من الانقطاعات الكهربائية، زيادة الطاقة الاستيعابية للمستشفيات، إعداد مشروع قانون يتعلق بحماية التراث الثقافي والمحافظة عليه، اعتماد تدابير تشريعية جديدة في مشروع المسطرة المدنية تهدف إلى اختصار الزمن القضائي، ووضع آليات جديدة لمساعدة المقاولة على تخطي الصعوبات التي تعترض سبيلها، التزام الوزارة والمهنيين باحترام دفتر تحملات يشترط استعمال قطع الغيار المصادق عليها فقط، إعداد تصور جديد وإصلاح جديد للقانون الإطار 01.00، إطلاق ورش الإصلاح البيداغوجي بشراكة مع مجالس الجامعات والأساتذة المعنيين والنقابات، تحيين الإطار التشريعي المتعلق بالأمراض المهنية وملاءمته مع الاتفاقيات الدولية الصادرة في هذا المجال، وضع الإطار القانوني لتأطير الإحسان العمومي وتوزيع المساعدات، إعداد السجل الوطني للسكان لتحديد الفئة المستهدفة من خلال رقم وطني يمكنها من الاستفادة من مختلف المساعدات، تضمين الاعتمادات اللازمة لبرنامج تجديد حظيرة النقل الطرقي للبضائع في مقتضيات القانون المالي لسنة 2018، إعداد سجل اجتماعي وحيد يمكن من استهداف الفئات المعنية بالبرامج الحكومية لفائدة الفقراء، الإعلان عن تنظيم مباراة لإدماج فئة المرشدين السياحيين غير الحاصلين على الرخصة الرسمية، تعزيز شبكة محطات الرصد الجوي لمراقبة ورصد الحالات الجوية وعناصر الطقس المختلفة .....

• دورة أبريل 2018: تم حصر 39 التزاما تهم في مجملها تحسين الأوضاع الاجتماعية لفئات عريضة من الشرائح سواء الطلبة، الأساتذة، الممرضين، الأطباء، السجناء، الباعة المتجولين، الأرامل، إضافة إلى مراجعة بعض السياسات الرامية إلى تحسين المناخ الاقتصادي والاجتماعي عبر إنعاش الاستثمارات الخاصة، تقوية التنافسية، النهوض بالتشغيل، إصلاح منظومة التعليم، النهوض بالأوضاع الاقتصادية بعدد من المناطق المهمشة، توفير الماء الشروب بالمناطق المعزولة.

الدور الرقابي اللجان الدائمة:

	عدد الاجتماعات	مجموع ساعات الاجتماعات	عدد النصوص الموافق عليها (مشاريع ومقترحات القوانين، ومشاريع مراسيم القوانين)	عدد التعديلات المقدمة حول النصوص المحالة
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	22	59 ساعة و33 دقيقة	8	-
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	28	81 ساعة و25 دقيقة	5	188
لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية	14	34 ساعة و25 دقيقة	8	97
لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج	14	24 ساعة و40 دقيقة	27	16
لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	23	97 ساعة و10 دقائق	6	282
لجنة القطاعات الإنتاجية	19	54 ساعة و30 دقيقة	07	58
المجموع	120	351 ساعة و43 دقيقة	61	641

جلسات إستماع اللجان الدائمة لأعضاء الحكومة:

اللجنة الدائمة	الموضوع	التاريخ
لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	الدخول المدرسي والجامعي للموسم الدراسي 2018/2017.	الخميس 19 أكتوبر 2017
	الاستراتيجية الوطنية للشباب.	الأربعاء 1 نونبر 2017
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	اجتماع مشترك بين لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين ولجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب حول موضوع نظام صرف الدرهم، بحضور السيد وزير الاقتصاد والمالية والسيد والي بنك المغرب.	الأربعاء 17 يناير 2018
	مناقشة العرض الذي قدمه وزير الاقتصاد والمالية ووالي بنك المغرب حول موضوع نظام صرف الدرهم، بحضور السيد والي بنك المغرب.	الإثنين 22 يناير 2018
	اجتماع مشترك مع لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب للاستماع لعرض السيد وزير الاقتصاد والمالية حول حصيلة تنفيذ الستة أشهر الأولى من قانون المالية والإطار العام لمشروع ميزانية 2019.	الخميس 19 يوليوز 2018
	مناقشة عرض السيد وزير الاقتصاد والمالية حول حصيلة تنفيذ الستة أشهر الأولى من قانون المالية والإطار العام لمشروع ميزانية 2019.	الإثنين 23 يوليوز 2018
لجنة الخارجية	تدارس موضوع الشراكة بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي.	الإثنين 12 مارس 2018
	اجتماع مشترك للجنتي الخارجية بمجلسي البرلمان لتدارس آخر تطورات القضية الوطنية بحضور السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والسيد وزير الداخلية.	الإثنين 01 أبريل 2018

مهام استطلاعية وزيارات ميدانية:

اللجنة الدائمة	المهام الاستطلاعية والزيارات الميدانية	تاريخها
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	المهمة الاستطلاعية للسجن المحلي لآيت ملول (2)	23 يناير 2018
لجنة التعليم	مهمة استطلاعية حول واقع الصحة بجهة درعة تافيلالت.	من 1 إلى 7 يوليوز 2018
لجنة القطاعات الإنتاجية	زيارة ميدانية للاطلاع عن قرب على أهم المشاريع الفلاحية التي أطلقت في إطار مخطط المغرب الأخضر بكل من جهتي مراكش آسفي وسوس ماسة درعة.	أيام 4.5.6 أبريل 2018

لقاءات دراسية:

اللجان الدائمة	الموضوع	التاريخ
اجتماع مشترك بين لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية ولجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب.	لقاء تواصلي حول خلاصة الدراسة المنجزة من طرف وزارة الاقتصاد والمالية المتعلقة بإعادة قراءة المدونة العامة للضرائب.	الأربعاء 25 اكتوبر 2017
اجتماع مشترك بين كل من لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية ولجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية، ولجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، ولجنة الداخلية والجماعات الترابية.	الاستماع لعرض السيد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بخصوص الدراسة التي أنجزها هذا المجلس حول "الرأسمال غير المادي عامل لخلق الثروة وتوزيعها المنصف.	الأربعاء 10 يناير 2018

اللجان النيابية لتقصي الحقائق:

- تميزت السنة التشريعية 2017-2018 بتشكيل ثلاث لجان تقصي الحقائق، تم تقديم ومناقشة تقريري اللجنتين النيابيتين حول المكتب الوطني المغربي للسياحة وترخيص الحكومة باستيراد النفايات خلال دورة أبريل 2018.

- تمت هيكلة لجنة للتقصي حول «مآل الاتفاقية الاجتماعية الموقعة بتاريخ 17 فبراير 1998 والبرنامج الاقتصادي المصاحب لها، المرتبطين بإغلاق شركة مفاحم المغرب بجرادة وتصفية ممتلكاتها وعلاقة ذلك بتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالمدينة».

ثالثا: ملخص حصيلة تقييم السياسات العمومية

اشتغل المجلس خلال السنتين التشريعيتين 2016 - 2017 و2017 - 2018 على السياسات العمومية المتعلقة بالمرفق العمومي، والتي تم حصرها في محاور ذات علاقة مباشرة بالرهانات والتحديات التي تمثلها السياسات العمومية للتأهيل الاجتماعي والاقتصادي خلال السنوات الأخيرة، وتنامي ولوج المواطنين إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، بحيث عقد مجلس المستشارين، يوم الإثنين 11 فبراير 2019، جلسته السنوية المخصصة لمناقشة وتقييم السياسات العمومية التي خصصت للسياسات المرتبطة بالمرفق العمومي».

وقد عالج السيدات والسادة المستشارون القضايا المرتبطة بالمرفق العمومي انطلاقا من التقرير الذي أعدته اللجنة الموضوعاتية المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية، بعد حصرها لموضوع المرفق العمومي في المحاور التالية:

*المراكز الجهوية للاستثمار؛

*الخدمات الصحية؛

* منظومة التربية والتعليم.

وقد كان حصر التقييم في المحاور الآنف ذكرها تجسيدا للوعي الراسخ بالرهانات والتحديات الجسيمة التي تمثلها السياسات العمومية للتأهيل الاجتماعي والاقتصادي خلال السنوات الأخيرة، وتنامي ولوج المواطنين إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، لهذه الاعتبارات تم التركيز على القطاعات التي تقدّم خدمات قريبة للمواطنين، وتلعب دورا مهما في تحسين ظروف عيشهم، وذلك قصد تحديد الوضعية الحقيقية التي تعيشها، والوقوف على مستوى الخدمات التي تقدمها، ورصد المنجزات والمكاسب التي تحققت وتحديد مكامن الخلل بها.

وفي هذا الإطار، تم اختيار قطاع الصحة، إلى جانب التعليم لما لهما من دور حيوي ومهم في حياة السكان، ونظرا لما يعرفانه من مشاكل وإكراهات، منها ما هو مرتبط بالنمو الديمغرافي المتزايد، واتساع رقعة الفوارق الاجتماعية، ومنها ما هو مرتبط بالإمكانيات المحدودة المرصودة له من طرف الحكومة.

كما تم اختيار محور المراكز الجهوية للاستثمار، اعتبارا للأهمية البالغة التي تكتسيها ، ولما تسعى إلى تحقيقه من أهداف تتعلق أساسا بالمساعدة في إنشاء المقاولات ودعم الاستثمار، خاصة في ظل غياب إستراتيجية مشتركة للمراكز الجهوية للاستثمار، مما أثر على حسن سير هذه المرافق وإيجاد حلول للعقبات التي تعترضها خصوصا ما يتعلق بإنشاء الشبابيك الوحيدة المشرفة على إنشاء المقاولات ومصاحبة الاستثمارات وتتبعها، وتحديد وضعيتها القانونية وكذا ضبط الموارد البشرية والمالية المرصودة لها.

وقد تناول التقييم المحاور المعتمدة انطلاقا من المعايير التالية:

- حكامة القطاع ؛

- البنية التحتية؛

- الموارد البشرية؛

- اختيار سياسة نموذجية في القطاع؛

- خريطة الخدمات.

4 - السنة التشريعية 2018 - 2019

واصل مجلس المستشارين، بمجرد إعادة تجديد هياكله خلال منتصف ولايته التشريعية، ديناميته المعهودة في ممارسة الاختصاصين التشريعي والرقابي اللذين يكفلهما له الدستور، من خلال الإسهام الحثيث في استكمال البناء المؤسساتي للدولة، وتفعيل الحقوق والالتزامات الدستورية، وتعزيز متطلبات الحكامة في المنظومة الاقتصادية والاجتماعية، في أفق البلورة المتكاملة والمشتركة للنموذج التنموي للدولة، وتدعيم علاقات التعاون الثنائية والمتعددة الأطراف في مختلف مجالات العمل الدبلوماسي الإقليمي والدولي المشترك.

أولا: ملخص الحصيلة التشريعية:

صادق المجلس خلال السنة التشريعية 2018-2019 على ما مجموعه 80 نصا تشريعيا من بينها 74 مشروع قانون وست مقترحات قوانين، وضمنها مشروع قانون واحد تمت دراسته في إطار قراءتين اثنتين.

وتوزعت الحصيلة التشريعية على الدورات ب 47 نصا خلال دورة أكتوبر 2018، ضمت مشروع قانون تنظيمي واحد، و19 مشروع قانون، و23 مشروع قانون يوافق بموجبه على اتفاقية دولية، و03 مقترحات قوانين، ومشروع قانون واحد يرمي إلى الموافقة على مرسوم بقانون. وقد همّت هذه النصوص مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والحقوقية.

كما وافق المجلس خلال الدورة الاستثنائية على مشروع قانون واحد، وخلال دورة أبريل 2019 وافق على 31 نصا تشريعيا، منها 3 مشاريع قوانين تنظيمية، ومشروع قانون إطار واحد، وثلاثة مقترحات قوانين، و11 مشروع قانون يرمي إلى الموافقة على اتفاقيات دولية، و14 مشروع قانون عادي.

ولعل أبرز ما ميز الحصيلة التشريعية، هو الحيز الهام الذي تناوله مسار الدارسة والمصادقة على مشروع القانون المالي لسنة 2019 وعلى مشاريع الميزانيات الفرعية للمؤسسات والقطاعات الحكومية المختلفة، حيث استغرقت هذه العملية وحدها، ما يفوق نصف الحيز الزمني لعمل اللجان الدائمة خلال دورة أكتوبر 2018.

وبجانب المحطة السنوية لمشروع قانون المالية، اتسمت الحصيلة التشريعية بالمصادقة خلال نفس الدورة البرلمانية على نصوص بأبعاد اجتماعية واقتصادية ودبلوماسية غاية في الأهمية، أبرزها مشاريع القوانين المتعلقة ب:

- مشروع قانون رقم 44.18 المتعلق بالخدمة العسكرية؛
- مشروع قانون رقم 74.14 المتعلق بالمساعدة الطبية على الإنجاب؛
- مشروع قانون رقم 14.16 يتعلق بمؤسسة الوسيط؛
- مشروع قانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار؛
- مشروع قانون رقم 96.18 يتعلق بإلغاء بعض الديون المستحقة لفائدة الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات؛
- مشروع قانون رقم 91.18 بتغيير وتتميم القانون المأذون بموجبه في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص؛
- مشروع قانون رقم 70.17 المتعلق بإعادة تنظيم المركز السينمائي المغربي، وبتغيير القانون المتعلق بتنظيم الصناعة السينماتوغرافية؛
- مشروع قانون رقم 89.18 يقضي بتغيير وتتميم قانون المسطرة الجنائية الرامي لمعالجة إشكالية تغذية الأشخاص الموضوعين تحت الحراسة النظرية والأحداث المحتفظ بهم.

وبعد دعوة الحكومة ابتداء من فاتح شهر أبريل 2019 إلى عقد دورة استثنائية، والتي تضمن جدول أعمالها خمسة مشاريع قوانين محالة بالأسبقية على مجلس النواب، تمكن المجلس من البت في مشروع قانون واحد منها هو مشروع قانون

رقم 21.18 المتعلق بالضمانات المنقولة.

وخلال دورة أبريل العادية الموالية، تمكن المجلس بعد توصله بالنصوص الأربعة الأخرى من المصادقة عليها، وذلك لطابعها الحيوي في إيجاد الحلول الإستراتيجية والمبتكرة لقضايا التربية والتكوين ولمشاكل الأراضي السلالية، التي تبلورت في خضم مسار طويل من التشخيصات والدراسات والمشاورات مع عدد من المتدخلين. يضاف إليها مشروعا القانونين التنظيميين المتعلقين بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، والمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، اللذان يعدان من بين أهم النصوص التي تم تدارسها في إطار القراءة الأولى، والمندرجان ضمن تكريس التوجه الرامي إلى تثمين الرأسمال الرمزي الوطني بإدماج كل المكونات الثقافية واللغوية التي تزخر بها بلادنا.

كما وافق المجلس خلال السنة التشريعية على مشروعي قانونين تنظيميين يرومان تغييروتتميم ملحق القانون التنظيمي المتعلق بالتعيين في المناصب العليا، بغاية تعزيز الإدارات والمؤسسات العمومية الوطنية بكفاءات عليا في مجال التدبيرعلى أساس الكفاءة والاستحقاق.

وفي نطاق الاستجابة للتوجيهات الملكية السامية الرامية إلى تعزيز الترسانة القانونية في مجال حماية حق الملكية، تمت الموافقة على ثلاثة مشاريع قوانين معدّلة للقانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية وقانون الالتزامات والعقود، بهدف الردع والتصدي لحالات الاستيلاء على عقارات الغير.

كما تم في إطار تحسين مناخ الأعمال ودعم الاقتصاد الوطني، المصادقة على مشروعي قانونين متعلقين بالشركات، والمراجعة الشاملة للقانون الأساسي لبنك المغرب، وتعديل مدونة التأمينات بغرض إدماج التأمينات ذات الصبغة التكافلية في الدورة الاقتصادية، فضلا عن إحداث الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة التي سيعهد إليها بالقيام بمهام صاحب المشروع المنتدب لفائدة إدارات ومؤسسات الدولة.

4.1 - الحصيلة التشريعية الإجمالية:

4.1.1 - النصوص التشريعية المصادق عليها: بلغ عددها 80 نصا، موزعة إلى 74 مشروع قانون، مقابل 6 مقترحات قوانين.

4.1.2 - النصوص القانونية المعدلة: بلغ عدد النصوص التشريعية المعدلة 16 نصا (15 مشروع قانون ومقترح قانون واحد) من أصل 45 نصا قابلا للتعديل، أي بنسبة % 35.

4.1.3 - النصوص القانونية الموافق عليها بحسب الطبيعة القانونية:

مشاريع قوانين تنظيمية	04
مشاريع قوانين بالموافقة على اتفاقيات دولية	34
مشاريع قوانين عادية	34
مقترحات القوانين	06
مشاريع قوانين الإطار	01
مشاريع قوانين بالموافقة على مراسيم قوانين	01

4.1.4 - النصوص القانونية بحسب مصدر الإحالة إلى مكتب المجلس

مشاريع القوانين المودعة بالأسبقية لدى مجلس المستشارين	05
مشاريع قوانين المحالة من مجلس النواب	69

4.1.5 - مقترحات القوانين من حيث المصدر:

تتوزع مقترحات القوانين الستة الموافق عليها خلال السنة التشريعية إلى: أربعة (04) منها مصدرها أعضاء مجلس النواب، ومقترحي قانونين مصدرها أعضاء مجلس المستشارين.

4.1.6 - النصوص القانونية حسب تنظيمها القطاعي

المجال الاقتصادي والبيئي	13
المجال الاجتماعي	11
المجال الإداري والحقوقي والديني	13
مجال الشؤون الداخلية والبنيات الأساسية	09
مجال الشؤون الخارجية	34

4.1.7 - النصوص القانونية بحسب مصدر الإحالة إلى مكتب المجلس:

مشاريع القوانين المودعة بالأسبقية لدى مجلس المستشارين	05
مشاريع القوانين المحالة من مجلس النواب	69
مقترحات القوانين المقدمة بمبادرة من أعضاء مجلس النواب	04
مقترحات القوانين المقدمة بمبادرة من أعضاء مجلس المستشارين	02

4.1.8 - تصنيف النصوص الموافق عليها حسب مآل التصويت:

الإجماع	مشاريع القوانين	62
	مقترحات القوانين	04
الأغلبية	مشاريع القوانين	12
	مقترحات القوانين	02

ثانيا: ملخص مراقبة العمل الحكومي

عقد مجلس المستشارين خلال السنة التشريعية 2018-2019 ما مجموعه 63 جلسة عامة، بمدة زمنية بلغت 109 ساعة و21 دقيقة، توزعت كما يلي:

الجلسات العامة	العدد
جلسات التشريع	21
جلسات الأسئلة	23
الجلسات الشهرية الخاصة بتقديم الأجوبة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة	05
الجلسات المخصصة لتقديم ومناقشة عروض الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات (الفصل 148 من الدستور)	02
الجلسات المخصصة لعرض ومناقشة الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة	03
جلسات مختلفة	08
الجلسات السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية	01

مناقشة الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة

تميزت السنة التشريعية 2018-2019 بمناقشة الحصيلة المرحلية لعمل حكومة السيد سعد الدين العثماني، طبقا لأحكام الفصل 101 من الدستور، حيث تناول السيد رئيس الحكومة هذه الحصيلة من خلال خمسة محاور أساسية تتعلق ب: دعم الخيار الديمقراطي ودولة القانون وترسيخ الجهوية، تعزيز قيم النزاهة والعمل على إصلاح الإدارة وترسيخ الحكامة الجيدة، تطوير النموذج الاقتصادي والنهوض بالتشغيل والتنمية المستدامة، تعزيز التنمية البشرية والتماسك المجالي والاجتماعي، تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب وخدمة قضاياه العادلة في العالم، ومحاور أخرى فرعية، حظيت جميعها بمناقشة مستفيضة من لدن جميع مكونات مجلس المستشارين.

مناقشة عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية

ناقش المجلس مع عدد من القطاعات الحكومية عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية خلال سنتي 2016-2017، طبقا لأحكام الفصل 148 من الدستور، بحيث انصبت المناقشة على المجالات التالية: الشؤون الداخلية، حصيلة تنفيذ قوانين المالية سنتي 2016 و2017، نظام الوظيفة العمومية ووضعية الصندوق المغربي للتقاعد، الفلاحة، السكن الاجتماعي، التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، قضايا الصحة، الطاقة والمعادن، والعرض الثقافي الموجه للمغاربة المقيمين بالخارج.

الجلسات الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة:

عقد المجلس خمس جلسات شهرية خاصة بتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة طبقا لمقتضيات الفصل 100 من الدستور، ثلاثة (03) منها خلال دورة أكتوبر 2018، همّت المحاور التالية:

تاريخ الجلسة الشهرية	المحاور
الجلسة الأولى: 18 دجنبر 2018	المحور الأول: السلم الاجتماعي ومتطلبات الإقلاع الاقتصادي.
	المحور الثاني: تحديات تأهيل الرأسمال البشري.
الجلسة الثانية: 15 يناير 2019	المحور الأول: السياسات العمومية لمواجهة الفقر والهشاشة خصوصا في العالم القروي.
	المحور الثاني: الجهوية المتقدمة وإشكالات إدماج الشباب وتثمين قدرات القطاع الفلاحي.
الجلسة الثالثة: 12 فبراير 2019	المحور الأول: التدابير الجمركية والضريبية وأثرها على قطاع التجارة.
	المحور الثاني: برنامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية.

أما الجلستان الشهريتان (02) اللتان عقدهما المجلس خلال دورة أبريل 2019، فتناولتا المحاور التالية:

تاريخ الجلسة الشهرية	المحاور
الجلسة الأولى: 21 ماي 2019	المحور الأول: سياسة الحكومة لمعالجة تحديات التعليم والتكوين المهني والبحث العلمي ببلادنا.
	المحور الثاني: سياسة الحكومة في تدبير التوظيف في القطاع العام ورهانات تحديث الإدارة العمومية.
الجلسة الثانية: 09 يوليوز 2019	المحور الأول: سياسة الحكومة في تدبير الاستثمار العمومي في أفق تحسين نجاعته.
	المحور الثاني: وضعية المتقاعد ومكانته في السياسات العمومية.

الأسئلة الشفهية:

عقد مجلس المستشارين خلال السنة التشريعية 2018-2019 ثلاثة وعشرون (23) جلسة للأسئلة الشفهية، عشر (10) جلسات منها في دورة أكتوبر 2018 وثلاثة عشر (13) في دورة أبريل 2019، عالج خلالها السيدات والسادة المستشارات والمستشارون في الدورة الأولى عددا من القضايا الآنية المهمة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والخارجية، متفاعلين مع النقاشات المجتمعية والإعلامية الهامة التي واكبتها. وفي مقدمتها: الاستقالة الجماعية لأطباء القطاع العام من بعض مستشفيات المملكة، الارتباك الحكومي في تغيير الساعة القانونية، استعدادات انطلاق الموسم الفلاحي في ظل عدم انتظام التساقطات المطرية، وضعية مستخدمي الإنعاش الوطني وسبل تحسينها، تفاعل الحكومة مع توصيات المنتدى

العالمي للهجرة والتنمية بمراكش، استراتيجية محاربة الرشوة، تفاعل الحكومة مع خطر انتشار وباء انفلونزا الخنازير....

كما واصل المجلس خلال دورته الثانية عبر الجلسات الثلاثة عشر (13) للأسئلة الشفهية طرح عدد من القضايا المهمة، ومن أبرزها: مستجدات الحوار الاجتماعي، إصلاح النظام الجبائي، الحكامة في تدبير الجامعات الرياضية، الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، حصيلة الموسم الفلاحي، دعم مستعجلات القرب، الزيادة في أسعار الأدوية، تقوية العرض التربوي للمخيمات، الإجراءات الحكومية لاستقبال أمثل لأفراد الجالية المغربية، تداعيات إخفاق المنتخب المغربي لكرة القدم في منافسات كأس إفريقيا للأمم ....

أجابت الحكومة على 193 سؤالا شفهيا خلال الدورة الأولى ضمن 10 جلسات عامة، منها 42 سؤالا آنيا و151 سؤالا عاديا. وبلغ عدد الأسئلة المتوصل بها خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين ودورة أبريل 2019 ما مجموعه 707 سؤالا، أجابت الحكومة على 245 منها خلال 13 جلسة عامة، من ضمنها 45 سؤالا آنيا و200 سؤالا عاديا.

الدورة	الأسئلة الشفهية المطروحة	الأسئلة المبرمجة
دورة أكتوبر 2018	633	193
الفترة الفاصلة	96	--
دورة أبريل 2019	611	245
الفترة الفاصلة	103	--
المجموع	1443	438

وبالنسبة للتوزيع المجالي القطاعي، فقد ركزت أسئلة السادة المستشارين خلال الدورة الأولى من السنة التشريعية على القطاع الاجتماعي بنسبة تعادل حوالي (35%) من مجموع الأسئلة المطروحة، فالقطاع الاقتصادي بنسبة (27%)، ثم قطاع الشؤون الداخلية والبنيات الأساسية بنسبة (21%)، فالمجال الحقوقي والإداري والديني بنسبة (13%)، وأخيرا قطاع الشؤون الخارجية بنسبة (04%) .

بينما سجل التوزيع الموضوعاتي للأسئلة في الدورة الثانية من نفس السنة بقاء المجال الاجتماعي في صدارة اهتمام أعضاء المجلس بنسبة تعادل حوالي (43%) من مجموع الأسئلة المطروحة، ويليه القطاع الاقتصادي بنسبة (28%)، ثم قطاع الشؤون الداخلية والبنيات الأساسية بنسبة (16%)، فالمجال الحقوقي والإداري والديني بنسبة (10%)، وأخيرا قطاع الشؤون الخارجية بنسبة (03%).

تعهدات السادة أعضاء الحكومة خلال جلسات الأسئلة الشفهية:

• دورة أكتوبر 2018: تم رصد 24 التزاما همت في مجملها تفاعل الحكومة مع عدد من المطالب الاجتماعية لفئات عريضة من المجتمع عبر تحسين ظروف عملها وعيشها وتهيئ الظروف المناسبة لاشتغالها كالأطباء، عمال الإنعاش، أرباب المقاهي والمطاعم، سائقي الشاحنات، سكان القرى المعزولة، أو من خلال تحسين الخدمات بالمرافق الإدارية والصحية خصوصا أقسام المستعجلات والقضاء على مشكل المطارح العشوائية، فضلا عن تنمية العرض المائي والالتزام بتقنين وضبط أسعار مؤسسات التعليم الخصوصي من خلال مراجعة النظام الأساسي للتعليم المدرسي الخصوصي.

• دورة أبريل 2019: تم حصر 26 التزاما تهم في مجملها تفاعل الحكومة مع بعض المطالب الاجتماعية المستعجلة من قبيل:

العمل على إجراء تمييز إيجابي لفائدة الأوساط في العالم القروي والشبه الحضرية والمناطق النائية ودعم تمدرس الفتيات إلى جانب الأطفال في وضعيات هشة وفي وضعية إعاقة خلال الموسم الدراسي المقبل وعلى تعميم التعليم الأولي، تيسير ولوج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة إلى التعليم العمومي والخاص، فتح إجازات متخصصة وماسترلتكوين مستشارين نفسيين واجتماعيين، توفيرتكوين للمتخصصين في داء التوحد أوفي الإعاقة الذهنية، تجهيز 5 مستعجلات للقرب مع تعزيز عدد وقدرات الأطر الطبية والشبه الطبية العاملة بهذه الوحدات ما بين 2019-2020، وبتأهيل 120 مركزا للاستفادة من تقنية الطب عن بعد في أفق 2023، إعداد قانون إطارللإصلاح الضريبي يكون ملزما للجميع وملزما للقوانين المالية المقبلة، إعداد مشروع قانون ينظم ويؤطرعملية التخييم للقضاء على الخصاص في البنية التحتية للتخييم في أفق 2020...

الأسئلة الكتابية:

بلغ عدد الأسئلة الكتابية المتوصل بها خلال دورة أكتوبر 2018 ما مجموعه 552 سؤالا، أجابت الحكومة على 178 سؤالا منها بمعدل 33 في المائة، بينما بلغ عدد الأسئلة الكتابية المتوصل بها خلال الفترات الفاصلة بين الدورات ودورة أبريل 2019 ما مجموعه 456 سؤالا، أجابت الحكومة على 457 سؤالا منها بمعدل 85 في المائة.

الدورة	الأسئلة المطروحة	الأسئلة المبرمجة
دورة أكتوبر 2018	552	178
الفترة الفاصلة	19	163
دورة أبريل 2019	363	197
الفترة الفاصلة	74	97
المجموع	1008	635

الدور الرقابي للجان الدائمة:

1 - الحصيلة الاجمالية لأشغال اللجان الدائمة خلال السنة التشريعية 2018 - 2019

	عدد الاجتماعات	مجموع ساعات الاجتماعات	عدد النصوص الموافق عليها (مشاريع ومقترحات القوانين، ومشاريع مراسيم القوانين)	عدد التعديلات المقدمة حول النصوص المحالة على اللجنة
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	27	59 ساعة و33 دقيقة	11	205
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	30	81 ساعة و25 دقيقة	13	339
لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية	8	34 ساعة و25 دقيقة	4	-
لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج	11	24 ساعة و40 دقيقة	36	25
لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	36	97 ساعة و10 دقائق	7	688
لجنة القطاعات الإنتاجية	17	54 ساعة و30 دقيقة	08	28
لجنة النظام الداخلي				131
المجموع	129	351 ساعة و43 دقيقة	79	1416

2 - جلسات الاستماع لأعضاء الحكومة:

اللجنة الدائمة	الموضوع	التاريخ
لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	الوضعية الاجتماعية للعاملات والعمال الزراعيين وظروف عملهم وتنقلهم إلى أماكن عملهم بالضيعات الفلاحية، إثر حادثة السير التي أودت بحياة مجموعة من العاملات الزراعيات بالطريق الرابطة بين العرائش ومولاي بوسلهام الغرب وحادثتي أكادير وطنجة.	الإثنين 13 ماي 2019
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	اجتماع مشترك بين لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين ولجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب لتقديم عرض السيد وزير الاقتصاد والمالية حول حصيلة تنفيذ الستة أشهر الأولى من قانون المالية والإطار العام لمشروع ميزانية سنة 2020.	الخميس 25 يوليوز 2019

3 - المهام الاستطلاعية والزيارات الميدانية للجان الدائمة:

اللجنة الدائمة	المهام الاستطلاعية والزيارات الميدانية واللقاءات الدراسية	تاريخها
لجنة الداخلية	المهمة الاستطلاعية للطريق الوطنية رقم 9 الرابطة بين مدينة مراكش وورزازات.	من 20 إلى 23 فبراير 2019

4 - لقاءات دراسية وتشاورية:

اللجان الدائمة	الموضوع	التاريخ
اجتماع مشترك بين لجنة الفلاحة ولجنة المالية ولجنة التعليم ولجنة الداخلية ولجنة العدل	الاستماع لتقديم السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات للتقرير الموضوعاتي للمجلس حول "مدى جاهزية المغرب لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030/2015 ".	الإثنين 29 أبريل 2019
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	لقاء تشاوري مع السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان حول التقرير الوطني الجامع للتقارير 19،20،21 المتعلق بإعمال الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.	17 يوليوز 2019

ثالثا: ملخص حصيلة تقييم السياسات العمومية

الجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية حول الإستراتيجية الوطنية للماء

اعتبارا لخصوصية مناخ المغرب المتنوع، وطبيعة التساقطات المطرية المتسمة بعدم الانتظام حسب الفصول والمناطق، انخرطت بلادنا منذ فترة طويلة في سياسة التحكم في الموارد المائية لدعم التنمية في البلاد، حيث تم إنجاز العديد من البنيات التحتية المائية الهامة، والتي أمنت نسبيا الحاجيات من المياه.

إلا أن هذه الموارد المائية بمختلف تنويعاتها ما فتئت تتضاءل بسبب تغير المناخ، وضعف تثمين استخدام المياه في الزراعة والاستغلال المفرط لاحتياطيات المياه الجوفية. بالإضافة إلى ما يلاحظ من تدهور في جودة هذه الموارد المائية بسبب التأخر الحاصل في معالجة مياه الصرف الصحي.

ولتعزيز الإنجازات ورفع التحديات المقبلة، تم وضع استراتيجية وطنية للماء تضمنت ستة محاور أساسية :

- تدبير الطلب وتنمية الموارد المائية؛

- تدبير وتطوير هذا العرض؛

- المحافظة على موارد المياه والوسط الطبيعي والمناطق الهشة؛

- الحد من المخاطر الطبيعية المتعلقة بالمياه والتأقلم مع تغيرات المناخ؛

- مواصلة الإصلاحات التنظيمية والمؤسساتية ؛

- تحديث أنظمة المعلومات وتقوية القدرات والوسائل.

وعلى ضوء مداولات أعضاء المجموعة الموضوعاتية، تم اعتماد مقاربة منهجية تتوخى:

أولا: اعتماد الفترة 2009 - 2019 لتقييم تنزيل الإستراتيجية الوطنية للماء؛

ثانيا: اعتماد المحاور الستة الكبرى للإستراتيجية كموضوع للتقييم ؛

ثالثا: تملك الرصيد الوثائقي المتعلق بقطاع الماء عموما ، والاستراتيجية الوطنية للماء على وجه الخصوص ، والاستثمار في محاضر العمل الرقابي للبرلمان بمجلسيه، التشريعات القانونية، التقارير الوطنية والدولية، الدراسات والأبحاث العلمية....؛

رابعا: اعتماد برنامج للزيارات الإستطلاعية الميدانية والمقابلات في مختلف الجهات للوقوف على مدى تحقق أهداف الإستراتيجية؛

خامسا: الاستماع للمسؤولين عن القطاعات المعنية بالماء، وكذا مباشرة لقاءات مع فعاليات المجتمع المدني والهيئات المهنية وخبراء في المجال؛

سادسا: اعتماد برنامج للإطلاع على التجارب المقارنة الناجحة بغية استلهام توصيات عملية وذات فاعلية.

وبالموازاة مع ذلك، استقر رأي أعضاء المجموعة على أن تتم إحاطة عملية التقييم من خلال طرح إشكالية محورية، تضمنت جملة من الأسئلة نقدمها في الشكل الاتي:

أولا: مدى اعتماد المقاربة التشاركية والحقوقية في وضع الإستراتيجية الوطنية للماء ؟

ثانيا: هل استطاعت الحكومات المتعاقبة تنزيل محاور الإستراتيجية وفق التوقعات المنتظرة ؟

ثالثا: هل تم استثمار فرص وممكنات النجاح المتاحة للإستراتيجية ؟ وأين تتجلى فرص إنجاح أهداف الإستراتيجية؟

رابعا: أين تتجلى مظاهر عدم تحقيق أهداف الإستراتيجية ؟ وهل كان بالإمكان تجاوزها؟

خامسا: ما هي الآثار السوسيو- اقتصادية والسوسيو-اجتماعية المترتبة على تطبيق الإستراتيجية الوطنية للماء ؟

سادسا: اقتراح توصيات ناجعة وفعالة لتثمين وإغناء مرتكزات المخطط الوطني للماء 2020 - 2050؟

وبعد سلسلة من اللقاءات وجلسات العمل، أصدرت المجموعة الموضوعاتية المؤقتة جملة من التوصيات، يمكن الإشارة إلى أهمها كالتالي:

- الحرص على ضمان الالتقائية والتنسيق في السياسات والبرامج المتعلقة بالماء؛

- وضع خطط لإدارة الموارد المائية على مستوى كل جهة، مع مراعاة خصوصياتها لتمكينها من رصد التحديات التي تواجهها حاليا ومستقبليا، مع تحديد الإجراءات المطلوب اتخاذها لمواجهة تلك التحديات وتحديد أدواروومسؤوليات كل جهة في تنفيذ تلك الإجراءات؛

- تبني سياسة مائية تتوخى تنويع وتعدد مصادر المياه لمواجهة جميع التحديات المطروحة في هذا المجال وابتكار أساليب جديدة وغير تقليدية لتوفير الماء؛

- الحد من المزروعات المستنزفة للفرشة المائية، وتشجيع المزروعات المجالية المتكيفة مع التغيرات المناخية؛

- حماية الموارد المائية من التلوث للتطبيق الصارم للقوانين المتعلقة بمنع تلوث المياه، وإلزام المنشآت الصناعية والسياحية بمعالجة مخلفاتها طبقا للمقاييس الصحية قبل إلقائها في المجاري المائية؛

- وضع إجراءات ملائمة وقابلة للتنفيذ للرفع من قدرة المغرب على اجتذاب الاستثمارات الخضراء والمشاريع؛

- تفعيل مبدأ التضامن المائي الوارد في قانون الماء لتلبية حاجيات الأقاليم التي تعاني من نقص حاد في الماء؛

- دعم وكالات الأحواض المائية بالموارد البشرية اللازمة، لتمكينها من أداء مهمتها على أحسن وجه، نظرا للدور الفعال الذي تقوم به على مستوى كل جهة ....

5 - السنة التشريعية 2019 - 2020

تميزت السنة التشريعية 2019-2020 بانعقادها (دورة أبريل 2020) في ظل الظروف الاستثنائية التي مرت بها بلادنا، كما باقي دول العالم، المتسمة بانتشار جائحة فيروس كورورنا (كوفيد 19)، وما نجم عنها من تداعيات اقتصادية واجتماعية وصحية، مما فرض على المجلس وضع نظام للتدابير الاستثنائية ينظم اشتغال المجلس في ضوء هذه الأزمة الصحية، وحتم على أعضاء المجلس مزيدا من التعبئة من أجل الإسهام الجماعي في مواجهة التحديات المرتبطة بهذه المرحلة، وإنجاح مختلف استراتيجيات الدولة تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

أولا: ملخص الحصيلة التشريعية

يظهر من حصيلة مجلس المستشارين خلال السنة التشريعية 2019-2020، أنها حاولت أن تعكس حقيقة قضايا المواطنات والمواطنين، التي وجدت صداها في القوانين المصادق عليها ذات المصدر البرلماني والحكومي، وفي التعديلات المقدمة من السيدات والسادة المستشارين.

إلى جانب ذلك، فقد تقدمت الفرق والمجموعة بالمجلس عن طريق أعضائها بخمسة عشر (15) مقترح قانون جديد خلال السنة التشريعية 2019 - 2020، انصبت على قضايا مختلفة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية.

وعليه، فإن حصيلة مجلس المستشارين بشأن مجال التشريع عرفت خلال هذه السنة زخما كميا ونوعيا، إذ صادق المجلس على ما مجموعه ستة وخمسون نصا خلال الدورتين.

توزعت الحصيلة التشريعية على الدورتين ب 36 نصا خلال دورة أكتوبر 2019، ضمت مشروعي قانونين تنظيميين، و10 مشاريع قوانين، و22 مشروع قانون يوافق بموجبه على اتفاقية دولية، ومقترحي قانونين، وقد همّت هذه النصوص مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والحقوقية.

كما وافق المجلس خلال دورة أبريل 2020 على 20 نصا تشريعيا، منها مقترح قانون واحد، و17 مشروع قانون عادي، ومشروعي قانونين يرميان إلى الموافقة على مرسومين بقانونين.

وبالاضافة إلى ما سبق، وافقت اللجان الدائمة بمجلس المستشارين طبقا لأحكام الفصل 81 من الدستور، خلال الفترة الفاصلة بين دورتي أبريل 2020 ودورة أكتوبر 2020 على مجموعة من مراسيم القوانين، بغاية الحل الاستعجالي لعدد من القضايا، والتي عرضت على البرلمان في الدورة العادية الموالية بقصد المصادقة.

وقد عمل أعضاء المجلس خلال مناقشة كافة النصوص التي تمت المصادقة عليها خلال هذه السنة التشريعية، سواء في شكل مشاريع أو مقترحات قوانين، على إغناء مضمونها باقتراح ست مائة وثمانية وخمسين (658) تعديلا، تمت الموافقة على مائتين واثنتي وثلاثين (232) منها، مع سحب ثلاثمائة واثنين تعديلا(302) ورفض مائة وأربعة وعشرين تعديلا (124)، مما يبين المنحى التوافقي الذي يعكس عمل المجلس، من حيث تغليب منطق الحوار والمناقشة الهادئة حول القضايا المعروضة عليه، وحسم المواضيع الخلافية بالتصويت بعد مسلسل مسطري طويل من النقاش وإبداء جميع مكونات المجلس والحكومة للدفوعات المؤيدة لمواقف كل منها، وهو ما يتضح جليا في النسبة المئوية للنصوص المصادق عليها بالإجماع بما يقارب ثمانين في المائة، وهو ما يبرز بما لا يدع المجال للشك على أن تغليب المصلحة العليا للوطن تظل الهاجس الأول لأعضاء المجلس كلما تعلق الأمر بالتشريع لتحقيق غايات ذات منفعة وطنية، خاصة في الظروف غير العادية كحالة الاستجابة السريعة لملء الفراغات القانونية ذات الصلة بمحاصرة وباء كورونا المستجد ومحاولة امتصاص آثاره الاقتصادية والاجتماعية.

5.1 - الحصيلة التشريعية الإجمالية:

5.1.1 - النصوص التشريعية المصادق عليها: بلغ عددها 56 نصا، موزعة إلى 53 مشروع قانون، مقابل 3 مقترحات قوانين.

5.1.2 - النصوص القانونية المعدلة: بلغ عدد النصوص التشريعية المعدلة 11 نصا (9 مشاريع قوانين ومقترحي قانونين) من أصل 33 نصا قابلا للتعديل، أي بنسبة 33.33%.

- اقترح أعضاء المجلس ست مائة وثمانية وخمسين (658) تعديلا، تمت الموافقة على مائتين واثنتي وثلاثين (232) منها، سحب منها ثلاثمائة واثنين تعديلا (302) ورفض بالتصويت مائة وأربعة وعشرين تعديلا (124).

5.1.3 - النصوص القانونية الموافق عليها بحسب الطبيعة القانونية:

مشاريع قوانين تنظيمية	02
مشاريع قوانين بالموافقة على اتفاقيات دولية	22
مشاريع قوانين عادية	27
مقترحات القوانين	03
مشاريع قوانين الإطار	--
مشاريع قوانين بالموافقة على مراسيم قوانين	02

5.1.4 - النصوص القانونية بحسب مصدر الإحالة إلى مكتب المجلس

مشاريع القوانين المودعة بالأسبقية لدى مجلس المستشارين	05
مشاريع قوانين المحالة من مجلس النواب	48

5.1.5 - مقترحات القوانين من حيث المصدر:

تتوزع مقترحات القوانين الثلاثة الموافق عليها خلال السنة التشريعية إلى: مقترح قانون واحد مصدره أعضاء مجلس النواب، ومقترحي قانونين مصدرهما أعضاء مجلس المستشارين.

5.1.6 - النصوص القانونية حسب تنظيمها القطاعي:

المجال الاقتصادي والبيئي	14
المجال الاجتماعي	02
المجال الإداري والحقوقي والديني	06
مجال الشؤون الداخلية والبنيات الأساسية	07
مجال الشؤون الخارجية	27

5.1.7 - تصنيف النصوص الموافق عليها حسب مآل التصويت:

الإجماع	مشاريع القوانين	41
	مقترحات القوانين	02
الأغلبية	مشاريع القوانين	12
	مقترحات القوانين	01

ثانيا: ملخص حصيلة مراقبة العمل الحكومي

تميزت السنة التشريعية 2019-2020 بافتتاح مجلس المستشارين لدورته العادية لأبريل 2020، في ظل ظرفية استثنائية مرتبطة بانتشار فيروس كورونا المستجد كوفيد 19، مما حتّم تكييف جدول أعماله وفق متطلبات المرحلة، في التصدي للجائحة والحدّ من آثارها على جميع المستويات.

وعلى هذا الأساس، فقد تم تكثيف آليات المراقبة المخولة للمجلس على عمل الحكومة، إن على مستوى اللجان الدائمة أو الجلسات العامة، وفق البرامج والتدابير الوقائية الموضوعة من لدن الأجهزة المقرّرة بالمجلس، وفي مقدمتها المكتب وندوة الرؤساء.

وفي هذا السياق، تم تسطير برنامج للأسئلة الشفهية الأسبوعية بالتنسيق مع الحكومة خلال فترة سريان حالة الطوارئ الصحية وفرض الحجر الصحي، بحيث تقرر إعطاء الأولوية لمساءلة القطاعات الحكومية المرتبطة بشكل مباشر بتدبير آثار هذه الجائحة من خلال آلية الأسئلة المحورية خلال مجموعة من الجلسات.

وبطبيعة الحال ظلت الأسئلة سواء كانت شفهية أم كتابية، الآلية الرقابية الأكثر استعمالا خلال هذه الفترة من السنة التشريعية، بالنظر إلى المرونة التي تتسم بها، ولطابعها المنتظم الأسبوعي والشهري، ولارتباطها بآجال محدّدة، مما جعل من جلسات الأسئلة محطة لطرح القضايا الآنية ذات العلاقة بالحياة اليومية للمواطنين، في ظل جهود السلطات العمومية في التصدي للجائحة، وقد شكلت فرصة لاطلاع الرأي العام بمستجدات الوضعية الوبائية والتدابير المتخذة للحدّ منها.

الجلسات العامة الرقابية:

عقد مجلس المستشارين خلال السنة التشريعية 2019-2020 ما مجموعه 65 جلسة عامة بمدة زمنية بلغت 100 ساعة و16 دقيقة، توزعت كما يلي:

الجلسات العامة	العدد
جلسات التشريع	24
جلسات الأسئلة	27
الجلسات الشهرية الخاصة بتقديم الأجوبة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة	06
الجلسة المخصصة لتقديم عرض الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية برسم سنة 2018 (الفصل 148 من الدستور)	01
جلسات مختلفة	07

الجلسات الشهرية الخاصة بتقديم الأجوبة عن الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة :

همّت الجلسات الشهرية المنعقدة خلال دورة أكتوبر 2019 المواضيع التالية:

- الجلسة الأولى: بتاريخ 12 نونبر 2019، تناولت محوري السياسة العامة للحكومة لتفعيل مساهمة القطاع البنكي والمالي في التنمية والتشغيل الذاتي ودعم المقاولات الصغرى والصغيرة جدا، والسياسة الحكومية المرتبطة بالمسنين والأشخاص في وضعية إعاقة.

- الجلسة الثانية: بتاريخ 10 دجنبر 2019، تناولت موضوعي السياسة العامة للحكومة في مجال حقوق الإنسان التحديات والآفاق، وسياسة الحكومة لمواجهة التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية.

- الجلسة الثالثة: بتاريخ 21 يناير 2020، تناولت الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد، والسياسة العامة للحكومة في مجال حماية المرأة والأسرة والطفولة.

أما الجلسات الشهرية المنعقدة في دورة أبريل 2020، فتناولت:

- الجلسة الأولى: واقع وآفاق مواجهة تداعيات أزمة كورونا؛ (21 أبريل 2020)

- الجلسة الثانية: سياسة الحكومة لما بعد رفع الحجر الصحي: أية خطة إقلاع اقتصادي لمعالجة الآثار الاجتماعية للأزمة؟ (16 يونيو 2020)

- الجلسة الثالثة: السياسات العمومية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والرقمية في ضوء الدروس المستخلصة من تداعيات أزمة كورونا. (21 يوليوز 2020)

الأسئلة الشفهية:

أجابت الحكومة خلال 15 جلسة عامة للأسئلة الشفهية في الدورة الأولى العادية على 264 سؤالا شفهيا، من ضمنها 24 سؤالا آنيا، بينما أجابت الحكومة على 163 سؤالا شفهيا خلال 12 جلسة عامة خلال الدورة الثانية، توزعت على 124 سؤالا محوريا و17 سؤالا آنيا و22 سؤالا عاديا.

الدورة	عدد الأسئلة الشفهية المطروحة	عدد الأسئلة الشفهية المبرمجة
دورة أكتوبر 2019	477	264
الفترة الفاصلة	63	--
دورة أبريل 2020	183	163
الفترة الفاصلة	127	--
المجموع	850	427

وقد خضعت جميع القطاعات الحكومية –باستثناء قطاع واحد- للمراقبة خلال جلسات الأسئلة الشفهية الخمسة عشر (15) التي عقدها المجلس في دورة أكتوبر2019، والتي تناولت القضايا المجتمعية الطارئة خلال تلك الدورة، والتي طغت عليها المواضيع ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي، ومن أهمها: دعم تنافسية الإنتاج الوطني، تدبير الموارد المائية وإشكالية ندرة المياه، تقييم أداء استراتيجية أليوتيس وأثرها المباشر على الاقتصاد الوطني، الاستعدادات المتخذة لانطلاق الموسم الفلاحي، معايير احتساب تسعيرات فواتير الماء والكهرباء، الاكتظاظ في السجون وبلورة برامج للتأهيل وإعادة الإدماج، الإصلاح البيداغوجي الجامعي الجديد ....

وبالمقابل، فإن جلسات الأسئلة الشفهية الإثنى عشر (12) التي عقدها المجلس في دورة أبريل 2020، عالج خلالها السيدات والسادة المستشارون التدابير والإجراءات التي اتخذتها القطاعات الحكومية المعنية بشكل مباشر أو غير مباشر بتدبير آثار جائحة كورونا، إن على المستوى الصحي أو الاقتصادي والاجتماعي، بغية التخفيف من انعكاساتها ووقعها السلبي على الاقتصاد الوطني وعلى مختلف الشرائح المجتمعية المتضررة، وقد حظيت هذه الجلسات بمتابعة مهمة من قبل الرأي العام ووسائل الإعلام لدرجة أصبحت منبرا مهما للحصول على المعلومة من المصدر.

وبالنسبة للتوزيع المجالي القطاعي للأسئلة، فقد ركزت أسئلة السادة المستشارين بالتوالي خلال الدورتين معا على القطاع الاجتماعي، فيليه القطاع الاقتصادي، ثم قطاع الشؤون الداخلية والبنيات الأساسية ،فالمجال الحقوقي والإداري والديني، وأخيرا قطاع الشؤون الخارجية.

التزامات وتعهدات أعضاء الحكومة خلال جلسات الأسئلة الشفهية:

- دورة أكتوبر 2019: تم حصر 20 التزاما تتعهد بموجبه الحكومة بمعالجة عدد من الإشكالات الاجتماعية والاقتصادية على المستويين الحضري والقروي بما يسمح بتحسين ظروف عيش الساكنة وتسهيل الولوج للخدمات والتغلب على الخصاص المسجل على عدة مستويات وذلك من خلال على سبيل المثال: تطوير نموذج المدرسة الدامجة لتيسير ولوج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة للأقسام العادية، الرفع من نسبة إدماج خريجي التكوين المهني، إحداث حيين جامعيين كل سنة، تدبير مرفق النقل الحضري بمدينة الدار البيضاء، إعادة النظر في مضامين القانون المتعلق بجبايات الجماعات المحلية في إطار إصلاح الجبايات العمومية، إعداد خارطة الطريق للنهوض بقطاع السكن في أفق 2030، تنزيل مشروع تحلية مياه البحر للشرب في مدينة الدار البيضاء، إعداد تصور جديد حول المخطط الوطني التوجيهي لأسواق الجملة للخضر والفواكه بشراكة مع القطاعات الحكومية المعنية، فتح ورش مراجعة مدونة الشغل بإشراك النقابات العمالية والاتحاد العام لمقاولات المغرب، بلورة استراتيجية جديدة في أفق 2030 تستهدف جميع أصناف الصناعة التقليدية المتعلقة بالحرف الإنتاجية النفعية والكمية والحرف الخدماتية...
- دورة أبريل 2020: تم رصد 18 التزاما تتعهد بموجبه الحكومة بمعالجة عدد من الإشكالات الاجتماعية والاقتصادية التي خلفتها جائحة كورونا من قبيل: توفير الكمامات الواقية وأجهزة التنفس الصناعي في السوق الوطنية- إعداد خطة لضمان انطلاقة جيدة للقطاعات الاقتصادية وتعزيز مقومات الحماية الاجتماعية- تعزيز منظومة التعلم عن بعد- إرجاع المغاربة العالقين خارج أرض الوطن- تعزيز تقنية التقاضي عن بعد وضمان المحاكمة العادلة- إعداد استراتيجيات مستقبلية على مستوى قطاعي الصحة وإعداد التراب الوطني لتشجيع الطلب على السكن وتيسير الولوج إليه- القضاء على البناء المفكك وتوفير الوسائل والإمكانيات للولوج للتعلم- إعداد مخطط لإعادة إقلاع القطاع السياحي يرمي الحفاظ على مناصب الشغل وإنعاش السياحة الداخلية.

الأسئلة الكتابية:

بلغ عدد الأسئلة الكتابية المتوصل بها خلال الدورة الأولى ما مجموعه 536 سؤالا، أجابت الحكومة على 206 سؤالا منها بمعدل (39%)، وبلغ عدد هذه الأسئلة 808 سؤالا خلال الدورة الثانية، أجابت الحكومة على 320 سؤالا منها بمعدّل (39%) كذلك.

الدورة	الأسئلة الكتابية المطروحة	الأسئلة الكتابية المجابة
دورة أكتوبر 2019	520	109
الفترة الفاصلة	220	118
دورة أبريل 2020	421	201
الفترة الفاصلة	395	138
المجموع	1556	566

بيانات رئيس الحكومة حول قضية وطنية تكتسي طابعا وطنيا هاما:

بجانب الأسئلة، فقد عقد البرلمان بمجلسيه طبقا لأحكام الفصل 68 من الدستور جلسة عامة مشتركة خصصت لتقديم رئيس الحكومة لبيانات تتعلق ب«تطورات تدبير الحجر الصحي ما بعد 20 ماي»، وذلك يومين فقط قبل الموعد الذي كان مقررا لرفع حالة الطوارئ الصحية، أعقبتها لأول مرة جلسة عامة لمناقشة هذه البيانات من قبل ممثلي الفرق والمجموعة البرلمانية بمجلس المستشارين.

طلب تناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية:

طبقا لمقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي الجديد لمجلس المستشارين، توصلت رئاسة المجلس بطلب تناول الكلمة حول موضوع طارئ في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية من منسق مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، في أول تنزيل لمقتضيات هذه المادة في صيغتها الجديدة.

الدور الرقابي للجان الدائمة:

1 - الحصيلة الإجمالية لأشغال اللجان الدائمة:

	عدد اجتماعات اللجان الدائمة	مجموع ساعات الاجتماعات	عدد النصوص الموافق عليها (مشاريع ومقترحات القوانين، ومشاريع مراسيم القوانين)	عدد التعديلات المقدمة حول النصوص المحالة على اللجنة
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	30	57 ساعة و30 دقيقة	5	193
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	27	96 ساعة و5 دقائق	10	284
لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية	15	26 ساعة و10 دقيقة	9	120
لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج	7	20 ساعة و25 دقيقة	27	
لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	19	126 ساعة و50 دقيقة	03	3
لجنة القطاعات الانتاجية	14	42 ساعة	06	57
اجتماعات مشتركة بين لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان ولجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية			01	
لجنة النظام الداخلي	04			
المجموع	116	368 ساعة	61	657

2 - جلسات استماع اللجان الدائمة لأعضاء الحكومة:

اللجنة الدائمة	الموضوع	التاريخ
لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	الإصلاح البيداغوجي الجامعي الجديد.	الأربعاء 15 يناير 2020
	أوضاع المهنيين داخل مؤسسة الضمان الاجتماعي ودورها في مواجهة التداعيات الاجتماعية التي أفرزتها جائحة كورونا كوفيد19-.	الأربعاء 17 يونيو 2020
	مناقشة موضوع وضعية الحالة الوبائية والإجراءات الصحية لما بعد رفع الحجر الصحي.	الثلاثاء 7 يوليوز 2020
	الإجراءات والتدابير الوقائية التي سترافق الدخول المدرسي والجامعي لسنة 2021/2020 وكذا مستجدات هذا الموسم في ظل إكراهات جائحة كورونا.	الخميس 27 غشت 2020
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	إخبار اللجنة بإحداث الحساب المرصد لأمور خصوصية تحت اسم "الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا Covid 19".	18 مارس 2020
	تدارس التدابير والإجراءات ذات الطابع الاقتصادي التي اتخذتها الحكومة لمواجهة جائحة كورونا.	الإثنين 11 ماي 2020
	تقديم الإطار العام لإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2021 من طرف السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة.	الأربعاء 22 يوليوز 2020
	الاستماع لعرض السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، يهم إخبار اللجنة بخصوص إحداث حساب مرصد لأمور خصوصية يسمى صندوق الاستثمار الاستراتيجي.	الثلاثاء 11 غشت 2020
	الاستماع ومناقشة عرض السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة حول تنفيذ ميزانية سنة 2020، وإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2021 والبرمجة الميزانياتية للثلاث سنوات القادمة.	الإثنين 28 شتنبر 2020
لجنة القطاعات الإنتاجية	وضعية الحرفيين التقليديين في ظل جائحة وباء كورونا.	16 يونيو 2020

3 - المهام الاستطلاعية والزيارات الميدانية للجان الدائمة:

اللجنة الدائمة	المهام الاستطلاعية والزيارات الميدانية واللقاءات الدراسية	تاريخها
لجنة الخارجية	زيارة ميدانية مشتركة بين لجنتي الخارجية بمجلسي البرلمان للحزام الأمني بالأقاليم الجنوبية.	من 14 إلى 06 مارس2020

4 - لقاءات دراسية وتشاورية:

اللجان الدائمة	الموضوع	التاريخ
لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	يوم دراسي حول مشروع قانون رقم 45.18 يتعلق بتنظيم مهنة العاملات والعاملين الاجتماعيين.	الإثنين 20 يوليوز 2020
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	لقاء تشاوري مع السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان حول إعداد التقرير الدوري الجامع للتقريرين الخامس والسادس لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.	7 يناير 2020

6 - السنة التشريعية 2020 - 2021

حرص مجلس المستشارين خلال السنة الأخيرة من الولاية التشريعية على تكثيف الجهود على مستوى العمل التشريعي، وذلك استمرارا للمجهودات والحصيلة الوافرة التي طبعت هذه الولاية التشريعية للمجلس، والتي كانت حافلة بالعمل المنتج والايجابي.

ولقد سعى المجلس من خلال ذلك إلى استكمال دراسة كافة النصوص القانونية المودعة لدى مكاتب اللجان الدائمة، خاصة المتعثرة منها لأي سبب من الأسباب.

أولا: ملخص الحصيلة التشريعية:

تميزت السنة التشريعية الأخيرة من الولاية التشريعية 2015-2021 لمجلس المستشارين في دورتيها الخريفية والربيعية معا، وكذا الدورة الاستثنائية لمارس 2021، بالموافقة على مجموعة من النصوص القانونية بلغت مجموعها 96 نصا.

وطبعت السنة التشريعية بالموافقة على مجموعة القوانين ذات البعد الحقوقي، الاقتصادي والاجتماعي، والتي جاءت تنزيلا للتوجيهات الملكية السامية، تعزيز الإطار القانوني للمؤسسات الوطنية، وتجويد الإطار القانوني المؤطر للانتخابات والإعداد للاستحقاقات الانتخابية.

الحصيلة التشريعية الإجمالية:

6.1.1 - النصوص التشريعية المصادق عليها: بلغ عددها 96 نصا، موزعة إلى 83 مشروع قانون، مقابل 13 مقترح قانون.

6.1.2 - النصوص القانونية المعدلة: بلغ عدد النصوص التشريعية المعدلة 19 نصا (14 مشروع قانون وخمسة (05) مقترحات قوانين) من أصل 76 نصا قابلا للتعديل، أي بنسبة % 25.

6.1.3 - النصوص القانونية الموافق عليها بحسب الطبيعة القانونية:

مشاريع قوانين تنظيمية	06
مقترحات قوانين تنظيمية	02
مشاريع قوانين بالموافقة على اتفاقيات دولية	19
مشاريع قوانين عادية	51
مقترحات القوانين	11
مشاريع قوانين الإطار	03
مشاريع قوانين بالموافقة على مراسيم قوانين	04

6.1.4 - النصوص القانونية بحسب مصدر الإحالة إلى مكتب المجلس:

مشاريع القوانين المودعة بالأسبقية لدى مجلس المستشارين	12
مشاريع قوانين المحالة من مجلس النواب	71

6.1.5 - مقترحات القوانين من حيث المصدر:

تتوزع مقترحات القوانين الموافق عليها خلال السنة التشريعية إلى: خمسة (05) منها مصدرها أعضاء مجلس النواب، وثلاثة (03) مقترحات قوانين واحد مصدرها أعضاء مجلس المستشارين.

6.1.6 - النصوص القانونية حسب تنظيمها القطاعي:

المجال الاقتصادي والبيئي	30
المجال الاجتماعي	17
المجال الإداري والحقوقي والديني	19
مجال الشؤون الداخلية والبنيات الأساسية	11
مجال الشؤون الخارجية	19

6.1.7 - تصنيف النصوص الموافق عليها حسب مآل التصويت:

الإجماع	مشاريع القوانين	71
	مقترحات القوانين	10
الأغلبية	مشاريع القوانين	12
	مقترحات القوانين	03

ثانيا: ملخص حصيلة مراقبة العمل الحكومي

عقد مجلس المستشارين ما مجموعه 79 جلسة عامة بمدة زمنية بلغت 117 ساعة و42 دقيقة، توزعت كما يلي:

الجلسات العامة	2021 - 2020
جلسات التشريع	33
جلسات الأسئلة	27
الجلسات الشهرية الخاصة بتقديم الأجوبة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة	05
الجلسات المخصصة لعرض ومناقشة الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة	02
جلسات مختلفة	09
الجلسات السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية	02

مناقشة بيانات رئيس الحكومة حول قضية وطنية تكتسي طابعا وطنيا هاما:

تطبيقا لأحكام الفصل 68 من الدستور والمادة 273 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، عقد المجلس جلسة عامة لتقديم تدخلات الفرق والمجموعة البرلمانية في إطار مناقشة البيانات التي قدمها السيد رئيس الحكومة حول: «الحالة الوبائية بالمملكة: التطورات والتدابير الاحترازية والإجراءات المواكبة» أمام مجلسي البرلمان في الجلسة العامة المشتركة التي انعقدت يوم الإثنين 12 أبريل 2021.

عرض ومناقشة الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة:

عقد البرلمان طبقا لأحكام الفصل 101 من الدستور جلسة عامة مشتركة خصصت لتقديم حصيلة عمل الحكومة 2017-2021، استعرض خلالها السيد رئيس الحكومة حصيلة حكومته من خلال ثلاث أبواب:

- تناول الباب الأول: تنزيل البرنامج الحكومي، المنهجية ومؤشرات الإنجاز،
- وخصص الباب الثاني لاستعراض حصيلة الحكومة حسب محاور البرنامج الحكومي،
- بينما تناول الباب الثالث التدبير الجماعي الناجح لجائحة كوفيد 19.

وقد كان العرض المذكور محل مناقشة مستفيضة من قبل أعضاء المجلس في جلسة خاصة خصصت لهذا الغرض.

الجلسات الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة:

عقد المجلس خلال الدورة الأولى من السنة التشريعية السادسة ثلاث (03) جلسات شهرية خاصة بتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة طبقا لمقتضيات الفصل 100 من الدستور، همت المواضيع التالية:

- الجلسة الأولى تناولت محورا واحدا هو: السياسات الحكومية لمعالجة تحديات الوضع الاقتصادي والاجتماعي في ظل تداعيات جائحة كورونا.
- الجلسة الثانية تناولت محورين هما: الحماية الاجتماعية: أية مقاربة لربح رهانات التوحيد والجودة والحكامة، واستراتيجية الحكومة للنهوض بقطاعي السياحة والصناعة في ظل تداعيات جائحة كورونا.
- الجلسة الثالثة تناولت محورا واحدا هو: الاستراتيجية الوطنية للتلقيح ضد وباء كورونا.
- كما عقد المجلس خلال دورة أبريل 2021 جلستين شهريتين (02) همت المحورين التاليين:
- الجلسة الأولى: الحوار الاجتماعي وتدابير احتواء التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لأزمة كوفيد 19.
- الجلسة الثانية: تدابير استقبال ومواكبة الجالية المغربية المقيمة بالخارج في ظل الإكراهات الناتجة عن وباء كوفيد 19.

وطبقا لقرار ندوة الرؤساء ومكتب المجلس تم تعديل طريقة عرض الأسئلة بتولي رئيس الجلسة مهمة تقديم محور الجلسة وإعطاء الكلمة مباشرة للسيد رئيس الحكومة من أجل تقديم عرضه، تم تشرع الفرق والمجموعة بعد ذلك في مناقشة محتويات عرض السيد رئيس الحكومة.

الأسئلة الشفهية:

عقد مجلس المستشارين خلال دورة أكتوبر 2020 خمسة عشر (15) جلسة للأسئلة الشفهية، حضرت خلالها الأسئلة المتعلقة بتأثير فيروس كورونا على مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بقوة خصوصا في ظل تطبيق حالة الطوارئ الصحية وتمديدها، وانعكاس ذلك على مناحي الحياة اليومية لمختلف الشرائح المجتمعية، ومن أهم المواضيع المثارة نذكر على سبيل المثال لا الحصر، مستجدات الموسم الدراسي 2020-2021 في ظل وباء كورونا، أثر فيروس كورونا على المجال السياحي والفندقي ببلادنا، تراجع عدد مناصب الشغل بسبب جائحة كورونا، وضعية الشأن الثقافي والفني في ظل جائحة كورونا، تداعيات جائحة كورونا ووطأة الجفاف على الفلاحين والعمال الزراعيين، ارتفاع فواتير الماء والكهرباء في ظل تفشي كورونا، مآل استمرارية منظومة الدعم الاجتماعي ومختلف البرامج الاجتماعية في ظل جائحة كورونا وتداعياتها، وضعية المنظومة الصحية في ظل الأزمة الوبائية المتفاقمة، ضمان حقوق الأجراء في ظل التداعيات الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عن أزمة كورونا....

كما تميزت الجلسات الإثنى عشر (12) للأسئلة الشفهية في دورة أبريل 2021، باستمرار الحضور القوي للأسئلة المتعلقة بتأثير فيروس كورونا على مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، ومن أهم المواضيع المثارة نذكر: الآثار السلبية التي خلفها فيروس كورونا على قطاعي السياحة والصناعة التقليدية، دعم قطاع المقاهي والمطاعم خلال أزمة كورونا، تدبير الحملة الوطنية للتلقيح ضد كوفيد 19، عملية مرحبا 2021 في ظل التطورات الوبائية التي تعرفها بلادنا، فرص التحول الطاقي بالمغرب بعد جائحة كورونا ....

الدورة	الأسئلة المطروحة	الأسئلة المبرمجة في الجلسات الأسبوعية
دورة أكتوبر 2020	670	292
الفترة الفاصلة	147	00
دورة أبريل 2021	228	221
المجموع	1045	513

وبالنسبة للتوزيع المجالي القطاعي للأسئلة، فقد ركزت أسئلة السادة المستشارين في الدورتين العاديتين معا على القطاع الاجتماعي بنسبة تعادل على التوالي حوالي (39%) و(43%) من مجموع الأسئلة المطروحة، فالقطاع الاقتصادي بنسبة (33%) و(30%) في الدورة الثانية، ثم قطاع الشؤون الداخلية والبنيات الأساسية بنسبة (18%) و(15%)، فالمجال الحقوقي والإداري والديني بنسبة (07%) و(06%)، وأخيرا قطاع الشؤون الخارجية بنسبة (03%) و(06%) في دورة أبريل 2021.

التزامات السادة أعضاء الحكومة خلال جلسات الأسئلة الشفهية

- دورة أكتوبر 2020: تم رصد 22 التزاما تعهدت بموجبها القطاعات الحكومية بمعالجة عدد من الإشكالات الاجتماعية والاقتصادية وتهم بالأساس قطاعات التعليم، الصحة، السياحة، الداخلية، إعداد التراب الوطني، الجالية، الطاقة من قبيل: مواصلة إصلاح التعليم العالي من خلال مباشرة اعتماد دفتر الضوابط البيداغوجية الوطنية لنظام البكالوريوس، تحيين ومراجعة القانون قم 06.00 بمثابة النظام الأساسي للتعليم المدرسي الخصوصي، تفعيل مخطط مستقبلي لتحسين جودة الرعاية الصحية بالاشتغال على أولويات محددة سيما ما تعلّق منها بتعميم التغطية الاجتماعية وإصلاح المنظومة الصحية ، إعداد استراتيجية جديدة للنهوض بقطاع الصناعة التقليدية بشراكة مع غرف الصناعة التقليدية وفيدرالية مقاولات الصناعة التقليدية والشركاء الآخرين، إعداد برنامج خاص لتأهيل بعض الحرف الواعدة يشمل تطوير جميع المكونات والتقنيات ومراحل الإنتاج من توفير المواد الأولية إلى التسويق، إخراج مجموعة من الاختصاصات الذاتية للجهات، مراجعة آليات التعاقد الخاصة بإنتاج السكن الاجتماعي وسكن الطبقة الوسطى لدعم وتعزيز القدرة الشرائية، الرفع من نسبة الطاقات المتجددة في المزيج الطاقي للمغرب إلى 52%، تعبئة عشرة آلاف كفاءة مغربية مقيمة بالخارج في إطار البرنامج الوطني الجديد لتعبئة الكفاءات...
- دورة أبريل 2021: تم حصر 18 التزاما تتعهد بموجبه الحكومة بمعالجة عدد من الإشكالات الاجتماعية والاقتصادية، وتهم بالأساس قطاعات إعداد التراب الوطني، الصحة، الطاقة والمعادن والبيئة، العدل، التضامن والتنمية الاجتماعية، التربية الوطنية، الثقافة والشباب والرياضة من قبيل: إخراج خطة عمل لتقليص العجز السكني وتنويع العرض وملائمته مع القدرة الشرائية لمختلف شرائح المواطنين، صرف الشطر الثاني من منحة كوفيد لمهنيي الصحة، تجاوز نسبة 52% من التحول الطاقي سنة 2030، تعميم الاتصال بشبكة الإنترنيت ذات الصبيب العالي في كل المؤسسات والأحياء الجامعية، إعادة هيكلة وتأهيل 50 دار للشباب...

طلب تناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية:

طبقا لمقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين توصلت رئاسة المجلس خلال دورة أكتوبر 2020 بطلب تناول الكلمة حول موضوع طارئ في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية من منسق مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، في ثاني تنزيل لمقتضيات هذه المادة في صيغتها الجديدة.

وقد توالت طلبات تناول الكلمة في دورة أبريل 2021، لم تستجب منها الحكومة سوى لموضوعين اثنين.

الأسئلة الكتابية:

بلغ عدد الأسئلة الكتابية التي توصلت بها رئاسة المجلس خلال السنة التشريعية 2020 - 2021 ما مجموعه 778 سؤالا كتابيا، أجابت الحكومة 655 سؤالا منها أسئلة مقدمة في دورات سابقة، وذلك وفق التفاصيل التالية:

الدورة	الأسئلة الكتابية المطروحة	الأسئلة الكتابية المجابة
دورة أكتوبر 2020	547	316
الفترة الفاصلة	123	178
دورة أبريل 2021	108	161
المجموع	778	655

الدور الرقابي للجان الدائمة:

1 - حصيلة إجمالية لأشغال اللجان الدائمة خلال السنة التشريعية 2020 - 2021:

	عدد اجتماعات اللجان الدائمة	مجموع ساعات اجتماعات اللجان	عدد النصوص الموافق عليها (مشاريع ومقترحات القوانين، ومشاريع مراسيم القوانين))	عدد التعديلات المقدمة حول النصوص المحالة على اللجنة
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	16	22 ساعة و43 دقيقة	10	-
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	39	125 ساعة و35 دقيقة	21	333
لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية	19	52 ساعة و35 دقيقة	12	152
لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج	10	21 ساعة و40 دقيقة	20	
لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	30	72 ساعة و5 دقائق	15	43
لجنة القطاعات الإنتاجية	17	40 ساعة و30 دقيقة	18	54
المجموع	131	335 ساعة و8 دقائق	96	582

2 - جلسات الاستماع لأعضاء الحكومة:

اللجنة الدائمة	الموضوع	التاريخ
لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	مناقشة تقرير الزيارة الاستطلاعية التي قامت بها اللجنة حول الواقع الصحي بجهة درعة تافيلالت خلال الفترة الممتدة ما بين 1 إلى 7 يوليوز 2018.	21 يناير 2021
	مناقشة تقرير المهمة الاستطلاعية حول الوضع الصحي بجهة فاس-مكناس بحضور وزير الصحة.	30 يونيو 2021
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	الاستماع لممثلي صندوق الإيداع والتدبير للاحتياط لتقديم بعض البيانات التقنية المرتبطة بمقترحي قانونين يقضيان بإلغاء وتصفية نظام معاشات أعضاء مجلس النواب ونظام معاشات أعضاء مجلس المستشارين.	الأربعاء 13 يناير 2021
	اجتماع مشترك بين لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب ولجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين لتقديم عرض السيد وزير الاقتصاد والمالية حول الإطار العام لإعداد قانون المالية للسنة الموالية 2022.	الأربعاء 28 يوليوز 2021
لجنة الخارجية	تدارس آخر مستجدات القضية الوطنية.	الثلاثاء 27 أبريل 2021

3 - المهام الاستطلاعية والزيارات الميدانية للجان الدائمة:

اللجنة الدائمة	الموضوع	التاريخ
لجنة التعليم	مهمة استطلاعية حول الوضع الصحي بجهة فاس-مكناس.	الفترة الأولى: من 10 إلى 15 نونبر 2020 الفترة الثانية : من 6 إلى12 دجنبر ملاحظة: نوقش التقرير العام الذي أنجزته اللجنة حول المهمة الاستطلاعية بحضور ممثل عن الحكومة في الجلسة العامة المنعقدة بتاريخ 13 يوليوز 2021.
لجنتي الخارجية والداخلية	زيارة ميدانية لوفد برلماني مشترك عن لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية ولجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج بمجلس المستشارين للمعبر الحدودي الكركرات.	من 17 إلى 19 دجنبر2020

4 - لقاءات دراسية وتشاورية:

اللجنة الدائمة	الموضوع	التاريخ
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	عرض ومناقشة «مشروع التقرير الأولي بشأن الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري».	22 يونيو 2021

ثالثا: ملخص حصيلة تقييم السياسات العمومية

الجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية حول التشغيل 2012-2021

تكمن أهمية الموضوع الذي خضع للمناقشة والتقييم برسم السنة التشريعية 2020 - 2021 في كونه يتعلق بالتشغيل، في سياق خاص يتسم بالتسارع والمشاورات نحو البدء في تنزيل النموذج التنموي الجديد، وتداعيات الأزمة الصحية غير المسبوقة ومتعددة الأبعاد التي يعيشها العالم منذ ظهور جائحة «كوفيد - 19 » في نونبر 2019، وانتشارها السريع في جميع مناطق العالم، والتي كانت لها انعكاسات بالغة على صحة المواطنين وعلى الاقتصاد الوطني، وتأثر سوق الشغل خصوصا بالنسبة للقطاع الخاص والقطاع غير المهيكل، مما طرح عدة تحديات اجتماعية بالأساس، نتيجة للعواقب الوخيمة الناجمة عن التوقف الكلي أو الجزئي للأنشطة الاقتصادية الوطنية، خاصة الاختلالات في سلاسل الإنتاج والقيود على حركة اليد العاملة وعلى السفر وإغلاق الحدود.

غني عن البيان أن موضوع التشغيل يكتسي أهمية في ضمان الإستقرار والسلم الإجتماعي، حيث شكل هذا الموضوع على الدوام مصدر عناية خاصة من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس منذ اعتلاء عرش أسلافه المنعمين، والذي حث في العديد من خطبه السامية إلى ضرورة وضع رهان التشغيل بشكل عام وتشغيل الشباب في صلب التوجهات الكبرى والسياسات العمومية ببلادنا.

كما تضمنت برامج الحكومات المتعاقبة إجراءات ومبادرات تسعى لمعالجة إشكالية التشغيل، والتي اضطلعت ما بين 2012 و2021 بتفعيل عدة مبادرات في هذا الصدد، انطلاقا من توجهات البرامج الحكومية وتنزيلها سواء من خلال الاستراتيجية الوطنية للتشغيل 2015 - 2025 أو المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل 2017 - 2021.

ولقد اتسمت الظرفية الإقتصادية والسياسية والإجتماعية ما بين 2012 و2021، بما يلي:

- تبعات وآثار الأزمة الإقتصادية والمالية التي عرفها العالم سنة 2008؛

- الحراك الإجتماعي والسياسي الذي عرفته بلادنا، وما رافقه من موجة الإحتجاجات في ربوع المغرب تطالب بإصلاحات سياسية وبعدالة اجتماعية؛

- التعديل الدستوري لسنة 2011؛

- الانتخابات التشريعية السابقة لأوانها نونبر 2011؛

وبالموازاة مع ذلك، تشهد البيانات بشأن سوق الشغل والبطالة على واقع مثقل بارتفاع نسبة البطالة وخاصة في صفوف حاملي الشهادات من مختلف التخصصات، واتساع رقعة ودائرة الشغل الغير المؤدى عنه وغير المستقر.

إن محاولة رصد مكامن القوة والضعف في تنزيل سياسات التشغيل، دعا المجموعة الموضوعاتية المكلفة إلى اعتماد منهجية عمل استندت إلى المؤشرات الاتية:

- تتبع معدلات مناصب الشغل وتحليلها واستنتاج دالتها الإحصائية والإجرائية وأثرها على الاقتصاد الوطني، من خلالها مساراتها من سنة 2012 إلى سنة 2021؛

- الوقوف على التباينات الجهوية بخصوص ملف التشغيل والبطالة والنقص في اليد العاملة ومدى أثر ثقل النسب المرتفعة في بعض الجهات لدالة البطالة وانحسارها في بعض الجهات، والامكانيات التي تتيحها بعض الفرص بالرغم من ارتفاع منسوب البطالة في صفوف حاملي الشهادات؛

- رصد تطور مؤشرات الحكامة وذلك من خلال الوقوف على اللجن والهيئات المحدثة في هذا الشأن واختصاصاتها في مجال الحكامة التي تعتمدها وزارة التشغيل كمقياس للتتبع والتدبير مع المواكبة للقوانين المؤطرة لها.

المجموعة الموضوعاتية المؤقتة الخاصة بإصلاح التغطية الإجتماعية

تفاعلا مع التوجيهات الملكية السامية الواردة بخطب صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، ولا سيما خطاب عيد العرش بتاريخ 29 يوليوز 2020، وخطاب جلالته بمناسبة الذكرى السابعة والستين لثورة الملك والشعب يوم 20 غشت 2020، وخطاب جلالته السامي الموجه للبرلمان بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية العاشرة بتاريخ 9 أكتوبر 2020.

ومن منطلق تركيبته المتنوعة والغنية بالكفاءات والخبرات من ممثلي المشغلين والأجراء والجماعات الترابية والغرف المهنية، وكذا الأسبقية المخولة له دستوريا في مناقشة القضايا الاجتماعية. وذلك، وفقا لأحكام الفقرة الثانية الفصل 78 من الدستور، يتحمل مجلس المستشارين مسؤولية مؤسساتية مباشرة للمساهمة في إعداد ومواكبة كل التغييرات المزمع إدخالها على مستوى السياسات والبرامج العمومية ذات الصلة بالتغطية الاجتماعية.

وبمبادرة من مجلس المستشارين، وبتجاوب سريع مع توجيهات جلالة الملك ودعوته لإرساء بناء جديد لمنظومة الحماية الاجتماعية، فقد قرر مجلس المستشارين إحداث مجموعة عمل موضوعاتية مؤقتة يعهد إليها إعداد تقرير في موضوع إصلاح التغطية الاجتماعية بالمغرب، إسهاما منه في النقاش المؤسساتي والتفكير الجماعي في إيجاد الحلول الناجحة والمقترحات التي يمكن أن تكون استرشاد السلطات العمومية في تنزيل هذا الورش المجتمعي الكبير.

وفي هذا السياق، فقد اعتمدت المجموعة الموضوعاتية المؤقتة مرجعيات مؤطرة، وهي كالاتي:

- خطب جلالة الملك في جميع المناسبات التي حثت جميع الفاعلين والمؤسسات للانخراط في ورش الحماية الاجتماعية؛
- الأحكام الدستورية المؤطرة للحقوق الأساسية ولاسيما الحماية الاجتماعية؛
- مقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين.

كما تم تحديد المحاور التي اشتغلت عليها مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة، حيث تم الاتفاق على المحاور الآتية:

1. تعميم التغطية الصحية الإجبارية؛
2. تعميم الاستفادة من التعويضات العائلية؛
3. توسيع الانخراط في نظام التقاعد؛
4. تعميم الاستفادة من التأمين على التعويض على فقدان الشغل.

وبعد عقد مجموعة من الاجتماعات، همت التداول بشأن أطوار ومراحل عمل اللجنة، تم تحديد منهجية الاشتغال في ثلاث مستويات، وهي كالآتي:

- المستوى الأول: يتجلى في الاشتغال على دراسة وتحليل مجموعة من التقارير والدراسات المتعلقة بالحماية الاجتماعية؛
- المستوى الثاني: تنظيم جلسات استماع للقطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية بموضوع الحماية الاجتماعية، وكذا توجيه طلب للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لإعداد دراسة حول منظومة التعويض عن فقدان الشغل وطرق إعادة تنظيمها وآليات توسيع الاستفادة منها والصيغ الممكنة لتمويلها، وتوجيه طلب رأي للمجلس الأعلى للحسابات لإعداد دراسة حول طرق واليات توسيع التغطية الاجتماعية «التقاعد» على جميع فئات المواطنين والصيغ الممكنة لتمويل واستدامة عملية التوسيع.

- المستوى الثالث: يتمثل في اجتماعات اللجنة المخصصة للدراسة والتحليل التي همت خلاصات التقارير ومضامين مداولات جلسات الإنصات التي تعقدها اللجنة، ووضع المقترحات والتوصيات.

كذلك، وفي إطار الشراكة بين مجلس المستشارين ومجلس الشيوخ الفرنسي، تم عقد بعض الجلسات مع لجنة الشؤون الاجتماعية بمجلس الشيوخ الفرنسي خصصت للمواضيع الاتية:

- عرض عام واليات تمويل نظام الحماية الاجتماعية؛

- أنظمة التقاعد؛

- التأمين عن المرض؛

- التعويض عن فقدان الشغل؛

- تمويل الحماية الاجتماعية ودور لجنة الشؤون الاجتماعية بمجلس الشيوخ الفرنسي.

وقد خلصت المجموعة الموضوعاتية المؤقتة الى اقرار مجموعة من التوصيات، وعددها خمس وخمسين (55) توصية، جاءت على النحو الاتي:

- توصيتان (2) ضمن التوصيات العامة؛

- سبع (7) توصيات على صعيد الحكامة؛

- ثلاثة عشر (13) توصية على صعيد تمويل الحماية الاجتماعية؛

- أربع (4) توصيات على صعيد التشريع؛

- عشر (10) توصيات تهم التغطية الصحية الأساسية؛

- توصيتان (2) على صعيد التعويضات العائلية؛

- أربع (4) توصيات همت مجال التقاعد؛

- خمس (5) توصيات حول التعويض عن فقدان الشغل؛

- توصية واحدة (1) حول مراجعة منظومة حوادث الشغل والأمراض المهنية؛

- ثلاث (3) توصيات تهم الممارسة الاتفاقية للمغرب وتفعيل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية؛

- توصية واحدة (1) متعلقة بفعلية حقوق الفئات؛

- توصية واحدة (1) على مستوى تطبيق تشريع الشغل والتقليص من هشاشة الحماية الاجتماعية لأجراء القطاع الخاص؛

- توصيتان (2) على صعيد مجلس المستشارين.

ملحق: ضوابط اشتغال مجلس المستشارين خلال الفترة الاستثنائية المرتبطة بتطبيق حالة الطوارئ الصحية

تميز افتتاح الدورة الثانية من السنة التشريعية 2019-2020 بالعمل في ظل ظرف استثنائي عاشته بلادنا كباقي دول العالم، جراء تفشي وباء كورونا سريع العدوى والانتشار، وما أعقب ذلك من تدابير وقائية اتخذتها بلادنا للحد من انتشاره، ثم الإعلان بعد ذلك عن حالة الطوارئ الصحية في مجموع التراب الوطني، اتخذ على إثرها مجلسا النواب والمستشارين مجموعة من التدابير الاحترازية والاستثنائية لتدبير المرحلة، وهو ما طرح نقاشات فقهية ذات طبيعة دستورية حول الموضوع، في ضوء غياب أحكام تفصيلية تجيب عن ذلك في النظامين الداخليين لمجلسي البرلمان.

وقد أفرزت الممارسة البرلمانية في ظل هذه الوضعية، ضرورة اعتماد صيغة تسمح بالموازنة بين استمرار عمل المؤسسات الدستورية وتمثيل المواطنين من جهة، والحفاظ على الصحة العامة واحترام التدابير الوقائية المتخذة من لدن السلطات العمومية من جهة أخرى.

وبلا شك، فإن تدبير مثل هذه الوضعيات أمر صعب التوقع عند وضع أو مراجعة الأنظمة الداخلية في ظل الظروف العادية، خاصة بالنسبة لحالة الطوارئ الصحية التي اضطر المشرع نفسه إلى إفراد مقتضيات استعجالية لتنظيمها، تحت وطأة حالة التهديد التي يشكلها وباء كورونا المستجد.

وقد كان من أبرز التأثيرات على العمل البرلماني خلال دورة أبريل من السنة التشريعية 2019-2020، ما ترتب خلال فترة الحجر الصحي من تقييد لتنقل أعضاء المجلس إلى مقر البرلمان، نتيجة توقف الملاحة الجوية ومنع التنقل بين المدن، مما فرض التفكير في آليات لممارسة حق جميع الأعضاء في المناقشة والتصويت على القوانين، لاسيما وأن مشاريع القوانين المحالة على البرلمان خلال هذه المرحلة ذات أهمية كبرى، ولها صلة مباشرة بالحقوق والحريات الأساسية.

ولمجابهة هذه الظروف غير المسبوقة، اتخذ مكتب مجلس المستشارين بتشاور مع ندوة الرؤساء مجموعة من الإجراءات غير العادية والمؤقتة، بغرض الحفاظ على استمرارية المؤسسة في أداء وظائفها بما تقتضيه الظرفية الصعبة، مقابل توفير الشروط الضرورية للاشتغال الآمن، وذلك عبر مرحلتين متتابعتين، أولاهما تزامنت مع تسجيل الحالات الأولى للإصابات وحالة التأهب التي اتخذتها السلطات العمومية، أما المرحلة الثانية فقد جاءت متزامنة مع الإجراءات المتخذة من قبل أجهزة الدولة للتخفيف من إجراءات الحجر الصحي والعودة التدريجية إلى الحياة العادية.

وقد عمل المجلس على طرح الملفات والقضايا الراهنة خلال كل مرحلة من المرحلتين المذكورتين، كالآتي:

أولا: التدابير الاستثنائية والاحترازية خلال فترة الطوارئ الصحية

اتخذ مكتب مجلس المستشارين بعد افتتاح دورة أبريل من السنة التشريعية 2019-2020 ، بعد التشاور مع السيدات والسادة رؤساء الفرق والمجموعة البرلمانية ورؤساء اللجان الدائمة حول تنظيم سير أعمال المجلس وأولوياته خلال الفترة المرتبطة بانتشار جائحة كورونا، تدابير استثنائية ووضع منهجية للسير الآمن لاشتغال المجلس، مع توجيه العمل نحو ضمان التدبير الجيد لهذه الأزمة وتتبع تنفيذ كافة التدابير المتخذة لمكافحتها.

وتمثلت هذه التدابير في:

1. النظام المؤقت للحضور في أشغال الجلسات العامة:

- حصر حضور أشغال الجلسات العامة على السيدات والسادة رؤساء الفرق والمجموعة البرلمانية أو من ينوب عنهم، بالإضافة إلى عضوين اثنين من الفريق و المجموعة كحد أقصى.

2. النظام الاستثنائي المؤقت للجلسات الأسبوعية للأسئلة الشفهية:

- مساءلة القطاعات الحكومية ذات العلاقة المباشرة بتدبير جائحة كورونا، وهي قطاعات : الصحة، الداخلية، الشغل والإدماج المهني، التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي.

- برمجة قطاع حكومي واحد كل أسبوع لمناقشة موضوع محوري، بحصة سؤال واحد لكل فريق ومجموعة برلمانية، بالشكل الذي يسمح بتعميق النقاش حول الموضوع المحوري.

وقد مكن هذا النظام الخاص، المعتمد للجلسات الأسبوعية، الرأي العام الوطني من تتبع كافة التطورات والمستجدات المرتبطة بحالة الطوارئ الصحية والتدابير المتخذة لمكافحة انتشار الوباء ومعالجة كافة تداعياته، بحيث بلغت نسبة مشاهدة الجلسات الأسبوعية، خاصة على مواقع التواصل الاجتماعي، أرقاما قياسية، عكست نجاعة هذه التدابير.

3. الجلسات الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة:

- تخصيص مواضيع الجلسات الشهرية للمواضيع المتعلقة بتدبير جائحة كورونا ومكافحة كافة تداعياتها، بحيث عقد المجلس ثلاث (03) جلسات شهرية خاصة بتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة طبقا لمقتضيات الفصل 100 من الدستور، همت المواضيع التالية:

- الجلسة الأولى: بتاريخ 21 أبريل 2020، تناولت «واقع وآفاق مواجهة تداعيات أزمة كورونا».

- الجلسة الثانية: بتاريخ 16 يونيو 2020، تناولت «سياسة الحكومة لما بعد رفع الحجر الصحي: أية خطة إقلاع اقتصادي لمعالجة الآثار الاجتماعية للأزمة؟»

- الجلسة الثالثة: بتاريخ 21 يوليوز 2020، تناولت «السياسات العمومية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والرقمية في ضوء الدروس المستخلصة من تداعيات أزمة كورونا».

4. النظام الخاص بالعمل التشريعي :

- إعطاء الأولوية، بالاتفاق مع الحكومة، للنصوص المرتبطة بالتجاوب مع إكراهات المرحلة والحد من آثارها؛

- جعل النصوص التشريعية المرتبطة بتدبير جائحة كورونا في مقدمة أولويات العمل التشريعي للمجلس، واتخاذ كل الترتيبات لتسريع البت فيها من لدن المجلس ولجانه؛

- ضمانا لمشاركة أوسع للسيدات والسادة المستشارين في عملية التصويت، بما يتوافق مع مقتضيات الفصل 60 من الدستور ومضمون المادة 175 من النظام الداخلي للمجلس، تم اعتماد آلية التصويت الإلكتروني عن بعد، لأول مرة في تاريخ العمل البرلماني بالمغرب والثانية على صعيد افريقيا والشرق الأوسط، وذلك يوم الثلاثاء 12 ماي 2020 بمناسبة دراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 23.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.292 الصادر في 28 من رجب

1441(23 مارس 2020) المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها؛

- اتخاذ التدابيروالإجراءات الإدارية والتقنية اللازمة لتأهيل منظومة الاتصال السمعي البصري والمعلومياتي على مستوى قاعة الجلسات وقاعات اجتماعات اللجان بما يتيح المشاركة والتصويت عن بعد، بحيث عرف اجتماعات اللجان الدائمة المنعقدة خلال هذه الفترة مشاركة برلمانيين من مختلف أرجاء التراب الوطني، بعد أول تجربة ناجحة للجنة القطاعات الإنتاجية يوم الإثنين 18 ماي 2020.

- تطويرتطبيق معلومياتي متقدم يتيح إمكانية التغلب على الصعوبات التقنية ذات الصلة بالتصويت عن بعد.

5. النظام الخاص باللجان الدائمة والمؤقتة:

- جعل حضور اجتماعات اللجان الدائمة مقتصرا على ممثل واحد عن كل فريق ومجموعة برلمانية؛

- دعوة مكاتب اللجان إلى إتاحة الفرصة لأعضاء المجلس للمساهمة في المناقشة بتقنيات التواصل عن بعد؛

- مواكبة العمل الحكومي ذي الصلة بتدبير جائحة كورونا من خلال برمجة اجتماعات مع المسؤولين الحكوميين المعنيين بشكل مباشرلدراسة المواضيع المحورية؛

- تأجيل تنظيم المهام الاستطلاعية والمنتديات والملتقيات البرلمانية والندوات والأيام الدراسية والدورات التكوينية ومختلف الأنشطة الإشعاعية للمجلس، وتعويضها بالمشاركة عن بعد.

6. اعتماد نظام العمل عن بعد:

تماشيا مع التدابير الاحترازية التي انتهجتها بلادنا لمواجهة وباء كورونا «كوفيد 19» اجتماعيا واقتصاديا وإداريا، وتوخيا لتحقيق المواءمة بين المحافظة على سلامة الموظفات والموظفين والسيرالناجع للإدارة البرلمانية، بادرالمجلس إلى اعتماد نظام العمل عن بعد.

أ- الأسس المعتمدة:

- تحديد الأعمال الإدارية القابلة للإنجازعن بعد بحسب الأقسام والمصالح؛

- تصنيف الأعمال الإدارية إلى أعمال تؤدى كليا أو جزئيا عن بعد؛

- تحديد الوسائل التواصلية والأنظمة الإلكترونية المستخدمة حسب كل مجال إجرائي وتدبيري؛

- تنسيق مجال العمل عن بعد مع مختلف المتدخلين في العملية التشريعية والرقابية، لاسيما مديريات الفرق وإدارة المجموعات البرلمانية.

ب- الأنظمة المعلوماتية ووسائل التواصل الداخلية والخارجية المعتمدة:

- الاجتماعات الإدارية عن بعد؛

- البريد الإلكتروني المهني للسيدات والسادة أعضاء المجلس والمسؤولين الإداريين؛

- النظام المندمج للأسئلة الكتابية والشفهية؛

- التطبيقات الإلكترونية.

7. تدابير مالية:

- ملاءمة الالتزامات المالية للمجلس لضمان التدبير الأمثل للالتزام بالنفقات خلال فترة حالة الطوارئ الصحية، وفق مخطط لترشيد النفقات يتيح إمكانية الاقتصاد في نفقات الاستثمار والتسيير المبرمجة ضمن الميزانية المخصصة للمجلس؛

- انخراط المجلس في ملاءمة تدبير التزاماته المالية بما يتوافق مع الاستراتيجية الوطنية الهادفة إلى تقوية مناعة وصمود بلادنا في مواجهة تداعيات جائحة كورونا.

8. تكثيف اجتماعات مكتب المجلس والتنسيق مع ندوة الرؤساء:

- انطلاقا من الحرص على تتبع كافة المستجدات المتعلقة بتطورات الحالة الوبائية ببلادنا وكافة تداعياتها، وسعيا لتكريس الدور المحوري لمجلس المستشارين في محاربة الوباء واستثمار كافة الآليات الدستورية لتتبع العمل الحكومي ذي الصلة، فقد شهدت وتيرة عقد اجتماعات مكتب المجلس خلال فترة الطوارئ الصحية ارتفاعا متزايدا، وصلت أحيانا إلى عقد ثلاث اجتماعات في الأسبوع الواحد، واجتماعين لندوة الرؤساء لمناقشة القضايا المستجدة.

9. مناقشة بيانات رئيس الحكومة حول تطورات تدبير الحجر الصحي ما بعد 20 ماي 2020:

- لأول مرة في تاريخ العمل البرلماني المغربي، وتفعيلا لمقتضيات المادة 273 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، عقد المجلس يوم الثلاثاء 19 ماي 2020 جلسة عمومية خصصت لمناقشة البيانات التي قدمها رئيس الحكومة في الجلسة المشتركة لمجلسي البرلمان يوم الإثنين 18 ماي 2020، طبقا للفصل 68 من الدستور، حول تطورات تدبير الحجر الصحي ما بعد 20 ماي.

10. ضبط الولوج إلى مقر المجلس في الفترة الاستثنائية:

- عدم السماح بالدخول إلى مقر المجلس إلا للسيدات والسادة المستشارين والمسؤولين الإداريين والموظفين المداومين؛

- إيقاف الزيارات الميدانية إلى مقر المجلس.

11. التدابير ذات الصبغة المادية:

- احترام مسافة الأمان في الجلوس داخل جميع القاعات بالمجلس؛

- تعقيم قاعة الجلسات العامة وقاعات اجتماعات اللجان الدائمة وكل فضاءات المجلس؛

- وضع المطهرات والمحارم في مداخل قاعات المجلس وبمرافقه؛

- وضع كاشف للحرارة في مدخل المجلس من أجل ضبط الحالات التي تحمل مؤشرات العدوى، تحت إشراف طبيب المجلس؛

- باقي التدابير الموصى بها من لدن السلطات المختصة.

ثانيا: عناصر خطة عمل مجلس المستشارين بعد رفع حالة الطوارئ الصحية

في إطار الإجراءات والتدابير الاستباقية المتخذة من قبل السلطات العمومية بتوجيه مباشر من صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، للوقاية من تفشي وباء كورونا المستجد؛

وبعد افتتاح دورة أبريل من السنة التشريعية 2019-2020 تطبيقا لأحكام الفصل 65 من الدستور، في ظل هذه الظروف غير العادية، التي فرضت الموازنة بين ضرورة استمرارية المؤسسة في أداء وظائفها الدستورية، دون الإخلال بواجب الوقاية والاحترازوفقا لتوجيهات الجهات الرسمية الصحية؛

وبالاطلاع على أحكام المرسوم بقانون رقم 2.20.292 الصادرفي 28 من رجب 1441 (23 مارس 2020) يتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها، المصادق عليه بالقانون رقم 23.20؛

وفي سياق التعبئة الوطنية الشاملة للتصدي لوباء كورونا المستجد والحد من تداعياته؛

وحرصا من المجلس بكافة هيئاته ومكوناته على ملاءمة عمله التشريعي والرقابي والدبلوماسي مع التحديات الناجمة عن جائحة كورونا، وما تطلبه ذلك من اتخاذ مكتب المجلس، بتنسيق وتشاور مع السيدات والسادة رؤساء الفرق والمجموعات بالمجلس، لإجراءات وتدابيرتنظيمية استثنائية مؤقتة، كانت موضوع مذكرة صادرة عن رئاسة المجلس بتاريخ 07 أبريل 2020؛

وطبقا لخلاصات التقييم المرحلي، الذي أنجزه مكتب المجلس، التي وقفت على أن الأشغال التشريعية والرقابية للمجلس، على مستوى الجلسات العامة واجتماعات اللجان الدائمة، تسيربشكل عادي وسلس في نطاق التدابيرالمتخذة من لدن مكتب المجلس في إطار الظرفية الاستثنائية المرتبطة بحالة الطوارئ الصحية، وأن التواصل والتفاعل الإلكتروني يتم بنجاعة بين مختلف الفاعلين والمتدخلين في العملية التشريعية والرقابية للمجلس، بما في ذلك التصويت الإلكتروني عن بعد؛

واعتبارا للمراحل التي قطعها تطبيق حالة الطوارئ الصحية على الصعيد الوطني، وما تم تحقيقه من نتائج مرحلية في سبيل الحد من آثار الوباء، وكذا انخراط القطاعات المختلفة في اعتماد خطط لمرحلة ما بعد رفع حالة الطوارئ الصحية؛

وبناء على مداولات مكتب مجلس المستشارين في اجتماعيه المنعقدين بتاريخ فاتح و08 يونيو 2020، حول مشروع خطة عمل المجلس خلال فترة ما بعد رفع الحجر الصحي، والرامية إلى الانخراط في مرحلة جديدة، تمهد تدريجيا للرجوع لاشتغال المجلس وأجهزته وفق نظام العمل العادي، في إطار ترصيد المكتسبات المحققة، مع استحضار ضرورة الاحتياط التام والتعبئة الصحية مراعاة لتطور الحالة الوبائية ببلادنا.

وبعد التشاور مع السيدات والسادة رؤساء الفرق ومنسق المجموعة ورؤساء اللجان الدائمة بالمجلس، فقد تقرر الاشتغال وفق خطة العمل التالية لمرحلة ما بعد 10 يونيو 2020:

أولا: بالنسبة للعمل التشريعي:

تم الاتفاق، بخصوص جدول الأعمال التشريعي للمجلس، على ما يلي:

- مواصلة إعطاء الأولوية لدراسة النصوص التشريعية المرتبطة بتدبيرتداعيات جائحة كورونا، بما يقتضيه ذلك من السرعة والأسبقية في جدول الأعمال، وبصفة خاصة الدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية المعدّل، في حدود الأجل القانوني المنظم بموجب القانون التنظيمي لقانون المالية؛

- برمجة جلسات عامة تشريعية للمجلس، كلما تمكنت اللجان الدائمة من تحضيرمشاريع ومقترحات القوانين المحالة

عليها، وبصفة خاصة البعض منها التي تكتسي أهمية خاصة؛ وبالفعل فقد تمكن المجلس خلال هذه المرحلة من المصادقة على نصوص أخرى لا ترتبط بشكل مباشر بتدبير آثار الجائحة، بيد أنها توفر إطارا نافعا للمساعدة على اتخاذ إجراءات ملموسة لفائدة فئات مختلفة من المجتمع، وفي مقدمتها مشروعي القانونين المصادق عليهما المتعلقين بالسجل الاجتماعي الموحد وبتنظيم مزاولة أنشطة الصناعة التقليدية.

وللاشارة كذلك، فإن بعض مكونات المجلس قد بادرت إلى وضع مقترحات قوانين ترمي إلى تقديم حلول قانونية وعملية للمشاكل المترتبة عن الجائحة، سواء للأفراد أو المؤسسات.

- التحيين التشاركي لمقتضيات النظام الداخلي للمجلس، لتكييفها مع متطلبات الاشتغال في ظل حالة الطوارئ الصحية والظروف الاستثنائية، وباقي القضايا المستجدة وذات الصلة بتطبيق مقتضيات واردة في القانون التنظيمي لقانون المالية والقانون التنظيمي المتعلق بمراحل تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية؛ وقد عمل المجلس على تشكيل لجنة خاصة مؤقتة لمتابعة الموضوع، بحيث تمكنت بعد أربعة اجتماعات مطولة من بلورة تصورات توافقية لمعالجة القضايا المذكورة، قبل أن تنهي أشغالها، غير أن المحكمة الدستورية صرحت بتعذر البت على الحال في هذا التعديل لاعتبارات شكلية ومسطرية؛

- ضمان مشاركة أوسع للسيدات والسادة المستشارين في عملية التصويت على مشاريع ومقترحات القوانين، بما يتوافق مع مقتضيات الفصل 60 من الدستور ومضمون المادة 175 من النظام الداخلي للمجلس، من خلال الاستمرار في اعتماد آلية التصويت الإلكتروني عن بعد إلى حين العودة التامة للنظام العادي للعمل، وكذا التوزيع الإلكتروني لمشاريع ومقترحات القوانين وتقارير اللجان الدائمة بخصوص النصوص الجاهزة.

ثانيا: بالنسبة للأسئلة الشهرية:

تقوم عناصر خطة العمل على:

- برمجة جلستين عامتين شهريتين لتقديم أجوبة السيد رئيس الحكومة عن الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة:

- يوم الثلاثاء 16 يونيو 2020، لمناقشة محور «سياسة الحكومة لما بعد رفع الحجر الصحي: أية خطة إقلاع إقتصادي لمعالجة الآثار الاجتماعية للأزمة؟»

- يوم الثلاثاء 21 يوليوز 2020، لمناقشة محور حدّد بتشاور مع مكونات المجلس، تناول موضوعا ذا راهنية يهم استخلاص الدروس المناسبة من جائحة كورونا لتقويم السياسات العمومية.

ثالثا: بالنسبة لجلسات الأسئلة الشفهية الأسبوعية:

- بناء على التراكم الذي حققه المجلس منذ افتتاح دورة أبريل 2020 إلى غاية 02 يونيو 2020، فإن الصيغة المعتمدة للأسئلة ارتكزت على الرفع من القطاعات الحكومية محل المساءلة إلى قطاعين اثنين، أحدهما ذو صبغة اقتصادية، وآخر ذو صبغة اجتماعية، مع الاحتفاظ بسؤال محوري لكل قطاع ذو علاقة بتدبير آثار الجائحة، وذلك ابتداء من جلسة الأسئلة الشفهية المبرمجة بتاريخ 9 يونيو 2020 التي تميزت بحضور كل من وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، والوزيرة المكلفة بالسياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي.

- بالنسبة لجلسات الأسئلة الشفهية المبرمجة خلال 23 و30 يونيو 2020، تم رفع عدد القطاعات الحكومية المبرمجة إلى ثلاث قطاعات وزارية خلال كل جلسة أسبوعية، بحيث شملت المساءلة بالإضافة إلى القطاعات التي لم تشملها المساءلة، قطاعات سبق الاستماع إليها، نظرا لتدبيرها المباشر للجائحة، وهي: الصحة، الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، وبذلك ضم برنامج الأسئلة الشفهية الأسبوعية القطاعات التالية:

- 23 يونيو 2020 : العدل - التجهيز والنقل واللوجستيك والماء- الصحة؛

- 30 يونيو 2020: الطاقة والمعادن والبيئة - التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة - الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة.

وبعد تقييم مرحلي جديد لتطور وضعية الحالة الوبائية، قرر مكتب المجلس العودة إلى النظام العادي لجلسات الأسئلة الشفهية، لفسح المجال أمام أعضاء المجلس لمساءلة جميع أعضاء الحكومة دون تحديد مسبق.

وبخصوص توزيع حصص الأسئلة خلال الجلسات الأسبوعية:

- تقرر العودة لاعتماد الحصص العادية لأسئلة الفرق والمجموعة البرلمانية بحسب مبدأ التمثيل النسبي، ابتداء من جلسة 23 يونيو 2020.

رابعا: بالنسبة لشكليات الحضور في الجلسات العامة:

أخذا بعين الاعتبار بأن العودة التدريجية للاشتغال بالنظام العادي لعمل المجلس يرتبط بالإبقاء على جميع التدابير الاحتياطية والوقائية، والتقيد بالإجراءات المرافقة لرفع حالة الطوارئ الصحية، لاسيما تلك المتعلقة برفع قيود حركة النقل الطرقي والجوي بين المدن. وعلى هذا الأساس، تم التمييز بين مرحلتين زمنيتين:

- المرحلة الأولى: من 10 يونيو 2020 إلى 10 يوليوز 2020 : حضور نسبة 50 في المائة من أعضاء كل فريق ومجموعة برلمانية.

- المرحلة الثانية: ابتداء من 10 يوليوز 2020 : استئناف العمل بالنظام العادي، مع الحرص على ضبط قاعة الجلسات لضمان احترام مسافة التباعد في الجلوس بين السيدات والسادة المستشارين.

خامسا: بالنسبة لأشغال اللجان الدائمة والمؤقتة:

نظرا للمجهود المعتبر الذي قامت به اللجان الدائمة للمجلس، في سبيل الدراسة والموافقة على مشاريع ومقترحات القوانين ذات الصبغة الاستعجالية المرتبطة بجائحة كورونا، واعتبارا لما يقتضيه الاستمرار في إعطاء الأولوية لدراسة النصوص التشريعية والقضايا الرقابية ذات الصلة بتدبير تداعيات الجائحة المذكورة، فإن النظام المعتمد للجان المجلس في مرحلة ما بعد رفع الحجر الصحي، ارتكز على ما يلي:

- برمجة مشاريع ومقترحات القوانين المودعة لدى اللجان الدائمة؛

- استئناف اللجن المؤقتة للمواضيع المدرجة في جدول أعمالها؛

- الاستمرار في عقد اجتماعات مكاتب اللجان الدائمة عن بعد؛

- الاستمرار في اعتماد التصويت والمناقشة عن بعد باستعمال الوسائل الإلكترونية المعتمدة الى حين العودة التامة لنظام العمل العادي للمجلس؛

- تعزيز التواصل الإلكتروني مع الفرق والمجموعات البرلمانية وأعضاء المجلس غير المنتسبين فيما يخص المراسلات الإدارية والإخبارات؛

- اعتماد التوزيع الإلكتروني لمشاريع ومقترحات القوانين وتقارير اللجان.

وبالنسبة لحضور السيدات والسادة المستشارين لأشغال اللجان الدائمة، تم الانتقال عبر مرحلتين:

- المرحلة الأولى: من 10 يونيو إلى 10 يوليوز 2020: حضور ممثلين اثنين عن كل فريق ومجموعة برلمانية لأشغال اللجان الدائمة؛

- المرحلة الثانية: من 10 يوليوز 2020 : العمل بالنظام العادي لاجتماعات اللجان، مع الحرص على احترام التدابير الوقائية بشكل حازم.

سادسا: بالنسبة للأنشطة الدبلوماسية للمجلس:

تتمثل أهم الإجراءات الخاصة بفترة الخروج التدريجي من الحجر الصحي، في:

- تأمين مشاركة أعضاء الشعب الوطنية الدائمة للمجلس لدى الاتحادات البرلمانية الجهوية والقارية والدولية في الاجتماعات والمؤتمرات المنعقدة بتقنية التواصل السمعي البصري عن بعد؛

- مواصلة ربط التواصل عن بعد مع مجموعات الصداقة والتعاون على المستوى الداخلي ومع نظرائها في المجالس المماثلة، لاسيما على المستويين الإفريقي والأوروبي؛

- الانخراط في منظومة العلاقات الثنائية ومتعددة الأطراف وفق السياق الحالي المرتبط برقمنة العمل والتواصل لدى الاتحادات والجمعيات البرلمانية الجهوية والقارية والدولية واستعمال تقنيات التواصل المرئي؛

- عقد اللقاءات التنسيقية عن بعد مع مختلف الفاعلين في الدبلوماسية الوطنية، وعلى رأسها وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج وكذا الهيئات الدبلوماسية والدولية الممثلة بالمغرب؛

- تحديد الأولويات في العمل الدبلوماسي والتركيز على قضايا محددة، بغرض دعم مبادرة جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده لتحقيق التضامن الإفريقي في مجال مكافحة فيروس كورونا المستجد، ومواصلة حشد الدعم لقضية وحدتنا الترابية، والانخراط في جهود البرلمانات العالمية الهادفة للقضاء على وباء فيروس كورونا المستجد، مع تطوير التعاون وتبادل التجارب والممارسات الفضلى مع برلمانات دول العالم في مجال التعاطي مع فيروس كورونا.

- تحديد أنشطة وآليات الدبلوماسية البرلمانية بهدف الترشيد الأمثل للميزانية المتعلقة بالعمل الدبلوماسي.

ملحق:

قائمة مشاريع ومقترحات القوانين.

الموافق عليها خلال ولاية

مجلس المستشارين. (2015 - 2021)

السنة التشريعية 2015 - 2016:

أولا: دورة أكتوبر 2015

ثانيا: دورة أبريل 2016

أولا: دورة أكتوبر 2015 من السنة التشريعية 2015 - 2016:

ر.ت	مقترح/مشروع القانون	مصدر النص	تاريخ وضعه بمكتب المجلس	اللجنة الدائمة المختصة	تاريخ الموافقة	نتيجة التصويت	ملاحظات
.1	مقترح بتغيير المادتين 46 و53 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين.	مبادرة مشتركة من جميع مكونات المجلس	19 أكتوبر 2015	لجنة موسعة مؤلفة من جميع الهيئات الممثلة بالمجلس	20 أكتوبر 2015	الإجماع	- تم تعديله؛ - صرّح المجلس الدستوري بموجب قراره رقم 974 الصادر في 27 أكتوبر 2015 بأن المادتين في صيغتهما المعدلة مطابقتان للدستور.
.2	مشروع قانون رقم 77.15 يقضي بمنع الأكياس من مادة البلاستيك واستيرادها وتصديرها وتسويقها واستعمالها.	مجلس النواب	11 نونبر 2015	لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية	24 نونبر 2015	الإجماع	- لم يعدل
.3	مشروع قانون المالية رقم 70.15 للسنة المالية 2016.	مجلس النواب	16 نونبر 2015	لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	09 دجنبر 2015	الموافقون: 44 المعارضون: 18 الممتنعون: 22	- تم تعديله
.4	مشروع قانون رقم 58.15 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة.	مجلس النواب	29 أكتوبر 2015	لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية	29 دجنبر 2015	الإجماع	- لم يعدل
.5	مشروع قانون رقم 71.15 بتغيير وتتميم القانون رقم 07.00 القاضي بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.	مجلس النواب	23 دجنبر 2015	لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	05 يناير 2016	الإجماع	- لم يعدل

ر.ت	مقترح/مشروع القانون	مصدر النص	تاريخ وضعه بمكتب المجلس	اللجنة الدائمة المختصة	تاريخ الموافقة	نتيجة التصويت	ملاحظات
.6	مشروع قانون رقم 45.15 بتغيير وتتميم أحكام القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.00.199 بتاريخ 15 من صفر 1421 (19 ماي 2000) والظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.75.398 الصادر في 10 شوال 1395 (16 أكتوبر 1975) المتعلق بإحداث الجامعات وبسن أحكام خاصة.	مجلس النواب	11 نونبر 2015	لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	05 يناير 2016	الموافقون: 32 المعارضون: 00 الممتنعون:04	- تم تعديله
.7	مشروع قانون رقم 107.12 بتغيير وتتميم القانون رقم 44.00 بشأن بيع العقارات في طور الإنجاز المتمم بموجبه الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) بمثابة قانون الالتزامات والعقود.	مجلس النواب	20 ماي 2015	لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	19 يناير 2016	الإجماع	- ورد في إطار قراءة ثانية؛ - لم يعدل.
.8	مشروع قانون رقم 30.14 يوافق بموجبه على الاتفاقية المتعلقة بالمساعدة الإدارية المتبادلة في الميدان الضريبي، الموقعة بستراسبورغ في 25 يناير 1988، كما تم تعديلها ببروتوكول 2010 والتي وقعت عليها المملكة المغربية بباريس في 21 ماي 2013.	مجلس النواب	28 دجنبر 2015	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	19 يناير 2016	الإجماع	- لم يعدل
.9	مشروع قانون رقم 57.14 يوافق بموجبه على الاتفاق الإطار للتعاون الموقع بالرباط في 17 أبريل 2014 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية بنما.	مجلس النواب	28 دجنبر 2015	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	19 يناير 2016	الإجماع	- لم يعدل

ر.ت	مقترح/مشروع القانون	مصدر النص	تاريخ وضعه بمكتب المجلس	اللجنة الدائمة المختصة	تاريخ الموافقة	نتيجة التصويت	ملاحظات
.10	مشروع قانون رقم 92.14 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بالرباط في 12 ماي 2014 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية أذربيجان حول التعاون والمساعدة المتبادلة في الميدان الجمركي.	مجلس النواب	28 دجنبر 2015	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	19 يناير 2016	الإجماع	- لم يعدل
.11	مشروع قانون رقم 102.14 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال تدبير حالات الطوارئ، الموقع بالرباط في 13 يونيو 2014 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية أذربيجان.	مجلس النواب	28 دجنبر 2015	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	19 يناير 2016	الإجماع	- لم يعدل
.12	مشروع قانون رقم 03.15 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية، الموقع بندجامينا في 19 سبتمبر 2014 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية تشاد.	مجلس النواب	28 دجنبر 2015	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	19 يناير 2016	الإجماع	- لم يعدل
.13	مشروع قانون رقم 19.15 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون الثقافي والفني الموقع بالرباط في 3 فبراير 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة الكويت.	مجلس النواب	28 دجنبر 2015	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	19 يناير 2016	الإجماع	- لم يعدل
.14	مشروع قانون رقم 31.15 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال الصحة، الموقع بمراكش في 20 يناير 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكوت ديفوار.	مجلس النواب	28 دجنبر 2015	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	19 يناير 2016	الإجماع	- لم يعدل
.15	مشروع قانون رقم 40.15 يوافق بموجبه على اتفاقية التعاون الإداري المتبادل في المسائل الجمركية، الموقعة بالدار البيضاء في 17 مارس 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة.	مجلس النواب	28 دجنبر 2015	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	19 يناير 2016	الإجماع	- لم يعدل

ر.ت	مقترح/مشروع القانون	مصدر النص	تاريخ وضعه بمكتب المجلس	اللجنة الدائمة المختصة	تاريخ الموافقة	نتيجة التصويت	ملاحظات
.16	مشروع قانون رقم 42.15 يوافق بموجبه على اتفاقية المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص (يونيدروا) بشأن الممتلكات الثقافية المسروقة أو المصدرة بطرق غير مشروعة، المعتمدة من قبل المؤتمر الدبلوماسي المنعقد بروما من 7 إلى 24 يونيو 1995.	مجلس النواب	28 دجنبر 2015	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	19 يناير 2016	الإجماع	- لم يعدل
.17	مشروع قانون رقم 53.15 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة ببيساو في 28 ماي 2015 بين المملكة المغربية وجمهورية غينيا بيساو لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل.	مجلس النواب	28 دجنبر 2015	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	19 يناير 2016	الإجماع	- لم يعدل
.18	مشروع قانون رقم 56.15 يوافق بموجبه على الاتفاقية رقم 172 بشأن ظروف العمل في الفنادق والمطاعم والمنشآت المماثلة، 1991، المعتمدة من قبل المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في دورته الثامنة والسبعين بجنيف في 25 يونيو 1991.	رئيس الحكومة	03 نونبر 2015	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	19 يناير 2016	الإجماع	- لم يعدل
.19	مشروع قانون رقم 89.13 يتعلق بالنظام الأساسي للصحفيين المهنيين.	مجلس النواب	23 دجنبر 2015	لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	02 فبراير 2016	الإجماع	- تم تعديله
.20	مشروع قانون رقم 90.13 يقضي بإحداث المجلس الوطني للصحافة.	مجلس النواب	23 دجنبر 2015	لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	02 فبراير 2016	الإجماع	- تم تعديله
.21	مشروع قانون رقم 67.15 يقضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.255 بتاريخ 18 من محرم 1393 (22 فبراير 1973) يتعلق باستيراد مواد الهيدروكاربور وتصديرها وتكريرها والتكفل بتكريرها وتعبئتها وادخارها وتوزيعها.	مجلس النواب	13 يناير 2016	لجنة الفلاحة والقطاعات والإنتاجية	02 فبراير 2016	الإجماع	- لم يعدل

ر.ت	مقترح/مشروع القانون	مصدر النص	تاريخ وضعه بمكتب المجلس	اللجنة الدائمة المختصة	تاريخ الموافقة	نتيجة التصويت	ملاحظات
.22	مشروع قانون رقم 91.14 يتعلق بالتجارة الخارجية.	مجلس النواب	27 يناير 2016	لجنة الفلاحة والقطاعات والإنتاجية	09 فبراير 2016	الإجماع	- لم يعدل
.23	مشروع قانون تنظيمي رقم 106.13 يتعلق بالنظام الأساسي للقضاة.	مجلس النواب	28 أكتوبر 2015	لجنة العدل والتشريع وحقوق الانسان	09 فبراير 2016	الموافقون: 29 المعارضون: 19 الممتنعون:00	- تم تعديله
.24	مشروع قانون تنظيمي رقم 100.13 يتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية.	مجلس النواب	28 أكتوبر 2015	لجنة العدل والتشريع وحقوق الانسان	09 فبراير 2016	الإجماع	- تم تعديله

ثانيا: دورة أبريل 2016 من السنة التشريعية 2015 - 2016:

ر.ت	مقترح/مشروع القانون	مصدر النص	تاريخ وضعه بمكتب المجلس	اللجنة الدائمة المختصة	تاريخ الموافقة	نتيجة التصويت	ملاحظات
.1	مشروع قانون رقم 30.15 يتعلق بسلامة السدود.	مجلس النواب	23 دجنبر 2015	لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية	8 أبريل 2016	الإجماع	- لم يعدل
.2	مشروع قانون رقم 133.12 يتعلق بالعلامات المميزة لمنتوجات الصناعة التقليدية.	مجلس النواب	11 فبراير 2015	لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية	8 أبريل 2016	الإجماع	- لم يعدل
.3	مشروع قانون رقم 87.14 يقضي بتغيير القانون رقم 016.89 المتعلق بمزاولة مهنة الهندسة المعمارية وإحداث هيئة المهندسين المعماريين الوطنية.	مجلس النواب	28 يناير 2016	لجنة الداخلية والجهات والجماعات الترابية والبنيات الاساسية	8 أبريل 2016	الإجماع	- لم يعدل
.4	مشروع قانون رقم 106.14 بتغييروتتميم القانون رقم 016.89 المتعلق بمزاولة الهندسة المعمارية وإحداث هيئة المهندسين المعماريين الوطنية.	مجلس النواب	12 فبراير 2016	لجنة الداخلية والجهات والجماعات الترابية والبنيات الأساسية	8 أبريل 2016	الإجماع	- لم يعدل
.5	مشروع قانون رقم 89.13 يتعلق بالنظام الأساسي للصحافيين المهنيين.	مجلس النواب	11 فبراير 2016	لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	8 أبريل 2016	الموافقون: 33 المعارضون: 00 الممتنعون:11	-ورد في إطار قراءة ثانية؛ -لم يعدل.
.6	مشروع قانون إطار رقم 97.13 يتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها.	مجلس النواب	12 فبراير 2016	لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	8 أبريل 2016	الإجماع	- ورد في إطار قراءة ثانية بعد تعديله من مجلس النواب؛ - سبق أن أودع بالأولوية من رئيس الحكومة لدى مكتب المجلس طبقا لأحكام الفصل 78 من الدستور؛ - لم يعدل.

ر.ت	مقترح/مشروع القانون	مصدر النص	تاريخ وضعه بمكتب المجلس	اللجنة الدائمة المختصة	تاريخ الموافقة	نتيجة التصويت	ملاحظات
.7	مشروع قانون رقم 94.12 يتعلق بالمباني الآيلة للسقوط وتنظيم عمليات التجديد الحضري.	مجلس النواب	12 فبراير 2016	لجنة الداخلية والجهات والجماعات الترابية والبنيات الأساسية	8 أبريل 2016	الإجماع	- لم يعدل
.8	مشروع قانون رقم 106.12 بتغيير وتتميم القانون رقم 18.00 المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية.	مجلس النواب	28 يناير 2016	لجنة الداخلية والجهات والجماعات الترابية والبنيات الأساسية	8 أبريل 2016	الإجماع	- لم يعدل
.9	مشروع قانون رقم 59.14 يتعلق باقتناء سفن الصيد ومباشرة بنائها وترميمها.	مجلس النواب	12 فبراير 2016	لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية	8 أبريل 2016	الإجماع	- لم يعدل
.10	مشروع قانون 46.12 يغير ويتمم بموجبه الملحق الأول من الظهير الشريف الصادر في 28 من جمادى الآخرة 1337 (31 مارس 1919) بمثابة مدونة التجارة البحرية.	مجلس النواب	12 فبراير 2016	لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية	8 أبريل 2016	الإجماع	- لم يعدل
.11	مشروع قانون رقم 113.13 يتعلق بالترحال الرعوي وتهيئة وتدبير المجالات الرعوية والمراعي الغابوية.	مجلس النواب	12 فبراير 2016	لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية	8 أبريل 2016	الإجماع	- لم يعدل
.12	مشروع قانون رقم 70.13 يتعلق بالمراكز الاستشفائية الجامعية.	مجلس النواب	13 يناير 2016	لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	8 أبريل 2016	الإجماع	- تم تعديله

ر.ت	مقترح/مشروع القانون	مصدر النص	تاريخ وضعه بمكتب المجلس	اللجنة الدائمة المختصة	تاريخ الموافقة	نتيجة التصويت	ملاحظات
.13	مشروع قانون رقم 51.15 يقضي بإعادة تنظيم "المسرح الوطني محمد الخامس".	مجلس النواب	- القراءة الأولى: 15 فبراير 2016	لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	- القراءة الأولى: 8 أبريل 2016	الإجماع	- تم تعديله
		مجلس النواب	- القراءة الثانية: 13 ماي 2016		- القراءة الثانية: 21 يونيو 2016	الإجماع	- لم يعدل
.14	مشروع قانون رقم 43.13 يتعلق بمزاولة مهن التمريض.	مجلس النواب	12 فبراير 2016	لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	19 أبريل 2016	الإجماع	- تم تعديله
.15	مشروع قانون رقم 44.13 يتعلق بمزاولة مهنة القبالة.	مجلس النواب	12 فبراير 2016	لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	19 أبريل 2016	الإجماع	- تم تعديله
.16	مشروع قانون رقم 40.13 يتعلق بمدونة الطيران المدني.	مجلس النواب	12 فبراير 2016	لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية	26 أبريل 2016	الإجماع	- تم تعديله
.17	مشروع قانون رقم 69.14 يوافق بموجبه على اتفاقية تسليم المجرمين الموقعة بالرباط في 19 فبراير 2014 بين المملكة المغربية والبوسنة والهرسك.	مجلس النواب	12 فبراير 2016	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	04 ماي 2016	الإجماع	- لم يعدل
.18	مشروع قانون رقم 75.14 يوافق بموجبه على اتفاقية المساعدة القانونية في الميدان الجنائي، الموقعة بالرباط في 19 فبراير 2014 بين المملكة المغربية والبوسنة والهرسك.	مجلس النواب	12 فبراير 2016	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	04 ماي 2016	الإجماع	- لم يعدل
.19	مشروع قانون رقم 16.15 يوافق بموجبه على الاتفاقية حول التعاون القضائي في الميدان الجنائي، الموقعة بمراكش في 20 يناير 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكوت ديفوار.	مجلس النواب	11 فبراير 2016	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	04 ماي 2016	الإجماع	- لم يعدل

ر.ت	مقترح/مشروع القانون	مصدر النص	تاريخ وضعه بمكتب المجلس	اللجنة الدائمة المختصة	تاريخ الموافقة	نتيجة التصويت	ملاحظات
.20	مشروع قانون رقم 20.15 يوافق بموجبه على الاتفاقية بشأن نقل الأشخاص المحكوم عليهم الموقعة بمراكش في 20 يناير 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكوت ديفوار.	مجلس النواب	11 فبراير 2016	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	04 ماي 2016	الإجماع	- لم يعدل
.21	مشروع قانون رقم 39.15 يوافق بموجبه على مذكرة تفاهم في مجال الملاحة التجارية، الموقعة بالرباط في 12 فبراير 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غانا.	مجلس النواب	11 فبراير 2016	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	04 ماي 2016	الإجماع	- لم يعدل
.22	مشروع قانون رقم 52.15 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع ببيساو في 28 ماي 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غينيا بيساو بشأن تشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات.	مجلس النواب	12 فبراير 2016	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	04 ماي 2016	الإجماع	- لم يعدل
.23	مشروع قانون رقم 54.15 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن التعاون في مجال الأمن والحكامة المحلية الموقع ببيساو في 28 ماي 2015 بين وزارة الداخلية للمملكة المغربية ووزارة الداخلية لجمهورية غينيا بيساو.	مجلس النواب	11 فبراير 2016	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	04 ماي 2016	الإجماع	- لم يعدل
.24	مشروع قانون رقم 55.15 يوافق بموجبه على الاتفاق حول المساعدة الإدارية المتبادلة في المجال الجمركي، الموقع بدكار في 21 ماي 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية السنغال.	مجلس النواب	11 فبراير 2016	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	04 ماي 2016	الإجماع	- لم يعدل

ر.ت	مقترح/مشروع القانون	مصدر النص	تاريخ وضعه بمكتب المجلس	اللجنة الدائمة المختصة	تاريخ الموافقة	نتيجة التصويت	ملاحظات
.25	مشروع قانون رقم 57.15 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال الصيد البحري وتربية الأحياء البحرية، الموقع بدكار في 25 ماي 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية السنغال.	مجلس النواب	11 فبراير 2016	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	04 ماي 2016	الإجماع	- لم يعدل
.26	مشروع قانون رقم 01.16 يوافق بموجبه على الاتفاقية رقم 143 بشأن الهجرة في أوضاع اعتسافية وتعزيز تكافؤ الفرص والمعاملة للعمال المهاجرين، المسماة اتفاقية العمال المهاجرين (أحكام تكميلية)، 1975، المعتمدة من قبل المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في دورته الستين المنعقدة بجنيف في 24 يونيو 1975.	مجلس النواب	18 مارس 2016	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	04 ماي 2016	الإجماع	- لم يعدل
.27	مشروع قانون رقم 85.15 يوافق بموجبه على اتفاقية الضمان الاجتماعي الموقعة بتونس في 5 محرم 1437 (19 أكتوبر 2015) بين المملكة المغربية والجمهورية التونسية.	مجلس النواب	5 أبريل 2016	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	04 ماي 2016	الإجماع	- لم يعدل
.28	مشروع قانون رقم 05.16 يوافق بموجبه على ميثاق تحدي الألفية المبرم بالرباط في 18 من صفر 1437 (30 نوفمبر 2015) بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، عبر هيئة تحدي الألفية وملحقاته.	مجلس النواب	21 أبريل 2016	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	04 ماي 2016	الإجماع	- لم يعدل

ر.ت	مقترح/مشروع القانون	مصدر النص	تاريخ وضعه بمكتب المجلس	اللجنة الدائمة المختصة	تاريخ الموافقة	نتيجة التصويت	ملاحظات
.29	مشروع قانون رقم 72.15 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بالرباط في 14 أبريل 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة العربية السعودية لتجنب الازدواج الضريبي ولمنع التهرب الضريبي في شأن الضرائب على الدخل.	مجلس النواب	21 أبريل 2016	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	04 ماي 2016	الإجماع	- لم يعدل
.30	مشروع قانون رقم 75.15 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بروما في 8 ماي 2015 بين حكومة المملكة المغربية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية بشأن إنشاء مكتب قطري.	مجلس النواب	21 أبريل 2016	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	04 ماي 2016	الإجماع	- لم يعدل
.31	مشروع قانون رقم 81.15 يوافق بموجبه على ملحق الاتفاق بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الطائفة الفرنسية لبلجيكا (فيدرالية والوني- بروكسيل) حول الوضعية القانونية للمؤسسات المدرسية البلجيكية التي تطبق البرنامج التعليمي لفيدرالية والوني – بروكسيل بالمغرب، الموقع بالرباط في فاتح أكتوبر 2015.	مجلس النواب	21 أبريل 2016	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	04 ماي 2016	الإجماع	- لم يعدل
.32	مشروع قانون رقم 82.15 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بالرباط في 5 أكتوبر 2015 بين حكومة المملكة المغربية ومجلس وزراء جمهورية ألبانيا لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل.	مجلس النواب	21 أبريل 2016	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	04 ماي 2016	الإجماع	- لم يعدل

ر.ت	مقترح/مشروع القانون	مصدر النص	تاريخ وضعه بمكتب المجلس	اللجنة الدائمة المختصة	تاريخ الموافقة	نتيجة التصويت	ملاحظات
.33	مشروع قانون رقم 92.15 يوافق بموجبه على النظام الأساسي لمحكمة العدل الإسلامية الدولية، المعتمد من طرف مؤتمر القمة الإسلامي الخامس المنعقد بالكويت في الفترة ما بين 26 و29 من جمادى الأولى 1407 (26 و29 يناير 1987).	مجلس النواب	21 أبريل 2016	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	04 ماي 2016	الإجماع	- لم يعدل
.34	مشروع قانون رقم 48.15 يتعلق بضبط قطاع الكهرباء وإحداث الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء.	مجلس النواب	14 أبريل 2016	لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية	04 ماي 2016	الأغلبية	- لم يعدل
.35	مشروع قانون تنظيمي رقم 90.15 يتعلق بمجلس الوصاية.	مجلس النواب	11 أبريل 2016	لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	04 ماي 2016	الإجماع	- لم يعدل
.36	مشروع قانون رقم 116.14 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.10.07 بتاريخ 26 من صفر 1431 (11 فبراير 2016).	مجلس النواب	12 فبراير 2016	لجنة الداخلية والجهات والجماعات الترابية والبنيات الأساسية	24 ماي 2016	الإجماع	- تم تعديله
.37	مشروع قانون تنظيمي رقم 64.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم الملتمسات في مجال التشريع.	مجلس النواب	28 يناير 2016	لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	31 ماي 2016	الموافقون: 27 المعارضون: 10 الممتنعون:03	- لم يعدل

ر.ت	مقترح/مشروع القانون	مصدر النص	تاريخ وضعه بمكتب المجلس	اللجنة الدائمة المختصة	تاريخ الموافقة	نتيجة التصويت	ملاحظات
.38	مشروع قانون تنظيمي رقم 44.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية.	مجلس النواب	28 يناير 2016	لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	31 ماي 2016	الموافقون: 27 المعارضون: 10 الممتنعون:03	- لم يعدل
.39	مشروع قانون رقم 78.14 يتعلق بالمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة.	مجلس النواب	21 أبريل 2016	لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	31 ماي 2016	الموافقون: 27 المعارضون: 10 الممتنعون:03	- تم تعديله
.40	مقترح قانون يتعلق بكراء العقارات أو المحلات المخصصة للاستعمال التجاري أو الصناعي أو الحرفي.	مجلس النواب	13 ماي 2016	لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	21 يونيو 2016	الإجماع	- ورد على المجلس في إطار قراءة ثانية؛ - لم يعدل.
.41	مشروع قانون رقم 02.16 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية.	مجلس النواب	21 أبريل 2016	لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية	21 يونيو 2016	الإجماع	- لم يعدل
.42	مشروع قانون رقم 36.15 يتعلق بالماء.	مجلس النواب	21 أبريل 2016	لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية	28 يونيو 2016	الإجماع	- تم تعديله
.43	مشروع قانون رقم 73.15 يقضي بتغيير وتتميم بعض أحكام مجموعة القانون الجنائي.	مجلس النواب	13 ماي 2016	لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	28 يونيو 2016	الموافقون: 27 المعارضون: 20 الممتنعون:00	- لم يعدل

ر.ت	مقترح/مشروع القانون	مصدر النص	تاريخ وضعه بمكتب المجلس	اللجنة الدائمة المختصة	تاريخ الموافقة	نتيجة التصويت	ملاحظات
.44	مشروع قانون رقم 95.15 يغيرويتمم القانون رقم 013.71 الصادربتاريخ 12 من ذي القعدة 1391 (30 دجنبر1971) المحدث بموجبه نظام المعاشات العسكرية.	رئيس الحكومة	8 فبراير 2016	لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	28 يونيو 2016	الإجماع	- لم يعدل
.45	مشروع قانون رقم 71.14 يغيرويتمم القانون رقم 011-71 بتاريخ 12 من ذي القعدة 1391 (30 دجنبر 1971) المحدث بموجبه نظام المعاشات المدنية.	رئيس الحكومة	19 يناير 2016	لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	28 يونيو 2016	الموافقون: 27 المعارضون: 21 الممتنعون:04	- لم يعدل
.46	مشروع قانون رقم 72.14 المحددة بموجبه السن التي يجب أن يحال فيها على التقاعد الموظفون والمستخدمون في نظام المعاشات المدنية.	رئيس الحكومة	19 يناير 2016	لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	28 يونيو 2016	الموافقون: 27 المعارضون: 21 الممتنعون:04	- تم تعديله
.47	مشروع قانون رقم 96.15 يغيرويتمم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1-77-216 الصادر في 20 من شوال 1397 (4 أكتوبر 1977) المتعلق بإحداث نظام جماعي لمنح رواتب التقاعد.	رئيس الحكومة	19 يناير 2016	لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	28 يونيو 2016	الموافقون: 27 المعارضون: 20 الممتنعون:04	- لم يعدل
.48	مقترح قانون يتعلق بالفنان والمهن الفنية.	مجلس النواب	12 فبراير 2016	لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	19 يوليوز 2016	الإجماع	- تم تعديله
.49	مشروع قانون رقم 02.13 يتعلق بزجر الغش في الامتحانات المدرسية.	مجلس النواب	8 يونيو 2016	لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	19 يوليوز 2016	الإجماع	- تم تعديله
.50	مشروع قانون رقم 88.13 يتعلق بالصحافة والنشر.	مجلس النواب	23 يونيو 2016	لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	19 يوليوز 2016	الإجماع	- تم تعديله

ر.ت	مقترح/مشروع القانون	مصدر النص	تاريخ وضعه بمكتب المجلس	اللجنة الدائمة المختصة	تاريخ الموافقة	نتيجة التصويت	ملاحظات
.51	مقترح قانون يقضي بتعديل أحكام القانون رقم 80.12 المتعلق بالوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي.	مجلس النواب	15 فبراير 2016	لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	26 يوليوز 2016	الإجماع	- لم يعدل
.52	مشروع قانون تنظيمي رقم 20.16 يقضي بتغييروتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب.	مجلس النواب	20 يوليوز 2016	لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية	26 يوليوز 2016	الإجماع	- لم يعدل
.53	مشروع قانون تنظيمي رقم 21.16 يقضي بتغييروتتميم القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.	مجلس النواب	20 يوليوز 2016	لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية	26 يوليوز 2016	الإجماع	-لم يعدل
.54	مقترح قانون بتغييروتتميم القانون رقم 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري.	مجلس النواب	20 يوليوز 2016	لجنة التعليم	26 يوليوز 2016	الإجماع	- ورد على المجلس في إطار قراءة ثانية. - لم يعدل
.55	مشروع قانون رقم 11.15 يتعلق بإعادة تنظيم الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري.	مجلس النواب	20 يوليوز 2016	لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	26 يوليوز 2016	الموافقون: 31 المعارضون: 00 الممتنعون:23	-لم يعدل
.56	مشروع قانون تنظيمي رقم 23.16 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.12.20 بتاريخ 27 من شعبان 1433 (17 يوليو 2012).	مجلس النواب	21 يوليوز 2016	لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	26 يوليوز 2016	الموافقون: 38 المعارضون: 00 الممتنعون:17	-لم يعدل

ر.ت	مقترح/مشروع القانون	مصدر النص	تاريخ وضعه بمكتب المجلس	اللجنة الدائمة المختصة	تاريخ الموافقة	نتيجة التصويت	ملاحظات
.57	مشروع قانون رقم 19.12 بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعاملات والعمال المنزليين.	مجلس النواب	2 يونيو 2016	لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	26 يوليوز 2016	الموافقون: 27 المعارضون: 23 الممتنعون:00	- ورد في إطار قراءة ثانية؛ - لم يعدل.
.58	مشروع قانون رقم 70.14 يتعلق بهيئات التوظيف الجماعي العقاري.	مجلس النواب	15 فبراير 2016	لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	2 غشت 2016	الموافقون: 28 المعارضون: 00 الممتنعون:19	- لم يعدل
.59	مشروع قانون رقم 59.13 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات.	مجلس النواب	8 يونيو 2016	لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	2 غشت 2016	الإجماع	- لم يعدل
.60	مشروع قانون رقم 24.16 بإحداث وكالة حساب تحدي الألفية – المغرب (MCA-Mo-rocco)	مجلس النواب	23 يونيو 2016	لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	2 غشت 2016	الإجماع	- لم يعدل
.61	مشروع قانون رقم 100.15 يتعلق بتصفية ميزانية السنة المالية 2013.	مجلس النواب	2 يونيو 2016	لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	2 غشت 2016	الموافقون: 21 المعارضون: 14 الممتنعون:13	- لم يعدل
.62	مشروع قانون رقم 37.16 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 57.09 المحدثة بموجبه الشركة المسماة " الوكالة المغربية للطاقة الشمسية " " MOROCCAN AGENCY FOR SOLAR ENERGY "	مجلس النواب	21 يوليوز 2016	لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية	2 غشت 2016	الموافقون: 40 المعارضون: 00 الممتنعون:09	- لم يعدل

ر.ت	مقترح/مشروع القانون	مصدر النص	تاريخ وضعه بمكتب المجلس	اللجنة الدائمة المختصة	تاريخ الموافقة	نتيجة التصويت	ملاحظات
.63	مشروع قانون رقم 38.16 يغير ويتمم بموجبه الفصل الثاني من الظهير الشريف رقم 1.63.226 الصادر في 14 من ربيع الأول 1383 (5 أغسطس 1963) بإحداث المكتب الوطني للكهرباء.	مجلس النواب	21 يوليوز 2016	لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية	2 غشت 2016	الموافقون: 28 المعارضون: 09 الممتنعون:09	- لم يعدل
.64	مشروع قانون رقم 39.16 يقضي بتغير القانون رقم 16.09 المتعلق بالوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية.	مجلس النواب	21 يوليوز 2016	لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية	2 غشت 2016	الموافقون: 43 المعارضون: 00 الممتنعون:04	- لم يعدل
.65	مشروع قانون رقم 74.15 يتعلق بالمنطقة المنجمية لتافيلالت وفجيج.	مجلس النواب	21 يوليوز 2016	لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية	2 غشت 2016	الإجماع	- لم يعدل
.66	مشروع قانون رقم 27.14 يتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر.	مجلس النواب	2 يونيو 2016	لجنة العدل والتشريع وحقوق الانسان	2 غشت 2016	الإجماع	- لم يعدل
.67	مشروع قانون رقم 66.12 يتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء.	مجلس النواب	2 يونيو 2016	لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية	2 غشت 2016	الموافقون: 38 المعارضون: 02 الممتنعون:04	- تم تعديله
.68	مشروع قانون رقم 06.16 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة ببورت لويس في 25 نوفمبر 2015 بين المملكة المغربية وجمهورية موريشيوس لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل.	مجلس النواب	27 يوليوز 2016	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	2 غشت 2016	الإجماع	- تم تعديله

ر.ت	مقترح/مشروع القانون	مصدر النص	تاريخ وضعه بمكتب المجلس	اللجنة الدائمة المختصة	تاريخ الموافقة	نتيجة التصويت	ملاحظات
.69	مشروع قانون رقم 07.16 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بالرباط في 25 يناير 2016 بين المملكة المغربية والجمهورية الديمقراطية لساوتومي وبرينسيبي لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل.	مجلس النواب	27 يوليوز 2016	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	2 غشت 2016	الإجماع	- لم يعدل
.70	مشروع قانون رقم 08.16 يوافق بموجبه على الاتفاقية في المجال العسكري والتقني الموقعة بالرباط في 3 ربيع الأول 1437 (15 ديسمبر 2015) بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة العربية السعودية.	مجلس النواب	27 يوليوز 2016	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	2 غشت 2016	الإجماع	- لم يعدل
.71	مشروع قانون رقم 09.16 يوافق بموجبه على مذكرة تفاهم للتعاون في مجال المياه الموقعة بالرباط في فاتح جمادى الأولى 1436 (20 فبراير 2015) بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة العربية السعودية.	مجلس النواب	27 يوليوز 2016	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	2 غشت 2016	الإجماع	- لم يعدل
.72	مشروع قانون رقم 15.16 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بالرباط في 25 يناير 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجمهورية الديمقراطية لساوتومي وبرينسيبي بشأن تشجيع وحماية الاستثمارات على وجه التبادل.	مجلس النواب	27 يوليوز 2016	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	2 غشت 2016	الإجماع	- لم يعدل
.73	مشروع قانون رقم 16.16 يوافق بموجبه على اتفاقية مجلس أوروبا حول تزييف المنتوجات الطبية والمخالفات الشبيهة المهددة للصحة العمومية، الموقعة بموسكو في 28 أكتوبر 2011.	مجلس النواب	27 يوليوز 2016	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	2 غشت 2016	الإجماع	- لم يعدل

ر.ت	مقترح/مشروع القانون	مصدر النص	تاريخ وضعه بمكتب المجلس	اللجنة الدائمة المختصة	تاريخ الموافقة	نتيجة التصويت	ملاحظات
.74	مشروع قانون رقم 18.16 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال الصيد البحري الموقع بالرباط في25 يناير 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجمهورية الديمقراطية لساوتومي وبرينسيبي.	مجلس النواب	27 يوليوز 2016	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	2 غشت 2016	الإجماع	- لم يعدل
.75	مشروع قانون رقم 27.16 يوافق بموجبه على اتفاقية الموقعة بالرباط في 5 أبريل 2016 بين المملكة المغربية وجمهورية سلوفينيا لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل.	مجلس النواب	27 يوليوز 2016	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	2 غشت 2016	الإجماع	- لم يعدل
.76	مشروع قانون رقم 31.16 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال الصيد البحري الموقع بموسكو في 15 مارس 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة روسيا الاتحادية.	مجلس النواب	27 يوليوز 2016	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	2 غشت 2016	الإجماع	- لم يعدل
.77	مشروع قانون رقم 32.16 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بموسكو في 15 مارس 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة روسيا الاتحادية بشأن تشجيع وحماية الاستثمارات على وجه التبادل.	مجلس النواب	27 يوليوز 2016	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	2 غشت 2016	الإجماع	- لم يعدل
.78	مشروع قانون رقم 33.16 يوافق بموجبه على اتفاقية النقل البحري الموقعة بالدوحة في 5 أبريل 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة قطر.	مجلس النواب	27 يوليوز 2016	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	2 غشت 2016	الإجماع	- لم يعدل
.79	مشروع قانون رقم 42.16 يوافق بموجبه على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، المعتمد بباريس في 12 ديسمبر 2015.	مجلس النواب	27 يوليوز 2016	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	2 غشت 2016	الإجماع	- لم يعدل

ر.ت	مقترح/مشروع القانون	مصدر النص	تاريخ وضعه بمكتب المجلس	اللجنة الدائمة المختصة	تاريخ الموافقة	نتيجة التصويت	ملاحظات
.80	مشروع قانون رقم 69.15 يوافق بموجبه على البروتوكول المعدل لاتفاقية مراكش لإنشاء منظمة التجارة العالمية، المعتمد بجنيف في 27 نوفمبر 2014.	مجلس النواب	27 يوليوز 2016	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	2 غشت 2016	الإجماع	- لم يعدل
.81	مشروع قانون رقم 84.15 يوافق بموجبه على النظام الأساسي لمنظمة تنمية المرأة في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي (منظمة التعاون الإسلامي حاليا) الذي اعتمده مجلس وزراء الخارجية بالمنظمة المذكورة في دورته السابعة والثلاثين بدوشنبيه (طاجيكيستان) من 18 إلى 20 ماي 2010.	مجلس النواب	27 يوليوز 2016	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	2 غشت 2016	الإجماع	- لم يعدل
.82	مشروع قانون رقم 88.15 يوافق بموجبه على النظام الأساسي للاتحاد الإسلامي للاتصالات السلكية واللاسلكية الذي اعتمده مؤتمر وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (منظمة التعاون الإسلامي حاليا) في دورته الخامسة عشرة المنعقدة بصنعاء في ديسمبر 1984.	مجلس النواب	27 يوليوز 2016	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	2 غشت 2016	الإجماع	- لم يعدل
.83	مشروع قانون رقم 49.15 بتغييروتتميم القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة وسن أحكام خاصة بآجال الأداء.	مجلس النواب	21 يوليوز 2016	لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية	2 غشت 2016	الإجماع	- لم يعدل
.84	مشروع قانون رقم 98.15 يتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.	رئيس الحكومة	19 يناير 2016	لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	5 غشت 2016	الإجماع	- تم تعديله

ر.ت	مقترح/مشروع القانون	مصدر النص	تاريخ وضعه بمكتب المجلس	اللجنة الدائمة المختصة	تاريخ الموافقة	نتيجة التصويت	ملاحظات
.85	مشروع قانون رقم 55.16 يغيرويتمم القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية.	مجلس النواب	2 غشت 2016	لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	5 غشت 2016	الإجماع	- لم يعدل
.86	مشروع قانون رقم 19.14 يتعلق ببورصة القيم وشركات البورصة والمرشدين في الاستثمار المالي.	مجلس النواب	23 يونيو 2016	لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	5 غشت 2016	الإجماع	- لم يعدل
.87	مشروع قانون رقم 110.14 يتعلق بإحداث نظام لتغطية عواقب الوقائع الكارثية وبتغيير وتتميم القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات.	مجلس النواب	23 يونيو 2016	لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	5 غشت 2016	الموافقون: 30 المعارضون: لا أحد الممتنعون:02	- لم يعدل

السنة التشريعية 2016 - 2017:

أولا: دورة أكتوبر 2016

ثانيا: دورة أبريل 2017

أولا: دورة أكتوبر 2016 من السنة التشريعية 2016 - 2017:

ر.ت	الموضوع	مصدر النص	تاريخ وضعه بمكتب المجلس	اللجنة المختصة	تاريخ الموافقة	نتيجة التصويت	ملاحظات
.1	مشروع قانون رقم 01.17، يوافق بموجبه على القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي الموقع بلومي (بالتوغو) في 11 يوليو 2000، كما تم تعديله بالبروتوكول الملحق به، المعتمد بأديس أبابا (إثيوبيا) في 3 فبراير 2003، وبمابوتو (الموزمبيق) في 11 يوليو 2003.	مجلس النواب	18 يناير 2017	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	19 يناير 2017	الإجماع	- لم يعدل

ثانيا: دورة أبريل 2017 من السنة التشريعية 2016-2017:

ر.ت	مقترح/مشروع القانون	مصدر النص	تاريخ وضعه بمكتب المجلس	اللجنة الدائمة المختصة	تاريخ الموافقة	نتيجة التصويت	ملاحظات
.1	مشروع قانون رقم 19.17 يؤذن بموجبه للحكومة بتغيير رسم الاستيراد المفروض على القمح اللين ومشتقاته.	مجلس النواب	2 ماي 2017	لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	9 ماي 2017	الإجماع	- لم يعدل
.2	مشروع قانون المالية رقم 73.16 للسنة المالية 2017.	مجلس النواب	13 ماي 2017	لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	01 يونيو 2017	الموافقون: 44 المعارضون: 22 الممتنعون: 10	- تم تعديله
.3	مشروع قانون رقم 74.16 يتعلق بتغيير القانون رقم 112.12 المتعلق بالتعاونيات.	رئيس الحكومة	9 يونيو 2017	لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	5 يوليوز 2017	الإجماع	- لم يعدل
.4	مشروع قانون رقم 97.12 يتعلق بمكافحة تعاطي المنشطات في مجال الرياضة.	مجلس النواب	2 غشت 2016	لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	11 يوليوز 2017	الإجماع	- تم تعديله
.5	مشروع قانون رقم 61.16 تحدث بموجبه وكالة التنمية الرقمية.	مجلس النواب	14 يونيو 2017	لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية	18 يوليوز 2017	الإجماع	- تم تعديله
.6	مشروع قانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.	رئيس الحكومة	19 يناير 2016	لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	2 غشت 2017	الموافقون: 22 المعارضون: لا أحد الممتنعون: 13	- تم تعديله
.7	مشروع قانون رقم 79.14 يتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز.	مجلس النواب	13 ماي 2016	لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان ولجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية.	2 غشت 2017	الموافقون: 32 المعارضون: 16 الممتنعون: لا أحد	- تم تعديله

ر.ت	مقترح/مشروع القانون	مصدر النص	تاريخ وضعه بمكتب المجلس	اللجنة الدائمة المختصة	تاريخ الموافقة	نتيجة التصويت	ملاحظات
.8	مشروع قانون رقم 03.17 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بأديس أبابا في 19 نوفمبر 2016 بين المملكة المغربية وجمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل.	مجلس النواب	25 يوليوز 2017	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	2 غشت 2017	الإجماع	- لم يعدل
.9	مشروع قانون رقم 04.17 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بأديس أبابا في 19 نوفمبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية، بشأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات.	مجلس النواب	25 يوليوز 2017	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	2 غشت 2017	الإجماع	- لم يعدل
.10	مشروع قانون رقم 05.17 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن خدمات النقل الجوي الموقع بأديس أبابا في 19 نوفمبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية.	مجلس النواب	25 يوليوز 2017	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	2 غشت 2017	الإجماع	- لم يعدل
.11	مشروع قانون رقم 06.17 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بكيغالي في 19 أكتوبر 2016 بين المملكة المغربية وجمهورية رواندا لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل.	مجلس النواب	25 يوليوز 2017	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	2 غشت 2017	الإجماع	- لم يعدل
.12	مشروع قانون رقم 07.17 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بكيغالي في 19 أكتوبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية رواندا بشأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات.	مجلس النواب	25 يوليوز 2017	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	2 غشت 2017	الإجماع	- لم يعدل

ر.ت	مقترح/مشروع القانون	مصدر النص	تاريخ وضعه بمكتب المجلس	اللجنة الدائمة المختصة	تاريخ الموافقة	نتيجة التصويت	ملاحظات
.13	مشروع قانون رقم 08.17 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية الموقع بكيغالي في 19 أكتوبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية رواندا.	مجلس النواب	25 يوليوز 2017	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	2 غشت 2017	الإجماع	- لم يعدل
.14	مشروع قانون رقم 09.17 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بأنتاناريفو في 21 نوفمبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية مدغشقر لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل.	مجلس النواب	25 يوليوز 2017	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	2 غشت 2017	الإجماع	- لم يعدل
.15	مشروع قانون رقم 10.17 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال الصيد البحري وتربية الأحياء البحرية، الموقع بأنتاناريفو في 21 نوفمبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية مدغشقر.	مجلس النواب	25 يوليوز 2017	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	2 غشت 2017	الإجماع	- لم يعدل
.16	مشروع قانون رقم 11.17 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية الموقع بدار السلام في 24 أكتوبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية تنزانيا المتحدة.	مجلس النواب	25 يوليوز 2017	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	2 غشت 2017	الإجماع	- لم يعدل
.17	مشروع قانون رقم 12.17 يوافق بموجبه على الاتفاق الثنائي بشأن الخدمات الجوية الموقع بأبوجا في 2 ديسمبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية نيجيريا الفيدرالية.	مجلس النواب	25 يوليوز 2017	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	2 غشت 2017	الإجماع	- لم يعدل

ر.ت	مقترح/مشروع القانون	مصدر النص	تاريخ وضعه بمكتب المجلس	اللجنة الدائمة المختصة	تاريخ الموافقة	نتيجة التصويت	ملاحظات
.18	مشروع قانون رقم 13.17 يوافق بموجبه على مذكرة تفاهم في ميدان الصيد البحري، الموقعة بأبوجا في 2 ديسمبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية نيجيريا الفيدرالية.	مجلس النواب	25 يوليوز 2017	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	2 غشت 2017	الإجماع	- لم يعدل
.19	مشروع قانون رقم 14.17 يوافق بموجبه على مذكرة تفاهم بشأن تعزيز التجارة الموقعة بأديس أبابا في 19 نوفمبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية.	مجلس النواب	25 يوليوز 2017	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	2 غشت 2017	الإجماع	- لم يعدل
.20	مشروع قانون رقم 15.17 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في المجال الأمني، الموقع بكيغالي في 19 أكتوبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية رواندا.	مجلس النواب	25 يوليوز 2017	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	2 غشت 2017	الإجماع	- لم يعدل
.21	مشروع قانون رقم 17.17 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بأبوجا في 3 ديسمبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية نيجيريا الفيدرالية بشأن الإنعاش والحماية المتبادلة للاستثمارات.	مجلس النواب	25 يوليوز 2017	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	2 غشت 2017	الإجماع	- لم يعدل
.22	مشروع قانون رقم 28.17 يوافق بموجبه على البروتوكول حول إنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي، المعتمد بدوربان (جنوب إفريقيا) في 9 يوليو 2002.	مجلس النواب	25 يوليوز 2017	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	2 غشت 2017	الإجماع	- لم يعدل
.23	مشروع قانون رقم 29.17 يوافق بموجبه على بروتوكول المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية بشأن البرلمان الإفريقي، المعتمد بمدينة سرت (ليبيا) في 2 مارس 2001.	مجلس النواب	25 يوليوز 2017	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	2 غشت 2017	الإجماع	- لم يعدل

ر.ت	مقترح/مشروع القانون	مصدر النص	تاريخ وضعه بمكتب المجلس	اللجنة الدائمة المختصة	تاريخ الموافقة	نتيجة التصويت	ملاحظات
.24	مشروع قانون رقم 34.17 يوافق بموجبه على المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية، المعتمدة بأبوجا (نيجيريا) في 3 يونيو 1991 من قبل الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية التي حل محلها الاتحاد الإفريقي.	مجلس النواب	25 يوليوز 2017	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	2 غشت 2017	الإجماع	- لم يعدل
.25	مشروع قانون 20.17 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2-16-814 يتعلق بإخضاع العاملين بالمديرية العامة للوقاية المدنية لقواعد الانضباط العسكري.	مجلس النواب	25 يوليوز 2017	لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية	2 غشت 2017	الإجماع	- لم يعدل
.26	مشروع قانون رقم 65.15 يتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية.	رئيس الحكومة	25 يوليوز 2016	لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	2 غشت 2017	الموافقون: 36 المعارضون: 04 الممتنعون: 11	- تم تعديله
.27	مشروع قانون رقم 60.16 تحدث بموجبه الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات.	مجلس النواب	6 يوليوز 2017	لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	2 غشت 2017	الإجماع	- تم تعديله
.28	مشروع قانون رقم 33.17 يتعلق بنقل اختصاصات السلطة الحكومية المكلفة بالعدل إلى الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض بصفته رئيسا للنيابة العامة وبسن قواعد لتنظيم رئاسة النيابة العامة.	مجلس النواب	24 يوليوز 2017	لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	2 غشت 2017	الموافقون: 43 المعارضون: 05 الممتنعون: لا أحد	- لم يعدل
.29	مشروع قانون رقم 44.16 يوافق بموجبه على اتفاقية تسليم المجرمين الموقعة ببكين في 11 ماي 2016 بين المملكة المغربية وجمهورية الصين الشعبية.	مجلس النواب	2 غشت 2017	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	8 غشت 2017	الإجماع	- لم يعدل

ر.ت	مقترح/مشروع القانون	مصدر النص	تاريخ وضعه بمكتب المجلس	اللجنة الدائمة المختصة	تاريخ الموافقة	نتيجة التصويت	ملاحظات
.30	مشروع قانون رقم 48.16 يوافق بموجبه على اتفاقية التعاون الإداري المتبادل من أجل تسهيل الإجراءات الجمركية وتعزيز التعاون المشترك والوقاية من المخالفات الجمركية والبحث عنها وردعها بين دول أعضاء الاتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر "اتفاقية أغادير"، الموقع بعمان في 18 فبراير 2015.	مجلس النواب	2 غشت 2017	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	8 غشت 2017	الإجماع	- لم يعدل
.31	مشروع قانون رقم 51.16 يوافق بموجبه على البروتوكول الإضافي للاتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر حول انضمام دول جديدة، الموقع في 6 أبريل 2016.	مجلس النواب	2 غشت 2017	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	8 غشت 2017	الإجماع	- لم يعدل
.32	مشروع قانون رقم 52.16 يوافق بموجبه على الاتفاقية المتعلقة بالتعاون القضائي في المجال الجنائي، الموقعة ببكين في 11 ماي 2016 بين المملكة المغربية وجمهورية الصين الشعبية.	مجلس النواب	2 غشت 2017	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	8 غشت 2017	الإجماع	- لم يعدل
.33	مشروع قانون رقم 53.16 يوافق بموجبه على اتفاق الاعتراف المتبادل بالمشغل الاقتصادي المعتمد بين الدول أعضاء الاتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر "اتفاقية أغادير"، الموقع بالقاهرة في 13 أبريل 2016.	مجلس النواب	2 غشت 2017	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	8 غشت 2017	الإجماع	- لم يعدل
.34	مشروع قانون رقم 54.16 يوافق بموجبه على مذكرة تفاهم في مجال تسهيل الربط الإلكتروني وتبادل المعلومات بين الدول أعضاء الاتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر "اتفاقية أغادير"، الموقعة بالقاهرة في 13 أبريل 2016.	مجلس النواب	2 غشت 2017	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	8 غشت 2017	الإجماع	- لم يعدل

ر.ت	مقترح/مشروع القانون	مصدر النص	تاريخ وضعه بمكتب المجلس	اللجنة الدائمة المختصة	تاريخ الموافقة	نتيجة التصويت	ملاحظات
.35	مشروع قانون رقم 56.16 يوافق بموجبه على بروتوكول تعديل الاتفاقية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة مملكة البحرين لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب بالنسبة للضرائب على الدخل، الموقع بالمنامة في 25 أبريل 2016.	مجلس النواب	2 غشت 2017	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	8 غشت 2017	الإجماع	- لم يعدل
.36	مشروع قانون رقم 62.16 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن التعاون في المجال العسكري، الموقع ببكين في 11 ماي 2016 بين إدارة الدفاع الوطني للمملكة المغربية ووزارة الدفاع لجمهورية الصين الشعبية.	مجلس النواب	2 غشت 2017	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	8 غشت 2017	الإجماع	- لم يعدل
.37	مشروع قانون رقم 79.16 يوافق بموجبه على الاتفاق الدولي لزيت الزيتون وزيتون المائدة لعام 2015، الموقع بجنيف في 9 أكتوبر 2015.	مجلس النواب	2 غشت 2017	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	8 غشت 2017	الإجماع	- لم يعدل
.38	مشروع قانون رقم 02.17 يوافق بموجبه على اتفاق إنشاء المركز الاستشاري حول قوانين منظمة التجارة العالمية، الموقع بسياتل (الولايات المتحدة الأمريكية) في 30 نوفمبر 1999.	مجلس النواب	2 غشت 2017	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	8 غشت 2017	الإجماع	- لم يعدل
.39	مشروع قانون رقم 22.17 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بلوساكا في 20 فبراير 2017 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية زامبيا بشأن تشجيع وحماية الاستثمارات.	مجلس النواب	2 غشت 2017	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	8 غشت 2017	الإجماع	- لم يعدل

ر.ت	مقترح/مشروع القانون	مصدر النص	تاريخ وضعه بمكتب المجلس	اللجنة الدائمة المختصة	تاريخ الموافقة	نتيجة التصويت	ملاحظات
.40	مشروع قانون رقم 23.17 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية الموقع بلوساكا في 20 فبراير 2017 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية زامبيا.	مجلس النواب	2 غشت 2017	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	8 غشت 2017	الإجماع	- لم يعدل
.41	مشروع قانون رقم 24.17 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بأكرا في 17 فبراير 2017 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غانا لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل.	مجلس النواب	2 غشت 2017	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	8 غشت 2017	الإجماع	- لم يعدل
.42	مشروع قانون رقم 25.17 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بجوبا في فاتح فبراير 2017 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية جنوب السودان لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل.	مجلس النواب	2 غشت 2017	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	8 غشت 2017	الإجماع	- لم يعدل
.43	مشروع قانون رقم 32.17 يوافق بموجبه على القانون التأسيسي للمؤتمر الوزاري الأفريقي للأرصاد الجوية (AMCOMET)، المعتمد ببرايا (الرأس الأخضر) في 14 فبراير 2015 من قبل الدورة الثالثة لهذا المؤتمر.	مجلس النواب	2 غشت 2017	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	8 غشت 2017	الإجماع	- لم يعدل
.44	مشروع قانون رقم 26.17 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بجوبا في فاتح فبراير 2017 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية جنوب السودان بشأن تشجيع وحماية الاستثمارات.	مجلس النواب	2 غشت 2017	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	8 غشت 2017	الإجماع	- لم يعدل

ر.ت	مقترح/مشروع القانون	مصدر النص	تاريخ وضعه بمكتب المجلس	اللجنة الدائمة المختصة	تاريخ الموافقة	نتيجة التصويت	ملاحظات
45.	مشروع قانون رقم 27.17 يوافق بموجبه على الاتفاق العام للتعاون الموقع بجوبا في فاتح فبراير 2017 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية جنوب السودان.	مجلس النواب	2 غشت 2017	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	8 غشت 2017	الإجماع	- لم يعدل
46.	مشروع قانون رقم 69.16 يتعلق بتتميم المادة 4 من القانون رقم 39.08 المتعلق بمدونة الحقوق العينية.	مجلس النواب	2 غشت 2017	لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	8 غشت 2017	الإجماع	- لم يعدل

السنة التشريعية 2017 - 2018:

أولا: دورة أكتوبر 2017

ثانيا: الدورة الاستثنائية مارس - أبريل 2018

ثالثا: دورة أبريل 2018

أولا: دورة أكتوبر 2017 من السنة التشريعية 2017-2018:

ر.ت	مقترح/مشروع القانون	مصدر النص	تاريخ وضعه بمكتب المجلس	اللجنة الدائمة المختصة	تاريخ الموافقة	نتيجة التصويت	ملاحظات
.1	مشروع قانون رقم 89.15 يتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي.	مجلس النواب	25 يوليوز 2017	لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	28 نونبر 2017	الإجماع	- تم تعديله
.2	مشروع قانون المالية رقم 68.17 للسنة المالية 2018.	مجلس النواب	19 نونبر 2017	لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	11 دجنبر 2017	الموافقون: 47 المعارضون: 22 الممتنعون : 16	- تم تعديله
.3	مشروع قانون رقم 103.14 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية.	مجلس النواب	25 يوليوز 2017	لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية	26 دجنبر 2017	الموافقون : 42 المعارضون : 00 الممتنعون :08	- تم تعديله
.4	مشروع قانون رقم 82.17 يتعلق بإلغاء الزيادات والغرامات والذعائر وصوائر التحصيل المتعلقة بالضرائب والرسوم والحقوق والمساهمات والأتاوى المستحقة لفائدة الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات.	رئيس الحكومة	18 دجنبر 2017	لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	26 دجنبر 2017	الإجماع	- طلبت الحكومة الأسبقية في دراسته طبقا لأحكام الفصل 82 من الدستور؛ - لم يعدل.
.5	مشروع قانون رقم 82.16 يتعلق بتصفية ميزانية السنة المالية 2014.	مجلس النواب	6 يوليوز 2017	لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	26 دجنبر 2017	الموافقون : 22 المعارضون: 10 الممتنعون : 19	- لم يعدل.
.6	مشروع قانون رقم 31.13 يتعلق بالحق في الحصول على المعلومات.	مجلس النواب	21 يوليوز 2016	لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	9 يناير 2018	الموافقون : 33 المعارضون : 03 الممتنعون :08	- تم تعديله.
.7	مشروع قانون رقم 45.17 يوافق بموجبه على الاتفاق بين المملكة المغربية وأفريقيا 50 (أفريقيا -50 تمويل المشاريع وأفريقيا 50 – تنمية المشاريع) بشأن إنشاء المقر الاجتماعي لأفريقيا 50 فوق تراب المملكة المغربية، الموقع بالدار البيضاء في 29 يوليو 2015.	مجلس النواب	7 دجنبر 2017	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	16 يناير 2018	الإجماع	- لم يعدل

ر.ت	مقترح/مشروع القانون	مصدر النص	تاريخ وضعه بمكتب المجلس	اللجنة الدائمة المختصة	تاريخ الموافقة	نتيجة التصويت	ملاحظات
.8	مشروع قانون رقم 43.16 يوافق بموجبه على اتفاقية التعاون القانوني والقضائي الموقعة بالدوحة في 5 أبريل 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة قطر.	مجلس النواب	7 دجنبر 2017	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	16 يناير 2018	الإجماع	- لم يعدل
.9	مشروع قانون رقم 46.16 يوافق بموجبه على مذكرة تفاهم للتعاون في مجالات النفط والغاز والكهرباء والطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة، الموقعة بالدوحة في 5 أبريل 2016 بين وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة في المملكة المغربية ووزارة الطاقة والصناعة في دولة قطر.	مجلس النواب	7 دجنبر 2017	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	16 يناير 2018	الإجماع	- لم يعدل
.10	مشروع قانون رقم 28.16 يوافق بموجبه على الاتفاقية في ميدان تسليم المجرمين، الموقعة بموسكو في 15 مارس 2016 بين المملكة المغربية وروسيا الاتحادية.	مجلس النواب	7 دجنبر 2017	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	16 يناير 2018	الإجماع	- لم يعدل
.11	مشروع قانون رقم 31.17 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون بشأن الأمن الداخلي، الموقع بلشبونة في 20 أبريل 2015 بين المملكة المغربية والجمهورية البرتغالية.	مجلس النواب	7 دجنبر 2017	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	16 يناير 2018	الإجماع	- لم يعدل
.12	مشروع قانون رقم 18.17 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في ميدان البحث العلمي والتكنولوجي، الموقع بالرباط في 8 سبتمبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجمهورية اليونانية.	مجلس النواب	7 دجنبر 2017	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	16 يناير 2018	الإجماع	- لم يعدل
.13	مشروع قانون رقم 44.17 يوافق بموجبه على النظام الأساسي لأفريقيا 50 – تمويل المشاريع وأفريقيا 50 - تنمية المشاريع، الموقع بالدار البيضاء في 29 يوليو 2015.	مجلس النواب	7 دجنبر 2017	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	16 يناير 2018	الإجماع	- لم يعدل

ر.ت	مقترح/مشروع القانون	مصدر النص	تاريخ وضعه بمكتب المجلس	اللجنة الدائمة المختصة	تاريخ الموافقة	نتيجة التصويت	ملاحظات
14.	مشروع قانون رقم 80.16 يوافق بموجبه على الاتفاق حول المساعدة الإدارية المتبادلة في المجال الجمركي، الموقع ببروكسيل في 14 يوليو 2016 بين المملكة المغربية ومملكة الأراضي المنخفضة.	مجلس النواب	7 دجنبر 2017	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	16 يناير 2018	الإجماع	- لم يعدل
15.	مشروع قانون رقم 42.17 يوافق بموجبه على الاتفاق المنشئ للمركز الدولي لتطبيق الحد من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها (إسيريد)، الموقع بباريس في 10 ديسمبر 2015.	مجلس النواب	7 دجنبر 2017	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	16 يناير 2018	الإجماع	- لم يعدل
16.	مشروع قانون رقم 16.17 يوافق بموجبه على الاتفاق في مجال النقل البحري، الموقع بالرباط في 8 سبتمبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجمهورية اليونانية.	مجلس النواب	7 دجنبر 2017	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	16 يناير 2018	الإجماع	- لم يعدل
17.	مشروع قانون رقم 41.16 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية، الموقع بموسكو في 15 مارس 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة روسيا الاتحادية.	مجلس النواب	7 دجنبر 2017	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	16 يناير 2018	الإجماع	- لم يعدل
18.	مشروع قانون تنظيمي رقم 86.15 يتعلق بتحديد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية قانون.	مجلس النواب	11 غشت 2017	لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	16 يناير 2018	الإجماع	- تم تعديله؛ - صرحت المحكمة الدستورية بمخالفة مجموعة من أحكامه للدستور.

ر.ت	مقترح/مشروع القانون	مصدر النص	تاريخ وضعه بمكتب المجلس	اللجنة الدائمة المختصة	تاريخ الموافقة	نتيجة التصويت	ملاحظات
.19	مشروع قانون رقم 47.16 يوافق بموجبه على البروتوكول الموقع بالرباط في 4 يونيو2016 المتعلق بمراجعة الإتفاقية العامة للضمان الاجتماعي بين المملكة المغربية ومملكة الأراضي المنخفضة، الموقعة بالرباط في 14 فبراير 1972، كما تمت مراجعتها وتوقيعها في 30 سبتمبر 1996 و24 يونيو 2002 وعلى الملحق الموقع بالرباط في 4 يونيو 2016 المتعلق بمراجعة التوافق الإداري بتاريخ 3 نوفمبر 1972 بشأن كيفية تطبيق الاتفاقية العامة للضمان الإجتماعي بين المملكة المغربية ومملكة الأراضي المنخفضة، كما تمت مراجعته بالتوافقات الإدارية الموقعة بالرباط في 30 سبتمبر 1996 و22 يونيو 2000 و24 يونيو 2002 .	رئيس الحكومة	25 أكتوبر 2017	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	30 يناير 2018	الموافقون: 25 المعارضون: 00 الممتنعون: 23	- لم يعدل
.20	مشروع قانون رقم 103.13 يتعلق بمحاربة العنف ضد النساء.	مجلس النواب	21 يوليوز 2016	لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	30 يناير 2018	الموافقون: 23 المعارضون: 15 الممتنعون : 00	- تم تعديله
.21	مشروع قانون رقم 54.17 يقضي بتغيير المادة 15 من القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة.	مجلس النواب	14 دجنبر 2017	لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية	30 يناير 2018	الإجماع	- لم يعدل
.22	مشروع قانون رقم 83.17 بتغيير القانون رقم 41.10 المتعلق بتحديد شروط ومساطر الاستفادة من صندوق التكافل العائلي.	رئيس الحكومة	12 يناير 2018	لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	6 فبراير 2018	الإجماع	- لم يعدل
.23	مشروع قانون تنظيمي رقم 21.17 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.12.20 بتاريخ 27 من شعبان 1433 (17 يوليو 2012).	مجلس النواب	14 دجنبر 2017	لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	13 فبراير 2018	الإجماع	- لم يعدل

ر.ت	مقترح/مشروع القانون	مصدر النص	تاريخ وضعه بمكتب المجلس	اللجنة الدائمة المختصة	تاريخ الموافقة	نتيجة التصويت	ملاحظات
.24	مشروع قانون رقم 02.15 يتعلق بإعادة تنظيم وكالة المغرب العربي للأنباء.	مجلس النواب	25 يوليوز 2017	لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	13 فبراير 2018	الموافقون : 33 المعارضون : 11 الممتنعون : 04	- تم تعديله
.25	مقترح قانون يقضي بتعديل المادة 316 من القانون رقم 39.08 المتعلق بمدونة الحقوق العينية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.178 صادر في 25 من ذي الحجة 1432 (22 نوفمبر 2011).	مجلس النواب	7 فبراير 2018	لجنة العدل والتشريع وحقوق الانسان	13 فبراير 2018	الإجماع	- لم يعدل
.26	مشروع قانون رقم 76.15 يتعلق بإعادة تنظيم المجلس الوطني لحقوق الإنسان.	مجلس النواب	7 فبراير 2018	لجنة العدل والتشريع وحقوق الانسان	13 فبراير 2018	الإجماع	- لم يعدل

ثانيا: الدورة الاستثنائية مارس - أبريل 2018 من السنة التشريعية 2017 - 2018:

ر.ت	مقترح/مشروع القانون	مصدر النص	تاريخ وضعه بمكتب المجلس	اللجنة الدائمة المختصة	تاريخ الموافقة	نتيجة التصويت	ملاحظات
.1	مشروع قانون رقم 69.17 بتغيير وتتميم القانون رقم 33.06 المتعلق بتسنيد الأصول.	مجلس النواب	08 فبراير 2018	لجنة المالية	27 مارس 2018	الإجماع	- لم يعدل
.2	مشروع قانون رقم 65.15 يتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية. (في اطار قراءة ثانية)	مجلس النواب	28 مارس 2018	لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	05 أبريل 2018	الموافقون: 45 المعارضون: 00 الممتنعون:02	- أودع بالأسبقية من رئيس الحكومة لدى مكتب المجلس من لدن رئيس الحكومة طبقا للفصل 78 من الدستور. - لم يعدل.
.3	مشروع قانون رقم 73.17 بنسخ وتعويض الكتاب الخامس من القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة، فيما يخص مساطر صعوبات المقاولة.	مجلس النواب	27 مارس 2018	لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية	05 أبريل 2018	الموافقون: 42 المعارضون: 00 الممتنعون: 07	- تم تعديله

ثالثا: دورة أبريل 2018 من السنة التشريعية 2017 - 2018:

ر.ت	مقترح/مشروع القانون	مصدر النص	تاريخ وضعه بمكتب المجلس	اللجنة الدائمة المختصة	تاريخ الموافقة	نتيجة التصويت	ملاحظات
1.	مشروع قانون رقم 84.13 يقضي بإحداث مؤسسة الأعمال الاجتماعية للأشغال العمومية.	رئيس الحكومة	25 يوليوز 2016	لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية	24 أبريل 2018	الإجماع	- تم تعديله
2.	مشروع قانون رقم 30.17 يوافق بموجبه على الاتفاقية رقم 120 بشأن القواعد الصحية في التجارة والمكاتب، المعتمدة من قبل المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في دورته 48، المنعقدة بجنيف في 8 يوليو 1964.	رئيس الحكومة	09 فبراير 2018	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	22 ماي 2018	الإجماع	- لم يعدل
3.	مشروع قانون رقم 43.17 يوافق بموجبه على اتفاقية الضمان الاجتماعي الموقعة بالرباط في 21 سبتمبر 2016 بين المملكة المغربية وجمهورية بلغاريا.	رئيس الحكومة	09 فبراير 2018	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	22 ماي 2018	الإجماع	- لم يعدل
4.	مشروع قانون رقم 81.16 يوافق بموجبه على بروتوكول 2014 المتعلق بالاتفاقية رقم 29 بشأن العمل الجبري، 1930، المعتمد من قبل المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في دورته 103، المنعقدة بجنيف في 11 يونيو 2014.	رئيس الحكومة	09 فبراير 2018	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	22 ماي 2018	الإجماع	- لم يعدل
5.	مشروع قانون رقم 40.16 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن النقل الدولي عبر الطرق للركاب والبضائع، الموقع بالرباط في 5 أبريل 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية سلوفينيا.	مجلس النواب	13 أبريل 2018	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	22 ماي 2018	الإجماع	- لم يعدل

ر.ت	مقترح/مشروع القانون	مصدر النص	تاريخ وضعه بمكتب المجلس	اللجنة الدائمة المختصة	تاريخ الموافقة	نتيجة التصويت	ملاحظات
.6	مشروع قانون رقم 34.16 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون التجاري والاقتصادي، الموقع بالرباط في 24 مارس 2016 بين حكومة المملكة المغربية ومجلس وزراء البوسنة والهرسك.	مجلس النواب	13 أبريل 2018	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	22 ماي 2018	الإجماع	- لم يعدل
.7	مشروع قانون رقم 80.17 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بلوساكا في 11 أكتوبر 2017 بين المملكة المغربية وجمهورية زامبيا لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل.	مجلس النواب	13 أبريل 2018	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	22 ماي 2018	الإجماع	- لم يعدل
.8	مشروع قانون رقم 75.17 يوافق بموجبه على الاتفاق حول التعاون والمساعدة الإدارية المتبادلة في المجال الجمركي، الموقع بالرباط في 11 أكتوبر 2017 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة روسيا الاتحادية.	مجلس النواب	13 أبريل 2018	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	22 ماي 2018	الإجماع	- لم يعدل
.9	مشروع قانون رقم 74.17 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية، الموقع ببلغراد في 15 سبتمبر 2017 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجمهورية الصربية.	مجلس النواب	13 أبريل 2018	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	22 ماي 2018	الإجماع	- لم يعدل
.10	مشروع قانون رقم 59.17 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية، الموقع بالرباط في فاتح أغسطس 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الجيبوتي.	مجلس النواب	13 أبريل 2018	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	22 ماي 2018	الإجماع	- لم يعدل

ر.ت	مقترح/مشروع القانون	مصدر النص	تاريخ وضعه بمكتب المجلس	اللجنة الدائمة المختصة	تاريخ الموافقة	نتيجة التصويت	ملاحظات
.11	مشروع قانون رقم 67.17 بنسخ أحكام الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.75.73 الصادر في 12 من ربيع الآخر 1396 (12 أبريل 1976) المتعلق بالتنظيم العام للقوات المساعدة والظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.533 الصادر في 29 من صفر 1393 (4 أبريل 1973) المتعلق بالنظام الأساسي الخاص برجال القوات المساعدة.	مجلس النواب	13 أبريل 2018	لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية	22 ماي 2018	الإجماع	- لم يعدل
.12	مشروع قانون رقم 12.16 يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي.	رئيس الحكومة	25 يوليوز 2016	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	29 ماي 2018	الإجماع	- تم تعديله
.13	مشروع قانون رقم 84.17 بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.184 بتاريخ 15 من جمادى الآخرة 1392 (27 يوليو 1972) المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي.	رئيس الحكومة	25 يناير 2018	لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	29 ماي 2018	الإجماع	- تم تعديله
.14	مشروع قانون رقم 90.17 بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.184 بتاريخ 15 من جمادى الآخرة 1392 (27 يوليو 1972) المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي.	رئيس الحكومة	14 مارس 2018	لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	29 ماي 2018	الإجماع	- تم تعديله
.15	مشروع قانون رقم 22.16 يتعلق بتنظيم المواد المتفجرة ذات الاستعمال المدني والشهب الاصطناعية الترفيهية والمعدات التي تحتوي على مواد نارية بيروتقنية.	مجلس النواب	8 فبراير 2018	لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية	05 يونيو 2018	الموافقون : 43 المعارضون: 00 الممتنعون: 04	- لم يعدل
.16	مشروع قانون رقم 39.13 بإعادة تنظيم المدرسة الحسنية للأشغال العمومية.	مجلس النواب	30 يونيو 2016	لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية	12 يونيو 2018	الإجماع	- تم تعديله

ر.ت	مقترح/مشروع القانون	مصدر النص	تاريخ وضعه بمكتب المجلس	اللجنة الدائمة المختصة	تاريخ الموافقة	نتيجة التصويت	ملاحظات
.17	مشروع قانون رقم 60.17 يتعلق بتنظيم التكوين المستمر لفائدة أجراء القطاع الخاص وبعض فئات مستخدمي المؤسسات والمقاولات العمومية والأشخاص الآخرين غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.	رئيس الحكومة	9 فبراير 2018	لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	12 يونيو 2018	بإجماع الحاضرين	- طلبت الحكومة دراسته بالأسبقية طبقا للفصل 82 من الدستور. - سجل فريق الأصالة والمعاصرة عدم مشاركته في التصويت خلال الجلسة العامة لكونه يعتبر المجال المنظم بموجب القانون يندرج ضمن صلاحيات الجهات. - تم تعديله.
.18	مشروع قانون رقم 53.17 يتعلق بتصفية ميزانية السنة المالية 2015.	مجلس النواب	8 فبراير 2018	لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	10 يوليوز 2018	الموافقون : 26 المعارضون: 12 الممتنعون: 03	- لم يعدل
.19	مشروع قانون رقم 08.18 يوافق بموجبه على تعديل بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، المعتمد بكيغالي - رواندا - في 15 أكتوبر 2016.	مجلس النواب	07 يونيو 2018	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	17 يوليوز 2018	الإجماع	- لم يعدل
.20	مشروع قانون رقم 09.18 يوافق بموجبه على اتفاقية التعاون القضائي في المواد المدنية والتجارية والإدارية، الموقعة بالرباط في 26 ديسمبر 2017 بين المملكة المغربية وجمهورية النيجر.	مجلس النواب	07 يونيو 2018	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	17 يوليوز 2018	الإجماع	- لم يعدل
.21	مشروع قانون رقم 27.18 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.18.117 الصادر في 6 جمادى الآخرة 1439 (23 فبراير 2018) بسن أحكام انتقالية في شأن التبادل الآلي للمعلومات لأغراض جبائية.	مجلس النواب	07 يونيو 2018	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	17 يوليوز 2018	الإجماع	- ورد على اللجنة بتاريخ 23 فبراير 2018، طبقا لأحكام الفصل 81 من الدستور، مشروع المرسوم بقانون، ووافقت عليه بالإجماع؛ - لم يعدل.

ر.ت	مقترح/مشروع القانون	مصدر النص	تاريخ وضعه بمكتب المجلس	اللجنة الدائمة المختصة	تاريخ الموافقة	نتيجة التصويت	ملاحظات
.22	مشروع قانون رقم 10.18 يوافق بموجبه على الاتفاق حول الإنتاج السينمائي والسمعي البصري المشترك، الموقع بالرباط في 5 ديسمبر 2017 بين المملكة المغربية والجمهورية البرتغالية.	مجلس النواب	07 يونيو 2018	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	17 يوليوز 2018	الإجماع	- لم يعدل.
.23	مشروع قانون رقم 07.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية، الموقع بالرباط في 26 ديسمبر 2017 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية النيجر.	مجلس النواب	20 يونيو 2018	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	17 يوليوز 2018	الإجماع	- لم يعدل.
.24	مقترح قانون يقضي بنسخ البند الثالث من المادة 10 والمادة 22 من القانون رقم 18.09 بمثابة النظام الأساسي لغرف الصناعة التقليدية.	مجلس النواب	08 يونيو 2018	لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية	17 يوليوز 2018	الإجماع	- لم يعدل.
.25	مقترح قانون يقضي بتغيير المادة 30 من القانون رقم 38.12 المتعلق بالنظام الأساسي لغرف التجارة والصناعة والخدمات.	مجلس النواب	08 يونيو 2018	لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية	17 يوليوز 2018	الإجماع	- لم يعدل.
.26	مقترح قانون يقضي بنسخ المادة 6 من القانون رقم 4.97 بمثابة النظام الأساسي لغرف الصيد البحري.	مجلس النواب	08 يونيو 2018	لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية	17 يوليوز 2018	الإجماع	- لم يعدل
.27	مقترح قانون يقضي بتغيير الفقرة الخامسة من المادة 10 ونسخ المادتين 27 و33 من القانون رقم 27.08 بمثابة النظام الأساسي للغرف الفلاحية.	مجلس النواب	11 يونيو 2018	لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية	17 يوليوز 2018	الإجماع	- لم يعدل

ر.ت	مقترح/مشروع القانون	مصدر النص	تاريخ وضعه بمكتب المجلس	اللجنة الدائمة المختصة	تاريخ الموافقة	نتيجة التصويت	ملاحظات
.28	مشروع قانون رقم 87.17 يغيرويتمم القانون رقم 13.99 القاضي بإنشاء المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.	مجلس النواب	07 يونيو 2018	لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية	24 يوليوز 2018	الإجماع	- لم يعدل
.29	مشروع قانون رقم 88.17 يتعلق بإحداث المقاولات بطريقة إلكترونية ومواكبتها.	مجلس النواب	07 يونيو 2018	لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية	24 يوليوز 2018	الإجماع	- تم تعديله
.30	مشروع قانون رقم 89.17 بتغيير وتتميم القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة.	مجلس النواب	07 يونيو 2018	لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية	24 يوليوز 2018	الإجماع	- تم تعديله
.31	مشروع قانون رقم 11.16 يتعلق بتنظيم مهنة وكيل الأسفار.	مجلس النواب	20 فبراير 2018	لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية	24 يوليوز 2018	الإجماع	- تم تعديله
.32	مشروع قانون رقم 38.15 يتعلق بالتنظيم القضائي.	مجلس النواب	08 يونيو 2016	لجنة العدل والتشريع وحقوق الانسان	24 يوليوز 2018	الإجماع	- تم تعديله

السنة التشريعية 2018 - 2019:

أولا: دورة أكتوبر 2018

ثانيا: الدورة الاستثنائية أبريل 2019

ثالثا: دورة أبريل 2019

أولا: دورة أكتوبر 2018

ر.ت	الموضوع	مصدر النص	تاريخ وضعه بمكتب المجلس	اللجنة الدائمة المختصة	تاريخ الموافقة	نتيجة التصويت	ملاحظات
.1	مشروع قانون تنظيمي رقم 17.18 بتغييروتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور الصادربتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.12.20 بتاريخ 27 من شعبان 1433 (17 يوليو 2012).	مجلس النواب	27 يوليوز 2018	لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	27 نونبر 2018	الإجماع	لم يعدل
.2	مشروع قانون رقم 85.18 يغيربموجبه القانون رقم 18.97 المتعلق بالسلفات الصغيرة.	رئيس الحكومة	13 نونبر 2018	لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	04 دجنبر 2018	الإجماع	لم يعدل
.3	مشروع قانون المالية رقم 80.18 للسنة المالية 2019.	مجلس النواب	17 نونبر 2018	لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	12 دجنبر 2018	الموافقون : 42 المعارضون: 22 الممتنعون : 04	تم تعديله
.4	مشروع قانون رقم 44.18 يتعلق بالخدمة العسكرية.	مجلس النواب	27 دجنبر 2018	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	08 يناير 2019	الموافقون: 40 المعارضون: 04 الممتنعون: لا أحد	لم يعدل
.5	مشروع قانون رقم 47.18 يتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثماروبإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار.	مجلس النواب	13 دجنبر 2018	لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	08 يناير 2019	الإجماع	تم تعديله
.6	مشروع قانون رقم 62.18 المحدّدة بموجبه السن القانونية التي يجب أن يحال فيها على التقاعد أفراد القوات المساعدة.	رئيس الحكومة	31 أكتوبر 2018	لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	08 يناير 2019	الإجماع	لم يعدل
.7	مشروع قانون رقم 96.18 يتعلق بإلغاء بعض الديون المستحقة لفائدة الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات.	رئيس الحكومة	07 دجنبر 2018	لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	08 يناير 2019	الإجماع	تم تعديله

ر.ت	الموضوع	مصدر النص	تاريخ وضعه بمكتب المجلس	اللجنة الدائمة المختصة	تاريخ الموافقة	نتيجة التصويت	ملاحظات
.8	مشروع قانون رقم 22.18 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بالرباط في 28 فبراير 2018 بين المملكة المغربية وجمهورية بنغلاديش الشعبية لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل.	مجلس النواب	27 يوليوز 2018	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	08 يناير 2019	الإجماع	لم يعدل
.9	مشروع قانون رقم 23.18 يوافق بموجبه على الاتفاقية بشأن الخدمات الجوية، الموقعة بالرباط في 27 فبراير 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة مملكة البحرين.	مجلس النواب	27 يوليوز 2018	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	08 يناير 2019	الإجماع	لم يعدل
.10	مشروع قانون رقم 12.16 يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي؛ (في إطار قراءة ثانية)	مجلس النواب	13 دجنبر 2018	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	08 يناير 2019	الإجماع	لم يعدل
.11	مشروع قانون رقم 121.12 يقضى بتغيير وتتميم القانون رقم 24.96 المتعلق بالبريد والمواصلات.	مجلس النواب	03 غشت 2018	لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية	08 يناير 2019	الإجماع	لم يعدل
.12	مقترح قانون يقضي بتغيير القانون رقم 89.15 يتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي.	مجلس النواب	19 دجنبر 2018	لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	08 يناير 2019	الموافقون: 34 المعارضون: 03 الممتنعون: لا أحد	لم يعدل
.13	مقترح قانون يقضي بتعديل المادتين 65 و66 من القانون رقم 67.12 المتعلق بتنظيم العلاقات التعاقدية بين المُكري والمكتري للمحلات المعدة للسكنى أوللاستعمال المهني الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.13.111 في 15 محرم 1435 (19 نونبر 2013).	مجلس النواب	27 يوليوز 2018	لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	08 يناير 2019	الإجماع	لم يعدل

ر.ت	الموضوع	مصدر النص	تاريخ وضعه بمكتب المجلس	اللجنة الدائمة المختصة	تاريخ الموافقة	نتيجة التصويت	ملاحظات
.14	مقترح قانون لتعديل الفصل 106 من الظهير الشريف الصادر في (09 رمضان 1331) 12 غشت 1913 بشأن قانون الالتزامات والعقود كما تم تعديله وتتميمه.	مجلس النواب	13 دجنبر 2018	لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	08 يناير 2019	الإجماع	لم يعدل
.15	مشروع قانون رقم 52.17 بنسخ القانون رقم 17.88 المتعلق بإثبات مدة الصلاحية بالمصبرات وشبه المصبرات والمشروبات المعلبة المخصصة لاستهلاك الإنسان أو الحيوانات.	مجلس النواب	16 فبراير 2018	لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية	08 يناير 2019	الإجماع	لم يعدل
.16	مشروع قانون رقم 36.18 بتغيير الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.76.534 الصادر في 15 من شعبان 1396 (12 غشت 1976) المخول بموجبه تعويض إجمالي لبعض قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير ولذوي حقوقهم.	مجلس النواب	27 يوليوز 2018	لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	08 يناير 2019	الإجماع	لم يعدل
.17	مشروع قانون رقم 91.18 بتغيير وتتميم القانون رقم 39.89 المأذون بموجبه في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص.	مجلس النواب	12 دجنبر 2018	لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	15 يناير 2019	الموافقون: 24 المعارضون: 13 الممتنعون: 03	تم تعديله
.18	مشروع قانون رقم 14.16 يتعلق بمؤسسة الوسيط.	مجلس النواب	26 أبريل 2018	لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	22 يناير 2019	الإجماع	تم تعديله
.19	مشروع قانون رقم 47.14 يتعلق بالمساعدة الطبية على الإنجاب.	مجلس النواب	01 غشت 2018	لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	22 يناير 2019	الإجماع	تم تعديله
.20	مشروع قانون رقم 84.13 يقضي بإحداث مؤسسة الأعمال الاجتماعية للأشغال العمومية. (في إطار قراءة ثانية)	مجلس النواب	13 دجنبر 2018	لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية	22 يناير 2019	الإجماع	لم يعدل

ر.ت	الموضوع	مصدر النص	تاريخ وضعه بمكتب المجلس	اللجنة الدائمة المختصة	تاريخ الموافقة	نتيجة التصويت	ملاحظات
.21	مشروع قانون رقم 51.14 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 25.06 المتعلق بالعلامات المميزة للمنشأ والجودة للمواد الغذائية والمنتوجات الفلاحية والبحرية.	مجلس النواب	8 فبراير 2018	لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية	22 يناير 2019	الإجماع	تم تعديله
.22	مشروع قانون رقم 14.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية، الموقع بالرباط في 19 يناير 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية بنما.	مجلس النواب	26 دجنبر 2018	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	05 فبراير 2019	الإجماع	لم يعدل
.23	مشروع قانون رقم 20.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الاعتراف المتبادل برخص السياقة، الموقع بالرباط في 26 ديسمبر 2017 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية النيجر.	مجلس النواب	26 دجنبر 2018	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	05 فبراير 2019	الإجماع	لم يعدل
.24	مشروع قانون رقم 28.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن النقل الدولي عبر الطرق للمسافرين والبضائع، الموقع بالرباط في 8 مارس 2018 بين المملكة المغربية وجمهورية مالي.	مجلس النواب	26 دجنبر 2018	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	05 فبراير 2019	الإجماع	لم يعدل
.25	مشروع قانون رقم 30.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الاعتراف المتبادل برخص السياقة، الموقع بالرباط في 8 مارس 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية مالي.	مجلس النواب	26 دجنبر 2018	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	05 فبراير 2019	الإجماع	لم يعدل
.26	مشروع قانون رقم 35.18 يوافق بموجبه على وثائق الاتحاد البريدي العالمي والقرارات التي اتخذها المؤتمر الخامس والعشرون للاتحاد، المنعقد بالدوحة سنة 2012.	مجلس النواب	26 دجنبر 2018	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	05 فبراير 2019	الإجماع	لم يعدل

ر.ت	الموضوع	مصدر النص	تاريخ وضعه بمكتب المجلس	اللجنة الدائمة المختصة	تاريخ الموافقة	نتيجة التصويت	ملاحظات
.27	مشروع قانون رقم 39.18 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة ببرازافيل في 30 أبريل 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل.	مجلس النواب	26 دجنبر 2018	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	05 فبراير 2019	الإجماع	لم يعدل
.28	مشروع قانون رقم 40.18 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع ببرازافيل في 30 أبريل 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو بشأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات.	مجلس النواب	26 دجنبر 2018	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	05 فبراير 2019	الإجماع	لم يعدل
.29	مشروع قانون رقم 41.18 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بباكو في 5 مارس 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية أذربيجان لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل.	مجلس النواب	26 دجنبر 2018	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	05 فبراير 2019	الإجماع	لم يعدل
.30	مشروع قانون رقم 43.18 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال الصيد البحري وتربية الأحياء البحرية، الموقع ببرازافيل في 30 أبريل 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو.	مجلس النواب	26 دجنبر 2018	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	05 فبراير 2019	الإجماع	لم يعدل
.31	مشروع قانون رقم 48.18 يوافق بموجبه على اتفاق الإطار للتعاون في مجالي الفلاحة وتربية المواشي، الموقع ببرازافيل في 30 أبريل 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو.	مجلس النواب	26 دجنبر 2018	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	05 فبراير 2019	الإجماع	لم يعدل

ر.ت	الموضوع	مصدر النص	تاريخ وضعه بمكتب المجلس	اللجنة الدائمة المختصة	تاريخ الموافقة	نتيجة التصويت	ملاحظات
.32	مشروع قانون رقم 49.18 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في ميدان الأمن ومكافحة الجريمة، الموقع بباكو في 5 مارس 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية أذربيجان .	مجلس النواب	26 دجنبر 2018	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	05 فبراير 2019	الإجماع	لم يعدل
.33	مشروع قانون رقم 50.18 يوافق بموجبه على اتفاق الإطار للتعاون في ميدان الطاقة، الموقع ببرازافيل في 30 أبريل 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو.	مجلس النواب	26 دجنبر 2018	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	05 فبراير 2019	الإجماع	لم يعدل
.34	مشروع قانون رقم 55.18 يوافق بموجبه على اتفاقية باماكو بشأن حظر استيراد النفايات الخطرة إلى إفريقيا ومراقبة وإدارة تحركها عبر الحدود الإفريقية، المعتمدة بباماكو (مالي) في 30 يناير 1991.	مجلس النواب	26 دجنبر 2018	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	05 فبراير 2019	الإجماع	لم يعدل
.35	مشروع قانون رقم 56.18 يوافق بموجبه على اتفاق الإطار للتعاون في مجال اللوجيستيك، الموقع ببرازافيل في 30 أبريل 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو.	مجلس النواب	26 دجنبر 2018	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	05 فبراير 2019	الإجماع	لم يعدل
.36	مشروع قانون رقم 61.18 يوافق بموجبه على الاتفاق الثنائي للتعاون في ميدان التكوين المهني الفلاحي والتأطير التقني، الموقع بالرباط في 10 يونيو 2018 بين وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات للمملكة المغربية ووزارة الفلاحة والتنمية القروية لجمهورية نيجيريا الفيدرالية.	مجلس النواب	26 دجنبر 2018	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	05 فبراير 2019	الإجماع	لم يعدل

ر.ت	الموضوع	مصدر النص	تاريخ وضعه بمكتب المجلس	اللجنة الدائمة المختصة	تاريخ الموافقة	نتيجة التصويت	ملاحظات
.37	مشروع قانون رقم 73.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية، الموقع بالرباط في 20 يوليو 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الدومينيكان.	مجلس النواب	26 دجنبر 2018	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	05 فبراير 2019	الإجماع	لم يعدل
.38	مشروع قانون رقم 77.18 يوافق بموجبه على الاتفاق حول المساعدة الإدارية المتبادلة في المجال الجمركي، الموقع بالرباط في 20 يوليو 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الدومينيكان.	مجلس النواب	26 دجنبر 2018	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	05 فبراير 2019	الإجماع	لم يعدل
.39	مشروع قانون رقم 78.18 يوافق بموجبه على الاتفاقية في ميدان تسليم المجرمين، الموقعة بواكادوكو في 3 سبتمبر 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة بوركينا فاسو.	مجلس النواب	26 دجنبر 2018	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	05 فبراير 2019	الإجماع	لم يعدل
.40	مشروع قانون رقم 81.18 يوافق بموجبه على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته، المعتمدة بمابوتو (الموزمبيق) في 11 يوليو 2003.	مجلس النواب	26 دجنبر 2018	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	05 فبراير 2019	الإجماع	لم يعدل
.41	مشروع قانون رقم 82.18 يوافق بموجبه على اتفاقية للتعاون القضائي في المواد المدنية والتجارية والإدارية، الموقعة بواكادوكو في 3 سبتمبر 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة بوركينا فاسو.	مجلس النواب	26 دجنبر 2018	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	05 فبراير 2019	الإجماع	لم يعدل
.42	مشروع قانون رقم 83.18 يوافق بموجبه على الاتفاقية حول التعاون القضائي في الميدان الجنائي، الموقعة بواكادوكو في 3 سبتمبر 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة بوركينا فاسو.	مجلس النواب	26 دجنبر 2018	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	05 فبراير 2019	الإجماع	لم يعدل

ر.ت	الموضوع	مصدر النص	تاريخ وضعه بمكتب المجلس	اللجنة الدائمة المختصة	تاريخ الموافقة	نتيجة التصويت	ملاحظات
.43	مشروع قانون رقم 70.17 المتعلق بإعادة تنظيم المركز السينمائي المغربي، وبتغيير القانون رقم 20.99 المتعلق بتنظيم الصناعة السينماتوغرافية.	مجلس النواب	26 أبريل 2018	لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	05 فبراير 2019	الإجماع	تم تعديله
.44	مشروع قانون رقم 94.18 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.18.781 الصادر في 30 من محرم 1440 (10 أكتوبر 2018) بإحداث الصندوق المغربي للتأمين الصحي.	رئيس الحكومة	30 نونبر 2018	لجنة المالية	11 فبراير 2019	الموافقون: 16 المعارضون: 15 الممتنعون: لا أحد	لم يعدل
.45	مشروع قانون رقم 33.18 يقضي بتغيير وتتميم مجموعة القانون الجنائي.	مجلس النواب	06 فبراير 2019	لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	11 فبراير 2019	الإجماع	لم يعدل
.46	مشروع قانون رقم 89.18 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية.	مجلس النواب	06 فبراير 2019	لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	11 فبراير 2019	الإجماع	لم يعدل
.47	مشروع قانون رقم 93.18 بتغيير القانون رقم 05.12 المتعلق بتنظيم مهنة المرشد السياحي.	مجلس النواب	06 فبراير 2019	لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية	11 فبراير 2019	الإجماع	لم يعدل

ثانيا: الدورة الاستثنائية أبريل 2019

ر.ت	الموضوع	مصدر النص	تاريخ وضعه بمكتب المجلس	اللجنة المختصة	تاريخ الموافقة	نتيجة التصويت	ملاحظات
01	مشروع قانون رقم 21.18 يتعلق بالضمانات المنقولة.	مجلس النواب	01 أبريل 2019	لجنة المالية	04 أبريل 2019	- الموافقون: 39 - المعارضون: لا أحد - الممتنعون: 03	لم يعدل

ثالثا: دورة أبريل 2020

ر.ت	الموضوع	مصدر النص	تاريخ وضعه بمكتب المجلس	اللجنة الدائمة المختصة	تاريخ الموافقة	نتيجة التصويت	ملاحظات
.1	مشروع قانون رقم 21.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 5.96 المتعلق بشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالأسهم والشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة المحاصة.	مجلس النواب	19 أبريل 2019	لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية	23 أبريل 2019	الإجماع	لم يعدل
.2	مشروع قانون رقم 20.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة.	مجلس النواب	19 أبريل 2019	لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية	23 أبريل 2019	الإجماع	لم يعدل
.3	مشروع قانون رقم 40.17 المتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب.	مجلس النواب	05 يوليوز 2018	لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	14 ماي 2019	الموافقون: 42 المعارضون: لا أحد الممتنعون: 04	تم تعديله
.4	مشروع قانون رقم 48.17 بإحداث الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة.	مجلس النواب	13 دجنبر 2018	لجنة المالية	14 ماي 2019	الإجماع	تم تعديله
.5	مشروع قانون التصفية رقم 26.18 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2016.	مجلس النواب	13 دجنبر 2018	لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	28 ماي 2019	الموافقون: 38 المعارضون: 11 الممتنعون: 04	لم يعدل
.6	مشروع قانون رقم 51.14 بتغيير وتتميم القانون رقم 25.06 المتعلق بالعلامات المميزة للمنشأ والجودة للمواد الغذائية والمنتوجات الفلاحية والبحرية. (في اطار قراءة ثانية)	مجلس النواب	15 فبراير 2019	لجنة الفلاحة والقطاعات الانتاجية	28 ماي 2019	الإجماع	لم يعدل

ر.ت	الموضوع	مصدر النص	تاريخ وضعه بمكتب المجلس	اللجنة الدائمة المختصة	تاريخ الموافقة	نتيجة التصويت	ملاحظات
.7	مقترح النظام الداخلي لمجلس المستشارين.	الفرق والمجموعة بالمجلس	26 أبريل 2018	لجنة النظام الداخلي ثم لجنة العدل والتشريع وحقوق الانسان	04 يونيو 2019	الموافقون: 34 المعارضون: لا أحد الممتنعون: 03	تم تعديله
	المواد المعدلة من النظام الداخلي للمجلس بعد ترتيب الآثار القانونية لقرار المحكمة الدستورية رقم 19/93.	الفرق والمجموعة بالمجلس		لجنة العدل والتشريع وحقوق الانسان	02 غشت 2019	الإجماع	تم تعديله
.8	مشروع قانون رقم 45.13 يتعلق بمزاولة مهن الترويض والتأهيل وإعادة التأهيل الوظيفي.	مجلس النواب	12 فبراير 2016	لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	04 يونيو 2019	الموافقون: 29 المعارضون: لا أحد الممتنعون: 13	تم تعديله
.9	مشروع قانون رقم 32.18 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية.	مجلس النواب	29 ماي 2019	لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	25 يونيو 2019	الإجماع	لم يعدل
.10	مشروع قانون رقم 35.13 يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة للنهوض بالأعمال الاجتماعية والثقافية لفائدة موظفي قطاع المياه والغابات.	رئيس الحكومة	5 فبراير 2015	لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية	25 يونيو 2019	الإجماع	تم تعديله
.11	مشروع قانون رقم 90.18 يوافق بموجبه على الاتفاق حول نظام المدارس البريطانية في المغرب، الموقع بلندن في 5 يوليو 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية.	مجلس النواب	29 ماي 2019	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	25 يونيو 2019	الإجماع	لم يعدل
.12	مشروع قانون رقم 97.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية، الموقع بنيودلهي في 19 سبتمبر 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الهند.	مجلس النواب	29 ماي 2019	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	25 يونيو 2019	الإجماع	لم يعدل

ر.ت	الموضوع	مصدر النص	تاريخ وضعه بمكتب المجلس	اللجنة الدائمة المختصة	تاريخ الموافقة	نتيجة التصويت	ملاحظات
.13	مشروع قانون رقم 99.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن تسليم المجرمين، الموقع بنيودلهي في 13 نوفمبر 2018 بين المملكة المغربية وجمهورية الهند.	مجلس النواب	29 ماي 2019	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	25 يونيو 2019	الإجماع	لم يعدل
.14	مشروع قانون رقم 100.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن المساعدة القانونية في الميدان الجنائي، الموقع بنيودلهي في 12 نوفمبر 2018 بين المملكة المغربية وجمهورية الهند.	مجلس النواب	29 ماي 2019	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	25 يونيو 2019	الإجماع	لم يعدل
.15	مشروع قانون رقم 103.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن التعاون القانوني والقضائي في المواد المدنية والتجارية وتبليغ الطيات والوثائق والإنابات القضائية وتنفيذ الأحكام والأوامر والمقررات التحكيمية، الموقع بنيودلهي في 12 نوفمبر 2018 بين المملكة المغربية وجمهورية الهند.	مجلس النواب	29 ماي 2019	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	25 يونيو 2019	الإجماع	لم يعدل
.16	مشروع قانون رقم 104.18 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بالرباط في 19 يوليو 2017 بين حكومة المملكة المغربية والأمانة العامة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ممثلة بالأمينة التنفيذية، من أجل احتضان وحدة التنسيق الإقليمي طبقا للملحق الأول من الاتفاقية المذكورة، وعلى الاتفاق التكميلي له الموقع بالرباط في 7 ديسمبر 2017 بين حكومة المملكة المغربية والأمانة العامة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.	مجلس النواب	29 ماي 2019	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	25 يونيو 2019	الإجماع	لم يعدل

ر.ت	الموضوع	مصدر النص	تاريخ وضعه بمكتب المجلس	اللجنة الدائمة المختصة	تاريخ الموافقة	نتيجة التصويت	ملاحظات
.17	مشروع قانون رقم 01.19 يوافق بموجبه على اتفاق المقر الموقع بمراكش في 10 ديسمبر 2018 بين حكومة المملكة المغربية والاتحاد الإفريقي بشأن إنشاء مقر المرصد الإفريقي للهجرة بالرباط.	مجلس النواب	29 ماي 2019	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	25 يونيو 2019	الإجماع	لم يعدل
.18	مشروع قانون رقم 07.19 يوافق بموجبه على اتفاق البلد المضيف المبرم بالرباط في 11 ماي 2016 بين حكومة المملكة المغربية ومنظمة الأمم المتحدة ممثلة ببرنامج المستوطنات البشرية التابع للأمم المتحدة بشأن إنشاء المكتب الوطني للمملكة المغربية.	مجلس النواب	29 ماي 2019	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	25 يونيو 2019	الإجماع	لم يعدل
.19	مشروع قانون رقم 14.19 يوافق بموجبه على اتفاق الشراكة في مجال الصيد المستدام بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي وعلى بروتوكول تطبيقه وكذا على تبادل الرسائل المرافقة للاتفاق المذكور، الموقعة ببروكسيل في 14 يناير 2019.	مجلس النواب	24 يونيو 2019	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	25 يونيو 2019	الإجماع	لم يعدل
.20	مشروع قانون رقم 11.19 يوافق بموجبه على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (ZLECAF)، الموقع بكيكالي (رواندا) في 21 مارس 2018 .	مجلس النواب	24 يونيو 2019	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	25 يونيو 2019	الإجماع	لم يعدل
.21	مشروع قانون رقم 10.19 يوافق بموجبه على الاتفاق على شكل تبادل رسائل بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي بشأن تعديل البروتوكولين رقم 1 ورقم 4 من الاتفاق الأورو– متوسطي المؤسس لشراكة بين المملكة المغربية من جهة، والمجموعات الأوروبية والدول الأعضاء بها، من جهة أخرى، الموقع ببروكسيل في 25 أكتوبر 2018.	مجلس النواب	24 يونيو 2019	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	25 يونيو 2019	الإجماع	لم يعدل

ر.ت	الموضوع	مصدر النص	تاريخ وضعه بمكتب المجلس	اللجنة الدائمة المختصة	تاريخ الموافقة	نتيجة التصويت	ملاحظات
.22	مشروع قانون رقم 87.18 بتغيير وتتميم القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات.	مجلس النواب	06 فبراير 2019	لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	09 يوليوز 2019	الإجماع	لم يعدل
.23	مشروع قانون تنظيمي رقم 26.16 يتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية.	مجلس النواب	13 يونيو 2019	لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	23 يوليوز 2019	الموافقون: 30 المعارضون: لا أحد الممتنعون: 03	تم تعديله
.24	مشروع قانون تنظيمي رقم 04.16 يتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية.	مجلس النواب	13 يونيو 2019	لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	23 يوليوز 2019	الموافقون: 29 المعارضون: لا أحد الممتنعون: 03	تم تعديله
.25	مشروع قانون رقم 62.17 بشأن الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية وتدبير أملاكها.	مجلس النواب	23 يوليوز 2019	لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية	02 غشت 2019	الإجماع	لم يعدل
.26	مشروع قانون رقم 63.17 يتعلق بالتحديد الإداري لأراضي الجماعات السلالية.	مجلس النواب	23 يوليوز 2019	لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية	02 غشت 2019	الإجماع	لم يعدل
.27	مشروع قانون رقم 64.17 يقضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.69.30 الصادر في 10 جمادى الأولى 1389 (25 يوليوز 1969) المتعلق بالأراضي الجماعية الواقعة في دوائر الري.	مجلس النواب	23 يوليوز 2019	لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية	02 غشت 2019	الإجماع	لم يعدل
.28	مشروع قانون – إطار رقم 51.17 يتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي.	مجلس النواب	23 يوليوز 2019	لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	02 غشت 2019	الموافقون: 42 المعارضون: 03 الممتنعون: 09	لم يعدل
.29	مشروع قانون رقم 31.18 بتغيير وتتميم الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) بمثابة قانون الالتزامات والعقود.	مجلس النواب	26 يوليوز 2019	لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	02 غشت 2019	الإجماع	لم يعدل

ر.ت	الموضوع	مصدر النص	تاريخ وضعه بمكتب المجلس	اللجنة الدائمة المختصة	تاريخ الموافقة	نتيجة التصويت	ملاحظات
.30	مقترح قانون بتتميم المادة 430 من قانون المسطرة المدنية كما تم تغييره وتتميمه.	مجلس النواب	26 يوليوز 2019	لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	02 غشت 2019	الإجماع	لم يعدل
.31	مشروع قانون تنظيمي رقم 17.19 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور.	مجلس النواب	23 يوليوز 2019	لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	02 غشت 2019	الموافقون: 31 المعارضون: لا أحد الممتنعون: 02	لم يعدل

السنة التشريعية 2019 - 2020:

أولا: دورة أكتوبر 2019

ثانيا: دورة أبريل 2020

أولا: دورة أكتوبر 2019

ر.ت	الموضوع	مصدر النص	تاريخ وضعه بمكتب المجلس	اللجنة الدائمة المختصة	تاريخ الموافقة	نتيجة التصويت	ملاحظات
.1	مشروع قانون رقم 57.18 بتغيير وتتميم القانون رقم 77.15 القاضي بمنع صنع الأكياس من مادة البلاستيك واستيرادها وتصديرها وتسويقها واستعمالها.	مجلس النواب	24 يوليوز 2019	لجنة الفلاحة والقطاعات الانتاجية	20 نونبر 2019	الإجماع	لم يعدل
.2	مشروع قانون رقم 76.18 يغير ويتمم بموجبه الملحق الأول من الظهير الشريف الصادر في 28 من جمادى الآخرة 1337 (31 مارس 1919) بمثابة مدونة التجارة البحرية.	مجلس النواب	24 يوليوز 2019	لجنة الفلاحة والقطاعات الانتاجية	03 دجنبر 2019	الإجماع	لم يعدل
.3	مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 59.14 المتعلق باقتناء سفن الصيد ومباشرة بنائها وترميمها.	مجلس النواب	24 يوليوز 2019	لجنة الفلاحة والقطاعات الانتاجية	03 دجنبر 2019	الإجماع	لم يعدل
.4	مشروع قانون المالية رقم 70.19 للسنة المالية 2020.	مجلس النواب	14 نونبر 2019	لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	06 دجنبر 2019	الموافقون: 37 المعارضون: 24 الممتنعون: لا أحد	تم تعديله
.5	مشروع قانون تنظيمي رقم 04.16 يتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية. في إطار قراءة ثانية.	مجلس النواب	29 يوليوز 2019	لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	31 دجنبر 2019	الإجماع	تم تعديله
.6	مشروع قانون رقم 37.17 بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.73.211 الصادر في 26 من محرم 1393 (2 مارس 1973) المعينة بموجبه حدود المياه الإقليمية.	مجلس النواب	23 يناير 2020	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	04 فبراير 2020	الإجماع	لم يعدل
.7	مشروع قانون رقم 38.17 بتغيير وتتميم القانون رقم 1.81 المنشأة بموجبه منطقة اقتصادية خالصة على مسافة 200 ميل بحري عرض الشواطئ المغربية.	مجلس النواب	23 يناير 2020	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	04 فبراير 2020	الإجماع	لم يعدل

ر.ت	الموضوع	مصدر النص	تاريخ وضعه بمكتب المجلس	اللجنة الدائمة المختصة	تاريخ الموافقة	نتيجة التصويت	ملاحظات
.8	مشروع قانون رقم 55.19 يتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية.	مجلس النواب	16 يناير 2020	لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	04 فبراير 2020	الإجماع	لم يعدل
.9	مشروع قانون التصفية رقم 22.19 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2017.	مجلس النواب	25 دجنبر 2019	لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	04 فبراير 2020	الموافقون: 24 المعارضون: 04 الممتنعون:07	لم يعدل
.10	مشروع قانون رقم 46.18 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 86.12 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص.	مجلس النواب	16 يناير 2020	لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	04 فبراير 2020	الموافقون: 28 المعارضون: 04 الممتنعون:03	لم يعدل
.11	النظام الداخلي لمجلس المستشارين في ضوء قرار المحكمة الدستورية رقم 19/96 الصادر بتاريخ 02 شتنبر 2019	الفرق والمجموعة بالمجلس	20 شتنبر 2019	لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	04 فبراير 2020	الموافقون: 28 المعارضون: لا أحد الممتنعون:04	تم تعديله
.12	مشروع قانون رقم 15.19 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن التعاون في مجال محاربة الجريمة، الموقع بالرباط في 13 فبراير 2019 بين المملكة المغربية ومملكة إسبانيا.	مجلس النواب	24 يوليوز 2019	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	11 فبراير 2020	الإجماع	لم يعدل
.13	مشروع قانون رقم 16.19 يوافق بموجبه على بروتوكول حول هبة لا رجعة فيها خاصة بملكية «المسرح الكبير ثيرفانتيس» بطنجة، الموقع بالرباط في 13 فبراير 2019 بين المملكة المغربية ومملكة إسبانيا.	مجلس النواب	24 يوليوز 2019	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	11 فبراير 2020	الإجماع	لم يعدل
.14	مشروع قانون رقم 18.19 يوافق بموجبه على الاتفاق الإطار بشأن التعاون في ميدان الدفاع، الموقع بالرباط في 8 فبراير 2019 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية كرواتيا.	مجلس النواب	24 يوليوز 2019	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	11 فبراير 2020	الإجماع	لم يعدل

ر.ت	الموضوع	مصدر النص	تاريخ وضعه بمكتب المجلس	اللجنة الدائمة المختصة	تاريخ الموافقة	نتيجة التصويت	ملاحظات
.15	مشروع قانون رقم 19.19 يوافق بموجبه على الاتفاق الإطار للتعاون الاقتصادي، الموقع بالرباط في 4 ديسمبر 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجمهورية التشيكية.	مجلس النواب	24 يوليوز 2019	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	11 فبراير 2020	الإجماع	لم يعدل
.16	مشروع قانون رقم 32.19 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بالرباط في 25 مارس 2019 بين المملكة المغربية وجمهورية ليبيريا لتفادي الازدواج الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل ومنع التهرب والغش الضريبيين.	مجلس النواب	25 دجنبر 2019	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	11 فبراير 2020	الإجماع	لم يعدل
.17	مشروع قانون رقم 33.19 يوافق بموجبه على الاتفاقية في مجال الملاحة التجارية، الموقعة بمراكش في 25 مارس 2019 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية ليبيريا.	مجلس النواب	25 دجنبر 2019	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	11 فبراير 2020	الإجماع	لم يعدل
.18	مشروع قانون رقم 34.19 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بمراكش في 25 مارس 2019 بين المملكة المغربية وجمهورية البنين لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل ووضع قواعد التعاون المتبادل.	مجلس النواب	25 دجنبر 2019	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	11 فبراير 2020	الإجماع	لم يعدل
.19	مشروع قانون رقم 35.19 يوافق بموجبه على الاتفاقية للتعاون القضائي في المادة المدنية والتجارية والإدارية، الموقعة بمراكش في 25 مارس 2019 بين المملكة المغربية وجمهورية البنين.	مجلس النواب	25 دجنبر 2019	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	11 فبراير 2020	الإجماع	لم يعدل

ر.ت	الموضوع	مصدر النص	تاريخ وضعه بمكتب المجلس	اللجنة الدائمة المختصة	تاريخ الموافقة	نتيجة التصويت	ملاحظات
.20	مشروع قانون رقم 36.19 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن التعاون التجاري والاقتصادي، الموقع بالرباط في 6 مارس 2019 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية صربيا.	مجلس النواب	25 دجنبر 2019	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	11 فبراير 2020	الإجماع	لم يعدل
.21	مشروع قانون رقم 37.19 يوافق بموجبه على اتفاقية تسليم المجرمين، الموقعة بالرباط في 19 مارس 2019 بين المملكة المغربية وجمهورية رواندا.	مجلس النواب	25 دجنبر 2019	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	11 فبراير 2020	الإجماع	لم يعدل
.22	مشروع قانون رقم 38.19 يوافق بموجبه على الاتفاقية في مجال المساعدة القضائية في الميدان الجنائي، الموقعة بالرباط في 19 مارس 2019 بين المملكة المغربية وجمهورية رواندا.	مجلس النواب	25 دجنبر 2019	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	11 فبراير 2020	الإجماع	لم يعدل
.23	مشروع قانون رقم 42.19 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن النقل الدولي عبر الطرق للمسافرين والبضائع، الموقع بمراكش في 25 مارس 2019 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية البنين.	مجلس النواب	25 دجنبر 2019	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	11 فبراير 2020	الإجماع	لم يعدل
.24	مشروع قانون رقم 43.19 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بمراكش في 25 مارس 2019 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية ليبيريا بشأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات.	مجلس النواب	25 دجنبر 2019	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	11 فبراير 2020	الإجماع	لم يعدل
.25	مشروع قانون رقم 52.19 يوافق بموجبه على الاتفاقية بشأن تسليم المجرمين بين المملكة المغربية وجمهورية البرازيل الفيدرالية، الموقعة ببرازيليا في 13 يونيو 2019.	مجلس النواب	30 يناير 2020	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	11 فبراير 2020	الإجماع	لم يعدل

ر.ت	الموضوع	مصدر النص	تاريخ وضعه بمكتب المجلس	اللجنة الدائمة المختصة	تاريخ الموافقة	نتيجة التصويت	ملاحظات
.26	مشروع قانون رقم 51.19 يوافق بموجبه على اتفاقية المساعدة القضائية في الميدان الجنائي بين المملكة المغربية وجمهورية البرازيل الفيدرالية، الموقعة ببرازيليا في 13 يونيو 2019.	مجلس النواب	30 يناير 2020	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	11 فبراير 2020	الإجماع	لم يعدل
.27	مشروع قانون رقم 50.19 يوافق بموجبه على الاتفاق الإطار بشأن التعاون في مجال الدفاع بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية البرازيل الفيدرالية، الموقع ببرازيليا في 13 يونيو 2019.	مجلس النواب	30 يناير 2020	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	11 فبراير 2020	الإجماع	لم يعدل
.28	مشروع قانون رقم 49.19 يوافق بموجبه على الاتفاقية بشأن نقل الأشخاص المحكوم عليهم بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية البرازيل الفيدرالية، الموقعة ببرازيليا في 13 يونيو 2019.	مجلس النواب	30 يناير 2020	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	11 فبراير 2020	الإجماع	لم يعدل
.29	مشروع قانون رقم 56.19 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون والتسهيل في ميدان الاستثمارات بين المملكة المغربية وجمهورية البرازيل الفيدرالية، الموقع ببرازيليا في 13 يونيو 2019.	مجلس النواب	30 يناير 2020	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	11 فبراير 2020	الإجماع	لم يعدل
.30	مشروع قانون رقم 48.19 يوافق بموجبه على اتفاقية التعاون الجمركي العربي، الموقعة بالرياض في 5 ماي 2015.	مجلس النواب	30 يناير 2020	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	11 فبراير 2020	الإجماع	لم يعدل
.31	مشروع قانون رقم 47.19 يوافق بموجبه على البروتوكول الملحق بالقانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي المتعلق بالبرلمان الإفريقي، المعتمد بملابو (غينيا الاستوائية) في 27 يونيو 2014.	مجلس النواب	30 يناير 2020	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	11 فبراير 2020	الإجماع	لم يعدل

ر.ت	الموضوع	مصدر النص	تاريخ وضعه بمكتب المجلس	اللجنة الدائمة المختصة	تاريخ الموافقة	نتيجة التصويت	ملاحظات
32.	مشروع قانون رقم 45.19 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الاعتراف المتبادل برخص السياقة بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية ليبيريا، الموقع بمراكش في 25 مارس 2019.	مجلس النواب	30 يناير 2020	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	11 فبراير 2020	الإجماع	لم يعدل
33.	مشروع قانون رقم 44.19 يوافق بموجبه على الاتفاق على شكل تبادل رسائل بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية البرازيل الفيدرالية لتفادي الازدواج الضريبي على الأرباح الناتجة عن النقل الجوي والبحري، الموقع ببرازيليا في 13 يونيو 2019.	مجلس النواب	30 يناير 2020	لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة	11 فبراير 2020	الإجماع	لم يعدل
34.	مشروع قانون رقم 39.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية.	مجلس النواب	23 يناير 2020	لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	11 فبراير 2020	الإجماع	لم يعدل
35.	مشروع قانون رقم 77.17 يتعلق بتنظيم ممارسة مهام الطب الشرعي.	مجلس النواب	23 يناير 2020	لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	11 فبراير 2020	الموافقون: 32 المعارضون:05 الممتنعون: لا أحد	لم يعدل
36.	مشروع قانون تنظيمي رقم 72.19 يقضي بتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور.	مجلس النواب	30 يناير 2020	لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	11 فبراير 2020	الموافقون: 32 المعارضون: لا أحد الممتنعون: 04	لم يعدل

ثانيا: دورة أبريل 2020

ر.ت	الموضوع	مصدر النص	تاريخ وضعه بمكتب المجلس	اللجنة الدائمة المختصة	تاريخ الموافقة	نتيجة التصويت	ملاحظات
.1	مشروع قانون رقم 25.20 بسن تدابير استثنائية لفائدة المشغلين المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والعاملين لديهم المصرح بهم، المتضررين من تداعيات تفشي جائحة فيروس كورونا "كوفيد19-".	رئيس الحكومة	13 أبريل 2020	لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	16 أبريل 2020	القراءة الأولى: الإجماع	تم تعديله
		مجلس النواب	21 أبريل 2020		21 أبريل 2020	القراءة الثانية: الإجماع	لم يعدل
.2	مشروع قانون رقم 26.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.320 الصادر في 13 من شعبان 1441 (7 أبريل 2020) المتعلق بتجاوز سقف التمويلات الخارجية.	مجلس النواب	30 أبريل 2020	لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	05 ماي 2020	الموافقون: 22 المعارضون: لا أحد الممتنعون: 02	لم يعدل
.3	مشروع قانون رقم 27.20 بسن أحكام خاصة تتعلق بسير أشغال أجهزة إدارة شركات المساهمة وكيفيات انعقاد جمعياتها العامة خلال مدة سريان حالة الطوارئ الصحية.	مجلس النواب	30 أبريل 2020	لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	05 ماي 2020	الإجماع	لم يعدل
.4	مشروع قانون رقم 23.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.292 الصادر في 28 من رجب 1441 (23 مارس 2020) المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها.	مجلس النواب	30 أبريل 2020	لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية	12 ماي 2020	الإجماع	لم يعدل
.5	مشروع قانون رقم 30.20 بسن أحكام خاصة تتعلق بعقود الأسفار والمقامات السياحية وعقود النقل الجوي للمسافرين.	مجلس النواب	12 ماي 2020	لجنة القطاعات الإنتاجية	19 ماي 2020	الموافقون: 54 المعارضون: 06 الممتنعون: 01	لم يعدل

ر.ت	الموضوع	مصدر النص	تاريخ وضعه بمكتب المجلس	اللجنة الدائمة المختصة	تاريخ الموافقة	نتيجة التصويت	ملاحظات
.6	مشروع قانون رقم 72.18 يتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وبإحداث الوكالة الوطنية للسجلات.	رئيس الحكومة	13 فبراير 2020	لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية	16 يونيو 2020	الموافقون: 55 المعارضون: لا أحد الممتنعون: 06	تم تعديله
.7	مشروع قانون رقم 50.17 يتعلق بمزاولة أنشطة الصناعة التقليدية.	مجلس النواب	23 يوليوز 2019	لجنة القطاعات الإنتاجية	30 يونيو 2020	الموافقون: 41 المعارضون: 00 الممتنعون:05	لم يعدل
.8	مشروع قانون رقم 37.18 يتعلق بمؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان الجماعات الترابية ومجموعاتها وهيئاتها.	رئيس الحكومة	فاتح أكتوبر 2019	لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية	07 يوليوز 2020	الإجماع	تم تعديله
.9	مشروع قانون رقم 38.18 بإعادة تنظيم مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لفائدة رجال السلطة التابعين لوزارة الداخلية.	رئيس الحكومة	فاتح أكتوبر 2019	لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية	07 يوليوز 2020	القراءة الأولى: الإجماع	تم تعديله
		مجلس النواب	20 يوليوز 2020		23 يوليوز 2020	القراءة الثانية: الإجماع	لم يعدل
.10	مشروع قانون رقم 60.18 يتعلق بمؤسسة الأعمال الاجتماعية للعاملين بالمديرية العامة للوقاية المدنية.	رئيس الحكومة	31 أكتوبر 2018	لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية	07 يوليوز 2020	الإجماع	تم تعديله
.11	مشروع قانون رقم 42.20 بتغيير المرسوم بقانون رقم 2.20.292 الصادر في 28 من رجب 1441 (23 مارس 2020) المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها.	مجلس النواب	07 يوليوز 2020	لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية	07 يوليوز 2020	الإجماع	لم يعدل
.12	مشروع قانون رقم 49.17 يتعلق بالتقييم البيئي.	مجلس النواب	24 يناير 2020	لجنة القطاعات الإنتاجية	07 يوليوز 2020	الإجماع	تم تعديله

ر.ت	الموضوع	مصدر النص	تاريخ وضعه بمكتب المجلس	اللجنة الدائمة المختصة	تاريخ الموافقة	نتيجة التصويت	ملاحظات
.13	مشروع قانون رقم 44.20 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 103.12 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها.	مجلس النواب	14 يوليوز 2020	لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	17 يوليوز 2020	الإجماع	لم يعدل
.14	مشروع قانون رقم 36.20 يقضي بتحويل صندوق الضمان المركزي إلى شركة مساهمة.	مجلس النواب	14 يوليوز 2020	لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	17 يوليوز 2020	الإجماع	لم يعدل
.15	مشروع قانون رقم 05.20 يتعلق بالأمن السيبراني.	مجلس النواب	14 يوليوز 2020	لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج	17 يوليوز 2020	الإجماع	لم يعدل
.16	مشروع قانون رقم 10.20 يتعلق بعتاد وتجهيزات الدفاع والأمن والأسلحة والذخيرة.	مجلس النواب	14 يوليوز 2020	لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج	17 يوليوز 2020	الإجماع	لم يعدل
.17	مشروع قانون رقم 29.20 بتتميم القانون رقم 5.99 المتعلق بجيش الرديف في القوات المسلحة الملكية.	مجلس النواب	14 يوليوز 2020	لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج	17 يوليوز 2020	الإجماع	لم يعدل
.18	مشروع قانون المالية المعدل رقم 35.20 للسنة المالية 2020.	مجلس النواب	13 يوليوز 2020	لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	17 يوليوز 2020	الموافقون: 29 المعارضون: 13 الممتنعون: 04.	تم تعديله
.19	مشروع قانون رقم 04.20 يتعلق بالبطاقة الوطنية للتعريف الالكترونية.	مجلس النواب	20 يوليوز 2020	لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية	23 يوليوز 2020	الموافقون: 31 المعارضون: 00 الممتنعون: 03	لم يعدل
.20	مقترح يقضي بتغيير وتتميم النظام الداخلي لمجلس المستشارين.	الفرق والمجموعة بالمجلس	9 يونيو 2020	لجنة النظام الداخلي	23 يوليوز 2020	الإجماع	تم تعديله

السنة التشريعية 2020 - 2021:

أولا: دورة أكتوبر 2020

ثانيا: الدورة الاستثنائية مارس 2020

ثالثا: دورة أبريل 2021

أولا: دورة أكتوبر 2020

ر.ت	الموضوع	مصدر النص	تاريخ وضعه بمكتب المجلس	اللجنة الدائمة المختصة	تاريخ الموافقة	نتيجة التصويت	ملاحظات
.1	مشروع قانون رقم 42.18 يتعلق بمراقبة تصدير واستيراد السلع ذات الاستعمال المزدوج المدني والعسكري والخدمات المتصلة بها.	مجلس النواب	15 يوليوز 2020	لجنة القطاعات الانتاجية	20 أكتوبر 2020	الإجماع	لم يعدل
.2	مقترح قانون يقضي بتعديل الفقرة الأولى من المادة 6 من القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية.	مجلس النواب	15 يوليوز 2011	لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	10 نونبر 2020	الإجماع	تم تعديله
.3	مقترح قانون يرمي إلى تغيير وتتميم المادة 202 من القانون رقم 31.08 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.03 بتاريخ 14 من ربيع الأول 1432 (18 فبراير 2011) القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك.	مجلس النواب	23 يناير 2020	لجنة القطاعات الانتاجية	17 نونبر 2020	الإجماع	لم يعدل
.4	مشروع قانون رقم 08.19 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 38.12 المتعلق بالنظام الأساسي لغرف التجارة والصناعة والخدمات.	مجلس النواب	24 يوليوز 2020	لجنة القطاعات الانتاجية	17 نونبر 2020	الإجماع	لم يعدل
.5	مشروع قانون رقم 32.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 12.96 القاضي بإصلاح القرض الشعبي للمغرب.	مجلس النواب	03 نونبر 2020	لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	01 دجنبر 2020	الإجماع	لم يعدل

ر.ت	الموضوع	مصدر النص	تاريخ وضعه بمكتب المجلس	اللجنة الدائمة المختصة	تاريخ الموافقة	نتيجة التصويت	ملاحظات
.6	مشروع قانون رقم 66.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 46.02 المتعلق بنظام التبغ الخام والتبغ المصنع.	مجلس النواب	16 نونبر 2020	لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	01 دجنبر 2020	الإجماع	لم يعدل
.7	مشروع قانون المالية رقم 65.20 للسنة المالية 2021.	مجلس النواب	16 نونبر 2020	لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	04 دجنبر 2020	الموافقون : 29 المعارضون: 16 الممتنعون: لا أحد	تم تعديله
.8	مشروع قانون رقم 07.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 47.06 المتعلق بجبايات الجماعات المحلية.	رئيس الحكومة	23 نونبر 2020	لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	04 دجنبر 2020	القراءة الأولى: الإجماع	تم تعديله
		مجلس النواب	22 دجنبر 2020		29 دجنبر 2020	القراءة الثانية: الإجماع	لم يعدل
.9	مشروع قانون رقم 65.19 يوافق بموجبه على الاتفاقية بخصوص التعاون في المجال العسكري والتقني بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية، الموقعة بعمان في 20 يوليو 2019.	مجلس النواب	17 نونبر 2020	لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج	15 دجنبر 2020	الإجماع	لم يعدل
.10	مشروع قانون رقم 75.19 يوافق بموجبه على الاتفاقية متعددة الأطراف لتنفيذ الإجراءات المتعلقة بالاتفاقيات الضريبية لتفادي تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح، المعتمدة بباريس في 24 نوفمبر 2016 والتي وقعت عليها المملكة المغربية في 25 يونيو 2019.	مجلس النواب	17 نونبر 2020	لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج	15 دجنبر 2020	الإجماع	لم يعدل
.11	مشروع قانون رقم 09.20 يوافق بموجبه على المعاهدة المؤسسة لوكالة الأدوية الأفريقية، المعتمدة بأديس أبابا (إثيوبيا) في 11 فبراير 2019.	مجلس النواب	17 نونبر 2020	لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج	15 دجنبر 2020	الإجماع	لم يعدل

ر.ت	الموضوع	مصدر النص	تاريخ وضعه بمكتب المجلس	اللجنة الدائمة المختصة	تاريخ الموافقة	نتيجة التصويت	ملاحظات
.12	مشروع قانون رقم 11.20 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن التعاون التجاري والاقتصادي والتقني والعلمي والثقافي بين حكومة المملكة المغربية وحكومة تركمانستان، الموقع بعشق آباد في 23 سبتمبر 2019.	مجلس النواب	17 نونبر 2020	لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج	15 دجنبر 2020	الإجماع	لم يعدل
.13	مشروع قانون رقم 14.20 يوافق بموجبه على اتفاقية تسليم المجرمين بين المملكة المغربية والمجر، الموقعة بمراكش في 21 أكتوبر 2019.	مجلس النواب	17 نونبر 2020	لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج	15 دجنبر 2020	الإجماع	لم يعدل
.14	مشروع قانون رقم 15.20 يوافق بموجبه على الاتفاقية بشأن نقل الأشخاص المحكوم عليهم بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المجر، الموقعة بمراكش في 21 أكتوبر 2019.	مجلس النواب	17 نونبر 2020	لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج	15 دجنبر 2020	الإجماع	لم يعدل
.15	مشروع قانون رقم 33.20 يوافق بموجبه على الاتفاقية بين المملكة المغربية واليابان لتفادي الازدواج الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل ومنع التهرب والغش الضريبيين، الموقعة بالرباط في 8 يناير 2020.	مجلس النواب	17 نونبر 2020	لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج	15 دجنبر 2020	الإجماع	لم يعدل
.16	مشروع قانون رقم 34.20 يوافق يموجبه على الاتفاق بين المملكة المغربية واليابان حول تشجيع وحماية الاستثمار، الموقع بالرباط في 8 يناير 2020.	مجلس النواب	17 نونبر 2020	لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج	15 دجنبر 2020	الإجماع	لم يعدل
.17	مشروع قانون رقم 37.20 يوافق بموجبه على الاتفاق المؤسس لشراكة بين المملكة المغربية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، الموقع بلندن في 26 أكتوبر 2019.	مجلس النواب	17 نونبر 2020	لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج	15 دجنبر 2020	الإجماع	لم يعدل

ر.ت	الموضوع	مصدر النص	تاريخ وضعه بمكتب المجلس	اللجنة الدائمة المختصة	تاريخ الموافقة	نتيجة التصويت	ملاحظات
.18	مشروع قانون رقم 43.20 يتعلق بخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية.	مجلس النواب	09 دجنبر 2020	لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج	15 دجنبر 2020	الإجماع	لم يعدل
.19	مشروع قانون رقم 76.20 يقضي بإحداث "صندوق محمد السادس للاستثمار".	مجلس النواب	15 دجنبر 2020	لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	22 دجنبر 2020	الإجماع	لم يعدل
.20	مشروع قانون رقم 70.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.665 الصادر في 12 من صفر 1442 (30 سبتمبر 2020) المتعلق بإعادة تنظيم القطب المالي للدار البيضاء.	مجلس النواب	15 دجنبر 2020	لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	22 دجنبر 2020	الموافقون: 27 المعارضون: 03 الممتنعون: لا أحد	لم يعدل
.21	مشروع قانون التصفية رقم 21.20 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2018.	مجلس النواب	15 دجنبر 2020	لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	22 دجنبر 2020	الموافقون: 14 المعارضون: 12 الممتنعون: لا أحد.	لم يعدل
.22	مشروع قانون تنظيمي رقم 57.20 يقضي بتغييروتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور.	مجلس النواب	04 يناير 2021	لجنة العدل والتشريع وحقوق الانسان	05 يناير 2021	الإجماع	لم يعدل

ر.ت	الموضوع	مصدر النص	تاريخ وضعه بمكتب المجلس	اللجنة الدائمة المختصة	تاريخ الموافقة	نتيجة التصويت	ملاحظات
.23	مشروع قانون رقم 64.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.605 الصادر في 26 من محرم 1442 (15 سبتمبر 2020) بسن تدابير استثنائية لفائدة بعض المشغلين المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والعاملين لديهم المصرح بهم وبعض فئات العمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء المؤمنين لدى الصندوق، المتضررين من تداعيات تفشي جائحة فيروس كورونا «كوفيد- 19» .	رئيس الحكومة	16 دجنبر 2020	لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	05 يناير 2021	الإجماع	لم يعدل
.24	مقترح قانون يرمي إلى تغييروتتميم المادتين 32 و256 من القانون رقم 65.99 المتعلق بمدونة الشغل الصادربتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.03.194 بتاريخ 14 رجب 1424 (11 سبتمبر 2003) كما تم تغييره.	مجلس النواب	22 دجنبر 2020	لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	05 يناير 2021	الإجماع	لم يعدل
.25	مشروع قانون رقم 74.19 يتعلق بإعادة تنظيم أكاديمية المملكة المغربية.	مجلس النواب	10 نونبر 2020	لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	12 يناير 2021	الإجماع	لم يعدل
.26	مقترح قانون يقضي بتغييروتتميم المادة 15 من مدونة الأسرة.	أعضاء الفريق الاشتراكي	07 غشت 2020	لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	12 يناير 2021	الإجماع	تم تعديله
.27	مشروع قانون رقم 69.18 يتعلق بالتلوث الناجم عن السفن.	مجلس النواب	22 دجنبر 2020	لجنة القطاعات الإنتاجية	26 يناير 2021	الإجماع	تم تعديله
.28	مشروع قانون رقم 15.18 يتعلق بالتمويل التعاوني.	مجلس النواب	14 فبراير 2020	لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	26 يناير 2021	الموافقون: 20 المعارضون: لا أحد الممتنعون: 05.	تم تعديله

ر.ت	الموضوع	مصدر النص	تاريخ وضعه بمكتب المجلس	اللجنة الدائمة المختصة	تاريخ الموافقة	نتيجة التصويت	ملاحظات
.29	مشروع قانون رقم 69.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.690 الصادر في 12 من صفر 1442 (30 سبتمبر 2020) بسن أحكام استثنائية تتعلق بالغرامات المالية الواجب أداؤها لاسترجاع إمكانية إصدار الشيكات.	مجلس النواب	04 يناير 2021	لجنة القطاعات الانتاجية	02 فبراير 2021	الإجماع	لم يعدل
.30	مقترح قانون يقضي بتغيير القانون رقم 19.94 المتعلق بمناطق التصدير الحرة.	مجلس النواب	22 دجنبر 2020	لجنة القطاعات الانتاجية	02 فبراير 2021	الإجماع	لم يعدل
.31	مشروع قانون رقم 45.18 يتعلق بتنظيم مهنة العاملات والعاملين الاجتماعيين.	رئيس الحكومة	25 يونيو 2020	لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	02 فبراير 2021	الإجماع	تم تعديله
.32	مشروع قانون رقم 63.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.503 الصادر في 17 من ذي الحجة 1441 (7 أغسطس 2020) بتتميم المرسوم بقانون رقم 2.20.292 الصادر في 28 من رجب 1441 (23 مارس 2020) المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها.	مجلس النواب	22 دجنبر 2020	لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية	02 فبراير 2021	الإجماع	لم يعدل
.33	مشروع قانون رقم 53.19 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 127.12 المتعلق بتنظيم مهنة محاسب معتمد وبإحداث المنظمة المهنية للمحاسبين المعتمدين وبسن أحكام انتقالية واستثنائية خاصة باكتساب صفة محاسب معتمد.	مجلس النواب	21 يوليوز 2020	لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	02 فبراير 2021	الإجماع	لم يعدل

ر.ت	الموضوع	مصدر النص	تاريخ وضعه بمكتب المجلس	اللجنة الدائمة المختصة	تاريخ الموافقة	نتيجة التصويت	ملاحظات
34.	مشروع قانون رقم 13.16 يتعلق بإحداث وتنظيم مؤسسة الأعمال الاجتماعية للسكنى وسياسة المدينة.	رئيس الحكومة	9 غشت 2016	لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية	02 فبراير 2021	الإجماع	تم تعديله
35.	مقترح قانون يغير القانون رقم 133.13 يقضي بتغيير القانون رقم 05.12 المتعلق بتنظيم مهنة المرشد السياحي.	السادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار	04 مارس 2020	لجنة القطاعات الانتاجية	09 فبراير 2021	الموافقون: 25 المعارضون: 04 الممتنعون: لا أحد	تم تعديله
36.	مقترح قانون بشأن إلغاء وتصفية نظام المعاشات المحدث لفائدة أعضاء مجلس النواب.	مجلس النواب	22 دجنبر 2020	لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	09 فبراير 2021	الإجماع	لم يعدل
37.	مقترح قانون يقضي بإلغاء وتصفية نظام المعاشات المحدث لفائدة أعضاء مجلس المستشارين.	مجموعة من رؤساء الفرق ومنسق المجموعة بالمجلس	29 دجنبر 2020	لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	09 فبراير 2021	الموافقون: 30 المعارضون: لا أحد الممتنعون: 04	تم تعديله

ثانيا: الدورة الاستثنائية مارس 2020

ر.ت	الموضوع	مصدر النص	تاريخ وضعه بمكتب المجلس	اللجنة الدائمة المختصة	تاريخ الموافقة	نتيجة التصويت	ملاحظات
1.	مشروع قانون رقم 10.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية.	مجلس النواب	02 مارس 2021	لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية	05 مارس 2021	الإجماع	لم يعدل
2.	مشروع قانون رقم 11.21 يقضي بتغيير القانون رقم 9.97 المتعلق بمدونة الانتخابات وتنظيم مراجعة استثنائية للوائح الانتخابية الخاصة بالغرف المهنية	مجلس النواب	02 مارس 2021	لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية	05 مارس 2021	الإجماع	لم يعدل
3.	مشروع قانون تنظيمي رقم 08.21 يقضي بتغييروتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور	مجلس النواب	02 مارس 2021	لجنة العدل وحقوق الإنسان	09 مارس 2021	الإجماع	لم يعدل
4.	مشروع قانون- إطار رقم 09.21 يتعلق بالحماية الاجتماعية.	رئيس الحكومة	18 فبراير 2021	لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	09 مارس 2021	الإجماع	لم يعدل
5.	مشروع قانون تنظيمي رقم 04.21 يقضي بتغييروتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب.	مجلس النواب	06 مارس 2021	لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية	12 مارس 2021	الموافقون: 83 المعارضون: 17 الممتنعون: لا أحد	لم يعدل
6.	مشروع قانون تنظيمي رقم 05.21 يقضي بتغييروتتميم القانون التنظيمي رقم 28.11 المتعلق بمجلس المستشارين.	مجلس النواب	06 مارس 2021	لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية	12 مارس 2021	الموافقون: 87 المعارضون: 04 الممتنعون: لا أحد	لم يعدل

ر.ت	الموضوع	مصدر النص	تاريخ وضعه بمكتب المجلس	اللجنة الدائمة المختصة	تاريخ الموافقة	نتيجة التصويت	ملاحظات
.7	مشروع قانون تنظيمي رقم 06.21 يقضي بتغييروتتميم القانون التنظيمي رقم 59.11 المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية.	مجلس النواب	06 مارس 2021	لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية	12 مارس 2021	الموافقون: 74 المعارضون: 16 الممتنعون: لا أحد.	لم يعدل
.8	مشروع قانون تنظيمي رقم 07.21 يقضي بتغيير القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية.	مجلس النواب	06 مارس 2021	لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية	12 مارس 2021	الإجماع	لم يعدل
.9	مشروع قانون رقم 46.19 يتعلق بالهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها.	مجلس النواب	15 مارس 2021	لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	19 مارس 2021	الإجماع	تم تعديله

ثالثا: دورة أبريل 2021

ر.ت	الموضوع	مصدر النص	تاريخ وضعه بمكتب المجلس	اللجنة الدائمة المختصة	تاريخ الموافقة	نتيجة التصويت	ملاحظات
.1	مشروع قانون رقم 55.20 بتغييروتتميم القانون رقم 01.09 القاضي بإحداث المؤسسة الوطنية للمتاحف.	مجلس النواب	11 فبراير 2021	لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	09 أبريل 2021	الإجماع	لم يعدل
.2	مشروع قانون رقم 56.20 يتعلق بالمتاحف.	مجلس النواب	11 فبراير 2021	لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	09 أبريل 2021	الإجماع	لم يعدل
.3	مشروع قانون رقم 08.20 يوافق بموجبه على معاهدة أفريقيا منطقة خالية من السلاح النووي (معاهدة بليندابا)، الموقعة بالقاهرة (مصر) في 11 أبريل 1996.	مجلس النواب	09 فبراير 2021	لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج	13 أبريل 2021	الإجماع	لم يعدل
.4	مشروع قانون رقم 54.20 يوافق بموجبه على اتفاق تعديل اتفاقية التبادل الحر بين المملكة المغربية وجمهورية تركيا، الموقع بالرباط في 24 أغسطس 2020.	مجلس النواب	09 فبراير 2021	لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج	13 أبريل 2021	الإجماع	لم يعدل
.5	مشروع قانون رقم 59.20 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الامتيازات والحصانات بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، الموقع بالرباط في فاتح سبتمبر 2020.	مجلس النواب	09 فبراير 2021	لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج	13 أبريل 2021	الإجماع	لم يعدل
.6	مشروع قانون رقم 60.20 يوافق بموجبه على النظام الأساسي للبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، الموقع ببكين في 29 يونيو 2015.	مجلس النواب	09 فبراير 2021	لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج	13 أبريل 2021	الإجماع	لم يعدل

ر.ت	الموضوع	مصدر النص	تاريخ وضعه بمكتب المجلس	اللجنة الدائمة المختصة	تاريخ الموافقة	نتيجة التصويت	ملاحظات
.7	مشروع قانون رقم 45.20 يوافق بموجبه على الميثاق الإفريقي للسلامة على الطرق، المعتمد بأديس أبابا (إثيوبيا) في 31 يناير 2016.	مجلس النواب	09 فبراير 2021	لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج	13 أبريل 2021	الإجماع	لم يعدل
.8	مشروع قانون رقم 06.20 يقضي بحل مكتب التسويق والتصدير وبتصفيته.	مجلس النواب	11 فبراير 2021	لجنة القطاعات الإنتاجية	27 أبريل 2021	الإجماع	لم يعدل
.9	مشروع قانون رقم 71.18 يتعلق بشرطة الموانئ.	مجلس النواب	11 فبراير 2021	لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية	27 أبريل 2021	الموافقون: 25 المعارضون: لا أحد الممتنعون: 04	لم يعدل
.10	مشروع قانون رقم 12.18 بتغييروتتميم مجموعة القانون الجنائي والقانون رقم 43.05 المتعلق بمكافحة غسل الأموال.	مجلس النواب	21 أبريل 2021	لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	11 ماي 2021	الإجماع	لم يعدل
.11	مشروع قانون رقم 30.21 بتغييروتتميم القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.	رئيس الحكومة	21 ماي 2021	لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	01 يونيو 2021	الإجماع	تم تعديله
.12	مشروع قانون رقم 31.21 بتغييروتتميم القانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.	رئيس الحكومة	21 ماي 2021	لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	01 يونيو 2021	الإجماع	تم تعديله
13	مشروع قانون رقم 13.21 يتعلق بالاستعمالات المشروعة للقنب الهندي.	مجلس النواب	26 ماي 2021	لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية	08 يونيو 2021	الموافقون: 41 المعارضون: 11 الممتنعون: لا أحد.	تم تعديله

ر.ت	الموضوع	مصدر النص	تاريخ وضعه بمكتب المجلس	اللجنة الدائمة المختصة	تاريخ الموافقة	نتيجة التصويت	ملاحظات
.14	مشروع قانون رقم 54.19 بمثابة ميثاق المرافق العمومية.	مجلس النواب	14 فبراير 2020	لجنة العدل والتشريع وحقوق الانسان	15 يونيو 2021	الإجماع	لم يعدل
.15	مشروع قانون رقم 16.20 يوافق بموجبه على الاتفاقية حول المساعدة القضائية في المادة الجنائية وتسليم المجرمين بين المملكة المغربية وأوكرانيا، الموقعة بمراكش في 21 أكتوبر 2019.	مجلس النواب	21 أبريل 2021	لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج	15 يونيو 2021	الإجماع	لم يعدل
.16	مشروع قانون رقم 17.20 يوافق بموجبه على الاتفاقية بشأن نقل الأشخاص المحكوم عليهم بين المملكة المغربية وأوكرانيا، الموقعة بمراكش في 21 أكتوبر 2019.	مجلس النواب	21 أبريل 2021	لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج	15 يونيو 2021	الإجماع	لم يعدل
.17	مشروع قانون رقم 18.20 يوافق بموجبه على اتفاقية للتعاون القضائي في المادة المدنية والتجارية بين المملكة المغربية وأوكرانيا، الموقعة بمراكش في 21 أكتوبر 2019.	مجلس النواب	21 أبريل 2021	لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج	15 يونيو 2021	الإجماع	لم يعدل
.18	مشروع قانون رقم 75.20 يوافق بموجبه على الاتفاق بين حكومة المملكة المغربية والأمم المتحدة بخصوص إنشاء مكتب برنامج مكافحة الإرهاب والتدريب في إفريقيا التابع لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، بالرباط، المملكة المغربية، الموقع بتاريخ 6 أكتوبر 2020.	مجلس النواب	21 أبريل 2021	لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج	15 يونيو 2021	الإجماع	لم يعدل
.19	مشروع قانون رقم 77.20 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال الصيد البحري بين حكومة المملكة المغربية وحكومة روسيا الاتحادية، الموقع بالرباط في 14 سبتمبر 2020 وبموسكو في 14 أكتوبر 2020.	مجلس النواب	21 أبريل 2021	لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج	15 يونيو 2021	الإجماع	لم يعدل

ر.ت	الموضوع	مصدر النص	تاريخ وضعه بمكتب المجلس	اللجنة الدائمة المختصة	تاريخ الموافقة	نتيجة التصويت	ملاحظات
.20	مشروع قانون رقم 93.17 يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة النهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة الموظفين والأعوان العاملين بالقطاع الوزاري المكلف بالصيد البحري.	رئيس الحكومة	03 غشت 2020	لجنة القطاعات الانتاجية	22 يونيو 2021	الإجماع	تم تعديله
.21	مشروع قانون رقم 76.17 يتعلق بحماية النباتات.	مجلس النواب	09 يونيو 2021	لجنة القطاعات الانتاجية	22 يونيو 2021	الإجماع	لم يعدل
.22	مشروع قانون رقم 34.18 يتعلق بمنتجات حماية النباتات.	مجلس النواب	09 يونيو 2021	لجنة القطاعات الانتاجية	22 يونيو 2021	الإجماع	لم يعدل
.23	مشروع قانون رقم 53.18 يتعلق بالمواد المخصبة ودعائم النباتات.	مجلس النواب	09 يونيو 2021	لجنة القطاعات الانتاجية	22 يونيو 2021	الإجماع	لم يعدل
.24	مشروع قانون رقم 63.18 بسن أحكام جديدة لتسوية وضعية بعض الفلاحين المستفيدين سابقا من أراض فلاحية أو قابلة للفلاحة من ملك الدولة الخاص يغير ويتمم بموجبه الظهير الشريف رقم 1.72.277 بتاريخ 22 من ذي القعدة 1392 (29 ديسمبر 1972) بمثابة قانون يتعلق بمنح بعض الفلاحين أراض فلاحية أو قابلة للفلاحة من ملك الدولة الخاص.	مجلس النواب	09 يونيو 2021	لجنة القطاعات الانتاجية	22 يونيو 2021	الإجماع	لم يعدل
.25	مشروع قانون رقم 62.19 بسن مقتضيات خاصة تتعلق باقتناء شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم عقارات فلاحية أو قابلة للفلاحة خارج الدوائر الحضرية.	مجلس النواب	09 يونيو 2021	لجنة القطاعات الانتاجية	22 يونيو 2021	الإجماع	لم يعدل

ر.ت	الموضوع	مصدر النص	تاريخ وضعه بمكتب المجلس	اللجنة الدائمة المختصة	تاريخ الموافقة	نتيجة التصويت	ملاحظات
.26	مشروع قانون رقم 52.20 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للمياه والغابات.	مجلس النواب	17 يونيو 2021	لجنة القطاعات الانتاجية	29 يونيو 2021	الإجماع	لم يعدل
.27	مشروع قانون رقم 37.21 بسن تدابير خاصة تتعلق بالتسويق المباشر للفواكه والخضروات المنتجة في إطار التجميع الفلاحي.	مجلس النواب	23 يونيو 2021	لجنة القطاعات الانتاجية	29 يونيو 2021	الإجماع	لم يعدل
.28	مقترح قانون يقضي بإلغاء وتصفية نظام معاشات أعضاء مجلس المستشارين. (في إطار قراءة ثانية)	مجلس النواب	09 يونيو 2021	لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	29 يونيو 2021	الموافقون: 23 المعارضون: لا أحد الممتنعون: 04	تم تعديله
.29	مشروع قانون رقم 36.21 يتعلق بالحالة المدنية.	مجلس النواب	29 يونيو 2021	لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية	06 يوليوز 2021	الإجماع	لم يعدل
.30	مشروع قانون رقم 57.19 يتعلق بنظام الأملاك العقارية للجماعات الترابية.	رئيس الحكومة	القراءة الأولى: 01 يونيو 2021	لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية	15 يونيو 2021	الإجماع	تم تعديله
		مجلس النواب	القراءة الثانية: 29 يونيو 2021		06 يوليوز 2021	الإجماع	لم يعدل
.31	مشروع قانون رقم 79.19 بتغييروتتميم القانون رقم 73.00 القاضي بإحداث وتنظيم مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين.	رئيس الحكومة	02 يونيو 2021	لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	06 يوليوز 2021	الموافقون: 17 المعارضون: 04 الممتنعون: لا أحد	تم تعديله
.32	مشروع قانون رقم 19.20 بتغييروتتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة والقانون رقم 5.96 المتعلق بشركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة التوصية بالأسهم والشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة المحاصة.	مجلس النواب	24 يونيو 2021	لجنة القطاعات الانتاجية	06 يوليوز 2021	الإجماع	لم يعدل

ر.ت	الموضوع	مصدر النص	تاريخ وضعه بمكتب المجلس	اللجنة الدائمة المختصة	تاريخ الموافقة	نتيجة التصويت	ملاحظات
.33	مشروع قانون رقم 51.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 103.12 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها.	مجلس النواب	16 يونيو 2021	لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	06 يوليوز 2021	الإجماع	لم يعدل
.34	مشروع قانون رقم 83.20 بسن أحكام تتعلق بإقراض السندات.	مجلس النواب	23 يونيو 2021	لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	06 يوليوز 2021	الإجماع	لم يعدل
.35	مشروع قانون رقم 50.20 يتعلق بالتمويلات الصغيرة.	مجلس النواب	23 يونيو 2021	لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	06 يوليوز 2021	الإجماع	لم يعدل
.36	مشروع قانون رقم 06.18 يتعلق بتنظيم العمل التطوعي التعاقدي.	مجلس النواب	09 يوليوز 2021	لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	13 يوليوز 2021	الإجماع	لم يعدل
.37	مشروع قانون رقم 01.21 يقضي بإخضاع الأطر النظامية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين لنظام المعاشات المدنية المحدث بموجب القانون رقم 011.71.	رئيس الحكومة	06 يوليوز 2021	لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	13 يوليوز 2021	الإجماع	لم يعدل
.38	مشروع قانون - إطار رقم 69.19 يتعلق بالإصلاح الجبائي.	مجلس النواب	09 يوليوز 2021	لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	13 يوليوز 2021	الإجماع	لم يعدل
.39	مشروع قانون - إطار رقم 50.21 يتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية.	مجلس النواب	09 يوليوز 2021	لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	13 يوليوز 2021	الإجماع	لم يعدل
.40	مقترح قانون يقضي بتغيير القانون رقم 05.12 المتعلق بتنظيم مهنة المرشد السياحي كما تم تغييره وتتميمه.	مجلس النواب	09 يوليوز 2021	لجنة القطاعات الإنتاجية	13 يوليوز 2021	الإجماع	لم يعدل
.41	مشروع قانون رقم 39.21 بتتميم الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377 (24 فبراير 1958) بمثابة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية.	مجلس النواب	09 يوليوز 2021	لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	13 يوليوز 2021	الإجماع	لم يعدل

ر.ت	الموضوع	مصدر النص	تاريخ وضعه بمكتب المجلس	اللجنة الدائمة المختصة	تاريخ الموافقة	نتيجة التصويت	ملاحظات
.42	مشروع قانون رقم 48.21 بسن أحكام متفرقة تتعلق ببعض التدابير المتخذة في إطار مواجهة جائحة فيروس كورونا «كوفيد - 19».	رئيس الحكومة	06 يوليوز 2021	لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	13 يوليوز 2021	الإجماع	تم تعديله
.43	مقترح قانون يقضي بتغيير المواد 9 و24 من القانون 40.04 بمثابة النظام الأساسي لدور الحضانة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.08.77 صادر في 20 من شوال 1429 (20 أكتوبر 2008).	مجلس النواب	23 يونيو 2021	لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	13 يوليوز 2021	الإجماع	لم يعدل
.44	مقترح قانون تنظيمي يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 44.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية.	مجلس النواب	13 يوليوز 2021	لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	15 يوليوز 2021	الإجماع	لم يعدل
.45	مقترح قانون تنظيمي يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 64.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم الملتمسات في مجال التشريع.	مجلس النواب	13 يوليوز 2021	لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	15 يوليوز 2021	الإجماع	لم يعدل
.46	مشروع قانون رقم 38.21 يتعلق بالمفتشية العامة للشؤون القضائية.	مجلس النواب	09 يوليوز 2021	لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	15 يوليوز 2021	الإجماع	لم يعدل
.47	مشروع قانون رقم 82.20 يقضي بإحداث الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية.	مجلس النواب	13 يوليوز 2021	لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	15 يوليوز 2021	الموافقون:14 المعارضون: لا أحد الممتنعون:03	لم يعدل
.48	مشروع قانون رقم 16.18 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري.	مجلس النواب	14 فبراير 2019	لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	15 يوليوز 2021	الإجماع	لم يعدل

ر.ت	الموضوع	مصدر النص	تاريخ وضعه بمكتب المجلس	اللجنة الدائمة المختصة	تاريخ الموافقة	نتيجة التصويت	ملاحظات
49.	مشروع قانون رقم 23.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 51.15 القاضي بإعادة تنظيم "المسرح الوطني محمد الخامس".	مجلس النواب	14 فبراير 2020	لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	15 يوليوز 2021	الإجماع	لم يعدل
50.	مشروع قانون رقم 33.21 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 131.13 المتعلق بمزاولة مهنة الطب.	مجلس النواب	30 يونيو 2021	لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	15 يوليوز 2021	الموافقون: 08 المعارضون: 03 الممتنعون: 03	لم يعدل

ثانيا:
الدبلوماسية البرلمانية، الشراكة والتعاون الدولي

ثانيا: الدبلوماسية البرلمانية، الشراكة والتعاون الدولي:
الحصيلة التفصيلية لمجلس المستشارين للسنوات التشريعية 2015-2021

1 - على مستوى القارة الإفريقية:

اعتمد مكتب مجلس المستشارين استراتيجية العمل الدبلوماسي الخاصة بإفريقيا، وعملت مختلف مكونات المجلس على بلوغ الأهداف المسطرة، حيث تميزت الفترة أكتوبر 2015 - أكتوبر 2021 بالأنشطة والمكتسبات التالية:

- احتضان أشغال الدورة ال69 للجنة التنفيذية والمؤتمر ال39 للاتحاد البرلماني الإفريقي، وقد ساهمت هذه التظاهرة الهامة بشكل نوعي في إغناء النقاش وإثراء الحوار والتشاور البرلماني الإفريقي، في التعاطي مع القضايا الإستراتيجية المطروحة على أجندة الاتحاد. كما أعطت شحنة قوية لدعم التعاون البين إفريقي وفق رؤية إفريقية تشاركية وتكاملية وتضامنية ترتكز على تمتين نسيج المصالح الاقتصادية والروابط الإنسانية بين الدول الإفريقية.

كما عقدت لجنة النساء البرلمانيات للاتحاد البرلماني الإفريقي، بنفس المناسبة، اجتماعا خصص لدراسة موضوع: **«مساهمة البرلمانات الإفريقية في محاربة استغلال وتشغيل النساء والأطفال»**.

أما المؤتمر 39 للاتحاد البرلماني الإفريقي فقد تناول العديد من المواضيع المرتبطة ب**«مشاركة المواطنين وخاصة الشباب في النهوض بالديمقراطية»**، و**«دور البرلمانات الإفريقية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة»**، وكذا **«محاربة الإرهاب في إفريقيا»**.

- تنظيم اللقاء التشاوري لممثلي البرلمانات الإفريقية، **بمناسبة انعقاد مؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول تغير المناخ الكوب22 بمراكش**، وهو اللقاء الذي استهدف تقاسم وتوحيد الرؤى بين البرلمانات الإفريقية حول موضوع:**«التغيرات المناخية وآثارها على القارة الإفريقية»**، حيث توج اللقاء باعتماد **«إعلان مراكش»** للبرلمانات الإفريقية المشاركة في الكوب22 ؛
- تنظيم اللقاء البرلماني الإفريقي التشاوري تحضيرا لمؤتمر قمة الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة حول تغير المناخ الكوب23 من أجل تنسيق مواقف البرلمانات الوطنية الإفريقية حول التغيرات المناخية وآثارها على دول القارة الإفريقية، حيث توج هذا اللقاء التشاوري بإصدار **«إعلان الرباط»** الذي تضمن رؤية البرلمانيين الأفارقة بشأن التنمية المستدامة والتغيرات المناخية.

وعلى مستوى تعزيز تموقع مجلس المستشارين داخل المنظمات البرلمانية الجهوية والقارية بإفريقيا، تميزت الفترة أكتوبر 2015 - أكتوبر 2021 بالمكتسبات التالية:

- ترسيم انضمام البرلمان المغربي للبرلمان الإفريقي، حيث شكل حدثا حاسما مكن مجلس المستشارين من مواكبة واستثمار عودة المملكة المغربية للاتحاد الإفريقي في تعزيز علاقاته الثنائية ومتعددة الأطراف على المستوى الإفريقي ؛
- توقيع الاتفاقية الإطار مع برلمان المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا(**سيدياو**) والتي فتحت آفاقا هامة أمام ترسيخ العلاقات مع دول إفريقيا الغربية في أفق انضمام المملكة المغربية لهذا المحفل الإفريقي الجهوي الهام ؛
- توقيع مذكرات التفاهم مع مجالس الشيوخ بكل من رواندا، البوروندي، مدغشقر؛
- رئاسة السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين، **لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس**

المماثلة في إفريقيا والعالم العربي، خلال مؤتمرها العاشر، اعترافا بالجهود التي بذلها مجلس المستشارين لتعزيز التعاون البرلماني العربي الإفريقي وإقرارا للدور الريادي للمملكة المغربية في تطوير التعاون والتنمية في العالمين الإفريقي والعربي في إطار تكامل إقليمي حيوي وشراكة جنوب- جنوب فعالة وتضامنية، وعمل تشاركي ينطلق من منظور استراتيجي متجدد ومتكامل حدده **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**.

ومما ميز فترة رئاسة السيد عبد الحكيم بن شماش لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي تنظيم المنتدى البرلماني الإقتصادي الإفريقي العربي تحت شعار «**من أجل بناء نموذج تكاملي للتعاون الإقليمي**» بمقر مجلس المستشارين بتعاون مع كل من الاتحاد العام لمقاولات المغرب، واتحادات غرف التجارة والصناعة والفلاحة الإفريقية والعربية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة **(الفاو)**، وهيئة منظمة الأمم المتحدة المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

وقد اندرج هذا اللقاء في إطار تنزيل برنامج عمل رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي الذي تمت المصادقة عليه في مؤتمرها العاشر المنعقد بالمملكة المغربية يومي 20 و21 شتنبر 2017، والمتضمن لمواضيع متعددة تهم المجالات الاقتصادية والاستثمارية والتنموية وبناء السلام.

كما جاءت مبادرة تنظيم هذا المنتدى من أجل إغناء النقاش وإثراء الحواروالتشاور البرلماني الإفريقي العربي حول القضايا الإستراتيجية ذات الأولوية والراهنية في المنطقتين الإفريقية والعربية، وعلى رأسها الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، وكذا إرساء أسس «دبلوماسية برلمانية اقتصادية» تمكن من استكشاف سبل وإمكانيات تعزيز التعاون الإقتصادي الإفريقي العربي وفق منظور استراتيجي تنموي تشاركي وتكاملي وتضامني.

وانعقد بمناسبة هذا اللقاء الاجتماع الخاص بالنساء البرلمانيات في رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي تحت عنوان «**دور المرأة في تعزيز النمو الإقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة**».

وتميز هذا المنتدى بحضور كل من رئيس برلمان أمريكا اللاتينية والكرايبب، السيد إلياس كاستييو، ورئيس البرلمان الأنديني، السيد فيرناندو ميزا، واللذان ألقيا كلمتين في الجلسة الافتتاحية، جددا من خلالها دعمها للقضايا العادلة للمملكة المغربية واستعداد البرلمانات الجهوية والقارية بأمريكا اللاتينية والكرايبب لتعزيز التعاون مع البرلمان المغربي ومن خلاله مع الدول الإفريقية والعربية.

وتوج هذا الحدث بإصدار بيان ختامي ثمن من خلاله المشاركون السياسة التنموية والتضامنية **لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده** في العالمين العربي والإفريقي، وتضمن من بين توصياته تشكيل **الشبكة البرلمانية حول الأمن الغذائي في إفريقيا والعالم العربي**.

- **احتضان البرلمان المغربي لأشغال الدورة 27 للجمعية الجهوية الإفريقية التابعة للجمعية البرلمانية للفرنكفونية يومي 14 و15 يونيو 2019**

خلال هذه الدورة تناول المشاركون عددا من المواضيع تتعلق أساسا ب«**الاندماج الجهوي في إفريقيا**»، و«**النظام البرلماني في إفريقيا: التحديات الجديدة**»، فضلا عن استعراض تقرير حول البرنامج الرقمي للجمعية البرلمانية للفرنكوفونية ودراسة الوضع السياسي والأمني في إفريقيا الفرنكفونية، وخاصة في منطقة الساحل.

وقد أكد البرلمان المغربي بهذه المناسبة على أنه يتعين على الجمعية الاستثمار في البحث عن الأساليب والوسائل الضرورية للرفع من مستوى الأداء البرلماني والحكامة في البلدان الإفريقية من أجل مواجهة تحديات التنمية، وشدد على أهمية

تشجيع البرلمانات على تجديد آلياتها وتطوير أدائها المؤسسي من أجل ضمان تدخل أفضل على مستوى التشريعات والمراقبة والمساهمة مع الحكومات في التقدم الديمقراطي والتنمية وبلورة وتنفيذ القوانين والسياسات الفعالة.

وأشار إلى أن الهدف الرئيسي، في إطار الجمعية البرلمانية للفرنكفونية والجمعية الجهوية الإفريقية، يتمثل في تعزيز سلطات البرلمانات في الحياة السياسية والدفاع عن مصالح وتطلعات الشعوب الإفريقية، وتوطيد تضامنها، وتعميق ثقافتها الديمقراطية، وإرساء سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، مع التأكيد على أن تعزيز الدينامية الجهوية والاندماج القاري يظل أمرا حتميا لتوحيد القارة الإفريقية وتعزيز مكانتها في المشهد الدولي، وأن هذا الاندماج القاري الذي يتشكل حاليا سيتم تجسيده من خلال إنشاء منطقة حرة للتبادل القاري.

- **زيارة عمل رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية الغابون، السيد فوستين بوكوبي، للمملكة المغربية، أيام 15 - 19 دجنبر 2019**

أجرى الخليفة الخامس لرئيس مجلس المستشارين، السيد عبد الحميد الصويري، يوم 16 دجنبر 2019 بمقر المجلس، مباحثات مع رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية الغابون، السيد فوستين بوكوبي، وذلك خلال الزيارة التي قام بها هذا الأخير للمملكة المغربية في الفترة الممتدة من 15 إلى 19 دجنبر 2019.

في بداية اللقاء، أبرز السيد الصويري عمق ومتانة علاقات الصداقة والتعاون المتميزة التي تجمع بين المملكة المغربية وجمهورية الغابون، والتي تستمد قوتها من الروابط الأخوية الوطيدة بين **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وفخامة الرئيس علي بونغو أونديمبا**.

وثمن السيد الصويري الموقف الثابت لجمهورية الغابون بخصوص قضية الصحراء المغربية، وأيضا موقفها التاريخي بشأن عودة المملكة المغربية إلى حظيرة الاتحاد الإفريقي.

من جهته، أشاد رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية الغابون بالعلاقات التاريخية التي تجمع بين البلدين، معبرا في هذا السياق عن خالص شكره **لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، لما يقوم به لفائدة بلاده.

وجدد رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية الغابون تأكيد بلاده على موقفها الراسخ المساند للمغرب في قضية وحدته الترابية، داعيا المجتمع الدولي إلى دعم جهود المغرب الرامية إلى الطي النهائي لهذه القضية. كما نوه بعودة المملكة المغربية إلى الاتحاد الإفريقي اعتبارا لموقعها المتميز ودورها الهام داخل القارة الإفريقية.

- **زيارة عمل ضمن وفد رفيع المستوى من البرلمان الإفريقي لجمهورية كوبا، أيام 17 - 22 فبراير 2020**

برئاسة السيد روجيه نكودو دانغ، قام وفد رسمي رفيع المستوى من البرلمان الإفريقي بزيارة صداقة وعمل هي الأولى من نوعها لجمهورية كوبا، وذلك في الفترة الممتدة من 17 إلى 22 فبراير 2020.

وجاءت هذه الزيارة، التي كان فيها المغرب ممثلا بالسيد المستشار وعضو البرلمان الإفريقي يحفظه بنمبارك، في سياق تعزيز علاقات الصداقة والتعاون بين البرلمان الإفريقي، المؤسسة التشريعية التابعة للاتحاد الإفريقي، والجمعية الوطنية بجمهورية كوبا بما يساهم في تقوية العلاقات بين القارتين الإفريقية والأمريكولاتينية.

وبهذه المناسبة، أجرى وفد البرلمان الإفريقي لقاءات ثنائية مع نظرائهم بالجمعية الوطنية بكوبا برئاسة رئيسها خوان

إيستيبان لازو هرناندیز، تناولت عرضا مفصلا حول اختصاصات وصلاحيات ودور البرلمان الإفريقي باعتباره المؤسسة التشريعية للإتحاد الإفريقي.

كما كان لوفد البرلمان الإفريقي أيضا سلسلة من اللقاءات مع مسؤولين حكوميين ومؤسسات جامعية وأكاديمية مختلفة.

- **استقبال الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين، لرئيس مجلس المستشارين المكلف الدبلوماسية البرلمانية والعلاقات الخارجية، السيد عبد الصمد قيوح، لرئيس المجلس الوطني للأقاليم ببرلمان جمهورية جنوب إفريقيا، السيد أموس ماسوندو، على هامش الاجتماع المشترك لكل من اللجنة الدائمة المعنية بالتجارة والجمارك والهجرة واللجنة الدائمة المعنية بالنقل والصناعة والاتصال والطاقة والعلوم والتكنولوجيا بالبرلمان الإفريقي الذي احتضنه البرلمان المغربي في الفترة الممتدة من 02 إلى 07 مارس 2020**

استقبل الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين، لرئيس مجلس المستشارين المكلف الدبلوماسية البرلمانية والعلاقات الخارجية، السيد عبد الصمد قيوح، رئيس المجلس الوطني للأقاليم ببرلمان جمهورية جنوب إفريقيا، السيد أموس ماسوندو، يوم 02 مارس 2020 بمقر البرلمان، وذلك على هامش الاجتماع المشترك لكل من اللجنة الدائمة المعنية بالتجارة والجمارك والهجرة واللجنة الدائمة المعنية بالنقل والصناعة والاتصال والطاقة والعلوم والتكنولوجيا بالبرلمان الإفريقي الذي احتضنه البرلمان المغربي من 02 إلى 07 مارس 2020.

خلال هذا اللقاء نوه الجانبان بأهمية الاجتماع المشترك الأول من نوعه الذي يحتضنه البرلمان المغربي، كثمرة لدينامية التعاون المتميز الذي يجمع بين البرلمان المغربي والبرلمان الإفريقي منذ انضمامه إلى هذه المؤسسة التشريعية القارية، وأيضا لكونه يندرج في سياق جهود المملكة المغربية، **تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، الرامية إلى تحقيق الاندماج الإقتصادي بالقارة الإفريقية وتوطيد العلاقات البينية، وتسريع وتيرة التنمية.

وثمن الطرفان أهمية وراهنية الموضوعين الرئيسيين اللذان تم اختيارهما للنقاش في مختلف ندوات وورشات هذا الاجتماع المشترك، مما يمكن المشاركين في هذا الحدث من تعميق التشاور وتبادل الخبرات والتجارب وملامسة مختلف الجوانب القانونية والمؤسساتية والتكنولوجية المرتبطة بمجال التجارة والاقتصاد الرقمي، ودور البرلمانات الوطنية وكذا فاعلي القطاع الخاص في تشجيع وتدعيم المبادلات التجارية بين الدول الإفريقية.

الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين، لرئيس مجلس المستشارين المكلف الدبلوماسية البرلمانية والعلاقات الخارجية، السيد عبد الصمد قيوح، أكد بهذه المناسبة على أن المملكة المغربية، **وطبقا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، كانت وستظل تجعل من عمقها الإفريقي مرتكزا لسياستها الخارجية بمختلف أبعادها التنموية والتضامنية الإنسانية، وداعمة لكل المبادرات الهادفة إلى تعزيز الاندماج الإقتصادي والتبادل التجاري وتعزيز الاستثمارات والتنمية في القارة، وهو ما تم تأكيده من خلال الزيارات المتتالية التي قام بها **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، للعديد من البلدان الإفريقية والتي توجت بإبرام حوالي 1000 اتفاقية ثنائية همت مختلف مجالات التعاون، كما تم تعزيزه بعودة المغرب إلى حظيرة أسرته المؤسساتية بالاتحاد الإفريقي خلال قمته ال28 المنعقدة في 31 يناير 2017 بأديس أبابا، وهي العودة التاريخية التي أملتها الرغبة في إرساء وتقوية التعاون المثمر والتضامن الفعال مع البلدان الإفريقية لتحقيق التنمية المستدامة.

- **استقبال الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين المكلف الدبلوماسية البرلمانية والعلاقات الخارجية السيد عبد الصمد قيوح، لمفوض الاتحاد الإفريقي للتجارة والصناعة، للسيد ألبيرت موتشانغا، على هامش الاجتماع المشترك لكل من اللجنة الدائمة المعنية بالتجارة والجمارك والهجرة واللجنة الدائمة المعنية بالنقل والصناعة والاتصال والطاقة والعلوم والتكنولوجيا بالبرلمان الإفريقي الذي احتضنه البرلمان المغربي في الفترة الممتدة من 02 إلى 07 مارس 2020**

استقبل الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين، السيد عبد الصمد قيوح، مفوض الاتحاد الإفريقي للتجارة والصناعة، السيد ألبيرت موتشانغا، يوم 02 مارس 2020 بمقر البرلمان، وذلك على هامش الاجتماع المشترك لكل من اللجنة الدائمة المعنية بالتجارة والجمارك والهجرة واللجنة الدائمة المعنية بالنقل والصناعة والاتصال والطاقة والعلوم والتكنولوجيا بالبرلمان الإفريقي الذي احتضنه البرلمان المغربي من 02 إلى 07 مارس 2020.

وشكل هذا اللقاء، مناسبة تداول خلالها الجانبان علاقات التعاون الجيدة القائمة بين البرلمان المغربي والبرلمان الإفريقي، بعد الآفاق المستقبلية الواعدة التي فتحتها عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي، والدينامية الجديدة التي بعثها في الاتحاد والمؤسسات التابعة له.

ودعا الجانبان إلى استثمار كل الفرص المتاحة، لتعزيز التعاون المشترك وإطلاق المخططات الصناعية وتطوير التجارة البينية وعلى المستويين الإقليمي والقاري، بما يخدم المصالح الحيوية للقارة الإفريقية،ويساهم في تكريس الاندماج الإقتصادي الإقليمي والقاري، وتحقيق التنمية المستدامة.

الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين، السيد عبد الصمد قيوح، أكد بهذه المناسبة على أن عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي هي جزء من الرؤية الاستراتيجية **لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، التي تؤكد على التزام المغرب الثابت من أجل إفريقيا موحدة ومتضامنة، وتنمية مستدامة ومتكاملة للقارة، وأن المغرب أطلق مشاريع استراتيجية ومهيكلة لصالح التكامل الإقتصادي والتجاري الإفريقي، والتي سيكون لها تأثير ملموس على الحياة اليومية لشعوب القارة الإفريقية.

- **احتضان البرلمان المغربي للاجتماع المشترك للجنتين الدائمتين المعنيتين بالتجارة والنقل التابعتين للبرلمان الإفريقي والندوتين حول «التجارة البين-إفريقية في إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ZLE-CAF» و«حماية المعطيات الشخصية والاقتصاد الرقمي في إفريقيا» بتعاون مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب، أيام 02 - 07 مارس 2020**

احتضن البرلمان المغربي الاجتماع المشترك للجنتين الدائمتين المعنيتين بالتجارة والنقل التابعتين للبرلمان الإفريقي والندوتين حول **«التجارة البين-إفريقية في إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ZLECAF» و«حماية المعطيات الشخصية والاقتصاد الرقمي في إفريقيا»** المنظمتين بتعاون مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب، وذلك خلال الفترة الممتدة من 02 إلى 07 مارس 2020.

وجاء هذا اللقاء الأول من نوعه في إطار الدينامية المتميزة التي تعرفها علاقات التعاون بين البرلمان المغربي والبرلمان الإفريقي، منذ انضمامه لهذه المنظمة القارية وفي سياق إبراز جهود المملكة المغربية، **تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، الرامية إلى تحقيق الاندماج الإقتصادي بالقارة الإفريقية من خلال تشجيع الاستثمارات والمبادلات التجارية وتوطيد العلاقات البينية، وتسريع وتيرة التنمية.

وتناول هذان اللقاءان الهامان اللذان عرفا مشاركة وزراء وممثلي البرلمانات الوطنية والاتحادات الجهوية والقارية وخبراء، مختلف الجوانب القانونية والمؤسساتية واللوجيستيكية والتكنولوجية المرتبطة بمجال التجارة والنقل، ودور البرلمانات الوطنية في تشجيع وتدعيم المبادلات التجارية بين الدول الإفريقية.

وعلى هامش هذا الاجتماع، قام أعضاء اللجنتين المذكورتين، بزيارة إلى ميناء طنجة المتوسط قصد الاطلاع على المؤهلات التي يتوفر عليها هذا المرفأ الهام باعتباره جسرا للتجارة الدولية بالمنطقة. كما قاموا بزيارة لمدينة مراكش.

- **تنظيم البرلمان المغربي بمجلسيه للقاء التشاوري لرؤساء البرلمانات الإفريقية حول وضعية البرلمان الإفريقي يوم 08 يوليوز 2021**

نظم البرلمان المغربي بمجلسيه لقاءا تشاوريا لرؤساء البرلمانات الإفريقية حول وضعية البرلمان الإفريقي، وهو اللقاء الذي توج ببيان ختامي أكد فيه السادة رؤساء برلمانات الدول الأعضاء بالبرلمان الإفريقي والوفود المشاركة على حرصهم على صيانة وتعزيز الديمقراطية بالقارة الإفريقية، والاتحاد من أجل برلمان إفريقي شرعي وفاعل وذي مصداقية، وجعله رافعة أساسية لتعزيز التكامل الإفريقي، ورابطا قويا لترسيخ الثقافة الديمقراطية، بعدما سجلوا بقلق كبير الوضع المؤسف والمتردي للبرلمان الإفريقي، والذي من شأنه أن يقوض إلى حد كبير شرعيته وسلطته ومصداقيته،وخصوصا على إثر الممارسات والأحداث المؤسفة التي تتواتر منذ ماي 2020، بإيعاز من عدة جهات تكرس اللجوء إلى أساليب التهديد والترهيب مثل تلك التي شهدتها أشغال الدورة العادية الرابعة للولاية التشريعية الخامسة المنعقدة في الفترة ما بين 21 ماي و4 يونيو 2021.

كما أصدر الاجتماع «نداء من أجل اللقاحات والدواء للجميع في إفريقيا» ثمن فيه المشاركون عاليا التدابير التي أمر **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**،باتخاذها منذ الأشهر الأولى لانتشار وباء كوفيد19 والمتمثلة خاصة في إرسال مساعدات طبية عاجلة إلى عدد من البلدان الإفريقية لتعزيز قدراتها في مواجهة الوباء، وذلك كخطوة عملية ملموسة للمبادرة التي أطلقها **جلالته** مع عدد من أشقائه رؤساء الدول الإفريقية منذ الأسابيع الأولى لانتشار الوباء لتعبئة وتوحيد جهود إفريقيا في المعركة ضد كوفيد19. كما أشادوا بالجهود المغربية التي يقودها **جلالته** لضمان السيادة الإفريقية في مجال اللقاحات والتي أثمرت إطلاق مشروع لتصنيع وتعبئة اللقاح المضاد لكوفيد19 ولقاحات أخرى بالمغرب والتي ستستفيد منها الشعوب الإفريقية.

كما استقبل المجلس عدة وفود هامة عن المنطقة تمثل برلمانات وطنية وجمعيات برلمانية جهوية ورؤساء مجالس وشخصيات دبلوماسية، ومن أبرزها رئيسة المجلس الفيدرالي الإثيوبي، ورئيس الجمعية الوطنية بجمهورية غينيا كوناكري، ورئيس الجمعية الوطنية بجمهورية النيجر، ورئيس الجمعية الوطنية لجمهورية الغابون، ورئيس المجلس الوطني للأقاليم ببرلمان جمهورية جنوب إفريقيا، ورئيس البرلمان الإفريقي، ورئيس برلمان المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (سيديا‌و)، ومفوض الاتحاد الإفريقي للتجارة والصناعة، ووفد برلماني عن جمهورية الموزمبيق.

2 - على مستوى منطقة أمريكا اللاتينية ودول الكرايبب

اعتمد مكتب مجلس المستشارين استراتيجية العمل الدبلوماسي الخاصة بمنطقة أمريكا اللاتينية والكرايبب، والتي شكلت أرضية تأطيرية ومرجعية لمسار العلاقات التي نسجها مجلس المستشارين بالمنطقة خلال الفترة أكتوبر 2015 - أكتوبر 2021:

هذا المسار تم إطلاق ديناميته من خلال توقيع رئيس مجلس المستشارين، السيد عبد الحكيم بن شماش على الاتفاقية النهائية لانضمام البرلمان المغربي لبرلمان أمريكا الوسطى PARLACEN ك «**عضو ملاحظ دائم**» شهر أكتوبر **2015**، وهو المسار الذي تم تدعيمه واستثماره من خلال حدث احتضان مدينة العيون لكل من الاجتماع التاريخي للمكتب التنفيذي لبرلمان أمريكا الوسطى والاجتماع المشترك بين مكتب مجلس المستشارين والمكتب التنفيذي لبرلمان أمريكا الوسطى، في إطار الزيارة التي قام بها هذا الأخير إلى المملكة المغربية من 10 إلى 16 يوليوز 2016، حيث تميزت هذه الزيارة ب إصدار«**إعلان العيون**» والذي تضمن مواقف متقدمة وغير مسبوقة لمسؤولي برلمان أمريكا الوسطى بخصوص الوحدة الترابية لبلادنا، هذا التحول النوعي في مواقف برلمان أمريكا الوسطى جسدته وترجمته دعوة رئيس مجلس المستشارين، السيد عبد الحكيم بن شماش للمشاركة على رأس وفد برلماني، في أشغال المنتديات الإقليمية السنوية لبرلمان أمريكا الوسطى التي أقيمت بسانتو دومينغو عاصمة جمهورية الدومنيكان الصديقة خلال الفترة الممتدة من 27 إلى 30 غشت 2018، والتي ألقى فيها كلمة في الحفل الإفتتاحي إلى جانب وزير خارجية جمهورية الدومنيكان الذي ألقى كلمة رئيس الجمهورية، والأمين العام لمنظومة التكامل الجهوي بأمريكا الوسطى، الرئيس السابق لجمهورية غواتيمالا.

وعلى مستوى نفس المنطقة، احتضن البرلمان المغربي، الاجتماع الاستثنائي السابع عشر لمنتدى رئيسات ورؤساء المجالس التشريعية بأمريكا الوسطى **FOPREL**، والذي تميز بالتضامن القوي والمواقف المتقدمة التي عبرت عنها مكونات المنتدى خلال مشاركتها وحضورها بالمسيرة الوطنية، التي عاشتها مدينة الرباط يوم الأحد 13 مارس 2016 ردا على تصريحات الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك المعادية لقضية الوحدة الترابية للمملكة المغربية، كما احتضن البرلمان المغربي الدورة 35 لنفس المنتدى **FOPREL** في نونبر 2017، توجت أشغالها بإصدار إعلان الرباط بحمولة سياسية قوية جدد خلالها رؤساء ورئيسات برلمانات أمريكا الوسطى دعمهم الصريح للوحدة الترابية للمملكة المغربية وجهود المغرب والأمم المتحدة لإيجاد حل سياسي نهائي للنزاع المفتعل حول الصحراء المغربية.

وفي إطار الدينامية التي عرفها تبادل الزيارات مع البرلمانات الوطنية ورؤساء وممثلي المنظمات البرلمانية الجهوية والقارية، استقبل المجلس عدة وفود هامة، أبرزها برئاسة كل من رئيس برلمان أمريكا الوسطى، ورئيس البرلمان الأنديني، ورئيس مجلس النواب الشيلي، ووفد برلماني رفيع المستوى عن مجلس الشيوخ لجمهورية الأوروغواي، ووفد عن منتدى رئيسات ورؤساء المجالس التشريعية بأمريكا الوسطى **FOPREL**، ورئيس لجنة العلاقات الخارجية ببرلمان أمريكا الوسطى، ووفد برلماني عن المكتب التنفيذي لبرلمان أمريكا الوسطى والكرايبب، وممثلين عن برلمان جمهورية غواتيمالا ومجلس الشيوخ بجمهورية الدومينيكان، تخللتها زيارات للأقاليم الجنوبية للمملكة، تم خلالها عقد لقاءات مع شيوخ القبائل الصحراوية، والوقوف عند التطور الهام الذي عرفته الأقاليم الجنوبية للمملكة على مستوى البنية التحتية وتحديث المرافق الاجتماعية، مما أسهم بشكل كبير في توضيح الرؤية وحقيقة الأوضاع بالأقاليم الجنوبية ودحض كل المغالطات التي يروج لها أعداء الوحدة الترابية للمملكة المغربية على مستوى منطقة أمريكا اللاتينية والكرايبب.

كما استقبل المجلس عدة وفود هامة عن المنطقة تمثل برلمانات وطنية وجمعيات برلمانية جهوية ورؤساء مجالس وشخصيات دبلوماسية، ومن أبرزها رئيسة مجلس الشيوخ الأرجنتيني، نائبة رئيس الجمهورية، ورئيس مجلس الشيوخ بجمهورية الباراغواي، ورئيس برلمان أمريكا اللاتينية والكرايبب، ورئيس الجمعية الوطنية بجمهورية الإكوادور، ورئيس الجمعية التشريعية بجمهورية كوستاريكا، ورئيس الجمعية الوطنية بجمهورية السلفادور، ورئيس مجلس الشيوخ

بجمهورية الشيلي، ورئيس مجلس النواب الشيلي، ونائبة رئيس الجمعية الوطنية بجمهورية بنما، ورئيس لجنة الخارجية بمجلس الشيوخ البرازيلي، الرئيس الأسبق للجمهورية، ورئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب لجمهورية الباراغواي، ووفد عن مجلس الشيوخ لجمهورية الباراغواي، ورئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ بجمهورية كولومبيا، ورئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ المكسيكي، ورئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الكولومبي، ورئيس البرلمان الأنديني، وممثلة برلمان جمهورية الإكوادور بالبرلمان الانديني، ورئيسة مجموعة الصداقة البرلمانية المكسيكية المغربية، ورئيس مجموعة الصداقة الشيلية المغربية بمجلس النواب الشيلي، ووفد برلماني عن جمهوريتي الأرجنتين والباراغواي ووفد برلماني لدول أمريكا اللاتينية والكرايبب برئاسة رئيس المجموعة الجيوسياسية لأمريكا اللاتينية والكرايبب لدى **الاتحاد** البرلماني الدولي **(الغرولاك)**، ووفد برلماني عن جمهورية البيرو، يضم كلا من رئيس لجنة العلاقات الخارجية ببرلمان البيرو، ورئيس مجموعة الصداقة البيروفية المغربية، ورئيسة مجموعة الصداقة البرلمانية الشيلية المغربية، والوزير الأول للجمهورية الديمقراطية لساوطومي وبرينسيبي، ووزير خارجية جمهورية السلفادور، ووزيرة خارجية جمهورية سورينام، ووزيرة خارجية جمهورية غواتيملا، ونائبة وزير العلاقات الخارجية لجمهورية الدومينيكان، وسفير جمهورية غواتيمالا لدى المملكة المغربية، وسفير جمهورية البرازيل الفيدرالية لدى المملكة المغربية، وسفيرة جمهورية الأرجنتين لدى المملكة المغربية وسفير جمهورية الشيلي لدى المملكة المغربية.

وشكلت المباحثات التي أجراها السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين، مع هذه الوفود مناسبة هامة **للتأكيد على الآفاق الواعدة التي فتحتها الزيارة التاريخية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده لدول المنطقة سنة 2004**، وفرصة للتعبير عن الاعتزاز بالدينامية المتواترة التي تشهدها علاقات المملكة المغربية مع بلدان المنطقة ولإبراز القيم والروابط المشتركة، خصوصا على مستوى مسار البناء الديمقراطي والمصالحات الوطنية، وكذا روح التشاور والتنسيق القائمة بشأن مختلف القضايا والتحديات والرهانات المشتركة، حيث كانت فرصة للترافع من أجل إرساء مبادرة مجلس المستشارين الرامية إلى إحداث منتدى برلماني إفريقي أمريكو لاتيني كفضاء للتعاون والتشاور البرلماني وآلية لإسماع صوت شعوب المنطقتين.

هذه الدينامية النوعية والمتواترة، توجت بتحقيق هدف التموقع الإستراتيجي لمجلس المستشارين بمنطقة أمريكا اللاتينية والكرايبب و مأسسة علاقات برلمانية على المستويين الثنائي ومتعدد الأطراف مبنية على أساس برامج عمل مشتركة، حيث تم التوقيع خلال هذه الفترة على مذكرات التفاهم مع العديد من المجالس المماثلة (البرازيل، الشيلي، الأرجنتين)، وكذا اتفاقيات الانضمام ك «**عضو ملاحظ دائم**» لدى برلمان أمريكا الوسطى **PARLACEN** وبرلمان أمريكا اللاتينية والكرايبب **PARLATINO**، وبصفة «**عضو شريك متقدم**» لدى البرلمان الأنديني **PARLANDINO**، ليكون بذلك البرلمان المغربي الوحيد عربيا وافريقيا الذي يتمتع بهذه المرتبة داخل هياكل الاتحادات الجهوية والقارية داخل منطقة أمريكا اللاتينية والكرايبب.

هذا التموقع والتحول كان نتيجة عمل وطني دؤوب ومتواصل لممثلي مجلس المستشارين، وخصوصا الزيارات المكثفة التي تم القيام بها خلال هذه الفترة، والتي نجرد مجملها في المحطات التالية:

- **زيارة العمل التي قام بها السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين، لجمهوريتي بنما والإكوادور خلال الفترة الممتدة من 15 إلى 19 يونيو 2019**

قام السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين،بزيارة عمل على رأس وفد برلماني يضم كلا من المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع لرئيس مجلس المستشارين، والمستشار السيد عبد الوهاب بلفقيه، محاسب مجلس المستشارين و المستشار السيد أحمد التويزي، أمين مجلس المستشارين، إلى جمهوريتي بنما والإكوادور تلبية لدعوة

من السيدين رئيسي برلمان أمريكا اللاتينية والكراييب والبرلمان الأنديني، ألقى خلالها كلمة في الجمعية العامة السنوية لبرلمان أمريكا اللاتينية والكراييب التي انعقدت بجمهورية بنما بمشاركة أزيد من 200 برلماني عضو بهذه المنظمة القارية الهامة، بالإضافة لإلقاء كلمة في الجمعية العامة للبرلمان الأنديني الذي عقد أشغاله بجمهورية الإكوادور. كما تميزت الزيارة بعقد لقاءات مع مسؤولين برلمانيين، وشخصيات سياسية وازنة، أبرزها اللقاء بوزير الخارجية المعين بجمهورية بنما، وكذا المباحثات الجد إيجابية مع رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية الإكوادور، علاوة على اللقاء الثلاثي الذي جمع الوفد البرلماني المغربي ورئيس البرلمان الإفريقي ورئيس برلمان أمريكا اللاتينية والكراييب والذي توج بالمصادقة على الميثاق التأسيسي للمنتدى البرلماني لدول إفريقيا وأمريكا اللاتينية الكراييب.

وقد رسخت هاتان الزيارتان القناعة الكبيرة والرغبة المشتركةلفتح علاقات تعاون متينة وعمل مشترك قائم على الثقة والاحترام المتبادلين، وتمتين التعاون جنوب - جنوب وتقوية العلاقات على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والإنسانية.

- **المصادقة على مبادرة البرلمان المغربي بتأسيس المنتدى البرلماني لدول إفريقيا وأمريكا اللاتينية والكراييب**

صادقت قيادات مختلف التجمعات البرلمانية الجهوية والقارية بمنطقة أمريكا اللاتينية والكراييب يوم فاتح شتنبر 2019، بماناغوا عاصمة جمهورية نيكاراغوا، بالإجماع على مبادرة البرلمان المغربي بتأسيس المنتدى البرلماني لدول إفريقيا وأمريكا اللاتينية والكراييب. وجاء هذا القرار، خلال انعقاد الاجتماع المشترك لقيادات التجمعات البرلمانية بأمريكا اللاتينية،الذي خصص لتنسيق المواقف وإحداث آليات للعمل الموحد، والذي توج بإصدار بيان وقعه رؤساء برلمان أمريكا اللاتينية والكراييب، والبرلمان الأنديني، وكذا رئيس برلمان الميركوسور.

وكان رئيس مجلس المستشارين، السيد عبد الحكيم بن شماش، وقع في شهر يونيو 2019 خلال زيارته لجمهوريتي بنما والإكوادور، مذكرة بصفته رئيسا لمجلس المستشارين، ورئيسا لرابطة مجالس الشيوخ والمجالس المماثلة بإفريقيا والعالم العربي، مع كل من برلمان أمريكا اللاتينية والكراييب والبرلمان الأنديني، ورئيس البرلمان الإفريقي، نصت على إرساء الخطوات العملية لتأسيس هذا المنتدى كإطار مرجعي للعمل المشترك وفضاء للحوار، وآلية للترافع وإسماع صوت الشعوب الإفريقية وأمريكا اللاتينية والكراييب في مختلف المحافل البرلمانية الدولية، وكذا مواجهة التحديات المشتركة.

كما يأتي هذا المشروع الطموح ليجسد اهتمام المغرب المتنامي بتقوية الشراكة بين الدول الإفريقية وبلدان أمريكا اللاتينية، في إطار التعاون جنوب - جنوب كمحور استراتيجي في **الرؤية الملكية المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.**

- **توشيح السيد عبد الصمد قيوح، الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين المكلف بالدبلوماسية البرلمانية والعلاقات الخارجية، بالوسام من درجة «ضابط كبير» الذي تمنحه الحكومة البرازيلية ورئيس جمهورية البرازيل الاتحادية**

وشح سفير جمهورية البرازيل الفيدرالية المعتمد بالرباط، السيد عبد الصمد قيوح، الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين المكلف بالدبلوماسية البرلمانية والعلاقات الخارجية بالوسام من درجة «**ضابط كبير**» الذي تمنحه الحكومة البرازيلية ورئيس جمهورية البرازيل الاتحادية.

وقد جاءت هذه المبادرة كتتويج لمسار استثنائي في العلاقات الثنائية بين مجلس المستشارين ومجلس الشيوخ البرازيلي، تخلله التوقيع على مذكرة تفاهم بين الجانبين ووثيرة قوية لتبادل الزيارات والتنسيق والدعم المشترك في مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك، حيث يستلهم أسسه من الزيارة التاريخية **لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده** لجمهورية البرازيل الاتحادية سنة 2004، والآفاق الواعدة التي فتحتها في مسار تعزيز علاقات الصداقة والتعاون القائمة بين المملكة المغربية و جمهورية البرازيل الاتحادية في مختلف المجالات.

- **مصادقة مجلس الشيوخ البرازيلي بأغلبية ساحقة على ملتمس بدعم المبادرة المغربية للحكم الذاتي بالأقاليم الجنوبية**

وفي نفس السياق، صادق مجلس الشيوخ البرازيلي بأغلبية ساحقة على ملتمس بدعم المبادرة المغربية للحكم الذاتي بالأقاليم الجنوبية والتي «**تحترم الوحدة الترابية والسيادة الوطنية للمملكة**»، وذلك يوم الأربعاء 04 شتنبر 2019. ويعتبر هذا الملتمس، الذي ثمن أيضا «**القيم المشتركة للتسامح والتعددية والتنوع**» التي تربط بين المغرب والبرازيل، الأول من نوعه الذي يعتمد من قبل مجلس الشيوخ البرازيلي.

وتوجت الوثيقة ذاتها مسلسلا طويلا أعربت خلاله البرازيل وجددت، على المستويات التنفيذية والتشريعية، الدعم الواضح والقوي لصالح حل سياسي للنزاع المفتعل حول الصحراء المغربية يشكل في إطاره مخطط الحكم الذاتي إطارا ملائما لبلوغ هذا الهدف.

وتجدر الإشارة إلى أن عددا من البرلمانات الوطنية بأمريكا اللاتينية رفعت ملتمسات إلى حكوماتها تدعم مبادرة الحكم الذاتي بالأقاليم الجنوبية للمملكة المغربية.

- **زيارة عمل السيد Elias Castillo، رئيس برلمان أمريكا اللاتينية والكرايبب للمملكة المغربية يومي 16 و17 يناير 2019**

خلال اللقاء الذي أجراه السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين مع السيد Elias Castillo، رئيس برلمان أمريكا اللاتينية والكرايبب، بمناسبة الزيارة التي قام بها هذا الأخير للمملكة المغربية يومي 16 و17 يناير 2019، أكد رئيس المجلس أن العلاقات الدولية للمملكة المغربية قائمة على خيار استراتيجي يرعاه **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، ويتأسس على تنويع شراكات المملكة وتعزيز التعاون جنوب - جنوب، وأبرز أن مذكرة التفاهم التي تم توقيعها بين البرلمان المغربي وهذا التجمع البرلماني القاري الهام شهر أبريل 2018، تعد ترجمة للوعي المنبثق والجديد الذي يخدم مصالح شعوب المنطقتين، ومنطلقا لتدارك ما ضاع من الفرص التي تم إهدارها نتيجة عوامل وسياقات تاريخية رهنت الدبلوماسية البرلمانية وحصرتها في اعتبارات إيديولوجية ضيقة.

وفي هذا السياق، أكد رئيس مجلس المستشارين أن البرلمان المغربي قطع أشواطا متقدمة في أفق إرساء المنتدى البرلماني لدول إفريقيا وأمريكا اللاتينية والكرايبب، كإطار مرجعي للعمل المشترك، وفضاء للحوار، وآلية للترافع وإسماع صوت شعوب إفريقيا وأمريكا اللاتينية والكرايبب في مختلف المحافل البرلمانية الدولية، وكذا مواجهة التحديات المشتركة خصوصا في ظل التحولات المتسارعة والمتنامية التي يشهدها العالم.

من جهته، عبر رئيس برلمان أمريكا اللاتينية والكرايبب، خلال هذه المباحثات، عن إشادته وتقديره العميق للنموذج

الديمقراطي الذي تتميز به المملكة المغربية **تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، مبرزا أن الموقع الجيوستراتجي والمكانة التي يحظى بها المغرب في محيطه الإقليمي والجهوي، تمكنه من لعب دور محوري في تسهيل التواصل والتقارب بين بلدان المجموعتين الإفريقية والعربية وبلدان أمريكا اللاتينية، كما تؤهله ليكون أرضية متينة لبناء مستقبل مشترك.

وثمن السيد Elias Castillo مبادرة البرلمان المغربي بإحداث منتدى برلماني إفريقي أمريكو لاتيني، معربا في هذا الإطار عن استعداد برلمان أمريكا اللاتينية والكراييب للعمل من أجل ترجمة هذه المبادرة التي ستساعد على تعزيز وتوطيد العلاقات بين شعوب أمريكا اللاتينية وإفريقيا.

- **زيارة عمل السيد Hugo Quiroz Vallejo، رئيس البرلمان الأنديني للمملكة المغربية يومي 05 و06 دجنبر 2018**

خلال اللقاء الذي أجراه السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين مع السيد Hugo Quiroz Vallejo، رئيس البرلمان الأنديني، بمناسبة الزيارة التي قام بها هذا الأخير للمملكة المغربية يومي 05 و06 دجنبر 2018، عبر رئيس المجلس عن اعتزازه الكبير بأهمية الزيارة التي تجسد قوة ومتانة العلاقات القائمة بين مجلس المستشارين والبرلمان الأنديني، مذكرا بالأهمية الاستراتيجية التي توليها المملكة المغربية **تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، لتنويع شراكاتها الدولية في إطار علاقات التعاون جنوب-جنوب، مبرزا الآفاق الواعدة التي فتحها توقيع اتفاقية انضمام البرلمان المغربي بصفة شريك متقدم، إلى البرلمان الأنديني في مسار تعزيز وتوطيد العلاقات مع برلمانات وشعوب المنطقة.

كما عبر السيد عبد الحكيم بن شماش عما تمثله هذه الزيارة من دلالات قوية على الروابط والقيم الإنسانية المشتركة لدى المغرب والدول الأعضاء بالبرلمان الأنديني، داعيا إلى استثمار هذا الحدث في تدشين صفحة جديدة كفيلة بترجمة مستوى هذه العلاقات، ولمضامين اتفاقية التعاون إلى برامج عمل ومبادرات ملموسة تجيب عن التحديات والقضايا المشتركة وانتظارات شعوب المنطقتين.

واستعرض رئيس مجلس المستشارين، خلال هذا اللقاء، مختلف الجوانب التاريخية والسياسية والاجتماعية المتعلقة بقضية الصحراء المغربية، وما يفرضه طول أمد هذا النزاع المفتعل من مخاطر على الأمن والسلم والاستقرار إقليميا وجهويا، مشيدا في هذا الإطار بالموقف النبيل الذي عبرت عنه كل مكونات البرلمان الأنديني بشأن الوحدة الترابية للمملكة المغربية، وخصوصا دعمها للمبادرة المغربية للحكم الذاتي كحل عادل ونهائي لهذا النزاع المفتعل في إطار السيادة الوطنية والترابية للمملكة.

من جهته، عبر رئيس البرلمان الأنديني عن اعتزازه بزيارته للمملكة المغربية التي تروم تعزيز وتمتين جسور علاقات التعاون والشراكة والتقارب بين شعوب المنطقتين، وجدد التزامه بدعم الجهود الجادة والحثيثة التي يبذلها المغرب في سبيل تغليب منطق الحوار والبحث عن الحلول السلمية للنزاعات، وعلى رأسها مبادرة الحكم الذاتي التي تقدم بها المغرب كحل نهائي لهذا النزاع تحت السيادة المغربية.

الأمين العام للبرلمان الأنديني، السيد Eduardo Chiliquinga عبر بدوره عن ارتياحه العميق لمستوى علاقات التعاون التي تجمع المؤسستين التشريعيتين، ولما لها من دور في خدمة مصالح شعوب المنطقتين، مؤكدا على ضرورة ترجمة صدق الإرادة السياسية المشتركة إلى برامج عمل ملموسة من أجل تبادل التجارب والخبرات وتوطيد وتعميق علاقات الصداقة والتعاون المتميزة بين الجانبين، وشدد على أن دعم مكونات البرلمان الأنديني للمساعي الجادة للمغرب من أجل إيجاد حل نهائي سلمي للنزاع المفتعل حول الصحراء المغربية، ينبني على اقتناعه بزيف الأطروحات التي طالما تم ترويجها بخصوص هذا النزاع داخل دول الأنديز.

- **زيارة عمل السيد Rodolfo Urtubey، رئيس المجموعة الجيوسياسية لأمريكا اللاتينية والكراييب بالاتحاد البرلماني الدولي وعضو مجلس الشيوخ الأرجنتيني، للمملكة المغربية يومي 16 و17 يناير 2019**

أجرى رئيس مجلس المستشارين،السيد عبد الحكيم بن شماش، مباحثات مع رئيس المجموعة الجيوسياسية لأمريكا اللاتينية والكراييب بالاتحاد البرلماني الدولي وعضو مجلس الشيوخ الأرجنتيني السيد Rodolfo Urtubey، والذي قام بزيارة عمل للمملكة المغربية بدعوة من مجلس المستشارين للمشاركة في الندوة الدولية حول «**تجارب المصالحات الوطنية التي تسعى إلى تحقيق الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي وبناء السلام**» التي نظمها مجلس المستشارين ورابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة يومي 17 و18 يناير 2019.

وخلال هذه المباحثات، أبرز رئيس مجلس المستشارين مستوى علاقات الصداقة والتعاون القائمة بين المملكة المغربية وجمهورية الأرجنتين، مذكرا بأهمية الزيارة التاريخية التي قام بها **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، إلى بعض دول أمريكا اللاتينية ومنها الأرجنتين سنة 2004، والآفاق الواعدة التي فتحتها هذه الزيارة في مسار تعزيز وتوطيد العلاقات الثنائية للبلدين خدمة للتعاون جنوب - جنوب، ودعا إلى استثمار المؤهلات التي يزخر بها البلدان والفرص التي يتحيها الموقع الجيوستراتيجي لكل من المغرب والأرجنتين من أجل بناء شراكة نموذجية تعود بالنفع على الجانبين.

وشدد على أهمية ودور التعاون المؤسساتي البرلماني في تدعيم العلاقات الثنائية للبلدين، مذكرا في هذا السياق بمذكرة التفاهم التي وقعها مجلس المستشارين مع نظيره مجلس الشيوخ الأرجنتيني في شهر يوليوز 2017، باعتبارها دشنت لمرحلة جديدة في مسار الدبلوماسية البرلمانية بين البلدين.

وعلى مستوى التعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي، استعرض السيد عبد الحكيم بن شماش مختلف المبادرات التي ميزت عمل البرلمان المغربي وضمنه مجلس المستشارين، في علاقته بأجندة هذه المنظمة البرلمانية الدولية الوازنة، منوها بالدعم الذي قدمته المجموعة الجيوسياسية لأمريكا اللاتينية والكراييب لمختلف مبادرات البرلمان المغربي لتعزيز التعاون جنوب-جنوب.

من جهته، أشاد السيد Rodolfo Urtubey بعمق ومتانة العلاقات التي تجمع بين بلاده والمملكة المغربية في مختلف المجالات، مؤكدا على أهمية تعزيز وتقوية التنسيق والتشاور بين برلماني البلدين في مختلف المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية للدفاع عن القضايا المشتركة للبلدين.

وثمن أهمية مبادرة إحداث منتدى برلماني إفريقي أمريكولاتيني، مجددا دعمه لهذه المبادرة الهامة، لاسيما وأن دول الجنوب في حاجة إلى مثل هذه الآليات للاستجابة لطموحات وانتظارات شعوبها وتوحيد كلمتها لمواجهة نظام دولي يحتاج إلى الكثير من المراجعات والعمل المشترك من أجل بناء مستقبل مشترك عادل ومنصف لكافة الشعوب.

- **الرئيس الجديد للبرلمان الأنديني، السيد فيكتور رولاندو سوسا وانامبال، يدعم الوحدة الترابية للمملكة المغربية**

أجرى وفد مجلس المستشارين يوم 24 أكتوبر 2019 بالعاصمة بوغوتا مباحثات مع رئيس البرلمان الأنديني، السيد فيكتور رولاندو سوسا وانامبال، تمحورت حول سبل تعزيز علاقات الشراكة والتعاون بين البرلمان المغربي والبرلمان الأنديني.

وخلال هذه المباحثات، عبر السيد المستشار أحمد الخريف، أمين مجلس المستشارين وممثله الدائم لدى البرلمان الأنديني، للسيد سوسا وانامبال، عن استعداد البرلمان المغربي لتعزيز التعاون مع هذه الهيئة التشريعية ودعم المشاريع التي أطلقتها لا

سيما في مجالات الحكامة المحلية ومشاريع الاندماج والتكامل الإقليمي.

وأبرز أن المملكة المغربية راكمت تجربة رائدة في العديد من المجالات خصوصا الجهوية الموسعة وتدبير القضايا المرتبطة بالهجرة وكل المبادرات التضامنية في إطار التعاون جنوب - جنوب الذي يرعاه ويقوده **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، داعيا إلى تبادل التجارب بهذا الخصوص بين البرلمانين المغربي والأنديني.

وثمن موقف الرئيس الجديد للبرلمان الأنديني الداعم للوحدة الترابية للمملكة المغربية على غرار الموقف الثابت الذي عبرت عنه الجمعية العامة لهذه الهيئة بدعم المبادرة المغربية للحكم الذاتي بالأقاليم الجنوبية تحت السيادة الوطنية والترابية للمغرب.

ومن جهته قال الرئيس الجديد للبرلمان الأنديني إن زيارته القادمة إلى المغرب تشكل فرصة لتعزيز الحوار ومأسسة خارطة طريق للعمل المشترك، وللوقوف على الإصلاحات والأوراش التنموية التي أطلقها المغرب في مختلف المجالات **تحت قيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، مثمنا في هذا السياق **رؤية جلالته** في مجال التعاون جنوب–جنوب، وأكد أنه مهتم للغاية بزيارة الأقاليم الجنوبية للمملكة المغربية.

- **التوقيع في فاتح نونبر 2019 على تأسيس المنتدى البرلماني لدول إفريقيا وأمريكا اللاتينية والكراييب «أفرولاك» بمناسبة تنظيم مجلس المستشارين الندوة الدولية حول موضوع: «البرلمانات ورهانات الأمن الغذائي»**

تم التوقيع على الإعلان التأسيسي للمنتدى البرلماني لبلدان إفريقيا وأمريكا اللاتينية « أفرولاك» من قبل رئيسي البرلمان المغربي ورؤساء الاتحادات والمنظمات البرلمانية في إفريقيا وأمريكا اللاتينية، في فاتح نونبر 2019 بمقر مجلس المستشارين، وذلك على هامش الندوة الدولية حول موضوع: «البرلمانات ورهانات الأمن الغذائي» التي نظمها مجلس المستشارين ورابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي بشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو).

وتميز هذا الحدث الدولي الهام بحضور رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي، وعدد هام من رؤساء وممثلي الوفود البرلمانية في إفريقيا و المنطقة العربية.

وقد جاء تأسيس المنتدى البرلماني لدول إفريقيا وأمريكا اللاتينية والكراييب، بعد أربع سنوات من العمل الجاد على مختلف الواجهات البرلمانية الجهوية والقارية، توجت باقتناع رؤساء الاتحادات والمنظمات البرلمانية في القارتين بأهميته وقيمته في ظل نظام دولي غير متوازن.

ويشكل هذا المولود الجديد، فضاء للحوار البرلماني التفاعلي البناء، وإطارا للعمل المؤسساتي المشترك وأرضية لالتقائية العمل البرلماني في أفق تيسير الاندماج الجهوي وتعزيز التعاون جنوب- جنوب، وأيضا آلية للترافع من أجل إيجاد الحلول والأجوبة للقضايا والتحديات المرتبطة بانشغالات شعوب المنطقتين.

- **زيارة عمل رئيس مجلس المستشارين، السيد عبد الحكيم بن شماش، لجمهورية كوستاريكا والتوقيع على اتفاقية بين مجلس المستشارين والجمعية التشريعية لكوستاريكا تروم تعزيز التعاون بين المؤسستين التشريعيتين في البلدين، أيام 25-27 نونبر 2019**

بدعوة من رئيس الجمعية التشريعية لجمهورية كوستاريكا، السيد كارلوس ريكاردو بينافيديس، قام رئيس مجلس المستشارين، السيد عبد الحكيم بن شماش بزيارة عمل، على رأس وفد برلماني عن مجلس المستشارين، إلى جمهورية كوستاريكا، خلال الفترة الممتدة من 25 إلى 27 نونبر 2019.

وجاءت هذه الزيارة في إطار تمتين علاقات التعاون والصداقة القائمة بين برلماني المملكة المغربية وجمهورية كوستاريكا، ودعم علاقات التعاون جنوب - جنوب تماشيا مع الرؤية الإستراتيجية الشاملة للمملكة المغربية، **تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**.

كما اندرجت في سياق تعميق الدينامية المتميزة التي تشهدها العلاقات الدبلوماسية بين مجلس المستشارين والبرلمانات الوطنية والاتحادات والمنظمات البرلمانية لدول أمريكا اللاتينية والكرايبب، والتي توجت بالتوقيع على الإعلان التأسيسي للمنتدى البرلماني لبلدان إفريقيا وأمريكا اللاتينية والكرايبب «أفرولاك» بالرباط في فاتح نونبر 2019.

وتميزت الزيارة بالكلمة التي ألقاها رئيس مجلس المستشارين أمام الجمعية التشريعية لكوستاريكا وكذا المباحثات المثمرة التي أجراها مع رئيسها والتي أكد خلالها على دعمه الكامل والصريح للوحدة الترابية للمملكة المغربية ولمصداقية وجدية المبادرة المغربية للحكم الذاتي بالأقاليم الجنوبية تحت السيادة الترابية والوطنية للمملكة المغربية، كما توجت الزيارة بتوقيع اتفاقية تعاون بين مجلس المستشارين والجمعية التشريعية لجمهورية كوستاريكا، تروم تعزيز التعاون بين المؤسستين التشريعيتين في البلدين، وتنص، بالخصوص، على تبادل التجارب والخبرات بين برلماني البلدين، وكذا تنسيق المواقف والتشاور في المحافل الدولية، فضلا عن تعزيز جهود البلدين لتوطيد الديمقراطية وإرساء مؤسسات وهيئات احترام حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين.

- **زيارة عمل رئيس مجلس المستشارين، السيد عبد الحكيم بن شماش، لجمهورية بنما، أيام 12-13 دجنبر 2019**

بدعوة من السيد خورخي سوطو بيزارو، رئيس برلمان أمريكا اللاتينية والكرايبب، قام رئيس مجلس المستشارين، السيد عبد الحكيم بن شماش بزيارة عمل على رأس وفد برلماني، إلى جمهورية بنما، وذلك يومي 12 و13 دجنبر 2019.

واندرجت هذه الزيارة في إطار تعزيز وتوطيد علاقات التعاون والصداقة بين مجلس المستشارين وبرلمان أمريكا اللاتينية والكرايبب، وتجسيدا للمكانة المتميزة التي يحظى بها البرلمان المغربي لدى الاتحادات الإقليمية والجهوية والقارية بأمريكا اللاتينية والكرايبب.

كما تميزت بالكلمة التي ألقاها رئيس مجلس المستشارين أمام الجمعية العامة لبرلمان أمريكا اللاتينية والكرايبب بمناسبة الاحتفاء بالذكرى الخامسة والخمسين لتأسيس هذه الهيئة البرلمانية القارية الهامة التي تضم ممثلي 23 مؤسسة تشريعية بالمنطقة.

وكانت الزيارة مناسبة أيضا لعقد العديد من المباحثات الثنائية وخصوصا مع رئيس الجمعية البرلمانية للسوق المشتركة لأمريكا الجنوبية «البرلاسور»، وكذا مع رئاسة برلمان أمريكا اللاتينية والكرايبب والتي تمحورت بالأساس حول أجندة تفعيل مضامين إعلان الرباط واستكمال الهيكلة النهائية للمنتدى البرلماني لبلدان أفريقيا وأمريكا اللاتينية والكرايبب، كمبادرة مغربية خالصة استلزمت العمل لمدة تفوق ثلاث سنوات من المشاورات والتنسيق والتعبئة من أجل إنشاء فضاء برلماني

للتعاون جنوب - جنوب بين بلدان المنطقتين وآلية للترافع عن القضايا العادلة لشعوبها وإسماع صوتها بالمنتظم الدولي.

وخلال المباحثات التي أجراها السيد عبد الحكيم بن شماش مع رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية بنما، أكد رئيس مجلس المستشارين أن هذا اللقاء يعد فرصة للتأكيد على الروابط والقيم الإنسانية المشتركة، داعيا إلى استثمار هذه الأواصر لتدشين صفحة جديدة كفيلة ببناء علاقات متينة والعمل على تدارك الفرص الضائعة.

وأبرز أن المقومات الاقتصادية والمكانة الجيوسياسية للبلدين توفر فرصا كبيرة تستلزم العمل المشترك بروح الانتصار لتطلعات وطموحات الشعبين المغربي والبنمي من خلال بلورة برامج عمل ومبادرات ملموسة تجيب على التحديات والقضايا المشتركة وتلبي انتظارات مواطني البلدين، خصوصا المرتبطة منها بالهجرة والتغيرات المناخية.

من جهته، أكد رئيس الجمعية الوطنية بجمهورية بنما، على أهمية المكانة والموقع الذي يحظى به المغرب في محيطه الجهوي والإقليمي، وخصوصا في عمقه الإفريقي، معربا عن اعتزازه وترحيبه بالدعوة التي وجهها له رئيس مجلس المستشارين لزيارة المغرب.

- **زيارة عمل رئيسة مجموعة الصداقة البرلمانية المكسيكية المغربية، السيدة ماريا ديل كارمن باوتيستابيلايز، للمملكة المغربية، أيام 13 - 16 يناير 2020**

أجرى السيد أحمد التويزي، أمين مجلس المستشارين، يوم 14 يناير 2020 بمقر المجلس، مباحثات مع السيدة ماريا ديل كارمن باوتيستابيلايز، رئيسة مجموعة الصداقة البرلمانية المكسيكية المغربية بمجلس النواب المكسيكي، وذلك بمناسبة الزيارة التي قامت بها للمملكة المغربية خلال الفترة الممتدة من 13 إلى 16 يناير 2020.

في بداية هذه المباحثات، أبرز السيد التويزي مستوى العلاقات الجيدة التي تجمع المملكة المغربية بالولايات المتحدة المكسيكية، وعموم دول أمريكا اللاتينية، وكذا أهمية الزيارة التاريخية **لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، إلى دول المنطقة سنة 2004، والآفاق المستقبلية الواعدة التي فتحتها هذه الزيارة الميمونة في مسار توطيد وتعميق علاقات الصداقة والتعاون مع الولايات المتحدة المكسيكية وباقي بلدان القارة الأمريكية، وذلك في إطار علاقات التعاون جنوب - جنوب.

وذكر السيد التويزي بأهمية الموقع الجيوستراتيجي للمغرب كجسر منفتح على أوروبا، وإفريقيا والعالم العربي، مما يؤهله ليكون أرضية صلبة لبناء شراكة نموذجية بين المكسيك وبلدان القارة الإفريقية.

ولم يفت السيد التويزي أن ينوه بالدينامية المتميزة التي عرفتها مؤخرا مواقف بعض دول أمريكا اللاتينية بخصوص قضية الصحراء المغربية، مؤكدا في هذا الإطار على أهمية المقترح المغربي للحكم الذاتي للأقاليم الجنوبية للمملكة، كحل سياسي عادل ودائم لإنهاء النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية في إطار الوحدة الترابية والسيادة الوطنية، باعتبار هذا المقترح يحظى باستمرار بدعم المنتظم الدولي وعلى رأسه منظمة الأمم المتحدة التي تصفه بالجدية والمصداقية.

واعتبر الوفد المكسيكي مقترح التسوية الذي تقدم به المغرب، حلا ذكيا لإنهاء النزاع المفتعل بخصوص قضية الصحراء المغربية.

- **زيارة عمل وفد عن مجلس المستشارين لجمهورية الشيلي، أيام 12 - 15 يناير 2020**

بدعوة من رئيس مجلس الشيوخ بجمهورية الشيلي ومنظمي مؤتمر المستقبل قام وفد عن مجلس المستشارين بزيارة عمل للشيلي في الفترة ما بين 12 و15 يناير 2020.

وأجرى وفد المجلس، الذي ضم السيد المستشار عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع لرئيس مجلس المستشارين، والمستشار السيد أحمد الخريف، أمين مجلس المستشارين، وممثله الدائم لدى برلمان أمريكا اللاتينية والكراييب، مباحثات مع رئيس مجلس الشيوخ بجمهورية الشيلي، السيد خايمي كينتانا.

وأبرز السيد سلامة خلال هذا اللقاء، الأهمية الكبيرة التي تكتسيها هذه الزيارة ودورها في تعزيز الدينامية القوية التي تشهدها العلاقات المغربية الشيلية على كافة المستويات السياسية والاجتماعية والثقافية، وتوطيد علاقات التعاون بين المؤسستين التشريعيتين للبلدين والشعبين الصديقين.

كما أعرب الخليفة الرابع لرئيس مجلس المستشارين عن اعتزازه الكبير بحضور فعاليات برلمان المستقبل، مبرزا الأهمية الكبيرة التي يكتسيها هذا المنتدى.

وجدد السيد عبد القادر سلامة أيضا دعوة رئيس مجلس المستشارين، السيد عبد الحكيم بن شماش، لنظيره الشيلي من أجل زيارة المملكة المغربية بهدف التباحث حول سبل تعزيز العلاقات الثنائية والاطلاع على المكتسبات التي حققها المغرب **تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، في العديد من المجالات والميادين، وزيارة الأقاليم الجنوبية للمملكة للوقوف على حقيقة النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية.

من جهته، أبرز رئيس مجلس الشيوخ الشيلي مستوى العلاقات المتميزة القائمة بين البلدين والشعبين الصديقين، منوها بنتائج الزيارة التي قام بها وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، السيد ناصر بوريطة، في يونيو 2019 للشيلي والتي توجت بإعلان مشترك هام.

وأعرب السيد كينتانا عن اعتزازه وترحيبه بدعوة رئيس مجلس المستشارين، واستعداده للقيام بزيارة عمل في القريب العاجل للمغرب ولأقاليمه الجنوبية للاضطلاع على الأوراش التنموية الكبرى، التي يعرفها المغرب **في ظل القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**.

- **زيارة عمل رئيس مجلس الشيوخ بجمهورية الشيلي، السيد خايمي كينتانا، للمملكة المغربية، أيام 27 يناير- فاتح فبراير 2020**

أجرى رئيس مجلس المستشارين، السيد عبد الحكيم بن شماش، يوم الخميس 30 يناير 2020 بمقر المجلس، مباحثات مع رئيس مجلس الشيوخ بجمهورية الشيلي، السيد خايمي كينتانا، وذلك خلال الزيارة التي قام بها هذا الأخير للمملكة المغربية على رأس وفد برلماني، خلال الفترة الممتدة من 27 يناير إلى فاتح فبراير 2020.

في بداية اللقاء عبر رئيس المجلس، عن اعتزازه القوي بهذه الزيارة وما تشكله من فرصة لتوطيد ما راكمته العلاقات المتميزة التي تجمع بين البلدين الصديقين، واستشراف آفاق المستقبل من أجل بناء شراكة وثيقة ونموذجية، مذكرا في هذا الإطار بأهمية الزيارة التاريخية **لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، إلى جمهورية الشيلي سنة 2004، والآفاق الواعدة التي فتحتها هذه الزيارة الميمونة في توسيع مجال التعاون مع دول المنطقة على مختلف الأصعدة في إطار

التعاون جنوب - جنوب.

وثمن السيد عبد الحكيم بن شماش زيارة رئيس مجلس الشيوخ الشيلي والوفد المرافق له إلى مدينة العيون، مؤكدا أنها ستمكنه من الوقوف والاطلاع الجيد على قوة الاستقرار وتعدد الأوراش التنموية المفتوحة بالمنطقة، على اعتبار أن المغرب تحول بفضل الرؤية المتبصرة **لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، إلى ورش كبير للإصلاح الشامل وتوطيد المسار الديمقراطي.

من جهته، أشاد رئيس مجلس الشيوخ بجمهورية الشيلي بمستوى العلاقات المتميزة التي تجمع بين البلدين، مؤكدا في هذا الإطار على أهمية ودور الدبلوماسية البرلمانية في تعزيزها ومواكبتها لترقى إلى مزيد من التقدم.

وعبر المسؤول الشيلي عن إعجابه بالتجربة التنموية والديمقراطية بالمغرب، معتبرا أن زيارته إلى مدينة العيون مكنته من ملامسة الاستقرار القوي الذي تعرفه المنطقة، وفهم أكبر لملف الوحدة الترابية للمغرب، مجددا في هذا السياق دعمه لمبادرة الحكم الذاتي التي تقدم بها المغرب لحل هذا الملف.

هذا ودعا الجانبان إلى مضاعفة الجهود للارتقاء بالعلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين إلى مستوى العلاقات السياسية المتميزة القائمة بين المملكة المغربية وجمهورية الشيلي.

- **زيارة عمل رئيس مجموعة الصداقة الشيلية المغربية بمجلس النواب الشيلي، السيد غونزالو فوينزاليدا، للمملكة المغربية، أيام 05 - 09 فبراير 2020**

أجرى رئيس مجموعة الصداقة المغربية الشيلية بمجلس المستشارين، السيد عبد الحميد فاتيحي، يوم 05 فبراير 2020 بمقر المجلس، مباحثات مع رئيس مجموعة الصداقة البرلمانية الشيلية المغربية بمجلس النواب بجمهورية الشيلي، السيد غونزالو فوينزاليدا، وذلك خلال الزيارة التي قام بها للمملكة المغربية في الفترة الممتدة من 05 إلى 09 فبراير 2020.

في مستهل هذه المباحثات، أبرز السيد فاتيحي الدينامية المتميزة التي تعرفها العلاقات بين المملكة المغربية وجمهورية الشيلي، مذكرا بالزيارة الملكية التاريخية إلى جمهورية الشيلي سنة 2004، والآفاق الواعدة التي فتحتها هذه الزيارة في تعزيز التعاون جنوب - جنوب، وتوسيع مجالات الشراكة على مختلف الأصعدة.

وأكد السيد فاتيحي أن المغرب والشيلي تجمعهما روابط تاريخية وحضارية مشتركة ويتقاسمان مجموعة من القيم الإنسانية.

ولم يفت السيد فاتيحي، تجديد تنويه مجلس المستشارين بالموقف الثابت لجمهورية الشيلي بخصوص قضية الصحراء المغربية، وهو الموقف الذي أكده البرلمان الشيلي بمجلسيه من خلال الملتمس الذي أصدره في يناير من سنة 2018، والداعم للمبادرة المغربية للحكم الذاتي للأقاليم الجنوبية للمملكة.

- **زيارة عمل رئيس مجلس النواب الشيلي، السيد إيفان فلوريس غارسيا، للمملكة المغربية، أيام 17 - 20 فبراير 2020**

استقبل رئيس مجلس المستشارين، السيد عبد الحكيم بن شماش، يوم 18 فبراير 2020 بمقر المجلس، رئيس مجلس النواب الشيلي، السيد إيفان فلوريس غارسيا والوفد المرافق له، وذلك خلال الزيارة التي قام بها هذا الأخير للمملكة المغربية في الفترة الممتدة من 17 إلى 20 فبراير 2020.

وتناولت هذه اللقاءات، مختلف أوجه التعاون القائم بين المملكة المغربية وجمهورية الشيلي، وسبل تعزيزها وتوطيدها خدمة لمصالح الجانبين.

وذكر رئيس مجلس المستشارين بالزيارة التاريخية التي قام بها **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، إلى بعض دول أمريكا اللاتينية سنة 2004، مبرزا أهمية هذه الزيارة في فتح آفاق واعدة في العلاقات الثنائية مع بين البلدين، وكذا لما ترمز إليه من ترسيخ علاقات التعاون جنوب - جنوب كخيار استراتيجي في العلاقات الدبلوماسية للمملكة المغربية.

وفي هذا السياق، استعرض رئيس مجلس المستشارين الدينامية المتميزة التي راكمها المجلس في علاقاته مع برلمانات هذه الدول، وبرلمانات منطقة أمريكا اللاتينية ككل، سواء على المستوى الثنائي أو المتعدد الأطراف، حيث ذكر في هذا الصدد بالأشواط التي تم قطعها في مسار إحداث منتدى برلماني يضم برلمانات بلدان إفريقيا وأمريكا اللاتينية والكراييب، والتي توجت بالتوقيع على الإعلان التأسيسي لهذا المنتدى في فاتح نونبر 2019 بمقر مجلس المستشارين من طرف رؤساء كل المنظمات والاتحادات البرلمانية الجهوية والقارية بالمنطقتين.

ولم يفت السيد عبد الحكيم بن شماش التعبير عن امتنانه واعتزازه بوتيرة المواقف غير المسبوقة التي عبرت عنها جل برلمانات المنطقة اتجاه القضية الوطنية للمملكة المغربية، على غرار الملتمس الذي أصدره البرلمان الشيلي بمجلسيه في يناير 2018، والذي عبر من خلاله عن دعمه لقضية الوحدة الترابية للمملكة، والمبادرة المغربية للحكم الذاتي بالأقاليم الجنوبية، كحل عادل ودائم لإنهاء النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية.

- **زيارة عمل رئيس مجلس المستشارين، السيد عبد الحكيم بن شماش، للولايات المتحدة المكسيكية، أيام 24 - 28 فبراير 2020**

تميزت زيارة العمل التي قام بها رئيس مجلس المستشارين، السيد عبد الحكيم بن شماش، للولايات المتحدة المكسيكية خلال الفترة الممتدة من 24 إلى 28 فبراير 2020 بالكلمة التي ألقاها في افتتاح الجلسة الثامنة والثلاثين لمنتدى رئيسات ورؤساء المجالس التشريعية بأمريكا الوسطى والكراييب، والتي جدد فيها تأكيد التزام البرلمان المغربي بتعزيز علاقات التعاون مع هذه الهيئة التشريعية الإقليمية في إطار الالتزام بالخيار الاستراتيجي للمملكة، **تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، لتعزيز التعاون جنوب - جنوب. كما أعرب من خلالها عن رغبة البرلمان المغربي في مواصلة تعزيز روابط الصداقة والتعاون مع منتدى «فوبريل» وبرلمانات المنطقة، وإطلاق مشاريع مشتركة خدمة لمصالح شعوب المنطقتين.

وقد كان من بواعث اعتزاز السيد عبد الحكيم بن شماش إشادة كل من الرئيس المنتهية ولايته عن جمهورية بنما وكذا الرئيسة المكسيكية الجديدة للفوبريل بالجهود التي بذلها مجلس المستشارين لإنجاح عمل «الفوبريل» وبدوره الأوسع في تعزيز التقارب بين أمريكا الوسطى ومنطقة الكراييب والقارة الإفريقية، حيث حظي رئيس مجلس المستشارين خلال هذا الاجتماع بشرف التوشيح من قبل رئيسات ورؤساء المجالس التشريعية بأمريكا الوسطى والكراييب، تقديرا لجهوده في تعزيز علاقات الصداقة والتعاون مع المؤسسات التشريعية في الدول الأعضاء في «فوبريل».

كما شكلت هذه الزيارة مناسبة أيضا لعقد العديد من المباحثات الثنائية مع المسؤولين البرلمانيين والحكوميين وخصوصا مع نائب وزير الخارجية المكسيكي، ورئيسة مجلس الشيوخ ورئيسة مجلس النواب والتي تمحورت حول سبل تقوية التعاون البرلماني بين البلدين وإعطاء العلاقات الثنائية دينامية جديدة تنسجم وطموحات الشعبين الصديقين.

وقد أصر المسؤولون المكسيكيون خلال هذه اللقاءات على تبيان مظاهر الاهتمام الكبير والرغبة الأكيدة في تعزيز علاقات بلدهم بالمملكة المغربية، والتأكيد على رغبتهم في الارتقاء بالعلاقات الثنائية مع المملكة المغربية وأنهم عازمون على العمل على

تذليل كل العقبات التي من شأنها عرقلة بناء شراكة استراتيجية مع المملكة المغربية التي تحظى بمكانة متميزة في محيطها الجهوي والإقليمي وخاصة بالقارة الإفريقية. وفي هذا الإطار تم الاتفاق على إطلاق مسلسل حوار سياسي وبرلماني يمكن من استثمار الفرص والإمكانات الهائلة المتاحة بين البلدين، وتطوير مشاريع وبرامج عمل لبناء شراكة استراتيجية.

- **لقاء مشترك لكل من السيد الحبيب المالكي، رئيس مجلس النواب، والسيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين، مع رئيس برلمان أمريكا اللاتينية والكرايبب، السيد خورخي بيزارو سوطو، حول تفعيل المنتدى البرلماني لدول إفريقيا وأمريكا اللاتينية والكرايبب بمقر مجلس المستشارين، يوم 12 فبراير 2020**

عقد رئيسا مجلسي البرلمان المغربي، السيد الحبيب المالكي، رئيس مجلس النواب والسيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين، يوم 12 فبراير 2020 بمقر مجلس المستشارين، لقاءا مع رئيس برلمان أمريكا اللاتينية والكرايبب، السيد خورخي بيزارو سوطو، من أجل تفعيل المنتدى البرلماني لدول إفريقيا وأمريكا اللاتينية والكرايبب.

وشكل هذا اللقاء، مناسبة عبر خلالها الجانبان،عن اعتزازهما بالدينامية المتميزة التي تعرفها علاقات التعاون والصداقة القائمة بين البرلمان المغربي وبرلمان أمريكا اللاتينية والكرايبب، وسبل استثمار ما تمت مراكمته من مكتسبات في مسار هذه العلاقات، وتوطيدها بما يخدم مصالح شعوب المنطقتين.

وفي هذا الإطار، ثمن الجانبان مبادرة تأسيس منتدى برلماني يضم برلمانات دول إفريقيا وأمريكا اللاتينية والكرايبب، كفضاء للعمل المشترك، وآلية للحوار السياسي البرلماني وإغناء النقاش والتشاور البرلماني الإفريقي الأمريكو لاتيني حول القضايا الاستراتيجية ذات الأولوية، مع ما تعنيه من تأسيس لدبلوماسية برلمانية تمكن من استكشاف سبل وإمكانيات الاندماج الجهوي وتعزيز التعاون جنوب - جنوب، وفق منظور استراتيجي تنموي تشاركي وتكاملي وتضامني، يرتكز على تمتين نسيج المصالح الاقتصادية والتجارية والروابط الإنسانية بين المنطقتين الإفريقية وأمريكا اللاتينية والكرايبب.

- **لقاء السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين، رئيس رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي، مع رئيسات ورؤساء الاتحادات البرلمانية الجهوية والقارية بأمريكا اللاتينية والكرايبب عبر تقنية التناظر المرئي، يوم فاتح يونيو 2020**

أجرى السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين، رئيس رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي، يوم فاتح يونيو 2020 لقاء بتقنية التناظر المرئي مع رئيسات ورؤساء الاتحادات البرلمانية الجهوية والقارية بأمريكا اللاتينية والكرايبب، تمحور حول سبل تعزيز التعاون البرلماني في ظل جائحة كورونا.

في مستهل هذا اللقاء، عبر رئيس المجلس عن اعتزازه بالنجاح في عقد هذا اللقاء الهام، معتبرا إياه بغير المسبوق والاستثنائي نظرا لانعقاده في ظروف عصيبة لم يسبق للبشرية في العقود الأخيرة أن عاشت مثيلة لها، مع ما حمله وباء كورونا المستجد، من مآسي إنسانية وما فرضه على دول وشعوب الجنوب خاصة وعلى المنتظم الدولي ككل من رهانات وتحديات اقتصادية واجتماعية متعاظمة وجديدة، مؤكدا أن البرلمانيين والمؤسسات التشريعية مطوقة بضرورة إبداع طرق جديدة وتعبئة موارد ووسائل عمل استثنائية، سواء على المستوى الوطني أو في علاقاتها الثنائية ومتعددة الأطراف، من أجل التصدي للتداعيات الصحية والاجتماعية والاقتصادية لهذه الجائحة.

وفي هذا الصدد، أبرز السيد عبد الحكيم بن شماش **المبادرة المولوية السامية التي قدمها صاحب الجلالة الملك محمد**

السادس نصره الله وأيده، والرامية إلى إنشاء إطار عملي يهدف إلى مواكبة البلدان الإفريقية في المراحل المختلفة لمواجهة وباء كورونا، من خلال السماح بتبادل الخبرات والممارسات الفضلى لمعالجة الآثار الصحية والاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن الوباء، حيث أكد رئيس المجلس في هذا الإطار على أهمية تنسيق الجهود وتبادل التجارب والخبرات بين بلدان المنطقتين الإفريقية والأمريكولاتينية ودول الجنوب عموما، في التعاطي مع مختلف التحديات المرتبطة بجائحة كورونا، مؤكدا على ضرورة طرح مبادرات وبرامج نوعية تعيد تعريف الدولة الوطنية وتعزيز دورها في دعم الصحة والتعليم ومختلف القطاعات الاجتماعية وجهود الاستفادة من الثورة الصناعية الرابعة وتصحيح الاختلالات المتصلة بمنظومة العدالة الاجتماعية والمجالية.

كما قدم السيد بن شماش المؤشرات والمستجدات الأخيرة لتطور انتشار فيروس كورونا بالمملكة المغربية، مستعرضا الاستراتيجية المتكاملة والاستباقية التي اعتمدها المغرب **بتعليمات وإشراف مباشر ومتواصل من صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، في مواجهة تفشي وباء كورونا وتداعياته، والتي أكدت فعاليتها من حيث الحد من التبعات الصحية والاجتماعية والاقتصادية للوباء، مبرزا أن المغرب كانت له استجابة جد سريعة وحاسمة منذ اللحظة الأولى التي تم فيها تسجيل أول حالة إصابة وافدة بفيروس كورونا المستجد على أراضيه، حيث بادر إلى إغلاق حدوده البرية والجوية والبحرية، كما اعتمد إجراءات وتدابير استثنائية وجد صارمة أثبتت نجاعتها ومردوديتها وكانت محط إشادة العديد من الدول والمنظمات والهيئات الدولية وضمنها جل الاتحادات البرلمانية الجهوية والقارية بأمريكا اللاتينية.

وفي هذا الإطار، استحضر السيد بن شماش، الأهمية الأساسية لقرار إحداث «الصندوق الخاص لتدبير ومواجهة وباء فيروس كورونا»، **تنفيذا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده** الداعية إلى توفير شروط تمويل الإجراءات الوقائية لمواجهة فيروس كورونا والحد من آثاره إلى جانب إحداث وحدات للطب العسكري رديفا للطب المدني، **طبقا للتعليمات السامية لجلالته**.

ولم يفت رئيس مجلس المستشارين تجديد التعبير عن اعتزاز المجلس بقيم التضحية والتضامن الوطني والتعبئة الجماعية التي أبانت عنها مختلف أطياف المجتمع المغربي، والاعتزاز بروح التكافل والتضامن التلقائي واللامشروط التي عبرت عنها كافة مكونات البرلمان المغربي، من خلال الانخراط الواسع في حملة المساهمة في تمويل «الصندوق الخاص بتدبير جائحة كورونا»، إلى جانب الانخراط في التعبئة الوطنية لمكافحة هذا الوباء، من خلال مواصلة أداء وظائفه الرقابية والتشريعية، لاسيما على مستوى تقديم الأسئلة الشفوية والكتابية بغرض إيصال قضايا المواطنات والمواطنين إلى الجهات المختصة والسعي إلى إيجاد الحلول المناسبة لها، مشيرا إلى مختلف التدابير الاستثنائية والجديدة التي اتخذها المجلس لضمان استمرارية أداء وظائف المجلس وخصوصا التجربة الرائدة التي دشنها مجلس المستشارين في المجال التشريعي من خلال اعتماده آلية التصويت الإلكتروني عن بعد.

من جانبهم، نوه رؤساء ورئيسات الاتحادات البرلمانية الجهوية والقارية بأمريكا اللاتينية والكرايبب، بمبادرة عقد هذا اللقاء الهام معتبرين أنه الحدث البرلماني الأهم في مسار العلاقات متعددة الأطراف بين اتحادات المنطقة مع نظيراتها بالمنطقة الإفريقية، بعد الإعلان التأسيسي عن المنتدى البرلماني لدول إفريقيا وأمريكا اللاتينية والكرايبب الموقع من طرفهم إلى جانب البرلمان المغربي ورؤساء الاتحادات الجهوية والإقليمية بالقارة الإفريقية بتاريخ فاتح نونبر 2019 بمقر مجلس المستشارين.

وتوج هذا اللقاء التواصلي الهام بالمصادقة على الإعلان المشترك، الذي نوه **بالمبادرة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، الرامية إلى إرساء إطار عملي لمواجهة تداعيات هذا الوباء على المستوى الإفريقي، حيث اعتبر رؤساء ورئيسات الاتحادات البرلمانية الجهوية والقارية الحاضرة أن الركائز والمبادئ والقيم المثلى **لمبادرة جلالته** تشكل أرضية صلبة لصياغة خطة عمل مشتركة بين كافة دول الجنوب من أجل مواجهة هذا الوباء وتداعياته على جميع المستويات.

ودعا المشاركون إلى وضع «خطة إنقاذ عالمية عادلة ومنصفة» لمساعدة الدول الأكثر تضررا من تبعات جائحة كورونا، بإسهام من الدول الكبرى والمقاولات المتعددة الجنسيات والصناديق السيادية الكبرى، تمكن من توفير التمويلات والمواكبة

والمصاحبة المناسبة من أجل ضمان تعافي اقتصادي واجتماعي سريع لكل دول العالم.

كما وجه الإعلان نداء إلى كافة المنظمات والاتحادات البرلمانية الجهوية والإقليمية والدولية من أجل الترافع المشترك والمطالبة بضمان مجانية اللقاح المرتقب لفيروس كوفيد19 لفائدة الإنسانية جمعاء، مطالبين منظمة الصحة العالمية بالتفكير في إطلاق «اتفاقية متعددة الأطراف لمواجهة الجوائح والأوبئة»، تشكل إطارا أخلاقيا دوليا للتعاون والتنسيق وتقاسم المعطيات والمعلومات والممارسات الفضلى من أجل مواجهة الكوارث الصحية المرتبطة بالفيروسات السريعة الانتشار عالميا.

- **مشاركة السيد عبد الحكيم بن شماش، في الدورة الـ39 لمنتدى رئيسات ورؤساء المجالس التشريعية بأمريكا الوسطى والكرايبب (الفوبريل) يوم فاتح يونيو 2020**

تميزت هذه الفترة بمشاركة السيد عبد الحكيم بن شماش، في الدورة الـ39 لمنتدى رئيسات ورؤساء المجالس التشريعية بأمريكا الوسطى والكرايبب، والتي عرفت تنصيب رئيسة مجلس النواب المكسيكي رئيسة جديدة لهذه المنظمة، حيث جدد رئيس المجلس بالمناسبة اعتزازه بمسار العلاقات المتميزة التي جمعت مجلس المستشارين ببرلمانات أمريكا الوسطى والكرايبب وبكافة الاتحادات البرلمانية الجهوية والإقليمية بالمنطقة خلال السنوات الأخيرة، مع ما ميز هذا المسار من قيم التشاور والتنسيق القائم على قيم التضامن والاحترام المتبادل وكذا الدفاع عن القضايا العادلة لبلدان وشعوب المنطقتين الإفريقية والأمريكولاتينية. كما كان الاجتماع فرصة للتذكير بأهمية الاجتماع التاريخي الذي جمعه برئيسات ورؤساء كافة الاتحادات البرلمانية الجهوية والإقليمية بأمريكا اللاتينية والكرايبب، يوم فاتح يونيو 2020، أي بعد أشهر قليلة من تفشي الجائحة، والذي توج بالإعلان المشترك الذي كرس السبق للدعوة إلى وضع **«خطة إنقاذ عالمية عادلة ومنصفة»** لمساعدة الدول الأكثر تضررا من تبعات جائحة كورونا، بإسهام من الدول الكبرى والمقاولات متعددة الجنسيات والصناديق السيادية الكبرى، وكذا للمطالبة بضمان «مجانية» اللقاحات المضادة لفيروس كوفيد19 لفائدة الإنسانية جمعاء وفي هذا الإطار، جدد رئيس مجلس المستشارين باسم كافة مكونات المجلس التعبير عن مشاعر الفخر والاعتزاز بقرار **جلالة الملك محمد السادس حفظه الله** باعتماد مجانية التلقيح ضد وباء كوفيد 19 لفائدة جميع المغاربة.

- **توشيح السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين، بميدالية الاستحقاق والتقدير من طرف الجمعية الوطنية بجمهورية الإكوادور، يوم 20 أبريل 2021**

تم توشيح السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين، بميدالية الاستحقاق والتقدير من طرف الجمعية الوطنية بجمهورية الإكوادور، وذلك يوم 20 أبريل 2021، اعترافا بالدور الريادي الذي لعبه مجلس المستشارين في توطيد وتعزيز أواصر الصداقة والتعاون البرلماني على المستويين الثنائي مع جمهورية الإكوادور والإقليمي مع برلمانات أمريكا اللاتينية والكرايبب. وقد عبر رئيس مجلس المستشارين بهذه المناسبة عن تقديره العميق لرمزية ودلالة توشيحه إلى جانب السيد عبد القادر سلامة الخليفة الرابع للمجلس، والسيد أحمد الخريف أمين المجلس ورئيس مجموعة الصداقة المغربية الإكوادورية، بميدالية الاستحقاق والتقدير، مبرزا أن هذا التوشيح يعتبر من جهة تتويجا لمسار متميز في بناء العلاقات الثنائية بين المؤسستين التشريعيتين، كما يعد مسؤولية وتكليفا من أجل مواصلة المسيرة والنضال المؤسساتي في أفق تعزيز قيم الحوار والانفتاح بين البلدين والارتقاء بها إلى مستوى شراكة نموذجية في التعاون جنوب-جنوب، مؤكدا في هذا الصدد أن مسار العلاقات التي نسجها ووطدها مجلس المستشارين مع برلمانات أمريكا اللاتينية والكرايبب يتماشى مع الخيار الاستراتيجي للمملكة المغربية في تعزيز ودعم التعاون جنوب - جنوب، وهو الخيار الذي يقوده ويرعاه **جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.**

3- على المستوى الأورومتوسطي

واصل مجلس المستشارين عبر شعبه الوطنية الدائمة لدى المؤسسات البرلمانية الأوروبية والمتوسطية، ومن خلال تنظيم واحتضان والمشاركة في الندوات والمنتديات الثنائية ومتعددة الأطراف، في الدفاع عن القضايا الحيوية لبلادنا، وعلى رأسها قضية الوحدة الترابية، وكذا التعريف بأهم مرتكزات ومستجدات مسارنا الديمقراطي والتنموي، إلى جانب مواكبة الدبلوماسية الرسمية الوطنية في طرح التجارب الرائدة لبلادنا على مستوى مختلف المجالات، وخاصة التجربة المغربية الرائدة في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف، وبالمجهودات التي بذلتها بلادنا فيما يخص تجديد الحقل الديني ودوره في محاربة التطرف العنيف.

كما استقبل مجلس المستشارين عدة وفود عن برلمانات وطنية وجمعيات برلمانية جهوية ورؤساء مجالس وشخصيات دبلوماسية، كان من أبرزها: رئيس البوندسرات الألماني، ورئيس مجلس الشيوخ الفرنسي، ورئيس مجلس الشيوخ السلوفيني، ورئيس البرلمان البرتغالي، ورئيس مجلس النواب البلجيكي، ورئيس مجلس الشيوخ الإيرلندي، ورئيسة البرلمان الفنلندي، ورئيس مجلس اللوردات البريطاني، ورئيس مجلس النواب بجمهورية إيرلندا، ورئيس الجمعية الوطنية بجمهورية صربيا، ونائب رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية هنغاريا، ونائب رئيس المجلس الفدرالي لجمهورية روسيا الاتحادية، ورئيسة الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا، ورئيسة الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، ورئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن بمجلس الشيوخ لجمهورية التشيك، والرئيسة الشريكة للجنة البرلمانية المشتركة الأوروبية المغربية، ورئيس لجنة الشؤون الأوروبية ببرلمان جمهورية كرواتيا، ورئيس الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، ونائبة رئيس لجنة التنمية بالبرلمان الأوروبي، ووفد عن مجموعة العمل مغرب - مشرق لدى مجلس الاتحاد الأوروبي، ورئيس لجنة الصداقة الفرنسية المغربية، رئيس لجنة الخارجية والدفاع، ورئيس مجموعة الصداقة والتعاون البريطانية المغربية، ورئيس وأعضاء مجموعة والتعاون بين مجلس الشيوخ الفرنسي ومجلس المستشارين بالمملكة المغربية، ونائب رئيس الجمعية الوطنية بجمهورية صربيا وعضو مجموعة الصداقة البرلمانية الصربية المغربية، والوزير الأول لجمهورية التشيك، والوزير الأول لجمهورية بلغاريا، ووزيرة العدل بمملكة إسبانيا، وكاتب الدولة في الخارجية البريطانية المكلف بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والأمين العام لوزارة الخارجية البريطانية، والرئيس التنفيذي لمؤسسة وستمنستر للديمقراطية، وممثل مؤسسة كونراد اديناور بالمغرب، وممثلي فدرالية اللجنة العليا الثقافية لكاطالانيا، والسفير فوق العادة والمفوض لجمهورية روسيا الفيدرالية المعتمد لدى المملكة المغربية، وسفير سويسرا لدى المملكة المغربية، وسفير جمهورية ألمانيا الاتحادية لدى المملكة المغربية، وسفير المملكة الإسبانية لدى المملكة المغربية، وسفير جمهورية إيطاليا لدى المملكة المغربية، وسفير المملكة المتحدة لدى المملكة المغربية، وسفيرة جمهورية كرواتيا لدى المملكة المغربية، وسفيرة جمهورية رومانيا لدى المملكة المغربية، وسفير جمهورية بولندا لدى المملكة المغربية، وسفير جمهورية فرنسا لدى المملكة المغربية.

أما على مستوى احتضان والتنظيم المشترك للتظاهرات الأورومتوسطية، تميزت هذه الفترة بعقد **قمة طنجة** من خلال تنظيم المؤتمر الثالث لرؤساء البرلمانات والدورة 12 للجمعية البرلمانية للإتحاد من أجل المتوسط حول موضوع: «**جميعا من أجل مستقبل مشترك في الفضاء الأورو- متوسطي**» والندوة حول «**محاربة الإرهاب والتطرف العنيف في البحر الأبيض المتوسط: أي تعاون بين الضفتين؟(المغرب نموذجا)**» في إطار زيارة وفد عن الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط لمجموعة الحوار 5+5 لبلادنا، والندوة حول «**ظاهرة انتشار التطرف العنيف والإستراتيجية الكفيلة بالحد من استقطاب وتجنيد المنظمات الإرهابية للشباب**» بشراكة مع الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا من أجل الوقوف على التجربة المغربية الرائدة في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف، وبالمجهودات التي بذلتها بلادنا فيما يخص تجديد الحقل الديني ودوره في محاربة التطرف العنيف، والدورة التاسعة للجنة البرلمانية المشتركة المغربية الأوروبية ببروكسيل في سياق مواكبة الدبلوماسية الرسمية بشأن المفاوضات الخاصة بتجديد اتفاقية الصيد البحري بين المملكة المغربية و**الاتحاد** الأوروبي، والمؤتمر الجهوي حول موضوع: «**النساء في السياسة: كيف يمكن التقدم نحو تحقيق المساواة؟**»، والاجتماع الإقليمي

حول موضوع: «**إدماج المهاجرين كمدخل للتصدي لظاهرة التطرف: أي دور للبرلمانات والجمعيات العاملة في مجال الهجرة**» بشراكة مع الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا.

كما تم خلال نفس الفترة تنظيم المنتدى البرلماني الإسباني المغربي الرابع بمدريد، والمنتدى البرلماني المغربي الفرنسي الثالث بالرباط،كآليتين أساسيتين ومتقدمتين لتعزيز العلاقات البين-برلمانية مع كل من فرنسا وإسبانيا.

ولقد تمت ترجمة وتجسيد الحضور القوي لمجلس المستشارين على هذه الواجهة، في عضوية ورئاسة العديد من الجمعيات والمؤسسات البرلمانية على المستويين الأوروبي والمتوسطي، وخاصة رئاسة لجنة الصداقة البرلمانية المغربية الأوروبية، ورئاسة لجنة الشؤون الثقافية للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط، ورئاسة الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، ونيابة رئاسة لجنة الشؤون الاقتصادية للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط، **والعضوية في الشبكة البرلمانية حول سياسات الشتات التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا**، وصفة مقررة لجنة المرأة بالجمعية البرلمانية للفرونكوفونية.

وتميزت هذه الفترة بإطلاق دينامية متميزة في علاقات التعاون بين مجلس المستشارين والجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في إطاروضع «**شريك من أجل التعاون**»، توجت بالقرار التاريخي للجمعية بإسناد احتضان البرلمان المغربي فعاليات مؤتمرها برسم 2019 ومنح البرلمان المغربي شراكة متقدمة على مستوى ملفات استراتيجية مثل الهجرة والأمن والبيئة.

وفي نفس الإطار المرتبط باستراتيجية مجلس المستشارين المتعلقة بتطوير الشراكات المؤسساتية والمنظماتية من خلال الارتقاء بوضع البرلمان المغربي لدى الاتحادات والجمعيات البرلمانية التي تمثل توجها استراتيجيا بالنسبة لبلادنا، تم إطلاق وتنفيذ نسختي 2015-2017 و 2018-2021 من **البرنامج الثلاثي المغرب – الاتحاد الأوروبي – مجلس أوروبا تحت عنوان: «أولويات المغرب في إطار التعاون مع دول الجوار»** في إطار التزام مجلس المستشارين بتنفيذ بنود القرار القاضي بمنح البرلمان المغربي وضع «**شريك من أجل الديمقراطية**» لدى الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا الذي حضي به منذ سنة 2011، والمصادقة على برنامج العمل الثلاثي «**المغرب - الاتحاد الأوروبي - مجلس أوروبا**» **للفترة 2021-2023** ، لاسيما تفعيل مقترح البرلمان المغربي لتوسيع وتطويروضع الشريك من أجل الديمقراطية وذلك من طرف مجلس وزراء مجلس أوروبا وهو ما شكل نقلة نوعية في مسار الشراكة من أجل الديمقراطية.

وعلى مستوى نفس المنطقة سجلت هذه الفترة:

- **زيارة العمل التي قام بها السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين، للمملكة المتحدة خلال الفترة الممتدة من 03 إلى 05 مارس 2019**

خلال هذه الزيارة أجرى رئيس مجلس المستشارين جملة من اللقاءات مع المسؤولين البريطانيين وعلى رأسهم رئيس مجلس اللوردات البريطاني، ورئيس مجموعة الصداقة والتعاون البريطانية المغربية، وكاتب الدولة في الخارجية البريطانية المكلف بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والرئيس التنفيذي لمؤسسة وستمنستر للديمقراطية، عبر فيها الجانبان المغربي والبريطاني عن اعتزازهما بأهمية الزيارة وبعمق ومتانة العلاقات الثنائية القائمة بين المملكتين، والتي بلغت ما يزيد عن ثمانية قرون من التعاون المثمر في إطارتقاسم نفس التطلعات والتحديات والسعي الدائم لتحقيق النفع المشترك، مع التذكير بأهمية الفرص التي يتيحها الموقع الجيوستراتيجي للمغرب كبوابة بين أوروبا وإفريقيا من أجل الارتقاء بمستوى العلاقات الاقتصادية بين المملكتين.

السيد عبد الحكيم بن شماش، أكد خلال هذه الزيارة على أن مجلس المستشارين يتوق إلى ارتياد كل الآفاق الممكنة للارتقاء بمستوى الشراكة بين المملكة المغربية والمملكة المتحدة، معبرا عن رغبته في إطلاق منتدى برلماني حواري بين مجلس المستشارين ومجلس اللوردات البريطاني، وبسط في هذا السياق، مجموعة من المواضيع المقترح التداول فيها بشكل مشترك في إطار هذا المنتدى من قبيل: **قضايا الأمن، والهجرة، والتغيرات المناخية، ومكافحة الإرهاب والتطرف**.

الزيارة كانت مناسبة كذلك أبرز فيها الجانبان مستوى الشراكة النموذجية القائمة بين مجلس المستشارين ومؤسسة وستمنستر للديمقراطية، وأكدا على أن كل الشروط مكتملة اليوم من أجل الارتقاء بهذه الشراكة إلى مستوى أعمق وأوثق.

- **تصويت البرلمان الأوروبي بأغلبية ساحقة على الاتفاق الفلاحي بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المغربية**

شهدت هذه الفترة تصويت البرلمان الأوروبي يوم 16 يناير 2019 بأغلبية ساحقة على الاتفاق الفلاحي مع المملكة المغربية، والذي شكل إقرارا بأهمية المقاربة الإستراتيجية التي ينتهجها المغرب بشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وبرهن على المكانة التي تحظى بها المملكة المغربية اعتبارا لموقعها الجيوستراتيجي في المنطقة، والاستقرار الذي تتمتع به، والرؤية التنموية الواضحة التي تتوفر عليها كشريك لأوروبا.

كما جاء هذا القرار ليبرز الدور الهام الذي لعبته الدبلوماسية البرلمانية من خلال اليقظة والتعبئة المستمرة للبرلمانيين المغاربة، وعلى رأسهم أعضاء اللجنة البرلمانية المشتركة المغرب - **الاتحاد** الأوروبي ومجموعة الصداقة البرلمانية المغربية الأوروبية في التصدي لكل المناورات المعادية التي تستهدف المس بالوحدة الترابية والمصالح الحيوية للمملكة المغربية، وبمسار الشراكة القائمة بين المغرب والاتحاد الأوروبي.

واعتبر هذا التصويت كذلك رسالة قوية تستحضر منطق العقل ومبادئ الشرعية الدولية وتغليب المصالح الاستراتيجية للمملكة المغربية والاتحاد الأوروبي، وهو دعوة قوية لمواصلة الحوار وتعزيز علاقات الشراكة المغربية الأوروبية وفق رؤية تستشرف المستقبل وتستحضر القيم المشتركة والمصالح المتبادلة.

- **التقييم الإيجابي للشراكة من أجل الديمقراطية للبرلمان المغربي لدى الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا**

عرفت الفترة من أكتوبر 2015 إلى أكتوبر 2021 مصادقة الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا على مشروع القرار الثالث حول الشراكة من أجل الديمقراطية للبرلمان المغربي لدى الجمعية، وقد عكس هذا القرار الإيجابي المستوى الجيد والمتقدم لمسار الشراكة القائمة بين الجانبين، حيث أكد على التقدم الذي عرفه المغرب في مجال البناء الديمقراطي، سواء تعلق الأمر بالإصلاحات السياسية والديمقراطية والتنزيل المتقدم لدستور 2011، أو على مستوى تعزيز منظومة حقوق الإنسان. كما نوهت الجمعية من خلال هذا القرار بالجودة العالية للحوار مع البرلمان المغربي، سواء في ما يتعلق بانخراط الوفد المغربي في أنشطة الجمعية أو بمختلف أشكال التعاون القائم التي تم إرساؤها بين الجمعية والبرلمان المغربي خلال الأعوام 2015، 2016، 2017 و2018، وأشاد القرار كذلك بالسياسة المغربية في مجال الهجرة المبنية على رؤية شاملة ومندمجة لإدماج المهاجرين في المجتمع المغربي، حيث أبرز مقرر لجنة القضايا السياسية المكلف بتقييم الشراكة، الجهود المبذولة في إطار السياسة النموذجية في مجال الهجرة والتي مكنت المغرب من أن يصبح رائدا معترفا به في قضايا الهجرة في إفريقيا وداخل الاتحاد الإفريقي، مذكرا بمبادرة **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده** المتعلقة بخلق مرصد من أجل الهجرة وتعيين مبعوث خاص للاتحاد الإفريقي حول هذه القضية. وفي السياق الإفريقي كذلك، وصفت الجمعية المغرب كجسر بين إفريقيا وأوروبا، داعية أن تكون الدعامة الأوروبية واسعة ومتينة قدر الإمكان.

- **مد جسور التعاون بين رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي التي يترأسها السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين، ورابطة مجالس الشيوخ في أوروبا**

شكلت مشاركة مجلس المستشارين، في شخص السيد عبد الصمد قيوح، الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين المكلف بالدبلوماسية البرلمانية والعلاقات الخارجية،في أشغال الدورة العشرون لرابطة مجالس الشيوخ في أوروبا التي انعقدت بالعاصمة باريس خلال الفترة الممتدة من 13 إلى 15 يونيو 2019، مناسبة سانحة لإرساء أسس التنسيق والعمل المشترك بين هذه الرابطة الأوروبية الهامة ورابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي التي يترأسها السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين، حيث أكد السيد قيوح على انخراط مجلس المستشارين في الجهود الرامية إلى تعزيز الحوار الأورو إفريقي سواء على المستوى الثنائي، لا سيما من خلال مجموعات التعاون والصداقة والمنتديات البرلمانية أو على المستوى متعدد الأطراف من خلال تنظيم والمشاركة في المؤتمرات والتظاهرات الجهوية والقارية، مؤكدا على القواسم المشتركة التي تجمع إفريقيا وأوروبا وعلى المكانة البارزة التي تحتلها المملكة المغربية كحلقة وصل بين القارتين تجسيدا للرؤية المتبصرة **لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده** لدعم التعاون جنوب - جنوب وتعميق الشراكة مع القارة الأوروبية في إطار منهج شامل ومندمج مبني على مبدأ التضامن.

وفي هذا الصدد، اقترح الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين المكلف بالدبلوماسية البرلمانية والعلاقات الخارجية، مواصلة الجهود من أجل تعزيز الحوار بين ممثلي المجالس العليا للبرلمانات خاصة من خلال إرساء آلية للتنسيق والتواصل بين رابطة مجالس الشيوخ في أوروبا ورابطة مجالس الشيوخ والشوري والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي وبلورة برنامج عمل يضم أنشطة مشتركة تروم الانكباب على المواضيع والقضايا ذات الاهتمام المشترك كالهجرة والأمن والتنمية المستدامة والتعاون الإقتصادي والإنساني والبيئي.

- **زيارة عمل السيد Christian Cambon، رئيس لجنة الخارجية والدفاع والقوات المسلحة، رئيس مجموعة التعاون والصداقة الفرنسية المغربية للمملكة المغربية خلال الفترة الممتدة من 13 إلى 18 أبريل 2019**

جاءت زيارة السيد Christian Cambon والوفد المرافق له للمملكة المغربية في إطار تمتين العلاقات التي تجمع بين المغرب وفرنسا، وكذا تعزيز التعاون البرلماني بين المؤسستين التشريعيتين بالبلدين. كما كانت فرصة للاطلاع على المؤهلات الاقتصادية وفرص الاستثمار بالأقاليم الجنوبية للمملكة المغربية، وعلى رأسها جهة الداخلة - وادي الذهب.

وأجرى الوفد البرلماني، خلال هذه الزيارة، مباحثات مع المسؤولين المحليين والجهويين، وعلى رأسهم رئيس جهة الداخلة - وادي الذهب وعامل إقليم أوسرد تم تخصيصها لمناقشة رهانات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجهة والجهود التي يبذلها المغرب لفائدة تعزيز الاستقرار الإقليمي في مواجهة التحديات الأمنية.

رئيس مجموعة الصداقة البرلمانية الفرنسية المغربية، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والقوات المسلحة بمجلس الشيوخ الفرنسي، نوه بهذه المناسبة، بما تم إنجازه في جهة الداخلة - وادي الذهب من مشاريع استثمارية في عدد من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، معبرا في هذا الصدد، عن سعادته بتواجد العديد من المستثمرين والمقاولات الفرنسية التي تعمل على دعم وتعزيز الدينامية الاقتصادية بالجهة.

ومن جانبه، أبرز السيد عبد الصمد قيوح، الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين المكلف بالدبلوماسية البرلمانية والعلاقات الخارجية، رئيس مجموعة الصداقة البرلمانية المغربية الفرنسية، عمق العلاقات التي تجمع بين المغرب وفرنسا،

مؤكدا في هذا الصدد على أهمية الدبلوماسية البرلمانية في تعزيز علاقات التعاون الذي تجمع بين المؤسستين في كلا البلدين، وقال إن الزيارة شكلت مناسبة لإبراز الدور الذي يقوم به المغرب، إلى جانب فرنسا، من أجل استتباب الأمن وتعزيز التعاون في مجال محاربة الإرهاب والهجرة غير المنظمة والجريمة المنظمة في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء.

- **إحداث وتفعيل مجموعة صداقة وتعاون بين مجلس المستشارين المغربي ومجلس الشيوخ التشيكي كآلية لمواكبة مسار العلاقات الثنائية المتميزة بين المملكة المغربية وجمهورية التشيك**

جاء متقرح إحداث وتفعيل مجموعة صداقة وتعاون بين مجلس المستشارين المغربي ومجلس الشيوخ التشيكي في إطار تعزيز التوجه الإستراتيجي الذي انخرطت فيه المملكة المغربية لتنويع الشراكات الإستراتيجية مع القوى الدولية والإقليمية، والانفتاح على مختلف مناطق العالم وضمنها دول شرق أوروبا، مواكبة للدينامية التي تشهدها العلاقات مع جمهورية التشيك في السنوات الماضية، وخاصة بعد الزيارة التي قام بها **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده** إلى هذا البلد سنة 2016 والتي فتحت آفاقا جديدة و واعدة للتعاون بين المغرب وجمهورية التشيك، خصوصا في بعدها الإقتصادي.

كما جاءت هذه المبادرة للتأكيد على أهمية العمل البرلماني المشترك ودوره في تعزيز وتطوير العلاقات بين المملكة المغربية وجمهورية التشيك، باعتبارهما قوتان إقليميتان صاعدتان وتحظيان بكثير من الاحترام إقليميا ودوليا.

- **زيارة عمل نائب رئيس الجمعية الوطنية بجمهورية صربيا وعضو مجموعة الصداقة البرلمانية الصربية المغربية، السيد أرسي فيرو، أيام 24 - 28 أكتوبر 2019**

أجرى الخليفة الخامس لرئيس مجلس المستشارين، السيد عبد الحميد الصويري، يوم 25 أكتوبر 2019 بمقر المجلس، مباحثات مع وفد عن مجموعة الصداقة البرلمانية الصربية المغربية، برئاسة السيد أرسي فيرو، نائب رئيس الجمعية الوطنية الصربية وعضو مجموعة الصداقة، وذلك بمناسبة زيارة هذا الأخير للمملكة المغربية، خلال الفترة الممتدة من 24 إلى 28 أكتوبر 2019.

وشكلت هذه المباحثات مناسبة أبرز خلالها السيد الصويري مستوى العلاقات الجيدة التي تجمع بين المملكة المغربية وجمهورية صربيا، والقائمة على أسس التقدير المتبادل والتعاون المثمر والتضامن الفعال واحترام السيادة للبلدين، وأكد أن البلدين يتوفران على مؤهلات قوية، ولهما موقعا جيوستراتيجيا هاما، يمكنهما من بناء شراكة استراتيجية شاملة.

وبعد أن أشاد بعلاقات الصداقة والتعاون التي تجمع بين برلماني البلدين، دعا السيد الصويري الجانب الصربي إلى بلورة مشاريع وبرامج عمل تساهم في توطيد العلاقات بين البلدين، كما دعا إلى تبادل التجارب وتقاسم الخبرات وتكثيف التنسيق والتشاور في مختلف المحافل البرلمانية الدولية حول القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وجدد السيد الصويري التنويه بالموقف الثابت لجمهورية صربيا والداعم لقضية الوحدة الترابية للمملكة المغربية.

من جهته، عبر رئيس الوفد البرلماني الصربي عن اعتزازه بهذه الزيارة إلى المملكة المغربية، آملا في أن تعطي دفعة جديدة لعلاقات الصداقة والتعاون وللحوار البرلماني الصربي المغربي.

واعتبر رئيس الوفد الصربي أن هناك مجالات عديدة للتعاون المشترك، داعيا إلى مضاعفة الجهود للارتقاء بالعلاقات الاقتصادية والتجارية إلى مستوى العلاقات السياسية المتميزة.

- **السيد عبد الصمد قيوح، الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين المكلف بالدبلوماسية البرلمانية والعلاقات الخارجية ورئيس مجموعة الصداقة البرلمانية المغربية الفرنسية يتسلم الميدالية الذهبية لمجلس الشيوخ الفرنسي بالعاصمة باريس يوم 18 نونبر 2019**

تسلم السيد عبد الصمد قيوح، الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين ورئيس مجموعة الصداقة البرلمانية المغربية الفرنسية، يوم 18 نونبر 2019 في قصر لوكسمبورغ في باريس، الميدالية الذهبية لمجلس الشيوخ الفرنسي، وذلك خلال الزيارة التي قام بها لباريس، مرفوقا بوفد مؤلف من رؤساء البلديات وممثلي مجالس العمالات والأقاليم في المغرب، للمشاركة في الدورة ال 102 لمؤتمر جمعية رؤساء البلديات والتجمعات البلدية الفرنسية.

وفي كلمة بالمناسبة، أشاد نائب رئيس مجموعة الصداقة الفرنسية المغربية بمجلس الشيوخ الفرنسي، روجر كاروتشي، بالعلاقة المميزة بين فرنسا والمغرب، وبالروابط الاستثنائية بين مجلس الشيوخ الفرنسي ومجلس المستشارين المغربي والصداقة المتجددة باستمرار بين مجموعتي الصداقة البرلمانية.

وقال أن العلاقة بين فرنسا والمغرب هي في نفس الوقت علاقة تاريخية وعاطفية وسياسية واقتصادية. وأضاف كاروتشي «هذه العلاقة المتميزة يجب أن تستمر و تنمو»، مشيرا إلى أنه في فرنسا، يكن الكثير من الفرنسيين تقديرا للسياسة التي ينهجها المغرب واحتراما وتقديرا كبيرين **لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**.

من جهته، أكد السيد عبد الصمد قيوح على أهمية العلاقات التاريخية الاستثنائية بين المغرب وفرنسا، وكذلك بين مجلس المستشارين ومجلس الشيوخ. و نوه، باسم مجموعة الصداقة المغربية الفرنسية بمجلس المستشارين، بالعمل الذي قامت به مجموعتا الصداقة البرلمانية لتعزيز وتوطيد العلاقات بين البلدين، مذكرا في هذا السياق بالزيارات الأخيرة التي قامت بها مجموعة الصداقة المغربية الفرنسية بمجلس الشيوخ إلى الداخلة في جنوب المغرب وإلى تارودانت.

- **زيارة عمل وفد عن مجموعة العمل مغرب - مشرق لدى مجلس الاتحاد الأوروبي للمملكة المغربية، أيام 27 - 30 نونبر 2019**

استقبل الخليفة الخامس لرئيس مجلس المستشارين، السيد عبد الحميد الصويري، يوم 27 نونبر 2019 بمقر المجلس، وفدا عن مجموعة العمل مغرب - مشرق لدى مجلس الاتحاد الأوروبي برئاسة السيد جيروم كاسييه، وذلك بمناسبة زيارة هذا الأخير للمملكة المغربية خلال الفترة الممتدة من 27 إلى 30 نونبر 2019.

خلال هذا اللقاء، استعرض السيد الصويري أهم التطورات في مسار العلاقات المغربية الأوربية، والمحطات البارزة التي أسهمت في تعزيز الشراكة الاستراتيجية القائمة بين المملكة المغربية والاتحاد الأوربي، بدءا من اتفاقية الشراكة التي أبرمها المغرب مع الاتحاد الأوربي سنة 1996 والتي دخلت حيز التنفيذ في سنة 2000، مرورا بسياسة الجوار التي منحت زخما قويا للتعاون بين الطرفين، وانتهاءا بالوضع المتقدم الذي حظي به المغرب في سنة 2008.

وأكد السيد الصويري الأهمية التي يوليها المغرب لتعزيز علاقات التعاون والشراكة مع الاتحاد الأوروبي في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وضرورة تطويرها باستمرار، مشيرا إلى أن الجهود التي بذلها المغرب والاتحاد الأوربي، أفضت إلى تمتين العلاقات القائمة بينهما، مذكرا في هذا الصدد، أن الاتحاد الأوروبي أصبح الشريك التجاري الأول للمغرب، وأن أغلب الاستثمارات الأجنبية التي تستقطبها بلادنا مصدرها دول الاتحاد الأوروبي.

واستعرض السيد الصويري في السياق ذاته، أهم الأوراش والإصلاحات التي تبناها المغرب على كافة المستويات السياسية

والمؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية والحقوقية، **تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، في أفق توطيد البناء المؤسساتي وترسيخ دولة الحق والقانون، مؤكدا عزم المغرب على المضي قدما في الانخراط في الأوراش الإصلاحية بما يعزز ريادته في محيطه الإقليمي.

- **زيارة عمل نائب رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية هنغاريا، السيد هيلر استفان، للمملكة المغربية، أيام 27-30 نونبر 2019**

استقبل الخليفة الثاني لرئيس مجلس المستشارين، السيد عبد الإله الحلوطي، نائب رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية هنغاريا، السيد هيلر استفان، والوفد المرافق له، يوم 28 نونبر 2019 بمقر المجلس، وذلك خلال زيارة هذا الأخير للمملكة المغربية في الفترة الممتدة من 27 إلى 30 نونبر 2019.

خلال هذا اللقاء الذي حضره السيد سفير جمهورية هنغاريا المعتمد بالرباط، عبر السيد الحلوطي عن اعتزازه بالدينامية التي تشهدها العلاقات المغربية الهنغارية على مختلف المستويات، مبرزا في هذا الإطار أهمية الزيارة التاريخية **لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، إلى جمهورية هنغاريا سنة 2016، والآفاق الواعدة التي فتحتها في مسار العلاقات المتميزة بين البلدين والشعبين الصديقين.

وأكد السيد الحلوطي أهمية البعد البرلماني في تعزيز وتوطيد العلاقات الثنائية للبلدين، معبرا عن أمله في تتويج العلاقات بين المؤسستين التشريعيتين بالتوقيع على مذكرة تفاهم وتعاون بين مجلس المستشارين المغربي والجمعية الوطنية الهنغارية.

وبخصوص قضية الصحراء المغربية، جدد السيد الحلوطي التنويه بموقف جمهورية هنغاريا الواضح والداعم للوحدة الترابية للمملكة، مذكرا في هذا السياق بجهود المملكة المغربية من أجل تسوية النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية في إطار مبادرة الحكم الذاتي التي اقترحها المغرب والتي وصفت بالجدية والمصداقية من قبل المنتظم الدولي، كحل سياسي، عادل، واقعي ودائم لإنهاء هذا النزاع في إطار السيادة الوطنية والوحدة الترابية للمملكة.

من جهته، أشاد نائب رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية هنغاريا بمتانة وقوة العلاقات التي تجمع بين البلدين، مؤكدا أن بلاده تعتبر المغرب صديقا مميزا، يلعب دورا رياديا في المنطقة.

وأبرز المسؤول الهنغاري جملة الإصلاحات التي عرفتها المملكة المغربية في شتى المجالات، وكذا الأمن والاستقرار الذي يتمتع بهما، وهو ما يشكل عاملا أساسيا ليس فقط بالنسبة للمغرب كبلد، ولكن أيضا لأمن واستقرار جنوب أوروبا.

وعبر نائب رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية هنغاريا على استعداد البرلمان الهنغاري للتوقيع على مذكرة التفاهم والتعاون مع مجلس المستشارين المغربي تتويجا لعلاقات التعاون والصداقة المتميزة التي تجمع برلماني البلدين الصديقين.

- **زيارة عمل نائبة رئيس لجنة التنمية بالبرلمان الأوروبي، السيدة كريسولا زكاروبولو، للمملكة المغربية، أيام 07-05 فبراير 2020**

أجرى السيد عبد الصمد مريمي، عضو اللجنة البرلمانية المغربية الأوربية المشتركة، يوم 06 فبراير 2020 بمقر المجلس، مباحثات مع وفد برلماني أوروبي برئاسة السيدة كريسولا زكاروبولو، نائبة رئيس لجنة التنمية بالبرلمان الأوروبي، وذلك خلال الزيارة التي قامت بها للمملكة المغربية في الفترة الممتدة من 05 إلى 07 فبراير 2020.

وأكد السيد مريمي، خلال هذه المباحثات، على الأهمية التي يوليها المغرب لتقوية روابطه التاريخية المتينة والمتميزة مع الاتحاد الأوروبي، بما يخدم مصلحة الطرفين.

وقال السيد المستشار، إن المغرب التزم دوما بعلاقات حسن الجوار مع الاتحاد الأوروبي، والارتقاء بعلاقاته الاقتصادية والتجارية لترقى إلى مستوى علاقاته السياسية المتميزة مع الاتحاد الأوروبي. كما نوه بالتعاون المغربي الأوروبي في شتى المجالات، ومنها المجالات الأمنية، ومكافحة الهجرة غير القانونية، ومحاربة الاتجار في البشر.

من جانبها، نوهت نائبة رئيس لجنة التنمية بالبرلمان الأوروبي، بالدينامية التي يشهدها المغرب في ظل الأوراش المفتوحة، مؤكدة أن المؤهلات التي يزخر بها وموقعه الجيوستراتيجي، تؤهله ليلعب دور الجسر الرابط بين أوروبا وإفريقيا.

وتندرج زيارة المسؤولة البرلمانية الأوروبية للمغرب في إطار التحضير لموقف البرلمان الأوروبي فيما يخص الشراكة الأوروبية الإفريقية في أفق المحادثات التي تتعلق بالاستراتيجية الأوروبية الجديدة حول الاتحاد الأوروبي - الاتحاد الإفريقي.

- **زيارة عمل وفد برلماني هولندي، برئاسة السيد هايكي فيلدمان، للمملكة المغربية، أيام 24 - 27 فبراير 2020**

أجرى الخليفة الخامس لرئيس مجلس المستشارين، السيد عبد الحميد الصويري، يوم 25 فبراير 2020 بمقر المجلس، مباحثات مع وفد برلماني هولندي، برئاسة السيد هايكي فيلدمان، نائب رئيس اللجنة العامة للتجارة الخارجية والتعاون والتنمية بمجلس النواب الهولندي، وذلك خلال الزيارة التي قام بها هذا الأخير للمملكة المغربية في الفترة الممتدة من 24 إلى 27 فبراير 2020.

في مستهل هذه المباحثات، نوه السيد الصويري بمتانة العلاقة القائمة بين المملكتين المغربية والهولندية، والتي ترتكز على الاحترام المتبادل والتعاون وروابط الصداقة القوية القائمة بين العائلتين الملكيتين.

وأبرز السيد الصويري الدينامية المتميزة التي تعرفها العلاقات الثنائية بين البلدين على مختلف المستويات، خاصة على مستوى التعاون الأمني، مؤكدا على ضرورة تعزيزها، بما يقوي الشراكة القائمة بين المغرب وهولندا.

وقال السيد الصويري إن ما يجسد العلاقة المتميزة بين المغرب وهولندا، خاصة في المجال الأمني، هو ترأس المغرب وهولندا للمنتدى الدولي لمكافحة الإرهاب والتطرف.

وثمن الخليفة الخامس لرئيس مجلس المستشارين موقف هولندا من الوحدة الترابية للمملكة المغربية ودعمها لجهود الأمم المتحدة الرامية إلى إيجاد حل سياسي، عادل ودائم، ومتفاوض بشأنه للنزاع المفتعل في الصحراء المغربية.

كما أبرز أهمية ودور الدبلوماسية البرلمانية في تعزيز وتوطيد العلاقة الثنائية بين المغرب وهولندا، بما يخدم ويقوي المصالح المشتركة للبلدين الصديقين.

واستعرض السيد الصويري، المكاسب والمنجزات التي حققها المغرب في مسيرته التنموية، على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحقوقية والمؤسساتية.

وفي السياق نفسه، أكد السيد الصويري أن الموقع الجيوستراتيجي للمملكة المغربية عامل يؤهلها لتكون جسرا رابطا للشمال بالجنوب، وبوابة نحو إفريقيا، ومن هذا المنطلق دعا السيد الصويري رجال الأعمال الهولنديين إلى مضاعفة جهودهم الاستثمارية بالمغرب واكتشاف الفرص المتاحة في ظل الدينامية والتحولات الإيجابية التي يعرفها المغرب في مختلف المجالات.

من جانبه، أشاد السيد هايكي فيلدمان بمتانة وجودة العلاقات الثنائية التي تجمع بين المملكة المغربية ومملكة هولندا، داعيا إلى العمل على تطويرها وتجويدها، ومبرزا أن هدف زيارة الوفد البرلماني الهولندي إلى المغرب، يتجلى في البحث عن سبل تدعيم العلاقات التجارية والاقتصادية القائمة بين البلدين واستكشاف الفرص الجديدة المتاحة لتوسيع هامش التبادل التجاري والاقتصادي بين المغرب وهولندا.

- **بلورة مشروع توأمة مؤسساتية بين مجلس المستشارين والاتحاد الأوروبي**

على مستوى الشراكة والتعاون الدولي عمل مجلس المستشارين خلال هذه الفترة على بلورة مشروع توأمة مؤسساتية مع الاتحاد الأوروبي من خلال برنامج دعم العمل البرلماني على مستويات التشريع والمراقبة وتقييم السياسات العمومية والدبلوماسية البرلمانية من خلال تبادل الخبرات والتجارب مع البرلمانات الوطنية بالاتحاد الأوروبي والمؤسسات متعددة الأطراف، وعلى رأسها الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا.

- **مواجهة سعي بعض الأطراف المعادية بالبرلمان الأوروبي إلى إقحام هذه المؤسسة في الأزمة الثنائية بين المغرب وإسبانيا**

عرفت هذه الفترة تجندا كبيرا لمجلس المستشارين، ضمن المنظومة الدبلوماسية الوطنية، من أجل التصدي لأعداء الوحدة الترابية للمملكة المغربية، وذلك على إثر سعي بعض الأطراف وخصوصا البرلمانية الإسبانية منها، إلى ما يمكن توصيفه بالهروب إلى الأمام وإقحام البرلمان الأوروبي في الأزمة الثنائية التي تسببت فيها إسبانيا مع المملكة المغربية، وبعدما عمد جزء من أعضاء البرلمان الأوروبي إلى إصدار بلاغ فيما أسماه بموضوع القاصرين غير المصحوبين والهجرة، الذي صوت عليه هذا الأخير يوم الخميس 10 يونيو 2021. وقد أصدر مجلس المستشارين من خلال كل أطيافه السياسية ومكوناته الترابية والمقاولاتية والمهنية والنقابية، بلاغا عبر فيه عن استغرابه الكبير لهذا القرار المنافي لروح وفلسفة الشراكة الوثيقة التي تجمع بين المغرب والاتحاد الأوروبي، وسجل رفضه القاطع للمحاولات اليائسة لبعض الأطراف المعادية العبث بمكتسبات هذه الشراكة وتعريض مستقبلها للتشويش. وعبر، من منطلق انتصاره لروح الشراكة ولفضائل الاحترام المتبادل ولقيمة الحوار السياسي الصريح، عن رفضه إقحام البرلمان الأوروبي في أزمة ثنائية تتحمل فيها الجارة إسبانيا المسؤولية الثابتة بسبب موقفها تجاه قضية الوحدة الترابية للمملكة المغربية، وذلك من خلال استغلال مسألة الهجرة واستعمال هذه المأساة الإنسانية في المزايدة السياسية، وبنفس القوة رفض المجلس بشدة المغالطات الواردة في القرار بشأن سبتة المحتلة ونبه في هذا الصدد إلى مخاطر القفز على أحكام التاريخ والجغرافيا. كما عبر عن أسفه لمحاولة إنكار بعض البرلمانيين الأوروبيين للمكتسبات المشتركة التي سجلتها العلاقة بين المغرب والاتحاد الأوروبي، وللتناقض مع المواقف التي اتخذها كبار المسؤولين الأوروبيين والمؤسسات الأخرى، والتي تنسجم مع مواقفهم الراسخة في اعتبار المغرب شريكا رئيسيا وحليفا استراتيجيا بشأن العديد من القضايا المركزية وضمنها المرتبطة بإشكالات الهجرة. وشدد المجلس على قناعته بأن قوة هذه الشراكة تستند إلى مبادئ وقيم مشتركة، وعلى رأسها الاحترام والثقة المتبادلة، والتضامن، مع مراعاة مصالح كل طرف من الأطراف، والإدارة المشتركة للقضايا الرئيسية، مؤكدا على أن هذه المبادئ الأساسية لا تزال قائمة وبالغة الأهمية للسعي إلى تحقيق هذه الشراكة.كما ثمن المجلس بهذه المناسبة، تجديد تأكيد **جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، في الفاتح من يونيو 2021، على تعليماته السامية من أجل التسوية النهائية لقضية القاصرين المغاربة غير المرفوقين الموجودين في وضعية غير نظامية في بعض الدول الأوروبية، كتعبير عن التزام واضح وثابت للمملكة المغربية. وعبر المجلس عن تنويه واعتزازه بالتضامن الذي عبرت عنه البرلمانات الوطنية والاتحادات البرلمانية العربية والإفريقية وكذا أمريكا اللاتينية مع المملكة المغربية.

- **تنظيم البرلمان المغربي بمجلسيه للمؤتمر المشترك مع الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا حول موضوع: «النساء والعمل السياسي: الطريق إلى المناصفة» يوم 13 يوليوز 2021**

نظم البرلمان المغربي بمجلسيه المؤتمر المشترك مع الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا حول موضوع: «**النساء والعمل السياسي: الطريق إلى المناصفة**». وهي التظاهرة التي تأتي في سياق تنزيل **برنامج الشراكة مع مجلس أوروبا والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا للفترة 2021-2023** الذي يأتي مكملا لبرنامج التوأمة بين البرلمان المغربي، وبرلمانات العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، من أجل «**دعم تطوير دور البرلمان في توطيد الديمقراطية بالمغرب**»، بحيث يضم هذا البرنامج الذي تم إعطاءه الانطلاقة الرسمية هذا الأسبوع، محاور هامة كتعزيز الديمقراطية التشاركية، وتقييم السياسات العمومية، وعلاقة البرلمان مع المجتمع المدني وانفتاحه على المواطن المغربي، بالإضافة للدبلوماسية البرلمانية وللتواصل ورقمنة العمل البرلماني.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الحدث تزامن مع زيارة العمل التي قام بها رئيس الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا من أجل تقوية التعاون بين البرلمان المغربي والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا في إطار «**الشراكة من أجل الديمقراطية**» التي يحظى بها البرلمان المغربي لدى الجمعية منذ يونيو 2011، على أساس القرار **1818 (2011)**. وهي الزيارة التي تكتسي أيضا رمزية كبيرة، حيث تتزامن مع مرور **10 سنوات** على حصول البرلمان المغربي على هذه الصفة.

4- على مستوى التعاون البرلماني العربي الإسلامي

واصل مجلس المستشارين جهوده ومبادراته الرامية إلى تعزيز العمل العربي المشترك والتضامني من أجل كسب الرهانات ومجابهة التحديات التي تواجهها شعوب الدول العربية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

وقد تميزت هذه الفترة بتنظيم والمشاركة في العديد من التظاهرات البرلمانية على المستوى العربي، وعلى رأسها المؤتمر 24 للاتحاد البرلماني العربي، والذي توجت أشغاله برئاسة البرلمان المغربي للاتحاد كتقدير لجهود المملكة المغربية في خدمة قضايا الأمة العربية والإسلامية، وتقوية العمل البرلماني العربي، **والاجتماع الوطني لائتلاف البرلمانيات من الدول العربية حول «مشروع اتفاقية عربية لمناهضة العنف ضد المرأة والفتاة والعنف الأسري»** والذي خصص لمناقشة مسودة الاتفاقية العربية لمناهضة العنف ضد المرأة والفتاة، وتنسيق الجهود من أجل صياغة وإقرار هذه الاتفاقية ومواءمة التشريعات والقوانين الوطنية ذات الصلة مع المعايير الدولية، **والدورة 26 الاستثنائية للاتحاد البرلماني العربي حول التطورات المرتبطة بوضع القدس الشريف يوم 14 دجنبر 2017** والذي جاء للتأكيد على دعم حق الشعب الفلسطيني في مقاومته ونضاله المشروع للتخلص من الاحتلال، و**الجلسة الرابعة من دور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الثاني للبرلمان العربي** التي تناولت تطورات الأوضاع العربية الراهنة، ونتائج أعمال القمة العربية، التي عقدت بالظهران في المملكة العربية السعودية «**قمة القدس**»، وبحث سبل مواصلة جهود البرلمان العربي في دعم القضايا العربية المحورية والإستراتيجية.

كما استقبل مجلس المستشارين، وفودا برلمانية وحكومية وشخصيات دبلوماسية، وممثلي المنظمات البرلمانية العربية، ويتعلق الأمر بكل من: رئيس البرلمان العربي، ورئيس مجلس النواب بجمهورية مصر العربية، ورئيس مجلس النواب بمملكة البحرين، ورئيس مجلس الأمة بدولة الكويت، ورئيس مجلس الشورى بالمملكة العربية السعودية، ورئيس مجلس الشورى بدولة قطر، ورئيسة المجلس الوطني الاتحادي بدولة الإمارات العربية المتحدة، ورئيس مجلس الشورى بسلطنة عمان ورئيس المجلس الأعلى بدولة ليبيا، ورئيس مجلس الشيوخ الموريتاني، ورئيس مجلس الولايات السوداني، ورئيس مجلس نواب الشعب بجمهورية تونس، والنائب الأول لرئيس مجلس النواب العراقي، ورئيس مجموعة الصداقة البرلمانية العمانية المغربية بمجلس الدولة لسلطنة عمان، ورئيس مجموعة الصداقة السعودية المغربية بمجلس الشورى السعودي، ورئيس الوزراء بالمملكة الأردنية الهاشمية، ورئيس حكومة الوحدة الوطنية الليبية، ووزير خارجية جمهورية تونس، ووزير العلاقات مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان بجمهورية تونس، والوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة التونسية، والوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون، المكلفة بالشؤون المغاربية والإفريقية وبالموريتانيين في الخارج، وأعضاء لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ورئيس الهيئة التنفيذية ل «رابطة برلمانيون لأجل القدس»، وأعضاء مجلس إدارة الهيئة العربية الدولية لإعمار غزة، ورئيس المحكمة العليا، نائب رئيس المجلس الأعلى للقضاء ورئيس مجلس الشؤون الإدارية للقضاء بسلطنة عمان، والأمين العام لحركة مشروع تونس، والأمين العام للاتحاد العربي للنقابات والمدير العام لمنظمة العمل العربية، وسفير جمهورية تونس المعتمد لدى المملكة المغربية، وسفير دولة الكويت المعتمد لدى المملكة المغربية، وسفير المملكة العربية السعودية المعتمد لدى المملكة المغربية، وسفير دولة فلسطين المعتمد لدى المملكة المغربية، وأمناء ومسؤولي الأحزاب الديمقراطية بشمال إفريقيا، ونائب رئيس ديوان المحاسبة بدولة الكويت، ووفد عن نقابة الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، ورئيس المركز المغربي للقلم الدولي.

وعلى مستوى نفس المنطقة تميزت هذه الفترة ب:

- **احتضان البرلمان المغربي، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، لفعاليات الدورة الرابعة عشرة لاتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة الممتدة من 11 إلى 14 مارس 2019**

احتضن البرلمان المغربي، **تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، فعاليات الدورة الرابعة عشرة لاتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، وذلك خلال الفترة الممتدة من 11 إلى 14 مارس 2019.

وقد عرف هذا اللقاء نجاحا كبيرا سواء على مستوى المشاركة رفيعة المستوى أو على مستوى النقاش الذي هم مختلف القضايا المرتبطة بالعالم الإسلامي، توج بإصدار «**إعلان الرباط**»، دعا من خلاله المشاركون والمشاركات إلى ضرورة العمل على مد جسور التعاون بين بلدان الدول الإسلامية وتقوية المبادلات التجارية والبشرية والاستثمار الأمثل للتكامل الإقتصادي، كما أكدوا على الأهمية الحيوية للديمقراطية ودولة المؤسسات واحترام وصيانة حقوق الإنسان في تقدم المجتمعات وتطويرها وضمان استقرارها، والحرص على تعزيزوتقوية المشاركة السياسية الفاعلة للنساء والشباب، وجددوا التأكيد على مركزية القضية الفلسطينية في اهتمامات الاتحاد ومرافعاته، مشددين على تضامنهم مع الشعب الفلسطيني من أجل إقرار حقوقه المشروعة في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، طبقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، مذكرين بالمكانة التاريخية والروحية لمدينة القدس لدى الشعوب الإسلامية.

وقد أعرب المشاركون في هذه الدورة عن التقدير الكبيرلجهود **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، رئيس لجنة القدس المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي ولذراعها الميداني وكالة بيت مال القدس الشريف من أجل الحفاظ على الوضع القانوني للقدس وطابعها الحضاري ومعالمها الروحية ودعم صمود المقدسيين.

- **زيارة عمل السيدة أمل عبد الله القبيسي، رئيسة المجلس الوطني الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة للمملكة المغربية خلال الفترة الممتدة من 11 إلى 14 مارس 2019 والتوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون الثنائي بين المجلسين**

خلال هذه الزيارة أعرب السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين، عن اعتزازه القوي بأهمية هذه المبادرة التي تندرج في سياق تمتين أواصر المحبة والأخوة التي تجمع بين الشعبين الشقيقين والتي يرعاها قائدا البلدين، **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده** وأخيه **صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان**، وفق رؤية تستشرف آفاق المستقبل بما يخدم مصالح البلدين والشعبين.

وأبرز أهمية القواسم المشتركة التي تجمع بين الشعبين، مؤكدا عمق علاقات الأخوة التي تم نسجها عبر التاريخ وداعيا إلى تحصينها وتوطيدها والارتقاء بها إلى مستوى تطلعات وتحديات شعبي البلدين الشقيقين، وإلى تقوية التعاون المؤسساتي البرلماني من خلال بلورة مشاريع ورؤى وبرامج عمل ملموسة، وتعزيز تبادل الخبرات وتقاسم التجارب وتكثيف التنسيق والتشاور في مختلف المحافل البرلمانية الجهوية والدولية حول القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وأشاد رئيس مجلس المستشارين بالدعم المستمروالمتواصل لدولة الإمارات العربية المتحدة بخصوص القضايا الوطنية، وبشكل خاص قضية الوحدة الترابية للمملكة المغربية.

من جهتها، نوهت رئيسة المجلس الاتحادي الإماراتي بعمق العلاقات الثنائية التاريخية المتميزة التي تجمع بين البلدين

الشقيقين، معتبرة أن المغرب **تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده** يعد شريكا استراتيجيا استثنائيا وحليفا تاريخيا مهما لدولة الإمارات العربية المتحدة بالمنطقة.

واعتبرت السيدة أمل عبد الله القبيسي أن للبرلمانات دور فاعل ومؤثر جدا وجب استثماره لتعزيز وتطوير العلاقات الثنائية بين البلدين، معبرة عن اعتزازها العميق بتوقيع مذكرة للتفاهم والتعاون بين برلماني البلدين، رغبة في إعطاء دفعة جديدة وديناميكية قوية للدبلوماسية البرلمانية بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين الشقيقين.

وجددت رئيسة المجلس الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة دعم بلادها الثابت والراسخ لمغربية الصحراء، ولكل قضاياه العادلة والمشروعة، منوهة في نفس الإطار بأهمية مبادرة **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، إطلاق حوار مغربي - جزائري لحل الخلافات الثنائية بشكل سلمي يراعي حسن الجوار، وبجهود المغرب في دعم أسس استقرار ليبيا، وذلك باحتضانه للحوار بين الفرقاء الليبيين، والذي توج باتفاق الصخيرات، مؤكدة في هذا السياق أن دولة الإمارات ملتزمة بدورها، بدعم كافة الجهود الدولية الرامية إلى استعادة الأمن والاستقرار في ليبيا.

كما أشادت بدور المغرب في التصدي للجماعات الإرهابية والفكر المتطرف، ودعم كل المبادرات السلمية الداعية إلى ترسيخ الأمن والاستقرار واحترام سيادة الدول ووحدتها الترابية.

- **زيارة عمل رئيس مجموعة الصداقة البرلمانية العمانية المغربية بمجلس الدولة لسلطة عمان، السيد عبد القادر بن سالم الذهب، للمملكة المغربية، خلال الفترة الممتدة من فاتح إلى 04 أبريل 2019**

خلال هذه الزيارة نوه رئيس مجلس المستشارين، السيد عبد الحكيم بن شماش، بمتانة علاقات الأخوة التي تربط المملكة المغربية بسلطنة عمان الشقيقة والقائمة على التعاون المثمر والتقدير المتبادل والإرادة الصلبة والقوية لقائدي البلدين، **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده** وأخيه **صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد بن سلطان**، وعبر عن أمله في أن تساهم هذه الزيارة في إرساء علاقات نموذجية بما يخدم المصالح المشتركة للشعبين الشقيقين، ويسهم في تعزيز أواصر التضامن والتكامل بين شعوب الأمة العربية والإسلامية.

وجدد رئيس مجلس المستشارين تقديره وامتنانه لسلطة عمان على مواقفها الثابتة والداعمة لوحدة وسيادة المغرب على أراضيه، داعيا في نفس الوقت إلى تعزيز وتطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين لترقى إلى مستوى جودة العلاقات السياسية المتميزة.

وفي السياق البرلماني، دعا السيد عبد الحكيم بن شماش الجانب العماني إلى تعزيز العلاقات بين مجلس المستشارين المغربي ومجلس الدولة العماني من خلال برامج عمل مشتركة ملموسة لتفعيل مذكرة التفاهم الموقعة بين الجانبين، وتبادل الخبرات وتقاسم التجارب وتكثيف التنسيق والتشاور في مختلف المحافل البرلمانية الدولية حول القضايا ذات الاهتمام المشترك، مبرزا الدور المتميز الذي تقوم به سلطنة عمان في مواجهة التحديات التي تعرفها الأمة العربية والإسلامية، لاسيما القضية الفلسطينية، مستحضرا الدلالات العميقة لـ «**نداء القدس**» الذي وقعه **أمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، رئيس لجنة القدس**، وقداسة البابا فرانسيس، الذي يروم المحافظة والنهوض بالطابع الخاص للقدس الشريف كمدينة متعددة الأديان، وبالبعد الروحي والهوية الفريدة للمدينة المقدسة.

الجانب العماني أشاد بمستوى العلاقات المتميزة التي تجمع بين البلدين والشعبين الشقيقين، وبالتطابق الكبير القائم في مواقفهما بشأن مختلف القضايا العربية والإسلامية وعلى رأسها القضية الفلسطينية، وذلك بفضل حكمة قائدي البلدين **صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان** وأخيه **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، وعبر عن أمله في أن تشكل لبنة جديدة في مسار توطيد العلاقات الثنائية للبلدين، داعيا إلى مزيد من الاهتمام أكثر بالعلاقات الاقتصادية لترقى إلى مستوى طموحات وتطلعات البلدين والشعبين الشقيقين.

- **احتضان البرلمان المغربي للاجتماع الاستثنائي الثالث للجنة التنفيذية لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي يوم 17 يوليوز 2019**

خلال هذا الاجتماع تدارس المشاركون التدابير اللازمة لتطوير أداء الاتحاد وأساليب عمله سواء على صعيد المؤتمر أو اللجان إلى جانب تفعيل عمل لجان الاتحاد، وآلية عقد اجتماعاتها الدورية.

البرلمان المغربي أبرز أن هذه الدورة الاستثنائية تعد استجابة تعكس الإدراك الجماعي لحجم التحديات التي تواجه العالم الإسلامي، والعزم المشترك في الاتحاد على المساهمة في تقديم الأجوبة الضرورية على الأسئلة الحارقة التي تواجه البلدان الإسلامية شعوبا ودولا وبرلمانات.

ودعا بهذه المناسبة إلى تحقيق النجاعة والفعالية في أعمال الاتحاد، والبحث عن التوافق بين أعضائه بشأن القضايا التي يتعاطى معها، وتكريس استقلالية الاتحاد كمنظمة برلمانية متعددة الأطراف، فضلا عن التفاعل السياسي المؤثر مع ما يستجد من أحداث على مستوى العالم الإسلامي وفي السياقات الإقليمية.

من جهة أخرى، اقترح البرلمان المغربي إحداث «**جائزة فلسطين للديمقراطية والعدالة التاريخية**»، وذلك من أجل استعادة زخم الاهتمام الدولي بالقضية الفلسطينية في سياق إقليمي ودولي غطت أحداثه على هذه القضية وجعلت الاحتلال ينفرد بالشعب الفلسطيني، وتذكير المجموعة الدولية، وخاصة المجموعة البرلمانية الدولية، بمشروعية حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف.

وشدد البرلمان المغربي على ضرورة العمل مع منظمة الأمم المتحدة من أجل تحديد واعتماد يوم عالمي سنوي لمناهضة التخويف من الإسلام والمسلمين، أو ما يسمى بالاسلاموفبيا، والتعصب، ومن أجل التسامح وحوار الحضارات، وذلك من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة.

- **احتضان مجلس المستشارين لملتقى القيادات الشبابية المستقبلية المغاربية يوم 13 يوليوز 2019**

احتضن مجلس المستشارين هذه التظاهرة التي اختتمت باختيار قادة شباب متميزين مغاربة وتونسيين، ليلتحقوا بنظرائهم الشباب الممثلين لـ 11 بلدا آخر، خلال انعقاد فعاليات برنامج «القيادات الشبابية المستقبلية» بالمملكة المتحدة.

وقد نظمت هذه المنافسة في إطار برنامج «القيادات الشبابية المستقبلية»، وهي مبادرة رائدة يسهر على تنظيمها المجلس الثقافي البريطاني والمنظمة الدولية البريطانية للعلاقات الثقافية والفرص التعليمية، ويهدف هذا البرنامج المرموق إلى دعم وتكوين الجيل الصاعد من القادة المستقبليين عبر العالم، ومواكبتهم لتطوير مهاراتهم في مجال السياسة وربط علاقات دولية ستمكنهم من إحداث تغيير إيجابي في جميع أنحاء العالم.

وشارك في نسخة سنة 2019 من برنامج «القيادات الشبابية المستقبلية»، ثلاثة عشر بلدا وهي: كندا، مصر، الهند، إندونيسيا، كينيا، المكسيك، المغرب، نيجيريا، باكستان، بولندا، تونس، الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأربع في المملكة المتحدة : إنجلترا، ويلز، اسكتلندا وإيرلندا الشمالية.

- **زيارة عمل وفد عن مجموعة الصداقة السعودية المغربية بمجلس الشورى السعودي، برئاسة السيد عساف بن سالم أبوثنين، رئيس اللجنة، للمملكة المغربية، أيام 27 - 30 أكتوبر 2019**

أجرى رئيس مجلس المستشارين، السيد عبد الحكيم بن شماش، يوم 27 أكتوبر 2019 بمقر المجلس، مباحثات مع رئيس مجموعة الصداقة السعودية المغربية بمجلس الشورى السعودي، معالي السيد عساف بن سالم أبوثنين، رئيس اللجنة، والوفد المرافق له، بحضور سفير المملكة العربية السعودية المعتمد بالرباط، وذلك خلال الزيارة التي قام بها هذا الأخير للمملكة المغربية في الفترة الممتدة من 27 إلى 30 أكتوبر 2019.

في بداية اللقاء، عبر رئيس مجلس المستشارين عن اعتزازه القوي بعلاقات الأخوة المتينة والعميقة التي تجمع بين المملكة المغربية والمملكة العربية السعودية، والتي يرعاها قائدا البلدين **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وأخيه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود حفظه الله**، مؤكدا أن هذه العلاقات نجحت في الصمود في مواجهة كل التحديات المشتركة بفضل الرؤية العميقة والمتبصرة والحكمة الثاقبة والإرادة الصلبة لعاهلي البلدين الشقيقين اللذان يحرصان دوما على توطيدها والارتقاء بها إلى مستوى شراكة استراتيجية شاملة.

واعتبر رئيس المجلس أن ما يجمع المملكة المغربية وشقيقتها المملكة العربية السعودية ليس فقط الروابط الأخوية الصادقة التي تم نسجها على مدى التاريخ والتضامن الفاعل، ولكن أيضا الالتزام والإيمان الراسخ بوحدة المصير، وتطابق وجهات النظر، والطموح المشترك والتطلعات نحو المستقبل لمجابهة التحديات المشتركة.

وأبرز السيد بن شماش علاقات التعاون المتميزة القائمة بين مجلس المستشارين ومجلس الشورى السعودي، معبرا عن انفتاح المجلس على كل المبادرات المشتركة التي من شأنها توطيد العلاقات بين المؤسستين التشريعيتين، والارتقاء بها إلى مستوى شراكة منتجة، خدمة لمصلحة البلدين والشعبين الشقيقين. وفي هذا السياق، ثمن رئيس المجلس الدعم الثابت للمملكة العربية السعودية وتضامنها الكامل ووقوفها لصالح المملكة المغربية في كل قضاياها العادلة، وعلى رأسها قضية الوحدة الترابية للمملكة المغربية.

- **زيارة عمل وفد برلماني عن مجلس النواب الليبي، برئاسة السيد عبد المنعم عمار سعد بالكور، للمملكة المغربية، أيام 11 - 13 نونبر 2019**

استقبل رئيس مجلس المستشارين، السيد عبد الحكيم بن شماش، وفدا عن مجلس النواب الليبي، برئاسة السيد عبد المنعم عمار سعد بالكور، يوم 12 نونبر 2019 بمقر المجلس، وذلك بمناسبة زيارة العمل التي قام بها هذا الأخير للمملكة المغربية خلال الفترة الممتدة من 11 إلى 13 نونبر 2019.

في بداية اللقاء، عبر رئيس مجلس المستشارين عن اعتزازه الكبير بهذه الزيارة، وعن أمله في أن تسهم في توطيد العلاقات الأخوية المتينة التي تجمع بين البلدين والشعبين الصديقين، وإزالة كل العقبات التي تحول دون تحقيق التكامل والاندماج الإقليمي المغاربي.

وأكد السيد بن شماش أن المغاربة يتابعون باهتمام التطورات التي تعرفها الساحة الليبية، وأن لديهم ثقة كبيرة في الذكاء الجماعي للمواطنات والمواطنين الليبيين لتجاوز المرحلة الراهنة، وبناء ليبيا مستقرة وآمنة وديمقراطية، ودعا الإخوة الليبيين إلى بلورة مشاريع وبرامج عمل ملموسة بين المؤسستين التشريعيتين خدمة للعلاقات الجيدة بين البلدين والشعبين الشقيقين.

من جانبه، أشاد رئيس الوفد البرلماني الليبي بمتانة وقوة العلاقات التي تجمع بين البلدين والشعبين الليبي والمغربي، وأبرز الدور الإيجابي الذي لعبته المملكة المغربية بقيادة **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، في احتضان الحوار بين الفرقاء الليبيين بمدينة الصخيرات، بغاية تحقيق التوافق وبسط الطريق للمصالحة والاستقرار بدولة ليبيا، مؤكدا بأن بلاده في حاجة إلى مزيد من دعم المغرب لتحقيق الوحدة والاستقرار الذي تطمح إليهما ليبيا.

- **زيارة عمل وفد عن «رابطة برلمانيون لأجل القدس» للمملكة المغربية، أيام 02 - 04 دجنبر 2019**

استقبلت رئيسة مجموعة الصداقة والتعاون المغربية الفلسطينية بمجلس المستشارين، السيدة فاطمة الزهراء اليحياوي، يوم الثلاثاء 03 دجنبر 2019 بمقر مجلس المستشارين، أعضاء عن «**رابطة برلمانيون لأجل القدس**»، بمناسبة اللقاء التواصلي الأول الذي عقدته الرابطة بالمغرب لفائدة برلمانيين من المغرب الكبير وغرب إفريقيا خلال الفترة الممتدة ما بين 02 و04 دجنبر 2019.

في مستهل هذا اللقاء، أكدت السيدة اليحياوي، دعم رئيس مجلس المستشارين، السيد عبد الحكيم بن شماش، للعمل النبيل الذي تقوم به الرابطة لنصرة حق الشعب الفلسطيني ودعم قضيته العادلة. واستعرضت، خلال هذا اللقاء، المكانة التي تحظى بها القضية الفلسطينية لدى المملكة المغربية، ملكا وحكومة وشعبا، والانخراط الدائم للمملكة في الدفاع عن نضالات الشعب الفلسطيني وحقه في إقامة دولته المشروعة.

من جهته، أشاد وفد «**رابطة برلمانيين من أجل القدس**»، بالمجهودات التي تقوم بها المملكة المغربية، ملكا وحكومة وشعبا، من أجل الدفاع عن القضية الفلسطينية وعن القدس الشريف، داعيا إلى ضرورة توسيع مجال تحرك الرابطة لتسمع صوتها عاليا في مختلف المحافل الدولية.

- **زيارة عمل رئيس المجلس الأعلى للدولة بدولة ليبيا، السيد خالد عمار المشري، للمملكة المغربية، يومي 12 و13 مارس 2020**

أجرى الخليفة الثاني لرئيس مجلس المستشارين، السيد عبد الإله الحلوطي، يوم 13 مارس 2020 بمقر المجلس، مباحثات مع رئيس المجلس الأعلى للدولة بدولة ليبيا، السيد خالد عمار المشري، وذلك خلال الزيارة التي قام بها هذا الأخير للمملكة المغربية يومي 12 و13 مارس 2020.

في مستهل هذه المباحثات، التي حضرها أعضاء عن المجلس الأعلى للدولة بدولة ليبيا والسيد عز الدين الزكري، محاسب المجلس، نوه السيد عبد الإله الحلوطي بعلاقات الأخوة والصداقة المتميزة التي تجمع الشعبين المغربي والليبي، وحرص المغرب على دعمها بما يخدم مصلحة البلدين والشعبين الشقيقين.

وأكد السيد الحلوطي، على موقف المملكة المغربية الثابت تجاه القضية الليبية والمتمثل في أن حل مشكل ليبيا يبقى بيد الليبيين وأن الحل السياسي التوافقي هو السبيل الوحيد للخروج من الأزمة، وأن الخيار العسكري من شأنه أن يبعد الليبيين عن الحل ولن يسهم في استقرار ليبيا.

وأكد الخليفة الثاني لرئيس مجلس المستشارين استعداد المغرب للعمل على تقريب وجهات النظر بين الأطراف الليبية، من خلال استضافة الحوار تحت رعاية الأمم المتحدة، بما يمكن من استدراك الوقائع المستجدة على الأرض الليبية ويؤدي

إلى وقف إطلاق النارودعم المصالحة الوطنية وتنظيم انتخابات برلمانية ورئاسية موثوقة وسلمية.

وذكر السيد الحلوطي بنجاح المسلسل الذي احتضنته مدينة الصخيرات، والذي أسفر عن الاتفاق السياسي المعترف به أمميا إلى يومنا، على أنه الإطار المرجعي لحل الأزمة، مؤكدا استعداد المغرب بقيادة **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، لدعم الشعب الليبي ومواكبته لتجاوز هذه المرحلة وتحقيق تطلعاته في بناء دولة ديمقراطية متضامنة وموحدة تحافظ على سيادة ليبيا الوطنية ووحدتها الترابية.

كما شدد السيد الحلوطي على أهمية تعزيز علاقات التعاون وآليات العمل المشترك بين مجلس المستشارين والمجلس الأعلى للدولة بدولة ليبيا على كافة الأصعدة وفي مجال تبادل الخبرات.

من جهته، أبرز رئيس المجلس الأعلى للدولة بدولة ليبيا، السيد خالد عمار المشري، الدور الذي تضطلع به المملكة المغربية بقيادة **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، في تهيئ كل الظروف من أجل إقرار توافق وطني بين الإخوة الليبيين. وذكر في هذا الصدد بحدث التوقيع على اتفاق الصخيرات، ومنوها بدعم المملكة المغربية لليبيا من خلال تهيئة المناخ الملائم الذي أفضى إلى إقرار الاتفاق. وأكد أن حل الأزمة الليبية لن يخرج عن إطار هذا الاتفاق. وأوضح أن الليبيين يتطلعون إلى احترام الاتفاق السياسي للصخيرات، وتنظيم استفتاء على الدستور، ثم التوجه نحو انتخابات رئاسية وبرلمانية.

ونوه السيد المشري بمستوى علاقات الصداقة والتعاون القائمة بين المجلس الأعلى للدولة بدولة ليبيا ومجلس المستشارين بالمملكة المغربية، والحوار المتواصل بين بالمؤسستين التشريعيتين، معبرا عن رغبته في توطيد هذه الأواصر من خلال إحداث مجموعة الصداقة والتعاون بالمجلسين لتكون آلية مواكبة لهذا التعاون، وفي الاستفادة من تجربة مجلس المستشارين في مختلف مجالات العمل البرلماني.

- **زيارة عمل رئيس المجلس الأعلى للدولة بدولة ليبيا، السيد خالد عمار المشري على رأس وفد رفيع المستوى، للمملكة المغربية، أيام 26 - 28 يوليوز 2020**

استقبل رئيس مجلس المستشارين، السيد عبد الحكيم بن شماش، يوم 27 يوليوز2020، رئيس المجلس الأعلى للدولة بدولة ليبيا، السيد خالد عمار المشري، وذلك خلال الزيارة التي قام بها هذا الأخير للمملكة المغربية على رأس وفد رفيع المستوى في الفترة الممتدة من 26 إلى 28 يوليوز 2020.

في مستهل هذا اللقاء جدد السيد عبد الحكيم بن شماش التأكيد على الموقف الثابت للمغرب اتجاه القضية الليبية، واستعداده الدائم لدعم الحل السياسي التوافقي للخروج من الأزمة عبر احتضان حوار مسؤول وبناء بين الأطراف تحت إشراف الأمم المتحدة.

وذكر السيد بن شماش، في هذا الصدد، بأهمية اتفاق الصخيرات الذي يشكل أرضية ومرجعا للحوار السياسي ولإرساء دعائم المصالحة الوطنية الليبية الشاملة.

من جانبه، أبرز السيد خالد عمار المشري أهمية الدور الذي تلعبه المملكة المغربية، **بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، في توفير الظروف الملائمة من أجل تحقيق المصالحة والتوافق الوطني بين الأشقاء الليبيين، مذكرا بالظروف الإيجابية التي طبعت مشاورات الصخيرات.

وأكد السيد المشري أن زيارته للمغرب، إلى جانب فرقاء سياسيين ليبيين آخرين، تندرج في سياق السعي إلى تحيين الاتفاق السياسي المنبثق عن مشاورات الصخيرات وفق ما تمليه المرحلة الراهنة من تحديات جديدة.

وفي ختام هذا اللقاء، جدد الطرفان تأكيدهما على أهمية التعاون بين المجلسين، وعن جاهزيتهما للشروع في تنفيذ برنامج التعاون الذي تم تسطير خطوطه العريضة سابقا.

هذا، وقد عبر السيد رئيس مجلس المستشارين ورئيس المجلس الأعلى للدولة بدولة ليبيا عن رغبتهما المشتركة في توطيد وتمتين علاقات الصداقة والتعاون بين المجلسين، لاسيما عبر تكثيف التواصل وتبادل التجارب والخبرات وتنسيق المواقف على مستوى المحافل القارية والدولية والجهوية.

- **انخراط مجلس المستشارين في حشد التضامن والدعم للقضية الفلسطينية، لاسيما على إثر الاعتداءات الإسرائيلية على القدس وقطاع غزة**

على مستوى التضامن العربي ودعم القضية الفلسطينية واصل مجلس المستشارين انخراطه في هذا المسار، حيث أكد بمناسبة مشاركاته في المؤتمرات والاجتماعات ذات الصلة على أن المملكة المغربية، تضع القضية الفلسطينية والقدس الشريف في صدارة أولوياتها، بل وتعتبرها قضيتها الوطنية الأولى بعد قضية الوحدة الترابية، مستنيرة، **بالقيادة والتوجيهات الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، رئيس لجنة القدس، في دعم ومناصرة القضية الفلسطينية، وتشبثه بقيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وقابلة للحياة وعاصمتها القدس الشريف. فمجلس المستشارين، والذي كان فضاءا للعديد من اللقاءات والمحافل البرلمانية العربية والإسلامية والدولية المخصصة للتضامن مع القضية الفلسطينية، قد أكد مرة أخرى عن الإجماع الوطني بخصوص القضية الفلسطينية العادلة، حيث خصص بداية جلسات أسئلته الشفهية للتضامن مع الشعب الفلسطيني وفسح المجال لكافة مكونات البرلمان للتعبير عن مواقفها الرافضة للعدوان الإسرائيلي بالقدس الشريف والضفة الغربية وقطاع غزة وإدانتها للاعتداءات التي تمارسها الآلة العسكرية الإسرائيلية على المدنيين العزل، ومن أجل تجديد كافة الفرق البرلمانية التأكيد على مواقفها الراسخة بشأن القضية الفلسطينية.

وفي هذا الاطار، شارك مجلس المستشارين في أشغال الاجتماع الاستثنائي للجنة فلسطين المنبثقة عن اتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، حيث شدد خلاله على أهمية تعزيز التضامن والعمل البرلماني المشترك في مختلف الواجهات لتعزيز الموقف الفلسطيني والسعي إلى إعادة إطلاق العملية السلمية التي طالها الجمود منذ سنوات، مذكرا في هذا الصدد بالمجهودات والمبادرات التي يقوم بها البرلمان المغربي لدعم القضية الفلسطينية في كل المحافل البرلمانية العربية والإسلامية والدولية، ولاسيما اقتراحه الداعي إلى صياغة عريضة برلمانية إلى الاتحاد البرلماني الدولي بغرض إذكاء الوعي الشعبي العالمي بعدالة القضية الفلسطينية بصفة عامة ومسألة الوضع القانوني للقدس الشريف بصفة خاصة. وقد ثمن المشاركون في البيان الختامي للقاء، بالدور الذي تقوم به لجنة القدس، **برئاسة جلالة الملك محمد السادس حفظه الله**، لحماية المقدسات في القدس الشريف والوقوف في وجه الإجراءات التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي بهدف تهويد المدينة المقدسة.

5- على مستوى التعاون الثنائي مع برلمانات دول منطقة آسيا

تميزت الفترة أكتوبر 2015 - أكتوبر 2021 بزيارات نوعية ومثمرة لوفود مجلس المستشارين لأبرز برلمانات المنطقة وعلى رأسها زيارة عمل رئيس مجلس المستشارين لليابان وجمهورية الصين الشعبية.

- **اليابان:** شكلت زيارتا العمل التي قام بها السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين لليابان، مناسبة عبر فيها الجانبان عن ارتياحهما القوي لمستوى العلاقات المتميزة التي تجمع بين البلدين، في إطار العلاقة الطيبة التي تربط بين قائدي البلدين، **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده وصاحب الجلالة الإمبراطور أكي هيتو، إمبراطور اليابان**، والقائمة على التقدير المتبادل والقواسم الثقافية والقيم الإنسانية المشتركة، ولتطابق وجهات النظر بين البلدين والشعبين الصديقين، في العديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك، والانخراط الفاعل في المجهودات الدولية لإرساء الأمن والاستقرار الدوليين.

السيد عبد الحكيم بن شماش، وخلال زيارته لليابان، أعرب عن رغبة المغرب في الإرتقاء بالعلاقات المغربية اليابانية، إلى مستوى أمثل من خلال شراكة نموذجية متعددة الأبعاد، وذكر في هذا السياق بزيارة **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده** إلى اليابان في شهر نونبر 2005، والآفاق الواعدة التي فتحتها زيارة **جلالته** في مسار العلاقات المتميزة بين البلدين.

كما أكد رئيس مجلس المستشارين على أن الهدف من زيارته لليابان هو استكشاف آفاق جديدة لتعميق التعاون بين البلدين والاستثمار الأمثل للإمكانات المتاحة أمام التعاون الثنائي الإقتصادي، وتفعيل البعد الجهوي في الدبلوماسية البرلمانية في إطار التوصيات الصادرة عن الملتقى البرلماني للجهات الذي انعقد يوم 6 يونيو 2016 بمجلس المستشارين خصوصا وأن الوفد المغربي ضم رئيسين لجهتين تتوفران على الكثير من الموارد وفرص الاستثمار الواعدة.

وقد توجت الزيارة بالإتفاق على تفعيل مقترح رئيس مجلس المستشارين، السيد عبد الحكيم بن شماش، القاضي بإحداث «**منتدى برلماني بين مجلس المستشارين المغربي ومجلس المستشارين الياباني**»، سينظم مجلس المستشارين أول نسخة منه بالرباط.

- **جمهورية الصين الشعبية:** جاءت زيارة رئيس مجلس المستشارين، السيد عبد الحكيم بن شماش، لجمهورية الصين الشعبية بناء على دعوة من **السيد YU Zhengsheng**، رئيس اللجنة الوطنية للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني، وهي الزيارة التي شكلت نقلة نوعية في تاريخ العلاقات البرلمانية المغربية الصينية وأتت في سياق تعزيز علاقات الشراكة المتميزة التي تجمع بين المملكة المغربية وجمهورية الصين الشعبية، والتي توطدت أكثر بعد الزيارة التاريخية التي قام بها **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده** لجمهورية الصين الشعبية خلال شهر ماي 2016، والآفاق الواعدة التي فتحتها تلك الزيارة الميمونة لإقامة شراكة استراتيجية شاملة بين البلدين.

كما اندرجت في إطار تدعيم علاقات الصداقة والتعاون الجيدة القائمة بين مجلس المستشارين واللجنة الوطنية للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني، والبحث عن سبل تقوية العلاقات الاقتصادية للبلدين، وتعزيز دور الجهات في العمل الدبلوماسي خدمة لمصالح البلدين والشعبين الصديقين، حيث تم تثمين مقترح رئيس مجلس المستشارين، السيد عبد الحكيم بن شماش، الرامي إلى إحداث «**منتدى برلماني مغربي صيني**».

وعلى مستوى نفس المنطقة عرفت هذه الفترة:

- **زيارة عمل السيد مصطفى سنتوب، رئيس الجمعية الوطنية الكبرى لجمهورية لتركيا، للمملكة المغربية يومي 13 و14 مارس 2019**

خلال مباحثاته مع رئيس الجمعية الوطنية الكبرى لجمهورية لتركيا، بمناسبة زيارة هذا الأخير للمملكة المغربية، عبر رئيس مجلس المستشارين، السيد حكيم بن شماش، عن اعتزازه بجودة ومتانة العلاقات القوية التي تجمع بين البلدين والشعبين والتي تمتد إلى ما يزيد عن 500 سنة، معربا عن أمله في أن تساهم هذه الزيارة في إعطاء دفعة جديدة في مسار تمتين العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين.

ودعا السيد حكيم بن شماش الجانب التركي إلى استثمار كل الفرص والإمكانيات التي يتيحها الموقع الجيوستراتيجي للبلدين للارتقاء بعلاقات التعاون إلى مستوى شراكة استراتيجية نموذجية متعددة الأبعاد، تعود بالنفع على الجانبين، لاسيما في ظل الإرادة القوية التي تحدو قائدي البلدين، **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده وفخامة الرئيس رجب طيب أردوغان**، من أجل تعميق التعاون الثنائي ليشمل كافة المجالات.

وفي هذا السياق، اقترح رئيس مجلس المستشارين إطلاق مبادرة منتدى برلماني مغربي - تركي كإطار للحوار الدائم، وفضاء للعمل المشترك، وآلية لتعزيز وتوطيد العلاقات الثنائية للبلدين في مواجهة جيل جديد من التحديات الأمنية والاقتصادية والمناخية، وثمن بهذه المناسبة، الموقف الثابت والواضح لجمهورية تركيا بخصوص قضية الوحدة الترابية للمملكة المغربية، ودعمها المتواصل لجهود المغرب من أجل إيجاد حل نهائي للنزاع المفتعل حول الصحراء المغربية باعتباره من مخلفات الحرب الباردة.

من جهته، أبرز رئيس الجمعية الوطنية الكبرى لجمهورية تركيا العمق التاريخي للروابط التي تجمع بين البلدين والشعبين، معبرا عن إعجابه بمستوى التقدم الذي عرفته المملكة المغربية **تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، كبلد يلعب دورا هاما في منطقة شمال إفريقيا والعالم الإسلامي وحوض البحر الأبيض المتوسط.

ودعا المسؤول التركي إلى إرساء شراكة اقتصادية ترقى إلى مستوى العلاقات التاريخية بين البلدين، لاسيما وأن الجانبين تجمع بينهما اتفاقية للتبادل الحر تحفز على الاستفادة أكثر من الإمكانيات والمؤهلات المتوفرة لدى البلدين.

وعلى مستوى قضية الصحراء المغربية، جدد المسؤول التركي دعم بلاده لجهود المغرب والأمم المتحدة من أجل إيجاد نهائي للنزاع حول الصحراء وأكد أن جمهورية تركيا لن تسمح لأية جهة للقيام بأنشطة معادية للمصالح العليا للمغرب فوق التراب التركي، مثمنا في نفس الوقت دعم المملكة المغربية للقضايا العادلة لبلاده.

- **زيارة عمل رئيس الجمعية الاستشارية الشعبية بإندونيسيا، السيد بامبانغ سويساتيو، للمملكة المغربية، أيام 23 - 27 دجنبر 2019**

استقبل رئيس مجلس المستشارين، السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس الجمعية الاستشارية الشعبية بإندونيسيا، السيد بامبانغ سويساتيو، والوفد المرافق له، يوم 24 دجنبر 2019 بمقر المجلس، وذلك خلال الزيارة التي قام بها هذا الأخير للمملكة المغربية في الفترة الممتدة من 23 إلى 27 دجنبر 2019.

خلال هذا اللقاء الذي عرف حضور سفير جمهورية إندونيسيا المعتمد بالرباط، عبر رئيس مجلس المستشارين عن اعتزازه الكبير بالعلاقات الجيدة الذي تجمع بين البلدين الشقيقين، والتي يرعاها قائدا البلدين، **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده وفخامة الرئيس جوكو ويدودو، رئيس جمهورية إندونيسيا**، آملا أن تكون هذه الزيارة بداية

مسار جديد واعد ومثمر في العلاقات بين البلدين.

وأبرز رئيس المجلس متانة الروابط التاريخية بين البلدين، لاسيما وأن العلاقات الدبلوماسية ستعرف مرور 60 سنة على تأسيسها، مذكرا في هذا السياق بمشاركة المملكة المغربية في مؤتمر باندونغ الذي أسس لحركة دول عدم الانحياز.

كما عبر عن استعداد مجلس المستشارين وانخراطه في مبادرة تأسيس رابطة مجالس الشيوخ والشورى بالدول الإسلامية، اعتبارا لأهميتها في التصدي للحملات التي تستهدف صورة الإسلام والمسلمين.

وجدد السيد عبد الحكيم بن شماش تقدير المغرب للموقف المساند لجمهورية إندونيسيا بخصوص قضية الصحراء المغربية، داعيا إلى حشد المزيد من الدعم لمبادرة الحكم الذاتي التي اقترحها المغرب كحل عادل لإنهاء النزاع المفتعل حول هذه القضية تحت السيادة الوطنية والوحدة الترابية للمملكة المغربية، ووضع حد للمأساة اللاإنسانية التي يعيشها المحتجزون في ظروف صعبة بمخيمات تندوف.

- **زيارة العمل التي قام بها السيد Hirofumi Nakasone، رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس المستشارين الياباني، للمملكة المغربية خلال الفترة الممتدة من 08 إلى 12 شتنبر 2019**

شكلت الزيارة التي قام بها لبلادنا رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس المستشارين الياباني، السيد Hirofumi Nakasone، مناسبة عبر فيها الجانبان المغربي والياباني عن ارتياحهما القوي لمستوى العلاقات المتميزة التي تجمع البلدين، في إطار العلاقة الطيبة التي تربط بين قائدي البلدين، **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده وصاحب الجلالة إمبراطور اليابان**، القائمة على التقدير المتبادل والقواسم الثقافية والقيم الإنسانية المشتركة، ولتطابق وجهات النظر بين البلدين والشعبين الصديقين، في العديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك، والانخراط الفاعل في المجهودات الدولية لإرساء الأمن والاستقرار الدوليين.

كما أعرب الجانبان خلال هذه الزيارة عن رغبتهما في الارتقاء بالعلاقات المغربية اليابانية، إلى مستوى أمثل من خلال شراكة نموذجية متعددة الأبعاد، مذكرين في هذا السياق بزيارة **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده** إلى اليابان في شهر نونبر 2005، والآفاق الواعدة التي فتحتها زيارة **جلالته** في مسار العلاقات المتميزة بين البلدين.

الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين المكلف بالدبلوماسية البرلمانية والعلاقات الخارجية، السيد عبد الصمد قيوح، وخلال استقباله لرئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس المستشارين الياباني، أكد على أهمية تبادل الزيارات بين الجانبين في استكشاف آفاق جديدة لتعميق التعاون بين البلدين والاستثمار الأمثل للإمكانات المتاحة أمام التعاون الثنائي الإقتصادي، لاسيما أن البلدين يتوفران على الكثير من المؤهلات وفرص الاستثمار الواعدة، داعيا بهذه المناسبة إلى تفعيل مقترح رئيس مجلس المستشارين، السيد عبد الحكيم بن شماش، القاضي بإحداث «**منتدى برلماني بين مجلس المستشارين المغربي ومجلس المستشارين الياباني**» بالنظر لأهمية هذه الآلية في تقوية التعاون الثنائي بين البلدين.

- **زيارة العمل التي قام بها السيد Wang Min، نائب رئيس لجنة الشؤون الخارجيةباللجنة الوطنية للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني، نائب رئيس مجموعة الصداقة الصينية الإفريقية، للمملكة المغربية يومي 05 و06 شتنبر 2019**

جاءت هذه الزيارة في إطار الدينامية النوعية التي يعرفها مسار العلاقات البرلمانية المغربية الصينية وفي سياق تعزيز علاقات الشراكة المتميزة التي تجمع بين المملكة المغربية وجمهورية الصين الشعبية، والتي توطدت أكثربعد الزيارة التاريخية التي قام بها **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده** لجمهورية الصين الشعبية خلال شهر ماي 2016، والآفاق الواعدة التي فتحتها تلك الزيارة الميمونة لإقامة شراكة استراتيجية شاملة بين البلدين.

كما كان الهدف من هذه الزيارة تدعيم علاقات الصداقة والتعاون الجيدة القائمة بين مجلس المستشارين واللجنة الوطنية للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني، والبحث عن سبل تقوية العلاقات الاقتصادية للبلدين، وتعزيزدور الدبلوماسية في مختلف أبعادها خدمة لمصالح البلدين والشعبين الصديقين، حيث تم التأكيد بهذه المناسبة على تفعيل مقترح رئيس مجلس المستشارين، السيد عبد الحكيم بن شماش، التي قدمه خلال الزيارة التي قام بها لجمهورية الصين الشعبية خلال الفترة الممتدة من 18 إلى 22 دجنبر 2017، والرامي لإحداث «**منتدى برلماني مغربي صيني**».

كما استقبل مجلس المستشارين، وفودا برلمانية وحكومية وشخصيات دبلوماسية، وممثلي المنظمات البرلمانية الآسيوية، ويتعلق الأمربكل من رئيس مجلس الشيوخ، نائب رئيس جمهورية الهند، ونائب رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية فيتنام الاشتراكية، ورئيس الجمعية الوطنية الكبرى بتركيا، ونائب رئيس مجموعة الصداقة الصينية الإفريقية، نائب رئيس لجنة الخارجية باللجنة الوطنية للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني، ونائب رئيس الجمعية الوطنية بجمهورية الصين الشعبية، ورئيس الجمعية الاستشارية الشعبية بإندونيسيا، ورئيس المحكمة العليا الشعبية بجمهورية الصين الشعبية، ورئيس المحكمة العليا التركية، ورئيس مجموعة الصداقة البرلمانية الكورية المغربية، ووزير الاتصال ونائب الوزير الأول بجمهورية الصين الشعبية، ووفد عن اتحاد كتاب الصين الشعبية، وسفيرجمهورية باكستان لدى المملكة المغربية، وسفير اليابان لدى المملكة المغربية، وسفيرة جمهورية الهند لدى المملكة المغربية، وسفيرجمهورية الصين الشعبية لدى المملكة المغربية، وسفيرجمهورية كوريا الجنوبية لدى المملكة المغربية.

6- على مستوى مجموعات الصداقة والتعاون بمجلس المستشارين

تميزت الفترة أكتوبر 2015 - أكتوبر 2021 بأنشطة مكثفة مع مختلف برلمانات دول العالم من أجل تعزيز التعاون البرلماني الثنائي، وعلى رأسها تبادل الزيارات مع المجالس المماثلة التالية:

- مجلس الشيوخ الفرنسي من خلال زيارتين لكل من الرباط وباريس ؛
- مجلس الشيوخ البرازيلي من خلال زيارة عمل مجموعة الصداقة المغربية البرازيلية للبرازيل والتوقيع على مذكرة تفاهم بين المجلسين ؛
- مجلس الشيوخ النيجيري من خلال زيارة عمل مجموعة الصداقة المغربية النيجيرية لأبوجا والإتفاق على برنامج عمل مشترك من أجل مواكبة الدينامية الجديدة في العلاقات بين البلدين بعد الزيارة التاريخية **لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده** لجمهورية نيجيريا الفيدرالية، والتي فتحت عهدا جديدا في مسار العلاقات الثنائية للبلدين، حيث توجت بالتوقيع على عدة اتفاقيات كقاعدة صلبة لتطوير العلاقات الإقتصادية وفتح آفاق واعدة لفائدة الشعبين والبلدين الصديقين ؛
- مجلس الشيوخ الشيلي من خلال زيارة عمل رئيسة مجموعة الصداقة البرلمانية الشيلية المغربية لبلادنا ؛
- مجلس الدولة العماني من خلال زيارة عمل مجموعة الصداقة المغربية العمانية لمسقط ؛
- مجلس الشيوخ الإيطالي عبر زيارتين متبادلتين لرئيسيهما لكل من الرباط وروما ؛
- البرلمان الأوروبي من خلال زيارات متبادلة لرئيسي المجموعة عن الجانبين المغربي والأوروبي لكل من بروكسيل والرباط، وكذا للأقاليم الجنوبية بالمملكة المغربية ؛
- الكونغرس البيروفي من خلال زيارة رئيس مجموعة الصداقة البيروفية المغربية لبلادنا ؛
- الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا من خلال زيارة رئيسة مجموعة الصداقة التركية المغربية لبلادنا ؛
- مجلس الشيوخ الروماني من خلال زيارة رئيس المجموعة عن الجانب المغربي لبوخاريست.

كما أجرى رئيسات ورؤساء وأعضاء مجموعات الصداقة والتعاون بمجلس المستشارين لقاءات عمل مع السفراء المعتمدين ببلادنا لدول: كندا، وقطر، والبرتغال، وفلسطين، وألمانيا، وكوت ديفوار، وبريطانيا، وروسيا، والنمسا، وفرنسا، ومصر، والأرجنتين، والبرازيل، وفنلندا، والمكسيك وبولندا، وإيرلندا، وتايلاند، والهند.

7- على مستوى الاتحاد البرلماني الدولي

كثف مجلس المستشارين تنسيق عمله الدبلوماسي من خلال العديد من المقترحات والمبادرات النوعية، والتي تميزت أساسا ب:

- تنظيم الاجتماع البرلماني الدولي بمناسبة انعقاد الكوب22 بمراكش، حيث شارك في أشغال هذا الاجتماع، ممثلو 167 دولة عضو في **الاتحاد**، بالإضافة إلى ممثلي المنظمات البرلمانية الإقليمية والجهوية والدولية، وكذا ممثلي المنظمات الحكومية وغير الحكومية من أجل التداول في القضايا المرتبطة بدور البرلمانات في تفعيل مضامين «**اتفاق باريس**»، وكذا تفعيل «**المخطط البرلماني حول التغيرات المناخية**» المصادق عليه في الدورة 134 للجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي التي انعقدت بلوساكا بزامبيا. وقد توج هذا اللقاء بالمصادقة على الوثيقة الختامية التي كان لمجلس المستشارين شرف صياغة مضامينها ؛

- تقديم رئيس مجلس المستشارين، السيد عبد الحكيم بن شماش، مقترحا، باسم البرلمان المغربي، يرمي إلى اعتماد برنامج عمل في إطار الإستراتيجية الجديدة للإتحاد البرلماني الدولي ل2017 تحت عنوان: «**وضع العدالة الاجتماعية في قلب التنمية المستدامة**». وهي مبادرة نهلت من مرجعية الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة 2015 – 2030 التي صادقت عليها الأمم المتحدة في شهر شتنبر 2015، كما استحضرت أهمية وضع مقومات العدالة الاجتماعية كأساس لتحقيق تنمية مستدامة وفعالة ومبتكرة. وقد تم إدراج إعلان الرباط للعدالة الاجتماعية ضمن الوثائق المرجعية للاتحاد البرلماني الدولي برسم الفترة الممتدة من سنة 2017 إلى منتهى سنة 2021 ؛

- اعتماد بند طارئ مقدم من طرف مجلس المستشارين حول **إنهاء الأزمة الإنسانية الخطيرة، الاضطهاد، والهجمات العنيفة على الروهينغيا، باعتبارها تهدد السلم والأمن الدوليين، وضمان عودتهم غير المشروطة والآمنة إلى وطنهم في ميانمار**، وذلك خلال الجمعية العامة 137 للاتحاد البرلماني الدولي بروسيا في إطار دفاع مجلس المستشارين عن القضايا الإنسانية في مختلف اللقاءات والمنتديات الجهوية والقارية والدولية ؛

- تقديم مجلس المستشارين لبند طارئ حول فلسطين خلال الجمعية العامة 134 للاتحاد البرلماني الدولي بزامبيا في إطار الدعم المتواصل لمجلس المستشارين للقضية الفلسطينية في مختلف اللقاءات والمنتديات الدولية ؛

- المشاركة الأولى لمجلس المستشارين في دورات مجلس حقوق الإنسان بجنيف والتفاعل مع آليات الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، كمبادرة أسست لمرحلة جديدة في علاقات مجلس المستشارين مع المؤسسات الحقوقية الوطنية والدولية ؛

كما عرفت هذه الفترة علة مستوى الاتحاد البرلماني الدولي:

- **مواكبة برلمانية للمؤتمر الدولي للهجرة الذي نظمته بلادنا بمدينة مراكش يومي 10 و11 دجنبر 2018 من أجل إقرار الميثاق العالمي من أجل هجرات آمنة، منظمة ومنتظمة من خلال تنظيم البرلمان المغربي للمؤتمر البرلماني الدولي حول الهجرة بتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي يومي 05 و06 دجنبر 2018**

نظم البرلمان المغربي المؤتمر البرلماني الدولي حول الهجرة بتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي يومي 05 و06 دجنبر 2018 بمناسبة المؤتمر الدولي للهجرة الذي نظمته المملكة المغربية بمراكش يومي 10 و11 دجنبر 2018 من أجل إقرار الميثاق العالمي من أجل هجرات آمنة، منظمة ومنتظمة، وهي المبادرة التي جاءت في إطار المواكبة البرلمانية لسياسة المملكة المغربية في مجال الهجرة واللجوء التي أطلقها **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، والتي تندرج ضمن الإطار الأوسع لجهود المجتمع الدولي الرامية إلى إرساء حكامة عالمية في هذا المجال.

كما جاء تنظيم هذه التظاهرة في سياق اعتبار مجلس المستشارين لسنة 2018 سنة الهجرة بامتياز تجسدت من خلال سلسلة الندوات التي نظمها حول الموضوع استرشادا بالمبادرات والإجراءات الرئيسية للمملكة المغربية في الاتحاد الإفريقي على اعتبار:

- موافقة **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده** على تعيينه **«رائدا للاتحاد الإفريقي في موضوع الهجرة»** خلال القمة ال28 للاتحاد الإفريقي ؛
- تقديم **جلالته «الأجندة الإفريقية حول الهجرة»** التي تسعى إلى تغيير النموذج السائد للهجرة وتحديد مفهوم جديد ينبني على مقاربة استشرافية وإيجابية تجعل قضية الهجرة رافعة للتنمية المشتركة وركيزة للتعاون جنوب-جنوب وعاملا للتضامن ؛
- اقتراح **جلالته**، في إطار هذه الأجندة، إنشاء **مرصد إفريقي للهجرة ومنصب المبعوث الخاص للاتحاد الإفريقي المكلف بالهجرة** من أجل تنسيق سياسات الاتحاد في هذا المجال ؛
- مصادقة مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي في مايو 2018 على اقتراح **جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده** بإنشاء مرصد إفريقي للهجرة ؛
- مصادقة القمة ال31 للاتحاد الإفريقي، التي عقدت في نواكشوط في الفترة الممتدة من 25 يونيو إلى 02 يوليوز 2018، على إنشاء المرصد المذكور في المغرب.

- **اقتراح بند طارئ بعنوان «ضمان وتنفيذ آلية حماية دولية للشعب الفلسطيني، وفقا للأحكام ذات الصلة من القانون الإنساني الدولي: دور البرلمانات والاتحاد البرلماني الدولي» خلال الجمعية العامة المائة والأربعون للاتحاد البرلماني الدولي التي انعقدت بالدوحة خلال الفترة الممتدة من 06 إلى 10 أبريل 2019**

قدم مجلس المستشارين بندا طارئا بعنوان **«ضمان وتنفيذ آلية حماية دولية للشعب الفلسطيني، وفقا للأحكام ذات الصلة من القانون الإنساني الدولي: دور البرلمانات والاتحاد البرلماني الدولي»** خلال مشاركة السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين، في أشغال الجمعية العامة المائة والأربعين للاتحاد البرلماني الدولي التي انعقدت بالدوحة خلال الفترة الممتدة من 06 إلى 10 أبريل 2019.

وجاء هذا المقترح في إطار الجهود المتواصلة للدبلوماسية البرلمانية المغربية للتأكيد على المواقف التي طالما عبرت عنها خدمة للقضايا العربية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

كما اندرجت هذه المبادرة في سياق المواقف الثابتة للمملكة المغربية بقيادة، **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، رئيس لجنة القدس، لنصرة الشعب الفلسطيني الصامد، والدفاع عن حقوقه المشروعة والتاريخية وغير القابلة للتصرف، من أجل بناء دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف.

- **زيارة عمل السيدة Gabriela Guevas، رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي للمملكة المغربية يومي 06 و07 دجنبر 2018**

خلال اللقاء الذي أجراه السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين مع السيدة Gabriela Guevas، رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي، بمناسبة الزيارة التي قامت بها هذه الأخيرة للمملكة المغربية يومي 05 و06 دجنبر 2018،

وعلى هامش مشاركتها في المؤتمر البرلماني الدولي حول الهجرة الذي نظمه البرلمان المغربي بشراكة مع الاتحاد البرلماني الدولي، عبر رئيس المجلس عن إعتزازه وإشادته بمستوى علاقات التعاون القائمة بين البرلمان المغربي وضمنه مجلس المستشارين والاتحاد البرلماني الدولي، والتي عرفت في السنوات الأخيرة دينامية نوعية ومتميزة مكنت من استعراض جملة من القضايا التي تستأثر باهتمام برلماني العالم ولاسيما منها القضايا المرتبطة بالجيل الجديد من الأجندات الدولية المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة 2030 والتغيرات المناخية، والعدالة الاجتماعية، والهجرة.

وجدد السيد عبد الحكيم بن شماش التزام ودعم مجلس المستشارين لجهود الاتحاد البرلماني الدولي كمنظمة عريقة ووازنة على المستوى الدولي، لمجابهة التحديات العابرة للقارات خصوصا تلك التي تواجهها دول الجنوب، للمساهمة في بناء نظام دولي جديد أقل عنفا وأكثر عدلا، في إطار منظومة عادلة ومتوازنة، مبرزا في هذا السياق أن النموذج المغربي في مجال محاربة العنف والتطرف، وسياسته الرائدة في مجال تدبير الهجرة، هما تجربتان جديرتان، ليتقاسمها البرلمانيون المغاربة مع شركائهم داخل الاتحاد البرلماني الدولي.

من جهتها، عبرت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي عن اعتزازها بزيارتها للمملكة المغربية وللمشاركة في هذه التظاهرة البرلمانية الدولية الهامة، والتي تعد لبنة أخرى في مسار الأنشطة والمبادرات النوعية التي يقوم بها البرلمان المغربي وضمنه مجلس المستشارين بشراكة وتنسيق مع الاتحاد البرلماني الدولي، وأشادت بنشاط وحيوية البرلمانيين المغاربة ومشاركتهم الفاعلة داخل الاتحاد البرلماني الدولي خصوصا ضمن المجموعتين الإفريقية والعربية، مؤكدة أن المسار الديمقراطي وجو الاستقرار بالمغرب رغم تواجده في ظل جوار ومحيط معقد، ينبني على مؤسسات قوية وضمنها البرلمان المغربي الذي طالما ساهم بمبادرات نوعية في مجابهة التحديات الجديدة سواء على المستويين الإقليمي أو الدولي، خصوصا المرتبطة منها بالعنف والإرهاب، والهجرة، والتغيرات المناخية، والأمن الغذائي والطاقي.

«رئاسة السيد عبد الحكيم بن شماش لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة بإفريقيا والعالم العربي، آلية لتعزيز دور مجلس المستشارين في تمتين التعاون العربي - الإفريقي»

- **«رئاسة السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين، لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي»** خلال مؤتمرها العاشر الذي احتضنه مجلس المستشارين، جاءت اعترافا بالجهود التي بذلها مجلس المستشارين لتعزيز التعاون البرلماني العربي الإفريقي وإقرارا للدور الريادي للمملكة المغربية في تطوير التعاون والتنمية في العالمين الإفريقي والعربي».

- **تأسيس الشبكة البرلمانية للأمن الغذائي في إفريقيا والعالم العربي وإسناد الرئاسة لمجلس المستشارين**

جاء تأسيس الشبكة البرلمانية للأمن الغذائي في إفريقيا والعالم العربي في إطار تفعيل مضامين البيان الختامي الذي اعتمدته رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي خلال المنتدى **البرلماني الإقتصادي لإفريقيا والعالم العربي** الذي احتضنه مجلس المستشارين بشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، يومي 25 و26 أبريل 2018، وخصوصا القرار المتعلق بتأسيس شبكة برلمانية للأمن الغذائي في إفريقيا والعالم العربي، وهي المبادرة التي اقترحها السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين، رئيس الرابطة، من أجل تشجيع تبادل المعلومات والخبرات والنقاش والحوار والتشاور حول القضايا الاستراتيجية المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية في المنطقتين الإفريقية والعربية، وتعزيز دور البرلمانيين في استكشاف سبل ووسائل تعزيز التعاون الإقتصادي الإفريقي العربي من منظور

استراتيجي وتشاركي وتكاملي، يقوم على تمتين العلاقات الاقتصادية والتجارية والإنسانية بين إفريقيا والعالم العربي.

وفي هذا السياق، نظم مجلس المستشارين ورابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي بشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) خلال الفترة الممتدة من 30 إلى فاتح نونبر 2019 **ندوة دولية حول الأمن الغذائي**،وذلك في إطاررئاسة الشبكة البرلمانية للأمن الغذائي في إفريقيا والعالم العربي، وانطلاقا من مسعى المساهمة في المجهودات العالمية ذات الصلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولاسيما الهدف الثاني المتعلق بالقضاء على الجوع بحلول عام 2030 وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.كما تم بنفس المناسبة عقد الاجتماع الأول للشبكة وتنظيم ورشة عمل لفائدة أعضاءها أدارها خبراء منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو).

- **تنظيم مجلس المستشارين ورابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي، للندوة الدولية حول «تجارب المصالحات الوطنية» بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يومي 16 و17 يناير 2019**

نظم مجلس المستشارين ورابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي، ندوة دولية بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول تجارب المصالحات الوطنية التي تسعى إلى تحقيق الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي وبناء السلام.

وقد اندرج هذا اللقاء في إطارتنزيل برنامج عمل الرابطة الذي تمت المصادقة عليه في مؤتمرها العاشر المنعقد بالمملكة المغربية يومي 20 و21 شتنبر 2017، والمتضمن لموضوعات متعددة منها جهود بناء السلام وحل النزاعات والأزمات السياسية والعدالة الانتقالية في إفريقيا والعالم العربي.

وقد عرفت هذه التظاهرة نقاشا متميزا وغنيا حول التجارب المختلفة في مجال العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في عدد من البلدان المشاركة من إفريقيا والمنطقة العربية وأمريكا اللاتينية، وأصدر المشاركون والمشاركات في ختام أشغالها «**إعلان الرباط**» أكدوا فيه على أهمية تعزيز دور البرلمانات الوطنية والاتحادات البرلمانية الإقليمية والجهوية والدولية في مسارات العدالة الانتقالية، لا سيما الاتحاد البرلماني الدولي، حيث رفعوا لهذا الأخير مجموعات من المقترحات والتوصيات الوجيهة ومن أبرزها الدعوة إلى العمل على:

- بلورة ورقة إطارلسياسة العدالة الانتقالية بغاية تعميق الروابط بين المصالحة والحكامة وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة والسلم والأمن والعدالة الاجتماعية؛
- إعداد دليل استرشادي حول العدالة الانتقالية؛
- بحث إمكانية خلق مجموعة تفكير مختلطة لإعداد ورقة توجيهية لمواكبة تفعيل دور البرلمانات في مختلف أطوار ومسارات المصالحة وفقا للأدوار المنوطة بها دستوريا.

كما استحضر المشاركون في هذه الندوة من خلال إعلان الرباط منطوق وروح المواثيق والمبادئ المتعلقة بحقوق الإنسان وقرارات وتقارير مجلس حقوق الإنسان المتعلقة بالعدالة الانتقالية والجبر والإفلات من العقاب والحق في معرفة الحقيقة، وأكدوا على أن المصالحة والعدالة الانتقالية لا يجب أن تنحصر في المطالبة بالعدالة الجنائية فقط، بل يجب أن تتم موازنتها بالحاجة إلى السلم والديمقراطية والتنمية العادلة وسيادة القانون، مشددين في نفس الوقت على أن العنصر الحاسم في استحداث آليات المصالحة والعدالة الانتقالية يتمثل في توافر إرادة الدولة وإرادة القوى الفاعلة في المجتمع لمواجهة الماضي بكل جرأة وشجاعة وكذا بناء المستقبل واسترجاع الثقة.

- **تنظيم مجلس المستشارين للاجتماع التأسيسي للشبكة البرلمانية للأمن الغذائي في إفريقيا والعالم العربي والمصادقة على مشروع ميثاقها التأسيسي يوم 16 يناير 2019**

نظم مجلس المستشارين يوم 16 يناير 2019 الاجتماع التأسيسي للشبكة البرلمانية للأمن الغذائي في إفريقيا والعالم العربي وصادق على مشروع ميثاقها التأسيسي.

وجاء تأسيس الشبكة تنزيلا لتوصيات البيان الختامي الذي اعتمدته الرابطة خلال المنتدى البرلماني الإقتصادي لإفريقيا والعالم العربي الذي نظمه مجلس المستشارين ورابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي بشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، يومي 25 و26 أبريل 2018، استرشادا بمضامين الخطاب السامي **لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده** في قمة أديس أبابا للاتحاد الإفريقي في31 يناير 2017، بخصوص موضوع الأمن الغذائي.

وتسعى الشبكة،كإطار مؤسساتي وفضاء برلماني، إلى تشجيع تبادل المعلومات والخبرات والنقاش والحواروالتشاور حول القضايا الاستراتيجية المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية في المنطقتين الإفريقية والعربية، وتعزيز دور البرلمانيين، إلى جانب الحكومات والقطاعات المختلفة ذات الصلة، في استكشاف سبل ووسائل تعزيز التعاون الإقتصادي الإفريقي العربي من منظور استراتيجي وتشاركي وتكاملي.

وقد اتفقت الوفود المشاركة في الاجتماع التأسيسي للشبكة على إسناد رئاستها لمجلس المستشارين في شخص رئيسها السيد عبد الحكيم بن شماش، واحتضان المغرب لمقر الشبكة، بالنظر إلى الخبرة التي راكمها المغرب في مجال ضمان الأمن الغذائي ومنحه الأولوية لهذه المسألة وعنايته المبكرة بها.

- **تنظيم مجلس المستشارين، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، الندوة الدولية حول موضوع: «البرلمانات ورهانات الأمن الغذائي» والاجتماع الأول للشبكة البرلمانية للأمن الغذائي في إفريقيا والعالم العربي، بمقر مجلس المستشارين، أيام 31 أكتوبر- فاتح نونبر 2019**

تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، نظم مجلس المستشارين ورابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي التي يرأسها السيد عبد الحكيم بن شماش، بشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، الندوة الدولية حول موضوع: «**البرلمانات ورهانات الأمن الغذائي**»، وذلك يومي 31 أكتوبروفاتح نونبر 2019 بمقر مجلس المستشارين.

وأتى تنظيم هذه التظاهرة في سياق إغناء النقاش وإثراء الحواروالتشاور البرلماني حول القضايا المرتبطة بالأمن الغذائي وتقديم التوصيات والمقترحات التي من شأنها أن تساهم في تمهيد الطريق أمام العمل البرلماني المشترك إلى جانب الحكومات والقطاعات المختلفة ذات الصلة، لاسيما من خلال تشجيع الاستثمارات في ميدان دعم وضمان استدامة ووفرة ونوعية الإنتاج الغذائي، ومواجهة النقص الحاد في الإنتاج الغذائي وجعل معدل الزيادة في إنتاج الأغذية يتناسب مع النمو السكاني العالمي، ومجابهة العقبات التي تحول دون تحقيق النمو المطلوب من حيث الإنتاج الغذائي، وخصوصا ما يرتبط بالتغيرات المناخية، وعلى رأسها الجفاف والفيضانات وانتشار الأمراض والأوبئة، واتخاذ التدابير التشريعية والسياسية الكفيلة بضمان التمتع بالحق في الغذاء المناسب والصحي والآمن والكافي والتخلص من الجوع، وكذا تبادل المعلومات والخبرات حول الإستراتيجيات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية، والتوعية والتحسيس وتقديم الدراسات والمقترحات في هذا المجال.

وشارك في هذه الندوة الدولية الهامة رؤساء وممثلي البرلمانات الوطنية والاتحادات والمنظمات الجهوية والقارية والدولية في إفريقيا والعالم العربي وأمريكا اللاتينية، والمنطقة الأورو متوسطية، بالإضافة إلى خبراء من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو).

- **اجتماع المكتب التنفيذي للشبكة البرلمانية للأمن الغذائي في إفريقيا والعالم العربي برئاسة السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين لتدارس موضوع: «تأثير جائحة كوفيد19على الأمن الغذائي بالمنطقتين الإفريقية والعربية»، وذلك بمشاركة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) بتقنية التناظر المرئي، يوم17 يونيو 2020**

ترأس السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين، اجتماع المكتب التنفيذي للشبكة البرلمانية للأمن الغذائي في إفريقيا والعالم العربي لتدارس موضوع: «**تأثير جائحة كوفيد19 على الأمن الغذائي بالمنطقتين الإفريقية والعربية**»، وذلك بمشاركة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) يوم17 يونيو2020 بتقنية التناظر المرئي.

في مستهل هذا اللقاء، أكد رئيس المجلس أن عقد هذا الاجتماع يندرج ضمن مسعى تحقيق أهداف تأسيس الشبكة البرلمانية للأمن الغذائي في إفريقيا والعالم العربي والمتمثلة في تعزيز تبادل المعلومات والخبرات والنقاش والحوار والتشاور حول القضايا الاستراتيجية المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية في المنطقتين، إلى جانب تفعيل وتقوية دور البرلمانيين في استكشاف سبل الترافع البرلماني المشترك لمجابهة ما فرضته جائحة كوفيد19على دول وشعوب المنطقتين الإفريقية والعربية وعلى المنتظم الدولي ككل من رهانات وتحديات اقتصادية ومالية واجتماعية متعاظمة وجديدة، مؤكدا أن الشبكات البرلمانية للأمن الغذائي مدعوة إلى الرفع من درجة اليقظة والرصد والتعبئة وطرح الحلول والمبادرات للتصدي للتداعيات الصحية والاجتماعية والاقتصادية لهذه الجائحة وعلى رأسها قضايا الأمن الغذائي.

كما استعرض السيد عبد الحكيم بن شماش المؤشرات والمستجدات الأخيرة لتطور انتشار فيروس كورونا بالمملكة المغربية، مستعرضا الاستراتيجية المتكاملة والاستباقية التي اعتمدها المغرب **بتعليمات وإشراف مباشر ومتواصل من صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، في مواجهة تفشي وباء كورونا وتداعياته، والتي أكدت فعاليتها من حيث الحد من التبعات الصحية والاجتماعية والاقتصادية للوباء، وفي هذا الإطار، استحضر السيد بن شماش، الأهمية الأساسية لقرار إحداث «الصندوق الخاص لتدبير ومواجهة وباء فيروس كورونا»، **تنفيذا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، الداعية إلى توفير شروط تمويل الإجراءات الوقائية لمواجهة فيروس كورونا والحد من آثاره إلى جانب مختلف البرامج الوطنية وضمنها مخطط المغرب الأخضر وصندوق التنمية الفلاحية والتي ساعدت المغرب على اكتساب مناعة قوية على هذا المستوى مكنته من تلبية الحاجيات الوطنية وضمان حد كبير من أمنه وتموينه الغذائي الوطني.

وأبرز السيد بن شماش **المبادرة المولوية السامية التي قدمها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، والرامية إلى إنشاء إطار عملي يهدف إلى مواكبة البلدان الإفريقية في المراحل المختلفة لمواجهة وباء كورونا، من خلال السماح بتبادل الخبرات والممارسات الفضلى لمعالجة الآثار الصحية والاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن الوباء، معبرا عن تقديره واعتزازه العميق **بمبادرة جلالته** بتقديم مساعدات طبية من أجل مواكبة البلدان الإفريقية الشقيقة في جهودها لمكافحة جائحة كوفيد19 والتي تعكس فلسفة **جلالته** والتزامه الراسخ بالنهج التضامني مع الدول الإفريقية الشقيقة.

وخلال هذا اللقاء قدم السيد أيمن عمر، كبير منسقي برامج منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، عرضا مفصلا حول تداعيات جائحة كوفيد19 على الأمن الغذائي بالمنطقتين الإفريقية والعربية، مستعرضا التدابير والإجراءات

والمذكرات الإرشادية والتوصيات التي أصدرتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة لمعالجة التأثير السلبي لهذه الجائحة على المستويات الصحية والاقتصادية والاجتماعية، لاسيما فيما يتعلق بقضايا الأمن الغذائي والتغذية. كما قدم مجموعة من المقترحات المتعلقة بعمل الشبكات البرلمانية في ظل هذه الظرفية والعديد من محاور وواجهات العمل تضمنتها التوصيات الختامية لهذا الاجتماع.

من جانبهم، نوه أعضاء المكتب التنفيذي، للشبكة البرلمانية للأمن الغذائي بإفريقيا والعالم العربي بمبادرة عقد هذا اللقاء الهام، للتأكيد على أن البرلمانيين شركاء أساسيين في السياسات المرتبطة بمحاربة الفقر والجوع وسوء التغذية، ويضطلعون بأدوار ومهام تشريعية ورقابية، مرتبطة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخصوصا في ظل التحديات المستجدة التي تفرضها تداعيات وباء كورونا على مستوى الأمن الغذائي بالمنطقتين الإفريقية والعربية والعالم ككل.

«التصدي لمناورات أعداء الوحدة الترابية للمملكة المغربية، على إثر التطورات في المعبر الحدودي للكركرات»

من أجل التصدي ومواجهة كل المناوشات والمناورات اليائسة لأعداء الوحدة الترابية للمملكة المغربية، وخصوصا على إثر التطورات التي عاشها المعبر الحدودي للكركرات الذي يربطنا بالجمهورية الإسلامية الموريتانية الشقيقة ومن خلالها مع العمق الإفريقي لبلادنا، عمل مجلس المستشارين على التواصل مع كافة المنظمات والاتحادات البرلمانية الجهوية والإقليمية والدولية ومراسلتها من أجل إحاطتها بحقيقة الوضع وبصوابية وحكمة وسلمية التدخل المغربي بالمنطقة وتجديد الترافع حول عدالة قضيتنا الوطنية ومواصلة حشد الدعم للمبادرة المقدامة للحكم الذاتي بالأقاليم الجنوبية تحت السيادة الوطنية والترابية للمملكة المغربية، كسقف واقعي وحل سلمي واحد ووحيد لهذا النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية.

وقد تكمن مجلس المستشارين من من الإسهام بشكل قوي في استصدار مواقف التضامن والتأييد التي من العديد من البرلمانات الوطنية والاتحادات الجهوية والإقليمية، والتي أجمعت على رفضها للمس بوحدة المغرب واستقراره، ودعمها لعملياته السلمية الهادفة إلى إرساء حرية التنقل المدني والتجاري واستتباب الأمن والاستقرار بالحدود المغربية الموريتانية وبالمنطقة ككل، ونذكر منها على سبيل المثال مواقف كل من: البرلمان العربي، الاتحاد البرلماني العربي، برلمان أمريكا الوسطى والكاريبي، برلمان أمريكا اللاتينية والكاريبي، منتدى رئيسات ورؤساء المجالس التشريعية بأمريكا الوسطى، مجلس الشيوخ الشيلي، الجمعية الوطنية لجمهورية للإكوادور، البرلمان البيروفي، كونغرس غواتيمالا، برلمان الباراغواي، الجمعية الوطنية لساوتومي وبرينسيبي، مجموعة الصداقة الفرنسية المغربية، مجموعة الصداقة البولندية المغربية، أعضاء عن البرلمان الأوروبي.

تموقع مجلس المستشارين في هياكل الاتحادات والجمعيات البرلمانية

- رئاسة رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي
- رئاسة لجنة العدل ونيابة رئاسة البرلمان العربي
- نيابة رئاسة مكتب البرلمانيين العالميين للإسكان عن منطقة شمال إفريقيا
- عضوية اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي
- عضوية لجنة الإرهاب بالجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا
- نيابة الرئاسة المشتركة للجنة الصداقة البرلمانية المغربية الأوروبية
- العضوية في «**الشبكة البرلمانية حول السياسات المرتبطة بالجاليات التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا**»
- مهمة مقررة لجنة المرأة بالجمعية البرلمانية للفرونكوفونية
- مهمة مقرر لجنة الهجرة والتجارة بالبرلمان الإفريقي

1. الشعب الوطنية الدائمة

على مستوى الشؤون العربية والافريقية والاسلامية

- البرلمان الإفريقي (بصفة عضو دائم)
- الاتحاد البرلماني الإفريقي (بصفة عضو دائم)
- رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي
- البرلمان العربي (بصفة عضو دائم)
- اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (بصفة عضو دائم)
- الاتحاد البرلماني العربي (بصفة عضو دائم)
- مجلس الشورى المغاربي (بصفة عضو دائم)

على مستوى الشؤون الدولية والأمريكية والآسيوية والأوقيانوس

- منتدى رئيسات ورؤساء المؤسسات التشريعية بأمريكا الوسطى ودول الكرايبب (بصفة عضو ملاحظ)
- برلمان أمريكا الوسطى (بصفة عضو ملاحظ دائم)
- برلمان أمريكا اللاتينية والكرايبب (بصفة عضو ملاحظ دائم)
- البرلمان الأنديني (بصفة عضو ملاحظ دائم وشريك متقدم)
- الاتحاد البرلماني الدولي (بصفة عضو دائم)

- الجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال أطلسي (بصفة شريك متوسطي)
- الجمعية البرلمانية للفرنكفونية (بصفة عضو دائم)

على مستوى الشؤون الاوروبية والمسلسلات المتوسطية

- الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا (بصفة شريك من أجل الديمقراطية)
- اللجنة البرلمانية المشتركة المغربية الأوروبية (لجنة مشتركة بين البرلمان المغربي والبرلمان الأوروبي)
- الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط (بصفة عضو دائم)
- برلمان البحر الابيض المتوسط (بصفة عضو دائم)
- الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا (بصفة شريك من أجل التعاون)

2. مجموعات الصداقة والتعاون (حسب الثنائية والأحادية المجلسية)

على مستوى الشؤون العربية والإفريقية والإسلامية

- **الدول بنظام الغرفة الواحدة:** السعودية، الإمارات، قطر، فلسطين، الكويت، تونس، الطوغو، والسينغال.
- **الدول بنظام الثنائية البرلمانية:** البحرين، السودان، اليمن، مصر، الجزائر، سلطنة عمان، الأردن، الغابون، ناميبيا، الكونغو، جنوب إفريقيا، نيجيريا، ليبيريا، غينيا الإستوائية، كينيا، كوت ديفوار، مدغشقر، رواندا، بوروندي، وسوازيلاندا.

على مستوى الشؤون الأمريكية والآسيوية والأوقيانوس

- **الدول بنظام الغرفة الواحدة:** فنزويلا، الدومينيك، تركيا، البيرو، الصين، والتايلاند.
- **الدول بنظام الثنائية البرلمانية:** الشيلي، الأرجنتين، كولومبيا، البرازيل، المكسيك، كندا، ماليزيا، باكستان، الفيلبين، كازاخستان، اليابان، الهند، *استراليا/نيوزيلاندا، وأندونيسيا.

على مستوى الشؤون الأوروبية والمسلسلات المتوسطية

- **الدول بنظام الغرفة الواحدة:** أوكرانيا، البرتغال، كرواتيا، وفنلندا.
- **الدول بنظام الثنائية البرلمانية:** إسبانيا، سويسرا، إيطاليا، بولندا، بلجيكا، ألمانيا، روسيا، إيرلندا، سلوفينيا، التشيك، هولندا، فرنسا، النمسا، بريطانيا، ورومانيا.
- كما تم إحداث **مجموعة الصداقة والتعاون المغربية الأوروبية** لتكون آلية متقدمة ومكملة لعمل اللجنة البرلمانية المشتركة المغربية الأوروبية ولتعزيز التصدي لمخططات خصوم الوحدة الترابية للمملكة المغربية داخل البرلمان الأوروبي.

3. الإتفاقيات الثنائية بين مجلس المستشارين/البرلمان المغربي والبرلمانات الوطنية والمنظمات البرلمانية

أ- الشراكات الثنائية

- مذكرة تفاهم حول التعاون بين مجلس المستشارين المغربي ومجلس الشيوخ البوروندي
- مذكرة تفاهم حول التعاون بين مجلس المستشارين المغربي ومجلس الشيوخ الرواندي
- مذكرة تفاهم حول التعاون بين مجلس المستشارين المغربي ومجلس الشيوخ الملغاشي
- اتفاقية تعاون مع برلمان المجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا (سيدياو)
- مذكرة تفاهم حول التعاون بين مجلس المستشارين المغربي والمجلس الاتحادي بدولة الامارات العربية المتحدة
- مذكرة تفاهم حول التعاون بين مجلس المستشارين المغربي ومجلس الشيوخ الأرجنتيني
- مذكرة تفاهم حول التعاون بين مجلس المستشارين المغربي ومجلس الشيوخ الشيلي
- مذكرة تفاهم حول التعاون بين مجلس المستشارين المغربي ومجلس الشيوخ البرازيلي
- مذكرة انضمام البرلمان المغربي كعضو ملاحظ دائم لدى برلمان أمريكا الوسطى
- مذكرة تفاهم مع البرلمان الأنديني
- اتفاقية تعاون مع برلمان أمريكا اللاتينية والكراييب
- اتفاقيات تعاون ثنائي بين البرلمان المغربي وبرلمانات أمريكا الوسطى والكراييب:
  - اتفاقية تعاون ثنائي بين البرلمان المغربي وبرلمان المكسيك
  - اتفاقية تعاون ثنائي بين البرلمان المغربي وبرلمان الدومينيكان
  - اتفاقية تعاون ثنائي بين البرلمان المغربي وبرلمان نيكاراغوا
  - اتفاقية تعاون ثنائي بين البرلمان المغربي وبرلمان الهندوراس
  - اتفاقية تعاون ثنائي بين البرلمان المغربي وبرلمان كوستاريكا
  - اتفاقية تعاون ثنائي بين البرلمان المغربي وبرلمان بيليز
- مذكرة تفاهم مع الجمعية التشريعية لجمهورية السلفادور
- مذكرة تفاهم حول التعاون بين مجلس المستشارين المغربي ومجلس الشيوخ الإسباني
- مذكرة تفاهم حول التعاون بين مجلس المستشارين المغربي ومجلس الشيوخ الفرنسي
- مذكرة تفاهم حول التعاون بين مجلس المستشارين المغربي والمجلس الفدرالي الروسي
- مذكرة تفاهم حول التعاون بين مجلس المستشارين المغربي والبوندسرات الألماني
- مذكرة تفاهم مع مؤسسة ويستمنستر للديمقراطية Westminster Fondation for Democraty
- اتفاقية تعاون مع مؤسسة Konrad Adenauer

ب - الشراكات المنتدياتية

- المنتدى البرلماني لدول إفريقيا وأمريكا اللاتينية والكراييب
- المنتدى البرلماني المغربي الفرنسي
- المنتدى البرلماني المغربي الإسباني
- مشروع إحداث المنتدى البرلماني المغربي الياباني
- مشروع إحداث المنتدى البرلماني المغربي الصيني
- مشروع إحداث المنتدى البرلماني المغربي الإيطالي

ج - الشراكات المنظماتية

- «**الشراكة المتوسطية**» لدى الجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال أطلسي
- «**الشراكة من أجل الديمقراطية**» لدى الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا والبرنامج الثلاثي **المغرب – الاتحاد الأوروبي – مجلس أوروبا** تحت عنوان: « **أولويات المغرب في إطار التعاون مع دول الجوار**»
- الشراكة مع البرلمان الأوروبي من خلال اللجنة البرلمانية المشتركة المغربية الأوروبية
- «**الشراكة من أجل التعاون**» لدى الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا
- برنامج التوأمة المؤسساتية مع الاتحاد الأوروبي حول «**دعم قدرات مجلس المستشارين**» بالشراكة الرئيسية لمجلس الشيوخ الفرنسي
- **برنامج الشراكة مع مجلس أوروبا والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا للفترة 2021-2023** الذي يأتي **مكملا لبرنامج التوأمة** بين البرلمان المغربي، وبرلمانات العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، من أجل «**دعم تطوير دور البرلمان في توطيد الديمقراطية بالمغرب**»

4. جرد للزيارات الرسمية والإستقبالات ولقاءات العمل والمجاملة

تمثيل صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، في مراسيم تنصيب رؤساء الدول والزيارات الرسمية لرئيس مجلس المستشارين

- شرف تمثيل **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده** من طرف رئيس مجلس المستشارين، السيد عبد الحكيم بن شماش، في مراسيم تنصيب فخامة الرئيس المنتخب الجديد بجمهورية الأوروغواي، السيد لويس لاكاي بو
- شرف تمثيل **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده** من طرف رئيس مجلس المستشارين، السيد عبد الحكيم بن شماش، في مراسيم تنصيب فخامة السيد ألفا كوندي، الذي أعيد انتخابه رئيسا لجمهورية غينيا
- شرف تمثيل **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده** من طرف رئيس مجلس المستشارين، السيد عبد الحكيم بن شماش، في مراسيم تنصيب فخامة السيد إسماعيل عمر جيله الذي أعيد انتخابه رئيسا لجمهورية جيبوتي
- شرف تمثيل **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده** من طرف رئيس مجلس المستشارين، السيد عبد الحكيم بن شماش، في مراسيم تنصيب فخامة رئيس جمهورية الدومنيكان، السيد دانيلو ميدينا
- زيارتي عمل لجمهوريتي بنما والإكوادور
- زيارة العمل للمملكة المتحدة
- زيارة عمل لجمهورية كوستا ريكا
- زيارة عمل لجمهورية بنما
- زيارة عمل للولايات المتحدة المكسيكية
- جمهورية الدومنيكان
- زيارة عمل لجمهورية التشيك
- زيارتي عمل لجمهوريتي سلوفينيا والنمسا

- **الزيارات الرسمية للوفود الأجنبية للمملكة المغربية والإستقبالات ولقاءات العمل والمجاملة**

على مستوى رؤساء البرلمانات الوطنية ونوابهم والأحزاب السياسية

- رئيس مجلس الشورى بالمملكة العربية السعودية
- رئيس مجلس الشورى بدولة قطر
- رئيس مجلس الشورى بسلطنة عمان

- رئيسة المجلس الوطني الاتحادي بدولة الإمارات العربية المتحدة
- رئيس مجلس اللوردات البريطاني
- رئيس مجلس النواب بجمهورية إيرلندا
- رئيس الجمعية الوطنية الكبرى بجمهورية تركيا
- رئيسة المجلس الفيدرالي الاثيوبي
- رئيس الجمعية الوطنية بجمهورية غينيا كوناكري
- رئيس الجمعية الوطنية بجمهورية النيجر
- رئيس الجمعية الوطنية بجمهورية الإكوادور
- رئيس الجمعية التشريعية بجمهورية كوستاريكا
- رئيس الجمعية الوطنية بجمهورية السلفادور
- رئيس الجمعية الوطنية بجمهورية الغابون
- رئيس الجمعية الاستشارية الشعبية بإندونيسيا
- رئيس مجلس الشيوخ بجمهورية الشيلي
- رئيس مجلس النواب الشيلي
- رئيس المجلس الوطني للأقاليم ببرلمان جمهورية جنوب إفريقيا
- رئيس المجلس الأعلى للدولة بدولة ليبيا
- رئيس الجمعية الوطنية بجمهورية صربيا
- نائب رئيس الجمعية الوطنية بجمهورية الصين الشعبية
- نائب رئيس المجلس الأعلى للدولة بدولة ليبيا
- نائب رئيس الجمعية الوطنية بجمهورية بنما
- النائب الأول لرئيس مجلس النواب العراقي
- نائب رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية هنغاريا
- رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ بجمهورية كولومبيا
- رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ المكسيكي
- رئيسة لجنة الشؤون الخارجية ببرلمان مملكة التايلاند
- رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الكولومبي
- رئيس لجنة الخارجية بالجمعية الوطنية بالجمهورية الإسلامية الموريتانية
- رئيس لجنة الشؤون الأوروبية ببرلمان جمهورية كرواتيا
- وفد برلماني عن جمهورية الموزمبيق

- وفد برلماني عن مجلس النواب الليبي
- وفد برلماني هولندي

على مستوى رؤساء ووفود البرلمانات الجهوية والقارية والدولية

- رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي
- رئيس البرلمان الإفريقي
- رئيس برلمان المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (سيدياو)
- رئيس رابطة مجالس الشيوخ بأوروبا
- رئيس برلمان أمريكا اللاتينية والكرايبب
- رئيس البرلمان الأنديني
- رئيس الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا
- رئيس المجموعة الجيوسياسية لأمريكا اللاتينية والكرايبب بالاتحاد البرلماني الدولي
- ممثلة برلمان جمهورية الإكوادور بالبرلمان الأنديني
- نائبة رئيس لجنة التنمية بالبرلمان الأوروبي
- وفد عن مجموعة العمل مغرب - مشرق لدى مجلس الاتحاد الأوروبي

على مستوى مجموعات الصداقة والتعاون

- رئيس لجنة الصداقة الفرنسية المغربية، رئيس لجنة الخارجية والدفاع
- رئيس مجموعة الصداقة البرلمانية العمانية - المغربية بمجلس الدولة لسلطة عمان
- رئيس مجموعة الصداقة البريطانية المغربية
- رئيس مجموعة الصداقة السعودية المغربية بمجلس الشورى السعودي
- رئيسة مجموعة الصداقة البرلمانية المكسيكية المغربية
- رئيس مجموعة الصداقة الشيلية المغربية بمجلس النواب الشيلي
- نائب رئيس مجموعة الصداقة الصينية الإفريقية باللجنة الوطنية للمجلس الاستشاري للشعب الصيني
- نائب رئيس الجمعية الوطنية بجمهورية صربيا وعضو مجموعة الصداقة البرلمانية الصربية المغربية
- مجموعة الصداقة بين مجلس الشيوخ الفرنسي ومجلس المستشارين بالمملكة المغربية عبر تقنية التناظر المرئي

على المستوى الحكومي

- الوزير الأول لجمهورية التشيك
- الوزير الأول لجمهورية بلغاريا
- رئيس حكومة الوحدة الوطنية الليبية
- وزيرة العدل بمملكة إسبانيا
- كاتب الدولة في الخارجية البريطانية المكلف بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا
- كاتب الدولة المساعد في الشؤون السياسية بالولايات المتحدة الأمريكية
- الأمين العام لوزارة الخارجية البريطانية
- مفوض الاتحاد الإفريقي للتجارة والصناعة

على مستوى سفراء الدول المعتمدة لدى المملكة المغربية

- سفير جمهورية غواتيمالا لدى المملكة المغربية
- سفير جمهورية البرازيل الفيدرالية لدى المملكة المغربية
- سفيرة جمهورية الأرجنتين لدى المملكة المغربية
- سفير جمهورية الشيلي لدى المملكة المغربية.
- السفير فوق العادة والمفوض لجمهورية روسيا الفيدرالية لدى المملكة المغربية
- سفير سويسرا لدى المملكة المغربية
- سفير جمهورية ألمانيا الاتحادية لدى المملكة المغربية
- سفير المملكة الإسبانية لدى المملكة المغربية
- سفير جمهورية إيطاليا لدى المملكة المغربية
- سفير المملكة المتحدة لدى المملكة المغربية
- سفيرة جمهورية كرواتيا لدى المملكة المغربية
- سفيرة جمهورية رومانيا لدى المملكة المغربية
- سفير جمهورية بولندا لدى المملكة المغربية
- سفير جمهورية فرنسا لدى المملكة المغربية
- سفير جمهورية تونس لدى المملكة المغربية
- سفير دولة الكويت لدى المملكة المغربية
- سفير المملكة العربية السعودية لدى المملكة المغربية
- سفير دولة فلسطين المعتمد لدى المملكة المغربية

- سفير جمهورية باكستان لدى المملكة المغربية
- سفير اليابان لدى المملكة المغربية
- سفيرة جمهورية الهند لدى المملكة المغربية
- سفير جمهورية الصين الشعبية لدى المملكة المغربية
- سفير جمهورية كوريا الجنوبية لدى المملكة المغربية

على مستوى المنظمات والجهات والمؤسسات الوطنية والدولية

- أمناء ومسؤولي الأحزاب الديمقراطية بشمال إفريقيا
- الرئيس التنفيذي لمؤسسة وستمنستر للديمقراطية
- وفد عن المجلس الأمريكي للقادة السياسيين الشباب
- خبراء الاتحاد الأوروبي بشأن برنامج المساعدة التقنية ودعم إصلاح التربية الوطنية
- ممثل مؤسسة كونراد اديناور بالمغرب
- ممثلي فدرالية اللجنة العليا الثقافية لكاطالانيا
- رئيس الهيئة العربية الدولية للإعمار في فلسطين
- نائب رئيس ديوان المحاسبة بدولة الكويت
- وفد عن نقابة **الاتحاد** الدولي لنقابات العمال العرب
- رئيس المركز المغربي للقلم الدولي
- وفد عن «**رابطة برلمانيون لأجل القدس**»

5. جرد لمشاركات وفود مجلس المستشارين في التظاهرات الدولية

قطب الشؤون الإفريقية والعربية والإسلامية

- المؤتمر 41 للاتحاد البرلماني الإفريقي
- الدورة ال73 للجنة التنفيذية والمؤتمر 41 لرؤساء البرلمانات الوطنية بالاتحاد البرلماني الإفريقي
- جلسة استماع البرلمان العربي حول الوضع في السودان
- المؤتمر رفيع المستوى للقيادات العربية بجامعة الدول العربية
- اجتماع اللجنة الدائمة المعنية بالهجرة للبرلمان الإفريقي
- مهمة البرلمان العربي لمتابعة الدورة الأولى للانتخابات الرئاسية بالجمهورية التونسية
- اجتماعي اللجنة المصغرة والفريق القانوني المنبثقين عن اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي
- الجلسات العامة للبرلمان الإفريقي
- الجلسات العامة للبرلمان العربي
- الدورة 75 للجنة التنفيذية والمؤتمر 42 لرؤساء البرلمانات الوطنية بالاتحاد البرلماني الإفريقي
- مهمة البرلمان الإفريقي الخاصة بمراقبة الانتخابات بجمهورية غينيا بيساو
- اجتماع هيئة مكتب البرلمان العربي
- المؤتمر الخامس عشر لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
- المؤتمر الثالث لرابطة برلمانيون لأجل القدس
- زيارة صداقة وعمل لجمهورية كوبا في إطار وفد رسمي رفيع المستوى من البرلمان الإفريقي
- اجتماعات اللجن الدائمة والجلسة العامة للبرلمان العربي
- الاجتماع المشترك للجنة الهجرة والجمارك ولجنة النقل والتكنولوجيات التابعتين للبرلمان الإفريقي
- اجتماعي اللجنة الدائمة للتجارة والجمارك والهجرة واللجنة الدائمة للنقل والصناعة والاتصالات والطاقات والعلوم والتكنولوجيا التابعتين للبرلمان الإفريقي
- اجتماع اللجنة التنفيذية لاتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي
- الندوة حول موضوع: **«دور البرلمانيين في تعزيز الاستثمارات المسؤولة في الزراعة من أجل الانتقال نحو أنظمة غذائية أكثر استدامة في إفريقيا»**
- الاجتماع الاستثنائي للجنة فلسطين المنبثقة عن اتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي على إثر اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي
- الدورة العادية للبرلمان العربي
- جلسة خاصة طارئة للبرلمان العربي لمناقشة القرارالذي أصدره البرلمان الأوروبي بشأن القاصرين والهجرة

قطب الشؤون الأمريكية والآسيوية والأوقيانيوس والاتحاد البرلماني الدولي

- الدورة ال64 للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي
- منتدى كرونسمونتانا
- الجمعية الاستشارية العاشرة للبرلمانيين والمنتدى السنوي ال40لمنظمة برلمانيون من أجل التحرك العالمي
- مؤتمر قمة الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول تغير المناخ كوب 24
- دورة برلمان أمريكا الوسطى
- الجلسات العامة للبرلمان الأنديني
- الندوة المشتركة للمجموعة الخاصة لدول حوض المتوسط والشرق الأوسط «روزروت» التابعة للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي
- الجمعية العامة المائة والأربعون للاتحاد البرلماني الدولي
- المؤتمر البرلماني العالمي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي حول موضوع: **«تأثير التكنولوجيات الحديثة في التنمية والرأسمال البشري، والتغيرات المناخية»**
- فعاليت تخليد الذكرى الـ 25 لتأسيس منتدى رئيسات ورؤساء المجالس التشريعية بأمريكا الوسطى والكراييب
- الدورة السنوية 65 للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي
- الاجتماع البرلماني رفيع المستوى ضمن الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي حول موضوع: **«محاربة الفوارق»**
- الدورة السنوية 65 للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي
- الدورة 141 للجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي
- المؤتمر البرلماني العالمي
- المؤتمر الدولي الخاص بقدرات التقييم الوطنية «NEC 2019»
- النسخة الثالثة من المنتدى الدولي الفرنكفوني للتقييم
- المؤتمر 102 لمؤتمر رؤساء المجالس المحلية
- المؤتمر العالمي السابع للبرلمانيين ضد الفساد
- الاجتماع البرلماني الدولي بمناسبة مؤتمر قمة الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة حول تغير المناخ كوب25
- المؤتمر المنظم من طرف البنك الدولي حول موضوع: **«اجتماع برلماني افتراضي حول استراتيجية البنك الدولي بشأن الهشاشة والصراع والعنف»**
- الاجتماع البرلماني حول موضوع: **«مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في إطار وباء كوفيد19»**
- الاجتماع البرلماني الدولي حول موضوع: **«تأمين مستقبلنا المشترك: مشروع دليل للعمل البرلماني بشأن نزع السلاح من أجل الأمن والتنمية المستدامة»**
- اجتماع مجموعة البحر المتوسط والشرق الأوسط التابعة للجمعية البرلمانية لحلف شمال الأطلسي حول موضوعي:

«التنمية والأمن في منطقة الساحل» و«وباء كوفيد19 في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا»

- الندوة الدولية حولموضوع: **«إعادة البناء بشكل أفضل: الدروس المستفادة من وباء كوفيد19 لتعزيز دور البرلمانات في الحد من مخاطر الكوارث»**
- الندوة الدولية حول موضوع: **«الاستجابة لكوفيد19 وأهداف التنمية المستدامة»** المنظمة من قبل الاتحاد البرلماني الدولي وشبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة
- الجلسة الثامنة والثلاثين لمنتدى رئيسات ورؤساء المجالس التشريعية بأمريكا الوسطى والكراييب
- الدورة الخامسة للمنتدى العالمي **«حواررايسينا»** المنظم من قبل مؤسسة الدراسات والأبحاث بجمهورية الهند
- جلسة الاستماع البرلمانية المنظمة من قبل الاتحاد البرلماني الدولي بشراكة مع منظمة الأمم المتحدة حول موضوع: **«التعليم باعتباره مفتاح للسلام والتنمية المستدامة: نحو تنفيذ الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة»**
- الدورة الـ39 لمنتدى رئيسات ورؤساء المجالس التشريعية بأمريكا الوسطى والكراييب، والتي تميزت بتنصيب رئيسة مجلس النواب المكسيكي رئيسة جديدة لهذه المنظمة
- الندوة حول موضوع: **«بناء الجسور بين العلوم والبرلمانيين لمصلحة المجتمع»** المنظمة من قبل الاتحاد البرلماني الدولي
- ورشة العمل القيادية للبرلمانيات الفرنكوفونيات المنظمة من قبل الجمعية الوطنية للكيبيك ية البرلمانية للفرنكوفونية
- الاجتماع البرلماني المنعقد بمناسبة الدورة 65 للجنة وضع المرأة المنظم من قبل الاتحاد البرلماني الدولي وهيئة الأمم المتحدة لتكافؤ الفرص وتمكين المرأة
- المنتدى البرلماني المنعقد بمناسبة المنتدى السياسي رفيع المستوى للأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة
- الندوة تحت عنوان **«تأهيل النشاط الإقتصادي في مرحلة ما بعد الجائحة»** في إطارفعاليات الذكرى 41 لتأسيس البرلمان الأنديني، بحضور رؤساء الاتحادات البرلمانية الجهوية والإقليمية في أمريكا اللاتينية والكراييب، الأعضاء في المنتدى البرلماني لدول إفريقيا وأمريكا اللاتينية والكراييب
- مراقبة الانتخابات الرئاسية الأمريكية ضمن بعثة الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا
- **«المنتدى البرلماني حول خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية: أثركوفيد19على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ودور البرلمانات»**
- الورشة المنظمة من قبل الجمعية البرلمانية لمنظمة حلف الشمال الأطلسي حول موضوع: **«الرقابة البرلمانية للعمليات الاستخباراتية العسكرية، التجارب المستخلصة»**
- اللجن الدائمة والجمعية العامة ال46 للجمعية البرلمانية للفرونكوفونية
- جلسة الاستماع البرلمانية بالأمم المتحدة حول موضوع: **«محاربة الفساد لاستعادة الثقة في الحكومة وتحسين آفاق التنمية»**.
- الجمعية العامة الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي
- اجتماع الشبكة البرلمانية للنساء التابعة للجمعية البرلمانية للفرنكوفونية

قطب الشؤون الأوروبية والمسلسلات المتوسطية

- المرحلة الرابعة من الدورة 2018 للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا
- اجتماع لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية والاجتماعية التابعة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط
- اجتماع اللجنة البرلمانية المشتركة المغرب - الاتحاد الأوروبي
- الاجتماع ال35 لمكتب الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط
- اجتماع لجنة الشؤون السياسية والأمن وحقوق الإنسان التابعة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط
- اجتماع لجنة القضايا السياسية والديمقراطية التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا
- المرحلة الأولى من دورة 2019 للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا
- اجتماع لجنة الشؤون القانونية وحقوق الإنسان التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا
- المنتدى البرلماني رفيع المستوى 5+5 لبلدان غرب المتوسط
- الاجتماع الخاص بتقييم برنامج الشراكة بين مجلس المستشارين ومؤسسة وستمنستر للديمقراطية
- الدورة الشتوية ال18 للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا
- المرحلة الثانية من الدورة العادية للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا
- مهمات للبرلمان الأوروبي بكل من بروكسيل وستراسبورغ لمجموعة الصداقة البرلمانية المغربية الأوروبية واللجنة البرلمانية المشتركة المغربية الأوروبية في إطار مواكبة ملفي اتفاقيتي الفلاحة والصيد البحري بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي
- الجلسة العامة الخامسة عشرة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط
- الدورة الثالثة عشرة للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط
- دورة الخريفية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا
- المرحلة الثالثة من دورة 2019 للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا
- الاجتماعات رفيعة المستوى لوفد الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط لدى الأمم المتحدة
- اللجان الدائمة المتعلقة بقضايا الشؤون القانونية وحقوق الإنسان والقضايا السياسية والديمقراطية بالجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا
- الاجتماع التنسيقي للجنة البرلمانية الخاصة بمحاربة الإرهاب التابعة للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط
- اللجان الدائمة المتعلقة بقضايا الشؤون القانونية وحقوق الإنسان والقضايا السياسية والديمقراطية بالجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا
- الدورة الرابعة للمنتدى البرلماني الفرنسي المغربي
- لجنة الشؤون السياسية والأمن وحقوق الإنسان التابعة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط
- المرحلة الأولى من الدورة 2020 للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا
- الندوة البرلمانية حول «**القيادة المستقبلية من أجل اندماج سياسي بمنطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا**»

- ثلاث مهام إلى البرلمان الأوروبي في إطار اللجنة البرلمانية المشتركة المغربية الأوروبية
- الدورة الرابعة عشرة للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط
- الدورة الشتوية التاسعة عشرة للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا
- لجنة القضايا القانونية وحقوق الإنسان التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا
- لجنة القضايا السياسية والديمقراطية التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا
- جلسة الاستماع المنظمة من قبل لجنة القضايا القانونية وحقوق الإنسان التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا حول موضوع: **«حقوق الإنسان وجوانب سيادة القانون لأزمة فيروس كورونا»**
- اللجنة الفرعية للشرق الأدنى والأوسط التابعة للجنة القضايا السياسية والديمقراطية بالجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا
- اجتماع اللجنة المعنية بقضايا الإرهاب التابعة للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا
- اجتماع لجنة القضايا القانونية وحقوق الإنسان التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا
- الاجتماع المشترك للجنة الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط الخاصة بالإرهاب ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب
- اجتماع لجنة القضايا السياسية والديمقراطية التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا
- اجتماع لجنتي القضايا السياسية والديمقراطية والشؤون القانونية وحقوق الإنسان التابعتين للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا
- اجتماع لجنة القضايا السياسية والديمقراطية التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا حول موضوع: **«عشر سنوات من الشراكة من أجل الديمقراطية»**
- الاجتماع التشاوري للجنة البرلمانية المشتركة بين المغرب والاتحاد الأوروبي
- الاجتماع الأربعين لمكتب الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط
- المرحلة الأولى من دورة 2021 للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا
- المرحلة الثانية من دورة الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا
- الجلسة العامة الـ 15 لبرلمان البحر الأبيض المتوسط
- المرحلة الثالثة من دورة 2021 للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا
- مهمة للبرلمان الأوروبي من أجل التحضير للاستحقاقات الخاصة بالدورة السنوية للجنة البرلمانية المشتركة المغربية الأوروبية بخصوص أعمالها، وبالموازاة مع انعقاد اجتماعين للجنة الشؤون الخارجية بالبرلمان الأوروبي حول العلاقات بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي في ضوء قرار البرلمان الأوروبي حول موضوع القاصرين والهجرة.

6. احتضان وتنظيم التظاهرات المشتركة

- احتضان البرلمان المغربي، **تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، لفعاليات الدورة الرابعة عشرة لاتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، خلال الفترة الممتدة من 11 إلى 14 مارس 2019
- تنظيم مجلس المستشارين ورابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي، للندوة الدولية بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول تجارب المصالحات الوطنية التي تسعى إلى تحقيق الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي وبناء السلام يومي 16 و17 يناير 2019
- تنظيم مجلس المستشارين للاجتماع التأسيسي للشبكة البرلمانية للأمن الغذائي في إفريقيا والعالم العربي والمصادقة على مشروع ميثاقها التأسيسي يوم 16 يناير 2019
- تنظيم البرلمان المغربي للمؤتمر البرلماني الدولي حول الهجرة بتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي بمناسبة انعقاد المؤتمر الدولي للهجرة الذي نظمته بلادنا بمدينة مراكش يومي 10 و11 دجنبر 2018 من أجل إقرار الميثاق العالمي من أجل هجرات آمنة، منظمة ومنتظمة
- احتضان البرلمان المغربي للاجتماع الاستثنائي الثالث للجنة التنفيذية لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي يوم 17 يوليوز 2019
- احتضان مجلس المستشارين لملتقى القيادات الشبابية المستقبلية المغاربية يوم 13 يوليوز 2019
- احتضان البرلمان المغربي لأشغال الدورة 27 للجمعية الجهوية الإفريقية التابعة للجمعية البرلمانية للفرنكفونية يومي 14 و15 يونيو 2019
- احتضان مجلس المستشارين لمنتدى البرلمانيين العرب للإسكان يوم 18 شتنبر 2019
- احتضان مجلس المستشارين لمؤتمر الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا بمراكش خلال الفترة الممتدة من 03 إلى 06 أكتوبر 2019
- تنظيم مجلس المستشارين، **تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، الندوة الدولية حول موضوع: «**البرلمانات ورهانات الأمن الغذائي**» والاجتماع الأول للشبكة البرلمانية للأمن الغذائي في إفريقيا والعالم العربي، بمقر مجلس المستشارين، أيام 31 أكتوبر- فاتح نونبر 2019
- مبادرة تنظيم مجلس المستشارين لمائدة مستديرة حول موضوع: «**دور البرلمانات في مكافحة العنف ضد النساء**» بمناسبة الحملة السنوية للأمم المتحدة لوقف العنف ضد النساء، يوم 11 دجنبر 2019
- لقاء مشترك لكل من السيد الحبيب المالكي، رئيس مجلس النواب، والسيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين، مع رئيس برلمان أمريكا اللاتينية والكرايبب، السيد خورخي بيزاروسوطو، حول تفعيل المنتدى البرلماني لدول إفريقيا وأمريكا اللاتينية والكرايبب بمقر مجلس المستشارين، يوم 12 فبراير 2020
- احتضان البرلمان المغربي للاجتماع المشترك للجنتين الدائمتين المعنيتين بالتجارة والنقل التابعتين للبرلمان الإفريقي والندوتين حول «**التجارة البين-افريقية في إطار اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ZLECAF**» و «**حماية المعطيات الشخصية والاقتصاد الرقمي في إفريقيا**» بتعاون مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب، أيام 02 - 07 مارس 2020
- تنظيم البرلمان المغربي للقاء التشاوري لرؤساء البرلمانات الإفريقية حول البرلمان الإفريقي يوم 08 يوليوز 2021
- تنظيم البرلمان المغربي للمؤتمر المشترك مع الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا حول موضوع: «**النساء والعمل السياسي: الطريق إلى المناصفة**» يوم 13 يوليوز 2021.

ثالثا: الانفتاح على المحيط الخارجي وتنشيط الحوار العمومي والنقاش المجتمعي التعددي

تقديم

تفعيلا لما تم التوافق عليه بين مختلف مكونات مجلسنا بشأن جعله فضاءا مفتوحا ومنفتحا على كافة تيارات الفكر والتعبير الحر التعددي والديمقراطي، المعتملة في مجتمعنا، عملت مؤسستنا على فسح فضاءات متعددة لتدبير هذا البعد وفق المبادرة الذاتية أو النقاش البيني و/أو مع المحيط عبر انتهاج مقاربات من شأنها تأمين الميزة الفضلى لعملنا البرلماني.

ففضلا عن الإضافة المتواضعة من قبلنا للقراءة المتجددة لمقتضيات الدستور، بما يفيد التأويل الديمقراطي المواطني، لمقتضياته وخاصة منها ذات الصلة بمهام وصلاحيات مؤسستنا المنصوص عليها بمقتضاه، ودرءا لكل تداخل غير مجدي ويقوض فلسفة الانسجام بين مختلف السلط الدستورية وتفاديا لضعف تناسق تدخلات مختلف هيئات الحكامة والتنظيمات الاجتماعية والأطر المهنية والجمعوية، حرصت مؤسستنا على اعتماد مسار، لم يقف فقط عند المقاربة التشاركية الفعالة والتشاور الناجع، بله استلهم أيضا مسوغاته من الخطب والرسائل والتوجهات الاستراتيجية التي ارتضاها جلالة الملك حفظه الله لبلادنا كقضايا ذات أولوية سيادية من قبيل رعاية الحقوق والحريات ومستلزمات المسؤولية المقرونة بالمحاسبة وجعل خدمة المواطن في مركز الاهتمام ووضع مصلحة الوطن فوق كل الأجندات وبشكل حصري ضمان النجاعة البرلمانية وتجويد تشريعاتنا الوطنية والإضطلاع الكامل لهذه المؤسسة الدستورية بأدوارها من منطلق الحكامة الرشيدة و التوافق الايجابي المنشود لغاية التطبيع المؤسساتي الضامن لاسترجاع ثقة المغاربة بدولة الحق والقانون.

وطبقا للدستور واستشرافا لوضع لبنات ميزة مضافة للعمل البرلماني وتأسيسا على استلهام الممارسات الفضلى عالميا وتعبئة التراكم المعرفي والعلمي وطنيا وترصيدا لتنوع تركيبة مجلسنا وتبعا لخصوصية هذه السنة التشريعية، انتظم تدخلنا وفقا لوظائفنا ومهامنا انطلاقا من اعتبار بعض المتغيرات الدالة بحكم أن:

- هذه الولاية التشريعية اكتست أهمية بالغة ليس فقط بالنظر إلى ما عكسته بجلاء من حرص المجلس على النهوض بأدواره الدستورية بالنجاعة المطلوبة، كما سيتضح فيما بعد، بل أيضا وأساسا لكون هذه الولاية دشنت لمرحلة تاريخية في التطور الدستوري والمؤسساتي ببلادنا. فهي تُعد الولاية التشريعية الأولى بعد خروج مجلس المستشارين من نطاق المقتضيات الانتقالية الواردة في الفصل 176 من الدستور وإقامة المجلس في صيغته الدستورية الجديدة في محطة 02 أكتوبر 2015 التي توجت مسارا انتخابيا متميزا للبلاد كانت أهم معالمه متجسدة، بالإضافة إلى ذلك، الشروع في تفعيل الجهوية المتقدمة بوصفها تجديدا هاما لهياكل الدولة وتعزيزا للبناء الدستوري والديمقراطي الوطني؛
- هاجس المجلس يكمن في إبراز الدور الذي يضطلع به كمؤسسة فاعلة ومؤثرة في صياغة التوجهات والتصورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لبلادنا، وحقلا غنيا بالطاقات المحلية والوطنية القادرة على جلب إضافات نوعية وقيمة للعمل البرلماني، وذلك إيمانا واهتداء بما أكده جلالة الملك في خطبه السامية ذات الصلة بالعمل البرلماني؛
- هاجس التخطيط يشكل مفتاح النجاعة والفعالية، حيث سارع المجلس إلى إعداد مشروع استرتيجية عمله في شكل ورقة طريق للفترة 2016-2018، تضمنت رؤية استشرافية ترتكز على محددات منهجية واضحة وعناصر مرجعية توجيهية أساسية في طليعتها مقتضيات الدستور في كليتها وترابطها، والخطاب السامي لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله بمناسبة افتتاح السنة التشريعية، مع استحضار الأدبيات الدولية في هذا الخصوص.

وتهدف هذه الإستراتيجية إلى تحقيق سبعة أهداف رئيسة، تتمثل في المساهمة النوعية في التسريع بمناقشة والمصادقة على مشاريع ومقترحات القوانين التنظيمية والعادية، وضمان ممارسة فعالة وناجعة للأدوار الدستورية لمجلس المستشارين في المجالات الموكولة إليه، وجعل المجلس فضاء للحوار العمومي والنقاش المجتمعي التعددي، ورافعة مؤسساتية لإنجاح ورش الجهوية المتقدمة، ووضع إطار مؤسساتي متكامل لآليات ممارسة الديموقراطية التشاركية، والتموقع الاستراتيجي للمجلس على مستوى الدبلوماسية البرلمانية، وانفتاحه على محيطه الجيو-سياسي، في المجالات التي يتوفر فيها على ميزة مقارنة بالنظر لتأليفه وطابعه التعددي.

السنة التشريعية 2015-2016

انطلاقا من القناعة الراسخة بكون البرلمان الذي لا يتفاعل مع ديناميات المجتمع، هو برلمان ليس جدير بهذا الاسم، اقترح ضمن محاور خطة عمل المجلس جعل مجلس المستشارين فضاء للحوار العمومي والنقاش المجتمعي التعددي لاسيما بخصوص الموضوعات الرئيسية لإعمال الدستور وتحقيق الطابع الفعلي للتمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية وكذا «وضع إطار مؤسساتي متكامل لآليات ممارسة الديمقراطية التشاركية في مجال اختصاص المجلس».

وتأسيسا على هذا المسعى نظم المجلس، بمبادرة من مكتبه أو الفرق أو المجموعات البرلمانية أو باحتضان فعاليات مقترحة من قبل منظمات المجتمع المدني، العديد من الأنشطة الإشعاعية ذات بعد وطني ودولي، مما جعل فعليا من مجلسنا مشتلا لنقاشات وحوارات أثرت الفكر والنظر في قضايا مجتمعية ضاغطة وذات أهمية بالغة يستعرض هذا الكتاب عناوينها البارزة.

أولا: تنشيط الحوار العمومي حول القضايا الاستراتيجية
- أنشطة الرئاسة -

من أجل تشريع انتخابي في مستوى المتطلبات الدستورية والالتزامات التعاقدية للمغرب

احتضن مجلس المستشارين يومي 19 و20 يناير 2016 ندوة دولية حول التشريع الانتخابي من تنظيم المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية والجمعية المغربية للقانون الدستوري. وتميز اللقاء بمشاركة فاعلين وخبراء وطنيين ودوليين من المغرب وكندا والولايات المتحدة الأمريكية، وانكب على التحديات الأساسية التي يطرحها إصلاح التشريع الانتخابي وكذا تقديم جملة من المقترحات في أفق بلورة تشريع انتخابي دامج، قائم على حقوق الإنسان ومطابق للالتزامات الدستورية والتعاقدية للمغرب.

وقد سمحت النقاشات التي شهدها اللقاء بتقديم العديد من التوصيات تهم بشكل خاص توسيع الجسم الانتخابي الوطني عبر مراجعة القواعد المتعلقة بعدم الأهلية الانتخابية وتقليص المدة الفاصلة بين صدور الحكم النهائي وقضاء العقوبة وبين استرجاع الحقوق المدنية والسياسية وبالتالي استرجاع الأهلية القانونية للانتخاب، بالإضافة إلى توفير الترتيبات المسطرية الضرورية لتصويت الأشخاص الموجودين في وضعية سلب الحرية وغير الفاقدين لحقوقهم المدنية والسياسية فضلا عن توفير مساطر ملائمة لتصويت الأشخاص الممارسين لعمل موسمي خارج مكان إقامتهم أو الذين يجدون صعوبات في التسجيل في اللوائح الانتخابية خلال فترات معينة كالموجودين في المناطق الجبلية.

أما بالنسبة للتقطيع الانتخابي فقد تمت الدعوة إلى التفكير في تجميع عدد من الأقاليم من أجل الرفع من عدد مقاعد الدائرة الانتخابية وذلك لتقوية الطابع التمثيلي النسبي للعلمية الانتخابية وتصحيح تفاوتات التقطيع مع الحرص على ألا يتجاوز فارق التمثيلية نسبة معينة وإعطاء نوع من التمييز الجغرافي الايجابي لفائدة المناطق ضعيفة الكثافة السكانية والمناطق صعبة الولوج.

كما أكدت التوصيات على ضرورة تعزيز الولوجية العامة للأشخاص في وضعية إعاقة بدء من الترتيبات التيسيرية للتسجيل في اللوائح، مرورا بالتواصل الانتخابي والحملة الانتخابية (استعمال لغة الاشارة واللغات البديلة والمعززة) وصولا إلى توفير الولوجيات لمكاتب التصويت وضمان مقروئية ورقة التصويت بما يلائم حاجيات هذه الفئة.

وبخصوص الملاحظة المستقلة للانتخابات أوصى المشاركون بتمكين المنظمات الحكومية الدولية للقيام بعملية الملاحظة

وكذا مراجعة تركيبة اللجنة الخاصة باعتماد الملاحظين بمنح السلطة التنفيذية صفة استشارية بها وفتح إمكانية الطعن في قرارات رفض الاعتماد الصادرة عن اللجنة. من جهة أخرى أوصى المشاركون بنشر جميع المعلومات المتعلقة بالعمليات الانتخابية وبصفة خاصة النتائج المفصلة لمكاتب التصويت حسب كل مكتب بشكل استباقي وتلقائي، ودعوا إلى إخضاع الاقتصاد الانتخابي للمراقبة من خلال تحديد المصاريف القابلة للتمويل الانتخابي، نشر التقارير المالية المتعلقة بمصاريف الحملة وإعداد مواثيق أخلاقية خاصة بالمجال الانتخابي.

نحو تحديد معالم نموذج مغربي للعدالة الاجتماعية

شكل المنتدى البرلماني الدولي للعدالة الاجتماعية الذي تم تنظيمه يومي 19 و20 فبراير 2016، فرصة لتحديد معالم نموذج مغربي للعدالة الاجتماعية، بالارتكاز على الفرص الدستورية الجديدة، ومكتسبات المبادرات الوطنية الرائدة في هذا المجال في تكامل تام مع أجندات التنمية المستدامة الأممية.

واستهدف المجلس من تنظيم هذا المنتدى، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، التحديد الأدق لدور البرلمان في بناء النموذج المغربي للعدالة الاجتماعية، انطلاقا من أدواره الدستورية في مجال التشريع والمراقبة وتقييم السياسات العمومية والدبلوماسية البرلمانية، بالإضافة إلى المساهمة واستكشاف سبل الترافع بمعية شركاء وأصدقاء المغرب من أجل إغناء المنظومة الأممية للعدالة الاجتماعية.

وقد تميز افتتاح هذا الملتقى بتلاوة الرسالة الملكية السامية وفي ما يلي نصها:

نص الرسالة الملكية السامية إلى المشاركين في أشغال المنتدى البرلماني الدولي للعدالة الاجتماعية

« الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله، وآله وصحبه

حضرات السيدات والسادة، يطيب لنا أن نتوجه بهذا الخطاب إلى المشاركات والمشاركين في المنتدى البرلماني للعدالة الاجتماعية المنظم من طرف مجلس المستشارين، والذي تلتئم فيه مؤسسات وطنية ودولية مرموقة وثلة من الخبراء والفاعلين المدنيين والاقتصاديين والاجتماعيين من مختلف المجالات، معربين لكم عن تقديرنا لكل ما تبذلونه من جهود دؤوبة، كل من موقعه وبحسب اختصاصه، من أجل تطوير التفكير في قضايا العدالة الاجتماعية.

إن عقد هذا المنتدى بالمملكة المغربية، من لدن مجلس المستشارين، لا ينبغي أن يعتبر فقط كتجاوب مع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في اتخاذ هذا اليوم من شهر فبراير كل سنة، مناسبة للاحتفال باليوم العالمي للعدالة الإجتماعية، وإنما هو أكثر من ذلك وقفة متجددة للتأمل والدراسة والتقويم لما ينجزه المغرب على طريق النهوض بالعدالة الإجتماعية، باعتبارها مشروعا وطنيا، يمثل أحد الأوراش الكبرى، التي تستمر على امتداد عهدنا الميمون بمشيئة الله تعالى، مما يتجاوب مع تطلعات شعبنا وانتظارات مواطنينا، وقيم حضارتنا.

ولذلك يشكل تحقيق العدالة الاجتماعية خيارا استراتيجيا لبلادنا وموضوعا أساسيا لتوجيهاتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية منذ اعتلائنا عرش أسلافنا المنعمين.

لقد تأسس هذا الخيار على أولوية انشغالنا المستمر بالوضع الاقتصادي والاجتماعي اليومي لمختلف فئات شعبنا، لا سيما تلك التي تعاني من الفقر والهشاشة بمختلف مظاهرها. كما أنه ينبني عن قناعتنا بأن الكرامة والعدل والإنصاف وتكافؤ الفرص وتحقيق سبل العيش الكريم لكل فئات شعبنا الوفي هي من حقوق الإنسان الأساسية ومن ثم شكلت جوهر العديد من مبادراتنا، وأساسا لتوجيهاتنا الإستراتيجية المتعلقة بالسياسات العمومية، لا سيما تلك التي نوجهها للحكومة والبرلمان ومجالس الجماعات الترابية .

إن هذه الرؤية الإنسانية والواقعية في آن واحد هي ما يشكل على سبيل المثال لا الحصر، جوهر المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في نسختها الأولى والثانية، وكذا برنامج التنمية الموجه لساكنة العالم القروي، لاسيما الفئات الأكثر فقرا وهشاشة منها، والذي تم الإعلان عنه في خطابنا الأخير بمناسبة عيد العرش.

وضمن نفس الرؤية، تندرج مبادرتنا بتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بمعية مؤسسات وازنة أخرى بإعداد تقرير حول الرأسمال اللامادي، واعتمادنا قبل ذلك لتقرير الخمسينية من أجل استكشاف آفاق تنمية إنسانية، مستديمة وشاملة لمختلف فئات شعبنا.

كما أن توجهنا لاعتماد المقاربة المرتكزة على حقوق الإنسان في إعداد النموذج التنموي لأقاليمنا الجنوبية ينطلق من انشغالنا الأساسي بجعل هذا النموذج تجربة رائدة وممارسة ناجعة في تحقيق العدالة الاجتماعية في مختلف أبعادها، لا سيما الترابية منها.

ولم نفتأ نؤكد في خطبنا ورسائلنا الموجهة إلى مختلف المنتديات الوطنية والدولية، على

الترابط الوثيق بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والتماسك الاجتماعي، وذلك من منطلق اقتناعنا الراسخ بأنه لا معنى لتحقيق مستويات نمو اقتصادي بدون العمل المنسق عبر سياسات عمومية فعالة وهادفة، قائمة على توزيع ثمار النمو الاقتصادي بشكل منصف وعادل على مختلف فئات شعبنا، كما أن المجهود الاستثماري الذي تبذله بلادنا في المشاريع الكبرى المهيكلة لن يحقق الجدوى منه إلا بقدر ما يقوم عليه من استثمار للرأسمال البشري.

حضرات السيدات و السادة،

لا يفوتنا ، ونحن على مشارف مرور ما يقرب من خمس سنوات على سريان مفعول أحكام دستور بلادنا، التذكير بأن «الطابع الاجتماعي» شكل خيارا تاريخيا مستمرا لنظام الملكية الدستورية لبلادنا منذ سنة 1962.

ليس غريبا إذن أن يجد تطلعنا المشترك إلى العدالة الاجتماعية الذي ما فتئت أجسده قولا وفعلا بشكل متواتر، والذي تم التعبير عنه أيضا بأشكال مختلفة من طرف فئات مجتمعية وفاعلين سياسيين ومدنيين متعددين، ترجمته الواضحة، غير القابلة للبس، في تصدير دستور بلادنا الذي يكرس اختيار المملكة الذي لا رجعة فيه، في «إرساء دعائم مجتمع متضامن، يتمتع فيه الجميع بالأمن والحرية والكرامة والمساواة، وتكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية، ومقومات العيش الكريم في نطاق التلازم بين حقوق وواجبات المواطنة «.

إن التكريس الدستوري لهذا الخيار لا ينبغي، بأي حال من الأحوال، أن تتم قراءته كمجرد إعلان عام «للنوايا الدستورية»، وإنما هو إطار مرجعي ومؤسساتي شامل لما ينبغي أن تحققه السياسات العمومية، القطاعية والترابية والأفقية، في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية .

إن ما يبرهن على عمق ورسوخ الرؤية المغربية للعدالة الإجتماعية، هو دسترة الوثيقة المعيارية الأسمى لبلادنا لكافة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية الأساسية، بما في ذلك حقوق فئات ينبغي استهدافها بالأولوية عبر السياسات العمومية التي تتوخى تحقيق العدالة الاجتماعية، ويتعلق الأمر بشكل خاص بالأطفال والشباب والأشخاص في وضعية إعاقة، وباقي الفئات الهشة المشار إليها في مختلف مقتضيات الدستور.

وتفعيلا لهذا التوجه، فإن دستورنا لم يكتف فقط بتكريس الحقوق التي سبقت الإشارة إليها، وإنما نص أيضا على آليات ومبادئ ذات طبيعة الزامية لضمان تحقيق طابعها الفعلي.

إنني أشير هنا بشكل خاص إلى مبدأ المساواة بين الرجال والنساء في مختلف الحقوق الإنسانية، وإلى حظر كافة أشكال التمييز، وإلى الالتزام الإيجابي للسلطات العمومية بتعبئة الوسائل الضرورية لضمان التمتع الفعلي للمواطنات والمواطنين على قدم المساواة، بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأساسية، والواجبات ، وإلى مبدأ تحمل الجميع للتكاليف العمومية، كل على قدر استطاعته، وإلى تحمل الجميع بصفة تضامنية، وبشكل يتناسب مع الوسائل التي يتوفرون عليها، التكاليف التي تتطلبها تنمية البلاد، وإلى مبدأ سمو البرلمان والحكومة على الحفاظ على توازن مالية الدولة، وكذا التعاون و التضامن كمبدأين للتنظيم الجهوي والترابي، والالتزام الدستوري للسلطات العمومية بتشجيع المفاوضة الجماعية وإبرام اتفاقيات الشغل الجماعية، مع استحضار الدور الهام للآليات الدستورية للديمقراطية التشاركية.

غير أن التحدي الذي يواجهنا لتفعيل هذه الرؤية الإجتماعية هو تقديم إجابات عملية على السؤال التالي: كيف يمكن تفعيل الآليات والمبادئ والالتزامات ذات الطبيعة الدستورية، في قوانين وسياسات عمومية تحقق العدالة الاجتماعية التي تعتبر غايتنا جميعا ؟

إن أية إجابة على هذا السؤال الأساسي الذي سيشكل بدون شك موضوعا لتفكيركم المشترك في هذا المنتدى، ينبغي أن يستحضر معطيين أساسيين :

يتمثل المعطى الأول، في رصيد الانخراط الفعال لبلادنا في المسار العالمي الذي تقوده الأمم المتحدة ومختلف هيئاتها وكذا منظمة العمل الدولية من أجل تقوية برامج العدالة الاجتماعية ومرتكزاتها الاتفاقية والإعلانية في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان

ويتعلق المعطى الثاني، بضرورة استثمار التجارب الوطنية الرائدة في مجال تحقيق العدالة الاجتماعية ووضع أسسها في مرجعيات السياسات العمومية. ويمكن أن أذكر هنا، على سبيل المثال لا الحصر، بتجارب بارزة كالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وانخراط السياسات العمومية الوطنية المختلفة في تحقيق أهداف التنمية للألفية، والبرمجة الموازناتية المبنية على النوع الاجتماعي، والميثاق الاجتماعي الذي أعده المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ومسار مأسسة الحوار الاجتماعي كمكسب يستلزم المحافظة وتثمينه وتطويره.

وضمن نفس المنطق، تندرج المساهمة الفعالة لبلادنا في المجهود الدولي الذي يقوم على اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وموقف المغرب الراسخ في المحافل الدولية من أجل تعزيز التضامن الدولي والتعاون من أجل التنمية، خاصة على مستوى قارتنا الإفريقية. إن هذا الرصيد يشكل أساسا متينا لدورنا الفاعل في بناء وأجرأة أجندات التنمية المستدامة والتنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية على المستويات الدولية والإقليمية. حضرات السيدات والسادة،

إن المكاسب المحققة بفضل المبادرات الوطنية الرائدة التي أطلقناها، والمقتضيات الدستورية الجديدة، وكذا انخراطنا الفعال في المنظومة الأممية للعدالة الاجتماعية، هي ما يؤهلنا اليوم، بعد نضج تجربتنا الوطنية، لننطلق في مسار بناء تشاركي لنموذج مغربي للعدالة الاجتماعية، ويمكننا من رفع كل التحديات التي تواجهنا من قبيل تعزيز أسس التضامن الاجتماعي الفئوي، المجالي، البيئي، وجعل النمو الاقتصادي في خدمة العدالة الاجتماعية والتماسك الاجتماعي، وضمان التقائية السياسات العمومية القطاعية والترابية، الموجهة نحو تحقيق العدالة الاجتماعية، وكذا السياسات المندمجة الموجهة نحو فئات خاصة كالأطفال والشباب والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة، وتقوية المكتسبات الوطنية في مجال الحوار الاجتماعي، مع استثمار الفرص الدستورية الجديدة في مجال الديمقراطية التشاركية.

حضرات السيدات والسادة،

لا يفوتنا أن ننوه في هذه المناسبة، بمساهمة مجلس المستشارين في مسار بناء النموذج المذكور عبر تنظيم هذا المنتدى، الذي يمثل مبادرة هي الأولى من نوعها، تنعقد بمناسبة يوم أممي، هو اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية.

ذلك أن مجلس المستشارين يستثمر بكل فعالية موقعه الدستوري وميزته المتمثلة في تعدد التخصصات والتمثيليات الترابية والمهنية والنقابية، ودوره كغرفة تتوجه بدقة تطلعات المجالات

التربية والفاعلين المهنيين والنقابيين والمدنيين، في إطلاق مسار نقاش عمومي تعددي وتشاركي، بخصوص بناء نموذج مغربي للعدالة الاجتماعية قائم على التضامن بكل أبعاده.

وفي هذا الصدد فإنه من الواجب التذكير ببعض الشروط الأساسية التي تعتبر مراعاتها ضمانة أساسية لنجاح جميع مساعيكم ومناقشاتكم. إذ لابد من استحضار المقاربة التشاركية والمقاربة المرتكزة على حقوق الإنسان في بناء النموذج المغربي للعدالة الاجتماعية، كما ينبغي أن نستحضر، على الدوام، التزامات دستور بلادنا والتزاماتنا بمقتضى الاتفاقيات التي صادقت عليها بلادنا وانضمت إليها، لاسيما المتعلقة منها بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية وحقوق الطفل وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. كما أننا نؤكد على ضرورة استحضار الطابع الأفقي للمساواة بين الجنسين.

وإن إطلاق التفكير والنقاش العموميين بخصوص بناء نموذج مغربي للعدالة الاجتماعية، هو برهان واضح على قوة مؤسساتنا الدستورية، وحيوية فضائنا العمومي الوطني وقدرته على احتضان ديناميات المجتمع وتعدد آرائه وتنوع مصالح فئاته المختلفة، وهو مكسب ثمين لا تدرك قيمته إلا على ضوء ما تعيشه العديد من المجتمعات من تمزقات و توترات بخصوص قضايا مجتمعية بالغة الحساسية.

وفي الختام، نعرب عن عميق شكرنا لكل المشاركين في هذا المنتدى، ولا سيما أولئك الذين يمثلون مختلف المؤسسات الدولية والإقليمية والخبراء الأجانب، مرحبين بهم على أرض المملكة المغربية، مقدرين تجاوبهم الصادق مع هذه التظاهرة الوطنية والدولية، في خدمة العدالة الإجتماعية، داعين للجميع بكامل التوفيق والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

أما بخصوص ما يتغياه المجلس بشأن هذا الملتقى فقد تم إبراز أن التحديات التي يتوخى المجلس رفعها خلال هذا المنتدى، الذي نظم بمناسبة تخليد اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية (20 فبراير) تتمثل في ضمان التقائية السياسات العمومية التي تستهدف تحقيق العدالة الاجتماعية، ليس على المستوى القطاعي فقط، وإنما على المستوى الترابي أيضا، إضافة إلى تحدي تحقيق استهداف أنجع لسياسات العدالة الاجتماعية للفئات الهشة .

ويتطلع المجلس بمعية شركائه الوطنيين والدوليين المساهمة في مناقشة هذه التحديات وتقديم الإجابات الكفيلة عنها، وذلك في إطار أجرأة الهدف الثالث من استراتيجية عمل المجلس المتمثل في جعله فضاء للحوار العمومي والنقاش المجتمعي التعددي، خاصة ما يتعلق بإعمال الدستور وتحقيق الطابع الفعلي للتمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

ولتحقيق الأهداف المسطرة، انتظمت فعاليات هذا الملتقى حول محاور غنية فإلى جانب الجلسة الافتتاحية تضمن الملتقى، أربع جلسات، خصصت الأولى منها لتقديم وتحليل منظومة الأمم المتحدة للعدالة الاجتماعية وآلياتها الدولية، فيما تهم الثانية التجربة المغربية في مجالات العدالة الاجتماعية وأسسها المعيارية في السياسات العمومية،أما الجلسة الثالثة فخصصت لأدوار البرلمان في مجال تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال أدواره الدستورية الأساسية المتمثلة في التشريع والمراقبة وتقييم السياسات العمومية، وتمحورت الجلسة الرابعة حول استكشاف معالم نموذج مغربي للعدالة الاجتماعية، بالاستناد إلى المتطلبات الدستورية والالتزامات الوطنية والدولية، إضافة إلى تنظيم معرض لتقديم النصوص والوثائق ذات الصلة بموضوع العدالة الاجتماعية.

وقد خلص هذا المنتدى؛ الذي شهد مشاركة منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها المعنية، بالإضافة إلى وكالات التعاون الدولي، والاتحاد البرلماني الدولي والاتحادات البرلمانية الإقليمية، والبرلمانات الشريكة والصديقة، وممثلون عن القطاعات الحكومية، ومجالس الجهات، والمنظمات النقابية والمهنية، وفعاليات المجتمع المدني؛ إلى تبني وثيقة مرجعية سمتها إعلان الرباط للعدالة الاجتماعية:

إعلان الرباط للعدالة الاجتماعية

20 فبراير 2016

إن المشاركات والمشاركين في المنتدى البرلماني للعدالة الاجتماعية، المنظم من طرف مجلس المستشارين يومي 19 و20 فبراير 2016، تحت شعار « تنمية الكرامة الإنسانية لتمكين العيش المشترك».

I. إذ يستحضرون :

1. مقتضيات الدستور، ولاسيما التصدير والفصول 6 (البند الثاني)، 7، 8، 12، 13، 14، 15، 19، 31، 32، 33، 34، 36، 39، 40، 71، 77 (البند الأول)، 117، 118، 133، 136، 139، 154، 155، 156، 157، و158 منه؛

2. العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ولاسيما المقتضيات ذات الصلة بالعدالة الاجتماعية ، كما تم تفسيرها من طرف هيئات المعاهدات المعنية؛

3. اتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة، ولاسيما الاتفاقية رقم94 بشأن شروط العمل (العقود العامة)، والاتفاقية رقم98 بشأن حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، والاتفاقية رقم122 بشأن سياسة العمالة، والاتفاقية رقم135 بشأن ممثلي العمال، والاتفاقية رقم144 بشأن المشاورات الثلاثية، والاتفاقية رقم154 بشأن المفاوضة الجماعية، والاتفاقية رقم182 بشأن أسوا أشكال عمل الأطفال.

4. إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية، وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية، المعتمد في القمة العالمية

للتنمية الاجتماعية التي انعقدت بالعاصمة الدانماركية من 6 إلى 12 مارس 1995؛

5. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عدد 10/62 بتاريخ 26 نونبر 2007، الذي أقر إعلان الاحتفال سنويا بيوم 20 فبراير بوصفه اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية؛

6. إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل «عولمة عادلة»، موضوع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 199/63 بتاريخ 19 ديسمبر 2008؛

7. قرار مجلس حقوق الإنسان بتاريخ 16 يونيو 2011 بخصوص المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان لتنفيذ إطار الأمم المتحدة، المعنون «الحماية والاحترام و الانتصاف»؛

8. خطة التنمية المستدامة لعام 2030، المعنونة «تحويل عالمنا»، والمعتمدة بمقتضى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 1.70 بتاريخ 25 سبتمبر 2015؛

9. قرارات الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي، ذات الصلة بقضايا العدالة الاجتماعية؛

II. إذ يسترشدون بخطب ورسائل صاحب الجلالة الملك محمد السادس، ذات الصلة بالعدالة الاجتماعية في مختلف جوانبها، ولاسيما فحوى الرسالة الملكية السامية الموجهة يوم 19 فبراير 2016 إلى المشاركات و المشاركين في هذا المنتدى؛

III. إذ يؤكدون :

1. أن الكرامة والتضامن والعدل والإنصاف وتكافؤ الفرص والمساواة في الحقوق وحظر التمييز، هي المبادئ التي يرتكز عليها النموذج المغربي للعدالة الاجتماعية؛

2. أن النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والتماسك الاجتماعي والتنمية البشرية والمستدامة، هي أهداف وغايات مترابطة فيما بينها؛

3. أن الالتزام الإيجابي للسلطات العمومية بتعبئة جميع الوسائل لتحقيق الطابع الفعلي للتمتع بكافة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، هو التزام ذو طبيعة دستورية، تتم أجرأته من خلال مختلف السياسات العمومية القطاعية والترابية والأفقية؛

4. أن تحقيق الطابع الفعلي للتمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية يستلزم، أيضا، تحمل الجميع للتكاليف العمومية كل على قدر استطاعته، وتحمل الجميع بصفة تضامنية، وبشكل يتناسب مع الوسائل التي يتوفرون عليها، التكاليف التي تتطلبها تنمية البلاد؛

5. أن ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للفئات والمجموعات الهشة من الأطفال والشباب والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة، عبر استهداف اجتماعي وترابي دقيق وملائم، هي أولوية قصوى للنموذج المغربي للعدالة الاجتماعية؛

6. أن المقاربة المرتكزة على حقوق الإنسان والاستحضار الأفقي والمنهج للمساواة بين الجنسين والمقاربة التشاركية واستحضار البعد الترابي، هي أسس منهجية للنموذج المغربي للعدالة الاجتماعية؛

7. أن تكامل الأجندات والأولويات الوطنية والأممية، لاسيما خطة التنمية المستدامة لعام 2030، المعنونة «تحويل عالمنا»، والملاحظات الختامية وتوصيات الهيئات الأممية لحقوق الإنسان الموجهة إلى بلادنا، هو منطلق أساسي لكافة السياسات العمومية الوطنية والترابية الموجهة نحو تحقيق العدالة الاجتماعية؛

IV. يدعون إلى تعميق وتوسيع النقاش المجتمعي التعددي بشأن البناء التشاركي للنموذج المغربي للعدالة الاجتماعية، وذلك لرفع التحديات ذات الأولوية، التالية:

1. تعزيز أسس التضامن الاجتماعي، الفئوي، والمجالي، والبيئي، وكذا التضامن بين الأجيال، خاصة عبر تقوية السياسات والبرامج الاجتماعية المبنية على منطق الحقوق والتي تلعب فيها الدولة والجماعات الترابية دورا إستراتيجيا؛

2. استكمال تحديد المعالم الكبرى لنموذج وطني لتوزيع ثمار النمو الاقتصادي، خاصة عبر آليات جبائية، واستهداف اجتماعي وترابي ملائمين، وسياسات عمومية تهدف إلى تمكين مختلف فئات المجتمع، لاسيما الأكثر فقرا وهشاشة منها، من المؤهلات والقدرات والفرص المتكافئة التي تمكنها من تحقيق تمتعها الفعلي بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

3. ضمان الشروط المنهجية والمؤسساتية الضرورية لالتقائية السياسات العمومية القطاعية والترابية الموجهة نحو تحقيق العدالة الاجتماعية، وكذا السياسات المندمجة الموجهة نحو فئات خاصة كالأطفال والشباب والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة؛

4. تقوية وتوسيع الولوج إلى العرض الوطني المتعلق بالحماية الاجتماعية، خاصة نظام المساعدة الطبية والمنظومة الوطنية للتقاعد، وتصحيح نقط ضعف المنظومة الوطنية للعمل اللائق، وتقوية فرص ولوج الشباب والنساء إلى سوق الشغل؛

5. تقوية المكتسبات الوطنية في مجال الحوار الاجتماعي عبر مأسسته، وإدماج البعد الترابي وبعد المقاولة وحقوق الإنسان فيه، وتجديد أجندته وموضوعاته الرئيسية؛

6. الحماية من الآثار الاجتماعية للتقلبات المناخية، في إطار متطلبات التنمية المستدامة، وذلك عبر آليات دعم عمومي ملائم؛

V. يدعون إلى أفضل استثمار لآليات الديمقراطية التشاركية، والمنظومة الجديدة لاختصاصات الجماعات الترابية، والقوة الاقتراحية للمؤسسات الدستورية الاستشارية والمجتمع المدني، ومسارات البرمجة الموازناتية المبنية على النوع، والمكتسبات المنهجية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وباقي البرامج الوطنية المماثلة، من أجل استكمال البناء التشاركي للنموذج المغربي للعدالة الاجتماعية؛

VI. يدعون الحكومة إلى المبادرة بتقديم مشروع قرار، بمعية شركاء المغرب وأصدقائه، في أقرب دورة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، يكون موضوعه العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان، على أن يكون جامعا لمختلف المرجعيات الاتفاقية والإعلانية ذات الصلة، ومستلهما من مبادئ وأولويات نموذجنا الوطني، ويشكل قيمة مضافة في اعتماد مقاربة حقوق الإنسان في مجال العدالة الاجتماعية؛

يدعون لمواصلة مجلس المستشارين لمبادرته في إطلاق وتدبير مسار النقاش المجتمعي التعددي والتشاركي، بشأن بناء النموذج المغربي للعدالة الاجتماعية.

الملتقى البرلماني للجهات: نحو بلورة آلية مؤسساتية للتنسيق بين جميع المتدخلين من أجل تفعيل حقيقي لورش الجهوية

تفعيلا لدوره المركزي بما هو امتداد مؤسساتي للجهات، مجاليا، مهنيا، اجتماعيا، واقتصاديا، وبما هو حاضنة أساسية للأسئلة المستجدة في الساحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، نظم مجلس المستشارين «الملتقى البرلماني للجهات» في دورته التأسيسية، يوم 6 يونيو 2016 بمقر المجلس، وذلك بمشاركة المجالس الجهوية والغرف المهنية ووكالات التنمية الجهوية، والمؤسسات الدستورية، والقطاعات الوزارية، والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والمجتمع المدني، وغيرهم من الفاعلين المعنيين بالجهوية المتقدمة.

ويهدف هذا الملتقى، الأول من نوعه، إلى تحقيق جملة من الأهداف الإستراتيجية يتأتي على رأسها:

- الشروع الجدي في التفكير في خلق إطار مؤسساتي يلتئم فيه كل الفاعلين والمعنيين بقضايا الجهوية المتقدمة والتنمية المجالية والتكامل البين جهوي، واللامركزية وعدم التركيز في أفق الانتقال إلى تنظيم الدورات المقبلة للملتقى (بالتناوب) بمقرات المجالس الجهوية؛

- إعادة موضعة ورش الجهوية المتقدمة في صدارة الأجندة الوطنية؛
- بلورة أجوبة تشاركية مؤسساتية لرفع العقبات والتحديات التي تحول دون الانطلاقة الفعلية والميدانية لتفعيل هذا الورش الإصلاحي الهيكلي الكبير.

لقد ظل موضوع الجهوية المتقدمة في صلب اهتمامات وانشغالات مجلس المستشارين، فقد خصص المجلس أولى الجلسات السنوية لتقييم السياسات العمومية، التي أقرها دستور 2011 لأول مرة، لموضوع «الحكامة الترابية ومتطلبات التنمية الجهوية»،كما نظم ندوة وطنية بتنسيق مع «اللجنة الاستشارية للجهوية»، تمخضت عنها مجموعة من التوصيات الهامة، شكلت بالإضافة إلى توصيات «المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي»، أرضية هامة للنقاش حول هذا الورش الإصلاحي الهيكلي والإستراتيجي.

ويتوخى هذا «الملتقى البرلماني للجهات» خلق آلية للتفاعل الإيجابي بين المجالس الجهوية المنتخبة ومختلف الفاعلين والبرلمانيين، وإطلاق دينامية للتفكير الجماعي في آليات وسبل إنضاج وإنجاح ورش الجهوية المتقدمة، وذلك من خلال تنظيم مجموعة من الأوراش الفكرية في المواضيع ذات الارتباط بأسئلة تفويض الاختصاصات ونقل الإمكانيات، وإشكاليات التمويل واستخلاص المداخيل على المستوى المحلي، ورهانات التنمية المندمجة والمستدامة، والأهمية الإستراتيجية لتنمية الكفاءات البشرية على الصعيد الجهوي، وإشكاليات الاستهداف وتنسيق المهام والمسؤوليات في السياسات الاجتماعية اللاممركزة، ودور الديمقراطية التشاركية في إنجاح الجهوية المتقدمة.

ويروم هذا الملتقى البرلماني للجهات، إلى فتح نقاش مؤسساتي من أجل بلورة آلية للتنسيق بين جميع المتدخلين في ورش الجهوية الموسعة، وصياغة خارطة طريق لربح الوقت والانتقال إلى تفعيل حقيقي وميداني لهذا الورش الإصلاحي المهيكل.

كما يتوخى الملتقى البرلماني إرجاع موضوع الجهوية الموسعة لصدارة أولويات الأجندة الوطنية، وإطلاق نقاش مؤسساتي في ضوء التوصيات البالغة الأهمية التي أصدرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بخصوص ورش الجهوية؛ ناهيكم عن الحاجة الماسة إلى صياغة وتقاسم رؤية استراتيجية متكاملة توضح خارطة طريق تقدم أجوبة مؤسساتية بخصوص عدد من القضايا ومن بينها الشروط والمعايير المرتبطة بعملية نقل الاختصاصات المقترنة بنقل الموارد البشرية والمالية التي ينص عليها القانون التنظيمي المتعلق بالجهوية، ومسألة تنمية الكفاءات بالنسبة للموارد البشرية التي من المفترض توفيرها لتنزيل ورش الجهوية، إلى جانب الغموض الذي يكتنف ميثاق اللاتمركز، وتعدد المخاطبين بالنسبة للمجالس الجهوية؛ فضلا عن وضع إطار مؤسساتي يضمن التنسيق والتكامل بين مختلف المتدخلين والطموح إلى تقديم جواب مؤسساتي يتمحور حول هيئة وطنية للقيادة الإستراتجية لورش الجهوية المتقدمة كفيلة بالتصدي لسلسلة متشابكة من الإشكالات والتعقيدات والأسئلة التي لا نملك حيالها وضوحا في الرؤية، ويكون بمقدورها تحديد خارطة طريق وجدولة زمنية لرفع العوائق والتحديات استنادا إلى منظومة دقيقة للتتبع والتنفيذ والتقييم الدوري.

وقد توزعت أشغال هذا الملتقى البرلماني، فضلا عن الجلسة الافتتاحية على الجلسات التالية:

- اللاتركيز ونقل الاختصاصات من الدولة إلى الجهات
- «تعزيز الموارد المالية للجهات»
- «الجهوية المتقدمة ومتطلبات التنمية المستدامة»
- «الديمقراطية التشاركية: رافعة لإنجاح ورش الجهوية المتقدمة»

وخلصت أشغال هذا الملتقى إلى تبني وثيقة مرجعية سمتها:

أرضية عمل من أجل جهات ضامنة لالتقائية السياسات العمومية

إن المشاركات والمشاركين في الدورة التأسيسية للملتقى البرلماني للجهات المنعقد يوم 6 يونيو 2016 المنظم من طرف مجلس المستشارين.

إذ يستحضرون مبادئ القانون الدستوري للجماعات الترابية، ولاسيما مبادئ التدبير الحر، التعاون، التضامن، مشاركة السكان في تدبير شؤونهم كمبادئ للتنظيم الترابي، المنصوص عليها في الفصل 139 من الدستور، ومساهمة الجهات وباقي الجماعات الترابية في تفعيل السياسة العامة للدولة وفي إعداد السياسات الترابية من خلال ممثليها في مجلس المستشارين المنصوص عليه في الفصل 138 من الدستور وكذا آليات لحوار والديمقراطية التشاركية على المستوى الجهوي المشار إليها في الفصل 139؛

إذ يسترشدون بخطب ورسائل صاحب الجلالة الملك محمد السادس ذات الصلة بمجال التقائية السياسات العمومية على المستوى الترابي وبمختلف جوانب الحكامة الترابية، ولاسيما نص الخطاب السامي الذي وجهه صاحب الجلالة إلى الأمة بمناسبة تنصيب اللجنة الاستشارية للجهوية في 3 يناير؛

إذ يثمنون مختلف التوصيات والمقترحات الصادرة عن المؤسسات الدستورية المعنية بقضايا السياسات العمومية الترابية، ولا سيما التوصيات الواردة في رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بعنوان « متطلبات الجهوية المتقدمة وتحديات إدماج السياسات القطاعية، الصادر في أبريل 2016؛

إذ يحيون مبادرة مجلس المستشارين بتنظيم الدورة التأسيسية للملتقى البرلماني للجهات بوصفها إحدى الأشكال العملية لإعمال مقتضيات الفصل 137 من الدستور ، وفضاء للنقاش التعددي المعمق بشأن الفرص والتحديات والدروس الأولية المستخلصة من ممارسة التدبير الجهوي خلال الشهور الأولى من تطبيق مقتضيات القانون التنظيمي 14-111 المتعلق بالجهات؛

يدعون الحكومة، خلال الاثنا عشر شهرا اللاحقة على أشغال هذا الملتقى إلى :

1. إطلاق مسار تشاوري بين مجالس الجهات و كافة السلطات العمومية المعنية بشأن الإطار العام للتعاقد بين الدولة والجهات بما في ذلك مضامين هذا التعاقد وشروطه والأهداف المتوخى بلوغها من خلاله؛

2. تسريع إصدار باقي النصوص التنظيمية المنصوص عليها في القانون التنظيمي 14-111 المتعلق بالجهات ، وذلك بالاستثمار المعقلن، وفق أولويات مضبوطة ومتناقش بشأنها مع رؤساء الجهات، للأجل المنصوص عليه في المادة 252 من القانون التنظيمي المذكور وبما يمكن الجهات من ممارسة اختصاصها في الزمن الفعلي.

3. الإصدار بالأولوية للنص التنظيمي المحدد لمسطرة إعداد برنامج التنمية الجهوية وتتبعه وتقييمه وآليات الحوار و التشاور لإعداده المنصوص عليه في المادة 87 من القانون التنظيمي المتعلق بالجهات وكذا النص التنظيمي المحدد لمسطرة إعداد التصميم الجهوي لإعداد التراب وتحيينه وتقييمه المنصوص عليه في المادة 89 من القانون التنظيمي المذكور؛ على أن يحدد النصان التنظيميان المذكوران كيفيات إعمال مقاربة حقوق الإنسان ومقاربة النوع في برنامج التنمية الجهوية وفي التصميم الجهوي لإعداد التراب.

4. الإصدار بالأولوية للنص التنظيمي المحدد لشكل العريضة والوثائق المثبتة التي يتعين إرفاقها بها، والمنصوص عليه في المادة 122 من القانون التنظيمي 14-111.

5. مراعاة، في توزيع مساهمة الميزانية العامة المرصدة للجهات معايير إضافية تعتمد على سبيل المثال لا الحصر مؤشرات الفقر والهشاشة على مستوى الجهة، نسب التجهيز بالبنية التحتية الأساسية، مؤشر الولوج إلى الصحة وإلى التمدرس. وكذا في توزيع اعتمادات الصندوقين.

6. الإعمال بالأولوية لتوصية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بإنشاء قطب اجتماعي على المستوى الجهوي في إطار اللاتمركز

الإداري (التوصية رقم 56 من توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي) وهي توصية ستمكن في حال تنفيذها من تقوية التنسيق بين الجهة والقطاعات الحكومية غير الممركزة المشكلة للقطب الاجتماعي.

7. اتخاذ التدابير الإدارية والتنظيمية الملائمة لاستكمال مسلسل عدم التركيز، وتمكين المصالح الخارجية لمختلف القطاعات الحكومية المعنية من صلاحيات تمكنها من التعاقد تحت إشراف القطاع الوصي حول التزامات برامج التنمية الجهوية وأجرأة تلك التعاقدات.

8. إطلاق مسار تجريبي لممارسة الاختصاصات المشتركة للجهات (المواد 91 إلى 93 من القانون التنظيمي 14-111 المتعلق بالجهات) وكذا الاختصاصات المنقولة للجهات (المواد 94 إلى 95 من القانون التنظيمي 14-111 المتعلق بالجهات)، مع تحديد إطار تنظيمي ملائم وموحد لهذا المسار ؛

9. مأسسة آلية للحوار والتشاور بين الحكومة ورؤساء مجالس الجهات، تنصب على مختلف القضايا المتعلقة بالتنمية على المستوى الجهوي وكذا المرتبطة بتنفيذ السياسات العمومية القطاعية على المستوى الترابي؛

10. التفكير الجدي لاستكشاف إمكانية تطوير وتنويع وتجديد الإطار القانوني والتنظيمي والعملي للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، في إطار ممارسة الجهات لمختلف اختصاصاتها، بما في ذلك تسهيل شروط إبرام هذه الشراكات وتعبئة الموارد المالية لها؛

11. استكمال مختلف القطاعات الحكومية المعنية بنشر مصالحها الخارجية على مستوى مختلف الجهات مع ملاءمة نفوذها الترابي مع التقسيم الجهوي الجديد؛

يدعون مجالس الجهات إلى :

1. استثمار أمثل للإمكانيات القانونية المتاحة المتعلقة بإحداث مجموعات الجهات ومجموعات الجماعات الترابية للإجابة على التحديات المتعلقة بأجرأة سياسات عمومية قطاعية تهم وحدات سوسيومجالية unités socio-territoriales متباينة.

2. استثمار فرصة انعقاد المؤتمر الثاني والعشرون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من أجل تقوية تحمل بعد التنمية المستدامة والعدالة المناخية في أجندة السياسات العمومية الترابية للجهات. ويتطلب ذلك على المدى القصير، تعبئة القوة الاقتراحية للجهات استعدادا ل Cop 22؛

3. تنظيم لقاء تشاوري مع المجلس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية للحسابات من أجل تحديد تشاركي للتوصيات ذات الأولوية التي يمكن أجرأتها على المدين القصير والمتوسط في مجال التدبير المالي للجهات

يدعون رؤساء مجالس الجهات ومكاتبها المسيرة إلى إدراج مقتضيات في أنظمتها الداخلية، في حالة ما إذا لم تقم بذلك بعد، تسمح على الخصوص بما يلي:

1. التزام أعضاء اللجان الدائمة، بأن يراعوا عند اضطلاعهم بمهامهم، القضايا المرتبطة بالمناصفة بين الجنسين، وبالطفولة ومختلف أطوار الحياة و الإعاقة وأن يدمجوا هذه القضايا في أعمالهم.

2. إمكانية استدعاء ممثلي الآليات الجهوية لمؤسسات حمية حقوق الإنسان و النهوض بها وكذا آليات الحوار والتشاور المحدثة بموجب القانون التنظيمي 14-111، للمشاركة في أشغال اللجان الدائمة لمجلس الجهة بصفة استشارية

3. مأسسة استقبال مقترحات المواطنين والمواطنات وجمعيات المجتمع المدني المتعلقة بإعداد و تتبع برامج التنمية الجهوية وذلك شهرا قبل موعد الدورة العادية لشهر يوليوز من كل سنة

4. إمكانية تنظيم استشارات عمومية لساكنة الجهة بخصوص كل مسألة تندرج ضمن اختصاصات الجهة، في شكل جلسات حوارات جهوية، أو ورشات موضوعاتية أو مجالية أو متعلقة بإعداد التوجهات العامة للميزانية أو استشارات إلكترونية باستعمال الموقع الإلكتروني الرسمي للجهة. مع إمكانية تنظيم هذه الاستشارات بتعاون مع المجالس الإقليمية والجماعات بتراب الجهة.

5. وضع حلول منهجية ملائمة لضمان استشارة الأطفال في القضايا التي تهمهم والمندرجة ضمن اختصاصات الجهة، ووضع تدابير تيسيرية لضمان مشاركة الأشخاص في وضعية إعاقة، وكذا الأجانب المقيمين بصفة نظامية في هذه الاستشارات.

يدعون رؤساء مجالس الجهات والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمندوبية السامية للتخطيط إلى :

1. إطلاق مسار للتعاون بشأن أجرأة آليات التقييم المنصوص عليها في المادة 246 من القانون التنظيمي المتعلق بالجهات بما في ذلك تملك الجهة للأدوات المنهجية لتقييم التقائية السياسات العمومية على المستوى الترابي

يدعون رؤساء مجالس الجهات والمجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى :

1. استكمال مسار إحداث علامة label للجهة المستجيبة لمقاربة حقوق الإنسان، مع تضمنها معايير تتعلق بتقييم التقائية السياسات العمومية على المستوى الترابي

يدعون رئيس مجلس المستشارين ومختلف الأجهزة المسيرة للمجلس بتنسيق مع المجالس الجهوية و الإدارة الترابية إلى :

1. إحداث آلية للتتبع تسهر على الخصوص على استثمار نتائج الملتقى البرلماني للجهات في أعمال التشريع والمراقبة وتقييم السياسات العمومية، وكذا على تتبع إعمال الأولويات الواردة في أرضية العمل

2. أن يعهد إلى آلية التتبع الإشراف على تنظيم ندوات متعددة الفاعلين نصف سنوية ، بخصوص الموضوعات ذات الأولوية المتعلقة والأسئلة الأفقية بإعمال الجهوية المتقدمة والتي سيتم تحمل نتائجها من طرف مجلس المستشارين على مستوى التشريع والمراقبة و تقييم السياسات العمومية.

3. بتنظيم الملتقى البرلماني للجهات على نحو منتظم ودوري

مفهوم خطاب الكراهية بالمغرب

بتعاون مع مجلس المستشارين نظمت «اللجنة الوطنية لا لخطاب الكراهية بالمغرب»يوم الجمعة 3 يونيو 2016، يوما دراسيا حول مفهوم خطاب الكراهية بالمغرب، وذلك بمشاركة كل من مجلسي النواب والمستشارين ووزارة الشباب والرياضة والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان والمجلس الوطني لحقوق الإنسان والرابطة المحمدية للعلماء والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، الهيئة العليا للسمعي البصري بالمغرب ومجلس أوربا ،ومنظمة اليونيسكو، وثلة من الأكاديميين والأساتذة الباحثين ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية.

ويهدف هذا اليوم الدراسي إلى تحديد مفهوم خطاب الكراهية بالمغرب وتجلياته على المستوى الإعلامي، الاجتماعي، الثقافي، الديني والسياسي، وهي فرصة لتحديد أولويات الاشتغال على المستوى الوطني وكذا إعطاء الانطلاقة الرسمية للحملة الوطنية تحت شعار « لا لخطاب الكراهية « والموجهة للشباب وفعاليات المجتمع المدني والمؤسسات العمومية والشبه العمومية والخاصة والجامعات ووسائل الإعلام ومختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية، ولمسؤولي إعداد السياسات العمومية، بحيث ستدوم الحملة سنتين كاملتين.

ومن المنتظر أن تركز الحملة المذكورة على بعدين أساسين: الجانب التحسيسي والجانب العملي وذلك بالتعريف بمخاطر انتشار خطاب الكراهية وكيفية العمل على خلق بدائل ترتكز على التسامح والتعايش ونبذ العنف والتطرف والإرهاب، مع احترام حقوق الإنسان وتثمين التضامن وتفعيل المشاركة المواطنة الايجابية لكل الفاعلين في المشهد المغربي.

يذكر أن «اللجنة الوطنية لا لخطاب الكراهية بالمغرب» تم تأسيسها تفاعلا مع المبادرة التي أطلقها مجلس أوربا سنة 2013، وعلى اعتبار أن المغرب شريك من أجل الديمقراطية لدى مجلس أوربا، وينسق أشغال هذه اللجنة المنتدى المتوسطي للشباب بالمغرب وتتكون اللجنة من فعاليات برلمانية، حقوقية، جامعية، إعلامية ومدنية، تكون غايتها الكبرى التفكير في

السبل القمينة لمواجهة تصاعد خطاب الكراهية خصوصا عبر الانترنيت.

ويأتي احتضان هذا اليوم الدراسي من قبل المجلس انطلاقا من قناعته بضرورة توسيع النقاش العمومي حول هذا الخطاب الذي يكتسب بعدا وطنيا ودوليا وفي إطار انفتاح المجلس على الديناميات المجتمعية والقضايا الراهنة في المجتمع.

وعزا المجلس خلال مداخلته أسباب انتشار خطاب الكراهية، من زاوية حقوقية، أساسا إلى غياب التشريعات أو عدم وضوحها حول التحريض على الكراهية، وانتشار ثقافة التنميط من خلال التصوير السلبي لعدة ظواهر داخل المجتمع، وسهولة وسرعة استخدام الانترنت مع إمكانية إخفاء الهوية لنشر الخطاب المحرض على الكراهية.

أضف إلى ذلك أن الانتشار المتزايد لخطاب الكراهية على الانترنت يطرح اليوم إشكالية صعبة للحفاظ على التوازن المطلوب بين حرية التعبير التي تعد حقا أساسيا من حقوق الإنسان ومكافحة خطاب الكراهية.

وبعد أن تمت الإشارة إلى أن المجتمعات العربية تعاني اليوم، بشكل متفاوت، من تصاعد موجات التعصب والتطرف التي يجمع بينها فكر الغلو والتشدد والكراهية، تم التأكيد على أن الإرهاب يمثل بالأساس نتاج فكر منحرف وخطاب يحرض على الكراهية للمجتمع والدولة والعصر وحتى للحياة.

دور البرلمانات في آليات حقوق الإنسان.. الآليات الاتفاقية والاستعراض الدوري الشامل

بتعاون مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، نظمت المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان دورة تكوينية يومي الجمعة 20 والسبت 21 مايو 2016 بمراكش لفائدة مستشارين وموظفين بمجلس المستشارين حول « دور البرلمانات في آليات حقوق الإنسان.. الآليات الاتفاقية الاستعراض الدوري الشامل».

وخلال افتتاح أشغال هذا اليوم الدراسي أكد السيد المندوب الوزاري لحقوق الإنسان ، أن البرلمانات تضطلع بدور هام في إنعاش كل مجالات حقوق الإنسان وتعزيز الاستعراض الدوري الشامل.

وأضاف أن هذه الدورة ترمي إلى تمكين المستفيدين من طبيعة وجودة الآليات الأممية الخاصة بحقوق الإنسان ومن ضمنها بالخصوص آلية الاستعراض الدوري الشامل والآليات التي أحدثت بموجب المعاهدات الدولية التي ينخرط فيها المغرب، موضحا أن البرلمانيين معنيون أيضا بالتوصيات الصادرة عن آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان سواء تعلق الأمر بالمجال التشريعي أو تتبع وتقييم السياسات العمومية وملائمة التشريعات مع معايير حقوق الإنسان الدولية والاتفاقيات التي انخرطت فيها المملكة المغربية.

واستهدف الدورة تمكين السيدات والسادة المستشارين البرلمانيين من ميكانيزمات الاستعراض الدوري الشامل لتمكين البرلمان من الاضطلاع بدوره في مسلسل هذا الاستعراض، بدءا بالانخراط في مسار إعداد التقارير الدورية الوطنية ذات الصلة بحقوق الإنسان ومرورا بفحصها وانتهاء بتلقي التوصيات والانخراط في متابعة تنفيذها.

ومن جانبها، عبرت نائبة مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية ، عن اعتزازها بتنظيم هذا اللقاء الذي يجمع مستشارين برلمانيين حول قضية حقوق الإنسان في ظل الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في المجال، مضيفة أن البرلمانيين هم ممثلو الشعب ويتحملون مسؤولية كبيرة في مجال تتبع التوصيات والتقارير ذات الصلة بحقوق الإنسان بالمغرب.

ومن جهته، أكد عضو مكتب مجلس المستشارين ، أن هذا اللقاء مكن من الاطلاع عن قرب على الآليات والاتفاقيات ذات الصلة بحقوق الإنسان.

آليات التعاون بين البرلمان والمجتمع المدني

نظّم مجلس المستشارين، بشراكة وتعاون مع المركز الدولي لقوانين منظمات المجتمع المدني بالمغرب(ICNL) يوم الخميس 16 يونيو الجاري، لقاء دراسيا حول «آليات التعاون بين البرلمان والمجتمع المدني» بحضور برلمانيين وفاعلين جمعويين وخبراء وباحثين وإعلاميين.

وقد تميز هذا اللقاء الدراسي بالكلمة التأطيرية التي ألقاها رئيس مجلس المستشارين والتي استهلها بالتأكيد على مبدأ التكامل بين الديمقراطية التمثيلية والتشاركية، كمبدأ يشكل من وجهة نظره إطارا لقراءة مقتضيات الدستور المتعلقة بالبرلمان، وممارسة السلطة التشريعية، والوضع الدستوري للمجتمع المدني، مضيفا أن هذا التكامل يستند في أساسه المعياري على الفقرة الثانية من الفصل الأول من الدستور الذي ينص على قيام النظام الدستوري للمملكة على «أساس فصل السلط، وتوازنها وتعاونها، والديمقراطية المواطنة والتشاركية».

كما تمت الإشارة إلى أن مجلس المستشارين في وضعية تتجاوز مستوى النقاش العام والمبدئي حول مهام وأدوار المجتمع المدني في العمل البرلماني؛ ذلك أن الإستراتيجية المرحلية لعمل مجلس المستشارين للفترة الممتدة من 2015 إلى 2017 تتوخى تحقيق هدفين لهما علاقة وثيقة بآليات التعاون بين البرلمان والمجتمع المدني وهما الهدف الثالث المتمثل في «جعل مجلس المستشارين فضاء للحوار العمومي والنقاش المجتمعي التعددي، لا سيما بخصوص الموضوعات الرئيسية لإعمال الدستور وتحقيق الطابع الفعلي للتمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية»، وكذا الهدف الخامس المتمثل في «وضع إطار مؤسساتي متكامل لآليات ممارسة الديمقراطية التشاركية في مجال اختصاص المجلس».

وأضافت المداخلة التأطيرية إلى أن المجلس بصدد إعمال هذه الأهداف وقطع بعض الأشواط في هذا الإطار، من خلال إجراءات ذات أولوية حددت في خريطة الطريق ذاتها؛ ومنها على الخصوص:

- تعديل النظام الداخلي لمأسسة العمل الترافعي للمجتمع المدني على مستوى المجلس (نظام للتسجيل لدى مكتب المجلس حسب موضوعات الترافع، كيفيات وشروط تنظيم الأنشطة المتعلقة بالترافع، شفافية عمليات الترافع، إمكانية الاستماع إلى ممثلي المجتمع المدني في إطار عمل اللجان الدائمة، وضع البنيات التنظيمية لتلقي ومعالجة الملتمسات والعرائض في إطار أجرأة القانونين التنظيميين 44.14 و64.14 مع مراعاة الانسجام مع مجلس النواب).
- وضع أرضية plateforme منهجية للاستشارة العمومية، سواء عبر منظمات المجتمع المدني أو عبر رؤساء الجماعات الترابية أو مع المواطنات والمواطنين مباشرة بما في ذلك الاستشارة العمومية الإلكترونية في مختلف مجالات العمل التشريعي والرقابي لمجلس المستشارين.
- تنظيم منتدى سنوي لمجلس المستشارين والمجتمع المدني من أجل التشاور والتحديد التشاركي للموضوعات ذات الأولوية التي يمكن أن تدرج في إطار عمل مجلس المستشارين في مجال التشريع والرقابة وتقييم السياسات العمومية.
- وضع آلية مستديمة لنقل الأولويات المعبر عنها في إطار دورات برلمان الطفل إلى مجال العمل التشريعي والرقابي وتقييم السياسات العمومية الذي يقوم به مجلس المستشارين.
- تنظيم منتدى سنوي لمجلس المستشارين والجمعيات العاملة في مجال السياسات العمومية للشباب بشراكة مع المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي (المزمع إنشاؤه) ورؤساء الجهات وكذا الهيئات الاستشارية المتعلقة بقضايا الشباب المنصوص عليها في القانون التنظيمي 14-111 المتعلق بالجهات.

وقد استحضرت الكلمة التأطيرية بعض تجارب الأنظمة الداخلية المقارنة؛ من بينها تجربة آلية المجموعات البينية inter-groupes بالبرلمان الأوربي، حيث تنص المادة الـ32 من النظام الداخلي للبرلمان الأوربي على أنه يمكن لنواب البرلمان الأوربي أن ينشئوا مجموعات بينية... من أجل تبادل الآراء ووجهات النظر بصفة غير رسمية حول موضوعات معينة وتشجيع التواصل

مع المجتمع المدني. ولا يمكن لهذه المجموعات أن تمارس أنشطة من شأنها إحداث الخلط مع الأنشطة الرسمية للبرلمان وأجهزته.

وخلصت الكلمة التأطيرية إلى أن التجارب المتنوعة يمكن الاستلهام منها لبناء اقتراح مفاده أن يتضمن النظامان الداخليان لغرفتي البرلمان (مجلس النواب ومجلس المستشارين) مقتضيات تنص على أنه يمكن للجمعيات والمنظمات غير الحكومية المؤسسة بصفة قانونية وكذا الناطقين الرسميين باسم مقدمي الملتمسات والعرائض المشار إليهما في الفصلين 14 و15 من الدستور والقانونين التنظيميين ذوي الصلة، التقييد في سجل المجموعات ذات المصلحة بغرض القيام بأعمال التواصل والترافع داخل مجلس النواب ومجلس المستشارين؛ على أن يحدد مكتب كل مجلس شروط التقييد في السجل المذكور وكذا كيفيات وأشكال القيام بأعمال التواصل والترافع المشار إليها. ويستلهم هذا المقترح آلية سجل المجموعات ذات المصلحة من مقتضيات المادة الـ 26 من النظام الداخلي لمكتب الجمعية الوطنية الفرنسي، وكذا قواعد الشفافية والأخلاقيات التي حددها مكتب الجمعية الوطنية الفرنسية بقراره بتاريخ 2 يوليوز2009.

وقد شكل هذا اللقاء فرصة للتشاور والنقاش والتواصل من أجل بلورة مقترحات حول المحاور التالية:

- **توجهات وأهداف علاقات مجلس المستشارين مع المجتمع المدني ومجالاتها؛**
- **المرجعيات الدولية لعلاقات البرلمان مع المجتمع المدني؛**
- **التجارب والممارسات الدولية الفضلى في التواصل والتعاون البرلماني المدني؛**
- **لمرتكزات الدستورية لعلاقات مجلس المستشارين مع المجتمع المدني؛**
- **حصيلة ودروس التجربة المغربية؛**
- **أدوارعلاقات مجلس المستشارين بالمجتمع المدني وقواعدها وآلياتها؛**
- **الإطارالتنظيمي لهذه العلاقات.**

وتوج هذا اللقاء الدراسي بإطلاق مجلس المستشارين لمخطط عمل «الانفتاح على المجتمع المدني -2016 2018» يرتكز على خمسة محاور.

وتهم هذه المحاور تعبئة وتشاور مكونات مجلس المستشارين وفعاليات المجتمع المدني لبلورة أرضية مشتركة لتأطير تعاونهم، وتقوية قدرات المستشارين والإداريين في مجال تشريعات المجتمع المدني ومشاركته العمومية، ومواكبة عملية تطويروملائمة النظام الداخلي، ووضع إطارمؤسساتي لآليات ممارسة الديمقراطية التشاركية في مجال اختصاص المجلس، وكذا دعم مواكبة مجلس المستشارين للسياسات العمومية والتشريعات الخاصة بالمجتمع المدني والمشاركة العمومية.

ويتضمن المحور الأول تقوية العمل التوثيقي الخاص بعلاقة مجلس المستشارين والمجتمع المدني، عبر تجميع وتوثيق أهم المرجعيات والممارسات الفضلى الوطنية والدولية المتعلقة بأدوارمجلس المستشارين والمرتبطة بعلاقته بالمجتمع المدني.

كما ينص على تنظيم لقاءات تشاورية حول العلاقة بين مجلس المستشارين والمجتمع المدني، وتمكين اختصاصات المجلس وملائمة نظامه الداخلي مع متطلبات الديمقراطية التشاركية، وآليات تفعيل الحق في تقديم العرائض والملتمسات لمجلس المستشارين، وتأهيل وملائمة الهياكل والموارد الإدارية للمجلس.

ومن أجل تقوية قدرات المستشارين والإداريين في مجال تشريعات المجتمع المدني ومشاركته العمومية، ينص المخطط على تنظيم دورات تكوينية حول علاقة الفرق السياسية مع المجتمع المدني، وأدوار اللجان الدائمة في الديمقراطية التشاركية والعلاقة مع المجتمع المدني، ودورة تكوينية لفائدة الأطر الإدارية الدائمة في الديمقراطية التشاركية والعلاقة مع المجتمع المدني، ودورة تكوينية لفائدة فعاليات المجتمع المدني في علاقته مع مجلس المستشارين.

وفي ما يخص المحور المتعلق بمواكبة عملية تطوير وملائمة النظام الداخلي، يعتزم المجلس إنجاز ورقة حول مقترحات وتوصيات تعديل النظام الداخلي لمجلس المستشارين بتنسيق مع اللجنة المختصة بالمجلس، وذلك بهدف تنزيل آليات الديمقراطية التشاركية وبلورة العلاقة بين مجلس المستشارين والمجتمع المدني.

أما بخصوص محور وضع إطار مؤسساتي لآليات ممارسة الديمقراطية التشاركية في مجال اختصاص المجلس، فنص على تقديم المساعدة التقنية بشأن وضع وإعمال آليات استلام ومراجعة الملتمسات في مجال التشريع والعرائض وإعداد دليلين إجرائيين بخصوصهما مباشرة بعد تعديل النظام الداخلي للمجلس.

ويتضمن المحور المتعلق بدعم مواكبة مجلس المستشارين للسياسات العمومية والتشريعات الخاصة بالمجتمع المدني والمشاركة العمومية، إعداد دراسة حول البيئة القانونية للمجتمع المدني في المغرب، وكذا دعم مواكبة المجلس للعمل التشريعي للحكومة في إعداد الإطار القانوني الجديد للمجتمع المدني.

مغاربة العالم والجهوية المتقدمة

في إطار التفاعل التلقائي والإيجابي لمغاربة العالم مع التوصيات المنبثقة عن الندوة التأسيسية للملتقى البرلماني للجهات، نظم مجلس المستشارين بشراكة مع مجلس الجالية المغربية بالخارج ندوة دولية في موضوع «مغاربة العالم والجهوية الموسعة» يومي 27 و28 يوليوز 2016 بمقر المجلس.

وقد تميزت الجلسة الافتتاحية لهذه الندوة بالكلمة التوجيهية لرئيس المجلس والتي ذكر في بدايتها بأهمية ورش الجهوية المتقدمة المفتوح في بلادنا وبالآمال المعقودة عليه باعتباره مشروعا مجتمعيا كرسه دستور 2011 كإطار لبلورة إستراتيجية بديلة لتحقيق تنمية سوسيو اقتصادية متوازنة، من خلال الاستثمار الأمثل للمؤهلات والموارد الذاتية لكل جهة واستنهاض همم مختلف الفاعلين، سواء منهم المقيمين بالمغرب أو بالمهجر، والمشاركة في إقامة وإنجاز المشاريع المهيكلة الكبرى وتقوية جاذبية الجهات.

وشدد السيد الرئيس على أن هذا المشروع المجتمعي الهام، الذي يقوم بالأساس على مبادئ الديمقراطية التشاركية، لا يمكن أن يستقيم دون الانخراط الفعلي لمختلف شرائح المجتمع المغربي، ومن ضمنهم مغاربة الخارج الذين يزيد عددهم عن أربعة ملايين نسمة، والذين لا يدخرون جهدا في خدمة المصالح العليا للملكة وما فتئوا يؤكدون عن انخراطهم الواعي والمسؤول في خدمة الجهات التي ينحدرون منها.

وفي هذا الصدد اقترح السيد الرئيس على المؤتمرين بعض عناصر التفكير ذات الارتباط بموضوع هذه الندوة الدولية حول مغاربة العالم والجهوية الموسعة، وعلى رأسها المقتضيات الواردة في دستور 2011 ولا سيما الفصل 16 الذي على أن المملكة المغربية تعمل على حماية الحقوق والمصالح المشروعة للمواطنات والمواطنين المغاربة المقيمين في الخارج، في إطار احترام القانون الدولي والقوانين الجاري بها العمل في بلدان الاستقبال، كما تحرص على الحفاظ على الوشائج الإنسانية معهم، ولاسيما الثقافية منها، وتعمل على تنميتها وصيانة هويتهم الوطنية، وتسهر الدولة كذلك على تقوية مساهمتهم في تنمية وطنهم المغرب، وكذا على تمتين أواصر الصداقة والتعاون مع حكومات ومجتمعات البلدان المقيمين بها أو التي يعتبرون من مواطنيها.

وأكد أن اعتبار سهر الدولة على تقوية مساهمة مغاربة العالم في تنمية وطنهم المغرب (سواء على المستويين الوطني أو الترابي) بمثابة التزام إيجابي للدولة، هو إحدى مميزات وثيقتنا الدستورية.

وهكذا، يضيف السيد الرئيس، يمكن أن تكون تقوية مساهمة مغاربة العالم في تنمية وطنهم المغرب، مدخلا من مداخل أجرأة حرص الدولة (عبر سياسات عمومية ملائمة) على الحفاظ على الوشائج الإنسانية مع مغاربة العالم ولاسيما الثقافية

منها و العمل على تنميتها وصيانة الهوية الوطنية لمغاربة العالم.

وذكر في هذا السياق أن المدخل الدستوري لمساهمة مغاربة العالم في سياق الجهوية المتقدمة، بما في ذلك مساهمتها في تنمية الجماعات الترابية، متلائم تمام التلاؤم مع المادة 31 من الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم التي تنص على أنه «تضمن الدول الأطراف احترام الهوية الثقافية للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم ولا تمنعهم من الاحتفاظ بوشائجهم الثقافية مع دولة منشئهم.» وأنه « يمكن للدول الأطراف أن تتخذ التدابير المناسبة اللازمة لمساعدة وتشجيع الجهود المبذولة في هذا الصدد»

وبعد أن أشار إلى العديد من الأدبيات الدولية الأخرى ذات الصلة بالموضوع، دعا السيد الرئيس إلى التفكير الجماعي، في أفضل السبل العملية والإجرائية التي ستمكن مغاربة العالم من المساهمة في مسارات وآليات التنمية الترابية خاصة على المستوى الجهوي.

توزعت أشغال هذا اللقاء على ثلاث جلسات رئيسية، جاءت عناوينها كالتالي: الجهوية المتقدمة واختصاصات السلطات المحلية، الهجرة والتنمية والمجال الترابي: قراءة وعرض بعض نماذج التجارب الوطنية والدولية، الجهوية المتقدمة في خدمة حقوق مغاربة العالم وتنمية الجهات.

كما تميزت هذه الجلسات الثلاث بمداخلات العديد من ممثلي الهيئات السياسية والعلمية والجمعوية، من داخل وخارج المغرب، بما في ذلك الخبراء والباحثين في مواضيع ذات الصلة، من قبيل الجهوية الموسعة، الهجرة، التنمية، الجالية، وغيرها من المفاهيم والقضايا.

واشتغلت هذه الجلسات الثلاث والورشات المصاحبة لها على التفكير الجماعي في قضايا مغاربة العالم بمشروع الجهوية الموسعة، من قبيل التفكير في سُبُل إدماج قضايا الهجرة في أوراش الجهوية الموسعة، أو السُبُل القانونية التي يمكن أن تعتمدها الجهات من أجل الدفاع عن حقوق مغاربة العالم.

كما أجمعت العديد من المداخلات على الدور الهام للجهات في إدماج مغاربة العالم في مشاريع التنمية الجهوية، وعلى أهمية الجالية في التنمية الجهوية والمحلية من خلال نماذج البرامج التنموية المؤطرة سواء على مستوى الجهة أو الجماعة أو في إطار الشراكات والتعاون اللامركزي.

وفي هذا السياق، أشارت عدة مداخلات إلى العلاقة بين الدولي والمحلي والتنمية والهجرة على مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، خاصة أن الفرص ملائمة والتجارب المعروضة غنية وقابلة للاستثمار والتعبئة، وأنها مرتبطة بتوفر إرادة سياسية وأجندة تشاركية.

كما توقفت المداخلات عند الحاجة الملحة إلى التنسيق الأمثل بين مختلف الفاعلين المؤسساتيين، والجمعويين، داخل وخارج المغرب، في سياق تطوير وتأسيس شراكات ومشاريع بين السلطات الجهوية والمحلية، على اعتبار أن مشاركة مغاربة العالم في مشروع الجهوية الموسعة، ستساهم في إبراز ديمقراطية تشاركية وترسيخ الممارسة الديمقراطية المجالية بهدف تثبيت الحكامة والشفافية والمحاسبة والمسائلة.

وخلص اللقاء إلى بعض التوصيات نجملها في ما يلي:

- مواكبة المجتمع المدني لمغاربة العالم الجهوية الموسعة، وأن يستفيد من التوجيه والإرشاد والتحفيز وأن تُيسر له فرص الحصول على القروض من أجل الاستثمار خاصة بالنسبة للعائدين.

- إحداث قطيعة مع التدبير والتعامل الموسمي مع قضايا الهجرة والجالية، نحو مقاربة مستمرة من خلال إحداث هيئات استقبال وتوجيه ومتابعة.

- تشخيص أوضاع المهاجرين المغاربة وعائلاتهم في المناطق والجهات المغربية، وتنظيم حملات تواصلية مع المهاجرين

العائدين وعائلاتهم خصوصا المسنين والأرامل والأطفال واطلاعهم على حقوقهم وكيفية الاستفادة منها.

. التوافق حول تعديل مدونة الانتخابات والتقطيع الانتخابي بما يضمن تمثيلية الجالية في عدد من المجالس الدستورية، إلى جانب وضع ميثاق للجالية وبلورة مجالس جهوية لمغاربة العالم من أجل الاستثمار والاستفادة الأمثل من التعاون الدولي مع إضافة الهجرة إلى لجنة العلاقات الخارجية والتعاون داخل مجالس الجهات.

. التنسيق بين الجهات ومكاتب الاستثمار الجهوية مع المراكز القنصلية وخلق فضاء مخصص للمهاجرين لإبراز امكانياتهم في الاستثمار والاستفادة من المساعدات التي تضعها الدولة رهن إشارتهم.

. الاستفادة من التجارب الناجحة في مجال الهجرة والتنمية المحلية، وتحسيس الجهات بأهميتها، سواء تعلق الأمر بالتجارب الناجحة على الصعيد المحلي أو الإقليمي، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المحلية والجهوية في مشاريع التنمية، مع الرهان على تقاسم وتبادل الخبرات والتجارب بين الضفتين.

. ولوج المهاجرين إلى المعلومة وتكوين الموارد البشرية من أجل امتلاك إطارات التشاور وحصول التمثيلية داخلها مع دعوة مجلس الجالية المغربية بالخارج، إلى مرافقة مختلف التجارب وإحصاء الممارسات الجيدة في بنك معلومات يفيد في الخبرة والتبادل.

. إحداث مصلحة خاصة بالهجرة والمهاجرين تشتغل طوال السنة على مستوى الجهات بالاعتماد على أطر مكونة في مجال الهجرة، والاستفادة من الأبحاث العلمية والخبرات والدراسات التي توفرها الجامعات المغربية في ميدان الهجرة، مع تأهيل وتشجيع المعرفة العلمية، من أجل قراءة أمثل وأحسن لواقع الهجرة والجالية، وعقد شراكات بين مؤسسات علمية وجامعية ومنظمات المجتمع المدني والهيئات السياسية.

. نشر أشغال هذه الندوة، بهدف توفير المعرفة حول إسهام مغاربة العالم في ورش الجهوية الموسعة ومواكبة الجهات في تنزيل مضامين الدستورية للجهوية، أخذاً بعين الاعتبار القضايا المتعلقة بمغاربة العالم.

وخلال الجلسة الختامية لوقائع هذه الندوة الدولية جدد السيد رئيس المجلس في كلمته التأكيد على مسؤولية مجلس المستشارين، كإحدى الرافعات المؤسساتية لإنجاح ورش الجهوية الموسعة وتأكيد الفلسفة الدستورية المؤطرة له على جعله صوت الجهات ، باعتبار مجلس المستشارين امتدادا للمجالس الترابية وبه منتخبون عنها، وكذا لكون الدستور يعطي الأسبقية للمجلس في مناقشة مشاريع القوانين المرتبطة بالتنمية الاجتماعية والتنمية الجهوية، وهو ما يلزمه بمواكبة وإطلاق المبادرات التي من شأنها أن تفضي إلى انضاج الشروط التي تمكن المغرب من ربح التحديات المرتبطة بالجهوية.

أهداف التنمية المستدامة لما بعد 2015

شارك مجلس المستشارين ممثلا برئيسه يوم الثلاثاء 03 ماي 2016 في افتتاح أشغال «الندوة الوطنية حول أهداف التنمية المستدامة لما بعد 2015» التي احتضنها مقر وزارة الشؤون الخارجية والتعاون.

وقد ألقى السيد الرئيس بالمناسبة عرضا أكد فيه أن أي مسار لأجرأة خطة التنمية المستدامة 2030 على المستوى الوطني ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار مكاسب وتحديات السياسات العمومية الاجتماعية ببلادنا.

ذلك أن المغرب قد حقق في رصيده عددا من التجارب الوطنية والمبادرات العمومية ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بأهداف التنمية المستدامة، كالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية وبرنامج التنمية الموجه لساكنة العالم القروي الذي تم الإعلان عنه في خطاب عيد العرش لـ 30 يوليوز 2015، ومسار البرمجة الموازناتية المبنية على النوع الاجتماعي وخطة العمل الوطنية للطفولة وإحداث صندوق التماسك الاجتماعي وآليات التخطيط التشاركي الجديدة المنصوص عليها في القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية والنموذج التنموي للأقاليم الجنوبية ومشروع الميثاق الاجتماعي الذي أعده المجلس

الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ومسار مأسسة الحوار الاجتماعي.

وذكر السيد الرئيس في هذا الصدد كذلك بالمكتسبات المنجزة في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، كما تبرزه المؤشرات الإحصائية المقدمة من طرف المندوبية السامية للتخطيط.

غير أن هذه المكتسبات، تقابلها تحديات تتمحور في جانبها المتعلق بهندسة السياسات العمومية على الأقل حول ضعف التقائية السياسات العمومية القطاعية والترابية المرتبطة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وكذا محدودية خيارات الاستهداف الاجتماعي والترابي لفئات خاصة كالأطفال والشباب والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة.

واعتبر السيد الرئيس أن تشخيص هذه الفرص والتحديات هو الذي حذا بمجلس المستشارين إلى أن يؤمن آليات التحمل الأفقي لأدوار التشريع والمراقبة وتقييم السياسات العمومية ذات الصلة بأهداف خطة التنمية المستدامة في إطار إعمال ورقة الطريق الاستراتيجية للفترة الممتدة من 2015 إلى 2017.

و بهذا الخصوص ذكر السيد الرئيس أن المجلس اتخذ مجموعة من التدابير همت على الخصوص:

- وضع إطار لتقييم أولي لأثر مشاريع القوانين التنظيمية والعادية ذات الأولوية من منظور المساواة بين الرجال والنساء والأثر على الجماعات الترابية؛
- وضع إطار منهجي ومؤسساتي لتقييم السياسات العمومية الأفقية والقطاعية والترابية مع استكمال مسلسل إبرام مذكرات تفاهم مع المؤسسات الدستورية الاستشارية قصد تقديم الرأي والمشورة إلى مجلس المستشارين بهذا الخصوص.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الإطار يستحضر خطة العمل المنجزة من قبل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن البرلمانات الحساسة للنوع الاجتماعي.

وضمن نفس المنطق أشار السيد الرئيس إلى أن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ذاتها شكلت عنصرا من العناصر المرجعية في وثيقة معالم النموذج المغربي للعدالة الاجتماعية، التي شكلت بدورها إحدى مخرجات الندوة الدولية حول الموضوع التي نظمها مجلس المستشارين يومي 19 و 20 فبراير 2016، كما أن صياغة التحديات الواردة في الوثيقة المرجعية للنموذج ارتكزت على جميع أهداف التنمية المستدامة.

وفي الختام أكد السيد الرئيس أن النقاش حول سبل وآليات تملك المغرب لأهداف التنمية المستدامة وأجرأتها يستوجب، بالضرورة، استحضار جملة من التحديات والرهانات بعضها يكتسي طابعا بنيويا لخصها في التحديات الأربع التالية:

- التحدي الأول مرتبط بإرساء دعائم نموذج تنموي جديد أو متجدد؛
- التحدي الثاني مرتبط باستثمار كافة الفرص والإمكانيات التي يتيحها ورش الجهوية المتقدمة؛
- التحدي الثالث مرتبط بتعبئة الإمكانيات لضمان الاستجابة للحاجيات المتنامية لفئات مجتمعية وازنة؛
- التحدي الرابع مرتبط بتهديدات التغيرات المناخية ورهان بلورة إستراتيجية وطنية مندمجة لتدبير المخاطر الطبيعية.

النظامان الداخليان لمجلسي البرلمان: من إقرار آليات التنظيم إلى تحقيق النجاعة البرلمانية

تم إطلاق ورش مراجعة النظامين الداخليين لمجلسي البرلمان في يوم دراسي نظمه البرلمان بمجلسيه يوم الأربعاء 13 يناير 2016 وتميز هذا اللقاء بمناقشة مجموعة من القضايا التي تهم العمل البرلماني، وذلك في أفق تحقيق النجاعة البرلمانية المنشودة وتجسيد فعلي لمبدأ غرفتين لبرلمان واحد. ويهدف هذا اليوم الدراسي إلى ملامسة مجموعة من القضايا التي تهم الأداء البرلماني والاجابة على جملة من التساؤلات وتقديم توضيحات بشأن عدد من القضايا والمواضيع التي تهم العمل البرلماني، في إطار ورشات تتعلق بتدقيق المساطر في المجال التشريعي والرقابة البرلمانية وتقييم السياسات العمومية وعلاقة

البرلمان مع محيطه إلى جانب مدونة السلوك. وجاء تنظيم هذا اليوم الدراسي في سياق استعداد مجلسي البرلمان لتعديل نظاميهما الداخليين بعد أربع سنوات على المراجعة الدستورية التي عرفها المغرب في 2011 وما تحقق فيها من تراكمات هامة ونوعية لامست مختلف جوانب العمل البرلماني وإشكاليات متنوعة نجمت عن إعمال المساطر المعتمدة طبقا للدستور الجديد والمصادقة على قوانين تنظيمية جديدة وانتهاء بالطابع الانتقالي الذي كان يطبع مجلس المستشارين منذ المصادقة على دستور 2011.

وأكدت رئاسة المجلس خلال هذا اللقاء أن تعديل النظامين الداخليين للمجلسين مدخل أساسي للإصلاح البرلماني وتطوير آليات العمل داخل المؤسسة التشريعية في كافة مستوياتها، سواء في أدوارها المتعارف عليها أو في إطار علاقتها بمحيطها الخارجي، سواء المجالس الدستورية أو هيئات الحكامة أو المجتمع المدني.

وشددت رئاسة المجلس على عدد من المحددات التي ينبغي أن تؤطر هذا الورش والمستقاة أساسا من التوجيهات الملكية في كل المناسبات خاصة في خطب افتتاح السنوات التشريعية ومن بينها عقلنة ورفع مستوى المناقشات وحسن تدبير الزمن في عمل اللجان والجلسات وترسيخ التعاون الضروري بين المجلسين عبر نظام محكوم ومضبوط وعقلنة الأداء النيابي وترشيد علاقات الحوار الدائم والتعاون الوثيق والمتوازن بين الحكومة والبرلمان واعتماد ميثاق أخلاقيات، واعتبرت رئاسة المجلس أنه تنضاف إلى هذه المحددات في تأطير ورش تعديل النظامين الداخليين، الالتزامات الدولية للمغرب على المستوى التشريعي، ومن تم تكمن الغاية في الوصول لنظامين داخليين لبرلمان واحد تميزه النجاعة والفعالية لإنضاج شروط برلمان ديمقراطي وعصري ومتجدد.

وقد خلص هذا اليوم إلى إصدار توصيات بالغة الأهمية نوردها أسفله:

توصيات اليوم الدراسي حول موضوع:

النظامان الداخليان لمجلسي البرلمان: من إقرار آليات التنظيم إلى تحقيق النجاعة البرلمانية

في إطار الإعداد لورش مراجعة النظامين الداخليين لمجلس النواب والمستشارين، إعمالا لمبدأي التكامل والتناسق بينهما طبقا بمقتضيات الفصل 69 من الدستور، نظّم البرلمان بمجلسيه بتاريخ 13 يناير 2016، يوما دراسيا مشتركا تحت عنوان : **النظامان الداخليان لمجلسي البرلمان : من إقرار آليات التنظيم إلى تحقيق النجاعة البرلمانية.**

وترأس اليوم الدراسي السيد حكيم بن شماش رئيس مجلس المستشارين والسيد رشيد الطالبي العلمي رئيس مجلس النواب، كما تميّز بحضور وزير العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني السيد عبد العزيز العماري، والعديد من الفعاليات البرلمانية والحكومية.

وتوزع برنامج اليوم الدراسي بين جلسة افتتاحية وخمس ورشات انصبت أشغالها على المواضيع التالية:

- مساطر التشريع؛
- الرقابة البرلمانية؛
- تقييم السياسات العمومية؛
- علاقة البرلمان مع محيطه المؤسساتي؛
- السلوك البرلماني.

وقد تمخض عن هذه الورشات التوصيات التالية:

أولا: توصيات الورشة المتعلقة بمساطر التشريع

- **التوصية رقم 1:** اعتماد النقاش والتكامل كأساس مرجعي لإقرار ممارسة برلمانية تشريعية فعالة وجيّدة.

- **التوصية رقم 2:** إقرار مبدأ تقديم النص التشريعي أمام الجلسة العامة لإعطاء قيمة مضافة للأداء التشريعي البرلماني.
- **التوصية رقم 3:** التنصيص على تدابير قانونية فعالة تضمن الاحترام التام لأجل دراسة النص القانوني أمام اللجان الدائمة، تعزيزا لمتطلبات حسن تدبير الزمن التشريعي مع ما تقتضيه من إقرار مسطرة تشريعية خاصة بمقترحات القوانين للرفع من مكانة المبادرة التشريعية البرلمانية، طبقا لما يقتضيه الفصل 82 من الدستور.
- **التوصية رقم 4:** إقرار صيغة مسطرية تعالج إشكالية أسبقية الدراسة التشريعية بين مشاريع ومقترحات القوانين المتسمة بوحدة الموضوع.
- **التوصية رقم 5:** إعادة النظر في المساطر التشريعية أمام الجلسات العامة بغية تعزيز جاذبيتها، انطلاقا من العمل على تبسيط مسطرتها وإحداث مزيد من التكامل المسطري بين اللجان الدائمة والجلسة العامة.
- **التوصية رقم 6:** إحداث مهمة المقرر الذي يتولى تتبع النصوص التشريعية المصادق عليها من مجلس البرلمان.
- **التوصية رقم 7:** التنصيص على قواعد مسطرية تهم قوانين المالية التعديلية وقوانين التصفية.
- **التوصية رقم 8:** البث التلفزي لجلسة التصويت على مشروع قانون المالية السنوي أمام اللجنة المختصة مع تبسيط المسطرة أمام الجلسة العامة.
- **التوصية رقم 9:** تطوير مسطرة المصادقة على مشاريع قوانين التصفية من خلال تفكيك مسطرة دراستها قطاعيا أمام جميع اللجان الدائمة.
- **التوصية رقم 10:** تبني آلية الجدولة الزمنية الشهرية للنصوص القانونية المودعة على أنظار مجلسي البرلمان، بغاية تشريع الزمن التشريعي.
- **التوصية 11:** فتح مقترحات القوانين أمام الاستشارة العمومية على غرار ما هو معمول به بالنسبة لمسودات مشاريع القوانين.
- **التوصية 12:** إقرار قواعد مسطرية تستحضر ضابط السرية أمام اللجان، وتستجيب لمتطلبات الإشعاع المجتمعي لعمل اللجان الدائمة.
- **التوصية رقم 13:** التفاعل المسطري للنظامين الداخليين لمجلس البرلمان مع المبادرة التشريعية المجتمعية في إطار الملتمسات والعرائض (الملاءمة مع القوانين المنظمة).
- **التوصية رقم 14:** اعتماد ميكانيزمات دراسة الأثر التشريعي لاسيما بالنسبة للنصوص القانونية الإستراتيجية.
- **التوصية رقم 15:** تعزيز منظومة الخبرة لفائدة السادة البرلمانيين من أجل تمكينهم من الأدوات المعرفية الكفيلة بالرفع من الأداء التشريعي البرلماني وفق مقاربة شمولية تتخذ من تأهيل الإدارة البرلمانية
- **التوصية رقم 16:** توضيح أثر تقديم طلب الاستشارة للمؤسسات الدستورية والهيئات الحكامة والتقنيين على سريات المسطرة التشريعية وبخصوص النصوص القانونية.
- **التوصية رقم 17:** تحديد مفهوم المعارضة على مستوى مجلس المستشارين.
- **التوصية رقم 18:** التنصيص على ضرورة مثول رؤساء المؤسسات والهيئات الدستورية أمام اللجان الدائمة سواء لتقديم مشاريع ميزانياتها أو حصيلتها.
- **التوصية رقم 19:** تبني ضوابط صياغة النصوص التشريعية والتعديلات بموجب مذكرة إدارية مشتركة بين مجلسي البرلمان.

ثانيا: توصيات الورشة المتعلقة بالمراقبة

التوصيات العامة:

- **التوصية رقم 1:** الإسراع بإخراج القناة البرلمانية، وتعزيز انفتاح المؤسسة البرلمانية على محيطها.

- **التوصية رقم 2:** تيسير ولوج البرلمانيين للمعلومات.
- **التوصية رقم 3:** توفير الحكومة للوثائق بمدة كافية من أجل الإطلاع عليها.
- **التوصية رقم 4:** وضع نظام معلوماتي موحد بين المجلسين من جهة وبين البرلمان والحكومة من جهة ثانية.
- **التوصية رقم 4:** توفير الإمكانيات اللوجستيكية لتيسير عمل السادة البرلمانيين.
- **التوصية رقم 5:** ملاءمة مقتضيات النظامين الداخليين لمجلسي البرلمان مع مقتضيات الدستور والقوانين التنظيمية والقوانين العادية.
- **التوصية رقم 6:** الملاءمة بين مقتضيات النظام الداخلي لمجلس النواب والنظام الداخلي لمجلس المستشارين.

التوصيات الخاصة:

- **التوصية رقم 7:** مراقبة وتتبع تعهدات والتزامات السادة الوزراء المعبر عنها بمناسبة الأجوبة على الأسئلة.
- **التوصية رقم 8:** تدقيق معايير التمييز بين السؤال الكتابي والشفهي، وبين السؤال الآني والسؤال العادي.
- **التوصية رقم 9:** إحداث لجنة مشتركة بين المجلسين لتحديد البرمجة الشهرية للقطاعات الحكومة التي ستشملها الأسئلة في كل أسبوع.
- **التوصية رقم 11:** العقلنة في طرح الأسئلة الكتابية.
- **التوصية رقم 12:** حث الحكومة على الالتزام بالأجل الدستوري للجواب على الأسئلة.
- **التوصية رقم 13:** ربط اعتذار الوزراء عن الحضور بمبررات موضوعية.
- **التوصية رقم 14:** وضع آليات وضوابط لتحديد معايير السؤال المتعلق بالسياسة العامة.
- **التوصية رقم 15:** تفعيل دور لجان تقصي الحقائق.

ثالثا: توصيات الورشة المتعلقة بتقييم السياسات العمومية

توصيات عامة مؤطرة لمناقشة وتقييم السياسات العمومية:

- **التوصية رقم 1:** تعزيز دور المعارضة في تقييم السياسات العمومية استنادا إلى مكانتها الدستورية؛
- **التوصية رقم 2:** الإجماع على الحق في الولوج إلى المعلومة من أجل تحقيق النجاعة في مهام التقييم؛
- **التوصية رقم 3:** التأكيد على التنسيق بين المجلسين بهدف عقلنة الزمن البرلماني والنهوض بأدائه وترشيد موارده؛
- **التوصية رقم 4:** تملّك ثقافة الاختلاف وتجنب التجاذبات السياسية، قصد القيّام بتقييم موضوعي للسياسات العمومية؛
- **التوصية رقم 5:** التأكيد على ضرورة الاشتغال في إطار التراكم قصد تحصين المكتسبات وتوفير بنك من المعلومات للبرلمان يتم اللجوء إليه عند تقييم السياسات العمومية؛
- **التوصية رقم 6:** البحث عن سبل توظيف واستثمار الأبحاث والدراسات التي تقوم بها المؤسسات الدستورية وهيئات الحكامة.

توصيات عملية:

التوصية رقم 7: تسمية مجموعة عمل الموكول لها مهمة التقييم؛

- **التوصية رقم 8:** التنسيق بين المجلسين فيما يخص تحديد السقف الزمني لاختيار المواضيع المراد تقييمها وتاريخ انعقاد الجلسة السنوية؛
- **التوصية رقم 9:** ضبط تركيبة المجموعة وتمثيلية الفرق والمجموعات البرلمانية بها وعلاقتها مع مكتبي المجلسين.
- **التوصية رقم 10:** تحديد الصلاحيات المخولة للمجموعة، وتحديد طريقة اعتماد تقاريرها وضبط السقف الزمني لها، مع توفير

الإمكانيات اللوجستيكية ؛

- **التوصية رقم 11:** إلزام الفرق والمجموعات البرلمانية بإرفاق المواضيع المقترحة للتقييم بورقة تأطيرية.

رابعا: توصيات الورشة المتعلقة بعلاقة البرلمان مع محيطه توصيات عامة:

- **التوصية رقم 1**: إشراك ممثلين عن المؤسسات الدستورية في الموضوع؛
- **التوصية رقم 2**: تضمين جدول أعمال اليوم الدراسي ورشتي الدبلوماسية البرلمانية، والإدارة البرلمانية إلى جانب الأوراش الخمسة ؛
- **التوصية رقم 3**: خلق لجان للتنسيق ومواكبة العلاقة بين البرلمان والمحيط المؤسساتي؛
- **التوصية رقم 4**: المطالبة بمراعاة مجموعة من المرجعيات عند تعديل النظام الداخلي، وهي كالتالي:

- الخطب الملكية ذات الصلة؛
- أحكام الدستور ولاسيما الفصل 69 منه؛
- الممارسات والتجارب التي راكمتها المؤسسة البرلمانية؛
- الاجتهادات القضائية الدستورية ذات الصلة؛
- التجارب البرلمانية الدولية؛
- ملائمة أحكام النظامين الداخليين مع القوانين التنظيمية المنظمة للمؤسسات الدستورية؛

توصيات خاصة:

أولا: العلاقة مع المؤسسات الدستورية.

◄ **العلاقة مع الحكومة:**

- **التوصية رقم 5**: تحديد كيفيات انعقاد وسير جلسات الاستماع إلى مسؤولي الإدارات والمؤسسات والمقاولات العمومية من طرف اللجان الدائمة.

◄ **العلاقة مع المجلس الأعلى للحسابات:**

- **التوصية رقم 6**: تحديد الآليات الكفيلة بأجرأة المساعدة التي يقدمها المجلس الأعلى للحسابات إلى البرلمان في المجالات المتعلقة بمراقبة المالية العامة، وفي مجالات التشريع والمراقبة والتقييم المتعلقة بالمالية العامة؛
- **التوصية رقم 7**: اقتراح إحداث لجنة مراقبة المالية العامة بمجلس المستشارين والتنصيص عليها في النظام الداخلي؛
- **التوصية رقم 8**: تحديد ضوابط بذل المساعدة وتقديم الإيضاحات من طرف المجلس الأعلى للحسابات حول المجالات المتعلقة بمراقبة المالية العامة، والمرتبطة بوظائف البرلمان في التشريع والمراقبة والتقييم تطبيقا لأحكام الفصل 148 من الدستور ؛
- **التوصية رقم 9**: تحديد كيفية تقديم الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات للتوضيحات المطلوبة من طرف رئيس المجلس بشأن التقرير حول تنفيذ قانون المالية والتصريح العام بالمطابقة بمناسبة مناقشة قانون التصفية، المنصوص عليها في المادة 226 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين

◄ **العلاقة مع هيئات حماية الحقوق والحريات والحكامة الجيدة والتنمية البشرية والمستدامة:**

- **التوصية رقم 10:** تحديد كيفيات مناقشة التقارير التي تقدمها المؤسسات والهيآت المنصوص عليها في الفصول 161 إلى 170 من الدستور.

◄ **العلاقة مع المجلس الاقتصادي والإجتماعي والبيئي:**

التوصية رقم 11: تحديد كيفيات استطلاع البرلمان لرأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في التوجهات العامة للاقتصاد

الوطني والتنمية المستدامة وفي جميع القضايا الأخرى ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وفي مشاريع ومقترحات القوانين التي تضع إطارا للأهداف الأساسية للدولة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛

- **التوصية رقم 12:** تحديد أجهزة المجلس الموكول لها طلب الرأي أو الاستشارة، وأهمية حضور ممثّل عن هذا المجلس لتقديم التقرير المتعلق بطلب الرأي ومناقشته أمام اللجنة المختصة؛
- **التوصية رقم 13:** تحديد مآل النص القانوني المطلوب بشأنه الرأي، ووضع آليات لاحترام التوصيات الصادرة عنه؛

ثانيا : العلاقة مع المجتمع المدني والجماعات الترابية:

- **التوصية رقم 14:** العمل على عقد ندوة أو لقاء نصف سنوي مع رؤساء الجهات من أجل خلق جسر للتواصل بين مجلس المستشارين وهذه الجهات، باعتبارها مكونا أساسيا في تركيبة المجلس؛
- **التوصية رقم 15:** التنصيص على كيفيات تقديم العرائض والملتمسات وتأليف لجنة العرائض، والتحقق من مدى استيفاء الملتمسات للشروط المطلوبة، وكيفية ممارسة الحق في تقديم الملتمسات في مجال التشريع؛
- **التوصية رقم 16:** ملاءمة أحكام النظامين الداخليين مع القوانين التنظيمية والقوانين المتعلقة بتقديم الملتمسات والعرائض؛
- **التوصية رقم 17**: ضرورة الانفتاح على الهيئات المهنية عند مناقشة القوانين المنظمة لها، بالنظر لعدم تخصص البرلمانيين في المجال المهني موضوع الدراسة.

خامسا: توصيات الورشة المتعلقة بمدونة السلوك

داخل المؤسسة البرلمانية:

- **التوصية رقم 1**: الالتزام بهندام رسمي يليق بحرمة المؤسسة البرلمانية(تقليديا كان أو عصريا).

في الجلسة العامة:

- **التوصية رقم 2:** الالتزام بهندام رسمي؛
- **التوصية رقم 3**: الارتقاء بالخطاب السيّاسي: عدم استعمال الألفاظ الماسة بالاحترام الواجب للمتحدث والحضور؛
- **التوصية رقم 4:** منع مقاطعة المتحدث؛
- **التوصية رقم 5**: توسيع السلطات الضبطية لرئيس الجلسة؛
- **التوصية رقم 6:** الانضباط للإجراءات المتعلقة بالحضور؛
- **التوصية رقم 7:** تنظيم حضور الصحافيين في الجلسات العامة؛
- **التوصية رقم 8:** إيلاء المتحدث كامل الانتباه؛
- **التوصية رقم 9**: عدم التشويش وعرقلة سير الجلسة العامة؛
- **التوصية رقم 10**: منع رفع الشارات واللافتات داخل الجلسة العامة؛
- **التوصية رقم 11:** الانضباط للتوزيع الزمني المخصص لكل متدخل؛
- **التوصية رقم 12**: الانضباط لجدول الأعمال؛
- **التوصية رقم 13**: الالتزام بالحضور طيلة أشغال الجلسة العامة؛
- **التوصية رقم 14:** منع مقاطعة المتحدث (حكومة أو برلمانا)؛
- **التوصية رقم 15**: منع استعمال الأجهزة الإلكترونية فيما ليس له علاقة بالمجلس؛

في اجتماعات اللجن:

- **التوصية رقم 16:** الالتزام بالسرية المنصوص عليها دستوريا؛
- **التوصية رقم 17:** الإلزام بجدول أعمال اللجنة؛
- **التوصية رقم 18:** احترام مسطرة التشريع؛
- **التوصية رقم 19:** إعمال نفس الضوابط السلوكية المعتمدة في الجلسات العامة على اللجان الدائمة؛ (بنوعيها الدائمة والمؤقتة)

المهام الاستطلاعية:

- **التوصية رقم 20:** احترام المؤسسات والهيئات الدستورية المتعامل معها (في إطار المهام الاستطلاعية) واحترام ضوابطها الداخلية.
- **التوصية رقم 21:** الالتزام بسرية المعلومات المستقاة إلى حين صدور التقرير النهائي.
- مختلفات:
- **التوصية رقم 22:** إحداث مؤسسة استشارية لدى الرئيس من أجل تتبع السلوكيات وتكلف بإعداد تقرير سنوي يرفع إلى الرئيس.
- **التوصية رقم 23:** إقرار الضمانات المنصوص عليها في قرار المجلس الدستوري بشأن حماية حق البرلماني في الطعن في القرارات التأديبية.

إصلاح نظام معاشات البرلمانيين: في الحاجة إلى نقاش مؤسساتي مسؤول ورصين

نظم مجلس المستشارين يوما دراسيا حول موضوع» معاشات البرلمانيين وسيناروهات الإصلاح» وذلك يوم الخميس 14 يناير 2016 واعتبرت رئاسة المجلس في الكلمة التوجيهية لهذا اللقاء أن نظام معاشات البرلمانيين الذي شغل الرأي العام الوطني، في حاجة إلى نقاش مؤسساتي مسؤول ورصين بدون مزايدات أو شعبوية، يحدد سيناريوهات الإصلاح، وأن فتح النقاش حول هذه القضية بإشراك جميع الفاعلين المعنيين، سيمكن من الوقوف على حقيقة معاشات البرلمانيين وطبيعة الإشكالات التي يطرحها هذا الموضوع، خاصة تلك المتعلقة بمساهمة الدولة وربط الاستفادة بسن معين وتنوع واختلاف المشارب الفئوية للمشتركين.

وأبرزت رئاسة المجلس أنه بعد بحث كل القضايا القانونية والمالية والتقنية والاكتوارية المتعلقة بمعاشات البرلمانيين، سيطرح المجلس بكل مكوناته مبادرة تهم سيناريوهات إصلاح نظام المعاشات. كما قدمت الأمانة العامة للمجلس خلال هذا اللقاء عرضا تضمن خلاصة لدراسة علمية حول موضوع « تقاعد البرلمانيين بين الحق والسياسة» في حين تناول مدير الشؤون القانونية والاكتوارية بصندوق الايداع والتدبير التحديات التي من المرتقب أن يشهدها نظام معاشات أعضاء مجلس المستشارين.

ثانيا: القضايا الخاضعة في صلب انشغالات الفرق والمجموعات البرلمانية
- أهم أنشطة الفرق والمجموعات البرلمانية -

ظاهرة الشغب في الملاعب الرياضية

نظم فريقا الأصالة والمعاصرة بمجلسي البرلمان يوم الثلاثاء 12 يناير 2016 لقاء دراسيا في موضوع «ظاهرة الشغب في الملاعب الرياضية» وذلك بمشاركة ممثلي القطاعات الوزارية المعنية والجامعة الملكية لكرة القدم وخبراء في المجال الرياضي. وخلص هذا اللقاء إلى تقديم توصيات عديدة نجمل أهمها في العمل على تحيين وتحديث الترسانة القانونية المتعلقة بالشغب والاهتمام بالمنظومة التربوية بالنظر لدورها التوعوي والتأطيري والعمل على إصلاح نظام التكوين وتأهيل أساتذة التربية البدنية والرياضة والمكونين والحكام لجعلهم يأخذون بالجانب التحسيسي للمواطنة والقيم الرياضية بعين الاعتبار ولا يقتصرون على النتائج والأداء التقني؛ وفضلا عن ذلك تمت التوصية باهمية التفكير في الشكل الجمعوي المناسب لمجموعات المشجعين لضمان تتبع ومعرفة الأشخاص والأنشطة المزمع القيام بها وإيلاء دور هام للجن المحلية تحت إشراف السادة العمال لتنسيق مجهودات كل الأطراف المعنية وخصوصا التأطير القانوني والتنظيمي لجمعيات المحبين، ناهيك عن توفير بيئة ملائمة لاشتغال رجال الأمن وجلب عناصر أمن ذات تجربة ولها خبرة في مجال تأمين التظاهرات الرياضية.

نحو إرساء التدابير والآليات الرامية إلى ترجمة سعي الدولة الايجابي نحو تحقيق المناصفة

في خطوة غير مسبوقة؛ دعت رئاسة المجلس إلى إرساء التدابير والآليات الرامية إلى ترجمة سعي الدولة الايجابي نحو تحقيق المناصفة على المستويين التشريعي والتنظيمي وفي السياسات العمومية.

وأوضح السيد رئيس المجلس في مداخلة ألقاها في افتتاح يوم دراسي حول «مشروع قانون هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز: المضامين والاتتظارات» نظمه الفريق الاستقلالي ومنظمة المرأة الاستقلالية يوم الخميس 28 يناير 2016 بمقر المجلس، أن الدستور ينص على الالتزام الإيجابي للدولة بالسعي إلى تحقيق المناصفة بين الرجال والنساء، مشددا على أن هذا الأمر يتطلب، على المستويين التشريعي والتنظيمي وفي السياسات العمومية، تدابير وآليات لترجمة سعي الدولة إلى تحقيق هذا الالتزام الإيجابي الذي ينصب، أساسا، على الآليات والمسارات.

وأضاف أن الفصل 19 من الدستور ينص على سعي الدولة إلى تحقيق مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء، وعلى أنه تحدث لهذه الغاية هيئة مكلفة بالمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، فيما يحيل الفصل 164 على الهيئة المحدثة بموجب هذا الفصل.

واعتبر أن أي قانون يتعلق باختصاصات وصلاحيات وتأليف الهيأة يتطلب، ليكون في مستوى المتطلبات الدستورية ومحترما للطبيعة الدستورية لهذه المؤسسة بوصفها هيأة متخصصة في الحماية ومكافحة التمييز على أساس الجنس والوقاية منه، هيكلة اختصاصات الهيأة حول مجال الحماية ومكافحة التمييز من جهة، وحول الاختصاصات الأخرى ذات العلاقة بالنهوض بمكافحة التمييز على أساس الجنس من جهة ثانية.

وأشار السيد الرئيس، إلى أن هذا التصور يتجاوز دراسة الشكايات وإحالتها ليشمل، بالخصوص، التحقيق لدى المؤسسات العمومية الخاصة والهيئات الأخرى المنشأة، في حالات التمييز وكذا تمتيع الهيأة بصلاحية التصدي التلقائي لحالات التمييز.

وأضاف أن العمل المستقبلي للهيأة يتطلب ترتيبات مسطرية على مستوى قانون المسطرة الجنائية من أجل اعتبار نتائج اختبارات التمييز في إطار نظام وسائل الإثبات، موضحا أن تقنية اختبارات التمييز تستهدف البرهنة على وجود سلوك أو وضعية تمييزية محتملة.

وبشأن تأليف الهيأة، ذكر السيد الرئيس بمستلزمات مبدأ توازن السلط المنصوص عليه في الفصل 1 من الدستور، وما

يترتب عن احترام هذا المبدأ، بالإضافة إلى تكريس تعيين جلالة الملك لرئاسة وأمانة الهيأة وجزء من أعضائها وما يمثله من ضمانة جوهرية لاستقلاليتها.

وقال إنه لا يمكن تصور أو هندسة مهام وصلاحيات هيئات حماية حقوق الإنسان والنهوض بها (المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومؤسسة الوسيط ومجلس الجالية المغربية بالخارج والهيأة المكلفة بالمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز) دون منظور متكامل ومندمج لنظام وطني لحماية حقوق الإنسان.

وأوضح رئيس مجلس المستشارين، أن هذا المنظور تتكامل فيه اختصاصات هذه الهيئات الأربع، ويشمل ممرات مؤسساتية وقانونية مع المنظومة القضائية باعتبار أن القاضي يتولى حماية حقوق الأشخاص والجماعات وحرياتهم وأمنهم القضائي، وتطبيق القانون، كما ينص على ذلك الفصل 117 من الدستور.

وشدد السيد الرئيس على أن تحقيق هذه الأهداف يستلزم احترام غايات وأهداف المشرع الدستوري من إحداث هيئات حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، ويتطلب استحضار الملاحظات العامة للجنة الفرعية لاعتماد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تفسر مبادئ باريس المتعلقة بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالخصوص في ما يتعلق باختصاصات هيأة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز وتأليفها وضمانات استقلاليتها.

وفي الختام، وتحسبا للمناقشة المرتقبة من طرف مجلس المستشارين لمشروع القانون رقم 79.14 المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة التمييز، عبر السيد الرئيس عن أمله في أن يسهم هذا اليوم الدراسي في تقديم عناصر إجابة على أربع أسئلة أساسية :

- كيف يمكن تكريس الطبيعة الدستورية للهيئة بوصفها من هيئات حماية حقوق الإنسان والنهوض بها والابتعاد بالهيئة عن الخطاطة المؤسساتية لهيئات النهوض بالتنمية البشرية والتشاركية والمستدامة والديمقراطية التشاركية، و ذلك عبر إعادة صياغة اختصاصات الهيأة في مجال الحماية و الوقاية من التمييز و نمط تأليفها؟
- كيف يمكن تكريس تلاؤم اختصاصات وتأليف الهيأة مع المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان المسماة مبادئ باريس باعتبار هيأة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان ذات ولاية متخصصة في مجال مكافحة التمييز المبني على أساس الجنس؟
- كيف يمكن تكريس التكامل بين عناصر المنظومة الوطنية لحماية حقوق الإنسان، خاصة فيما يتعلق بمكافحة التمييز ؟
- كيف يمكن تقوية المقتضيات القانونية المتعلقة بضمان استقلال الهيأة خاصة عبر اقتراح مراجعة تأليفها ونمط تعيين أعضائها؟

النقل الطرقي المهني

بمناسبة شروع مجلس المستشارين في دراسة مشروع قانون رقم 116.14 المتعلق بمدونة السير، نظم فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب بالمجلس يوما دراسيا يوم الأربعاء 20 أبريل حول موضوع النقل الطرقي المهني تحت شعار «من أجل نقل طرقي مهني آمن ومستدام»، وذلك بمشاركة مسؤولين حكوميين وخبراء ومهنيين ومهتمين بالموضوع.

وقد تضمن برنامج هذا اللقاء بالاضافة إلى الجلسة الافتتاحية فقرات تمحورت حول:

- اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير؛
- الجامعة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين؛
- النقل الطرقي للبضائع؛
- النقل الطرقي الدولي؛

- النقل الطرقي الميناني؛
- الوكالة بالعمولة؛
- النقل الطرقي للأشخاص؛
- تعليم السياقة المهنية؛
- الفحص التقني.

تحصيل الديون العمومية

شارك رئيس مجلس المستشارين في أعمال اليوم الدراسي الذي نظمته مجموعة العمل الديموقراطي التقدمي بالمجلس يوم الثلاثاء 26 أبريل الماضي حول موضوع تحصيل الديون العمومية بمداخلة هامة شدد فيها على الأهمية البالغة التي يكتسيها موضوع «تحصيل الديون العمومية» نظرا لارتباطه بمختلف المرافق والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية وانعكاساته على مختلف الفئات والشرائح المجتمعية من جهة، واعتبارا للإشكالات والأسئلة التي يطرحها على مستويات مختلفة، منها ما هو قانوني مسطري وما هو تقني إجرائي، من جهة ثانية.

وفي هذا الإطار اعتبر السيد الرئيس أن النصوص التشريعية والاجتهادات القضائية ذات الصلة لا تكفي وحدها لتطوير نظام فعال لتحصيل الديون العمومية، إذ لا بد من إيلاء نفس القدر من الاهتمام إلى تطوير الجهاز الإداري المكلف بتحصيل الديون العمومية من حيث التنظيم البنيوي والوظيفي، وكذا الاهتمام بالعنصر البشري.

وأضاف أن الوضع اليوم يؤكد بأن الدولة، في مفهومها الواسع، تجد صعوبات جمة في استخلاص ديونها، ولا أدل على ذلك تراكم ما يصطلح عليه في العرف الإداري بالباقي استخلاصه، الذي يقدر بعشرات المليارات من الدراهم، والذي يطال جزء منه الضياع جراء التقادم، مقدما في هذا الصدد بعض الأرقام الواردة في تقارير المجلس الأعلى للحسابات حول الموضوع خاصة بالنسبة للجماعات الترابية.

إذ إن الباقي استخلاصه، على هذا المستوى، انتقل خلال الفترة الممتدة ما بين 2009 و2013 من 13 مليار درهم إلى 16.8 مليار درهم، بزيادة بلغت نسبتها 29 بالمائة وبارتفاع سنوي بلغ في المتوسط 7.3 بالمائة، حسب تقرير أصدره المجلس الأعلى للحسابات في شهر مايو 2015.

وأشار السيد الرئيس إلى أن هذا الواقع يستوجب القيام بتشخيص شامل لمنظومة تحصيل الديون العمومية بهدف الوقوف على مكامن الخلل والضعف، واستشراف الحلول والسبل الكفيلة بتطوير هذه المنظومة، إن على المستوى المؤسساتي أو على المستوى التنظيمي والإداري.

قانون الصحافة والنشر

بغاية الإسهام في خلق لحظة تواصل وتفاعل بين فعاليات من مواقع ومشارب مختلفة يهمها الإرتقاء بالصحافة وبأدوارها في دعم عملية التحول الديموقراطي، نظمت فرق ومجموعات برلمانية بمجلس المستشارين، بالشراكة مع جمعية خريجي المعهد العالي للإعلام والاتصال وبدعم من السفارة السويسرية بالرباط، لقاء دراسا حول مشروع قانون الصحافة والنشر، وذلك يوم الثلاثاء 10 ماي 2016، وذلك بمشاركة وزير الاتصال ومهنيين وخبراء وأساتذة جامعيين.

وقد توزعت أشغال هذه الورشة على الجلسات التالية:

- ضمانات حرية الصحافة في مشروع القانون: قراءة نقدية؛
- دور القضاء في حماية حقوق الأفراد والمجتمع على ضوء مشروع القانون.

- الصحافة الالكترونية: ضمانات الحرية ومقتضيات المسؤولية؛
- أي منظور لاستقلالية الصحافي والمقاولة الصحافية؟ قراءة نقدية في مشروع القانون.

الثقافة والمجتمع

في إطار تفعيل دور الوساطة الثقافية للمؤسسة التشريعية، نظم فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين بشراكة مع منتدى أساتذة التعليم العالي للحزب ندوة فكرية حول موضوع: «الثقافة والمجتمع»، وذلك يوم الخميس 19 ماي 2016 بقاعة الندوات بالمجلس بمشاركة نخبة من الجامعيين المغاربة وشخصيات من المجتمع المدني الفاعلة في المجال الثقافي.

وكان الهدف من هذا اللقاء هو التحسيس بأهمية الثقافة في سياسات التنمية الاجتماعية والترابية، والتفكير المشترك بين الفاعلين حول أهمية محاربة الإقصاء الاجتماعي وإعطاء المقاربة الثقافية مكانتها في السياسات لتحقيق التماسك الاجتماعي.

فالمغرب، حسب إحدى الأوراق الموزعة بالمناسبة، رغم أنه انخرط في محاربة الإقصاء الاجتماعي كهدف وطني إلا أنه لم يتم استثماره باعتباره وسيلة أساسية لتحقيق التماسك الاجتماعي، إذ غالبا ما يتم التعامل مع الثقافة كمجال ليس ضمن أولويات الفاعل الحكومي.

ومن هنا، تضيف ذات الورقة، أصبح من الضروري إعادة تحديد دور الثقافة والعمل على مراجعة مكانتها ضمن سياسات التنمية وتحقيق التماسك الاجتماعي، ذلك أن الثقافة ليست فقط عاملا محوريا للاندماج والتطوير الذاتي، بل إن دورها مركزي في تشكيل الهوية الثقافية والحضارية، سواء على المستوى المحلي أو الوطني، كما أنها عامل للنمو الاقتصادي، لأن لها أثرا مباشرا في التهيئة الحضرية وإعداد التراب...

مكافحة الاتجار بالبشر بالمغرب

في إطار التحسيس بجريمة الاتجار في البشر، وبالتحديات الإنسانية والحقوقية التي تطرحها، ومواكبة لتنزيل مضامين السياسة الجديدة للهجرة التي تنهجها بلادنا، خاصة في شقها المرتبط بمكافحة الاتجار بالبشر، نظمت فرق ومجموعات الأغلبية بمجلس المستشارين بشراكة مع منتدى الكرامة لحقوق الإنسان يوم دراسيا حول الموضوع تحت عنوان «مكافحة الاتجار بالبشر بالمغرب» بمشاركة ممثلين عن القطاعات الحكومية المعنية والمنظمة الدولية للهجرة والمجتمع المدني.

وكان الهدف من هذا اللقاء هو التعريف بجريمة الاتجار بالبشر وعرض الممارسات الفضلى في مجال مكافحتها، وكذا مدارسة التجربة المغربية في مجال مكافحة الاتجار بالبشر.

كما شكل هذا اللقاء مناسبة كذلك لعرض مضامين مشروع القانون رقم 27.14 المتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر الذي بلغ مراحل متقدمة في المسطرة التشريعية، وينتظر أن يحال على مجلس المستشارين في المستقبل القريب.

وقد تميزت الجلسة الافتتاحية لهذا اللقاء بالكلمات الهامة التي ألقاها رئيس مجلس المستشارين السيد حكيم بن شماش ووزير العدل والحريات السيد مصطفى الرميد والوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة السيد أنيس بيرو، بالإضافة إلى ممثلة بعثة المنظمة الدولية للهجرة بالمغرب وممثل منتدى الكرامة لحقوق الإنسان.

أما باقي أشغال اللقاء فقد توزعت على جلستين وتناولت مواضيع:

- «الاتجار بالبشر وتدابير حماية الضحايا»
- «تجربة المنظمة الدولية للهجرة في مجال مكافحة الاتجار بالبشر»

- «التجربة المصرية في مجال مكافحة الاتجار بالبشر»
- «التجربة المغربية في مجال مكافحة الاتجار بالبشر»
- «مكافحة الاتجار بالبشر بالمغرب: أي دور للمجتمع المدني؟»

وشارك رئيس مجلس المستشارين في أشغال هذا اللقاء الدراسي بكلمة أكد في مطلعها أن هذا اللقاء ينعقد في محطة حاسمة من مسار تطوير إطارنا القانوني الوطني المتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر، و خاصة مشروع القانون 27.14 المتعلق بمكافحة الاتجار في البشر .

واستهل السيد الرئيس هذه المداخلة بالإشارة إلى انشغالين منهجيين رئيسيين يشكلان جزءا هاما من انتظارات هذا اليوم الدراسي:

- الانشغال المنهجي الأول يتمثل في كيفيات استحضار المعطى المتمثل في كون أن بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، الذي انضم إليه المغرب بتاريخ 25 أبريل 2011 هو مكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.
- الانشغال المنهجي الثاني يتمثل في كيفية أجرأة بعض التوصيات الدقيقة التي تقدمت بها المقررة الأممية الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال، جوي نغوزي إيزيلون في تقريرها على إثر زيارتها إلى المغرب في الفترة من 17 إلى 21 يونيو 2013.

وتطرق السيد الرئيس بالخصوص إلى خمسة قضايا مستوحاة من التقرير المذكور آملا أن تحظى بما تستحقه من اهتمام في هذا اللقاء الدراسي، وهي كالتالي:

1. التحديات القانونية المتعلقة بحماية العمال المنزليين بما فيها تمكين مفتشي الشغل من التحري في وضعية العمال المنزليين باعتبارهم فئة معرضة للاتجار بالأشخاص (الفقرتان 80 و 88 من التقرير) ومسألة التسريع بالمصادقة على الاتفاقية رقم 189 لمنظمة العمل الدولية المتعلقة بالعمال المنزليين (الفقرة 96 من التقرير).

2. دراسة إمكانية إحداث مقرر خاص وطني يقوم بتتبع إعمال التشريعات والسياسات العمومية المتعلقة بمكافحة الاتجار بالأشخاص وتحليل أثر التشريعات والسياسات المتعلقة بمكافحة هذه الظاهرة من منظور حقوق الإنسان (الفقرة 82 من التقرير).

3. تدقيق التمييز بين المهاجرين غير النظاميين وضحايا الاتجار بالبشر، وما يترتب على ذلك من آثار على منظومتنا القانونية الوطنية، وهذا معطى يتعين استحضاره في سياق المراجعة المقبلة للتشريعات الوطنية المتعلقة بالهجرة (الفقرة 83 من التقرير).

4. كيفيات وضع منظومة دعم مالي لمساعدة ضحايا الاتجار بالبشر، بما في ذلك ضمان دعم قصير أو متوسط أو طويل الأمد حسب الحالة، لمختلف المؤسسات المتدخلة في مجال مساعدة هذه الفئة من الضحايا (الفقرة 86 من التقرير)، وبما في ذلك إمكانية تمويل جزء من هذه المنظومة من الأموال المحجوزة والمصادرة في إطار مكافحة تبييض الأموال الناتجة عن جرائم الاتجار بالبشر (الفقرة 97 من التقرير).

5. كيفيات وضع برامج متكاملة بالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة بخصوص العودة الآمنة لضحايا الاتجار بالبشر لبلدانهم بما في ذلك ضمان الحماية الدولية لهم وإمكانية إحالتهم على مسطرة طلب اللجوء عند الاقتضاء (الفقرة 95 من التقرير)، علما أن إحدى الفرص التي تستلزم استثمارا من قبلنا تتمثل في التعاون مع شركائنا في دول إفريقيا جنوب الصحراء بهذا الخصوص.

التشريع البرلماني والمجتمع المدني، أية أدوار؟ قانون المالية نموذجا

بشراكة مع «المرصد المغربي للعمل البرلماني» و«جمعية الشباب لأجل الشباب»، نظم فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين يوم أمس الإثنين 30 ماي 2016 يوما دراسيا حول موضوع « التشريع البرلماني والمجتمع المدني، أية أدوار؟ قانون المالية نموذجا» بمشاركة أساتذة جامعيين مختصين.

ويأتي تنظيم هذا اللقاء انطلاقا من انشغالات المرصد المغربي للعمل البرلماني بالتشريع المالي ورصد الأداء البرلماني في هذا الصدد على اعتبار أن مناقشة أي مشروع لقانون المالية تعد محطة للتقييم وفرصة لإعادة النظر في البرامج الحكومية والسياسات العمومية المتبعة.

وفي هذا السياق ركز هذا اللقاء على تفحص المرتكزات التي قام عليها القانون المالي لسنة 2016 من خلال طرح مجموعة من التساؤلات الواردة في الورقة التقديمية للقاء على النحو التالي:

- إلى أي حد استطاع قانون المالية لسنة 2016 أن يترجم قدرة الفاعلين على التأقلم مع الثقافة الجديدة في التدبير العمومي والتي تروم التحول من التدبير القائم على أساس الوسائل إلى المنهجية الجديدة المرتكزة على تحقيق النتائج وتعزيز مبدأ الشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة وتقييم السياسات العمومية؟
- إلى أي حد تمكنت الحكومة من ملاءمة قانون المالية مع مقتضيات القانون التنظيمي الجديد للمالية؟ وإلى أي حد استطاعت مكونات البرلمان المغربي من تركيز العمل على تقييم السياسات العمومية وجعلها الغاية المثلى من أساليب التدبير العمومي، قصد النهوض بمستوى النقاش البرلماني والخطاب السياسي عند مناقشة أي مشروع قانون المالية؟
- هل شكلت لحظة مناقشة قانون المالية 2016 فرصة للتقييم و تدقيق مؤشرات تنفيذ السياسات العمومية وفق قاعدات المعطيات الذي توفرها مختلف الهيئات و المؤسسات الحكومية للوقوف على الحصيلة الحقيقية المرتكزة على هواجس التدبير العمومي وتقييم نجاعة الأداء؟
- هل تنسجم مضامين وتدابير قانون مالية 2016 مع متطلبات التنزيل السنوي لالتزامات البرنامج الحكومي؟

هذه التساؤلات الجوهرية كانت دافعا لاختيار محاور هذا اللقاء العلمي التي كانت على النحو التالي:

- دور المجتمع المدني في المقاربة التشاركية الديمقراطية؛
- العقلنة البرلمانية : أي دور للجهاز التنفيذي في علاقته مع البرلمان في القانون المالي؛
- تطوير العمل البرلماني، وتحسين أداءه المؤسساتي (قراءة في الفصل 84 من الدستور)؛
- الحصيلة البرلمانية في المجال المالي ومنح أسس التطوير والإصلاح بالنظر إلى المعايير الدولية والعالمية للمؤسسة البرلمانية؛
- قانون مالية 2016: بين التقييم القطاعي لتوجهاته والمنظور التراكمي لنتائجه؛
- قانون مالية 2016: أية حكامة لتدبير مالية الدولة؟

واقع الحماية الاجتماعية للسائقين المهنيين

بهدف تعبئة مختلف الفاعلين والمتدخلين في قطاع النقل الطرقي والتشارك معهم من أجل بلورة الأجوبة الممكنة على الأسئلة التي يطرحها في إطار من التفاعل الإيجابي والتعاون والتنسيق بما يعزز التماسك والسلم الإجتماعيين، بادر فريقا الأصالة والمعاصرة بمجلسي البرلمان بتنسيق مع المنظمة الديموقراطية لمهني النقل إلى تنظيم يوم دراسي حول الموضوع

تحت عنوان « واقع الحماية الإجتماعية للسائقين المهنيين»، وذلك بمشاركة ممثلين عن القطاعات الوزارية المعنية، سيما وزارة التشغيل والشؤون الإجتماعية والوزارة المنتدبة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك المكلفة بالنقل، والصندوق الوطني للضمان الإجتماعي والمهنيين.

وحسب أرضية النقاش المعدة لهذا اليوم الدراسي فإن المقصود بالحماية الاجتماعية للسائقين المهنيين الحاملين لبطاقة السائق المهني هو كل الخدمات التي توفرها أنظمة التأمين الاجتماعي المنصوص عليها في متون قوانين الشغل المغربية.

ووفقا لذات الوثيقة فإنه بالرغم من إقرار بطاقة السائق المهني في مدونة السير منذ سنة 2010 وما تم التعاقد حوله من إمكانية توفير الضمان الاجتماعي والتغطية الصحية والسكن الاجتماعي والتقاعد، فإن وضع السائق المهني ما يزال على حالة تعرف غياب أي شكل من أشكال الحماية الاجتماعية السالف ذكرها، مما يخلق شعورا بالإقصاء الاجتماعي لدى السائقين المهنيين.

وأكدت الأرضية في هذا السياق على ضرورة تحديث البنية الهيكلية لمقاولات النقل بما ينعكس إيجابا على وضعية السائقين العاملين بها، وبما يسهم في تقوية تنافسيتها، كما ألحت على ضرورة تفعيل مقتضيات القانون 84.11 وما يتضمنه من مكتسبات كمدخل قانوني لإقرار الحماية الاجتماعية للسائقين من خلال تمديد نظام الضمان الاجتماعي ليشمل العاملين غير الأجراء الحاملين لبطاقة السائق المهني، ويضمن جميع التعويضات المتعلقة بالنظام العام للضمان الاجتماعي، بما فيها التعويضات العائلية والتعويضات القصيرة الأمد.

سؤال التوافق الايجابي في إصلاح منظومة العدالة

موازاة مع شروع لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان في دراسة مشروع قانون تنظيمي رقم 100.13 يتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية ومشروع قانون تنظيمي رقم 106.13 يتعلق بالنظام الأساسي للقضاة، نظمت فرق الأصالة والمعاصرة، الاتحاد العام لمقاولات المغرب، الاشتراكي، الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، الاتحاد المغربي للشغل ومجموعة الكنفدرالية الديمقراطية للشغل يوما دراسيا يوم الاثنين 28 دجنبر 2015 حول موضوع «سؤال التوافق الايجابي في إصلاح منظومة العدالة» وذلك بمشاركة مسؤولين حكوميين وممثلين عن المؤسسات الوطنية المعنية ورؤساء جمعيات مهنية وحقوقية.

ثالثا: المجلس كفضاء للحوار وإثراء الفكر وتثمين تعدد الآراء أنشطة المجتمع المدني

الملتمسات والعرائض

انصب موضوع أحد أولى الأنشطة المنظمة بين مجلس المستشارين و المجتمع المدني على آليتين أساسيتين للديمقراطية التشاركية و هما الملتمسات في مجال التشريع و العرائض الموجهة إلى السلطات العمومية.

وخلال هذا اللقاء الذي نظمته المنظمة المغربية لحقوق الإنسان حول مشروعي القانونين التنظيميين المتعلقين بالملتمسات و العرائض يوم الخميس 10 دجنبر 2015، شددت رئاسة المجلس على أن هذا اليوم الدراسي يمثل إحدى أولى أشكال أجرأة الهدف الثالث من استراتيجية عمل مجلس المستشارين والمتمثلة في جعل المجلس فضاء للحوار العمومي والنقاش المجتمعي التعددي لا سيما بخصوص الموضوعات الرئيسية لإعمال الدستور وتحقيق الطابع الفعلي للتمتع بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية والبيئية.

وذكرت الكلمة الافتتاحية لرئاسة المجلس بثلاث محددات أساسية وجوهرية أعتبرت أن هناك ضرورة منهجية لاستحضارها في هذا النقاش بخصوص مشروعي القانونين التنظيميين المتعلقين ب تقديم الملتمسات و العرائض:

يتمثل المحدد الأول في ضرورة استحضار طبيعة الطلب الاجتماعي والسياسي على دسترة آليات الديمقراطية التشاركية و شبه المباشرة كما تم التعبير عنها في المذكرات الموجهة إلى اللجنة الاستشارية المكلفة بمراجعة الدستور. وهو طلب يبين أولوية تقوية نظام الديمقراطية التشاركية بآليات ملائمة، مبسطة من الناحية المسطرية، سهلة الاستخدام، تتيح للمواطنات و المواطنين الولوج الواسع إلى هذه الآليات و إمكانية نقل طلباتهم، بالمعنيين الوظيفي والنسقي للكلمة إلى السلطات العمومية بالمعنى الواسع وتضمن التكامل السلس بين عمل التشريع المندرج في إطار الديمقراطية التمثيلية و بين الطلب على التشريع المتأتي عن طريق الديمقراطية التشاركية.

و المحدد الثاني يتمثل في ضرورة القراءة النسقية لفصول الدستور لا سيما الفصول 12، 13، 14، 15 و30 منه، كما تجدر إثارة الانتباه إلى وجود إمكانية معيارية لتوسيع مفهوم السلطات العمومية ليشمل أيضا الجماعات الترابية.

ويتمثل المحدد الثالث في استحضار القانون الدولي لحقوق الإنسان وخاصة مقتضيات المادة 25 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وكذا الفقرة السادسة من الملاحظة العامة رقم 25 للجنة المعنية بحقوق الإنسان (وهي الهيأة التي تتتبع تطبيق الدول لالتزاماتها بمقتضى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية) والتي تعتبر أن المواطنين يشاركون «مباشرة في إدارة الشؤون العامة عندما يمارسون السلطة بوصفهم أعضاء الهيئات التشريعية أو بشغل مناصب تنفيذية و تؤيد الفقرة (ب) الحق في المشاركة المباشرة ويشارك المواطنون في إدارة الشؤون العامة بصفة مباشرة أيضا عندما يختارون دستورهم أو يعدلونه أو يبتون في مسائل عامة عن طريق الاستفتاءات الشعبية أو غيرها من الإجراءات الانتخابية. ويجوز للمواطنين أن يشاركوا مباشرة بانضمامهم إلى المجالس الشعبية المخولة بسلطة اتخاذ القرارات في المسائل المحلية أو في شؤون جماعة معينة وبانتسابهم إلى هيئات تنشأ بالتشاور مع الحكومة لتمثيل المواطنين. و يجب حيثما أقرت المساهمة المباشرة للمواطنين ألا يميزوا بين المواطنين وألا تفرض عليهم قيود غير معقولة».

إن مرجعية الأمم المتحدة، ما فتئت تذكر بضرورة تبسيط شروط المشاركة المواطنة في الحياة العامة. ففي تقريرها المعنون» دراسة عن التحديات المشتركة التي تواجهها الدول في إطار جهودها الرامية إلى ضمان الديمقراطية وسيادة القانون من منظور حقوق الإنسان» أوصت مفوضة الأمم المتحدة السامية سابقا لحقوق الإنسان ب «القضاء على العوائق أمام المشاركة في الحياة العامة وصنع القرار» . وضمن نفس المنحى أشارت مفوضة الأمم المتحدة السامية سابقا لحقوق الإنسان

في تقريرها المعنون «العوامل التي تعوق المشاركة السياسية على قدم المساواة بين الجميع والخطوات اللازم اتخاذها للتغلب على هذه التحديات إلى أن: «حقوق المشاركة يمكن أن تفهم الآن على أنها تشمل حق المرء في أن يستشاروأن تتاح له الفرص على قدم المساواة وبصورة فعلية للمشاركة في عمليات صنع القرارات المتعلقة بجميع شؤون الصالح العام».

و ضمن نفس الإطار أوصي باستحضار الملاحظة العامة رقم 34 للجنة المعنية بحقوق الإنسان بخصوص حرية الرأي و حرية التعبير حيث تشير اللجنة إلى أنه يجب «ألا تنقلب العلاقة بين الحق والقيد وبين القاعدة والاستثناء» و مبدأ عدم تحويل الشروط conditions التي من شأنها تنظيم وتسهيل ممارسة الحق إلى قيود restrictions. وهي قاعدة يتعين استحضارها بشكل خاص في إعادة التفكير في الشروط المادية الشكلية الخاصة بقبول الملتمسات والعرائض الواردة في مشروعي القانونين التنظيميين.

انطلاقا من المحددات المذكورة، اقترحت رئاسة المجلس أن يتوج اليوم الدراسي بتقديم إجابات عن بعض التحديات القانونية والعملية التي تطرحها بعض مقتضيات مشروعي القانونين التنظيميين المتعلقين بالملتمسات والعرائض.

اكتفي هنا بذكر تسعة تحديات أصوغها في تسعة أسئلة:

كيف يمكن توسيع الولوج إلى ممارسة الحق في الملتمسات و العرائض؟

كيف يمكن تبسيط البنيات الحاملة للملتمسات و العرائض؟

كيف يمكن تدقيق وتبسيط بعض شروط قابلية التلقي المادي للملتمسات والعرائض بما يضمن عدم التوسع في السلطة التقديرية و يضاعف من فرص قبول الملتمسات والعرائض؟

كيف يمكن إعمال مقتضيات الفصل 5 من الدستور عبر التنصيص على إمكانية تحرير الملتمس باللغة العربية والأمازيغية؟

كيف يمكن الحد من مخاطر عدم قبول الملتمسات و العرائض بسبب عدم توفر الشروط الشكلية وتمكين المبادرين بالملتمس أو العريضة من تعديلها في أجل معقول؟

كيف يمكن ضمان عيانية visibilité و حماية المتقدمين بالملتمسات و العرائض؟

كيف يمكن تسهيل طرق جميع التوقيعات وتقديم حلول تمكن من تتبع موضوع الملتمس أو العريضة والترافع بشأنها لدى السلطات العمومية المعنية بهاتين الآليتين؟

كيف يمكن تدقيق الآجال المتعلقة بمختلف مراحل المسارات المسطرية للملتمسات و العرائض؟

وكيف يمكن في الأخير إرساء الالتزام الإيجابي للسلطات العمومية بتقديم الدعم المالي و التقني للجمعيات العاملة في مجال مساعدة اصحاب العرائض والملتمسات ومجانية جميع الأعمال و المساطر المتعلقة بهما؟.

الحق في اللجوء بين التشريع الوطني والقانون الدولي

خلال لقاء تواصلي نظمته المنظمة المغربية لحقوق الإنسان بتعاون مع مجلس المستشارين والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالمغرب يوم الثلاثاء 19 يناير 2016، دعا مستشارون برلمانيون وفاعلون حقوقيون إلى سن سياسة إدماجية تيسر اندماج اللاجئين في المجتمع المغربي بإشراك فعال لمنظمات المجتمع المدني وجميع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والسياسيين؛ وشدد المتدخلون على أن المغرب مدعو غلى مواصلة الانخراط بشكل قوي في منظومة القوانين التي تنظم الهجرة واللجوء والاتجار بالبشر.

وفي هذا السياق أبرز رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان ضرورة أنسنة هذه القوانين والعمل على معالجة وضعية اللاجئين معالجة قانونية تصون كرامتهم وتمكنهم من الحقوق التي نص عليها دستور 2011 وأكد على أهمية انخراط الجميع من سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية ومجتمع مدني ونقابات واحزاب من أجل انجاح بناء صرح دولة الحق والقانون التي لن يستفيد منها المواطنون المغاربة فحسب بل يتعيين أن يستفيد منها كل مقيم بالمغرب بصفة قانونية من لاجئين ومهاجرين. ومن جهته دعا أمين مجلس المستشارين إلى تحسيس المجتمع المغربي بضرورة معالجة وضعية اللاجئين معالجة قانونية تحفظ كرامتهم وإنسانيتهم. ومن جانبه أكد ممثل المفوضية السامية للاجئين بالمغرب أهمية هذا اللقاء باعتبار العدد المتزايد للاجئين بالمغرب منوها بكون هذا الأخير كان سباقا لتدبير شؤون اللاجئين عبر وضع قانون سيكون له تأثير ايجابي يطال الدول المجاورة، ليشير من جهة أخرى إلى أن عدد اللاجئين المسجلين بمكتب المفوضية بلغ خلال سنة 2015 حوالي 3908 لاجئ مبرزا أن هذا يؤشر على أن المغرب أصبح بلدا للاستقبال بعد أن كان بلدا للعبور.

تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية

بشراكة مع الفيدرالية الوطنية للجمعيات الأمازيغية، احتضن مجلس المستشارين يوم 20 يناير 2016 يوما دراسيا حول تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية تحت شعار» الأمازيغية مسؤولية ورصيد وطني مشترك لجميع المغاربة». ويندرج تنظيم هذا اليوم الدراسي في إطار أجرأة الهدف الثالث من استراتيجية عمل مجلس المستشارين المتمثل في جعل هذا المجلس مؤسسة متفاعلة من نبض المجتمع وديناميات و فضاء للحوار العمومي والنقاش المجتمعي التعددي لا سيما بخصوص الموضوعات الرئيسية لإعمال الدستور و تحقيق الطابع الفعلي للتمتع بالحقوق لاسيما الثقافية واللغوية منها، فضلا عن أن مختلف الفاعلين في مجال الحقوق اللغوية والثقافية وفي تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية على وجه الخصوص معاينة مفادها البطء المسجل في مسار إنتاج القانونين التنظيميين المتعلقين بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية.

والجدير بالذكر أن البطء المذكور لا يؤثر فقط سلبا على مسار إعمال مقتضيات الدستور لا سيما الفصل 5 منه، وإنما قد ينعكس فيما بعد على عدد من القوانين ذات الصلة الوثيقة بضمان الحقوق اللغوية والثقافية كالمسطرتين المدنية و الجنائية، والقوانين المتعلقة بالتعليم و التكوين والبحث العلمي، أو في مجال الوظيفية العمومية أو القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية. وهذه حالات نثيرها على سبيل المثال لا الحصر، على نحو ما ذهبت إليه رئاسة المجلس في كلمة افتتاح هذا اليوم الدراسي.

المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي

شارك رئيس مجلس المستشارين في ندوة وطنية نظمتها منظمة شباب حزب الأصالة والمعاصرة حول «المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي» بشراكة مع فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس النواب، وذلك يوم الأربعاء 25 مايو 2016.

وتناولت الندوة محاور مركزة حول التعريف بالمجلس الاستشاري للشباب، ووظائفه ومهامه وهيكلته، فضلا عن ماهية العلاقة بينه وباقي المؤسسات الدستورية الأخرى، وفي طليعتها الحكومة والبرلمان.

وفي كلمته بالمناسبة، ثمن السيد الرئيس مبادرة النقاش حول مجلس الشباب والعمل الجمعوي، باعتبار الأخير لبنة مهمة في البناء المؤسساتي.

كما ذكر بدلالات نتائج إحدى استطلاعات الرأي التي أجرتها جريدة l'ECONOMISTE بشراكة مع SUNERGIA لدى عينة تمثيلية من الشباب، والتي أبرزت أن توسيع فرص الولوج إلى التشغيل شكلت أولوية بالنسبة ل 19.5 بالمائة من الشباب المستجوب، في حين شكل «التغيير الشامل» أولوية لدى 18 بالمائة منهم وتطوير الحياة السياسية أولوية لدى 17 بالمائة منهم

والديمقراطية وحرية التعبير أولوية لدى 8.5 بالمائة منهم.

وخلص السيد الرئيس إلى وجود جيل جديد من الإنتظارات والتحديات والاقتراحات تهم شباب المغرب، ما يشير إلى أهمية الدور الذي يجب أن تلعبه مؤسسات الوساطة، وعلى رأسها مجلس الشباب والعمل الجمعوي، الذي دعا السيد الرئيس إلى جعله مؤسسة تساعد في تحرير طاقات الشباب وتنهض بحياته اليومية، دون اختزال مشروع قانون المجلس في رؤية سياسية ضيقة وذلك بغية تحقيق مفهوم «المواطنة الشاملة.

وفي الأخير ذكر السيد الرئيس أن مجلس المستشارين يعتزم في إطار خارطة طريقه تنظيم منتدى سنوي لمجلس المستشارين والجمعيات العاملة في مجال السياسات العمومية للشباب بشراكة مع المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي (المزمع إنشاؤه) ورؤساء الجهات وكذا الهيئات الاستشارية المتعلقة بقضايا الشباب المنصوص عليها في القانون التنظيمي 14-111 المتعلق بالجهات وذلك من أجل التشاور والتحديد التشاركي للموضوعات ذات الأولوية التي يمكن أن تدرج في إطار عمل مجلس المستشارين في مجال التشريع والرقابة وتقييم السياسات العمومية الخاصة بالشباب.

السنة التشريعية 2017-2018

تقديم

في سياق الانفتاح على المحيط وتنشيط الحوار العمومي، واصل مجلس المستشارين خلال هذه السنة التشريعية تنظيم عدد من الفعاليات الحوارية بغرض التداول والتناظر بشأن بعض القضايا الوثيقة الصلة بمهامنا أو المرتبطة بالتزامات بلادنا الدولية، حيث شهدت هذه الفترة تنظيم ندوة برلمانية غير مسبوقة حول موضوع «ملاءمة التشريعات الوطنية مع مضامين اتفاق باريس حول التغيرات المناخية» بشراكة مع «مؤسسة وستمنستر للديمقراطية» و«معهد غرانثهام للأبحاث حول المناخ والبيئة»، انكبت على تدارس العديد من القضايا المتعلقة بنتائج مؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطار حول التغيرات المناخية (COP22 / CMP12 / CMA1) من قبيل تدعيم قدرات التخفيف والتكيف وتحقيق التمويل الملائم وتعزيز ونقل التكنولوجيا وإعمال الشفافية والمساءلة. وخلصت إلى إعداد «مشروع المخطط البرلماني لملائمة التشريعات الوطنية مع اتفاق باريس» والذي عرض على أنظار مجلس النواب قصد إبداء الرأي واعتماده كصيغة نهائية لمساهمة البرلمان المغربي بمجلسيه في المجهود البرلماني الدولي الرامي إلى الرقي بالممارسة البرلمانية الوطنية في مجال تحيين وملاءمة التشريعات الوطنية ذات الصلة بتغيرات المناخ.

وفي سياق متصل وقناعة من مجلسنا بترابط إعمال مقتضيات اتفاق باريس مع الأهداف الـ17 للتنمية المستدامة لعام 2030، عملنا على تنظيم يوم دراسي حول أدوار البرلمان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بمعية المندوبية السامية للتخطيط وبتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية ومؤسسة «وسمنستر للديمقراطية»، التي وقعنا معها بالمناسبة اتفاقية للشراكة والتعاون، تشمل العديد من مجالات العمل.

ومن بين مخرجات هذا اللقاء، صياغة تقرير تركيبي استعرض مداخلات اليوم الدراسي والنقاشات التي جرت فيه من حيث المكتسبات ذات الطابع المنهجي والمعياري ومكتسبات أخرى متعلقة بالسياسات العمومية، تشكل أساسا يمكن الانطلاق منه لبناء إطار متكامل لإعمال أدوار البرلمان في تتبع تنفيذ وتقييم إعمال أهداف التنمية المستدامة بما في ذلك تكييف السياسات العمومية القطاعية والأفقية والترابية، لجعلها محققة لأهداف التنمية المستدامة وإجراء المراجعات القانونية التي يتطلبها ذلك.

وفي المقابل، تم التوقف على بعض التحديات التي يمكن، في حال عدم إيجاد أجوبة قانونية وسياسات عمومية من أجل رفعها، أن يعيق إعمال أدوار البرلمان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتفعيلها على أرض الواقع، ليخلص هذا اليوم الدراسي إلى التداول بشأن مشروع الإعلان حول دور البرلمان في رصد وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والموافقة على فحواه واعتماده.

وتجدر الإشارة في هذا السياق، إلى أنه تم تقديم مشروع الدليل البرلماني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الذي تم تحضيره استنادا إلى مسودة دليل برلماني أعدها لفائدة برلمانات آسيا خبراء المنظمة العالمية لبرلمانيين ضد الفساد بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الإسلامي للتنمية، وقام بتكييفها مع السياق المغربي خبير وطني وفريق مركز الدراسات والبحوث البرلمانية التابع لمجلس المستشارين.

وترصيدا لمجهودنا الترافعي بخصوص تقوية دور البرلمانات الوطنية ومكانتها في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، بادرنا إلى تنظيم ندوة برلمانية حول دور مجلس المستشارين في حماية وتعزيز حقوق الإنسان بشراكة مع مؤسسة «وستمنستر للديمقراطية»، والتي تندرج أيضا في إطار احتفال المنتظم الدولي باليوم العالمي لحقوق الإنسان، وتكريسا لأهمية الدور الذي تلعبه البرلمانات في حماية وتعزيز هذه الحقوق وتنفيذ التزامات الدولة ذات الصلة.

وقد حرصنا على توفير شروط النقاش التعددي من خلال دعوة المؤسسات الوطنية والحكومية والمدنية والأكاديمية ذات الصلة بالموضوع للمشاركة في هذه الندوة واستثمار الخبرة الدولية عبر إشراك باحث مساعد في «مشروع الحرية وحقوق الإنسان العالمية»، وخلصت أشغال هذه الندوة إلى اعتماد تقرير تركيبي تضمن توصيات جديرة بالاعتبار، وكذا التداول بخصوص دراسة معدة لفائدة المجلس حول ملاءمة التشريع الوطني مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والتي نتطلع إلى أن تنير عملنا في مجهود ملاءمة منظومتنا التشريعية الوطنية مع منظومة حقوق الإنسان الدولية.

علاوة على ذلك، وضمن نفس المنحى نظم المجلس بتعاون مع المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان لقاء تشاوريا حول التقرير الوطني الذي عرض أمام مجلس حقوق الإنسان برسم الدورة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل، واستهدف هذا اللقاء التفاعلي عرض مضامين التقرير الوطني الذي أعدته المندوبية الوزارية بالتعاون مع باقي الفاعلين الوطنيين المعنيين، وإطلاع السيدات والسادة المستشارين المحترمين على مضامينه وإبداء الرأي بشأنه.

وفي سياق السعي نحو الترصيد والتوثيق، نظمنا بمعية مجلس الجالية المغربية بالخارج، ورشة عمل لتقديم أعمال الندوة الدولية حول موضوع «مغاربة العالم والجهوية الموسعة» المنظمة خلال شهر يوليوز 2016.

أما بشأن الشق المتعلق بإشراك المجتمع المدني في بلورة مقترحات ملموسة لتفعيل مستلزمات الديمقراطية التشاركية المنصوص عليها دستوريا، فقد نظمنا بتعاون مع المركز الدولي لقوانين منظمات المجتمع المدني لقاء دراسيا حول «تفعيل وتدبير حق تقديم العرائض والملتمسات- الآليات التنظيمية والإدارية لمجلس المستشارين وأدوار المجتمع المدني-»، وسعى هذا اللقاء التفاعلي الثالث، إلى تكثيف التفاعل المؤسساتي المدني من أجل مساهمة فاعلة تنكب بصفة خاصة على تطوير مقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، لجعله أكثر ملاءمة مع المرجعيات الوطنية والدولية، ومتسقا في كثير من جوانبه مع التجارب والممارسات الفضلى، وكذا تفعيل المرتكزات والقواعد الدستورية والمرجعيات الوطنية ذات الصلة. وقد توزعت أشغال هذا اللقاء الدراسي على محورين بارزين، ضمن خمس مداخلات مركزية، حيث هم المحور الأول أهم الآليات القانونية والإدارية لتفعيل وتدبير مجلس المستشارين للحق في تقديم العرائض والحق في الملتمسات، وخصص المحور الثاني لأدوار وآليات المجتمع المدني في تفعيل الحق في تقديم الملتمسات والعرائض إلى مجلس المستشارين ومرافقة المواطنين لممارسته.

أولا: استرسال المبادرة الذاتية بإطلاق الحوار حول قضايا ذات بعد استراتيجي

دور مجلس المستشارين في حماية وتعزيز حقوق الإنسان

نظم مجلس المستشارين يوم الجمعة 16 دجنبر 2016، بمقر المجلس وبشراكة مع مؤسسة وستمنستر للديمقراطية ندوة برلمانية حول دور مجلس المستشارين في حماية و تعزيز حقوق الإنسان.

الندوة تندرج، في إطار المبادرات الرامية إلى تقوية ومساندة مجلس المستشارين في حماية وتعزيز حقوق الإنسان على المستويين الوطني والدولي، وتأتي تزامنا مع احتفال المنتظم الدولي باليوم العالمي لحقوق الإنسان، وتكريسا لأهمية الدور الذي تلعبه البرلمانات في حماية و إرساء هذه الحقوق و تنفيذ التزامات الدولة، وذلك اعتمادا على وظائفها الرئيسية المتمثلة في:

- سن القوانين، مما يؤهلها لضمان اتخاذ التدابير الفعالة إلى توافق التشريعات الوطنية مع الالتزامات الدولية، والتأكد من أن القوانين الوطنية توفر الوسائل العلمية الفعالة لحماية حقوق الإنسان؛
- الرقابة على السلطة التنفيذية، مما يمكنها من مراقبة أداء الحكومة فيما يخص حقوق الإنسان و التأكد من أن السياسات و الإجراءات الحكومية لا تؤدي إلى انتهاكات حقوق الإنسان؛
- وظيفة الرقابة المالية وهي تخول للبرلمانات إمكانية التأكد من تخصيص الموارد المالية الكافية للوفاء بالتزامات الدولة في مجال حقوق الإنسان، وبأن المؤسسات الوطنية الفاعلة في مجال حقوق الإنسان تتوفر على الموارد الكافية لممارسة دورها في تعزيز و حماية حقوق الإنسان.

ولقد حرص مجلس المستشارين كعادته، من أجل محاصرة الموضوع من كل جوانبه على ضمان توفير شروط النقاش التعددي من خلال دعوة المؤسسات الوطنية ذات الصلة بالموضوع للمشاركة في الندوة، ويتعلق الأمر بكل من المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمندوب الوزاري لحقوق الإنسان وعدد من الهيئات والمؤسسات ذات الصلة بالموضوع كالهيئة العليا للاتصال السمعي والبصري، وكذا عدد من الخبراء و المهتمين.

ولقد تمخض عن الندوة عدد من الخلاصات والتوصيات التي نعرضها تباعا كما يلي:

أولا- الخلاصات:

وتتمثل أساسا في:

1. اعتبار وظيفة البرلمان في حماية الحقوق والحريات بمثابة الامتداد الطبيعي للوظيفة التمثيلية، و تعبيرا عن روح الديمقراطية التشاركية؛
2. التذكير بمقتضيات دستور المملكة المغربية لسنة 2011 التي تتحدث بشكل واسع عن الحقوق والحريات، وعن التزام المغرب بالمواثيق الدولية؛
3. تسليط الضوء على المكتسبات الإستراتيجية التي تقوي دور مجلس المستشارين في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها وكذا دوره المتعلق بملاءمة المنظومة القانونية الوطنية مع التزاماتنا الاتفاقية، وتتمثل في:

• تعبئة الدور الاستشاري للمجلس الوطني لحقوق الإنسان عبر طلب آرائه الاستشارية في مشاريع قوانين ذات علاقة وثيقة بالحقوق المضمونة بمقتضى الدستور و بمقتضى الاتفاقيات التي صادقت عليها المملكة أو انضمت إليها، علاوة على المساهمة المستمرة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في أوراش التفكير التشاركي التي يطلقها مجلس المستشارين

في مجال العدالة الاجتماعية وكذا في مجال إرساء مقاربة حقوق الإنسان على مستوى السياسات العمومية الترابية التي تندرج في إطار اختصاصات مجالس الجماعات الترابية ؛

• إعداد إطار مفاهيمي ومنهجي لتقييم السياسات العمومية من منظور حقوق الإنسان؛

• إضفاء طابع استراتيجي واستشرافي ومستدام من خلال إستراتيجية عمل مجلس المستشارين للفترة الممتدة من 2015-2018 والتي تتضمن عددا من الإجراءات الأساسية ذات الصلة المباشرة بالاعتبار الأفقي لمقاربة حقوق الإنسان ؛

4. التذكير بالهدف الاستراتيجي لمذكرة التفاهم بين مجلس المستشارين والمجلس الوطني لحقوق الإنسان والمتمثل في التعاون والعمل على اعتبار المقاربة المرتكزة على حقوق الإنسان في مجالات التشريع ومراقبة الحكومة وتقييم السياسات العمومية؛

5. الإشادة بإحداث وحدة لدى رئاسة المجلس مكلفة بقضايا حقوق الإنسان مهمتها تقديم الدعم التقني لمختلف أجهزة مجلس المستشارين في مجال ملاءمة المنظومة القانونية الوطنية مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، وتقديم الحلول التقنية في مجال القضايا ذات الصلة؛

6. التنويه بميزة مجلس المستشارين المتمثلة في تعدد التخصصات والتمثيليات الترابية والمهنية والنقابية ودوره كغرفة تترحم بدقة تطلعات المجالات الترابية والفاعلين المهنيين والنقابيين والمدنيين.

7. التركيز على أهمية التحمل الأفقي لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها في العمل البرلماني.

8. التعبير عن استعداد المجلس الوطني لحقوق الإنسان بوصفه شريكا استراتيجيا للبرلمان لتقديم الدعم التقني لأجرأة عناصر خارطة الطريق الإستراتيجية للمجلس في محاورها المتعلقة بحقوق الإنسان.

9. التذكير بكون المملكة المغربية دولة طرف في النواة الصلبة للاتفاقيات التسع في مجال حقوق الإنسان، وقد قدمت لحد الآن 46 تقريرا أوليا ودوريا إلى هيئات المعاهدات وفي إطار آليات الاستعراض الدوري الشامل أمام مجلس حقوق الإنسان.

10. الإشادة بتنفيذ المملكة المغربية لالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان.

11. التذكير بالمكانة المتميزة التي يحتلها البرلمان في الأنظمة الدستورية المعاصرة على مستوى تعزيز حقوق الإنسان مما يجعل منه فاعلا مهما على المستوى الدولي.

12. التذكير بالصلاحيات القانونية التي تتمتع بها لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان.

13. أهمية تنظيم حلقات نقاش حول مساهمة البرلمانات في تعزيز و حماية حقوق الإنسان على المستويين الوطني و الدولي.

14. عرض دراسة حول ملاءمة التشريع الوطني مع الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان،أعدها الأستاذ رشيد المرزكيوي، وتفاعل الحاضرين معها من خلال عدد من الملاحظات والآراء.

15. التعريف بالآليات الداخلية والدولية لوفاء المغرب بالتزاماته الدولية في مجال الحقوق والحريات، والتنويه بمجهوداته الكبيرة في مجال الالتزام بالتعهدات الدولية.

16. التذكير بمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين الخاصة بالعلاقة مع مؤسسات وهيئات حماية الحقوق والحريات والحكامة الجيدة والتنمية البشرية والمستدامة؛

17. الإشارة إلى تفوق الاتفاقية الدولية على القانون العادي بشرط احترام القاعدة الدولية للخصوصيات والمرجعيات الوطنية والهوية الراسخة،وكذا احترامها للمرجعيات الكونية، إضافة إلى شرطي المصادقة و النشر.

18. إعلان مجلس المستشارين على أنه سيتم اعتماد الدراسة بعد مراجعتها وتطعيمها بالملاحظات والآراء المذكورة من أجل إعداد دليل تشريعي في الموضوع.

19. اعتبار مبادرة مجلس المستشارين المتعلقة بإعداد دليل تشريعي بخصوص ملائمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية

لحقوق الإنسان مساهمة نوعية لتأطير العمل التشريعي تعكس اهتماما خاصا يوليه المجلس لموضوع تعزيز حقوق الإنسان عبر مدخل تأهيل الموارد و القدرات الذاتية من أجل تملك كافي للمعايير الدولية كما يعكس انخراطا متناميا للمجلس في الدينامية الوطنية المتعلقة بتفعيل الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان.

20. التعريف بمشروع المبادئ والخطوط التوجيهية المتعلقة بدور البرلمانات في حماية وإرساء سيادة القانون وحقوق الإنسان كأساس اعتمدته مؤسسة وستمنستر لصياغة «قائمة مرجعية للبرلمانات وحقوق الإنسان» بغية دراسة القدرات البرلمانية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان في ستة بلدان من أجل المساعدة على تعزيز القدرات البرلمانية لحماية وإرساء حقوق الإنسان في الدول المعنية.

21. توضيح أهم التحديات التي تواجهها جميع لجان حقوق الإنسان البرلمانية، بما في ذلك اللجنة المشتركة المعنية بحقوق الإنسان، وتتمثل أساسا في تحدي الموارد والإكراهات الزمنية والفعالية، والقيمة المضافة.

22. التذكير بالصعوبات التي تواجهها برلمانات العالم و المتعلقة أساسا بخلق التوازن بين إرادة السلطات التنفيذية والسلطة التشريعية فيما يتعلق بحقوق الإنسان خاصة في القضايا المرتبطة بترسيخ القانون بين المجتمعات.

23. غياب سياسة رسمية في مجال الملاءمة، وضرورة إيجاد قانون خاص بالملاءمة، وآلية مختصة بالتتبع.

24. التأكيد على أهمية عمل اللجان البرلمانية لحقوق الإنسان العمل جنبا إلى جنب مع الفاعلين الوطنيين والدوليين، لتحقيق أقصى حد من فعاليتها في حماية حقوق الإنسان، وخاصة في التعامل مع المجتمع المدني.

25. الإلحاح على أهمية إعمال اللجان البرلمانية لحقوق الإنسان للتفكير في مجالات الانسجام مع الإطار الوطني لحماية حقوق الإنسان، وكيف يمكن لها أن تجعل من الإسهام الأكثر فعالية لحماية حقوق الإنسان

26. التأكيد على أنه لا يوجد برلمان واحد يحتكر أفضل الممارسات، ولكن يمكن لجميع البرلمانات التحسن من خلال التعلم من الآخرين، من أجل أن تصبح أكثر فعالية في حماية وتعزيز حقوق الإنسان.

ثانيا-التوصيات:

1. التفكير في الآلية التنظيمية المناسبة لمأسسة التحمل الأفقي لقضايا حقوق الإنسان والنهوض بها عبر إحداث وجدات للدعم الإداري والتقني.
2. استثمار برنامج دعم اللجان البرلمانية لحقوق الإنسان الذي يقدمه الاتحاد البرلماني الدولي.
3. استحضار التجارب البرلمانية المقارنة في مجال التحمل المؤسساتي الأفقي لحقوق الإنسان بما في ذلك التنسيق بين مجلسي البرلمان بهذا الشأن.
4. استحضار الارتباط المنطقي بين مختلف مكونات الدوار الدستورية للبرلمان في مجال التشريع والمراقبة وتقييم السياسات العمومية
5. إحداث لجنة خاصة بحقوق الإنسان ودمجها في القانون الداخلي لمجلس المستشارين وفصلها عن لجنة العدل والتشريع بالمجلس
6. ضمان الاستقلالية اللازمة بين السلطتين التشريعية و التنفيذية
7. ضرورة توفير كل الإمكانيات المادية والتقنية والبشرية لانخراط المجلس في منظومة حقوق الإنسان المعترف بها عالميا
8. ضرورة انخراط المجلس في الأعمال المشتركة مع المنظمات والجمعيات المهتمة بحقوق الإنسان على جميع المستويات، و التحسيس بالحيثيات التي تبنى على أساسها القرارات المرتبطة بحقوق الإنسان.
9. ضرورة العمل على إصدار تقرير يتضمن معطيات ومعلومات مستقاة من مطالب المجتمع المدني فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

10. أهمية الاستمرار في تحسيس و توعية البرلمانيين حول أهمية مجلس حقوق الإنسان وآلية الاستعراض الدولي الشامل و أهمية الانخراط فيها.

11. أهمية إصدار:»بيان توافق» مع حقوق الإنسان لكل اقتراح قانون، و مذكرة حقوق الإنسان لكل مقترح قانون له آثار هامة في مجال حقوق الإنسان

12. ضمان توفر العدد الكافي من الموظفين خصوصا المستشارون القانونيون والباحثون الذين لديهم تكوين في قانون حقوق الإنسان

13. ضرورة إضفاء الطابع المؤسسي على ممارسات العمل الناجحة التي طورها المجلس في مجال حقوق الإنسان ، فضلا عن تطوير نظام لمراجعة وتحديث ممارسات العمل هذه، بشكل يجعله قادرا على مواصلة الاضطلاع بمسؤولياته في المستقبل

14. أهمية وضع دليل حول كيفية مشاركة المجتمع المدني والمواطنين في عمل المجلس ذي الصلة بمجال حقوق الإنسان

15. ضرورة عمل مجلس المستشارين على إجراء استعراض لممارسات العمل التي تشتغل بشكل جيد، والممارسات القادرة على تحسين نفسها.

16. ضرورة العمل على تمكين البرلمان من الحق في مراقبة ومناقشة وتعديل الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان...

17. ضرورة العمل على إيجاد آليات وطنية قادرة على التنسيق مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، مثلا، كخلق لجنة وطنية لمناهضة الاستغلال الجنسي للأطفال...

18. ضرورة العمل على تجاوز البطء والتأخر الشديد في نشر الاتفاقيات المصادق عليها.

المنتدى البرلماني الدولي الثاني للعدالة الاجتماعية تحت شعار: «مأسسة الحوار الاجتماعي: مدخل أساسي للتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية»

تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله نظم مجلس المستشارين يوم الاثنين 20 فبراير 2017 المنتدى البرلماني الدولي الثاني للعدالة الاجتماعية في موضوع: «مأسسة الحوار الاجتماعي: مدخل أساسي للتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية»، وذلك تفعيلا لموقعه الدستوري، واستثمارا لميزته المتمثلة في تعدد مكوناته و تمثيلياته الترابية والمهنية و الاقتصادية والاجتماعية، ودوره كغرفة برلمانية تترجم تطلعات مختلف الفاعلين في الحياة الوطنية من خلال نقاش عمومي تعددي وتشاركي.

وعرف هذا المنتدى مشاركة مجموعة من الفاعلين الحكوميين والاجتماعيين والمهنيين والاقتصاديين وخبراء وأكاديميين، يمثلون مؤسسات وطنية ودولية، يأتي في سياق تخليد اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية الذي تم إقراره بمقتضى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عدد 10/62 بتاريخ 26 نونبر 2007.

كما يأتي تنظيم هذا المنتدى، استثمارا لخصوصية مجلس المستشارين المتمثلة في تعدد مكوناته وتمثيلياته الترابية والمهنية والاقتصادية والاجتماعية، ودوره كمؤسسة تشريعية تترجم تطلعات مختلف الفاعلين في الحياة الوطنية من خلال احتضان نقاش عمومي تعددي وتشاركي.

ويطمح مجلس المستشارين من خلال المنتدى البرلماني الدولي الثاني للعدالة الاجتماعية إلى تكريس تقليد الاحتفال المنتظم باليوم العالمي للعدالة الاجتماعية، كمناسبة سنوية لخلق التراكم في النقاش العمومي حول مواضيع مجتمعية ذات طابع استراتيجي، خصوصا وأن الدستور أعطى للمجلس الأسبقية في مناقشة مشاريع القوانين المتعلقة بالجماعات الترابية وبالتنمية الجهوية، وبالقضايا الاجتماعية.

كما يسعى إلى إبراز النموذج المغربي في مجال الحوار الاجتماعي، من خلال فحص وتقييم النجاحات والإخفاقات في هذا المجال، ورصد الإكراهات والتحديات واستثمار التراكمات الايجابية التي حققتها بلادنا على هذا المستوى، واستكشاف إمكانيات مأسسته، والبحث عن كل المسالك المتاحة لتنظيم وتدبير أفضل لعلاقات الشغل المهنية.

وتشرف المنتدى بتلقي رسالة ملكية سامية، أكد فيها جلالة الملك محمد السادس نصره الله على:

- تثمين اختيار مأسسة الحوار الاجتماعي بوصفها مدخلا أساسيا للتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية باعتبار الحوار الاجتماعي يشكل احد المرتكزات الهامة لمفهوم العمل اللائق كما أقرته منظمة العمل الدولية؛
- تثمين اختيار التفكير في موضوع يمثل استمرارا منطقيا لنتائج الدورة السابقة، والتي أثمرت إعلان الرباط للعدالة الاجتماعية الذي أدرجه الاتحاد البرلماني الدولي ضمن الوثائق المرجعية برسم الفترة الممتدة مابين 2017 و2021 ؛
- التأكيد على أن نجاعة آليات الحوار الاجتماعي لا تقاس بوجودها وبمدى انتظام عملها ,وإنما بما تنتجه من آثار ملموسة على مستوى الممارسة اللائقة ، وتحقيق السلم والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والدامجة لمختلف فئات المجتمع، و بلوغ العناية المثلى وهي تحقيق العدالة الاجتماعية؛
- اعتبار كيفية الانتقال إلى جيل جديد من منظومات هذا الحوار أحد التحديات الأساسية التي تهم مختلف الأطراف المعنية بالحوار الاجتماعي؛
- التأكيد على ضرورة استثمار الفرص الدستورية والتشريعية والمؤسساتية التي تتوفر عليها بلادنا في مجال الحوار الاجتماعي، والتي تتوقف على تقديم إجابات ملائمة على عدد من الأسئلة العملية التي تتمثل في :
  - كيف يمكن استثمار نجاحات وكذا إخفاقات المنظومة الحالية للحوار الاجتماعي من اجل الانتقال إلى منظومة جديدة ؟
  - كيف يمكن تحقيق تكامل في الأدوار بين مختلف آليات الحوا الاجتماعي الموضوعاتية والقطاعية والترابية
  - كيف يمكن تقوية القدرة الاستباقية لآليات الوساطة عبر الحوار الاجتماعي في سياق متسم ببروز أنماط جديدة من علاقات العمل وقضايا جديدة تتجاوز نزاعات العمل الكلاسيكية وتقوى الطلب المجتمعي المشروع بخصوص الولوج إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية على المستويين الوطني والترابي
  - التأكيد عل ضرورة استحضار 4 رهانات ذات ارتباط وثيق ببناء النموذج المغربي للعدالة الاجتماعية:

* الرهان الأول: مأسسة آليات حوار اجتماعي مبسطة في مسطرتها واضحة في منهجيتها؛
* الرهان الثاني: ضرورة توسيع موضوعات الحوار الاجتماعي ليشمل قضايا جديدة؛
* الرهان الثالث: ضرورة بناء المنظومة الجديدة للحوار الاجتماعي باستحضار متطلبات المساواة بين الجنسين ومقاربة حقوق الإنسان؛
* الرهان الرابع: يتمثل في اعتبار مؤسسة الحوار الاجتماعي مدخلا أساسيا لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة .

- دعوة مجلس المستشارين إلى متابعة مسار البناء التشاركي للنموذج المغربي للعدالة الاجتماعية تنظيم حوارات و منتديات واستشارات قطاعية وموضوعاتية مع كل الفاعلين المعنيين.

ولقد اختار المنتدى البرلماني الدولي للعدالة الاجتماعية، مأسسة الحوار الاجتماعي كموضوع لنسخته الثانية، وذلك باعتبارها مدخلا أساسيا للاستقرار السياسي والسلم والعدالة الاجتماعيين و التنمية المستدامة، و قاطرة حقيقية و فعالة لوضع إطار تشريعي و مؤسساتي في مجال الحوار الاجتماعي مع توسيع صلاحياته ومجالاته وتنظيمه وعقلنته ليصبح إلزاميا لكل الشركاء الاجتماعيين، وقناة مرنة لتحقيق الهدف الثامن من خطة التنمية المستدامة لعام 2030 المتمثل في توفير العمل

اللائق للجميع، وكذا عدد من الأهداف الفرعية المرتبطة به من قبيل»الحد بدرجة كبيرة من نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب بحلول عام 2020» أو «حماية حقوق العمل وإيجاد بيئات عمل توفر السلامة والأمن لجميع العمال، بمن فيهم العمال المهاجرون، وبخاصة المهاجرات، والعاملون في الوظائف غير المستقرة».

لكل هذه الاعتبارات حرص المنتدى على إشراك مختلف الفاعلين الوطنيين والدوليين، الحكوميين وغير الحكوميين، ذوي الصلة المباشرة وغير المباشرة بالموضوع، وذلك بهاجس استعراض وجهات النظر على اختلافها، وبلورة تصورات مستندة على مقاربة تشاركية وتعددية.

بنفس الهاجس، حرص المنتدى على استقراء مجموعة من التجارب المقارنة في مجال الحوار الاجتماعي، ويتعلق الأمر أساسا بالتجربة الأوروبية، والتجربة الألمانية، والتجربة الإيرلندية، والتجربة البرازيلية، كما حاول المنتدى استقراء واقع الحوار الاجتماعي في سياق العولمة، واستبيان أهمية الحوار الاجتماعي في تحقيق العمل اللائق. والتعرف على موقع التشريع المغربي في الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالحوار الاجتماعي.

ولقد انتظمت أشغال هذا المنتدى في إطار جلسات ثلاث، انصبت على المحاور التالية:

1. استعراض مكونات الحوار الاجتماعي؛
2. جرد المعايير والممارسات الفضلى للحوار الاجتماعي؛
3. آفاق مأسسة الحوار الاجتماعي.

ولقد شكل هذا اللقاء إطارا لاستعراض مختلف الرؤى المتعلق بمسالة الحوار الاجتماعي، انطلاقا من المحددات الواقعية والآفاق الدستورية الاستشرافية في محاولة لتقريب وجهات نظر جميع الفعاليات المعنية حيث أكدت معظم المداخلات على أهمية الموضوع، بوصفه رافعة لمشروع المجتمع الديمقراطي ومركزيته في ترسيخ مبادئ الديمقراطية على المستوى الدولي والوطني، والتي يمكن عرضها كالتالي:

- الإجماع على أهمية المقتضيات التي تضمنتها الرسالة الملكية السامية، واعتبارها خارطة طريق للحوار الاجتماعي مستقبلا
- ضرورة تحديد المفاهيم المرتبطة بالحوار الاجتماعي
- التأكيد على أن مفهوم الحوار الاجتماعي يرتبط بشكل وثيق بمبدأ العدالة الاجتماعية وإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، واعتبار مأسسته مدخلا للتنمية المستدامة وضمانا للاستقرار والسلم الاجتماعي والإنصاف
- الحوار الاجتماعي مدخلا لإنضاج مشروع مجتمعي ديمقراطي داخلي عل جميع المستويات القطاعية لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية
- التأكيد على أن الحوار الاجتماعي ليس ترفا فكريا وإنما فرصة يتوجب استثمارها من قبل جميع الفرقاء
- اعتبار التعدد عمودا مركزيا للديمقراطية
- التأكيد على تعزيز الحوار الاجتماعي للتلاحم بين مختلف فئات المجتمع
- التأكيد على أن الحوار الاجتماعي عملية ملزمة للجميع حكومة وفرقاء اقتصاديين واجتماعيين
- اعتبار العدالة الاجتماعية قضية حقوق وكرامة وتنمية وعمل لائق للجميع نساء ورجالا وذوي احتياجات خاصة
- الإشارة إلى أهمية الحوار الاجتماعي بالنسبة للقارة الإفريقية في ظرفية الانتقال الديمقراطي التي تعرفها القارة باعتباره أداة ديناميكية لضمان التطور الاقتصادي والاجتماعي.
- اعتبار البطالة مشكلا يتجاوز البعد الاقتصادي والاجتماعي إلى البعد الأمني.

- التأكيد على أن معايير الحوار تتطور وتتغير في الزمان والمكان.
- التأكيد على أهمية إشاعة ثقافة الحوار الاجتماعي لتجاوز الاختلالات التي تعرفها علاقات الشغل.
- اعتبار تجربة الحوار الاجتماعي في المغرب تنخرط في إطار دينامية تتوخى ترسيخ حقوق الإنسان في شموليتها دون قابليتها للتجزيء.
- تثمين مكتسبات الحوار الاجتماعي في المغرب من خلال عرض خلاصات محطاته السابقة.
- التأكيد على أن أشكال عدم المساواة تتسبب في إحداث أزمة الثقة داخل المجتمعات.
- اعتبار أن بعض الثورات كانت نتيجة لفشل النماذج التنموية المعتمدة.
- التأكيد على الإشكالات التي يطرحها إعمال الاتفاقات الناجمة عن الحوار الاجتماعي.
- ضعف تنفيذ الالتزامات الناجمة عن اتفاقيات الحوار الاجتماعي.
- استمرار مظاهر التوتر الناجمة عن الإشكاليات المرتبطة بالحريات النقابية وتسريحات العمال.
- ضرورة مأسسة الحوار الاجتماعي والابتعاد عن الطابع الموسمي.
- التأكيد على المسؤولية الملقاة على عاتق مجلس المستشارين بالنظر لتعدد مكوناته الترابية والمهنية والنقابية وبالنظر لأسبقيته فيما يتعلق بإيداع مشاريع القوانين المتعلقة بالقضايا الاجتماعية في النهوض بالنقاش العمومي التعددي بخصوص قضايا العدالة الاجتماعية ومن بينها مأسسة الحوار الاجتماعي.
- ضرورة العمل على وضع الشروط القانونية والتنظيمية والمنهجية للانتقال إلى منظومة جديدة للحوار الاجتماعي.
- ضرورة استناد الأجندة الوطنية والترابية والقطاعية للحوار الاجتماعي على أعمدة مهيكلة من قبيل المساواة بين الجنسين وعدم تشغيل الأطفال وضمان شروط العمل اللائق للأشخاص ذوي الإعاقة، وتأهيل القطاع غير المهيكل.
- ضرورة استثمار الفرص الدستورية المعيارية خاصة المنصوص عليها في الفصلين 8 و 13 من الدستور من أجل إعادة بناء المنظومة الوطنية للحوار الاجتماعي.
- ضرورة العمل على تحويل آليات الحوار الاجتماعي إلى فرص الوساطة والتدبير الوقائي والاستباقي للنزاعات الاجتماعية.
- ضرورة اعتماد الأشكال المثلى للمأسسة القانونية للحوار الاجتماعي.
- ضرورة استحضار بعض المعايير النوعية لتوسيع الطابع الدامج للحوار الاجتماعي إلى جانب المعايير الكمية من أجل تحديد التمثيلية.
- ضرورة انتظام الحوار الاجتماعي على المستويات القطاعية والترابية.
- ضرورة تخويل الوزارة الوصية الإمكانيات البشرية والمالية الكفيلة بتمكينها من ممارسة الأدوار المنوطة بها، وإعادة النظر في هيكلتها وتوسيع صلاحياتها واختصاصاتها.
- تفعيل أدوار المجلس الاستشاري لمتابعة الحوار الاجتماعي لتمكينه من الحسم في كل القضايا والملفات الاجتماعية التي تتطلب حوارا اجتماعيا.
- تحسين الحماية الاجتماعية من خلال ترسيخ الحوار الاجتماعي بين الفاعلين النقابيين كمقتضى أساسي لبناء نموذج مغربي بفلسفة ومعايير قادرة على مواجهة التحديات الاجتماعية التي يواجهها العالم.
- أهمية التشجيع على إبرام اتفاقيات جماعية بين أطراف الإنتاج
- التأكيد على أهمية خلق مناخ اقتصادي ملائم يتسم بالوضوح في العلاقات بين المشغلين والمركزيات النقابية والأجراء.
- ضرورة استبدال النموذج التنموي الحالي بنموذج يتماشى والمتغيرات الكونية المتلاحقة في ظل العولمة.

- التأكيد على أهمية الإرادة السياسية وروح المسؤولية من أجل ترسيخ ثقافة الحوار الاجتماعي.
- الإشارة إلى انعكاس مفهوم العولمة وتأثيراته على مطلب مأسسة الحوار الاجتماعي. وكذا عدم اختزال مفهوم العدالة الاجتماعية في مجرد أجرأة كمية أو تقنية.
- الإشارة إلى الانعكاس القوي لمجموعة من الظواهر البنيوية المتداخلة على الأدوار الاجتماعية للدولة.
- الإشارة إلى ملحاحية الحوار الاجتماعي باعتباره التزاما أساسيا للدول في ظل ضرورة وفائها بالتزاماتها الدولية.
- إبراز مقومات العمل اللائق وشروطه في ارتباطها بمفهوم الحوار الاجتماعي.
- إبراز موقع التشريع المغربي في الاتفاقيات الدولية والتزامات المغرب الدولية في مجال الحوار الاجتماعي.
- الإشارة إلى مستجدات الدستور المغربي المشجعة على الحوار الاجتماعي إضافة إلى جملة من التشريعات الداخلية وعلى رأسها قانون الوظيفة العمومية والقوانين المنظمة للقطاع الخاص فضلا عن جملة من الآليات والميكانيزمات المعتمدة في هذا الإطار.
- التأكيد على أهمية وفاء المغرب بالتزاماته الدولية وكذا مصادقته على مجموعة من الاتفاقيات المرتبطة بالحوار الاجتماعي.
- إبراز واستعراض خصوصيات مجموعة من التجارب الدولية المتميزة ومسارات تطورها في مجال الحوار الاجتماعي بما في ذلك التجربة الإفريقية والتجربة الأوروبية وبخاصة التجربة الألمانية وتجربة إيرلندا الشمالية والتجربة البرازيلية.

ملاءمة التشريعات الوطنية مع مضامين اتفاق باريس حول التغيرات المناخية

في إطار الالتزام الدستوري للمملكة المغربية بالعمل على ملاءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية، وفي ظل راهنية وأهمية اتخاذ التدابير اللازمة بهدف ملائمة التشريعات الوطنية مع مضامين "اتفاق باريس" على النحو المحدد في الوثيقة الختامية الصادرة عن الاجتماع البرلماني الدولي بمناسبة COP22 الذي انعقد بمراكش يوم 13 نوفمبر 2016، وبناءا على الجداول الزمنية المحددة للبرلمانات في «خطة العمل البرلمانية بشأن تغير المناخ» المصادق عليها من قبل الجمعية 134 للاتحاد البرلماني الدولي المنعقدة في لوساكا / زامبيا، (مارس، 2016)؛ نظم مجلس المستشارين، بشراكة مع "مؤسسة وستمنستر للديمقراطية" و"معهد غرانثهام للأبحاث حول المناخ والبيئة"، ندوة برلمانية حول موضوع : **"ملائمة التشريعات الوطنية مع مضامين اتفاق باريس حول التغيرات المناخية"** وذلك يوم الخميس 26 يناير 2017 بمقر المجلس، تدارس خلالها المشاركون العديد من القضايا المتعلقة بنتائج مؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطار حول التغيرات المناخية / COP22 CMP12 / CMA1 بمراكش والتوصيات المنبثقة عنها، من قبيل تدعيم قدرات التخفيف والتكيف وتحقيق التمويل الملائم وتعزيز ونقل التكنولوجيا وتدعيم القدرات والتكوين وإعمال الشفافية والمساءلة، كما ركز خلالها المشاركون على سبل بلورة وصياغة مشروع "مخطط برلماني لملائمة التشريعات الوطنية مع اتفاق باريس».

وقد اعتبر المشاركون، من برلمانيين مشرعين وممثلي القطاعات الحكومية المعنية والمؤسسات الدستورية ذات الدور الاستشاري والخبراء الدوليين والوطنيين وفعاليات متنوعة من جمعيات المجتمع المدني، اعتبروا كلهم هذه الندوة فرصة استثنائية للتداول في المداخل والسبل الكفيلة بإطلاق مسار ملاءمة الإطار القانوني الوطني مع مضامين «اتفاق باريس».

وقد عرفت فعاليات هذا اللقاء، بالإضافة لرئيس وأعضاء مكتب مجلس المستشارين، وكذا رؤساء الفرق واللجان الدائمة بالمجلس، مشاركة كل من رئيس مجلس النواب والوزيرة المنتدبة المكلفة بالبيئة ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان وسفيرة المملكة المتحدة بالرباط بالإضافة لخبراء وطنيون ودوليون وممثلون عن المجتمع المدني المهتم بمجال البيئة والتغيرات المناخية.

هكذا، وفي كلمته الافتتاحية، أكد السيد حكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين، على أهمية السياق السياسي والدستوري الذي يندرج في إطاره تنظيم هذه الندوة البرلمانية وذكر بدواعي إطلاق المبادرة ومرجعياتها وآلياتها والمخرجات المنتظرة منها، موضحا أن انعقادها يأتي في سياق مؤسساتي وعملي يؤهل للبدء في إعمال البرلمان بمجلسيه خطة العمل البرلمانية حول التغيرات المناخية للاتحاد البرلماني الدولي، مذكرا بأن مجلس المستشارين قد أوجد بيئة برنامجية بإعمال «خطة العمل الإستراتيجية لمجلس المستشارين برسم الفترة 2018-2015»، تتضمن إجراءات تشكل في ذاتها رافعات لتفعيل «مخطط العمل البرلماني حول التغيرات المناخية» للاتحاد البرلماني الدولي من قبيل:

- دراسة المشاريع من منظور ملاءمتها مع الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب أو انضم إليها؛
- وضع إطار منهجي ومؤسساتي لتقييم السياسات العمومية الأفقية والقطاعية والترابية في تكامل مع عمل مجلس النواب؛

بالإضافة إلى عامل آخر مساعد يتمثل في الترابط المنهجي بين تفكير وعمل مجلس المستشارين على أوراش العدالة الاجتماعية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وأدوار الجماعات الترابية من جهة، وعمل المجلس على ملاءمة التشريعات الوطنية مع مضامين «اتفاق باريس»، من جهة أخرى، ذلك أن التقاء هذه الأجندات لا يشكل فقط تجربة فريدة في العمل البرلماني المقارن وإنما يمثل أيضا أساسا منهجيا سليما لتحقيق جميع الأهداف المترابطة وغير القابلة للتجزيء والمتوخاة من هذه المسارات جميعها.

كما شكلت المناقشة التفاعلية مع العروض المقدمة فرصة لتقديم حلول سياسية وتقنية ومالية موجهة لتنفيذ المشاريع الملائمة للمناخ على المستوى الترابي، انطلاقا من حتمية إدماج البعد البيئي في التوجهات المجتمعية بالنظر إلى الأزمات والمشاكل الايكولوجية وإلى الدور الريادي لجمعيات حماية الطبيعة والبيئة، ومن أن مختلف المبادرات المهمة المتخذة من قبل عدد من الجماعات الترابية بالمغرب والمرتبطة باقتصاد الطاقة ومعالجة المياه العادمة والنقل العمومي، والتي تعالج في عمقها إشكالية التغيرات المناخية وتحمي البيئة، ليست في حاجة إلى مساعدات وإنما إلى شراكات حقيقية مع المؤسسات المالية والمنظمات المانحة.

وخلقت المناقشة، التي تنوعت بين أستاذة باحثين وخبراء جامعيون ومختصون في البيئة والمناخ وعرفت مشاركة واسعة لفعاليات المجتمع المدني، فضاءا للحوار والتشاور وتبادل الآراء وأفرزت مجموعة من الملاحظات والاقتراحات والاستفسارات من أهمها:

- الاقتناع بأهمية مشاركة جميع مستويات الحكم ومختلف الجهات الفاعلة، وفقا للتشريعات الوطنية لكل من الأطراف في التصدي لتغير المناخ؛
- ضرورة إيلاء الاهتمام الكافي بالقضايا البيئية المحلية وتصنيفها وملامستها داخل البرامج الجمعوية التوعوية، بشكل يحفظ للبرامج المزاولة في التوعية البيئية طابع الاستمرارية والاستدامة؛
- العمل على توفير الأطر واستقطابها بما تتوفر عليه من كفاءات متخصصة واعية ومهمة ومتفهمة لأبعادها؛
- تطوير الخبرة الوطنية والمحلية الخاصة بمناهج الحوار البيئي بين مختلف الأطراف المعنية – المنتخبون والإدارات الترابية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمواطنون – في مجالي التنمية المستدامة والتغيرات المناخي؛
- خلق تنسيق أفقي (الجمعيات المهتمة داخليا) وعمودي (خارج الوطن)، لضمان تبادل الخبرات وصقلها؛
- الإقرار بضرورة تحسيس نوعي وإضافي بقضايا البيئة وإقرار مقاربة النوع الاجتماعي في هذا المجال خاصة بالنسبة للمرأة،
- تعزيز الأدوار المنوطة بجمعيات المجتمع المدني في تحقيق الأهداف الوطنية المنصوص عليها في مجال التنمية المستدامة التي تروم تحقيق التقائية الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بما يساهم في تحقيق مقومات العدالة المناخية؛
- تعزيز دور المنظمات غير الحكومية في مجال تحسيس المواطنات والمواطنين بتحديات تغير المناخ والتنمية المستدامة؛

- تحسين مسلسل مشاركة الجمعيات في آليات تصور وإعداد وتتبع وتقييم السياسات العمومية على المستوى الجهوي والوطني وإضفاء الطابع الاحترافي المهني على هذه العملي؛
- إشراك الجمعيات والشبكات العاملة في مجالات التغير المناخي والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان في إعداد البلاغات الوطنية حول الجهود المبذولة في محاربة التغير المناخي وفي المساهمة في بلورة التزامات المغرب في مجال المناخ ووفائه بها؛
- إخراج مدونة التغير المناخي على المستوى الوطني لتنسيق وتجميع المجهودات المبذولة على مستوى القطاعات.

وخلال الجلسة الختامية المخصصة للتفاعل مع أسئلة واستفسارات وكذا ملاحظات واقتراحات المشاركين، تم اعتماد التوصيات الأساسية التالية:

- القيام بتحليل منهجي للعمل التشريعي المعتمد على الصعيد الوطني في مجال التغيرات المناخية بهدف تقييم مدى مطابقته مع «اتفاق باريس» وكذا «اتفاق سانداي» و«أهداف التنمية المستدامة»؛
- وضع جرد خاص بالمؤسسات المعنية بالتغيرات المناخية وتقييم التدابير المتخذة في إطارها؛
- بلورة مسودة مقترحات تعديلات ترفع للمجلس قصد اعتمادها من قبل الفرق والمجموعات البرلمانية لصياغة في السيرورة التشريعية للملاءمة مع مضامين «اتفاق باريس» بشأن التغيرات المناخية؛
- بلورة التوجهات الرئيسية لإقرار قوانين جديدة حول التغيرات المناخية مطابقة لالتزامات «اتفاق باريس»؛
- إقرار التعديلات المناسبة على التشريعات المعتمدة ببلادنا بما يمكن من ملاءمتها مع مضامين «اتفاق باريس»؛
- إقرار قوانين جديدة كفيلة بالإسهام في تحقيق أهداف «اتفاق باريس»؛
- وضع ميكانيزمات لمراقبة قدرة الحكومات على الوفاء بالتزاماتها الوطنية والدولية؛
- إرساء ميكانيزمات لتقوية الروابط بين الجهازين التشريعي والتنفيذي لاسيما ميكانيزمات الرصد والتتبع والتقييم ودراسة الأثر؛
- تقوية فعالية اللجان البرلمانية المعنية بقضايا التغيرات المناخية؛
- حمل الوزراء المعنيين بالتغيرات المناخية والحد من مخاطر الكوارث على تقديم حصيلة أعمالهم، على الأقل مرة واحدة في السنة، أمام البرلمان لإبراز مدى التقدم الحاصل في تحقيق الالتزامات الدولية المتضمنة في «اتفاق باريس»؛
- قبل انعقاد المفاوضات بالأمم المتحدة بشأن التغيرات المناخية وكذا، بعد نهاية المفاوضات، تنظيم لقاءات منتظمة بين البرلمانيين والوزير المكلف بالتغيرات المناخية بهدف التداول في شأن الموقف الوطني وكذا لمناقشة النتائج واستعراض تأثير ذلك على التشريعات والسياسات الوطنية؛
- صياغة تصور للجهاز الإداري الذي ستسند له مهام تتبع قضايا التغيرات المناخية؛
- تحديد أولي للنصوص القانونية التي يتعين تعديل بعض مقتضياتها بالأولوية والتي يمكن أن تشكل على المدين القصير والمتوسط رافعة لإعمال التزامات المغرب الواردة في «المساهمة المحددة وطنيا» في مجالي التقليص والتكيف؛

هذا واختتمت أشغال هذه الندوة البرلمانية بكلمة السيد حكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين، قدم من خلالها الخطوط العريضة لمشروع «مخطط العمل البرلماني لملائمة التشريعات الوطنية مع مضامين 'اتفاق باريس' بشأن التغيرات المناخية» مؤكدا أن هذا المشروع هو ثمرة عمل تشاركي لمجلس المستشارين إلى جانب خبراء وأطر إدارية وفاعلين مدنيين وشركاء مؤسساتيون. وفيما يلي نص المشروع:

مشروع خطة العمل بشأن ملاءمة التشريعات الوطنية مع مضامين اتفاق باريس حول التغيرات المناخية

العناصر المرجعية:

الدستور ولاسيما التصدير والفصل 31 منه؛

اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ و التي صادق عليها المغرب بتاريخ 28 ديسمبر 1995؛

اتفاق باريس بشأن تغير المناخ التي صادق عليها المغرب في 21 سبتمبر 2016؛

خطة العمل البرلمانية حول التغيرات المناخية المعنونة : « تكثيف عمل البرلمانات والاتحاد البرلماني الدولي في المجال المناخي، و التي اعتمدها المجلس المديري للاتحاد البرلماني الدولي خلال دورته 198 المنعقدة بلوساكا بتاريخ 23 مارس 2016 ، وخاصة نتائجه المنتظرة و مجالات العمل 1، 3، و 4 الخاصة بالبرلمانات الوطنية؛

إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 المعتمد بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في 3 يونيو 2015 ؛

التوجهات المرجعية الواردة في الخطاب الذي وجهه صاحب الجلالة إلى الدورة 21 لمؤتمر أطراف الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية خاصة التوجهات المتعلقة بترصيد المكتسبات على مستوى الإطار القانوني والسياسات العمومية في مجال البيئة و التنمية المستدامة و الطاقات المتجددة و تدبير الموارد المائية، و المسؤولية المشتركة و التضامنية على المستوى العاملي لاعتماد قوانين و سياسات للحد من آثار التغيرات المناخية و ضرورة تمتين الالتزام العالمي بدعم مجهودات القارة الإفريقية في مجال التكيف.

استحضار العناصر الأساسية لسياق الملاءمة : انعقاد الدورة 22 لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية الإطار حول تغير المناخ بمراكش، واجتماع أجهزة الاتحاد البرلماني الدولي و الاتحاد البرلماني الإفريقي من أجل تحديد أهداف عملية تتعلق بتفعيل أدوار البرلمانات في مجال إعمال الالتزامات الناتجة عن اتفاق باريس، و انعقاد قمة إفريقيا للعمل في إطار الدورة 22 نفسها و الرئاسة المغربية للدورة 22.

التوجهات المنهجية الأساسية الخاصة بخطة العمل بشأن ملاءمة التشريعات:

1. استدراك التأخر الحاصل في النتيجة المتوخاة الأولى من خطة العمل البرلمانية التي كان يجب بلوغها في نهاية 2016 اي تحليل الترسانة التشريعية الوطنية المتعلقة بالتغيرات المناخية و تقييم مدى ملاءمتها مع اتفاق باريس و الأهداف ذات الصلة مع اتفاق سينداي و أهداف التنمية المستدامة؛

2. العمل على برمجة باقي مجالات العمل الواردة في خطة العمل البرلمانية من أجل تحقيق النتيجة المتوخاة الثانية (تعديل القوانين أو وضع قوانين جديدة) و كذا وضع آليات مراقبة قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها الوطنية و الدولية في مجال التغيرات المناخية ، و هما النتيجتان المحددة آجالهما معا في نهاية 2017؛

3. اعتبار المساهمة المحددة وطنيا Contribution déterminée au niveau national المقدمة من طرف المغرب بمقتضى الفقرتين 2 و 3 من المادة 4 من اتفاق باريس أساس تحديد أولويات خطة العمل في مجال ملاءمة الإطار التشريعي الوطني مع مقتضيات اتفاق باريس. مع الاسترشاد بالاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة الاستكمال تحديد الأولويات المتعلقة بالملائمة

4. اعتماد تحديد أولي للنصوص القانونية التي يتعين تعديل بعض مقتضياتها بالأولوية و التي يمكن أن تشكل على المديين القصير و المتوسط رافعة لإعمال التزامات المغرب الواردة في المساهمة المحددة وطنيا في مجالي التقليص atténuation و التكيف adaptation . وهي نصوص إما ذات طابع إجرائي في المجالات المشار إليها في المساهمة (مثلا النصوص المتعلقة بمكافحة تلوث الهواء، أو النصوص المتعلقة بقطاع الماء أو المجال الغابوي أو المجال الطاقي) أو نصوص ذات طابع إطاري (القانون الإطار المتعلق بالبيئة و التنمية المستدامة) أو النصوص المتضمنة لتدابير تحفيزية ذات طابع مالي أو جبائي لتحفيز إعمال التزامات المغرب الواردة في المساهمة المحددة وطنيا. غير أن برمجة هذه التعديلات ينبغي أن تتم بتواز مع مسار تحليل الترسانة التشريعية الوطنية المتعلقة بالتغيرات المناخية و تقييم مدى ملاءمتها.

5. بناء على ترصيد هذه الإجراءات على المدى القصير سيتم إطلاق على المدى المتوسط، خلال السنة التشريعية 2018-2019 مسار لوضع قانون بمثابة مدونة لتغير المناخ و سيتم الاسترشاد في هذا المجال بالتجارب المقارنة التي يمكن الولوج إليها عبر قواعد معطيات مقارنة كقاعدة معطيات Ecolex مع المتابعة المستمرة لمختلف طبعات تقرير التشريع المقارن GLOBE Climate Legis-lation Study الصادر عن منظمة GLOBE International (Global Legislators Organisation) بشراكة مع معهد Grantham للبحث التابع لمدرسة لندن للاقتصاد. علما أن الطبعة السادسة للتقرير صدرت سنة 2016 .

6. في عملية ملاءمة التشريعات ينبغي نقل transposition للتعريفات الواردة في الاتفاقيات الدولية ذات الصلة كما هو الشأن مثلا بالنسبة لمصطلحي «الآثار الضارة لتغير المناخ» أو مصطلح تغير المناخ الذي ينبغي إدراجهما في المنظومة القانونية الوطنية على النحو المحدد في المادة الأولى من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

7. ينبغي أن تتم عملية ملاءمة المنظومة التشريعية الوطنية مع مقتضيات اتفاق باريس بالارتباط مع أهداف التنمية المستدامة و لاسيما الهدف الثالث عشر مع استحضار الترابط مع الأهداف الأخرى. وكذا العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية مع استحضار التعليقات العامة للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية رقم 15 بشأن الحق في الماء، و رقم 14: الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه و رقم 12 بشأن الحق في التغذية . و كذا توصيات و تقارير أصحاب الولايات برسم المساطر الخاصة لا سيما المقرر الخاص المعين بمسألة الالتزامات المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة و نظيفة وصحية ومستدامة و كذا المقرر الخاص المعني بحق الإنسان في الحصوص على مياه الشرب المأمونة و خدمات الصرف الصحي إضافة إلى المقرر الخاص المعني بالآثار المترتبة في مجال حقوق الإنسان على إدارة المواد والنفايات الخطرة و التخلص منها بطريقة سليمة بيئيا. كما ينبغي للملاءمة أن تتم بارتباط مع قرار مجلس حقوق الإنسان بتاريخ 16 يونيو 2011بخصوص المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان لتنفيذ إطار الأمم المتحدة المعنون «الحماية والاحترام والانتصاف»؛

8. اعتبار التمييز بين مجال القانون و المجال التنظيمي و كذا اعتبار التمييز بين مجالات الاختصاصات الذاتية و المشتركة و المنقولة للجهات كما هي محددة في القانون التنظيمي 111.14 و ذلك في تحديد مختلف أولويات و كيفيات و مضامين الملاءمة

9. استثمار فرصة تعديل النظامين الداخليين للمجلسين لإرساء آليات ملائمة لمراقبة الحكومة ومشاركة العموم في تتبع إعمال الالتزامات المترتبة عن اتفاق باريس في إطار و حدود المهام الرقابية للبرلمان المحددة في الدستور.

10. تعبئة الأدوار الاستشارية للمؤسسات الدستورية ذات الطابع الاستشاري كالمجلس الاقتصادي و الاجتماعي والبيئي و المجلس الوطني لحقوق الإنسان و كذا الترافع البرلماني من أجل تفعيل و دعم أدوار المجلس الوطني للبيئة و التنمية المستدامة

11. ترصيد الاجتهاد القضائي لمحكمة النقض في مجالات استغلال المقالع، مضار الجوار ذات الصلة بالبيئة، حماية الملك الغابوي، تلوث الهواء، و المناطق المحمية، في أفق تحديد القواعد و المبادئ التي يمكن تدوينها codification عبر تعديلات قانونية ملائمة.

المجال	الأعمال المبرمجة	التاريخ المتوقع للتنفيذ (تواريخ غير نهائية، وسيتم تحديدها بعد استكمال مسار التنسيق بين مجلسي النواب و المستشارين)	المؤسسات المسؤولة عن التنفيذ (بعض التعديلات اختير تقديمها في صيغة مقترحات قوانين)
ملاءمة الإطار التشريعي الوطني مع الالتزامات المترتبة عن اتفاق باريس وعلى قاعدة المساهمة المحددة وطنيا	تحليل الترسانة التشريعية الوطنية المتعلقة بالتغيرات المناخية وتقييم مدى ملاءمتها مع اتفاق باريس والأهداف ذات الصلة مع اتفاق سينداي وأهداف التنمية المستدامة	أبريل -2017 يونيو 2017	البرلمان
	مشروع قانون المالية : تقديم تدابير جبائية تحفيزية إضافية للمبادرات الهادفة إلى الحد من التغيرات المناخية في حدود الأولويات الواردة في المساهمة المحددة وطنيا سواء في مجال التخفيف أو التكيف	أبريل أو ماي 2017	الحكومة
	تقديم مشروع قانون بتعديل المادة 19 من القانون التنظيمي رقم 065.13 يتعلق بتنظيم وتسيير أشغال الحكومة الوضع القانوني لأعضائها	يونيو 2017	الحكومة (سيناريو مفضل)
	تقديم مشروع أو مقترح قانون تنظيمي بتعديل المادة 83 من القانون التنظيمي 111.14 المتعلق بالجهات	يونيو 2017	البرلمان أو الحكومة

	تقديم مشروع أو مقترح قانون بتعديل المواد 1، 7، 13، 28، و29 من القانون الإطار رقم 99.12 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة.	يونيو 2017	البرلمان أو الحكومة
	تقديم مقترح قانون بتعديل المادة 5 من القانون رقم 13.03 المتعلق بمحاربة تلوث الهواء	يونيو 2017	البرلمان
	تقديم مقترح قانون بتعديل المادتين 8 و 10 من القانون رقم 47.09 يتعلق بالنجاعة الطاقية	يونيو 2017	البرلمان
	تقديم مقترح قانون بتعديل المادتين 1 و 2 من القانون 11.03 المتعلق بحماية واستصلاح البيئة	يونيو 2017	البرلمان
	تقديم مقترح قانون بتعديل المادة 12 من القانون 22.07 المتعلق بالمناطق المحمية	يونيو 2017	البرلمان
	تقديم مقترح قانون بإدراج مادة جديدة في القانون رقم 12.03 المتعلق بدراسات التأثير على البيئة	يونيو 2017	البرلمان
	وضع قائمة بالقوانين الواجب ملاءمتها حسب الأولوية وبرمجة المرحلة الثانية من الملاءمة	أكتوبر 2017	البرلمان
	إطلاق مسار حوار عمومي لإعداد مدونة التغيرات المناخية	نونبر 2017	قيادة مشتركة بين الحكومة و مجلسي البرلمان (تسيير ثلاثي)
وضع آليات للمراقبة البرلمانية لمدى إعمال الحكومة للالتزامات المترتبة عن اتفاق باريس	تعديل النظام الداخلي لمجلس النواب ولمجلس المستشارين	مارس 2017 – يوليوز 2017	مجلس المستشارين ومجلس النواب مع مراعاة التناسق والتكامل المنصوص عليه في الفصل 69 من الدستور

وضع إطار الديمقراطية التشاركية من أجل دعم مشاركة المجتمع المدني وكافة أصحاب المصلحة في تتبع إعمال الالتزامات المتعلقة بالتغيرات المناخية	تعديل النظام الداخلي لمجلس النواب ولمجلس المستشارين (نظام للتسجيل لدى مكتب المجلس حسب موضوعات الترافع، كيفيات و شروط تنظيم الأنشطة المتعلقة بالترافع، شفافية عمليات الترافع، إمكانية الاستماع إلى ممثلي المجتمع المدني في إطار عمل اللجان الدائمة، وضع البنيات التنظيمية لتلقي و معالجة الملتمسات و العرائض في إطار أجرأة القانونين التنظيميين 44.14 و 64.14 مع مراعاة الانسجام مع مجلس النواب)	مارس 2017 – يوليوز 2017	مجلس المستشارين ومجلس النواب مع مراعاة التناسق والتكامل المنصوص عليه في الفصل 69 من الدستور
	وضع أرضية plateforme منهجية للاستشارة العمومية في قضايا البيئة والتنمية المستدامة والتغيرات المناخية سواء عبر منظمات المجتمع المدني، أو عبر رؤساء الجماعات الترابية أو مع المواطنات والمواطنين مباشرة بما في ذلك الاستشارة العمومية الإلكترونية في مختلف مجالات العمل التشريعي والرقابي لمجلس المستشارين.	يونيو 2017	إدارة البرلمان ومكتبي المجلسين

أدوار البرلمان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030

نظم مجلس المستشارين، بدعم من مؤسسة «وستمنستر» للديمقراطية وبمشاركة المندوبية السامية للتخطيط وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، يوما دراسيا حول أدوار البرلمان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 وقد استهدف هذا اللقاء ليس فقط تشخيص المنجزات التي تحققت والعراقيل التي تعيق تحقيق الأهداف؛ ولكن الاستفادة من الممارسات الفضلى التي توجد حول العالم فيما يتعلق بالأدوار التي يجب أن يلعبها البرلمان لتحقيق الأهداف الـ17 للتنمية المستدامة.

وتكمن الغاية من تنظيم هذه الندوة التأسيسية لورش سيتواصل فيه العمل؛ لأن البرلمان يجب أن يلعب دوره بشكل ملموس في ما يتعلق بتقييم السياسات العمومية ومراقبة العمل الحكومي فيما يخص تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ في بلورة خارطة طريق تمكن البرلمانيين من التسلح بأداة معرفية مهمة من أجل رصد وتتبع وتقييم الخطوات المحرزة أو التي ستحرز في السنوات المقبلة. وذلك لكون الانخراط الفعلي للبرلمان في تنفيذ خطة التنمية المستدامة يتجلى من خلال العمل على تأمين آليات التحمل الأفقي لأدوار التشريع والرقابة، والإذن بتعبئة الموارد من خلال الميزانيات الوطنية، والإشراف على تعبئة الموارد وتخصيصها من خلال الميزانيات الوطنية، بالإضافة إلى مهام التمثيل عبر السهر على إسماع صوت مختلف شرائح المجتمع في عملية صنع القرار.

وارتأى المجلس، أن موقعه الخاص يمكنه من تحمل خاص، في حدود أدواره الدستورية، لقضايا أساسية لمسار أجرأة خطة التنمية المستدامة على المستوى الوطني؛ كالتقائية السياسات الاجتماعية الموجهة إلى الفئات الهشة أو ضمان الطابع الأفقي لقضايا النوع والمساواة، سواء على مستوى السياسات العمومية الوطنية أو على مستوى السياسات العمومية الترابية، وكذا الاستخدام المتكامل لآليات الدعم العمومي المبنية على الاستهداف الاجتماعي والترابي للأسر، ولآليات جبائية ملائمة لتصحيح اختلالات تتعلق بصعوبات هيكلية للولوج إلى بعض الحقوق الاجتماعية أو من أجل الحد من العوامل البنيوية المؤدية إلى التفاوتات الاجتماعية.

وتبعا لذلك، وبغرض تقديم أهم **اتجاهات وخلاصات اليوم الدراسي** تم إعداد تقرير تركيبي يتضمن عددا من المحاور والقصد منها ترتيب أهم مداخلات اليوم الدراسي والنقاشات التي جرت فيه.

أولا : المكتسبات

حدد المشاركات والمشاركون في اليوم الدراسي عددا من المكتسبات ذات الطابع المنهجي و المعياري ومكتسبات أخرى متعلقة بالسياسات العمومية تشكل أساسا يمكن الانطلاق منه أجل بناء إطار متكامل لإعمال أدوار البرلمان في تتبع تنفيذ و تقييم إعمال أهداف التنمية المستدامة بما في ذلك تكييف السياسات العمومية القطاعية و الأفقية و الترابية لجعلها محققة لأهداف التنمية المستدامة و إجراء المراجعات القانونية التي يتطلبها ذلك.

على المستوى المنهجي يمكن الإشارة إلى التجربة السابقة لتعامل عدد من القطاعات الحكومية مع الأهداف الإنمائية للألفية وكذا الدور الذي لعبته المندوبية السامية للتخطيط في وضع الإطار الإحصائي و المتعلق بتحليل المعطيات الذي مكنها من تقييم أهداف الإنمائية للألفية.

كما يمكن استحضار عدد من المكتسبات المنهجية الأخرى كالهندسة التشاركية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية و كذا الفرص التي أتاحتها عدد من المؤسسات الدستورية في مجال تقديم الخبرة المتعلقة بالتنمية من منظور حقوق الإنسان أو نجاعة السياسات العمومية (المجلس الوطني لحقوق الإنسان، المجلس الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي، المجلس الأعلى للحسابات)

على مستوى السياسات العمومية فإضافة إلى السهولة النسبية التي يمكن بها تكييف بعض السياسات العمومية القطاعية مع الإطار المنطقي و الإجرائي و الزمني لأهداف التنمية المستدامة (الصحة، التعليم، الفلاحة، الطاقة، الأشغال

العمومية...) فإن بعض الوثائق إستراتيجية ذات الطابع الأفقي تتيح تحملا أدق وأسهل لأهداف التنمية المستدامة كالإستراتيجية المندمجة للشباب، أوخطة المساواة أو الإستراتيجية الوطنية للطاقة المتجددة، إستراتيجية التنمية المستدامة التي يمكن إنتاج نسخة معدلة ومطورة لها لتحمل كافة أهداف التنمية المستدامة، كما يمكن إدراج السياسات العمومية من الجيل الذاتي كالسياسة العمومية للهجرة و الإدماج ضمن هذا الإطار.

وينبغي أيضا استحضار مكاسب التعاون متعدد المستويات و القطاعات مع منظومة الأمم المتحدة في كافة مكوناتها، خلال فترة الأهداف الإنمائية للألفية وهو أساس يمكن الانطلاق منه من أجل تطوير هذا التعاون خلال مرحلة إعمال أهداف التنمية المستدامة.

يعتبر السياق المعياري ملائما من الناحية المبدئية، ومن ثم يعتبر في ذاته مكسبا بمكن الانطلاق منه من أجل بناء إطار جديد و متكامل لأدوار البرلمان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، و قد ذكر المشاركات و المشاركون على الخصوص بالدور الدستوري للبرلمان في تقييم السياسات العمومية، والآليات التشاركية المنصوص عليها في الدستور و كذا الإطار الجديد للميزنة budgétisation الذي حدده القانون التنظيمي لقانون المالية، علاوة على المقتضيات الدستورية والقانونية التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية، وكذا توسع الممارسة الاتفاقية لبلادنا.

وأخيرا يمكن اعتبار السياق الاجتماعي كمكسب في حد ذاته، بما في ذلك الطلب الاجتماعي المتزايد على الولوج إلى الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و البيئية ، و الدور الترافعي المتزايد للمجتمع المدني في هذا المجال.

ثانيا: تحديات

مقابل هذه المكاسب، تناول المشاركون والمشاركات عددا من التحديات التي يمكن في حال عدم إيجاد أجوبة قانونية و سياسات عمومية من أجل رفعها أن يعيق ليس فقط إعمال أدوار البرلمان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإنما بكل بساطة إعاقة تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

و يمكن تقديم هذه التحديات كما يلي :

- تحدي الالتقائية la convergence بين السياسات القطاعية وهو تحدي جد معقد ينطلق من إعادة النظر في الأطر المنطقية للسياسات القطاعية على ضوء أهداف التنمية المستدامة ويصل إلى إعادة النظر في مناهج الإنفاق والاستثمار العمومي المرتبط بهذه السياسات؛
- تحدي القدرات بما في ذلك تقوية قدرات الإدارات العمومية و البرلمان والمجتمع المدني والجماعات الترابية من أجل النهوض بأدوارها في التنمية المستدامة ، كما يشمل ذلك بشكل خاص تدابير التطوير المؤسساتي للبرلمان (على مستوى الهياكل و الإدارة)؛
- التحدي المتعلق بالمسارات les processus: بما في ذلك إعمال الآليات التشاركية الدستورية (الملتمسات في مجال التشريع والعرائض) ومنظومة الاستشارات العمومية ومراجعة النظامين الداخليين للغرفتين من أجل إرساء إطار مؤسساتي ملائم لمشاركة المجتمع المدني في العمل البرلماني (منظومة الترافع و الضغط، والحوار المجتمعي بخصوص إعمال، تتبع وتقييم أهداف التنمية المستدامة)؛
- التحدي المتعلق ببناء المؤشرات والمعطيات: بما في ذلك تعميم وتقاسم منظومة جمع المعطيات ومعالجتها التي تعدها المندوبية السامية للتخطيط، وملاءمة الأنظمة الإحصائية للقطاعات الحكومية معها (مثال: الفلاحة، الصحة، التعليم...)، ثم توطين هذه المؤشرات ونظم المعطيات واستخدامها في ممارسة المهام البرلمانية الأساسية التشريع، بما في ذلك دراسة والتصويت على مشاريع قوانين المالية، المراقبة وتقييم السياسات العمومية. ويرتبط بهذا التحدي أيضا تحديات منهجية تتعلق بتحمل المقاربة المرتكزة على حقوق الإنسان و بعد النوع، والمقاربة الدامجة... في منظومة المعطيات والمؤشرات؛

- تحدي إضفاء الطابع الترابي Territorialisation السياسات العمومية في أفق تحقيق أهداف التنمية المستدامة. و يتعلق الأمر بتحدي متعدد الوجوه، مشكل اللاتركيز، مشكل التخطيط الترابي، مشكل الموارد الضرورية لممارسة الجماعات الترابية لاختصاصاتها الذاتية و على المدى المتوسط اختصاصاتها المنقولة، العلاقة بين البرلمان و الحكومة و الجماعات الترابية في سياق إعداد و إعمال و تتبع وتنفيذ و تقييم السياسات العمومية؛

- تحدي الاستهداف: le ciblage ببعديه الترابي والاجتماعي، بوصفه تحديا مصيريا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تعطي أولوية استثنائية للفئات الهشة.

مفاتيح منهجية لرفع التحديات

حدد المشاركون و المشاركات عددا من المفاتيح و المداخل المنهجية الممكن استثمارها ليس فقط لتطوير أدوار البرلمان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة و إنما أيضا لإعادة بناء المنظومة الوطنية للسياسات العمومية من أجل تحقيق هذه الأهداف ويمكن تقديم هذه المفاتيح المنهجية كما يلي:

- الإدراج الممنهج لتقييم أثر مشاريع و مقترحات القوانين على تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

- وضع إطار منهجي على مستوى البرلمان لتقييم أثر الإنفاق العمومي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، و ذلك كجزء من ممارسة مهمة التقييم البرلماني للسياسات العمومية و دراسة و التصويت على قانون المالية و دراسة والتصويت على قانون التصفية؛

- بناء منظومة ترابية لتتبع مؤشرات التنمية المستدامة بما يمكن من تقييم مدى تحقق الالتقائية بين السياسات العمومية القطاعية من جهة ، و السياسات العمومية الوطنية مع مخططات التنمية للجماعات الترابية من جهة ثانية و ضمان تأطير السياسات العمومية الأفقية للسياسات العمومية القطاعية والترابية؛

- استكمال البناء المؤسساتي لآليات الديمقراطية التشاركية على مستوى مجلسي البرلمان، (بما في ذلك تعديلات النظامين الداخليين التي تنتج عن ذلك) والتعبئة المتزايد للدور التقني والاستشاري للمؤسسات (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، المجلس الأعلى للحسابات، المندوبية السامية للتخطيط)؛

- إدخال التطويرات اللازمة على الإدارة البرلمانية عبر إحداث وحدة إدارية تشكل مركز خبرة في مجال إعمال أهداف التنمية المستدامة وكذا وحدات دعم تقني للجان؛

- تعبئة التعاون الدولي بما في ذلك برامج منظومة الأمم المتحدة وكذا الدبلوماسية البرلمانية لتحقيق هذه التطويرات المؤسساتية؛

ولقد تداول المشاركون والمشاركات في مشروع الإعلان حول دور البرلمان في رصد وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ووافقوا على فحواه وفي ما يلي نصه:

إعلان الرباط حول دور البرلمان في رصد وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

إن المشاركات والمشاركين في فعاليات الندوة البرلمانية المنظمة من طرف مجلس المستشارين بتاريخ 19 يناير 2017، بدعم من مؤسسة وستمنستر للديمقراطية وبشراكة مع المندوبية السامية للتخطيط وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية،

إذ ينوهون بمبادرة مجلس المستشارين إلى تبني جدول أعمال 2030 وأهداف التنمية المستدامة المعتمدة من قبل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتاريخ 25 شتنبر 2015، ولا سيما الهدف 16 الذي تلتزم الدول الأعضاء من خلاله على تعزيز الحكامة الشاملة والسِّلمية، عبر جعل البرلمانات مؤسسات تمثيلية وتشاركية وشاملة وخاضعة للمساءلة، سيما الأهداف الجزئية 16.6 و 16.7؛

وإذ يستحضرون الدور الهام للبرلمان في تعزيز وتنفيذ ورصد جدول أعمال 2030 وكذا أهداف التنمية المستدامة، وفق ما ورد بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 70/1، لاسيما الفقرة 45 والفقرة 52 منه، وتماشيا مع مضامين تقرير الأمين العم للأمم المتحدة عدد A/917/70 بعنوان « التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي»، لاسيما الفقرة 7 والفقرة 10 منه؛

وإذ يثمنون الجهود التي يقوم بها مجلس المستشارين على مستوى دعم الديمقراطية التشاركية، عبر جعل المجلس فضاءا حاضنا للنقاش العمومي والحوار المجتمعي التعددي، بما يتيح للمواطنات والمواطنين فرصة المشاركة في إعداد السياسات العمومية، وبالتالي في صنع القرار؛

وإذ يقرون بأهمية دعم الجهود الرامية إلى ضمان الفعالية والنجاعة في استعمال ورصد الموارد التي من شأنها تعزيز تنفيذ جدول أعمال 2030 وأهداف التنمية المستدامة وفقا لخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية المنعقد بأديس أبابا خلال الفترة الممتدة من 13 إلى 16 يوليوز 2016 وغيرها من الوثائق الختامية ذات الصلة؛

وإذ يستحضرون أهمية تعاون الشركاء الدوليين للتنمية مع البرلمانيين وأصحاب المصلحة الوطنية الآخرين بغية إحراز تقدم في جدول أعمال 2030 وأهداف التنمية المستدامة؛

يدعون إلى ما يلي:

1. التزام مجلس المستشارين بإقامة شراكات وثيقة مع القطاعات والمصالح الحكومية والسلطات المستقلة والمجتمع المدني لدعم التنفيذ الشامل لجدول أعمال 2030 ولأهداف التنمية المستدامة؛

2. المصادقة على مشروع الدليل البرلماني الذي يتناول دور البرلمان في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، والذي يسلط الضوء على مختلف المناهج التي يمكن للبرلمانيين اعتمادها من أجل تنفيذ ورصد وتتبع أهداف التنمية المستدامة؛

3. بذل كل الجهود الممكنة حتى يتسنى استخدام الآليات البرلمانية من أجل تنفيذ ورصد أهداف التنمية المستدامة التي تم اعتمادها حديثا، بما في ذلك الهدف 16 الذي يتطرق إلى الحكامة ومكافحة الفساد وسيادة القانون؛

4. حث الحكومة وتحفيز المنظمات المتعددة الأطراف ذات الصلة – مثل الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي- على الشروع في عملية تشاورية واسعة النطاق، تشمل البرلمان والمجتمع المدني وغيرها من الجهات الفاعلة، وذلك قبل تقديم تقارير الاستعراض الوطني التطوعي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، إضافة إلى إشراك البرلمانات في الجلسات التي يقيمها المنتدى وفي مختلف الإجراءات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة؛

5. دعم أنشطة التوعية القائمة حول جدول أعمال 2030 وأهداف التنمية المستدامة والتي تستهدف البرلمانيين والموظفين البرلمانيين بغية ضمان تماشيها مع الأنشطة المقامة على الصعيد المحلي والدولي والتي تستهدف تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛

6. تشجيع التعاون عبر المنظمات البرلمانية الإقليمية والدولية، بغية تمكين البرلمانيين من تبادل الخبرات والتجارب فيما يتعلق بتنفيذ ورصد أهداف التنمية المستدامة؛

7. إحداث مجموعة عمل برلمانية تضم مختلف التمثيليات السياسية والمهنية والنقابية المكونة لمجلس المستشارين، تعنى بالسهر على ضمان استجابة التشريعات والسياسات العمومية الوطنية لأهداف التنمية المستدامة، وتهتم برصد وتتبع مختلف الإجراءات والتدابير ذات الصلة؛

8. التعاون مع السلطة التنفيذية لإعادة النظر في الإطار التشريعي القائم من أجل:

أ. تحديد الفرص التي يمكن استغلالها للإصلاح بهدف دعم سن و/ أو تعديل التشريعات من أجل دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، لاسيما فيما يرتبط بتعزيز المساواة بين الجنسين وإدماج الفئات المهمشة؛

ب. تحديد الفرص التي تسمح بتعزيز قوانين المساءلة ومكافحة الفساد، من أجل تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؛

9. تعزيز الآليات البرلمانية في مجالي الرقابة وتقييم السياسات العمومية من أجل ضمان تمتع البرلمانيين بالقدرة على رصد وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وامتلاكهم للوسائل اللازمة، بما في ذلك:

أ. تعزيز قدرات اللجان البرلمانية حتى يتسنى لها القيام بالرقابة الفعالة لأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك ضمان توفر اللجان على الموظفين المؤهلين والموارد الكافية لكي تقوم بتنفيذ عمليات رقابة تتسم بالتشاركية والشفافية؛

ب. تعزيز الرقابة البرلمانية للموارد الوطنية بما في ذلك مساعدات التنمية، للتأكد من أن الموارد الوطنية والمساعدات الخارجية يتم تدبيرها بفعالية ونزاهة لتحقيق أولويات التنمية الوطنية، مع تركيز خاص على أهداف التنمية المستدامة؛

ت. دعم استخدام وتطوير الآليات التي تمكن البرلمانيين من إجراء رقابة أكثر فعالية على مشاريع القوانين والميزانيات والبرامج والسياسات المقترحة، لتقييم مدى ملاءمتها لأهداف التنمية المستدامة؛

10. تعزيز آليات مراقبة تنفيذ الميزانية من أجل ضمان ما يلي:

أ. تحليل اعتمادات الميزانية والنفقات لتقييم مدى فعالية مساهمتها في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛

ب. اشتمال تحليل الميزانية على مراجعة للموارد الوطنية والخارجية من أجل تمكين البرلمانيين من العمل بشكل أكثر فعالية لتعزيز التنمية؛

ت. تمتع البرلمانيين بالقوة والقدرة على المشاركة بفعالية في عمليات وضع الميزانية وإقرارها والإشراف عليها، من أجل تعزيز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بشكل فعال وناجع وخاضع للمساءلة؛

11. دعم التنسيق مع الهيئات الترابية المنتخبة (مثل الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات الحضرية والقروية) من أجل تنفيذ ورصد أهداف التنمية المستدامة والتأكد من ارتباطها الوثيق بتطلعات وحاجيات السكان، لاسيما ضمن دورات الملتقى البرلماني للجهات، الذي تأسس بمبادرة من مجلس المستشارين وبشراكة مع رؤساء الجهات والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بتاريخ 6 يونيو 2016، بمثابة إطار للتنسيق المؤسساتي من أجل إنجاح ورش الجهوية المتقدمة؛

12. تطوير علاقة منتظمة مع المندوبية السامية للتخطيط، بصفتها الهيئة الوطنية الرسمية المعنية بالإحصاء وتجميع البيانات، لتشجيع إنتاج بيانات مفصلة وتمكين البرلمانيين من الاطلاع بشكل أفضل على البيانات المتعلقة بتنفيذ ورصد أهداف التنمية المستدامة، دعما للوظيفة التقييمية للبرلمان في تقييم الأثر الجغرافي والديموغرافي للبرامج والإجراءات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة؛

13. تعزيز التعاون مع مؤسسات المساءلة المستقلة (مثل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وهيئات الحكامة والمجلس الأعلى للحسابات)، وكذلك تعزيز التعاون مع وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني من أجل تمكين البرلمانيين من تطوير الشراكات التي من شأنها تعزيز جهودهم في تنفيذ ومراقبة أهداف التنمية المستدامة؛

14. دعم تطوير الآليات الرامية إلى تعزيز الشمولية البرلمانية، وتسهيل الوصول إلى المعلومات والمساءلة والشفافية من أجل تشجيع مشاركة المجتمع المدني في دعم تنفيذ ورصد أهداف التنمية المستدامة؛

15. تشجيع إشراك المواطنات والمواطنين في تطوير التشريعات والرقابة على السياسات الحكومية والبرلمانية فيما يخص تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالفئات والمهمشة؛

16. دعم أنشطة بناء القدرات التي تهم جدول أعمال 2030 وأهداف التنمية المستدامة بالنسبة لموظفي البرلمان من أجل ضمان امتلاكهم للقدرات السانحة بتقديم الدعم الفني والتقني للبرلمانيين في مجالات التشريع والمراقبة وتقييم السياسات العمومية.

حرر بالرباط ، 19 يناير 2017.

تحديات وآفاق الديمقراطية بالمغرب

تخليدا لليوم العالمي للديمقراطية، وتنفيذا لإستراتيجية عمل مجلس المستشارين للفترة الممتدة من 2016 إلى 2018، نظم المجلس يوما دراسيا حول موضوع «تحديات وآفاق الديمقراطية بالمغرب»، يوم 28 شتنبر 2017، وذلك بمشاركة خبراء وفاعلين مدنيين مغاربة وأجانب وممثلين عن المؤسسات الوطنية ذات الارتباط.

ويأتي تنظيم هذا اليوم الدراسي، تفاعلا مع الإعلان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 2007، واحتفالا بذكرى اعتماد الاتحاد البرلماني الدولي سنة 1997 لهذا الإعلان الداعي إلى استلهام مضمون ومحتوى الإعلان العالمي بشأن الديمقراطية، وكذا تأكيدا لاحتضان مجلس المستشارين للحوار العمومي والنقاش المجتمعي التعددي بخصوص القضايا ذات الصلة، وإعمالا لروح الدستور الضامن للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

وإن اختيار المجلس تنظيم هذا اليوم الدراسي يهدف إلى الوقوف عند تطور الممارسة الديمقراطية بالمغرب، والمكتسبات المحققة في هذا المجال، والجهود المبذولة من أجل تعزيزها وتكريسها في مسار بناء دولة الحق والقانون والمؤسسات، وما تطرحه من مساءلة لمؤسسات الوساطة.

وقد أكد المتدخلون والمتدخلات، على أن هذا الاحتفاء باليوم العالمي للديمقراطية في صيغة يوم دراسي يشكل مناسبة لتوسيع النقاش العمومي بين جميع المؤسسات المعنية بتوطيد البناء الديمقراطي بالمغرب.

واستحضر المشاركون والمشاركات:

- أهمية تفاعل المؤسسات الدستورية مع توصيات المؤسسات الدولية، وفي مقدمتها قرارات وتوصيات الاتحاد البرلماني الدولي؛

- وأن المغرب على شاكلة باقي دول العالم عرف تطورا تدريجيا في ترسانته التشريعية المنظمة للحقوق؛

- وأن الممارسة الديمقراطية في المغرب عرفت مسارا تصاعديا طبعته مجموعة من المحطات الدالة كتجربة التناوب والنهل من تجربة العدالة الانتقالية.

- وأنه لا يمكن فصل الديمقراطية عن حقوق الإنسانحيث يستحيل التحدث عن إحداهما في غياب الأخرى كما أن تطورهما غالبا ما يأخذ نفس المنحى حيث تشكل المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان الركيزة الأساسية التي يبنى عليها النظام الديمقراطي الحديث.

- وأنه على الرغم من التراكمات الإيجابية للتجربة الديمقراطية ببلادنا فإن هناك تحديات لا بد من مواجهتها:

- التحدي الأول: ضمان سبل التربية على الديمقراطية وحقوق الإنسان وأنها مهمة تناط بالمدرسة أساسا ولكن كذلك بالأسرة و بالهيئات الحزبية و النقابية والجمعوية و وسائل الإعلام...

- التحدي الثاني:متعلق بأزمة التمثيلية ضمن آليات الديمقراطية التمثيلية،وضمان نزاهة المسلسل الديمقراطي وتحصينه؛

- التحدى الثالث: ضمان التكامل بين الفاعلين الأساسيين المعنيين بالمسألة الديمقراطية من إدارة وسلطات قضائية و أحزاب و مجتمع مدني و مؤسسات الحكامة وقيامهم بمهامهم وفق ما تقتضيه المصلحة العامة؛

- التحدي الرابع: توسيع قاعدة مشاركة مختلف الفئات المجتمعية في البناء الديمقراطي دون تمييز أو هيمنة؛

- التحدي الخامس: ضمان ولوج منصف للنساء والشباب والأشخاص في وضعية إعاقة إلى مختلف المسؤوليات وإلى مراكز القرار؛

- التحدي السادس: ضمان استقرار القوانين المنظمة للعملية الديمقراطية وفي مقدمتها التشريعات الانتخابية؛
- التحدى السابع: التطبيق السليم للديمقراطية التشاركية وفق روح الدستور؛
- التحدى الثامن: ربط الممارسة الديمقراطية و المسؤوليات المترتبة عنها بالمساءلة؛
- التحدى التاسع: قدرة النظام الديمقراطي على تمكين المجتمع من السلام و التقدم والكرامة والتمتع بحقوقه كاملة و اتخاذ جميع الاحتياطات وتوفير الضمانات الكفيلة بتحقيق ذلك؛
- التحدي العاشر: تفعيل الدور الجديد للبرلمان في تقييم السياسات العمومية من منظور حقوق الإنسان؛
- التحدي الحادي عشر: مرتبط بأزمة إعادة التوزيع والإدماج الاجتماعي،وبأزمة الوساطة خاصة في سياق الديناميات الاحتجاجية.

فيما يرتبط بالديمقراطية التشاركية لاحظ المشاركون والمشاركات:

- محدودية الديمقراطية التمثيلية وضرورة إيجاد إمكانيات أخرى لتكملتها؛

- ارتباط بزوغ الديمقراطية التشاركية بتعقد مسار السياسات العمومية وصعوبة مواكبة المنتخبين لذلك؛

- من المنتظر أن تدخل الديمقراطية التشاركية نفس جديد إلى الحياة السياسية المغربية؛

- الديمقراطية التشاركية هي نتيجة لتوسع النقاش العمومي، وازدياد الاهتمام بالحقل العمومي، وازدياد مكانة وحضور المجتمع المدني؛

- العلاقة بين المجال التشاركي والمجال السياسي أنتجت مرور كفاءات مدنية إلى مواقع المسؤولية السياسية؛

- تم التفاعل، في إطار تهيئ الوثيقة الدستورية لسنة 2011، مع طلبات المحيط للخروج بمقتضيات تتلاءم مع طبيعة المجتمع المغربي، والتطور الذي بلغه المجتمع المدني بالمغرب؛

- سيرورة إدخال المجتمع المدني في إنتاج القرار مرتبط بإنضاج ثقافة المشاركة؛

قاموس الديمقراطية التشاركية وسع القاموس السياسي بشكل ملحوظ.

التوصيات

وأجمع المتدخلون على التوصيات التالية:

- إعداد ورقة عمل لإبراز دور البرلمان في متابعة التقارير والتوصيات الدولية؛

- النظر في مساهمة البرلمان في أطر جديدة لحماية حقوق الإنسان؛

- الديمقراطية التشاركية تستلزم إعادة النظر في زمن إنتاج السياسات العمومية مركزيا ومحليا؛

-الديمقراطية التشاركية تشترط إنتاج دفتر معلومات محين مقتسم مع جميع الفاعلين؛

- الدعوة إلى عقلنة المشهد الإعلامي المغربي لتجاوز الأعطاب المعيقة لتحويل الإعلام المغربي إلى رافعة لتوطيد الديمقراطية بالمغرب؛

- التأكيد على أن لا ديمقراطية سياسية بدون ديمقراطية اجتماعية، وبدون ديمقراطية النوع؛

- الدعوة إلى إبداع أشكال جديدة للتعامل بين المؤسسات الوطنية، على قاعدة استحضار مقاربة حقوق الإنسان، والنوع

الاجتماعي، والعدالة الاجتماعية في المسلسل التشريعي؛

- الدعوة إلى التدبير الخلاق للتعددية وتفادي السقوط في تماثل الآراء؛

- الدعوة إلى إدراج المنظمات الدولية الحكومية ضمن الهيئات المؤهلة للقيام بمهام الملاحظة المحايدة والمستقلة للانتخابات والاستفتاءات؛

- ضمان دوام الديمقراطية وجعلها سبيلا لنزع فتيل النزاعات، ليس فقط في حالة الاستقرار، ولكن أساسا في حالة التوتر والأزمات؛

- مواصلة الاحتفاء باليوم العالمي للديمقراطية.

الديمقراطية التشاركية وإنضاج شروط التواصل البرلماني المدني

في إطار تنفيذ إستراتيجية عمل مجلس المستشارين وبالأخص الهدفين ذوي العلاقة بآليات التعاون بين البرلمان والمجتمع المدني، وبغية الوصول إلى تعديل وملائمة النظام الداخلي للمجلس مع مقتضيات دستور المغرب ومع القوانين التنظيمية ومع الممارسات الفضلى، تم تنظيم مجموعة من اللقاءات العلمية والتواصلية بتعاون مع المركز الدولي لقوانين منظمات المجتمع المدني. وتمحورت هذه اللقاءات حول دراسة وتحليل المقتضيات الدستورية والقانونية والتنظيمية المتعلقة بالمشاركة المواطنة في مسار القرارات والسياسات العمومية؛ وخصوصا ما يتعلق منها بالعلاقة بين البرلمان ومنظمات المجتمع المدني، والتي تندرج في مسار مأسسة وتعزيز الديمقراطية التشاركية كأحد الدعامات الأساسية لبناء دولة القانون إلى جانب الديمقراطية التمثيلية.

وقد تم تنظيم أربعة لقاءات احتضنها مجلس المستشارين، وتمحورت حول المواضيع التالية:

- آليات التعاون بين البرلمان والمجتمع المدني؛
- تمكين الآليات القانونية والتنظيمية لعلاقات مجلس المستشارين مع المجتمع المدني و الديمقراطية التشاركية؛
- تفعيل وتدبير حق تقديم العرائض والملتمسات: الآليات التنظيمية والإدارية لمجلس المستشارين وأدوار المجتمع المدني؛
- الكفاءات والهياكل والوظائف الإدارية لتدبير مجلس المستشارين لعلاقاته مع المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية.

بناء على مجريات هذه اللقاءات التواصلية والعلمية تم التوصل لمجموعة كبيرة من الخلاصات؛ منها ما يتعلق بتفعيل المشاركة المواطنة في العمل البرلماني عن طريق ملتمسات التشريع والعرائض الموجهة للسلطات العمومية، ومنها الكثير من الخلاصات العامة التي من شأنها تعزيز التواصل البرلماني المدني، وتطوير بنيات مجلس المستشارين للتكيف مع متطلبات إعمال آليات الديمقراطية التشاركية.

أولا : الخلاصات المتعلقة بتفعيل ملتمسات التشريع والعرائض الموجهة للسلطات العمومية

لقد أنتجت اللقاءات التواصلية والعلمية المشار إليها سابقا عددا مهما من الخلاصات والمقترحات والتوصيات التي من شأنها تفسير وتبسيط المقتضيات والمساطر الخاصة بملتمسات التشريع وبالعرائض، كما صدرت عنها مجموعة من التوصيات الهامة تتعلق أساسا بالتنزيل السليم لمقتضيات الفصلين 14و 15 من الدستور، وملائمة النظام الداخلي لمجلس المستشارين مع ما تضمنه القانونين التنظيميين المتعلقين بملتمسات التشريع وبالعرائض الموجهة للسلطات العمومية.

1- الخلاصات المتعلقة بملتمسات التشريع:

بالنسبة لتفعيل حق المواطنات والمواطنين في تقديم ملتمسات في مجال التشريع، فقد قدمت مجموعة من المقترحات تمحورت حول المساطر والآجال المتعلقة بتلقي ملتمسات التشريع والتحقق من احترامها للشروط القانونية، والبت في الملتمسات ومآل الملتمس. أخذا بالاعتبار الضوابط القانونية والممارسات الفضلى المعمول بها في مجموعة من التجارب المقارنة التي تم عرضها في اللقاءات العلمية، فقد ركزت أشغال اللقاءات العلمية على طرح مجموعة من المقترحات اللازمة لتفعيل ومأسسة علاقة المواطنات والمواطنين بمجلس المستشارين عن طريق ملتمسات التشريع، على ما يلي:

- إحداث لجنة خاصة بمجلس المستشارين تتولى مساعدة المكتب في البت في شروط الملتمسات الموجهة إليه
- تأريخ كل الإيصالات المتعلقة بملتمسات التشريع بغية ضمان احترام الآجال الزمنية المحددة.
- تضمين النظام الداخلي لأحكام قانونية تتيح إمكانية إيداع الملتمسات الكترونيا تبعا للإمكانية المتاحة في نطاق المادة 8 من القانون التنظيمي المتعلق بملتمسات التشريع، والنص على تعميم الملتمسات الكترونيا
- تعليل قرار عدم قبول الملتمس، وتحديد المساطر المتبعة بعد نيل الملتمسات القبول
- النص على إمكانية مراجعة مضمون الملتمس مع مراعاة التعليل أثناء عملية فحص الملتمس.
- السماح للجنة الملتمس بتصحيح أي أخطاء إدارية أو شكلية، ثم إعادة الملتمس أو إنشاء وحدة إدارية للتحقق من الأمور الشكلية.
- السماح بعقد جلسات استماع لأصحاب الملتمس.
- توسيع نطاق الأحكام المتعلقة بنشر الملتمسات والقرارات المتعلقة بها سواء على مستوى الموقع الالكتروني للمجلس أو في الجريدة الرسمية للبرلمان.

2- الخلاصات المتعلقة بالعرائض:

وبالنسبة لحق المواطنات والمواطنين في تقديم عرائض موجهة للسلطات العمومية) والتي يعد من بينها رئيس مجلس المستشارين(، فقد قدمت عدة مقترحات تمحورت حول تكوين واختصاصات لجنة العرائض وسير عملها، ومآل العريضة، وفي هذا الصدد صدرت عن اللقاءات العلمية السابقة الذكر مجموعة من الخلاصات والمقترحات نذكر منها ما يلي:

- تأريخ كل الإيصالات بهدف التأكد من احترام الآجال الزمنية المحددة بمقتضى القانون
- تحديد أجل إحالة العريضة على لجنة العرائض، وتحديد أجل إخبار لجنة تقديم العرائض بالقرار النهائي.
- تعليل القرارات السلبية التي تقضي برفض قبول العريضة
- تعليل وتذييل القرارات السلبية لقبول العريضة بأسباب وجوب إحالة العريضة على جهات مختصة أخرى غير مجلس المستشارين
- تدقيق وتوسيع العضوية في لجنة العرائض لتشمل مكونات الأغلبية والمعارضة إلى جانب ممثلي المجتمع المدني
- إتاحة حضور مقدمي العريضة - ضمن شروط معينة - لجلسات لجنة العرائض
- إلغاء شرط التحقق من أرقام بطائق التعريف الوطنية بتنسيق مع الجهات الأمنية المختصة لما قد يترتب عن ذلك من إكراهات عملية وإجرائية فيما يتعلق بعملية تبادل المعلومات والآجال التي يتطلبها ذلك
- توفير خدمات الكترونية لتقديم العرائض ودراستها

- توفير لجنة للخبراء قصد مصاحبة الجمعيات والمواطنين لإنجاح ممارسة الحق في تقديم العرائض
- التنصيص على إمكانية أصحاب العريضة في تصحيح ومراجعة العريضة وتدارك ما شابه من نقائص تفاديا لرفضها لسبب شكلي بسيط مع عدم المساس بمضمون العريضة
- نشر أعمال موظفي ولجنة العرائض.

ثانيا : التوصيات والمقترحات العامة

1- على مستوى التعزيز والتفعيل:

- الحاجة لاستلهام بعض التجارب المقارنة التي تهم صيغ إشراك المجتمع المدني في مجا الحق في تقديم الملتمسات والحق في تقديم العرائض
- العمل على تنزيل محاور استراتيجية مجلس المستشارين للسنوات الثلاث القادمة، والمتعلقة أساسا بتعديل النظام الداخلي للمجلس، قصد مأسسة العمل الترافعي لمنظمات المجتمع المدني، وخلق سجل للمنظمات الراغبة في بناء علاقات مع المؤسسة التشريعية.
- وضع أجندة بروح تشاركية بين مجلسي البرلمان ومنظمات المجتمع المدني للاشتغال على الأهداف 17 للتنمية المستدامة.
- توفير الإمكانيات للمجتمع المدني من أجل تنظيم نقاشات عمومية وتشجيع المبادرات البديلة لتشجيع الحوار المجتمعي.
- توعية المواطنين والمواطنات بأهمية مساندة ذوي / ذوات الحق وق وذلك عن طريق التوقيع في لائحة دعم العريضة.
- وضع جملة من الآليات: تحليل المعلومة، ومأسسة التواصل، وجهاز لتقييم السياسات العمومية، وترسيم الندوات البرلمانية، وتفعيل آليات التعامل مع المجتمع المدني، ووضع نظام للترافع، ووضع آليات لتفعيل دور الجهات والجماعات الترابية وأدوارها التنموية، ودور المجلس في تأطير ذلك.
- تحديد نماذج أخرى للديمقراطية التشاركية كالتشاور العمومي، والاستشارة العمومية، والمنتديات التشاورية، والتخطيط الاستراتيجي التشاركي، والتنصيص على كيفية تفعيلها في النظام الداخلي للمجلس.

2- على مستوى التواصل البرلماني المدني:

- الحاجة إلى تثمين صيغة الندوات والأيام الدراسية، وكل مظاهر الانفتاح على المجتمع المدني، والتي شكلت إحدى الصيغ المغربية الأولى للتواصل المدني البرلماني.
- الحاجة إلى ترسيخ التقاليد الجديدة المرتبطة بخلق منتديات موضوعاتية للتواصل المدني البرلماني، مع الحرص على إعطائها بعدا دوريا منتظما؛
- تنظيم منتدى سنوي بين مجلسي البرلمان والمجتمع المدني المنخرط في مجال صنع السياسات العمومية؛ وذلك للتوفيق بين الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية حرصاً على الحفاظ على فضائل التماسك والتعاون.
- استخدام تكنولوجيا المعلومات لتسهيل التواصل مع البرلمان، وتفعيل المشاركة الموسعة للمواطنين. على سبيل التحديد، توفير منصات لتقديم الع ا رئض الرقمية، فضلا عن العرائض الورقية، مع مراعاة الضوابط لتأمين سلامة التسجيل والأمن القانوني للمعطيات.

- الحاجة إلى فتح نقاش حول المقتضى الدستوري المتعلق بسرية لجان البرلمان، بالنظر لاستحالة التفكير في العديد من الصيغ التواصلية بين البرلمان والمجتمع المدني مع وجود هذا المقتضى. والتنصيص على حق اللجان الدائمة في عقد لقاءات مع منظمات المجتمع المدني وانفتاحها على آليات التشاور العمومي.
- توجيه دعوات إلى المنظمات والخبراء المعنيين، بمن فيهم ممثلو المجموعات المهمشة، متى كان ذلك ملائما ليقدموا ملاحظاتهم أو يعرضوا أدلتهم.
- ضمان الحق في الحصول على المعلومات تطبيقاً لمقتضيات الفصل 27 من الدستور
- الإخبار والإعلام عبر النشر الاستباقي للوثائق والمعلومات التي ترتبط بعمل المجلس، والتي لا تندرج ضمن الاستثناءات التي ينص عليها القانون المتعلق بالولوج إلى المعلومة.
- استثمار الفرص التي تتيحها ممارسات الديمقراطية الالكترونية الفضلى في التجارب المقارنة من أجل تعزيز الحوار والتواصل والاستشارة الالكترونية؛ وذلك عبر خلق مواقع تفاعلية لتلقي مقترحات المواطنين والمواطنات في المجال التشريعي.
- وضع سجل عام للجمهور، تسجل فيه كل منظمات المجتمع المدني حسب مجالات اشتغالها.
- وضع سجل خاص بالخبراء
- إجراء دعاية فعالة باستخدام وسائل الإعلام لإبلاغ الجمهور بمشاريع القانون وجلسات البرلمان.

3- على مستوى التنظيم والتنسيق:

- إحداث بنية إسناد إدارية خاصة بتقديم الملتمسات والعرائض تتولى فحص الملتمسات والعرائض، ومساعدة مقدميها من الناحية الشكلية.
- إعداد منظام جديد)هيكلة إدارية(للمجلس يستوعب المهام الجديدة للمجلس في علاقته مع المجتمع المدني؛ الأمر الذي يتطلب ضرورة م ا رجعة نظام إدارة المجلس بما يستوعب الاختصاصات الدستورية الجديدة ذات الصلة بالعلاقة مع المجتمع المدني، مع ضرورة الحرص على تحقيق الانسجام والتكامل بين مختلف الوحدات الإدارية (المديريات(، والوظائف الإدارية)المستشارين العامين(، ومركز الدراسات والبحوث في الشؤون البرلمانية.
- استحضار المستجدات القانونية، الدستور والقوانين التنظيمية، في إعادة النظر في الهيكلة الإدارية والوظيفية، وكذا تعديل ومراجعة النظام الداخلي للمجلس.
- تعزيز كفاءات وقدرات الموظفين المعنيين بإدماج آليات الديمقراطية التشاركية في عمل المجلس.
- دعم الوظائف المرتبطة بالعلاقة بين المجتمع المدني والأطر الإدارية اللازمة سواء عبر حركية داخلية أو توظيفات وتعاقدات جديدة تستجيب للدليل الوصفي للمهام.
- الفصل بين المهام الإدارية والتقريرية السياسية في عمل البنية الإدارية المعنية بتلقي العرائض.
- التمكين من ناحية الوسائل والقدرات لذوي الاحتياجات الخاصة، والانتباه لتوفير كل الوسائل لهم وتيسير ولوجيتهم وممارسة حقوقهم.
- تقوية قدرات لجنة تقديم العريضة في التواصل، والتفاوض، وكيفية صياغة وتحديد مضمون العريضة والمذكرة التفصيلية؛
- تقوية قدرات لجنة تقديم العريضة في دينامكية المجموعة، وآليات التواصل الداخلي، وتدبير الاختلاف، والقيادة

التغييرية؛

- صياغة العرائض أو الملتمسات بناء على نماذج يمكن توفيرها، وباللغات المعترف بها
- دستوريا .

ومن خلال مختلف اللقاءات العلمية السابقة الذكر، فقد تم التأكيد على أن تعديل مقتضيات النظام الداخلي للمجلس وتطوير بنياته لمواكبة وملائمة المتطلبات الدستورية والقانونية لا يعد الغاية القصوى والهدف النهائي بقدر ما هو وسيلة لتطوير وتدعيم ومأسسة العلاقة بين البرلمان والمجتمع المدني. وهذا ما يمكن أن يتعزز عبر مداخل أخرى سيكون لمجلس المستشارين دور كبير فيها إلى جانب المجتمع المدني.

فإضافة للنقاش العمومي على مستوى مجلس المستشارين، تم التأكيد على أهمية توسع الحوار العمومي والتواصل البرلماني المدني عبر مختلف جهات وأقاليم المملكة المغربية، خصوصا وأن مجلس المستشارين يتميز بطبيعة تكوينه؛ حيث يضم ممثلي مختلف الجهات والجماعات الترابية الأخرى، ولهذا تم التأكيد على تكثيف التواصل البرلماني المدني من خلال عقد لقاءات عمومية على مستوى كل الجهات الإثنى عشرة بالمملكة. وبالموازاة مع ذلك، تم التأكيد على أهمية وضع إستراتيجية مندمجة ومتكاملة يلعب في إطارها مجلس المستشارين دورا مهما في تكوين وتأطير منظمات المجتمع المدني والرفع من قدرات مكوناتها وذلك بغية تهيئة كل الشروط الضرورية لنجاح تفعيل آليات الديمقراطية التشاركية المنصوص عليها في الوثيقة الدستورية.

وإلى جانب ذلك، فقد تمت المطالبة بوضع خطة تنفيذية لمختلف التوصيات التي صدرت عن اللقاءات

التشاورية مع وضع آليات مشتركة لتتبع إعمالها. ومن الأوراش الكبرى التي يمكن أن تدعم مسار المشاركة المدنية في العمل البرلماني، والتي أكدت عليها اللقاءات العلمية السابقة الذكر، وضع ميثاق للشراكة بين البرلمان والمجتمع المدني، زيادة على ضرورة وضع دلائل خاصة بآليات الديمقراطية التشاركية التي تربط بين البرلمان والمجتمع المدني، والتي من شأنها أن تساعد على تملك وتمكين المعارف الدستورية والقانونية، والآليات الإجرائية، والتدابير المسطرية والشكلية، ومجموع المعلومات المتعلقة بتفعيل آليات ملتمسات التشريع والعرائض والتواصل البرلماني المدني.

وبهذا، فجميع اللقاءات أكدت على ضرورة مواصلة هذا العمل العلمي والتواصلي بأشكال وصيغ جديدة بهدف مأسسة المشاركة المواطنة في مسار القرارات والسياسات العمومية بالشكل الذي سيعزز الديمقراطية التشاركية وسيدعم الديمقراطية التمثيلية باعتبارهما من أهم الأعمدة التي تقوم عليها دولة القانون.

الرهانات الإستراتيجية والتحديات الأساسية لخلق وتطوير نظام دعم البرلمانيين

بشراكة مع برنامج سيجما لدعم تحسين المؤسسات العمومية ونظم التدبير(مبادرة مشتركة بين الاتحاد الأوربي وبين منظمة التعاون الاقتصادي)، نظم مجلس المستشارين ندوة لاستعراض أفضل الممارسات والتجارب المرتبطة بآليات دعم العمل البرلماني، وذلك يوم الأربعاء 03 ماي 2017.

وقد استهدفت هذه الندوة تحقيق ما يلي:

- تقديم السياسات والآليات والوسائل التي من شأنها أن تزيد مستوى ملاءمة الدعم المقدم للبرلمانيين من ناحية الجودة والتعامل مع الصعوبات والأجندات ومن ناحية الكم حتى يتمكنوا من أداء مهامهم على أحسن وجه. وسيتم هذا الأمر على المستوى الفردي وأيضا على مستوى الرئاسة والمكتب والمجلس والفرق البرلمانية وكل اللجان.
- تقديم مجموعة من الحلول والممارسات الجاري بها العمل في بعض البلدان انطلاقا من عينة من التجارب البرلمانية

الوطنية.

- مناقشة الإجراءات المتخذة في بعض البرلمانات الوطنية من حيث نقاط القوة والضعف والصعوبات التي اعترضت مسار اتخاذ تلك التدابير والتجارب الفضلى التي مكنت من تجاوز تلك الصعوبات وطبيعة المنهجية المتبعة.
- عرض مجموعة من التجارب الفضلى المرتبطة بدعم البرلمانيين والمتبعة في مجموعة من مجالس الشيوخ والبرلمانات لمناقشتها مع المشاركين المغاربة والخبراء الأجانب المدعوين بخصوص إمكانية تطبيقها ومواءمتها لظروف مجلس المستشارين.

وفي مستهل الكلمة التي ألقاها بالمناسبة طرح السيد الرئيس على أنظار المشاركين بعض المحددات المنهجية التي اعتبر استحضارها ضروريا في أي مسعى لتعزيز دعم العمل البرلماني، وهي محددات تجد مرجعيتها في الوثيقة الصادرة عن الاتحاد البرلماني الدولي بعنوان «برلمانات أفضل من أجل ديمقراطيات أقوى» بمثابة إستراتيجية الاتحاد للفترة 2012-2017.

كما استحضر مجموعة من المسؤوليات المترتبة على البرلمانات بمقتضى انخراطها في عدد من الاستراتيجيات والبرامج الأممية والدولية وعلى رأسها مسؤولية البرلمانات في تحقيق ورصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة للعام 2030؛ ومسؤوليتها في ملائمة التشريعات الوطنية مع اتفاق باريس في مجال التغيرات المناخية؛

وقد ذكر السيد الرئيس في هذا الصدد بالمبادرات والأوراش التي أطلقها مجلس المستشارين، بدعم من شركائه الدوليين، من أجل الوفاء بالتزاماته على هذه الأصعدة.

وتأسيسا على كل ما ذكر من تحديات ومسؤوليات، عرض السيد بن شماش بعض واجهات تطوير العمل التي من شأنها أن تشكل مداخل أساسية لتعزيز دعم المجلس:

- أولى هذه الواجهات، تتجلى في تطوير النظام الداخلي للمجلس بما يتيح ملائمة أولويات اشتغاله مع تركيبته المتنوعة واختصاصاته، سواء منها الكلاسيكية من قبيل التشريع والمراقبة ودراسة ومناقشة قوانين المالية، وكذا الدبلوماسية البرلمانية خاصة من منطلق الموقع الجديد للمغرب في إفريقيا، أو الجديدة منها مثل وظيفة تقييم السياسات العمومية، والدور المنوط به في الإشراف على التنسيق المؤسساتي لتفعيل ورش الجهوية المتقدمة، وكذا التكليف الملكي السامي للمجلس بمواصلة تأطير النقاش العمومي والحوار المجتمعي التعددي لرسم معالم النموذج المغربي للعدالة الاجتماعية.
- ثاني واجهات تطوير ودعم عمل المجلس، تتجلى في تعزيز دوره في الانفتاح على مبادرات المجتمع المدني، لا سيما عبر آلية استقبال العرائض والملتمسات، بالإضافة إلى مسؤولية إشراك فئات الشباب والنساء في اتخاذ القرارات عبر ضمان الأخذ بآرائهم في وضع السياسات العمومية.
- ثالث هذه الواجهات، يتمثل في دعم المجلس في الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا الإعلام والاتصال، في أفق الرقمنة الشاملة لأشغاله وبلوغ هدف البرلمان المفتوح.
- رابع هذه الواجهات، يكمن في ضرورة توفير التدريب والتكوين والتكوين المستمر لأعضاء وموظفي المجلس في شتى مناحي العمل البرلماني، لاسيما في مجال صياغة التشريع وتحليل البرامج العمومية وإنتاج المعلومة بشكل مستقل.
- خامسا، يحتاج المجلس أيضا للدعم على مستوى تحديث إدارته بما يتيح التوفر على ميكانيزمات إدارية قوية لدعم أعضائه بالاحترافية والسرعة اللازمين.

ثانيا: احتضان مساهمات نوعية للمجتمع المدني

الرقابة البرلمانية على السياسات العمومية في مجال الأمن

احتضن مجلس المستشارين يوم الخميس 25 ماي 2016 ندوة علمية بشراكة مع «المركز المغربي للديمقراطية والأمن» حول موضوع «الرقابة البرلمانية على السياسات العمومية في مجال الأمن».

وقد تميزت أعمال هذا اللقاء بالكلمة الافتتاحية للسيد رئيس مجلس المستشارين الأستاذ عبد الحكيم بنشماش والتي شدد في مستهلها على كون تعزيز دولة القانون لا يمكن أن يتم إلا عبر حفظ الأمن وضمان تمتع المواطنين والمواطنات بكافة حقوق الإنسان من جهة، وترشيد حكامة الأجهزة المكلفة بإنفاذ القوانين من جهة أخرى، معتبرا، بالتالي، بأن اتخاذ التدابير الناجعة لحفظ النظام وسيادة حكم القاعدة القانونية وتوفير الأمن من جهة، وحماية حقوق الإنسان من جهة أخرى، ليسا أمرين متضاربين متعارضين، ولكنهما متكاملان ومتعاضدان.

ولبلوغ هذا المسعى في السياق المغربي، ذكر السيد الرئيس ببعض توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في تقريرها النهائي الداعية إلى ترشيد الحكامة الأمنية عبر عدد من الإجراءات أبرزها في الجانب المرتبط بالعمل البرلماني:

- تعزيز المراقبة والتحقيق البرلماني في مجال الأمن والمراقبة الوطنية للسياسات والممارسات الأمنية والتكوين المتواصل لأعوان السلطة والأمن في مجال حقوق الإنسان.
- تقوية أداء لجان تقصي الحقائق البرلمانية بالخبرة الأمنية والقانونية، مساعدة لها على إعداد تقارير موضوعية ودالة بعيدا عن الاعتبارات السياسية؛ وكذلك تقوية آلية الأسئلة والاستماع المباشرة من قبل البرلمان في ما يخص المسؤولية عن حفظ الأمن والنظام العام؛ ثم توسيع الممارسة البرلمانية في المساءلة والاستماع لتشمل علاوة على الوزراء المكلفين بالأمن والعدل، كل المسؤولين المباشرين عن أجهزة الأمن وعمليات الردع على الأصعدة الوطنية والإقليمية والمحلية.

ومن جهة أخرى ركز السيد الرئيس على ما فتحته التحولات الدستورية لـ 2011 من إمكانية إدماج السياسات القطاعية في مجال الأمن ضمن حقول السياسات العمومية للحكومة، مسجلا في هذا الصدد أنه خلال الولاية الحكومية المنتهية تم وضع وتنفيذ عدد من القرارات والإجراءات التي مست جوانب مختلفة من السياسات الأمنية منها:

- البشرية (تعيينات جديدة على رأس مختلف المصالح- متابعة عدد من رجال الأمن قضائيا أو إداريا).
- المؤسساتية (تعديل ظهير الإدارة العامة والنظام الأساسي لرجال الأمن_إحداث المكتب المركزي للأبحاث القضائية –إحداث مكاتب وجهوية للشرطة القضائي- إحداث فرق أمنية جديدة- توظيف التكنولوجيات الحديثة).
- الإستراتيجية التي يشهد العالم بأهميتها وقيمتها الاستباقية (الاستباقية في مواجهة المخاطر- عدم تجزئة المنظومة الأمنية - الانفتاح).

واعتبر السيد بنشماش أن هذه الإجراءات تستوجب طرح الأسئلة التالية:

- هل شكلت هذه الإجراءات والقرارات سياسة عمومية حكومية في مجال الأمن أم إنها استمرت كسياسة قطاعية منفصلة ومتعالية؟
- هل خضعت هذه الإجراءات والقرارات للرقابة والتقييم الكاملين من طرف غرفتي البرلمان وفق ما ينص عليه الدستور والقانون الداخلي لكل من مجلسي النواب والمستشارين؟

- ما هي نسب اتساق آليات الرقابة الوطنية على السياسات الأمنية مع المعايير الدولية والممارسات الفضلى في هذا الباب؟
- هل وفرت الولاية التشريعية السابقة، التي أعقبت المصادقة على الوثيقة الدستورية عبر الأدوار التي قد تكون قامت بها، حظوظا كافية للحد من احتمالات التأويل المحافظ للمقتضيات الدستورية ولمجمل أسس العملية السياسية المشار إليها وتحويل قطاع الأمن إلى أمن مواطني يستجيب لمعايير الحكامة؟
- وهل أمكن للسياسات المتبعة ترسيخ اتجاه الانتقال وفق أسس الديمقراطية وحقوق الإنسان؟
- ما هي التعديلات والآثار التي أنتجها الأداء البرلماني على السياسات التي تم اعتمادها في مجال الأمن؟
- ما مدى تحقيقها للتوازن بين متطلبات الأمن ومتطلبات حماية الحقوق والحريات؟

2.العلاقات بين إفريقيا وأمريكا اللاتينية: من أجل نموذج للتعاون جنوب- جنوب

احتضن مجلس المستشارين، بتعاون مع مؤسسة غابرييل غارسيا ماركيث، يوما دراسيا حول موضوع: «العلاقات بين إفريقيا وأمريكا اللاتينية: من أجل نموذج للتعاون جنوب-جنوب»، يوم الأربعاء 24 ماي 20177 بمقر المجلس.

وتميز هذا اللقاء بحضور سفراء مجموعة من دول إفريقيا وأمريكا اللاتينية، كما عرف مشاركة باحثين وأكاديميين ينتمون لمعاهد متخصصة في الموضوع، إضافة إلى فاعلين برلمانيين وجهويين في مجال الدبلوماسية الموازية.

ويأتي تنظيم هذه الندوة انطلاقا من قناعة مجلس المستشارين بأهمية مساهمة الفاعلين غير الحكوميين في دعم الحوار وتقريب وجهات النظر حول تطلعات ومصالح الشعوب الإفريقية والأمريكية اللاتينية، خصوصا بعد عودة المملكة المغربية إلى عائلتها المؤسساتية الإفريقية، وما تشكله من إضافة نوعية لهذا التقارب بين إفريقيا وأمريكا اللاتينية، ودعم للتوجه المغربي في لعب دور محوري للتقريب بين الجانبين في إطار التعاون جنوب-جنوب.

وقد شكل هذا اليوم الدراسي فرصة لاستكشاف الفرص التنموية المشتركة، والتعريف بالروابط الثقافية في تيسير التواصل بين شعوب القارتين، وأدوار الفاعلين غير الحكوميين في الانخراط الفعال في مسلسل دعم التعاون بين إفريقيا وأمريكا اللاتينية، وكذا التفكير والتفاعل الجماعي حول مختلف المبادرات التي يمكن أن تسهم بها الدبلوماسية الموازية في دعم بناء نموذج شراكة تضمن لشعوب دول الجنوب الأمن والاستقرار والكرامة الإنسانية.

3. البنوك التشاركية: الرهانات والتحديات وتسوية المنازعات في المعاملات المالية الإسلامية

احتضن مجلس المستشارين يوم الأربعاء 19 أبريل 2017 أشغال الملتقى الذي نظمه المركز الدولي للوساطة والتحكيم بالرباط حول موضوع: «البنوك التشاركية: الرهانات والتحديات وتسوية المنازعات في المعاملات المالية الإسلامية» وذلك بمشاركة ممثلي المؤسسات المعنية وخبراء في المالية الإسلامية.

وقد تميزت الجلسة الإفتتاحية لهذا الملتقى بكلمات كل من السيد رئيس مجلس المستشارين والسيد وزير العدل، بالإضافة إلى كلمة السيد رئيس مجلس إدارة الجهة المنظمة، فيما انكبت أعمال الملتقى على محاور تتعلق بالإطار القانوني والتشريعي لتأسيس البنوك التشاركية وإجراءاتها (المغرب كنموذج) والإطار الفقهي للمعاملات المالية الإسلامية وأوجه الشبه والاختلاف بين خدمات البنوك التشاركية والبنوك التقليدية،

كما تطرق المشاركون إلى صيغ وأدوات التمويل الإسلامي، وتجارب التأمين التعاوني والتكافلي، بالإضافة إلى التحكيم في تسوية منازعات البنوك التشاركية.

السنة التشريعية 2018-2019

الملتقى البرلماني الثالث للجهات

تماشيا مع إستراتيجية المجلس الرامية إلى احتضان النقاش العمومي والحوار المجتمعي التعددي، وكذا الانفتاح على محيطه والتفاعل مع أسئلة المجتمع وانتظاراته وتطلعاته، واصل المجلس خلال هذه الدورة مجهوده لتفعيل هذه الإستراتيجية. هكذا وتحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، نظم مجلس المستشارين، بشراكة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وجمعية رؤساء الجهات والجمعية المغربية لرؤساء الجماعات، وبدعم من شركائه الدوليين، النسخة الثالثة للملتقى البرلماني للجهات، وتميزت الجلسة الافتتاحية لهذا الملتقى بتلاوة الرسالة الملكية السامية الموجهة لهذا الملتقى.

وانعقد الملتقى البرلماني الثالث للجهات في سياق وطني يتسم بدخول ورش الجهوية المتقدمة مرحلة حاسمة فيما يتعلق بوضعه حيز التنفيذ على ضوء ما ورد في الرسالة الملكية السامية الموجهة لفعاليات الملتقى البرلماني الثاني للجهات، والتي أكد فيها جلالته أنه بعد أن «تم تسطير الأهداف، وتحديد المبادئ والقواعد بوضوح، واضطلع الفاعلون بمهامهم؛ فإن المرحلة المقبلة ستكون حتما هي بلوغ السرعة القصوى، من أجل التجسيد الفعلي والناجع لهذا التحول التاريخي.» (انتهى كلام جلالة الملك) باعتباره يشكل بالنسبة لبلادنا إصلاحا طموحا، يستوجب انخراطا فعليا وتجاوبا ناجعا لكل الفاعلين المرتبطين والمهتمين والمعنيين بهذا الورش المهيكل والاستراتيجي.

وعرف هذا الملتقى مشاركة الحكومة، والبرلمان، والمجالس الجهوية، والمؤسسات الوطنية، وهيئات الحكامة، ووكالات التنمية الجهوية، والفاعلون الاقتصاديون والاجتماعيون، إضافة إلى منظمات المجتمع المدني وخبراء وجامعيين مهتمين بموضوع الجهوية.

وقد تركزت فعاليات النسخة الثالثة للملتقى البرلماني للجهات على ما تحقق من تطور في مجالات الاختصاص والحكامة والاستشارة، عبر محاور تتعلق بـ»الاختصاصات الجهوية، الإمكانيات المتاحة وإكراهات الممارسة»، و»الشراكة ومتطلبات الحكامة الجهوية»، و»الديمقراطية التشاركية ورهانات تفعيل الهيئات الاستشارية الجهوية».

وجدير بالذكر إلى أن مجلس المستشارين قد استهدف من خلال تنظيم هذا الملتقى، مواصلة تتبع مسار ورش الجهوية المتقدمة، استلهاما لمضامين الرسالة الملكية السامية الموجهة للمشاركات والمشاركين في فعاليات الملتقى البرلماني الثاني للجهات، وتفعيلا للتوصية الصادرة عن الملتقى البرلماني التأسيسي للجهات، الداعية إلى تنظيم الملتقى على نحو منتظم ودوري كإطار للتنسيق المؤسساتي والتفكير الجماعي في سبيل التفعيل السليم لورش الجهوية المتقدمة اعتبارا لخصوصية تركيبة المجلس السياسية والمجالية والاقتصادية والنقابية، والتي تجعل منه برلمانا وصوتا للجهات بامتياز.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن الملتقى البرلماني للجهات في دورته التأسيسية، سبق له التداول في محاور تهم، الاختصاصات ونقل الإمكانيات؛ وإشكاليات التمويل واستخلاص المداخيل على المستوى المحلي؛ ورهانات التنمية المندمجة والمستدامة؛ والتكامل البين جهوي. أما الملتقى البرلماني الثاني للجهات، فقد خصص محاوره للهياكل الإدارية وتدبير الموارد البشرية الجهوية؛ وبرمجة التنمية الجهوية؛ وتعزيز الموارد المالية الجهوية. وقد خلص المنتدى إلى اعتماد الوثيقة الختامية التالية:

التقرير التركيبي لأشغال الملتقى البرلماني الثالث للجهات

في إطار فعاليات الملتقى البرلماني للجهات في نسخته الثالثة المنعقد تحت الرعاية الملكية السامية يوم الأربعاء19 دجنبر 2018 ،استمع الحاضرون بعناية واهتمام لما جاء في الرسالة الملكية السامية التي ألقاها المستشار الملكي السيد عبد اللطيف المنوني، من توجيهات وأفكار نيرة تهدف إلى تطوير ودعم البناء المؤسساتي الجهوي بالمملكة.

وشكل مضمون هذه الرسالة أرضية مرجعية تفاعل معها المشاركات والمشاركون في أشغال الورشات المنظمة في إطار هذا الملتقى.

كما تتبع الحاضرون كلمة السيد رئيس مجلس المستشارين التي ركز فيها على أهمية الحوار كمنهج أساسي لتطوير العمل الجهوي في بلادنا، مذكرا بأن الموضوعات التي تم اختيارها لهذا الملتقى الثالث مستلهمة من الرسالة الملكية الموجهة للملتقى البرلماني الثاني للجهات، ومقترحا لمجموعة من الأفكار التي يرى بأنها جديرة بأن تعرض على أنظار المشاركين في هذا الملتقى.

وتميزت الجلسة الافتتاحية كذلك بتدخلات هامة للغاية قدمها كل من السيد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والسيدة رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان والسيد رئيس جمعية رؤساء المجالس الجهوية، والسيد رئيس الجمعية المغربية لرؤساء مجالس الجماعات.

بعد ذلك،توزع المشاركون على الورشات الثلاث المبرمجة في إطار هذا الملتقى، ويتعلق الأمر بورشة الاختصاصات الجهوية وورشة الشراكة ومتطلبات الحكامة الجهوية وورشة الديمقراطية التشاركية.

ولقد تميزت أشغال هذه الورشات بنقاشات مستفيضة وإيجابية تخللتها اقتراحات عملية نابعة من الواقع الجهوي تقدم بها بعض رؤساء الجهات ومستشارين جهويين وممثلي الهيئات الاستشارية والإدارات المركزية وباحثين وفعاليات من المجتمع المدني.

وبالنظر للتداخل الحاصل ما بين موضوعات الورشات، فإنه سيتم إدراج الخلاصات والتوصيات بشكل تركيبي عبر المحاور التالية:

أولا، حول مواصلة الحوار

بالنسبة لهذا المحور،يوصي المشاركون بضرورة:

• مواصلة وتحسين شروط الإعداد لهذا الملتقى المنتظم، بشراكة مع جمعية رؤساء الجهات والجمعية المغربية لرؤساء الجماعات ومصالح الدولة على الخصوص، لاسيما حول القضايا الراهنة التي تشغل بال الطرفين وتستلزم عرضها على طاولة النقاش والتشاور والحوار؛

• العمل على إعداد الدورة القادمة، بالاستناد إلى تعبئة قوية من جانب مجموعة المستشارين الممثلين للمجالس الجهوية، في إطار لقاءات وجلسات عمل موضوعاتية تتم بتنسيق مع المصالح المركزية للدولة ورؤساء المجالس الجهوية؛

• العمل على إحداث مرصد برلماني لتتبع الشأن الجهوي.

ثانيا، حول تدقيق الاختصاصات وعقلنة التعاقد

بالنسبة لهذا المحور،يوصي المشاركون بضرورة:

• مواصلة المشاورات التي تم إطلاقها حول ميثاق الاختصاصات، بالحرص مُسبقا على أن تكون المصالح القطاعية المعنية قادرة- بالنسبة لكلا ختصاص ذاتي ومشترك -على تشخيص وإحصاء تعهداتها في أفق متعدد السنوات، وذلك من أجل تحديد مسؤوليات كل من الدولة والجهات؛

• وضع اطار تنظيمي يحدد كيفيات ممارسة الاختصاصات المشتركة بين الجهات والقطاعات الحكومية او المؤسسات العمومية المعنية،ويبين بوضوح، على الخصوص، آليات تفعيل مقتضيات المادة 141 من الدستور التي تشدد على وجوب تحويل الدولة للموارد

المطابقة للاختصاصات التي تشرك الجهات في مزاولتها؛

• العمل على عقلنة مسلسل التعاقد، وذلك بفتح نقاش حقيقي حول أسس التعاقد بين الدولة والجهات، من أجل ضبط التضخم الحاصل في المجال الاتفاقي والوصول إلى وضع إطار مرجعي مشترك، كفيل بإعطاء مضمون حقيقي لمفهوم الشراكة بين الجهات والدولة وبينها وبين باقي الشركاء، وبتحديد مجال التعاقد ونطاقه بوضوح وإبراز كيفيات وشروط إعداد اتفاقيات الشراكة والتشاور حول طرق تفعيلها وتتبع تنفيذها وتقييمها؛

• الحرص على إعداد الإطار المرجعي في ميدان التعاقد بين الجهات والدولة بصفة خاصة، بناء المقتضيات المنتظرة في مجال اللاتمركز الإداري، وذلك وصولا إلى تأمين مكانة الصدارة التي تتبوؤها الجهات، كمستوى للملاءمة في إطار برمجة السياسات والبرامج العمومية على صعيد الدولة وبين هذهالأخيرةوالجماعاتالترابية؛

• إضفاء صبغة القانون على ميثاق تحديد وتفعيل الاختصاصات.

ثالثا، حول اللاتمركزالإداري

بالنسبة لهذا المحور، يوصي المشاركون بضرورة:

• التسريع بإصدار النصوص التطبيقية اللازمة لتفعيل جميع مبادئ ومقتضيات ميثاق اللاتمركز الإداري وتتبع الحكومة عن كتب لجهود الإدارات المركزية لتفعيل مقتضياته الأساسية المتمثلة في نقل أكبر عدد من المهام لممثليها على المستوى الجهوي وتوسيع صلاحياتهم التقريرية والإمكانيات المادية والبشرية الموضوعة رهن إشارتهم؛

• العمل على إشراك الجماعات الترابية، وبصفة خاصة المجالس الجهوية،في عملية تحديد شروط وكيفيات التفعيل التدريجي لميثاق اللاتمركز الإداري، بدءا بالإعداد المشترك لخارطة طريق وأجندة تنزيل الإصلاح المذكور.

رابعا، تحسين الحكامة

بالنسبة لهذا المحور، يوصي المشاركون بضرورة:

• نهج الدولة لسياسة إرادية في مجال إعادة انتشار الموارد البشرية المتاحة لديها بغية تعزيز الخبرات والكفاءات الإدارية والتقنية اللازمة للجهات في ميادين الخصاص الذي تعاني منه المجالس الجهوية قياسا للأدوار المسندة إليها في مجال التنمية الترابية؛

• العمل على إصدار القانون بمثابة النظام الاساسي لموظفي الجماعات الترابية، المنصوص عليه في المادة 127 من القانون التنظيمي للجهات، على أن يستلهم قواعده ومبادئه من الأنظمة الاساسية الخاصة بموظفي مجلس النواب ومجلس المستشارين، وذلك مراعاة لخصوصية الإدارة الجهوية العاملة تحت امرة هيئة منتخبة، علما بأن نجاح الجهوية المتقدمة يتوقف،إلى حد كبير، على نجاعة الإدارة وكفاءة ومردودية مواردها البشرية؛

• تعديل المرسوم رقم 2.13.422 المتعلق بالوضع رهن الاشارة ليشمل إمكانية الوضع رهن الإشارة للموظفين والمستخدمين من الادارات العمومية والمؤسسات العمومية للجماعات الترابية وعلى رأسها الجهات، اعتبارا أن المرسوم المذكور لا يتيح هذه الامكانية حاليا. وخاصة مع الصدور المرتقب لقانون الوظيفة الترابية؛

• تفويض الاختصاص بالتأشير، المنصوص عليه في المادة 115 من القانون التنظيمي، ولو جزئيا، لولاة الجهات بهدف التسريع من وتيرة تنفيذ مقررات مجالس الجهات والقرارات التنظيمية لرؤسائها؛

• وضع برنامج لتكوين المصالح الإدارية التابعة للجهات على مبادئ الحكامة الجيدة؛

• تعبئة المصالح اللاممركزة للدولة بمشاركة الغرف الجهوية للحسابات لدعم القدرات التدبيرية للجهات في تملك أدوات ومساطر وقواعد الحكامة الجيدة في أبعادها الحقوقية المالية والتنظيمية؛

• المطالبة بإعادة النظر في معايير توزيع الاعتمادات على الجهات؛

• ضرورة اشراك المؤسسات العمومية في تطوير التجربة الجهوية الحالية؛

• ضرورة تحقيق الانسجام والتكامل بين برامج التنمية الجهوية مع المخططات القطاعية والاستراتيجيات المعتمدة على المستوى الوطني والمجالي؛

• تدقيق المساطر التنظيمية كحافز مهم لتحقيق الحكامة الجهوية؛

• إشراك القطاع الخاص في احداث شركات التنمية الجهوية؛

• توسيع مجال الشراكة التقليدية بين القطاعين العام والخاص ليشمل الجماعات الترابية؛

• تعزيز الشراكة مع الغرف المهنية التي يتوجب تقوية دورها واعطائها صبغة عملية لتحفيز النشاط؛

الاقتصادي والارتقاء بالاقتصاد الترابي؛

• تدقيق وتوحيد مفهوم الحكامة عبر وضع دلائل مرجعية؛

• التأكيد على إعداد قانون إطار لتقييم السياسات الترابية؛

• التأكيد على إشاعة روح وجو الثقة بين مختلف الفاعلين عبر إجراءات جدية للإقلاع بمفهوم الجهوية وعبر انخراط جماعي بنفس السرعة والوتيرة.

خامسا، حول تثمين ودعم الهيئات الاستشارية

بالنسبة لهذا المحور، يوصي المشاركون بضرورة:

• قيام الأطراف المعنية المتمثلة في الجهات والدولة بحملة تحسيسية بأهمية الهيئات الاستشارية وتشجيع الفئات المجتمعية المستهدفة بالانخراط فيها وتقديم الدعم والاستشارة للمجالس الجهوية التي ما زالت تتردد في إحداثها وذلك بمصاحبتها في مسلسل تفعيل المقتضيات القانونية المتعلقة بهذه الهيئات؛

• اعتماد التكنولوجية الرقمية-ولو بشكل تجريبي - لتسهيل مأمورية ومهام الهيئات الاستشارية، وبناء منظومة معلوماتية تمكن من السرعة والدقة في ابداء الرأي حول القضايا المعروضة بشكل الكتروني، وتعزيز مشاركة واستشارة هاته الهيئات في مختلف برامج ومشاريع الجهة وتتبعها، مع العمل على تعزيز قدرات أعضاء هذه الهيئات الاستشارية في هذا الميدان من خلال دورات تكوينية متخصصة؛

• توخي الدقة في تحديد مهام هذه الهيئات والعمل على وضع بعض الشروط للعضوية في هذه الهيئات على غرار الشروط الموضوعة للجمعيات في مجال تقديم العرائض مع التشديد على الطابع التطوعي للمهام المسندة لهذه الهيئات؛

• تنظيم لقاء دولي للاطلاع على التجارب والممارسات الفضلى في مجال إشراك المجتمع المدني في مواكبة وتملك الرهانات المرتبطة بالجهوية، لابتكار آليات جديدة للتواصل للتفعيل الأنجع لمبادئ وميكانيزمات الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي والجهوي.

حرية الجمعيات والتجمعات

نظم مجلس المستشارين، بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وبدعم من مؤسسة وستمنستر للديمقراطية، بمناسبة الذكرى 60 لصدور ظهائر الحريات العامة في 15 نونبر 1958، كما وقع تغييرها وتتميمها، يوما دراسيا حول «حرية الجمعيات والتجمعات»، ويأتي هذا اليوم الدراسي، الذي يتزامن مع تخليد المجتمع الدولي للذكرى الـ 70 لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لإغناء النقاش حول ممارسة حرية الجمعيات والتجمعات على أرض الواقع وما تواجهه من تحديات، على ضوء المقتضيات الدستورية ولاسيما الفصل 29 منه.

واستهدف اللقاء خلق دينامية جديدة في النقاش العمومي حول المستجدات المرتبطة بالحق في التجمع والتظاهر السلمي بالشارع العام في ارتباطه مع الإجراءات القانونية، وتسليط الضوء على الأدوار المنوطة بالقضاء المغربي، باعتباره السلطة الوحيدة للبت في المنازعات المتعلقة بالحياة الجمعوية وضمان ممارسة الحق في التجمع والتظاهر السلمي وسبل تيسير الولوج إلى العدالة في هذا المجال.

وشهدت فعاليات هذا اليوم الدراسي، الذي عرف مشاركة ممثلي المؤسسات الدستورية والمنظمات غير الحكومية وأكاديميين وباحثين مختصين، تقديم مداخلات انصبت على واقع وتحديات حرية الجمعيات والتجمع والتظاهر السلمي، وذلك من منظور الإدارة الترابية، والسلطة القضائية، والمجتمع المدني، والباحثين الأكاديميين، تلتها تعقيبات وشهادات ممثلين عن شبكات وهيئات نشيطة وفاعلة في مجال الحريات العامة.

وفي ختام هذا اليوم الدراسي تم تقديم التقرير التركيبي التالي:

تقرير عن أشغال اليوم الدراسي حول: «الجمعيات والتجمعات» تخليدا للذكرى 60 لصدور ظهير الحريات العامة

تعتبر حرية تأسيس الجمعيات من بين حقوق الإنسان الأساسية تكفلها المواثيق الدولية والوطنية، والتي أقرها المشرع المغربي منذ 1958، حيث سن قوانين خاصة بمجال الجمعيات والتجمعات فيما يعرف بمدونة الحريات العامة التي نظم فيها كل من حق تأسيس الجمعيات، بمقتضى ظهير 15 نونبر 1958، والحق في التجمع بمقتضى بمقتضى ظهير 15 نونبر 1958 الذين وقع تغييرهما وتتميمهما.

وبعد مرور ستين سنة على صدور هذه النصوص والظهائر، وما أثير حولها من نقاش مرتبط بالممارسة على أرض الواقع، برزت من جديد أهمية مسألة حرية الجمعيات والتجمعات بالمغرب، وذلك في سياق ظهور نوع جديد من الحركات الاحتجاجية التي اعتبرها بعض المراقبون «منفلتة» وخارج الإطار القانوني. حيث ظهرت الحاجة إلى إعادة فتح النقاش بخصوص هذه الظهائر. وفي هذا الإطار نظم مجلس المستشارين بتعاون مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومؤسسة وستمنستر للديمقراطية يوما دراسيا حول موضوع:» الجمعيات والتجمعات». والذي كان يهدف بالأساس إلى:

- عرض وجهات النظر المتقاطعة وتبادل الرأي بين المتدخلين المعنيين بهذه الظهائر والنصوص القانونية المنظمة لهذا الحقل، والخروج بخلاصات وتوصيات عملية قابلة للتحقيق، تساهم في تمكين الفاعل الجمعوي من القيام بالأدوار المنوطة به، وضرورة ملاءمة الإطار القانوني مع المستجدات التي أقرها الدستور وكذا المواثيق الدولية ذات الصلة؛
- المساهمة في خلق ديناميكية جديدة في النقاش العمومي حول المستجدات المرتبطة بالحق في التجمع والتظاهر السلمي بالشارع العام في ارتباطه مع الإجراءات القانونية؛
- تسليط الضوء على دور ومكانة القضاء المغربي، كسلطة وحيدة للبث في المنازعات المتعلقة بالحياة الجمعوية وضمان ممارسة الحق في التجمع والتظاهر السلمي وكآلية للتشكي والانتصاف وفق الصلاحيات الموكولة له دستوريا وسبل تيسير الولوج إلى العدالة في هذا المجال.

الجلسة الافتتاحية:

كلمة رئيس مجلس المستشارين:

استهل رئيس مجلس المستشارين كلمته بالترحيب بالمشاركين في اليوم الدراسي شاكرا كلا من المجلس الوطني لحقوق الإنسان باعتباره شريكا استراتيجيا لمجلس المستشارين ومؤسسة وستمنستر للديمقراطية على دعمها المستمر لأنشطة المجلس.

وقد تطرق السيد عبد الحكيم بنشماس في البداية إلى مجموعة من الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان وعلى رأسها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية مشيرا إلى بعض التقارير الدولية الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان.

وأكد رئيس مجلس المستشارين على التنصيص الدستوري والتأطير الذي فصل في موضوع الجمعيات والتجمعات والقوانين المؤطرة له معتبرا أهمها ظهير 15 نونبر 1958 المعدل والمتمم في عدة مناسبات معززا ذلك بالمعطيات التي بسطها المجلس الوطني لحقوق الإنسان في تقريره أمام غرفتي البرلمان في 16 يونيو 2014 التي تشير إلى:

- تنظيم 23121 تجمع ومظاهرة سنة 2011.
- تنظيم 20040 تجمع ومظاهرة سنة 2012.
- تنظيم 16096 تجمع ومظاهرة سنة 2013.

ومشيرا إلى الاستنتاج الذي خلص له مجلس الوطني لحقوق الإنسان المتمثل قصور الإطار القانوني الحالي المتعلق بالتجمعات العمومية عن استيعاب أشكال جديدة من التعبيرات والممارسات ذات العلاقة بالحق في التظاهر السلمي والتي تزايد اللجوء إليها.

ليختم كلمته بمجموعة من التوصيات أهمها:

- إعادة التفكير في ثقافة الاحتجاج والتنظيم من جهة والأطر المعيارية والتنظيمية ذات الصلة لممارسة هذه الحقوق.
- الاسترشاد بما ورد في مذكرة المجلس الوطني لحقوق الإنسان بخصوص حرية الجمعيات بالمغرب.
- استحضار مقترح المجلس الرامي إلى ضرورة مراجعة الظهير وملائمته مع مرحلة ما بعد دستور 2011.

كلمة الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان:

تطرق الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان السيد محمد الصبار للصيرورة التاريخية لظهائر الحريات العامة ومرورها بالعديد من التحولات والتغييرات سواء من الناحية الدولية أو الوطنية، وأشار إلى أن هذا القانون جاء مطبوعا بنفس ليبرالي يليق ببلد يتطلع إلى بناء الديمقراطية على أرضية وعلى سيادة القانون ويتجلى هذا النفس الليبرالي على وجه الخصوص في اعتماده لنظام التصريح بدلا من نظام الترخيص.

وأكد الأمين العام على أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يولي اهتماما خاصا للقوانين المتعلقة بالحريات المدنية والسياسية والتطبيقات المختلفة وللاجتهاد القضائي الصادر بمناسبة المنازعات التي تطرح في بعض الأحيان. وذلك عبر متابعته للدينامية الاجتماعية والحركات الاحتجاجية وإصداره لثلاث مذكرات في هذا الباب والتي ارتكزت في مرجعيتها على المقتضيات الدستورية والتشريعات الوطنية بالإضافة إلى المرجعية الدولية.

مضيفا أن التشخيص الدقيق الذي قام به المجلس حول المناخ العام الذي تشتغل فيه الجمعيات أظهر أن الفعل الجمعوي يصطدم في بعض الحالات بالشطط في استعمال السلطة من طرف الموظفين الإداريين خاصة في مرحلة التأسيس أو التجديد كما يعاني من ضعف الإمكانيات المادية واللوجستيكية، مشيرا إلى التحول المسجل على مستوى الحركات الاحتجاجية من فعل ممركز مؤطر قانوني إلى فعل احتجاجي منتشر على مستوى ربوع تراب المملكة، وإلى ارتفاع حصيلة التظاهرات السلمية بالشارع العام والتي تصل إلى معدل 47 مظاهرة في اليوم.

ليختم الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان كلمته بمجموعة من التوصيات:

- المساهمة في توسيع الفضاء المدني وتوفير بنية تشريعية للمجتمع المدني تضمن له التحرك بحرية تكوين الجمعيات.
- التشجيع على الحوار والتواصل والتفاعل بين الدولة والجمعيات والمحتجين.
- الوقوف على الاختلالات التي تعيق ممارسة هذه الحقوق بشكل واسع.
- تعزيز دور الوسائط الاجتماعية في تدبير الحركات الاحتجاجية.
- النهوض بالاجتهاد القضائي.
- التزام السلطات المعنية بتعليل قراراتها الإدارية في الموضوع.

كلمة وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان:

افتتح الوزير كلمته بشكر كل من مجلس المستشارين والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، لدعوتها للمساهمة في هذا النقاش، حيث أشار أن المغرب اختار أن يكون من الدول الليبرالية التي تعتمد تشريعات متقدمة تكرس أجواء الحرية والكرامة الإنسانية بعد سنتين فقط من حصوله على الاستقلال، في إشارة للسياق الذي ظهرت فيه هذه الظهائر، مضيفا أن الحريات العامة بالمغرب خضعت للمد والجزر على مستوى التشريع والممارسة وذلك حسب اختلاف الأوضاع السياسية والاجتماعية والحقوقية.

وقد تطرق الوزير إلى الصيرورة التاريخية التي مرت بها الحريات العامة بالمغرب والتي عرفت عدة إصلاحات نتيجة الاعتراف الدستوري سنة 1992 بحقوق الإنسان والانفتاح السياسي. مؤكدا أن دستور 2011 بدوره كرس حقوق الإنسان باعترافه بالمرجعيات الدولية وسمو الاتفاقيات الدولية ودسترة الديمقراطية التشاركية وتعزيز أدوار المجتمع المدني وضمان العديد من الحقوق والحريات. مشيرا العديد من النصوص القانونية التي تم إصدارها في هذا الباب، كقانون الصحافة والنشر وقانون الحق في الحصول على المعلومات موضحا أنه رغم كون المشرع المغربي أقر بضمانات لممارسة هذه الحريات والحقوق إلا أن لك لا يمكن أن يكون بمعزل عن القانون الذي أطر هذه الممارسة والقيود الواردة عليها وفق ما تسمح به المرجعيات الدولية لحقوق الإنسان، أو بمعزل عن وجود سلطة قضائية حامية تراقب تطبيق هذا القانون في إطار احترام مبادئ التوازن والتناسب والشرعية والمسؤولية.

كما أشاد بالحصيلة المتمثلة في ارتفاع عدد التجمعات والاحتجاجات بشكل مضطرد وارتفاع عدد الجمعيات في العشرة سنوات الأخيرة ليبلغ ما مجموعه 140000 جمعية مصرح بها سنة 2017 بمعدل نشاط يومي يصل إلى 4000 نشاط. ومنوها بالحضور المكثف والوازن للمجتمع المدني الوطني كفاعل رئيسي في مختلف الأوراش الإصلاحية، ومساهم في مختلف السياسات والبرامج العمومية.

ليختم كلمته بالإشارة التدابير التي اعتمدتها خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان المعتمدة من قبل الحكومة في 8 دجنبر 2017:

- مواصلة ملائمة الإطار القانوني المتعلق بحرية اجتماع وتأسيس الجمعيات.
- مراجعة قوانين الأنظمة الداخلية المنظمة للحريات العامة.
- تدقيق القواعد والإجراءات القانونية المتعلقة بمختلف أشكال وأصناف التظاهر.
- تبسيط المساطر المتعلقة بالتصريح بالتجمعات لعمومية، والعمل على ضمان التطبيق التام للمساطر المعمول بها.
- تعزيز آلية الوساطة والتوفيق والتدخل الاستباقي المؤسساتي.

المداخلات الرئيسية:

خصصت أول مداخلة لمناقشة حرية الجمعيات والتجمع والتظاهر السلمي بالمغرب الواقع والتحديات من منظور السلطة القضائية، حيث أشار السيد محمد الخضراوي إلى أن المغرب قد عرف تطورا على هذا المستوى وهناك الكثير من الأمور التي لا يمكن بخسها باعتبارها أمورا ايجابية، مشيرا إلى المسار الطويل والشاق الذي يجب خوضه معا، ومعتبرا أن الجميع اليوم مطالب بالمقاربة التشاركية الحقيقية ومطالب بالعمل الجاد.

وقد استحضر ممثل السلطة القضائية مجموعة من القرارات القضائية المتعلقة بالقرارات الإدارية والمتمثلة في عدة أحكام حيث يلجأ القضاء إلى إلغاء القرارات الإدارية بسبب الشطط في استعمال في حالات تسجيل تجاوز رفض تلقي التصريح عند تأسيس الجمعيات، في حين يعتبر القرار الإداري مشوبا بعيب عدم الشرعية عند رفض السلطة تسلم الوصل المؤقت، كما يعتبر الرفض خطأً مصلحيا موجب للتعويض. فيما عبر على كون القضاء اليوم ولأول مرة على مستوى الدستور نص على وظيفة السلطة القضائية، والقضاء مطالب بتطبيق العادل للقانون ومطالب أيضا بضمان الحقوق والحريات للأفراد والجمعيات وضمان أمنهم القضائي والقانوني لتصبح المؤسسة القضائية اليوم ذات التزام دستوري وحقوقي.

كما أوضح في نهاي مداخلته أن السلطة القضائية ليست سلطة كباقي السلط، فدورها الأساسي لا ينحصر في القضاء بل هدفها مراقبة وتطبيق القانون. وبالتالي فنحن أمام سلطة بمقاربة حقوقية ومقاربة إصلاحية.

من خلال للمداخلة الثانية أوضح الأستاذ كمال الحبيب الفاعل المدني، وجهة نظر المجتمع المدني فيما يخص حرية الجمعيات والتجمع والتظاهر السلمي بالمغرب.

وعلاقة بالمتدخل الأول أبرز الأستاذ كمال الحبيب كصوت من أصوات المجتمع المدني. انه خلال مرحلة الاشتغال أي المرحلة الأولى بالنسبة للمرافعات حول القوانين المنظمة للحريات العامة منذ سنة 2000م إلى حدود 2002 هو نفس القانون الذي يتم الاشتغال على ضوئه اليوم، مشيرا إلى محطة الإصلاح الدستوري الذي كان بمثابة تطور رؤية فيما يخص المنظور السياسي والمؤسساتي والذي من شأنه أن يعمم بحكم وضع القوانين والى المرحلة الثالثة التي اعتبر أنها شهدت تراجعات خطيرة والتي شهدت التضييق على الحركة الجمعوية من طرف الدولة.

وبخصوص المحور الثاني التعلق بمقاربة محطة الإصلاحات الدستورية، أكد الأستاذ كمال الحبيب أنه تم اقتراح وإدخال عدة عناصر لاحترام حقوق الإنسان والاعتراف بالمجتمع المدني كطرف داخل المجتمع له مسؤوليات مضيفا أنه لحدود اليوم لم نستطع تطبيق مقتضيات الدستور.

ليؤكد في المحور الثالث أنه لا يمكن في هذه المقاربة الشمولية الفصل بين إشكال قانون الجمعيات وقانون التجمعات والقوانين الغير الموجودة إلى حدود الساعة، مشيرا إلى مجموعة من التدابير والإجراءات المهمة على رأسها:

- إعادة هيكلة جذرية للقانون الجمعوي؛
- الولوج إلى الفضاء العام؛
- مراجعة جذرية للجوانب الجبائية؛
- وضع خطة في بلورة الامكانات من أجل تقوية القدرات؛
- إعادة ترتيب دور الشباب.

ليخلص في نهاية مداخلته إلى مجموعة من الأسئلة:

كيف يمكن في الاستمرار مع الندوة السابقة حول الوساطة المجتمعية وحول بناء الدولة الديمقراطية وحول خلق علاقة جديدة مع الدولة والمجتمع لكي لا تكون الدولة ضد المجتمع؟ كيف يمكن اليوم أن تكون هذه المقاربة الشمولية للقوانين المؤطرة للعمل الميداني والعمل الحقوقي والتظاهرات في الشوارع أن تكون منسجمة مع حقوق الإنسان والمواثيق الدولية؟

وأيضا تكلم على الحكامة الأمنية بحيث تساؤل عن الكيفية التي تمكننا من مراقبة الحكامة الأمنية.

وأخيرا استفسر عن كيف يمكن أن نبني جميع مقاربة شمولية لكل ما يتعلق بالعلاقة مع الدولة الديمقراطية بين الدولة والمجتمع؟

التعقيبات:

تمت الإشارة في أغلب المداخلات إلى أن المغرب اختار اختيارا استراتيجيا مبنيا على الديمقراطية وقرر الالتزام بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية في مجال الحريات العامة. وأن المغرب لا يعاني من النقص على مستوى التشريعات القانونية بقدر ما يعانيه على مستوى الممارسة. خاصة وأن أهم المكتسبات التي تسعى لها الدول في مجال الحريات العامة متوفرة وتتجسد في خروج العشرات من التظاهرات دون تصاريح مسبقة وهو ما يؤكد تقدم على مستوى حق الحرية خاصة حق حرية التظاهر.

فيا أبرز أحد المتدخلين انه لدينا مشكل سوء فهم في دلالة ممارسة الحريات العامة بالمغرب لأنه من الصعب إقناع الآخر ولو كانت لديه دراية بسيطة بالقانون بما نعيشه وبالواقع كما هو. مضيفا أنه لا مشكل في أن نمارس الحريات العامة بظهير 1958، فبالرغم من تضمنه هذا عقوبات كبيرة إلا أنه من زاوية الحريات العامة يتضمن أيضا شيئا من النفس الليبرالي الذي يسمح بممارسة الحريات العامة.

في المقابل تم التأكيد على ضرورة إحداث قانون جديد للحريات العامة وليس مراجعة أو إصلاح ظهير 1958، كما تم تساؤل حول طبيعة نظام عام الحريات التجمعات والجمعيات الذي نريد، بينما اعتبرت إحدى المداخلات أن هذا التساؤل له أصل في الدستور المغربي لاسيما في الفصل 25 وما يليه من الفصول التي لم تحدد أي نطاق لتضييق الحريات المتعلقة بالفكر والرأي والتعبير وأيضا التجمعات بجميع أشكالها.

وطالب أحد المتدخلين بضرورة الالتزام بالقانون من طرف السلطات أو تغييره أو بإزالته إن لم تكن هناك إرادة حقيقية لتطبيقه، ومن الزاوية المعيارية فالقانون يجب أن يتطور، كما أشار أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار وجود فضاء يؤثر بشكل سلبي على ممارسة الحريات، وأيضا احترام القانون كما هو وإدماج ما وصل إليه الاجتهاد القضائي من أحكام تخدم مجال الحريات العامة، أما من ناحية الإنتاج فقد اعتبر أنه بين ما أنتجته المؤسسات الوطنية أو المؤسسات المجتمع المدني يتجاوز بكثير ما يجب علينا القيام به.

فيما اعتبر متدخل آخر أن المشكل بالمغرب ليس مشكل إصلاح القوانين المتعلقة بالحريات العامة، فهذا أمر طبيعي وبديهي بل للإشكال الحقيقي هو كيف يمكن إصلاح الدولة؟ إذ بالرجوع لظهائر الحريات نجدها تتضمن جميع قواعد ممارسة الحريات فهي استنسخت عن التجربة الفرنسية ليضيف المتدخل أنه في فرنسا لا توجد سلطة إدارية ترفض تسليم الوصل النهائي أو وصل إيداع الملف لجمعية معينة الشيء الذي يجعل الجميع أمام تحدي لا يمكن التقدم في هذا المجال بدون رفعه وتجاوزه. كما أكدت المداخل على ضرورة توسيع مجال ممارسة الحريات العامة. باعتبار أن التوجه نحو إصلاح قوانين الحريات العامة، يفرض بالضرورة التوجه أولا نحو مكامن الخلل، لأنه في غياب دولة لا تحترم قرارات القضاء فلا يمكن أن نتحدث عن وجود ضمانات لممارسة الحريات العامة. لتخلص في النهاية إلى أن إصلاح الدولة أولى من إصلاح المنظومة القانونية المتعلقة بالحريات العامة.

التوصيات:

- التأكيد على أهمية تخليد الذكرى 60 لصدور ظهائر الحريات العامة كمحطة تأسيسه في منظومة ليبرالية على مستوى الحريات المدنية والسياسية؛
- الانتباه إلى الرمزية الكبرى لتاريخ صدور هذه الظهائر سنتين بعد استقلال المغرب وعقدين على صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وثماني سنوات قبل صدور العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية؛
- الوقوف على مسار طويل ومعقد لتطور الحقوق العامة تشريعا وممارسة سواء عبر لحظات التراجع المتأثر بلحظات التوتر السياسي أو محطات التقدم والتعزيز والترسيخ التي رافقت كل حالات الانفتاح السياسي كانت هناك إحالات إلى مرحلة نهاية الخمسينات صعوبات والتوتر في السبعينات وأثرها على النصوص ثم إصلاحات حكومة التناوب وتحولات ما بعد2011؛

- استحضار للأسئلة الجديدة التي باتت تطرحها ديناميات الحركات الاجتماعية وتنامي ظاهرة الاحتجاج في علاقة بنصوص منظمة لحرية التجمع وبواقع الممارسة وتمثلات الفاعلين لها؛

- استشعار للمركزية التي ظلت تحتلها مسألة الحريات العامة ثم بعد ذلك مسألة حقوق الإنسان سواء في رهانات المجتمع المدني والجمعيات الحقوقية أو البرلمان أو الحكومة أو مؤسسات وطنية العاملة في هذا المجال وموقعها داخل كل الإصلاحات التشريعية وأساسا الدستورية التي عرفتها بلادنا؛

- الوقوف عند أهمية ودور القضاء الدور الأساسي الحاسم لهذه المؤسسة كضامنة لحماية الحقوق وللحريات وكسلطة يفترض فيها الترسيخ وحماية الجمعيات والتجمعات أمام كل إمكانيات الشطط وتجاوز السلط؛

- ضرورة الاهتمام بالانتباه لمسألة ربط احترام حقوق الإنسان والحريات بالمسار العام للبناء الديمقراطي وتعزيز القيم الديمقراطية وبالتالي طبيعة المناخ السياسي وطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع في أفق رهان تكريس دولة القانون؛

- تتمين جهود المجتمع المدني في الترافع والدفاع عن تعزيز مبادئ حقوق الإنسان والحريات العامة وتجدد المطالب الحقوقية لإعادة صياغة القوانين المنظمة لهذه الحقوق الحرص على ملاءمة القوانين المنظمة للحريات العامة على المرجعية الدستورية ومع المرجعية الدولية الناظمة للحق في تأسيس الجمعيات والتجمع السلمي والانطلاق كذلك من مرجعيات مدنية وطنية ذكرت كذلك كنداء الرباط؛

- الوقوف على الإشكاليات العديدة التي تطرحها الممارسة خاصة ما يتعلق بتدبير إيداع ملفات التأسيس والتجديد سواء من خلال رفض تسلم الوصل أو رفض إيداع الملف بشكل نهائي والاختلاف في شروط تقديم الملفات وصعوبات التمويل وضعف دور الوساطة واستمرار التضييق على تمكين الجمعيات من بعض الفضاءات العمومية وعدم احترام أحكام ومقررات قضائية وحتى متابعة بعض أعضاء الجمعيات بسبب أنشطة بعض الجمعيات بسبب أنشطتهم المدنية؛

- الانتباه إلى التراكم الذي استطاعت بناءه المؤسسات الوطنية العاملة في ميدان حقوق الإنسان مثل المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومؤسسة الوسيط في إطار الرصد والحماية والترافع؛

- تمسك الفاعلين المدنيين بمطلب إعداد قانون جديد للجمعيات وليس فقط مجرد إصلاح للقانون الموجود يراجع مفهوم الربحية يقدم تصنيف جديد للجمعيات يحافظ على هويتها المدنية يعمل على حماية أطرها المتطوعة ومستخدميها يعترف بالمهن الجمعوية يطور المنافذ للتمويل الوطني يقر نظاما محاسبيا ملائما للجمعيات؛

- الانتباه إلى الشروط الجديدة التي باتت تطرحها حريات الجمعيات والتجمعات على ضوء التحولات السياسية المرتبطة بالعملية الديمقراطية وكذا التحولات المجتمعية الموسومة بالفورة الرقمية وانحصار وضعية الوساطة وتنامي التعبيرات الاحتجاجية.

الديمقراطية وأسئلة الوساطة بالمغرب

احتفاء باليوم العالمي للديمقراطية، نظم مجلس المستشارين، بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يوما دراسيا حول موضوع « الديمقراطية وأسئلة الوساطة «.وتجلت أهمية اختيار موضوع هذا اللقاء، المنظم بدعم من مؤسسة وستمنستر للديمقراطية، في الوقوف على أدوار مؤسسات الوساطة المرتبطة بالديمقراطية في ترسيخ بناء دولة القانون، وإرساء الثقة بين المجتمع والمؤسسات وتمتين العلاقة بينهما، وتبيان وظائف ودور كل واحدة من هذه المؤسسات، من أجل تسريع وتيرة الإصلاحات ضمن المسار الجديد الذي اختارته المملكة في ظل دستور 2011.

كما تأتي أهمية هذا الموضوع أيضا اعتبارا لما تطرحه الوساطة التي تضطلع بها الأحزاب السياسية والهيئات النقابية ومنظمات المجتمع المدني وكذا كاستجابة للتوصية الصادرة عن الاتحاد البرلماني الدولي الداعية إلى استلهام مضمون ومحتوى الإعلان العالمي بشأن الديمقراطية الذي يصادف تاريخ 15 شتنبر من كل سنة والذي تم الإعلان عنه من قبل الأمم

المتحدة سنة 2007. فضلا عن كون هذا اليوم الدراسي يأتي تفاعلا مع التوصية المنبثقة عن أشغال اليوم الدراسي المنعقد خلال السنة الماضية بنفس المناسبة والداعية إلى مواصلة الاحتفاء باليوم العالمي للديمقراطية.

وفي ما يلي الوثيقة الختامية الصادرة عن هذا اليوم الدراسي:

الوثيقة الختامية لليوم الدراسي حول: الديمقراطية وأسئلة الوساطة بالمغرب

إن المشاركين والمشاركات في اليوم الدراسي المنعقد بمناسبة اليوم العالمي للديمقراطية تحت موضوع «الديمقراطية وأسئلة الوساطة بالمغرب»المنظم من طرف مجلس المستشارين يوم07نونبر 2018 بتعاون مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان وبدعم من مؤسسة وستمنستر للديمقراطية، والذي عرف مشاركة مستشارين ونواب ومنتخبين وممثلين عن جمعيات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والمركزيات النقابية، وباحثين وأكاديميين...

إذ يستحضرون:

- وثيقة الاتحاد البرلماني الدولي رقم 33 الصادرة عن جمعية الاتحاد في دورتها 117؛

- الإعلان العالمي بشأن الديمقراطية، لاسيما البند العاشر الذي ينص على أنه»يتعين على المؤسسات الديمقراطية أن تقوم بدور الوسيط في تخفيف حدة التوتر والحفاظ على التوازن بين التنوع والتوحد، وبين الفردي والجماعي وذلك من أجل دعم الترابط والتضامن على الصعيد الاجتماعي»؛

- المقتضيات الدستورية ذات الصلة بهذا الشأن وخصوصا الديباجة والفصول 1 و2 و6 و7 و8 و11 و12 و13؛

إذ يسترشدون:

بخطب ورسائل صاحب الجلالة الملك محمد السادس، ذات الصلة بالديمقراطية في مختلف جوانبها،ولاسيما فحوى الخطاب الملكي السامي الملقى بمناسبة عيد العرش ليوم 29 يوليوز 2017،وخطاب افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية العاشرة بتاريخ 12 أكتوبر 2018.

إذ يلاحظون بقلق:

-تراجع المغرب في مؤشر التنمية البشرية السنوي خلال السنوات العشر الأخيرة، رغم أن الدولة تخصص ما يفوق 50 % من الميزانية العامة للقطاعات الاجتماعية؛

- أن الإصلاحات التي تم القيام بها لم ترقَ لمستوى التطلعات مما أدى إلى ظهور الاحتقان الاجتماعي والاحتجاجات؛

- أن الاحتجاجات التي شهدها المغرب في الآونة الأخيرة كشفت ضعف مؤسسات الوساطة في تأطير المواطنين ولعب دور الوساطة وتخفيف منسوب الغضب؛

- تفاقم أزمة التمثيلية لدى غالبية الأحزاب السياسية والنقابات والمؤسسات المنتخبة وهيئات المجتمع المدني؛

- تزايد أزمة مصداقية النخب السياسية التي تقوم بدور الوساطة بين المواطنات والمواطنين والسلطة السياسية من خلال المؤسسات، وفشلها في القيام بأدوارها في تمثيل المواطنين في المؤسسات المنتخبة والتعبير عن أصواتهم وتطلعاتهم والاستجابة لمطالبهم الملحَّة لدى صانعي القرار؛

- أن أزمة الثقة بين المواطنين والمؤسسات ليست وليدة هذه المرحلة، بل إن بوادرها ترجع إلى أوائل الألفية الحالية، حيث بدأنا نلمس تقلص دور الأحزاب السياسية والمركزيات النقابية، والأسرة، والمدرسة، ومختلف الآليات الأخرى، كالإعلام والاتصال...، في تنظيم وتأطير المجتمع.

- أن أزمة الثقة وليدة عدة عوامل، من ضمنها: ظهور وتطور وسائل جديدة للوساطة أفرزتها الثورة الرقمية، وضعف حكامة المؤسسات التقليدية للوساطة،واحتدام أزمة المشاركة الشعبية في تدبير الشأن العام، وتدهور الأوضاع الاجتماعية وتفاقم الفوارق المجالية؛ وهي عوامل أدت كلها إلى الشعور بـعدم الرضى، والحيف، والإقصاء، والتهميش، وانسداد الآفاق وإغلاق باب الأمل في غد أفضل، خاصة لدى الشباب.

- أزمة علاقة السياسات العمومية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية على رأسها مشروع الجهوية المتقدمة وما يترتب عنه من غياب الحكامة في معالجة الملفات المحلية والجهوية الشائكة، ومن سوء تدبير مشاريع التنمية والمرافق العمومية وضعف النخب المحلية ومحدودية أدوارها وتدخله؛

- وقوع اختلال جوهري وفجوة عميقة ومعقدة في معادلة التعايش السياسي والمجتمعي، واتساعها سيولد إحباطًا وسخطًا في أوساط المجتمع مما سيعمل على زعزعة الاستقرار ودفع المواطنين إلى الاحتجاج بمختلف أشكاله ومن خلال قنوات وآليات جديدة؛

إذ يؤكدون على أن:

هيآت الوساطة المؤسساتية قد أصبحت بالإضافة إلى مؤسسات الحزبية والنقابية ومنظمات المجتمع المدني،تشكل جزءا من البناء الحديث للدولة، يوفر لها الدستور بنية قانونية هامة، ويضمن لها استقلالية عملها (الفصل 159 من الدستور)،وهي الاستقلالية التي عززتها قرارات المجلس الدستوري (قرار924/2013 وقرار932/2014)..

- أهمية الاستثمار الأمثل للإمكانيات الاستراتيجية التي أقرها الدستور في مجال تقوية آليات الوساطة المرتبطة بالديمقراطية التمثيلية و في مجال إرساء إطار مؤسساتي متكامل لآليات الديمقراطية التشاركية؛

تحقيق التنمية الحقيقية يتطلب نخبا سياسية وإدارية تشعر بوعي عميق تجاه مسؤولياتها، نخب عارفة تنتج وترسم الاستراتيجيات ونخب فاعلة سياسية تترجمها ميدانيا؛

- السلم الاجتماعي رهين بضمان شروط الحكامة المسؤولة والتدبير التشاركي للسياسات العمومية مركزيا وترابيا؛

- الحاجة الماسة إلى وعي جماعي منبثق عن حس مواطناتي، نابع عن وطنية حقة تجعل من كل مكونات مجتمعنا مسؤولة عن مآل الأمة برمتها، مع ما يعنيه ذلك من ضرورة إحداث قطيعة مع تعامل كافة مكونات المجتمع مع الشأن العام، عبر تطوير قيم وسلوكيات تتميز بالمواطنة، والوطنية، ممزوجة بالتحلي بروح المسؤولية والضمير المهني؛

- الحكامة السياسية تبنى على أساس التنشئة الاجتماعية والسياسية للمواطنين وفي ظل غياب تنشئة سياسية لا يمكن لنا أن نتحدث عن وجود أحزاب أصلا؛

- تأخر تفعيل الجهوية المتقدمة، وعدم توفق الأحزاب السياسية في تزكية نخب مؤهلة لتدبير الشأن العام، مؤشرات تعكس في العمق فشل السياسات العمومية في الكثير من المناطق والقطاعات وتفسر اتساع دائرة الاحتجاجات بالمغرب.

- الوساطة هي الالية المثلى لترقية ثقافة التغيير والتحول السياسي السلمي.

إن المشاركات والمشاركين إذ يعتبرون أن:

1. الوساطة وسيلة نبيلة لإعمال حق من حقوق الإنسان وقيمة أساسية من قيم حقوق الإنسان ألا وهي العيش المشترك والحوار والنقاش الحر؛

2. الثقة في مؤسسات الديمقراطية التمثيلية والتشاركية بمثابة رأس مال رمزي ذي طابع اجتماعي وسياسي يزيد منسوبه وينقص حسب درجات ونوعيات استجابة الفاعلين العموميين للطلبات المجتمعية على الحقوق، ومن ثم يتعين اتخاذ مسافة نقدية من أي «خطاب قدري» وغير مدعم علميا، حول أزمة الثقة أو فقدانها التام.

3. عدم كون أزمة النسيج الوطني للوساطة السياسية و الاجتماعية و المدنية قدرا محتوما، بقدر ما يمكن اعتبارها عنوانا على

أزمة نمو الديمقراطية المغربية؛

4. الديناميات الاحتجاجية كفرصة تاريخية لتجديد النسيج الوطني والترابي للوساطة ببلادنا عبر إدماج فاعلين جدد، وقضايا جديدة، وابتكار حلول مؤسساتية جديدة في إطار دستوري لم تستنفذ إمكانياته في هذا المجال بعد.

يدعون إلى:

-ضرورة القيام بمراجعات جذرية في مؤسسات الوساطة، تأخذ بعين الاعتبار التحولات العميقة التي يشهدها المجتمع المغربي؛

- ترسيخ الوساطة كثقافة لا كممارسة ظرفية، بمعنى جعلها سلوكا قبليا واستباقيا قبل انتشار العنف واندثار رأس المال الاجتماعي؛

-تقوية آليات المراقبة والتتبع والتقييم، وكذا إعمال مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، ضمانا لفعلية الحكامة المسؤولة التي تعتمد الإنصات للساكنة، وفق مقاربة تشاركية تجعل من خدمة المواطن وحاجياته وطموحاته هدفها الأساس؛

-ضرورة تطوير علاقة جديدة، على كل المستويات، مع الانتباه إلى عامل الزمن في مجال تدبير الشأن العام، ولن يتأتى هذا إلا من خلال احترام الالتزامات إزاء المواطنين، والقطع مع هدر الزمن الاجتماعي والسياسي في تدبير الشأن العام، المفضي إلى فقدان الثقة في المؤسسات؛

-تقوية مؤسسات الوساطة، خصوصا الأحزاب السياسية والمركزيات النقابية، عن طريق تأهيلها ودعمها ماليا؛

- القيام بتعاقد جديد بين الدولة والمجتمع، وبين الأحزاب والمواطنين، وبين المقاولين والعمال، وبين النخبة والمجتمع، حتى يساهم الجميع في تقوية الروابط الاجتماعي، والعيش المشترك في إطار مؤسسي تسوده الثقة بين كافة مكونات الأمة، وما من شك في أن دور المدرسة، والأسرة، ووسائل الإعلام والاتصال تبدو حاسمة لبناء وإشاعة هذا الوعي الجماعي الوطني الجديد؛

-توفير شروط المواطنة الحقة للساكنة، بدءا بتلبية حاجياتها الأساسية، عبر تمكينها من تملك كامل حقوقها الأساسية في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، والبيئية، وتلك المتعلقة بمشاركتها في الحياة السياسية الوطنية. وهذا ما يجعل من العدالة الاجتماعية، ومن الديمقراطية السياسية في صلب أي عملية دائمة لتحويل الاحتجاج إلى تعبئة من أجل الوطن، وفي خدمة نمائه الاقتصادي ووحدته وتلاحمه؛

- مراجعة مؤسسات الوساطة لذواتها بصفة جذرية، وأن تدخل في مرحلة إعادة بنائها وفق مقاربات جديدة، تأخذ بعين الاعتبار التحولات العميقة التي يعرفها المجتمع، والتي أفرزت جيلا جديدا من المواطنين بوعي عميق بما يجري، وأصبحت لديهم سلطة كبيرة في التنظيم الذاتي، وقدرة حقيقية، منظمة وعفوية في الآن نفسه، على الاحتجاج لمواجهة أوضاعهم فرادى وجماعات ؛

- دعوة كافة مكونات المجتمع إلى التحلي بحس عال من الوطنية والمواطنة، وبقيم العطاء، والتضحية، ونكران الذات، وتغليب المصلحة العليا العامة، والوحدة من أجل البناء، والاحتكام إلى الحوار الهادف والمسؤول في إطار الحفاظ على المكتسبات والتشبث بالثوابت؛

- إعادة النظر في الكيفية التي تشتغل بها الأحزاب السياسية باعتبارها هياكل وأدوات للوساطة السياسية بدونها تفقد الديمقراطية جميع دلالاتها باعتماد التواصل الدائم مع المواطنين، والقيام بمبادرات تخرجها من الانتظارية وتجنبها العزوف الانتخابي للمواطنين...؛

- تنظيم مناظرة وطنية تشارك فيها كل مؤسسات الوساطة، تعمل على البحث عن سبل استنهاض فعل المشاركة المواطنة ومأسسة الاستجابة الفورية لمطالب المجتمع وتقوية دعائم الوساطة الاجتماعية والسياسية؛

- يدعون مجلس المستشارين لمواصلة احتضان النقاش المجتمعي التعددي والتشاركي، بشأن قضايا الديمقراطية، والعمل على صياغة مخطط برلماني لتقوية آليات الوساطة.

تجارب المصالحات الوطنية

بغرض تقاسم التجارب حول تجارب المصالحات الوطنية نظم مجلس المستشارين بتنسيق مع رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي، وبشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، الندوة الدولية حول تجارب المصالحات الوطنية، وذلك بمقر مجلس المستشارين يومي 17 و18 يناير 2019.

وتندرج هذه الندوة في إطار تنزيل برنامج عمل رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي التي يرأسها السيد حكيم بن شماش رئيس مجلس المستشارين، والذي تمت المصادقة عليه في مؤتمرها العاشر المنعقد بالمملكة المغربية يومي 20 و21 شتنبر 2017، والمتضمن لموضوعات متعددة منها جهود بناء السلام وحل النزاعات والأزمات السياسية والعدالة الانتقالية في إفريقيا والعالم العربي.

وعرفت هذه الندوة الدولية عرض ومناقشة مجموعة من التجارب الناجحة لعدد من الدول التي عاشت أزمات سياسية واجتماعية وصراعات إثنية قبل أن تنخرط في مصالحات وطنية أفضت كل تجربة منها إلى مآلات مختلفة. وقد شارك في هذا الحدث شخصيات وفعاليات حقوقية وطنية ودولية بارزة في مجال المصالحة والعدالة الانتقالية، ورؤساء برلمانات وطنية وجهوية بأمريكا اللاتينية وإفريقيا والعالم العربي.

ويعد اللجوء إلى لجان الحقيقة والمصالحة، بمثابة آلية لتطبيق العدالة الانتقالية لمعالجة وطي صفحة ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان جراء الأزمات التي عرفتها بعض الدول، التي تعاني من أزمات أو صراعات أو حروب، للعمل والمبادرة، وأيضا مخرجا للبحث عن الطريقة الأنجع الكفيلة بوضع حد للأوضاع المأساوية التي تفرزها الحروب، وتحقيق الأمن والسلام والاستقرار وإقرار العدالة، وتقوية دولة الحق ودمقرطة المؤسسات، وتوفير شروط الانتقال الديمقراطي.

وقد اعتمد المشاركون والمشاركات الإعلان التالي:

إعلان الرباط حول المصالحات الوطنية

إن المشاركين والمشاركات في «الندوة الدولية حول تجارب المصالحة الوطنية» المنعقدة بالرباط بالمملكة المغربية يومي 17 و18 يناير 2019 بمبادرة من مجلس المستشارين بالمملكة المغربية وبشراكة مع رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي والمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب، والتي تندرج في إطار تفعيل برنامج عمل الرابطة، وبعد العروض والنقاشات والتعقيبات المستفيضة، إذ يسجلون:

I. أهمية انعقاد هذه الندوة الدولية باعتبارها محطة وازنة لاستمرار التعبئة الجماعية من أجل توفير أدوات المصالحة الوطنية في مواجهة بؤر التوترات العنيفة والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في مناطق مختلفة من العالم.

II. المستوى العالي للنقاش الذي دار على مدى يومين كاملين من عمر الندوة والتي شارك فيها وفود برلمانية عن الاتحاد البرلماني العربي وبرلمان عموم إفريقيا وبرلمان أمريكا اللاتينية والكراييب وبرلمان المجموعة الاقتصادية لغرب افريقيا وشخصيات من هيئات ومؤسسات منتخبة واستشارية وخبراء من مؤسسات معنية مختلفة ونشطاء من المجتمع المدني.

III. تنوع وغنى التجارب المختلفة المعروضة خلال الندوة في مجال العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في عدد من البلدان المشاركة من إفريقيا والمنطقة العربية وأمريكا اللاتينية.

IV. وإذ يستحضرون منطوق وروح المواثيق والمبادئ التالية:

1. ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، واتفاقيات جنيف

المؤرخة 12 غشت 1949 وبروتوكوليها الإضافيين المؤرخين 7 يونيه 1977 ، وغير ذلك من الصكوك ذات الصلة في ا لقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وإعلان وبرنامج عمل فيينا.

2. قرار الجمعية العامة 20/147 12المؤرخ في 16 دجنبر 2005، الذي اعتمدت فيه الجمعية العامة المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي.

3. قرارات لجنة حقوق الإنسان بشأن كل من: حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية، والإفلات من العقاب، و الحق في معرفة الحقيقة.

4. قرار مجلس حقوق الإنسان 18/7 الذي أنشأ المجلس بموجبه ولاية المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار، وبقيام المجلس بتعيين مكلف بهذه الولاية في دورته التاسعة عشرة.

5. تقرير الأمين العام عن سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع، بما في ذلك التوصيات ذات الصلة الواردة فيهما.

6. مذكرة الأمين العام الإرشادية بشأن نهج الأمم المتحدة إزاء العدالة الانتقالية، الصادرة في مارس 2010.

7. مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها من خلال مكافحة الإفلات من العقاب.

8. تقارير المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار، التي يسلِّط فيها الضوء على السُبُل التي يسهم بها تعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار، بوصفها مجموعة من التدابير المتعاضدة، في توطيد سيادة القانون. وتلك التي يشدد فيها على ضرورة تصور تدابير العدالة الانتقالية وإنشائها على نحو يتماشى مع سيادة القانون إذا ما أُريدَ تحقيق استدامة صكوك تعزيز الحقوق.

V. وإذ وقف المشاركون والمشاركات على:

o أن التجارب المعروضة والعديد من التجارب المماثلة تفيد بأن لكل حالة وضعها الخاص حسب سياقات كل بلد وأنه ليس ثمة نموذج مرجعي أوحد صالح لمواجهة ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

o أن المصالحة والعدالة الانتقالية لا يجب أن تنحصر في المطالبة بالعدالة الجنائية فقط، بل يجب أن تتم موازنتها بالحاجة إلى السلم والديمقراطية والتنمية العادلة وسيادة القانون، كما أن السياقات الانتقالية قد تتضمن قيودا تحول دون إقدام بعض الحكومات على اعتماد إجراءات قضائية خاصة.

o أن آليات المصالحة والعدالة الانتقالية لا زالت مجالا حديث النشأة بالرغم من نجاحها وقبولها على صعيد واسع في الديمقراطيات الجديدة.

o أن آليات المصالحة والعدالة الانتقالية لا تسعى إلى عدالة جنائية بأثر رجعي وبأي ثمن، ولا تسعى إلى الحفاظ على السلم على حساب حق الضحايا في العدالة.

o أن آليات المصالحة والعدالة الانتقالية تؤكد على ضرورة إرساء توازن بين الأهداف على اختلافها وتنافسها، اعتمادا على القانون الدولي والامتيازات والإكراهات المحلية وعلى صياغة سياسة عقلانية وعادلة.

o أن آليات المصالحة والعدالة الانتقالية تركز على «منهج يضع الضحايا في قلب المقاربة» للتعامل مع ماض عنيف سواء من حيث مساره أو نتائجه.

o أن مشروعية آليات المصالحة والعدالة الانتقالية يمكن قياسها بمدى اعتراض الضحايا عليها أو دعمهم لها، وإلى أي درجة يمكنهم المشاركة فيها والاستفادة منها.

VI. وإذ اعتبر المشاركون والمشاركات الوضع العام في عالم اليوم المتسم بتصاعد التوترات الدولية والجهوية واستمرار محاولات بسط الهيمنة ونشر خطاب الكراهية، وينبهون إلى خطورتها باعتبارها تهديدا للحقوق والحريات وإضعافا للاستراتيجيات المطلوبة اليوم والمتمثلة في نشدان التوجه نحو المصالحات الوطنية بما يمهد لإعمال مبادئ العدالة الانتقالية ويحصن من الانزلاق مجددا نحو التناحرات الداخلية ويرسخ الانتقالات نحو الديمقراطية، فإنهم:

1. يجددون التأكيد على الطابع الاستراتيجي للاختيار المتعلق بالمصالحة الوطنية وسلك سبيل العدالة الانتقالية كاختيار ثابت وكآليات مطلوبة في المقام الأول من أجل إنصاف ضحايا الانتهاكات الجسيمة وضحايا الصراعات المسلحة وضمانات عدم التكرار والكشف عن الحقيقة.

2. يستحضرون السياقات التاريخية التي أثرت على مسار العديد من البلدان التي عانت من المرحلة الاستعمارية ومترتباتها على مستوى مواجهة معضلات التنمية وإقامة العدالة الاجتماعية وترسيخ دور المؤسسات.

3. يذكرون بالأهمية البالغة لربط مخرجات مسلسل المصالحة والعدالة الانتقالية بسياسات مندمجة في ميادين محاربة الإفلات من العقاب وإشاعة قيم ومبادئ حقوق الإنسان والبناء المؤسساتي والعدالة الاجتماعية.

VII. ويؤكد المشاركون والمشاركات على أن:

- العنصر الحاسم في استحداث آليات المصالحة والعدالة الانتقالية يتمثل في توافر إرادة الدولة وإرادة القوى الفاعلة في المجتمع لمواجهة الماضي بكل جرأة وشجاعة وكذا بناء المستقبل واسترجاع الثقة؛

- العدالة الانتقالية ترتكز على متطلبات أساسية تتمحور حول الحق في العدالة والحق في الحقيقة والحق في جبر الأضرار وضمانات عدم التكرار وهي عناصر متصلة بعضها ببعض من الناحيتين المفاهيمية والتجريبية، وإن بوسعها إكمال بعضها بعضا؛

- المصالحة في الانتقالات السياسية تتخذ عدة أشكال من بينها المصالحة السياسية والاجتماعية والثقافية وفتح النقاش الصريح حول حقيقة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وأسبابها وتحليل سياقاتها وإغناء الذاكرة الجماعية واسترجاع الثقة بين مكونات المجتمع واقتراح إصلاحات لضمان عدم تكرار ما جرى وعدم التطبيع مع الإفلات من العقاب؛

- المصالحة يجدر أن تشمل أيضا الأشكال الأخرى للعنف السلبي من قبيل الفقر والإقصاء والفساد والبطالة والتمييز والتعصب الإثني والديني؛

- المصالحة والعدالة الانتقالية تلعب دورا رئيسيا في تعزيز سيادة القانون وتحقيق السلم وحل الأزمات. وأن وضع نموذج للمصالحة يجب أن يكون منسجما مع خصوصيات كل دولة وأن تعمل هذه الأخيرة على بناء مصالحة شاملة وتامة؛

- مواجهة ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان يستلزم صدقية آليات المصالحة والعدالة الانتقالية، وكذا الحرص على تجنب انفصالها عن الواقع الميداني وحشد دعم المجتمع المدني، فضلا على أن تنفيذ وتتبع التوصيات يعتبر عنصرا حاسما في النجاح وتحقيق المصالحة وضمان الاستقرار والأمن؛

- أهمية تشجيع واعتماد التقاليد التصالحية المحلية المنصفة بحسب المسارات الخاصة بالعدالة الانتقالية؛

- أهمية دور الإعلام النقدي والبناء في مرافقة مسارات المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية؛

- أولوية العوامل الداخلية لكل بلد في الدفع بهذه المسارات مما يحصنها من التدخلات الخارجية والهيمنية؛

- حيوية التدابير التفعيلية لقرارات البرلمان العربي في دعم مسارات المصالحة في المنطقة العربية؛

- أولوية حل الصراع في الشرق الأوسط على أساس إقرار حقوق الشعب الفلسطيني في العودة وإقامة دولته المستقلة طبقا لقرارات الشرعية الأممية، مما سيكون له عميق الأثر في الدفع بمسارات المصالحات الوطنية في دول المنطقة.

VIII. ويوصي المشاركون والمشاركات:

- الاتحاد البرلماني الدولي بـ:

- بلورة ورقة إطار لسياسة العدالة الانتقالية بغاية تعميق الروابط بين المصالحة والحكامة وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة والسلم والأمن والعدالة الاجتماعية؛

- إعداد دليل استرشادي حول العدالة الانتقالية؛

- بحث إمكانية خلق مجموعة تفكير مختلطة لإعداد ورقة توجيهية لمواكبة تفعيل دور البرلمانات في مختلف أطوار ومسارات المصالحة وفقا للأدوار المنوطة بها دستوريا.

- المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بـ:

- استثمار مبادئ بلغراد الناظمة للعلاقة بين البرلمانات الوطنية والمؤسسات الوطنية لتوقيع مذكرات تفاهم حيثما لم يتم ذلك قصد تعزيز دور البرلمانات في مسارات العدالة الانتقالية؛

- إشراف التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على إنجاز دراسة مقارنة حول القوانين التي سنتها البرلمانات الوطنية حول إنشاء آليات العدالة الانتقالية مذيلة بتوصيات لتيسير عمليات إعداد القوانين مستقبلا ومرافقة التجارب الحديثة والطارئة في مجال العدالة الانتقالية؛

- بحث إمكانية بلورة مبادئ توجيهية بشأن دور البرلمانات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مسارات المصالحة والترافع لدى مجلس حقوق الإنسان الأممي من أجل استصدار قرار بهذا الشأن.

- البرلمانات الوطنية بـ:

- بلورة النصوص التشريعية ذات الصلة بجبر الأضرار والعدالة وإطار مراقبة السياسات العمومية من منظور العدالة الانتقالية؛

- تدعيم الآليات الرقابية القائمة وتوسيع مهامها لتشمل رصد أوضاع حقوق الإنسان بشكل عام ومساءلة العمل الحكومي بشأن تنفيذ مخرجات هيئات الحقيقة والمصالحة؛

- جعل المؤسسة البرلمانية ليس فق فضاء للحوار المجتمعي الحر والمفتوح بل آلية استباقية لاحتواء الأزمات والإنذار المبكر بإمكانات حدوثها؛

- الحرص، أثناء مناقشة والمصادقة على الميزانية العامة للدولة، على مبادئ الإنصاف والجبر الجماعي والمجالي للأضرار تجنبا للاحتقانات وضمانا لديمومة الاستقرار الاجتماعي.

وفي الختام يوصي المشاركون والمشاركات، رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي:

1. بعرض هذا الإعلان على كل من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة الاتحاد البرلماني الدولي ؛

2. بالتعاطي الايجابي مع دعوة الوفد الليبي المتعلقة بتشكيل لجنة فنية حول التجارب الناجحة في مجال العدالة الانتقالية لمساعدة الأشقاء في ليبيا على إطلاق دينامية المصالحة الوطنية.

المنتدى البرلماني الرابع للعدالة الاجتماعية المنعقد تحت شعار «الحماية الاجتماعية بالمغرب: الحكامة ورهانات الاستدامة والتعميم»

وفي سياق مواصلة مسار التناظر والتداول بشأن العدالة الاجتماعية، نظم مجلس المستشارين، تحت الرعاية السامية

لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وبشراكة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وبتعاون مع مؤسسة وستمنستر للديمقراطية ومؤسسة كونراد أديناور، المنتدى البرلماني الرابع للعدالة الاجتماعية، في موضوع «الحماية الاجتماعية بالمغرب: الحكامة ورهانات الاستدامة والتعميم»، وذلك يوم 20 فبراير 2019 انطلاقا من الساعة التاسعة صباحا بمقر المجلس.

وتشكل الحماية الاجتماعية أحد أهم الأوراش التنموية، ليس فقط بالمغرب، ولكن في العالم أجمع، إذ أفردت لها خطة التنمية المستدامة المعتمدة من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة في شتنبر 2015 تحت شعار «تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030»، حيزا مهما وفريدا، انطلاقا من الهدف الثامن المتعلق بتعزيز النمو الاقتصادي المضطرد والشامل والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع، وخاصة المقصد المرتبط بالتشغيل.

ويعد الفصل 31 من دستور المملكة المغربية، الذي ينص على أن «تعمل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، على تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين، على قدم المساواة، من الحق في العلاج والعناية الصحية؛ الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، والتضامن التعاضدي أو المنظم من لدن الدولة؛ الحصول على تعليم عصري ميسر الولوج وذي جودة؛ السكن اللائق؛... الشغل والدعم من طرف السلطات العمومية في البحث عن منصب شغل، أو في التشغيل الذاتي؛ ولوج الوظائف العمومية حسب الاستحقاق...»، مرجعية لإصلاح منظومة الحماية الاجتماعية الذي تم الشروع فيه منذ سنة 2000.

ويفرض البناء التشاركي للنموذج المغربي للعدالة الاجتماعية، تم استحضار «مجموعة من الرهانات، التي يتعين التعاطي معها بكل جدية وموضوعية، وبروح الابتكار، ومن بينها على الخصوص، إشكالية الفوارق الاجتماعية والمجالية، وعلاقتها بالإكراهات المطروحة على تدبير المنظومات الضريبية وأنظمة الحماية الاجتماعية «كما أشار إلى ذلك صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، في الرسالة الملكية السامية الموجهة يوم 19 فبراير 2018، إلى المشاركين في أشغال المنتدى البرلماني الدولي الثالث للعدالة الاجتماعية.

وعرف المنتدى مشاركة الحكومة، وشركاء مجلس المستشارين وهم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المجلس الوطني لحقوق الإنسان وجمعية رؤساء الجهات، كما تميز هذا الحدث بمشاركة الاتحاد البرلماني الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة العمل الدولية، والمجلس الدولي للرعاية الاجتماعية، والاتحاد العام لمقاولات المغرب، والمركزيات النقابية، والمنظمات المهنية، وفعاليات المجتمع المدني المهتمة بمجال الحماية الاجتماعية.

واستهدف مجلس المستشارين، من خلال هذا المنتدى السنوي، بلورة مخرجات عملية بشأن موضوع الحماية الاجتماعية في ارتباط بالعدالة الاجتماعية، وذلك عبر مشاركة فاعلين مؤسساتيين وسياسيين واقتصاديين واجتماعيين ومدنيين وخبراء وجامعيين، في أربع لحظات أساسية تتوزع عليها أشغال هذا المنتدى:

- الحماية الاجتماعية: رؤى متقاطعة؛
- حكامة أنظمة الحماية الاجتماعية؛
- الاستهداف في برامج الدعم الاجتماعي؛
- استدامة وتمويل برامج الدعم ومنظومة الحماية الاجتماعية.

ويذكر أن المنتدى البرلماني للعدالة الاجتماعية، ينظم من قبل مجلس المستشارين وشركائه في إطار الاحتفاء باليوم العالمي للعدالة الاجتماعية، الذي يصادف عشرين فبراير من كل سنة كما أقرته الأمم المتحدة اعتبارا من الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة سنة 2007، كما يندرج في إطار استمرار احتضان المجلس للحوار العمومي المؤسساتي وللنقاش المجتمعي التعددي والتشاركي بخصوص القضايا ذات الصلة بإعمال الدستور وضمان التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

وقد نظمت النسخة الأولى للمنتدى البرلماني للعدالة الاجتماعية يومي 20-19 فبراير 2016 تحت شعار» تنمية الكرامة الإنسانية لتمكين العيش المشترك «، كما نظمت النسخة الثانية للمنتدى يوم 20 أبريل 2017، تحت شعار «مأسسة الحوار الاجتماعي.. مدخل أساسي للتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية»، في حين نظمت النسخة الثالثة للمنتدى تحت شعار «رهانات العدالة الاجتماعية والمجالية ومقومات النموذج التنموي الجديد» يومي 19 و20 فبراير 2018. وفي ما يلي الوثيقة الختامية المنبثقة عن هذه النسخة:

الوثيقة الختامية للمنتدى البرلماني الرابع للعدالة الاجتماعية المنعقد تحت شعار «الحماية الاجتماعية بالمغرب: الحكامة ورهانات الاستدامة والتعميم»، 20 فبراير 2019

إن المشاركين والمشاركات في المنتدى البرلماني الرابع للعدالة الاجتماعية المنعقد تحت شعار «الحماية الاجتماعية بالمغرب: الحكامة ورهانات الاستدامة والتعميم»المنظم من طرف مجلس المستشارين يوم 20 فبراير 2019، بشراكة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وبدعم من مؤسسة وستمنستر للديمقراطية ومؤسسة كونراد أديناور، والذي عرف مشاركة برلمانيين ومنتخبين وممثلين عن القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية المعنيةوعن الهيئات السياسية والمهنية والنقابية وممثلي الجهات ومختلف المجالات الترابية والمجتمع المدني، وباحثين وأكاديميين...

إذ يستحضرون:

-الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948 في مادته 22؛

- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1966 في المادتين 9 و10؛

-اتفاقيات منظمة العمل الدولية وأساسا الاتفاقية رقم 102 بشأن المعايير الدنيا للضمان الاجتماعي (1952)، والتوصية رقم 202 بشأن أرضيات الحماية الاجتماعية (2012)؛

-صكوك الأمم المتحدة الرئيسية ذات العلاقة بحقوق الإنسان، ونذكر منها أساسا:

.الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (المادة 5)؛

. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛

. اتفاقية حقوق الطفل (المادة 26)؛

. الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (المادة 27)؛

. اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (المادة 28)؛

.أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، التي يدعو الهدف الفرعي 1-3 منها إلى استحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة للجميع على الصعيد الوطني، ووضع حدود دنيا لها وتحقيق تغطية صحية واسعة للفقراء والضعفاء بحلول سنة 2030؛

-المقتضيات الدستورية ذات الصلة بهذا الشأن وخصوصا الفصل 31 الذي ينص على أن «تعمل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، على تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين، على قدم المساواة، من ...؛ الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، والتضامن التعاضدي أو المنظم من لدن الدولة؛ ... الشغل والدعم من طرف السلطات العمومية في البحث عن منصب شغل، أو في التشغيل الذاتي؛ ولوج الوظائف العمومية حسب الاستحقاق...»، والفصل 35 الذي يؤكد على أنالدولة تضمن «حرية المبادرة والمقاولة والتنافس الحر، كما تعمل على تحقيق تنمية بشرية مستدامة، من شأنها تعزيز العدالة الاجتماعية، والحفاظ على الثروات الطبيعية الوطنية، وعلى حقوق الأجيال القادمة». وتسهر الدولة «على ضمان تكافؤ الفرص للجميع، والرعاية الخاصة للفئات الاجتماعية الأقل حظا».

إذ يسترشدون:

- بخطب ورسائل صاحب الجلالة الملك محمد السادس، ذات الصلة بالحماية الاجتماعية في مختلف جوانبها، ولاسيما فحوى الرسالة الملكية السامية الموجهة يوم 19 فبراير 2018، إلى المشاركين في أشغال المنتدى البرلماني الدولي الثالث للعدالة الاجتماعية، والخطاب الملكي السامي الملقى بمناسبة عيد العرش بتاريخ 29 يوليوز 2018؛

-توصيات تقرير 50 سنة من التنمية البشرية وآفاق سنة 2025 وخاصة منها ما يتعلق بمنظومة الحماية الاجتماعية؛

-التوصيات والآراء والتقارير المرجعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والمندوبية السامية للتخطيط، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان ومؤسسات الحماية الاجتماعية.

إذ يلاحظون بقلق:

- أن المنظومة الوطنية للحماية الاجتماعية، تواجه العديد من النقائص والتحديات التي تحد من وقعها الفعلي على الساكنة المستهدفة؛

- أن السياسات العمومية في مجال الدعم الاجتماعي تتسم بالتشتت المفرط للبرامج وضعف في التنسيق بين المتدخلين، الشيء الذي ينتج عنه أحيانا حالات عدم الإنصاف، إذ يستفيد منها بعض الأشخاص الميسورين، في الوقت الذي يتم فيه إقصاء البعض ممن هم في أمس الحاجة إلى الحماية؛

- أن أنظمة التأمين الاجتماعي، وخصوصا تلك المتعلقة بالتقاعد، توجد في وضعية صعبة تتميز بتعدد الأنظمة وعدم الانسجام فيما بينها، ومحدودية معدل تغطية الفئات النشيطة والعجز الهيكلي لبعض الأنظمة الذي يهدد ديمومتها وغياب الجسور بين هذه الأنظمة وتنوع أساليب وطرق حكامتها؛

-أن برامج الدعم الاجتماعي تتميز بدرجة عالية من التشتت، مع تعدد المتدخلين وتنوع الإجراءات، وضعف التنسيق، ومحدودية التغطية، الشيء الذي ينتج عنه التداخل والتكرار في بعض البرامج الموجهة لبعض الفئات الاجتماعية، وفي نفس الوقت إقصاء أو قصور في تغطية فئات أخرى؛

- أن غياب رؤية شاملة وموحدة تتضمن أهدافا وأولويات واضحة وتوزيعا للأدوار والمسؤوليات بين المتدخلين، جعلت نظام الحماية الاجتماعية يتسم بالتشتت المفرط، فمن جهة أدى تعدد العناصرالمكونة له (أكثر من مائة) والتي تم تصميمها وإرساؤها عبر مراحل وفي ظروف معينة، بغرض تلبية الاحتياجات الخاصة لفئات محددة من الساكنة، إلى انعدام الرؤية شمولية وصعوبة الإلمام بآثارها المتقاطعة. ومن جهة ثانية، فإن تعدد المتدخلين وضعف التنسيق فيما بينهم ينتج عنه أحيانا تداخل البرامج وارتفاع كلفتها مع صعوبة حصر المسؤوليات؛

-غياب منظومة مندمجة لتتبع وتقييم نظام الحماية الاجتماعية، أدى إلى ندرة المعلومات حول النفقات الحقيقية في مجال الحماية الاجتماعية، وحول المستفيدين فعليا منها، وآثارها على ظروف عيشهم؛

- غياب سجل اجتماعي موحد كفيل بملاءمة آليات وطرق الاستهداف، وعدم دقة ووضوح معايير الأهلية المعتمدة، نتجت عنه أخطاء في الاستهداف: إدماجا وإقصاء، وأثر سلبا على فعالية ونجاعة العمل الحكومي في هذا المجال وحدَّ من آثاره على الساكنة المستهدفة؛

- عدم اكتمال هندسة النظام الحالي للضمان الاجتماعي بسبب غياب آلية تعويض حقيقية عن فقدان الشغل وتحمل حوادث الشغل والأمراض المهنية، ذلك أن تدبير مخاطر حوادث الشغل، باعتبارها تدخل في نطاق المسؤولية المدنية للمشغلين، موكول لشركات التأمين الخاصة عوض إدراجها في المنظومة المؤسساتية المنظمة للتضامن الاجتماعي.

إذ يؤكدون على:

- أن الحماية الاجتماعية أضحت تعتبر وسيلة رئيسية لتثمين الرأسمال البشري ولتعزيز الحقوق الاجتماعية للأفراد وللحفاظ على الروابط الاجتماعية، وأداة تعتمد لتحقيق تأثير مزدوج: من جهة على النمو الاقتصادي بصفة عامة ومن جهة أخرى على التماسك والاستقرار الاجتماعي؛

-أن إرساء نظام جديد للحماية الاجتماعية بدل شبكات الأمان الحالية، التي تتميز بتعددها وارتفاع كلفتها ومحدودية فعاليتها، يشكل دعامة أساسية لا محيد عنها في بناء نموذج تنموي جديد ضامن للتماسك الاجتماعي وقادر على إدماج جميع الشرائح الاجتماعية في عملية خلق واقتسام الثروة؛

- أن المغرب يأتي في مرتبة متأخرة وراء دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) والدول الناشئة، التي يبلغ فيها المعدل المتوسط للنفقات الموجهة للحماية الاجتماعية من ناتجها الداخلي الخام20٪ و15٪ على التوالي؛

- أن التمويل المخصص لنظام الحماية الاجتماعية في حدود نسبة 5٪ أو 6٪ من الناتج الداخلي الخام، يبقى دون المستوى الكفيل ببناء منظومة متكاملة وقوية؛

- أن انخراط الفاعلين المحليين يشكل دعامة أساسية من أجل إرساء نظام فعال للحماية الاجتماعية، إلى جانب هيئات المجتمع المدني التي يتعين إعطاءها المكانة التي تستحقها كفاعل أساسي في تعبئة الموارد وتدبير مؤسسات الرعاية الاجتماعية لفائدة الفئات الضعيفة.

يدعون إلى:

- توفير نظام مندمج ومتناسق للحماية الاجتماعية يروم تحقيق الحماية للشرائح الاجتماعية الهشة وفق مبادئ العدل والفعالية والإنصاف والشفافية، من أجل تحقيق التنمية العادلة والشاملة والمستدامة، مع العمل على ملاءمة السياسات العمومية المتعلقة بالحماية الاجتماعية مع المعايير الدولية، وخاصة من خلال استكمال المصادقة على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 102 (1952) بشأن المعايير الدنيا للضمان الاجتماعي؛

- مراجعة المنظومة الحالية للحماية الاجتماعية، وتقييم مدى نجاعتها وفعاليتها وقدرتها على إحداث الأثر المتوخى على الشرائح الاجتماعية التي تعاني الفقر والهشاشة، وذلك بهدف تثمين مكتسباتها وإصلاح مكوناتها التي لم تعد ناجعة، وتوسيع نطاق تغطيتها والرفع من جودة حكامتها؛

- إعداد إستراتيجية وطنية يتم إكسابها الصفة التشريعية من خلال إصدارها في شكل قانون إطار، تنبثق عن حوار اجتماعي وطني، وتكون بمثابة ميثاق أجيال، وهادفة إلى تعميم الحماية الاجتماعية والتحسين المستمر لمستويات الحماية، ارتكازاً على توازن واضح وديناميكي بين حاجيات البلاد في مجال الحماية الاجتماعية وبين ما تتوفر عليه من موارد؛

- العمل بشكل خاص على التقليص من هشاشة الحماية الاجتماعية المُوجَّهة لأجراء القطاع الخاص أمام انعدام الاستقرار في سوق الشغل، وذلك من خلال توسيع نطاق التغطية الاجتماعية لتشمل جميع الأجراء ، وإحداث آلية تضمن لهم التغطية، بواسطة آلية لرسملة الحقوق في شكل نقاط يمكن تعبئتها عند فقدان الشغل؛

- توسيع نطاق التغطية الاجتماعية لتشمل جميع الشرائح الاجتماعية عبر تعميم التصريحات، والوقاية من المخاطر الاقتصادية والاجتماعية الآنية والمستقبلية لمجتمع مغربي يمر بمرحلة انتقالية، إضافة إلى تحسين الخدمات الاجتماعية الموجهة للأسر الفقيرة والهشة؛

- جعل منظومة الحماية الاجتماعية في صلب النموذج التنموي المأمول من أجل إرساء توازن مجتمعي بين جميع الفئات والأجيال؛

- وضع تصور بشأن حكامة هذا النظام بشكل يسمح بإشراك الفاعلين المحليين والقطاع الخاص إلى جانب مكونات المجتمع المدني والتنظيمات المهنية وغيرها، مع تحديد مهام ومجالات التدخل لمختلف الفاعلين، وذلك من أجل تعبئة الموارد الجديدة اللازمة لتطوير الحماية الاجتماعية وضمان استدامتها وفعاليتها، وتبسيط وتوضيح المساطر الإدارية، وضمان الإشراف المؤسساتي الموحد والمتناسق

لمنظومة الحماية الاجتماعية، مع السهر على إرساء منظومة شفافة لإنتاج الإحصائيات والمعطيات الدقيقة من أجل التمكن من ابتكار الحلول والترافع لتعميم الحماية الاجتماعية؛

- عقلنة تدخلات المؤسسات العمومية الاجتماعية والرفع من قدراتها للاستجابة لحاجيات المواطنين الأكثر هشاشة؛

- إدماج تغطية المخاطر المتعلقة بحوادث الشغل والأمراض المهنية ضمن الضمان الاجتماعي، تماشيا مع الممارسات والمعايير الدولية، وذلك ضمن منظومة وطنية موحدة وإجبارية وغير ربحية؛

- توسيع التغطية لتشمل جميع الشرائح الاجتماعية التي تعاني من العجز والهشاشة نتيجة لخصوصياتها الديمغرافية (دورة الحياة) ووضعها الاجتماعي والاقتصادي، وفي هذا الإطار يستحسن التفكير في اعتماد آلية للحماية الاجتماعية لفائدة الأطفال، باعتبارها استثمارا أساسيا في أجيال المستقبل، وذلك من خلال تقديم الدعم المباشر المشروط لفائدة أطفال الأسر المعوزة إلى حدود 15 سنة؛

- إرساء نظام أكثر إنصافا من خلال آليات استهداف أكثر نجاعة وديناميةٍ تمكن من تحديد وتتبع المحتاجين للحماية، دون أن تنتج فئة مستفيدة أكثر من اللازم، مع تفعيل المقتضيات القانونية المتعلقة بالدعم الاجتماعي والتشجيع والمساندة لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة، مع ضمان دخل أساسي، حسب مستوى الموارد، لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة، طبقا لتوصية منظمة العمل الدولية رقم 202؛

- تحقيق الاندماج والتكامل بين البرامج المتعددة والانسجام العام لمنظومة الدعم الاجتماعي، بما يضمن الاستجابة بفعالية وبشكل منتظم لحاجيات الفئات في وضعية هشاشة؛

- توفير حكامة جيدة تضمن للنظام الفعالية والكفاءة والشفافية والمسؤولية، عبر تقوية آليات التنسيق والتتبع والتقييم؛

- اعتماد مقاربة مندمجة تكون حاضرة في المنطلق، أي في العمل بشكل وقائي، بحيث تصبح غاية السياسات القطاعية والإجراءات المعتمدة في إطارها هي الوقاية من المشاكل بدل العمل على حلها؛

- الإصلاح الجذري للتشريعات والمساطر المتعلقة بالمعاينة والتكفل والتتبع، والتعويض عن حوادث الشغل والأمراض المهنية، من خلال العمل على الإقرار بكونها تُعتبر مخاطرَ اجتماعية وضمان حمايتها في إطار نظام وطني للضمان الاجتماعي موحد وإجباري وغير ربحي؛

- ضمان استدامة نظام الحماية الاجتماعية بالنظر لحجم احتياجات وتطلعات المواطنين، والمخاطر الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة، والتغيرات السريعة التي يعرفها عالم الشغل، وكذا الإكراهات المالية والمؤسساتية والجغرافية وغيرها؛

- استثمار كافة الهوامش التي يتيحها الإطار المؤسساتي والقانوني والتنظيمي الحالي للحماية الاجتماعية، وفي مقدمة الأولويات، استرداد ديون الضمان الاجتماعي التي تقع على عاتق المشغلين؛

- اعتماد التوعية والمراقبة كآليات لضمان الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات واحترامها للقانون الجاري به العمل في مجال الحماية الاجتماعية؛

- توسيع نطاق تغطية الحماية الاجتماعية لتشمل كافة الفئات التي تتوفر على موارد تؤهلها للاشتراك فيها، والتي بقيت لحد الآن خارج التغطية نظرا لغياب أنظمة ملائمة لها، وبسبب عدم الإلمام بخصوصيات هذه الفئات وبالأخص معايير الدخل لديها؛

- اعتماد التمويل عن طريق الميزانية العامة، أي من خلال مداخيل الضرائب (وكذلك من خلال إمكانية إحداث مداخيل شبة ضريبية خصيصا لهذا الغرض)، للمساهمة في تمويل المساعدة الاجتماعية التي تبقى في نهاية المطاف من مسؤولية الدولة، وذلك بالارتباط بالخيارات السياسية للدولة ولتصورها بشأن النموذج التنموي المأمول وعبر إعداد ميزانية اجتماعية يتم إلحاقها بقانون المالية وتخضع لمراقبة وتصويت البرلمان، بعد التشاور مع الشركاء الاجتماعيين؛

- إعطاء دور فعال للجماعات الترابية في مجال التغطية الصحية الأساسية، والعمل على إحداث آلية للتضامن بين الجماعات الترابية

في هذا المجال في أفق إرساء نظام وطني شامل للتغطية الصحية الأساسية على المدى المتوسط، مع إضفاء دينامية جديدة على القطاع التعاضدي وعلى عرض العلاجات على المستوى الاجتماعي والتضامني؛

- إحداث مرصد وطني للحماية الاجتماعية؛

- ضرورة توفير الشروط التحفيزية والرفع من الجزاءات الزجرية، وتقوية جهاز مفتشي الشغل من أجل ضمان احترام المشغلين لالتزاماتهم الاجتماعية والتحلي بالشفافية والمصداقية في تصريحاتهم بأجرائهم لدى صندوق الضمان الاجتماعي؛

- التفكير في إمكانية إنشاء نظام خاص بمعاش الشيخوخة قائم على مبدأ المساعدة الاجتماعية والتضامن الوطني، وذلك على شكل شبكة أمان اجتماعية لضمان حد أدنى من الدخل لفائدة الأشخاص في سن الشيخوخة الذين لا يستفيدون من معاش للتقاعد؛

- إيلاء العناية لوضعية المتقاعدين من مغاربة العالم عبر الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف التي تحدد وضعية معاشاتهم في حالة العودة إلى أرض الوطن؛

- إحداث نظام معاشات عمومي إجباري أساسي، يتم تدبيره وفق قاعدة التوزيع، ويضم الأشخاص النشيطين من القطاعين العام والخاص، يتوحدون في سقف اشتراكات يتم تحديده كمُضاعَفٍ للحد الأدنى للأجور، مع مشاركة الشركاء الاجتماعيين؛

- العمل على ملاءمة أنظمة التأمين الإجباري الأساسي عن المرض فيما بينها، في أفق توحيدها، مع الحرص على اعتماد أفضل مستوى متوفر من الخدمات، لا سيما في ما يتصل بسلة العلاجات ونسبة التغطية ونسبة الاشتراكات، وذلك في أفق إرساء نظام وطني شامل للتغطية الأساسية في بحر خمس سنوات؛

- إحداث هيئة مستقلة لتدبير نظام المساعدة الطبية» راميد»، في أفق توحيد الأنظمة، والتنصيص على التمويل الذي تخصصه الدولة من ميزانيتها العامة لهذا النظام في قانون المالية السنوي، واعتماد نص تشريعي تُحَدَّدُ بموجبه بشكل واضح مساهمات الجماعات المحلية في تمويل نظام المساعدة الطبية؛

- إصلاح حكامة هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي بما يضمن توازن الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي وضمان ديمومته، خاصة من خال الرفع من المبلغ الأقصى للاشتراكات في الصندوق بل والعمل على إلغاء أي سقف لهذه الاشتراكات.

- ضمان المشاركة الفعالة للشركاء الاجتماعيين) أرباب العمل والعاملون(في مجموع الهيئات المعنية بالحماية الاجتماعية، مع الحرص على تشجيع مشاركة ممثلي المؤمن لهم فيها؛

النص على مسؤولية مجالس الإدارة في مراقبة أعمال الإدارة، مع الحرص على تفادي تدخل تلك المجالس وأعضائها في تدبير الهيئات المكلفة بأنظمة الحماية الاجتماعية؛

- وضع نظام وطني مندمج للمعلومات في مجال الحماية الاجتماعية، يرتكز على اعتماد رقم تعريف اجتماعي وطني، بما يتيح التقائية نظم المعلومات الخاصة بالحماية الاجتماعية، وإضفاء الطابع اللامادي على المعطيات؛

- إناطة مسؤولية اختيار الدراسات الاكتوارية ومراقبتها العلمية بمجالس الإدارة، وينبغي أن يهم هذا الإشراف بشكل خاص الجوانب المتعلقة باحترام قواعد المهنية في وضع الفرضيات والتحلي بالموضوعية والشفافية والبساطة، مع السهر على تقديم خلاصات منسجمة وبأسلوب واضح؛

- إناطة مسؤولية النظر في التأثير الاجتماعي والبيئي للتوظيفات المالية التي تقوم بها الهيئات بمجالس الإدارة، من خلال تكليفها بالسهر على سلامة تلك التوظيفات ومردوديتها، وتشجيع الهيئات على تبني مبادئ الأمم المتحدة للاستثمار المسؤول، لاسيما في مجال توجيه الاعتمادات المالية نحو تمويل الأنشطة ذات الوقع الاجتماعي والبيئي الإيجابي؛

- التسريع بإخراج السجل الاجتماعي لضمان فعالية الحماية الاجتماعية.

الفوارق المجالية وتحديات التضامن بين الجهات

تنفيذا للتوصيات الصادرة عن الملتقى البرلماني للجهات، نظم مجلس المستشارين، بشراكة مع مجلس جهة الدار البيضاء-سطات وجمعية رؤساء الجهات والجمعية المغربية لرؤساء مجالس العمالات والأقاليم والجمعية المغربية لرؤساء الجماعات، وبدعم من مؤسسة كونراد أديناور ومؤسسة وستمنستر للديمقراطية، ندوة موضوعاتية حول «الفوارق المجالية وتحديات التضامن بين الجهات وذلك يوم الأربعاء 03 يوليوز 2019 ابتداء من الساعة العاشرة صباحا بمقر جهة الدار البيضاء-سطات.

ويأتي تنظيم هذه الندوة من قبل مجلس المستشارين بمعية شركائه، في إطار احتضانه للنقاش العمومي والحوار المجتمعي التعددي بخصوص القضايا ذات الصلة بإعمال الدستور وضمان التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، ومساهمة منه كذلك في تعميق النقاش الدائر على المستوى الوطني حول ورش الجهوية المتقدمة وسبل تنمية الجهات، والحد من الاختلالات الاقتصادية والتباينات الاجتماعية والمجالية.

كما انعقدت هذه الندوة الموضوعاتية في إطار مسلسل انفتاح مجلس المستشارين على أسئلة وتطلعات المجال، ومواكبته بحكم تركيبته واختصاصاته، لورش الجهوية المتقدمة.

وتعتبر مكافحة الفقر وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، ضرورة للحفاظ على التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي، اللازمين لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما يبعث على إدراجها وبرمجتها في صلب ورش الجهوية المتقدمة، باعتبارها المدخل الأساسي لكل تنمية اقتصادية واجتماعية من خلال تعزيز أدوار الجهات وتمكينها من بناء نموذجها التنموي الخاص استنادا إلى مؤهلاتها، مع إرساء آليات للتضامن بين الجهات، وتأهيل الأقل منها حظا في التنمية.

وعلى الرغم من أهمية الجهوية لضمان مستقبل أفضل وتطور مستدام، والتأطير الدستوري الذي شملها من خلال جعل المواطن في صميم مسار الورش المتعلق بها، بتمكينه من الاستفادة من أحسن الظروف وتقريب الخدمات، إلا أنه مازالت هناك فوارق مجالية صارخة، وجب معالجتها، بل إن هذه الفوارق والتفاوتات المجالية لا توجد فيما بين الجهات فقط بل هي موجودة داخل الجهات نفسها.

واستهدفت هذه الندوة الجهوية الموضوعاتية، فتح جسور التواصل بين مختلف الفاعلين والمتدخلين والمهتمين بالشأن التنموي من خلال تبادل الخبرات والتجارب، وبلورة اقتراحات وتوصيات في أفق بناء تصور واضح وشامل للحد من الفوارق المجالية، وذلك عبر الإسهام القيم المتوقع للمتدخلين، في ثلاث لحظات أساسية تمحورت حول:

- واقع حال الفوارق المجالية بالمغرب؛
- تقليص الفوارق المجالية ورهان الحكامة والديمقراطية المحلية؛
- تعزيز التضامن المجالي ورهان تقليص الفوارق بين الجهات وبين الوسطين الحضري والقروي.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن مجلس المستشارين في علاقته مع جهات المملكة، سبق له أن نظم يوم الخميس 28 يونيو 2018، ندوة موضوعاتية بمدينة الداخلة حول موضوع «التنمية المندمجة للأقاليم الجنوبية»، بشراكة وتنسيق مع الجهات الثلاث بالأقاليم الجنوبية للمملكة، وذلك تنفيذا للتوصيات الصادرة عن الملتقى البرلماني للجهات. وقد تم تبني الوثيقة الختامية التالية في نهاية أشغال هذه الندوة الموضوعاتية الثانية:

التقرير التركيبي

بشراكة بين مجلس المستشارين و جهة الدار البيضاء سطات، وبدعم من مؤسسة وستمنستر للديمقراطية وكونراد ايدناور، تم تنظيم الندوة الجهوية الموضوعاتية حول الفوارق المجالية وتحدي التضامن بين الجهات، ودلك يوم الأربعاء 3 يوليوز 2019 بمقر جهة الدار البيضاء سطات.

اللقاء يندرج في إطار سلسلة اللقاءات التي يتشرف مجلس المستشارين بتنظيمها في سياق احتضانه للحوار العمومي المجتمعي التعددي بخصوص القضايا ذات الصلة بإعمال الدستور وضمان التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، ومساهمة منه في تعميق النقاش الدائر على المستوى الوطني حول ورش الجهوية المتقدمة وسبل تنمية الجهات، والحد من الإختلالات الاقتصادية والتباينات الاجتماعية والمجالية.

ولقد سعت الندوة، إلى فتح جسور التواصل بين مختلف الفاعلين والمتدخلين والمهتمين بالشأن التنموي لتبادل الخبرات والتجارب، وبلورة اقتراحات وتوصيات لمحاولة بناء تصور واضح وشامل للحد من الفوارق المجالية، على اعتبار أن ورش الجهوية المتقدمة، يعتبر المدخل الأساسي لكل تنمية اقتصادية واجتماعية اعتمادا على تعزيز أدوار الجهات، وتمكينها من بناء نموذجها التنموي الخاص استنادا إلى مؤهلاتها، مع إرساء آليات للتضامن بين الجهات وتأهيل الجهات الأقل حظا في التنمية، تستند إلى المبادئ والمعايير الدستورية الناظمة من قبيل التعاون والتعاضد والتضامن، المنصوص عليها في دستور 2011، الذي يعلن في ديباجته على»إرساء دعائم مجتمع متضامن،يتمتع فيه الجميع بالأمن والحرية والكرامة والمساواة، وتكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية، ومقومات العيش الكريم،في نطاق التلازم بين حقوق وواجبات المواطنة». والدي يقضي في فصله 31 على أنه «تعمل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، على تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين، على قدم المساواة، من الحق في: ...الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، والتضامن التعاضدي أو المنظم من لدن الدولة». وكذلك ما نص عليه الفصل 136 «يرتكز التنظيم الجهوي والترابي على مبادئ التدبير الحر، وعلى التعاون والتضامن؛ويؤمن مشاركة السكان المعنيين في تدبير شؤونهم، والرفع من مساهمتهم في التنمية البشرية المندمجة والمستدامة». والفصل 142 الذي ينص على «يُحدث لفترة معينة ولفائدة الجهات صندوق للتأهيل الاجتماعي، يهدف إلى سد العجز في مجالات التنمية البشرية، والبنيات التحتية الأساسية والتجهيزات.يُحدث أيضا صندوق للتضامن بين الجهات، بهدف التوزيع المتكافئ للموارد، قصد التقليص من التفاوتات بينها».

لكن وعلى الرغم من المجهود التشريعي والتنظيمي والتدبيري المبذول من أجل تحقيق التنمية ببلادنا، لا تزال المعطيات تؤشر على وجود أعطاب جمة تعرقل المسار التنموي. وفي هذا الصدد، يمكن استحضار الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، الذي وجهه يوم الجمعة 13 أكتوبر 2017 بمناسبة ترؤس جلالته لافتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية، والذي أكد فيه على أنه «إذا كان المغرب قد حقق تقدما ملموسا، يشهد به العالم، إلا أن النموذج التنموي الوطني أصبح اليوم، غير قادر على الاستجابة للمطالب الملحة، والحاجيات المتزايدة للمواطنين، وغير قادر على الحد من الفوارق بين الفئات ومن التفاوتات المجالية، وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية.»

ولقد جاءت المداخلات زاخرة بالأمثلة وبالأرقام المثبتة لواقع التفاوتات التي يعرفها المجال الترابي ببلادنا، ليس فقط بين الجهات بل وداخلها ، مما يثبط مسيرة التنمية ببلادنا ويحول دون تحقيق أهداف التنمية المستدامة المندرجة في إطار الخطة الأممية 2030 التي انخرط فيها المغرب بكل حماس وإرادة مؤمنا بأنه لا يجب أن نخلف أحدا وراءنا، كما كانت زاخرة بوصفات واقتراحات تروم إيجاد الحلول من أجل الخروج من الوضعية الراهنة إلى وضعية يطبعها الإنصاف والعدالة، يستفيد فيها كل مواطن مهما كان تواجده الجغرافي من خيرات التنمية كما ينص على ذلك دستور 2011.

ويمكن تلخيص مجموع النقاش الذي دار خلال هدا اللقاء في ثلاث محاور:

المحور الأول: تشخيص واقع التفاوتات بالمغرب

أكد المشاركون خلال هذه الندوة على أن واقع التراب الوطني بات مطبوعا بفوارق متعدّدة الأبعاد بين المجالات:

- فاعتمادا على مؤشر سنوات التأخر لكل جهة عن باقي الجهات،يتبين أن الفرق كبير وشاسع يصل مثلا على مستوى التعليم إلى 20 سنة كفرق بين الجهات، في حين أنه باعتماد مؤشر مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية قد يصل التأخر بين الجهات لحوالي 40 سنة، وهذه المؤشرات توضح أن المغرب يعيش في حقب وأزمنة مختلفة، وهو ما يشكل مصدر قلق حقيقي على الاستقرار والتنمية.

- الفوارق تظل قائمة حتى في أكبر الجهات مثل جهة الدار البيضاء سطات، التي يبلغ عدد سكانها سبعة ملايين نسمة، فرغم توفرها على إمكانيات اقتصادية هائلة فإنها تشكو من فوارق كبرى، من قبيل الخصاص في الطرق القروية والولوج إلى الماء الشروب والكهرباء، مما يفيد أن عجلة التنمية تسير بسرعات مختلفة حتى داخل نفس الجهة.

- معدّل الفقر الذاتي)الشعور بالفقر(بلغ حوالي 45.1 في المائة سنة 2014، مقابل معدّل فقر نقدي بلغ 4.8 في المائة، وهذا فارق كبير يمكن أن يُترجمُ درجة الإحباطِ الذي تستشعره هذه السّاكنة إزاءَ قدرة مُحيطها الاقتصادي والاجتماعي والسّياسي على الاستجابة لانتظاراتها وعلى تحسين ظروف عيْشها.

المحور الثاني: مكامن الخلل/ الأسباب والعوامل

- ضعف إشكاليّة الانخراطِ والمُشَارَكَة الفعْليّة للفاعلين منَ المُجْتمع المدني في مسلسل التنمية الجهويّة والمَحَلّيّة، انسجاما مع القوانين التنظيميّة الثلاثة.

- التأخّر في اعتماد الميثاق المتعلّق باللاتمركز الإداري ونصوصه التّطبيقيّة وبطء في تفعيل صندوقي التأهيل والتضامن الجهويين؛

- قصور في خلق مشاريع استثمارية كُبرى مشتركة بين عدّة جهات، ذات مستويات تنموية مختلفة، أوْ بين جهاتٍ تتوفّر على موانئ وجهاتٍ داخليّة، الأمْر الذي لا يَسْمَحُ باسْتغلال الإمكانات الكفيلَة بالحَدِّ من الفوارقِ المجاليّة؛

- تفاوتات هامة على مستوى توزيع الثروة المجالية، ومدى مساهمتها في نمو الاقتصاد الوطني. فالملاحظ، من خلال عدة تقارير وطنية، أن هناك فجوات سوسيو-اقتصادية بين جهوية، وخاصة بميدان التنمية البشرية والاجتماعية، كالولوج لسوق الشغل، الصحة، التعليم... إلخ.

- عدم فعالية آليات الحركيّة الاجتماعيّة التصاعدية لفئات واسعة من السّاكنة، وعن المنظورِ السّلبي تُجاه تراجع مبدأ الاستحقاق وهي حركية ترتبط إلى حدّ كبيرٍ بالتمدرُس وبالتجربة المهنية، كما ترتبط بالوضع الاجتماعيّ العائلي للأبويْن وانتمائهم السوسيو- مهني؛

- القصور في مجال الحكامَة وهو ما يزيد من تعقيد الوضْعيّة، من خلالِ تفاقم انعدام ثقة السّاكنة ضحيّة أشْكال الحيْف والتمييز في السياسات العموميّة ويهدّد التماسُك الاجتماعي؛

- انعدام تجانُس بعض السّياسات العموميّة وعدم فعّاليتها في بعض الأحياء؛

- عدم تناسب الموارد المالية والبشرية المخصَّصة للجهاتِ مع حجم المسؤوليات التي يتعيّن عليها تحمّلها؛

المحور الثالث: اقتراحات وتوصيات

تقدم المشاركات والمشاركون في الندوة بعدد من المقترحات والتوصيات التي همت:

- التأكيد على أهمية التأثير على الفوارق كمدخل لتحقيق العدالة الاجتماعية ولتقليص الفقر حتى في فترات الإنكماش الإقتصادي، على اعتبار أن تقليص المفارقات له وقع أهم بكثير على تقليص معدلات الفقر، من النمو الإقتصادي، فتقليص المفارقات بنقطة واحدة يحسن معدل الفقر ب 5.9 % بينما نقطة واحدة في النمو لا تحسن معدل الفقر إلا ب 2.9 %. ومن أجل القضاء على هده المفارقات يتوجب:

- أولا: ضرورة العمل على الأبعاد التي تتحكم في مستوى الفوارق، ويتعلق الأمر بكل من :

1- معالجة اختلال الارتقاء الاجتماعي والشعور بضعف مبدأ الاستحقاق

- الحد من تردّد وانتظارية أصحاب القرار السياسي وعدم التطبيق الفعليّ للنصوص

2- معالجة مختلف أشكال الحيف(الامتيازات، الزبونية و المحسوبية، الارتشاء...)

3- القطع مع مختلف أشكال التمييز(بين الفئات والمجالات الترابية)

4- ضمان نجاعة وتجانس السياسات العمومية

- ثانيا:ضرورة اعتماد مقاربَة مختلفة للحدّ من الفوارق من خلالِ جعْل الإنسان في صُلبِ الإستراتيجية، وتتكون من ثلاث مراحل متعاقبة:

- مرحلة أولى للتأهيل تهدف إلى رفع مستوى مؤشرات التنمية البشرية للجهات التي تسجّل تأخّرًا مقارنة مع المعدل الوطني؛
- مرحلة ثانية تهدف إلى ملائمة هذه المؤشرات مع المؤشرات المعترف بها على الصعيد الدّولي، سيّما أهداف التنمية المستدامة؛
- مرحلة ثالثة تهدف إلى جعْل الجهات أقطابًا حقيقيّة للتنمية والتنافسية.

ثالثا: الحد من الفوارقِ المجاليّة عبْر تحسينِ الحكامة والديمقراطية المحلّيتيْن، وتعزيز التضامن المجالي، ودلك عبر:

- إعداد برامج التنمية الجهوية بناءً على دِراساتٍ معمّقة تتجاوز التقديرات الميزانياتيّة والمونوغرافيات الجهويّة الوصفية؛

- ملاءمة السياسات القطاعية مع خصوصيات كل جهة، وإعادة التفكير في التنمية الحضرية، وإعادة تحديد الدور المحرك الذي ينبغي أن تقوم به الحواضر في إطار جهوي؛

- تعزيز ريادة الأعمال و المقاولات و تشجيعها، من أجل جذب و استقطاب مستثمرين مستقرين بما يضمن خلق فرص الشغل و الثروات، مما يستدعي إحداث اللجان الجهوية لتحسين مناخ الأعمال؛

- وضع توصيف لفعالية مناخ الاعمال وآليات تعزيز الاستثمار على مستوى الجهات والأدوار المستقبلية للمراكز الجهوية للاستثمار بما يضمن الرفع من الفعالية والجاذبية الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة للمجالات الترابية؛

رابعا: تطوير الأنظمة المعلوماتية الإحصائية على المستوى الجهوي عبر :

- إحداث جهاز للمعلومات وتنزيله ترابيا عبر اعتماد النهج التصاعدي كقاعدة لجمع المعطيات و إحداث آليات للرصد والتتبع وتنزيلها ترابيا عبر مراصد جهوية؛

- تقوية المرصد الوطني للديناميات المجالية، و العمل على إعداد خارطة طريق لإنشاء المراصد الجهوية. ودلك من اجل إعداد المؤشرات المجالية، وصياغة تقارير جهوية لتحليل الديناميات المجالية على الصعيد الجهوي، وإنتاج الأدوات المساعدة على اتخاذ القرار ونشر الوثائق والمعطيات، وجعلها في متناول مختلف الفاعلين والشركاء؛

- هيكلة ووضع قاعدة بيانات متقاسمة بشأن المعطيات المجالية بين المنتجين والمستعملين لخدمة التنمية المجالية عبر وسائل التواصل والتكنولوجية الرقمية؛

- جمع ومعالجة وتثمين المعطيات المجالية الجهوية؛

خامسا: بناء مشترك لمسار جديد وطموح جماعي حول الفعل العمومي الترابي، ودلك عبر:

- تحديد التوجهات الأساسية للدولة في مجال إعداد التراب والتنمية المجالية على المستوى الوطني، البيجهوي، والجهوي؛

- تعزيز التماسك المجالي للتدخلات العمومية على مستوى التراب الوطني؛

- ضمان تناسق وتمفصل بين اختيارات التهيئة والتأطير لوثائق التخطيط الاستراتيجي المجالي.

سادسا: تعزيز صلاحيّات الجهات في اتخاذ القرار، من خلال

- وضع التحفيزات وآليات المواكبة الضرورية لتمكين الجهات والجماعات من ضمان الإعمال الفعلي لمبادئ التعاون بين الجماعات والتعاون بين الجهات والتعاقد (الشراكة بين القطاعين العام والخاص، الدولة/الجهة/العمالة أو الاقليم/الجماعة)؛

سابعا: دعم مالية الجهات عبر

- الإسراع بتفعيل الصندوقيْن المخصّصيْن لدعم تنمية الجهات، ووضْع معايير لتوزيع الموارد بين الجهات، مصحوبة بِمُؤشّراتٍ لتتبّع أداء ونجاعة الموارد المخصَّصَة؛

اعتماد معايير ملائمة أكثر في مجال توزيع العائدات الضريبيّة على الجهات، بالجمْع بين معايير الأعباء= النفقات ومعايير الإمكانيات الضريبية «potentiel fiscal » ، عوضَ الاقتصار على معايير ترتبط بحجم السّاكنة والمساحة المعمول بها حاليًا؛

- استعمال نظام لتنقيط أداء الجهات، كمعيار إضافي يكرّس مبدأ المنافسة بين الجهات في توزيعِ الموارد تَبَعًا للمجهودِ الضّريبيّ المبذول؛

- تبسيط أكبر للنظامِ الضريبي المحلّي، مع التّقليص مِنْ عدد الرّسوم والحدّ من تعدد المتدخِّلين؛

- اعتماد قواعد ميزانياتيّة تعمل على الحدّ من مستوى العجز أو من نِسْبة المديونيّة على مستوى ماليّةِ الجماعات الترابية إلى عتباتٍ محَدَّدَة بكيفيّة قبْليّة، من أجل تجنّب المخاطر المعنوية والمديونيّة المُفرطة؛

- تعبئة الطاقات والموارد البشرية والمادية واللوجيستيكية وترشيد استثمارها لتأمين تدبير جيد للمسار التنموي؛

ثامنا : تنمية المناطق القروية و الجبلية عبر

- -النهوض بحكامة مسؤولة مرتكزة على المقاربة الجهوية، ودلك عبر إعطاء الأولوية لوضع سياسة عمومية موجَّهة لتنمية المناطق الجبلية، وفقا لمقاربة تشاركية (و/أو حوار وطني). ويتعين أن يتم تنزيل هذه السياسة على المستوى الجهوي والمحلي مع مراعاة خصوصيات كل سلسلة جبلية (المؤهلات، الإكراهات، الوضعية التنموية)؛

- - تعزيز الخدمات العمومية في المناطق القروية وتدعيم الروابط بين المجالات الحضرية والقروية، وتقوية الحكامة التي تأخذ بعين الاعتبار أيضا المتطلبات على المدى الطويل، خاصة الاستدامة والجوانب البيئية.

تاسعا: كسب رهان الالتقائية والتنسيق، ودلك عبر:

- إعادة النظر في العلاقات التي تجمع ما بين الدولة والجماعات الترابية مع تقوية أدوات التخطيط والتدخل؛

- توسيع مشاركة المجتمع المدني والمساهمة عبر فضاءات التعبير والتشاور، لإنجاح خيار الجهوية المتقدمة.

- اعتماد مقاربة تشاركية لتدبير المشاريع التنموية ذات الأولوية؛

عاشرا: ضرورة تسريع تفعيل القانون رقم 47-18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار من أجل:

- جعل المراكز فاعلا متميزا من أجل تنشيط وتسهيل الاستثمار و مواكبة النسيج المقاولاتي

- جعل المراكز قاطرة لإنعاش الاستثمار على المستوى الجهوي

التنمية المندمجة للأقاليم الجنوبية ورهان الجهوية المتقدمة

تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وتنفيذا للتوصيات الصادرة عن الملتقى البرلماني للجهات، نظم مجلس المستشارين بشراكة وتنسيق مع جهات الأقاليم الجنوبية للمملكة، ندوة موضوعاتية حول «التنمية المندمجة للأقاليم الجنوبية»، وذلك يوم الخميس 28 يونيو 2018 بمدينة الداخلة.

ويشكل النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية، الذي أعطى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله انطلاقته بمدينة العيون في شهر نونبر 2015 بمناسبة الذكرى الأربعين لانطلاق المسيرة الخضراء المظفرة، آلية مثلى لتسريع تفعيل الجهوية المتقدمة كرافعة للنهوض بالتنمية الشاملة والمندمجة بالأقاليم الجنوبية.

وعرفت هذه الندوة مشاركة أعضاء مكتب مجلس المستشارين، ورؤساء الفرق ومنسقي المجموعات البرلمانية، ورؤساء اللجان البرلمانية الدائمة، ورؤساء المجالس الجهوية، وكذا البرلمانيون الممثلون للجهات والمنحدرون من الأقاليم الجنوبية للمملكة، إضافة إلى الحكومة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والاتحاد العام لمقاولات المغرب، والمكتب الشريف للفوسفاط، ووكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لأقاليم الجنوب، والغرف المهنية، فضلا عن مجموعة من المؤسسات الوطنية المعنية.

واستهدفت هذه الندوة الوقوف على مستويات إنجاز المشاريع المبرمجة ضمن إستراتيجية تفعيل هذا النموذج التنموي بعد مرور حوالي سنتين من دخولها حيز التنفيذ (منذ 2016) ومدى بلوغ الأهداف المسطرة لهذا النموذج التنموي الواعد. وتوجت هذه الندوة بإصدار إعلان الداخلة» بشأن التنمية المندمجة للأقاليم الجنوبية ورهان الجهوية المتقدمة» وفي ما يلي نصه:

إعلان الداخلة

إن المشاركات والمشاركين في فعاليات الندوة الموضوعاتية حول «التنمية المندمجة للأقاليم الجنوبية»، المنعقدة تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، يوم 28 يونيو 2018 بمدينة الداخلة،

إذ يسترشدون بالتوجيهات الملكية السامية الواردة في خطابات ورسائل صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، ولاسيما خطاب جلالته بمناسبة الذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء المظفرة يوم 6 نونبر 2015 والخطابين الملكيين الساميين بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية الحالية للبرلمان، وبمناسبة الاحتفال بعيد العرش لسنة 2017،والرسالة السامية لجلالته الموجهة إلى المشاركين في أشغال المنتدى البرلماني الثاني للجهات، يوم الخميس 16 نونبر 2017 ورسالة جلالته إلى المشاركين في الدورة الرابعة لمنتدى «كرانس مونتانا»، التي احتضنها هذه المدينة العزيزة يوم الجمعة 16 مارس 2018؛

وإذ ينوهون بمبادرة مجلس المستشارين ومجالس جهات الأقاليم الجنوبية إلى تنظيم هذه الندوة الموضوعاتية، في وقت يتزامن مع زيارة المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة للأقاليم الجنوبية للمملكة، ضمن جولة ميدانية جديدة لبحث سبل تسوية النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية؛

وإذ يستحضرون

• ما يفتحه النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية من آفاق واعدة لكافة المناطق الجنوبية للمملكة، سواء في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي، بالنظر لما يتضمنه من مشاريع ضخمة في مجال البنيات التحتية والصحة والتكوين والصناعة والفلاحة والصيد البحري وغيرها من القطاعات؛

• أن النموذج التنموي يقوم على تعزيز وترسيخ ما حققه المغرب من مكاسب في اختياراته الديمقراطية وفي مجال حماية الحقوق والحريات التي يضمنها الدستور، والنهوض بثقافة حقوق الإنسان في مختلف أبعادها كما هو متعارف عليها دوليا، وكما كرسها دستور

المملكة تنفيذا لتوجيهات صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله؛

• أن النموذج التنموي المغربي قيد إعادة النظر، والذي يجب أن يتأسس على العدالة الاجتماعية وعلى العمل على ضمان فعلية الولوج إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، ويترابط فيه هدف الحد من الفوارق الطبقية والحد من التفاوتات الترابية، كما أنه نموذج ينبغي أن يجد أبعاده الترابية في رؤية خاصة بكل مجال ترابي «تنسجم مع الرؤية الشاملة التي يقوم عليها أي نموذج وطني»؛

• أن العدالة المجالية أساس لتحقيق العدالة الاجتماعية، لما تضمنه من توزيع متوازن ومتكافئ للتقسيم الترابي، والاستثمار والاستفادة المتوازنة مما يختزن من ثروات طبيعية وطاقات بشرية؛

• أن المبادئ الدستورية للتدبير الحر، والتعاون، والتضامن، والتفريع، ومشاركة السكان في تدبير شؤونهم بوصفها مبادئ للتنظيم الترابي، ومساهمة الجهات وباقي الجماعات الترابية في تفعيل السياسة العامة للدولة وفي إعداد السياسات الترابية من خلال ممثليها في مجلس المستشارين، لا يكتسي طابعا تصريحيا أو مجرد إعلان نوايا، وإنما يقع في قلب ورش التغيير العميق لهياكل الدولة وتحديث المقاربات العملية للحكامة الترابية؛

• أن الغاية المثلى للنموذج المغربي للجهوية المتقدمة، كما ارتضاه جلالة الملك، تتمثل في إيجاد إطار ترابي ملائم للاستجابة العملية للتطلعات المشروعة للمواطنين والمواطنات في مجالات التنمية والتعليم والصحة والشغل وغيرها من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية التي أقرها الدستور، والحد من الفوارق المجالية التي تشكل عائقا أمام تحقيق هذه المقاصد.

وإذ يستخلصون على ضوء ما تداولته فعاليات هذه الندوة:

• أهمية المقاربة التشاركية وإشراك كافة المنتخبين المحليين وفعاليات المجتمع المدني على صعيد الأقاليم الجنوبية للمملكة، في رصد وتتبع تنفيذ المشاريع المبرمجة؛

• أهمية الالتقائية والتكامل بين السياسات والبرامج العمومية، القطاعية منها والترابية، في تحقيق النتائج وبلوغ الأهداف المسيطرة ضمن النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية؛

• مطلب ساكنة الأقاليم الجنوبية في أن يتم تركيز الجهود التنموية أكثر، في المستقبل، على المشاريع والبرامج ذات الوقع والتأثير المباشر على المعيش اليومي للمواطنين، عبر مضاعفة الجهد في القطاعات الاجتماعية، ولاسيما قطاعي التشغيل والسكن؛

• مطالب الساكنة في مضاعفة الاستثمار في قطاعي الفلاحة والصيد البحري، باعتبارها القطاعات التي تتوفر فيها الأقاليم الجنوبية للمملكة على مؤهلات واعدة، كفيلة بامتصاص البطالة، التي تضرب بقوة قي صفوف شباب المنطقة؛

• الدعوة إلى تبسيط المساطر الإدارية المرتبطة بالتأشير على انطلاقة تنفيذ المشاريع التنموية، عبر بحث إمكانية تفويض صلاحية التأشير إلى ولاة الجهات؛

• أهمية المبادرة الخاصة والدور الرائد للمقاولة في تطوير الدينامية الاستثمارية بالأقاليم الجنوبية للمملكة، في إطار شراكات مبتكرة بين القطاع العام والقطاع الخاص، تسهم في الرفع من جاذبية المنطقة أمام المستثمرين ورجال الأعمال...

وحيث إن هذه الندوة تتزامن مع زيارة المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة للمنطقة، فإن المشاركات والمشاركون:

1. يجددون تشبثهم بمقترح الحكم الذاتي في إطار السيادة المغربية، كسقف لأية مفاوضات مرتقبة لإنهاء الصراع المفتعل حول الصحراء المغربية؛

2. كما يجددون التأكيد على تهاوي واندحار ادعاءات وأطروحات دعاة الانفصال بشأن ما يصطلح عليه ب «تقاسم الثروات»، حيث تفيد كل المعطيات الرسمية والتقارير وكذا الشهادات المدلى بها من طرف ممثلي الساكنة، بأن ثروات وخيرات المنطقة يتم استغلالها لفائدة الأجيال الحالية والمستقبلية من أبناء المنطقة، ويتم تدبيرها من طرف هيئاتهم المنتخبة وممثليهم الشرعيين.

ويدعون كافة الفاعلين، حكومة ومجالس منتخبة وقطاع خاص، إلى الاستثمار الإيجابي وبالسرعة اللازمة في التوصيات الصادرة عن الملتقى البرلماني للجهات، ولاسيما:

3. الإسراع بإخراج ميثاق متقدم للاتمركز الإداري، من أجل ضمان تنمية جهوية حقيقية، ومن أجل تسهيل عمل المجالس الجهوية، ضمن عملية نقل حقيقية للسلط والصلاحيات من الإدارة المركزية إلى المصالح اللاممركزة؛

4. اعتماد ميثاق لاختصاصات الجهات، يحدد بوضوح ودقة صلاحيات وشروط مزاولتها من طرف الجهات، سواء منها الذاتية أو المشتركة أو المنقولة؛

5. تجريب نماذج جديدة من الشراكات بين القطاعين العام والخاص، كالشراكة المسماة عقد التحالف contrat d'alliance، التي تعتبر أداة هامة، في حال استثمارها، لتحقيق الولوج الأمثل والمنصف للخدمات والمرافق الاجتماعية الأساسية على المستوى الترابي، بالنظر لنموذج اتخاذ القرار الذي تتأسس عليه هذه الشراكة، وتحملها المشترك للمكتسبات والمخاطر، مما يضمن استدامة الخدمات الأساسية على المستوى الترابي؛

6. استثمار مختلف آليات التشاور والديمقراطية التشاركية على المستوى الترابي، عبر تفعيلها، أو إعادة تأليفها، على وجه الاستعجال من أجل نقل أصوات الديناميات الاجتماعية المتنوعة إلى فضاء التخطيط التشاركي للسياسات العمومية القطاعية والترابية والأفقية، وإعادة بناء النسيج الوطني للوساطة الاجتماعية والترافع والمشاركة المواطنة؛

7. وضع إطار منهجي يمكن من استثمار آليات التشاور المنصوص عليها في القانون التنظيمي للجهات وكذا آليات التخطيط الترابي التشاركي على المستوى الجهوي من أجل بناء منظومة ترابية للحوار الاجتماعي في تكامل مع المنظومة الوطنية.

وفي الأخير، يحثون مجلس المستشارين، باعتباره امتدادا للجهات ولمختلف المجالات الترابية، على:

8. مواصلة الدينامية التي أطلقها، بشراكة مع جمعية رؤساء المجالس الجهوية والجمعية المغربية لرؤساء الجماعات،ضمن الموعد السنوي للتنسيق في شؤون الجهوية المتقدمة، الذي يشكله الملتقى البرلماني للجهات.

وعرفت هذه السنة أيضا احتضان مجلس المستشارين للملتقى الإفريقي الأول للتجارة والاستثمار : نحو رؤية إستراتيجية اندماجية توافقية»، ويأتي تنظيم هذا الملتقى، تماشيا مع الرؤية الإستراتيجية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الرامية إلى توطيد أسس التعاون جنوب -جنوب، وتعزيز التنمية الاقتصادية بالقارة الإفريقية.

وعرف هذا الملتقى المنظم بشراكة مع وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة، والاقتصاد الرقمي، ومجلس جهة الرباط سلا-القنيطرة، وبتعاون مع المنظمة المغربية للتنمية الإفريقية، مشاركة الحكومة، ومجلس المستشارين، ومجموعة من الغرف المهنية، والمنظمات الاقتصادية والاجتماعية الإفريقية، وخبراء وجامعيين مهتمين بقضايا الاقتصاد والاستثمار والتكوين والأمن بالقارة الإفريقية.

كما احتضن أيضا المائدة المستديرة البرلمانية الإقليمية حول، «أي دور للبرلمانيات والبرلمانيين في إلغاء عقوبة الإعدام بالمنطقة المغاربية»: المنظمة من قبل شبكة البرلمانيين ضد عقوبة الإعدام بالمغرب وذلك يوم 24 أبريل 2019. وتوجت أشغال هذه المائدة المستديرة المنظمة مع برلمانيات وبرلمانيين من تونس الأعضاء بالائتلاف التونسي، لإلغاء عقوبة الإعدام، ومن برلمان موريتانيا الذين اعتبروا أن إلغاء عقوبة الإعدام نهائياً من المنظومة التشريعية الجنائية بالفضاء المغاربي، بنداء لإلغاء عقوبة الإعدام بالمنطقة.

السنة التشريعية 2019- 2020

استمرارا في تنزيل الرؤية التي بلورها مجلس المستشارين في شكل استراتيجية عمل والتي وضعت واحدا من أهدافها الأساسية هو»جعل المجلس فضاء للحوار العمومي والنقاش المجتمعي التعددي»، وذلك وعياً بأهمية الانفتاح على انشغالات واهتمامات المواطنين والمواطنات. وتندرج هذه المقاربة ضمن مساعي المجلس الرامية إلى التفاعل مع نبض المجتمع، وتهدف من بين ما تهدف إليه نقل الانشغالات والمطالب الاجتماعية من الشارع إلى الفضاء المؤسساتي،وذلك إيمانا بأن «البرلمان الذي يدير ظهره للمجتمع وقضاياه هو برلمان غير جدير بهذا الاسم».

وفي هذا الاطار عمل مجلس المستشارين، خلال هذه الفترة الممتدة من أكتوبر 2019 إلى أكتوبر 2020، على تنظيم مجموعة من الندوات والملتقيات الوطنية والدولية،ونخص بالذكر منها مايلي:

البرلمانات ورهان الأمن الغذاء

بالموازاة مع الاجتماع الأول للشبكة البرلمانية للأمن الغذائي بإفريقيا والعالم العربي، التي تأسست في يناير من سنة 2019 وأسندت رئاستها لمجلس المستشارين المغربي، نظم المجلس تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، ورابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي التي يرأسها السيد حكيم بن شماش، بشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، الندوة الدولية حول موضوع «البرلمانات ورهانات الأمن الغذائي»، وذلك يومي 31 أكتوبر وفاتح نونبر 2019 بمقر مجلس المستشارين.

ويأتي تنظيم هذه الندوة نظرا لما يكتسيه موضوع الأمن الغذائي من أهمية كبرى لدى المغرب الذي انخرط بقوة في المسار العالمي المتعلق بتفعيل الآليات والاتفاقيات الدولية، في مجال المحافظة على البيئة والتنمية المستدامة والأمن الغذائي، على اعتبار أن ضمان الأمن الغذائي ومواجهة التغيرات المناخية، يعدان من أقوى التحديات التي تواجه المجتمع الدولي بصفة عامة، والبلدان السائرة في طريق النمو بصفة خاصة. وقد سبق لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، أن أبرز في نص الرسالة السامية الموجهة إلى المشاركين في المعرض العالمي «ميلانو إكسبو 2015»، أن «الرهان الحقيقي الذي يجب كسبه اليوم، هو ضمان التغذية السليمة والمتوازنة لجميع الشعوب، وذلك بتحقيق تنمية مستدامة وفعالة، والتعاون في المجالين الغذائي والطاقي. وهذا هو التوجه الذي اخترناه لبلدنا، اقتناعا منا بضرورته وإيمانا بنجاعته».(انتهى كلام جلالة الملك).

كما أن هذه التظاهرة تأتي في سياق إغناء النقاش وإثراء الحوار والتشاور البرلماني حول القضايا المرتبطة بالأمن الغذائي وتقديم التوصيات والمقترحات التي من شأنها أن تساهم في تمهيد الطريق أمام العمل البرلماني المشترك إلى جانب الحكومات والقطاعات المختلفة ذات الصلة، لاسيما من خلال تشجيع الاستثمارات في ميدان دعم وضمان استدامة ووفرة ونوعية الإنتاج الغذائي؛ ومواجهة النقص الحاد في الانتاج الغذائي وجعل معدل الزيادة في إنتاج الأغذية يتناسب مع النمو السكاني العالمي؛ ومجابهة العقبات التي تحول دون تحقيق النمو المطلوب من حيث الإنتاج الغذائي، وخصوصا ما يرتبط بالتغيرات المناخية، وعلى رأسها الجفاف والفيضانات وانتشار الأمراض والأوبئة؛ واتخاذ التدابير التشريعية والسياسية الكفيلة بضمان التمتع بالحق في الغذاء المناسب والصحي والآمن والكافي والتخلص من الجوع؛ وتبادل المعلومات والخبرات حول الإستراتيجيات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية، والتوعية والتحسيس وتقديم الدراسات والمقترحات في هذا المجال.

ويعتبر البرلمانيون شركاء أساسيين في السياسات المرتبطة بمحاربة الفقر والجوع وسوء التغذية، وذلك لما يضطلعون به من مهام تشريعية ورقابية، وما يقومون به من دور هام في تطوير السياسات العامة المرتبطة بتحقيق التنمية المستدامة. فضلا عن مشاركتهم في النقاشات المتعلقة بالأمن الغذائي سواء داخل البرلمانات أو في إطار المنظمات البرلمانية الجهوية

والدولية، ومساهمتهم في تأسيس شبكات وطنية ودولية تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي.

ولقد شارك في هذه الندوة الدولية الهامة رؤساء ومسؤولي البرلمانات الوطنية والاتحادات والمنظمات الجهوية والقارية والدولية في إفريقيا والعالم العربي وأمريكا اللاتينية، والمنطقة الأورومتوسطية، بالإضافة إلى خبراء من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو).

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المبادرة تندرج في إطار تفعيل مخرجات وتوصيات المنتدى البرلماني الاقتصادي الإفريقي العربي الذي نظمه مجلس المستشارين يومي 25 و26 أبريل 2018، وخصوصا المرتبط منها بمسعى المساهمة في المجهودات العالمية ذات الصلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولاسيما الهدف الثاني المتعلق بالقضاء على الجوع بحلول عام 2030 وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة، حيث أن الجوع في العالم، وفقا لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو)، آخذ في التزايد وأن عدد الذين يعانون من سوء التغذية في العالم قد ارتفع إلى ما يقدر بنحو 815 مليون شخص، أي بمعدل واحد من بين كل تسعة أشخاص، الغالبية العظمى منهم تعيش في البلدان النامية بنسبة 12.9 في المائة.

وخلال الجلسة الافتتاحية لهذه الندوة الدولية دعا رئيس مجلس المستشارين السيد حكيم بن شماش، إلى تكافؤ الفرص في الولوج إلى التغذية السليمة في جميع أنحاء العالم، والتفكير في أساليب مبتكرة لتعزيز وفرة الغذاء، لا سيما في إفريقيا والعالم العربي. كما أوضح أن تعزيز وفرة الغذاء يتم من خلال الاستثمار في التكنولوجيا لدعم البحث العلمي والاستفادة من المكتسبات العلمية والتقنية التي يتيحها الذكاء الاصطناعي.

وأوصى خلال هذه الندوة بضرورة التنفيذ الفعلي لأجندة 2063 للتنمية، التي تعد إطارا تنمويا واعدا للقارة الإفريقية، علما بأن الأمن الغذائي يوجد في صلب اهتماماتها خاصة على صعيد استراتيجية العلوم والتكنولوجيا والابتكار 2024، والبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا الذي تم اعتماده منذ 2003.

وأعرب عن أسفه لكون القارة الإفريقية تسجل أكبر عدد من حالات النقص الغذائي الذي يطال حوالي 260 مليون شخص، كما أن العدد يفوق 21 مليون شخص بالعالم العربي الذي يستورد أكثر من 50 في المئة من السعرات الحرارية التي يستهلكها، حيث يعيش حالة عجز غذائي تزداد حدة يوما بعد يوم، "لذلك ليس من الغريب أن تتجاوز المنطقة العربية التعريف الشائع للأمن الغذائي ويتم ربطه بالأمن القومي".

وشدد السيد الرئيس على أن هذه المؤشرات تطرح بقوة واستعجالية موضوع الأمن الغذائي على الأجندة التنموية للمنطقة العربية والإفريقية في ظل بروز تحديات جديدة مع اتساع الفجوة الغذائية التي يشهدها العالم، مؤكدا أن الأمر يستلزم من كافة الفاعلين ابتكار آليات متقدمة وبراغماتية لمجابهة هذا التحدي الإنساني. واعتبر أنه رغم كل المجهودات العالمية التي بذلت وتبذل في مجال الأمن الغذائي، يلاحظ بقوة أن رهان ضمان التوازن بين العرض والطلب الغذائي، سيصطدم بمجموعة من الإشكاليات المعقدة والمتداخلة.

وذكر بأن التقرير العالمي الأخير حول الأزمات الغذائية، الذي أصدره في أبريل الماضي كل من الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) وبرنامج الأغذية العالمي، كشف أن حوالي 113 مليون شخص في 53 دولة حول العالم عانوا من انعدام الأمن الغذائي الحاد خلال عام 2018، مقارنة بـ 124 مليون في عام 2017.

كما نوه ،في هذا الصدد، بالممارسات الفضلى التي دشنتها المملكة المغربية في هذا المضمار، مشيرا إلى مخطط المغرب الأخضر والمبادرات والاستراتيجيات التي تتجه لمعالجة جوانب شائكة في موضوع الأمن الغذائي من قبيل إطلاق مبادرة تكييف الفلاحة الإفريقية مع التغيرات المناخية، والاستثمار الواعد والطموح في مجال الطاقات البديلة والمتجددة، والانخراط الطوعي والإرادي في مسارات الحد من الاحتباس الحراري، والتقليص من مآسي آثار الهجرات وكافة أشكال النزوح. توجت أعمال هذه الندوة الدولية المنظمة حول» البرلمانات ورهانات الأمن الغذائي»المنظمة بمشاركة ممثلي الاتحادات البرلمانية الجهوية والقارية والبرلمانات الوطنية بأفريقيا والعالم العربي وأمريكا اللاتينية والكاريبي،والتي احتضنها مجلس المستشارين يومي الخميس 31 أكتوبر وفاتح نونبر 2019، بإصدار البيان الختامي التالي:

«نداء الرباط حول الأمن الغذائي»

نحن، رؤساء وممثلو الاتحادات البرلمانية الجهوية والقارية والبرلمانات الوطنية بأفريقيا والعالم العربي وأمريكا اللاتينية والكاريبيب، والمشاركون والمشاركات في الندوة الدولية حول» البرلمانات ورهانات الأمن الغذائي»، التي احتضنها مجلس المستشارين بالمملكة المغربية، يومي 31 أكتوبر وفاتح نونبر 2019، برئاسة معالي السيد حكيم بن شماش، رئيس رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي، بشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة؛

إذ نقدر عاليا الدور الريادي الذي تلعبه المملكة المغربية بقيادة جلالة الملك محمد السادس، في إطلاق ودعم كل المبادرات التنموية والتضامنية الهادفة إلى تطوير الشراكة بين المنطقتين العربية والإفريقية، وعلى رأسها المبادرة من أجل تكييف الفلاحة الإفريقية مع التغيرات المناخية، التي تعرف بمبادرة «Triple A» التي أطلقها جلالته بمناسبة قمة المناخ «كوب 22»؛

وإذ نثمن خلاصات كل مداخلات رؤساء وممثلي البرلمانات وكذا الدراسات والتقارير المقدمة بالندوة من طرف المختصين والخبراء، لاسيما ذات الصلة بتأثير النزاعات والتغيرات المناخية على الأمن الغذائي وتدفقات الهجرة والنزوح خاصة على الأطفال والنساء والفئات الهشة؛

وإذ نستحضر الالتزامات التي قدمها رؤساء وممثلو البرلمانات والمواقف التي عبروا عنها بالقمة البرلمانية العالمية ضد الجوع وسوء التغذية في مدريد بإسبانيا، في 30-29 أكتوبر 2018، وخصوصا تعبيرهم عن القلق بشأن النتائج التي تم بلوغها على المستوى الدولي بخصوص الهدف الثاني للتنمية المستدامة والذي تسجل كل الدراسات والتقارير التأخر في تحقيقه على الرغم من كل النداءات والجهود المبذولة؛

ووعيا منا بدورنا، كبرلمانات، في الجهود العالمية ذات الصلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولاسيما الهدف الثاني المتعلق بالقضاء على الجوع بحلول عام 2030، وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة؛

فإننا نلتزم بأن نعمل على:

- تقوية التنسيق والتعاون والتضامن جنوب-جنوب بين بلدان إفريقيا والعالم العربي وأمريكا اللاتينية والكاريبيب على المستويات الثنائية وتعزيز آليات الاندماج الإقليمي وسبل التعاون البيني وخصوصا في مجالات التعليم والبحث العلمي حول الأمن الغذائي والتبادل الاقتصادي والتنمية المستدامة والتنسيق والتشاور المستمر عبر قنوات مؤسساتية دائمة؛
- بناء شراكات مذرة للنفع المشترك وإطلاق ديناميات مشاريع التنمية البشرية والاجتماعية من خلال التعجيل بصياغة استراتيجيات تعاون قائمة على قيم التضامن والعدالة والمصلحة المشتركة؛
- دعم العمل الذي تقوم به الوكالات الدولية للأمم المتحدة، مثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي، بالاشتراك مع جميع البلدان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ولا سيما بلوغ الهدف الثاني منها بحلول عام 2030؛
- تعزيز الحوار بين البرلمانيين على المستوى الوطني، الإقليمي والدولي لتبادل الخبرات والممارسات الفضلى وإزالة العقبات التي تواجهها، بالإضافة إلى تطوير تعاون أوسع وتعزيز التعاون مع الشركاء الاستراتيجيين، بما في ذلك التعاون مع منظمات المجتمع المدني والجامعات ومراكز البحوث والقطاع الخاص، من أجل تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة وإعمال الحق في التغذية الكافية والمحسنة؛
- تقوية عمل البرلمانات العربية والإفريقية والأمريكو-لاتينية، وخصوصا مجالس الشيوخ والمجالس المماثلة بتعدد مكوناتها وكفاءاتها، بغاية تعزيز رقابتها على أداء الحكومات ومدى التزامها بتنفيذ التعهدات الوطنية والدولية المتصلة بالأمن الغذائي، والاضطلاع بدورها في سن التشريعات التي من شأنها تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين إفريقيا والعالم العربي وأمريكا اللاتينية وبلدان الجنوب على العموم؛

- إحداث مرصد برلماني جنوب-جنوب للأمن الغذائي بغاية تعزيز التواصل والتنسيق بين البرلمانات والاتحادات الصناعية والتجارية والفلاحية وتزويدها بما يتم رصده من معطيات ومتغيرات عن الأمن الغذائي وبناء جسور بين هذه الجهات وبين الجهات المعنية بالأمن الغذائي على المستوى الإقليمي والدولي لضمان الإبقاء على حالة الجدية واليقظة في متابعة هذه القضية الهامة.

وندعو الحكومات والقطاع الخاص وكل المؤسسات المعنية ببلداننا إلى:

- تعزيز العمل المشترك بين الحكومات والبرلمانات والقطاع الخاص، في إطار منظومة من الجهود المنسجمة والمنسقة للتعاطي مع موضوع الأمن الغذائي كمدخل استراتيجي وأساسي لتعاون واعد على مستوى المنطقتين، في ارتباط وثيق بأهداف التنمية المستدامة ومكافحة التغيرات المناخية؛

- تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في مجال الزراعة وإنتاج الغذاء والبحث العلمي ذي الصلة، من خلال سن التشريعات المحفزة لمنح القروض التفضيلية للاستثمار في المجال الزراعي ومنح القطاع الخاص حوافز ضريبية وجمركية تساعده على المنافسة وكذلك سن التشريعات التي تدعم إنشاء شبكات النقل والمواصلات وتسهيل الحركة والنقل عبر الحدود المشتركة بين الدول؛

- تبني آليات فعالة ومستدامة كفيلة بتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة، مع تشجيع مراكز البحث العلمي حول إنتاج الغذاء وتطوير الأساليب الزراعية بما يمكن من التغلب على الآثار الناتجة عن تغيرات المناخ والتصحر وشح مياه الأمطار وغيرها من العوامل المناخية.

ولتحقيق هذه الغايات، نعهد إلى رئاسة مجلس المستشارين بالمملكة المغربية، بصفتها تترأس الشبكة البرلمانية للأمن الغذائي بإفريقيا والعالم العربي، بالتنسيق مع الاتحادات البرلمانية الجهوية والقارية بأفريقيا والعالم العربي وأمريكا اللاتينية والكاريبيب، من أجل مباشرة تفعيل هذه الالتزامات وتتبع تنفيذ التوصيات ذات الصلة.

دور البرلمانات في مكافحة العنف ضد النساء

نظم مجلس المستشارين يوم الأربعاء 11 دجنبر 2019 بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، مائدة مستديرة حول موضوع: «دور البرلمانات في مكافحة العنف ضد النساء»، بمناسبة الحملة السنوية للأمم المتحدة لوقف العنف ضد النساء، وفي إطار انخراط مجلس المستشارين الدائم للدفاع عن قضايا المرأة والفتيات وتكريس المكتسبات المحققة وتعزيزها.

وقد شارك في هذا اللقاء التفاعلي برلمانيين من كلا المجلسين، وممثلي وزارة العدل ووزارة التضامن، والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة والمجتمع المدني، بهدف تعزيز الحوار وتبادل المعرفة من خلال التأكيد على الحاجة إلى تعزيز الإطار القانوني لمشروع القانون 10.16، والخروج بتوصيات لإصلاح شامل وأمثل للقانون الجنائي في مجال تعزيز حقوق المرأة في المغرب.

اليوم الدراسي حول إسهام البرلمان في تتبع تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل

يعتبر اليوم العالمي لحقوق الإنسان مناسبة مميزة لتضافر العمل من أجل تعزيز مبادئ حقوق الإنسان بموجب مقتضيات دستور 2011 والمعاهدات الدولية التي صادق عليها المغرب. ففي سياق الاحتفاء بالذكرى الـ 71 لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كوثيقة مؤسسة معيارا لحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا، نظم مجلس المستشارين بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومؤسسة وستمنستر للديمقراطية يوما دراسيا حول «اسهام البرلمان في تتبع تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل»، وذلك يوم الأربعاء 11 دجنبر 2019.

وتجدر الإشارة إلى أن البرلمان يلعب دورا رئيسيا في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والنهوض بها في إطار ممارسة أدواره الدستورية المتعلقة بالتشريع ومراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية، كما يؤدي دورا حاسما في ضمان

امتثال الأطر القانونية والمؤسساتية للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وتعتبر المراجعة الدورية الشاملة آلية لرصد أوضاع حقوق الإنسان في كل الدول الأعضاء بالأمم المتحدة، وتمثل توصيات الاستعراض الدوري الشامل جزء شاملا من استعراض الوضع القائم في مجال حقوق الإنسان لكل دولة، سواء في القانون أو في الممارسة العملية.

وكان الهدف من هذا اللقاء المنظم لفائدة مستشارات ومستشاري وأطر مجلس المستشارين هو متابعة واستعراض الجهود الرسمية لإنفاذ توصيات الاستعراض الدوري وأبرز البرامج والأنشطة والفعاليات المنفذة، وأيضا رفع الوعي واستكشاف سبل استثمار اجتهادات الآليات الأممية الخاصة بحقوق الإنسان، ومن ضمنها على الخصوص آلية الاستعراض الدوري الشامل.

وكانت المملكة المغربية قد تقدمت بتقريرها خلال الجولة الثالثة برسم الاستعراض الدوري الشامل عام 2017 وفقا لعملية تشاركية نسقتها المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، حيث عقدت ورشات تشاورية مع عدد من الفاعلين الأساسيين بمن فيهم البرلمان.

ولقد أكد أغلب المتدخلون والمتدخلات في هذه الندوة على:

-أن تناول موضوع إسهام البرلمان في تتبع تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل، في صيغة يوم دراسي، يشكل مناسبة مميزة لتضافر الجهود من أجل تعزيز مبادئ حقوق الإنسان وفق مقتضيات دستور 2011 والمعاهدات الدولية التي صادق عليها المغرب، وفرصة لتوسيع النقاش العمومي بين جميع المؤسسات والفاعلين المعنيين وخصوصا البرلمانيين الذين أصبحوا بصوره متزايدة من أصحاب المصلحة الرئيسيين في إطار الاستعراض الدوري الشامل الذي تجريه الأمم المتحدة، وذلك عملا بقرار مجلس حقوق الإنسان 35/29 الصادر في 23 يونيو 2017، الذي يشجع الدول على إشراك البرلمانات في جميع مراحل الاستعراض الدوري الشامل الذي تجريه المؤسسات المتخصصة في حقوق الإنسان.

واستحضر المشاركات والمشاركون:

- أن دور البرلمان يكتسي أهمية كبرى في الاستعراض الدوري الشامل، يتجلى أولها، في المساهمة الفعلية في المشاورات التي على الحكومات إجراؤها في إطار إعداد التقارير الدورية أو نصف المرحلية، وثانيهما، في مساءلته للحكومة عن مدى تفعيلها لهذه التوصيات المتعلقة بكافة أجيال حقوق الإنسان، وثالثهما، فيما يتعلق بدوره الحصري في التشريع من حيث السعي إلى إدماج أكبر عدد ممكن من التوصيات المقبولة في مشاريع أو مقترحات قوانين.

- أهمية قيام البرلمانات، ولاسيما اللجان البرلمانية الدائمة المعنية بحقوق الإنسان، بتتبع وتقييم سياسات وإجراءات حقوق الإنسان التي تتخذها الحكومات، بما فيها تنفيذ التوصيات المنبثقة عن آليات الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان؛

- أهمية توصيات الاستعراض الدوري الشامل، من جهة أنها تُعَد جزءا شاملا من استعراض الوضع القائم في مجال حقوق الإنسان الخاص بكل دولة، سواء في القانون أو في الممارسة العملية، ومن جهة ثانية، لأنها تشير إلى المجالات التي تحتاج إلى تعزيز وتهييئ بيئة مواتيه لمعالجة الأسباب الجذرية المحتملة لأية ثغرات في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان؛

- أهمية هذا اليوم الدراسي في إثارة انتباه البرلمان إلى أنه غالبا ما تتطلب أكثر من خمسين في المائة من توصيات الاستعراض الدوري الشامل، إجراءات برلمانية أو تنطوي عليها.

وعلى الرغم من انخراط المغرب في كونية حقوق الإنسان كمسار عالمي مشترك، والمجهودات المبذولة لتجويد التشريعات الوطنية وخاصة في مجال ملاءمتها مع الاتفاقيات الدولية والرقي بمراقبة وتقييم السياسات العمومية من منظور مرتكز على حقوق الإنسان وتعزيز التملك المشترك للقيم الديمقراطية والحقوقية الكونية، فمع ذلك ما زالت تنتصب تحديات مركزية

لا بد من مواجهتها:

- تحدي الاضطلاع بدور مضطرد في مواكبة الممارسة الاتفاقية للمغرب سواء في الجانب المتعلق بالتوصيات والملاحظات العامة لأجهزة المعاهدات أو متابعة خلاصات واستنتاجات المكلفين بالولايات الموضوعاتية برسم الإجراءات الخاصة وكذا توصيات الاستعراض الدوري الشامل والالتزامات الطوعية للمغرب مما يقتضي رفع تحدي المأسسة العمودية والأفقية لحقوق الإنسان بالمؤسسة التشريعية واستثمارها في مجهود الملائمة وتجويد التشريع؛

- تحدي إعمال الذكاء الجماعي الوطني بغية التوافق حول مبادئ مرجعية وتوجيهية لتقييم موضوعي وبناء على مؤشرات قياس الأثر للسياسات العمومية ومدى استجابتها لحقوق الإنسان؛

- تحدي مأسسة آليات التعاون مع مكونات الطيف المجتمعي بما فيها منظمات المجتمع المدني وباقي أصحاب المصلحة غير الممثلين بالمجلس لضمان اطراد المجهود الترافعي والاقتراحي لهذه التنظيمات الاجتماعية تعزيزا لنشر وإشاعة ثقافة حقوق الإنسان.

فيما يرتبط بدور البرلمانات في جميع مراحل الاستعراض الدوري الشامل-الممارسات الجيدة والاستراتيجيات والتحديات لاحظ المشاركون والمشاركات:

- أن البرلمانات تؤدي دورا حاسما في ضمان امتثال الأطر القانونية والمؤسساتية للمعايير الدولية لحقوق الإنسان من خلال ما يلي:

- ضمان مبادئ التنوع والإدماج، واحترام المساواة وعدم التمييز كجزء لا يتجزأ في أي سياسة ذات صلة؛

- الانخراط والتفاعل المباشر مع مكونات المجتمع، وتنمية الرأي العام وتوعية المجتمع بأسره بحقوق الإنسان الخاصة به؛

- إيلاء اهتمام خاص بالتشريعات التي قد تثير الإشكالات المتعلقة بحقوق الإنسان من خلال التدقيق التشريعي المسبق والبعدي (مثل قانون مكافحة الإرهاب، وقانون الأمن السيبراني، الخ...)؛

- دعم إنشاء نظام قضائي مستقل، بما في ذلك نظام لقضاء الأحداث وفقا للمعايير الدولية؛

- وضع الأطر القانونية التي تحدد صلاحيات وكالات إنفاذ القانون وأطر عملها بما يتناسب مع قيم تعزيز واحترام حقوق الإنسان؛

- الأخذ بنهج قائم على حقوق الإنسان فيما يتعلق باستخدام المعايير الدولية للحقوق، وضمان أن تكون كرامة الأفراد في صميم عملية صنع السياسات واتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص التمويل المطلوب لتنفيذ مشاريع بهدف زيادة إدماج حقوق الإنسان في السياسات العامة.

- أن توصيات الاستعراض الدوري الشامل غالبا ما تعكس مضمون التوصيات الصادرة عن هيئات المعاهدات والخبراء المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، وبالتالي فهي مؤشر للمجالات التي تحتاج لتعزيز ولمعالجة الأسباب المحتملة لانتهاكات حقوق الإنسان؛

- إدماج المعايير الدولية لحقوق الإنسان في التشريعات الوطنية من خلال مراجعة القوانين الجارية ومشاريع ومقترحات القوانين وملائمتها؛

- في المملكة المتحدة، ترصد اللجنة البرلمانية لحقوق الإنسان مدى وفاء الحكومة بالتزاماتها الدولية في ميدان حقوق الإنسان، مثلا عن طريق إعداد تقارير عن الممارسة الاتفاقية للدولة، وتحيل في أعمالها المتعلقة بالتدقيق في التشريعات إلى توصيات الاستعراض الدوري الشامل وهيئة المعاهدة المعنية؛ - تشارك اللجنة البرلمانية لحقوق الإنسان في جورجيا في

الوفود الحكومية إلى هيئات المعاهدات والاستعراض الدوري الشامل، في حين لا تشارك اللجنة البرلمانية لحقوق الإنسان في صربيا وأندورا إلا في الوفود المتحاورة مع هيئات المعاهدات؛

- شاركت اللجنة البرلمانية لحقوق الإنسان بهندوراس في الاستعراض الدوري الشامل وفي دورات مجلس حقوق الإنسان ضمن وفد بلدها.

فيما يتعلق بتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان اعتبر المشاركون والمشاركات:

- أن المغرب قبل 191 توصية من 244 توصية وجهت له، تتوزع بين 23 توصية تم تنفيذها بشكل كامل، و168 توصية في طور التنفيذ همت الممارسة الاتفاقية وتعزيز الاطار التشريعي والمؤسساتي لحقوق الانسان، و18 توصية أخذ المغرب علما بها واعتبرها مرفوضة كليا، و26 توصية أخذ المغرب علما بها أيضا واعتبرها مرفوضة كليا، و9 توصيات مرفوضة بشكل قاطع؛

- أن البرلمان له دور مباشر كجهة منفذة للتوصيات، انطلاقا من أدواره الوظيفية، من قبيل إصدار تشريعات جديدة، والموافقة على صكوك دولية وفي مقدمتها البروتوكولات الملحقة بالاتفاقيات الأساسية؛

- أن البرلمان له دور غير مباشر في تنفيذ التوصيات، عن طريق تعزيز حقوق الإنسان على مستوى الممارسة، بمساءلة الحكومة عن تنفيذ الالتزامات وإعداد التقارير؛

- وجهت للمغرب العديد من التوصيات(أكثر من 39 توصية تهم حقوق النساء) التي همت تعزيز المساواة بين الجنسين وإرساء الحقوق الإنسانية للنساء، من قبيل المرتبطة بحماية النساء من العنف، أو العنف المنزلي ضد النساء، أو الزواج المبكر...؛

- ينقسم تتبع التوصيات ذات العلاقة بحقوق الطفل إلى التتبع الحكومي والمستقل وتتبع البرلمان؛

- مدى مشاركة الطفل في تتبع الطفل للتوصيات، أم فقط يُتعامل معه كمستفيد، وهل يتم اطلاعهم على هذه التوصيات والحقوق؛

- ومدى مشاركة الأطفال في وضعية صعبة لهذا التتبع ومساهمتهم في برامج التتبع؛

- هناك 50 توصية تهم حقوق الطفل، 3 منها تهم المصادقة على البروتوكول المتعلق بحقوق الطفل، وهو ما يطرح إشكالات ترتبط بانفتاح الطفل على هذه الآلية الدولية للتتبع؛

- عدم إحداث المجلس الوطني للأسرة والطفولة؛

- ضرورة مراعاة رؤية الأمم المتحدة في تتبع البرلمان والحكومة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛

- ضرورة التكامل بين عمل البرلمان والحكومة وآلية المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول الإعاقة، سواء بخصوص الرصد أو تتبع التوصيات.

بخصوص تقديم ومناقشة مشروع خارطة طريق المتابعة البرلمانية لتنفيذ التوصيات سجل المشاركون والمشاركات:

- أن مرحلة متابعة الاستعراض تُعد الأكثر أهمية في عملية الاستعراض الدوري الشامل بأكملها، بحيث إنها تؤدي إلى التحقيق الملموس لهدف الاستعراض الدوري الشامل، وهو «تحسين حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع».

- واقترحوا خطاطة للمتابعة وفق ما يلي:

أولا- مجالات المتابعة: وتهم متابعة تنفيذ التوصيات التي قبلتها الحكومة المغربية (كليا أو جزئيا) خلال خضوعها لعملية المراجعة الدورية الشاملة، ولاسيما عبر اعتبار التوصيات المنبثقة عن تقرير الاستعراض برسم شهر شتنبر 2017، والتي

يمكن توزيعها على سبع مجالات، يجدر أن تشملها المتابعة ويتعلق الأمر بـ:

المحور الأول: تعزيز وتنمية الديمقراطية وسيادة القانون؛

المحور الثاني: الانخراط والتعاون مع المنظومة الأممية لحقوق الإنسان؛

المحور الثالث: تعزيز الإطارين القانوني والمؤسساتي للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها؛

المحور الرابع: تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية من خلال رصد التقدم المحرز بخصوص:

محاربة الفقر والهشاشة؛الحقوق الثقافية؛ الحق في الصحة؛ الحق في التعليم؛الحق في الشغل؛الحق في التنمية؛ الحق في الوصول إلى الماء الصالح للشرب؛ الحق في الحصول على السكن اللائق.

- المحور الخامس: حماية وتعزيز الحقوق المدنية والسياسية من خلال رصد التقدم المحرز بخصوص:حماية الحق في الحياة، والقضاء على جميع أشكال التعذيب وسوء المعاملة ومكافحة الإفلات من العقاب؛تعزيز والنهوض بأوضاع السجناء؛استكمال مسار إنصاف ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان؛حماية حرية الرأي والتعبير؛ضمان حرية التجمع وتكوين الجمعيات؛ضمان حرية الضمير والمعتقد؛تعزيز الضمانات المتعلقة بحقوق الإنسان في مكافحة الإرهاب؛الحق في المحاكمة العادلة.

المحور السادس: تعزيز وحماية الحقوق الفئوية من خلال رصد التقدم المحرز بخصوص: تعزيز وحماية حقوق المرأة؛تعزيز حقوق الطفل وحمايتها؛تعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛تعزيز وحماية حقوق الإنسان الخاصة بالمهاجرين؛تدعيم تدابير محاربة الاتجار بالبشر .

المحور السابع: النهوض بالتربية والتكوين في مجال حقوق الإنسان خصوصا لدى المكلفين بإنفاذ القانون.

ثانيا- أشكال المتابعة:

أ- على مستوى المتابعة العرضانية، تم الوقوف على أهمية إحداث بنيات خاصة بالدعم التقني على مستوى الإدارة البرلمانية في مجال تقييم السياسات العمومية، وفي مجال دراسة ملاءمة التشريعات الوطنية (مقترحات ومشاريع) مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، ومع الالتزامات الاتفاقية لبلادنا وخصوصا على ضوء الملاحظات الختامية الموجهة إلى بلادنا بمناسبة الاستعراض الدوري الشامل، وأيضا عبر تفعيل أكبر لبعض آليات الرقابة كالمهام الاستطلاعية وتقصي الحقائق، واستثمار آلية الأسئلة (الكتابية والشفوية) وجلسات المساءلة الشهرية، وإجراء جلسات استماع دورية للوزراء، حسب اللجان البرلمانية المختصة؛

ب- على مستوى التقارير، استثمار مناسبة مناقشة الميزانيات القطاعية برسم مشروع القانون المالي لكل سنة، ومناسبة تقديم وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان لتقريرها حول خطة العمل الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان، مناسبة تقديم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وكذا مختلف الهيئات الوطنية لتقاريرها، للوقوف على مدى إعمال الحكومة وكل مؤسسة ذات صلة، لتوصيات الاستعراض الدوري الشامل والتوصيات الصادرة عن أجهزة المعاهدات برسم التقارير الدورية المقدمة أمامها، وتشكيل لجنة إدارية تحت إشراف رئاسة المجلس لإعداد تقرير نهائي عن مساهمة البرلمان في تنفيذ التوصيات الختامية للاستعراض الدوري الشامل.

ج- على مستوى الرفع من القدرات، تنظيم دورات تدريبية وزيارات عمل لفائدة البرلمانيين ولباقي الأطر الإدارية العاملة بالبرلمان تهدف إلى التعريف بالاستعراض الدوري الشامل لدى البرلمانيين وتيسير تعرفهم عليه وتملكهم له، وتحديد الأدوار التي يمكن أن يضطلع بها البرلمانيين، في تفاعلهم مع الاستعراض الدوري الشامل، لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها.

د- على مستوى إذكاء الوعي، مواصلة ترسيخ دور مجلس المستشارين كفضاء للحوار العمومي والنقاش المجتمعي

التعددي، لاسيما بخصوص الموضوعات الرئيسية لإعمال الدستور وتحقيق الطابع الفعلي للتمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. وفي هذا الإطار تقدم المحاور السبعة المشار إليها أعلاه، والتي تم وفقها تصنيف توصيات الاستعراض الدوري الشامل الموجهة للمغرب، أرضية خصبة للندوات والموائد المستديرة والأيام الدراسية، والتي يُقترح ربطها إما بدراسة تشريعات أو بإعمال آليات الرقابة على عمل الحكومة، (الأسئلة، الزيارات الاستطلاعية، جلسات المسائلة العامة، تقييم السياسات العمومية).

وبغرض تعزيز هذه المساهمة، يقترح مصاحبتها بالإجراءات والتدابير التيسيرية والتسهيلية التالية:

- تقوية الإطار التقني والمؤسساتي لدراسة مشاريع ومقترحات القوانين من منظور ملاءمتها مع الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب أو انضم إليها، وذلك على ضوء الملاحظات الختامية الموجهة إلى بلادنا من طرف هيئات المعاهدات وكذا التوصيات الموجهة إلى بلادنا من طرف أصحاب الولايات برسم المساطر الخاصة وفي إطار الاستعراض الدوري الشامل؛

- إعداد إطار مفاهيمي ومنهجي لتقييم السياسات العمومية من منظور حقوق الإنسان، بما في ذلك «المفهوم الدامج» للأشخاص في وضعية إعاقة والمصلحة الفضلى للطفل، مع ضرورة إجراء تقييم للتجربة التي تمت بشكل أولي لهذا الإطار بخصوص تقييم السياسات العمومية المتعلقة بالحكامة الترابية؛

- وضع إطار منهجي لاعتبار مقاربة النوع في ممارسة مختلف الأدوار الدستورية لمجلس المستشارين، وترتيب الآثار التنظيمية لذلك على مستوى النظام الداخلي، ويقترح في هذا الصدد الاسترشاد في صياغة الإطار المنهجي المذكور بخطة العمل المنجزة من قبل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن البرلمانات الحساسة للنوع الاجتماعي.

خارطة طريق: إسهام البرلمان في تتبع تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل

طبقا واسترشادا بـ:

قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة: رقم 65/123 بتاريخ 13 ديسمبر 2013 ورقم 66/261 بتاريخ 29 ماي 2012 ورقم 68/272 بتاريخ 19 ماي 2014 و كذا قرار مجلس حقوق الإنسان رقم 22/15 بتاريخ 21 مارس 2013 بشأن إسهام البرلمانات في أعمال مجلس حقوق الإنسان واستعراضه الدوري الشامل و قرار مجلس حقوق الإنسان رقم29 /26 ، بتاريخ 27 يونيو 2014، و رقم 30.14 بتاريخ 1 أكتوبر 2015.

وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة،المنعقدة بتاريخ 19 ماي 2014 في دورتها الثامنة والستون،بخصوص التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي، الذي تشجع فيه الاتحاد البرلماني الدولي على مواصلة المساعدة على توثيق التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات على الصعيد الوطني، بما يشمل تعزيز قدرات البرلمانات وتوطيد سيادة القانون والمساعدة على تحقيق الاتساق بين التشريعات الوطنية والالتزامات الدولية؛ فضلا عن القرار المعتمد من طرف مجلس حقوق الإنسان، في دورته السادسة والعشرون بتاريخ 27 يونيو 2014، المعنون بإسهام البرلمان في أعمال مجلس حقوق الإنسان واستعراضه الدوري الشامل، الذي يسلم فيه بالدور البالغ الأهمية للبرلمانات في جملة مجالات منها تحويل الالتزامات الدولية إلى سياسات وقوانين وطنية، والمساهمة في وفاء كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بواجباتها والتزاماتها في مجال حقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون.والذي يشجع فيه أيضا جميع أصحاب المصلحة المعنيين، على تعزيز التعاون وتحسينه فيما بين البرلمانات الوطنية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني لتعزيز جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها.

استحضارا لـ:

-إعلان بروكسيل الذي تم اعتماده من طرف المجلس الأوروبي، في المؤتمر الرفيع المستوى المنظم حول» تنفيذ الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، مسؤوليتنا المشتركة " بتاريخ 27 مارس 2015، الذي يؤكد على الدور الأساسي الذي تقوم به السلطات الوطنية، أي

الحكومات والمحاكم والبرلمانات، في ضمان وحماية حقوق الإنسان على المستوى الوطني. وعلى أهمية زيادة تعزيز المعرفة بأحكام الاتفاقية والامتثال لها في جميع المجالات من قبل جميع مؤسسات الدول الأطراف، بما في ذلك المحاكم والبرلمانات،وفقا لمبدأ التبعية؛ وعلى أن تنفيذ أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان قد يتطلب مشاركة السلطة القضائية والبرلمانات. وعلى دعوة الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا لمواصلة تقديم تقارير عن تنفيذ الأحكام، وتشجيع البرلمانات الوطنية على متابعة بطريقة منتظمة وفعالة لتنفيذ الأحكام.

- إعلان ويلينغتون -نيوزيلندا، المنبثق عن «الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ لأعضاء البرلمان بشأن دور البرلمانيين في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها»، المنعقدة في الفترة من 30 يوليوز إلى فاتح غشت 2015، الذي دعا إلى إدراج مبادئ حقوق الإنسان في القوانين الجديدة، ومعالجة الثغرات الموجودة في التشريعات القائمة عند الاقتضاء؛ وأكد على مسؤولية البرلمان في دمج المعايير الإقليمية والدولية في التشريعات الوطنية، وفي التوعية بالمعايير والآليات الدولية والوطنية لحقوق الإنسان، والأدوار والمسؤوليات المصاحبة للبرلمانيين في التعامل معهم؛ وشجع جميع أصحاب المصلحة المعنيين على تعزيز التعاون بين برلماناتهم الوطنية ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية والمجتمع المدني لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية والنهوض بها.

وطبقا لـ:

-تنصيص دستور المملكة المغربية لسنة 2011 على الحقوق الأساسية وعلى حماية منظومتها بمراعاة طابعها الكوني وعدم قابليتها للتجزيئ وربطها بالوثائق الأساسية لحقوق الإنسان على الصعيد الدولي، وحصره ممارسة السلطة التشريعية في مجلسي البرلمان بمقتضى الفصل 70 منه، وإشارته الواضحة إلى سمو الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من طرف المغرب على التشريعات الوطنية.

-مقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين الخاصة بالعلاقة مع مؤسسات وهيئات حماية الحقوق والحريات والحكامة الجيدة والتنمية البشرية والمستدامة والديمقراطية التشاركية وهي المواد من 281 إلى 284 من النظام الداخلي. الأمر الذي مكن من ترسيم نمط جديد من العلاقات يقوي أدوار البرلمان في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها من خلالا قرارات المجلس الدستوري (رقم 938.14 بتاريخ 14 يونيو 2014، ورقم 942.14 بتاريخ 21 يوليوز 2013) القاضيين بمطابقة النظام الداخلي لمجلس المستشارين مع أحكام الدستور.

وبحكم أن سيادة القانون، تشكل مرتكزا للدولة الديمقراطية وركنا جوهريا في إقامة العدل وضمان المساواة في الحقوق والمسؤوليات ومن تم فإن المؤسسة التشريعية تلعب أدوارا ريادية في النهوض بسيادة القانون سواء من خلال سن التشريعات والحرص على ملاءمتها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان أو من خلال تطوير وتحسين آليات الرقابة ومسائلة السياسات الحكومية ذات الصلة وذلك بغية ضمان العدل وتوفير سبل الانتصاف، وتحقيق المساواة وإقرار المسؤولية والخضوع للشرعية القانونية وإقرار الشفافية والنزاهة وتحقيق الحماية المؤسساتية لحقوق الإنسان.

وتأسيسا على ما تم التنصيص عليه في إستراتيجية مجلس المستشارين على مستوى الهدفين الأول والسابع منها، وكذا الأهداف الفرعية المتمثلة على الخصوص في مأسسة دراسة مقترحات ومشاريع القوانين من منظور ملائمتها مع القوانين الدولية التي صادق عليها المغرب أو انضم إليها وذلك على ضوء الملاحظات الختامية الموجهة إلى بلادنا من طرف هيئات المعاهدات وكذا التوصيات الموجهة إلى بلادنا من طرف أصحاب الولايات برسم المساطر الخاصة وفي إطار الاستعراض الدوري الشامل.

وبحكم أن مرحلة متابعة الاستعراض تعد الأكثر أهمية في عملية الاستعراض الدوري الشامل بأكملها، بحيث أنها تؤدي إلى التحقيق الملموس لهدف الاستعراض الدوري الشامل، وهو»تحسين حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع». وأن نجاح هذه المرحلة يحدد أيضا كفاءة ومصداقية هذه الآلية الدولية، ويكرس التزام الدولة بتثبيت وتعزيز ودعم حقوق الإنسان، يقترح خطاطة المتابعة وفق ما يلي:

أولا: مجالات المتابعة

تسعى هذه الخطاطة إلى متابعة تنفيذ التوصيات التي قبلتها الحكومة المغربية (كليا أو جزئيا) خلال خضوعها لعملية المراجعة الدورية الشاملة، ولاسيما عبر اعتبار التوصيات المنبثقة عن تقرير الاستعراض برسم شهر شتنبر 2017، والتي يمكن توزيعها على سبع مجالات، يجذر أن تشملها المتابعة ويتعلق الأمر بـ:

المحور الأول: تعزيز وتنمية الديمقراطية وسيادة القانون

المحور الثاني: الانخراط والتعاون مع المنظومة الأممية لحقوق الإنسان

المحور الثالث: تعزيز الإطارين القانوني والمؤسساتي للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها

المحور الرابع: تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية من خلال رصد التقدم المحرز بخصوص:

-محاربة الفقر والهشاشة؛الحقوق الثقافية؛الحق في الصحة؛ الحق في التعليم؛ الحق في الشغل؛الحق في التنمية؛ الحق في الوصول إلى الماءالصالح للشرب؛ الحق في الحصول على السكن اللائق.

المحور الخامس: حماية وتعزيز الحقوق المدنية والسياسية من خلال رصد التقدم المحرز بخصوص:

-حماية الحق في الحياة، والقضاء على جميع أشكال التعذيب وسوء المعاملة ومكافحة الإفلات من العقاب؛ تعزيز والنهوض بأوضاع السجناء؛ استكمال مسار إنصاف ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان؛ حماية حرية الرأي والتعبير؛ ضمان حرية التجمع وتكوين الجمعيات؛

-ضمان حرية الضمير والمعتقد؛

-تعزيز الضمانات المتعلقة بحقوق الإنسان في مكافحة الإرهاب؛

- الحق في المحاكمة العادلة.

المحور السادس: تعزيز وحماية الحقوق الفئوية من خلال رصد التقدم المحرز بخصوص:

- تعزيز وحماية حقوق المرأة؛

-تعزيز حقوق الطفل وحمايتها؛

-تعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛

-تعزيز وحماية حقوق الإنسان الخاصة بالمهاجرين؛ تدعيم تدابير محاربة الاتجار بالبشر .

المحور السابع: النهوض بالتربية والتكوين في مجال حقوق الإنسان خصوصا لدى المكلفين بإنفاذ القانون

ثانيا: أشكال المتابعة

أ- المتابعة العرضانية

- إحداث بنية خاصة بالدعم التقني على مستوى الإدارة البرلمانية في مجال دراسة ملاءمة التشريعات الوطنية (مقترحات ومشاريع) مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، ومع الالتزامات الاتفاقية لبلادنا وخصوصا على ضوء الملاحظات الختامية الموجهة إلى بلادنا بمناسبة الاستعراض الدوري الشامل؛

- إحداث بنية خاصة بالدعم التقني على مستوى الإدارة البرلمانية تتعلق بتقييم السياسات العمومية وفق مقاربة منهجية ترتكز

على مدى إعمال التوصيات الموافق عليها من طرف الحكومة بمناسبة الاستعراض الدوري الشامل والمنبثقة عن أجهزة المعاهدات؛

- تفعيل أكبر لبعض آليات الرقابة كالمهام الاستطلاعية وتقصي الحقائق بنفس القدر الذي يتم به استثمار آلية الأسئلة (الكتابية والشفوية) وجلسات المساءلة الشهرية من أجل تتبع مدى إعمال الالتزامات المتعلقة بحماية حقوق الإنسان والنهوض بها التي وافق عليها بلادنا بمناسبة الاستعراض الدوري الشامل؛

- إجراء جلسات استماع دورية للوزراء، حسب اللجان البرلمانية المختصة، قصد تقديم نتائج إعمالهم للتوصيات والالتزامات التي وافقت عليها بلادنا (كليا أو جزئيا) بمعرض إجراء الاستعراض الدوري الشامل.

ب- التقارير

-استثمار مناسبة مناقشة الميزانيات القطاعية برسم مشروع القانون المالي لكل سنة للوقوف على مدى إعمال توصيات الاستعراض الدوري الشامل والتوصيات الصادرة عن أجهزة المعاهدات برسم التقارير الدورية المقدمة أمامها؛

- استثمار مناسبة تقديم وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان لتقريرها حول خطة العمل الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان، لمساءلتها حول مدى إعمال التوصيات التي وافقت عليها بلادنا برسم الاستعراض الدوري الشامل؛

-استثمار مناسبة تقديم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وكذا مختلف الهيئات الوطنية لتقاريرها، لمناقشة مدى إعمال الحكومة؛ وكل مؤسسة ذات صلة للتوصيات التي وافقت عليها بلادنا برسم الاستعراض الدوري الشامل؛

- المساهمة الفاعلة في التقارير نصف المرحلية، المتعلقة بالتقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الختامية للاستعراض الدوري الشامل؛

-التنسيق مع مجلس النواب، من أجل مراسلة رئاسة الحكومة ووزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان،لتقديم تقرير سنوي للبرلمان عن حصيلة إعمال التوصيات الختامية للاستعراض الدوري الشامل؛

- تشكيل لجنة إدارية تحت إشراف رئاسة المجلس لإعداد تقرير نهائي عن مساهمة البرلمان في تنفيذ التوصيات الختامية للاستعراض الدوري الشامل.

ج- الرفع من القدرات

تنظيم دورات تدريبية وزيارات عمل لفائدة البرلمانيين ولباقي الأطر الإدارية العاملة بالبرلمان تهدف إلى:

-التعريف بالاستعراض الدوري الشامل لدى البرلمانيين وتيسير تعرفهم عليه وتملكهم له؛

- تحديد الأدوار التي يمكن أن يضطلع بها البرلمانيين، في تفاعلهم مع الاستعراض الدوري الشامل،لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها.

د- إذكاء الوعي

مواصلة ترسيخ دور مجلس المستشارين كفضاء للحوار العمومي والنقاش المجتمعي التعددي، لاسيما بخصوص الموضوعات الرئيسية لإعمال الدستور وتحقيق الطابع الفعلي للتمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. وفي هذا الإطار تقدم المحاور السبعة المشار إليها أعلاه، والتي تم وفقها تصنيف توصيات الاستعراض الدوري الشامل الموجهة للمغرب، أرضية خصبة للندوات والموائد المستديرة والأيام الدراسية، والتي يُقترح ربطها إما بدراسة تشريعات أو بإعمال آليات الرقابة على عمل الحكومة، (الأسئلة، الزيارات الاستطلاعية، جلسات المسائلة العامة، تقييم السياسات العمومية).

وبغرض تعزيز هذه المساهمة، يقترح مصاحبتها بالإجراءات والتدابير التيسيرية والتسهيلية التالية:

- تقوية الإطار التقني والمؤسساتي لدراسة مشاريع ومقترحات القوانين من منظور ملاءمتها مع الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب أو انضم إليها، وذلك على ضوء الملاحظات الختامية الموجهة إلى بلادنا من طرف هيئات المعاهدات وكذا التوصيات الموجهة إلى بلادنا من طرف أصحاب الولايات برسم المساطر الخاصة وفي إطار الاستعراض الدوري الشامل؛

- إعداد إطار مفاهيمي ومنهجي لتقييم السياسات العمومية من منظور حقوق الإنسان، بما في ذلك «المفهوم الدامج» للأشخاص في وضعية إعاقة والمصلحة الفضلى للطفل، مع ضرورة إجراء تقييم للتجربة التي تمت بشكل أولي لهذا الإطار بخصوص تقييم السياسات العمومية المتعلقة بالحكامة الترابية؛

- وضع إطار منهجي لاعتبار مقاربة النوع في ممارسة مختلف الأدوار الدستورية لمجلس المستشارين، وترتيب الآثار التنظيمية لذلك على مستوى النظام الداخلي، ويقترح في هذا الصدد الاسترشاد في صياغة الإطار المنهجي المذكور بخطة العمل المنجزة من قبل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن البرلمانات الحساسة للنوع الاجتماعي.

تقديم نتائج بحوث إجرائية من إنجاز المجتمع المدني حول السياسات العمومية.

احتضن مجلس المستشارين، يومي 22 و23 يناير2020 ، ورشة عمل لتقديم نتائج بحوث إجرائية أنجزتها جمعيات المجتمع المدني خلال سنتي 2017 و2019 حول السياسات العمومية، بمساندة من برنامج «دعم» الممول من طرف سفارة المملكة المتحدة بالمغرب.

وجاءت هذه الورشة التي نظمت بشراكة مع مركز الدراسات والبحوث في الشؤون البرلمانية التابع للمجلس، في إطار انفتاح مجلس المستشارين على المجتمع المدني، تماشيا مع استراتيجيته المتعلقة باحتضان النقاش العمومي والحوار المجتمع التعددي حول كل القضايا التي تهم انتظارات وتطلعات المواطنات والمواطنين.

وأكد السيد رئيس مجلس المستشارين في كلمة تليت بالنيابة عنه خلال افتتاح هذه الورشة أن احتضان المجلس للنقاش العمومي والحوار المجتمعي التعددي مكنه، في إطار الانفتاح على انتظارات وتطلعات المواطنات والمواطنين، من تنظيم عدة أنشطة حوارية وفكرية في مجموعة من القضايا المجتمعية الراهنة.

وأوضح أن ممارسة البرلمان لوظيفة التشريع تجعله مؤهلا لوضع الإطار القانوني للسياسات العمومية، وخصوصا في المجالات التي حددها الفصل 71 من الدستور، كما تخوله التحكم في الآلية القانونية الأساسية لإعمال وتنفيذ مختلف السياسات العمومية عبر دراسته وتصويته على مشاريع قوانين المالية السنوية طبقا للفصل 71 من الدستور، وذلك بغض النظر عن القيود والحدود التي فرضها المشرع الدستوري على اختصاص البرلمان في المجال المالي.

المراقبة البعدية لتطبيق القوانين:

نظم مجلس المستشارين بشراكة مع مؤسسة وستمنستر للديمقراطية ورشة عمل حول المراقبة البعدية لتطبيق القوانين لفائدة برلماني وبرلمانيات المجلس يوم الأربعاء 12 فبراير 2020 ، بحضور ثلة من البرلمانيين، وبمشاركة فعاليات من المجتمع المدني وأساتذة وخبراءوباحثين من المغرب ومن دول مختلفة.

ويندرج تنظيم هذه الورشة ضمن عمل مؤسسة وستمنستر للديمقراطية لدعم البرلمانات في تطوير آدائهم الرقابي وتتبع آثر القوانين بعد تطبيقها، إذ يتم من خلالها تحديد الآثار السّلبية المحتملة للقوانين الجديدة على الحقوق الأساسية، كما أنها تستأثر باهتمام متزايد على الصعيد العالمي، ذلك أن عدة برلمانات أصبحت تنص على هذه العملية في أنظمتها الداخلية.

وتهدف الورشة إلى مناقشة المراقبة البعدية لتطبيق القوانين وآلياتها كمحور أساسي للدور الرقابي الذي يضطلع به البرلمان، وذلك ضمن أطر قانونية مختلفة تشمل الوقوف على الأدوات التي تسمح بتقييم تحقيق الأهداف المتوخاة من القوانين ومعرفة إلى أي حد يتم تحقيقها. كما سمحت هذه الورشة بتحليل الدروس والعبر المستفادة من عملية التقييم المسبق (التشخيص، الآجال المحددة لإصدار المراسيم التطبيقية، دراسات الأثر الواجب إرفاقها بمشاريع النصوص القانونية والتحليل بمراعاة النوع الاجتماعي) من أجل الإعداد الفعلي لعملية تعديل أو نسخ القوانين.

وبهذه المناسبة أكد السيد رئيس مجلس المستشارين في كلمته الافتتاحية خلال هذه الورشة على الطابع الخاص الذي يكتسيه موضوع هذه الورشة الذي أصبح يحظى باهتمام متزايد على المستوى الدولي،بحيث أن عدة برلمانات أصبحت تنص في أنظمتها الداخلية على عملية المراقبة البعدية للقوانين والتي تكتسي بعدين: الأول يتمثل في تقييم عملية التشريع ودخول القوانين المصادق عليها حيز التنفيذ، والثاني يشمل تقييم مدى تحقق النتائج السياسية المراد تحقيقها من القانون،ومن المفروض أن يعمل البرلمان على تحقيق البعدين معا للمساهمة في تجويد القانون وتحقيق الصالح العام.

وقد أكدت المتدخلات والمتدخلون على أن ورشة العمل شكلت فضاء لتلاقح الأفكاروالآراء حول المراقبة البعدية لتنفيذ القوانين، وسبل خلق الآليات التي تمكن من هذه المراقبة اللاحقة لتنفيذ القوانين، وذلك انطلاقا من الممارسة البرلمانية لكل بلد، وتراكماته السياسية، وطبيعة نظامه البرلماني وقواعده الدستورية.

واستحضر المشاركون والمشاركات أهمية هذه الورشةالتي تثير الانتباه إلى الصعوبات التي تعتري تنفيذ القوانين، وإلى الندرة التي تعرفها عملية رصد تنفيذها، ومتابعة وتقييم مدى تحقق الأهداف المتوقعة من سنها؛

وقد تم التذكير خلال هذا اللقاء بالإصلاحات التي قام ويقوم بها مجلس المستشارين تطبيقا لدستور 2011، ومنها تعديل النظام الأساسي للمجلس وإدخال هذه الآلية ضمن مقتضياته وذلك لبناء علاقات فعالة بين اللجان البرلمانية والوزارات المعنية؛

وكانت هذه الورشة فرصة لتسليط الضوء على هذه الآلية، وتأثيرها الإيجابي بالنسبة للبرلمانيين والأطر الإدارية العاملة بالمجلس، وبالنسبة للخبراء المهتمين بالعمل البرلماني.

واستمع المشاركون والمشاركات إلى بعض الممارسات الفضلى حول الدور الرقابي للبرلمانات في المراقبة البعدية لتنفيذ القوانين، وفي هذا الإطار تم الانتباه إلى طرق مختلفة للرقابة البعدية على تنفيذ القوانين:

-تطبيق القوانين عملية معقدة تحتاج إلى وضوح القوانين وإلى وجود الموارد المالية وإلى ملائمته مع الدستور؛

- تعني عملية المراقبة البعدية للقوانين، إصدار القوانين الفرعية تلائمها مع الدستور وباقي القوانين، وإصدار اجتهادات قضائية، وإحداث المؤسسات الخاصة بتنفيذه، وعلم الفئات المستهدفة به؛

- المراقبة البعدية لتنفيذ القوانين عملية تشارك فيها الوزارات المعنية، لكن رغم مشاركة مؤسسات وطنية مثل المجلس الأعلى للحسابات ومؤسسة الوسيط...، فتبقى الحاجة ماسة إلى مؤسسات مستقلة مختصة بالمراقبة،

- دور البرلمانات في المراقبة البعدية أكثر أهمية باعتبار تمثيلها للمواطنين ولأنه يدخل في أدوارها، ولأهميته في تحسين إصدار القوانين وفي تعديلها، وهو أمر يتم في الكثير من برلمانات العالم.

وفيما يخص آليات إجراء المراقبة البعدية لتنفيذ القوانين لاحظ المشاركون والمشاركات:

- السياق المعادي لبعض القوانين، مثل قانون الوصول إلى المعلومات، خصوصا مع ما له من حساسية اتجاه مؤسسات الدولة، ولدى مؤسسة الأسرة، ومع ضرورة عدم مساسه بالمجال الآمن للموظفين؛

- يمس هذا القانون الكثير من المجالات، مدى وصول وسائل الإعلام إلى المعلومات، المستشفيات التي تعرف الكثير من الوفيات، عمل رجال الشرطة، النشر الاستباقي للمعلومات؛

- بعد وضع أهداف للمراقبة البعدية لتنفيذ هذا القانون، تم الاستماع إلى العديد الفاعلين والمعنيينّ؛

خلاصات المراقبة البعدية لهذا القانون:

- يستحسن تشكيل اللجان من أعداد قليلة، ليحصل الانسجام؛

- الكل يركز على النجاح وليس على الاختلافات الأيديولوجية، ويتعين بناء التقرير على الأدلة وليس على الآراء؛

- يستحسن الاتفاق على أسلوب وصياغة مقبولة، لأن الهدف هو الصالح العام؛

- يمكن تقديم جلسات، والاستطلاعات للرأي من أجل إعداد التقرير؛

- يتعين الاستفادة من الدروس المستخلصة من المراقبة البعدية لتنفيذ القوانين؛

- يجب طرح الأمور والقضايا الكبرى في القوانين العادية وليس في المراسيم التطبيقية؛

- يمكن اعتماد تقنية إصدار التزام حكومي، عند سن القوانين، بالقيام بمراجعتها مستقبلا، أو تقنية إدراج مقتضى بصلب القانون يقضي بمراجعته بعد مرور مدة زمنية معينة، أو تقنية التنصيص في صلب القانون على أن هذا القانون يظل مؤقتا ما لم يتم تقييمه وإثبات صلاحيته. أخذا بالاعتبار أن كل هذه التقنيات التشريعية لا تلغي حق البرلمان في الرقابة البعدية، وأن يكون هناك مقتضيات تحدد منهجية التقييم ومن يقوم به ومتى يتعين القيام به؛

مبادئ المراقبة البعدية لتنفيذ القوانين:

- المبدأ الأول تضمين القانون شرط لإنهاء مدة سريان مفعوله، وبالتالي في حالة الرغبة في الإبقاء عليه تتم دراسته من جديد؛

- المبدأ الثاني كما يمكن القيام بمراقبة بعدية للقوانين بناء على اختيار من قبل البرلمان بناء على قضية مجتمعية معينة؛

- المبدأ الثالث كما يمكن تحديد مراقبة القوانين بشكل بعد من زاوية مقاربة النوع الاجتماعي؛

- المبدأ الرابع يجب إحضار كل الأعمال التحضيرية لسن القانون، وبالتالي مراقبة تنفيذه بناء على ذلك؛

- المبدأ الخامس استحسان تقييم القوانين الفرعية في نفس وقت تقييم القوانين الأساسية، وملاحظة احترامها لحقوق الإنسان وتكلفتها المالية؛

- المبدأ السادس الاعتماد على المعلومات الرسمية لصدقيتها؛

- المبدأ السابع يحبذ إجراء الرقابة البعدية على القوانين بعد مرور ثلاث سنوات كحد أدنى، وبإشراك لجهات مختلفة في عملية التقييم، مما يساهم في تطويق أي آثار سلبية للقوانين؛

- تمت بلورة دليل للمراقبة البعدية من 16 خطوة، يوضح كيفية انتقاء التشريعات، والأهداف من التدقيق، والأثر التراكمي للقانون، وينبه إلى الوقوف عند تعامل القضاة مع القانون موضوع التقييم، وطرق ومصادر جمع المعلومات، ومعايير تقييم التشريعات الفرعية، ومحددات صياغة التقرير.

المنتدى البرلماني الدولي الخامس للعدالة الاجتماعية:

«توسيع الطبقة الوسطى، قاطرة للتنمية المستدامة والاستقرار الاجتماعي»

تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، نظم مجلس المستشارين بشراكة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وبتعاون مع مؤسستي وستمنستر للديمقراطية وكونراد أديناور، المنتدى البرلماني الدولي الخامس للعدالة الاجتماعية تحت شعار «توسيع الطبقة الوسطى: قاطرة للتنمية المستدامة والاستقرار الاجتماعي»، وذلك يوم 19 فبراير 2020 بمقر المجلس.

وجاء تنظيم هذا المنتدى، تفعيلا للتوصية الصادرة عن الدورة التأسيسية للمنتدى البرلماني للعدالة الاجتماعية المنعقد

بتاريخ 20 فبراير 2016، الداعية إلى تنظيم المنتدى على نحو دوري ومنتظم احتفاء باليوم العالمي للعدالة الاجتماعية، الذي يصادف عشرين فبراير كما أقرته الأمم المتحدة اعتبارا من الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة سنة 2007، واستمرارا كذلك لاحتضان مجلس المستشارين للحوار العمومي المؤسساتي وللنقاش المجتمعي التعددي والتشاركي بخصوص القضايا ذات الصلة بإعمال الدستور وضمان التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية وفق استراتيجية عمل المجلس.

إن الرهان على الأدوار الحيوية للطبقة الوسطى، يعتبر عنصراً هاماً لبناء هذا النموذج من أجل مجتمع يسوده التوازن والاستقرار والعدالة الاجتماعية.وقد سبق لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، أن أكد في خطابه السامي بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب من السنة الماضية على أهمية الطبقة الوسطى التي تشكل قوة إنتاج وعامل تماسك داخل المجتمع، حيث قال جلالته «إن المجتمع مثل البيت، متكامل البنيان، أساسه المتين هو الطبقة الوسطى، بينما تشكل الطبقات الأخرى باقي مكوناته». وقد أبرز جلالته على أنه نظراً لأهمية هذه الطبقة في «البناء المجتمعي، فإنه يتعين العمل على صيانة مقوماتها وتوسيع قاعدتها وفتح آفاق الترقي منها وإليها»، مشدداً جلالته على أن هذه التحديات «لن يتم رفعها إلا بتحقيق مستويات عليا من النمو وخلق المزيد من الثروات وتحقيق العدالة في توزيع ثمارها».

إن الاهتمام بهذه الطبقة، يقتضي صياغة إستراتيجية تنموية جديدة، تتحدد أولوياتها وبرامجها طبقا لاحتياجات مختلف الفئات الاجتماعية وعلى رأسها الفئات المتوسطة، مع تشجيع النمو المستدام والمدمج وإعادة النظر بشكل شمولي في آليات توزيع الثروة، بما في ذلك الآلية الجبائية والضريبية والتمويلية ومنظومة الأجور وإقرار التدابير الضرورية لضمان تكافؤ الفرص والعدل والإنصاف والشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة، بالإضافة إلى التشجيع على المزيد من المشاركة في الحياة السياسية والمدنية وإلى إصلاح المنظومة البنكية بما يضمن من التخفيف من عبء الدين على الطبقة الوسطى وتشجيعها على الادخار والاستثمار.

وسعى هذا المنتدى البرلماني الدولي في نسخته الخامسة،إلى إثارة انتباه مختلف الفاعلين إلى ضرورة الوعي بأهمية الطبقة الوسطى ودورها في المجتمع بل وتمثل رغباتها وتطلعها، غير أن هذا الوعي يجب ان يقترن بإرادة سياسية قوية تجعل هذه الطبقة في صلب نموذجنا التنموي الجديد.

كما سعى المنتدى إلى المساهمة أيضا، في تعميق التفكير والنظر في سبل صيانة وتوسيع الطبقة الوسطى، وذلك عبر الإسهام القيم المتوقع للمتدخلين، من فاعلين سياسيين واقتصاديين واجتماعيين ومدنيين..، وذلك وفق أربع محاور أساسية تركزت عليها أشغال هذا المنتدى وهي كالآتي:

1.مكانة الطبقة الوسطى في الأجندة المؤسساتية الدولية والوطنية؛

2.خصائص ومميزات الطبقة الوسطى؛

3.محددات واعدادات بزوغ طبقة وسطى بالعالم القروي؛

4.تعزيز الطبقة الوسطى كخيار استراتيجي في النموذج التنموي الجديد.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن مجلس المستشارين، سبق له أن نظم أربع نسخ من المنتدى البرلماني الدولي للعدالة الاجتماعية الذي أصبح تقليدا سنويا.حيث تم تنظيم النسخة الأولى للمنتدى يومي 19-20 فبراير 2016 تحت شعار» تنمية الكرامة الإنسانية لتمكين العيش المشترك «.أما النسخة الثانية، فقد تم تنظيمها يوم 20 أبريل 2017، تحت شعار «مأسسة الحوار الاجتماعي.. مدخل أساسي للتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية». وتم تنظيم النسخة الثالثة للمنتدى، تحت شعار «رهانات العدالة الاجتماعية والمجالية ومقومات النموذج التنموي الجديد» وكان ذلك يومي 19 و20 فبراير 2018. أما النسخة الرابعة والأخيرة للمنتدى، فقد تم تنظيمها يوم 20 فبراير 2019 حول موضوع «الحماية الاجتماعية بالمغرب:

الحكامة ورهانات الاستدامة والتعميم «.

وقد نوه جميع المتدخلين والمتدخلات بالقيمة المضافة للمنتدى، الذي أضحى منصة لتبادل التجارب وللمساهمة في توضيح الرؤى والتصورات،وأكدوا على أن هذا الأخير يعد إطارا للنقاش العمومي التعددي المؤسساتي بين جميع المعنيين بمتابعة مسار البناء التشاركي للنموذج المغربي للعدالة الاجتماعية.

واستحضر المشاركون والمشاركات أن هذا المنتدى يثير الانتباه إلى إيجابيات عدة منها:

- أن الاحتضان المؤسساتي لانشغالات وهموم وتطلعات المواطنات والمواطنين وإعمال النظر بشأنها، من خلال تنظيم هذا المنتدى، تحت الرعاية الملكية السامية، سيكرسه كثقافة في النسيج المؤسساتي الدستوري للمغرب؛

-أن اعتماد التفكير الجماعي والاقتراح البناء، يخدم قضايا العدالة الاجتماعية، ويساهم في مسلسل البناء التشاركي لمشروع النموذج التنموي ويحقق الغايات النبيلة المتوخاة من الاحتفال باليوم العالمي للعدالة الاجتماعية، ويُفعِّل الأدوار المنوطة بالبرلمانات الوطنية في مجال العدالة الاجتماعية كما أقرها الاتحاد البرلماني الدولي في العديد من قراراته؛

- أن العدالة الاجتماعية قضية متعددة المداخل وعملٌ مستمر على أكثر من واجهة، تتطلب تعبئة موارد وكفاءات واجتهادات عدد من المتدخلين والفاعلين على مختلف المستويات لمواجهة التحديات الجديدة بأجوبة متجددة مبتكرة؛

- أن موضوع هذه الدورة يأتي في سياق تَبْني فيه بلادنا نموذجا تنمويا جديدا، يكون فيه للطبقة الوسطى دور أساسي في الدفع بقاطرة التنمية المستدامة وفي حفظ الاستقرار الاجتماعي.

1. أما بخصوص مكانة الطبقة الوسطى في الأجندة المؤسساتية الدولية والوطنية،أبرز المشاركون والمشاركات:

- أن المنتظم الدولي صادق على العديد من الاتفاقيات الدولية التي تهتم بتوسيع وتقوية الطبقة الوسطى بالنظر للأدوار المنوطة بها، إن على مستوى الاستقرار الاجتماعي أو على مستوى تحريك عجلة التنمية الاقتصادية؛

- أن أهداف التنمية المستدامة لسنة 2030، وَضَعَت مجموعة من الأهداف التي تتقاطع مع الارتقاء بالوضع الاقتصادي للطبقة الوسطى، والتي على جميع بلدان المعمور العمل على تحقيقها؛

- المعايير والمبادئ التي يضعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المتعلقة بمواكبة السياسات العمومية للبلدان، من حيث تقييم مدى خدمتها للطبقات الاجتماعية وفي مقدمتها الطبقة الوسطى؛

- أن وضع الأطر القانونية والمؤسساتية، التي تعمل على تقوية الحماية الاجتماعية والعمل على تحيينها باستمرار، من شأنه توسيع وتقوية الطبقة الوسطى وحمايتها؛

- حضور السياسات الاجتماعية في الأجندة الوطنية، من خلال تعدد البرامج المعتمدة: البرامج المتعلقة بالتعليم والتكوين المهني، والبرامج المتعلقة بالصحة، وبرامج دعم السياسات الاجتماعية وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، والتزامات الحوار الاجتماعي، والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وبرامج دعم السكن الاقتصادي والاجتماعي، وبرامج دعم القدرة الشرائية...

2. فيما يتعلق بخصائص ومميزات الطبقة الوسطى، أكد المشاركون والمشاركات على:

- صعوبة تحديد مفهوم الطبقة الوسطى/ طبقات وسطى، بناء على مرجعيات ومقاربات اجتماعية (الفئات، المهن...) وتاريخية وقِيمية ومجالية، بالإضافة إلى المقاربات الإحصائية المبنية على المداخيل وعلى الاستهلاك وعلى الادخار...؛

- محورية وضع معايير تحديد الطبقة الوسطى، سواء باعتماد المنهجيات الاجتماعية أو الاقتصادية أو الإحصائية، أو بالاسترشاد بالمعايير والمحددات المقارنة المعتمدة بالدول الأوربية، أو من طرف المنظمات الدولية ومجموعات التفكير ذات الصلة؛

- أن الواقع المتحرك للطبقة الوسطى، اجتماعيا واقتصاديا، باعتبار تشكلها من شرائح مختلفة يمكن تصنيفها تقنيا إلى طبقة/ شريحة وسطى عليا قريبة من الطبقة الغنية وطبقة/ شريحة وسطى دنيا أقرب للطبقة الفقيرة، يجعلها قابلة للتحول السريع في السنوات المقبلة خاصة مع التغيرات الاقتصادية والتحولات الديمغرافية المتسارعة التي تشهدها بلادنا؛

- أن السياسات العمومية المعتمدة بالمغرب منذ سنة 2000، هي أقرب إلى معالجة الإشكالات التي تعرفها الطبقة الفقيرة منها إلى استهداف الطبقة الوسطى، وهي أيضا سياسات عمومية للتصحيح والاستدراك لكنها لا تقدم عروضا جديدة، ولا تهتم بالتفاوتات التي تعرفها الأجور والمداخيل باستثناء تلك المتعلقة بالحد الأدنى للأجر؛

- أن حجم الطبقة الوسطى في أي مجتمع يحدد حالة استقراره، وأن هذه الطبقة تعتبر محركا اقتصاديا مؤثرا، وذلك بالنظر إلى قدرتها الكبيرة على تعزيز مسارات خلق الثروة عبر المساهمة في الإنتاج وكذلك الاستهلاك والطلب الداخلي؛

-أن الطبقة الوسطى في بلادنا تواجه جملة من الإكراهات من تجلياتها إعمال غير كاف للقانون وحماية المستهلك، والتقاطب في الخدمات الأساسية للتعليم والصحة والسكن وغيرها...، والعبء الضريبي غير الموزع بشكل متوازن، والنواقص التي تعتري السياسات العمومية؛

- أن عتبة الولوج إلى الطبقة الوسطى في المغرب أعلى بكثير مما هي عليه في البلدان الناشئة الأخرى، وذلك بسبب مختلف أوجه القصور التي تعتري السياسات العمومية والتي تسفر عن تكاليف وأعباء إضافية هامة بالنسبة للأسر المعيشية، من قبيل: غلاء العقار، غلاء كلفة التعليم الخصوصي، ضعف جودة وسائل النقل العمومية وكذا المنظومة الصحية العمومية...؛

- أن الطبقة الوسطى تتجه إلى التراجع نظرا لاختلال التوازن بين دخلها السنوي وبين متطلبات وأعباء الحياة اليومية المتزايدة والمرتفعة التكلفة، مما من شأنه أن يؤدي بها إلى تخفيض مرتبتها الاجتماعية بكل ما قد يترتب عن ذلك من تداعيات ونتائج وخيمة؛

- أن الطبقة الوسطى تعرف انكماشا اقتصاديا وصعوبات اجتماعية عديدة تختلف حسب جهات ومناطق المغرب، مما ساهم في خفض نسب الادخار، ورفع نسب الاستدانة على مستوى القروض العقارية والقروض الاستهلاكية وقروض التجهيزات المنزلية وشراء السيارات، وكذا تراجع اهتمامات الطبقة الوسطى الثقافية والترفيهية.

3. فيما يرتبط بمحددات وإعدادات بزوغ طبقة وسطى بالعالم القروي، لاحظ المشاركون والمشاركات:

-أن الاحتجاجات في المغرب تمتد أكثر فأكثر إلى الفضاءات القروية والمناطق شبه الحضرية، بعد أن كانت لفترة طويلة ظاهرة حضرية، علما أن أغلب هذه الاحتجاجات تركز على تظلمات ومطالب اجتماعية، لاسيما توفير الخدمات الصحية، وفك العزلة عن المناطق النائية، والربط بشبكة الكهرباء والماء الصالح للشرب؛

- أن خلق وانبثاق وتوسيع طبقة وسطى فلاحية، تضمن الاستقرار المجتمعي وتساهم في التنمية الاقتصادية بالعالم القروي، يقتضي من جهة تعزيز المكتسبات المحققة في مجال التنمية الفلاحية، ومن جهة ثانية تأهيل وتثمين الرأسمال البشري القروي؛

- بزوغ الطبقة الوسطى في العالم القروي يستلزم دراسة الوسط القروي من حيث تطور الساكنة القروية به (المقيمون بالعالم القروي فقط، والمشتغلون فيه)، ومن حيث مدى مساهمة اليد العاملة بالعالم القروي في الناتج الداخلي الإجمالي، ومراعاة المعطيات المتعلقة بالمناخ المغربي،الذي بدأ يعاني من آثار التغيرات المناخية والتي ستعرف تفاقما في المستقبل وضرورة توعية الساكنة القروية؛

- ضرورة الانتباه إلى المتغيرات الديمغرافية بالعالم القروي، حيث من المرتقب أن يشهد عدد ساكنة العالم القروي تراجعا ليصل إلى 12 مليون نسمة بحلول سنة 2030؛

- ثلاث محددات من شأنها المساهمة في انبثاق طبقة وسطى بالعالم القروي: توفير التعليم الجيد كمدخل للارتقاء الاجتماعي، وتوفير الشغل اللائق عبر الاهتمام بعدد فرص الشغل، والارتقاء بمكانة المرأة القروية ؛

- أن وزارة الفلاحة وضعت، من أجل توسيع الطبقة الوسطى بالعالم القروي، مجموعة من المحاور في إستراتيجيتها الجديدة أهمها:

- تحسين دخل الفلاح عبر مواصلة مجهود الاستثمار لنمو المقاولة وخلق الثروة وخلق الشغل؛
- اعتماد تحفيزات مُوَجَهة وملائمة وذكية، حسب المناطق وحسب الاحتياجات، وحسب الأهداف المرسومة؛
- اعتماد برامج للتكوين والمصاحبة والتأمين في مواجهة الظواهر المناخية وغيرها (الجفاف، الجراد...)، وذلك في أفق الانتقال من تغطية مليون هكتار إلى 2.5 مليون هكتار، وبالتالي استدامة الدخل لدى الفلاح؛
- التأمين الصحي للفلاح، من أجل ضمان ولوج الفلاح إلى الخدمات الاجتماعية، وبالخصوص الخدمات الصحية؛

- أنه لبروز طبقة وسطى قروية، وللحد من الهجرة القروية وخلق فرص الشغل، يتعين جعل المراكز القروية أقطاباً للتنمية الاقتصادية تتمركز فيها الخدمات العمومية الأساسية والخدمات الفلاحية والأنشطة الصناعية والسياحية.

4. بخصوص تعزيز الطبقة الوسطى، كخيار استراتيجي في النموذج التنموي الجديد، أكد المشاركون والمشاركات على:

-أنه في سياق النقاش العمومي والمجتمعي التعددي الذي تعرفه بلادنا حول النموذج التنموي الجديد، يتعين الرهان على الأدوار الحيوية للطبقة الوسطى كعنصر هام من أجل مجتمع يسوده التوازن والاستقرار والعدالة الاجتماعية؛

- أن تطوير الطبقة الوسطى يؤدي إلى: تطوير الدينامية الاقتصادية خصوصا السوق الداخلية، باعتبار تسخير مدخولها للاستهلاك عكس باقي الطبقات الأخرى، وإلى خلق الثروات الجديدة، لما لها من إمكانيات تعليمية وتجارب مهنية وموارد مالية تمكنها من إنشاء مقاولات وخلق مشاريع خاصة، وإلى تقليص الفوارق الاجتماعية؛

- أن دراساتٍ همت السياق الأوروبي أوضحت ما يلي:

- أن توسع الطبقة الوسطى يرتبط بولوج النساء إلى النشاط المهني، كما أن تطور عدد الأسر ذات الدخل المزدوج، أدى إلى توسيع الطبقة الوسطى خلال الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي؛
- أن تأمين القطاع العام لبعض الخدمات الاجتماعية (كالعرض التعليمي الملائم وحضانة الأطفال مثلا) أدى إلى ولوج متزايد للنساء إلى سوق العمل، وإلى بروز نموذج الأسر ذات الدخل المزدوج، والحفاظ على استقرار الطبقة الوسطى؛
- أن تحولات بنية الوظائف والمهن، وكذا آثار الأزمة الاقتصادية والمالية، وارتفاع بطالة الفئات العمرية الشابة، والهشاشة المتزايدة لسوق الشغل، كلها عوامل أدت إلى تقلص الطبقات الوسطى؛
- أن وضع سياساتٍ لمواجهة التفاوتات الاجتماعية من شأنه الحفاظ على حجم مقبول للطبقات الوسطى؛
- أن جميع التدابير الهادفة إلى توسيع الإدماج في سوق العمل، وإلى توسيع عرض التكوين المهني (دعم قدرات المهنيين)، أدت إلى توطيد واستقرار الطبقة الوسطى بصفة مباشرة؛
- أن توطيد آليات الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية يؤدي إلى استقرار ونمو الطبقة الوسطى؛

- بخصوص السياق المغربي، فإن إنصاف الطبقة الوسطى مسألة مستعجلة لإنجاح أي نموذج تنموي، مما يستلزم حضورها على مستوى مراكز القرار، سواء داخل الدولة أو في المؤسسات العمومية أو الجهات، وكذلك على مستوى استفادتها من عائدات النمو، ومن الفرص التي ستفتح من خلال العمل على تنزيل المساواة بين المواطنين، وتخليق الحياة العامة، وإشراكها في الحياة السياسية؛

- أن الاعتناء بالطبقة الوسطى يستلزم الانتباه إلى التحديات التالية: تحدي قضاء الثورة الرقمية على العديد من مهن الطبقة الوسطى، وتحدي مشاركة النساء في توسيع الطبقة الوسطى، وتحدي تقاطب السياسات العمومية واحدة للطبقة الفقيرة وثانية للطبقة الوسطى، وتحدي الفوارق المجالية؛

- أن الاهتمام بالطبقة الوسطى يقتضي صياغة استراتيجية تنموية جديدة، تتحدد أولوياتها وبرامجها طبقا لاحتياجات مختلف الفئات الاجتماعية وعلى رأسها الفئات المتوسطة، مع تشجيع النمو المستدام والمدمج، وإعادة النظر بشكل شمولي في آليات توزيع الثروة، بما في ذلك الآلية الجبائية والضريبية والتمويلية ومنظومة الأجور، وإقرار التدابير الضرورية لضمان تكافؤ الفرص والإنصاف والشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة؛

- أنه يتعين تطوير وتحسين جودة الخدمات الاجتماعيّة الأساسيّة لتعزيزِ تكافؤ الفرص، ولاسيّما في مجالات التربية والتكوين والصّحّة والسّكن والنقل والحماية الاجتماعيّة والمعرفة والثّقافة، وذلك من أجل التخفيف من الأعباء التي تُنْهِك الطبقة الوسطى التي تضطر إلى اللجوء إلى خدمات القطاع الخاص؛

- أن تحديث تدبير الموارد البشرية لتحسين قابلية الشغل، وتعزيز المهارات والاعتراف بها أكثر، ومكافأة الاستحقاق والكفاءة، وإيلاء الأهمية القصوى ليس فقط لعدد مناصب الشغل المحدثة في إطار سياسة التشغيل ولكن إلى جودة هذه المناصب واستدامتها، من شأنه تمكين الخِريجين المنحدرين من الطبقات الوسطى والمعوزة من الولوج إلى فرص العمل اللائق، بِما يُمكنهم من الاندماج وتحقيق الارتقاء الاجتماعي؛

- أنه يتعين إضفاء فعالية وانسجام أكبر على آليات دعم ريادة الأعمال (روح المقاولة) لفائدة أفراد الطبقة الوسطى، لاسيما الشباب والنساء، مع جعل مناخ الأعمال أكثر قدرة على إدماج هذه الفئة وتشجيع تحقيقها للقيمة المضافة؛ مع ضمان تنافسية فعلية، تُمكن من محاربة مظاهر الاحتكار ومواطن الريع والممارسات المُخلة بالمنافسة المشروعة؛

- العمل على أن تكون الأعباء الضريبية متناسبةً مع قدرات الطبقة الوسطى، مع الحرص على ضمان مزيد من الإنصاف والتدرج في النظام الجبائي؛

- العمل على أن يكون إعداد التراب الوطني كقاعدة تتيح إلتقائية وانسجام الاستراتيجيات والسياسات القطاعية؛

- دعم نظام الإحصاء الوطني عبر وضع جهاز للدراسات والأبحاث في شكل مرصد وطني لمعرفة وتتبع وتحليل تطور التشكل الطبقي ببلادنا؛

أنه يتعين القيام ببحث وطني لدى الأسر حول دخلها وممتلكاتها؛

- تشجيع الابتكار والإبداع الثقافي والفني والرياضي في صفوف الطبقة الوسطى، وجعله رافعة للارتقاء الاجتماعي والمساهمة في النمو الاقتصادي؛

- توسيع نطاق الحوار الاجتماعي ليشمل بالإضافة إلى تحسين الوضعية المادية للأجراء، قضايا تتعلق بتكوين وتأهيل الرأسمال البشري وتحسين ظروف العمل وتقوية القدرة الشرائية والنهوض بالمقاولة.

ملاحظة ختامية عامة لا بد منها

تجدر الاشارة، في الختم، إلى أنه لم تتح الفرصة لتنظيم العديد من الفعاليات الحوارية المبرمجة من قبل مكتب المجلس، ولاسيما المنتدى البرلماني للجهات والمنتدى الدولي للعدالة الاجتماعية كمواعيد قارة، أو من قبل الفرق والمجموعة البرلمانية بسبب ظروف التعاطي مع فيروس كورونا المستجد وما استوجبته حالة الطوارئ الصحية والتدابير الاحترازية المتخذة في سياقها؛ في حين تم تنظيم بعض الفعاليات بتوظيف تقنية التناظر المرئي عن بعد خاصة في سياق استكمال برنامج التعاون مع مؤسسة ويستمنستر للديمقراطية.

وهكذا، فقد نظم المجلس بشراكة مع مؤسسة وستمنستر للديمقراطية، يوم الأربعاء 21 أكتوبر 2020، ندوة افتراضية حول موضوع «استمرارية سير أعمال البرلمانات في ظل الأزمات». وارتباطا بهذا الموضوع، وافق المكتب على انضمام مجلس المستشارين إلى شبكة استمرارية سير المؤسسات التشريعية في ظل الأزمات. وهي شبكة تضم برلمانات المملكة المتحدة وبرلمانات كندا ونيوزيلاندا وجورجيا، وتعنى بالتنسيق وتبادل الخبرات والتجارب في مجال «ضمان استمرارية سير أعمال البرلمانات في ظل الأزمات». كما نظم المجلس، في نفس الإطار، مائدة مستديرة افتراضية يوم الخميس 7 يناير 2021 حول « تعزيز العقد الاجتماعي : البرلمان وديناميات الثقة في المؤسسات» وإعداد دراسة في الموضوع بدعم من خبراء مؤسسة وستمنستر للديمقراطية .

كما وجب التنويه إلى أنه تم تنظيم لقاء عبر تقنية التناظر المرئي يوم 30 مارس 2021، خصص لتقديم حصيلة عشر سنوات من التعاون المثمر، تكللت بعدد وافر من الإصدارات في شكل دلائل ودعامات توثيقية أغنت لا محالة رصيدنا الوثائقي البرلماني.

المحور الثالث: كلمات السيد رئيس مجلس المستشارين خلال اختتام الدورات البرلمانية

المحور الثالث: كلمات السيد رئيس مجلس المستشارين خلال اختتام الدورات البرلمانية

كلمة السيد عبد الحكيم بن شماش إثر انتخابه رئيسا لمجلس المستشارين 13 أكتوبر 2016

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يطيب لي في هذه اللحظة الديمقراطية بامتياز، أن أتقدم بالشكر الجزيل والامتنان الكبير لجميع عضوات وأعضاء مجلسنا الموقر بمختلف روافدهم السياسية والمحلية والنقابية والمهنية، إزاء الثقة الغالية التي وضعتموها في شخصي المتواضع، بحيث جعلتموني أتقلد مسؤولية رئاسة مجلس المستشارين بثقلها الوطني، وبجسامة حمولتها السياسية والمؤسساتية، لاسيما في ظل تشكيلة وفلسفة دستورية متقدمة، تجعل من المجلس رافعة حقيقة للجهوية الموسعة، بأسسها المجالية، ومتطلباتها وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية.

وأود في مستهل كلمتي هاته، أن أنوه بالأخ المنافس، على المنافسة الشريفة والروح الديمقراطية العالية التي أبان عنها، قبل وأثناء وبعد العملية الانتخابية الخاصة باختيار رئيس جديد لمجلسنا الموقر.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

مشاعر الاعتزاز والافتخار بجسامة المسؤولية تغمرني، وأنا أقف أمامكم لافتتاح مرحلة جديدة من حياة مجلس المستشارين، فبعد هذا الانتخاب يكون المشهد الانتخابي الوطني المتميز ما بعد دستور 2011 قد اكتمل، إيذانا للانتقال من دائرة التنافس والتباري الشريف إلى التعاون والتوافق البناء في خدمة الصالح العام، وذلك للدخول بمجلس المستشارين في مرحلة دستورية جديدة، وهي مرحلة نتوخى من خلالها جماعة العمل بجدية ومسؤولية، على المستوى التشريعي والرقابي والدبلوماسي من أجل الإسهام الفعال في المحافظة على صلابة النموذج المغربي وتحقيق المزيد من الإشعاع للتجربة المغربية إقليميا وقاريا ودوليا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

إنني إذ أشكركم على هذه الثقة الغالية، أصارحكم أن الشعور الجارف بثقل المسؤولية التي قلدتموني إياها، يملي علي الجهر بإعلان التزامي الأخلاقي لإذكاء وترسيخ قيم التعاون والشراكة مع الجميع، كما تملي علي تمجيد روح العمل الجماعي والبحث الدائم على أفضل السبل لإدماج كل التعبيرات والكفاءات والطاقات والمبادرات لجعل مجلس

المستشارين مؤسسة دستورية لصيقة بالواقع المغربي وشديدة الحساسية لحرارة حياته اليومية.

لقد أكد جلالة الملك محمد السادس نصره الله يوم الجمعة الماضي، بمناسبة افتتاح هذه الدورة التشريعية: «إن تمثيل المواطنين أمانة عظمى على المنتخبين والأحزاب، سواء بالوفاء بوعودهم اتجاه الناخبين أو من خلال العمل على الاستجابة لانشغالاتهم الملحة، وهي مسؤولية وطنية تقتضي من الجميع الارتفاع إلى مستوى اللحظة التي تعيشها بلادنا.»

لذلك فإن الإخلاص لهذه الأمانة العظمى والارتقاء للحظة التاريخية التي تعيشها بلادنا يلزم مجلسنا أن يظل حاضنا لمختلف التعبيرات السياسية ومستوعبا لكل الاجتهادات، وقادرا على صهر كل المبادرات، لذلك، ولتحقيق هذا المبتغى، أعدكم زميلاتي زملائي المستشارين، أنني بقدر ما سأعمل جاهدا على ترسيخ قواعد التعاون والتكامل البناءين مع الحكومة على قاعدة مبدأ فصل السلط ومع مجلس النواب وباقي الهيئات والمؤسسات الدستورية، فإنني سأجعل من هذه الأمانة التي قلدتموني، مسؤولية على عاتقي لخدمة وتكريس ثقافة الشراكة والتوافق الإيجابي « ليظل الوطن فوق الجميع» كما حث على ذلك جلالة الملك نصره الله.

أتعهد أمامكم على أنني سأتخذ من المقاربة التشاركية منهاجا مستمرا للتواصل مع جميع الهيئات السياسية للمجلس، من مكتب، وفرق ومجموعات برلمانية، ولجان دائمة، في أفق التدبير الإستراتيجي الأمثل والأنجع للملفات التشريعية والرقابية والدبلوماسية، من منطلق تصور إستراتيجي يهدف إلى الرفع من المكانة المؤسساتية للمجلس، فيصبح عندئذ بحق صرحا شاهدا على الديمقراطية التمثيلية، ومنبرا حقيقيا للدفاع عن المصالح الوطنية الكبرى لجميع الفئات الشعبية.

واعتبارا لأن بلدنا قد سطرت أهدافا تنموية شمولية، وفتحت أوراشا اقتصادية واجتماعية وحقوقية عديدة، فإنه ينتظر من المجلس في إطار التكامل مع مجلس النواب أن يكون في صلب هذه الرهانات، مستحضرا لأبعادها وداعما لها باقتراحات وعطاءات أعضائه، وأن يرفع من سقف الانتظارات الوطنية من مدخل الاعتماد على خبرة وكفاءة وحرفية تشكيلته المتسمة بالتنوع والتعدد المحلي والمهني والاجتماعي والاقتصادي، وهي تشكيلة يتعين استثمارها، دون تمييز أو إقصاء، لبناء وحدة توافقية دامجة لا تعترف على صعيد عمل المجلس إلا بعملة وحيدة وهي المصلحة الوطنية في إطار المغرب الموحد للجهات، وذلك تماشيا مع ما أكد عليه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده في الخطاب الذي ألقاه جلالته بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية التاسعة بمقر البرلمان:

« ... إن السنة التشريعية التي نفتتحها اليوم، حافلة بالتحديات، وتتطلب العمل الجاد والتحلي بروح الوطنية الصادقة لاستكمال إقامة المؤسسات الوطنية.

لأن المؤسسات لا تهم الأغلبية وحدها أو المعارضة، وإنما هي مؤسسات يجب أن تكون في خدمة المواطنين دون أي اعتبارات أخرى.

لذا، ندعو لاعتماد التوافق الإيجابي، في كل القضايا الكبرى للأمة. غير أننا نرفض التوافقات السلبية التي تحاول إرضاء الرغبات الشخصية والأغراض الفئوية على حساب مصالح الوطن والمواطنين، فالوطن يجب أن يظل فوق الجميع... .» (انتهى كلام صاحب الجلالة نصره الله).

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يغمرني شعور بالاعتزاز وأنا أخلف في هذه المسؤولية أحد الشخصيات الكبيرة في الوطنية الحقيقية والصادقة

ونصرة الديمقراطية وقيم الحداثة.

إنه شعور بالاعتزاز الممزوج بالحرج والتقدير، أن أجلس على هذا المنبر الموقر وأمام هذا المجلس المحترم، وأنا أستلم أمانة مشعل هذه المؤسسة الدستورية من الأخ والزميل والوطني المخلص الدكتور محمد الشيخ بيد الله، وهو حافز كبير على العمل والجد والاجتهاد لنكون في مستوى ما راكمته هذه المؤسسة من مكتسبات وإنجازات وأدوار، كانت كلها تهدف إلى تعميق مكانة مجلس المستشارين في المشهد الديمقراطي المغربي.

إنني من هذا المنبر، أوجه تحية تقدير واعتزاز لرئيسنا الدكتور محمد الشيخ بيد الله، ولكافة السادة الرؤساء المحترمون الذين سبقونا وساهموا في إحراز هذا التراكم الإيجابي الذي يطوقنا جميعا بمسؤولية تحصينه وتطويره، ونتوقف بهذه المناسبة للترحم على من غادرنا منهم إلى دار البقاء.

إن التمتع بشرف تحمل مسؤولية رئاسة مجلس المستشارين بعد الدكتور الشيخ محمد بيد الله، هو أمانة وتحد في نفس الوقت، ذلك أن ما تميزت به الولاية الأخيرة من حيوية في المبادرات، ونشاط في التشريع، وجرأة ودقة في المراقبة، وإبداع في البحث، وتأصيل للوظائف الجديدة لمجلس المستشارين، يجعلنا أمام مسؤولية تحصين وتثبيت المكتسبات من جهة، وتقويتها وتحسينها من جهة أخرى، لذلك فإننا عازمون على مواصلة الطريق والمضي في استمرارية نوعية تعزز مكانة مجلس المستشارين بصفة خاصة والبرلمان المغربي بصفة عامة، كما توخاها المشرع الدستوري، وكما يتطلع إليها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والشعب المغربي قاطبة.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

إن ما راكمه مجلس المستشارين في التجارب السابقة، نعتبره حافزا ومؤطرا لنا، لنواصل معا بناء مستقبل تكون فيه المؤسسات كما قال جلالته : «هي الضمانة الحقيقية لحقوق المواطنين، وللخدمات التي يحتاجونها، والتي لا تقبل أن تكون رهينة أهواء الأشخاص ورغباتهم».

لهذا فإن مسؤوليتنا اليوم، هي ضمان استمرارية نوعية على أرضية أحكام دستور 2011، وما تمنحه من صلاحيات ووظائف متقدمة، وفي أفق تمكين الحياة السياسية من دينامية مؤسساتية ينخرط فيها الجميع بروح التكامل والتعاون والتفاعل والتوافق البناء.

هكذا، فإن أولياتنا، ترتبط بمواصلة العمل لتثبيت فعالية مجلس المستشارين، وتعزيز حيويته وشفافيته التي تجعله يتمتع بكل مواصفات المؤسسة الديمقراطية، والالتزام بكل الأحكام الدستورية، التي تضمن التطبيق الفعلي لحقوق الأقلية والمعارضة، وحماية حرية الرأي المخالف، وتثمين المبادرات والاجتهادات المواطنة والهادفة إلى تقوية حق المواطنات والمواطنين في التشريع والمراقبة، وكل هذا لن يتأتى إلا بجعل مجلس المستشارين فضاءا للنقاش الديمقراطي العقلاني المترفع عن كل اعتبار سياسوي، وجعل انشغالاته في صلب انشغالات وهموم عموم المواطنين على اختلاف مواقعهم وحاجياتهم.

وتعزيزا لجسور التواصل الدائم بين مجلس المستشارين وعموم المواطنين، وتقوية لشفافية المجلس وتنشيط ثقافة المواطنة، وتمكين كل المواطنين من مواكبة مختلف مناحي الحياة البرلمانية، وجعلهم على بينة من تفاصيل اشتغال ممثليهم بالبرلمان، سنعمل جاهدين على تقوية الجانب التواصلي لمؤسستنا وتعزيز انفتاحها من خلال توفير مناخ سليم في علاقتنا بممثلي وسائل الإعلام، وضمان الحق في الحصول على المعلومات المتعلقة بالحياة البرلمانية والعمل بجدية لإخراج مشروع التلفزة البرلمانية إلى حيز الوجود.

وفي مجال الديبلوماسية البرلمانية والعلاقة مع المنتديات البرلمانية الإقليمية والقارية، فإنها ستحظى بأولوية

كبرى، فعدالة قضيتنا الوطنية، وقوة اندماجنا وتماسكنا الوطني، ومشروعية ومصداقية مؤسساتنا السياسية، لازالت تحتاج منا إضافة مجهود أكبر، ليس فقط للتعريف بالتحولات التي تعيشها المملكة المغربية، وما تحقق على درب الدمقرطة والتحديث، بل لقطع الطريق على مغالطات الخصوم والأعداء، وتنوير الرأي العام الدولي بمكتسباتنا وإنجازاتنا. لهذا وانطلاقا من المكتسبات التي حققها مجلسنا الموقر في هذا الصدد، سنعمل على تطوير أداء وأسلوب دبلوماسيتنا البرلمانية، والتركيز بشكل كبير على هذه الواجهة، حتى نجعل من كل المحافل والمنتديات البرلمانية الإقليمية والقارية واجهة نضالية للدفاع عن وحدتنا الترابية وصوابية نهجنا الديمقراطي، وقوة بنائنا الوطني.

السيّدات والسادة المستشارون المحترمون؛

إن رهان تعزيز فعالية وحيوية مجلس المستشارين، تستوجب منا أيضا تثمين وتتميم المجهود الكبير الذي انخرطت فيه رئاسة المجلس المنتهية ولايتها، في مجال تطوير وتحديث الإدارة البرلمانية، وتنمية مواردها البشرية، وتحسين ظروف اشتغالها، والرفع من مردوديتها.

لذلك، فإننا وانطلاقا من إيماننا العميق بالأدوار الكبيرة التي تضطلع بها الإدارة البرلمانية، وتقديرا منا للكفاءات العالية التي يزخر بها هذا المجلس، واعترافا منا بعطاءاتها، فإن جهدنا سينصب على مواصلة الأوراش التي انطلقت في اتجاه عصرنة وتحديث إدارة مجلس المستشارين، والعمل على تحصين المكتسبات وتحسينها وإغنائها انسجاما مع الشعارات التي مافتئت تنادي بها الفعاليات النقابية بالمجلس، والتي ستظل في فلسفتنا التدبيرية شريكا محوريا مصاحبا لكل الأوراش والمبادرات التي سيعرفها مجلسنا الموقر.

السيدات والسادة المحترمون؛

إنني أعلن بعد استئذانكم أنني سأشرع منذ الآن في مباشرة الاتصالات مع مختلف مكوّنات مجلسنا لاستكمال انتخاب هيئات مجلسنا الموقر، وتحديد أولوياتنا.

وفقنا الله وإياكم لما فيه خير للوطن.

كلمة السيد عبد الحكيم بن شماش رئيس مجلس المستشارين بمناسبة اختتام دورة أكتوبر من السنة التشريعية 2016-2015

الثلاثاء 09 فبراير 2016

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد رئيس الحكومة المحترم؛
السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون؛
السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

أيها الحضور الكريم؛

طبقا لأحكام الفصل 65 من الدستور وعملا بمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين ولا سيما المادة 6 منه، تنعقد هذه الجلسة العمومية الخاصة لاختتام الدورة التشريعية الحالية واستعراض حصيلة أعمالها في أبعادها المتعددة، تشريعا ورقابة ودبلوماسية برلمانية.

إن هذه الدورة، كما تعلمون، تكتسي أهمية بالغة ليس فقط بالنظر إلى ما تعكسه بجلاء من استمرار مجلسنا الموقر في النهوض بأدواره الدستورية بالنجاعة المطلوبة، كما سيتضح فيما بعد، بل أيضا وأساسا لكون هذه الدورة تدشن لمرحلة تاريخية في التطور الدستوري والمؤسساتي ببلادنا.

فهي تُعد الدورة الأولى من الولاية التشريعية الجديدة بعد خروج مجلس المستشارين من نطاق المقتضيات الانتقالية الواردة في الفصل 176 من الدستور وإقامة المجلس في صيغته الدستورية الجديدة في محطة 02 أكتوبر 2015 التي توجت مسارا انتخابيا متميزا للبلاد كانت أهم معالمه الكبرى متجسدة، بالإضافة إلى ذلك، في الشروع في تنزيل الجهوية المتقدمة بوصفها تجديدا هاما لهياكل الدولة وتعزيزا للبناء الدستوري والديمقراطي الوطني.

وإنها لمناسبة سانحة لأعبر لكم مجددا عن فخري واعتزازي بالثقة الغالية التي منحتموها لشخصي المتواضع يوم انتخابكم لي رئيسا لهذه المؤسسة المحترمة وتطويقكم لي بأمانة رعاية وتدبير شؤونها، وهو ما سنسعى جاهدين إليه بكل ما يتطلبه من حياد وموضوعية وحكمة وانفتاح على جميع المكونات السياسية والنقابية.

وهذه الروح البناءة هي التي اشتغلنا بها طيلة الفترة التي تلت افتتاح هذه الدورة والمطبوعة بالبدء في العمل بالصيغة الجديدة للمجلس، وهو ما اقتضى تعديل النظام الداخلي للمجلس بغاية أخذ المتغيرات الدستورية والسياسية بعين الاعتبار وتمكين كل الحساسيات السياسية والنقابية من التعبير عن نفسها في إطار هياكل وأجهزة المجلس.

زميلاتي زملائي:

سجلوا علي أنني أجدد التعبير عن الالتزام بالمضي قدما على هذا النهج الرصين، متسلحين بالمقاربة التشاركية باعتبارها الآلية التي لا مندوحة عنها ليتملك الجميع مشروع تطوير عمل وأداء المجلس في كافة الميادين وتحسين صورته لدى الرأي العام، انطلاقا من التخطيط والتنفيذ إلى التتبع والتقويم، وهو ما عملنا على الانكباب عليه جميعا منذ اللحظات الأولى لتسلمنا مهامنا في الرئاسة والمكتب ورئاسة الفرق والمجموعات البرلمانية واللجان الدائمة.

وبهذه المقاربة توفقنا في معالجة بعض المشاكل العالقة المرتبطة بتدبير الفضاء وتوزيع المكاتب وتوفير الموارد البشرية للفرق والمجموعات البرلمانية وتوزيع الحصص الزمنية الخاصة بجلسات الأسئلة الشفهية بمراعاة مبدأ التمثيل النسبي، وكذلك الشأن بالنسبة للعضوية في اللجان الدائمة والشعب البرلمانية ومجموعات الأخوة والصداقة مع المجالس الصديقة والشقيقة.

وسيظل هاجسنا على الدوام كامنا في إبراز الدور الذي يضطلع به المجلس كمؤسسة فاعلة ومؤثرة في صياغة التوجهات والتصورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لبلادنا، وحقلا غنيا بالطاقات المحلية والوطنية القادرة على جلب إضافات نوعية وقيمة للعمل البرلماني، وذلك إيمانا واهتداء بما أكده جلالة الملك في خطابه السامي بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الحالية إذ قال حفظه الله:

«لقد أعطى الدستور لمجلس المستشارين مكانة خاصة في البناء المؤسسي الوطني، في إطار من التكامل والتوازن مع مجلس النواب.

فهو يتميز بتركيبة متنوعة ومتعددة التخصصات، حيث يضم مجموعة من الخبرات والكفاءات، المحلية والمهنية والاقتصادية والاجتماعية. لذا، يجب أن يشكل فضاء للنقاش البناء، وللخبرة والرزانة والموضوعية، بعيدا عن أي اعتبارات سياسية.» انتهى النطق الملكي السامي.

ومن هذا المنطلق، سارعنا إلى إعداد مشروع استرتيجية عمل مجلس المستشارين في شكل ورقة طريق للفترة 2016-2018، تضمنت رؤية استشرافية ترتكز على محددات منهجية واضحة وعناصر مرجعية توجيهية أساسية في طليعتها مقتضيات الدستور في كليتها وترابطها، والخطاب السامي لجلالة الملك محمد السادس بمناسبة افتتاح السنة التشريعية، مع استحضار الأدبيات الدولية في هذا الخصوص.

وتهدف هذه الخطة إلى تحقيق سبعة أهداف رئيسة، تتمثل في المساهمة النوعية في التسريع بمناقشة والمصادقة على مشاريع ومقترحات القوانين التنظيمية والعادية، وضمان ممارسة فعالة وناجعة للأدوار الدستورية لمجلس المستشارين في المجالات الموكولة إليه، وجعل المجلس فضاء للحوار العمومي والنقاش المجتمعي التعددي، ورافعة مؤسساتية لإنجاح ورش الجهوية المتقدمة، ووضع إطار مؤسساتي متكامل لآليات ممارسة الديموقراطية التشاركية، والتموقع الاستراتيجي لمجلسنا الموقر على مستوى الديبلوماسية البرلمانية في المجالات التي يتوفر فيها على ميزة مقارنة بالنظر لتأليفه وطابعه التعددي، وأخيرا تحديث العمل البرلماني والإدارة البرلمانية بالمجلس.

وأملنا أن ينخرط جميع الفاعلين والمعنيين، بكل مسؤولية وبالروح الإيجابية المطلوبة، في تنزيل هذه الاستراتيجية المرحلية التي وضعت لكل هدف من أهدافها السبعة الإجراءات الملائمة لتجسيدها على أرض الواقع، مع التأكيد على أنها خطة تبقى منفتحة وقابلة لمزيد من الإغناء والإثراء كلما لزم الأمر.

السيدات والسادة الكرام:

لقد تابع مجلس المستشارين خلال هذه الدورة وظيفته في المجال التشريعي مستحضرا التوجيهات الملكية

بخصوص ما ينتظرنا خلال هذه السنة التشريعية من عمل لاستكمال إقامة المؤسسات الوطنية، وأن ذلك لا يستحمل إضاعة الوقت في الصراعات الهامشية.

ومع ذلك، فإنه لا بد من الاعتراف بأن الحصيلة التشريعية لهذه الدورة، التي لم تنطلق فعليا إلا بعد إحالة مشروع القانون المالي لسنة 2016 على المجلس بتاريخ 17 نونبر 2015، لا ترقى من حيث الكم مقارنة مع الدورات السابقة إلى ما كنا نطمح إليه كمجلس، وإن كان الأمر بديهيا اعتبارا للإكراهات التي رافقت البنيات التنظيمية للمؤسسة.

وفي هذا الصدد، فقد بلغ عدد النصوص القانونية الموافق عليها 24 نصا قانونيا، يأتي في مقدمتها مشروعا قانونين تنظيميين يهمان ميدان العدالة، الأول رقم 100.13 يتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية، والثاني رقم 106.13 يتعلق بالنظام الأساسي للقضاة، وقد تمكن المجلس من المصادقة عليهما بالرغم من ضيق حيز الزمن التشريعي المتاح له في هذا الشأن.

وبالإضافة إلى ذلك، تمت إجازة مقترح قانون واحد يتعلق بتعديل المادتين 46 و53 من النظام الداخلي للمجلس والذي استدعته ظروف التأسيس لتجربتنا الجديدة بعد أجرأة مقتضيات الدستور ذات الصلة، و11 مشروع قانون يوافق بموجبها على عدد من اتفاقيات التعاون مع دول صديقة وشقيقة ومنظمات دولية.

أما النصوص المتبقية، فتوزعت مضامينها على المجال المالي من خلال المصادقة على مشروع قانون المالية رقم 70.15 للسنة المالية 2016، الذي لا تخفى عليكم أهميته الاستثنائية، بالنظر إلى الحيز الواسع الذي يستأثر به في الزمن التشريعي وكذا لما ينطوي عليه من قرارات وتوجهات ترهن البلاد على مدى سنة كاملة في ميادين حساسة.

فيما سجل المجال البيئي والطاقي المصادقة على ثلاثة مشاريع قوانين، الأول مشروع قانون رقم 77.15 يقضي بمنع الأكياس من مادة البلاستيك واستيرادها وتصديرها وتسويقها واستعمالها، والثاني مشروع قانون رقم 58.15 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة، والثالث مشروع قانون رقم 67.15 يقضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.255 بتاريخ 18 من محرم 1393 (22 فبراير 1973) يتعلق باستيراد مواد الهيدروكاربور وتصديرها وتكريرها والتكفل بتكريرها وتعبئتها وادخارها وتوزيعها.

وفي مجال التربية والتكوين، وافق المجلس على مشروع قانون رقم 71.15 بتغيير وتتميم القانون رقم 07.00 القاضي بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، ومشروع قانون رقم 45.15 بتغيير وتتميم أحكام القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.00.199 بتاريخ 15 من صفر 1421 (19 ماي 2000) والظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.75.398 الصادر في 10 شوال 1395 (16 أكتوبر 1975) المتعلق بإحداث الجامعات وبسن أحكام خاصة.

كما ساهم المجلس في مجال تقنين الصحافة والإعلام الوطني عبر المصادقة على نصين تأسيسيين هامين، الأول تحت رقم 89.13 يتعلق بالنظام الأساسي للصحفيين المهنيين والثاني رقم 90.13 يقضي بإحداث المجلس الوطني للصحافة.

وفي المجال الاقتصادي، وافق المجلس على مشروع قانون رقم 107.12 بتغيير وتتميم القانون رقم 44.00 بشأن بيع العقارات في طور الإنجاز المتمم بموجبه الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) بمثابة قانون الالتزامات والعقود، ومشروع قانون رقم 91.14 يتعلق بالتجارة الخارجية.

وقد تطلبت هذه الحصيلة انعقاد 69 اجتماعا على مستوى اللجن الدائمة بعدد ساعات عمل ناهز 246 ساعة، فيما انعقدت لأجل الدراسة والتصويت على هذه النصوص القانونية 13 جلسة تشريعية، أي بنسبة مائوية تقارب

40 % من مجموع الجلسات العامة التي شملت أيضا 14 جلسة للأسئلة الشفهية بنسبة 43%، وجلستين شهريتين خاصتين بتقديم الأجوبة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة و4 جلسات عامة مختلفة.

أيها الحضور الكريم؛

إذا كانت الحصيلة المسجلة في هذه الدورة تبدو غير وافرة بما يكفي لاستخلاص ما يمكن استخلاصه من دروس وعبر، فإن استحضار الرصيد التشريعي للمجلس ككل وإمعان النظر فيه يسمح لنا بالقول إن مجلس المستشارين ما فتئ يؤكد مكانته كقوة تقريرية واقتراحية بناءة نهوضا بصلاحياته الدستورية وتثمينا لموقعه في المشهد المؤسساتي الوطني، فهو يتبنى دائما مواقف إيجابية ولا يصرف مواقف رافضة بطريقة ممنهجة، كما قد يعتقد البعض.

وهذه الروح البناءة ينبغي الحفاظ عليها، لأننا بهذا الإسهام الإيجابي نقدم الدليل الحي والملموس بأن الثنائية البرلمانية تشكل ضمانة للفعالية وتجويد التشريعات الوطنية وفرصة لتطوير الديمقراطية ببلادنا.

وتجدر بنا في هذا السياق الإشارة إلى أنه علاوة على إسهامه النوعي في مناقشة النصوص التشريعية ذات المصدر الحكومي، فإن مجلس المستشارين يعمل جاهدا على تفعيل حقه الدستوري في المبادرة التشريعية بما يمكنه من مواكبة انشغالات الحياة اليومية للمواطنين.

وهكذا فقد تقدمت الفرق البرلمانية خلال هذه الدورة بما يناهز 25 مقترح قانون تغطي مضامينها مجالات حيوية ومهمة من بينها ستة مقترحات قوانين تنظيمية ستخضع لأول مرة للدراسة أولا في مجلس النواب تفعيلا لقرارات المجلس الدستوري في هذا الشأن المستند على الفصل 85 من الدستور.

غير أننا لم نتمكن، مع الأسف، من استكمال المسطرة التشريعية والمصادقة على أي مقترح قانون منها.

وبهذه المناسبة ندعو الحكومة إلى التحلي بمزيد من سعة الصدر ومزيد من التفاعل الإيجابي مع مقترحات القوانين التي يتقدم بها السيدات والسادة أعضاء المجلس، حتى نكون جميعا في مستوى المتطلبات الدستورية لا سيما الفصل 82 (الفقرة الأخيرة) التي تنص على أنه « يخصص يوم واحد على الأقل في الشهر لدراسة مقترحات القوانين، ومن بينها تلك المقدمة من قبل المعارضة».

أيها السيدات والسادة؛

إذا كانت الحصيلة التشريعية للدورة التي نختتمها اليوم لا ترقى إلى ما تطمع اليه المؤسسة، فإن مردّ ذلك يرجع (وأنا هنا أفسر ولا أبرر) إلى الصعوبات التي رافقت وضع لبنات إقامة البنيات التنظيمية للمؤسسة وتشكيل أجهزة المجلس، وهو أمر طبيعي في بدايات تنزيل الصيغة الدستورية لأي مؤسسة جديدة، لذلك فإن أملنا كبير في أن نكثف وتيرة التعاون والتنسيق بين مختلف الفاعلين حتى ننكب في الدورة المقبلة والفترة الفاصلة على التقدم في دراسة مشاريع ومقترحات القوانين التي لا تزال قيد الدرس بمجلسنا الموقر، وعلى رأسها مشاريع القوانين التنظيمية المتعلقة بالملتمسات والعرائض التشريعية، ومشاريع القوانين المتعلقة بإصلاح أنظمة التقاعد ومعاشات ونظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، أو المشاريع التي ستعرض علينا في المستقبل القريب، سيما وأن الدورة المقبلة هي آخر دورة في الولاية الحالية لمجلس النواب، والتي تصادف كذلك انتهاء الأجل الدستوري المتعلق بعرض مشاريع القوانين التنظيمية على البرلمان بموجب الفصل 86 من الدستور.

أيها السيدات والسادة؛

بالإضافة إلى وظيفته التشريعية، أَوْفَى مجلس المستشارين بمهام مراقبة العمل الحكومي على نحو جعل المجلس دائما في قلب المجتمع بكل ما يخترقه ويعتمل فيه من مشاكل وانشغالات وهواجس وتطلعات مشروعة نحو أوضاع وشروط معيشية أفضل.

فقد مكنتنا آليات الرقابة المخولة دستوريا، سيما الأسئلة الشفهية والكتابية والجلسات الشهرية الخاصة بالأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة، من معانقة هموم المواطنين ومشاكلهم الوطنية والجهوية والمحلية وكبريات القضايا التي تؤرق الرأي العام.

وفي هذا الإطار، بلغ عدد الأسئلة الشفهية المطروحة خلال الدورة، 822 سؤالا، (بمعدل 6 ,85 سؤالا لكل مستشار)، أجابت الحكومة، خلال الجلسات الأسبوعية، على 130 سؤالا آنيا، و 87 سؤالا عاديا، ما يعني أن معظم الأسئلة المجاب عنها تناولت مواضيع الساعة.

كما عقد المجلس جلستين شهريتين أجاب خلالهما السيد رئيس الحكومة على أسئلة تتعلق بالسياسة العامة وكانت متمحورة حول القضايا التالية:

- حصيلة الحكومة في السياسة الاجتماعية؛
- السياسة الطاقية في علاقتها مع مؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطار حول التغيرات المناخية cop 22؛
- الحوار الاجتماعي.

أما بالنسبة للأسئلة الكتابية، فقد بلغ عدد الأسئلة المطروحة خلال دورة أكتوبر 165 سؤالا، أجابت الحكومة على 12 سؤالا منها.

ومن جانبها، توصلت اللجان الدائمة بطلبات من الفرق والمجموعات ترمي إلى عقد جلسات استماع لبعض الوزراء والمسؤولين عن المؤسسات العمومية بلغت في مجموعها 18 طلبا، ثلاثة منها تتعلق بعقد اجتماعات مشتركة للجن الدائمة.

وعلى الرغم من إحالة الطلبات المذكورة إلى القطاعات الحكومية المعنية بمواضيعها، فانها لم تحظ بما يكفي من التجاوب، إذ أنه باستثناء دفع وزارة العدل بعدم الاختصاص بخصوص طلب انعقاد لجنة العدل والتشريع وحقوق الانسان حول موضوع «التدخلات الأمنية العنيفة في مواجهة وقفات الأساتذة المتدربين»، وكذا موافقة وزارة الخارجية على حضور اجتماع اللجنة المختصة لمناقشة موضوعي: «تداعيات الحكم القضائي للمحكمة الأوربية حول الاتفاقية الفلاحية بين المغرب والاتحاد الأوربي، وتصويت البرلمان الأوربي على قرار توسيع صلاحيات المينورسو بالاقاليم الجنوبية»، فإن اللجان الدائمة لا تزال تنتظر ردّ القطاعات الحكومية المعنية. مما يؤشر على عدم استثمار الفرص القوية التي يتيحها الدستور.

وعلاوة على الوظيفة التقليدية في مراقبة العمل الحكومي، انضافت للبرلمان بموجب الفصل 70 من الدستور وظيفة ذات صلة وعلى قدر كبير من الأهمية والحيوية ترتبط بتقييم السياسات العمومية التي تشكل أداة التدخل الرئيسة للحكومات.

وقد بادر مجلس المستشارين إلى القيام بأول تمرين في هذا الخصوص خلال دورة أبريل الماضية، أبان عن الدور المركزي لهذه الوظيفة الجديدة باعتبارها أحد أركان تحديث الدولة على قاعدة الشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة، من خلال ما تتيحه من إجراء تقييم موضوعي لفعالية وجدوى السياسات العمومية اعتمادا على

مؤشرات أداء واضحة.

وانطلاقا من هذه التجربة الواعدة، فإننا نتطلع إلى أن نباشر في أقرب وقت، بتعاون مع المؤسسات الدستورية المعنية، مرحلة الإعداد الجيد للجلسة السنوية المرتقبة لهذا الغرض في غضون السنة الجارية، وأن تتظافر جهود جميع الفاعلين لإنجاح وترسيخ هذه التجربة الرائدة، بما يسهم في الرفع من أداء المجلس في هذا الشأن وتمثل واستبطان الغايات الفضلى من وراء دسترة هذه المهمة الجديدة، ووضع الآليات والميكانيزمات الملائمة لتتبع وتقويم السياسات العمومية في مختلف المجالات.

أيها الحضور الكريم؛

لازالت بلادنا تجابه تحديات جسام في علاقاتها الخارجية بارتباط مع قدَرها الجغرافي والتاريخي وطموحها المتنامي والمشروع في احتلال المكانة اللائقة التي تستحقها داخل الأسرة الدولية، انسجاما مع رصيده التاريخي التليد وموقعها المتميز في محيطها الجيواستراتيجي.

وفي مقدمة هذه التحديات ملف الوحدة الترابية والسكانية للمملكة وتدبير ملف الجوار الإقليمي الصعب شرقا وشمالا وجنوبا، وما يترتب عن ذلك من إشكالات يتعين علينا جميعا المساهمة البناءة في التصدي لها بكل قوة وحزم وحنكة وتبصر كذلك، تحت القيادة الحكيمة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وفي هذا الإطار، فإن مجلس المستشارين، الواعي بحجم هذه التحديات، يواصل بكل اقتدار إسهامه النوعي في حشد وتعبئة الدعم اللازم لدبلوماسيتنا الرسمية في تناغم تام مع أولوياتها الرئيسة المتمثلة أساسا في التوجه الإفريقي، ودعم العلاقات جنوب - جنوب والانفتاح على فضاءات جيوسياسية جديدة في آسيا وأمريكا اللاتينية.

وهكذا فقد تابع المجلس نشاطه في هذا البعد الدبلوماسي عبر المشاركة في التظاهرات والمحافل الدولية في الإطار المتعدد الأطراف أو في إطار العلاقات الثنائية التي ينسجها المجلس مع المجالس المماثلة في الدول الصديقة والشقيقة.

وفي هذا الصدد شرفني جلالة الملك حفظه الله بتمثيل جلالته في حفل تنصيب الرئيس الغيني الذي أعيد انتخابه، ألفا كونديوم 14 دجنبر 2015 بكوناكري، وكانت مناسبة أجريت خلالها مباحثات مع رئيس الجمعية الوطنية الغينية وأيضا مع رئيس البرلمان الليبي لطبرق.

كما شاركت وفود المجلس بفعالية في أعمال الدورة 133 للاتحاد البرلماني الدولي المنعقدة في مدينة جنيف بسويسرا خلال الفترة بين 17-21 أكتوبر 2015 وأعمال المنتدى المغربي-الإسباني الأول، وجلسة الاستماع البرلمانية بالأمم المتحدة حول موضوع «المشكل العالمي للمخدرات: الحصيلة وتعزيز الرد الدولي»، والمؤتمر 21 للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة حول المناخ COP21 والاجتماع البرلماني المنعقد بهذه المناسبة في باريس والذي حرصت على المشاركة فيه شخصيا، والاجتماعات الثلاث للجنة البرلمانية المشتركة المغربية الأوروبية، وأشغال لجنة قيادة البرنامج الثلاثي المغرب - مجلس أوروبا- الاتحاد الأوروبي برسم سنة 2015-2017، والدّورة الثامنة عشر للجنة التّنفيذيّة للاتّحاد البرلماني العربي، وأشغال المؤتمر الحادي عشر لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والمرحلة الأولى من الدورة العادية للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، وأشغال الجمعية العامة لبرلمان أمريكا الوسطى، وحفل تقديم التهاني بمجلس الشيوخ الفرنسي المنظم من طرف نادي Eugène De Lacroix المؤسس من طرف المنتخبين الفرنسيين ذوي الأصول المغربية.

واستقبلنا بمقر المجلس، لإجراء مباحثات بناءة، كلا من نائب رئيس الرابطة التقدمية للاشتراكيين والديمقراطيين بالبرلمان الأوروبي، ورئيس مجلس النواب الشيلي، والوزير الأول للجمهورية الديموقراطية لساوطومي وبرينسيبي، والوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان التونسي، ووفد قضائي تركي، والسيد Jean-Pierre Raffarin رئيس لجنة الشؤون الخارجية والقوات المسلحة بمجلس الشيوخ الفرنسي رئيس الوزراء الأسبق للجمهورية الفرنسية، ووفد عن اللجنة الدائمة للنقل والمواصلات بالبرلمان الكيني، ورئيسة الجمعية البرلمانية لمجلس أوربا، ووفد برلماني عن مجلس الشيوخ الروماني، ورئيس جهة بروفانس ألب كوت دازور الفرنسية، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي البرتغالي، ووزير العلاقات مع البرلمان بجمهورية الكونغو الديموقراطية، ورئيسة الجمعية الوطنية الصربية ورئيس مجلس حقوق الإنسان بجنيف.

كما استقبلنا عددا من السفراء المعتمدين ببلادنا لكل من باكستان، وألمانيا الإتحادية، وفرنسا، وروسيا الفيدرالية، وبعثة الإتحاد الأوربي، والمملكة الإسبانية، وإيطاليا، والصين والمملكة المتحدة. (وغدا سنستقبل سفير الولايات المتحدة الأمريكية)

وقد سجل المجلس تميزا واضحا في العديد من المناسبات حيث تمكن من إحباط مؤامرات وخصوم الوحدة الترابية، وآخر هذه الإنجازات تم في البرلمان الأوربي الذي تحاول بعض الجهات فيه، المعروفة بعدائها للمغرب، المس بسيادة المملكة من خلال استغلال مفضوح ومقيت لورقة حقوق الإنسان، كما كانت لوفود وبعثات المجلس مشاركات ناجحة في الدفاع المستميت عن المصالح العليا للمغرب في المجالات السياسية والاقتصادية وغيرها. وفي مجال الترافع على مقترح الحكم الذاتي الرائد الذي تقدمه بلادنا.

ونود بهذه المناسبة أن نعرب عن أملنا في أن تسهم الزيارة المرتقبة للأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كيمون للمنطقة في حلحلة الوضع وحمل الطرف الآخر المتعنت على الانخراط الجدّي في مسلسل تسوية النزاع المفتعل حول مغربية أقاليمنا الجنوبية بما يؤدي إلى إيجاد حل سلمي دائم ومتوافق عليه يمكن من إنهاء المعاناة الإنسانية لمواطنينا الصحراويين المحتجزين داخل الأراضي الجزائرية، وتأهيل المنطقة للتفرغ لإنجاز مهام التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار اتحاد المغرب الكبير بدوله الخمس.

كما نجدد، بنفس المناسبة، موقفنا الثابت الداعم للقضية الفلسطينية ولنضال الشعب الفلسطيني من أجل نيل حقوقه المشروعة في إقامة دولة حرة ومستقلة عاصمتها القدس الشريف، داعين المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته كاملة في إرغام إسرائيل على الوقف الفوري لانتهاكاتها المتكررة للأرض والإنسان الفلسطيني، والإنصياع للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وننوه كذلك بالتقدم الذي تم إحرازه في مسلسل تسوية الأزمة الليبية بعد «اتفاق الصخيرات» التاريخي الذي تم تحت رعاية الأمم المتحدة وبمشاركة وازنة من طرف المغرب الذي بذل جهودا محمودة في هذا الملف نالت إشادة المجتمع الدولي، معربين أيضا عن متمنياتنا للأشقاء في سوريا واليمن بالنجاح في إيجاد حلول عاجلة تضع نهاية للأزمات التي تمزق البلدين العربيين الشقيقين وتعين على استعادتهما لعافيتهما واستقرارهما بما يخدم مصالح الدول العربية كافة.

ونعبر أيضا عن تضامننا مع كل القضايا العادلة في العالم، متطلعين إلى أن تسود قيم الحوار والتفاوض ويُغلب منطق التفاهم والمنهج السلمي في إدارة الأزمات وإخماد بؤر التوتر المشتعلة هنا وهناك، ومكافحة الإرهاب وتجفيف المنابع التي تغذيه وتمده بالحياة، وخاصة في منطقتنا العربية.

السيدات والسادة؛

ونحن نتحدث عن الدبلوماسية البرلمانية، لا بد من الإشارة إلى أن المجلس سيسعى ضمن أهداف خطة عمله، المذكورة في أول هذا الخطاب، إلى إعادة التموقع على هذا المستوى في المجالات التي يتوفر فيها، بالنظر إلى تأليفه وطابعه التعددي، على ميزة مقارنة.

وسنعمل على تحقيق هذا الهدف من خلال الإجراءات التالية:

- وضع تشاركي لخطة دبلوماسية موازية على قاعدة التوزيع الوظيفي للأدوار مع مجلس النواب موجهة نحو الغرف البرلمانية الثانية والبرلمانات الجهوية ومؤسسات التعاون اللامركزي على المستويين الإقليمي والدولي وإلى المنظمات المهنية للمشغلين في الدول ومنتديات رجال الأعمال وإلى الحركة النقابية العالمية والمنتديات الاجتماعية العالمية والإقليمية؛

- وضع مخطط سنوي للتدبير الاستباقي لبعض المواعيد البالغة الأهمية بالنسبة للقضية الوطنية (مثال: أبريل على مستوى مجلس الأمن، سبتمبر على مستوى اللجنة الرابعة للأمم المتحدة،...)، في إطار التنسيق مع مجلس النواب ووزارة الخارجية والتعاون والمجلس الوطني لحقوق الإنسان؛

- إبرام اتفاقيات شراكة أو مذكرات تفاهم مع مراكز الدراسات التي تعنى بالعلاقات الدولية حسب أولويات مجلس المستشارين الدبلوماسية؛

- تنظيم منتدى سنوي مع شبكة منتخبي مغاربة العالم بشراكة مع القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية المعنية.

السيدات والسادة؛

ضمانا لمزيد من فعالية ونجاعة العمل البرلماني، وتوخيا للتناسق والتكامل بين مجلسي البرلمان كواجب دستوري، واصلنا بمعية مجلس النواب الجهود المبذولة لتحقيق هذه الأهداف السامية من خلال الحرص على انعقاد لجنة التنسيق البرلماني بشكل منتظم وتنويع مجالات تدخلها واشتغالها، وهو ما أدّى إلى انبثاق مقاربات ومعالجات موحدة لعدد من الإشكالات والصعوبات التي يطرحها العمل البرلماني، أسهمت في تحسين الأداء وتبديد الغموض واللبس لدى المتتبعين للشأن البرلماني.

وكانت آخر القرارات المتخذة في هذا الشأن ترتبط بتعميق التعاون في مشروع البرلمان الإلكتروني ونزع الطابع المادي عن العديد من العمليات الإدارية، ورقمنة الأرشيف حفاظا على الذاكرة البرلمانية.

كما تميزت الدورة التشريعية المنتهية بتنظيم يوم دراسي مشترك يوم 13 يناير الماضي حول النظامين الداخليين للمجلسين تحت عنوان: «النظامان الداخليان لمجلسي البرلمان: من إقرار آليات التنظيم إلى تحقيق النجاعة البرلمانية»

وكان الغرض من هذا اللقاء العلمي، الذي حضره عدد من الفعاليات البرلمانية والحكومية، هو توسيع دائرة المشاركة والتشاور حول مجموعة من المواضيع ذات العلاقة بالعمل البرلماني، انطلاقا من التراكمات التي أفرزتها الممارسة البرلمانية.

وقد تمكنا، بفضل تعاون الجميع، من الخروج بتوصيات عملية هامة نأمل أن نبلورها، في المستقبل القريب، في شكل تعديلات على النظامين الداخليين الجاري بهما العمل، وقد تم لهذا الغرض إحداث لجنة على مستوى المجلس عهد إليها بإعداد مسودة تعديل النظام الداخلي.

أيها الحضور الكريم؛

في مجال العلاقات مع المؤسسات الدستورية، عملنا خلال هذه الدورة على ترسيخ وتعميق تعاون المجلس مع هذه المؤسسات في إطار الإستقلال المكرّس دستوريا.

وهنا نشير إلى استمرار المجلس وإصراره على تعبئة الدور الإستشاري لهذه المؤسسات، إذ عمد إلى إحالة مشروعي القانونين التنظيميين المتعلقين بتقديم الملتمسات في مجال التشريع والعرائض المرتبطين بالفصلين 14 و15 من الدستور على المجلس الوطني لحقوق الإنسان قصد إبداء الرأي، ومقترح القانون المتعلق بالهيئة العليا للاتصال السمعي البصري على المؤسسة المعنية.

وحصل تشاور مع اللجنة الوطنية المكلفة بصياغة مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية.

كما عملنا على تجديد ممثلي مجلس المستشارين بالمجلس الأعلى للتربية والتكوين، وتلقينا كذلك التقرير السنوي لمؤسسة الوسيط وتقريري المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول «التدبير المفوض للمرافق العمومية» و«إدماج التغيرات المناخية في السياسات العمومية»، ورأيين حول مشروعي القانونين المتعلقين بالمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة وهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز اللذين كانا موضوع رأيين استشاريين أيضا من قبل المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وننوه عاليا في هذا المضمار بالتفاعل الإيجابي الذي تبديه هذه المؤسسات مع النقاش البرلماني الدائر من خلال مبادرة البعض منها إلى موافاة المجلس بتوضيحات إضافية بشأن مواضيع محددة (مجلس الجالية المغربية بالخارج على سبيل المثال)، ونشيد أيضا بالتعاون القائم مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي تربطنا به مذكرة تفاهم، والذي تجلى بالأساس في مجال تنظيم أيام دراسية وندوات علمية مثمرة وكان آخرها الندوة الدولية المنظمة بمقر المجلس من طرفه بتعاون مع المؤسسة الدولية للنظم الإنتخابية والجمعية المغربية للقانون الدستوري حول إصلاح التشريع الإنتخابي تحت شعار «من أجل تشريع انتخابي في مستوى المتطلبات الدستورية والإلتزامات التعاهدية للمغرب».

وانسجاما مع التوجيهات الملكية السامية الواردة في خطاب افتتاح هذه السنة التشريعية، سيعمل المجلس بتنسيق كامل مع مجلس النواب والحكومة، فيما يخصها، على تفعيل المقتضيات الدستورية ذات الصلة بتنصيب الهيئات التي صدرت قوانينها المنظمة وفقا لأحكام الدستور الجديد (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة، المحكمة الدستورية).

أيها السيدات والسادة؛

كما تعلمون، يضطلع المجتمع المدني بأدوار هامة على مختلف الواجهات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، حيث راكم جملة من الإنجازات والنجاحات الهامة أهلته للتطلع نحو المساهمة في العمل البرلماني باعتباره واجهة رئيسة للشأن العام الوطني.

ومن هذا المنطلق فإن انفتاح المؤسسة البرلمانية على المجتمع المدني يمكنها من الاستيعاب الإيجابي للتحولات المجتمعية، كما أن أخذ مقترحات وآراء فعالياته هو في الواقع امتداد طبيعي للوظيفة التمثيلية للبرلمان وتعبير صادق عن روحه الديمقراطية.

وإذا كان مجلس المستشارين قد شرع منذ مدة ليست باليسيرة في التفاعل الإيجابي مع تحركات المجتمع المدني

عبر احتضان بعض مبادراته الهادفة، فإن الظرفية الراهنة التي تمر منها بلادنا، خاصة بعد اعتماد دستور 2011، والمطبوعة بنزوع قوي نحو الإشراك الفعلي للمواطن في تدبير الشأن العام، تسمح بتعميق أكثر لانخراط المجتمع المدني في العمل البرلماني.

إن البرلمان الذي لا يتفاعل مع ديناميات المجتمع، هو برلمان ليس جدير بهذا الإسم. ومن هذا المنطلق فنحن عازمون في هذا الإطار، وفق خطة العمل المقترحة، على جعل مجلسنا الموقر فضاء للحوار العمومي والنقاش المجتمعي التعددي لا سيما بخصوص الموضوعات الرئيسة لإعمال الدستور وتحقيق الطابع الفعلي للتمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

وعلاقة بهذا الموضوع، أذكر ببعض الأنشطة التي قمنا بها خلال هذه الدورة بتعاون وشراكة مع جمعيات المجتمع المدني، ومن بينها اليوم الدراسي المنظم بتعاون مع الفيدرالية الوطنية للجمعيات الأمازيغية حول موضوع «القانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية» تحت شعار «الأمازيغية مسؤولية ورصيد وطني مشترك لكل المغاربة»، كما احتضن المجلس ندوات علمية نظمتها المنظمة المغربية لحقوق الإنسان حول موضوع «حق اللجوء بين التشريع الوطني والقانون الدولي»، وموضوع «مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالحق في تقديم الملتمسات التشريعية ومشروع القانون المتعلق بالحق في تقديم العرائض» بتعاون مع «دينامية إعلان الرباط».

وتجاوبا مع نبض المجتمع بخصوص النقاش الذي أثير حول معاشات البرلمانيين، بادرنا إلى تنظيم يوم دراسي حول موضوع «معاشات البرلمانيين وسيناريوهات الإصلاح» بغية فتح نقاش مؤسساتي مسؤول ورصين وبدون مزايدات أوشعبوية.

وننوه كذلك بالأيام الدراسية التي تنظمها الفرق البرلمانية بالمجلس، بعضها بتعاون مثمر مع منظمات المجتمع المدني، والتي تساهم في تمكين السادة المستشارين من التوضيحات والرؤى التكميلية حول الملفات المطروحة للنقاش في البرلمان.

وفي سياق الأنشطة الإشعاعية للمجلس، وبمناسبة اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية الذي يصادف 20 فبراير من كل سنة، يعتزم مجلس المستشارين تنظيم منتدى برلمانيا دوليا حول موضوع العدالة الإجتماعية، وذلك يومي 19 و20 فبراير 2016، وذلك تحت الرعاية الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وسيشارك في هذا الحدث الهام، إضافة إلى أعضاء مكتب المجلس، ورؤساء الفرق والمجموعات، واللجان البرلمانية، مسؤولون أمميون يمثلون مختلف الاتحادات البرلمانية الدولية، والإقليمية والجهوية والقارية، إضافة إلى شخصيات وطنية ودولية وازنة.

وفي إطار انفتاحه المستمر على محيطه الخارجي ومساهمة منه في ترسيخ الوعي بقيم الديمقراطية والمواطنة، واصل المجلس نهج سياسته النشيطة في استقبال الزوار خاصة في شكل مجموعات، مع التركيز على الشرائح التي يمكن أن تكتسي زيارة البرلمان بالنسبة لها أهمية خاصة، حيث نولي اهتماما وعناية بالغين لتلامذة المدارس وطلبة الجامعات والمعاهد العليا.

وهكذا استقبل مجلس المستشارين خلال هذه الدورة عددا من الزوار وصل إلى 2013 زائرا، قادمين من مختلف جهات المملكة ويتوزعون على المؤسسات التعليمية بكل مستوياتها، وكذا جمعيات المجتمع المدني والجالية المغربية المقيمة بالخارج والأجانب.

السيدات والسادة؛

لا يفوتني في الختام أن أتوجه بخالص عبارات الشكر والاحترام للسيد رئيس الحكومة والسيدات والسادة أعضاء الحكومة وخاصة الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني على التفهم وحسن التعاون والاستعداد الدائم للعمل سويا من أجل الارتقاء بأدائنا البرلماني والحرص على جودة ومتانة العمل الذي نقوم به.

وللحكومة المحترمة أقول، من هذا المنبر، يدنا ممدودة للإشتغال معا في إطار التعاون وعلى قاعدة مبدإ الفصل بين السلط لاستثمار الفرص التي يتيحها دستور بلادنا، من أجل توطيد وإثراء مشروعنا الوطني المشترك.

كما أخص بالامتنان والعرفان السيدة والسادة أعضاء مكتب مجلس المستشارين والسيدتين والسادة رؤساء الفرق والمجموعات البرلمانية واللجان الدائمة على حيويتهم ومثابرتهم وعملهم الدؤوب من أجل تبوء مجلسنا الموقر المكانة التي يستحقها ويخولها له الدستور داخل المشهد المؤسساتي الوطني.

ولكافة موظفي وأطر المجلس أقول، أنتم تدركون جيدا حجم الاحترام والتقدير الذي أكنه لكم، وأهيب بكم المزيد من البذل والعطاء بغية تعزيز وتقوية قدرات إدارتنا البرلمانية بما يتطلبه ذلك، وهو معهود فيكم، من إخلاص ووفاء ونكران للذات، متعهدا لكم، باسم مكتب المجلس، بإيلائكم ما تستحقونه من عناية واهتمام بأوضاعكم الإدارية والاجتماعية.

والشكر موصول أيضا لنساء ورجال الإعلام في كل المنابر والوسائل المكتوبة والسمعية والبصرية والإلكترونية، فنحن واعون جيدا بالدور الحاسم الذي يؤدونه في تنوير الرأي العام الوطني بأعمالنا وقراراتنا وما تحفل به المؤسسة من نقاشات وحوارات حول القضايا الوطنية، ولذلك هيأنا لهم فضاء خاصا بالتواصل سنعمل على تطويره وتدعيمه بكل مستلزمات العمل الصحفي.

وأخيرا نتمنى لبلادنا مزيدا من التقدم والرفاه والازدهار تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وشكرا على حسن وكرم إصغائكم.

كلمة رئيس مجلس المستشارين السيد عبد الحكيم بن شماش بمناسبة افتتاح دورة أبريل من السنة التشريعية 2015-2016

8 أبريل 2016

باسم الله الرحمن الرحيم
السيد رئيس الحكومة المحترم؛
السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون؛
السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

أيها الحضور الكريم؛

طبقا لمقتضيات الفصل 65 من الدستور والمادة الأولى من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، نعلن عن افتتاح دورة أبريل للسنة التشريعية (2015-2016)، وهي دورة تنعقد في ظل ظرفية وطنية ودولية دقيقة وحساسة بالنسبة لقضية وحدتنا الترابية، وذلك على إثر تداعيات الانزلاقات الخطيرة لمواقف الأمين العام للأمم المتحدة خلال زيارته الأخيرة لمخيمات تيندوف والمنطقة المغاربية على قضية وحدتنا الترابية، وهو ما يدعونا إلى تكثيف الجهود وتنسيق الأدوار من أجل التصدي لمثل هذه الانحرافات التي تستهدف النيل من وحدتنا الترابية وسيادتنا الوطنية.

إن هذه المحطة تستدعي منا أقصى درجات اليقظة والتعبئة الشاملة، برلمانا وحكومة وأحزابا ونقابات ومجتمع مدني، من أجل الإسهام في التصدي لهذه التداعيات، على اعتبار أن التعبئة هي السلاح الأنجع لرفع كل التحديات ومجابهة العقبات التي تعترض المسار الديمقراطي والتنموي لبلادنا.

السيدات والسادة الأفاضل؛

تعتبر هذه الدورة هي الأخيرة في ولاية مجلس النواب والحكومة، مع ما تحمله من رهانات وتحديات تتصل بتحيين الترسانة القانونية، سواء تعلق الأمر بالتدابير التشريعية الواجب اتخاذها لأجرأة وتنزيل مقتضيات دستور 2011، والتي تتوزع بين قوانين تنظيمية وقوانين عادية، فضلا عن التدابير الرامية إلى ملاءمة بعض التشريعات مع أحكام الدستور من جهة، وتنفيذ التزامات بلادنا على الصعيد الدولي، من خلال ملاءمة التشريع الوطني مع الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي صادقت عليها بلادنا أو التي انضمت إليها، أو من خلال سن تشريعات جديدة، تطبيقا لالتزامات بلادنا مع شركائها الدوليين من جهة أخرى.

حضرات السيدات والسادة؛

لقد شهدت الفترة الفاصلة بين الدورتين نشاطا مكثفا لمجلس المستشارين، ووتيرة عمل متصاعدة على عدة مستويات.

وفي هذا الإطار، جرى عقد دورة استثنائية للبرلمان بمجلسيه، بمبادرة من كافة أعضائه، بتاريخ 12 مارس

2016، خصص جدول أعمالها للاستماع إلى تصريح السيد رئيس الحكومة حول آخر مستجدات القضية الوطنية، وصدر على إثر ذلك بيان عن أعضاء مجلسي البرلمان، شجب فيه ممثلو الأمة بأشد وأقوى العبارات، المواقف المنحازة وغير المسؤولة والتصريحات المستفزة للأمين العام للأمم المتحدة، وعبّروا عن رفضهم لها جملة وتفصيلا، معتبرين أن مثل هذه التصريحات تشكل انحرافا خطيرا عن نبل أهداف ورسالة وطبيعة منظمة الأمم المتحدة وخروجا عن ميثاقها المؤسس، وعما راكمته هذه المنظمة من أعراف وقواعد في مجال التجرد والحياد، وفي السعي إلى خدمة السلم والاستقرار عبر العالم.

وفي سيّاق التعبئة الوطنية، انخرط مجلس المستشارين بمختلف مكوناته في المسيرة الوطنية التي تم تنظيمها بتاريخ 13 مارس 2016 بالرباط، والتي جسّدت ملحمة وطنية للتنديد بصوت واحد بما يحاك ضد قضية وحدتنا الترابية، واستنكار التصريحات غير الموضوعية والمنحازة للأمين العام للأمم المتحدة، والتأكيد على الإجماع الوطني في التشبث بمغربية الصحراء.

إننا وإذ نستحضر في هذا الصدد الآفاق الواعدة والمتجددة التي تفتحها الزيارات الملكية السامية لعدد من البلدان الوازنة على الصعيد الدولي، والجهود المتواصلة التي ينهض بها قائد البلاد من أجل استكمال مسلسل البناء المؤسساتي وتحصين نموذجنا الديمقراطي التنموي وتأمين استقرار بلادنا، فإننا نأمل أن يتم تجاوز هذا المنعطف الخطير، الذي يشكل سابقة تمس جوهر ميثاق الأمم المتحدة، لاسيما في ظل مبادرة الحكم الذاتي التي تحظى بإشادة واسعة من قبل المنتظم الدولي.

حضرات السيدات والسادة؛

عرفت الفترة الفاصلة بين دورتي أكتوبر 2015 وأبريل 2016 عملا متواصلا للجان الدائمة، تميزت بعقد اجتماع مشترك بين لجنتي الخارجية بمجلسي البرلمان لتدارس آخر مستجدات القضية الوطنية، وهو الاجتماع الذي تمخضت عنه مبادرة عقد الدورة الاستثنائية السالفة الذكر. كما عقدت اللجان البرلمانية الدائمة، على مستوى العمل التشريعي، 16 اجتماعا، واستغرق عملها 44 ساعة و25 دقيقة.

ومن بين 41 مشروع قانون تمت إحالته على المجلس، تمت برمجة 24 نصا وتمت الموافقة على 13 منها، ستتم دراستها والتصويت عليها في الجلسة التشريعية التي ستنعقد مباشرة بعد هذه الجلسة الافتتاحية، ويتعلق الأمر بمشاريع قوانين مهيكلة تهم:

- العلامات المميزة لمنتوجات الصناعة التقليدية؛
- سلامة السدود، والمباني الآيلة للسقوط؛
- تنظيم عمليات التجديد الحضري؛
- الترحال الرعوي وتهيئة وتدبير المجالات الرعوية والمراعي الغابوية؛
- اقتناء سفن الصيد ومباشرة بنائها وترميمها؛
- المراكز الاستشفائية الجامعية؛
- مشروع قانون إطار لحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها؛
- النظام الأساسي للصحفيين المهنيين.

هذا إلى جانب نصوص تغيّر وتتمم القوانين المتعلقة بمزاولة مهنة الهندسة المعمارية وإحداث هيئة

المهندسين المعماريين الوطنية، ونظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية، ومدونة التجارة البحرية.

وكنا نأمل أن يتأتى الشروع في دراسة باقي النصوص لولا تعذر برمجتها، وفي مقدمتها مشاريع القوانين المتعلقة بإصلاح أنظمة التقاعد، ومعاشات ونظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئة المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

وفي هذا الإطار، نؤكد عزم المجلس على المضي قدما في دراسة مختلف مشاريع ومقترحات القوانين التي لا تزال قيد الدرس، وندعو اللجان الدائمة، بهذه المناسبة، إلى التعجيل ببرمجة باقي النصوص.

وأود في هذا السياق، أن أسجل أن مجلس المستشارين بمختلف مكوناته وهياكله ما فتئ يؤكد مكانته كمؤسسة ذات استقلالية وسلطة تشريعية وقوة اقتراحية، في إطار من التكامل والتعاون مع مجلس النواب طبقا لما ينص عليه الدستور. ومن هذا المنطلق، فإننا نجدد التأكيد على أنه لا يمكن تحجيم أو تقليص دوره إلى مجرد غرفة لتسجيل النصوص القانونية أو مجلس لاستدراك الزمن التشريعي. ذلك أن مجلس المستشارين، كما أكد صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في خطاب افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية التاسعة، «يجب أن يشكل فضاء للنقاش البناء، وللخبرة والرزانة والموضوعية بعيدا عن أي اعتبارات سياسية» (انتهى كلام جلالة الملك).

حضرات السيدات والسادة؛

بموازاة مع العمل التشريعي، توصلت اللجان الدائمة بأربع طلبات جديدة لمناقشة مواضيع عامة، يتعلق اثنان منها بعقد اجتماع مشترك بين لجنتي الخارجية بمجلسي البرلمان حول «موضوع تعليق الاتصالات مع الاتحاد الأوروبي»، ويهم الطلب الثالث عقد اجتماع مشترك للجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية ولجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية بمجلس المستشارين بشأن موضوع «شغب الملاعب»، فيما يتمحور الطلب الرابع الذي قدّم للجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية حول وضعية التكوين المهني وبطبيعة الحال، فإن رئاسة ومكتب المجلس قاما، بمجرد التوصل بهذه الطلبات بإحالتها على من يعنيهم الأمر على مستوى القطاعات الحكومية، ولازلنا ننتظر...

وفي إطار التجاوب مع الطلبات المحالة على الحكومة في الدورة السابقة، فقد توصلت لجنة الجماعات الترابية والبنيات الأساسية بجواب الوزارة المكلفة بالنقل بخصوص دراسة وتقييم نتائج عقد البرنامج بين الدولة والمكتب الوطني للسكك الحديدية.

وتكريسا للتفاعل الإيجابي لمجلس المستشارين مع مبادرات المجتمع المدني الرامية إلى المساهمة في العملية التشريعية، فقد توصل المجلس بمذكرات مطلبية تتضمن وجهات نظر بعض الهيئات حول بعض مشاريع القوانين المعروضة على اللجان الدائمة. ووعيا من المجلس بما يمكن أن تحمله هذه المبادرات من اقتراحات لتجويد النصوص التشريعية، فقد تمت إحالتها على الفرق والمجموعات البرلمانية لاتخاذها كأرضية لإغناء التعديلات التي تقدّر تقديمها حول النصوص المعنية.

وشهدت هذه الفترة كذلك، تشكيل لجنة عهد إليها باقتراح تعديلات توافقية حول النظام الداخلي للمجلس وتفصيل العديد من مقتضياته، أخذا بعين الاعتبار المستجدات التي أفرزتها الممارسة.

وفي أفق التحضير للجلسة الشهرية التي ستخصص للأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة في هذه الدورة، فقد توصل مكتب المجلس بمقترحات الفرق والمجموعات البرلمانية ذات الصلة، وقرّر تحديد محورين للجلسة المذكورة حول القضايا التالية:

- تنمية المناطق القروية والجبلية في ضوء الحكامة الجهوية؛
- تحدّيات المبادلات بين المغرب والاتحاد الأوربي.

أما على مستوى رصيد الأسئلة، فقد توصل مكتب المجلس بما مجموعه 316 سؤالا جديدا، ضمنها 66 سؤالا كتابيا و250 سؤالا شفاهيا، تتمحور حول قضايا تكتسي راهنية وتستأثر باهتمام الرأي العام محليا ووطنيا.

وبخصوص العلاقة مع المؤسسات الدستورية، فقد توصل المجلس على التوالي بالقرارين رقم 16/991 و16/992 اللذين بت المجلس الدستوري بموجبهما في مدى مطابقة القانونين التنظيميين المتعلقين بـ«المجلس الأعلى للسلطة القضائية» و«النظام الأساسي للقضاة» لمقتضيات الدستور.

كما ورد على المجلس خمس قرارات أصدرها المجلس الدستوري بخصوص رفض طلبات إلغاء انتخاب خمسة مستشارين.

هذا وقد توصل المجلس كذلك بتقرير المجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2014، والذي سيبرمج تقديمه في جلسة عامة مشتركة بتنسيق مع مجلس النواب في أقرب الآجال.

السيدات والسادة الأفاضل؛

تميزت الفترة الفاصلة بين الدورتين أيضا بحدث هام تمثل في تنظيم مجلسنا للمنتدى البرلماني الدولي للعدالة الاجتماعية تحت شعار «تنمية الكرامة الإنسانية لتمكين العيش المشترك»، يومي 19 و20 فبراير 2016، والذي حظي بشرف الرعاية المولوية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وبهذه المناسبة، نسجل بكل اعتزاز وفخر مضامين الرسالة الملكية السامية التاريخية الموجهة إلى المشاركين في المنتدى، والتي نوه فيها جلالته بمساهمة مجلس المستشارين في بناء النموذج المغربي للعدالة الاجتماعية، إذ قال جلالته:

« لا يفوتنا أن ننوه في هذه المناسبة، بمساهمة مجلس المستشارين في مسار بناء النموذج المذكور عبر تنظيم هذا المنتدى، الذي يمثل مبادرة هي الأولى من نوعها، تنعقد بمناسبة يوم أمس، هو اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية.

ذلك أن مجلس المستشارين يستثمر بكل فعالية موقعه الدستوري وميزته المتمثلة في تعدد التخصصات والتمثيليات الترابية والمهنية والنقابية، ودوره كغرفة تترجم بدقة تطلعات المجالات الترابية والفاعلين المهنيين والنقابيين والمدنيين، في إطلاق مسار نقاش عمومي تعددي وتشاركي، بخصوص بناء نموذج مغربي للعدالة الاجتماعية قائم على التضامن بكل أبعاده» (انتهى نص الرسالة الملكية السامية).

وقد جسد تنظيم هذه التظاهرة الدولية ثقة المنتظم الدولي في المملكة المغربية وتأكيد صورتها كأرض للحوار والنقاش، حيث تميزت بالحضور الدولي الوازن، وانخراط الحكومة وممثلي مؤسسات وطنية فاعلة ومجموعة من الخبراء والفاعلين المدنيين والاقتصاديين والاجتماعيين... وقد توج هذا المنتدى باعتماد إعلان الرباط للعدالة الاجتماعية والوثيقة المرجعية بشأن النموذج المغربي للعدالة الاجتماعية.

أيها السيدات والسادة؛

لقد شهدت الفترة الفاصلة بين الدورتين كذلك نشاطا دبلوماسيا هاما، إذ استقبل المجلس 16 وفدا

يمثلون مؤسسات حكومية وبرلمانات وطنية وشخصيات دولية، كما شارك المجلس في 17 تظاهرة إقليمية ودولية، وعلى رأسها الزيارة التي قمنا بها على رأس وفد من المجلس إلى المملكة المتحدة بدعوة من مجلس اللوردات البريطاني ومؤسسة وستمنستر للديمقراطية بين 13 و16 من شهر مارس 2016، حيث التقينا مع مسؤولين حكوميين وبرلمانيين رفيعي المستوى، وتناولنا مختلف القضايا والمواضيع ذات الإهتمام المشترك. وأسفرت هذه الزيارة عن مخرجات ومكاسب على درجة كبيرة الأهمية ستطلعون عليها قريبا.

وقد شاركنا أيضا، على رأس وفد برلماني هام، في أشغال الجمعية 134 للإتحاد البرلماني الدولي التي انعقدت بالعاصمة لوساكا بزامبيا في الفترة الممتدة من 19 إلى 23 من شهر مارس 2016.

وقد تميزت مشاركتنا باللقاء الذي جمعنا برئيس الاتحاد البرلماني الدولي، صابر شودري، والذي أكد خلاله بأن احتضان المغرب لندوة برلمانية على هامش أشغال (كوب 22) ستشكل فرصة لإبراز دور البرلمانات في إقرار التشريعات وسن السياسات العمومية حول التغيرات المناخية وفقا للالتزامات المتضمنة في "اتفاقية باريس"، وذلك في سياق التحضيرات الجارية لاحتضان المغرب للدورة 22 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الإطار للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية (كوب 22) والتي ستنعقد بمراكش في غضون شهر نونبر 2016.

وقدم الوفد البرلماني المغربي، خلال نفس اللقاء، طلبا، حظي بالموافقة، يرمي إلى احتضان المغرب في أواخر 2016 لفعاليات الندوة البرلمانية الجهوية لمنطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط حول موضوع «ترجمة الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان في الواقع الوطني: مساهمة البرلمانات في مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة».

وفي إطار استعداد الاتحاد البرلماني الدولي لبلورة خطة استراتيجية لـ 2017 وما بعد، رحب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي بمقترح تقدم به البرلمان المغربي يرمي إلى اعتماد برنامج عمل في إطار مشروع هذه الإستراتيجية الجديدة تحت عنوان «وضع العدالة الاجتماعية في قلب التنمية المستدامة»، وهي مبادرة تنهل من مرجعية الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة 2015 – 2030 التي صادقت عليها الأمم المتحدة في سبتمبر 2015 كما تستحضر أهمية وضع مقومات العدالة الاجتماعية كأساس لتحقيق تنمية مستدامة فعالة ومبتكرة.

وفي إطار تعزيز الدور المحوري لمجلسنا في توطيد وتثمين العلاقات مع دول أمريكا اللاتينية، استقبل مجلسنا وفدين هامين عن منتدى رؤساء المجالس التشريعية بأمريكا الوسطى والكاريبي Foprel وعن برلمان أمريكا الوسطى Parlacen.

وشكلت هذه اللقاءات فرصة للتعبير عن الاعتزاز بالدينامية المتميزة التي تشهدها علاقات المملكة المغربية مع بلدان أمريكا الوسطى والكاريبي، وكذا روح التشاور القائمة حول مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وبخصوص الشؤون الإدارية للمجلس، فقد أشرفنا البارحة على أشغال الدورة الثالثة لملتقى موظفات وموظفي مجلس المستشارين الذي شكل فرصة للحوار بين مختلف مكونات المجلس، في إطار المقاربة التشاركية التي اخترناها كمنهجية للعمل وأسلوب في التدبير.

وشكل هذا الملتقى مناسبة لتدارس سبل تحديث الإدارة البرلمانية وتأهيل الموارد البشرية للمجلس، تماشيا مع إستراتيجية عملنا خلال الثلاث سنوات المقبلة، ونؤكد بهذه المناسبة على استعدادنا الدائم للتفاعل مع كل التوصيات والمبادرات الهادفة إلى تحقيق النجاعة والمردودية وتجويد العمل البرلماني.

وضمن نفس المنطق، أشرفنا على افتتاح أشغال الجمع العام العادي لجمعية الأعمال الاجتماعية لموظفات وموظفي مجلس المستشارين في غضون شهر مارس المنصرم، وأكدنا التزام المجلس بالتفاعل الإيجابي مع كل

التوصيات التي تهم الارتقاء بالعمل الاجتماعي لموظفات وموظفي المجلس.

السيدات والسادة الأفاضل؛

قبل الختام، أود الإشارة إلى الحدث الهام الذي سيميز دورة أبريل الحالية، والمتمثل في إجراء انتخاب ثلاثة أعضاء بالمحكمة الدستورية طبقا لمقتضيات الفصل 130 من الدستور، معربا عن أملي في أن تتضافر جهودنا جميعا من أجل تنزيل سليم لهذا المقتضى الدستوري.

كما أود أن أعبر عن أملنا الكبير في أن تكون هذه الدورة حافلة بالعطاء وحبلى بالإنتاج التشريعي الجيّد والعمل البرلماني الراقي خدمة للمصلحة العليا لوطننا.

وبهذه المناسبة، أتوجه بخالص الشكر والامتنان إلى كل من السيد رئيس الحكومة، والسيدات والسادة أعضاء الحكومة، والسيدة والسادة أعضاء مكتب مجلس المستشارين، والسيدات والسادة رؤساء الفرق ومنسقي المجموعات، والسادة رؤساء اللجان الدائمة، وكافة السيدات والسادة المستشارين على ما أبدوه من حسن تعاون وتفهم طيلة الفترة الفاصلة بين الدورتين، كان له الأثر البالغ على نجاح عمل المجلس، ومكّن من المساهمة النوعية والدراسة المعمقة للنصوص المحالة على المجلس، في أجواء اتسمت بالتوافق الإيجابي وطبعتها الجدية ومنتهى الإحساس بالمسؤولية.

كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى موظفات وموظفي المجلس، على تفانيهم في القيام بواجبهم، والشكر موصول كذلك إلى ممثلي وسائل الإعلام السمعية والبصرية والمكتوبة والإلكترونية على مواكبتهم لأشغال المجلس وأنشطته ونقلها بكل مهنية لعموم الرأي الوطني والدولي.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

كلمة رئيس مجلس المستشارين السيد عبد الحكيم بن شماش في اختتام دورة أبريل 2016

السيد رئيس الحكومة المحترم؛
السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛
السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

طبقا لمقتضيات الفصل 65 من الدستور والمادة السادسة من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، نختتم اليوم، دورة أبريل للسنة التشريعية 2015-2016 بحصيلة مثمرة ترجمتها الدينامية التي ميزت عمل المجلس، وعكسها صدور نصوص تشريعية متقدمة، ونقاش جاد ومسؤول حول القضايا الحيوية لمجتمعنا، ومراقبة بناءة، وحرص شديد على تنزيل سليم لمقتضيات الدستور، ودبلوماسية مبادرة وفاعلة ساهمت فيها جميع مكونات المجلس وركزت على التعريف بنموذجنا المبني على حفظ الأمن والاستقرار وترسيخ دولة القانون والمؤسسات.

وقبل استعراض مجمل عناصر الدينامية التي ميزت عمل مجلسنا خلال هذه الدورة، لابد من التوقف عند الدلالات السياسية القوية للرسالة الملكية التاريخية الموجهة إلى القمة الإفريقية السابعة والعشرين المنعقدة بالعاصمة كيغالي بشأن قرار عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي، حيث أشارت الرسالة الملكية السامية إلى أنه «لا يمكن للمغرب أن يظل خارج أسرته المؤسسية، ولابد له من استعادة مكانه الطبيعي والشرعي داخل الاتحاد الإفريقي» (انتهى كلام جلالة الملك).

وهو قرار تاريخي حظي بدعم واسع من قبل العديد من أقطار القارة الإفريقية اعتبارا للمصداقية التي يتمتع بها، وللأدوار الرائدة التي يقوم بها المغرب، بصفته العضو المؤسس لمنظمة الوحدة الإفريقية، على المستوى الأمني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي والروحي.

إن اختيار المغرب العودة إلى عائلته الطبيعية، رغم أن غيابه لم يتجاوز حدود الإطار التنظيمي للإتحاد الإفريقي، يأتي كاستجابة لدعوات دول إفريقية كانت دائما متشبثة ومؤمنة بالدور الأساسي للمغرب في الفضاء المؤسساتي الإفريقي من جهة، وكقرار صادر عن كل القوى الحية بالمملكة كما جاء في الرسالة الملكية، من جهة أخرى.

وقد كان من الثمار الآنية للرسالة الملكية التاريخية، أن وقع رؤساء 28 دولة إفريقية رسالة وجهوها إلى رئاسة القمة بغاية تصحيح الخطأ التاريخي وغير القانوني الذي وقعت فيه منظمة الوحدة الإفريقية منذ 32 سنة بقبول عضوية كيان وهمي.

إن هذا المتغير وما صاحبه من مستجدات في محيطنا الإقليمي والجهوي، لازالت بعض الأطراف ذات النفس الهيمني والتوسعي الحبيسة لمنطق وزمن «الحرب الباردة»، مصرة على عدم استيعابها، ولازالت تحكمها خلفيات ماضوية ترتكز عليها لتغذية النزاع الإقليمي المفتعل حول الأقاليم الجنوبية للمملكة، موظفة في ذلك ترسانتها الدبلوماسية وعتادها الاستخباراتي، وموارد مالية ضخمة كان حريا بها أن تستثمرها في ما يعود بالخير على شعوبها.

إن الوعي بهذه المستجدات يتطلب، استشعارا لمسؤولية المجلس، التفاعل السريع والمواكبة الحثيثة عبر مبادرات تروم تعزيز تدخلنا الدبلوماسي بإفريقيا بما يخدم الأجندة السياسية الوطنية وفق برنامج عمل مكثف لدى البرلمانات الإفريقية والعربية للترافع من أجل تحقيق المسعى المغربي الذي يجذر أن يستلهم النهج الملكي السديد الذي شدد الخطاب الملكي السامي، بمناسبة الذكرى السابعة عشرة لعيد العرش المجيد، على أسسه وفلسفته، حيث قال صاحب الجلالة «وسنواصل الدفاع عن حقوقنا، وسنتخذ التدابير اللازمة لمواجهة أي انزلاقات لاحقة. ولن نرضخ لأي ضغط، أو محاولة ابتزاز، في قضية مقدسة لدى جميع المغاربة» (انتهى كلام صاحب الجلالة).

وعلى نفس القدر من الأهمية، يتعين استثمار ما تتيحه قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة بتفاعل البرلمانات الوطنية مع منظومة الأمم المتحدة من إمكانيات، لتعبئة طرق جديدة للتعاون والشراكة وتنويع أشكال ومجالات مشاركة مجلسنا على مستوى آليات الأمم المتحدة لحشد الدعم للقضايا العادلة والمصالح العليا لوطننا؛ ناهيكم عن مواكبة الأجندة الدولية ولاسيما مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة بشأن التغيرات المناخية –كوب -22 والتنفيذ على المستوى الوطني لأهداف التنمية المستدامة.

و على نفس المنوال أود التذكير إلى أن دورتنا المقبلة ستكون حافلة بالمحطات والمبادرات الهامة، وكذا ببرامج العمل المكثفة التي سنسعى من خلالها إلى إبراز الدور الفاعل لبلادنا في طرح ومعالجة العديد من القضايا الدولية، وأهمية ومساهمة الحوار البرلماني في اقتراح الأجوبة المناسبة، وسن التشريعات الكفيلة بحل الإشكاليات المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية واستتباب الأمن والاستقرار وتعزيز روح التضامن الدولي والتعاون جنوب جنوب.

وفي هذا الإطار، سيحتضن مجلسنا بشراكة مع الاتحادات والجمعيات البرلمانية القارية والدولية، مؤتمر القمة للمنظمة العالمية للمشرعين GLOBE والاجتماع البرلماني بمناسبة انعقاد الدورة 22 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الإطار للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية (كوب22)، بالإضافة إلى مؤتمر قمة الاتحاد البرلماني الإفريقي الذي سيشكل، لا محالة، فرصة كبيرة من أجل تأكيد العمق الإفريقي الراسخ لبلادنا، ومحفلا برلمانيا هاما لتقوية حضور مجلسنا على مستوى القارة الإفريقية، كما سلف الذكر، بشكل يتكامل مع جهود دبلوماسيتنا الوطنية ويواكب المستجدات والخطوات المرتقبة في هذا الإطار.كما سنعمل على تفعيل برامج العمل المكثفة التي قمنا ببلورتها مع كل مختلف شركاءنا الجهويين والقاريين، وأخص بالذكر هنا البرلمان الأوروبي والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا وبرلمان أمريكا الوسطى (PARLACEN) ومنتدى رئيسات ورؤساء المجالس التشريعية لبلدان أمريكا الوسطى والكاريبي (FOPREL).

حضرات السيدات والسادة:

توخيا لنجاعة العمل البرلماني واسترشادا بمضامين الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الرابعة من الولاية التشريعية التاسعة (10 أكتوبر 2014) وتأكيد جلالته على أنه «كما ينبغي استثمار التكامل بين مجلسي البرلمان للرفع من مستوى أدائه ومن جودة التشريعات التي يصادق عليها»(انتهى كلام صاحب الجلالة)؛ واصل مجلسنا الموقر الاضطلاع بمهامه وممارسة اختصاصاته وفق نهج تشاركي، حيث شهدت هذه الدورة بداية إعطاء الانطلاقة الرسمية للتطبيق المتعلق بالتدبير الإلكتروني للأسئلة الشفهية والكتابية، الذي تم بشراكة مع مجلس النواب وبتنسيق مع الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني.

ويندرج هذا المشروع في إطار البرنامج المندمج للبرلمان الإلكتروني لمسايرة مستجدات الأنظمة المعلوماتية من خلال استخدام التقنيات الحديثة في التواصل مع الحكومة، وتتبع مختلف مراحل الأسئلة بما فيها الآجال الدستورية لإجابة الحكومة، وتقديم إحصائيات متنوعة، والتقليص بشكل كبير جدا من استعمال الورق، في أفق الرقمنة الشاملة لأعمال المجلس.

وعلى مستوى التشريع، وافق المجلس منذ افتتاح دورة أبريل على 87 نصا قانونيا، منها 06 قوانين تنظيمية، و04 مقترحات قوانين.

وقد حظيت بعض النصوص بمواكبة وتتبع الرأي العام الوطني مثل القوانين المتعلقة بإصلاح أنظمة التقاعد، وتشغيل العمال المنزليين، وكذا القوانين المنظمة لعدد من الهيئات المهنية خاصة في مجال الصحة، والصحافة والنشر، إضافة إلى النصوص القانونية المتممة للدستور، وبصفة خاصة الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة.

إن الحصيلة التشريعية التي حققها مجلس المستشارين، خلال دورة أبريل من هذه السنة التشريعية الحالية، تشكل حصيلة استثنائية بكل المقاييس، حيث بلغ عدد النصوص المصادق عليها خلال الدورة رقما لم يسبق للمجلس أن حققه منذ إحداثه. وطبعا، تمت الدراسة والتصديق على هذا العدد الكبير من النصوص في ظروف عمل أقل ما يقال عنها أنها كانت صعبة، بالنظر إلى ضيق الحيز الزمني المتوفر.

وإن هذه الوفرة التي سجلت في مجال الإنتاج التشريعي، تميزت بتعبئة جميع مكونات المجلس للقيام بوظيفتها الدستورية في دراسة النصوص المعروضة على اللجان الدائمة، وهو ما مكن من تمرير أكبر قدر من مشاريع القوانين، التي تحتل فيها الاتفاقيات الدولية حيزا مهما (32 مشروع قانون يرمي إلى الموافقة على اتفاقيات دولية ثنائية ومتعددة الأطراف في شتى المجالات).

وعلى مستوى مراقبة العمل الحكومي، تميزت هذه الدورة بمواصلة مجلس المستشارين عمله الرقابي، من خلال التركيز على أسئلة وقضايا محورية تحظى باهتمام الرأي العام من قبيل التغيرات المناخية وتأثيرها على القطاعات الحيوية، ارتفاع الأسعار، النقل بمختلف وسائله وبنياته التحتية، الحوار الاجتماعي، جودة الخدمات الصحية، مشاكل الجالية المغربية بالخارج، السكن، الشباب والرياضة...

وعرفت أشغال اللجان الدائمة خلال، هذه الدورة، عقد ما مجموعه 84 اجتماعا بمجموع 203 ساعة عمل، هيمن عليها الجانب التشريعي المتعلق بدراسة مشاريع القوانين المحالة عليها.

وهو ما يدعو إلى القول بأن الجانب الرقابي في مجال عمل اللجان الدائمة لايزال محدودا بالمقارنة مع دورها التشريعي. وفي هذا الصدد، فإننا نأمل أن ترتفع وتيرة الاستجابة لطلبات عقد اجتماع هذه اللجان عندما يتعلق الأمر بطلبات استماع لمسؤولين وزاريين أو مؤسسات عمومية بخصوص مواضيع ذات راهنية، سواء في إطار اجتماعات اللجان الدائمة أو المجموعة الموضوعاتية المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية المخصصة لمناقشة وتقييم السياسات العمومية.

وهكذا فباستثناء الزيارة الاستطلاعية التي قامت بها لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة للمستشفى العسكري بالرباط بتاريخ 17 مايو 2016، ومناقشة حصيلة استراتيجية «رؤية 2020» للسياحة في اجتماع لجنة الفلاحة بتاريخ 2 ماي 2016، وكذا تداعيات استيراد النفايات الايطالية التي تدارستها نفس اللجنة في 20 يوليوز 2016، فقد بقيت مواضيع أخرى ذات أهمية تنتظر رد الحكومة (ويتعلق الأمر ب21 موضوع إجمالا تم تناول 2 منها).

كما أن حضور السيدات والسادة الوزراء جلسات الأسئلة الشفهية الأسبوعية يتميز بالتباين، وذلك بحسب الأسئلة المبرمجة من طرف مكونات المجلس في جدول الأعمال ونسبة اعتذار السيدات والسادة الوزراء عن حضور أشغالها.

وهكذا، فإن السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية كان الأكثر حضورا من بين الوزراء لأشغال جلسات الأسئلة، الذي حضر 12 مرة خلال 17 جلسة للأسئلة، ويليه قطاع التربية الوطنية ب 11 مرة ووزير الصحة ب 10 مرات، بينما لم يحضر كل من السيد وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي لأية جلسة شفهية بجانب وزير المقاولات الصغرى وإدماج القطاع غير المنظم، وذلك بفعل اعتذارهما عن حضور جميع جلسات الأسئلة الشفهية، علما بأن المعدل العام لاعتذار جميع أعضاء الحكومة خلال الجلسات 17 المخصصة للأسئلة الشفهية يزيد عن 43%.

حضرات السيدات والسادة؛

لقد عقد مجلسنا برسم هذه الدورة، 38 جلسة عامة (حوالي 58 ساعة عمل)، منها 17 خاصة بالأسئلة الشفهية، و13 جلسة خاصة بالدراسة والتصويت على النصوص التشريعية الجاهزة. كما عقد المجلس جلستين شهريتين(02) خاصتين بتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة طبقا لمقتضيات الفصل 100 من الدستور، والتي همت المواضيع التالية:

الجلسة الأولى تناولت محورين وهما:

- تنمية المناطق القروية والجبلية في ضوء الحكامة الجهوية؛
- تحديات المبادلات بين المغرب والاتحاد الأوروبي.

الجلسة الثانية تناولت محورين وهما:

- آفاق إصلاح قطاع التربية والتكوين المهني، ومدى استجابته للمتطلبات الجديدة للاقتصاد الوطني وتطلعات الشباب المغربي.
- تدبير السياسة العمومية في مجال الدين الخارجي، وأثره على الاستثمار العمومي والرهانات الجهوية.

في حين بلغ عدد الأسئلة الشفهية المتوصل بها منذ نهاية دورة أكتوبر 2015 ما مجموعه 652 سؤالا، أجابت الحكومة على 264 منها خلال 17 جلسة عامة، من ضمنها 53 سؤالا آنيا و 211 سؤالا عاديا، بينما بلغ عدد الأسئلة الكتابية 270 سؤالا، أجابت الحكومة على 134 منها.

وتميزت هذه الدورة بتشكيل لجنة نيابية لتقصي الحقائق حول الصندوق المغربي للتقاعد، بعد استيفاء جميع الشروط والآجال المنصوص عليها في القانون التنظيمي المنظم لهذه اللجان، فيما لاتزال المسطرة جارية بخصوص طلب تشكيل لجنة نيابية لتقصي الحقائق بخصوص استيراد النفايات من الخارج وأخرى لتقصي الحقائق بخصوص المكتب المغربي الوطني للسياحة.

وفي مجال أنشطة اللجان الدائمة، تم عقد لقاء مشترك بين لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب ولجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين، وذلك برئاسة السيدين رئيسي مجلس النواب والمستشارين، خصص لتقديم السيد وزير الاقتصاد والمالية عرضا حول الخطوط العريضة لمشروع قانون المالية للسنة المقبلة، تطبيقا لأحكام المادة 47 من القانون التنظيمي المتعلق بقانون المالية، كما أشرفنا على رئاسة الاجتماع المشترك للجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، ولجنة التعليم والشؤون

الثقافية والاجتماعية، لمناقشة مشروع قانون يتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز.

وعلى مستوى علاقة المجلس بالمؤسسات الدستورية، استمر المجلس في تعزيز علاقات التعاون مع جميع المؤسسات الدستورية والوطنية، والتي تأتي في مقدمتها الحكومة، ثم باقي المجالس والهيئات.

وحرصا على أجرأة مقتضيات الدستور الجديد وعلى تنوير رأي السيدات والسادة المستشارين وتجويد وإغناء مشاريع القوانين، بادر المجلس. طبقا لمقتضيات الدستور والنظام الداخلي للمجلس إلى طلب إبداء رأي المجلس الوطني لحقوق الإنسان بخصوص 05 مشاريع قوانين هامة:

- مشروع قانون تنظيمي رقم 44.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية؛

- مشروع قانون تنظيمي رقم 64.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم الملتمسات في مجال التشريع؛

- مشروع قانون رقم 27.14 يتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر؛

- مشروع قانون رقم 79.14 يتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز؛

. مشروع قانون رقم 31.13 يتعلق بحق الحصول على المعلومات.

ولا تفوتني هذه المناسبة، دون التنويه بـ«المجلس الوطني لحقوق الإنسان» وبـ«المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي»، على التعاون المثمر والدائم في إبداء الرأي حول مشاريع القوانين بما يؤثر إيجابا على سير أعمال مجلسنا الموقر، ويقوي قدرات السيدات والسادة المستشارين على إنتاج تشريعي جيد ومتقدم.

وأنوه أيضا بالمؤسسات التالية، نظير موافاتها لمجلس المستشارين بعدد من الدراسات والتحاليل والتقارير الصادرة عنها ذات العلاقة بمخططات المغرب الأخضر، والتسريع الصناعي، والمغرب الرقمي، والطاقات المتجددة، والمخطط الأزرق للسياحة، والتي كانت موضوع اشتغال المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية حول إنتاج الثروة التي عقدها مجلسنا الموقر قبل قليل، وهي:

. المجلس الأعلى للحسابات؛

. المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي؛

. بنك المغرب؛

. المندوبية السامية للتخطيط؛

. الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة.

وفي نفس السياق، تميزت هذه الدورة بتفعيل بعض مقتضيات الدستور لأول مرة، حيث تم تنظيم جلسة عمومية لانتخاب ثلاثة أعضاء بالمحكمة الدستورية طبقا لأحكام الفصل 130 من الدستور والمادة 270 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين.

كما ناقش مجلس المستشارين عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، حول أعمال المحاكم المالية في جلسة عامة منعقدة بتاريخ 7 يونيو 2016، بحضور عدد من الوزراء، بتنسيق وتكامل مع مجلس النواب، وفقا للمقتضيات الدستورية ذات الصلة، وبالارتكاز إلى خلاصات لجنة التنسيق التي تعتبر فضاء

مهما لتوحيد الرؤية إزاء الكثير من القضايا المشتركة. وهو التنسيق الذي لم ينحصر على النقط المدرجة في جدول أعمال المجلسين، بل تجاوزها إلى الاجتماعات المشتركة بين اللجان الدائمة المختصة بالمجلسين، كلما تعلق الأمر بقضايا تكتسي طابعا وطنيا هاما، خاصة قضية مستجدات وحدتنا الترابية.

وشهدت هذه الدورة أيضا، تنظيم الفرق والمجموعات البرلمانية بمجلس المستشارين مجموعة من الأنشطة واللقاءات حول قضايا اقتصادية واجتماعية، همت بالأساس:

- يوم دراسي لمجموعة العمل التقدمي حول الديون العمومية بين إشكالية التقادم وضعف التحصيل (26 أبريل 2016)؛
- يوم دراسي لفريق الأصالة والمعاصرة حول واقع الحماية الاجتماعية للسائقين المهنيين (27 أبريل 2016)؛
- يوم دراسي لفريق العدالة والتنمية حول قانون الصحافة والنشر (10 مايو 2016)؛
- لقاء دراسي لفرق ومجموعات الأغلبية حول مكافحة الاتجار بالبشر (25 مايو 2016)؛
- لقاء دراسي لفرق الأغلبية بمجلسي البرلمان حول التغطية الاجتماعية للمهن الحرة والمستقلين (26 يوليوز 2016)...

حضرات السيدات والسادة؛

أما على مستوى الدبلوماسية البرلمانية، فأهم ما ميز عمل مجلس المستشارين خلال هذه الدورة، هو عقد اجتماع المكتب التنفيذي لبرلمان أمريكا الوسطى بمدينة العيون في إطار الزيارة التي قام بها إلى المملكة المغربية من 10 إلى 16 يوليوز 2016، كحدث تاريخي واستثنائي توج مسارا من العلاقات الثنائية المتميزة بين المؤسستين التشريعيتين انخرط فيه مجلسنا بإرادة سياسة جماعية قوية. وهو ما جسده حضور كافة مكونات مجلس المستشارين، واجتماع مشترك بين مكتب مجلسنا والمكتب التنفيذي لبرلمان أمريكا الوسطى، وما تضمنه روح «إعلان العيون» من مواقف غير مسبوقة، بشأن قضايا بلادنا وعلى رأسها الوحدة الترابية للمملكة المغربية، وهو ما شكل مدخلا مركزيا لتعزيز حضورنا كفاعل دبلوماسي موازي، طموح من أجل التعريف أكثر بالمسار الديمقراطي والتنموي ببلادنا، وبسط الحقائق التاريخية للنزاع الإقليمي المفتعل حول الصحراء المغربية.

وفي إطار هذه الدينامية التي تميز العمل الدبلوماسي، استقبل مجلسنا19 وفدا برلمانيا وحكوميا وشخصيات دبلوماسية، كما شارك في 20 تظاهرة برلمانية إقليمية ودولية وقارية. وعرفت هذه الدورة أيضا، قيامنا بزيارات عمل إلى كل من جمهورية التشكيك، وجمهورية ألمانيا الاتحادية، حيث عقدنا لقاءات مكثفة مع مختلف المسؤولين الحكوميين والبرلمانيين الفيدراليين والجهويين، تناولت أوجه التعاون والشراكة الثنائية بين البلدين. كما تميزت هذه الدورة، بشرف تمثيلنا لجلالة الملك محمد السادس نصره الله في مراسيم تنصيب فخامة الرئيس إسماعيل عمر جيله الذي أعيد انتخابه رئيسا لجمهورية جيبوتي الصديقة.

وعلى صعيد آخر، وتأسيسا على مسعى الاتحاد البرلماني الدولي لتجسير العلاقة مع منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، شاركنا يوم 22 يونيو 2016 في حلقة النقاش المنظمة بمناسبة انعقاد الدورة 32 لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بجنيف حول موضوع «مساهمة البرلمانات في أشغال مجلس حقوق الإنسان وآلية الاستعراض الدوري الشامل»، وذلك في إطار تنفيذ مجلس المستشارين لتوصيات الاتحاد البرلماني الدولي المرتبطة بتفاعل البرلمانات مع آليات الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان ولاسيما آلية الاستعراض الدوري الشامل، والمساهمة في

تنفيذ التوصيات الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان.

وتميز عمل وفود مجلس المستشارين بالدفاع عن القضايا الكبرى لبلادنا وفي طليعتها قضية وحدتنا الترابية التي تحظى بأولوية في العمل الدبلوماسي البرلماني، وكذا التعريف بالنموذج المجتمعي الديمقراطي التنموي المغربي، وتأكيد موقف بلادنا الراسخ من العديد من القضايا التي تهم محيطنا الإقليمي والجهوي وعلى رأسها قضية الشعب الفلسطيني وحقه في بناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف...

وعلى مستوى العلاقات مع المنظمات والهيئات الدولية، احتضن المجلس فعاليات:

. الندوة المشتركة 91 ل «روز .روث» بشراكة مع الجمعية البرلمانية لحلف الشمال الأطلسي؛

. القمة الثالثة والدورة 12 للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط؛

. اجتماع المكتب الموسع ال 30 للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط.

وقد تدارست هذه التظاهرات الدولية، مختلف المواضيع والقضايا الراهنة المرتبطة بالهجرة السرية وأزمة اللاجئين، وظاهرتي التطرف والإرهاب، والجريمة المنظمة، والاتجار في البشر، والتهجير القسري، بالإضافة إلى الاضطرابات السياسية والأمنية في الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء، وكذلك رهانات التنمية والتحديات البيئية.

وقد أبرزنا خلال مداخلاتنا في هذه اللقاءات، النموذج التنموي المغربي المتفرد في محيطه الإقليمي والجهوي في مختلف المجالات السياسية والأمنية والتنموية، كما أكدنا على الدور الفاعل للمغرب وانخراطه في القضايا والإشكالات الدولية الراهنة.

وعلى مستوى برامج التكوين، استفاد بعض المستشارين البرلمانيين وأطر المجلس، من دورة تكوينية نظمتها المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بتنسيق مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حول «دور البرلمانات في آليات حقوق الإنسان: الآليات الاتفاقية والاستعراض الدوري الشامل»، بتاريخ 21 ماي 2016 بمدينة مراكش.

ولن تفوتني الفرصة، دون الإشارة إلى أننا بصدد التفاوض مع بعض المنظمات العالمية الذائعة الصيت، لتوفير دورات تكوينية وتدريبات لفائدة أعضاء وأطر المجلس في العديد من المجالات، مثل تقييم السياسات والبرامج العمومية ودور البرلمان في تحقيق وتتبع أهداف التنمية المستدامة، وغيرها من المجالات ذات الارتباط بعمل المجلس.

من جهة أخرى، حظي مجلسنا باستقبال عدد من الزائرين تجاوز 3011 زائر من مختلف شرائح المجتمع، منهم تلاميذ وطلبة وباحثين وفعاليات جمعوية من داخل المغرب وخارجه.

وعلى مستوى انفتاح المجلس على محيطه، وتفعيلا لدوره المركزي بما هو امتداد مؤسساتي للجهات، مجاليا، مهنيا، اجتماعيا، واقتصاديا، وبما هو حاضنة أساسية للأسئلة المستجدة في الساحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، نظم مجلس المستشارين «الملتقى البرلماني للجهات» في دورته التأسيسية، يوم 6 يونيو 2016 بمقر المجلس، وذلك بمشاركة المجالس الجهوية والغرف المهنية ووكالات التنمية الجهوية، والمؤسسات الدستورية، والقطاعات الوزارية، والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والمجتمع مدني، وغيرهم من الفاعلين المعنيين بالجهوية المتقدمة. وتوج هذا الحدث بمخرجات على قدر كبير من الأهمية، أهمها «أرضية العمل من أجل جهات ضامنة لالتقائية السياسات العمومية»، وهي عبارة عن وثيقة مرجعية أو خارطة طريق ساهم في صياغتها وتفاعل معها كل المشاركين في أشغال الملتقى.

كما نظم المجلس بشراكة مع مجلس الجالية المغربية بالخارج ندوة دولية حول موضوع «مغاربة العالم والجهوية الموسعة» يومي 27 و 28 يوليوز 2016، وهي مبادرة جاءت نتيجة للتفاعل التلقائي والإيجابي لمغاربة العالم مع التوصيات المنبثقة عن الندوة التأسيسية لـ«الملتقى البرلماني للجهات». وعرفت هذه التظاهرة مشاركة وازنة لمجموعة من الهيئات المدنية والفاعلين في مجال الهجرة، وانكبت على مختلف الجوانب التي تهم مساهمة مغاربة العالم في ورش الجهوية المتقدمة كخيار استراتيجي للمغرب المعاصر.

هذا وينضاف هذان الحدثان، إلى نجاح مماثل عرفه مجلس المستشارين خلال هذه السنة، ويتمثل في تنظيمه للمنتدى البرلماني للعدالة الاجتماعية يومي 19 و 20 فبراير 2016 احتفاء باليوم العالمي للعدالة الاجتماعية، (الذي يصادف عشرين فبراير، والذي أقرته الأمم المتحدة اعتبارا من الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة سنة 2007). وقد عرف هذا الحدث المنظم تحت شعار « تنمية الكرامة الإنسانية لتمكين العيش المشترك»، مشاركة دولية وازنة، وتوج بـ«إعلان الرباط» حول العدالة الإجتماعية الذي أصبح مرجعا في وثائق وأدبيات الإتحاد البرلماني الدولي في هذا الشأن.

وتأسيسا على مرجعية هذه الوثيقة، نتطلع إلى إضفاء بعد أممي أقوى على هذه المبادرة والاسترشاد بها بغية استصدار قرار على مستوى مجلس حقوق الإنسان خاص بحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، مساهمة منا كمؤسسة تشريعية في مجهود إنتاج المعايير الدولية ذات العلاقة.

وفي سياق تفعيل الأهداف الإستراتيجية للمجلس وخاصة منها جعل مجلس المستشارين فضاء للحوار العمومي والنقاش المجتمعي التعددي لاسيما بخصوص الموضوعات الرئيسية لإعمال الدستور وتحقيق الطابع الفعلي للتمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية» وكذا «وضع إطار مؤسساتي متكامل لآليات ممارسة الديمقراطية التشاركية في مجال اختصاص المجلس»، نظم المجلس يوما دراسيا حول «آليات التعاون بين البرلمان والمجتمع المدني»، بشراكة مع عدد من المنظمات الوطنية والدولية ذات التجربة الوازنة في مجال العلاقات بين البرلمان والمجتمع المدني وآليات الديمقراطية التشاركية.

واستباقا لصدور القانون التنظيمي المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، عمل مكتب المجلس على اتخاذ خطوات عملية ومتقدمة بغاية إدماج اللغة الأمازيغية في مجالات عمل المجلس.

ويندرج هذا التوجه في سياق تفعيل قرار مكتب المجلس المتعلق بتوفير كل الترتيبات العملية للبدء في تنزيل مقتضيات أحكام الدستور الخاصة باللغة الأمازيغية كلغة رسمية بإدماجها ضمن أشغال المجلس، مستنيرا في هذا الإطار بالتوجيهات السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، لاسيما منها الواردة في الخطب الملكية الموجهة للأمة أثناء افتتاح الدورات التشريعية للبرلمان.

وقد شكل المجلس بتعاون مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، لجنة مشتركة لتدارس أفضل الآليات لضمان إدماج حقيقي وناجع وفعال للغة الأمازيغية في أشغال مجلس المستشارين. وسيتوج هذا المسار بالتوقيع على مذكرة تفاهم وتعاون بين مجلس المستشارين والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

حضرات السيدات والسادة:

إن كان لنا أن نفتخر بهذا المنجز، فذلك لن يعفينا من التوقف على التحديات التي مازالت تنتصب أمامنا. ففضلا عما سلف ذكره من جهة أولوية تدخلنا الدبلوماسي، تقتضي المرحلة رفع تحدي مركزي متعلق باستكمال البناء المؤسسي المنصوص عليه دستوريا، مما يتطلب تسريع وتيرة وإيقاع عملنا التشريعي ذي الصلة والحرص على تجويده، من جهة، وكذا استشراف التكامل والانسجام بين هذا النسيج المؤسساتي

المرتقب مع المؤسسات والهيئات الوطنية القائمة وضمان الإلتقائية مع مستلزمات الديمقراطية التشاركية والمشاركة المواطنة وآفاق تثبيت الحكامة الجهوية والترابية وفقا لما يتيحه ورش الجهوية المتقدمة من إمكانات.

ويأتي استكمال تعديل النظام الداخلي للمجلس على رأس التحديات المستقبلية، لاسيما في ظل عدم توفق اللجنة المختصة في إنهاء عملها والالتزام بنهاية هذه الدورة كحد أقصى للموافقة على الصيغة المعدلة للنص، ذلك أن هذه الأخيرة، وبعد عقدها لستة اجتماعات متتالية، توقفت في مستهل شهر يونيو الماضي، بفعل الضغط الناجم عن جدول أعمال المجلس ولجانه الدائمة في المجال التشريعي خلال الشهرين الأخيرين.

وضمن نفس المنطق، علينا رفع تحدي وضع إطار مفاهيمي وإجرائي مندمج ومتعاضد الأطراف لوظيفة تقييم السياسات العمومية، وهو ما نصبو إلى تحقيقه ضمن ما تتيحه الشراكات المؤسساتية من فرص للتعاون في مجالات المواكبة والتكوين واستلهام الممارسات الفضلى في المجال.

من جهة أخرى، وتأسيسا على توجهات خطة عمل المجلس برسم الفترة 2016-2018، لاسيما الهدف السابع منها، وخلاصات الملتقى الثالث لموظفات وموظفي مجلس المستشارين الذي انعقد يوم 7 أبريل 2016، تحت شعار «تأهيل وتحديث الإدارة البرلمانية»، نراهن في القادم من الأيام على تعبئة كل فعاليات المجلس من أجل الانخراط في اتخاذ تدابير ملموسة على مستوى تحديث المنظومة الإدارية والمالية للمجلس توخيا لتحقيق الفعالية والنجاعة والحكامة الجيدة، إن على مستوى تدبير الموارد البشرية والمالية أو على مستوى تدبير فضاءات العمل ...

حضرات السيدات والسادة؛

قبل أن أختم كلمتي، أود أن أعرب عن اعتزازي بمستوى التقدم الذي استطعنا أن نحرزه على مستوى أداء مجلسنا الموقر في كافة مجالات العمل البرلماني، وأجدد الالتزام بهذه المناسبة على الاستمرار في توفير كافة شروط العمل لفائدة السيدات والسادة المستشارين المحترمين توخيا للرفع من مستوى الأداء، لاسيما أن المبادرات التي أطلقناها لتسهيل تنقل وإقامة السيدات والسادة المستشارين خلال الدورة لم تنعكس بالقدر المأمول على نسبة حضور السيدات والسادة أعضاء المجلس في أشغال الجلسات العامة واللجان، حيث لم يتعدى معدل الحضور في مجموع الجلسات العامة 55% في حين بلغت نسبة الحضور 60% على مستوى جلسات الأسئلة و41% على مستوى جلسات التشريع، فيما بلغ معدل الحضور على مستوى اللجان الدائمة 39% من بين الأعضاء الدائمين.

وفي الختام، يسعدني أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى السيد رئيس الحكومة المحترم وباقي أعضاء الحكومة المحترمين، على تعاونهم الدائم مع مجلسنا الموقر. والشكر موصول كذلك للسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، على جهوده لتيسير أشغال مجلسنا الموقر، والتنسيق بين المؤسستين التشريعية والتنفيذية.

كما أتقدم بالشكر إلى السادة المستشارين المحترمين أعضاء مكتب المجلس، ورؤساء الفرق ومنسقي المجموعات البرلمانية، ورؤساء اللجن البرلمانية الدائمة، على نشاطهم المتواصل وحضورهم الدائم وحرصهم على النهوض بأداء المجلس.

والشكر أيضا، موصول لكافة السيدات والسادة المستشارين المحترمين على حرصهم ومواظبتهم في إغناء النقاش داخل المجلس.

ويسعدني بنفس المناسبة، أن أنوه بأطر وموظفات وموظفي مجلس المستشارين، الذين أبانوا عن قدر كبير

من الإحساس بالمسؤولية والتفاني في العمل من أجل تحسين مردودية وأداء مجلسنا الموقر.

كما لا يفوتني بهذه المناسبة، أن أتوجه بالشكر إلى جمعيات المجتمع المدني على متابعتهم الدائمة لأنشطة المجلس، ومساهمتهم في إنجاح كل المبادرات التي تنظمها المؤسسة التشريعية، وكذا مختلف وسائل الإعلام الوطنية والدولية على مواكبتها المهنية لأنشطتنا ونقلها للرأي العام الوطني والدولي، آملين أن يوفقنا الله جميعا لخدمة وطننا العزيز تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

كلمة رئيس مجلس المستشارين بمناسبة اختتام دورة أكتوبر
للسنة التشريعية 2016 - 2017

بسم الله الرحمان الرحيم
السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛
السادة الوزراء المحترمون؛
الحضور الكريم؛

طبقا لأحكام الفصل 65 من الدستور ومقتضيات المادة السادسة من النظام الداخلي يختتم مجلس المستشارين، اليوم، دورة أكتوبر للسنة التشريعية 2016-2017 .

وقبل استعراض حصيلة عمل المجلس خلال هذه الدورة، لا بد أن نتوقف عند الحدث التاريخي المتمثل في عودة المملكة المغربية إلى الإتحاد الإفريقي، والتي جاءت كتتويج لدبلوماسية مبادرة، حكيمة ومتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، هيأت شروط هذه العودة المستحقة والمظفرة للمملكة إلى حظيرة الاتحاد الإفريقي .

لقد شكل خطاب جلالة الملك أمام المشاركين في أشغال القمة الثامنة والعشرين لقادة دول ورؤساء حكومات بلدان الاتحاد الإفريقي التي احتضنتها العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، عنوانا لمرحلة تاريخية قوية ومتميزة وواعدة بالنسبة للمغرب ولأفريقيا على حد سواء اعتبارا لمكانة المغرب ودوره الريادي في الدفاع عن قضايا ومصالح شعوب القارة الأفريقية

«لقد جاء قرار العودة إلى المؤسسة الإفريقية ثمرة تفكير عميق. وهو اليوم أمر بديهي.

لقد حان موعد العودة إلى البيت: ففي الوقت الذي تعتبر فيه المملكة المغربية من بين البلدان الأفريقية الأكثر تقدما، وتتطلع فيه معظم الدول الأعضاء إلى رجوعنا، اخترنا العودة للقاء أسرتنا.

وفي واقع الأمر، فإننا لم نغادر أبدا هذه الأسرة. ورغم السنوات التي غبنا فيها عن مؤسسات الاتحاد الإفريقي، فإن الروابط لم تنقطع قط؛ بل إنها ظلت قوية. كما أن الدول الأفريقية وجدتنا دوما بجانبها...».
(انتهى النطق الملكي)

إن عودة المملكة المغربية إلى حظيرة الإتحاد الإفريقي بقدر ما تعد انتصارا تاريخيا أسقط كل المخططات والمناورات التي كانت تستهدف النيل من مصالحنا، فهي تفتح أمامنا كبرلمانيين تحديات جديدة، تفرض علينا استلهام التحرك الدبلوماسي الذي قاده جلالة الملك، ومواصلة هذا التحرك وإعطائه مضمونا ملموسا في علاقتنا مع إخواننا الأفارقة.

حضرات السيدات والسادة؛

لقد حاول مجلس المستشارين منذ افتتاح البرلمان من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، أن يمارس صلاحياته الدستورية في مجال الرقابة على العمل الحكومي من خلال الجلسة الأسبوعية وفي حدود المهام الموكولة لحكومة تصريف الأعمال لاسيما وأن الساحة الوطنية عرفت أحداثا على قدر كبير من الأهمية تستدعي تفاعل البرلمان معها. وهكذا راسل المجلس الحكومة في هذا الشأن، إلا أن هذه الأخيرة كان لها رأي أخر تمثل في عدم الاستجابة لطلب المجلس، مستندة في ذلك إلى القانون التنظيمي الخاص بتنظيم وتسيير أشغال الحكومة والوضع القانوني لأعضائها وفق تأويل خاص للفصل 37 منه.

وتحمل المجلس مسؤوليته، وأصدر بلاغا بهذا الصدد يشرح فيه حيثيات الموقف ويخلي مسؤوليته من أي تعثر في ممارسة دوره الرقابي والتشريعي. كما واصل المكتب اجتماعاته الأسبوعية للتداول في مختلف القضايا المندرجة في مجالات اختصاصاته وكذا اللقاءات التنسيقية مع رؤساء الفرق ومنسقي المجموعات البرلمانية ورؤساء اللجان الدائمة للتشاور حول القضايا ذات الأولوية في تدبير المؤسسة.

وجدير بالذكر أن مجلس المستشارين لم يستسلم لوضعية الجمود الاضطراري، بل بادر إلى تفعيل دينامية متجددة ونشيطة همت جميع مناحي الاشتغال في مجال اختصاصاته.

فعلى مستوى المراقبة، تابعت اللجنة النيابية لتقصي الحقائق حول وضعية الصندوق المغربي للتقاعد أشغالها واستمعت إلى عدد من المسؤولين. ومن أجل استجلاء المزيد من الحقائق حول موضوع اشتغالها، طلبت عن طريق مكتب المجلس استصدار تقرير من المجلس الأعلى للحسابات حول وضعية الصندوق المغربي للتقاعد. وقد خصص المجلس لتقديمه اجتماعا مشتركا اعتبر الأول من نوعه جمع بين فعالياته ثلاثة لجان دائمة ولجنة مؤقتة، وتم فيه الاستماع إلى عرض قدمه السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول الموضوع.

وعلى مستوى التشريع، واعتبارا للأهمية التي يكتسيها مشروع القانون رقم 01.17 المتعلق بالمصادقة على القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي لارتباطه بتوفير شروط عودة المغرب إلى مؤسسات الاتحاد الإفريقي، فقد تعبأت كل مكونات المجلس للتحسيس بدقة هذه اللحظة، وهو ما ترجم في الاجتماع الهام الذي عقدته لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة وكذلك الجلسة العامة التي عرفت حضورا وازنا للسيدات والسادة المستشارين، مما يعكس حرص الجميع على التعبئة عندما يتعلق الأمر بالمصالح العليا للوطن.

وعلى المستوى الدبلوماسي، شهدت هذه الدورة كذلك نشاطا دبلوماسيا هاما، إذ استقبل المجلس 9 وفود يمثلون مؤسسات حكومية وبرلمانات وطنية وشخصيات دولية، كما شارك المجلس في 21 تظاهرة إقليمية ودولية، وعلى رأسها الزيارة التي قمنا بها على رأس وفد من المجلس إلى جمهورية الشيلي بدعوة من رئيس مجلس النواب الشيلي، حيث التقينا مع مسؤولين حكوميين وبرلمانيين رفيعي المستوى، وتناولنا مختلف القضايا والمواضيع التي تهم توطيد علاقاتنا الثنائية. وتوجت هذه الزيارة بالتوقيع على مذكرة تعاون وبالاتفاق على إقامة منتدى برلماني أفريقي – لاتيني أميركي لتعزيز التعاون جنوب-جنوب.

وتميزت هذه الدورة بتنظيم المجلس لمجموعة من الأنشطة حول قضايا ذات أهمية على المستوى الإقليمي والدولي نذكر من بين أهمها:

- احتضان البرلمان المغربي ما بين 5 و 9 نونبر أشغال الدورة ال69 للجنة التنفيذية والمؤتمر ال39

للاتحاد البرلماني الإفريقي، وقد انكبت على الدراسة والمصادقة على التعديلات الخاصة بالنظام الأساسي والقانون الداخلي للاتحاد، والبرنامج السنوي للعمل، ومشروع الميزانية برسم سنة 2017، فضلا عن تحديد جدول أعمال وتاريخ ومكان انعقاد الدورة ال70 للجنة التنفيذية للاتحاد. كما عقدت لجنة النساء البرلمانيات للاتحاد البرلماني الإفريقي، بنفس المناسبة، اجتماعا خصص لدراسة موضوع «مساهمة البرلمانات الإفريقية في محاربة استغلال وتشغيل النساء والأطفال».

- أما أشغال المؤتمر ال39 للاتحاد البرلماني الإفريقي فقد جرت أطواره يومي 8 و 9 نونبر، وعرف الاستماع إلى التقرير العام الذي قدم من طرف اللجنة التنفيذية، وإلى تقرير حول أنشطة الاتحاد، فضلا عن تقرير حول أنشطة لجنة النساء البرلمانيات. وتطرق المشاركون، خلال هذا المؤتمر، إلى عدد من المواضيع تتعلق ب «مشاركة المواطنين وخاصة الشباب في النهوض بالديمقراطية»، و«دور البرلمانات الإفريقية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة»، وكذا «محاربة الإرهاب في أفريقيا.» وعرف هذا المؤتمر انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية وتحديد مكان وتاريخ انعقاد المؤتمر ال40 للاتحاد البرلماني الإفريقي.

- وعلى هامش فعاليات الكوب 22 بمراكش، عقدت البرلمانات الإفريقية اجتماعا تشاوريا، بمبادرة من البرلمان المغربي، وذلك يوم السبت 12 نونبر 2016، خصص لتنسيق المواقف وتوحيد الجهود من أجل بلورة مبادرة للترافع بشأن تمكين البلدان الإفريقية السائرة في طريق النمو، من تدعيم قدراتها للتخفيف من تداعيات التغيرات المناخية والتكيف مع مشروع الانتقال الطاقي بما يوفر لها التمويلات الملائمة، وكذا التحويل التكنولوجي، كما استهدف تقاسم وتوحيد الرؤى بين البرلمانات الإفريقية حول موضوع التغيرات المناخية وآثارها على القارة السمراء وتوج اللقاء باعتماد إعلان مراكش للبرلمانات الإفريقية المشاركة في الكوب 22.

- وفي نفس الإطار عقد اجتماع تنيسيقي تشاوري لممثلي البرلمانات الفرانكفونية واستهدف هذا اللقاء أيضا اطلاع وتحسيس البرلمانيين الفرانكفونيين على بنود ومقتضيات اتفاق باريس للمناخ من أجل تسريع مسلسل المصادقة على الاتفاق وإدراجه ضمن التشريعات الوطنية وتعزيز المراقبة في ما يخص احترام الالتزامات الوطنية والدولية، وتعزيز الشفافية وإلزامية تقديم حصيلة الأعمال المنجزة في مجال مكافحة التغيرات المناخية.

- وبمناسبة انعقاد الكوب 22 نظم البرلمان المغربي بشراكة مع الإتحاد البرلماني الدولي فعاليات الاجتماع البرلماني بمناسبة مؤتمر «كوب 22» بمراكش يوم 13 نونبر 2016. وشارك في أشغال هذا الاجتماع، وفود عن 167 دولة أعضاء في الإتحاد البرلماني الدولي، بالإضافة إلى ممثلي المنظمات البرلمانية الإقليمية والجهوية والدولية، وكذا ممثلي المنظمات الحكومية وغير الحكومية. وتميز هذا اللقاء البرلماني بالتداول في قضايا ترتبط أساسا بدور البرلمانات في تفعيل مضامين «اتفاق باريس»، وكذا تفعيل «المخطط البرلماني حول التغيرات المناخية» المصادق عليه في الجمعية العامة 134 للإتحاد البرلماني الدولي التي انعقدت بلوسكا بزامبيا. وتوج هذا اللقاء بالمصادقة على الوثيقة الختامية التي كان لمجلسنا الموقر شرف صياغة مضامينها.

وسيعرف مساء هذا اليوم تنظيم ندوة حول «محاربة الإرهاب والتطرف العنيف في البحر الأبيض المتوسط: أي تعاون بين الضفتين؟ (المغرب نموذجا)» في إطار زيارة وفد عن الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط لمجموعة الحوار 5+5 للوقوف على التجربة المغربية الرائدة في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف، باعتبارها نموذجا عرف نجاحا كبيرا وإشعاعا إقليميا ودوليا، وبالمجهودات التي بذلتها بلادنا في ما يخص تجديد الحقل

الديني ودوره في محاربة التطرف العنيف.

وفي إطار تعزيز الدور المحوري لمجلسنا في توطيد وتثمين العلاقات مع دول أمريكا اللاتينية، استقبل مجلسنا وفدين هامين، الأول قاده رئيس مجلس النواب الشيلي، والذي قام بزيارة للأقاليم الجنوبية للمملكة، التقى خلالها مع شيوخ القبائل الصحراوية، ووقف عند التطور الهام الذي عرفته مدينة العيون على مستوى البنية التحتية وتحديث المرافق الاجتماعية.. والوفد الثاني قادته رئيسة مجموعة الصداقة البرلمانية الشيلية المغربية.

وعلى مستوى تفعيل مجموعات الصداقة، تميزت هذه الدورة باستكمال تشكيل لوائح مجموعات الصداقة والتعاون مع برلمانات المجالس المماثلة (65 مجموعة)، وأيضا تفعيل وإحداث مجموعات تعاون وصداقة مع برلمانات الدول الإفريقية (15 دولة). كما واصلت مجموعة الصداقة البرلمانية المغرب – الاتحاد الأوروبي عملها الدبلوماسي من خلال زيارة إلى ستراسبورغ بمناسبة مناقشة والتصويت على مشروع التقرير السنوي لـ 2015 حول وضعية حقوق الإنسان والديمقراطية في العالم، وسياسة الاتحاد الأوروبي في هذا المجال، وزيارة مماثلة لبروكسيل للتباحث حول القضايا ذات الاهتمام المشترك ومناقشة سبل تعزيز التعاون الثنائي بين المؤسستين التشريعيتين.

وبخصوص العلاقة مع المؤسسات الدستورية، فقد شكل التعاون والتفاعل معها هاجسا يحظى بالأولوية لدى مجلس المستشارين، حيث الحرص الشديد على استمرار السلاسة التي طبعت علاقته بها على الدوام بتفاعل المجلس الدائم مع التقارير الصادرة عنها بتعميمها على جميع مكوناته من فرق ومجموعات ومكتب، بغاية استثمار ما يرد فيها من تحاليل ومعطيات تساعد السيدات والسادة المستشارين في ممارسة الأدوار الرقابية والتشريعية المنوطة بهم؛ فضلا عن المساهمة والمشاركة النوعية لكل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجلس الوطني لحقوق الإنسان ومجلس الجالية المغربية بالخارج في مختلف المبادرات التي أقدم عليها مجلسنا والمندرجة في اختصاصاتها. وكذلك الشأن بالنسبة لاسترسال العلاقة مع المجلس الدستوري بخصوص قراراته ذات الصلة بالمنازعات الانتخابية لأعضاء مجلس المستشارين.

أما بخصوص الانفتاح على المحيط وتنشيط الحوار العمومي، فقد واصل مجلسنا الموقر تنظيم عدد من الفعاليات الحوارية بغرض التداول والتناظر بشأن بعض القضايا الوثيقة الصلة بمهامنا أو المرتبطة بالتزامات بلادنا الدولية، حيث شهدت هذه الفترة تنظيم ندوة برلمانية غير مسبوقة حول موضوع «ملاءمة التشريعات الوطنية مع مضامين اتفاق باريس حول التغيرات المناخية» بشراكة مع «مؤسسة وستمنستر للديمقراطية» و«معهد غرانثهام للأبحاث حول المناخ والبيئة»، انكبت على تدارس العديد من القضايا المتعلقة بنتائج مؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطار حول التغيرات المناخية COP22/CMP12/CMA1 من قبيل تدعيم قدرات التخفيف والتكيف وتحقيق التمويل الملائم وتعزيز ونقل التكنولوجيا وإعمال الشفافية والمساءلة. وخلصت إلى إعداد «مشروع المخطط البرلماني لملائمة التشريعات الوطنية مع اتفاق باريس» والذي عرض على أنظار مجلس النواب الموقر قصد إبداء الرأي واعتماده كصيغة نهائية لمساهمة البرلمان المغربي بمجلسيه في المجهود البرلماني الدولي الرامي إلى الرقي بالممارسة البرلمانية الوطنية في مجال تحيين وملاءمة التشريعات الوطنية ذات الصلة بتغيرات المناخ.

وفي سياق متصل وقناعة من مجلسنا بترابط إعمال مقتضيات باريس مع الأهداف الـ17 للتنمية المستدامة لعام 2030 ، عملنا على تنظيم يوم دراسي حول أدوار البرلمان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بمعية المندوبية السامية للتخطيط وبتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية ومؤسسة «وسمنستر للديمقراطية»، التي وقعنا معها بالمناسبة اتفاقية للشراكة والتعاون.

ومن بين مخرجات هذا اللقاء، صياغة تقرير تركيبي استعرض مداخلات اليوم الدراسي والنقاشات التي جرت فيه من حيث المكتسبات ذات الطابع المنهجي والمعياري ومكتسبات أخرى متعلقة بالسياسات العمومية، تشكل أساسا يمكن الانطلاق منه لبناء إطار متكامل لإعمال أدوار البرلمان في تتبع تنفيذ وتقييم إعمال أهداف التنمية المستدامة بما في ذلك تكييف السياسات العمومية القطاعية والأفقية والترابية، لجعلها محققة لأهداف التنمية المستدامة وإجراء المراجعات القانونية التي يتطلبها ذلك.

وفي مقابل ذلك تم التوقف على بعض التحديات التي يمكن في حال عدم إيجاد أجوبة قانونية وسياسات عمومية من أجل رفعها أن يعيق ليس فقط إعمال أدوار البرلمان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بل تفعيلها على أرض الواقع، ليخلص هذا اليوم الدراسي إلى التداول بشأن مشروع الإعلان حول دور البرلمان في رصد وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والموافقة على فحواه واعتماده.

وتجدر الإشارة في نفس الإطار، إلى أنه تم تقديم مشروع الدليل البرلماني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الذي تم إعداده استنادا إلى مسودة دليل برلماني أعدها لفائدة برلمانات آسيا خبراء المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الإسلامي للتنمية، وقام بتكييفها مع السياق المغربي خبير وطني وفريق مركز الدراسات والبحوث البرلمانية التابع لمجلس المستشارين.

وترصيدا لمجهودنا الترافعي بخصوص تقوية دور البرلمانات الوطنية ومكانتها في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، بادرنا إلى تنظيم ندوة برلمانية حول دور مجلس المستشارين في حماية وتعزيز حقوق الإنسان بشراكة مع مؤسسة «وستمنستر للديمقراطية» والتي تندرج أيضا في إطار احتفال المنتظم الدولي باليوم العالمي لحقوق الإنسان، وتكريسا لأهمية الدور الذي تلعبه البرلمانات في حماية و إرساء هذه الحقوق وتنفيذ التزامات الدولة.

وقد حرصنا على توفير شروط النقاش التعددي من خلال دعوة المؤسسات الوطنية والحكومية والمدنية والأكاديمية ذات الصلة بالموضوع للمشاركة في هذه الندوة مع استثمار الخبرة الدولية عبر إشراك باحث مساعد في «مشروع الحرية وحقوق الإنسان العالمية»، وخلصت أشغال هذه الندوة إلى تقديم تقرير تركيبي تضمن توصيات جديرة بالاعتبار وكذا التداول بخصوص دراسة معدة لفائدة المجلس حول ملاءمة التشريع الوطني مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والتي نتطلع إلى أن تنير عملنا كبرلمانيين في مجهود ملاءمة منظومتنا التشريعية الوطنية مع منظومة حقوق الإنسان الدولية.

علاوة على ذلك، وضمن نفس المنحى نظم المجلس بتعاون مع المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان لقاء تشاوريا حول التقرير الوطني الذي سيعرض أمام مجلس حقوق الإنسان برسم الدورة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل. واستهدف هذا اللقاء التفاعلي عرض مضامين التقرير الوطني الذي أعدته المندوبية الوزارية بالتعاون مع باقي الفاعلين الوطنيين المعنيين، وإطلاع السيدات والسادة المستشارين المحترمين على مضامينه وإبداء الرأي بشأنه.

وفي سياق السعي نحو الترصيد والتوثيق، نظمنا بمعية مجلس الجالية المغربية بالخارج، ورشة عمل لتقديم أعمال الندوة الدولية حول موضوع «مغاربة العالم والجهوية الموسعة» المنظمة خلال فصل الصيف من السنة الفارطة. وقد تم الإعلان عقب هذه الورشة على عزم المؤسستين تنظيم النسخة الثانية لهذه الدورة في غضون شهر يوليوز المقبل.

أما بشأن السعي إلى إشراك المجتمع المدني في بلورة مقترحات ملموسة لتفعيل مستلزمات الديمقراطية التشاركية المنصوص عليها دستوريا، فقد نظمنا بتعاون مع المركز الدولي لقوانين منظمات المجتمع المدني لقاءا دراسيا حول «تفعيل وتدبير حق تقديم العرائض والملتمسات- الآليات التنظيمية والإدارية لمجلس المستشارين

وأدوار المجتمع المدني-». وسعى هذا اللقاء التفاعلي الثالث، إلى تكثيف التفاعل المؤسساتي المدني من أجل مساهمة فاعلة تنكب بصفة خاصة على تطوير مقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، لجعله أكثر ملائمة مع المرجعيات الوطنية والدولية، ومتسقا في كثير من جوانبه مع التجارب والممارسات الفضلى، وكذا تفعيل المرتكزات والقواعد الدستورية والمرجعيات الوطنية ذات الصلة. وقد توزعت أشغال هذا اللقاء الدراسي على محورين بارزين؛ ضمن خمس مداخلات مركزية؛ حيث هم المحور الأول أهم الآليات القانونية والإدارية لتفعيل وتدبير مجلس المستشارين للحق في تقديم العرائض والحق في الملتمسات، وخصص المحور الثاني لأدوار وآليات المجتمع المدني في تفعيل الحق في تقديم الملتمسات والعرائض إلى مجلس المستشارين ومرافقة المواطنين لممارسته.

واسمحوا لي في هذا الصدد، أن أجدد التنويه إلى أنه فيما يخص العلاقة مع المجتمع المدني فإن مقاربتنا تتجاوز جوانبها الموضوعاتية إلى ما هو إجرائي وتنظيمي عبر ترجمة التوصيات والخلاصات المتمخضة عنها إلى مقتضيات في بنود مشروع النظام الداخلي. واغتنم هذه الفرصة للتنويه بالعمل الذي تقوم به لجنة النظام الداخلي التي واصلت اشتغالها خلال هذه الدورة، وفق منظور جديد للعمل البرلماني يروم إدماج مختلف القضايا المستجدة وعلى رأسها قضايا حقوق الإنسان ومتطلبات التنمية المستدامة.

كما انكب المجلس على تحضير البنيات الإدارية المستقبلية تماشيا مع المستجدات التشريعية في العلاقة باهتمامات المجتمع المدني كتلك المتعلقة بتقديم العرائض والملتمسات وكذلك إدماج اللغة الأمازيغية في أشغال مجلس المستشارين.

وعلى مستوى مناقشة وتقييم السياسات العمومية، فقد حقق المجلس تراكما هاما، إذ سيفعل المقتضيات الدستورية المتعلقة بها للمرة الثالثة على التوالي، ذلك أن مكتب المجلس وطبقا لمقتضيات النظام الداخلي باشر مسطرة إحداث المجموعة الموضوعاتية المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية بالتعاون والتشاور مع مكونات المجلس، حيث حدد عدد أعضائها في 13 عضوا حسب التمثيل النسبي للفرق والمجموعات.

وقد سبقت هذه العملية، توصل مكتب المجلس من الفرق والمجموعات بأربعين 40 اقتراحا في مواضيع تهم مختلف مناحي الحياة الاقتصادية الاجتماعية والثقافية، منها 12 موضوعا هم وضعية المرفق العمومي.

وبعد مشاورات مكثفة وتفاعلا مع التوجيهات الملكية السامية الواردة في خطاب افتتاح البرلمان، استقر الرأي على اختيار السياسة العمومية في مجال المرفق العمومي كمحور للجلسة السنوية لهذه السنة.

وبغرض تجويد العمل البرلماني والرفع من نجاعته، اتخذ مكتب المجلس قرارا يخص اعتماد نظام المساعدة البرلمانية كما هو معمول به في مجموعة من البرلمانات الوطنية عبر العالم.

وعلى مستوى تدبير الموارد البشرية للمجلس، فإن المكتب منكب على إعداد مخطط استراتيجي يروم تقوية قدرات هذه الموارد والرفع من مردوديتها وتحقيق الفعالية والنجاعة في العمل الإداري. وسعيا منه إلى إشراك الجميع في هذا الورش الهام، فقد عقد سلسلة من المشاورات مع جميع المكونات بغاية إنضاج شروط تفعيل المخطط واتخاذ التدابير المصاحبة له وعلى رأسها تعميق النظر وتوسيع الاستشارة حول منظام إدارة مجلس المستشارين بعد مرور ثلاث سنوات على تطبيقه.

حضرات السيدات والسادة؛

في الختام، يسعدني أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى السيدات والسادة المستشارين المحترمين، أعضاء مكتب المجلس، ورؤساء الفرق البرلمانية ومنسقي المجموعات البرلمانية، ورؤساء اللجن الدائمة، على نشاطهم

المتواصل وحضورهم الدائم وحرصهم على الرقي بأداء المجلس.

والشكر أيضا موصول لكافة السيدات والسادة المستشارين على حرصهم ومواظبتهم في إغناء النقاش داخل المجلس.

ويسعدني بنفس المناسبة، أن أنوه بكافة أطر وموظفات وموظفي مجلس المستشارين، على تفانيهم في العمل من أجل النهوض بأداء مجلسنا والرفع من إنتاجيته...

كما لا يفوتني بهذه المناسبة، أن أتوجه بالشكر إلى جمعيات المجتمع المدني على متابعتهم الدائمة لأنشطة المجلس، وكذا مختلف وسائل الإعلام الوطنية والدولية على مواكبتها لأنشطة المجلس، ونقلها بمهنية للرأي العام.

وشكرا على حسن إصغائكم.

كلمة رئيس مجلس المستشارين، السيد عبد الحكيم بن شماش، بمناسبة افتتاح دورة أبريل للسنة التشريعية 2016-2017

الجمعة 14 أبريل 2017

حضرات السيدات والسادة؛

طبقا لمقتضيات الفصل 65 من الدستور والمادة الأولى من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، نفتتح اليوم، دورة أبريل للسنة التشريعية 2016-2017 في ظل ظرفية متميزة، من أبرز معالمها، استكمال مسلسل الأوراش الإصلاحية الكبرى التي مست مجموعة من القطاعات المهيكلة تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والتي ساهمت في إبراز نموذجنا المتفرد في ظل محيط إقليمي شديد التوتر والحساسية.

ويأتي افتتاح هذه الدورة في سياق تعيين الحكومة الجديدة، التي نتمنى التوفيق لرئيسها وأعضائها، ونجدد لهم التأكيد، بهذه المناسبة، على أن مجلس المستشارين على أتم استعداد للتعاون معهم، على قاعدة فصل وتكامل السلط.

كما نفتتح هذه الدورة أيضا في سياق استكمال بناء الصرح المؤسسي، بما يؤمن الحكامة الديمقراطية، بعد تنصيب مؤسستين دستوريتين جديدتين طبقا لمقتضيات الدستور، ويتعلق الأمر بالمحكمة الدستورية والمجلس الأعلى للسلطة القضائية اللذين نهنئ أعضائهما على الثقة التي حظوا بها من قبل صاحب الجلالة نصره الله، ونتمنى لهم التوفيق في مهامهم.

وتتميز هذه الظرفية أيضا بالانتظارات التي تعرفها قضية الوحدة الترابية لبلادنا بعد تعيين أمين عام جديد للأمم المتحدة، لاسيما وأنه سيقدم قبل نهاية الشهر الجاري تقريره إلى مجلس الأمن بشأن تطورات هذا النزاع المفتعل.

وجدير بالذكر في هذا السياق، أن المغرب قدم مبادرة للحكم الذاتي للأقاليم الجنوبية للمملكة، وصفت بالجادة وذات المصداقية، وحظيت ولا تزال بتقدير المنتظم الدولي لكونها تشكل الحل الأمثل لإنهاء هذا النزاع المفتعل الذي عمر عقودا من الزمن.

ونفتتح هذه الدورة أيضا في سياق التحضيرات الجارية لاستكمال إجراءات انضمام المملكة المغربية إلى مؤسسات الاتحاد الإفريقي، تماشيا مع التوجيهات الملكية السامية، لاسيما تلك المعبر عنها في الرسالة الملكية الموجهة إلى المشاركين في أشغال منتدى «كرانسمونتانا» بتاريخ 17 مارس 2017 بمدينة الداخلة، بأن «تحقيق النهضة الإفريقية المنشودة، يبقى رهينا بمدى ثقتنا في نفسنا، وبالاعتماد على مؤهلاتنا وقدراتنا الذاتية، واستغلالها على أحسن وجه، في إطار تعاون جنوب جنوب مربح، وشراكة استراتيجية وتضامنية بين دول الجنوب.

وإننا لواثقون من كسب هذه الرهانات. فإفريقيا اليوم، يحكمها جيل جديد من القادة البراغماتيين، المتحررين من العقد الإيديولوجية، التي عفا عنها الزمن. هؤلاء القادة الذين يعملون، بكل غيرة وطنية ومسؤولية عالية، من أجل استقرار بلدانهم، وضمان انفتاحها السياسي، وتنميتها الاقتصادية، وتقدمها الاجتماعي» (انتهى النطق الملكي).

واستعدادا لرفع التحديات المترتبة عن عودة المملكة المغربية إلى الأسرة الإفريقية، وبعد استكمال تأسيس مجموعات برلمانية جديدة للصداقة مع البرلمانات الوطنية الإفريقية، بادرنا إلى فتح ورش استكشاف السبل والآليات الكفيلة بتقوية حضورنا الدبلوماسي على المستوى الإفريقي، من خلال عقد سلسلة ندوات وورشات عمل موضوعاتية حول القضايا والرهانات ذات الصلة، والتي أعطينا انطلاقتها الأسبوع المنصرم عبر تنظيم ندوة برلمانية في موضوع «الحضور الدبلوماسي للمغرب في القارة الإفريقية».

حضرات السيدات والسادة؛

لقد شهدت الفترة الفاصلة بين الدورتين نشاطا مكثفا لمجلس المستشارين، على عدة مستويات.

وهكذا، فاستكمالا للمبادرة التي أطلقها المجلس بتشكيل لجنة نيابية لتقصي الحقائق حول الصندوق المغربي للتقاعد، والتي اشتغلت في ظروف استثنائية ناتجة بالأساس عن تواجد أعضاء الحكومة في وضعية تصريف الأعمال، عمل المجلس في دورة استثنائية هي الأولى من نوعها في تاريخ العمل البرلماني من حيث اتخاذ المبادرة من طرف أعضاء أحد المجلسين، على مناقشة تقرير هذه اللجنة طبقا لمقتضيات المادة 17 من القانون التنظيمي المتعلق بطريقة تسيير لجان تقصي الحقائق.

وعلاقة بالوظائف الدستورية الجديدة لمجلس المستشارين، وخاصة ما يتعلق منها بالسياسات العمومية وفي إطار التفاعل مع التوجيهات الملكية السامية، تجاوب المجلس مع مضامين الخطاب الملكي الذي ألقاه جلالته بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الحالية والذي شخص فيه بشكل دقيق أعطاب الإدارة المغربية، وهو الموضوع الذي من المقرر أن تعالجه المجموعة الموضوعاتية المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية المخصصة لمناقشة وتقييم السياسات العمومية تحت عنوان «المرفق العمومي».

وشهدت هذه الفترة كذلك، مواصلة عمل اللجنة المكلفة بتعديل النظام الداخلي للمجلس، في تكامل مع مجلس النواب واحتراما لمقتضيات الدستور.

ولا يفوتني في هذا الصدد، أن أنوه كذلك بالعمل الجاد الذي تقوم به لجنة التنسيق بين مجلسي البرلمان، من خلال الترتيب للقاءات المنتظمة التي تعقدها في سبيل توحيد الرؤية في التعامل مع القضايا ذات الاهتمام المشترك، والتي توجت بإحداث لجنة فرعية مختلطة تشتغل على مواضيع محددة، وستفضي بدون شك إلى نتائج إيجابية من شأنها تحقيق التناسق والتكامل بين المجلسين ضمانا لنجاعة العمل البرلماني.

وتكريسا للتفاعل الإيجابي لمجلس المستشارين مع مبادرات المجتمع المدني الرامية إلى المساهمة في دعم العملية التشريعية، نظم المجلس أياما دراسية بشراكة مع منظمات المجتمع المدني لبحث طرق تمكين الآليات القانونية والتنظيمية لعلاقات مجلس المستشارين مع المجتمع المدني والديمقراطية التشاركية، وخاصة ما يرتبط بالحق في تقديم العرائض والملتمسات في مجال التشريع.

حضرات السيدات والسادة؛

لقد شهدت الفترة الفاصلة بين الدورتين كذلك نشاطا دبلوماسيا هاما، إذ استقبل المجلس10وفود يمثلون مؤسسات حكومية وبرلمانات وطنية وشخصيات دولية، وعلى رأسهم السيد رئيس مجلس الشيوخ بجمهورية نيجيريا الاتحادية، والسيد رئيس مجلس الشورى بالمملكة العربية السعودية، والسيد رئيس مجلس الأمة بدولة الكويت...، كما شارك المجلس في 18 تظاهرة إقليمية ودولية، منها مساهمتنا في أشغال جلسة الاستماع

السنوية للأمم المتحدة بنيويورك شهر فبراير 2017 حول موضوع: «العالم الأزرق: الحفاظ على المحيطات، وحماية كوكب الأرض وضمان رفاهية البشر ضمن أهداف التنمية المستدامة 2030».

وشارك المجلس كذلك في أشغال الجمعية 136 للإتحاد البرلماني الدولي التي انعقدت بالعاصمة دكا ببنغلاديش في الفترة الممتدة من فاتح إلى خامس أبريل 2017، وفي الدورة 34 لمجلس حقوق الإنسان بجنيف كاستعداد لتهييئ مشاركة المجلس، ولأول مرة، في الوفد الرسمي للمملكة المغربية الذي سيقدم التقرير الوطني برسم الجولة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل بداية شهر ماي 2017، مما سيكرس توجهنا الرامي إلى تحقيق عمل برلماني مبني على المقاربة المرتكزة على حقوق الإنسان.

وفي إطار تعزيز الدور المحوري لمجلسنا في توطيد وتمتين العلاقات مع دول أمريكا الوسطى واللاتينية ودول الكرايبي، استقبل مجلسنا وفدا برلمانيا عن المكتب التنفيذي لبرلمان أمريكا الوسطى والكرايبي، وممثلين عن برلمان جمهورية غواتيمالا ومجلس الشيوخ بجمهورية الدومينيكان، كما استقبل المجلس وفدا برلمانيا عن جمهورية البيرو.

وشكلت المباحثات التي أجريناها مع هذه الوفود مناسبة هامة للتعبير عن الاعتزاز بالدينامية المتواترة التي تشهدها علاقات المملكة المغربية مع بلدان المنطقة، وكذا روح التشاور والتنسيق القائمة بشأن مختلف القضايا والتحديات والرهانات المشتركة في أفق ترجمة مشروعنا الطموح المتعلق بإحداث «منتدى برلماني إفريقي-أمريكو لاتيني»، كفضاء للترافع حول مصالح وقضايا الشعوب الإفريقية واللاتينية، وإسماع صوتها في مختلف المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية.

وعرفت هذه الفترة كذلك، زيارتنا بمعية وفد من المجلس، إلى جمهورية فنلندا بدعوة من السيدة رئيسة البرلمان الفنلندي من 8 إلى 10 مارس 2017، وحظينا خلالها بشرف استقبالنا من قبل فخامة السيد رئيس الجمهورية الفنلندية، وهو ما شكل فرصة هامة للتعريف بالنموذج الديمقراطي المغربي وبفرص الاستثمار المتاحة في ظل الموقع الجيو-استراتيجي الذي تتفرد به بلادنا.

كما تميزت هذه الفترة الفاصلة بين الدورتين، بتنظيم البرلمان بمجلسيه للمؤتمر 24 للاتحاد البرلماني العربي، والذي توجت أشغاله برئاسة البرلمان المغربي للإتحاد كتقدير لجهود المملكة المغربية في خدمة قضايا الأمة العربية والإسلامية، وتقوية العمل البرلماني العربي. العربي.

وعلى مستوى الشراكة والتعاون الدولي، كثف مجلس المستشارين أنشطته خلال هذه الفترة مع مختلف المؤسسات وعلى رأسها: مؤسسة ويستمنستر للديمقراطية، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما فتح المجلس أوراشا مع كل من المنظمة العالمية للهجرة، ومؤسسة كونرادأديناور، وبرنامج دعم اتفاقية الشراكة بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي في إطار خلق آلية التوأمة المؤسساتية.

السيدات والسادة الأفاضل؛

تميزت الفترة الفاصلة بين الدورتين أيضا بحدث هام، تمثل في تنظيم مجلسنا للدورة الثانية للمنتدى البرلماني الدولي للعدالة الاجتماعية تحت شعار «مأسسة الحوار الاجتماعي: مدخل أساسي للتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية»، يوم 20 فبراير 2017، والذي حظي بشرف الرعاية المولوية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وبهذه المناسبة، نسجل بكل اعتزاز وفخر مضامين الرسالة الملكية السامية التاريخية الموجهة إلى المشاركين في

هذا المنتدى، والتي نوه فيها جلالته بمساهمة مجلس المستشارين في بناء النموذج المغربي للعدالة الاجتماعية، كما دعا جلالته من خلالها مجلس المستشارين إلى «متابعة مسار البناء التشاركي للنموذج المغربي للعدالة الاجتماعية، عبر تنظيم حوارات ومنتديات واستشارات قطاعية وموضوعاتية مع كل الفاعلين المعنيين، واستثمار حصيلة هذه الأعمال في إعداد الدورات المقبلة لهذا المنتدى البرلماني»(مقتطف من الرسالة الملكية السامية).

حضرات السيدات والسادة؛

قبل الختام، أود أن أعبر عن أملنا الكبير في أن تكون هذه الدورة حافلة بالعطاء البرلماني خدمة للمصلحة العليا لوطننا العزيز، من أجل استدراك الزمن المهدور جراء تعثر مشاورات تشكيل الحكومة.

وبهذه المناسبة، أتوجه بخالص الشكر والامتنان إلى السيدة والسادة أعضاء مكتب مجلس المستشارين، والسيدات والسادة رؤساء الفرق ومنسقي المجموعات، والسادة رؤساء اللجان الدائمة، وكافة السيدات والسادة المستشارين المحترمين على ما أبدوه من بذل وعطاء طيلة الفترة الفاصلة بين الدورتين.

كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى موظفات وموظفي المجلس، على تفانيهم في القيام بواجبهم.

والشكر موصول كذلك لمنظمات المجتمع المدني والفعاليات الجامعية والأكاديمية التي واكبت بانتظام أنشطتنا، ولممثلي وسائل الإعلام السمعية والبصرية والمكتوبة والإلكترونية على متابعة وتغطية أشغال المجلس وأنشطته المتعددة ونقلها بكل مهنية لعموم الرأي العام الوطني والدولي.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

كلمة السيد رئيس مجلس المستشارين بمناسبة اختتام دورة أبريل من السنة التشريعية 2016 - 2017

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس الحكومة المحترم؛
السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛
السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

طبقا لمقتضيات الفصل 65 من الدستور والمادة السادسة من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، نختتم اليوم، دورة أبريل للسنة التشريعية 2016-2017 بحصيلة قد لا يكون من المبالغة وصفها بالحصيلة الهامة على مختلف واجهات عمل المجلس سواء على مستوى التشريع ومراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية، أو على مستوى الدبلوماسية البرلمانية وكذا انفتاح المجلس على محيطه.

وقبل عرض حصيلة عمل المجلس خلال هذه الدورة، لابد من التوقف عند المضامين القوية للخطاب الملكي السامي الأخير لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والتي إن كانت تسائل في المقام الأول الفاعلين السياسيين والمسؤولين الإداريين بمغرب اليوم ومدى ارتباطهم وتجاوبهم مع انتظارات وتطلعات المواطنات والمواطنين، فإننا نجزم أنها، تدعونا كبرلمانيين، وكجزء من المنظومة المؤسساتية، إلى تقييم وتقويم عملنا على مختلف المستويات، واستخلاص العبر والدروس من أجل تجويد عملنا البرلماني وبلورة مقترحات عملية لتفعيل مضامين هذا الخطاب السامي المرجعي، بما يكفل انخراطنا الفاعل في المشروع الوطني الديمقراطي الذي يرعاه ويقوده جلالة الملك حفظه الله.

وجدير بالتنويه، إلى أنه ليست هذه هي المرة الأولى التي يقف فيها جلالته على مكامن الخلل في أدائنا كمؤسسات، وليست هذه هي المرة الأولى التي يضعنا فيها جلالة الملك أمام مسؤولياتنا كممثلين للأمة، فقد حرص جلالة الملك في كل المناسبات وخصوصا، إبان افتتاح كل دورة تشريعية، بتذكيرنا بواجباتنا ومسؤولياتنا، واستسمحكم هنا في ذكر فقرة واحدة من إحدى خطبه السامية، حيث يقول جلالته «أن الهدف الذي يجب أن تسعى إليه كل المؤسسات، هو خدمة المواطن. وبدون قيامها بهذه المهمة، فإنها تبقى عديمة الجدوى، بل لا مبرر لوجودها أصلا. « و» إذا كان من حق أي حزب سياسي، أو أي برلماني، أن يفكر في مستقبله السياسي، وفي كسب ثقة الناخبين، فإن ذلك لا ينبغي أن يكون على حساب القضايا الوطنية الكبرى، والانشغالات الحقيقية للمواطنين»{انتهى المنطوق الملكي السامي}.

إن سداد وقوة هذا المعنى الذي ينطوي عليها هذا النص وغيره كثير، يلزم أن يشكل، بالنسبة لنا، موجها لعملنا ونبراسا لتقويم أدائنا، بل اسمحوا لي بالذهاب إلى حد القول بأن الأوان قد آن، أكثر من أي وقت مضى، لمباشرة المراجعة العميقة الضرورية في عملنا وأدائنا وإلى النقد الذاتي الموضوعي والجريء والمسؤول عن منجزنا وأثره على تطلعات وانتظارات المواطنات والمواطنين الذين حظينا بشرف تمثيلهم.

وفي نفس المنحى، فالتفاعل مع مضامين الخطابات السامية لصاحب الجلالة نصره الله، ولاسيما خطاب العرش لهذه السنة، يفرض علينا، ليس فقط الانفعال اللحظي، وترديد العبارات التي ألفناها وصارت من

كثرة ترددها تثير سخرية المواطنات والمواطنين بل تحمل مسؤوليتنا كإحدى أهم مكونات النسيج المؤسساتي ببلادنا للنهوض بمهامنا ووظائفنا الدستورية، مما يقتضي الانكباب الجدي على إعداد خارطة طريق تنفيذية تستلهم تلك المضامين لتثمين ومواصلة مجهود استكمال الأوراش الإستراتيجية التي أطلقناها، من جهة، ولكن لتصويب الاختلالات وتجاوز مكامن الضعف في عملنا بغرض ترشيد الحكامة البرلمانية والرقي بنجاعة تدخلاتنا، من جهة ثانية. وأود التأكيد على أن مكتب المجلس منفتح وسيسعده استقبال اقتراحات السيدات والسادة المستشارين في هذا الشأن.

حضرات السيدات والسادة؛

اسمحوا لي الآن، لأنتقل لتقديم الخطوط العريضة لحصيلة المجلس خلال هذه الدورة،

فعلى مستوى التشريع، وافق المجلس خلال هذه الدورة على 46 مشروع قانون، منها 34 مشروع يتعلق بالموافقة على اتفاقيات دولية تواكب الالتزامات القارية والدولية لبلادنا و12 مشروع قانون تهم مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، يأتي في مقدمتها مشروع قانون المالية رقم 73.16 للسنة المالية 2017.

ولئن كانت الاتفاقيات الدولية -سواء الثنائية منها أو المتعددة الأطراف- تشكل الجزء الوافر من مشاريع القوانين التي وافق عليها المجلس خلال الدورة، فإن عددا لا بأس به من هذه الاتفاقيات، تتعلق بالدول الإفريقية، وذلك تنفيذا للتوجه الملكي السامي المتجدد نحو إفريقيا، منذ أن بادر جلالته نصره الله إلى اتخاذ قرار استئناف شغل عضوية بلادنا في المؤسسة الإفريقية القارية، وعلى إثر زياراته لعدد من الدول الإفريقية، التي تم خلالها التوقيع على عدد كبير من الاتفاقيات الثنائية، والتي شملت دولا مثل رواندا واثيوبيا وجنوب السودان وزامبيا ونيجيريا ومدغشقروغانا، وهي الاتفاقيات التي تتميز بطابعها العملي لما تتضمنه من مؤشرات مدققة وآليات للتنفيذ.

على أن ذلك، لم يمنع المجلس من الانخراط في الدراسة المعمقة والإسهام الإيجابي في تجويد باقي مشاريع القوانين التي وافق عليها، وفي مقدمتها مشروع قانون المالية الذي مثل فرصة للمناقشة المستفيضة للسياسات القطاعية المختلفة بحضور السيدات والسادة أعضاء الحكومة الجديدة، مما أخذ حيّزا مهما من زمن مجلس المستشارين امتد من 13 ماي 2017 تاريخ التوصل به إلى غاية فاتح يونيو تاريخ المصادقة عليه، بمدة زمنية غطت 160 ساعة موزعة بين أشغال اللجان الدائمة والجلسات العامة، تميّزت بإدخال عدة تعديلات بلغت في مجموعها 34 تعديلا، شملت عددا من مواد النص، حظيت جميعها بالقبول في إطار البت النهائي من قبل مجلس النواب.

كما أن باقي النصوص المصادق عليها تتراوح بين طابعها الحقوقي والاقتصادي والاجتماعي، من بينها، مشروع القانون الخاص بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، ومشروع القانون الرامي إلى نقل اختصاصات السلطة الحكومية المكلفة بالعدل إلى الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض بصفته رئيسا للنيابة العامة وبسن قواعد لتنظيم رئاسة النيابة العامة، والمساهمة في تحصين الملكية العقارية وحمايتها من السطو غير المشروع، بموجب القانون المنظم للحقوق العينية. فضلا عن مشروعي قانونين متعلقين بإحداث وكالتين جديدتين، تعنيان بالتنمية الرقمية وبتنمية الاستثمارات والصادرات.

وفي نفس السياق تم إقرار قوانين، ذات طبيعة تكافلية وتعنى ببعض الفئات المجتمعية، من قبيل الموافقة على مشروع القانون المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية، وتعديل القانون المنظم للتعاونيات، والموافقة على مشروع القانون المحدث لنظام المعاشات لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء

الذين يزاولون نشاطا خاصا، دون إغفال المجال الرياضي وتأطيره بقواعد حمائية من تعاطي المنشطات.

وإن كان الجانب الكمي مهما في مقاربة الحصيلة التشريعية، فإن الجوانب النوعية ذات دلالة هامة في بسط حصيلة الدورة، بحيث واصل المجلس تعزيز علاقاته المؤسساتية مع الهيئات الوطنية التي يخولها القانون مساعدة البرلمان، وكذا سياسة فتح أبوابه أمام جمعيات المجتمع المدني وفعالياته للإدلاء برأيها حول قضايا الساعة، من خلال لقاءات مباشرة مع مكونات المجلس أو بتنظيم لقاءات دراسية مشتركة أو بإحالة مذكراتها بشأن النصوص موضوع الدراسة على الفرق والمجموعات، وهو ما انعكس على حجم التعديلات التي تقدمت بها الفرق والمجموعات المكونة للمجلس، بحيث بلغت خلال هذه الدورة ما مجموعه 519 تعديلا، منها 224 تعديلا ورد على مشروع قانون المالية، و295 تعديلا على 8 مشاريع قوانين أخرى، وهو الأمر الذي مكّن من تعديل 7 مشاريع قوانين بشكل جوهري.

غير أن تجاوب الحكومة معها، وإن كان لا يرقى إلى مستوى تطلعاتنا كمجلس، فإن حجمها الكمي يعكس المجهود المبذول من مختلف مكونات المجلس، كما أن تبني معظم هذه التعديلات من طرف مجلس النواب في إطار البت النهائي يثبت طبيعة مساهمة المجلس في تجويد الإطار التشريعي الوطني.

ولقد كان لافتا للنظر أن جميع النصوص التي تمت المصادقة عليها خلال هذه الدورة وردت في شكل مشاريع قوانين، وبناء عليه فإننا نؤكد عزم مكتب المجلس على تطبيق أحكام الفصل 82 من الدستور خلال الدورة البرلمانية المقبلة التي تنص على أنه «يخصص يوم واحد على الأقل في الشهر لدراسة مقترحات القوانين، ومن بينها تلك المقدمة من قبل المعارضة»، وذلك عبر برمجة مسبقة لتواريخ الجلسات بتنسيق مع الحكومة، بجانب مناقشة باقي مشاريع القوانين الموجودة حاليا قيد الدرس أمام اللجان الدائمة، وعددها 17. وتجدر الإشارة إلى أن اللجان الدائمة قد عقدت خلال هذه الدورة 73 اجتماعا بمدة زمنية وصلت إلى 244 ساعة عمل.

حضرات السيدات والسادة؛

أما على مستوى مراقبة العمل الحكومي، فقد عقد المجلس خلال هذه الدورة 35 جلسة عامة، استغرقت حوالي 68 ساعة عمل، جاءت جلسات الأسئلة الشفهية في مقدمتها ب 14 جلسة، وتلتها الجلسات التشريعية ب 9 جلسات، ثم الجلسات الخاصة التي بلغت 6 جلسات، بالإضافة إلى 3 جلسات مشتركة مع مجلس النواب، و3 جلسات شهرية متعلقة بالسياسة العامة.

وقد بلغ المعدّل العام لحضور السيدات والسادة أعضاء المجلس بالجلسات العامة حوالي 56 في المائة من أعضاء المجلس في مجموع الجلسات، وإن كانت جلسات الأسئلة الأسبوعية تعرف استقرارا نسبيا من حيث عدد الحاضرين بمعدل حضور حوالي 69 مستشار(ة) في كل جلسة.

أما على مستوى الأنشطة الرقابية والاستطلاعية للجان الدائمة، نسجل أنه فيما يخص طلبات الاستماع إلى السادة الوزراء بخصوص مواضيع الساعة أو ذات الأولوية في السياسات العمومية، فقد ورد على اللجان الدائمة في ظل الحكومة الجديدة، 19 طلبا من الفرق والمجموعات، تفاعلت الحكومة مع (4) طلبات منها، يتعلق الأول بإعراب السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان عن استعداده لحضور أشغال لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، والثاني بدفع وزارة العدل بعدم اختصاصها بمناقشة قضايا حقوق الإنسان، في حين تم عقد اجتماع واحد للجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية، نوقش خلاله وضعية المكتب الوطني المغربي للسياحة، واجتماع لجنة المالية حول الإطار العام لإعداد لمشروع القانون المالي لسنة 2018 تطبيقا لأحكام القانون التنظيمي لقانون المالية.

أما بخصوص المهام الاستطلاعية والزيارات الميدانية، فقد استقبلت اللجان الدائمة 5 طلبات في هذا الشأن، استجابت الحكومة لاثنين (2) منها، تتعلقان بزيارة مقالع الرمال بمدينتي القنيطرة والعرائش، ولميناء الناظور والمركز الحدودي بني انصار، وهي الآن في طور الإعداد من لدن لجنتي المالية والداخلية، وننتظر رد الحكومة بخصوص الطلبات الثلاثة الأخرى.

أما بالنسبة للجن المؤقتة، فأهم ما ميّز أشغال المجلس خلال هذه الدورة هو تواصل أشغال المجموعة الموضوعاتية المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية في مجال المرفق العمومي، التي سبق لمكتب المجلس أن شكلها تطبيقا لأحكام الفصل 101 من الدستور ومواد النظام الداخلي. وكذا لجنة النظام الداخلي للمجلس، التي لم تتمكن من التقدم في أشغالها بفعل الضغط الكبير على جدول أعمال المجلس.

وتميزت هذه الدورة باستكمال الإجراءات القانونية المرتبطة بتشكيل لجنتي تقصي الحقائق حول المكتب الوطني المغربي للسياحة وترخيص الحكومة باستيراد النفايات.

وفي نفس المنحى، فإلى جانب الدور الرقابي للجان الدائمة، والجيل الجديد من الاختصاصات الدستورية المتمثل في التفاعل مع تقارير المؤسسات الوطنية، تظل الجلسة الأسبوعية للأسئلة الشفهية موعدا هاما لطرح قضايا الشأن العام الوطني، وقد أجابت الحكومة بهذا الصدد خلال 14 جلسة عامة انعقدت في هذه الدورة على 242 سؤالا شفهيا، من أصل 749 سؤالا توصل بها المجلس خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين ودورة أبريل 2017، من ضمنها 51 سؤالا آنيا و 191 سؤالا عاديا، بينما تمت الإجابة على 147 سؤالا كتابيا من أصل 186 بنسبة 79 في المائة.

كما عقد المجلس ثلاث جلسات شهرية (03) خاصة بتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة طبقا لمقتضيات الفصل 100 من الدستور، تمت برمجة تواريخ انعقادها، بصفة مسبقة في مستهل الدورة، وبتنسيق مع مجلس النواب، وقد همّت المواضيع التالية:

1. الجلسة الأولى تناولت محورين وهما: نجاعة سياسات التشغيل ومحاربة الفقروحماية القدرة الشرائية للمواطنين، وإستراتيجية النهوض بالعالم القروي والمناطق الجبلية والغابوية.

2. الجلسة الثانية تناولت محورين وهما: إصلاح الإدارة ومتطلبات الحكامة الجيدة، والسياسة الحكومية في التنمية الصناعية وتحسين مناخ الأعمال.

3. الجلسة الثالثة تناولت بدورها محورين وهما: حصيلة السياسات العمومية المتعلقة بمغاربة العالم، والتقائية السياسات العمومية وأثرها على تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية.

وتجدر الإشارة إلى أنه لأول مرة منذ تفعيل هذه الآلية الرقابية الجديدة - منذ عقد المجلس لأول جلسة شهرية في يوليوز -2012 نظم مكتب المجلس بحضور السيدات والسادة رؤساء الفرق والمجموعات بتاريخ 24 يوليوز 2017 لقاء تقييميا لمنهجية تدبير 21 جلسة عامة شهرية، تم التطرق خلاله لمختلف الجوانب المرتبطة بالموضوع، من حيث الإشكالات التي يطرحها النص القانوني، وكيفية توزيع محاور الجلسة والحصص الزمنية، والمجالات الأساسية التي حظيت بالنقاش طيلة هذه الفترة، ومستويات الحضور لهذا الصنف من الجلسات، وغيرها من التفاصيل.

وبالنظر إلى النتائج التي أبان عنها اللقاء، فإن المكتب عازم في القريب على تنظيم لقاءات تقييمية من هذا النوع، حول مختلف القضايا المندرجة ضمن مجالات اهتمامه.

وعلى مستوى حضور السيدات والسادة الوزراء لجلسات الأسئلة الشفهية الأسبوعية، فقد اتسم بالتباين، وذلك ارتباطا بالأسئلة المبرمجة من طرف مكونات المجلس في جدول الأعمال من جهة، ونسبة اعتذار السيدات والسادة الوزراء عن حضور أشغالها من جهة ثانية.

وهكذا، عبّر السيدان وزيرا التربية الوطنية والعلاقات مع البرلمان عن استعدادهما لحضور جميع أشغال جلسات الأسئلة الأربعة عشر التي عقدها المجلس خلال هذه الدورة، متبوعا بقطاع الصحة، الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية، والشغل والإدماج المهني ب 13 مرة، ثم قطاعات الطاقة والمعادن، والسياحة والنقل الجوي، وكتابة الدولة المكلفة بالنقل ب 12 مرة.

وبالنسبة للقطاعات الحكومية الأقل حضورا، فنجد في المقام الأول قطاعي الاقتصاد والمالية، والفلاحة والصيد البحري اللذين اعتذرا عن الحضور 13 مرة، متبوعين بقطاعات الداخلية، والخارجية، كتابة الدولة المكلفة بالصيد البحري ب 12 مرة، فقطاعي الصناعة والاستثمار والتجارة وكتابة الدولة المكلفة بالمياه والغابات ب11 مناسبة، علما بأن المعدل العام لاعتذار جميع أعضاء الحكومة خلال الجلسات 14 المخصصة للأسئلة الشفهية بلغ حوالي 36%.

ولا بد من الإشارة إلى إرساء مجلس المستشارين لآلية ستتولى متابعة التزامات وتعهدات السادة الوزراء المعبر عنها خلال جلسات الأسئلة الشفهية، وسيصبح بإمكان الفرق والمجموعات البرلمانية الاطلاع على مجموع هذه الالتزامات عقب كل دورة، من أجل اتخاذ ما تراه مناسبا بشأنها وبصفة خاصة ترتيب أشكال رقابية على ضوئها، من قبيل تشكيل لجان استطلاع، أو استدعاء الوزراء للجان الدائمة أو صياغة أسئلة شفهية وكتابية.

السيدات والسادة:

على مستوى تقييم السياسات العمومية، فقد شرع مكتب المجلس في التحضير للجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية ابتداء من مستهل أكتوبر 2016 بمراسلة الفرق والمجموعات البرلمانية قصد اقتراح مواضيع الجلسة السنوية، وتمت هيكلة المجموعة الموضوعاتية المكلفة بذلك بعد تحديد مجال اشتغالها على المرفق العمومي، وقد حصرت هذه الأخيرة محاور اشتغالها في: المراكز الجهوية للاستثمار، والخدمات الصحية، ومنظومة التربية والتعليم.

وفي هذا الصدد، لا بد من التنويه باستجابة جميع القطاعات الحكومية المعنية مع طلب المجموعة الموضوعاتية.

وقد مكنت هذه اللقاءات التفاعلية وعمليات البحث التي أجرتها المجموعة الموضوعاتية من جمع عدد من المعطيات حول القضايا المذكورة، وقد ارتأى نظر مكتب المجلس بناء على طلب المجموعة تمديد أجل إيداع تقريرها إلى حين استكمال جميع شروط التقييم.

وبخصوص العلاقة مع المؤسسات الوطنية، فقد واصل المجلس توطيد علاقات التعاون مع هذه الهيئات والمؤسسات، وعلى رأسها المحكمة الدستورية من خلال بتها في المنازعات المتعلقة بانتخاب أعضاء المجلس، وبتفعيلها لأحكام المادة 25 من قانونها التنظيمي، الذي يفسح المجال أمام أعضاء المجلس لأجل إبداء النظر في القضايا المرتبطة بدستورية القوانين والأنظمة المحالة عليها، وهو ما تم بالنسبة للنظام الداخلي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية.

كما أن الآراء الصادرة عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان وجدت صداها في التعديلات المقدمة من الفرق والمجموعات حول بعض النصوص التي تمت الموافقة عليها خلال هذه الدورة، ولعل أبرز مثال في هذا الصدد،

مشروعي القانونين المتعلقين على التوالي، بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، وبنقل اختصاصات السلطة الحكومية المكلفة بالعدل إلى الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض بصفته رئيسا للنيابة العامة وبسن قواعد لتنظيم رئاسة النيابة العامة.

أما بالنسبة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، فقد توطدت علاقات التعاون معه، عن طريق إخبار المجلس بجميع المستجدات المتعلقة بجدول أعماله.

على أن المؤسسة التي جمعتنا معها خلال هذه الدورة لقاءات هامة، هي المجلس الأعلى للحسابات، عن طريق المحطة السنوية التي تربطنا بها طبقا لأحكام الفصل 148 من الدستور، بحيث ألقى السيد الرئيس الأول عرضه عن أعمال المحاكم المالية في الجلسة البرلمانية المشتركة لـ 4 يوليوز 2017، عقب إيداع التقرير السنوي للمجلس لسنة 2015، مما وفر مادة غنية أمام السيدات والسادة أعضاء المجلس، تم استثمارها في الجلسة التي خصصت لمناقشة العرض المذكور بتاريخ 2 غشت 2017، بحضور ثمانية قطاعات حكومية.

ولا يمكن إغفال حجم التنسيق المكثف والبناء مع الحكومة الذي يكاد يكون بصفة يومية، من خلال وضعها في الصورة قبل وضع جدول الأعمال، عن طريق ندوة الرؤساء وبتنسيق مباشر مع السيد رئيس الحكومة، ما مكّن من تذليل عدد من الصعوبات المرتبطة بالبرمجة، وبصفة خاصة حضور السادة الوزراء لأشغال المجلس.

ونفس الأمر يسري على العلاقة مع مجلس النواب، من حيث العمل الهام الذي تقوم به لجنة التنسيق، والتنسيق المتواصل مع السيد رئيس مجلس النواب حول القضايا ذات الاهتمام المشترك، والتي تجلت بالأساس في التنظيم المشترك لملتقيات دولية، وعقد ثلاث جلسات عامة مشتركة تعلقت بتقديم البرنامج الحكومي، وبعرض قانون المالية برسم سنة 2017، وبتقرير السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات.

حضرات السيدات والسادة؛

لعل ما ميز عمل مجلس المستشارين على مستوى الدبلوماسية البرلمانية، خلال هذه الدورة، هو التوقيع على ثلاث مذكرات تفاهم مع مجالس البرلمانات في البلدان الصديقة، إضافة إلى الزيارات واللقاءات الهامة التي قام بها مجلسنا على المستويين الثنائي ومتعدد الأطراف.

واتسم عمل وفود مجلس المستشارين بالدفاع عن القضايا الكبرى لبلادنا وفي مقدمتها قضية الوحدة الترابية لبلادنا، والترويج للنموذج الديمقراطي والتنموي المغربي المتفرد، وكذا الدفاع عن قضية الشعب الفلسطيني وحقه في بناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وتأكيد مواقف بلادنا بشأن عدد من القضايا الإقليمية والدولية التي تهم حفظ الأمن والسلم الدوليين.

وفي إطار هذه الدينامية التي ميزت عملنا الدبلوماسي، استقبل مجلسنا 30 وفدا برلمانيا وحكوميا وشخصيات دبلوماسية، كما شارك في 20 تظاهرة برلمانية إقليمية ودولية وقارية.

وعرفت هذه الدورة، زيارة عمل لرئيس مجلس المستشارين إلى اليابان، توجت بالاتفاق على إحداث «منتدى برلماني بين مجلس المستشارين المغربي ومجلس المستشارين الياباني»، سينظم مجلسنا أول نسخة منه بالرباط خلال الدورة المقبلة، وزيارة ثانية لجمهورية الشيلي تميزت بمباحثات مثمرة مع السيد وزير الخارجية ونائبه، ولقاء مع السيد رئيس مجلس الشيوخ بجمهورية الشيلي، توج بالتوقيع على مذكرة تفاهم بين مجلس المستشارين المغربي ونظيره الشيلي. كما حظيت هذه الزيارة باستقبال الوفد المغربي من طرف فخامة رئيسة الجمهورية.

وقد تميزت كل هذه اللقاءات بتجديد المسؤولين الشيليين لدعمهم الثابت لقضية الوحدة الترابية للمملكة المغربية، وتأكيدهم على عمق الروابط التاريخية التي تجمع بين البلدين، مع التعبير على الإرادة المشتركة للرقي بالعلاقات الثنائية إلى مستوى شراكة إستراتيجية نموذجية بين البلدين.

ولنا اليوم أن نعتز بمسار علاقات التعاون والتفاهم مع البرلمان الشيلي، والذي أسهم بشكل كبير بل وحاسم في محاصرة تحركات خصوم وحدتنا الترابية، ذلك أنه لأول مرة بعد ما يناهز عقدين من الزمن، لم يرفع البرلمان الشيلي الملتمس الدوري والسنوي لحكومته للاعتراف بـ«الجمهورية الوهمية».

وضمن نفس الإطار، تمكنا خلال هذه الدورة في إطار مجموعة الصداقة والتعاون المغربية الإيطالية، من التصدي لمناورات أعداء وحدتنا الترابية داخل البرلمان الإيطالي وإفشال مناورات جديدة لأعداء وحدتنا الترابية بالبرلمان الأوروبي من خلال إسقاط التعديلات المناوئة بشأن «مشروع التقرير حول توصية البرلمان الأوروبي للمجلس بخصوص الدورة 72 للجمعية العامة للأمم المتحدة» خلال الجلسة العامة للبرلمان الأوروبي بستراسبورغ في شهر يوليوز الماضي.

كما تميزت هذه الدورة بزيارة السيدة نائبة رئيس جمهورية الأرجنتين ورئيسة مجلس الشيوخ لبلادنا، وهي الزيارة التي فتحت آفاقا واعدة في مسلسل التعاون بين البلدين والمؤسستين البرلمانيتين، حيث توجت بالتوقيع على مذكرة تفاهم بين مجلس المستشارين المغربي ومجلس الشيوخ الأرجنتيني.

وعرفت، هذه الدورة أيضا، زيارة السيد رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ البرازيلي والرئيس الأسبق للجمهورية، وتم الاتفاق خلالها على إحداث لجنة مشتركة بين مجلس المستشارين المغربي ومجلس الشيوخ البرازيلي، لمواكبة التعاون بين حكومتي البلدين في مختلف المجالات.

وشهدت هذه الدورة أيضا، المشاركة في المؤتمر التأسيسي لمنظمة «البديل الديمقراطي للأمريكتين» De-mocratica de las AméricasAlternativa في إطار الانفتاح على التجمعات النقابية القارية والدولية، انسجاما مع المخطط الاستراتيجي لمجلس المستشارين الرامي إلى إبراز المكونات والخصوصيات السوسيو-اقتصادية، وتعزيز التواجد في أمريكا الجنوبية، وهو ما تجلى كذلك في المبادرة إلى تقديم طلب الانضمام للشبكة البرلمانية للأمريكتين PARLAMERICAS.

وعلى مستوى العلاقات مع برلمانات الدول الإفريقية الصديقة، فإضافة إلى احتضان البرلمان المغربي للدورة 70 للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الإفريقي، تميزت الدورة بزيارة السيد رئيس مجلس الشيوخ الرواندي، تخللتها مباحثات ثنائية ولقاءات مع مسؤولين في الحكومة والمؤسسات الدستورية الوطنية، توجت بالتوقيع على مذكرة تفاهم بين مجلسي البلدين؛ فضلا عن تفعيل مجموعات التعاون والصداقة مع مختلف الدول، وإحداث مجموعات على مستوى إفريقيا في إطار تنزيل المخطط الاستراتيجي الخاص بالقارة الإفريقية. كما عرفت هذه الدورة المشاركة الأولى في دورات برلمان عموم إفريقيا كمواكبة من مجلسنا لعودة المملكة المغربية للاتحاد الإفريقي.

وعلى مستوى العلاقات مع المنظمات والهيئات الدولية، احتضن المجلس بتنسيق مع مجلس النواب فعاليات:

- المؤتمر 24 للاتحاد البرلماني العربي؛
- الدورة 70 للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الإفريقي؛
- والمؤتمر 25 الطارئ للاتحاد البرلماني العربي؛

وفي إطار هذه الدينامية القوية التي تعيش على إيقاعها الدبلوماسية البرلمانية، سنواصل عملنا خلال الدورة المقبلة عبر محطات ومواعيد هامة تتمثل في زيارات لرؤساء المجالس المماثلة، واحتضان مجلسنا لعدة ندوات ومؤتمرات إقليمية وقارية ودولية ك:

- المؤتمر 11 لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي؛
- المؤتمر البرلماني الدولي رفيع المستوى حول «تسهيل التجارة والاستثمارات في منطقة المتوسط والقارة الإفريقية» بشراكة مع الجمعية البرلمانية المتوسطية والمنظمة العالمية للتجارة؛
- ميدكوب 2017 بورزازات بشراكة مع الجمعية البرلمانية المتوسطية؛
- ندوة حول «ظاهرة انتشار التطرف العنيف بمنطقة منظمة الأمن والتعاون بأوروبا، والإستراتيجية الكفيلة بالحد من استقطاب وتجنيد المنظمات الإرهابية للشباب: المقاربة المغربية» والتي سننظمها على هامش الزيارة الهامة التي يعتزم القيام بها لبلادنا وفد عن الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا؛
- اجتماع منتدى رئيسات ورؤساء المجالس التشريعية في أمريكا الوسطى والكارايبي «فوبريل».

السيدات والسادة؛

وعلى مستوى انفتاح المجلس على محيطه الخارجي، وتفعيلا لدوره المركزي باعتباره امتدادا مؤسساتيا للجهات، مجاليا، مهنيا، اجتماعيا، واقتصاديا، وإطارا حاضنا للأسئلة المستجدة في الساحة الوطنية على مختلف الواجهات، احتضن مجلسنا 5 لقاءات دراسية تمحورت حول «الرقابة البرلمانية على السياسات العمومية في مجال الأمن» بشراكة مع المركز المغربي للديمقراطية والأمن؛ و«العلاقات بين إفريقيا وأمريكا اللاتينية: من أجل نموذج للتعاون جنوب-جنوب» بتعاون مع مؤسسة غابرييل غارسيا ماركيث؛ و«استعراض أفضل الممارسات والتجارب المرتبطة بآليات دعم العمل البرلماني» بشراكة مع برنامج «سيغما» لدعم تحسين المؤسسات العمومية ونظم التدبير؛ و«البنوك التشاركية في المغرب: الرهانات والتحديات وتسوية المنازعات في المعاملات المالية الإسلامية» بتعاون مع المركز الدولي للوساطة والتحكيم.

وفي سياق مواكبة نقاش مشروع قانون المالية للسنة المالية 2018-2017، نظمت الفرق البرلمانية أياما دراسية، حيث نظم فريق الأصالة والمعاصرة يوما دراسيا حول مشروع قانون المالية للسنة المالية 2017 ونظم الفريقان الحركيان بمجلسي البرلمان يوما دراسيا حول موضوع «السياسة المالية للحكومة: تحديات ورهانات»، ونظم الفريق الاشتراكي بشراكة مع الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب يوما دراسيا حول موضوع: أي تصور للمالية العمومية في البرنامج الحكومي وفق قانون المالية 2017 للقضاء على التمييز واللامساواة.

وملامسة قضايا تندرج ضمن اهتمامات الرأي العام، نظم فريق العدالة والتنمية لقاء دراسيا في موضوع « قراءة في مشروع القانون التنظيمي للمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية» بتنسيق مع الائتلاف الوطني من أجل اللغة العربية والرابطة المغربية للأمازيغية. ونظم فريق الاتحاد المغربي للشغل يوما دراسيا حول المذكرة الاقتصادية للبنك الدولي «المغرب في أفق 2040: الاستثمار في الرأسمال المادي لتسريع الإقلاع الاقتصادي» بشراكة مع مركز الدراسات والأبحاث عزيز بلال.

كما واصل المجلس استقبال عدد من الزوار بما مجموعه 1783 زائر من مختلف شرائح المجتمع، منهم تلاميذ وطلبة وباحثين وفعاليات جمعوية من داخل المغرب وخارجه.

حضرات السيدات والسادة؛

لقد عرفت الدورة التوقيع على مذكرة تفاهم وتعاون بين مجلس المستشارين والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، تتويجا لمسلسل التعاون بين المؤسستين، وذلك من أجل الاستفادة من خبرته التقنية والعلمية وضمان إدماج ناجع وفعال للغة الأمازيغية في أشغال مجلس المستشارين. وجدير بالذكر أن هذه الخطوة تعتبر لبنة إضافية في سعي مجلس المستشارين إلى المساهمة في تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، وإغناء للنقاش الوطني حول مشروع القانون التنظيمي المتعلق بهذا الورش الوطني الهام.

ولمواكبة مختلف الأوراش المفتوحة ولاسيما ورش الجهوية المتقدمة وورش البناء التشاركي للنموذج المغربي للعدالة الاجتماعية، وبعد أن تم التوقيع على مذكرة تعاون مع مؤسسة وسمنستر للديمقراطية، عرفت هذه الدورة أيضا توقيع عقد إطار تعاون مع مؤسسة كونراد أدناور.

وفي ذات المنحى ما زالت المشاورات جارية لمأسسة العلاقة مع كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ومع جمعية رؤساء الجهات وجمعية رؤساء الجماعات عبر توقيع مذكرات تفاهم معها.

حضرات السيدات والسادة؛

في الختام، يسعدني أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى السيد رئيس الحكومة وباقي أعضاء الحكومة المحترمين، على تواصلهم وتعاونهم الدائم مع مجلسنا. والشكر موصول كذلك للسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، على ما يقوم به من جهود من أجل تيسير التعاون والتنسيق بين مجلسنا والحكومة.

كما أتقدم بالشكر إلى السيدات والسادة المستشارين المحترمين، وأعضاء مكتب المجلس، ورؤساء الفرق ومنسقي المجموعات البرلمانية، ورؤساء اللجن البرلمانية الدائمة، على نشاطهم الدائم وحرصهم المتواصل من أجل الارتقاء بأداء مؤسستنا إلى مستوى متقدم.

ويسعدني بنفس المناسبة، أن أنوه بأطر وموظفات وموظفي مجلس المستشارين، على تفانيهم في العمل خدمة لمصلحة مؤسستنا التشريعية.

كما لا يفوتني بهذه المناسبة، أن أتوجه بالشكر إلى هيئات المجتمع المدني على متابعتها الدائمة لأنشطة المجلس، وانخراطها في كل المبادرات التي فتحها المجلس في مختلف واجهات العمل البرلماني، والشكر كذلك لوسائل الإعلام الوطنية والدولية على مواكبتها المهنية لأنشطتنا ونقلها لعموم الرأي العام الوطني والدولي.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

كلمة رئيس مجلس المستشارين السيد عبد الحكيم بن شماش
بمناسبة اختتام دورة أكتوبر للسنة التشريعية 2017-2018
13 فبراير 2018

بسم الله الرحمان الرحيم
السيد رئيس الحكومة المحترم،
السيدات السادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،
الحضور الكريم؛

طبقا لأحكام الفصل 65 من الدستور ومقتضيات المادة السادسة من النظام الداخلي يختتم مجلس المستشارين، اليوم، دورة أكتوبر للسنة التشريعية 2017 . 2018، والتي تميزت بتسجيل حصيلة هامة على صعيد مختلف واجهات العمل البرلماني.

وقبل استعراض حصيلة عمل المجلس خلال هذه الدورة، لا بد التوقف أولا عند دعوة جلالة الملك محمد السادس نصره الله في الخطاب الملكي السامي بمناسبة السنة التشريعية 2017-2018، الحكومة والبرلمان للانكباب على بلورة رؤية مندمجة من شأنها أن تعطي نفسا جديدا للرقي بالنموذج التنموي، حيث شدد جلالته على أنه «إذا كان المغرب قد حقق تقدما ملموسا، يشهد به العالم، إلا أن النموذج التنموي الوطني أصبح اليوم، غير قادر على الاستجابة للمطالب الملحة، والحاجيات المتزايدة للمواطنين، وغير قادر على الحد من الفوارق بين الفئات ومن التفاوتات المجالية، وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية.

وفي هذا الصدد، ندعو الحكومة والبرلمان، ومختلف المؤسسات والهيئات المعنية، كل في مجال اختصاصه، لإعادة النظر في نموذجنا التنموي لمواكبة التطورات التي تعرفها البلاد». (انتهى النطق الملكي)

ولعل ما تميزت به هذه الدورة كذلك، الرسالة الملكية السامية التي وجهها جلالته إلى المشاركين في قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي الـ30 بالعاصمة أديس أبابا (بتاريخ 28-29 يناير 2018) والتي قدم من خلالها جلالته الأجندة الإفريقية حول الهجرة والتي تضمنت مقترح إحداث مرصد أفريقي للهجرة، وإحداث منصب المبعوث الخاص للاتحاد الإفريقي المكلف بالهجرة، من أجل تنسيق سياسات الاتحاد في هذا المجال.

وضمن نفس السياق، اقترح جلالة الملك باعتبار جلالته «رائدا للاتحاد الإفريقي في موضوع الهجرة»، اعتماد نهج قائم على سياسات وطنية، وتنسيق على مستوى الأقاليم الفرعية، ومنظور قاري، وشراكة دولية. وهو ما يستدعي تغيير النموذج السائد، وتحديد مفهوم جديد للهجرة، يقوم على مقاربة استشرافية وإيجابية، وإرادة سياسية حقيقية للدول، التي من مصلحتها أن تتم عملية الهجرة في ظروف سليمة وقانونية ونظامية، تحترم حقوق الإنسان، وذلك في أفق جعل الهجرة رافعة للتنمية المشتركة، وركيزة للتعاون جنوب - جنوب، وأداة للتضامن.

وجددت الرسالة الملكية السامية التزام المملكة المغربية التي ستحتضن في ديسمبر 2018 المنتدى العالمي حول الهجرة والتنمية، بجعله منبراً لخدمة قضايا القارة الإفريقية. وأيضا إحداث وزارة منتدبة بوزارة الخارجية مكلفة بالشؤون الإفريقية، كآلية لمواكبة وتتبع ما يقوم به جلالة الملك في إفريقيا من زيارات وشراكات، وهو ما يتماشى مع التوجه الإفريقي لبلادنا كخيار استراتيجي.

كما تميزت هذه الدورة أيضا بتفعيل مقتضيات الفصل 106 من الدستور لأول مرة في ظل الدستور الجديد، من خلال تقديم ملتمس لمساءلة الحكومة على إثر الفاجعة التي عرفتها جماعة سيدي بولعلام بالصويرة والتي أودت بحياة 15 امرأة وتسجيل العديد من الإصابات. وعلى الرغم من عدم التصويت على الملتمس المذكور بالأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس، فقد أثار هذا التمرين نقاشا قانونيا وفقهيا حول الأسس السليمة لتقديمه والموافقة عليه، ومكّن ذلك من تحديد بعض العيوب المسطرية التي يتعين معالجتها على مستوى النظام الداخلي للمجلس.

حضرات السيدات والسادة؛

اتسم العمل التشريعي والرقابي للمجلس خلال هذه الدورة بدينامية متميزة، أسهمت في الرفع من وتيرة أداء مجلس المستشارين ليرسخ مكانته المؤسساتية الدستورية كفضاء حقيقي للنقاش القانوني الرصين، وللتداول حول مداخل البناء القانوني القويم، والتنزيل العملي السليم للنصوص القانونية، حتى تتحقق الغايات الكبرى من إصدارها، التي تندرج في إطار تأهيل وتطوير البنية الاجتماعية والاقتصادية والحقوقية لبلادنا.

وعلى الرغم من أن الدورات البرلمانية لأكتوبر من كل سنة غالبا ما تتسم بضغط القانون المالي، نظرا للتعبئة الاستثنائية التي يفرضها على جميع مكونات المجلس للانخراط في دراسته المعمقة خلال الأجل المحدد بالقانون التنظيمي لقانون المالية، فإن الحصيلة المسجلة خلال هذه الدورة تضفي عليها ميزة أخرى تجعلها امتدادا للولاية البرلمانية التأسيسية ولمرحلة استكمال البناء الدستوري والمؤسساتي والحقوقي، لما شهدته من المصادقة على مشروعي قانونين تنظيمين، وعلى نصوص ذات علاقة بتنظيم مؤسسات وطنية هامة، وأخرى تؤسس لحقوق دستورية أساسية للمواطنين.

وفي هذا الصدد، فقد وافق المجلس على 26 نصا تشريعيا، موزعة على 25 مشروع قانون ومقترح قانون واحد.

وهكذا، فبالإضافة إلى المصادقة على ثلاثة مشاريع قوانين ذات صبغة مالية، يأتي في مقدمتها مشروع قانون المالية لسنة 2018، ومشروع القانون الرامي إلى إلغاء الزيادات والغرامات المتعلقة بالحقوق المستحقة لفائدة الجماعات الترابية، ومشروع قانون تصفية ميزانية السنة المالية 2014، فإن الحصيلة سجلت الموافقة على نصوص تتعلق باستكمال البناء المؤسساتي بعد التصويت على مشاريع القوانين المتعلقة بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي، وبإعادة تنظيم كل من المجلس الوطني لحقوق الإنسان ووكالة المغرب العربي للأنباء، وبمراجعة القانون التنظيمي المتعلق بالتعيين في المناصب العليا، وإخراج القانون التنظيمي المتعلق بتحديد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية القوانين تطبيقا لأحكام الفصل 133 من الدستور، والذي سيسهم في تيسير ولوج المتقاضين إلى القضاء الدستوري وتطهير الترسانة التشريعية الوطنية مما قد يشوبها من مقتضيات غير دستورية، وكذا مشروع القانون المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات الذي يروم تحديد المساطر وتيسيرها من أجل وصول المواطنات والمواطنين للمعلومات المتاحة قانونا، وأيضا مشروع

القانون المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء الرامي إلى تمكين بلادنا من نص قانوني معياري متماسك وواضح يضمن الحدود الدنيا من شروط وضوابط الحماية القانونية للنساء ضحايا العنف وإحداث آليات للتكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف، فضلا عن الموافقة على مشروع القانون المتعلق بتحديد شروط ومساطر الاستفادة من صندوق التكافل العائلي، والذي يهدف إلى توسيع دائرة المستفيدين من خدمات الصندوق، وتبسيط إجراءات ومساطر الاستفادة من مخصصاته المالية، وتعزيز آليات الحكامة في عمله. ومشاريع أخرى تهدف إلى الحد من أثار بعض الظواهر السلبية كمشروع القانون المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية.

أما على مستوى الاتفاقيات الدولية، فقد تميزت الحصيلة بالمصادقة على 12 مشروع قانون يوافق بموجبها على مجموعة من الاتفاقيات التي وقعتها المملكة المغربية، منها ما يتعلق بالعلاقات الثنائية مع عدة دول شقيقة وصديقة همت أساسا الفضاءين العربي والأوروبي، ومنها ما يدخل في إطار العلاقات متعددة الأطراف، همت إفريقيا بالخصوص عبروضع النظام الأساسي وإنشاء المقر الاجتماعي لصندوق «إفريقيا 50».

هذا بالإضافة إلى اتفاقية صادق عليها المجلس (بالأغلبية)، وهي الاتفاقية المبرمة بين المملكة المغربية ومملكة الأراضي المنخفضة حول الضمان الاجتماعي، والتي من شأنها حماية حقوق الجالية المغربية بهذا البلد.

السيدات والسادة المحترمون؛

إن مجلس المستشارين من خلال عمله التشريعي والرقابي ظل منفتحا أيضا على النقاش المجتمعي الذي يواكب النصوص القانونية الاستراتيجية، وهذا يتمظهر من خلال مضامين النقاش البرلماني البنّاء والمثمر في اللجان والجلسات البرلمانية، وعبر التعديلات المقدمة على النصوص القانونية القابلة للتعديل، بشكل يبرز كثيرا الإسهام التشريعي للسيدات والسادة المستشارين وعلى أساس مبني على مرجعيات التجويد والملاءمة مع الدستور وفي محاولة تكيف القانون مع الواقع.

وقد تطلب المجهود المشار إليه عقد 35 جلسة عامة بمدة زمنية قاربت 61 ساعة، موزعة على 20 جلسة للمراقبة و12 جلسة تشريعية و3 جلسات مشتركة مع مجلس النواب، عقدت إحداهما للتضامن مع الشعب الفلسطيني على إثر قرار الرئيس الأمريكي الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل.

السيدات والسادة المحترمون؛

تميز العمل التشريعي والرقابي للجان الدائمة خلال دورة أكتوبر 2017 بدينامية ملحوظة، عكست في جزء كبير منها الاستراتيجية المتكاملة التي دشنها مجلس المستشارين منذ بداية الولاية التشريعية الحالية، والتي ترتكز بالإضافة إلى الأدوار التقليدية في التشريع والرقابة على جعل المؤسسة التشريعية في قلب ورش استكمال البناء المؤسساتي الذي جاء به دستور 2011 ومواكبة النقاش المجتمعي حول القضايا الأساسية، وخاصة المرتبطة منها ببعض القوانين الأساسية والمهيكلة للفعل الاجتماعي والاقتصادي والقضائي.

وحيث إن الحيز المسموح به في هذه المناسبة لن يكفي للإحاطة بجميع الأنشطة التشريعية والرقابية التي قامت بها اللجان الدائمة خلال الدورة، فإنه لابد من الإشارة إلى بعض الخطوط العريضة من حصيلتها في أرقام ونسب ومعطيات قد لا توفي هذا المكون الأساسي في هياكل كل مجلسنا حقه، لكنها ستقربنا بكل تأكيد من حجم العمل المبذول.

لقد شكلت مناسبة عرض مشروع القانون المالي للسنة المالية 2018 على مجلس المستشارين فرصة للجان الدائمة بحسب اختصاصات كل منها للإسهام في تجويده وإغنائه سواء من خلال التعديلات المقدمة على مستوى لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، أو من خلال مناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات الحكومية باللجان الأخرى، وقد كانت حصيلة هذه العملية في مستوى أهمية هذا مشروع القانون كمّا ونوعا، حيث تطلبت الدراسة والتصويت عليه عقد اللجان الدائمة ما مجموعه 44 اجتماعا استغرقت ما يقارب 170 ساعة من العمل، كما تقدمت الفرق والمجموعات ب 188 تعديلا تم قبول 41 منها.

أما على مستوى دراسة باقي النصوص القانونية، فقد تدارست اللجان الدائمة 30 نصا، إذ وصل مجموع الاجتماعات المنعقدة لأجل ذلك 82 اجتماعا بمجموع 256 ساعة عمل تقريبا. ولا يزال مطروحا على جدول أعمال اللجان الدائمة استكمال دراسة أو الشروع في مناقشة 19 مشروع قانون و41 مقترح قانون.

وقد عرف الإسهام التشريعي للجان الدائمة تطورا ملحوظا، إذ بلغ مجموع التعديلات المقدمة على 7 مشاريع قوانين مهمة جدا (ضمنها مشروع قانون المالية) من النصوص المصادق عليها 588 تعديلا أي بمعدل 84 تعديلا عن كل مشروع، قبلت منها الحكومة حوالي 105 تعديلا، مما يشكل نسبة لا تتعدى 18 في المائة من العدد الإجمالي للتعديلات علما بأن التفاعل البنّاء يؤدي إلى سحب عدد مهم منها أثناء تبادل النقاش، وهي مناسبة لمناشدة الحكومة بإبداء المزيد في المرونة اتجاه المبادرات التشريعية للسيدات والسادة المستشارين تعزيزا لعلاقات التعاون بين الجهازين التشريعي والتنفيذي.

وما تجدر الإشارة إليه كذلك، أن مكتب المجلس دشّن خلال هذه الدورة أولى اللقاءات التنسيقية مع السادة رؤساء اللجان الدائمة بخصوص برمجة النصوص المعروضة عليها، ونظرا لما أبانت عنه هذه المبادرة من نتائج إيجابية، فقد قرّر مكتب المجلس تكريس هذه الخطوة في مستهل كل دورة برلمانية وقبل نهايتها.

وبغرض تعبئة الاستشارة والخبرة الوطنيتين، تمت إحالة مشروع القانون المتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي على كل من المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، قصد إبداء الرأي، وللاستعانة بتوصياتهما في اقتراح التعديلات حول النصوص المعنية، وذلك فضلا عن عدد آخر من الملاحظات والاقتراحات الواردة في عدد من مذكرات جمعيات المجتمع المدني حول عدد من القضايا والملفات قيد الدرس، والتي يتم إحالتها على جميع مكونات المجلس لتوظيفها حسب الحاجة. علما بأن هذه الدورة عرفت مبادرة أخرى للاستماع لمختلف الآراء حول موضوع مجتمعي هام، عبر تنظيم المكتب للقاء دراسي بتاريخ 8 نونبر 2017 حول مشروع القانون المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، حضره بالإضافة إلى السيدات والسادة أعضاء المجلس ممثلون عن الحكومة والمجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وعدد من جمعيات الحركة النسائية.

أما على المستوى الرقابي، فقد توصلت اللجان الدائمة خلال الدورة التي نختتمها اليوم وفي الفترة الفاصلة التي سبقتها ب 13 طلبا جديدا لدراسة مواضيع عامة (12 طلبا من فرق ومجموعات المجلس وطلب واحد من الحكومة)، انعقد منها اجتماع هم لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بحضور السيد وزير التربية الوطنية لدراسة موضوع الدخول المدرسي والجامعي 2017-2018، وثلاثة اجتماعات للجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية حول «المدونة العامة للضرائب» و«سعر الصرف المرن» بحضور السيد والي بنك المغرب، فضلا عن تجاوب السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان مع طلب لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان لمناقشة تدارس الوضع الاجتماعي لمدينة جرادة.

كما تقدمت لجان المجلس خلال نفس هذه الفترة ب 13 طلبا للقيام بمهام استطلاعية أو بزيارات ميدانية

لمواقع معينة، وقد تفاعلت الحكومة مع خمسة منها، كما تم إنجاز واحدة منها من قبل لجينة فرعية منبثقة عن لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان إلى السجن المدني لأيت ملول (2) بتاريخ 23 يناير 2017 وقفت خلالها عن كثب على أوضاع وظروف الساكنة السجنية بهذه المؤسسة، بينما لا تزال الإجراءات جارية بخصوص أربع مهام استطلاعية اخرى تفاعلت معها الوزارات المعنية بالإيجاب، وننتظر رد الحكومة حول باقي الطلبات.

ولأول مرة في تاريخ مجلسنا الموقر، عقدت أربع لجان دائمة اجتماعا مشتركا بينها برئاستنا للاستماع إلى عرض السيد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول تقرير هذا المجلس «الرأسمال اللامادي والتوزيع العادل للثروة»، بشكل يعكس الانفتاح المتواصل للمجلس على محيطه المؤسساتي بخصوص القضايا الكبرى للوطن، والذي يؤكده أيضا الاستمرار في طلب آراء هذه المؤسسات الوطنية حول النصوص المعروضة عليه.

السيدات والسادة المحترمون؛

أما بالنسبة لمراقبة العمل الحكومي، فإضافة إلى الآليات التقليدية للرقابة المتمثلة بالأساس في الأسئلة وأشغال اللجان الدائمة، شرعت كل من اللجنة النيابية لتقصي الحقائق حول المكتب الوطني المغربي للسياحة واللجنة النيابية لتقصي الحقائق حول ترخيص الحكومة باستيراد النفايات في مباشرة مهامهما، وقد تولى المكتب توفير الإمكانيات الضرورية لاشتغالها. في حين لا تزال الإجراءات جارية لتشكيل اللجنة النيابية لتقصي الحقائق حول «مآل الاتفاقية الجماعية الموقعة بتاريخ 17 فبراير 1998 والبرنامج الاقتصادي المصاحب لها، المرتبطين بإغلاق شركة مفاحم المغرب بجرادة وتصفية ممتلكاتها، وعلاقة ذلك بتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي أدت إلى اندلاع احتجاجات اجتماعية بالمدينة في الآونة الأخيرة»، وذلك طبقا لأحكام القانون التنظيمي المتعلق بلجان تقصي الحقائق.

وعلى صعيد آخر، عقد مجلس المستشارين خلال دورة أكتوبر 2017 ستة عشر جلسة للأسئلة الشفهية، أجابت الحكومة خلالها على 276 منها ضمنها 52 سؤالا آنيا و224 سؤالا عاديا من أصل 592 سؤالا شفهيا تم التوصل به خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين ودورة أكتوبر 2017.

وقد تميزت جلسات الأسئلة المذكورة بمعالجة عدد من القضايا الآنية الهامة التي استأثرت باهتمام كبير على مستوى الرأي العام الوطني والإعلامي، وفي مقدمتها: الحادث المأساوي الذي شهده السوق الأسبوعي بجماعة سيدي بولعلام بمدينة الصويرة، أحداث منجم الفحم بجرادة، وضعية الشباب المغاربة العالقين بليبيا، الإجراءات الحكومية لفك العزلة عن المناطق المتضررة من التساقطات الثلجية، حادث تلوث مياه سد سيدي محمد بن عبد الله، مواجهة الخصاص الحاد في مياه الشرب في عدد من مناطق البلاد، والإجراءات الحكومية الجديدة لدعم خطة العدالة من القدرات النسائية...

كما عقد المجلس ثلاث جلسات شهرية (03) خاصة بتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة طبقا لمقتضيات الفصل 100 من الدستور، كالتالي:

. الجلسة الأولى تناولت محورين هما: سياسة الحكومة في مجال تعبئة الرصيد العقاري للدولة لفائدة الاستثمار ومعالجة الإشكالات المرتبطة بالأراضي السلالية وأراضي الجموع ونزع الملكية، سياسة الحكومة في تنزيل اللاتركيز الإداري لمواكبة ورش الجهوية المتقدمة؛

. الجلسة الثانية، تناولت بالمناقشة محوري السياسات العمومية المرتبطة بمعالجة التفاوتات المجالية، والسياسة الأجرية في المغرب.

أما الجلسة الثالثة، فعالجت موضوعي الحكامة الترابية وانعكاساتها على التنمية المحلية، وسياسة

الحكومة في تدبير صندوق المقاصة وانعكاساته على القدرة الشرائية للمواطنين.

وعلى مستوى حضور السيدات والسادة أعضاء الحكومة لجلسات الأسئلة الشفهية الأسبوعية فقد اتسم بالتباين، مما اضطر رئاسة المجلس بناء على طلب بعض الفرق البرلمانية ومداولات مكتب المجلس إلى إثارة انتباه الحكومة للغيابات المتكررة لبعض الوزراء عن حضور جلسات الأسئلة الشفهية، بشكل يؤثر على ممارسة أعضاء المجلس لدورهم الرقابي للعمل الحكومي طبقا لأحكام الفصل 100 من الدستور.

كما واصل المجلس رصد وتتبع جميع الالتزامات والتعهدات المعلنة من طرف السادة أعضاء الحكومة وذلك من أجل إعطاء جلسات الأسئلة بعدا جديدا يجعل منها مناسبة مستمرة لمراقبة التزامات وبرامج الحكومة على مدى السنة، وذلك اعتبارا لكون البرلمان شريك أساسي في بلورة وترجمة هذه الالتزامات على أرض الواقع من خلال إقرار ومناقشة مشاريع القوانين من جهة، وكذا بغية الانتقال من الرقابة العددية المبنية على كم الأسئلة المطروحة إلى الرقابة المبنية على تحديد الأهداف ومتابعة تنفيذها على أرض الواقع.

وختاما بلغ عدد الأسئلة الشفهية المتوصل بها خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين ودورة أكتوبر 2017 ما مجموعه 591 سؤالا، أجابت الحكومة على 296 منها خلال 16 جلسة عامة، من ضمنها 53 سؤالا آنيا و 243 سؤالا عاديا.

بينما بلغ عدد الأسئلة الكتابية المتوصل بها خلال نفس الفترة ما مجموعه 249 سؤالا، أجابت الحكومة على 147 سؤالا منها، أي بمعدل 59 في المئة.

السيدات والسادة المحترمون؛

وأما في ما يتعلق بالشق الدبلوماسي، فقد اشتغل مجلس المستشارين على مجموعة من المبادرات النوعية على مختلف الواجهات والمستويات الجيوستراتيجية، سعيا منه إلى الارتقاء بالعمل البرلماني الدبلوماسي ليكون مواكبا للتوجهات الاستراتيجية للخطب السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، كمرجعيات أساسية ومنطلقات جوهرية. ويتعلق الأمر بـ:

. مواصلة تنزيل المخطط الاستراتيجي لمجلس المستشارين الخاص بإفريقيا من خلال تقوية العلاقات مع برلمانات الدول الإفريقية الصديقة، وترسيخ العلاقات على المستوى متعدد الأطراف عبر ترسيم انضمام البرلمان المغربي إلى برلمان عموم إفريقيا كمحفل إفريقي هام، والتوقيع على اتفاقية إطار للتعاون البرلماني بين البرلمان المغربي وبرلمان المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا CEDEAO من أجل تقوية التعاون مع هذه المنظمة البرلمانية الهامة.

. مواصلة الدينامية المتميزة في علاقات التعاون بين مجلس المستشارين والجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في إطار وضع «شريك من أجل التعاون» ومواكبة لعلاقات التعاون التي تجمع المملكة المغربية بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك وعلى رأسها الأمن والهجرة ومحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة، والتعاون الاقتصادي والبيئي.

. انخراط مكثف لأعضاء مجلس المستشارين في مختلف الاتحادات والجمعيات البرلمانية الاقليمية والقارية والدولية من أجل ضمان حضور قوي ومؤثر في القرارات والتوصيات.

. على مستوى المؤسسات الأوروبية، فقد تمت مواصلة الجهود من أجل إفشال لمناورات أعداء وحدتنا الترابية بكل من البرلمان الأوروبي والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، حيث تمكن مجلس المستشارين في إطار

اللجنة البرلمانية المشتركة المغربية الأوروبية والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، من التصدي لمناورات جديدة لأعداء وحدتنا الترابية من خلال إسقاط التعديلات المناوئة بشأن التقارير المعدة من طرف هاتين المؤسستين البرلمانيتين.

وفي إطار تعزيز الدور المحوري لمجلسنا في توطيد وتثمين العلاقات مع دول أمريكا اللاتينية، استقبل مجلسنا الموقر رئيس مجلس النواب بجمهورية الشيلي ووفدا عن مجلس الشيوخ بجمهورية الأوروغواي، واللذان قاما بزيارة للأقاليم الجنوبية للمملكة، التقيا خلالها مع شيوخ القبائل الصحراوية، ووقفا على التطور الهام الذي عرفته مدينة العيون على مستوى البنية التحتية وتحديث المرافق الاجتماعية.. وعلى الأمن والاستقرار الذي تعرفه المنطقة.

لقد شهدت هذه الدورة كذلك، نشاطا دبلوماسيا هاما، إذ استقبل المجلس 16 وفدا يمثلون مؤسسات حكومية وبرلمانات وطنية وشخصيات دولية، كما شارك المجلس في 37 تظاهرة إقليمية ودولية، وعلى رأسها الزيارة التي قمنا بها على رأس وفد من المجلس وبمشاركة رئيسي جهتين هامتين، إلى جمهورية الصين الشعبية بدعوة من السيد رئيس المجلس الوطني للمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني، حيث التقينا مع مسؤولين رفيعي المستوى، وتناولنا مختلف القضايا والمواضيع التي تهم توطيد علاقاتنا الثنائية.

وعلى مستوى تفعيل مجموعات الصداقة، تميزت هذه الدورة باستكمال تشكيل لوائح مجموعات الصداقة والتعاون مع برلمانات المجالس المماثلة، وأيضا تفعيل وإحداث مجموعات تعاون وصداقة مع برلمانات الدول الإفريقية وأمريكا اللاتينية. كما يستعد البرلمان لتنظيم المنتدى البرلماني الأفريقي أمريكو لاتيني بعد التأييد والدعم الكبيرين الذي حظيت به هذه المبادرة من قبل مسؤولي المنظمات الإقليمية والدولية والبرلمانات الوطنية بإفريقيا وأمريكا اللاتينية.

ولا يفوتني التذكير بـ«قلادة الاستحقاق» الذي حصل عليها البرلمان المغربي في القمة الإفريقية الأولى للقادة من أجل السلم والأمن والتنمية المنعقدة بالعاصمة السنيغالية دكار يومي 18 و19 يناير 2018، إثر مشاركة وفد عن مجلس المستشارين في هذه التظاهرة الدولية، وذلك اعتبارا للدور الهام الذي يلعبه البرلمان المغربي في العديد من المحافل الإقليمية والدولية دعما للسلم والأمن الدوليين.

ويعتبر البرلمان المغربي، المؤسسة التشريعية الوحيدة في شمال إفريقيا والشرق الأوسط التي حظيت بهذا الاستحقاق خلال هذه القمة الدولية التي عرفت مشاركة أكثر من ألف منتدب من رؤساء دول وأعضاء حكومات والبرلمانات الوطنية ورجال الأعمال ومنظمات المجتمع المدني.

السيدات والسادة المحترمون؛

أما بخصوص الانفتاح على المحيط وتنشيط الحوار العمومي، ففضلا عن الأيام الدراسية والندوات التي نظمتها الفرق والمجموعات وانسجاما مع قناعتنا الراسخة بالمكانة الدستورية المتميزة التي يحتلها مجلس المستشارين في نظام الثنائية البرلمانية بصفة خاصة، وفي البناء المؤسساتي الوطني بصفة عامة، وإدراكا منا بالأدوار والوظائف التي يتعين عليه القيام بها. لم ندخر جهدا في استثمار كل الفرص المتاحة لإطلاق مسار نقاش عمومي تعددي وتشاركي بشأن عدد من المواضيع والقضايا ذات الصلة بطبيعة وخصوصية هذه المؤسسة، باعتبارها غرفة برلمانية تتميز بتعدد التخصصات والتمثيليات الترابية والمهنية والنقابية، وتتوفر على جميع مقومات الأداء الناجح لدورها كغرفة تترجم بدقة تطلعات المجالات الترابية والفاعلين المهنيين والنقابيين والمدنيين. وهو ما يجعل منها الفضاء الطبيعي للنقاش العمومي البناء، ولتلاقح الأفكار والآراء إغناء لتجربتنا

الديمقراطية.

ويجب التأكيد، بالمناسبة، على أن التقاء كل الأجندات والأنشطة المنظمة من طرف المجلس خلال هذه الدورة والدورات السابقة لا يشكل تجربة فريدة في العمل البرلماني المقارن فحسب، وإنما يمثل أيضا أساسا منهجيا سليما لتحقيق جميع الأهداف المترابطة وغير القابلة للتجزيء والمتوخاة من جميع المسارات، نظرا للتقاطعات بين مختلف هذه الأوراش التي فتحها المجلس.

ولا بد، من توضيح أن المنطق المعتمد في الاشتغال على كل الأوراش والأنشطة التي نظمها المجلس ينبني على منهج تراكمي ينطلق وينبني على كل ما سبق القيام به خلال الفترات السابقة، في أفق تحقيق جميع الأهداف المحددة في خطة عمل المجلس وذلك من خلال جعل هذا المجلس فضاء لاستقبال واحتضان الأسئلة والتطلعات المجالية والمجتمعية وإخضاعها للنقاش المؤسساتي التعددي. وإعادة بلورتها في شكل وثائق وأرضيات عمل واقتراحات وتوصيات من أجل دعم العمل البرلماني واستثمارها عبر مختلف القنوات المتاحة، سواء تعلق الأمر بالتشريع (مقترحات القوانين)، أو الرقابة على العمل الحكومي أو من خلال تقييم السياسات العمومية أو الدبلوماسية البرلمانية، وذلك من أجل استيعاب الوظائف الدستورية الجديدة للمجلس، لأن الاشتغال على مختلف الأوراش الأفقية والممتدة محكوم بفلسفة إعطاء مقروئية أوضح لنظام الثنائية البرلمانية وتحديد أوضح لهوية مجلس المستشارين بالشكل الذي نطمح ونصبو إليه.

وفي هذا الإطار اسمحوا لي بالتذكير ببعض الأنشطة التي قمنا بها خلال هذه الدورة ويأتي في مقدمتها ما يلي:

- ورش تنزيل الجهوية المتقدمة: إيمانا بالأهمية القصوى التي يوليها جلالة الملك، نصره الله، لهذا الورش الإصلاحي الكبير الذي يتوخى إعادة صياغة بنية الدولة ونسق هياكلها بإضفاء المزيد من الديموقراطية على تدبير الشأن العام، وضمان تقاطع السياسات الوطنية والقطاعية والترابية؛ وانسجاما مع طموح المجلس المتمثل في الاضطلاع بوظائف «برلمان الجهات»، تنزيلا للرؤية التي ترمي إلى جعله «صوت الجهات بامتياز»، وإعطائه خاصية متفردة تنسجم مع الاختصاصات والأدوار الجديدة التي منحها له دستور 2011. جعلنا من موضوع الجهوية المتقدمة أحد الأوراش ذات الأولوية القصوى التي أطلقها المجلس ووضعها في موقع الصدارة في أجندة عمله وأنشطته، باعتبارها مشروعا إصلاحيا «دولتيا» كبيرا، وإطارا مؤسساتيا يقدم أجوبة على عدد من الأسئلة والإشكالات المرتبطة بالعدالة الاجتماعية في مختلف تمظهراتها، نظرا للأهمية الفائقة لمبادئ التنظيم الجهوي في تحقيق العدالة الاجتماعية خاصة مبدأي التعاون والتضامن المنصوص عليهما في الفصل 136 من الدستور.

ثم الملتقى البرلماني الثاني للجهات الذي بشأنه نظم مجلس المستشارين، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة، الملك محمد السادس نصره الله، وبشراكة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والجمعية المغربية لرؤساء الجماعات المحلية، الملتقى البرلماني الثاني للجهات، وذلك يوم 16 نونبر 2017. وتميز هذا الحدث بالرسالة الملكية السامية الموجهة للمشاركات والمشاركين وبمشاركة الحكومة، ورؤساء مجالس الجهات، ومسؤولي المؤسسات الوطنية، وممثلي هيآت المجتمع المدني، فضلا عن شركاء مجلس المستشارين الدوليين.

ويأتي تنظيم النسخة الثانية من الملتقى البرلماني، تحت شعار «نحو مأسسة منتظمة للحوار حول الجهوية المتقدمة»، تتويجا للتوصيات المنبثقة عن النسخة الأولى من الملتقى، وكذا الخلاصات الهامة للورشات التحضيرية الموضوعاتية التي نظمها المجلس يومي 25 و26 أكتوبر 2017. وقد تشرفت الدورة الثانية من هذا الملتقى بتلقي رسالة ملكية سامية تضمنت التوجيهات والفلسفة العميقة لصاحب الجلالة، حفظه الله،

بشأن هذا الورش الإصلاحي المهيكل.

وكان هذا الملتقى فرصة للقيام بقراءة موضوعية لتجربة الجهوية المتقدمة، والمساهمة في التفاعل مع مختلف القضايا والإشكالات المطروحة، عبر مشاركة المتدخلين من فاعلين سياسيين واقتصاديين واجتماعيين ومدنيين...، وذلك في ثلاثة محاور أساسية للملتقى توزعت الهياكل الإدارية وتدبير الموارد البشرية الجهوية؛ وبرنامج التنمية الجهوية والتصميم الجهوي لإعداد التراب: أسس التنمية الجهوية؛ وتعزيز الموارد المالية الجهوية.

وقد توجت أشغال الدورة الثانية لهذا الملتقى، الذي عرف مشاركة واسعة لجميع الفاعلين في منظومة التدبير الجهوي (الجهات، الحكومة، المؤسسة التشريعية، المؤسسات العمومية، الهيئات الدستورية، المجتمع المدني، الفاعلين الأكاديميين والخبراء...) بعدة خلاصات وتوصيات ذات أهمية قصوى تتعلق بمسار تنزيل مشروع الجهوية المتقدمة، والتحديات والدروس الأولية المستخلصة من ممارسة التدبير الجهوي خلال السنوات الأولى لتنزيل القانون التنظيمي للجهات، والعوائق والحدود التي تعترض مسار تنزيل هذا الورش الاستراتيجي الذي يعتبر «تغييرا عميقا في هياكل الدولة» كما قال صاحب الجلالة في خطابه السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية، بتاريخ 13 أكتوبر 2017 .

وتجدر الإشارة إلى أنه من أجل مواكبة مختلف الأوراش المفتوحة ولاسيما ورش الجهوية المتقدمة، من جهة، إبرام العديد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم مع العديد من الشركاء من قبيل: اتفاقية التعاون بين مجلس المستشارين والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ومذكرة التفاهم مع جمعية رؤساء مجالس الجهات والجمعية المغربية لرؤساء مجالس الجماعات، ومن جهة ثانية، تمت تعبئة العديد من الشراكات الدولية من قبيل: مذكرة تعاون مع مؤسسة وستمنستر للديمقراطية، وعقد إطار تعاون مع مؤسسة كونراد أدناور الألمانية.

كما نظم المجلس يوما دراسيا حول موضوع «تحديات وآفاق الديمقراطية بالمغرب»، وذلك يوم 28 شتنبر 2017، في إطار تخليد اليوم العالمي للديمقراطية الذي دأب المجلس على تنظيمه، تنفيذا لاستراتيجية عمل مجلس المستشارين للفترة الممتدة من 2016 إلى 2018، وذلك بمشاركة خبراء وفاعلين مدنيين مغاربة وأجانب وممثلين عن المؤسسات الوطنية ذات الارتباط.

ويأتي تنظيم هذا اليوم الدراسي، تفاعلا مع الإعلان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 2007، واحتفالا بذكرى اعتماد الاتحاد البرلماني الدولي سنة 1997 لهذا الإعلان الداعي إلى استلهام مضمون ومحتوى الإعلان العالمي بشأن الديمقراطية، وكذا تأكيدا لاحتضان مجلس المستشارين للحوار العمومي والنقاش المجتمعي التعددي بخصوص القضايا ذات الصلة، وإعمالا لروح الدستور الضامن للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

لقد كان الهدف من اختيار المجلس لتنظيم هذا اليوم الدراسي هو الوقوف عند تطور الممارسة الديمقراطية بالمغرب، والمكتسبات المحققة في هذا المجال، والجهود المبذولة من أجل تعزيزها وتكريسها في مسار بناء دولة الحق والقانون والمؤسسات، وما تطرحه من مساءلة لمؤسسات الوساطة، وكذا التحديات المتعلقة بأزمة الإدماج ضمن آليات الديمقراطية التمثيلية، وبأزمة إعادة التوزيع والإدماج الاجتماعي، وبأزمة الوساطة خاصة في سياق الديناميات الاحتجاجية، وبحماية المجتمع الديمقراطي.

- إضافة إلى اليوم الدراسي المنظم حول «القوانين المتعلقة بمحاربة العنف ضد المرأة»: بشراكة مع منظمة

المرأة التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ONU Femmes والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وذلك يوم 20 أكتوبر 2017. ويعتبر هذا اليوم الدراسي، بالنسبة لنا. محطة أخرى من بين محطات سابقة لها علاقة بنفس الموضوع، والتي كان المجلس مبادرا إلى تنظيمها أو احتضانها أو الانخراط فيها، ويرمي المجلس من احتضان هذا اليوم الدراسي إلى الاستفادة من التجارب الرائدة في وضع قوانين متقدمة خاصة بمحاربة العنف ضد النساء وتوفير أقصى الضمانات لحمايتهن، وكذا الاستفادة من تجربة قريبة منا جغرافيا، تاريخيا،ثقافيا، حضاريا ودينيا، ويتعلق الأمر بالتجربة التونسية التي صادق برلمانها مؤخرا على قانون جد متقدم في هذا الشأن.

- ثم هناك المؤتمر الإقليمي لشمال إفريقيا والشرق الأوسط حول الأعمال التجارية وحقوق الإنسان: ففي إطار الرؤية الاستباقية للمجلس بخصوص المواضيع ذات الصلة بالتحديات الجديدة والمعقدة لحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك التحديات المرتبطة بدور الشركات عبر الوطنية ومؤسسات الأعمال التجارية الأخرى وما ينشأ عنها من احتمال إضرارها بحقوق الإنسان وبحياة الأفراد عن طريق ممارساتها وعملياتها التجارية الأساسية، بما في ذلك الممارسات المتبعة في مجال التوظيف، والسياسات البيئية، والعلاقات مع الموردين والمستهلكين، والتفاعلات مع الحكومات، وما إلى ذلك من الأنشطة. تم تنظيم المؤتمر الإقليمي لدول شمال أفريقيا والشرق الأوسط حول » حقوق الأنسان والأعمال التجارية»، بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان والاتحاد العام لمقاولات المغرب، وبدعم من مؤسسة وستمنستر للديمقراطية، المؤتمر الإقليمي لشمال إفريقيا والشرق الأوسط حول الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وذلك يومي 14 و15 دجنبر 2017.

وعرف هذا المؤتمر مشاركة ممثلين دوليين وإقليميين ووطنيين للحكومات والبرلمانات والمؤسسات العمومية، ومؤسسات حقوق الإنسان، والشركات، والنقابات، والهيئات المهنية والمجتمع المدني، فضلا عن جامعيين وخبراء مهتمين بمجال قضايا حقوق الإنسان في مؤسسات الأعمال.

وكان هذا المؤتمر الإقليمي لشمال إفريقيا والشرق الأوسط فرصة لتعزيز الحوار متعدد الأطراف والتعاون حول قضايا حقوق الإنسان في مؤسسات الأعمال عن طريق نشر ثقافة حقوق الإنسان في الأعمال التجارية وتعريف المؤسسات والشركات التجارية بمبادئها وأهدافها وأهميتها، وبما لها وما عليها من مسؤوليات تجاه محيط عملها؛ وتبادل الرأي حول الإجراءات الدولية في مجال تثبيت مبادئ احترام حقوق الإنسان في أنشطة مؤسسات الأعمال؛ وكذا تعزيز التعاون مع الشبكات الإقليمية والعالمية في مجال إدماج حقوق الإنسان ضمن العلاقات التجارية؛ وأيضا تحديد سبل العمل من أجل النهوض ببرامج العمل الوطنية الخاصة بحقوق الإنسان في المؤسسات التجارية.

ويعتبر تنظيم هذا المؤتمر الإقليمي مناسبة أيضا للوقوف عند بعض المحددات المستلهمة من المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان تنفيذا لإطار الأمم المتحدة المعنون بـ «الحماية والاحترام والانتصاف»، والذي أقره مجلس حقوق الإنسان بتاريخ 16 يونيو 2011، كمعيار عالمي لمنع ومعالجة خطر تعرض حقوق الإنسان لآثار ضارة مرتبطة بالنشاط التجاري. وقد توجت هذه التظاهرة بتبني وثيقة في غاية الأهمية وتعتبر قيمة مضافة تغني المرجعية الدولية بخصوص هذا الموضوع ويتعلق الأمر بـ«إعلان الرباط حول حقوق الإنسان والأعمال التجارية».

وهناك أيضا الملتقى الإقليمي حول: «الاقتصاد الرقمي: الرهانات والتحديات وتسوية المنازعات»: حيث احتضن المجلس ملتقى إقليميا حول: « الاقتصاد الرقمي: الرهانات والتحديات وتسوية المنازعات»، وذلك يوم الأربعاء 15 نونبر 2017، بحضور السيد رئيس الحكومة، وبمشاركة رئيس فريق التحكيم السعودي والرئيس الشرفي لمركز مجلس التعاون الخليجي الأمير الدكتور بندر بن سلمان آل سعود، وبمشاركة نخبة من الخبراء في المجال القانوني والتشريعي والقضائي والاقتصادي والمعلوماتي. ويكتسي موضوع هذا اللقاء أهمية قصوى

لارتباطه بأحد التحديات التي تواجه البشرية جمعاء، وبلداننا على وجه الخصوص، نتيجة التطور التقني والانتشار السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة. وما أحدثه ذلك من تغيير استراتيجي في طبيعة النشاط البشري بشكل عام، والاقتصادي منه، على وجه الخصوص، نتج عنه إحداث تغييرات جذرية وجوهرية في مختلف بنيات الاقتصاد وطرق ووسائل تنفيذ الأنشطة الاقتصادية، وتفكيك الأشكال التقليدية. الشيء الذي أدى إلى ظهور نوع جديد من الاقتصاد، يطلق عليه تسميات عديدة منها «الاقتصاد الرقمي»، وكان هذا اللقاء فرصة للوقوف على الرهانات والتحديات التي تواجه هذا النوع من الاقتصاد في بلداننا وذلك في ظل الاختلافات والتباينات التشريعية والتنظيمية. كما كان اللقاء مناسبة أيضا للبحث عن الحلول القانونية والعلمية المقترحة لكسب الرهانات ومواجهة التحديات، وأيضا لإبراز دور القضاء والتحكيم والوساطة الإلكترونية في تسوية منازعات الاستثمار والاقتصاد الرقمي والتجارة الدولية.

بالإضافة أيضا إلى الورشة التحضيرية الأولى للمنتدى البرلماني لتقييم السياسات العمومية الموجهة للشباب، فتفاعلا مع مضامين الخطاب الملكي السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، بمناسبة افتتاح السنة التشريعية 2017 - 2018 وتنفيذا لمخطط العمل الاستراتيجي لمجلس المستشارين للفترة الممتدة من 2016 - 2018، نظم المجلس الورشة التحضيرية الأولى للمنتدى البرلماني لتقييم السياسات العمومية الموجهة للشباب، يوم الأربعاء 07 فبراير 2018، إذ عرفت هذه الورشة التحضيرية الأولى للمنتدى مشاركة فعاليات مدنية وشبابية، تهدف إلى تعزيز الحوار المجتمعي التعددي حول السياسة العمومية الوطنية للشباب، والتواصل والتشاور مع مختلف الفعاليات المدنية والمنظمات الشبابية والقطاعات الحكومية والمجالس الدستورية الوطنية والمنظمات الدولية المعنية بهذا المجال.

كما سعى المنتدى إلى رصد وتقييم حصيلة المسار الوطني في مقاربة أوضاع الشباب المغربي وقضاياه، ومساءلة حصيلة السياسات العمومية والبرامج التنموية الخاصة بالشباب، وبلورة مقترحات لتوجيه وتأطير مسلسل إعداد سياسة عمومية وطنية وترابية مندمجة للشباب، والبرنامج التنموي للشباب وطنيا وجهويا ومحليا.ويشكل تنظيم مجلس المستشارين لهذا المنتدى، مناسبة لتقديم أفكار وآراء حول تأهيل وتطوير أدوار المجلس في مواكبة السياسة العمومية الوطنية والترابية المندمجة للشباب، والبرامج التنموية الشبابية، وتقييمها ومراقبتها ومساءلتها، وبلورة أرضيّة مرجعية لمواطنة الشباب المغربي.

هذا، ومن المنتظر أن ينظم مجلس المستشارين، في موعد قريب، الورشة التحضيرية الثانية للمنتدى التي ستشارك فيها القطاعات الحكومية والجماعات الترابية والمجالس الدستورية والمؤسسات الوطنية والمنظمات الدولية المعتمدة بالمغرب المهتمة بقضايا الشباب، وذلك في أفق تنظيم منتدى برلماني سنوي لتقييم السياسات العمومية للشباب.

والجدير بالإشارة إلى أن كل هذه الفعاليات الحوارية قد توجت بمخرجات على قدر كبير من الأهمية تستلزم الضرورة متابعتها بكامل العناية المستحقة واستثمارها في عملنا البرلماني من قبل كافة مكونات مجلسنا الموقر.

حضرات السيدات والسادة؛

تميزت هذه الدورة أيضا، وخاصة في الشق المتعلق بتقوية قدرات المجلس، بدخول نظام المساعدة البرلمانية حيز التنفيذ كتجربة غير مسبوقة في محيطنا البرلماني الإقليمي، وكذا بإعداد برنامج طموح للتكوين والتكوين المستمر لفائدة السيدات والسادة المستشارين وأطر وموظفي المجلس. وفي هذا الإطار تم توقيع اتفاقية إطار مع الجامعة الدولية للرباط للإشراف على العمليات التكوينية التي ستهم بشكل دقيق مختلف واجهات العمل

البرلماني.

وبغرض عقلنة وترشيد حكامة التدبير المالي والإداري، وطبقا لأحكام المادة 45 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، تم تشكيل، ولأول مرة، اللجنة المؤقتة الخاصة بفحص صرف ميزانية المجلس، والتي تسمى «اللجنة 13» بحكم عدد أعضائها.

حضرات السيدات والسادة؛

استحضارا للتحولات العالمية الضاغطة- ولاسيما الدعوات المغرضة والمعادية لمصالح بلدنا، الناتجة عن العودة الرسمية والمسؤولة إلى مؤسسات قارتنا الأم- ومستلزمات اليقظة الشعبية المواطنية، وبغية الرقي وتدعيم الصلاحيات المخولة لنا دستوريا بحكم الأطر القانونية والمعيارية التي جعلت من مكتب مجلسنا رافعة للتنسيق وضمان انسجام تسيير وتيسير شؤون هذه المؤسسة الدستورية الموقرة، وترصيدا للمكتسبات التي حققها مجلسنا، بالنظر إلى أدوارنا ولاسيما المتعلقة منها بترشيد حكامة دبلوماسيتنا وبإثراء الفكر والحوار بخصوص القضايا وأوراش التفكير التشاركية التي تم إطلاقها؛ سيتطلب منا الأمر، لا محالة، بدل المزيد من العمل والجهد، والاستنكاف عن الكثير من القول، من أجل استكمال الأوراش الإصلاحية وانجاحها وضمان استدامتها.

وعلاقة بذلك، نعتقد بأن أجندتنا ستكون مزدحمة وحافلة باستحقاقات وتحديات يجدر بنا رفعها- سواء قبل أو إبان أو خلال نهاية الدورة التشريعية المقبلة- حيث أنه ينبغي أن نعتبر بأن ما سنقدم عليه من أنشطة وفعاليات يرجى أن تتجه في آخر المطاف نحو أفق يتوخى البناء الديمقراطي العابر للولايات التشريعية وللأجندات الحزبية، أغلبية كانت أو معارضة، ويستند على التراكم ومقاربة تشاركية بناءة.

ووفقا لهذا المنظور، اسمحوا لي وبشكل موجز باستحضار بعض الآفاق المنظورة - والقابلة للتحقيق- ويتعلق الأمر بـ:

استكمال تفعيل الهندسة الدستورية عبر إرساء المؤسسات المنصوص عليها بمقتضى الدستور، لأنه أصبح من اللازم الإسراع بمناقشة واعتماد ما تبقى من القوانين اللازمة لإرساء الصرح المؤسسي الدستوري الرامي إلى ترسيخ دولة المؤسسات والحق والقانون.

التعجيل بإعادة النظر في النظام الداخلي للمجلس، وذلك في أفق تمكين مؤسستنا من إطار تنظيمي يستجيب لما خوله الدستور من صلاحيات ولم لا وفق منظور جديد للعمل البرلماني يروم إدماج مختلف القضايا المستجدة والطارئة على المستوى الوطني والدولي بما يضمن القيمة المضافة لمؤسستنا في سياق الثنائية البرلمانية.

مواصلة التشاور ببناء النموذج المغربي للعدالة الاجتماعية، بحكم أنه سيشكل المنتدى البرلماني الدولي الثالث للعدالة الاجتماعية الذي سيخصص لموضوع العدالة الاجتماعية والنموذج التنموي محطة أساسية مكملة للمسار التراكمي الذي تم تدشينه في المنتديات السابقة في أفق إرساء نموذج تنموي مغربي جديد يستجيب لمتطلبات العدالة المجالية.

مواصلة ومرافقة مسارات تشبيب الديمقراطية عبر فتح فضاءات التعبير أمام الشباب وتفعيل المقتضيات الدستورية والقانونية القاضية بتوفير مساحات التشاور والإنصات والتمكين عبر ميكانيزمات الديمقراطية التشاركية من جهة، وابداع مجالات الفعل حسب تطلعات واجتهادات نصف الهرم السكاني في مجتمعنا من جهة أخرى. وذلك وفق وحسب درجة نضج ما سنقدم عليه جميعا من فتح آفاق جديدة لتعزيز الحوار

المجتمعي التعددي حول السياسة العمومية الوطنية للشباب، والتواصل والتشاور مع مختلف الفعاليات المدنية والمنظمات الشبابية والقطاعات الحكومية والمجالس الدستورية الوطنية المعنية بهذا المجال.

مواكبة فاعلة وناجعة للسياسات ومشاريع المصالحة مع بعدنا الإفريقي في كافة تجلياته ولاسيما العمل الحثيث لتفعيل الأجندة الإفريقية حول الهجرة التي تم تقديمها بريادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفضه الله، كما أسلفنا الذكر، عبر تنظيم فعاليات تحضيرية وتشاورية متعددة المستويات لضمان مساهمة برلمانية ذات قيمة مضافة إفريقيا ودوليا في سيرورات الإعداد والاعتماد المرتقب لميثاق عالمي جديد حول الهجرات الآمنة والمنتظمة والنظامية المزمع تبنيه في مراكش شهر دجنبر المقبل.

تدعيم وتقوية كل مظاهر وأنشطة التعاون مع الأشقاء الأفارقة على مستوى المؤسسات البرلمانية المماثلة من خلال نهج ديبلوماسية برلمانية ناجعة وبناءة، مكملة للسياسة الحكيمة التي يقودها صاحب الجلالة من أجل الدفاع على مصالح المغرب وتعزيز تواجده بشكل إيجابي على مستوى القارة الإفريقية بما يخدم مصالح بلادنا.

وقد يبدو في آخر المطاف ومن الغريب والخارج عن المألوف أن ألتمس من كافة مكونات مجلسنا الانخراط وفق ما تستلزمه اختصاصاتنا للتتبع اليقظ لمسارات ترشح بلادنا لاحتضان التظاهرة الرياضية الأكثر متابعة في العالم، ألا وهي كأس العالم، والقيام بواجبنا خلال التعبئة لاحتضانها أو بما يجب من مسؤولية وطنية في حالة ما إذا استقر الرأي على تنظيمها على أرضنا العزيزة.

حضرات السيدات والسادة؛

في الختام، يسعدني أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى السيدات والسادة المستشارين المحترمين، أعضاء مكتب المجلس، ورؤساء الفرق البرلمانية ومنسقي المجموعات البرلمانية، ورؤساء اللجن الدائمة، على أدائهم المتميز وحضورهم الدائم وجهودهم المتواصلة الرامية إلى الرقي أكثر بالمجلس.

والشكر أيضا موصول لكافة السيدات والسادة المستشارين على عملهم الدؤوب سواء على مستوى الحضور أو على مستوى إثراء النقاش داخل المجلس.

ويسعدني بنفس المناسبة، أن أنوه بكافة أطر وموظفات وموظفي مجلس المستشارين، على أدائهم وتفانيهم وإخلاصهم في العمل لصالح مؤسستهم.

كما لا يفوتني بهذه المناسبة، أن أتوجه بالشكر إلى جمعيات المجتمع المدني على حضورها ومتابعتها لأنشطة المجلس كقوة اقتراحية ساهمت من موقعها في تجويد عمل المجلس، وكذا مختلف وسائل الإعلام بمختلف أصنافها المكتوبة والإلكترونية والإذاعية والسمعية البصرية الوطنية منها والدولية على مواكبتها لأشغال وأنشطة المجلس، ونقلها بمهنية وموضوعية إلى عموم الرأي العام.

وشكرا على حسن إصغائكم.

كلمة رئيس مجلس المستشارين السيد عبد الحكيم بن شماش
في افتتاح دورة أبريل للسنة التشريعية 2017-2018

بسم الله الرحمان الرحيم
السيد رئيس الحكومة المحترم؛
السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمين؛
السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛
حضرات السيدات والسادة؛

طبقا لمقتضيات الفصل 65 من الدستور والمادة الأولى من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، نفتتح اليوم، دورة أبريل للسنة التشريعية 2017 - 2018 في ظل ظرفية وطنية وإقليمية ودولية خاصة.

ولعل أبرز حدث عرفته بلادنا خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين، هو التعبئة القوية للشعب المغربي في صفوف جميع فئاته للدفاع عن وحدته الترابية وسيادته الوطنية في إطار جبهة متراصة وقوية تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والتي عبرت عنها بقوة الإشادة والتنويه بالمضامين الدالة للرسالة السامية لجلالة الملك الموجهة إلى السيد الأمين العام للأمم المتحدة بشأن التطورات التي تعرفها المنطقة العازلة، وتجسدت في اللقاء الوطني التعبوي للأحزاب السياسية والمنتخبون وشيوخ القبائل وأعيانها بمدينة العيون، والذي انبثق عنه «إعلان العيون» كرسالة موجهة للرأي العام الدولي، تترجم الإجماع الوطني وتجيب بشكل واضح وصريح على كل المناورات والاستفزازات التي تستهدف وحدتنا الترابية.

إننا نرفض أي تغيير في المنطقة العازلة التي وضعها المغرب بشكل إرادي تحت وصاية الأمم المتحدة مساهمة منه في التخفيف من التوتر، وإننا لمستعدون للرد بكل حزم وقوة وصرامة على كل المحاولات اليائسة الرامية إلى النيل من وحدة أراضينا الوطنية اعتبارا أن الصحراء المغربية هي قضية وجود وليست مجرد قضية حدود.

فقد أظهر المغرب على مدى عقود من الزمن للمجتمع الدولي حسن نواياه وإرادته في التعاون المثمر والبناء لإنهاء هذا النزاع المفتعل الذي عمر طويلا مع الأسف، حيث تشبث بالحل السلمي السياسي، المتوافق عليه تحت إشراف الأمم المتحدة باعتبارها الجهة الوحيدة التي لها الصلاحية والحق للبت في إيجاد حل هذا النزاع بما يضمن الحقوق المشروعة والعادلة لبلادنا ويصون استقرار المنطقة برمتها.

ولعل أقصى ما يمكن أن يقدمه المغرب كإطار للتفاوض في هذا الشأن لإنهاء هذا النزاع المفتعل، هو مقترح الحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية تحت السيادة الوطنية، وهو المقترح الذي حظي ولازال بإشادة واسعة ودعم مستمر من قبل المنتظم الدولي الذي وصفه بالجدي وذي المصداقية.

وفي هذا الإطار، نثمن عاليا الدور الذي يلعبه المنتخبون بهذه الأقاليم بصفتهم ممثلين شرعيين لإرادة الساكنة في تقوية اللحمة وأواصر المجتمع وتماسكه والحفاظ على القيم والتراث والانتماء إلى الوطن، كما نبرز في نفس السياق الدور الطلائعي الذي يلعبه المجتمع المدني والحقوقي ورجال الأعمال والنقابات العمالية في

أقاليمنا الجنوبية في الدفاع عن قضية وحدتنا الترابية في إطار جبهة وطنية وحدوية.

كما نعبر عن اعتزازنا القوي بالدور الذي تقوم به القوات المسلحة الملكية، والدرك الملكي، والأمن الوطني، والإدارة الترابية، والقوات المساعدة، والوقاية المدنية، وأيضا تقديرنا الكبير للجهود والتضحيات الجسام التي تبذلها، وعلى تجندها الدائم للدفاع عن الوحدة الترابية للمملكة المغربية وسيادتها، والسهر على أمنها واستقرارها.

لقد شهدت الأقاليم الجنوبية للمملكة نهضة تنموية طالت مختلف المجالات، بل وستعرف تطورا أكبر بفضل تجسيد مضامين رؤية تنموية استراتيجية يلخصها النموذج التنموي الخاص بها الذي أطلقه جلالة الملك نصره الله، مما سيؤهلها للتحول إلى قطب اقتصادي ضخم، تستفيد من ثماره ساكنة هذه الأقاليم وجهاتها، وفاعل حيوي في المسار الديمقراطي التنموي الذي تنهجه بلادنا، ودعامة أساسية في مسلسل بناء مغرب جديد.

وبهذه المناسبة، نجدد التأكيد على ضرورة إعطاء الأولوية للأقاليم الجنوبية للمملكة في تنزيل الجهوية المتقدمة، والتسريع أكثر في ترجمة الحكم الذاتي بهذه الأقاليم، وتجسيده على أرض الواقع.

ولا يفوتنا في هذا الإطار، أن نجدد مطلبنا للمنتظم الدولي في تحمل مسؤوليته كاملة للعمل على وضع حد لمعاناة إخواننا المحتجزين بمخيمات لحمادة بعيدا عن أرضهم وإخوانهم وأهلهم في ظروف اجتماعية وإنسانية مأساوية وتنعدم فيها أبسط حقوق الإنسان، وأيضا بالضغط على الجزائر وصنيعتها البوليساريو من أجل تمكين منظمة غوث اللاجئين من إحصائهم وفق المعايير الدولية كما سبق أن أشارت إلى ذلك أكثر من مرة تقارير منظمة الأمم المتحدة.

إن المملكة المغربية تعتز بالنجاحات التي حققتها الخطوات الرائدة والحكيمة لجلالة الملك نصره الله للدفاع عن الحقوق الثابتة لبلادنا، وتقوية حضورها سواء على المستوى الإقليمي أو القاري أو الدولي.

إننا نستنكر مرة أخرى، الدور الذي لازال يلعبه النظام الجزائري المتمادي في سياسته وغطرسته التي تحن إلى زمن «الحرب الباردة» من خلال تغذية التوتر، وتجنيد كل إمكانياته الاقتصادية والديبلوماسية على حساب تنميته الداخلية لمعاكسة بلادنا بدل تسخيرها لخدمة الشعب الجزائري الشقيق، وعدم التعاطي الإيجابي مع حسن الإرادة التي عبرت عنها بلادنا(ملكا وحكومة وبرلمانا وأحزابا) من أجل تنقية الأجواء وخلق جسور الود والثقة وحسن الجوار لبناء «اتحاد مغاربي»، كفاعل قوي قادر على تلبية الحاجيات والاستجابة لانتظارات وطموحات الشعوب المغاربية، وكذا مجابهة التحديات التي تعرفها المنطقة على المستوى التنموي والأمني والبيئي.

حضرات السيدات والسادة:

إن أهم ما ميز هذه الفترة على الصعيدين التشريعي والرقابي، الاجتماع الاستثنائي للجنتي الخارجية بمجلسي البرلمان يوم الأحد فاتح أبريل 2018، في صورة عكست التعبئة الوطنية وراء صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله للدفاع عن قضية الوحدة الترابية، وجسّد لحظة للإجماع الوطني حول ثوابت الأمة، ومناسبة قوية لإثارة انتباه المنتظم الدولي لخطورة الاستفزازات والتحركات المتكررة لميليشيات البوليساريو لتغيير المعطيات القانونية والتاريخية، في خرق سافر للاتفاقيات العسكرية، مع ما يمكن أن يترتب عن ذلك من انعكاسات على السلم والأمن في المنطقة.

وقد تميزت الفترة الفاصلة بين دورتي أكتوبر 2017 وأبريل 2018 بتدارس اللجان الدائمة لعدد من النصوص المحالة عليها، وهو ما أدى إلى تحضير المشاريع ذات الطبيعة الاستعجالية منها، والتي أدرجت بعد ذلك في مرسوم رئيس الحكومة بالدعوة إلى عقد مجلسي البرلمان لدورة استثنائية ابتداء من 27 مارس 2018 للبت في خمسة مشاريع قوانين، وقد صادق المجلس على ثلاثة منها ذات أهمية قصوى على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

وهكذا، فقد تدارست لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية ووافقت على مشروع قانون رقم 69.17 بتغيير وتتميم القانون رقم 33.06 المتعلق بتسنيد الأصول، والذي يهدف إلى بناء نهج متكامل لتنمية المالية التشاركية في بلادنا، وبالخصوص شهادات الصكوك التي تعد آلية محورية لتنمية نشاط الفاعلين في السوق المالي التشاركي، مما من شأنه تعبئة مصادر إضافية للتمويل الداخلي والخارجي.

كما صادقت لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية خلال هذه الدورة الاستثنائية على مشروع قانون رقم 73.17 بنسخ وتعويض الكتاب الخامس من القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة فيما يخص مساطر صعوبات المقاولة، ووضع آليات قانونية لمساعدة المقاولة التي تعاني من صعوبات مالية أو اقتصادية أو اجتماعية لتخطي الأزمة التي تعترضها عبر مجموعة من المساطر تسهل اندماجها مجددا في النسيج الاقتصادي وتراعي حقوق باقي الأطراف المرتبطة بها.

كما وافقت لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية على مشروع قانون رقم 65.15 يتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية، في إطار قراءة ثانية.

أما بالنسبة لمشروع القانون الرابع الذي ناقشه المجلس في إطار جدول أعمال الدورة الاستثنائية، والمودع بالأسبقية لدى مكتب مجلس المستشارين، والمتعلق بتنظيم التكوين المستمر لفائدة أجراء القطاع الخاص وبعض فئات مستخدمي المؤسسات والمقاولات العمومية والأشخاص الآخرين غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، فقد حظي بنقاش معمق ومستفيض على مستوى اللجنة المختصة امتد لساعات طويلة، شاركت فيه جميع مكونات المجلس بكل كفاءة ومسؤولية.

ولئن كان المجلس لم يبت إلى حدود الساعة في مشروع القانون المذكور، فإن النهج التوافقي بالمقابل ظل ميزة يتمتع بها المجلس كلما تعلق الأمر بالقضايا الوطنية الكبرى، وهو ما يعكسه تغليب هذه المقاربة سواء في طبيعة التعديلات المقترحة حول مشاريع القوانين قيد الدرس كمّا ونوعا، أو على مستوى التجاوب مع مطلب تعميق المناقشة بخصوص القضايا التي هي بحاجة للمزيد من البحث والتدقيق.

ولا يزال مطروحا على جدول أعمال المجلس في الدورة التي نفتتحها اليوم 22 مشروع قانون و45 مقترح قانون موزعة على اللجان الدائمة، تهم مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية..، غير أننا نأمل أن يتم البت في بعض مشاريع القوانين المحالة على المجلس منذ مدة غير يسيرة وكذا في مقترحات القوانين المقدمة بمبادرة من أعضاء المجلس تطبيقا للفصل 82 من الدستور.

وبالنسبة للجان المؤقتة، فقد استكملت الفرق والمجموعات البرلمانية انتداب أعضائها في اللجنة النيابية لتقصي الحقائق حول أحداث مدينة جرادة ومآل الاتفاقية الاجتماعية الموقعة بتاريخ 17 فبراير 1998 والبرنامج الاقتصادي المصاحب لها. وبالمناسبة ستعقد هذه اللجنة مباشرة بعد هذه الجلسة، أول اجتماع لها لانتخاب رئيسها ومكتبها.

ومن جانب آخر، وتكريسا للمنهج التشاوري دأبنا على عقد لقاءات تنسيقية دورية ومنتظمة بين السيدات والسادة أعضاء المكتب ورؤساء الفرق والمجموعات البرلمانية واللجان الدائمة للتداول في القضايا التي تهم

تدبير المجلس وسبل الارتقاء بأدائه، وذلك في إطار المقاربة التشاركية التي اخترناها كنهج لتدبير شؤون هذه المؤسسة.

ولا يفوتني، أن أنوه كذلك بالعمل الجاد الذي تقوم به لجنة التنسيق بين مجلسي البرلمان، من خلال الترتيب للقاءات المنتظمة التي تعقدها في سبيل توحيد الرؤية في التعامل مع القضايا ذات الاهتمام المشترك تحقيقا للتناسق والتناغم والتكامل بين المجلسين وضمانا لنجاعة العمل البرلماني.

حضرات السيدات والسادة؛

لقد تميزت الفترة الفاصلة بين الدورتين أيضا بحدث هام حظي بشرف الرعاية المولوية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، تمثل في تنظيم مجلسنا للنسخة الثالثة للمنتدى البرلماني الدولي للعدالة الاجتماعية يومي 19 و20 فبراير 2018، تحت شعار «رهانات العدالة الاجتماعية والمجالية ومقومات النموذج التنموي الجديد»، بشراكة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وبتعاون مع شركاء المجلس الدوليين.

وبهذه المناسبة، نسجل بكل اعتزاز وفخر مضامين الرسالة الملكية السامية التاريخية الموجهة إلى المشاركين بخصوص هذه المبادرة، حيث ورد في رسالة جلالته «نشيد باختياركم موضوعا لهذه الدورة «النموذج التنموي المأمول ورهانات العدالة الاجتماعية والمجالية». هذا الاختيار الذي يجسد النضج والوعي بأهمية الموضوع وراهنيته، لما ينطوي عليه من إشكالات مترابطة، تتطلب معالجتها نهج مقاربة شمولية متجددة، هدفها الأسمى إيجاد حلول عملية، وقابلة للتطبيق، للمشاكل الحقيقية والملحة للمواطنين، وتحقيق تنمية متوازنة ومنصفة، يستفيد منها الجميع، في إطار من الاطمئنان والاستقرار. فضلا عن تأكيد جلالته «إنكم بتخصيص محور هام لمسألة العدالة الاجتماعية والمجالية، يكون هذا المنتدى المتميز قد لامس بعدا مركزيا من أبعاد النموذج التنموي الذي نتطلع لبلورته، ألا وهو البعد الاجتماعي والترابي» (انتهى كلام جلالة الملك).

وعرفت النسخة الثالثة للمنتدى البرلماني الدولي للعدالة الاجتماعية، مشاركة الحكومة، والبرلمان، والمجالس الجهوية، والأحزاب السياسية، والفعاليات النقابية، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والاتحاد العام لمقاولات المغرب، والغرف المهنية، إضافة إلى هيئات المجتمع المدني المهتمة بهذا الشأن. كما تميزت هذه النسخة أيضا، بمشاركة خبراء أجانب من دول مختلفة. وتوج هذا المنتدى باعتماد وثيقة مرجعية معنونة «الإطار الاسترشادي لإعادة بناء النموذج التنموي لمغرب الغد من مدخل العدالة الاجتماعية والمجالية».

حضرات السيدات والسادة؛

لقد شهدت الفترة الفاصلة بين الدورتين كذلك نشاطا دبلوماسيا هاما، إذ استقبل المجلس مجموعة من الوفود تمثل مؤسسات حكومية وبرلمانات وطنية وسفراء وشخصيات دولية، وعلى رأسهم:

- رئيس برلمان المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا CEDEAO، وهي مناسبة جدد فيها رئيس برلمان المجموعة التأكيد على الدعم الكامل لانضمام المملكة المغربية لهذا التكتل لما يوفره من فرص التكامل والتضامن لفائدة شعوب المنطقة. كما أكدنا خلالها اعتزازنا بالدينامية التي تشهدها العلاقات بين المملكة المغربية ودول غرب إفريقيا، والتي تعززت بالعديد من المبادرات التي شملت الحقل الديني والإنساني والتنموي والتضامني، وتوجت بالتوقيع على مجموعة من الاتفاقيات الهامة في مختلف المجالات؛

- رئيس برلمان جمهورية البرتغال؛
- نائبة الأمين العام لمجلس أوروبا؛
- وفد عن وزارة الخارجية البريطانية؛
- الأمين العام لحركة مشروع تونس؛
- عضو لجنة العلاقات الخارجية بمجلس البوندستاغ بجمهورية ألمانيا الفدرالية.
- كما شارك المجلس في العديد من التظاهرات الإقليمية والقارية والدولية، ويتعلق الأمر ب:
- منتدى برلمان المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا حول موضوع: «مخاطر وتحديات حرية حركة الأشخاص والبضائع في فضاءCEDEAO ومشكلة الهجرة»؛
- الاجتماع السابع رفيع المستوى لبرلمانات الدول الأعضاء في «الحوار 5 + 5»؛
- القمة الإفريقية الأولى للقادة من أجل السلام والأمن والتنمية المستدامة؛
- الدورة الثالثة عشرة لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛
- المرحلة الأولى من الدورة العادية للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا؛
- اللجنة البرلمانية المشتركة المغربية. الأوروبية؛
- لجنة الشؤون السياسية والأمن وحقوق الإنسان، التابعة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط؛
- الدورة 12 للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط؛
- جلسة الاستماع البرلمانية المنظمة من قبل الاتحاد البرلماني الدولي بالأمم المتحدة؛
- الدورة الشتوية للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا؛
- لجنة القضايا السياسية والديمقراطية ولجنة الشؤون القانونية وحقوق الإنسان التابعتين للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا؛
- البرلمان العربي؛
- الاجتماع البرلماني السنوي بمناسبة انعقاد لجنة وضعية المرأة التابعة للأمم المتحدة؛
- الدورة الثامنة للمنتدى العالمي للماء؛
- الشبكة البرلمانية عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي؛
- الندوة الإقليمية حول موضوع: «دور البرلمانات والعدالة الجنائية في مكافحة الإرهاب»؛
- الندوة الدولية حول موضوع: «آليات متابعة تطبيق القوانين المتعلقة بحماية المرأة»؛
- وشارك المجلس كذلك في أشغال الجمعية 138 للاتحاد البرلماني الدولي، حيث صادقت هذه الجمعية على مقترح تقدم به المغرب لدى المجلس المديري للاتحاد في دورته 202، وحظي بدعم كبير من قبل رئيسة الاتحاد يتعلق بتنظيم ندوة برلمانية بمناسبة المؤتمر الدولي الخاص بالمصادقة على «الميثاق العالمي من أجل هجرات آمنة ومنظمة ومنتظمة»، والذي سيقام يومي 10 و11 دجنبر 2018

بمراكش.

وقد حظي المقترح المغربي، بترحيب كبير من قبل المشاركين في الجمعية 138 للاتحاد البرلماني الدولي واعتبرته رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي أهم حدث برلماني دولي لهذه السنة. ولهذه الغاية، كلفت رئيسة الاتحاد أمانته العامة قصد تدارس كل الشروط الكفيلة بتوفير الوسائل اللوجيستيكية اللازمة قصد إنجاح هذه المحطة الهامة التي يروم من خلالها الاتحاد البرلماني الدولي وكذا البرلمانات الوطنية الإسهام الفعال في صياغة ميثاق عالمي يكون شاملا ومستجيبا لكل التحديات التي تفرضها الهجرة. وقد تمت الإشارة في هذا الصدد إلى كون المغرب، الذي يرأس إلى جانب ألمانيا، «المنتدى الدولي للهجرة والتنمية»، سيحتضن أيام 5، 6 و 7 دجنبر 2018 فعاليات هذا المنتدى الأممي.

كما قمنا بزيارة عمل على رأس وفد برلماني لجمهورية سلوفينيا، تخللتها سلسلة من اللقاءات الهامة مع مسؤولين برلمانيين وحكوميين، توجت بشرف استقبالنا من قبل فخامة السيد بوريوت باهور، رئيس جمهورية سلوفينا. وكانت مناسبة أكد فيها أنه يكن تقديرا خاصا لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وأن المغرب شريك سياسي واقتصادي مهم بالنسبة لجمهورية سلوفينيا.

كما قمنا بزيارة مماثلة كذلك، لجمهورية النمسا بمناسبة مشاركتنا في أشغال الدورة الشتوية للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا. وهي المشاركة التي توجت بقرار الجمعية احتضان البرلمان المغربي فعاليات مؤتمرها القادم برسم 2019 بالمغرب، ومنح البرلمان المغربي شراكة متقدمة على مستوى ملفات استراتيجية حول الهجرة والأمن والبيئة.

وفي إطار تقوية التعاون بين البرلمان المغربي وبرلمان المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا المؤطرة ببروتوكول التعاون الموقع بين الطرفين خلال شهر أكتوبر 2017، نظم البرلمان المغربي بتعاون مع برلمان المجموعة، ندوة دولية هامة حول موضوع: «تيسير تنقل الأشخاص والبضائع بين البلدان الإفريقية: أية آليات»، توجت بإصدار مجموعة من التوصيات الهامة.

وهي الندوة التي أكدنا خلالها على أن انخراط المغرب في تقوية علاقاته مع دول القارة الإفريقية بشكل عام ومع دول منطقة إفريقيا بشكل خاص، ينطلق من تصور استراتيجي متجدد ومتكامل حدده جلالة الملك نصره الله من خلال مختلف مبادرات جلالته، والقائم على أولوية الاعتماد على المقومات والقدرات الذاتية للقارة الإفريقية، وعلى ترسيخ العلاقات التاريخية مع بلدانها في إطار إستراتيجية علاقات التعاون جنوب. جنوب.

وفي إطار تعزيز الدور المحوري لمجلسنا في توطيد وتمتين العلاقات مع دول أمريكا اللاتينية، قام وفد عن المجلس بزيارة عمل لجمهورية البرازيل الاتحادية في إطار تفعيل عمل مجموعة الصداقة بين مجلس المستشارين المغربي ومجلس الشيوخ البرازيلي، وتم التوقيع خلالها على مذكرة تفاهم بين المجلسين، يروم تعزيز وتوطيد علاقات التعاون بين المؤسستين التشريعيتين.

وفي هذا السياق، حققنا تقدما ملموسا في تنزيل المشروع الطموح المتعلق بإحداث «منتدى برلماني إفريقي-أمريكو لاتيني»، كفضاء للترافع حول مصالح وقضايا الشعوب الإفريقية واللاتينية وإسماع صوتها في مختلف المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية، لاسيما بعد التفاعل الإيجابي للمنظمات والاتحادات البرلمانية على مستوى إفريقيا وأمريكا اللاتينية.

حضرات السيدات والسادة؛

قبل الختام، أود أن أعبر عن أملنا الكبير في أن تكون هذه الدورة حافلة بالعطاء البرلماني خدمة للمصلحة العليا لوطننا العزيز.

وبهذه المناسبة، أتوجه بخالص الشكر للسيد رئيس الحكومة المحترم وكافة أعضاء الحكومة على حسن تعاونهم، كما أتوجه بالشكر والامتنان إلى السيدة والسادة أعضاء مكتب مجلس المستشارين، والسيدات والسادة رؤساء الفرق ومنسقي المجموعات البرلمانية، والسادة رؤساء اللجان الدائمة، وكافة السيدات والسادة المستشارين المحترمين على ما بذلوه من جهد ملموس وعطاء مثمر طيلة الفترة الفاصلة بين الدورتين.

كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى أطر وموظفات وموظفي المجلس، على إخلاصهم وتفانيهم في القيام بواجبهم خدمة لمصلحة مجلسنا الموقر.

والشكر موصول كذلك، لمنظمات المجتمع المدني والفعاليات الجامعية والأكاديمية التي واكبت بانتظام أنشطتنا وساهمت في إغناء تجربة انفتاح مجلس المستشارين على محيطه، ولممثلي وسائل الإعلام السمعية والبصرية والمكتوبة والإلكترونية على متابعة وتغطية أشغال المجلس وأنشطته المتعددة ونقلها بمهنية عالية لعموم الرأي العام.

وشكرا على حسن إصغائكم.

كلمة رئيس مجلس المستشارين، السيد عبد الحكيم بن شماش
بمناسبة اختتام دورة أبريل للسنة التشريعية 2017 - 2018
الثلاثاء 24 يوليوز 2018

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس الحكومة المحترم؛
السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛
السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

طبقا لمقتضيات الفصل 65 من الدستور والمادة السادسة من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، نختتم اليوم، دورة أبريل للسنة التشريعية 2017-2018 بحصيلة غنية على مستوى واجهات العمل البرلماني، لاسيما الأدوار الأساسية التي أناط بها الدستور مجلس المستشارين.

وقبل استعراض حصيلة عمل المجلس خلال هذه الدورة، لابد من التوقف عند أبرز القرارات التي توجت بها القمة ال31 للاتحاد الإفريقي بالعاصمة الموريتانية نواكشوط والمتمثل في إنشاء المرصد الإفريقي للهجرة بالمغرب، وذلك بناء على اقتراح من صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، بصفته رائد الاتحاد الإفريقي في موضوع الهجرة.

وهو القرار الذي يبرز حكمة وبعد رؤية صاحب الجلالة بخصوص موضوع يوليه جلالة الملك أهمية استراتيجية، وذلك بعد تحول المغرب إلى فاعل دولي في مجال الهجرة، خصوصا وأن الأجندة الإفريقية حوله تسعى إلى تغيير النموذج السائد، وتحديد مفهوم جديد للهجرة مبني على أسس احترام حقوق الإنسان والقانون ولها صلة بالتنمية المستدامة من خلال جعل قضية الهجرة رافعة للتنمية المشتركة وركيزة للتعاون جنوب-جنوب وعاملا للتضامن.

كما يعد هذا القرار تتويجا للسياسة التي انتهجها المغرب في ميدان الهجرة واللجوء، والتي حظيت بإشادة ودعم واسعين من قبل المجتمع الدولي، وتحول معها المغرب إلى نموذج لدى دول الجنوب، على اعتبار أنها تسعى للمساهمة في معالجة إحدى الإشكالات التي تعرفها القارة الإفريقية.

وارتباطا بهذا الموضوع، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع قرارا يقضي باختيار المغرب لاحتضان يومي 10 و11 دجنبر 2018، المؤتمر الدولي للهجرة لسنة 2018، والذي سيتم خلاله اعتماد الميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة، كما أن هذا المؤتمر سيكمل أشغال المنتدى العالمي حول الهجرة والتنمية، الذي يتولى المغرب وألمانيا رئاسته المشتركة، والذي ستنعقد قمته ال11 في مراكش في الفترة من 5 إلى 7 دجنبر 2018.

وفي إطار مواكبة البرلمان لهذه المستجدات، نظم مجلس المستشارين يوما دراسيا حول «السياسة المغربية في ميدان الهجرة واللجوء، فرص وتحديات» بتنسيق مع مؤسسات وطنية ودولية، وتوج بإصدار توصيات

هامة سيتم رفعها إلى اللقاء الذي سينظمه البرلمان المغربي بتنسيق مع الاتحاد البرلماني الدولي على هامش المؤتمر الدولي للهجرة بمدينة مراكش، بهدف بلورة رؤية برلمانية موحدة في هذا المجال للهجرة.

حدث ثاني يستأثر باهتمام كبير تمثل في الرسالة المولوية السامية التي وجهها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله إلى المشاركين في «اليوم الوطني حول التعليم الأولي»، الذي انعقد بمدينة الصخيرات، والذي كشف خلالها جلالته أن التعليم الأولي رغم الخطوات المهمة التي حققها المغرب في مجال التعليم الأساسي والرفع من نسبة التمدرس، إلا أنه لم يستفد من مجهود الدولة في هذا المجال، مؤكدا أنه يعاني من ضعف ملحوظ لنسب المستفيدين ومن فوارق كبيرة بين المدن والقرى، ومن تفاوت مستوى النماذج البيداغوجية المعتمدة، وعدد المربين والمعلمين وكثرة المتدخلين.

ودعا جلالة الملك في رسالته السامية إلى رفع تحدي إصلاح المنظومة التربوية، وقال في هذا الشأن «أن التعليم الأولي يجب أن يتميز بطابع الإلزامية بقوة القانون بالنسبة للدولة والأسرة، وبدمجه التدريجي ضمن سلك التعليم الإلزامي، في إطار هندسة تربوية متكاملة». (انتهى كلام جلالته)

ويعد إصلاح التعليم قضية مجتمعية كبرى وورش وطني استراتيجي يقتضي الانخراط الواسع والمسؤول للجميع، من قطاعات حكومية وجماعات ترابية ومجالس استشارية ومؤسسات وطنية وفاعلين جمعويين ومثقفين ومفكرين، فضلا عن الأسرة التي لها دور حاسم في التربية المبكرة للأطفال، وذلك من أجل كسب هذا الرهان، وتحقيق أهدافه المجتمعية الكبرى، لاسيما التعليم الأولي لكونه يكتسي أهمية بالغة بالنسبة للأجيال القادمة لأن أطفال اليوم هم رجال ونساء الغد.

وفي هذا السياق، دعا جلالة الملك في رسالته السامية إلى «ضرورة إخراج النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بتأطير هذا التعليم، وفق رؤية حديثة، وفي انسجام تام مع الإصلاح الشامل الذي تسعى إليه المملكة، واعتماد نموذج بيداغوجي متجدد وخلاق، يأخذ بعين الاعتبار المكاسب الرائدة في مجال علوم التربية، والتجارب الناجحة في هذا المجال». (انتهى كلام جلالته)

كما أكدت الرسالة الملكية السامية على الدور المحوري للجماعات الترابية، بمختلف مستوياتها، في المساهمة في رفع هذا التحدي، اعتبارا لما أصبحت تتوفر عليه هذه الجماعات من صلاحيات هامة، بفضل الجهوية المتقدمة، من خلال إعطاء الأولوية لتوفير المؤسسات التعليمية وتجهيزها وصيانتها، خاصة في المناطق القروية والنائية، لتقريب المدرسة من الأطفال في كل مناطق البلاد.

وشكلت الرسالة الملكية السامية خارطة طريق بالنسبة لقطاع لازال يشكو من مشاكل بنيوية تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة منه في ظل التطورات المتسارعة التي يعرفها هذا القطاع ضمن مجتمع المعرفة.

وجدير بالتنويه، إلى أنه ليست هذه هي المرة الأولى التي يذكرنا فيها جلالته على مكامن الخلل الذي يعتري هذا القطاع، ويلح في كل مناسبة على ضرورة تضافر جهود كل الفاعلين من أجل تمكين بلادنا من تعليم منتج ونافع. ومن موقعنا كممثلين للأمة، نحن معبؤون لتجويد كل النصوص القانونية المؤطرة لهذا القطاع أملا في الحصول على تعليم يستجيب لانتظارات وتطلعات المغاربة ويتماشى مع سرعة المستجدات العلمية والتكنولوجية والحاجة الاقتصادية لمغرب الغد.

حدث هام ميز هذه الدورة وحظي بشرف الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، يتعلق بتنظيم مجلس المستشارين بشراكة وتنسيق مع جهات الأقاليم الجنوبية للمملكة، ندوة موضوعاتية حول «التنمية المندمجة للأقاليم الجنوبية»، يوم الخميس 28 يونيو 2018 بمدينة الداخلة.

وجاء تنظيم الندوة تنفيذا للتوصيات الصادرة عن الملتقى البرلماني للجهات، وعرف مشاركة مكونات المجلس وفاعلين في الحكومة والبرلمان والمجالس الجهوية والمؤسسات الوطنية الدستورية والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

وانكب المشاركات والمشاركون، خلال هذه التظاهرة الكبرى، على التداول في مجموعة من المحاور تهم مختلف الجوانب المتعلقة بالتنمية المندمجة للأقاليم الجنوبية في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والمجالية والبيئية والحقوقية. وتوج هذا الحدث بـ«إعلان الداخلة» كوثيقة تاريخية عكست انتظارات وتطلعات ساكنة الأقاليم الجنوبية.

وجدير بالتذكير أن ندوة الداخلة تزامن مع الزيارة التي قام بها المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة السيد هورست كولر إلى الأقاليم الجنوبية للمملكة، والتي التقى خلالها بممثلي ساكنة هذه الأقاليم العزيزة وكذا شيوخ القبائل في كل من العيون والداخلة والسمارة.

وشكلت هذه اللقاءات الإيجابية، مناسبة جدد خلالها سكان الأقاليم الجنوبية للمملكة التأكيد على تشبثهم بمغربية الصحراء، وتأكيدهم على أهمية مبادرة الحكم الذاتي للأقاليم الجنوبية تمثل السقف لأي مفاوضات مرتقبة لإنهاء النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية باعتبارها تشكل حلا سياسيا عادلا، واقعيا، وقادرا على إنهاء هذا النزاع في إطار السيادة الوطنية والترابية للمملكة، وإحلال الامن والسلم والاستقرار بالمنطقة.

حضرات السيدات والسادة؛

لقد تميزت هذه الدورة على مستوى التشريع بموافقة المجلس على 32 نصا، موزعة ما بين 28 مشروع قانون و4 مقترحات قوانين، والتي مسّت مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتعاون مع عدد من الدول والهيئات الدولية والإقليمية.

وما ميّز هذه الحصيلة أنها بقيت وفيّة للمنحى التصاعدي للاتفاقيات الدولية في الرصيد التشريعي خلال السنوات التشريعية اللاحقة لدستور 2011، بعدما وسّع فصله 55 من دائرة الاتفاقيات الواجب مصادقة البرلمان عليها، مما جعل أن 14 مشروع قانون موافق عليه خلال هذه الدورة يرتبط بالوفاء بالالتزامات الدولية للمملكة وببروتوكولات للتعاون مع دول صديقة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والمهنية بصمت على حضور لافت في الحصيلة، انطلاقا من نصوص تروم تصحيح أو تطوير وضعيات فئات مجتمعية معيّنة، كمشروعي القانونين المتعلقين بنظام الضمان الاجتماعي، ومشاريع قوانين بإحداث مؤسسات للأعمال الاجتماعية لفائدة موظفات وموظفي بعض الوزارات والمؤسسات العمومية.

كما أن المقاولة الوطنية كانت حاضرة بقوة في جدول أعمال المجلس خلال هذه الدورة، انطلاقا من المصادقة على مشروع القانون المتعلق بالتكوين المستمر لأجراء القطاع الخاص، والإحداث الإلكتروني للمقاولات ومواكبتها، وما تطلبه ذلك من مراجعة للمقتضيات ذات الصلة في الكتاب الرابع من مدونة التجارة، علما بأن المجلس سبق أن أقّر تغييرات جوهرية في الكتاب الخامس من نفس القانون خلال الدورة الاستثنائية لمارس 2018.

إن تفعيل مضامين النصوص المذكورة وغيرها تستلزم بصورة أو بأخرى تدخل عدة أجهزة للمراقبة،

وبالتالي فإن مصادقة المجلس في الجلسة التشريعية التي سبقت هذه الجلسة الختامية على مشروع القانون المتعلق بالتنظيم القضائي -بعد إدخاله لكمّ هائل من التعديلات الجوهرية عليه في جو طبعه التعاون بين الحكومة والمجلس- يعد بمثابة خطوة أساسية لتمكين السلطة والإدارة القضائيتين من آليات قانونية قويّة للقيام بالأدوار الملقاة على عاتقهما، تماشيا مع المقتضيات الدستورية المستجدة والقوانين المكملة له.

ولعل ما ميّز هذه الدورة كذلك، هو مصادقة المجلس على أربعة مقترحات قوانين تتعلق بالغرف المهنية، تروم ملاءمة أحكامها مع القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية الصادرة خلال سنة 2015، إلا أن ذلك لم يمنع من تسجيل هذه العلامة البارزة في حصيلة المجلس، باعتبار محدودية المبادرات التشريعية البرلمانية التي يكتب لها النجاح في تخطي العقبات الموضوعة أمامها، رغم ما فتئنا نقوم به كمكتب من تنسيق مع الحكومة واللجان الدائمة المختصة والفرق والمجموعات صاحبة هذه الاقتراحات، من مبادرات قصد برمجتها وتحديد الموقف منها والبت فيها، في سبيل التفعيل الأمثل لمقتضى الفصل 82 من الدستور.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛
السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

إن النصوص المذكورة خضعت لتمحيص معمق من لدن الأجهزة المختصة، وبصفة خاصة في اللجان الدائمة، قصد تجويد مضامينها وجعلها أكثر فعالية في التطبيق، وقد تجلى ذلك في العدد الوفير من التعديلات المقترحة حولها التي بلغت 260 تعديلا على مشاريع القوانين التسعة التي عدّلها المجلس خلال الدورة، علما بأن الجزء الأوفر من النصوص المصادق عليها لا تقبل التعديل إما بحكم القانون الذي يخوّل للبرلمان سلطة قبولها برمتها أو رفضها، أو بحكم طبيعة مضمونها.

كما تجلى أيضا في مختلف الأيام الدراسية التي نظمت من لدن الفرق والمجموعات بالمجلس حول النصوص والقضايا المطروحة على جدول أعماله، فضلا عن الإعداد للمناقشة نتيجة الإخبار المتبادل بين مجلسي البرلمان بالتوصل بمشاريع ومقترحات القوانين الجديدة المتوصل بها، أو انطلاقا من التقارير والدراسات الصادرة عن المؤسسات والهيئات الوطنية ذات الصلة، مما أثّر على نتيجة التصويت النهائية على النصوص بالإجماع، التي بلغت نسبة قيّاسية، بالموافقة على 30 نصا بالإجماع من أصل 32، أي بنسبة تقارب 94 في المائة.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛
السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

إن تقديم الحصيلة التشريعية لآخر دورة عادية من ولاية المجلس بعد انتخابه في صيغته الجديدة، تستدعي الإشارة أيضا، بصورة مركزة، لأرقام أخرى ذات دلالة خاصة في مدى الإسهام التشريعي للمجلس وفق المنظور الدستوري الجديد، وتجاوز المنطق العددي باستحضار ثقل هذه المرحلة الإستراتيجية من تاريخ مجلسنا الموقر، المتسمة بطابع الاستمرارية في التأسيس لنموذج يشكل مرجعا لعمل المجلس، وفق متطلبات التعزيز والتطوير، حتى يتماشى مؤسساتيا ويتفاعل عمليا مع المحددات الدستورية المؤطرة للشأن البرلماني، علما بأن الظروف السياسية لعبت دورا حاسما في التأثير على مردودية المؤسسة وتفاعلها مع النقاشات المجتمعية الدائرة المتعلقة بضرورة تطوير التشريع.

وهكذا، فقد وافق المجلس خلال الفترة الممتدة من منتصف أكتوبر 2015 إلى 24 يوليوز 2018 على 219

نصا قانونيا، موزعة على 209 مشروع قانون و10 مقترحات قوانين، منها مشروعي قانونين درسهما المجلس في قراءتين اثنتين.

وقد تباينت الحصيلة المسجلة بحسب السنوات، بين السنة الأولى 2015-2016 التي سجلت أكبر حصيلة خلال هذه الفترة بـ 111 نصا موافقا عليه لتزامنها مع آخر سنة من ولاية الحكومة السابقة ولحجم القوانين الرامية إلى تنزيل أحكام الدستور الجديد، و47 مشروع قانون خلال السنة التشريعية 2016-2017 التي تأثرت بتأخر مسلسل الإعلان عن الحكومة الجديدة في أعقاب الاستحقاقات الانتخابية لأكتوبر 2016، وانتهاء بـ 61 نصا تشريعيا في السنة التشريعية الحالية.

كما أن معالجة الحصيلة من زاوية طبيعة النصوص الموافق عليها خلال نفس الفترة، يبيّن بأن مشاريع قوانين القاضية بالموافقة على اتفاقيات دولية تحظى بالصدارة بحيث بلغت 103 مشروع قانون، تلتها مشاريع القوانين العادية التي بلغ عددها 93، ثم مشاريع القوانين التنظيمية ب 10 سواء المؤسسة منها أو المعدّلة لقوانين قائمة، ثم مقترحات القوانين التي لم تتجاوز 10 مقترحات، ومشروعي قانونين اثنين يقضيان بالموافقة على مراسيم قوانين تم إقرارها بالاتفاق مع اللجان الدائمة المختصة خلال الفترات الفاصلة بين الدورات، ومشروع قانون إطارواحد يتعلق بالإعاقة.

وبخصوص تفكيك التوجهات الكبرى للنصوص الموافق عليها، فيتبين بأن مجال الشؤون الخارجية يأتي في مقدمة القضايا الموافق عليها بـ 104 مشروع قانون (حوالي 47 في المائة)، متجاوزا المجال الاقتصادي والمالي والبيئي بـ 38 نصا (حوالي 17 في المائة)، والمجال الإداري والحقوقي بـ 32 نصا (حوالي 15 في المائة)، ويلي ذلك المجال الاجتماعي بـ 27 نصا (حوالي 12 في المائة)، ثم مجال الشؤون الداخلية والبنيات الأساسية بـ 18 نصا (حوالي 8 في المائة).

وفي سيّاق نفس التحليل، وباستحضار المقتضى الدستوري الجديد في الفصل 78 منه القاضي بإيداع مشاريع القوانين بالأسبقية لدى مكتب مجلس النواب، باستثناء مشاريع القوانين المتعلقة بالجماعات الترابية وبالتنمية الجهوية، وبالقضايا الاجتماعية، التي تودع بالأسبقية لدى مكتب مجلس المستشارين.

وفي هذا الصدد، فقد أسفرت الحصيلة على ما يلي:

- إن مشاريع القوانين المودعة بالأسبقية لدى مجلس المستشارين لم تتجاوز 12 مشروعا، وذلك خلال السنة التشريعية الحالية، مقابل 10 خلال السنة التشريعية الأولى (2015-2016)، و3 فقط خلال السنة التشريعية الثانية من عمر نصف هذه الولاية، بما مجموعه 25 مشروع قانون من أصل 219 الموافق عليها خلال هذه الفترة، بنسبة لم تتجاوز 12 في المائة؛

- إن مشاريع القوانين المحالة بالأولوية على مجلس النواب تأخذ الحصة الكبرى في المبادرة التشريعية للحكومة المودعة لدى البرلمان، والتي بلغت 184 مشروع قانون بمعدل 44 مشروع قانون خلال كل سنة من السنتين التشريعيتين الأخيرتين، بنسبة 84 في المائة؛

- إن المبادرة التشريعية لأعضاء البرلمان لا تزال تتسم بالضعف من الناحية الكمية، بحيث لم تتجاوز مساهمة النواب والمستشارين 10 مقترحات قوانين، بنسبة 4 في المائة.

وبالنسبة لمقاربة الحصيلة من زاوية الإسهام البرلماني عبر آلية التعديل، فإن ما يميزها هو الحيّز الوافر لمشاريع القوانين غير القابلة للتعديل بحكم القانون، التي قاربت نصف عدد النصوص الموافق عليها خلال ولاية المجلس بـ 107 مشروع قانون (بنسبة 49 في المائة)، مما يجعل مختلف مكونات المجلس تسعى إلى

المساهمة في تجويد التشريع عبر مقترحات التعديلات لباقي النصوص، والتي أفضت إلى التعديل الجوهري لـ 43 مشروع قانون (17 منها في السنة التشريعية الجارية) ومقترحي قانونين، علما بأن باقي النصوص غير المعدلة بلغ 67 نصا.

ولعل السمة البارزة في الحصيلة هي الصبغة التوافقية التي يتميز بها منحى التصويت على مستوى الجلسات العامة، بحيث أنه من أصل 219 تصويتا خلال نصف الولاية وافق المجلس بالإجماع 186 مرة بما نسبته 85 في المائة، علما بأن مقترحات القوانين تمت الموافقة عليها جميعها بالإجماع، وذلك مقابل 33 مشروع قانون صودق عليها بالأغلبية.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛
السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

وعلى مستوى مراقبة العمل الحكومي، تظل الأسئلة الشفهية مناسبة أسبوعية للتفاعل بين أعضاء المجلس والحكومة حول القضايا الراهنة.

وفي هذا الصدد، فقد عقد المجلس خلال دورة أبريل 2018 إحدى عشر جلسة(11) للأسئلة الشفهية، تميزت القضايا الآنية المعالجة خلالها بالتنوع على مستوى مجالاتها، وكذا بالتجاوب مع الحاجيات والقضايا المجتمعية الملحة وفي مقدمتها: (إضرابات الأطباء والممرضين، توفير الماء الصالح للشرب بالمناطق الجافة، تجدد ظاهرة العنف بالجامعات المغربية، الموسم الفلاحي، معايير إحداث الجامعات بالجهات، عدم تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة عن مختلف محاكم المملكة، عملية مرحبا 2018....).

كما عقد المجلس ثلاث جلسات شهرية (03) خاصة بتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة طبقا لمقتضيات الفصل 100 من الدستور، همت المواضيع التالية،

الجلسة الأولى تناولت محورين هما: النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية، السياسة العامة المرتبطة بحماية المستهلك.

الجلسة الثانية تناولت محورين هما: اتفاقيات التبادل الحروأثرها على الميزان التجاري وتنافسية المقاولات الصغرى والمتوسطة، السياسة العامة المتعلقة بتنمية اللغات والتعبيرات الثقافية الوطنية.

الجلسة الثالثة تناولت بدورها محورين هما: نظام الصفقات العمومية ورهان الحكامة الجيدة، الغرف المهنية ورهان التنمية.

وبلغ عدد الأسئلة الشفهية المتوصل بها خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين ودورة أبريل 2018 ما مجموعه 743 سؤالا، أجابت الحكومة على 206 منها خلال 11 جلسة عامة، من ضمنها 23 سؤالا آنيا 183 سؤالا عاديا. بينما بلغ عدد الأسئلة الكتابية المتوصل بها خلال نفس الفترة ما مجموعه 393 سؤالا، أجابت الحكومة على 199 سؤالا منها، أي بمعدل (49في المائة).

أما بالنسبة للحصيلة الشاملة لفترة ولاية المجلس، فقد تقدم السيدات والسادة أعضاء المجلس بـ 3564 سؤالا شفهيا، أجابت الحكومة على 1225 منها خلال جلسات الأسئلة الشفهية، وبـ 1266 سؤالا كتابيا تمت الإجابة على 722 منها.

وبالإضافة إلى ذلك، تميزت الدورة بتقديم ومناقشة تقريري اللجنتين النيابيتين اللتين شكلهما المجلس

حول المكتب الوطني المغربي للسياحة وترخيص الحكومة باستيراد النفايات، وذلك فضلا عن هيكلة لجنة مؤقتة أخرى للتقصي حول «مآل الاتفاقية الاجتماعية الموقعة بتاريخ 17 فبراير 1998 والبرنامج الاقتصادي المصاحب لها، المرتبطين بإغلاق شركة مفاحم المغرب بجرادة وتصفية ممتلكاتها وعلاقة ذلك بتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالمدينة».

وبخصوص الدور الرقابي للجان الدائمة، فقد قامت لجنة التعليم بتنظيم مهمة استطلاعية حول واقع الصحة بجهة درعة-تافيلالت، ومن المنتظر أن تتعزز هذه الممارسة في المستقبل القريب بالمزيد من المهام، بعدما حظي عدد منها في وقت سابق بموافقة الحكومة، علما بأن مكتب المجلس يشجع على تفعيل جميع الآليات التي يتيحها النظام الداخلي لأعضائه وأجهزته.

وتطبيقا لأحكام القانون التنظيمي لقانون المالية، فقد عقدت لجنة المالية اجتماعا مشتركا مع نظيرتها بمجلس النواب للاستماع لعرض السيد وزير الاقتصاد والمالية حول تنفيذ قانون المالية لسنة 2018 والإطار العام لإعداد قانون مالية السنة المقبلة. وهو العرض الذي حظي بنقاش مستفيض صباح يوم أمس الإثنين.

وسعيا نحو تفعيل الصلاحيات الجديدة للمجلس، فقد واصلت المجموعة الموضوعاتية المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية حول المرفق العمومي، أشغالها عبر طرح استراتيجيات القطاعات الحكومية المعنية في ضوء المستجدات الأخيرة، المتسمة بتحيين جزء كبير منها، وذلك في انتظار استكمال صورة الإصلاحات المرتقبة بخصوص جميع المحاور موضوع التقييم.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛
السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

إن ممارسة الأدوار التشريعية والرقابية للمجلس، اقتضت عقد 26 جلسة عامة خلال هذه الدورة، 11 منها خصص للأسئلة الشفهية الأسبوعية، وثمانية جلسات للتشريع، وثلاث جلسات شهرية، فضلا عن جلستين لتقديم ومناقشة تقارير لجن التقصي، وجلستي الافتتاح والاختتام، بمساحة زمنية قدرها 42 ساعة ونصف.

وبعد إضافة 35 جلسة عامة عقدها خلال دورة أكتوبر المنصرمة وثلاث جلسات خلال الدورة الاستثنائية، فإن مجموع الجلسات العامة التي عقدها المجلس خلال السنة التشريعية الحالية هو 64 جلسة عامة.

وعلى سبيل المقارنة، فقد بلغت عدد الجلسات العامة خلال السنة التشريعية 2015-2016 ما مجموعه 72 جلسة عامة، وقد تقلص هذا العدد خلال السنة 2016-2017 إلى 41 جلسة عامة.

وبذلك، يكون المجلس قد عقد 177 جلسة عامة خلال نصف ولايته الأولى على امتداد ست دورات عادية وثلاثة دورات استثنائية، خصصت الأولى منها بتاريخ 12 مارس 2016 للاستماع إلى تصريح السيد رئيس الحكومة بخصوص آخر مستجدات القضية الوطنية، والثانية ما بين 13 و15 مارس 2017 لتقديم ومناقشة تقرير لجنة تقصي الحقائق حول الصندوق المغربي للتقاعد، والثالثة ابتداء من 27 مارس 2018 بناء على مرسوم لرئيس الحكومة للبت في خمسة مشاريع قوانين.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛
السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

وعلى صعيد العلاقة مع المؤسسات الدستورية، فقد واصل المجلس تمتين علاقاته بعدد من المؤسسات القائمة، سواء في جانبها القانوني المؤسساتي أو في طابعها الاختياري، وقد تجلى ذلك واضحا في عدد من أوجه التنسيق المشترك مع عدد منها حول قضايا ذات اهتمام مشترك أو حول ملفات ذات أولويات وطنية، وكذلك على مستوى التفاعل مع ما تنتجه من آراء ودراسات. ومن المتوقع أن تزداد هذه العلاقة تعمقا بعد اكتمال تنصيب باقي المؤسسات المحدثة بموجب الدستور الجديد، وإعداد المكتب لدليل عملي حول تثمين هذه العلاقات وتطويرها، لا سيما مع المجلس الأعلى للحسابات.

ولا تفوتني هذه الفرصة دون الإشارة إلى توصل المجلس لأول مرة بعد تنصيب سلطة النيابة العامة، بتقرير الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض بصفته رئيسا للنيابة العامة حول تنفيذ السياسة الجنائية وسير النيابة العامة برسم سنة 2017، مع ما يتطلبه السياق من فتح ورش التفكير الجماعي من مدخل العقل الدستوري، من أجل التأسيس السليم لكيفيات مناقشة السيدات والسادة المستشارين على مستوى لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان لهذا التقرير، وضمان إسهامهم في تفعيل رقابتهم على تنفيذ السياسة الجنائية بما يتماهى مع الفلسفة الدستورية.

حضرات السيدات والسادة؛

لعل ما ميز عمل مجلس المستشارين على مستوى الدبلوماسية البرلمانية، خلال هذه الدورة، هو التوقيع على مذكرات تفاهم مع مجالس البرلمانات في البلدان الصديقة، إضافة إلى الزيارات واللقاءات الهامة التي قام بها مجلسنا على المستوى الثنائي، والمنتديات والمؤتمرات التي شارك فيها أو احتضنها المجلس على مستوى العلاقات متعددة الأطراف.

واتسم عمل وفود مجلس المستشارين بالدفاع عن القضايا الكبرى لبلادنا وفي مقدمتها قضية الوحدة الترابية لبلادنا، والتعريف بالإصلاحات المؤسساتية الكبرى التي يعيشها المغرب في مسار توطيد نموذجه الديمقراطي المتفرد في محيطه الجهوي والإقليمي، وسياسته الانفتاحية والتضامنية في إفريقيا وفق الرؤية الملكية السامية لتعزيز التعاون جنوب جنوب، ومقاربته في التصدي لخطر التطرف والإرهاب والجريمة المنظمة ومعالجة القضايا المرتبطة بالهجرة، والدفاع عن قضية الشعب الفلسطيني وحقه في بناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وكذا مواقف بلادنا بشأن عدد من القضايا الإقليمية والدولية التي تهم التنمية المستدامة وتعزيز السلم والأمن الدوليين.

وفي إطار هذه الدينامية التي ميزت عملنا الدبلوماسي، استقبل مجلسنا وفودا برلمانية وحكومية وشخصيات دبلوماسية، وعلى رأسها:

- رئيس برلمان أمريكا اللاتينية والكاريبي؛
- رئيس برلمان مجموعة الانديز؛
- رئيس مجلس الشيوخ الإيرلندي؛
- رئيس المجلس الأعلى لدولة ليبيا؛
- رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية تانزانيا؛

- رئيس مجلس النواب البلجيكي؛
- رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب لجمهورية الباراغواي؛
- رئيس لجنة العلاقات الخارجية ببرلمان أمريكا الوسطى والكارايب؛
- رئيسة مجموعة الصداقة التركية المغربية بالجمعية الوطنية الكبرى لتركيا؛
- وفد عن فريق الحزب الشعبي الأوروبي؛
- وفد عن مجلس الشيوخ بجمهورية فرنسا؛
- وفد عن مجلس الشيوخ بجمهورية نيجيريا الاتحادية؛
- وفد عن مجلس المستشارين بجمهورية إندونيسيا؛
- وزير خارجية جمهورية رومانيا؛
- حاكم منطقة بجمهورية روسيا الفيدرالية؛
- أعضاء لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف؛
- وفد عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لجمهورية النيجر؛
- سفير جمهورية فرنسا؛
- سفير جمهورية الأرجنتين.

وعلى مستوى انخراط مجلس المستشارين في الاتحادات الجهوية والقارية والدولية، شاركت وفود المجلس في:

- الدورة 138 للاتحاد البرلماني الدولي؛
- المؤتمر 27 للاتحاد البرلماني العربي؛
- الاجتماع باسم الجمعية البرلمانية المتوسطية مع الأمين العام للأمم المتحدة؛
- اجتماع الشبكة البرلمانية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي؛
- اللجنة البرلمانية المشتركة المغربية الأوروبية؛
- المرحلة الثانية من دورة الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا لسنة 2018؛
- المنتدى العربي للتنمية المستدامة؛
- القمة الخامسة لرؤساء البرلمانات والجلسة العامة الرابعة عشرة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط؛
- الندوة المنظمة من قبل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون حول موضوع: «العلاقة بين البرلمانيين والجهات الفاعلة في مجال العدالة الجنائية في مكافحة الإرهاب»؛
- الدورة الربيعية لبرلمان عموم إفريقيا وهي الدورة التي عرفت أداء شعبة البرلمان المغربي القسم لدى هذه المؤسسة الإفريقية الهامة، وشكلت حدثا استثنائيا سيمكن مجلسنا من مواكبة عودة المملكة المغربية للاتحاد الإفريقي، وترسيخ التعاون البرلماني على المستويين الثنائي ومتعدد الأطراف وفقا

للمخطط الاستراتيجي لمجلس المستشارين الخاص بإفريقيا؛

- المؤتمر حول الحكومات المنفتحة؛
- الندوة البرلمانية حول موضوع: «نحو حكومات دامجة ومنفتحة: تعزيز مشاركة المرأة في البرلمان والمجالس المنتخبة»؛
- جلسة الاستماع للجنة حقوق الانسان بالبرلمان الأوربي؛
- لجنة القضايا السياسية والديمقراطية للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا؛
- لجنة الشؤون القانونية وحقوق الإنسان للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا؛
- الدورة الربيعية للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي؛
- اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الإفريقي ؛
- المنتدى البرلماني الإسباني المغربي الرابع، وهو المنتدى الذي عرف نجاحا كبيرا على جميع المستويات وأكد مرة أخرى الأهمية الخاصة التي أصبح يكتسيها كملتقى نموذجي لعلاقة برلمانية ثنائية تهتدي بمرجعية حضارية تاريخية عميقة، وقد توج المنتدى بإصدار بيان ختامي أكد فيه الجانبان على العلاقات الأخوية العالية التي تربط بين العاهلين الكريمين، صاحب الجلالة الملك محمد السادس وصاحب الجلالة الملك فيليب السادس، كمنبع لحسن الجوار وضمان للتعاون المثمر والتفاهم المستمر والتشاور الدائم كلما تعلق الأمر بالحفاظ على مصالح البلدين الصديقين. كما أكد فيه الطرفان أيضا على ضرورة استثمار العمق التاريخي للبلدين، والعلاقات المتينة بين الشعبين لاستشراف آفاق المستقبل وتحصين المكتسبات والتعاون المثمر لمجابهة التحديات المشتركة، وكذا العمل على تكثيف الجهود لمواجهة كل أشكال الخطابات المقوضة للعيش المشترك، وذلك من خلال تعزيز مشاركة المواطنات والمواطنين في صياغة القرارات السياسية الكفيلة بضمان العيش في حاضر ومستقبل يسوده السلم والأمن والحرية وسيادة القانون واحترام الوحدة والسيادة الوطنية.
- الاجتماع التحضيري الخاص باحتضان البرلمان المغربي للندوة البرلمانية حول الهجرة؛
- بعثة الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط لمراقبة الانتخابات العامة بتركيا؛
- جلسة البرلمان العربي من دور الانعقاد الثاني للفصل التشريعي الثاني؛
- الدورة 43 للجمعية البرلمانية للفرنكوفونية؛
- الدورة الربيعية للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا؛
- الدورة التاسعة للجنة البرلمانية المشتركة المغربية الأوروبية؛
- الاجتماع البرلماني المنظم من قبل الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض والمنظمة العالمية للتجارة؛
- المنتدى السياسي رفيع المستوى حول التنمية المستدامة؛
- الدورة الطارئة للاتحاد البرلماني العربي حول الاوضاع في غزة.

كما نظم مجلس المستشارين:

- المؤتمر الجهوي حول موضوع «النساء في السياسة: كيف يمكن التقدم نحو تحقيق المساواة؟»

بشراكة مع الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا. وقد اندرج هذا اللقاء في إطار تقوية التعاون بين البرلمان المغربي والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا من خلال وضع «الشريك من أجل الديمقراطية» ومواكبة لدينامية العلاقات بين المملكة المغربية ومجلس أوروبا والتي تتجسد في انضمام المغرب للعديد من الاتفاقيات والمعاهدات الجزئية والموسعة تهم مختلف المجالات والقطاعات ذات الاهتمام المشترك. كما شكل هذا الملتقى فرصة من أجل إبراز الإنجازات التي حققتها بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، في مجال تمكين المرأة وحصيلة الجهود التي بذلتها المملكة المغربية بسعيها لمواصلة ترصيد إنجازاتها في مختلف المجالات، والإصلاحات التشريعية والمؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية، التي توجت بإقرار دستور 2011 والذي ينص على تمتع الرجل والمرأة، على قدم المساواة، بكل الحقوق والحريات.

- المنتدى البرلماني الاقتصادي الإفريقي العربي تحت شعار «من أجل بناء نموذج تكاملي للتعاون الإقليمي». واندرج هذا اللقاء، الذي نظمه مجلس المستشارين ورابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي التي نتولى رئاستها، وبتعاون مع كل من الاتحاد العام لمقاولات المغرب، واتحادات غرف التجارة والصناعة والفلاحة الإفريقية والعربية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO)، وهيئة منظمة الأمم المتحدة المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (UN-WOMEN)، في إطار تنزيل برنامج عمل الرابطة الذي تمت المصادقة عليه في مؤتمرها العاشر المنعقد بالمملكة المغربية يومي 20 و21 شتنبر 2017، والمتضمن لمواضيع متعددة تهم المجالات الاقتصادية والاستثمارية والتنموية وبناء السلام. كما تأتي مبادرة تنظيم هذا المنتدى من أجل إغناء النقاش وإثراء الحوار والتشاور البرلماني الإفريقي العربي حول القضايا الاستراتيجية ذات الأولوية والراهنية في المنطقتين الإفريقية والعربية، وعلى رأسهما الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، وكذا تأسيس دبلوماسية برلمانية اقتصادية تمكن من استكشاف سبل وإمكانيات تعزيز التعاون الاقتصادي الإفريقي العربي وفق منظور استراتيجي تنموي تشاركي وتكاملي وتضامني يرتكز على تمتين نسيج المصالح الاقتصادية والتجارية والروابط الإنسانية بين العالمين الإفريقي والعربي. وتوج هذا الحدث بإصدار بيان ختامي يتضمن من بين توصياته تشكيل شبكتين برلمانيتين هما: «الشبكة البرلمانية حول الأمن الغذائي في إفريقيا والعالم العربي» و «الشبكة البرلمانية لنساء ورجال الأعمال في إفريقيا والعالم العربي».
- المنتدى البرلماني المغربي الفرنسي الثالث، والذي شكل مرحلة جديدة من التشاور والحوار البرلماني بين البلدين، يهدف إلى تقوية الشراكة الاستثنائية والتفاهم المتبادل بين الرباط وباريس. وقد أبرزت المناقشات والآراء التي تم تبادلها خلال هذا المنتدى، والأهمية التي اكتستها الموضوعات التي تم التطرق إليها، نوعية العلاقات بين المملكة المغربية والجمهورية الفرنسية، وكذا الإرادة المشتركة لتعزيز هذه القيمة النوعية للعلاقات الثنائية والشراكة المتميزة.
- أشغال الجلسة الرابعة من دور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الثاني للبرلمان العربي.

وعلى مستوى مجموعات التعاون والصداقة البرلمانية، فقد عرفت هذه الأخيرة مجموعة من الأنشطة مع المجالس المماثلة في مختلف الدول كمجلس الشيوخ الفرنسي من خلال زيارة العمل إلى فرنسا، والجمعية الكبرى بجمهورية تركيا من خلال زيارة رئيسة المجموعة عن الجانب التركي لبلادنا، بالإضافة إلى لقاءات العمل مع سفراء دول كندا، وقطر، والبرتغال، وكوت ديفوار، وبريطانيا، والمكسيك، وبولندا، وإيرلندا، وتايلاند، والهند.

ويمكن تسمية هذه الدورة بدورة استثمار وتحصين مسار العلاقات المتميزة التي نسجناها بمنطقة أمريكا اللاتينية والكراييب، حيث لنا، أن نعتز اليوم بأن البرلمان المغربي وضمنه مجلس المستشارين قد استكمل

تموقعه داخل أهم التجمعات البرلمانية الجهوية والقارية بأمريكا اللاتينية من خلال توقيعنا نهاية أبريل 2018 على مذكرة التفاهم أصبحنا بموجبها أعضاء ملاحظين لدى برلمان أمريكا اللاتينية والكرايبب(PARLATINO)، كأقدم وأهم تجمع قاري بهذه المنطقة. كما وقعنا بداية شهر يوليوز 2018، مذكرة تفاهم مع البرلمان الأنديني (PARLANDINO)، ارتقى من خلالها البرلمان المغربي من صفة عضو ملاحظ إلى عضو ملاحظ دائم يحظى بوضع شريك متقدم. وليكون بذلك البرلمان المغربي، البرلمان الوحيد إفريقيا وعربيا الذي يتمتع بهذه المرتبة المتميزة.

وحينما نتحدث ونعتز باستكمال وتوطيد تموقعنا داخل منطقة أمريكا اللاتينية والكرايبب، فيتوجب التذكير بتعزيز موقعنا ببرلمان أمريكا الوسطى (PARLACEN) ومنتدى رئيسات ورؤساء المجالس التشريعية بأمريكا الوسطى والكرايبب (FOPREL) سنة 2015.

وعلى غرار أهمية هذا المستوى من مأسسة العلاقة والتموقع داخل هذه المؤسسات البرلمانية الهامة، فقد تميزت هذه الدورة بمواقف متقدمة وغير مسبوقة بخصوص قضية الوحدة الترابية للمملكة المغربية، فبالإضافة إلى المواقف الداعمة التي عبرعنها رؤساء التجمعات البرلمانية السالفة الذكر، فقد أصدرت برلمانات كل من جمهوريتي البرازيل والبراغواي ملتمسات داعمة لجهود المملكة المغربية لإيجاد حل نهائي للنزاع المفتعل حول الصحراء المغربية، ومقرة بمصداقية وجدية المبادرة المغربية للحكم الذاتي تحت السيادة الوطنية والترابية المغربية، وذلك في تحول مفصلي لا يمكن فهمه وإدراك حجم أهميته إلا بالرجوع فقط إلى السنوات القليلة الماضية لمواقف برلمانات بعض دول المنطقة.

وعلى مستوى انفتاح المجلس على محيطه الخارجي، واصل المجلس استقبال عدد من الزوار بما مجموعه 2137 زائرا من مختلف شرائح المجتمع، منهم تلاميذ وطلبة وباحثين وفعاليات جمعوية من داخل المغرب وخارجه.

حضرات السيدات والسادة:

في الختام، يسعدني أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى السيد رئيس الحكومة وباقي أعضاء الحكومة المحترمين، على ما أبدوه من حسن التواصل والتعاون والتفاعل مع مجلسنا. والشكر موصول كذلك للسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، على دوره الفعال في التعاون والتنسيق بين المؤسسة التشريعية والسلطة التنفيذية.

كما أتقدم بالشكر إلى السيدات والسادة المستشارين المحترمين، وأعضاء مكتب المجلس، ورؤساء الفرق ومنسقي المجموعات البرلمانية، ورؤساء اللجن البرلمانية الدائمة، على نشاطهم الحيوي وعلى ما قدموه من تضحيات ونكرات الذات خدمة لمصلحة المؤسسة التشريعية.

ويسعدني بنفس المناسبة، أن أنوه بأطر وموظفات وموظفي مجلس المستشارين، على تفانيهم المتواصل والتفاعل الإيجابي مع سياسة تدبير مكتب المجلس لشؤونه لفائدة مؤسستنا التشريعية.

كما لا يفوتني بهذه المناسبة، أن أتوجه بالشكر إلى هيئات المجتمع المدني والباحثين الأكاديميين والجامعيين على متابعتهم وحضورهم الدائم لأنشطة المجلس، وانخراطهم الفعال في كل الأوراش التي فتحها المجلس في مختلف واجهات العمل البرلماني. والشكر كذلك لشركاء المجلس الدوليين على شراكاتهم الإيجابية في المبادرات التي أطلقها المجلس، ولوسائل الإعلام على مواكبتها بحس مهني مسؤول ونقلها لعموم الرأي العام الوطني والدولي.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

كلمة رئيس مجلس المستشارين في اختتام دورة أكتوبر 2018
الثلاثاء 12 فبراير 2019

السيد رئيس الحكومة المحترم؛
السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛
السيدات والسادة المستشارين المحترمون؛
الحضور الكريم؛

طبقا لأحكام الدستور ومقتضيات النظام الداخلي يختتم مجلس المستشارين، اليوم، دورة أكتوبر للسنة التشريعية 2018-2019، ضمن حصيلة عمل متميزة همت مختلف واجهات العمل البرلماني.

قبل استعراض حصيلة عمل المجلس خلال هذه الدورة، لا بد أن نستحضر المضامين القوية والرسائل الدالة التي حملها خطاب جلالة الملك محمد السادس نصره الله، بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الجديدة، لاسيما وأن هذه الدورة حملت شعار المرحلة المرتكز على قاعدتي المسؤولية والعمل الجاد. فقد حث جلالة الملك ممثلي الأمة على التعبئة الشاملة والعمل الجماعي الجاد للمساهمة في الديناميات الإصلاحية التي تشهدها البلاد.

وفي هذا السياق، أستأذنكم لتذكيركم – لتذكير أنفسنا جميعا- بواحدة من أقوى فقرات الخطاب الملكي السامي المشار إليه، إذ قال جلالته، حفظه الله، مخاطبا البرلمانيين: « ... إن الرهانات والتحديات التي تواجه بلادنا، متعددة ومتداخلة، ولا تقبل الانتظارية والحسابات الضيقة. فالمغرب يجب أن يكون بلدا للفرص، لا بلدا للانتهازيين. وأي مواطن، كيفما كان، ينبغي أن توفر له نفس الحظوظ، لخدمة بلاده، وأن يستفيد على قدم المساواة مع جميع المغاربة، من خيراته، ومن فرص النمو والارتقاء.

والواقع أن المغرب يحتاج، اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، إلى وطنيين حقيقيين، دافعهم الغيرة على مصالح الوطن والمواطنين، وهمهم توحيد المغاربة بدل تفريقهم؛ وإلى رجال دولة صادقين يتحملون المسؤولية بكل التزام ونكران ذات.

فكونوا، رعاكم الله، في مستوى هذه المرحلة، وما تتطلبه من خصال الوطنية الصادقة، ومن تعبئة جماعية، وحرص على جعل مصالح الوطن والمواطنين فوق كل اعتبار.» (انتهى النطق الملكي السامي).

إن مجلس المستشارين يستشعر بأهمية ودقة المرحلة التي تجتازها بلادنا، ويحرص على الانخراط الفاعل في مواكبة وتفعيل كل التوجيهات التأطيرية السديدة التي تضمنها خطاب جلالته وفق موقعه وأدواره الدستورية سواء في ما يتعلق بالقضايا الاجتماعية المستعجلة التي لا تقبل الانتظار كالتربية والتكوين، والتشغيل وقضايا الشباب، والدعم والحماية الاجتماعية، أو بالنسبة للقضايا التي تندرج في منظور استراتيجي شامل ومندمج كمشروع النموذج التنموي الجديد، والذي قدم مجلس المستشارين مساهمته من أجل إعداد مشروع يتماشى مع التطورات الراهنة والجيل الجديد من التحديات التي تعرفها بلادنا.

حضرات السيدات والسادة؛

على الرغم من أن الدورات البرلمانية لأكتوبر من كل سنة غالبا ما توسم بضغط القانون المالي، نظرا للتعبئة الاستثنائية التي يفرضها على جميع مكونات المجلس للانخراط في دراسته المعمقة خلال الأجل المحدد بالقانون التنظيمي لقانون المالية، فإن المجلس نجح، خلال هذه الدورة، من تسجيل حصيلة نوعية وغنية، همت مجالات التشريع، ومراقبة العمل الحكومي، وتقييم السياسات العمومية، والدبلوماسية البرلمانية، وكذا الانفتاح على محيط المجلس والتفاعل مع أسئلة وانتظارات المواطنات والمواطنين.

وارتباطا بالاختصاص التشريعي، واصل مجلس المستشارين بمجرد إعادة تجديد هياكله خلال منتصف ولايته التشريعية، ديناميته المعهودة في الإسهام الحثيث في استكمال البناء المؤسساتي للدولة، وتفعيل الحقوق والالتزامات الدستورية، وتعزيز متطلبات الحكامة في المنظومة الاقتصادية والاجتماعية في أفق البلورة المتكاملة والمشتركة للنموذج التنموي للدولة، وتدعيم علاقات التعاون الثنائية والمتعددة الأطراف في مختلف مجالات العمل الدبلوماسي الإقليمي والدولي المشترك.

وفي هذا الصدد، صادق المجلس خلال دورة أكتوبر 2018 على 47 نصا قانونيا، توزعت من حيث طبيعتها بين مشروع قانون تنظيمي واحد، و20 مشروع قانون، و23 مشروع قانون يوافق بموجبه على اتفاقية دولية ثنائية ومتعددة الأطراف، و03 مقترحات قوانين. همّت جميعها مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والحقوقية.

كما عقدت اللجان الدائمة 79 اجتماعا تشريعيا، بما بمجموعه 254 من ساعات العمل، والتي تمخض عنها التعديل الجوهري ل9 مشاريع قوانين من أصل 23 من إجمالي النصوص المصادق عليها القابلة للتعديل، علما بأن مجموع التعديلات المقدمة من السيدات والسادة المستشارين بلغت 647 تعديلا حول مختلف النصوص التشريعية، منها 219 تعديلا فقط حول مشروع القانون المالي.

ولعل ما يميز حصيلة عمل هذه الدورة هو الحيز الهام الذي أخذه مسار الدارسة والمصادقة على مشروع القانون المالي وعلى مشاريع الميزانيات الفرعية للمؤسسات والقطاعات الحكومية المختلفة، حيث استغرقت هذه العملية ما يفوق نصف الحيز الزمني لعمل اللجان الدائمة خلال الدورة كلها، إذ عقدت لهذا الغرض 43 اجتماعا بمجموع 172 ساعة عمل.

وبعد المصادقة على مشروع القانون المالي، باشر المجلس ولجانه الدائمة الدراسة المعمقة لمشاريع ومقترحات القوانين المعروضة عليه، ويمكن الإشارة لأهم مشاريع القوانين المصادق عليها كالتالي:

- مشروع قانون رقم 44.18 المتعلق بالخدمة العسكرية؛
- مشروع قانون رقم 74.14 المتعلق بالمساعدة الطبية على الإنجاب؛
- مشروع قانون رقم 14.16 يتعلق بمؤسسة الوسيط؛
- مشروع قانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار؛
- مشروع قانون رقم 96.18 يتعلق بإلغاء بعض الديون المستحقة لفائدة الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات؛
- مشروع قانون رقم 91.18 بتغيير وتتميم القانون المأذون بموجبه في تحويل منشآت عامة إلى القطاع

الخاص؛

- مشروع قانون رقم 70.17 المتعلق بإعادة تنظيم المركز السينمائي المغربي، وبتغيير القانون المتعلق بتنظيم الصناعة السينماتوغرافية؛

- مشروع قانون رقم 89.18 يقضي بتغيير وتتميم قانون المسطرة الجنائية.

أما مقترحات القوانين الموافق عليها، فتعلقت بتعديل بعض مواد القانون الخاص بتنظيم العلاقات التعاقدية بين المُكري والمكتري للمحلات المعدة للسكنى أو للاستعمال المهني، وقانون الالتزامات والعقود، والقانون رقم 89.15 يتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي.

ولا تفوتني الفرصة دون التذكير بالنقاش الحاد الذي واكب دراسة المرسوم بقانون رقم 2.18.781 بإحداث الصندوق المغربي للتأمين الصحي، سواء في صيغته الأولى التي وردت على المجلس قبيل افتتاح هذه الدورة، أو في صيغته كمشروع قانون يقضي بالمصادقة عليه قبل اختتام الدورة، والتي أفضت بعد حوار معمق إلى رفضه من لدن اللجن المختصة لصيغتيه المذكورتين.

كما شهدت هذه الدورة مزيدا من النقاش العلمي الرصين والمستفيض حول مقترح النظام الداخلي لمجلس المستشارين على مستوى لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، وهنا أود التنويه بكافة مكونات المجلس على مجهوداتهم وإسهاماتهم البناءة، التي ستتكلل لا محالة بوضع قواعد عمل برلمانية خلال مستهل الدورة البرلمانية المقبلة، والتي تستجيب لمتطلبات الرفع من جودة العمل البرلماني في مختلف واجهاته التشريعية والرقابية والدبلوماسية، استحضارا للمنطلقات والمبادئ والأهداف الدستورية، وتدعيما للتراكمات ذات الدلالات المرجعية في التجربة البرلمانية المغربية.

وفي مؤشر يعكس روح التعاون والتفاعل الإيجابي بين الحكومة والمجلس، فقد صادق مجلس المستشارين بالإجماع على 42 نص تشريعي من أصل 47، مقابل 5 نصوص فقط تم التصويت عليها بالأغلبية.

وفي إطار المجهود الجماعي لمكونات المجلس الرامي إلى البت في مقترحات القوانين المقدّمة بمبادرة من أعضاء المجلس، فبالإضافة إلى المقترحات الثلاثة التي صودق عليها خلال هذه الدورة، فقد تمكنت لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان من فتح حوار عميق مع الحكومة حول ثلاث مقترحات قوانين تتعلق بالعمل الجمعوي والمسطرة الجنائية، ولا يزال الحوار جاريا للتوافق على مضامينها.

علاوة على ذلك، أود باسمكم جميعا أن نعرب عن اعتزازنا بقرار المحكمة الدستورية رقم 89.19 حول قانون التنظيم القضائي، الذي أكد -على غرار قرار المجلس الدستوري رقم 950.14 - على الأحقية الدستورية لمجلس المستشارين في النظر والبت في صيغ جميع مواد النصوص التشريعية ومشمولاتها من التعديلات الواردة عليها، بصرف النظر عن عدد القراءات المتتالية، وذلك بناء على الفهم القويم لقواعد التداول بين مجلسي البرلمان.

حضرات السيدات والسادة؛

على مستوى مراقبة العمل الحكومي، عمل السيدات والسادة المستشارين على مساءلة أعضاء الحكومة ومتابعة مختلف القضايا والانشغالات التي تستأثر باهتمام المواطنات والمواطنين في مختلف المجالات، بحيث

عرفت هذه الدورة انعقاد 14 جلسة عمومية للمراقبة من أصل 32 جلسة عامة عقدها المجلس خلال الدورة، وحظيت جلسات الأسئلة الشفهية بالحيز الوافر منها.

وقد توزعت الجلسات العامة المخصصة للمراقبة كالتالي: 10 للأسئلة الشفهية الأسبوعية، وثلاث جلسات شهرية متعلقة بالسياسة العامة، وجلسة عامة لمناقشة عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنتي 2016-2017، مع عدد من القطاعات الحكومية ذات العلاقة بمواضيع تناولها تقرير المجلس المذكور، تطبيقا لأحكام الفصل 148 من الدستور.

وعلى غرار السنوات الماضية، فقد ظلت جلسات الأسئلة الشفهية محطة أسبوعية لمعالجة عدد من القضايا الآنية المهمة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والخارجية، تفاعلا مع النقاشات المجتمعية والإعلامية الهامة التي واكبتها. وفي هذا الصدد، أجاب السيد رئيس الحكومة خلال ثلاث جلسات شهرية (03) على ستة محاور تتعلق بالأسئلة تهم السياسة العامة. وأجاب أعضاء الحكومة خلال 10 جلسات أسبوعية على 193 سؤالا (من ضمنها 42 سؤالا آنيا و151 سؤالا عاديا).

ومن أهم المواضيع المثارة خلال الجلسات الأسبوعية: (الاستقالة الجماعية لأطباء القطاع العام من بعض مستشفيات المملكة، الارتباك في تغيير الساعة القانونية، الاستعدادات لانطلاق الموسم الفلاحي في ظل عدم انتظام التساقطات المطرية، وضعية مستخدمي الإنعاش الوطني وسبل تحسينها، التفاعل مع توصيات المنتدى العالمي للهجرة والتنمية بمراكش، إستراتيجية محاربة الرشوة، خطر انتشار وباء انفلونزا الخنازير.....).

وبالنسبة للتوزيع المجالي القطاعي، ركزت أسئلة السادة المستشارين على القطاع الاجتماعي بنسبة تعادل حوالي (35%) من مجموع الأسئلة المطروحة، فالقطاع الاقتصادي بنسبة (27%)، ثم قطاع الشؤون الداخلية والبنيات الأساسية بنسبة (21%)، فالمجال الحقوقي والإداري والديني بنسبة (13%) وأخيرا قطاع الشؤون الخارجية بنسبة (04%).

كما تناولت الجلسات الشهرية محاور ذات أهمية قصوى، تميزت براهنيتها وارتباطها الوثيق بانتظارات المواطنات والمواطنين وانعكاساتها على معاشهم اليومي. وقد همت المواضيع التالية:

- الجلسة الأولى تناولت محوري: السلم الاجتماعي ومتطلبات الإقلاع الاقتصادي، تحديات تأهيل الرأسمال البشري؛
- الجلسة الثانية تناولت محوري: السياسات العمومية لمواجهة الفقر والهشاشة خصوصا في العالم القروي، الجهوية المتقدمة وإشكالات إدماج الشباب وتثمين قدرات القطاع الفلاحي؛
- الجلسة الثالثة التي عقدناها –قبل قليل- تناولت بدورها محورين هما: التدابير الجمركية والضريبية وأثرها على قطاع التجارة، برنامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية.

وفي إطار التتبع المستمر لعمل الحكومة، فقد تم رصد مجموعة من الالتزامات والتعهدات الصادرة عن السيدات والسادة الوزراء خلال جلسات الأسئلة الشفهية، همت في مجملها التفاعل مع بعض المطالب الاجتماعية لفئات من المجتمع لتحسين ظروف عملها وعيشها وتهيئ الظروف المناسبة لاشتغالها (كالأطباء، عمال الإنعاش، أرباب المقاهي والمطاعم، سائقي الشاحنات، سكان القرى المعزولة)، أو تحسين الخدمات بالمرافق الإدارية والصحية خصوصا أقسام المستعجلات والقضاء على مشكل المطارح العشوائية، فضلا عن تنمية العرض المائي، والالتزام بتقنين وضبط أسعار مؤسسات التعليم الخصوصي من خلال مراجعة النظام الأساسي للتعليم المدرسي الخصوصي.....

وكما جرت العادة، فسيتم تصنيف هذه الالتزامات وإحالتها على جميع مكونات المجلس قصد استثمارها في العمل الرقابي لاحقا. وللإشارة، فقد بلغ عدد الأسئلة الشفهية المتوصل بها خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين ودورة أكتوبر 2018 ما مجموعه 764 سؤالا، بينما بلغ عدد الأسئلة الكتابية خلال نفس الفترة ما مجموعه 730 سؤالا، أجابت الحكومة على 259 سؤالا منها، أي بمعدل (36%).

وبالنسبة للجان الدائمة، وفي انتظارتفاعل الحكومة معها، فقد توصلت خلال هذه الدورة بما مجموعه 10 طلبات لدراسة مواضيع تهم قضايا الساعة، من مختلف الفرق والمجموعة البرلمانية، علما بأن لجنة الداخلية في المراحل النهائية لتنظيم مهمة استطلاعية يومي 21 و 22 فبراير المقبلين إلى الطريق الوطنية الرابط بين مراكش وورزازات .

أما على مستوى تقييم السياسات العمومية، فقد تمكن المجلس خلال هذه الدورة –يوم أمس- من مناقشة وتقييم السياسات العمومية المعتمدة من لدن ثلاثة مرافق حيوية تقدم خدمات مهمة للمواطنين، وهي: المراكز الجهوية للاستثمار، وقطاعي الصحة والتعليم. وذلك بناء على خلاصات تقرير اللجنة الموضوعاتية المكلفة بالتحضير لهذه الجلسة السنوية، التي اشتغلت على تقييمها انطلاقا من معايير ومؤشرات قابلة للقياس.

ومن جهة أخرى، تم اختيار موضوع الإستراتيجية الوطنية للماء كمحور جديد للتقييم خلال السنة الجارية، والذي سيوكل لمجموعة موضوعاتية مختصة التحضير لها، وسيتم انتخاب هياكلها في الأيام القليلة المقبلة.

وفي سياق آخر، وتفعيلا لمقتضيات عدد من القوانين الخاصة بالمؤسسات الدستورية الوطنية، بادرت الرئاسة بتنسيق وتشاور مع السادة رؤساء الفرق والمجموعة البرلمانية بالمجلس، إلى إعلان إبداء اهتمام موجه للجمعيات الوطنية قصد تقديم مرشحيها للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في أفق اختيار أربعة منهم للعضوية في المؤسسة المذكورة، وإن التشاور لا يزال مستمرا بخصوص مقاربة منهجية التعيين في باقي المؤسسات الوطنية.

حضرات السيدات والسادة؛

أما فيما يتعلق بالدبلوماسية البرلمانية فقد شاركت وفود وشعب مجلس المستشارين لدى الاتحادات والجمعيات البرلمانية الإقليمية والقارية والدولية في أشغال المرحلة الرابعة من الدورة 2018 للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، واجتماع لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية والاجتماعية التابعة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط، والدورة ال64 للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، والمؤتمر 41 للإتحاد البرلماني الإفريقي، واجتماع اللجنة البرلمانية المشتركة المغرب- الاتحاد الأوروبي، ومنتدى كرانسمونتانا، والاجتماع ال35 لمكتب الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، والدورة ال73 للجنة التنفيذية والمؤتمر 41 لرؤساء البرلمانات الوطنية بالاتحاد البرلماني الإفريقي، والجمعية الاستشارية العاشرة للبرلمانيين والمنتدى السنوي ال40 لمنظمة برلمانيون من أجل التحرك العالمي، واجتماع لجنة الشؤون السياسية والأمن وحقوق الإنسان التابعة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط، والدورات الثلاث للبرلمان العربي، ومؤتمر قمة الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطار حول تغير المناخ كوب 24، واجتماع لجنة القضايا السياسية والديمقراطية التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، واجتماع لجنة الشؤون القانونية وحقوق الإنسان التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، والمنتدى البرلماني رفيع المستوى 5+5 لبلدان غرب المتوسط، والدورة الشتوية ال18 للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والمرحلة الأولى من دورة 2019 للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، وجلسة استماع البرلمان العربي حول الوضع في السودان والمؤتمر رفيع المستوى

للقيادات العربية بجامعة الدول العربية. ومهمات للبرلمان الأوروبي بكل من بروكسيل وستراسبورغ لمجموعة الصداقة البرلمانية المغربية الأوروبية واللجنة البرلمانية المشتركة المغربية الأوروبية في إطار مواكبة ملفي اتفاقيتي الفلاحة والصيد البحري بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي.

كما استقبل مجلس المستشارين وفودا وشخصيات برلمانية وحكومية وطنية ودولية، وعلى رأسها رئيس مجلس الشورى بالمملكة العربية السعودية، ورئيس مجلس الشورى بدولة قطر، ورئيس الجمعية الوطنية بجمهورية غينيا كوناكري، ورئيس الجمعية الوطنية بجمهورية النيجر، ورئيس مجلس النواب بجمهورية إيرلندا، ونائب رئيس المجلس الأعلى للدولة بدولة ليبيا، ورئيسة الاتحاد البرلماني الدولي، ورئيس برلمان أمريكا اللاتينية والكاريبي، ورئيس برلمان دول مجموعة الأنديز، ورئيس برلمان عموم إفريقيا، ورئيس برلمان المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (سيدياو)، ورئيس المجموعة الجيوسياسية لأمريكا اللاتينية والكاريبي بالاتحاد البرلماني الدولي، وممثلة برلمان جمهورية الإكوادور ببرلمان دول مجموعة الأنديز، ورئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ بجمهورية كولومبيا، ورئيسة لجنة الشؤون الخارجية ببرلمان مملكة التايلاند، ووفد عن المجلس الأمريكي للقادة السياسيين الشباب، والوزير الأول لجمهورية التشيك، والوزير الأول لجمهورية بلغاريا، ووزيرة العدل بمملكة إسبانيا، وكاتب الدولة المساعد في الشؤون السياسية بالولايات المتحدة الأمريكية، والأمين العام لوزارة الخارجية البريطانية، ورئيس الهيئة العربية الدولية للإعمار في فلسطين، ونائب رئيس ديوان المحاسبة بدولة الكويت.

ولعل ما ميز هذه الدورة ثلاثة أحداث بارزة، ويتعلق الأمر ب:

أولا: تصويت البرلمان الأوروبي بأغلبية ساحقة على الاتفاق الفلاحي واتفاق الصيد البحري مع المملكة المغربية؛

ثانيا: تنظيم مجلس المستشارين ورابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي التي نترأسها، بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ندوة دولية حول تجارب المصالحات الوطنية، والإطلاق الرسمي للشبكة البرلمانية للأمن الغذائي في إفريقيا والعالم العربي؛

ثالثا: تنظيم البرلمان المغربي للمؤتمر البرلماني الدولي حول الهجرة بتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي بمناسبة انعقاد المؤتمر الدولي للهجرة الذي نظمته بلادنا بمدينة مراكش يومي 10 و11 دجنبر 2018 من أجل إقرار الميثاق العالمي من أجل هجرات آمنة، منظمة ومنتظمة.

وفي ما يخص الاتفاق الفلاحي، فقد شهدت هذه الدورة تصويت البرلمان الأوروبي يوم الأربعاء 16 يناير 2019 بأغلبية ساحقة على الاتفاق الفلاحي مع المملكة المغربية وكذلك الشأن بالنسبة لاتفاق الصيد البحري الذي تم التصويت عليه اليوم الثلاثاء 12 فبراير 2019 بأغلبية ساحقة أيضا، وهو ما شكل إقرارا بأهمية المقاربة الإستراتيجية التي ينتهجها المغرب بشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وبرهن على المكانة التي تحظى بها بلادنا اعتبارا لموقعها الجيو. استراتيجي في المنطقة، والاستقرار الذي تتمتع به، والرؤية التنموية الواضحة التي تتوفر عليها كشريك لأوروبا.

وهنا أود التنويه بالدور الهام الذي لعبته الدبلوماسية البرلمانية من خلال اليقظة والتعبئة المستمرة للبرلمانيين المغاربة، وعلى رأسهم مجموعة الصداقة البرلمانية المغربية الأوروبية واللجنة البرلمانية المشتركة المغرب. الإتحاد الأوروبي، إلى جانب باقي الفاعلين في منظومة الدبلوماسية الوطنية للدفاع عن مصالح بلادنا والتصدي لكل المناورات المعادية وإحباط كل الدسائس التي تستهدف المس بالوحدة الترابية والمصالح الحيوية للمملكة المغربية، والتشويش على مسار الشراكة القائمة بين المغرب والإتحاد الأوروبي.

كما يعتبر هذا التصويت رسالة قوية تستحضر منطق العقل وتحتكم إلى مبادئ الشرعية الدولية وتغلب المصالح الإستراتيجية للجانبين، وهو دعوة قوية لمواصلة الحوار وتعزيز علاقات الشراكة المغربية . الأوروبية وفق رؤية تستشرف المستقبل وتستحضر القيم المشتركة والمصالح المتبادلة.

وعلى مستوى ندوة المصالحات الوطنية وتأسيس الشبكة البرلمانية للأمن الغذائي في إفريقيا والعالم العربي، فقد نظم مجلس المستشارين بالمملكة المغربية ورابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي، التي نترأسها، ندوة دولية بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول تجارب المصالحات الوطنية.

وقد اندرج هذا اللقاء في إطار تنزيل برنامج عمل الرابطة الذي تمت المصادقة عليه في مؤتمرها العاشر المنعقد بالمملكة المغربية يومي 20 و21 شتنبر 2017، والمتضمن لموضوعات متعددة منها جهود بناء السلام وحل النزاعات والأزمات السياسية والعدالة الانتقالية في إفريقيا والعالم العربي.

وقد عرفت هذه التظاهرة نقاشا متميزا وغنيا حول التجارب المختلفة في مجال العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في عدد من البلدان المشاركة من إفريقيا والمنطقة العربية وأمريكا اللاتينية، وأصدر المشاركون والمشاركات في ختام أشغالها «إعلان الرباط» أكدوا فيه على أهمية تعزيز دور البرلمانات الوطنية والاتحادات البرلمانية الإقليمية والجهوية والدولية في مسارات العدالة الانتقالية، لاسيما الاتحاد البرلماني الدولي، حيث رفعوا لهذا الأخير مجموعة من المقترحات والتوصيات الوجيهة ومن أبرزها الدعوة إلى «بلورة ورقة إطار لسياسة العدالة الانتقالية بغاية تعميق الروابط بين المصالحة والحكامة وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة والسلم والأمن والعدالة الاجتماعية وإعداد دليل استرشادي حول العدالة الانتقالية؛ وبحث إمكانية خلق مجموعة تفكير مختلطة لإعداد ورقة توجيهية لمواكبة تفعيل دور البرلمانات في مختلف أطوار ومسارات المصالحة وفقا للأدوار المنوطة بها دستوريا.»

وقد انعقد بمناسبة هذه الندوة الاجتماع التأسيسي للشبكة البرلمانية للأمن الغذائي في إفريقيا والعالم العربي والمصادقة على مشروع ميثاقها التأسيسي.

ويأتي تأسيس هذه الشبكة تفعيلا لتوصيات البيان الختامي الذي اعتمدته الرابطة خلال المنتدى البرلماني الاقتصادي لإفريقيا والعالم العربي الذي نظمه مجلسنا بشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، يومي 25 و26 أبريل الماضي، استحضارا لمضامين الخطاب السامي لجلالة الملك محمد السادس نصره الله في قمة أديس أبابا للاتحاد الإفريقي في 31 يناير 2017، بخصوص موضوع الأمن الغذائي.

وتسعى الشبكة، كإطار مؤسساتي وفضاء برلماني، إلى تشجيع تبادل المعلومات والخبرات والنقاش والحوار والتشاور حول القضايا الإستراتيجية المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية في المنطقتين الإفريقية والعربية، وتعزيز دور البرلمانيين، إلى جانب الحكومات والقطاعات المختلفة ذات الصلة، في استكشاف سبل ووسائل تعزيز التعاون الاقتصادي الإفريقي العربي من منظور استراتيجي وتشاركي وتكاملي، يقوم على تمتين العلاقات الاقتصادية والتجارية والإنسانية بين إفريقيا والعالم العربي.

وقد اتفقت الوفود المشاركة في الاجتماع التأسيسي للشبكة على منح رئاستها لمجلس المستشارين واحتضان المغرب لمقر الشبكة، بالنظر إلى الخبرة التي راكمتها بلادنا في مجال ضمان الأمن الغذائي ومنحه الأولوية لهذه المسألة وعنايته المبكرة بها.

أما بخصوص المؤتمر البرلماني الدولي حول الهجرة، فقد نظم البرلمان المغربي المؤتمر البرلماني الدولي حول الهجرة بتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي يومي 05 و06 دجنبر 2018 بمناسبة المؤتمر الدولي للهجرة الذي

نظمته المملكة المغربية بمراكش يومي 10 و11 دجنبر 2018 من أجل إقرار الميثاق العالمي من أجل هجرات آمنة، منظمة ومنتظمة، وهي مبادرة تأتي في إطار المواكبة البرلمانية لسياسة المملكة المغربية في مجال الهجرة واللجوء التي أطلقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، والتي تندرج ضمن الإطار الأوسع لجهود المجتمع الدولي الرامية إلى إرساء حكامة عالمية في هذا المجال.

كما جاء تنظيم هذه التظاهرة في سياق اعتبار مجلس المستشارين لسنة 2018 سنة الهجرة بامتياز تجسدت من خلال سلسلة الندوات التي نظمها حول الموضوع استرشادا بالمبادرات والإجراءات الرئيسية للمملكة المغربية في الاتحاد الإفريقي على اعتبار:

- ريادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده للاتحاد الإفريقي في موضوع الهجرة خلال القمة الـ28 للاتحاد الإفريقي؛
- تقديم جلالته «الأجندة الإفريقية حول الهجرة» التي تسعى إلى تغيير النموذج السائد للهجرة وتحديد مفهوم جديد ينبني على مقاربة استشرافية وإيجابية تجعل قضية الهجرة رافعة للتنمية المشتركة وركيزة للتعاون جنوب-جنوب وعاملا للتضامن؛
- اقتراح جلالته، في إطار هذه الأجندة، إنشاء مرصد إفريقي للهجرة ومنصب المبعوث الخاص للاتحاد الإفريقي المكلف بالهجرة من أجل تنسيق سياسات الاتحاد في هذا المجال؛
- مصادقة مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي في مايو 2018 على اقتراح جلالة الملك بإنشاء مرصد إفريقي للهجرة؛
- مصادقة القمة الـ31 للاتحاد الإفريقي، التي عقدت في نواكشوط في الفترة من 25 يونيو إلى 02 يوليوز 2018، على إنشاء المرصد المذكور في المغرب.
- كما تجدر الإشارة إلى أن البرلمان المغربي مقبل خلال الشهرين المقبلين على ثلاث محطات هامة، وهي:
- احتضان الدورة المقبلة لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛
- التحضير للدورة المقبلة للجنة البرلمانية المشتركة المغربية الأوروبية؛
- مواكبة التقرير حول تقييم الشراكة من أجل الديمقراطية للبرلمان المغربي لدى الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا الذي سيعرض للمناقشة والتصويت في الجلسة العامة للجمعية خلال دورة أبريل المقبلة، وذلك من خلال مواصلة اليقظة والتعبئة بغرض حشد الدعم من أجل التصويت الإيجابي.

حضرات السيدات والسادة:

تماشيا مع إستراتيجية المجلس الرامية إلى احتضان النقاش العمومي والحوار المجتمعي التعددي، وكذا الانفتاح على محيطه والتفاعل مع أسئلة المجتمع وانتظاراته وتطلعاته، واصل المجلس خلال هذه الدورة مجهوده لتفعيل هذه الإستراتيجية. وهكذا وتحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، نظم مجلس المستشارين، بشراكة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وجمعية رؤساء الجهات والجمعية المغربية لرؤساء الجماعات، وبدعم من شركائه الدوليين، النسخة الثالثة للملتقى البرلماني للجهات، وتميزت الجلسة الافتتاحية لهذا الملتقى بتلاوة الرسالة الملكية السامية الموجهة لهذا الملتقى. وقد ركزت فعاليات النسخة الثالثة للملتقى البرلماني للجهات على ما تحقق من تطور في مجالات الاختصاص

والحكامة والاستشارة، عبر محاور تتعلق بـ«الاختصاصات الجهوية، الإمكانيات المتاحة وإكراهات الممارسة»، و«الشراكة ومتطلبات الحكامة الجهوية»، و«الديمقراطية التشاركية ورهانات تفعيل الهيئات الاستشارية الجهوية».

واستهدف مجلس المستشارين من خلال تنظيم هذا الملتقى، مواصلة تتبع مساورش الجهوية المتقدمة، استلهاما لمضامين الرسالة الملكية السامية الموجهة للمشاركات والمشاركين في فعاليات الملتقى البرلماني الثاني للجهات، وتفعيلا للتوصية الصادرة عن الملتقى البرلماني التأسيسي للجهات، الداعية إلى تنظيم الملتقى على نحو منتظم ودوري كإطار للتنسيق المؤسساتي والتفكير الجماعي في سبيل التفعيل السليم لورش الجهوية المتقدمة اعتبارا لخصوصية تركيبة المجلس السياسية والمجالية والاقتصادية والنقابية، والتي تجعل منه برلمانا وصوتا للجهات بامتياز.

كما نظم مجلس المستشارين، بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وبدعم من مؤسسة وستمنستر للديمقراطية، بمناسبة الذكرى 60 لصدور ظهائر الحريات العامة في 15 نونبر 1958، كما وقع تغييرها وتتميمها، يوما دراسيا حول حرية الجمعيات والتجمعات، ويأتي هذا اليوم الدراسي، الذي تزامن مع تخليد المجتمع الدولي للذكرى الـ 70 لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لإغناء النقاش حول ممارسة حرية الجمعيات والتجمعات على أرض الواقع وما تواجهه من تحديات، على ضوء المقتضيات الدستورية ولاسيما الفصل 29 منه.

واستهدف اللقاء خلق دينامية جديدة في النقاش العمومي حول المستجدات المرتبطة بالحق في التجمع والتظاهر السلمي بالشارع العام في ارتباطه مع الإجراءات القانونية، وتسليط الضوء على الأدوار المنوطة بالقضاء المغربي، باعتباره السلطة الوحيدة للبت في المنازعات المتعلقة بالحياة الجمعوية وضمان ممارسة الحق في التجمع والتظاهر السلمي وسبل تيسير الولوج إلى العدالة في هذا المجال.

وشهدت فعاليات هذا اليوم الدراسي، الذي عرف مشاركة ممثلي المؤسسات الدستورية والمنظمات غير الحكومية وأكاديميين وباحثين مختصين، تقديم مداخلات انصبت على واقع وتحديات حرية الجمعيات والتجمع والتظاهر السلمي، وذلك من منظور الإدارة الترابية، والسلطة القضائية، والمجتمع المدني، والباحثين الأكاديميين، تلتها تعقيبات وشهادات ممثلين عن شبكات وهيئات نشيطة وفاعلة في مجال الحريات العامة.

وضمن نفس المسعى، نظم مجلس المستشارين، بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يوما دراسيا حول موضوع «الديمقراطية وأسئلة الوساطة»، وتجلت أهمية اختيار موضوع هذا اللقاء، المنظم بدعم من مؤسسة وستمنستر للديمقراطية، في الوقوف على أدوار مؤسسات الوساطة المرتبطة بالديمقراطية في ترسيخ بناء دولة القانون، وإرساء الثقة بين المجتمع والمؤسسات وتمتين العلاقة بينهما، وتبيان وظائف ودور كل واحدة من هذه المؤسسات، من أجل تسريع وتيرة الإصلاحات ضمن المسار الجديد الذي اختارته المملكة في ظل دستور 2011.

كما تأتي أهمية هذا الموضوع أيضا اعتبارا لما تطرحه الوساطة التي تضطلع بها الأحزاب السياسية والهيئات النقابية ومنظمات المجتمع المدني وكذا كاستجابة للتوصية الصادرة عن الاتحاد البرلماني الدولي الداعية إلى استلهام مضمون ومحتوى الإعلان العالمي بشأن الديمقراطية الذي يصادف تاريخ 15 شتنبر من كل سنة والذي تم الإعلان عنه من قبل الأمم المتحدة سنة 2007. فضلا عن كون هذا اليوم الدراسي يأتي تفاعلا مع التوصية المنبثقة عن أشغال اليوم الدراسي المنعقد خلال السنة الماضية بنفس المناسبة والداعية إلى مواصلة الاحتفاء باليوم العالمي للديمقراطية.

وتجدر الإشارة إلى أن المجلس قد استقبل خلال هذه الدورة 2676 زائرا.

حضرات السيدات والسادة؛

في الختام، يسعدني أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى السيدات والسادة المستشارين، أعضاء مكتب المجلس، ورؤساء الفرق البرلمانية والمجموعة البرلمانية، ورؤساء اللجان الدائمة، على نشاطهم المتواصل وحضورهم الدائم وحرصهم على الرقي أكثر بأداء المجلس ليقوم بوظائفه الكاملة في المجالات التي حددها له الدستور.

ويسعدني بنفس المناسبة، أن أنوه بكافة أطر وموظفات وموظفي مجلس المستشارين، على تفانيهم في العمل والرفع من إنتاجيته بما يخدم المؤسسة التشريعية.

كما لا يفوتني بهذه المناسبة، أن أتوجه بالشكر إلى شركاء المجلس الوطنيين والدوليين على انخراطهم الفاعل في الأوراش التي أطلقها المجلس ضمن خطة العمل الإستراتيجية، وأيضا الشكر موصول إلى جمعيات المجتمع المدني على مساهمتها ومتابعتها وتفاعلها الدائم مع أنشطة المجلس، وكذا مختلف وسائل الإعلام الوطنية والدولية على مواكبتها لأنشطة المجلس، ونقلها بمهنية لعموم الرأي العام.

وشكرا على حسن الإصغاء والمتابعة.

كلمة السيد رئيس مجلس المستشارين بمناسبة افتتاح دورة أبريل للسنة التشريعية 2018 - 2019

الجمعة 12 أبريل 2019

باسم الله الرحمان الرحيم
السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛
السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛
أيها الحضور الكريم؛

تأتي هذه الدورة العادية، بعد دعوة الحكومة ابتداء من فاتح شهر أبريل الحالي إلى دورة استثنائية، التي تضمن جدول أعمالها خمسة مشاريع قوانين محالة بالأسبقية على مجلس النواب، ويتعلق الأمر تحديدا ب:

- مشروع قانون إطار رقم 51.17 يتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي؛
- مشروع قانون رقم 62.17 بشأن الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية وتدبير أملاكها؛
- مشروع قانون رقم 63.17 يتعلق بالتحديد الإداري لأراضي الجماعات السلالية؛
- مشروع قانون رقم 64.17 يقضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.69.30 الصادر في 10 جمادى الأولى 1389 (25 يوليوز 1969) المتعلق بالأراضي الجماعية الواقعة في دوائر الري؛
- مشروع قانون رقم 21.18 يتعلق بالضمانات المنقولة.

ولئن كان مجلس المستشارين، انطلاقا من دوره الدستوري قد تمكن فقط -في نطاق ما فرضه السيّاق والمصلحة العامة- من البت في مشروع قانون واحد من مجموع مشاريع القوانين المذكورة وهو المتعلق بالضمانات المنقولة، فإنه من الجدير بالتذكير بأن المجلس كان على أتم الجاهزية والاستعداد للمناقشة العميقة والتصويت على باقي المشاريع المدرجة في جدول أعمال الدورة الاستثنائية، وبصفة خاصة تقديم مساهمته النوعية في النقاش المجتمعي حول المضامين الخلافية لمشروع قانون الإطار المتعلق بالتربية والتكوين، ومشاريع القوانين المتعلقة بالأراضي السلالية والرهان المعلق عليها للمساهمة في المجهود الوطني للتنمية، وفقا للتوجهات السامية لصاحب الجلالة نصره الله.

واعتبارا أن الدورة الاستثنائية تنتهي قانونا إما باستيفاء جدول أعمالها أو بحلول موعد افتتاح الدورة العادية دونما بت مجلسي البرلمان في جميع القضايا المدرجة في جدول أعمالها المحدد، فإن مجلسنا الموقر سيعكف خلال هذه الدورة العادية على مناقشة هذه النصوص الاستراتيجية بما تستوجبه من رصانة وعمق في نطاق المصلحة العليا للوطن، وذلك بمجرد التوصل بها من مجلس النواب.

كما أننا عاقدون العزم جميعا على النظر بنفس الدرجة والمنهجية في باقي النصوص المحالة على المجلس أو التي ستعرض عليه خلال الدورة، ولاسيما المتعثرة منها لأي سبب من الأسباب، وذلك بعدما قمنا برصدها، في أفق التشاور بشأنها مع اللجان الدائمة المعنية والحكومة في إطار ندوة الرؤساء، على أمل الحسم فيها قبل

نهاية الدورة التي نفتتحها اليوم، ومن الأمثلة البارزة في هذا المجال نذكر مشروع قانون رقم 35.13 يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسةللنهوض بالأعمال الاجتماعية والثقافية لفائدة موظفي قطاع المياه والغابات، المحال على المجلس من رئيس الحكومة في 5 فبراير 2015، ومشروع القانون المتعلق بالتعاضد المحال على المجلس في إطار قراءة ثانية منذ 3 غشت 2016، ومشروع قانون رقم 63.16 بتغييروتتميم القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية الوارد على المجلس من رئيس الحكومة بتاريخ 26 يوليوز 2016، فضلا عن نصوص أخرى تتعلق بتنظيم بعض المهن الطبية وشبه الطبية التي تعرف محاولات حثيثة من لدن اللجنة المعنية قصد إيجاد حلول توافقية حول مضامينها.

حضرات السيدات والسادة؛

وفي مجال مراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية، فإن الجلسات الأسبوعية والشهرية للأسئلة تمثل كما العادة محطة ثابتة لطرح قضايا الشأن العام ذات الأولوية لدى الرأي العام، وذلك مع الحق المكفول طبعا لكافة مكونات المجلس في استعمال جميع آليات الرقابة المخولة بحكم الدستور والنظام الداخلي للمجلس، علما بأن المجلس سيباشر بواسطة المجموعة الموضوعاتية المختصة، في القريب العاجل، مهمة تقييم الإستراتيجية الوطنية للماء.

ورغبة في إقامة علاقة ناجعة بين العمل التشريعي والفعل الرقابي للمجلس، سندشن في الدورة الحالية أولى التمارين حول مراقبة تطبيق القوانين، عبر العمل على رصد منهجي دقيق للقوانين والنصوص التنظيمية التي تحيل عليها، ثم التحقق من مدى الوفاء بإصدارها خلال مواعيدها، وذلك على أمل تحقيق تراكم نوعي سيمنح لدور المجلس قيمة نوعية، تجمع بين تعزيز الجودة في مجال التشريع والفعالية في ميدان المراقبة.

وبالنسبة لعلاقة المجلس مع المؤسسات الدستورية، وباستحضار النصوص القانونية المؤطرة لها، فقد باشرت رئاسة المجلس في الدورة المنصرمة والفترة الفاصلة بين الدورتين سلسلة من اللقاءات التشاورية حول منهجية التعيين في المؤسسات المذكورة، والتي أفضت إلى اعتماد معايير موضوعية للاختيار، بحسب خصوصية كل مجلس أو هيأة على حدة.

حضرات السيدات والسادة؛

أما فيما يتعلق بالدبلوماسية البرلمانية فقد شاركت وفود وشعب مجلس المستشارين لدى الاتحادات والجمعيات البرلمانية الإقليمية والقارية والدولية في أشغال كل من الجلسة العامة الخامسة عشرة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط، والدورة الشتوية الثامنة عشرة للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والدورة الثالثة عشرة للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، والاجتماع الخاص بتقييم برنامج الشراكة واستشراف آفاق تعاون أوثق مع «مؤسسة وستمنستر للديمقراطية»، في إطار زيارة العمل الرسمية التي قمنا بها إلى المملكة المتحدة والتي تخللتها لقاءات مكثفة مع المسؤولين الحكوميين والبرلمانيين، وعلى رأسهم رئيس مجلس اللوردات البريطاني، واجتماع اللجنة الدائمة المعنية بالهجرة لبرلمان عموم إفريقيا، ودورة برلمان أمريكا الوسطى، ودورة البرلمان الأنديني، حيث تخللتها زيارة للبرلمان الكولومبي، والمرحلة الثانية من الدورة العادية للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، والندوة المشتركة للمجموعة الخاصة لدول حوض المتوسط والشرق الأوسط «روزروت» التابعة للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي، والمؤتمر البرلماني العالمي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي حول موضوع: تأثير التكنولوجيات الحديثة في التنمية والرأسمال البشري،

والتغيرات المناخية»، والجمعية العامة المائة والأربعون للاتحاد البرلماني الدولي، وهي الدورة التي اقترحنا فيها بندا طارئا بعنوان «ضمان وتنفيذ آلية حماية دولية للشعب الفلسطيني، وفقا للأحكام ذات الصلة من القانون الإنساني الدولي: دور البرلمانات والاتحاد البرلماني الدولي».

ويأتي هذا المقترح في سياق جهود الدبلوماسية البرلمانية المغربية، وانسجاما مع المواقف التي طالما عبرت عنها خدمة للقضايا العربية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية.كما يندرج في إطار المواقف الثابتة للمملكة المغربية بقيادة، صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، رئيس لجنة القدس، لنصرة الشعب الفلسطيني الصامد، والدفاع عن حقوقه المشروعة والتاريخية وغير القابلة للتصرف، من أجل بناء دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف، والتي كان آخرها توقيع جلالته مع قداسة البابا فرانسيس، خلال زيارته التاريخية للمغرب على «نداء القدس»، الذي يروم المحافظة والنهوض بالطابع الخاص للقدس كمدينة متعددة الأديان.

حضرات السيدات والسادة؛

وخلال نفس الفترة استقبل مجلس المستشارين وفودا وشخصيات برلمانية وحكومية وطنية ودولية، وعلى رأسها رئيس الجمعية الوطنية الكبرى لجمهورية تركيا، ورئيسة المجلس الوطني الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة، التي قامت بزيارة لبلادنا توجت بالتوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون الثنائي، ورئيس مجلس الشورى لسلطنة عمان، والنائب الأول لرئيس مجلس النواب العراقي، ونائب رئيس الجمعية الوطنية بجمهورية الصين الشعبية، ورئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الكولومبي، ورئيس مجموعة الصداقة البرلمانية العمانية-المغربية بمجلس الدولة لسلطة عمان في إطارزيارة عمل لبلادنا، ووفد برلماني عن جمهورية الموزمبيق، وأمناء ومسؤولي الأحزاب الديمقراطية بشمال إفريقيا، ووفد عن نقابة الإتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، ورئيس المركز المغربي للقلم الدولي.

وعلى مستوى تنظيم التظاهرات الدولية، احتضن البرلمان بمجلسيه، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره ألله وأيده، فعاليات الدورة الرابعة عشرةلاتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين 11 و14 مارس 2019.وقد أصدر المشاركون والمشاركات في هذه الدورة «إعلان الرباط»، دعوا من خلاله إلى ضرورة العمل على مد جسور التعاون بين بلدان الدول الإسلاميةوتقوية المبادلات البينية، على المستويات التجارية والبشريةوالاستثمار الأمثل للتكامل الاقتصادي، كما أكدوا على

الأهمية الحيوية للديمقراطية ودولة المؤسسات واحترام وصيانة حقوق الإنسان في تقدم المجتمعات وتطويرها وتيسير استقرارها، والحرص على تعزيز وتقوية المشاركة السياسية الفاعلة للنساء والشباب، وجددوا التأكيد على مركزية القضية الفلسطينية في اهتمامات الاتحاد ومرافعاته، مؤكدين تضامنهم مع الشعب الفلسطيني من أجل إقرارحقوقه المشروعة في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، طبقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، مذكرين بالمكانة التاريخية والروحية لمدينة القدس لدى الشعوب الإسلامية.

وقد أعرب المشاركون في هذه الدورة أيضا عن التقدير الكبيرلجهود صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، رئيس لجنة القدس المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي ولذراعها الميداني وكالة بيت مال القدس الشريف من أجل الحفاظ على الوضع القانوني للقدس وطابعها الحضاري ومعالمها الروحية ودعم صمود المقدسيين.

وتميزت الفترة الفاصلة بين الدورتين كذلك، بتنظيم مجلس المستشارين، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وبشراكة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، المنتدى البرلماني الدولي الرابع للعدالة الاجتماعية، في موضوع «الحماية الاجتماعية بالمغرب: الحكامة ورهانات الاستدامة والتعميم»، وذلك يوم 20 فبراير 2019.

حضرات السيدات والسادة؛

في ختام هذه الكلمة المقتضبة، أود تجديد التأكيد على عزم مجلسنا الموقر على مواصلة استكمال مختلف الأوراش التي فتحها كبرلمان للجهات وكمؤسسة منفتحة على قضايا وانشغالات المواطنين والمواطنات. وتبعا لذلك سيتم الشروع في مواصلة تنفيذ إحدى توصيات الدورة التأسيسية للملتقى البرلماني للجهات والمتعلقة بتنظيم ندوات موضوعاتية جهوية. فبعد الندوة الموضوعاتية الأولى المنظمة بمدينة الداخلة حول «التنمية المندمجة للأقاليم الجنوبية»، برمج مكتب مجلس المستشارين تنظيم ندوتين جهويتين بكل من بني ملال حول « تنمية المناطق القروية والجبلية» يوم 3 مايو المقبل وبالدار البيضاء حول « الفوارق المجالية» في منتصف شهر يونيو المقبل.

وشكرا على حسن الإصغاء.

كلمة رئيس مجلس المستشارين السيد عبد الحكيم بن شماش
في اختتام دورة أبريل من السنة التشريعية 2018 ـ 2019
الجمعة 02 غشت 2019

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛
السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛
الحضور الكريم؛

طبقا لأحكام الدستور ومقتضيات النظام الداخلي يختتم مجلس المستشارين، اليوم، دورة أبريل من السنة التشريعية 2018 - 2019، وفق حصيلة، مكنت المجلس من تعزيز موقعه في مختلف واجهات العمل البرلماني.

وقبل استعراض حصيلة عمل المجلس، لا بد أن نتوقف عند حدث وطني كبير يهم الاحتفاء بمرور 20 سنة من تولي صاحب الجلالة الملك محمد السادس أيده الله، عرش أسلافه المنعمين.

فالمغرب يعيش اليوم ثورة إصلاحية هادئة، تمثلت في التحولات العميقة والإصلاحات المهيكلة التي مست مختلف مناحي الحياة العامة، وحولت البلاد إلى ورش حيوي ضخم على مدى العشرين سنة. المنصرمة.

وتجسدت عناوين هذه الثورة التي يقودها جلالة الملك محمد السادس حفظه الله بحكمة وتبصر وبعد نظر، وحظيت بدعم من مختلف القوى الحية بالبلاد، في الاعتراف بالأمازيغية كمكون ثقافي ضمن هويتنا الغنية والمتعددة الروافد، والإقرار بمصالحة مؤسساتية شاملة، وتوسيع مجال الحقوق والحريات، وبلورة مفهوم جديد للسلطة، وتحديث الحقل الديني وإشاعة قيم السلم والتعايش والتسامح والحوار، وبلورة مبادرة وطنية استثنائية لتنمية الرأسمال البشري، والتنصيص على مبدأ المناصفة، ووضع مدونة حديثة وعصرية خاصة بالأسرة، وإصلاح منظومة العدالة، وإرساء مناخ صحي للأعمال ومحفز للاستثمار، وإقرار جهوية متقدمة كخيار استراتيجي من شأنه أن يحدث تغييرا في هيكلة وبنية الدولة ويصحح الاختلالات والتفاوتات المجالية ويقلص من الفوارق الاجتماعية، وتبني سياسة وطنية حكيمة في مجال تدبير الهجرة واللجوء ببعد إنساني محض، وربط المسؤولية بالمحاسبة وتخليق الحياة العامة...

كما تجسدت هذه الثورة في نوعية الإصلاحات المؤسساتية الكبرى سواء في جوانبها الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية، وتمكين البلاد من وثيقة دستورية متقدمة ضمت مختلف أجيال حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا، ومتعت البرلمان بصلاحيات هامة وقوت من اختصاصاته في المجالات التي حددها له الدستور، وأفرزت مقروئية أوضح لنظام الثنائية البرلمانية...

وتجسدت هذه الثورة أيضا، في أهمية مقترح الحكم الذاتي الذي تقدمت به بلادنا كإطار واقعي لحل النزاع الإقليمي المفتعل حول الصحراء المغربية، في إطار احترام الشرعية الدولية والسيادة والوحدة الترابية للمغرب. وهو المقترح الذي حظي، كما يعلم الجميع، بدعم ومساندة المجتمع الدولي الذي وصفه بالجدي وذي المصداقية، ومكنت الجهود الديبلوماسية الحكيمة والمبادرة التي قادها جلالته من سحب العديد من الدول

لاعترافها بالكيان الوهمي، والانتصار للشرعية والواقعية، لاسيما وأن الأقاليم الجنوبية العزيزة علينا شهدت خلال هذه المرحلة مسيرة تنموية ضخمة شملت مختلف المجالات (البنيات التحتية، المرافق الاجتماعية..)، وجعلت منها بوابة حقيقية نحو دول جنوب الصحراء.

وتجسدت هذه الثورة كذلك، في عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي ضمن رؤية جديدة لتعزيز علاقات التعاون جنوب . جنوب، وكتتويج للحضور الاقتصادي والسياسي والديبلوماسي الذي جعل من بلادنا فاعلا نشيطا ذو موقع ريادي داخل القارة الإفريقية في مجابهة الجيل الجديد من التحديات المتعلقة بالتنمية المستدامة، ومكافحة التطرف والإرهاب، والتدبير الإنساني للتدفقات الهجروية، ومواجهة التغيرات المناخية.

وتجسدت هذه الثورة في اختيار المغرب سياسة تنويع شراكاته الإستراتيجية مع قوى دولية كروسيا والصين الشعبية والهند والبرازيل ... مع حرصه على تجديد وتعميق شراكاته مع شركائه التقليديين.

إن مجلس المستشارين حرص وما يزال على المواكبة الفعلية والانخراط الجاد في هذه الديناميات الاصلاحية الكبرى التي يقودها جلالة الملك حفظه الله انطلاقا من الموقع الذي بوأه الدستور لمجلسنا، وهي مناسبة نجدد خلالها الولاء والإخلاص والوفاء لقائد مسيرة تحديث المغرب، ونؤكد مواصلة تعبئتنا وانخراطنا في الاختيارات الإستراتيجية والأوراش المفتوحة والجيل الجديد من المشاريع التنموية التي أطلقها جلالته لبناء مغرب الغد.

ومن منطلق نفس الحرص، وتفاعلا مع روح الخطب الملكية السامية ولاسيما الخطاب الملكي المولوي الأخير بمناسبة عيد العرش، فإنني أنتهز هذه الفرصة الثمينة لدعوة جميع مكونات المجلس (لدعوة أنفسنا جميعا) لامتلاك الشجاعة والجرأة لإعمال فضيلة النقد الذاتي لتقييم أدائنا، وتصويب وتجويد ما اعتمل عملنا البرلماني من نواقص، وذلك في أفق ترشيد حكامة عملنا البرلماني على مختلف الواجهات.

حضرات السيدات والسادة؛

تحمل الحصيلة التشريعية والرقابية والتقييمية لمجلس المستشارين خلال هذه الدورة البرلمانية دلالات دستورية وسياسية عميقة، إذ تشكل امتدادا للولاية التأسيسية، اعتبارا لما شهدته من اعتماد لنصوص قانونية تعتبر جزءا لا يتجزأ من الكتلة الدستورية، وما اتسمت به من المصادقة على نظام داخلي جديد للمجلس يعكس تطلعنا الجماعي نحو الاستمرار في تأصيل وبناء نموذج عمل برلماني، وفق قواعد وأحكام تتماهى أكثر فأكثر مع المبادئ والأهداف الدستورية، وتعكس الهوية الدستورية لمجلسنا الموقر.

فعلى مستوى العمل التشريعي، وافق المجلس خلال دورة أبريل التي نختتمها اليوم على ما مجموعه 31 نصا تشريعيا، على قدر كبير من الأهمية، 3 منها مشاريع قوانين تنظيمية، ومشروع قانون إطار واحد، ومقترحي قانونين، و11 مشروع قانون يرمي إلى الموافقة على اتفاقيات دولية، و14 مشروع قانون عادي.

ونحن إذ نبسط الحصيلة التشريعية لمجلسنا الموقر، لابد أن نوفي كافة مكوناته حقها في التقدير، انصافا لما بذل من مجهودات في سبيل إخراج الكم المذكور من النصوص، في ظروف طبعتها تضحية منقطعة النظير في الوقت والجهد في سبيل ما يمليه الواجب وإعلاء المصلحة الوطنية، وقد تجلت في العمل المستمر طيلة أيام الأسبوع، بجهود مكثفة من الجميع، فرقا ومجموعات، أغلبية ومعارضة، منظمات مهنية ونقابات، دون الالتفات للسقف الزمني الذي يمكن أن تختتم فيه الدورة الحالية.

ولا تفوتني هذه الفرصة، دون التذكير بالدور المحوري الذي اضطلعت به اللجان الدائمة في هذه العملية التشريعية، والتي تولت مهمة إنجاز الأعمال التحضيرية للنصوص التشريعية الموافق عليها من لدن المجلس،

مناقشة ودراسة وتعديلا، وعقدت لأجل ذلك 44 اجتماعا بما يعادل 112 ساعة من الإشتغال.

وتتسم هذه الحصيلة بالتميّز في جانبها الكمي والنوعي معا، إذ تضمنت نصوصا بأبعاد اجتماعية واقتصادية ودبلوماسية غاية في الأهمية، ولعلّ من بين أهم النصوص التي تم تدارسها في اطار القراءة الأولى مشروعي القانونين التنظيميين المتعلقين بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، والمجلس الوطني للغات والثقافة الرسمية، اللذان يندرجان ضمن تكريس التوجه الرامي إلى تثمين الرأسمال الرمزي الوطني بإدماج كل المكونات الثقافية واللغوية التي تزخر بها بلادنا، والذي انطلق بالخطاب الملكي التاريخي بمدينة أجدير سنة 2001 الذي اعتبر النهوض بالأمازيغية مسؤولية وطنية، وترجمته الوثيقة الدستورية سنة 2011، ناهيكم عما سبقها وما تلاها من نقاش عمومي والذي بالرغم من التقاطبات الحادة التي واكبته، فإنه في نهاية المطاف انتصر للخصوصية المغربية التي تجعل من جدلية التعدد والوحدة إحدى ركائزها الأساس.

كما شكّل مقترح تعديل النظام الداخلي لمجلسنا الموقر أبرز الأوراش التي أنجزها المجلس خلال هذه الدورة، إذ قبل تدارسه والمصادقة عليه من طرف لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، حظي هذا الموضوع بعناية خاصة من طرف كل مكونات المجلس مكتبا وفرقا ومجموعات في إطار لجنة موسعة، بحيث استغرق التشاور بشأنه شهورا عدة، سعيا إلى بلورة وثيقة شاملة مانعة تجيب عن جوانب القصور التي كشفتها الممارسة - تدبيرا وتشريعا ومراقبة- بما يتماشى والصلاحيات الدستورية الجديدة للمؤسسة، ويراعي تركيبتها واختصاصاتها، كما كان الحرص شديدا على تعزيز علاقات مجلسنا بباقي المؤسسات الدستورية، وعلى رأسها الحكومة بتدقيق مساطرها وتنويع قنواتها.

وقد تفاعل المجلس مع قرار المحكمة الدستورية بعدما أحيلت عليها الصيغة النهائية المصادق عليها طبقا لأحكام الدستور، حيث أبدت ملاحظات بشأن بعض المواد وقضت بعدم دستورية أخرى، وهو ما تمت الاستجابة له بتعديل المواد موضوع القرار أخذا بعين الاعتبار ملاحظات المحكمة الدستورية.

كما يعتبر مشروع القانون-الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، الذي وافق عليه المجلس في جلسة تشريعية قبل جلسة الاختتام هذه، من أهم انجازات المجلس خلال هذه الدورة، نظرا لأهميته القصوى في النهوض بمنظومتنا التربوية والسعي إلى تعزيز مجهود التنمية، الذي تبلور في خضم مسار طويل من التشخيصات والدراسات والمشاورات مع عدد من المتدخلين في العملية التعليمية، والذي نتطلع أن يكون أحد ركائز الأوراش التنموية الاستراتيجية التي أعلن عنها جلالة الملك نصره الله تعالى وأيده في خطاب العرش الأخير.

وسعيا إلى تعزيز الإدارات والمؤسسات العمومية الوطنية بكفاءات عليا في مجال التدبير على أساس الكفاءة والاستحقاق، صوت المجلس بالإيجاب على مشروع القانون التنظيمي القاضي بتغييروتتميم القانون التنظيمي المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و 92 من الدستور.

وفي نطاق الاستجابة للتوجيهات الملكية السامية التي تحث على ضرورة مساهمة كل أصناف الملكية العقارية في مجهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا، في احترام لحقوق جميع الفئات المجتمعية من رجال ونساء، وافق المجلس على ثلاثة مشاريع قوانين ترتبط بوضع تنظيم جديد للجماعات السلالية، من حيث تحديدها الإداري وتدبير أملاكها والوصاية عليها. كما تم تعزيز الترسانة القانونية في مجال حماية حق الملكية، بالموافقة على مشروعي قانونين معدلين لقانون المسطرة الجنائية ولقانون الالتزامات والعقود، بهدف الردع والتصدي لحالات الاستيلاء على عقارات الغير.

وفي إطار تحسين مناخ الأعمال ودعم الاقتصاد الوطني، تمت المصادقة على مشروعي قانونين متعلقين

بالشركات، واللذين ساهما بصورة هامة في تحسين ترتيب المغرب على مستوى المؤشرات الدولية، بالإضافة إلى المراجعة الشاملة للقانون الأساسي لبنك المغرب بمراعاة الوضعية الاقتصادية الحالية والرهانات المعقودة عليه في نطاق استقلاليته، وتعديل مدونة التأمينات بغرض إدماج التأمينات ذات الصبغة التكافلية في الدورة الاقتصادية، فضلا عن إحداث الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة التي سيعهد إليها بالقيام بمهام صاحب المشروع المنتدب لفائدة إدارات ومؤسسات الدولة.

هذا ولا يفوتني التذكير هنا بأن هذه الدورة تميزت كذلك بتحريك مسطرة الدراسة والمصادقة على بعض النصوص التي ظلت تراوح مكانها منذ سنة 2016، نذكر منها مشروع القانون رقم 45.13 المتعلق بمزاولة مهن الترويض والتأهيل وإعادة التأهيل الوظيفي، ومشروع القانون المتعلق بإحداث وتنظيم مؤسسة الأعمال الاجتماعية والثقافية لفائدة موظفي قطاع المياه والغابات، ونأمل أن نتمكن في الدورة التشريعية القادمة من تجاوز التعثرات المرتبطة بنصوص أخرى لا تزال قيد الدرس أمام اللجان الدائمة المختصة.

وعلى مستوى طبيعة النصوص القانونية، فبالرغم من تنوعها، إذ يمتد أثرها إلى كل مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والمالية، فإن مشاريع النصوص التي تؤطر علاقات المملكة المغربية بشركائها الدوليين في إطار اتفاقيات ومعاهدات ثنائية أو متعددة الأطراف لا زالت في صدارة الإنتاج التشريعي للمجلس، حيث ناهزت الثلث من مجموع النصوص المصادق عليها خلال هذه الدورة، ومن أبرزها الموافقة على الاتفاق على شكل تبادل رسائل بين المملكة المغربية والاتحاد الأوربي بشأن تعديل البروتوكول 1 و 4 من الاتفاق الأورومتوسطي المؤسس لشراكة بين المملكة المغربية من جهة والدول الأعضاء بها من جهة أخرى، والذي يهدف إلى تمتيع المنتجات القادمة من الأقاليم الجنوبية للمملكة المغربية بنفس المعاملة التجارية التفضيلية المخولة لباقي المنتجات بموجب الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوربي، وكذلك اتفاق الشراكة في مجال الصيد المستدام بين المملكة المغربية والاتحاد الأوربي وعلى بروتوكول تطبيقه، فبالإضافة إلى مزاياه القانونية والبيئية والاقتصادية على المغرب، فإنه يؤكد ممارسة المملكة المغربية للسيادة على كافة التراب الوطني بما فيها الأقاليم الجنوبية باعتبارها جزءا لا يتجزأ منه.

وبدوره بذل مكتب المجلس جهودا حثيثة حيال الحكومة بغية التعاون لبلوغ نوع من التوازن بين طرفي المبادرة التشريعية، غير أن هذا المسعى لم يسفر عن نتائج ملموسة. وبالنتيجة، فإن الإنتاج التشريعي لهذه الدورة لا يتضمن غير مقترحين اثنين يتعلق أولهما بتعديل النظام الداخلي للمجلس، والثاني بتعديل المادة 430 من قانون المسطرة المدنية.

وبالمقابل، فقد مارس المجلس سلطته في التعديل إلى أبعد مدى، حيث نشطت كل المكونات في استعادة هذا التوازن من خلال تقديمها لكمّ هائل من التعديلات على مقترحات ومشاريع القوانين القابلة لذلك، حيث بلغ عددها 774 تعديلا (167 منها حول مقترح النظام الداخلي للمجلس) ذات قيمة تشريعية مهمة، تنصب على صميم المضامين بغية تجويد النصوص التشريعية المحالة على المجلس.

حضرات السيدات والسادة؛

أما على صعيد العمل الرقابي، فقد تميزت الدورة التي نحن بصدد اختتامها اليوم بتقديم السيد رئيس الحكومة للحصيلة المرحلية لعمل الحكومة بعد انتصاف ولايتها، طبقا للفصل 101 من الدستور.

وقد شكلت الجلسة المطولة التي عقدها المجلس لمناقشة هذا العرض مناسبة لمكونات المجلس على اختلاف مشاربها وتوجهاتها السياسية والاجتماعية لبسط ملاحظاتها حول حصيلة تدبير كافة القطاعات الحكومية في

أفق استشراف المستقبل، بغية تحسين المردودية فيما تبقى من عمر الولاية الحكومية الحالية، تجسيدا للمبدأ الدستوري الجديد القاضي بربط المسؤولية بالمحاسبة.

كما عقد المجلس خلال هذه الدورة جلستين شهريتين (02) لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة طبقا لمقتضيات الفصل 100 من الدستور، همت السياسات المرتبطة بمعالجة تحديات التعليم والتكوين المهني والبحث العلمي، وتدبير التوظيف في القطاع العام ورهانات تحديث الإدارة العمومية، وكذا تدبير الاستثمار العمومي في أفق تحسين نجاعته، بالإضافة إلى مناقشة وضعية المتقاعد ومكانته في السياسات العمومية.

أما بخصوص الرقابة على العمل الحكومي من خلال الجلسات الأسبوعية للأسئلة الشفهية، عقد مجلس المستشارين خلال دورة أبريل 2019 ثلاثة عشر (13) جلسة عامة، خضعت خلالها القطاعات الحكومية المختلفة للمراقبة البرلمانية من قبل السادة المستشارين، وتميزت بمناقشة عدد من القضايا الآنية المهمة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والخارجية، متفاعلين كعادتهم مع النقاشات المجتمعية والإعلامية الهامة التي واكبتها، وفي مقدمتها: مستجدات الحوار الاجتماعي، إصلاح النظام الجبائي، الحكامة في تدبير الجامعات الرياضية، الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، حصيلة الموسم الفلاحي، دعم مستعجلات القرب، الزيادة في أسعار الأدوية، تقوية العرض التربوي للمخيمات، الإجراءات الحكومية لاستقبال أمثل لأفراد الجالية المغربية، تداعيات إخفاق المنتخب المغربي لكرة القدم في منافسات كأس إفريقيا للأمم 2019 ...

وعلى صعيد التزامات وتعهدات السادة الوزراء خلال جلسات الأسئلة الشفهية، فقد تم رصد 26 التزاما تهم في مجملها تفاعل الحكومة مع بعض المطالب الاجتماعية المستعجلة من قبيل: تيسير ولوج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة إلى التعليم العمومي والخاص، فتح إجازات متخصصة وماستر لتكوين مستشارين نفسيين واجتماعيين، توفير تكوين للمتخصصين في داء التوحد أو في الإعاقة الذهنية، إعداد مشروع قانون إطار للإصلاح الضريبي ملزما للقوانين المالية المقبلة، إعداد مشروع قانون ينظم عملية التخييم للقضاء على الخصاص في البنية التحتية للتخييم في أفق 2020، إلى غير ذلك من الالتزامات التي سنحيلها على مكونات المجلس لاستثمارها في مراقبة العمل الحكومي مستقبلا.

وفيما يتعلق بعدد الأسئلة الشفهية المتوصل بها خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين ودورة أبريل 2019 فقد بلغ ما مجموعه 707 سؤالا، أجابت الحكومة على 245 منها خلال 13 جلسة عامة، من ضمنها 45 سؤالا آنيا و200 سؤالا عاديا، بينما بلغ عدد الأسئلة الكتابية المتوصل بها خلال نفس الفترة ما مجموعه 382 سؤالا، أجابت الحكومة على 292 سؤالا منها، أي بمعدل (76 في المائة).

وبالنسبة لحضور السادة الوزراء لجلسات الأسئلة الشفهية، فقد عبر وزيران عن استعدادهما لحضور جميع أشغال جلسات الأسئلة الثلاثة عشر، مقابل اعتذار قطاع حكومي واحد عن جميع الجلسات. علما بأن المعدل العام لحضور جميع أعضاء الحكومة خلال الجلسات المخصصة للأسئلة الشفهية بلغ حوالي 53 في المائة.

وبالمناسبة، فإن المكتب قرّر احالة حصيلة الحضور المذكورة إلى السيد رئيس الحكومة ونشرها في الموقع الإلكتروني للمجلس.

وبخصوص العمل الرقابي للجان الدائمة، فقد توصلت بعدد من الطلبات الجديدة خلال هذه الدورة تدعو الحكومة لدراسة ومناقشة مواضيع ذات راهنية أو تحظى باهتمام واسع من طرف الرأي العام أو للقيام

بمهام استطلاعية وزيارات ميدانية.

وفي إطار التفاعل الإيجابي للحكومة مع هذه الطلبات -رغم آن أغلبها لا زال قابعا في رفوف اللجان الدائمة ومنها التي ورثتها من سنوات سابقة – فقد وافقت على البعض منها، حيث اتخذت لجنة الداخلية التدابير اللازمة للقيام بمهمتين استطلاعيتين لكل من مقالع الرمال في العرائش والقنيطرة والأوراش المهيكلة بضفتي أبي رقراق، وذلك قبل إعلان تأجيل المهمتين معا إلى موعد لاحق.

ومن جانبها، تدارست لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية موضوع الوضعية الاجتماعية للعمال والعاملات الزراعيين وظروف اشتغالهم وتنقلهم إلى الضيعات الفلاحية تفاعلا مع تداعيات الحوادث الأليمة التي كانت هذه الفئات ضحية لها في أكثر من مناسبة بمناطق متفرقة ...

كما عقدت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية لقاء مشتركا مع نظيرتها بمجلس النواب لتقديم عرض السيد وزير الاقتصاد والمالية حول حصيلة تنفيذ الستة أشهر الأولى من قانون المالية والإطار العام لمشروع ميزانية سنة 2020، بالإضافة إلى اللقاء التشاوري للجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان مع السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان حول التقرير الوطني الشامل المتعلق بإعمال الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال الميز العنصري ...

ويبقى الأمل معقودا على مبادرة اللجان الدائمة بالتنسيق مع الحكومة لبرمجة المزيد من هذه المواضيع، ولاسيما تلك التي تنصب على ظروف تطبيق التشريعات المصادق عليها ودراسة أثرها على المجال والإنسان ...

وعلى مستوى تقييم السياسات العمومية، فيجب التذكير بأن مجلسنا الموقر كان سباقا إلى تفعيل هذا المقتضى الدستوري الذي أناط هذه المهمة الجديدة بالبرلمان، فبعد التجارب الناجحة للمجموعات الموضوعاتية السابقة في تقييم مواضيع الحكامة الترابية وإنتاج الثروة والمرفق العمومي، يدخل المجلس غمار هذه المهمة من جديد بعد أن شكل المجموعة الموضوعاتية التي سيناط بها التحضير لجلسة التقييم، والتي ستتولاها وهي مسلحة بالرصيد الغني الذي راكمته سابقاتها سواء على مستوى التأطير أو على مستوى الأعراف التي رسختها في هذا المجال.

ولقد توفقت مكونات المجلس من حيث تقديرنا في اختيار موضوع الاستراتيجية الوطنية للماء انسجاما مع الرؤية الملكية في هذا القطاع الحيوي، إذ أنه بمجرد إحداثها في ماي 2019 باشرت هذه المجموعة عملها بتشكيل هياكلها ووضع خطة عملها وتوجيه طلبات للجهات الحكومية لإمدادها بكل الوثائق والمعلومات اللازمة لتعميق البحث والدراسة بغية إنجاز تقرير يستجيب لمعايير التقييم المعمول بها دوليا.

ويجدد المكتب التزامه بمواكبة عملها على كافة الأصعدة، آملين أن يشمل عملها تقييم تطبيق قانون الماء باعتباره من الأدوات التي ترتكز عليه السياسة المائية ببلادنا...

وعلى صعيد العلاقة مع المؤسسات الدستورية، فبالإضافة إلى المساهمة الناجعة للمجلس في اقتراح أعضاء فيها، وفقا للمساطر المتبعة بحسب كل حالة، سواء بفتح الباب أمام الترشيحات أو بالتشاور مع رؤساء الفرق والمجموعات أو بالسلطة الممنوحة لرئيسه، فقد تميزت هذه الدورة كذلك بالتوصل برأي مجلس المنافسة بشأن مقترح القانون المتعلق بتغيير وتتميم المادة 2-78 من القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة، وعزمنا أكيد في طلب المزيد من الاستشارات والدراسات من باقي المؤسسات الوطنية، بعد تنصيب عدد منها في صيغتها الجديدة، وعلى رأسها المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي.

حضرات السيدات والسادة؛

أما فيما يتعلق بالدبلوماسية البرلمانية، فقد عمل مجلس المستشارين على استثمار التموقع المتميز الذي يحظى به لدى التجمعات البرلمانية الجهوية والقارية والدولية وعلى ترصيد هذا المكتسب وترسيخه في الدفاع عن القضايا العادلة لبلادنا وعلى رأسها القضية الوطنية من خلال حشد الدعم للمبادرة المقدامة للحكم الذاتي للأقاليم الجنوبية تحت السيادة الترابية والوطنية للمملكة المغربية، حيث شاركت وفود وشعب مجلس المستشارين لدى الاتحادات والجمعيات البرلمانية الجهوية والقارية والدولية في أشغال كل من القمة السنوية للنساء السياسيات الرائدات، والدورة السنوية الثامنة والعشرين تحت عنوان: «دور البرلمانات في النهوض بالتنمية المستدامة لتعزيز الأمن»، والندوة التي عقدها البرلمان العربي تحت عنوان: «نحو بناء استراتيجية عربية موحدة للتعامل مع دول الجوار الجغرافي»، واللجنة الدائمة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، وهو الاجتماع الذي تمت المصادقة خلاله على مشروع القرار الثالث حول الشراكة من أجل الديمقراطية للبرلمان المغربي لدى الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، وقد عكس هذا القرار الإيجابي المستوى الجيد والمتقدم لمسار الشراكة القائمة بين الجانبين، حيث أكد على التقدم الذي عرفه المغرب في مجال البناء الديمقراطي، سواء تعلق الأمر بالإصلاحات السياسية والديمقراطية والتنزيل المتقدم لدستور 2011، أو على مستوى تعزيز منظومة حقوق الإنسان. كما نوهت الجمعية من خلال هذا القرار بالجودة العالية للحوار مع البرلمان المغربي، سواء في ما يتعلق بانخراط الوفد المغربي في أنشطة الجمعية أو بمختلف أشكال التعاون القائم التي تم إرساؤها بين الجمعية والبرلمان المغربي خلال الأعوام 2015، 2016، 2017 و2018، وأشاد القرار بالسياسة المغربية في مجال الهجرة المبنية على رؤية شاملة ومندمجة لإدماج المهاجرين في المجتمع المغربي، حيث أبرز مقرر لجنة القضايا السياسية المكلف بتقييم الشراكة الجهود المبذولة في إطار السياسة النموذجية في مجال الهجرة والتي مكنت المغرب من أن يصبح رائدا معترفا به في قضايا الهجرة في إفريقيا وداخل الاتحاد الإفريقي، مذكرا بمبادرة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده المتعلقة بخلق مرصد من أجل الهجرة وتعيين مبعوث خاص للاتحاد الإفريقي حول هذه القضية. وفي السياق الإفريقي كذلك، وصفت الجمعية المغرب كجسر بين إفريقيا وأوروبا، داعية أن تكون الدعامة الأوروبية واسعة ومتينة قدر الإمكان.

كما شاركت وفود مجلسنا في الدورة الثانية من الانعقاد الخامس لبرلمان عموم إفريقيا والتي عرفت انتخاب المغرب مقررا للجنته الدائمة للتجارة وشؤون الهجرة، واجتماع الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط حول: «أسواق رأس المال البديلة للنمو الاقتصادي في البحر المتوسط»، واجتماع الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط تحت عنوان: «العلاقة بين حركات السكان والأمن»، وفعاليات المنتدى الدولي الصيني لصناعة البيانات الكبيرة Big Data برسم سنة 2019، والجمعية العامة للبرلمان الأنديني، واجتماع مكتب الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والمرحلة الثالثة من دورة 2019 للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، والدورة العشرون لرابطة مجالس الشيوخ في أوروبا، حيث شكلت مناسبة سانحة لبحث سبل إرساء آلية للتنسيق والعمل المشترك بين هذه الرابطة الأوروبية الهامة ورابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي التي نتشرف برئاستها، والجمعية العامة 140 للاتحاد البرلماني الدولي، حيث أجرينا لقاءات هامة مع عدد من رؤساء البرلمانات، وعلى رأسهم رئيسة المجلس الفيدرالي الإثيوبي، ورئيس مجلس الشورى لدولة قطر، تمحورت حول سبل تعزيز التعاون الثنائي وتوحيد الرؤى وتنسيق المواقف بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك، بالإضافة للقاءات العمل مع رؤساء المنظمات البرلمانية، وعلى رأسهم رئيس برلمان أمريكا اللاتينية والكاريبي، حيث أكدنا معا على عمق أواصر التعاون الثنائي وعلى أن برلمان أمريكا اللاتينية والكاريبي يعد شريكا أساسيا في إرساء مبادرة المنتدى البرلماني الإفريقي الأمريكو لاتيني، وهو اللقاء

الذي كلفني خلاله السيد رئيس برلمان أمريكا اللاتينية والكارايب ببذل كل المساعي والجهود ليكون مجلس المستشارين حلقة وصل وجسرا لإرساء حواربين برلمان أمريكا اللاتينية والكارايب والبرلمانات الجهوية والقارية بإفريقيا.

وفي نفس السياق، وتتويجا لهذا اللقاء الهام، قمنا بزيارة عمل على رأس وفد برلماني إلى جمهوريتي بنما والإكوادور تلبية لدعوة من السيدين رئيسي برلمان أمريكا اللاتينية والكرايبب والبرلمان الأنديني ألقينا خلالها كلمة في الجمعية العامة السنوية لبرلمان أمريكا اللاتينية والكرايبب التي انعقدت بجمهورية بنما بمشاركة أزيد من 200 برلماني عضو بهذه المنظمة القارية الهامة، بالإضافة لإلقاء كلمة في الجمعية العامة للبرلمان الأنديني الذي عقد أشغاله بجمهورية الإكوادور. كما تميزت الزيارة بعقد لقاءات مع مسؤولين برلمانيين، وشخصيات سياسية وازنة، أبرزها اللقاء الذي جمعنا بوزير الخارجية المعين بجمهورية بنما، وكذا المباحثات الجد إيجابية مع رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية الاكوادور، علاوة على اللقاء الثلاثي الذي جمع الوفد البرلماني المغربي والسيد رئيس برلمان عموم إفريقيا ورئاسة برلمان أمريكا اللاتينية والكرايبب والذي توج بالمصادقة على الميثاق التأسيسي للمنتدى البرلماني الإفريقي الأمريكو لاتيني.

وفي الحقيقة فان هاتين الزيارتين رسّختا لدينا قناعات كبيرة مرتبطة بمدى شساعة ما تم تضييعه من فرص للتعاون جرّاء حسابات واعتبارات إيديولوجية ضيقة، ولكنها في المقابل زيارة تلقينا فيها العديد من رسائل الأخوة والصداقة الحقيقية، رسائل الرغبة الكبيرة في فتح علاقات تعاون متينة وعمل مشترك قائم على الثقة والاحترام المتبادلين، وكانت بالمقابل فرصة لتأكيد اعتزاز المغرب بالتحول الكبير الذي تعيشه المنطقة، والذي أفرز جيلا جديدا من القادة السياسيين البراغماتيين والمتحررين من العقد السياسوية، جيل جديد مصمم على تمتين التعاون جنوب -جنوب وتقوية علاقاته بالمملكة المغربية ووضع مصالح شعوبه فوق كل لون أو اعتبار.

كما كانت هاتان المشاركتان، دون شك، فرصة للإقرار بكل شجاعة فكرية بأننا كمنتخبين وبرلمانيين مغاربة تأخرنا أيضا في استدراك غيابنا عن التجمعات البرلمانية، الوطنية والجهوية والقارية، في أمريكا اللاتينية، ولكن ولحسن الحظ، وفي سنوات قليلة، لا تتعدى الأربع سنوات، راكم البرلمان المغربي علاقات قوية ومتينة مع نظرائه الأمريكو لاتينيين وأرسى حوارا متميزا بدأت ثماره ونتائجه تتجلى اليوم، بل والأكثر من ذلك فإنه نجح في الربط بين قارتين وبين برلماني المنطقتين الإفريقية والأمريكو لاتينية.

حضرات السيدات والسادة:

استقبل مجلس المستشارين وأجرى لقاءات ثنائية مع وفود وشخصيات برلمانية وحكومية وطنية ودولية، وعلى رأسها رئيس البرلمان الأنديني، ورئيس برلمان أمريكا اللاتينية والكرايبب، ورئيس الجمعية الوطنية بجمهورية الإكوادور، ورئيس برلمان عموم إفريقيا ورئيس لجنة الصداقة الفرنسية المغربية، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والقوات المسلحة بمجلس الشيوخ الفرنسي، الذي قام بزيارة لبلادنا تخللتها زيارات للأقاليم الجنوبية في إطار تمتين العلاقات التي تجمع بين المغرب وفرنسا، وكذا تعزيز التعاون البرلماني بين المؤسستين التشريعيتين بالبلدين، والسفير فوق العادة والمفوض لجمهورية روسيا الفيدرالية لدى المملكة المغربية، وسفير البرازيل المعتمد بالرباط، حيث كانت مناسبة، لتوشيح السيد الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين بالوسام من درجة «ضابط كبير» الذي تمنحه الحكومة البرازيلية ورئيس جمهورية البرازيل الاتحادية، كتتويج لمسار استثنائي في العلاقات الثنائية بين مجلس المستشارين ومجلس الشيوخ البرازيلي،

وسفير المملكة العربية السعودية المعتمد بالرباط، وخبراء الاتحاد الأوروبي بشأن برنامج المساعدة التقنية ودعم إصلاح التربية الوطنية، وممثل مؤسسة كونراد اديناور بالمغرب، وممثلي فدرالية اللجنة العليا الثقافية لكاطالانيا.

وعلى مستوى تنظيم التظاهرات الدولية، فقد احتضن البرلمان أشغال الجمعية البرلمانية للفرونكوفونية، والاجتماع الاستثنائي للجنة التنفيذية لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وملتقى القيادات الشبابية المستقبلية المغاربية.

وتجدر الإشارة كذلك إلى موعدين هامين خلال الدخول البرلماني المقبل ويتعلق الأمر بتنظيم حدثين كبيرين، وهما: الندوة الدولية حول موضوع: «البرلمانات ورهانات الأمن الغذائي» بمقر مجلس المستشارين ودورة الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا المزمع عقدها بمدينة مراكش.

بالنسبة للندوة حول الأمن الغذائي، فهي ستُنَظَّم من قبل رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي بشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، وذلك في إطار تفعيل مخرجات وتوصيات المنتدى البرلماني الاقتصادي الإفريقي العربي الذي نظمه مجلس المستشارين يومي 25 و26 أبريل 2018، وخصوصا المرتبط منها بمسعى المساهمة في المجهودات العالمية ذات الصلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولاسيما الهدف الثاني المتعلق بالقضاء على الجوع بحلول عام 2030 وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة، حيث أن الجوع في العالم، وفقا لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو)، آخذ في التزايد وعدد الذين يعانون من سوء التغذية في العالم ارتفع إلى ما يقدر بنحو 815 مليون شخص، أي واحد من بين كل تسعة أشخاص، الغالبية العظمى منهم يعيش في البلدان النامية. وستعقد الشبكة البرلمانية للأمن الغذائي في إفريقيا والعالم العربي التي تم تأسيسها في الرباط وتم اسناد رئاستها بالإجماع لمجلس المستشارين مطلع العام الجاري عقب اجتماعها الأول عشية الندوة. كما سيتم تنظيم ورشة عمل لفائدة أعضاء الشبكة سيديرها خبراء منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو).

كما ستكون هذه التظاهرة مناسبة للإطلاق الرسمي للمنتدى البرلماني الإفريقي الأمريكو لاتيني.

وبخصوص احتضان دورة الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون فهو يأتي تتويجا لمسار علاقات من الشراكة والتعاون مع الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، عرفت دينامية متميزة في السنوات الأخيرة في إطار مواكبة علاقات التعاون التي تجمع المملكة المغربية بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تخللتها زيارات هامة لمسؤولي الجمعية وتنظيم ندوات مشتركة في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك، وتم منح البرلمان المغربي وضعا متقدما في مجالات الريادة المغربية كالهجرة والأمن ومحاربة الإرهاب والمحافظة على البيئة.

حضرات السيدات والسادة:

وتنفيذا للتوصيات الصادرة عن الملتقى البرلماني للجهات، نظم مجلس المستشارين، بشراكة مع مجلس جهة الدار البيضاء-سطات وجمعية رؤساء الجهات والجمعية المغربية لرؤساء مجالس العمالات والأقاليم والجمعية المغربية لرؤساء الجماعات، وبدعم من مؤسسة كونراد أديناور ومؤسسة وستمنستر للديمقراطية، ندوة موضوعاتية حول «الفوارق المجالية وتحديات التضامن بين الجهات» يوم الأربعاء 03 يوليوز 2019 بالدار البيضاء.

وقد جاء تنظيم هذه الندوة من قبل المجلس بمعية شركائه، في إطار مسلسل احتضانه للنقاش العمومي والحوار المجتمعي التعددي بخصوص القضايا ذات الصلة بإعمال الدستور وضمان التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، ومساهمة منه كذلك في تعميق النقاش الدائر على المستوى الوطني حول ورش الجهوية المتقدمة وسبل تنمية الجهات، والحد من الاختلالات الاقتصادية والتباينات الاجتماعية والمجالية.

وسعت هذه الندوة الجهوية الموضوعاتية، إلى فتح جسور التواصل بين مختلف الفاعلين والمتدخلين والمهتمين بالشأن التنموي من خلال تبادل الخبرات والتجارب، وبلورة اقتراحات وتوصيات من شأنها أن تساهم في الانتقال إلى السرعة القصوى على مستوى تفعيل ورش الجهوية المتقدمة.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن مجلس المستشارين في علاقته مع جهات المملكة، سبق له أن نظم يوم الخميس 28 يونيو 2018، ندوة موضوعاتية بمدينة الداخلة حول موضوع «التنمية المندمجة للأقاليم الجنوبية»، بشراكة وتنسيق مع الجهات الثلاث بالأقاليم الجنوبية للمملكة.

ويسعى مجلس المستشارين انطلاقا من موقعه الدستوري والأدوار الموكولة له وخصوصيته كامتداد للجهات (صوت الجهات أو برلمان الجهات)، إلى تنظيم ندوات موضوعاتية مماثلة مع باقي المجالس الجهوية بالمملكة حول قضايا مرتبطة بالجهوية المتقدمة.

حضرات السيدات والسادة؛

قبل الختام، أود التنويه إلى أن رئاسة المجلس قد توصلت بعد زوال اليوم بتقرير لجنة مراقبة صرف ميزانية المجلس. وستتم إحالته على اجتماع مكتب المجلس طبقا لأحكام النظام الداخلي ذات الصلة.

حضرات السيدات والسادة؛

في الختام، يسعدني أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى السيد رئيس الحكومة والسيدات والسادة الوزراء على حسن التعاون لما فيه مصلحة البلاد، وخصوصا السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان الذي ساعد في تقريب جسور الحوار المستمر بين مكونات المجلس والحكومة. والشكر موصول إلى السيدات والسادة المستشارين، أعضاء مكتب المجلس، ورؤساء الفرق البرلمانية والمجموعة البرلمانية، ورؤساء اللجن الدائمة، على نشاطهم المتواصل وحضورهم الدائم وحرصهم الدؤوب على الرقي أكثر بأداء المجلس ليقوم بوظائفه الكاملة في المجالات التي خصها به الدستور.

ويسعدني بنفس المناسبة، أن أنوه بكافة أطروموظفات وموظفي مجلس المستشارين، على عملهم بإخلاص وحرصهم على الرفع من نوعية إنتاجيته بما يخدم المؤسسة التشريعية.

وأتوجه بالشكر كذلك، لعناصر المفوضية الخاصة للأمن بالبرلمان وأفراد القوات المسلحة الملكية ورجال الوقاية المدنية وكل المصالح التي تسهر على تأمين السير العادي لأشغال المجلس.

ولا يفوتني بهذه المناسبة، أن أتوجه بالشكر كذلك إلى شركاء المجلس الوطنيين والدوليين على انخراطهم الفاعل ومواكبتهم لمختلف الأوراش التي أطلقها المجلس ضمن خطة العمل الاستراتيجية، وأيضا الشكر موصول إلى جمعيات المجتمع المدني على تفاعلها الدائم مع أنشطة المجلس، وكذا مختلف وسائل الإعلام الوطنية والدولية على مواكبتها لأنشطة المجلس، ونقلها بمهنية وبأمانة لعموم الرأي العام.

وشكرا على حسن إصغائكم.

كلمة رئيس مجلس المستشارين في اختتام دورة أكتوبر 2019

- 11 فبراير 2020 -

السيد رئيس الحكومة المحترم؛
السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛
السيدات والسادة المستشارين المحترمون؛
الحضور الكريم؛

طبقا لأحكام الدستور ومقتضيات النظام الداخلي يختتم مجلس المستشارين، اليوم، دورة أكتوبر للسنة التشريعية 2019-2020، بحصيلة عمل هامة همت مجالات التشريع ومراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسيات العمومية والديبلوماسية البرلمانية وانفتاح المجلس على محيطه، وهي ثمرة مجهود جماعي شاركت في إنجازه كافة مكونات المجلس، ستمكننا من تقييم ما انجزناه واستشراف آفاق العمل البرلماني لترجمة كل التزاماتنا كما جاءت في خطة العمل الاستراتيجي للمجلس.

قبل استعراض حصيلة عمل المجلس خلال هذه الدورة، لابد أن نتوقف عند المضامين العميقة والرسائل الدالة التي طبعت خطاب جلالة الملك محمد السادس نصره الله، بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الجديدة، إذ حث جلالته ممثلي الأمة، على مواصلة العمل الجماعي الجاد والمسؤول انطلاقا من موقعهم المؤسساتي، للمساهمة في تعزيز الديناميات الإصلاحية التي تشهدها البلاد «فأنتم حضرات البرلمانيين، مسؤولون على جودة القوانين، التي تؤطر تنفيذ المشاريع والقرارات، على أرض الواقع، وجعلها تعكس نبض المجتمع، وتلبي تطلعات وانشغالات المواطنين.

كما أنكم مسؤولون على متابعة ما تقوم به الحكومة، في كل ما يخص تدبير الشأن العام، في مختلف المجالات، ومراعاة مدى استجابته للانشغالات الحقيقية للمواطنين». (انتهى النطق الملكي السامي).

كما تميز خطاب جلالة الملك بمناسبة افتتاح السنة التشريعية بتوجيهاته السامية في موضوع هام يتعلق بتمويل المشاريع التي يحملها الشباب، وتسهيل إدماجهم المهني والاجتماعي من خلال العمل على وضع برنامج خاص بدعم الخريجين الشباب، وتمويل المشاريع الصغرى للتشغيل الذاتي. وقد دعا جلالته المؤسسة التشريعية، والجهاز التنفيذي، وكذا القطاع الخاص، ولاسيما القطاع البنكي، إلى الانخراط في هذا المجهود الوطني التنموي، والمساهمة في إنجاح المرحلة الجديدة التي دشنها جلالته.

إن مجلس المستشارين يعي أهمية ودقة هذه المرحلة، وما تحمله من رهانات كبرى، تتطلب منا جميعا الانخراط الفاعل من أجل مواكبة الأوراش التنموية المفتوحة ومواجهة الجيل الجديد من التحديات ضمن منظور إستراتيجي شامل، يروم توطيد البناء المؤسساتي الديمقراطي الذي تعيشه بلادنا.

حضرات السيدات والسادة أعضاء المجلس؛

قبل استعراض حصيلة الأداء التشريعي والرقابي للمجلس ولجانه، أود الإشارة إلى بعض المتغيرات التي تزامنت مع الدخول البرلماني الحالي، ويأتي على رأسها التعديل الحكومي، الذي تقلصت بموجبه القطاعات الحكومية وتم حذف كلي لكتابات الدولة وتقليص في عدد الوزارات المنتدبة، وتجميع قطاعات أخرى، وذلك وفقا للتعليمات الملكية السامية إلى السيد رئيس الحكومة في الخطاب الملكي السامي بمناسبة عيد العرش بتاريخ 29 يوليوز 2019. وقد ألقى هذا الواقع الجديد بظلاله على أداء مجلس المستشارين بصورة غير مباشرة، وسأشير إلى البعض من نتائج ذلك لاحقا.

وهكذا، فعلى مستوى الأداء التشريعي، فقد وافق المجلس خلال هذه الدورة على 36 نصا تشريعيا، من بينها مقترحي قانونين، ومشروعي قانونين تنظيميين و22 مشروع قانون يوافق بموجبها على اتفاقيات دولية، وعشرة مشاريع قوانين عادية.

وهي حصيلة، وإن كان يبدو من الوهلة الأولى، أهميتها من حيث حجمها الكمي وكذا من حيث قيمتها النوعية، فإنها تدعو، مع ذلك، إلى التمعن أكثر في وتيرة أداء المجلس لتحقيق هذه الحصيلة، إذ أنه خلال الفترة الممتدة من اختتام دورة أبريل المنصرمة في 02 غشت 2019 إلى غاية 25 دجنبر 2019، أي خلال فترة زمنية امتدت لأزيد من خمسة أشهر، لم يتوصل المجلس إلا بثلاثة مشاريع قوانين، منها اثنين محالين من رئيس الحكومة طبقا للفصل 78 من الدستور، إلى جانب مشروع قانون المالية المرهون بعامل الزمن والمقيد بالأجل المنصوص عليه دستوريا، وهو ما أثّر بشكل لافت على انتظام البرمجة داخل اللجان الدائمة للمجلس والجلسات العامة، بشكل جعل المجلس يوافق على 31 نصا تشريعيا في أقل من شهر واحد، وفي ظروف تعبئة غير عادية، قصد إتمام دراستها قبل نهاية الدورة التي نختتمها اليوم.

حضرات السيدات والسادة أعضاء المجلس؛

إن الشروط الموضوعية، لم تمنع المجلس، في ظل مستوى عال من التعبئة، من بذل مجهودات تحسب لكافة مكونات المجلس، لتقديم أداء تشريعي متميز، إذ تدارس وصادق المجلس. وقبله اللجان الدائمة. على عدد من النصوص التشريعية في مجالات مختلفة، نذكر منها على سبيل المثال مشروعي القانونين المصادق عليهما بالإجماع سواء من الجلسة العامة أو لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة، والمتعلقان بتحيين الترسانة القانونية الوطنية الخاصة بالمجالات والحدود البحرية للمملكة.

ويندرج هذان المشروعان في إطار التفاعل مع التوجيهات الملكية السامية الداعية إلى تدارك الفراغ التشريعي الذي يعتري المنظومة القانونية الوطنية، ولاسيما المتعلقة منها بالمجالات البحرية، وملاءمتها مع السيادة الوطنية للمملكة الكاملة المكتملة في دائرة حدودنا الحقة: الترابية والبحرية والجوية، تماشيا مع مقاربة الوضوح كأساس للسياسة الخارجية للمغرب.

وفي إطار تعزيز الترسانة القانونية المتعلقة بتكريس المكاسب المحققة على مستوى الحقوق الثقافية واللغوية، تمت المصادقة على مشروع قانون تنظيمي يتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، وبالرغم من أن دراسة هذا المشروع يندرج ضمن القراءة الثانية، التي انصبت بالأساس على بعض التعديلات، فإن ذلك لم يمنع من اعتبار المناسبة محطة أخرى تعكس مدى تفاعل البرلمان ومجلس المستشارين على الخصوص مع القضايا الحيوية للبلاد.

وفي إطار إرساء قواعد جديدة للعلاقة القائمة بين الإدارة والمرتفق تدارس وصادق المجلس، بالإجماع، على مشروع قانون يتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، وهو القانون الذي يعول عليه أن يشكل لبنة إضافية في بناء علاقة الثقة بين المرتفق والإدارة العمومية والجماعات الترابية ومجموعاتها وهيئاتها.

وفي نفس السياق، تمت المصادقة على مشروع قانون يتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، الذي يروم بالأساس تنزيل التوجهات الملكية السامية المتعلقة بانفتاح الإدارة على الشركاء الاقتصاديين المحليين والدوليين، وكذا الرفع من جودة ومردودية الاستثمار العمومي وفق مقاربة منسجمة تلبي حاجيات المواطن وتوفر المناخ الأنسب للاستثمار.

ومن جهة أخرى، وبعد مسلسل طويل تخلله صدور قرارين للمحكمة الدستورية بشأن النظام الداخلي للمجلس ومسطرة التصويت عليه، تفاعل معهما المجلس بروح الثقة والاحترام للمؤسسات الدستورية، فقد قام المجلس بالتصويت على مقترح النظام الداخلي للمجلس.

وما ينبغي تسجيله، كذلك على الصعيد التشريعي، هو محدودية المبادرات البرلمانية التي يكتب لها تخطي حواجز المساطر التشريعية، سواء من حيث الموقف الرافض للحكومة للأغلبية الساحقة منها، أو حتى الإعراض عن برمجة مناقشتها، بل وإن لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان التي كان لها سبق برمجة ثلاث مقترحات قوانين مقدمة بمبادرة من أعضاء المجلس خلال هذه الدورة، لم تتمكن. لأسباب مختلفة. من البت نهائيا فيها.

وبهذه المناسبة، نخبر المجلس الموقر بإعداد قاعدة معطيات متكاملة حول تتبع الالتزام الحكومي بنشر النصوص التنظيمية المنصوص عليها في القوانين الصادرة عن البرلمان خلال الفترة الممتدة من سنة 2011 إلى تاريخه. وسنعمل على موافاة كافة مكونات المجلس بنتائج هذا المجهود غير المسبوق، وكذا نشره على أوسع نطاق، وهو ما سيشكل لنا جميعا أيضا مرجعا موثقا يساعد على مراقبة عمل الحكومة.

حضرات السيدات والسادة أعضاء المجلس؛

إذا كانت الحصيلة على مستوى الدراسة والمصادقة على مشاريع القوانين مهمة كما ونوعا، فإن ثمار طموحنا، كمجلس بمختلف مكوناته، على مستوى الدور الرقابي في شقه المرتبط بدراسة ومناقشة المواضيع العامة ذات الأولوية والقيام بالمهام الاستطلاعية لم تبلغ مداها، وذلك لعدة أسباب، منها ضعف تجاوب الحكومة مع العديد من مبادرات اللجان بالمجلس سواء تعلق الأمر بالمهام الاستطلاعية أو دراسة المواضيع العامة.

فمن أصل 14 طلبا تقدمت به مختلف مكونات المجلس لمناقشة مواضيع عامة تحظى بالاهتمام وردت على اللجان الدائمة خلال هذه الدورة، لم تتفاعل الحكومة سوى مع طلب واحد مقدم من ستة فرق بالمجلس، ناهيكم على كم الطلبات المتراكم على امتداد الدورات السابقة.

وهكذا، فقد تدارست لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية في اجتماع مطول موضوع الإصلاح البيداغوجي الجامعي الجديد، بحضور الوزير الوصي على القطاع. كما ناقشت في اجتماع آخر مع وزير الصحة التقرير الذي أعدته اللجنة بشأن الزيارة الاستطلاعية حول واقع الصحة بجهة درعة- تافيلالت.

من جهتها، عقدت لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان لقاء تشاوريا جمعها بالسيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان حول إعداد التقرير الدوري الجامع للتقريرين الخامس والسادس لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وفي سياق الدور الرقابي، ولكن من زاوية داخلية، فقد بادر المكتب، طبقا لأحكام النظام الداخلي، إلى تشكيل اللجنة المؤقتة لمراقبة فحص صرف ميزانية المجلس للسنة الثالثة على التوالي، كممارسة حميدة هدفها تعزيز الشفافية والحكامة في أشغال المجلس وأجهزته، وإن المكتب على أتم الاستعداد لتوفير كافة شروط أداء هذه اللجنة لمهامها، لاسيما من خلال مدّها بكل ما تطلبه من توضيحات ووثائق.

حضرات السيدات والسادة أعضاء المجلس؛

عقد المجلس خلال هذه الدورة 32 جلسة عامة، لمدة زمنية قاربت 55 ساعة، تميزت بالأساس بالجلسة المتعلقة بانتخاب عضو واحد بالمحكمة الدستورية في إطار تجديد الثلث الأول لأعضائها، لثاني مرة منذ صدور الدستور الجديد، إلى جانب ثلاث جلسات مشتركة مع مجلس النواب، وثلاث جلسات شهرية خاصة بتقديم أجوبة رئيس الحكومة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة، وتسع جلسات تشريعية و15 جلسة أسبوعية للأسئلة الشفهية.

وقد خضعت خلال جلسات الأسئلة الشفوية الخمسة عشر جميع القطاعات الحكومية. باستثناء قطاع الاقتصاد والمالية وتحديث الإدارة. للمراقبة البرلمانية للسادة المستشارين. وكعادته ظل مجلس المستشارين متجاوبا مع القضايا المجتمعية الطارئة، حيث طغت المواضيع ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي على الأسئلة الآنية المعالجة، ومن أهمها: دعم تنافسية الإنتاج الوطني، تدبير الموارد المائية وإشكالية ندرة المياه، تقييم أداء استراتيجية «أليوتيس» وأثرها المباشر على الاقتصاد الوطني، الاستعدادات المتخذة لانطلاق الموسم الفلاحي، معايير احتساب تسعيرات فواتير الماء والكهرباء، الاكتظاظ في السجون وبلورة برامج للتأهيل وإعادة الإدماج، الإصلاح البيداغوجي الجامعي الجديد ... وغيرها.

كما عبر المجلس أيضا عن هذا التجاوب خلال الجلسات الشهرية الخاصة بتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة طبقا لمقتضيات الفصل 100 من الدستور، إذ همت السياسات التي تمت مساءلة رئيس الحكومة حولها المواضيع التالية:

الجلسة الأولى تناولت محورين هما:

1. السياسة العامة للحكومة لتفعيل مساهمة القطاع البنكي والمالي في التنمية والتشغيل الذاتي ودعم المقاولات الصغرى والصغيرة جدا؛
2. السياسة الحكومية المرتبطة بالمسنين والأشخاص في وضعية إعاقة.

الجلسة الثانية تناولت محورين هما:

1. السياسة العامة للحكومة في مجال حقوق الإنسان، التحديات والآفاق؛
2. سياسة الحكومة لمواجهة التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية.

الجلسة الثالثة تناولت محورين هما:

1. الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد؛

2. والسياسة العامة للحكومة في مجال حماية المرأة والأسرة والطفولة.

وبالنسبة لحضور السادة الوزراء لجلسات الأسئلة الشفهية، فقد تم تسجيل حضور السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان لجميع أشغال جلسات الأسئلة الخمسة عشر التي عقدها المجلس خلال هذه الدورة، متبوعا بقطاع العدل بـ 11 مرة، فوزارة الطاقة والمعادن والبيئة والوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج بـ 10 مناسبات؛ وبالنسبة للقطاعات الحكومية الأقل حضورا فنجد في المقام الأول قطاع الاقتصاد والمالية الذي اعتذر عن الحضور 15 مرة من أصل 15 جلسة عقدها المجلس، متبوعا بقطاع الفلاحة والصيد البحري بـ 14 مناسبة، فقطاع الصحة 13 جلسة. علما بأن المعدل العام لحضور جميع أعضاء الحكومة خلال الجلسات 15 المخصصة للأسئلة الشفهية بلغ حوالي 36%.

وعلى صعيد التزامات وتعهدات السادة الوزراء خلال جلسات الأسئلة الشفهية، فقد تم حصر 20 التزاما، تتعهد بموجبه الحكومة بمعالجة عدد من الإشكالات الاجتماعية والاقتصادية على المستويين الحضري والقروي، بما يسمح بتحسين ظروف عيش الساكنة وتسهيل الولوج للخدمات والتغلب على الخصاص المسجل على عدة مستويات. وكما دأب على ذلك، سيعمل المكتب على نشر وموافاة مكونات المجلس بقائمة هذه الالتزامات لكل غاية مفيدة.

وقد بلغ عدد الأسئلة الشفهية المتوصل بها خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين ودورة أكتوبر 2019 ما مجموعه 597 سؤالا، أجابت الحكومة على 264 منها خلال 15 جلسة عامة، من ضمنها 25 سؤالا آنيا 239 سؤالا عاديا.

وبالنسبة للتوزيع المجالي القطاعي ركزت أسئلة السادة المستشارين على القطاع الاجتماعي بنسبة تعادل حوالي (38%) من مجموع الأسئلة المطروحة، فالقطاع الاقتصادي بنسبة (31%)، ثم قطاع الشؤون الداخلية والبنيات الأساسية بنسبة (18%)، فالمجال الحقوقي والإداري والديني بنسبة (9%)، وأخيرا قطاع الشؤون الخارجية بنسبة (04%).

بينما بلغ عدد الأسئلة الكتابية المتوصل بها خلال نفس الفترة ما مجموعه 594 سؤالا، أجابت الحكومة على 206 سؤالا منها، أي بمعدل (35%).

أما على مستوى العلاقة مع المؤسسات الدستورية، فقد واصل المجلس تعبئة الدور الاستشاري لهذه المؤسسات، ولاسيما تلك التي تربطه بها اتفاقيات تعاون وشراكة، على غرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، التي تعمل على تعميم الآراء والدراسات الصادرة عنها على مختلف مكونات مجلس المستشارين؛ وذلك بعد أن كانت للمجلس مساهمة معتبرة في تعيين أعضاء من هذين المجلسين في صيغتهما الجديدة.

وفي هذا الصدد، فإنه مطلوب منا في الدورة القادمة أن نناقش مع الحكومة بعمق، العرض الذي ألقاه السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية. وإننا عازمون في مكتب المجلس على توطيد علاقات التعاون مع جميع المؤسسات الدستورية، في شتى المجالات التي تتيحها القوانين والأنظمة ذات الصلة.

ورغبة منه في تكريس الطابع الرسمي للغة الأمازيغية في أشغال أجهزة المجلس، طبقا لأحكام القانون التنظيمي رقم 26.16، بادر المكتب إلى التداول بشأن مخطط عملي لتنفيذ وأجرأة المقتضيات القانونية خلال

الأجل المحدد في القانون التنظيمي المذكور، وسنعلن قريبا عن اتخاذ مبادرة تشريعية لتتميم النظام الداخلي للمجلس في هذا الصدد.

حضرات السيدات والسادة أعضاء المجلس؛

وبخصوص عملنا الدبلوماسي، فقد استقبل مجلسنا وفودا برلمانية وحكومية وشخصيات دبلوماسية، ورؤساء اتحادات برلمانية جهوية وقارية ودولية وعلى رأسها:رئيس مجلس الشيوخ بجمهورية الشيلي، ورئيس مجلس الشيوخ بالمملكة العربية السعودية، ورئيس مجلس الشيوخ بجمهورية مدغشقر، ورئيسة مجلس الشيوخ بجمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية، ورئيس الجمعية الوطنية لجمهورية الغابون، ورئيس المجلس الأعلى للدولة بدولة ليبيا، ورئيس الجمعية الاستشارية الشعبية بجمهورية إندونيسيا، ورئيسة الاتحاد البرلماني الدولي، ورئيس برلمان عموم إفريقيا، ورئيس الاتحاد البرلماني العربي، ورئيس برلمان المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (سيدياو)، ورئيس برلمان أمريكا اللاتينية والكارايب، ورئيس البرلمان الأنديني، ورئيس برلمان أمريكا الوسطى، ورئيس «لجنة الصداقة البرلمانية السعودية–المغربية بمجلس الشورى السعودي»، ورئيسة «مجموعة الصداقة البرلمانية المكسيكية –المغربية»، ورئيسة «مجموعة الصداقة الصربية – المغربية»، ورئيس «مجموعة الصداقة الشيلية – المغربية بمجلس النواب الشيلي»، ووفد برلماني عن مجلس النواب الليبي، ونائبة رئيس لجنة التنمية بالبرلمان الأوربي، والوزير المستشار الخاص لفخامة رئيس جمهورية النيجر، وممثلة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بالمغرب، ومديرة الوكالة الإسبانية للتعاون والتنمية الدولية، ووفد عن «مجموعة العمل مغرب–مشرق» لدى مجلس الاتحاد الأوروبي، ونائب رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية هنغاريا، وأعضاء عن «رابطة برلمانيون لأجل القدس».

وعلى مستوى انخراط مجلس المستشارين في الاتحادات الجهوية والقارية والدولية، شاركت وفود المجلس في أشغال: الدورة السنوية 65 للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي، ودورة برلمان عموم إفريقيا، والدورة 141 للجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي، والاجتماع البرلماني رفيع المستوى ضمن الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والمؤتمر البرلماني العالمي، والمؤتمر الدولي الخاص بقدرات التقييم الوطنية «NEC 2019»، ودورة البرلمان العربي، والنسخة الثالثة من المنتدى الدولي الفرانكفوني للتقييم، واللجان الدائمة المتعلقة بقضايا الشؤون القانونية وحقوق الإنسان والقضايا السياسية والديمقراطية بالجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، والجمعية العامة للبرلمان الأنديني، والمؤتمر 102 لمؤتمر رؤساء المجالس المحلية، والدورة 75 للجنة التنفيذية والمؤتمر 42 لرؤساء البرلمانات الوطنية بالاتحاد البرلماني الإفريقي، ومهمة برلمان عموم إفريقيا الخاصة بمراقبة الانتخابات بجمهورية غينيا بيساو، والمؤتمر العالمي السابع للبرلمانيين ضد الفساد، والاجتماع التنسيقي للجنة البرلمانية الخاصة بمحاربة الإرهاب التابعة للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، ودورة البرلمان الأنديني بكولومبيا، ومشاركة المجلس في زيارة وفد عن برلمان عموم إفريقيا لجمهورية كوبا، وكذا اجتماع هيئة مكتب البرلمان العربي، أشغال اللجان الدائمة المتعلقة بقضايا الشؤون القانونية وحقوق الإنسان والقضايا السياسية والديمقراطية بالجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، والدورة الرابعة للمنتدى البرلماني الفرنسي- المغربي، والاجتماع البرلماني الدولي بمناسبة مؤتمر قمة الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة حول تغير المناخ كوب 25، ولجنة الشؤون السياسية، والأمن، وحقوق الإنسان التابعة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط، والدورة الخامسة للمنتدى العالمي «حوار رايسينا»، والمؤتمر الخامس عشر لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والمرحلة الأولى من الدورة 2020 للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، والندوة البرلمانية حول «القيادة المستقبلية من أجل

اندماج سياسي بمنطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا»، والمؤتمر الثالث لرابطة برلمانيون لأجل القدس، بالإضافة لثلاث مهام إلى البرلمان الأوروبي، في إطار اللجنة البرلمانية المشتركة المغربية الأوروبية.

وعلى مستوى احتضان وتنظيم التظاهرات القارية والدولية، نظم مجلس المستشارين: تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، بشراكة مع رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، الندوة الدولية حول موضوع «البرلمانات ورهانات الأمن الغذائي»، والتي جاءت في سياق إغناء النقاش وإثراء الحوار والتشاور البرلماني حول القضايا المرتبطة بالأمن الغذائي وتقديم التوصيات والمقترحات التي من شأنها أن تساهم في تمهيد الطريق أمام العمل البرلماني المشترك إلى جانب الحكومات والقطاعات المختلفة ذات الصلة، حيث توجت الندوة باستكمال تشكيل الشبكة البرلمانية للأمن الغذائي بإفريقيا والعالم العربي والتي تم إسناد رئاستها بالإجماع لمجلس المستشارين، كما تم بنفس المناسبة عقد لقاء لأول مرة في تاريخ العمل البرلماني الدبلوماسي جمع رؤساء كل الاتحادات الجهوية والقارية بكل من إفريقيا وأمريكا اللاتينية والكرايبب والتي توجت بالتوقيع على الإعلان التأسيسي للمنتدى البرلماني للمنطقتين «أفرولات» باقتراح وتعبئة من مجلس المستشارين.

كما نظم مجلس المستشارين مائدة مستديرة حول موضوع: «دور البرلمانات في مكافحة العنف ضد النساء»، بمناسبة الحملة السنوية للأمم المتحدة لوقف العنف ضد النساء، وفي إطار انخراط المجلس الدائم للدفاع عن قضايا المرأة والفتيات وتكريس المكتسبات المحققة وتعزيزها.

وخلال هذه الدورة، قمنا على رأس وفود برلمانية عن المجلس بزيارتي عمل لكل من جمهوريتي «كوستاريكا» و«بنما»، حيث تميزت الزيارة الأولى لجمهورية كوستاريكا بالكلمة التي ألقيناها أمام الجمعية التشريعية لهذا البلد الصديق وكذا المباحثات المثمرة التي أجريناها مع رئيسها والتي أكد خلالها على دعمه الكامل والصريح للوحدة الترابية للمملكة المغربية ولمصداقية وجدية المبادرة المغربية للحكم الذاتي بالأقاليم الجنوبية تحت السيادة الترابية والوطنية للمملكة المغربية، كما توجت الزيارة بتوقيع اتفاقية تعاون بين مجلس المستشارين والجمعية التشريعية لجمهورية كوستاريكا.

وبخصوص زيارتنا الثانية لجمهورية بنما فقد تميزت بالكلمة التي ألقيناها أمام الجمعية العامة لبرلمان أمريكا اللاتينية والكرايبب بمناسبة الاحتفاء بالذكرى الخامسة والخمسين لتأسيس هذه الهيئة البرلمانية القارية الهامة، والتي كانت مناسبة أيضا لعقد العديد من المباحثات الثنائية وخصوصا مع رئيس الجمعية البرلمانية للسوق المشتركة لأمريكا الجنوبية «البرلاسور»، وكذا مع رئاسة برلمان أمريكا اللاتينية والكرايبب والتي تمحورت بالأساس حول أجندة تفعيل مضامين إعلان الرباط واستكمال الهيكلة النهائية للمنتدى البرلماني لبلدان أفريقيا وأمريكا اللاتينية والكرايبب، كمبادرة مغربية خالصة استلزمت العمل لمدة تفوق ثلاث سنوات من المشاورات والتنسيق والتعبئة من أجل إنشاء فضاء برلماني للتعاون جنوب-جنوب بين بلدان المنطقتين وآلية للترافع عن القضايا العادلة لشعوبها وإسماع صوتها بالمنتظم الدولي.

حضرات السيدات والسادة؛

ارتباطا بانفتاح المجلس على محيطه والتفاعل مع أسئلة المجتمع وتطلعاته، وفي سياق الاحتفاء باليوم العالمي لحقوق الإنسان، نظم المجلس بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان يوما دراسيا حول «إسهام البرلمان في تتبع تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل»، وذلك يوم الأربعاء 11 دجنبر 2019. وكان الهدف من هذا اللقاء المنظم لفائدة مستشارات ومستشاري وأطر مجلس المستشارين هو متابعة واستعراض الجهود

الرسمية لإنفاذ توصيات الاستعراض الدوري وإبراز البرامج والأنشطة والفعاليات المنفذة، وأيضا رفع الوعي واستكشاف سبل استثمار اجتهادات الآليات الأممية الخاصة بحقوق الإنسان، ومن ضمنها على الخصوص آلية الاستعراض الدوري الشامل.

وفيما يتعلق بتقييم السياسات العمومية، احتضن المجلس أيضا، يومي 22 و23 يناير الجاري، ورشة عمل لتقديم نتائج بحوث إجرائية أنجزتها جمعيات المجتمع المدني خلال سنتي 2017 و2019 حول السياسات العمومية، بمساندة من برنامج «دعم» الممول من طرف سفارة المملكة المتحدة بالمغرب. وتأتي هذه الورشة التي تنظم بشراكة مع مركز الدراسات والبحوث في الشؤون البرلمانية التابع للمجلس، في إطار انفتاح مجلس المستشارين على المجتمع المدني، تماشيا مع إستراتيجيته المتعلقة باحتضان النقاش العمومي والحوار المجتمعي التعددي حول كل القضايا التي تهم انتظارات وتطلعات المواطنات والمواطنين.

وتجدر الإشارة إلى أن مجلسنا بصدد التحضيرلتنظيم النسخة الخامسة للمنتدى البرلماني الدولي للعدالة الاجتماعية تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، حول موضوع «توسيع الطبقة الوسطى: قاطرة للتنمية المستدامة والاستقرار الاجتماعي» بشراكة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وبدعم من شركائه الدوليين، وذلك يوم 19 فبراير 2020.

حضرات السيدات والسادة؛

في الختام، يسعدني أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى السيدات والسادة المستشارين، أعضاء مكتب المجلس، ورؤساء الفرق البرلمانية والمجموعة البرلمانية، ورؤساء اللجان الدائمة، على ما يقومون به من عمل جاد لمواصلة تجويد أداء المجلس، وعلى حضورهم الدائم، وحرصهم على التفعيل الأمثل للأدوار الدستورية للمجلس.

كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى السيدات والسادة الوزراء وعلى رأسهم السيد رئيس الحكومة المحترم، لما أبانوا عنه من روح التعاون مع مؤسستنا، منوها بالجهود المتواصلة التي يبذلها وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان لتيسير عمل مجلسنا الموقر.

ويسعدني بنفس المناسبة، أن أنوه بكافة أطر وموظفات وموظفي مجلس المستشارين، على تفانيهم في العمل والرفع من إنتاجيته بما يخدم مجلسنا الموقر. وأشكر أيضا جميع المصالح الساهرة على أمن المؤسسة التشريعية.

ولا يفوتني بهذه المناسبة كذلك، أن أتوجه بالشكر إلى شركاء المجلس الوطنيين والدوليين على انخراطهم الفاعل في الأوراش التي أطلقها المجلس ضمن خطة العمل الإستراتيجية، وأيضا الشكر موصول إلى جمعيات المجتمع المدني على مساهمتهم ومتابعتهم وتفاعلهم الدائم مع أنشطة المجلس، وكذا مختلف وسائل الإعلام الوطنية والدولية على مواكبتها لأنشطة المجلس، ونقلها بمهنية لعموم الرأي العام.

وشكرا على حسن الإصغاء والمتابعة.

كلمة السيد رئيس مجلس المستشارين بمناسبة افتتاح دورة أبريل للسنة التشريعية 2019 - 2020

باسم الله الرحمان الرحيم
السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛
السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

حضرات السيدات والسادة؛

طبقا لأحكام الفصل 65 من الدستور، أعلن عن افتتاح الدورة الثانية من السنة التشريعية 2019-2020، وخيرما نفتتح به هذه الدورة، آيات بينات من الذكر الحكيم، سيتلوها على مسامعنا المقرئ السيد عبد الكريم الباقي الله، فليتفضل مشكورا.

والآن، أدعو الجميع للوقوف للاستماع للنشيد الوطني للمملكة.

حضرات السيدات والسادة؛

إننا نفتتح أشغال هذه الدورة في ظرف خاص واستثنائي، ناجم عن تفشي وباء كورونا على الصعيد العالمي، وإعلان حالة الطوارئ الصحية في مجموع التراب الوطني قصد مكافحته والحد من آثاره.

وبهذه المناسبة، نتوجه بأحر عبارات التعازي وعميق مشاعر المواساة لعائلات وأقارب كل من انتقلوا إلى عفو الله ورحمته جراء تفشي هذا الوباء، ونسأل الله تعالى أن يلهمهم وذويهم حسن العزاء وجميل الصبر والسلوان، وأن يتغمد الفقداء بواسع رحمته ويسكنهم فسيح جناته مع النبيئين والصديقين والشهداء والصالحين. كما ندعو لكافة المصابين بالشفاء العاجل.

وهي مناسبة أيضا، للتعبير عن اعتزازنا بقيم التضحية والتضامن الوطني والتعبئة الجماعية التي أبانت عليها مختلف مكونات المجتمع المغربي، وبروح التكافل والتضامن التلقائي واللامشروط التي عبّرت عنها كافة مكونات مجلس المستشارين، من خلال الانخراط الواسع في حملة المساهمة في تمويل الصندوق الخاص بتدبير جائحة كورونا، الذي دعا إلى إحداثه جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، من أجل تعزيز وتأهيل الآليات والوسائل الصحية ودعم الاقتصاد الوطني والتخفيف من التداعيات الاجتماعية لهذه الجائحة، كتجسيد حي لصورة من صور التلاحم القوي بين العرش والشعب، وقيم المواطنة المغربية الحقة، ليتجدّد ويترسخ الإيمان والثقة بقدرة المغرب على تخطي هذه الأزمة ومواصلة المسيرة التنموية لبلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وبنفس القدر من الفخر والاعتزاز، نعبر عن سعادتنا بالالتفاتة المولوية السامية لمولانا أعز الله أمره بإصدار عفوه السامي على 5654 معتقل بالمؤسسات السجنية والإصلاحية في هذه الظروف الاستثنائية، وإصدار جلالته في وقت سابق لتعليماته السامية من أجل تعبئة وسائل الطب العسكري لتعزيز الهياكل الطبية المخصصة لتدبير هذا الوباء.

ونغتنم هذه الفرصة كذلك، للتنويه بالحس الاستباقي الذي طبع عمل السلطات العمومية في مواجهة هذا الوباء، وتوجيه الشكر، بشكل خاص، إلى كافة الأطر الطبية وشبه الطبية ومختلف القوات الأمنية والعسكرية التي ترابط بكل تفان ونكران للذات في مواجهة هذه الجائحة. دون أن ننسى التعبير عن اعتزازنا وشكرنا لباقي الفئات، التي تكافح، من مختلف المواقع، هذا الوباء اللعين.

حضرات السيدات والسادة؛

انخراطا من مجلسنا الموقر في التعبئة الوطنية لمكافحة جائحة كورونا، فقد عقدت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بتاريخ 18 مارس 2020 اجتماعا خصص لتقديم السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة لمشروع مرسوم بإحداث الحساب المرصد لأمور خصوصية تحت اسم «الصندوق الخاص بتدبير جائحة كورونا COVID-19».

وفي نفس السياق، وافقت لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية بتاريخ 23 مارس 2020 على مرسوم بقانون رقم 2.20.292 يتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها، كما وافقت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بتاريخ 07 أبريل 2020 على مرسوم بقانون رقم 2.20.320 يتعلق بتجاوز سقف التمويلات الخارجية.

وعلى صعيد آخر، فقد حال تفشي وباء كورونا دون استكمال مسطرة مناقشة مجموعة من النصوص التشريعية المهمة التي كانت اللجان الدائمة قد أحرزت تقدما في دراستها. وعلى رأسها:

. مشروع قانون رقم 72.18 يتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وبإحداث الوكالة الوطنية للسجلات؛

. مشروع قانون 38.18 بإعادة تنظيم مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لفائدة رجال السلطة التابعين لوزارة الداخلية؛

. مشروع قانون رقم 60.18 يتعلق بمؤسسة الأعمال الاجتماعية للعاملين بالمديرية العامة للوقاية المدنية.

وعلى مستوى مراقبة العمل الحكومي، فقد واصل السيدات والسادة أعضاء المجلس النهوض بأدوارهم الرقابية، لاسيما على مستوى تقديم الأسئلة الشفوية والكتابية بغرض إيصال قضايا المواطنات والمواطنين إلى الجهات المختصة والسعي إلى إيجاد الحلول المناسبة لها.

وفي ارتباط بموضوع الرقابة، فقد تميزت الفترة الفاصلة بين الدورتين بحدث هام تجلى في تنظيم مجلسنا الموقر ليوم دراسي حول «المراقبة البعدية لتطبيق القوانين»، وهو الموضوع الذي أضحى يكتسي اهتماما متزايدا على المستوى الدولي، بحيث أن عدة برلمانات أصبحت تنص في أنظمتها الداخلية على عملية المراقبة البعدية للقوانين، على غرار ما تنص عليه المادة 117 من النظام الداخلي لمجلسنا الموقر.

وقد تميز اليوم الدراسي بالكشف عن إعداد مجلس المستشارين لدراسة بمثابة قاعدة معطيات متكاملة، حول تتبع التزام الحكومة بنشر النصوص التنظيمية المنصوص عليها في القوانين الصادرة عن البرلمان، خلال الفترة الممتدة من صدور الأمر بتنفيذ دستور 2011 إلى غاية 31 دجنبر 2019، والتي ستشكل خلاصاتها مداخل أساسية لمجلسنا الموقر في مساءلة الحكومة حول تنفيذ القوانين وظروف تطبيقها، بما يتيحه ذلك من إمكانيات للبحث يمكن استثمارها في مجال التقييم والتقويم التشريعي.

وعلى مستوى تقييم السياسات العمومية، فقد واصلت المجموعة الموضوعاتية المكلفة بتقييم الإستراتيجية الوطنية للماء برنامج لقاءاتها مع القطاعات الحكومية المعنية بالموضوع، من خلال عقد لقاء مع السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والمياه والغابات، ركز بالأساس على نتائج مخطط المغرب الأخضر والإستراتيجية الجديدة «الجيل الأخضر» في علاقتها بالبرنامج الوطني للماء الشروب ومياه السقي وتحقيق الأمن الغذائي. وإن المجموعة بصدد بلورة برنامج عمل ميداني، بغاية دعم ما توصلت إليه من معطيات خلال اللقاءات المباشرة مع المسؤولين الحكوميين، بزيارات لبعض المناطق المتضررة من مشكل الماء، للاطلاع عن كثب على الإكراهات واستشراف البدائل.

وعلى صعيد الدبلوماسية البرلمانية، فقد تميزت الفترة الفاصلة بين الدورتين بشرف تمثيلنا لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، في الحفل الرسمي لتنصيب رئيس الأوروغواي المنتخب حديثا، بتزامن مع زيارتنا للولايات المتحدة المكسيكية ومشاركتنا في افتتاح الجلسة الثامنة والثلاثين لمنتدى رئيسات ورؤساء المجالس التشريعية بأمريكا الوسطى والكاريبي «فوبريل»، وذلك تكريسا للخيار الاستراتيجي لبلدنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، لتعزيز التعاون جنوب. جنوب.

وعلى مستوى الاضطلاع بالتكليف الذي حظي به البرلمان المغربي من طرف رؤساء الاتحادات الجهوية والقارية بإفريقيا ومنطقة أمريكا اللاتينية والكرايبب باستكمال الهيكلة التنظيمية لمنتدى «أفرولاك»، فقد عقدنا إلى جانب زميلنا السيد رئيس مجلس النواب، لقاء مع رئيس برلمان أمريكا اللاتينية، خلص إلى الاتفاق على تنظيم تظاهرتين نوعيتين، الأولى في شهر يوليوز القادم وتروم احتضان ندوة خاصة برؤساء البرلمانات الجهوية والقارية في المنطقتين، والثانية في شهر شتنبر المقبل، وتهم تنظيم ندوة دولية للتداول في القضايا المشتركة، تكون بمثابة الانطلاقة الفعلية للمنتدى البرلماني إفريقيا - أمريكا اللاتينية والكرايبب.

وعلى مستوى انخراط مجلس المستشارين في الاتحادات الجهوية والقارية والدولية، فقد شاركت وفود المجلس في أشغال: الدورة الرابعة عشر للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، والدورة الشتوية التاسعة عشر للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والدورة الخامسة للمنتدى العالمي «حواررايسينا» المنظم من قبل مؤسسة الدراسات والأبحاث بجمهورية الهند، وجلسة الاستماع البرلمانية التي نظمها الاتحاد البرلماني الدولي بشراكة مع منظمة الأمم المتحدة حول موضوع: «التعليم باعتباره مفتاح للسلام والتنمية المستدامة: نحو تنفيذ الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة»، وزيارة صداقة وعمل لجمهورية كوبا في إطار وفد رسمي رفيع المستوى من البرلمان الإفريقي.

وعلى مستوى احتضان وتنظيم التظاهرات القارية والدولية، فقد احتضن البرلمان بمجلسيه، فعاليات الاجتماع المشترك لكل من اللجنة الدائمة المعنية بالتجارة والجمارك والهجرة واللجنة الدائمة المعنية بالنقل والصناعة والاتصال والطاقة والعلوم والتكنولوجيا بالبرلمان الإفريقي، ونظم خلالها ندوتين في موضوعين يكتسيان أهمية وراهنية كبيرتين، وهما: «تشجيع التجارة البين - إفريقية في سياق إقرار اتفاقية منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية» و«حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي والاقتصاد الرقمي بإفريقيا».

وبمناسبة هذه المهام الدبلوماسية، أجرى مجلسنا لقاءات ومباحثات ثنائية مع وفود برلمانية وحكومية وشخصيات دبلوماسية، ورؤساء اتحادات برلمانية جهوية وقارية ودولية.

على صعيد آخر، وفي باب احتضان المجلس للنقاش العمومي والحوار المجتمعي التعددي حول القضايا الراهنة التي تستأثر باهتمام المواطنات والمواطنين، فقد شهدت الفترة الفاصلة بين الدورتين تنظيم المجلس، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، لفعاليات المنتدى البرلماني الدولي

الخامس للعدالة الاجتماعية تحت شعار «توسيع الطبقة الوسطى: قاطرة للتنمية المستدامة والاستقرار الاجتماعي». وهو الموضوع الذي وجهنا في شأنه بالمناسبة طلبا لإبداء الرأي إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

حضرات السيدات والسادة؛

ختاما، وإذ أشيد بروح المسؤولية والحس الوطني الذي عبرت عنه اللجان البرلمانية خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين، من خلال التعاطي الإيجابي مع الجهود الحكومية الرامية إلى مكافحة الأزمة الصحية التي تمر بها بلادنا، والالتزام التام بالتدابير الصحية الوقائية في اجتماعاتها، فإنني أدعو السيدات والسادة أعضاء المجلس إلى توخي الحيطة والحذر خلال مزاولة مهامنا في ظل هذه الظروف الاستثنائية، وفق ما تم الاتفاق عليه بين مكتب المجلس والسيدات والسادة رؤساء الفرق والمجموعة البرلمانية، المتمحورة بالأساس حول تفعيل مجموعة من التدابير الوقائية والإجراءات الاحترازية في جميع اجتماعاتها وأشغالها، وجعل النصوص القانونية والمواضيع المرتبطة بتدبير جائحة كورونا وتداعياته الاقتصادية والاجتماعية في مقدمة أولويات أشغال المجلس وكافة أجهزته.

شكرا على حسن الإصغاء.

ورفعت الجلسة.

كلمة رئيس مجلس المستشارين بمناسبة اختتام دورة أبريل 2020

الخميس 23 يوليوز 2020

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

طبقا لمقتضيات الفصل 65 من الدستور والمادة 21 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، نختتم اليوم، دورة أبريل للسنة التشريعية 2019. 2020 في تزامن مع احتفالات الشعب المغربي بعيد العرش المجيد والذي يتوج هذه السنة استكمال 21 سنة من حكم جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده. وهي مناسبة لتجديد التهاني لجلالة الملك: أولا بمناسبة تماثل جلالته للشفاء إثر العملية الجراحية التي أجريت لجلالته، وثانيا بمناسبة حصول ولي العهد المحبوب مولاي الحسن على شهادة البكالوريا.

وإنها لمناسبة تبعث على الاعتزازوالاطمئنان من حيث قدرة بلادنا على مجابهة التحديات المرتبطة بالعشرية الثالثة من هذه الألفية. فإذا كانت العشريتان الأولى والثانية من حكم جلالة الملك محمد السادس نصره الله قد شهدتا ثورة إصلاحية هادئة تجسدت عناوينها الكبرى في الأوراش المهيكلة ذات البعد السياسي والمؤسساتي والحقوقي، فإن هذه السنة قد دشنت العشرية الثالثة بعنوان عريض وبارز مرتبط بمصالحة أشمل وأعمق، ألا وهي المصالحة الاجتماعية والاقتصادية من خلال تجديد جلالة الملك نصره الله في خطابه السامي بمناسبة عيد العرش يوم 30 يوليوز 2019، لدعوته إلى مراجعة وتحيين النموذج التنموي الحالي، من خلال الصياغة التشاركية لمشروع نموذج تنموي جديد يرقى إلى تطلعات وطموحات المغاربة ويحقق الإقلاع الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والمجالية ببلادنا.

وقبل استعراض حصيلة عمل المجلس خلال هذه الدورة، لابد من التوقف عند أهم حدث طبع هذه الدورة العادية التي انطلقت، وتختم، في سياق وظرف وطني وعالمي استثنائي وغير مسبوق مرتبط بتفشي وباء كورونا كوفيد- 19، وتداعياته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على المستوى الوطني والدولي.

ونجدد بهذه المناسبة، اعتزازنا بحكمة وتبصر جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده ونظرته الاستباقية بدعوته إلى اعتماد تدابيروإجراءات حاسمة وسريعة لمواجهة تفشي الوباء، عبر مقاربة ارتكزت على جعل صحة المواطنين والمواطنات وسلامة الوطن في صدارة الأولويات، بدءا من الدعوة إلى إغلاق الحدود البرية والجوية، وإحداث صندوق خاص بتدبير ومواجهة فيروس كورونا، وإصدار جلالته لتعليماته السامية من أجل تعبئة وسائل الطب العسكري لتعزيز الهياكل الطبية المخصصة لتدبير هذا الوباء، ومختلف الإجراءات المتخذة من قبل السلطات العمومية تنفيذا للتعليمات الملكية السامية. وهي التدابير التي مكنت بلادنا من التحكم في الوباء، والحد من انتشاره، وتجنب خسائر كبيرة على المستوى البشري، قياسا بما تكبدته حتى أكبر الدول وأكثرها تقدما.

كما نعبر عن افتخارنا بالمبادرة الملكية الرائدة لدعم 15 دولة إفريقية صديقة، بمستلزمات طبية وأدوية لمواجهة وباء كورونا، والتي تندرج في سياق المبادرة الملكية السابقة بإطلاق إطار عملياتي للتعاون الإفريقي- الإفريقي لمواجهة وباء كورونا، وهي المبادرات التي عكست قيم التضامن التي يبلورها المغرب في تعاونه مع دول القارة، وتجسد الإرادة الملكية الراسخة لتأكيد التعاون والتضامن الإفريقي .

وفي هذا الصدد، يتقدم المجلس بالتعازي الحارة لعائلات كافة الضحايا التي وافتهم المنية بسبب هذا الوباء، متمنيين الشفاء العاجل لباقي المصابين، سائلين المولى عزوجل أن يرفع هذا الوباء عن الإنسانية جمعاء.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

ارتباطا بهذا الوضع، كان من المنطقي أن يعمد مجلس المستشارين إلى ملائمة نظام اشتغاله خلال هذه الدورة مع مستجدات الوضعية الوبائية لبلادنا وحالة الطوارئ الصحية المعلنة من قبل السلطات العمومية، وبما يضمن استمرار أداء مجلسنا الموقر للأدوار الدستورية المناطة به، وتبعا لذلك وضع المجلس نظاما استثنائيا للاشتغال خلال هذه الدورة، حاول الاستجابة لكل مرحلة من مراحل تطور الحالة الوبائية. ويمكن الإشارة إلى ذلك كالآتي:

- المرحلة الأولى: تركزت خلالها أشغال المجلس على القضايا الجوهرية وذات الأولوية التي تطلبها التجاوب السريع والحازم مع تداعيات انتشاروباء كورونا بعد تزايد عدد الحالات التي تم تسجيلها ببلادنا، بحيث تضمنت اتخاذ تدابير همت وضع نظام استثنائي للجلسات الأسبوعية للأسئلة الشفهية، وإعطاء الأولوية للنصوص التشريعية المرتبطة بتدبير جائحة كورونا والحد من آثارها، مع وضع نظام مؤقت للحضور في أشغال الجلسات العامة واللجان الدائمة، وضمان مشاركة السيدات والسادة المستشارين في المشاركة في الأشغال من خلال اعتماد آلية التصويت الإلكتروني والمشاركة في اجتماعات اللجان عن بعد.

- المرحلة الثانية: تم تليين التدابير الاحترازية المتخذة، بشكل يتماشى مع تطور الحالة الوبائية، بهدف فسح المجال لمواكبة الإجراءات الحكومية والحاجة التشريعية لمواجهة تداعيات الوباء، خاصة، على المستويات الاجتماعية والاقتصادية.

- المرحلة الثالثة: تم خلالها إقرار الرجوع إلى نظام الاشتغال العادي لأجهزة المجلس بعد رفع الحجر الصحي، مع الإبقاء على جميع التدابير المادية للوقاية من انتشار الوباء.

ولقد مكنت التدابير المتخذة خلال المراحل الثلاثة المذكورة من تكريس دور مجلس المستشارين كشريك أساسي وفاعل، إلى جانب مجلس النواب والحكومة، في مواجهة جائحة كورونا ومكافحة مختلف تداعياتها. كما حظيت هذه الإجراءات بالإشادة والتنويه من طرف المراقبين، لاسيما بعد اعتماد التجربة الأولى من العمل البرلماني بالمغرب، والمتمثلة باعتماد آلية التصويت الإلكتروني عن بعد.

وحرصا على تكريس الدور المحوري لمجلسنا الموقر في محاربة الوباء واستثمار كافة الآليات الدستورية لتتبع العمل الحكومي ذي الصلة شهدت وتيرة اجتماعات مكتب المجلس وندوة الرؤساء كثافة وارتفاعا ملحوظا. كما اتسم عمل اللجان الدائمة بتعبئة وتفاعل مسؤول مع متطلبات تسريع إقرار القوانين المرتبطة بتدبير الجائحة وتداعياتها، ومواكبة دقيقة للعمل الحكومي ذي الصلة، لاسيما عبر تقديم طلبات الاستماع إلى المسؤولين الحكوميين المعنيين بشكل مباشر بتدبير الجائحة.

وبصفة عامة، فقد اتسمت هذه الدورة البرلمانية بروح المسؤولية والعمل الجاد والالتزام الذي أبانت عليه مختلف مكونات المجلس: مكتب المجلس، ندوة الرؤساء، اللجان الدائمة، الفرق والمجموعة البرلمانية وباقي أعضاء المجلس، وكافة الأطر الإدارية بالمجلس.

السيدات المستشارات والسادة المستشارون المحترمون؛

تميزت هذه الدورة على الصعيد التشريعي باعتماد مجلس المستشارين لأول مرة في تاريخ العمل البرلماني بالمغرب، والثانية على صعيد إفريقيا والشرق الأوسط، لآلية التصويت الإلكتروني عن بعد، عبر منصة معلوماتية مؤمنة ابتداء من الجلسة العامة المنعقدة يوم الثلاثاء 12 ماي 2020، وقد جاء اعتماد هذه الآلية بغية ضمان مشاركة أوسع للسيدات والسادة المستشارين في عملية التصويت، بما يتوافق مع مقتضيات الفصل 60 من الدستور الذي ينص على أن التصويت حق شخصي لا يمكن تفويضه ومضمون المادة 175 من النظام الداخلي للمجلس.

ولقد شهدت الحصيلة التشريعية للمجلس الموافقة على 20 نصا تشريعيا، كانت على درجة كبيرة من الأهمية، من حيث استجابتها لمتطلبات الفترة الراهنة، ومن أبرزها، بالإضافة إلى مشروع قانون المالية المعدل رقم 35.20 للسنة المالية 2020، والنصوص التشريعية المرتبطة بتدبير جائحة كورونا «كوفيد- 19»، وهي:

- مشروعي قانونين يرميان إلى المصادقة على مراسيم قوانين، تم إصدارهما خلال الفترة الفاصلة بين دورتي أكتوبر وأبريل ، ويتعلق الأمر بـ:

- مرسوم بقانون رقم 2.20.320 المتعلق بتجاوز سقف التمويلات الخارجية، الذي تمت المصادقة عليه بالقانون رقم 26.20؛ ومرسوم بقانون رقم 2.20.292 المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها، الذي تمت المصادقة عليه بالقانون رقم 23.20؛ مشروع قانون رقم 25.20 يتعلق بسن تدابير استثنائية لفائدة المشغلين المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والعاملين لديهم المصرح بهم، المتضررين من تداعيات تفشي جائحة فيروس كورونا «كوفيد- 19»؛

- مشروع قانون 27.20 بسن أحكام خاصة تتعلق بسير أشغال أجهزة إدارة شركات المساهمة وكيفيات انعقاد جمعياتها العامة خلال مدة سريان حالة الطوارئ الصحية؛

- مشروع القانون رقم 72.18 يتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وبإحداث الوكالة الوطنية للسجلات؛

- مشروع قانون رقم 42.20 بتغيير المرسوم بقانون رقم 2.20.292 يتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها؛

- ثلاثة مشاريع قوانين تتعلق بتنظيم مؤسسات الأعمال الاجتماعية لموظفي الجماعات الترابية وبعض الفئات التابعة لوزارة الداخلية؛

- مشروع القانون المتعلق بالبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية؛

- ثلاثة مشاريع قوانين تتعلق بالأمن والدفاع، تتعلق على التوالي بالأمن السيبراني، وبعتاد وتجهيزات الدفاع والأمن والأسلحة والذخيرة، ثم بتتميم القانون المتعلق بجيش الرديف في القوات المسلحة الملكية؛

- مشروع القانون رقم 50.17 المتعلق بمزاولة أنشطة الصناعة التقليدية.

وعلى صعيد آخر، عرفت هذه الدورة البرلمانية تكوين المجلس للجنة النظام الداخلي طبقا للمادة 368 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، من أجل دراسة مقترح لتغيير وتتميم النظام الداخلي للمجلس، والتي تمكنت بعد اجتماعات مطولة من إقرار تعديلات توافقية ترمي إلى إقرار قواعد خاصة لاشتغال المجلس في الأحوال غير العادية، وإقرار أحكام خاصة بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية في عمل مجلس المستشارين،

وبكيفيات دراسة مشاريع قوانين المالية التعديلية.

وعلى الرغم من النظام الاستثنائي لعمل اللجان الدائمة بغاية التكيف مع التطورات المرتبطة بانتشار الوباء، فان وتيرة الاجتماعات حافظت إلى حد ما على نفس مستواها، مع ملاحظة تسجيل سلاسة ومرونة واضحتين في برمجة النصوص القانونية ذات الصبغة الاستعجالية، في أجواء من التضامن والوحدة عكست المجهود الوطني المتراص لمجابهة آثار الوباء.

وفي هذا الصدد، فقد عقد المجلس ما مجموعه 33 جلسة عامة بما يناهز 46 ساعة عمل، و32 اجتماع للجان الدائمة بمعدل 75 ساعة عمل، وأربع اجتماعات للجنة النظام الداخلي بمدة زمنية فاقت 7 ساعات.

كما قدمت مختلف مكونات المجلس ما مجموعه 244 تعديلا على مختلف النصوص التي تدارستها اللجان الدائمة، قبلت الحكومة منها 37 تعديلا، علما بأن أغلب التعديلات المقترحة تم سحبها أو ادماجها في اطار صيغ توافقية، عكست أجواء التعاون الإيجابي لمكونات المجلس مع الحكومة خلال هذه الفترة الحساسة.

وبالمقابل فقد بلغت عدد التعديلات المقترحة حول أرضية تعديل النظام الداخلي لمجلسنا 113 تعديلا، أدمجت الأغلبية الساحقة منها في الصيغة النهائية التي وافقت عليها اللجنة المختصة، والتي ستحال على المحكمة الدستورية طبقا للمساطر المرعية.

ومن جهة أخرى، فإن مكتب المجلس عازم على برمجة جميع مشاريع ومقترحات القوانين المحالة على اللجان الدائمة بالمجلس، وقد راسل في هذا الصدد هذه اللجان، كما الحكومة، بغرض الوقوف على الأسباب الحقيقية التي تحول دون برمجة البعض من هذه النصوص، وقد تبين له بأن هذه الاسباب لا تعود بالضرورة إلى تعثر الاجراءات المرتبطة بالتنسيق والأجندة، بقدر ما ترجع كذلك إلى مدى تجاوب الفاعل الحكومي مع الحضور إلى أشغال اللجان للتعبير عن الموقف من بعض المقترحات التي يتعين على الحكومة أن تحدد الموقف منها، إما لكونها لا تحظى بالأولوية لديه أو لتغيير الوزراء المشرفين على بعض القطاعات المعنية ببعض المشاريع ذات الأهمية، وأملنا أن يتم في الدورة المقبلة البت في جميع النصوص العالقة لدى لجان المجلس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

أما على مستوى مراقبة العمل الحكومي، فقد شكلت الأسئلة الشفهية مناسبة للتفاعل بين أعضاء المجلس والحكومة حول مستجدات الحالة الوبائية ببلادنا وكافة التدابير المتخذة لمكافحة تداعياتها، وقد حظيت هذه الجلسات بمتابعة مهمة من قبل الرأي العام ووسائل الإعلام، لدرجة أصبحت منبرا مهما للتعرف على المستجدات والتطورات المرتبطة بالحالة الوبائية ببلادنا.

وفي هذا الصدد، فقد عقد المجلس خلال دورة أبريل 2020 إثنى عشر (12) جلسة للأسئلة الشفهية، عالج خلالها السادة المستشارين التدابير والإجراءات التي اتخذتها القطاعات الحكومية المعنية بشكل مباشر أو غير مباشر بتدبير آثار هذه الجائحة إن على المستوى الاقتصادي والاجتماعي بغية التخفيف من انعكاساتها ووقعها السلبي على الاقتصاد الوطني وعلى مختلف الشرائح المجتمعية المتضررة.

كما عقد المجلس ثلاث (03) جلسات شهرية خاصة بتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة طبقا لمقتضيات الفصل 100 من الدستور، همت المواضيع التالية:

الجلسة الأولى: تناولت محور «واقع وآفاق مواجهة تداعيات أزمة كورونا»؛

الجلسة الثانية: تناولت محور «سياسة الحكومة لما بعد رفع الحجر الصحي: أية خطة إقلاع اقتصادي لمعالجة الآثار الاجتماعية للأزمة؟»؛

الجلسة الثالثة: تناولت محور «السياسات العمومية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والرقمية في ضوء الدروس المستخلصة من تداعيات أزمة كورونا.»

كما عقد مجلسا البرلمان طبقا لأحكام الفصل 68 من الدستور جلسة عامة مشتركة خصصت لتقديم رئيس الحكومة لبيانات تتعلق «بتطورات تدبير الحجر الصحي ما بعد 20 ماي»، وذلك يوم الإثنين 18 ماي 2020، أعقبتها عقد مجلس المستشارين جلسة عامة يوم الثلاثاء 19 ماي 2020 لمناقشة هذه البيانات من قبل ممثلي الفرق والمجموعة البرلمانية، تفعيلا لمقتضيات المادة 273 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، ليشهد العمل البرلماني المغربي بذلك لأول مرة في تاريخه عقد جلسات عمومية لتقديم ومناقشة البيانات المقدمة من قبل رئيس الحكومة.

وعلى صعيد التزامات وتعهدات السادة الوزراء خلال جلسات الأسئلة الشفهية، فقد تم حصر 18 التزاما تتعهد بموجبه الحكومة بمعالجة عدد من الإشكالات الاجتماعية والاقتصادية التي خلفتها جائحة كورونا من قبيل: (توفير الكمامات الواقية وأجهزة التنفس الصناعي في السوق الوطنية- إعداد خطة لضمان انطلاقة جيدة للقطاعات الاقتصادية وتعزيز مقومات الحماية الاجتماعية- تعزيز منظومة التعلم عن بعد- إرجاع المغاربة العالقين خارج أرض الوطن- تعزيز تقنية التقاضي عن بعد وضمان المحاكمة العادلة- إعداد استراتيجيات مستقبلية على مستوى قطاعي الصحة وإعداد التراب الوطني لتشجيع الطلب على السكن وتيسير الولوج إليه- القضاء على البناء المفكك وتوفير الوسائل والإمكانيات للولوج للتعلم- إعداد مخطط لإعادة إقلاع القطاع السياحي يرمي الحفاظ على مناصب الشغل وإنعاش السياحة الداخلية).

وبالنسبة لإحصاءات الأسئلة الشفهية، فقد بلغ عدد الأسئلة الشفهية المتوصل بها خلال الفترة الفاصلة بين دورتي أكتوبر 2019 وأبريل 2020 ما مجموعه 246 سؤالا، أجابت الحكومة على 163 منها خلال 12 جلسة عامة، من ضمنها 124 سؤالا محوريا، و17 سؤالا آنيا و22 سؤالا عاديا.

وبالنسبة للتوزيع المجالي القطاعي، فقد ركزت أسئلة السادة المستشارين على القطاع الاجتماعي بنسبة تعادل حوالي (38%) من مجموع الأسئلة المطروحة، فالقطاع الاقتصادي بنسبة (32%)، ثم قطاع الشؤون الداخلية والبنيات الأساسية بنسبة (18%)، فالمجال الحقوقي والإداري والديني بنسبة (06%)، وأخيرا قطاع الشؤون الخارجية بنسبة (06%) أيضا.

بينما بلغ عدد الأسئلة الكتابية المتوصل بها خلال نفس الفترة ما مجموعه 808 سؤالا، أجابت الحكومة على 320 سؤالا منها، أي بمعدل (39%).

وعلى مستوى العمل الرقابي للجان الدائمة، فلقد تميزت أشغالها خلال هذه المرحلة بمواكبة دقيقة للعمل الحكومي ذي الصلة بتدبير جائحة كورونا، وسعت الفرق والمجموعة البرلمانية بالمجلس دائما إلى التعبير عن انشغالات وتساؤلات المواطنين، حيث طرحت الفرق والمجموعة البرلمانية قضايا محورية وطلبت الاستماع للحكومة حول مستجدات التدبير الحكومي في شتى القطاعات لاسيما المتضررة من الجائحة بلغت في مجموعها 14 طلبا خلال هذه الدورة، وتكلل ذلك ببرمجة ستة اجتماعات مع المسؤولين الحكوميين المعنيين بشكل مباشر لدراسة المواضيع التالية:

إحداث الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا «كوفيد- 19»؛

الانعكاسات الاقتصادية والمالية لتفشي فيروس كورونا «كوفيد- 19» على بلادنا؛

التدابيروالإجراءات ذات الطابع الاقتصادي التي اتخذتها الحكومة لمواجهة جائحة كورونا؛

وضعية الحرفيين التقليديين في ظل جائحة وباء كورونا؛

أوضاع المهنيين داخل مؤسسة الضمان الاجتماعي ودورها في التداعيات الاجتماعية التي أفرزتها جائحة كورونا «كوفيد- 19»؛

تطور وضعية الحالة الوبائية والإجراءات الصحية لما بعد رفع الحجر الصحي.

وفي إطارتعزيزقدرات المجلس وحرصه على تمكين العموم من المعلومات وتيسيرولوج الباحثين والمهتمين إلى المعلومات ذات الصلة بوظائف المجلس الدستورية، فضلا عن تطوير الخدمات المعلوماتية المقدمة للباحثين والعموم، تم توقيع اتفاقية شراكة بين مجلس المستشارين والمندوبية السامية للتخطيط بهدف تعبئة الدور الطلائعي للمركز الوطني للتوثيق التابع للمندوبية السامية للتخطيط في تثمين ما ينتجه مجلس المستشارين من وثائق في مجالات التشريع ومراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية والدبلوماسية البرلمانية، إضافة إلى الأنشطة التي ينظمها المجلس في إطار احتضانه للنقاش العمومي والحوار المجتمعي التعددي ونهجه لسياسة البيانات المفتوحة والبرلمان الإلكتروني.

وبغرض الارتقاء بمستوى التعاون المؤسساتي بين مجلس المستشارين والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، سيتم العمل على تحيين مذكرة التفاهم التي سبق توقيعها سنة 2014 على ضوء مقتضيات النظام الداخلي الجديد لمجلس المستشارين والقانون الجديد المنظم للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وإغنائها بواجهات عمل إضافية تهم بالخصوص مواضيع ذات الصلة بالعدالة الانتقالية والعدالة الاجتماعية، ومتابعة تفعيل توصيات أجهزة المعاهدات، وما يستلزمه ذلك من الرقي بملاءمة التشريعات الوطنية مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، فضلا عن تقوية الحضور والمساهمة البرلمانية في أشغال مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. كما سيهم تحيين مذكرة التفاهم اعتبار الأنشطة التي تندرج في نطاق احتضان مجلس المستشارين للنقاش العمومي والحوار المجتمعي التعددي ولاسيما منها ذات الصلة بالعدالة المناخية وأجندة أهداف التنمية المستدامة.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

أما على الصعيد الدبلوماسي، فقد واصل مجلس المستشارين عمله في إطار خارطة طريق تمت بلورتها من طرف مكتب المجلس حول تدبير العمل الدبلوماسي في سياق حالة الطوارئ الصحية المرتبطة بفيروس كورونا المستجد ومخطط وفترة رفع الحجر الصحي ببلادنا والخروج منها، بالإضافة إلى رقمنة العمل الدبلوماسي لمجلس المستشارين عبر اتخاذ تدابير مكملة للإجراءات القائمة وتطوير وسائل العمل عن بعد ووضع الإطار التقني المناسب للأنشطة الدبلوماسية والذي أمن مشاركة أعضاء الشعب الوطنية الدائمة للمجلس لدى الاتحادات البرلمانية الجهوية والقارية والدولية في الاجتماعات والمؤتمرات التي عقدتها هذه الأخيرة عبر التناظر المرئي.

وفي هذا الإطار، شاركت وفود مجلس المستشارين في أشغال كل من: لجنة القضايا القانونية وحقوق الإنسان التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، ولجنة القضايا السياسية والديمقراطية التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، وجلسة الاستماع المنظمة من قبل لجنة القضايا القانونية وحقوق الإنسان التابعة

للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا حول موضوع: «حقوق الإنسان وجوانب سيادة القانون لأزمة فيروس كورونا»، والمؤتمر المنظم من طرف البنك الدولي حول موضوع: «اجتماع برلماني افتراضي حول إستراتيجية البنك الدولي بشأن الهشاشة والصراع والعنف»، والاجتماع البرلماني حول موضوع: «مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في إطار وباء «كوفيد- 19»، والاجتماع البرلماني الدولي حول موضوع: «تأمين مستقبلنا المشترك: مشروع دليل للعمل البرلماني بشأن نزع السلاح من أجل الأمن والتنمية المستدامة»، واجتماع مجموعة البحر المتوسط والشرق الأوسط التابعة للجمعية البرلمانية لحلف شمال الأطلسي حول موضوعي «التنمية والأمن في منطقة الساحل» ووباء «كوفيد- 19» في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا».

هذا، وشارك المجلس أيضا في ندوة حول موضوع: «إعادة البناء بشكل أفضل: الدروس المستفادة من وباء كوفيد- 19 لتعزيز دور البرلمانات في الحد من مخاطر الكوارث»، والندوة الدولية حول موضوع: «الاستجابة لكوفيد- 19 وأهداف التنمية المستدامة» المنظمة من قبل الاتحاد البرلماني الدولي وشبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة، واللجنة الفرعية للشرق الأدنى والأوسط التابعة للجنة القضايا السياسية والديمقراطية بالجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا.

فضلا عن ذلك، شارك مجلسنا الموقر في اجتماعات هياكل الاتحادات والشبكات البرلمانية التي هو عضو فيها ولاسيما: اللجن الدائمة والجلسة العامة للبرلمان العربي، والاجتماع المشترك للجنة الهجرة والجمارك ولجنة النقل والتكنولوجيات التابعتين للبرلمان الإفريقي، والمنتدى البرلماني المنعقد بمناسبة المنتدى السياسي رفيع المستوى بالأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة.

وأود استغلال هذه الفرصة للوقوف عند مواقف الإشادة والتنويه التي أصدرتها الاتحادات الجهوية والقارية والدولية حول الإستراتيجية المتفردة التي اعتمدتها المملكة المغربية في مواجهة فيروس كورونا المستجد والتي أجمعت كلها على التنويه بالنموذج المغربي وبإجراءاته الاستباقية من أجل محاصرة الوباء وبدعمها لمبادرة جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده من أجل خطة إفريقية موحدة وتضامنية لدعم الدول الإفريقية في مكافحة فيروس كورونا المستجد، وكذا مجموع المبادرات والمساهمات المادية والتشريعية التي قام بها البرلمان المغربي ضمن الجهود الوطنية لمواجهة الوباء وتدبير تداعياته، ويتعلق الأمر بكل من الاتحاد البرلماني الدولي، والبرلمان الإفريقي، وبرلمان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وبرلمان أمريكا الوسطى، والبرلمان الأنديني، ومنتدى رئيسات ورؤساء المجالس التشريعية بأمريكا الوسطى والكاريبي «الفوبريل».

وفي نفس هذا الإطار، عملت مكونات مجلس المستشارين على مواصلة حشد الدعم لقضية وحدتنا الترابية، وتحقيق التضامن الإفريقي ودعم مبادرة جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده من أجل خطة إفريقية موحدة وتضامنية لدعم الدول الإفريقية في مكافحة فيروس كورونا المستجد، والتعاون جنوب-جنوب، والانخراط في الجهود العالمية الرامية للتصدي لوباء فيروس كورونا المستجد، وذلك عبر تطوير التعاون وتبادل التجارب والممارسات الفضلى مع برلمانات دول العالم في مجال التعاطي مع فيروس كورونا ومعالجة انعكاسات الوباء على المستويات الاقتصادية والتنموية والاجتماعية.

وتبعا لذلك، عقدنا بصفتنا رئيسا لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي لقاء مع رئيسات ورؤساء كافة الاتحادات البرلمانية الجهوية والقارية بأمريكا اللاتينية والكاريبي، تمحور حول سبل تعزيز التعاون البرلماني في ظل جائحة كورونا، وتوج هذا اللقاء التواصلي الهام بالمصادقة على الإعلان المشترك، الذي نوه بالمبادرة السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله الرامية إلى إرساء إطار عملي لمواجهة تداعيات هذا الوباء على المستوى الإفريقي، حيث اعتبر رؤساء ورئيسات الاتحادات البرلمانية الجهوية والقارية بأمريكا اللاتينية والكاريبي أن «الركائز والمبادئ والقيم المثلى لمبادرة جلالته تشكل أرضية

صلبة لصياغة خطة عمل مشتركة بين كافة دول الجنوب من أجل مواجهة هذا الوباء وتداعياته على جميع المستويات».

وضمن نفس التوجه، عقدنا بصفتنا رئيسا للشبكة البرلمانية للأمن الغذائي في إفريقيا والعالم العربي اجتماع المكتب التنفيذي للشبكة لتدارس موضوع: «تأثير جائحة كوفيد- 19 على الأمن الغذائي بالمنطقتين الإفريقية والعربية» بمشاركة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) والذي توج بتوصيات نوعية جد هامة.

وتجدر الإشارة، ونحن نختتم هذه الدورة، التذكير بأن ما حققته بلادنا وخصوصا في مجال توطيد نموذجنا الديمقراطي والتنموي، إلى جانب واقعية وجدية ومصداقية مقترح الحكم الذاتي، ومتانة إجماعنا الوطني، بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، قد ساهمت بقدر كبير من الاعتبار في تعزيز الوحدة الترابية وترسيخ السيادة الوطنية على أقاليمنا الجنوبية، وتوسيع دائرة البلدان المقرة بمشروعية وعدالة قضيتنا الوطنية، حيث عشنا خلال السنة الأخيرة ما يمكن أن نسميه سنة اندحار الوهم وانهيار الأطروحات التضليلية والانفصالية، وهو ما تجسد وترسخ من خلال سحب العديد من البلدان اعترافها بالجمهورية الوهمية، وفتح عدد من البلدان الصديقة والشقيقة قنصليات وتمثيليات دبلوماسية بأقاليمنا الجنوبية وخصوصا مدينتي العيون والداخلة العزيزتين.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

في الختام، يسعدني أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى السيد رئيس الحكومة وباقي أعضاء الحكومة المحترمين، على تواصلهم وتعاونهم الدائم مع مجلسنا، والشكر موصول كذلك للسيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان على ما يقوم به من جهود من أجل تيسير التعاون والتنسيق بين مجلسنا والحكومة.

كما أتقدم بالشكر إلى السيدات والسادة المستشارين المحترمين، وأعضاء مكتب المجلس، ورؤساء الفرق ومنسق المجموعة البرلمانية، ورؤساء اللجن الدائمة، على عملهم الجاد والمسؤول وحرصهم المتواصل من أجل الارتقاء بأداء مؤسستنا إلى مستوى متقدم.

ويسعدني بنفس المناسبة، أن أنوه بأطر وموظفات وموظفي مجلس المستشارين، على تفانيهم في العمل لخدمة مصلحة مؤسستنا التشريعية.

والشكر موصول أيضا لجميع الأجهزة الأمنية التي تسهر على أمن مقرات المجلس والحرص على انسيابية الولوج إليها.

كما لا يفوتني بهذه المناسبة، أن أتوجه بالشكر لمختلف وسائل الإعلام الوطنية والدولية على مواكبتها المهنية لأنشطتنا ونقلها لعموم الرأي العام الوطني والدولي.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

كلمة رئيس مجلس المستشارين السيد عبد الحكيم بن شماش
بمناسبة اختتام دورة أكتوبر للسنة التشريعية 2020 - 2021
الثلاثاء 09 فبراير 2021

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

طبقا لمقتضيات الفصل 65 من الدستور والمادة 21 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، نختتم اليوم، دورة أكتوبر للسنة التشريعية 2020-2021 في ظل سياق خاص وظرف استثنائي. وقبل استعراض حصيلة عمل المجلس خلال هذه الدورة، لابد من الوقوف عند مضامين ورسائل الخطاب الملكي السامي الذي وجهه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بمناسبة افتتاح السنة التشريعية 2020-2021، والتعبير عن فخرنا واعتزازنا بالرؤية الشاملة التي طرحها الخطاب الملكي بخصوص مواجهة تداعيات كورونا، عبر إطلاق أوراش إصلاحية كبرى، وعلى رأسها ورش إحداث صندوق محمد السادس للاستثمار الاستراتيجي، وورش تعميم التغطية الاجتماعية على المواطنات والمواطنين.

وفي إطار التفاعل الإيجابي مع مضامين الخطاب الملكي السامي، قرر مجلسنا الموقر دعوة أعضاء مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة حول إصلاح التغطية الاجتماعية إلى الاجتماع لهيكلتها ووضع برنامج عملها، وفق أحكام النظام الداخلي ذات الصلة.

كما تميزت هذه الدورة بالقرار التاريخي الصادر عن الولايات المتحدة الأمريكية، والقاضي باعترافها بالسيادة الكاملة للمملكة المغربية على أراضيها الصحراوية، في خطوة غير مسبوقة وتحمل أكثر من دلالة في ظل الظروف الراهنة. ونجدد في هذا الصدد تثميننا وتأييدنا للسياسة الرشيدة والمسؤولة التي يقودها جلالة الملك نصره الله، للدفاع عن حوزة المملكة المغربية في دائرة حدودها الحقة.

ولا يفوتنا التعبير عن تقديرنا العميق للولايات المتحدة الأمريكية إثر تجديد دعمها لاقتراح المغرب للحكم الذاتي، فضلا عن قرار الإدارة الأمريكية فتح قنصلية لها بمدينة الداخلة، وانخراطها في دعم التنمية الاقتصادية بالأقاليم الجنوبية للمملكة.

وفي سياق متصل، وعلى إثر تطورات الوضع بالمعبر الحدودي الرابط بين المملكة المغربية والجمهورية الإسلامية الموريتانية الشقيقة، فقد عبرت كافة مكونات مجلس المستشارين عن تثمينها ودعمها للخطوات الوطنية المسؤولة والنبيلة التي يقودها جلالة الملك نصره الله القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية ورئيس أركان الحرب العامة، لصيانة وحدة الوطن والدفاع عن الحقوق المشروعة والعادلة وضمان الأمن والاستقرار بكافة تراب المملكة المغربية وضمنها الأقاليم الجنوبية؛ فضلا عن المشاركة المتميزة لمختلف مكوناته في زيارة دعم للوحدة الوطنية الثابتة ولمواقف المملكة الراسخة والحكيمة، إلى المعبر الحدودي للكركرات.

وعلى صعيد آخر، تميزت هذه الدورة بالبلاغ الصادر عن الديوان الملكي الذي أصدر من خلاله صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله تعليماته السامية للحكومة قصد اعتماد مجانية التلقيح ضد وباء كوفيد 19 لفائدة جميع المغاربة، معبرين عن اعتزازهم بهذه الالتفاتة المولوية الكريمة، النابعة من العناية الملكية والرعاية الإنسانية التي ما فتئ جلالته حفظه الله يحيط بها الشعب المغربي، منذ ظهور الحالات الأولى

للفيروس بالمغرب.

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

على مستوى العمل التشريعي، فقد صادق مجلس المستشارين خلال الدورة التي نختتمها اليوم على 37 نصا تشريعيا، من بينها 29 مشروع قانون و8 مقترحات قوانين، تضمنت حصيلة تشريعية متنوعة وبالغة الأهمية شملت مختلف مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وقد توزعت على المجالات التالية:

ففي المجال المالي والاقتصادي: عرفت الدورة المصادقة على 15 نصا تشريعيا، من بينها أربعة مقترحات قوانين (04) وإحدى عشر (11) مشروع قانون، يوجد على رأسها مشروع قانون المالية للسنة المالية 2021، والقانون المتعلق بإحداث «صندوق محمد السادس للاستثمار»، الذي دعا صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله إلى إحداثه، والذي يعتبر لبنة تشريعية أساسية في طريق النهوض بالإستثمار والرفع من قدرات الاقتصاد الوطني لمواجهة التداعيات السلبية لجائحة كورونا، ومشروع القانون المتعلق بالتمويل التعاوني كمبادرة لتوفير الإطار القانوني لمصادر تمويل بديلة وموازية، ومشروع قانون التصفية للسنة المالية 2018، بالإضافة إلى نصوص أخرى.

وفي المجال الاجتماعي: تمت المصادقة خلال الدورة على خمسة 05 نصوص، من بينها مقترحي قانونين اثنين (02) وثلاثة (03) مشاريع قوانين، أبرزها مقترح القانون المتعلق بتعديل القانون رقم 65.00 المتعلق بمدونة التغطية الصحية الأساسية، ومشروع القانون المتعلق بالعاملات والعاملين الاجتماعيين.

وفي مجال الشؤون الداخلية: عرفت الدورة المصادقة على نصين تشريعيين (02)، ويتعلق الأمر بمشروعي قانونين الأول يهم جبايات الجماعات المحلية قصد ملاءمة هذا النظام مع التحولات التي عرفها مسلسل اللامركزية ومراجعة قواعد وعاء بعض الرسوم المحلية وتحسين عمليات تحصيلها في سبيل تعبئة الموارد الكفيلة بالنهوض بالجماعات الترابية، والثاني يهم المصادقة على مرسوم بقانون رقم 2.20.503 يرمي إلى تتميم المرسوم بقانون المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها.

أما في المجال الحقوقي والإداري: صادق المجلس على ثلاثة (03) نصوص تشريعية، تضم مشروع قانون تنظيمي (01) يتعلق بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 بشأن التعيين في المناصب العليا، ومشروع قانون واحد (01) يهم إعادة تنظيم أكاديمية المملكة، ومقترح قانون (01) يقضي بتغيير وتتميم المادة 15 من مدونة الأسرة.

وفي مجال الشؤون الخارجية والدفاع: صادق المجلس على عشرة (10) نصوص تشريعية، تسعة (09) منها همت مشاريع قوانين ترمي إلى المصادقة على اتفاقيات دولية، شملت مختلف مجالات التعاون العسكري والاقتصادي والصحي والقضائي، إلى جانب اتفاق هام للشراكة بين المملكة المغربية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية. فيما هم مشروع قانون آخر خدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية بغاية ضمان استقرار المبادلات التجارية والاقتصادية وتعزيز عامل الثقة بين مختلف الفاعلين.

وأخيرا في المجال البيئي: صادق المجلس على نص تشريعي واحد (01)، يتعلق بمشروع قانون يهم التلوث الناجم عن السفن.

كما خطا المجلس خطوات جدية توجت باعتماد مقترحي قانونين يرميان إلى إلغاء وتصفية نظام معاشات أعضاء مجلسي النواب والمستشارين، وقد سهر مكتب في الشق المتعلق بالمجلس على تزويد ندوة الرؤساء بالمعطيات اللازمة وتفعيل الترتيبات الضرورية، لاسيما بالتنسيق مع ممثلي صندوق الإيداع والتدبير للاحتياط،

مما ساهم في تكوين أرضية متكاملة لتقديم مقترح القانون المذكور وتعديله.

ويظهر من الحصيلة المعروضة المصادقة على نسبة مهمة من مقترحات القوانين بلغت 22% من مجموع الحصيلة التشريعية للدورة، في حين مثلت مشاريع القوانين، نسبة 78%.

وعلى صعيد آخر، فإن عددا معتبرا من النصوص تم التصويت عليها دون إدخال تغييرات، إما لطبيعتها أو مراعاة للسياق الذي تعرض فيه، حيث تم إدخال تعديلات على عشرة نصوص، وهو ما يبرز من جهة حيوية تشريعية لدى مكونات المجلس، ونقاشا غنيا بشأن مختلف القضايا التشريعية، وفي نفس الوقت روح الإجماع حول النصوص ذات الأهمية خلال هذه المرحلة، ذلك أنه من أصل 37 نص تشريعي، تمت المصادقة على 31 نصا منها بالإجماع، تضمنت النصوص ذات الأهمية الإستراتيجية، فيما تمت المصادقة فقط على أربعة نصوص أخرى بالأغلبية.

ورغم كون الأرقام المذكورة تبين عن حصيلة متميزة لمقترحات القوانين خلال هذه الدورة بالمقارنة مع الدورات المنصرمة، وكذا عدد التعديلات البرلمانية المقدمة من مكونات المجلس التي بلغت في مجموعها 435 تعديلا (202 منها وردت على مشروع قانون المالية) قبل منها 119 تعديلا مقابل سحب العدد الأهم منها وعدم قبول الباقي بالتصويت، إلا أن تطلعاتنا مع ذلك تسعى للأكثروللأفضل، علما بأن الحصيلة تتأثركذلك في جانب منها بالمشاكل المرتبطة بالبرمجة وباستمرار ضعف تجاوب الحكومة مع المبادرات التشريعية للمجلس، سواء في إطار مقترحات قوانين أو أحيانا حتى في إطار التعديلات على مشاريع ومقترحات القوانين، مع أن الإنصاف يقتضي الاعتراف بالتجاوب الإيجابي جدا في بعض الأحيان مع التعديلات المقترحة من أعضاء المجلس، ولعل المثال الأبرز، بجانب أمثلة أخرى، هو قبول 62 تعديلا من أصل 68 المقترحة حول مشروع القانون المتعلق بمؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان وزارة السكنى وسياسة المدينة.

وفي هذا السياق، فقد استمرتلقي المجلس لمواقف الحكومة بشأن مختلف مقترحات القوانين المقدمة من قبل أعضاء المجلس، ورغم كون الحكومة قد رفضت عددا معتبرا منها، فإن هذا لا يلغي مسؤولية المجلس عبر أجهزته المختصة الحسم في مصير هذه المقترحات.

وقد عمل مكتب المجلس رغبة منه في الدفع ببعض النصوص التشريعية ذات الأهمية على عقد عدد من اللقاءات التنسيقية مع السادة رؤساء اللجان الدائمة، والتي أسفرت عن إتمام مسطرة الدراسة والبت بشأن مقترح قانون يقضي بتعديل الفقرة الأولى من المادة 6 من القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية، المودع منذ يوليوز 2011، ومشروع قانون محال من الحكومة منذ غشت 2016يتعلق بإحداث وتنظيم مؤسسة الأعمال الاجتماعية للسكنى وسياسة المدينة.

وإذا كان المجهود الذي قامت به مختلف أجهزة المجلس قد أفضى إلى تقليص عدد مشاريع القوانين التي بقيت قيد الدرس إلى حدود يوم أمس في تسعة مشاريع قوانين فقط، فإن الأمل يحدونا، بتضافر جهودنا جميعا، أغلبية ومعارضة، مجلسا وحكومة، أن نتغلب على كافة العراقيل التي تقف حجر عثرة أمام البت في عدد محدود من مشاريع القوانين العالقة، والتي أعرضها عليكم مرة أخرى:

1. مشروع قانون رقم 143.12 بتغيير المادة 44 من القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية، المحال على المجلس في إطار قراءة ثانية منذ 08 غشت 2013؛

2. مشروع قانون رقم 25.14 يتعلق بمزاولة مهن محضري ومناولي المنتجات الصحية، المحال بتاريخ 12 فبراير 2016؛

3. مشروع قانون رقم 63.16 بتغييروتتميم القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية. (المتعلق بالتغطية الصحية للوالدين)، المحال على المجلس بتاريخ 26 يوليوز 2016؛

4. مشروع قانون رقم 109.12 بمثابة مدونة التعاضد، المودع في إطار قراءة ثانية منذ 03 غشت 2016.

وفي إطار الحيوية والنقاش بين مكونات المجلس، فإنه قد تم تسجيل خلال هذه الدورة إرجاع ثلاثة نصوص (مشروع قانون ومقترحي قانونين) من الجلسة العامة إلى اللجان المختصة بعد التصويت عليها داخلها، طبقا للمادة 217 من النظام الداخلي، لتعميق النقاش فيها أخذا بالاعتبار المستجدات والرهانات المرتبطة بها.

وإلى جانب ذلك، فقد كان الأمل يحدونا في المصادقة على النظام الداخلي للمجلس بعد ترتيب آثار قرار المحكمة الدستورية رقم 107.20، في خطوة تبين عن عزم مجلس المستشارين على توفير المرجعيات القانونية الضرورية لاشتغال أجهزته بالكفاءة اللازمة وتنزيل التزاماته الدستورية، في مجالات هامة وأساسية، منها على وجه الخصوص تنزيل التزامات المجلس على مستوى تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية وإدماجها في العمل التشريعي وعمل أجهزة المجلس، غير أن ظروفا موضوعية حالت دون بلوغ هذه الغاية، وأملنا أن نستكمل مشوار الدراسة والمصادقة على النص في الدورة المقبلة.

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

أما على مستوى مراقبة العمل الحكومي، فقد عقد مجلس المستشارين خلال دورة أكتوبر 2020 خمسة عشر (15) جلسة عامة للأسئلة الشفهية الأسبوعية، حضرت خلالها بقوة القضايا المتعلقة بتأثير فيروس كورونا على مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، خصوصا في ظل تطبيق حالة الطوارئ الصحية وتمديدها، واتخاذ تدابير إضافية للإغلاق وحضر التنقل منذ أواخر شهر دجنبر المنصرم، وانعكاس ذلك على مناحي الحياة اليومية لمختلف الشرائح المجتمعية، ومن أهم المواضيع المثارة نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

- مستجدات الموسم الدراسي 2020-2021 في ظل وباء كورونا؛
- أثر فيروس كورونا على المجال السياحي والفندقي ببلادنا؛
- تراجع عدد مناصب الشغل بسبب جائحة كورونا؛
- وضعية الشأن الثقافي والفني في ظل جائحة كورونا؛
- تداعيات جائحة كورونا ووطأة الجفاف على الفلاحين والعمال الزراعيين؛
- ارتفاع فواتير الماء والكهرباء في ظل تفشي كورونا؛
- مآل استمرارية منظومة الدعم الاجتماعي ومختلف البرامج الاجتماعية في ظل جائحة كورونا وتداعياتها؛
- وضعية المنظومة الصحية في ظل الأزمة الوبائية المتفاقمة؛
- ضمان حقوق الأجراء في ظل التداعيات الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عن أزمة كورونا....

وقد بلغ عدد الأسئلة الشفهية المتوصل بها من قبل السيدات والسادة المستشارين خلال الفترة الفاصلة بين دورتي أبريل 2020 وأكتوبر 2020-2021 ما مجموعه 790 سؤالا، أجابت الحكومة على 292 منها خلال 15 جلسة عامة، من ضمنها 51 سؤالا آنيا و241 سؤالا عاديا.

وبالنسبة للتوزيع القطاعي- المجالي، ركزت أسئلة السيدات والسادة المستشارين على القطاع الاجتماعي

بنسبة تعادل حوالي (39%) من مجموع الأسئلة المطروحة، فالقطاع الاقتصادي بنسبة (33%)، ثم قطاع الشؤون الداخلية والبنيات الأساسية بنسبة (18%)، فالمجال الحقوقي والإداري والديني بنسبة (07%)، وأخيرا قطاع الشؤون الخارجية بنسبة (03%).

بينما بلغ عدد الأسئلة الكتابية المتوصل بها خلال نفس الفترة ما مجموعه 908 سؤالا، أجابت الحكومة على 454 سؤالا منها، أي بنسبة (50%).

وعلى صعيد التزامات وتعهدات السادة الوزراء خلال جلسات الأسئلة الشفهية، فقد تم حصر 22 التزاما تتعهد بموجبها الحكومة بمعالجة عدد من الإشكالات الاجتماعية والاقتصادية القائمة خاصة في قطاعات التعليم، الصحة، السياحة، الداخلية، إعداد التراب الوطني، الجالية، والطاقة، من قبيل:

- مواصلة إصلاح التعليم العالي من خلال مباشرة اعتماد دفتر الضوابط البيداغوجية الوطنية لنظام البكالوريوس؛
- تحيين ومراجعة القانون رقم 06.00 بمثابة النظام الأساسي للتعليم المدرسي الخصوصي؛
- تفعيل مخطط مستقبلي لتحسين جودة الرعاية الصحية بالاشتغال على أولويات محددة سيما ما تعلّق منها بتعميم التغطية الاجتماعية وإصلاح المنظومة الصحية؛
- إعداد إستراتيجية جديدة للنهوض بقطاع الصناعة التقليدية بشراكة مع غرف الصناعة التقليدية وفيدرالية مقاولات الصناعة التقليدية والشركاء الآخرين؛
- إعداد برنامج خاص لتأهيل بعض الحرف الواعدة يشمل تطوير جميع المكونات والتقنيات ومراحل الإنتاج من توفير المواد الأولية إلى التسويق؛
- إخراج مجموعة من الاختصاصات الذاتية للجهات؛
- مراجعة آليات التعاقد الخاصة بإنتاج السكن الاجتماعي وسكن الطبقة الوسطى لدعم وتعزيز القدرة الشرائية؛
- الرفع من نسبة الطاقات المتجددة في المزيج الطاقي للمغرب إلى 52%؛
- تعبئة عشرة آلاف كفاءة مغربية مقيمة بالخارج في إطار البرنامج الوطني الجديد لتعبئة الكفاءات....

كما عقد المجلس ثلاث (03) جلسات شهرية خاصة بتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة طبقا لمقتضيات الفصل 100 من الدستور، همت المواضيع التالية:

- الجلسة الأولى، تناولت محورا واحدا هو: السياسات الحكومية لمعالجة تحديات الوضع الاقتصادي والاجتماعي في ظل تداعيات جائحة كورونا؛
- الجلسة الثانية، تناولت محورين هما: الحماية الاجتماعية: أية مقاربة لربح رهانات التوحيد والجودة والحكامة، وإستراتيجية الحكومة للنهوض بقطاعي السياحة والصناعة في ظل تداعيات جائحة كورونا؛
- الجلسة الثالثة، تناولت محورا واحدا هو: الإستراتيجية الوطنية للتلقيح ضد وباء كورونا.

وفي إطار تدبير تشاركي لمنهجية عقد الجلسات الشهرية، فقد تقرر طبقا لقرار ندوة الرؤساء تقليص المدة الزمنية المخصصة للجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة من ثلاث ساعات إلى ساعتين فقط، موزعة

مناصفة بين المجلس ورئيس الحكومة، وذلك في إطار عقلنة المناقشة وتدبير الزمن البرلماني وضمان متابعة أحسن لأطوار هذه الجلسات، مع تعديل في طريقة عرض الأسئلة ومناقشة محتويات عرض السيد رئيس الحكومة.

كما تم استحضار المقاربة التشاركية نفسها مع السادة رؤساء الفرق والمجموعة في تحديد محاور الجلسات الشهرية والسنوية الخاصة بتقييم السياسات العمومية وفي الجدولة الزمنية لأشغال المجلس بصفة عامة، والتي بلغت في مجموعها عقد 39 جلسة عامة بمدة زمنية فاقت 58 ساعة، منها 17 جلسة تشريعية، 15 جلسة للأسئلة الأسبوعية 3 جلسات شهرية للسياسة العامة وجلستين عامتين مشتركتين مع مجلس النواب وجلسة سنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية، وبالمقابل فقد عقدت اللجان الدائمة لوحدها ما مجموعه 82 اجتماعا بمدة زمنية بلغت 215 ساعة عمل، دون إغفال العمل المستمر الذي تؤديه مختلف المجموعات الموضوعاتية المؤقتة في اشتغالها على الملفات الموكولة إليها.

ويشار أيضا، في ذات السياق، إلى إنجاز لجنة التعليم والشؤون الاجتماعية والثقافية لمهمة استطلاعية على مرحلتين (خلال نونبر ودجنبر 2020) بالمؤسسات الاستشفائية بجهة فاس- مكناس للوقوف على الوضع الصحي بالجهة، وهي المهمة الوحيدة التي كتب لها خلال هذه الدورة أن تصل إلى مرحلة الإنجاز الفعلي، بعدما توقفت طلبات لجان أخرى في حدود إجراءات التنسيق والإعداد.

على مستوى تقييم السياسات العمومية، فقد عرفت الدورة عقد جلسة سنوية لتقييم السياسات العمومية طبقا للفصل 101 من الدستور، وهي الرابعة من نوعها في إطار دستور المملكة لسنة 2011، وتم تخصيصها للإستراتيجية الوطنية للماء، وقد أبانت المجموعة الموضوعاتية في تقريرها المودع والذي تمت مناقشته بحضور السادة أعضاء الحكومة المعنيين بالإستراتيجية يومه الثلاثاء 09 فبراير 2021، على حجم الانخراط الكبير والوعي التام بالتحديات المرتبطة بالماء في بلادنا.

وقد تم، في نفس هذا الباب، تشكيل لجنة موضوعاتية جديدة للإعداد للجلسة السنوية المقبلة، حول تقييم السياسات العمومية المرتبطة بالتشغيل، في رغبة لمواكبة التحديات القائمة على هذا المستوى.

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

أما على مستوى العلاقات المؤسساتية للمجلس، فقد استمر مجلس المستشارين بالتوصل بتقارير المؤسسات الدستورية، على غرار التقرير السنوي لمؤسسة الوسيط لسنة 2019، وفي تلقي الإخبارات بشأن عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لدوراته العادية والاستثنائية، كما أن مكونات المجلس استعانت برأي هذا المجلس الأخير، حول مشروع قانون يتعلق بتنظيم مهنة العاملات والعاملين الاجتماعيين الذي وافقت عليه لجنة التعليم والشؤون الاجتماعية والثقافية. كما طلبت اللجنة الموضوعاتية المؤقتة حول إصلاح التغطية الاجتماعية مساعدة هذا المجلس بإنجاز تقرير حول منظومة التعويض عن فقدان الشغل، ومساعدة المجلس الأعلى للحسابات حول سبل تعميم التقاعد على جميع فئات المجتمع وصيغ التمويل.

وفي إطار انفتاح المجلس على محيطه، فقد تم تعزيز اتفاقيات الشراكة والتعاون التي تجمع المجلس بمحيطه الجامعي، بتجديد الاتفاقية مع جامعة محمد الخامس، وكذا تحيين بروتوكول التعاون الذي يجمع المجلس بالمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بعد إقرار مكتب المجلس لمخطط عمل لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية طبقا للمادة 9 من القانون التنظيمي رقم 26.16 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية.

أما على مستوى الانشغال العميق بالوضع الصحي ببلادنا، يذكر أن الهاجس الصحي المرتبط باستمرار تفشي وباء فيروس كورونا ظل دائما مرخيا بظلاله على أعمال مجلس المستشارين خلال هذه الدورة، وعمل المجلس على توفيركافة الوسائل لضمان الفعالية والكفاءة اللازمة في تسييرجميع أعماله، خاصة خلال دراسة مشروع قانون المالية للسنة المالية 2021 والتصويت عليه، بالنظر لما تعرفه فترة الدراسة والتصويت على مشروع هذا القانون من زخم كبير، رغبة في الحفاظ على صحة وسلامة أعضاء المجلس وأطره وموظفيه وكذا أعضاء الحكومة وموظفي القطاعات الحكومية خلال تلك الفترة خصوصا، ما استدعى إتباع تدابير احترازية صارمة مكنت، والحمد لله، من التحكم في الوضعية الوبائية واستمرار المؤسسة في الاضطلاع بمهامها.

وقد أبانت هذه الدورة عن قدرة مجلس المستشارين على التأقلم والاستمرار في أداء مهامه الكاملة ووفقا لما يقتضيه الاحترام التام للتدابير الرامية للحد من انتشارو باء فيروس كورونا كوفيد19-، والمتخذة سواء من قبل السلطات الحكومية المختصة أو المعتمدة من قبل المجلس.

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

وعلى مستوى الدبلوماسية البرلمانية فإن أهم ما ميز هذه الدورة هو التعبئة الشاملة لكل مكونات مجلس المستشارين وتجندها وراء القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، من أجل التصدي ومواجهة كل المناوشات والمناورات اليائسة لأعداء الوحدة الترابية للمملكة المغربية، وخصوصا على إثر التطورات التي عاشها المعبر الحدودي للكركرات الذي يربطنا بالجمهورية الإسلامية الموريتانية الشقيقة ومن خلالها مع العمق الإفريقي لبلادنا، حيث عملنا على التواصل مع كافة المنظمات والاتحادات البرلمانية الجهوية والإقليمية والدولية ومراسلتها من أجل إحاطتها بحقيقة الوضع وبصوابية وحكمة وسلمية التدخل المغربي بالمنطقة وتجديد الترافع حول عدالة قضيتنا الوطنية ومواصلة حشد الدعم للمبادرة المقدامة للحكم الذاتي بالأقاليم الجنوبية تحت السيادة الوطنية والترابية للمملكة المغربية، كسقف واقعي وحل سلمي واحد ووحيد لهذا النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية.

ومن بواعث الفخروالاعتزاز، التذكيربحجم مواقف التضامن والتأييد التي أصدرتها العديد من البرلمانات الوطنية والاتحادات الجهوية والإقليمية، والتي أجمعت على رفضها للمس بوحدة المغرب واستقراره، ودعمها لعملياته السلمية الهادفة إلى إرساء حرية التنقل المدني والتجاري واستتباب الأمن والاستقراربالحدود المغربية الموريتانية وبالمنطقة ككل، ونذكر منها على سبيل المثال مواقف كل من: البرلمان العربي، الاتحاد البرلماني العربي، برلمان أمريكا الوسطى (البرلاسين)، برلمان أمريكا اللاتينية والكراييب (البرلاتينو)،منتدى رئيسات ورؤساء المجالس التشريعية بأمريكا الوسطى والكراييب (الفوبريل)، مجلس الشيوخ الشيلي، الجمعية الوطنية لجمهورية الإكوادور، البرلمان البيروفي،كونغرس غواتيمالا، برلمان البراغواي، الجمعية الوطنية لساوتومي وبرينسيبي، مجموعة الصداقة الفرنسية المغربية، مجموعة الصداقة البولندية المغربية، أعضاء عن البرلمان الأوروبي.

وعلى صعيد آخر، فقد واصل مجلس المستشارين انخراطه في الاتحادات الجهوية والقارية والدولية، حيث شاركت شعبه الوطنية الدائمة عبر تقنية المناظرة المرئية في أشغال كل من المنتدى البرلماني المنعقد بمناسبة المنتدى السياسي رفيع المستوى للأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة، والندوة تحت عنوان «تأهيل النشاط الاقتصادي في مرحلة ما بعد الجائحة» في إطار فعاليات الذكرى 41 لتأسيس البرلمان الأنديني، بحضور رؤساء الاتحادات البرلمانية الجهوية والاقليمية في أمريكا اللاتينية والكراييب، الأعضاء في المنتدى

البرلماني الإفريقي الأمريكو لاتيني، واجتماع لجنتي القضايا السياسية والديمقراطية والشؤون القانونية وحقوق الإنسان التابعتين للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، ومراقبة الانتخابات الرئاسية الأمريكية ضمن بعثة الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا، و«المنتدى البرلماني حول خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية: أثر كوفيد- 19 على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ودور البرلمانات»، واجتماع اللجنة التنفيذية لاتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، واجتماع لجنة القضايا السياسية والديمقراطية التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروباحول موضوع: «عشر سنوات من الشراكة من أجل الديمقراطية»، والاجتماع التشاوري للجنة البرلمانية المشتركة بين المغرب والاتحاد الأوروبي، والندوة حول موضوع: «دور البرلمانيين في تعزيز الاستثمارات المسؤولة في الزراعة من أجل الانتقال نحو أنظمة غذائية أكثر استدامة في إفريقيا، والورشة المنظمة من قبل الجمعية البرلمانية لمنظمة حلف الشمال الأطلسي حول موضوع: «الرقابة البرلمانية للعمليات الاستخباراتية العسكرية، التجارب المستخلصة، والاجتماع الأربعين لمكتب الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، واللجن الدائمة والجمعية العامة ال46 للجمعية البرلمانية للفرونكوفونية، والمرحلة الأولى من دورة 2021 للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، وجلسة الاستماع البرلمانية بالأمم المتحدة حول موضوع: «محاربة الفساد لاستعادة الثقة في الحكومة وتحسين آفاق التنمية».

وعلى المستوى الثنائي استقبل مجلس المستشارين وأجرى مباحثات مع كل من رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية الإكوادور وأعضاء مجموعات الصداقة عن الجانبين، ورئيس المجلس الأعلى للدولة بدولة ليبيا، ورئيس مجموعة الصداقة البرلمانية الفرنسية المغربية، رئيس لجنة العلاقات الخارجية والدفاع والقوات المسلحة بمجلس الشيوخ وعضو الجمعية الوطنية بجمهورية فرنسا وممثل الفرنسيين بالمنطقة المغاربية وغرب إفريقيا.

كما بلور مجلس المستشارين مذكرتي تفاهم للتعاون البرلماني مع كل من مجلس الشورى بالمملكة العربية السعودية ومجلس الشيوخ بجمهورية باكستان.

وأود بهذه المناسبة تجديد التعبير عن مشاعر الامتنان والتقدير العميق للمواقف الأخوية النبيلة لكافة الدول والبرلمانات والاتحادات الصديقة والداعمة لمسار المملكة المغربية لاستكمال وحدتها الترابية والمؤيدة لمجهودات بلادنا السلمية الهادفة إلى إرساء واستتباب الأمن والاستقرار بمحيطها الجهوي والاقليمي، مغتنمين هذه المناسبة لتأكيد عزمنا على مواصلة تجسيد قيم الحوار والتشاور وتثمين مسار العلاقات المتينة القائمة بين مجلس المستشارين ومختلف هذه المنظمات الجهوية والإقليمية والدولية.

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون:

وفي علاقة بالأنشطة الفكرية، فقد نظم المجلس بشراكة مع مؤسسة وستمنستر للديمقراطية، يوم الأربعاء 21 أكتوبر 2020، ندوة افتراضية حول موضوع «استمرارية سير أعمال البرلمانات في ظل الأزمات».

وارتباطا بهذا الموضوع، وافق مكتب المجلس على انضمام مجلس المستشارين إلى شبكة استمرارية سير المؤسسات التشريعية في ظل الأزمات. وهي شبكة تضم برلمانات المملكة المتحدة وبرلمانات كندا ونيوزيلاندا وجورجيا، وتعنى بالتنسيق وتبادل الخبرات والتجارب في مجال «ضمان استمرارية سير أعمال البرلمانات في ظل الأزمات».

كما نظم المجلس، بشراكة مع مؤسسة وستمنستر للديمقراطية، مائدة مستديرة افتراضية يوم الأربعاء 28 أكتوبر 2020 حول «تعزيز العقد الاجتماعي: البرلمان وديناميات الثقة في المؤسسات» وإعداد دراسة في الموضوع

بدعم من خبراء مؤسسة وستمنستر للديمقراطية.

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

في الختام، يسعدني أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى السيد رئيس الحكومة وباقي أعضاء الحكومة المحترمين، على تواصلهم وتعاونهم الدائم مع مجلسنا، والشكر موصول كذلك للسيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان على ما يقوم به من جهود من أجل تيسير التعاون والتنسيق بين مجلسنا والحكومة.

كما أتقدم بالشكر إلى السيدات والسادة المستشارين المحترمين، وأعضاء مكتب المجلس، ورؤساء الفرق ومنسق المجموعة البرلمانية، ورؤساء اللجن الدائمة، على عملهم الجاد والمسؤول وحرصهم المتواصل من أجل الارتقاء بأداء مؤسستنا إلى مستوى متقدم.

ويسعدني بنفس المناسبة، أن أنوه بأطر وموظفات وموظفي مجلس المستشارين، على تفانيهم في العمل لخدمة مصلحة مؤسستنا التشريعية كما أشكر أيضا جميع المصالح الساهرة على أمنها.

كما لا يفوتني بهذه المناسبة، أن أتوجه بالشكر لمختلف وسائل الإعلام الوطنية والدولية على مواكبتها المهنية لأنشطتنا ونقلها لعموم الرأي العام الوطني والدولي.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

كلمة السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين
افتتاح دورة أبريل من السنة التشريعية 2020 - 2021
الجمعة 10 أبريل 2020

بسم الله الرحمان الرحيم؛

طبقا لمقتضيات الفصل 65 من الدستور والمادة 18 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، نعلن اليوم عن افتتاح دورة أبريل للسنة التشريعية 2020 - 2021.

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون؛
السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

تنعقد هذه الدورة في ظل الظرفية الخاصة الموسومة باستمرارتفشي وباء كورنا، ومواصلة الحملة الوطنية للتلقيح التي أعلن عن انطلاقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده. ولا يسعنا بهذه المناسبة إلا أن نجدد التعبير عن اعتزازنا بسياسة جلالته الحكيمة في هذا المجال، والتي مكنت بلادنا من تبوأ مكانة متميزة في طليعة الدول المتقدمة على مستوى نجاعة الاستجابة الوطنية لتفشي هذا الوباء.

وتكتسي هذه الدورة البرلمانية أهمية خاصة لأنها الدورة الأخيرة في الولاية التشريعية الحالية، بما تقتضيه من ضرورة تكثيف الجهود على مختلف واجهات اشتغال المجلس، تثمينا لحصيلة الإنجازات الهامة التي تميزت بها هذه الولاية التشريعية، بمساهمة كافة مكونات المجلس.

كما تلتئم هذه الدورة، بعد دعوة الحكومة لعقد دورة استثنائية، بتاريخ 27 فبراير المنصرم، خصص جدول أعمالها لمجموعة من النصوص التشريعية الهامة، تتعلق في مجملها بتعديل وتجويد الإطار التشريعي المتصل بالاستحقاقات الانتخابية المقبلة؛ فضلا عن الحماية الاجتماعية والهيئة الوطنية للنزاهة والتعيين في المناصب العليا، والتي توفق مجلسنا الموقر في رفع تحدي استعجالية دراستها ومناقشتها والتصويت عليها.

علاوة على ذلك، واستثمارا لهذه الفرصة، واصلت اللجان الدائمة عملها الاعتيادي، حيث توفقت في الدراسة والتصويت على عدد وافر من النصوص التشريعية المحالة عليها، والتي تمت برمجتها للدراسة والتصويت ضمن الجلسة التشريعية التي ستنعقد مباشرة بعد هذه الجلسة الافتتاحية.

حضرات السيدات والسادة؛

بخصوص مراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية، وفي سياق السعي الحثيث للمساهمة في تنزيل الأوراش الوطنية الكبرى، واصلت المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بإصلاح التغطية الاجتماعية، والمجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بتحضير الجلسة السنوية المخصصة لمناقشة وتقييم السياسات

العمومية المرتبطة بالتشغيل، تنفيذ مخططات عملهما وفقا لجدول أعمالهما المكثف ولأجندتهما الزمنية المسطرة.

أما بشأن العلاقات مع المؤسسات الدستورية، فإنه، وتفعيلا لمقتضيات النظام الداخلي الجديد لمجلس المستشارين، ولاسيما المادتين 353 و354 منه، قد وجه مكتب مجلس المستشارين إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي تقريرا عن مآل الرأي الذي أنجزه بطلب من مجلسنا بخصوص مشروع القانون رقم 45.18 يتعلق بتنظيم مهنة العاملات والعاملين الاجتماعيين، آملين أن يتم مستقبلا ترصيد هذه الممارسة الفضلى لتشمل التفاعل المتبادل والناجع بين مؤسستنا التشريعية مع باقي المؤسسات الدستورية.

حضرات السيدات والسادة؛

رغم ما فرضته الجائحة من تداعيات وتدابير احترازية، فقد واصل مجلسنا، على المستوى الدبلوماسي، مساره نحو تمتين وتثمين علاقاته مع مختلف المنظمات البرلمانية الدولية والجهوية والإقليمية وكذا البرلمانات الوطنية عبر العالم في جو من الحوار والتشاور والالتزام بالعمل المشترك لتدبير التحديات المتزايدة المستأثرة باهتمامات المواطنات والمواطنين، وتكريس قيم التضامن الفاعل والتعاون المثمر، والترافع بشأن قضيتنا الوطنية ومواصلة حشد الدعم لمبادرة الحكم الذاتي بأقاليمنا الجنوبية.

فعلى مستوى العلاقات متعددة الأطراف، شاركت الشعب الوطنية الدائمة لمجلس المستشارين عبر تقنية التناظر المرئي عن بعد في أشغال الجمعيات والاتحادات البرلمانية الجهوية والقارية والدولية، والتي تناولت مواضيع ذات راهنية سياسية أو همت قضايا اجتماعية وحقوقية ولاسيما حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي وسبل التعاطي المنصف والعادل مع الأزمة الوبائية في أفق وضع «خطة إنقاذ عالمية عادلة ومنصفة» لمساعدة الدول الأكثر تضررا من تبعات جائحة كورونا.

وعلى مستوى العلاقات الثنائية، فقد عقدت مجموعتا الصداقة والتعاون بمجلس المستشارين بالمملكة المغربية ومجلس الشيوخ الفرنسي اجتماعا عن بعد تناول عددا من المواضيع وعلى رأسها تحديات وباء كورونا، بالإضافة إلى دور الغرف العليا في دعم التعاون اللامركزي ودور مجموعات الصداقة البرلمانية في تعزيز العلاقات الثنائية ودعوة المجموعة الفرنسية إلى مضاعفة جهود التحسيس والانخراط في الدينامية التي تعرفها قضية الوحدة الترابية للمملكة، والتي يجسدها فتح العديد من الدول الصديقة والشقيقة لقنصليات عامة في الأقاليم الجنوبية، واعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالسيادة الترابية الكاملة للمملكة على أقاليمها الجنوبية. كما دعت المجموعة نظيرتها الفرنسية لتقديم اقتراح للحكومة الفرنسية لفتح تمثيلية دبلوماسية في الأقاليم الجنوبية. والجدير بالذكر، أن مكتب مجلسنا قد صادق على مشروع برنامج «التوأمة المؤسساتية» مع الاتحاد الأوروبي حول «دعم قدرات مجلس المستشارين» في إطار الشراكة الرئيسية مع مجلس الشيوخ الفرنسي.

واستكمالا لنفس المسعى، يحدونا الأمل في مواصلة العمل من أجل مرافقة المجهود الدبلوماسي المقدام بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، لتعزيز العمل الدبلوماسي البرلماني، كواجهة ضمن المنظومة الدبلوماسية الوطنية، للدفاع عن القضايا الإستراتيجية للمملكة المغربية، وعلى رأسها القضية الوطنية، والترافع بشأنها في مختلف المحافل البرلمانية الجهوية والقارية والدولية، لاسيما من خلال المحطات الرئيسية المقبلة، ونخص بالذكر أشغال الجمعية العامة ال142 للاتحاد البرلماني الدولي، والدورة ال15 للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، والمرحلتين الثانية والثالثة من دورة 2021 للجمعية البرلمانية

لمجلس أوروبا، والدورة ال29 للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا، والدورة الربيعية للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي، والجلسة العامة لبرلمان عموم إفريقيا، والجمعيات العامة لكل من برلمان أمريكا اللاتينية والكراييب، وبرلمان أمريكا الوسطى، ومنتدى رئيسات ورؤساء المجالس التشريعية بأمريكا الوسطى والكراييب.

وأود التنبيه إلى أنه، وفي إطار الشراكة الإستراتيجية المتميزة التي تربط مجلسنا مع مؤسسة ويستمنستر للديمقراطية، فقد تم تنظيم لقاء يوم 30 مارس المنصرم، خصص لتقديم حصيلة عشر سنوات من التعاون المثمر، تكللت بعدد وافر من الإصدارات في شكل دلائل ودعامات توثيقية أغنت لا محالة رصيدنا الوثائقي البرلماني.

ختاما، حضرات السيدات والسادة؛ وعلى أمل أن تتميز هذه الدورة بالمزيد من البدل والعطاء، اسمحوا لي أن أقدم باسمكم جميعا، وافر التهاني والتبريكات لصاحب الجلالة مولانا أمير المؤمنين أعزه الله بمناسبة قدوم شهر رمضان المبارك، داعيا المولى عزوجل أن يديم على جلالته نعم الصحة والعافية، وأن ينعم على بلدنا بدوام الأمن والاستقرار .

أشكركم على حسن الإصغاء

كلمة رئيس مجلس المستشارين السيد عبد الحكيم بن شماش
بمناسبة اختتام دورة أبريل 2021
الخميس 15 يوليوز 2021

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛
السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

طبقا لمقتضيات الفصل 65 من الدستور والمادة 21 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، نختتم اليوم دورة أبريل للسنة التشريعية 2020 - 2021، ومعها يسدل الستار على ولاية تشريعية غير مسبوقة، ليس فقط بحصيلتها، بل أيضا لأنها أعقبت أول انتخابات لمجلس المستشارين في ظل دستور المملكة لسنة 2011، وتأطر بها عمل المجلس بنظام داخلي جديد ملائم له ولروحه وأهدافه ذات القيمة.

نحن اليوم بصدد اختتام من نوع خاص، ذلكم أنه يصادف اختتام الولاية التشريعية، ويندرج في سياق مرور 22 سنة من الديناميات الإصلاحية بريادة جلالة الملك حفظه الله منذ توليه عرش أسلافه الميامين، وبعد العشرية الأولى لاعتماد دستور 2011 كفاتحة لجيل جديد من دساتير التوطيد الديمقراطي، فضلا عن كوننا نختتم هذه المسيرة في ظل سياق وطني عام، تميز في السنوات الأخيرة بتزايد حجم التحديات المطروحة على بلادنا وعلى رأسها كسب رهان المعركة من أجل قضية وحدتنا الترابية التي تكاثرت التحرشات بشأنها.

وهنا لابد أن نسجل بكل فخر واعتزاز ما تحقق من مكتسبات بفضل النهج الدبلوماسي الحكيم بقيادة جلالة الملك نصره الله، ذلك أن كسب اعتراف قوى إقليمية وعالمية وازنة بالسيادة المغربية على صحرائه يشكل علامة بارزة على نجاعة التوجهات الكبرى للسياسات التي انتهجتها بلادنا في العقود الأخيرة والتي عمل مجلسنا على مواكبتها وإغنائها سواء من خلال ديبلوماسية برلمانية يقظة، أوعبرتخصيص حيزمهم لقضاياها وانشغالاتها في الجلسات العامة أو في نطاق اللجان المختصة .

وعلى صعيد آخر، يتميزهذا السياق بالأزمة الصحية الناجمة عن جائحة كوفيد 19 وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية، وقد استطاعت بلادنا تطويق الأزمة بفضل الإجراءات الاستباقية والرؤية المتبصرة لصاحب الجلالة التي بفضلها تمكنت بلادنا من تجنب الكارثة الوبائية وأسوأ السيناريوهات المؤدية إلى انهيار المنظومة الصحية كما وقع في بلدان أخرى.

وفي خضم هذه الأزمة، برزت الحاجة إلى التفكير في حلول جذرية لكثير من مظاهر الهشاشة التي عرتها الجائحة من قبيل حجم القطاع غير المهيكل وضعف شبكات الحماية الاجتماعية، ومنها الحاجة إلى ورش كبير من شأنه تحصين الفئات الهشة اجتماعيا وتحسين ظروف عيشها بما يضمن لها العيش الكريم في إطار العدالة الاجتماعية، وهو ما أعلن عنه الخطاب الملكي بمناسبة عيد العرش 2020 ليشكل الانطلاقة الفعلية لهذا المشروع الثوري - الاجتماعي والمتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية لجميع المغاربة في أفق الخمس سنوات القادمة.

وقد اتسمت هذه المرحلة أيضا بتقديم التقرير الذي أعدته اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، بمثابة ميثاق اجتماعي جديد يستجيب لطموحات وتطلعات كافة الفئات المجتمعية.

كما أنه، وفي إطار الحلول الجذرية للتحديات الجديدة التي طرحتها الجائحة على المغرب وعلى العالم أجمع، جاءت المبادرة الملكية لتصنيع وتعبئة اللقاح المضاد لكوفيد 19 ولقاحات أخرى بالمغرب، لتعكس التحول النوعي في الرؤية الصناعية بصفة عامة والتصنيع الطبي بصفة خاصة، مما سيجعل المغرب يمضي قدما في تعميق موقعه الريادي إفريقيا وفي قلب المنظومة العالمية لإنتاج وتسويق الأدوية واللقاحات.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛
السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

إننا نختتم هذه الدورة وهذه الولاية بحصيلة مشرفة على جميع الأصعدة.

فعلى مستوى التشريع،

صادق مجلس المستشارين، خلال الدورة الاستثنائية لشهر مارس 2021 ودورة أبريل التي نختتمها اليوم، على عدد من النصوص التشريعية التي تهم مواكبة الأوراش الاجتماعية والاقتصادية الكبرى، وإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية ببلادنا، والنهوض بالقطاعات الإنتاجية وبالتشغيل وحفظ سلامة البيئة، وكذا التحضير للاستحقاقات الانتخابية المقبلة.

غير أن البعد الاقتصادي اللافت للحصيلة التشريعية خلال هذه الدورة، وفق ما فرضته ظروف مجابهة الجائحة والأخذ بأسباب استعادة النشاط والإقلاع الاقتصادي، لا ينبغي أن يمنعنا من النظر إلى مبادرة تشريعية هامة وغير مسبوقة لحدود الساعة في تاريخ الممارسة البرلمانية الوطنية، والمتمثلة في تبسيط مسطرة ولوج المواطنين إلى تقديم العرائض للسلطات العمومية وتقديم الملتمسات في مجال التشريع، وهي خطوة فريدة من نوعها سواء من حيث جوهرها أو منهجية إقرارها، التي جسدت بالفعل مبادئ التعاون البناء بين البرلمان بمجلسيه والحكومة، من خلال تشكيل لجنة مشتركة موسعة عمدت إلى عرض مختلف العراقيل التي تحول دون اللجوء إلى هاتين الآليتين الهامتين، مما أفضى في الأخير و لأول مرة إلى تغيير قوانين تنظيمية بموجب مقترحات قوانين نابعة من المؤسسة البرلمانية.

وفي تفاصيل الحصيلة التشريعية، فقد تمت المصادقة على مشروع القانون الإطار رقم 09.21 يتعلق بالحماية الاجتماعية، وعلى مشروعي القانونين المتعلقين بتغيير وتتميم القانونين المنظمين لنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، ولنظام المعاشات لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، من أجل ملاءمتهما مع مقتضيات القانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية، وعلى مشروع قانون يقضي بتطبيق نظام المعاشات المدنية على الأطر النظامية للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.

كما أنه إلى جانب النصوص ذات الأهمية الاستراتيجية التي تمت المصادقة عليها خلال دورة أكتوبر المنصرمة، وعلى رأسها القانون المتعلق بإحداث «صندوق محمد السادس للاستثمار»، فقد تم خلال هذه الدورة استكمال بناء المنظومة القانونية بالمصادقة على مجموعة من النصوص ذات الأهمية الاستراتيجية، وعلى رأسها القانون المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية، طبقا للتوجيهات الملكية السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله في خطاب العرش يوم 29 يوليوز 2020، والتي يعول عليها لتحقيق نجاعة أكبر لتدبير مساهمات الدولة ولنشاط المؤسسات والمقاولات العمومية وتتبعه والحفاظ على مردوديته وعلى المصالح المالية للدولة. كما تمت

المصادقة أيضا على مشروع القانون-الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي، الذي جاء تنزيلا لتوصيات المناظرة الوطنية الثالثة للجبايات التي نظمت سنة 2019، والتي تهدف إلى تجاوز اختلالات النظام الضريبي بالمغرب.

وعلى المستوى الاقتصادي دائما، تمت المصادقة كذلك على قوانين أساسية أخرى تهم تعديل قوانين الشركات التجارية، وقانون مؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها، وأيضا قانون يتعلق بسن أحكام بشأن إقراض السندات يراد به الرفع من دينامية وجاذبية الأوراش الاقتصادية الواعدة لبلادنا، على غرار القطب المالي للدار البيضاء، وقانون يتعلق بالتمويلات الصغيرة، كخطوة تشريعية فريدة لتنظيم قطاع السلفات الصغيرة وتحديد إطار لممارسة هذا النشاط الهام اقتصاديا واجتماعيا ببلادنا.

أما فيما يتعلق بالقطاع الفلاحي والأنشطة الإنتاجية وحفظ البيئة، فقد صادق مجلس المستشارين خلال دورة أبريل على عدد من النصوص أبرزها القانون المتعلق بالاستعمالات المشروعة لنبتة القنب الهندي.

كما تجدر الإشارة أيضا إلى المصادقة على القانون المتعلق بسن تدابير خاصة بالتسويق المباشر للفواكه والخضروات المنتجة في إطار التجميع الفلاحي، والذي يعتبر من القوانين التي يعول عليها في إعطاء دفعة كبيرة لأنشطة الفلاحين الصغار، والاقتصاد المحلي، وأن تسهل تسويق الخضروات والفواكه عن طريق المجمعين الفلاحيين. ولقد صادق المجلس أيضا على مشاريع قوانين تتعلق بحماية النباتات، وبمنتجات حماية النباتات، وإنشاء شرطة الموانئ، ناهيكم عن المصادقة على مشروع القانون المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للمياه والغابات، التي تعوض المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر.

وفي إطار التحضير للاستحقاقات الانتخابية القادمة، وافق المجلس خلال الدورة الاستثنائية على أربعة قوانين تنظيمية استعدادا للانتخابات التشريعية والجماعية القادمة.

وتجدر الإشارة إلى أن مجلس المستشارين تفاعل أيضا بالإيجاب مع عدد من النصوص القانونية الأخرى، على غرار القانون المتعلق بالأملاك العقارية للجماعات الترابية، والقانون المتعلق بالحالة المدنية ، والقانون المتعلق بمكافحة غسيل الأموال، والقانون الخاص بالمفتشية العامة للشؤون القضائية الذي يشكل لبنة تشريعية جديدة في اتجاه تعزيز استقلالية السلطة القضائية ببلادنا، إلى جانب قوانين أخرى تتعلق بالمجالات الثقافية وبالمرافق العمومية وبالتعاون الدولي وقضايا أخرى.

وإجمالا، فقد صادق مجلس المستشارين خلال هذه الدورة التي نختتمها اليوم على (50) نصا تشريعيا، وخلال الدورة الاستثنائية لشهر مارس المنصرم صادق على (9 مشاريع قوانين). وضمن هذه الحصيلة خمس مقترحات قوانين منها اثنان يتعلقان بتعديل قوانين تنظيمية، وأربعة مشاريع قوانين تنظيمية، وثلاثة مشاريع قوانين-إطار، ومشروع قانون بمثابة ميثاق، و46 مشروع قانون عادي تتعلق عشرة منها بالمصادقة على اتفاقيات أو معاهدات دولية أو أنظمة أساسية لمنظمات دولية.

وقد بلغ مجموع النصوص القانونية التي تمت المصادقة عليها خلال الولاية التشريعية 444 نصا تشريعيا، غلبت عليها مشاريع القوانين والقوانين التنظيمية بنسبة قاربت 93%. دون أن يمنع ذلك المبادرة التشريعية للبرلمان من الاضطلاع بدور تشريعي هام، سواء في شكل مقترحات القوانين والتي صودق على 7% منها، أم في شكل تعديل برلماني على مشاريع القوانين والقوانين التنظيمية، ذلك أن مجلس المستشارين سجل تعديلاته على ما يقارب 20% من مشاريع القوانين المصادق عليها، وهي حصيلة مهمة إذا أخذنا بالاعتبار أن 45% من مشاريع القوانين المحالة على المجلس خلال الولاية التشريعية هي عبارة عن اتفاقيات أو معاهدات دولية أو مذكرات تفاهم مع دول أجنبية أو مصادقة على أنظمة أساسية لمنظمات دولية أو إقليمية، والتي حازت

صدارة المنتوج التشريعي للمجلس خلال هذه الولاية، وهي بطبيعتها لا تقبل التعديل.

غير أن ذلك يدفعنا أيضا، كسلطة تشريعية، إلى التأكيد على ضرورة تحقيق انفتاح أكبر من قبل الحكومة على المبادرة التشريعية للبرلمان، وتسجيل تجاوب أكثر إيجابية مع مقترحات القوانين.

ولقد كان يحذونا الأمل، ونحن في آخر دورة عادية من هذه الولاية، أن نكون قد تغلبنا على الصعوبات المرتبطة بعدد محدود من النصوص التشريعية العالقة، والمتعلقة أساسا بالتغطية الصحية للوالدين وبمدونة التعاضد. وهذا يدعونا ربما إلى التفكير في وضع مسطرة خاصة تتيح ضمان الالتقائية بين مخرجات الحوار الاجتماعي وتسريع وتيرة البت في النصوص ذات الصلة بالملفات الاجتماعية، خدمة للمصلحة العليا للوطن.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛
السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛
على مستوى مراقبة عمل الحكومة؛

عقد مجلس المستشارين خلال دورة أبريل 2021 اثنتا عشرة (12) جلسة للأسئلة الشفهية، تميزت باستمرار الحضور القوي للأسئلة المتعلقة بتأثير فيروس كورونا على مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

كما عقد المجلس جلستين شهريتين (02) خصصتا لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة طبقا لمقتضيات الفصل 100 من الدستور، همت تباعا الحوار الاجتماعي وتدابير احتواء التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لأزمة كوفيد 19 وتدابير استقبال ومواكبة الجالية المغربية المقيمة بالخارج في ظل الإكراهات الناتجة عن وباء كوفيد 19.

وتطبيقا لأحكام الفصل 68 من الدستور والمادة 273 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، عقد المجلس جلسة عامة خصصت لتقديم تدخلات الفرق والمجموعة البرلمانية في إطار مناقشة البيانات التي قدمها السيد رئيس الحكومة حول «الحالة الوبائية بالمملكة: التطورات والتدابير الاحترازية والإجراءات المواكبة» أمام مجلسي البرلمان في الجلسة العامة المشتركة التي انعقدت يوم الإثنين 12 أبريل 2021.

كما عقد مجلسا البرلمان طبقا لأحكام الفصل 101 من الدستور، وللمرة الثانية خلال هذه الولاية الحكومية، جلسة عامة مشتركة بطلب من رئيس الحكومة، خصصت لتقديم الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة 2017-2021، وقد كانت هذه الحصيلة موضوع مناقشة من لدن المجلس في الجلسة المنعقدة يوم أمس الأربعاء 14 يوليوز 2021.

وعلى صعيد التزامات وتعهدات السادة الوزراء خلال جلسات الأسئلة الشفهية، فقد تم حصر 18 التزاما خلال هذه الدورة تتعهد بموجبها الحكومة بمعالجة عدد من الإشكالات الاجتماعية والاقتصادية وتهم بالأساس قطاعات إعداد التراب الوطني، الصحة، الطاقة والمعادن والبيئة، العدل، التضامن والتنمية الاجتماعية، التربية الوطنية، الثقافة والشباب والرياضة.

وقد بلغ عدد الأسئلة الشفهية المتوصل بها خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين وخلال دورة أبريل 2021 ما مجموعه 383 سؤالا، أجابت الحكومة على 220 منها خلال 12 جلسة عامة، من ضمنها 45 سؤال آني و175 سؤال عادي.

وبالنسبة للتوزيع المجالي القطاعي ركزت أسئلة السيدات والسادة المستشارين على القطاع الاجتماعي بنسبة تعادل حوالي (43%) من مجموع الأسئلة المطروحة، فالقطاع الاقتصادي بنسبة (30%)، ثم قطاع الشؤون الداخلية والبنيات الأساسية بنسبة (15%)، فالمجال الحقوقي والإداري والديني بنسبة (06%)، وأخيرا قطاع الشؤون الخارجية بنسبة (06%) أيضا.

فيما بلغ عدد الأسئلة الكتابية المتوصل بها خلال نفس الفترة ما مجموعه 231 سؤالا، أجابت الحكومة عن 339 سؤالا، منها المطروحة خلال هذه الدورة وكذا المتبقاة من الدورات السالفة.

كما عقد المجلس يوم الثلاثاء 13 يوليوز 2021 جلسة عمومية طبقا للمادة 130 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين خصصت لمناقشة تقرير المهمة الاستطلاعية للجنة التعليم والشؤون الاجتماعية والثقافية المنجزة حول «واقع الصحة بجهة فاس-مكناس»، والذي نتمنى أن تثمن خلاصاته من قبل الجهات الحكومية المختصة بما يعود بالنفع على المواطنات والمواطنين المغاربة.

وبذلك يكون مجلس المستشارين قد عقد، خلال هذه الولاية 2015-2021، ما مجموعه 383 جلسة عامة، وبلغ عدد الأسئلة الشفهية المطروحة من أعضاء المجلس خلال الولاية الحالية 7035 سؤالا شفهيا برمج منها خلال الجلسات الأسبوعية 2603، وبلغ عدد الأسئلة الكتابية المطروحة 4608 أجيب عن 2578 منها، بنسبة إجابة تناهز 56 بالمائة، وهي نسبة متواضعة.

وعقد المجلس خلال هذه الولاية 29 جلسة عامة شهرية، تناولت بالمناقشة المفصلة 50 موضوعا، في قضايا ذات راهنية، مرتبطة بالمعيش اليومي للمواطنين بكافة فئاتهم، وذات صلة بالقضايا الكبرى للوطن، داخليا وخارجيا.

أما على مستوى اجتماعات اللجان، فقد عقد خلال هذه الولاية ما يقارب 730 اجتماعا لمدة تجاوزت 2100 ساعة عمل، وأفضت مجمل الأشغال الرقابية للمجلس خلال الولاية إلى رصد ما مجموعه 271 التزاما للحكومة في ست سنوات.

وبصفة عامة، وفي ما يعود للدور الرقابي للمجلس، ولا سيما الدور الذي تمارسه لجان تقصي الحقائق، التي لها وسائل مهمة للتحقيق، فقد انحصرت في التجارب الثلاث الأولى التي عرفها النصف الأول من ولاية المجلس، حول وضعية كل من الصندوق المغربي للتقاعد والمكتب المغربي للسياحة وترخيص الحكومة باستيراد النفايات، فإنه لم تصل الممارسة إلى حد تحريك هذه الآلية في النصف الثاني من الولاية، أو حتى الآلية المرتبطة بتنبيه الحكومة طبقا للفصل 106 من الدستور، التي تم اللجوء إليها لمرة واحدة في نونبر 2017 على إثر تقديم ملتمس مساءلة الحكومة حول الفاجعة التي عرفتها جماعة سيدي بولعلام بالصويرة.

ومما يمكن ملاحظته أن بعض الآليات الرقابية خارج دائرة الأسئلة الشفهية والكتابية، وإن كانت ذات دور هام في تسليط الأضواء على قضايا تستأثر باهتمام الرأي العام، فإنها لم تبلغ المأمول منها، وفي مقدمة ذلك مناقشة المواضيع ذات الراهنية من لدن اللجان الدائمة، أو التجاوب مع طلبات تناول الكلمة في نهاية جلسات الأسئلة الشفهية، التي لم تتجاوب معها الحكومة خلال الدورة بكاملها سوى مرتين. ونفس الملاحظة تسري على تنظيم اللجان الدائمة لمهام استطلاعية، وإن كان مكتب المجلس يأذن بكل تلقائية لجميع الطلبات المقدمة إليه في هذا المجال، علما بأن المسؤولية لا تلقى في جميع الحالات على الحكومة، بل توجد حالات كانت تستدعي البرمجة فقط لإنجازها.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛
السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

على صعيد تقييم السياسات العمومية، شكل مجلس المستشارين طبقا للمادة 312 من النظام الداخلي للمجلس مجموعة عمل موضوعاتية مؤقتة لغرض التحضير للجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية التي انعقدت يوم أمس طبقا للفصل 101 من الدستور، تم تخصيصها للسياسات العمومية المرتبطة بالتشغيل. وبذلك استطاع المجلس خلال هذه الولاية القيام باستثمار إمكانياته الذاتية، في تحضير أربع جلسات سنوية تناولت ملفات إنتاج الثروة، والمرفق العمومي، والاستراتيجية الوطنية للماء، ثم ملف التشغيل.

وعلى صعيد آخر، استمرت المجموعة الموضوعاتية المؤقتة حول «إصلاح التغطية الاجتماعية»، في مقاربة القضايا المتعلقة بتنزيل ورش تعميم التغطية الاجتماعية ببلادنا، وأعدت تقريرها بهذا الشأن الذي كان موضوع مناقشة في الجلسة العامة التي عقدت قبل قليل، وقد جاءت رغبة مكونات مجلس المستشارين في متابعة القضايا المرتبطة بهذا الورش الوطني الهام نظرا لاعتزام مجلسنا، منذ إعلان صاحب الجلالة نصره الله على إطلاقه في خطاب العرش بتاريخ 29 يوليوز 2020، أداء دور بناء من موقعه في مواكبته وبلورته إلى غاية آخر محطات تنزيله، وفق ما سطره صاحب الجلالة وكما جاء ضمن مقتضيات القانون الإطار.

وبخصوص علاقات المجلس مع باقي المؤسسات والهيئات الدستورية، نظم مجلس المستشارين والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي يوم 19 ماي 2021، يوما دراسيا خُصص لتقديم خلاصات دراسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول موضوع الطبقة الوسطى بالمغرب.

ويندرج إنجاز هذه الدراسة التي تم إعدادها إثر إحالة من لدن مجلس المستشارين، في إطار استمرارية الدينامية التي تجسدها الشراكة المؤسساتية بين المؤسستين، من خلال تنظيمهما للمنتدى البرلماني الدولي الخامس للعدالة الاجتماعية في موضوع: «توسيع الطبقة الوسطى: قاطرة للتنمية المستدامة والاستقرار الاجتماعي» في فبراير 2020.

كما انعقد يوم الخميس 10 يونيو 2021، اجتماعا خُصص للتوقيع على مذكرة تفاهم بين مجلس المستشارين والمجلس الوطني لحقوق الانسان، في إطار تكريس التعاون والعمل على تعزيز وتقوية مساهمة البرلمان وتبادل الخبرات بين المؤسستين في هذا المجال. وأكدنا آنئذ على أن مجلس المستشارين اعتمد استراتيجية عمل طموحة تتضمن عددا من الإجراءات ذات الصلة المباشرة بالاعتبار الأفقي لمقاربة حقوق الإنسان. وسعى المجلس أيضا إلى توطيد علاقات التعاون مع النسيج المؤسساتي بصفة عامة، بما في ذلك لجنة الحق في الحصول على المعلومات.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛
السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

أما على صعيد الدبلوماسية البرلمانية، فأهم ما ميز هذه الدورة هو التعبير عن مواقف المجلس الرافضة لسعي بعض الأطراف وخصوصا البرلمانية الإسبانية منها إلى إقحام البرلمان الأوروبي في الأزمة الثنائية التي تسببت فيها إسبانيا مع المملكة المغربية، لاسيما بعدما عمد جزء من أعضاء هذه المؤسسة التشريعية الأوروبية إلى إصدار بلاغ فيما أسموه بموضوع القاصرين غير المصحوبين والهجرة، الذي صوت عليه هذا الأخير يوم الخميس 10 يونيو 2021، حيث كان الموقف محطة عبر فيها مجلس المستشارين بكل أطيافه عن استغرابه الكبير لهذا

القرار المنافي لروح وفلسفة الشراكة الوثيقة التي تجمع بين المغرب والاتحاد الأوروبي،مسجلا رفضه القاطع للمحاولات اليائسة لبعض الأطراف المعادية العبث بمكتسبات هذه الشراكة وتعريض مستقبلها للتشويش.

وضمن نفس المنطق تم التعبير عن اعتزازنا وتثميننا للتعليمات السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، في الفاتح من يونيو 2021، من أجل التسوية النهائية لقضية القاصرين المغاربة غير المرفوقين الموجودين في وضعية غير نظامية في بعض الدول الأوروبية، كتعبير عن التزام واضح وثابت للمملكة المغربية في هذا المجال.

ولا نود أن تفوتنا فرصة اختتام أشغال دورتنا هاته دون تجديد التعبير عن تقديرنا العميق واعتزازنا الكبير بمواقف التضامن القوي التي عبرت عنها العديد من البرلمانات الوطنية والاتحادات البرلمانية الجهوية والإقليمية والقارية، وخصوصا البرلمان العربي والاتحاد البرلماني العربي واتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والبرلمان الإفريقي ورابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة بإفريقيا والعالم العربي والعديد من أعضاء البرلمان الأوروبي ومجلس الشورى بمملكة البحرين ومجلس النواب بجمهورية اليمن والكونغرس الشيلي والكونغرس البيروفي ورئيس مجموعة الصداقة والتعاون بين مجلس الشيوخ الفرنسي ومجلس المستشارين.

وعلى مستوى العلاقات الثنائية، فقد تميزت هذه الدورة باللقاء الهام الذي تم تنظيمه مع السيد رئيس الجمعية الوطنية للإكوادور، والذي توج بتوشيحنا، إلى جانب الخليفة الرابع السيد عبد القادر سلامة، وأمين المجلس السيد أحمد الخريف، بميداليات الاستحقاق والتقدير من طرف الجمعية الوطنية بجمهورية الإكوادور، عرفانا وتقديرا للأدوار التي قام بها المجلس في تعزيز العلاقات الثنائية مع جمهورية الاكوادور والمتعددة الأطراف مع البرلمانات والاتحادات البرلمانية بمنطقة أمريكا اللاتينية والكراييب.

وفي نفس الإطار، فقد عقدنا لقاء ترتيبيا مع رئيس برلمان أمريكا اللاتينية والكراييب بشأن إعطاء الانطلاقة الرسمية للفضاء المغربي برواق مقر هذه الهيئة البرلمانية الإقليمية الوازنة، كتتويج لمسار من العلاقات المتميزة والتموقع الاستراتيجي للمجلس بالمنطقة، وهو المقر الذي سيدشن في الأسابيع القليلة المقبلة، ليكون منصة للتعريف بالحضارة المغربية المتنوعة والغنية.

كما استقبل المجلس وعقد لقاءات عمل مع العديد من رؤساء البرلمانات الوطنية، نخص منها استقبال السيد رئيس المجلس الأعلى للدولة بدولة ليبيا والذي تلته زيارة فخامة السيد رئيس حكومة الوحدة الوطنية الليبية، فضلا عن استقبال السيد رئيس الجمعية الوطنية بجمهورية صربيا، والسيد رئيس لجنة الخارجية بالجمعية الوطنية بالجمهورية الإسلامية الموريتانية والسيد رئيس لجنة الخارجية ببرلمان جمهورية كرواتيا، إلى جانب لقاء مجموعة الصداقة والتعاون المغربية الفلسطينية بمجلس المستشارين مع السيد سفير دولة فلسطين بالمغرب.

أما على مستوى انخراط مجلس المستشارين في أشغال الجمعيات والاتحادات البرلمانية الجهوية والإقليمية والدولية، فقد عرفت هذه الدورة مشاركة الشعب الوطنية الدائمة للمجلس في المرحلة الثانية من دورة الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، والجمعية العامة الـ 142 للاتحاد البرلماني الدولي، والجلسة العامة الـ 15 لبرلمان البحر الأبيض المتوسط، والاجتماع الاستثنائي للجنة فلسطين المنبثقة عن اتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، واجتماع الشبكة البرلمانية للنساء التابعة للجمعية البرلمانية للفرنكوفونية، والمرحلة الثالثة من دورة الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا من أجل التحضير للاستحقاقات المقبلة بخصوص أعمالها، ومباشرة الاتصالات مع برلمانيين أوروبيين من أجل تحسيسهم بأهمية الشراكة بين

المغرب والاتحاد الأوروبي وإرادة المغرب الراسخة في استمراريتها وبحقيقة الأزمة الثنائية بين المغرب وإسبانيا، ودورة البرلمان العربي، والجلسة الخاصة الطارئة للبرلمان العربي لمناقشة القرار الذي أصدره البرلمان الأوروبي بشأن القاصرين والهجرة.

وعلى مستوى احتضان التظاهرات البرلمانية الإقليمية والدولية فقد تميزت نهاية الدورة بعقد البرلمان المغربي بمجلسيه للقاء التشاوري لرؤساء البرلمانات الإفريقية حول وضعية البرلمان الإفريقي، وهو اللقاء الذي توج ببيان ختامي أكد فيه السادة رؤساء برلمانات الدول الأعضاء بالبرلمان الإفريقي والوفود المشاركة حرصهم على صيانة وتعزيز الديموقراطية بالقارة الإفريقية، والاتحاد من أجل برلمان إفريقي شرعي وفاعل وذي مصداقية، وجعله رافعة أساسية لتعزيز التكامل الإفريقي، ورابطا قويا لترسيخ الثقافة الديموقراطية، بعدما سجلوا بقلق كبير الوضع المؤسف والمتردي للبرلمان الإفريقي، والذي من شأنه أن يقوض إلى حد كبير شرعيته وسلطته ومصداقيته،وخصوصا على إثر الممارسات والأحداث المؤسفة التي تتواتر منذ ماي 2020، بإيعاز من عدة جهات تكرس اللجوء إلى أساليب التهديد والترهيب مثل تلك التي شهدتها أشغال الدورة العادية الرابعة للولاية التشريعية الخامسة المنعقدة في الفترة ما بين 21 ماي و4 يونيو 2021.

كما أصدر الاجتماع «نداء من أجل اللقاحات والدواء للجميع في إفريقيا» تثمينا للتدابير التي أمر صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، باتخاذها منذ الأشهر الأولى لانتشار وباء كوفيد19 والمتمثلة خاصة في إرسال مساعدات طبية عاجلة إلى عدد من البلدان الإفريقية لتعزيز قدراتها في مواجهة الوباء، وكذا لضمان السيادة الإفريقية في مجال اللقاحات والتي أثمرت إطلاق مشروع لتصنيع وتعبئة اللقاح المضاد لكوفيد19 ولقاحات أخرى بالمغرب والتي ستستفيد منها الشعوب الإفريقية .

وعلى المستوى الأوروبي، نظم البرلمان المغربي بمجلسيه المؤتمر المشترك مع الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا حول موضوع: «النساء والعمل السياسي: الطريق إلى المناصفة». وهي التظاهرة التي تأتي في سياق تنزيل برنامج الشراكة مع مجلس أوروبا والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا للفترة 2021-2023 الذي يأتي مكملا لبرنامج التوأمة بين البرلمان المغربي، وبرلمانات العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، من أجل «دعم تطوير دور البرلمان في توطيد الديموقراطية بالمغرب».

حضرات السيدات والسادة؛

قبل أن أختتم هذه الكلمة، لابد أن أشير إلى أنه إذا كانت الحصيلة كما بسطنا معالمها البارزة سالفا، قد كشفت عن جوانب مضيئة في عمل المجلس، التي ربح من خلالها جملة من الرهانات، ومن بينها رهان المساهمة النوعية في تجويد الإنتاج التشريعي، وتوظيف وتقوية أدوات الرقابة على العمل الحكومي والمساهمة في تقييم السياسات العمومية وأيضا رهان الانفتاح على المجتمع، كما عكستها ديناميات اللقاءات والمنتديات التي نظمها المجلس حول مواضيع استراتيجية، حظيت في مجملها بالرعاية الملكية السامية، وعلى رأسها المنتدى البرلماني للعدالة الاجتماعية والملتقى البرلماني للجهات، إلا أن الموضوعية تقتضي أيضا الإشارة إلى الرهانات التي لم يتوفق المجلس للأسف في كسبها خلال هذه الولاية الانتدابية، والتي سبق أن أشرنا إلى البعض منها عند التعرض للحصيلتين التشريعية والرقابية، والتي يمكن بسطها كالآتي:

- لم نتمكن طيلة السنوات الست المنصرمة من ضمان حدّ معقول من حضور السيدات والسادة أعضاء المجلس كافة أشغاله، رغم الإمكانيات التي عمد المكتب إلى توفيرها لجميع الأعضاء، في مجالي التنقل والإيواء، وقد ازداد الأمر استفحالا مع الجائحة التي أصبح البعض يعتبرها مبرّرا لعدم

الحضور، رغم أن التدابير الاحترازية التي كانت قد اعتمدت خلال فترة تطبيق الحجر الصحي، تمت مراجعتها إثر ذلك مع تطور الوضعية الوبائية.

وإن النتائج المحققة لم تكن دائما في حجم الخطوات التي باشرها كل من المكتب وندوة الرؤساء، مع أنه يجب الاعتراف كذلك أن مجموعة من أعضاء المجلس، وعلى قلتهم، لم يلجوا مقر المجلس إلا بمناسبة افتتاح السنوات التشريعية أو بغرض قضاء مصالحهم الإدارية الشخصية.

وهكذا، فإن السنوات التشريعية الأربع الأولى التي سبقت الإعلان عن حالة الطوارئ الصحية سجلت نسبة حضور لأعضاء المجلس تتراوح ما بين 49 في المائة و56 في المائة كنسبة أعلى دون احتساب من تقدم منهم باعتذارات للرئاسة، وبعد الرفع التدريجي للقيود المفروضة بموجب حالة الطوارئ الصحية وقرار أجهزة المجلس العودة إلى نظام العمل العادي، سجلت النتائج خلال الدورة الجارية معدّل حضور بلغ حوالي 37 عضوا، فيما وصل أعلى عدد حضور 101 عضوا خلال جلسة البت في مشاريع القوانين الانتخابية في الدورة الاستثنائية.

ولعله من الموضوعية، التنويه مجدّدا بكل أعضاء المجلس الذين تحلوا بروح المسؤولية، وأبانوا عن انضباط كبير في الحضور لكافة أشغال المجلس وأجهزته، وكذا المساهمة فيها.

- كما أن حضور السيدات والسادة أعضاء الحكومة لأشغال المجلس بصفة عامة، ولأشغال جلسات الأسئلة الشفهية التي تعقد بالأسبقية كل أسبوع، لم يكن هو الآخر في مستوى التطلعات المرجوة، بحيث أن أعلى نسبة لتعبير الوزراء عن استعدادهم لحضور جلسات الأسئلة الشفهية، طيلة الست سنوات بلغت 56 في المائة، وأن أدناها وصل 36 في المائة، أي بمعدل 44 في المائة. وقد أدت هذه الوضعية في كثير من الحالات إلى تأجيل مناقشة مواضيع هامة وذات راهنية، أو حتى طرح بعض مكونات المجلس لأسئلتها دون حضور الوزراء المعنيين. رغم أن الإنصاف يقتضي من جهة أخرى التنويه بعدد من الوزراء الذين حاولوا قدر الإمكان تسجيل حضورهم المستمر في هذه الجلسات الرقابية؛
- على صعيد آخر، سجلت الممارسة في ملف تقييم السياسات العمومية، تضاربا صارخا في المعطيات الإحصائية التي تتوفر لدى المجموعات الموضوعاتية التي تشتغل على المحاور السنوية، بفعل المصادر المختلفة للمعلومات، وعدم تكليف بعض أعضاء الحكومة أنفسهم عناء الحضور لأشغال هذه اللجان وتقديم الأرقام الموثوقة، أو حتى موافاتها بالوثائق والإحصائيات المطلوبة بدقة، سواء من حيث الفترات المطلوبة أو المواضيع المعنية، ليتم الانتظار إلى غاية صدور تقارير المجموعات والتعليق عليها بعد ذلك، بل وأحيانا صرف النقاش في الجلسات السنوية إلى قضايا ثانوية غير متصلة مباشرة بالآثار الاقتصادية والاجتماعية للسياسات موضوع التقييم، مما يشوش نوعا ما على هذه الآلية الدستورية الجديدة والغايات المرجوة منها؛
- كما لم نستطع كمجلس مواكبة مستجدات جائحة كورونا من حيث تحيين القواعد القانونية المنظمة لكيفية الإشتغال خلال فترات الأزمات، رغم المجهود الكبير الذي بذل بغاية إدماج القضايا المرتبطة بالعمل في فترة الظروف الطارئة، ولكن دون أن يصل الأمر إلى مداه إثر صدور قرار المحكمة الدستورية ذي الصلة.

حضرات السيدات والسادة؛

في الختام، يسعدني أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى السيدات والسادة المستشارين، أعضاء مكتب المجلس، ورؤساء الفرق البرلمانية والمجموعة البرلمانية، ورؤساء اللجان الدائمة، على ما بذلوه من مجهودات وعلى حضورهم الدائم، وحرصهم على التفعيل الأمثل للأدوار الدستورية للمجلس.

كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى السيدات والسادة الوزراء وعلى رأسهم السيد رئيس الحكومة المحترم، لما أبانوا عنه من روح التعاون مع مؤسستنا، منوها بالجهود المتواصلة التي يبذلها وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والعلاقات مع البرلمان لتيسير عمل مجلسنا الموقر.

ويسعدني بنفس المناسبة، أن أنوه بكافة أطر وموظفات وموظفي مجلس المستشارين، على تفانيهم في العمل والرفع من إنتاجيته بما يخدم مجلسنا الموقر. وأشكر أيضا جميع المصالح التي تسهر على أمن المؤسسة.

ولا يفوتني بهذه المناسبة كذلك، أن أتوجه بالشكر إلى شركاء المجلس الوطنيين والدوليين على انخراطهم الفاعل في الأوراش التي أطلقها المجلس ضمن خطة العمل الإستراتيجية، وأيضا الشكر موصول إلى جمعيات المجتمع المدني على مساهمتها ومتابعتها وتفاعلها الدائم مع أنشطة المجلس، وكذا مختلف وسائل الإعلام الوطنية والدولية على مواكبتها لأنشطة المجلس، ونقلها بمهنية لعموم الرأي العام.

وشكرا على حسن الإصغاء والمتابعة.

هياكل مجلس المستشارين

خلال السنة التشريعية 2020 - 2021

هياكل مجلس المستشارين
خلال السنة التشريعية 2020 - 2021

السيد رئيس مجلس المستشارين: عبد الحكيم بن شماش

السادة أعضاء مكتب مجلس المستشارين:

المسؤولية بالمكتب	الاسم	الفريق
الخليفة الأول للرئيس	عبد الصمد قيوح	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية
الخليفة الثاني للرئيس	عبد الإله الحلوطي	فريق العدالة والتنمية
الخليفة الثالث للرئيس	حميد كوسكوس	الفريق الحركي
الخليفة الرابع للرئيس	عبد القادر سلامة	فريق التجمع الوطني للأحرار
الخليفة الخامس للرئيس	عبد الحميد الصويري	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب
المحاسب	عبد الوهاب بلفقيه	الفريق الاشتراكي
المحاسب	العربي المحرشي	فريق الأصالة والمعاصرة

المحاسب	عز الدين زكري	فريق الاتحاد المغربي للشغل
الأمين	إدريس الراضي	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي
الأمين	أحمد تويزي	فريق الأصالة والمعاصرة
الأمين	أحمد الخريف	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية

السيدة والسادة رؤساء الفرق:

الفريق	إسم الرئيس
فريق الأصالة والمعاصرة	عادل البراكات
الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	عبد السلام اللبار
فريق العدالة والتنمية	نبيل شيخي
الفريق الحركي	امبارك السباعي
فريق التجمع الوطني للأحرار	محمد البكوري
الفريق الاشتراكي	عبد الحميد فاتحي
فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	عبد الإله حفظي
فريق الاتحاد المغربي للشغل	آمال العمري
الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	الملودي العابد العمراني

السيد منسق المجموعة البرلمانية:

المجموعة	اسم المنسق
مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	المبارك الصادي

السادة رؤساء اللجان الدائمة بمجلس المستشارين:

اللجنة الدائمة	اسم الرئيس
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	عبد السلام بلقشور: فريق الأصالة والمعاصرة
لجنة القطاعات الإنتاجية	أبو بكر أعبيد: الفريق الاشتراكي
لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية	عبد العلي حامي الدين: فريق العدالة والتنمية
لجنة المالية و التخطيط والتنمية الاقتصادية	رحال المكاوي: الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية
لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج	محمد الرزمة: فريق التجمع الوطني للأحرار
لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية	أحمد شد: الفريق الحركي

الأمين العام لمجلس المستشارين: السيد عبد الوحيد خوجة